



Copyright © King Saud University



Copyrighted by King Sa University

٤١٥

ع ٥٠

حاشية العلّيمي على الفهرية ابن مالك ، تأليف العلّيمي ،

ياسين بن زين الدين - ١٠٦١ هـ . كتبت في القرن الثاني

عشر الهجري تقديرا .

٢ ج / في مجلد (٥١٣ ق) ٢٧ س ٢١ x ٥٥ ر ١٥ اسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معلاة .

٧٠٣١

الأعلام ٩: ١٥٥ الأهرية ٤: ١٨٣

١- النسخ ، اللغة العربية ٢- المؤلف بيد تاريخ

Copyright © King Saud University

النسخ

١٤٢٠ / ١

١٤١١ / ٤١٤

كتاب في اللغة العربية

هذه نسخة الشيخ محمد الشافعي
على نسخة ابن عاتق
نسخة احمد بن محمد بن
في حياة المؤلف المذكور
كما علم من ابي ابن
الاول - وهي نسخة من
مصر

في يوم 13 من شهر ربيع
عام 1366 الموافق 1946
سنة 1366



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ١٠٧٠
العنوان: حاشية العلي بن ابي طالب
المؤلف: العلي بن ابي طالب
تاريخ النسخ: ١٠٦١
اسم الناسخ: ١٠٦١
عدد: ١٠٦١
ملاحظات: ١٠٦١

Copyright © King Saud University

وعلی الله علی صیبرنا محمد و آله

مقامه علی رسوله و خفیه منزله کلیم عادل الی و علی والد و عبیه و مروی

[illegible]

وواحد او انه في العمل من صلاه بدله من سجده المشرق والنفس الامارة

ومما جاء في خلاصة المحققين في هذا الموضع والذين قد اوردوا في هذا الموضع ما يقتضيه

شرح ابن السكيت والاشموني والحق ومما ابرزه في حقه بعد حال الفراء في ضبط

عليه السلام وارجو من فضل الله تعالى ان يحصل بكم مزيد الاستبصار ان تقولوا بطلان

وَقَدْ قَسَمَ صَاحِبُ الْإِسْلَامِ الْكَلِمَةَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَاعَةِ الْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ

نقله من اعمدتها (الانوار) الامم (الانوار)

ربما ادعى اني
القبلاون

المصنف رجا الثواب من الملك الوهاب فقال قال محمد بن موالين مالك

وعبر بصيغة الماضي وموحقيقة فيما وقع وانقطع وهو بعد لم يقبل شيئا

لان ذلك يجمع حيث يكون المستقبل مطنون الوقوع كما سنا كما يجمع

حيث يكون معلوم الوقوع كقوله تعالى اني امر الله وقوله وما بين

مَالِكِ اسْتَنْتَفِ بِمَا كَانَ لِدَفْعِ الْاِسْتِزَاكِ الْفَيْضِ الْفَارِضِ لاسْمِهِ
وَمَالِكِ اسْمُهُ الْاَعْلَى وَانْ تَقَالَ فَيَنْتَفِ الْاَعْلَى الْاَعْلَى

ومالك جده الأعلى وان النسبة اليه فخذ النفاول بمملكه

مرقاب العلوم وما حطرت له ذلك صرف عنان الاعتدال الدخول
في حقايقه ما لك رفاك وصوت الامم اليك في بيتك في بيتك

دون غيره من اوصاف الكمال **ثاني** ما افاض الله من احسانه

الذي هو مقدم على كل امر ذي بال عملاً بالحدوث الهاء في ذال

فقال **احمد بن ابي الله** واني بالجملة الفعلية المضارعة لانه قصد

أظهر ولايته ذلك بنفسه وعمله فنه تحقيق المقام العبودية

وامتاف الرب يلأ ضمير نفسه اذ كان قصده تعذيبه بالعبودية

الذي مناط قيام الرب له لما يمتلئ به جميع سؤنه ونصرفاته

فَمَوْمًا وَفَيْمًا يَجَاوِلُهُ مِنْ مِثْلِهِ الْإِفَادَةُ مَخْصُوصًا وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ

يَدُ مَنْ رَأَى أَوْ عَطَفَ بَيَانٌ وَخَيْرُ بَيِّنَةٍ تَقْضِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَنَدَى الشَّيْرِ

بَدَلْ لِمَالِكِهِ وَإِنْ كَانَ بَدَلًا لَأَنَّهُ بَيِّدَ لِمَنْ يَبْدُلُ لَأَمِنْ سَلْبِهِ لَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ

تعد دغير بدل المدا كما قاله ابو حنبلان وابن مشنم في بحث اذ

من المعني واما دعوي الدماميني الجوار اخذ من كلام ابن الحاجب

بـ الامالي فاستنباه لان ابن الحاجب قال في الكلام على اية تفاخر

لا حسن ان ذي الطول بذل ثبات من المبدل الاول فقال الدمايين

بسمه و لیل یمن عجم جواز نقد المیدل منه انتهى وابن الحاجب
الفرقة في الباب الثالث المعنى الثالث عشر في باب الانعام

أظهر المعنى في الباب الثالث تأمل الصلاة في سيد الأنام
صلى الله عليه وآله وأفضل الصلاة والسلام فإنها الوسيلة لطلب

محمد عليه وآله افضل الصلوة والسلام فامد الوسيطة ليقول
الطاعات وحصول المراتب فقال

مصلينا على الرسول المصطفى. والله المستكبر. الشفا

مصنبيج الرسول مصطفي. والله المستعملين الشرفا

وللمعمل بطلبها قبل السؤال لأنها مقبولة فتزجي ان تستغف قبل السؤال
فيقبل والمصنف قد سأل صريحا في قوله واستغفرت الله وقد صرح
بذلك الساطي هناك فقال وهو محل قد صادف محزدا لانه وقع
له بعد التنا على الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة
لما ذكره هنا من ان الدعاء ضمني لان التنا على الله تقرض بالسؤال كما
فتيل اذ اني عليك المربو ما كفاه من تقرضه التنا

ولانه ورد من سغله ثناوه على عن مسيلني اعطينته افضل ما اعطى
السائلين ومصلحا خالصا على احمد منتظرة لامقارنة لتقدير مقارنة
لفظ لاخر وكل من الحمد اللغوي المراد هنا والصلابة مؤرده اللسان
واورد ان المقصود وجود الصلاة باللفظ لا بتقديرها فالأوجه
حمله على المقارنة ومقارنة لفظ لاخر معناه البعدية وحمل المنع
من استعمال لفظ رسول في جناب المصطفى صلى الله عليه وسلم مجردا
عن كونه وصفا للفظ النبي ونحوه مما هو مخرج في النظم ما لم يقرن
بإيداع النظم كالمصطفى هنا ثم اخذ في بيان مقصده من هذا
النظم فقال **استغفر الله في الغيبة** اي اطلب منه المعونة لان اصل
الاستغفار للطلب وكان الاصل ان يقدم اللفظة العظيمة للاعتناء
او التبرك او لقادة مع الحضر عند من قال التقدير بغيره والوزن
يقبله فكان يقول والله استغفرت قال الساطي ولي بالحرف
الذي يفتي الظرفية ليحل هذه القضية محلا للاستغارة
بانه وكان على حد من عتاف اي في نظم الغيبة وقال الراي الظاهر
انه وضع في موضع على لان مادة استغفرت تنقدي على انتم اي
على المفعول الثاني وقيل من الاستغارة معني الاستخارة ويعني
بان الاستخارة تنقضي الزدد والم جازم ثم وصف الغيبة للترقية
فيها بقوله **مقاصد التمر بها محو** وهذه صيغة عموم تنفيذ الاحتوا
من المقاصد على جميعها وسند ايضا في قوله اخر النظم تطعا على اجل
المهمات استعمل وموافق للواقع اذ فانه اسيا من مقاصد النحو
ومهماته كتاب الغفر وباب التقا الساكنين بل المقاصد اعمر لانفسا

بلا المهم وغيره واذا لم تشمل على كل المهمات فما لاخر ان لا تشمل على
كل المقاصد ويقول **تقريب الاقوى بلفظ موجز** وله تفسير ان احدهما ان
هذه الالفية تضم اطراف المعاني البعيدة عن التخصيل والتمثيل فتضبطها
بقوانين وجيزة مختصرة حتى يجعلها سهلة الفيا لا تتقاي على ذي
ثمرة لا تشرد عن الضبط والثاني انها تجتمع استنات المعاني الكثيرة
في اللفظ اليسير إشارة منه الى اختصارها وبقوله **وتيسر البذل**
بوعود موجز والاخر ان كتابة عن انيانه بالقوانين والضوابط
موفاة وبلايواب مكملة المقاصد مقنونة الاطراف لا تنقص عن
المطلوب فتطلب منها قانون او مسألة وجد فيها ذلك لا يفتقر
الناظر فيها الى غيرها او كتابة عن كونها سهلة لا يصعب فهمها
على الناظر فيها ولا يقف دون الوصول الى حاجتها منها **ويجمل**
ان في الكلام استغارة تشيلية وانه شبه الالفية بذكر **يسم**
بعد سايله بمجسول اعراضه ولا يماطله وعلى التقديرين فلا يجوز
في الاطراف ويجمل ذلك وتقريره لا يخفى على العارف بالقوانين
البيانية وقد قررنا في غير هذا النظم **قوله** كلامنا لفظ
مفيد ان **فني** الاجناس لا يجرزها فيقال بتقدير الحد باللفظ
لم تدخل الدوال الا ربع ولا يقال خرجت لان الخروج فرع الدخول
وهي لم تدخل وان قيل يجرزها اذا كان بينهما وبين الفصل عموم
وخصوص من وجه فيقال خرج باللفظ الدوال المفيدة التي تشملها
الفصل وهو مفيد فهي داخله فيه ولم يشترط المص التركيب لا غناء
المفيد عنه لكن اورد طلبه بالغة على ابن الفخار ان استنراط الحزوي
المركب في حد الكلام صوفا **جاء** على الحال بلزوم دخول
اسما الاعداد نحو انان ثلاثة اربعة في الكلام فانها مفيدة مع كونها
غير مركبة والدليل على كونها غير مركبة نظيرتها على الوقف
وقوله ثلاثة اربعة اذا ادرجوا ولا ينع كلاما وتول الساطي
انها افادت مع القرينة **الاستغفرت** انها لا تنفي اذا عدها من
غير حضور معدود فقد حصل التركيب بوجه ما فلذلك حصلت الافادة

فليست الفاظ العدد اذا عدها من المفردات على الاطلاق ويجا هذا
 التفدير نبي كلاما محل نظر لان القرينة انما هي من اسباب الفايده
 وهي مسلمة ولا يبع دعوي تفدير محذوف للقرينة تكون به مركبة
 لانه بناء في نظفهم بها الوقف ولا يفتقر كلام ابن الفخار بالاعداد حتى يتم
 قول الساطي الاستدلال لانه مطرد في الاسماء المسروضة مطلقا
 فتدبر ولم يشرط في الفايده ان تكون جديده فالفايده عنده
 صلاحية اللفظ لان يحصل منه عند السامع معني وذلك اذا كان فيه
 مسند ومسند اليه ومما افقنا قول بعضهم الكلام ما تضمن
 كلمتين بالاستناد وليس المراد بالفايده كون اللفظ بعد ثمة
 محتملا معني لم يكن عند السامع كما اختاره من اشترط الفايده
 الجديدة ولا الوضع لانه ان فسر بالفقه كما سي عليه المعية شرح
 التتميل فالمفيد معني عند كاهره ابن هشام وان فسرها لوضع
 القوي بان يكون على طريقة العرب وترتيب الفاظها على معانيها وان
 تكون اقادته وضعية اي متوافقة عليها بالخرج العقلية كدلالة
 كلام المتكلم من ورا حابط على وجود انسان والعرضية كدلالة
 قولك جاني غلام زيد على ان لزيد غلاما وانما وضع للاخبار عن
 غلام زيد بالمجي فيمكن ان استغني عنه بقوله كما سنقدم فليس هو
 سالا مجردا بل فقه به تتمهم الحد وبذلك من الفايده العرضية
 لازم الفايده الذي فتره اية المعاني فاذا قيل لمن حفظ القرآن
 حفظ القرآن لا فائدة ان المتكلم عالم بذلك لا يكون الكلام مفيدا
 عند من اشترط الفايده الجديدة **قوله** واحدة كلمة اطلقوا ان
 هنا ان اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث لكن في
 في التصريح باب العدد اسم الجنس ثلاثة انواع ماضية لغة
 التذكير فقط ومو الغم وماضية لغة التانيث فقط ومو المبط
 وماضية لغتنا التذكير والتانيث ومو المبط **قوله** والقول علم
 محتمل انه فاعل ماض او فاعل تفصيل اي اعمد واسم فاعل فاعل
 اي غامر ومن حيث اللفظ الفصل المتقدم ومن حيث المعنى خير الامور

او ساطيا لا فائدة انه يتقرر عنها في المركب الانشائية ثم ان مفعول
 الفعل واسم الفاعل والمفضل عليه ان فذر خاصا فلا دليل عليه
 او عاما فاعلم باطل لان القول ليس اعتراف من كل شيء والجواب
 انه يفذر خاصا بقرينة المقام والمعني عم او عام ما ذكرنا اعتراف من
 المذكور **قوله** وان من المذكور اللفظ وليس القول اعم منه
 واجيب بان المراد المذكور فقه اياهان فقه تحذيره
 او تقسيمه **قوله** وكلمة بها كلام قد يومر قال الراعي الواو
 عطف لا استئناف لانه لا يدعي الا اذا انفذر العطف وقرار الواو للاستئناف
 في كتب ابن الربيع ولم يسمها شيئا ولا ابتاعها ابتاع ابن الربيع
قوله بالجر وما جاز من محذوف واسم ما يلي بهام صاحبه وقوله
 واسم من يشفيك اغني واوسع وقوله نعم السيرة على بيبي البعير
 وقوله امر اذ منب بذي نسلم وما اسمه ذلك فقل في كثر وايضا
 هو خارج عن كلام الناظر حيث قال بالجر ولم يقل بجر فالحج والجر
 مفعول في هذه السؤايد وان وجدت ادواته الا ان يقال انه
 امراد مجرور الجركم حذف المضاف فهذا خلاف الظاهر فلا يدعي
 الا بدليل وان سلم ذلك كله موول فلم يفتد به ووكلا امره الي
 ابوابه ومواضعه اذ ليس من فيل ما ينيه المبتدي ولا من يليه
 عليه في هذا الموضع قاله الساطي وقوله وايضا هو خارج الحان
 يقتضي اولوية كلام الناظر على التفسير بجر الجرو بعضهم عكس ذلك
 وحرر السهاب القاسم المقام فانظر **قوله** والنداء قال الساطي
 ومحمد ودقاني به مقتورا لضرورة الوزن انتهى وقال الراعي
 والنداء يد ويقرر ونظمونه وتكسر ويحمل في النظم على لغة القصر
 فيسلم من دعوي الضرورة ومسطه بعضهم بما له وحذ فيمزة
 ال قرار من فقر المدود ومن قطع همزة الوصل ومما اجيب عنه
 فاك ونتمت له ومما غلط فاحش لان فقر الندة لغة وممزة
 التي في النظم همزة قطع لانه صيرها اسما لمذلولها وانما تكون همزة
 وصل اذا كان حرفا او اسما مؤمولا **قوله** ومسند للاسم تميز

او ادواته

حصل امراد الاستناد المعنوي لانه جعله من خصائص الاسم واما
 اللفظ فيخرج لكل واحد من انواع الكلم وقوله وسند للاسم من الاستناد
 المعنوي لانه اسند للاسم والمراد الاستناد بلامته لوله فكلامه هنا
 موافق لكلام التنزيل ومخالف لكلام الجماعة وفي الساطبي هناك كلام غير
 محدد **الاول** انه ادعى ان الساطبي هنا مخالف للتنزيل والثاني انه
 قال ان الغزالي وابن هاني وافقوا الساطبي في اثبات الاستناد اللفظي
 وانهم مخالفون لجميع المخويين فليس الاستناد عندهم الا المعنوي
 فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه وبما طراد لا سبيل لانكار
 الاستناد اللفظي في نحو زيد ثلاثة احرف نفس الاستناد في نحو من حرف
 جرو ضرب فقل ما ضرب عند المحققين من الاستناد المعنوي لا اللفظي وما
 مما دخل تحت قوله كل حكم ورد على لفظ فهو على مدلوله اللفظية
 وليس مما خرج عن القاعدة للفرعية خلافا لسبج الاسلام الانصار
 والثالث انه ادعى ان الساطبي تناقض في مذهبه لانه زعم ان
 ضرب فقل ومن حرف ولا يحصر له عن ان يقول انما مبتدأ او المبتدأ
 في مذهب مذهب لا يكون فعلا ولا حرفا ومذا غير صحيح لان ذلك في الاسماء
 المعنوي كما حققه السيد فان مذهبه كالساطبي وقد حررنا ذلك
 في جوابه الثاني واعلم ان هنا شخنتين الاولى ميزه حصل
 وادعى البغلي انها الرواية عن المصنف وقوامها من حيث الرأي
 بوجوه رد ما للشهاب والفر من ان الساطبي قال في هذا
 الكلام وضع الظاهر موضع الضمير والمضمر موضع الظاهر
 وامتل الكلام ان يقول ميز الاسم حصل بالجرو والتقوين والنداءات
 واستناد اليه كذا لما افتقر اليه التقدير والتأخير لاجل الوزن عوض
 من الضمير في له الظاهر لتقدمه في اللفظ ومن الظاهر في ميز الاسم
 الضمير ليكون عابدا على ما قبله ثم قال ويروي التنزيل وهو بمعنى
 الاول الا ان في اعرابه اشكالا فيصعب تنزيله بسبب ذلك على
 المعنى المراد ثم ارد بعض ما ذكره البغلي مما رده الشهاب
 بهذا وفي شرح الراعي ولا يجوز ان يتعلّق احد المحرورين بتميز لانه

مصدر لم يفضد به العلاج فهو كسائر الاسماء لا يصح له الفعل الا ان
 ينوب من باب ان والفعل ولا ينوب من ابهاما الا ان فضاء به العلاج قاله
 ابن الربيعة في الكافي الكبير على الايضاح وانظر من يجوز اذا لم يقيد
 به العلاج ان يتعلّق به ظرف او مجرور متقدمان عليه او متاخران
 مراعاة لحروفه او لا انتهى واقول **بعض** واحد من المحققين علمي ان
 الظرف والمجرور يعمل فيهما العامل القوي والمضعف وما فيه راحة
 الفعل بل صرح في المعنى بان معنى حرف التشبيه المحذوف يعمل فيها
 ونص على ان المصدر الذي لا يتخلل ان يعمل في الظرف المنقولة فراجع
قوله هنا فعلت الخ اي يتخلل الفعل بعد اجبته لتأخير المخاطب
 قال الساطبي لان مذهبه في غير هذا الكتاب ان ما حذفه ضمير
 الرفع البارز فهو فعل وان كان ليس على صيغة الافعال ثم نقل
 كلامه في التنزيل وقال لكن قد وجه ابن جني بروز الضمير في
 اسم الفعل بانه لما كان دالا على الفعل ونا بيا ممتا به وقوت دلالة
 عليه حتى كانه موطر في الضمير في بعض الاحوال ليدل على قوة
 شبهة بالافعال وابد ذلك كون الموضع للامر والامر انما بانه ان
 يكون للافعال انتهى لمحضنا واعلم انه لا بد من تقييد الضمير
 البارز بكونه متصلا كما يقولون من ان الصفة الجارية على غير من هي
 له ترفع الضمير المتصل بخوزيد سند ضاربته هي واعلم ان الفعل
 كلمة تدل على معنى في نفسها وتنقصر بينينها لزمان قال الراعي
 وزاد بعض شيوخنا في حد الاسم او ما قوته قوة كلمة ليدخل
 الصفة المستترة فتذكرت يوما هذه الزيادة في حد الاسم وقلت
 لو تصورت في حد الفعل لكان حسنا ففكرت فوجدت فعل الامر
 من واي ياي اذا وعد لا يفي منه اه لا حركة على حرف اخر لانك اذا امرت
 من ياي حد فت حرف المضارعة ولا الفعل فيفي الامر ايا زيد ونقف
 عليه بما السكت فتقول اه فاذا وقع قبل هذه المرة ساكن يقبل
 الحركة جاز في لغة من ينقل حركتها نقل الحركة وتوحد المرة مثال
 قل يا زيد كان اصله قل يا زيد فنقل كسرة المرة لانه قل وجذقت

الهمزة في قل يا زيد بالجرف لم يبق من الفعل الا الكسرة التي تحت
لام قل وقد الغزت ذلك مما ذكرته في شرح الجرومية انتهى اقول
وقد الغزت ذلك الدماضي بقوله
• اقول يا سما فولي ثم يا زيد قل

وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل سبح قال الراعي ولو كان التقبل
لنا التانيث الساكنة كان الالف احسن فان حرف واجدا حتم
فيه ثلاث كلمات نحوية وذلك قولك قالت زيد فتا التانيث كلمة
والكسرة قامت مقام حرف ففعل الامر من واي وقاعله فهي تاسو
نقد في ثلاث كلمات نحوية وقد الغزت فيها ايضا بقولي
• حاجيتكم خاتنا ومن علم من كل خير اواذيب او فقد
• ما مفرد حرف فاحوي من الكلم ثلاثة انواع كلاس سبح

او ما كلمة تضمنت من الكلم الحرف قامت ثانيا التانيث مقام انواع الكلم
الثلاث الحرف والفعل والاسم وقد اجتمعت في قولنا لانتم فقد
فعل يجلي مبتدا وخبر قال غير واحد من السارحين وابتدا بالنكرة
لانها غير مرادة بعينها كقولهم رجل خير من امرأة وعبرة الاشياء
وسوء الابتداء بفعل فقد الجنس انتهى وفيه ان الذي يجلي
بالعلامات الفعل لا جنسه وقال الساطي بعد ان ذكر ان المسوغ
ذلك ولان الجملة خارجة مخرج الجواب لمن قال افعل يجلي شي
فقال قل يجلي بكذا وكذا ولان النكرة قد تقدم عليها هنا شي
من معومات خبرها قوله بالتامز قال الراعي الالف واللام
في التاليجوز ان تكون للجنس لدخول التالخاصة بالاسماء فيه
قالوا وان جعلت للعدد فتكون للعدد في احدا مما اذ كل واحد
مختصة به والاولى ان يكون لنا التانيث لغزها ولان العهد كالصبر
يرجع للاقرب وقال ابو حيان وكلا التانين تميزه وقد افرد ولا
ادري ايها المراد والمرادة الجميع بمنفعة لانه يكون من اطلاق
المفرد على المشقوش سماعي وقيل لما ينتج ارادتهما لا خلافا حقيقتهما
قلت ولا حاجة لهذا التحقيق في الالفاظ اذا عرفت المعاني

لان كلامنا بين خاصية به فايها فصد كان فصد صهيما والاوي
ان يحمل على ارادة التانين معا فيكون من اطلاق المفرد على المشقوش
كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم لانه وان كان غير صحيح
فينفع حسن المعنى المقصود ويقتضيه في النظم والظاهر
انه اراد لفظ التال المنقذمة التي تنقسم بالصفة لما تضمنت انتهى
وفي قوله كقوله تعالى على لسان الخ نظر لان ما في الآية من باب
امانة المشقوش لا مستغنى وليس ما هنا منها وتلك الافراد فيها
نصيح مقبض بغير المنع اضع كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وغير الاضغ
ايما او التانيث لا الافراد خواككت راسي الكسبي كاي التانيث والكافية
الكبرى قوله فقل مضارع الخ الغرض من هذا التمييز من الافعال
الثلاثة المندرجة تحت مطلق الفعل المقصود تمييزه عن الاسم والحرف
فيما تقدم بقوله بما فعلت الخ فان قيل لتمييزه من الافعال الثلاثة
غير الملص بالخروج فعل التعجب الذي هو ما افعله عن كونه ماضيا اذ لا يقع
للمر واللتا وان صلح للنون المميزة للامر لم يميز بها الا مع افتراضه
معنى الامر وهو موقوف في الفعل به فظنر انه لم يذكر في اي نوع
بما وكذا لك عيب من حيث ذال يصلح للما ولا للمر واللتون فخرج عن كونه
ماضيا وهو ماض فاجواب قيل ان التعريف بالكلم انما يكون
مع اعتبار اصلها قبل عروض العوارض المانعة من ظهور تلك الاوصاف
وطر والتركيب الانشائي ان الاشياء اللازمة للاضافة كسبحان الله لا
تصلح خاصة من تلك الخواص المتقدمة خالة التركيب ولهم يفترض بها
عليه اما الفعل من ما افعله فهو فعل ماض كالمصالح للما قبل
التركيب كسبح صالح للما واما افعله فاضله الامر كالمصالح للما بعد ان
فما لنظر لاضله يصلح لدخول خاصة الامر لانه امر حقيقي عند
الجمهور واما على مذهب الفراء ومن تبعه من قيام معنى الامر فيه
فلا اشكال قوله ان امرهم فان قيل النون ولم يفهم الامر
فهو فعل مضارع وقول المرادي او فعل تعجب لا ينبغي مع اعترافه
بان توكيده بالنون نادر لانه حينئذ لا يرد ليجوز عنه كما قاله او لا

يلحق
بقوله المذكور
وخروج الفعل
به عن ثلاثة
اذ لا يعلم الخ

في الجواب عن توكيد اسم الفاعل **قوله** والامر ان لم يكن للنون محل
فيه امور اول ان هذا غير محتاج اليه لان كلامه هنا في تمييز
الافعال بعضها من بعض لاي تمييز الافعال عن الاسماء لانه تقدم
الثاني حيث ترق بين فعل الامر واسم فعله فعليه ان يفرق بين
فعل الماضى واسم فعله فعليه ان يفرق بين الفعل الماضى واسم
فعله والمضارع واسم فعله لان تخصيص الامر بذلك يحكم الثالث
ان هذه التفرقة حاصلة له في قوله واسم بالنون الخ فان معناه
ان مذهب الامر من خاصية لفعل الامر فهو يعطي فهو موه ان احد
الامر من اذا فقد فليست الكلمة بفعل امر **الرابع** ان هذا
الكلام يقتضي ان الامر اسم لصدقة عليها فاما كلمة مفيدة بنفسها
معنى الامر ومنعاً وليست بفاعلة للنون املا والجواب
عن الاول ان الغرض هنا التنبية على ان اسماً الافعال خرجت عن كونها
افعال لما تقدم من علامات الفعل ولم تدخل في الاسماء لانه لا
تقبل خواصها المتقدمة الانتوين التكثير وقبولها له موقوف
على السماع فلم يعتد به ولذلك مثل بعضه وجهل وان كانا متوين
وبذلك تفارق الاسماء الدائمة للاصافة حيث حكم عليها باملا حينئذ
للاستناد ومنعاً لان سبب ذلك ان الاستفراذ على ان غالب
الاسماء كذلك فحكم فيها في حكمه بالحقاق بالاكثرا فنقرر في الامول
من ان الكثرة دليل الامالة واما الاستناد اليها في مخوفه رهبر
ولغيره حشو الدرر انت اذا دعيت نزل في الذعر **غيره**
معنى كونه لفظياً اذا المراد اذا دعيت هذه اللفظة والجواب
عن الثاني ان الغرض التفرقة بين الفعل واسمه مطلقاً الا ان
الغالب في اسم الفعل ان يكون بمعنى الامر فافتقر عليه او امراد
التنبية على ما يقع كما اشار اليه الشارح ونبهه الموضع والجواب
عن الثالث ان الذي دل عليه كلامه انه اذا اختلف الوصفان او احدهما
فليس بفعل امر وذلك لا يستلزم كونه اسماً لزوده بين ان يكون
اسماً او حرفاً فعين جهة الكلمة التي لا تقبل النون قاله الساطي

وفيه ان الكلمة التي لا تقبل النون اما اسم فعل كما مثل او مصدر
خوضراً او حرف نحو كلا للردع والجواب **عن الرابع** انه عني
بالامر الكلمة الدالة على معنى فعل الامر كما قاله الساطي والامر لا تدل
على ذلك والمثال على معنى الامر خاصة قاله الساطي وهذا
التفسير غير مستلزم لادليل يدل عليه من كلامه واما قوله والامر
على حذف مناصب واحد يضطر الى تقديره لا حقيقة الامر وفعل لا يجمع
نسبة لحاق النون اليه فهو اذن على تقدير كلمة او لفظة اي وكلمة
الامر لانه مناصب لقوله بقوله هو اسم فاعلة انتهى **قلت**
وقدر بعضهم ومفهوم الامر اخذ من قوله ان امر منتهر وهو اما
يعني في صحة الاختيار عن قوله والامر بقوله هو اسم فعل
ولا ينبغي دفع ايراد الامر لتبيين **قوله** محل مقني
خلول او كان خلول ففنية متعلق بجل على الاول وعلى الثاني متعلق
بمخروف اي اعني فيه اوبيك وقوله هو اسم جملة اسمية مخبر
بها عن الامر وتبي ذالة على جواب الشرط لا جوابه خلافاً
لمن غلط وموابن الخباز حيث قال في قول ابن معط اللفظ ان يفد
هو الكلام ان الفاعل مدونة للضرورة

المعرب والمبني

النظر في هذا العلم في قسمين احدهما الاحكام المنغلقة بالكلمين
حيث هي مقررات والثاني الاحكام المنغلقة بها من حيث هي مركبات
والعادة تفيد في الثاني لما فيه من الفائدة وهو مفتقر الى تقدير
مقدمتين لتبني عليهما الاحكام التركيبية الاعراب والبناء
والنقرب والتكثير وتبدأ اوان الشروع في الاول **قوله** منه
معرب ومبني لا يريد ان منه مذهبين الشيعيين على انهما قسم واحد
لان ذلك يقتضي قسمهما اخرى الاسم عني ذلك وحينئذ يجمع التقسيم
وهو غير موجود بالنسبة لما ما نفرض له من فاما الكلام على
تقدير منه معرب ومنه مبني فيحصل بهذا التقدير قسمان لكن

او لم يزل الامر
ولا يفرق
الفعل من قول
ومثل الامر

حذف لفظ منه في الثاني لبيان المعنى مع الحذف ونظيره قوله تعالى
 منها قابض وخصم فنه سيق وسع فيه وهو كثير قاله الساطبي وهو
 يشعر بان قولنا منه ومنه يفيد الحصر والحق انه لا يفيد حصر
 ولا غيره لذاته بل يفيد عدم الحصر بقربينة العدو ولعن القضية
 المنفصلة السابقة في مثل هذا المقام على ما خرر عنه قول النخعي
 ثم الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فراجع
 وقد مر المعرب في الترجمة لان الاعراب اسرف من البناء اذ هو خاص
 باللغة العربية وقد مر المبني في التعريف لان مفهومه وجودي
 وقال الساطبي في وجه عن اصل الائمة فهو اكد في البيان وذكر
 الاسموني للاعراب لغة اثني عشر معني **احد** هذا ازال عربا شي
 وموفنا ده وفي الحواشي لابن هشام الاعراب احد معانيه سلب
 الفساد وباب السلب مفيد عقده عثمان بن ابي الخطاب قال
 اصل الافعال ان تكون لاثبات معانيها وقد تكون لسلب تلك
 المعاني لاثباتها الاستري ان ع ج مر للاهم كالعجم لانهم لا يفهمون
 وعجم الزبيب لاستتاراه والعجم جبار ثم قالوا العجمت الكتاب
 اذا اوتمخته ومنه شرك ولان لاثبات الشكوي ثم قالوا استكيت
 ازلت ما يشكوه ومنه الحديث فلم يشكنا لما اخرا الطالبي **قوله**
 لشبه من الحروف سؤال بكل ضمنت الافعال معاني الحروف قال
 ابو الفتح بغير في افعال السلب ضمنت معني حرف النفي ثم قال
 فان **فسي** فلا بنيت استا السلب لثقتها معني الحرف واجاب
 بان اكثر السلب في الفعل لم يؤثر شيئا فلم يؤثر فيها قل فيه لان
 الما في والامر مبنيان والمضارع قد رفع عن مسيعة البناء الى
 شرف الاعراب فلم يرجعوا اليه بعد الاضراف عنه واما بناوه
 مع النون فلا بناء مسقة معني الحال الذي هو به اوجا فالتقت
 بناء واما السيق وسوق فانما لم يبين بناء الفعل بنا النوات
 مع **قوله** كالشبه الوضعي اعلم ان الفرض للناظر بيان اسباب
 البناء الواجب ولهذا حصر السبب في شبه الحرف واحتاج الى التقييد

بقوله

بقوله مدني اي لربما انضه معارض وبقوله اخلا وحينئذ فلا ينبغي
 ان يحقل الكاف في قوله كالشبه استارة لاسباب المجوزة
 كالامانة الى مبني ونحو ذلك بناء على ما هو الظاهر المنيا در من انه
 اراد ان شبه الحرف غير محصر فيها ذكره وانه تبة لما تقرض
 له على غيره **ويحتمل** انه اراد ان انواع السبب محصورة فيها
 ذكره لرجوع الكل اليه والكاف باعتبار المثل المذكورة ومن السبب
 المجوز السبب اللفظي كما نضر عليه في الباب الثامن من معني السبب
 حيث قال القاعدة الاولى قد يعطى اليه حكم ما اسببه في معناه
 اولفظه او فيما ثم قال والثاني وهو ما اعطى حكم اليه المشبه له
 في لفظه دون معناه له صور لهما ان قال الثامنة بنا خاسا في
 وقلن خاسا لله لشبهها في اللفظ بجاسا الحرفية والدليل على
 اسميتها فزاة بعضهم خاسا لله بالنون على اعرابها كما تقول
 نزيها لله ثم قال ومن يؤمنها اعرابها على الفأمة هذا السبب انتهى
 فقوله اولا قد يعطى يدل على عدم الوجوب وكلامه لا خير صريح
 فيه وبهذا يظهر ما ذكره في بحث قد مر انما تاتي انما بمعنى حسب
 وتشتغل مبينة وهو الغالب لشبهها بفقد الحرفية في لفظها وكثير
 من الحروف في وضعها ومعربة وهو قليل وسقط قول المبرر الدمامي
 ان السبب اللفظي يجرده ليس موجبا لبنائها ولا بد ان يضاف الى
 السبب اللفظي السبب المعنوي وهو منتف هتا بدليل ان البناء
 به النعمة معرب مع مسا يئنه الحرفية في اللفظ انتهى لان المدعي
 جواز البناء لا وجوبه كيف وقد قال ومعربة وهو قليل ثم ان كلامه
 يقتضي ان حصر سبب البناء في السبب المعنوي بغير حصر بان اعتبار
 السبب الوضعي انما يظهر عند من لم يميز بين كون الثاني حرف لين وفيه
 ما عرفته في كلامه السارحين هتا **ويحتمل** بان ما ادب
 المعني لم يعثره بالاستقلال بل بطريق التقوية للفظ وقوله بناوه
 مذهب البصريين واعرابها مذموم كوفي وهو مشكل لان السبب
 الوضعي موجود فيها وهو كاف في تختم البناء فاوجه الاعراب



فان قلتم وجده ملازمته للاضافة قلتم لوضع
 دافعاً للمبتدأ المرتب في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتهما الغالبة انتهى
 ووجه سقوط هذا ان ابن هشام لم يعثر فيها السببه الوضعية
 بالامالة بل بقوى اللفظ واللفظ يجوز لا موجب وكانه لم يعثره
 لما سلفناه من ان بعضهم يشترط فيه كون الثاني حرف لين
 وينقدرا اعتباراً له لما يدل عليه كلامه في فظ فهو انما يكون محتملاً
 في اللغة الكثيرة الغالبة والعجب للبدس كيف يعترف بأنه كاف
 في تختم البنا ويقول اولاً لا بد من ان يضاف اليه السببه اللفظية السببه
 المعنوية وملا جعل اضافة ابن هشام الوضعية للفظ لما قاله كسر
 ان الظاهر ان البنا والاعراب في فذ المذكورة لغتان لا مذهباً
 وعلمنا قاله من ان الاعراب مذهب كوفي فقط بحاج بانه
 ان الكوفي لا يعترف بان السببه الوضعية محتمل للبنا بل وعلى القول
 بانه لغة يمكن ان تكون الاسباب المحتملة للبنا باعتبار اللغات
 الكثيرة او الفصيحة كما سلفناه وبهذه لما قاله اعراب
 دوا الطائفة مع قيام السببه الافتقاري بها وقوله قلتم لوضع دافعاً
 للبنا الخ مخالف لما صرحوا به من ان لزوم الاضافة لا المفرد دافع
 للبنا وفي شرح العلامة السهاب القاسم فان قلتم فذ
 الاسمية تضاد فذ لا عارضت اضافة السببه الحرف قلتم
 يمكن ان يقال المعارض لزوم الاضافة في نقد بر تسليم لزومها
 الاضافة فقد يقال انهم لم يدكروا ان السببه الوضعية معارض ولو
 سلم فقد تنوع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو
 بغير صورته وان كان على وضعه انتهى وانت تقامر انه بعد ما تقر
 من ان السببه فيها انما هو لفظي وهو يجوز ان الوضعية موكد لعدم
 استيفاء شرطه على ما هو الحق لا يحتاج لهذا وعرفت ان عدم ذكرهم
 المعارضة فيه لعدم الاحتياج اليه لانه يجوز لا لقوته كما يفهم
 من كلام السهاب ثم قوله فعلى نقد بر تسليم لزومها للاضافة
 الخ مشكل لانه لا مجال للنوع اذ لم يشع فيها غير الاضافة بقي ان

الجلال السيوحي اسارية فجمع الجوامع وصرح في شرحه في الكلام على
 مع بان السببه الوضعية يعارض فانه ذكر ان مع انما عرفت مع كونها
 ثابته الوضعية على الاصح لان الاضافة عارضت سببه الحرف كما قيل
 في اي وفيه نظر من وجوه الاول الذي نصر عليه ابن مالك في شرح
 التتميل في باب المفعول فيه وابو حيان في الارشاد ان مع ان
 ثابته في الامثل ولم يجوا القول بانها ثابته في الامثل فضلاً عن
 تفخيجه وانما الخلاف في انما مل في ملازمة للتفخيخ في الاضافة
 والافراد امر في الاضافة فقط وفي الافراد نقض ونجبر حسب سببويه
 والتحليل الاول ويونس والافضل الثاني ونعيم ابن مالك قال
 وانتصر الاول بان القول بكونه مفعولاً اي الافراد ثابته في
 الاضافة يستلزم لما لا نظيره فان الثاني المعرب اما منقوص
 في الاضافة والافراد كيد واما متمم في الاضافة وحده ما كاب
 والجواب ان مقتضى الدليل كون الافراد مظنه جبر ما جبر
 من الثابته في احدى حالتيه لان الثاني جزئي ذي الاضافة متمم
 لا ولما ولد لك عاقبة التنوين ونوني التثنية والجمع بخلاف المنقوص
 المفرد فلا متمم له الا ما يجبر به من رد ما كان محذوفاً منه فاذا
 جعلنا مقاً منقوصاً في الاضافة مفعولاً في الافراد مفعولاً في
 الافراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سبب السبيل بخلاف باب اب
 فان فيه شذوذاً ولذلك لم يحرف فيه العرب على سبب واحد انتهى
 ويدل كونها غير ثابته وضعا ان ابن مالك على بناها بالسببه
 الجودى المحض والمراد به ملازمة وجه واحد في الاستعمال
 وبالوضع النافذ في علم حرفين بل ثالث محقق العود وعلى غيره
 ذلك بنقضها مع حرف المصاحبة وكان الجلال السيوحي زعم من قوله
 اذ في علم حرفين الخ انها كذلك وضعا وليس كذلك كما لا يخفى على من له
 ادنى مسكة اذا تأمل قوله بل ثالث محقق العود لانه صريح في ان
 هناك ثالثا لكن عوده غير محقق الثاني ان بناها في بعض
 اللغات ليس للسببه الوضعية كما عرفت الثالث ان دعواه

ان الاضافة غارضة سبب البناء لا يظهر لان الذي يعارض ذلك لزوم
 الاضافة ومع لا تكرر الاضافة كما عرفت من انما تستعمل مضافة
 ومفردة **الاربع** ان قياسه مع ما لا جامع فيه لان بنا اي
 للشبه المعنوي لا الوضعي **الحاشية** من ان دعواه ان السببه
 الوضعي يعارض لم ينفذ عن احد ولما رآه سلفا مع الفحص الا
بما لا البناء الزركشي في رسالته المستمارة بناقل البناء فانه ذكر في الكلام على
 الشبه اللفظي ان مع نرد واجاب **بما** اجاب به الجلال
 ولعل ذلك منه على جهة الفحاش وبالجمله فلعل السبب لا ينفذ
 على الجمع لما فيه من الاختلاف وان صدر عن الجلال **قوله**
 والمعنوي في معنى وفيه من شاعر عروا اذ اخلعوا المعنى في يوش
 ضرب من منا اي انسان انسانا او رجل رجلا قاله ابن جني وعقد
 بالخلق الادلة قال ومنه قوله من رت برجل اي رجل فجرد
 اي مع الاستقمار ومنه بيت الكتاب والدمرا تيمنا حال
 دمارا اي في كل وقت وفي كل حال متلون **قوله** ومعربا لاسما
 الى الاضافة يعني من وضابطها موجود لان بين المعرب والاسما
 عموما وخصوصا وجهيا وتقرير المعرب بما ذكر اولى من تعريفه
 اياه بالذي يختلف اخره باختلاف **القواميل** لان ذاك تعريف للشي
 بما الفرض من معرفته معرفته قال ابن هشام وقد يعترض
 على هذا التعريف بما في فانه معرفته وقد استعملت الحرف فالنقريف
 اذن ليس بجامع انتهى **وحاشا** بان المراد ما سلم من شبه
 الحرف المتقدم وهو الذي لم يقارنه معارض بان لا يشبهه املا
 او اشبهه ولكن معارضه معارض **قوله** وفقد الامر ومضي بنيا اضا
 فعل الى الامر والمضي لانها من صفته فان **تشبيل** كيف اخبر
 بالفعل المتعمل لعمير التنسية عن مفرد وهو فعل لا يقال لاضافته
 الى امر ومضي لانك لو قلت علام زيد وعمر وقاما لم يصح باعتبار
 زيد وعمر وقاما **بما** انه على حذف مضاف اي وفعل
 معني والاختبار في الحقيقة عن المذكور والمحدوف معا وهذا الوضع

يقرا بالحذف وذلك على حذف المضاف وبقي المضاف اليه على ما كان
 عليه من الحذف لكون المضاف المحذوف معطوفا على مثله نحو
 اكل امرؤ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا
 وينبغي ان يقرا ومضي بالرفع على حذف المضاف واقامة المضاف
 اليه مقامه على ما هو الاكثر في كلامهم وعلى هذا فلا ضار واضح
 وانظر مل يجوز كون الالف اسما كما قال ابن جني وانرا وبالفعل
 هذا الجنس المتناسب الى المدين الامر من كما تقول كذا زيد وعمر و
 حسن وكلام الزيد بن حسن هذا واصل بنيا بهوه فحذف الفاعل
 للعلم به واصل الضمير المنصوب ضمير امرئنا بنيا عن الفاعل للعلم
 بدليل واعربوا **قوله** من يون يؤكد سببا شر الخا صلل
 انه ان كان من الامثلة الخمسة فمعرب ولا ينبغي وكان ينبغي ان
 يقول لقطا ونقدرا كقولهم لانهم الفقير قال الساطي ومخير
 اعربوا على العرب وموس قبيل ما يفسره السيف اذ لم يتقدم
 للعرب ذكر لكن لما كان هذا العلم تقرير الكلام صار ذلك فرينة
 على انهم المقصود وقال لما كان المضارع شبيها باسم الفاعل من جهة
 اللفظ جريا به عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا
 وفيما زاد على الثلاثة شبهة ايضا جريا به في تعيين الحروف
 الاصول والزوايد وتعين محالها كما عدا الزيادة الاولى ومن جهة
 المعنى لان كلامهم يأتي بمعنى الحال والاستقبال اعرب بالحمل
 عليه كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع فان وهذا الوجه حسن
 ما سمعته في تحليل اعراب المضارع من شيوخنا **قوله** والاضل الى
 ان يسكتا المتبادر انه امراد جميع ما يدخله غارضا كان او لازما قال
 في المبني للاستغراق ويومئذ ان الحاجة اذا ذكر واخرج المبيح
 من اصل السكون بلا الحركة لعلته مثلوا بالعوض البناء لانهم ويحتمل
 ان يريد بالمبني ما تقدم ذكره وهو ما البناء لازمه قال للبعد الذكر
 ويومئذ انه لما مثل بالاندر البناء ولو على لغة كاسس واعلم
 ان الما ظم رتب السكون مع الحركة رتبتيه فجعل السكون في رتبة الاصل

وجعل انواع الحركة في مرتبة ثانية تليها وهي في الحقيقة ثلاث رتبة
رتبة السكون ورتبة جسر الحركة ورتبة نوعها فترك الوسط وتي
رتبة جسر الحركة ولا بد منها لان الحركة المحصورة ثانية بالطبع عن
الحركة المطلقة والمانر كما يليان معانها بين الرتبتين ولهذا تقوم
تقرضوا لعلنا البنا وعللة البنا على حركة وعللة خصوص الحركة ومما
ينبغي ان ينتبه له انه فرع واهنا من حركات البنا حركة دفع النفاذ
الساكنتين واورد انهم قالوا في تعريف البنا ما هي لالبنا مفتتحة لعلنا
من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا تجلصا من ساكنتين
فاقتضى ان تلك الحركة ليست حركة بنا كما حوالتها والجواب
ان تلك في الحركة الموجودة في المعربات يدل على تسليها بما تحوّل يكن
الذين كفروا وما مما في الموجود في المصنفات كمن قال الساطي
واما الضمة في هذا اليوم فليست بحركة بنا فيمثل ثمانية هذا الوضع
واما في حركة النفاذ الساكنتين واعلم ان دفع النفاذ الساكنتين
سبب لطلق الحركة لا الحركة مخصوصة فعدا الاسموي تبعا للمراد من
اسباب البنا على الكسر النفاذ الساكنتين ليس على ما ينبغي وانما سبب
الكسر كونه في الامالة في الوضع لان اضل النفاذ الساكنتين اذا التقيا
ان يكسر ثانيهما لان الكسرة لا تنقسم بحركة الاعراب اذ لا تكون
حركة الاعراب الامع المتوين او الالف واللام او الاضافة وانه اذا
فيل بني كذا كذا او حرك او كانت الحركة كذا كذا فليس المعنى على الاحتكاك
في ذلك السبب فقد تنقذ الاسباب ولهذا كثر بعضهم الاسباب
وبعضهم قلها وبهذا يعلم ان قولهم بنيت ابن على الفتح للحقة لاينا في
ان يعطل بالانتاع لان الحاجر غير حصين كما ان قولهم بنيت كيف على
الفتح للانتاع لاينا في التقليل بالحقة وبهذا اسقط قول الراعي ان قول
المكودي ان اس بنيت على حركة لتمكينا با سنفقا لما عبرتة نحو اسنا
مبارك او من قول غيره لانتقا الساكنتين في انهم ذكر واسن اسباب
البنا على الضم الحمل على الظير ومنا سنية كبا نحن على الضم لانها للجمع
والواو نذل علته فكانت الضمة في نحن كالواو في الزيدون ويعربون

ومما

ومما وحملت الدالة على الاثنين على الدالة على الجمع لان الاثنين جمع
كما قال سيبويه وتكون في كلمة مسئلة في نظيرتها نحو احسوا اليوم
ونظيرتها قل ادعوا وفي كلام المرادي في هذا السبب فتصور لانه
لم يذكر النظر وكون الضم لذلك هو الوقف واما النفاذ الساكنتين فاما
اقتضى مطلق الحركة فسقط ما لا ين عازي واما احتياج الحمل على النظر
لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر بخلافه في قل ان لا حركة همزة
انزل وبقولنا الظاهر يندفع ان اصل احسوا احشوا فهو حركة
البنا وكون بعضهم عكس للضم في نحو ذلك او بنا سنية للمواو كما قالوا
في ليلون لاينا في ما فرسناه لما اسلفناه من عدم الاختصاص
في السبب فتدبر المقام **قول** ومنه دوضع الحواش بقله ومنه
لما عدا الاختصار لان من المبي المبي على باب المذكور ان كبا الامر
على الحذف وبنا المنادي واسم على الحروف فان المنادي المفسر د
والعلم واسم لا المفرد بشرطه بينان على ما يرفع به المنادي
لو كان معربا وببعض به اسم لا لو كان معربا لانها اسمها الحرف
في المعنى كما ذكره السارج في الشبه المعنوي وذلك الشبه موجب
للبنائين ومما في هذه الحالة لازم لا جاز لان الجاز ما يجوز معه
الاعراب كالمضاف المبي وان كان المنادي واسم لا من حيث مما لا يجب
بنا ومما لوجوب اعرابها في غير ما ذكر فاندفع ما قد يقال ليس الكلام
في ما يمثل بنا مما لان الكلام في البنا الواجب كما تقدم فقله ومنه
اغني عن التعرض للمنايب ولا يقال انه فانه ذلك وكان عليه ان يقول
وغير ما ذكرينوب كما قال في انواع الاعراب كمن كون ومنه سفيدا
لعدم الحذف فيه ما عرفت عند قوله والاسم منه معرب لما اخره
قول كما بين قال ابن ابازي في قواعد المطارحة واما لم يحرك
السكن الاول من نحو كيف دون الثاني لان ذلك لا ينبغي عن تحريكه
اذ الي ساكنا من كلمة اخرى نحو كيف الرجل وقال الاصطفاي ليللا
تنقلب الي الفاء وليس في لان الذي يتلوها ساكن لا يحرك وان تحركت
وانفتح ما قبلها انتهى وباني هذا البحث بعينه في ابن تقولا اين

ط

الغلام **قوله** امس قال السهيلي من كسر امس مطلقا فانه سمي
بالفعل وفيه ضمير فكي ومنعف بانه قد ثبت القدر في لغة من اعرب
وله ان يقول مولا قد رواه سمي بالفعل خالفا من الضمير وقوله
سمي بالفعل اي فعل الامر قال المومخ في الحواشي امس اذا استعمل
ظرفا فهو مكسور عند جميع العرب ثم قال الجمهور بيا وقال الخليل
يجوز ان يكون قولك لفنيته امس بنقذير لفنيته بالامس فحذف
الحرفين وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس معربا ولا مبنيا
بل يحكي وانه سمي بفعل الامر من المساء انتهى وفي الكشاف عند قوله
نقذير لمتوا مكانه بالامس قد يذكر الامس ولا يراد به الجزم الذي قبل
يومك ولكن الوقت المستغرق على طريق الاستغارة **قوله** كما قد
خضعت الفعل بان يجزما قد يقال ان هذه العبارة تقتضي انه
امتنع دخول الجر على الفعل من حيث امتنع دخول الجزم على الاسم
فكيف صار امتناع دخول الجزم على الاسم امتلا منع دخول الجر على
الانفصال وما وجه رد احد هما على الآخر والجواب انه لم يجعل
امتناع الجزم في الاستماع منعهما دخول الجزم في الافعال وانما اراد
ان كل واحد منهما امتنع في باب العلة التي ينتقده والمعنى الذي يجيله
ونظير هذه العبارة وقع لسقائه قال وليس في الافعال المتعارفة
جر كما انه ليس في الاستماع جزم **والخاص** ان الكافي في قوله كما
للتشبيه بالانفصال وقال الشاطبي الكافي للتشبيه والمراد تشبيه
التشبيه بالتشبيه التعليل كما قاله المرادي في ان قوله بان يجزما مقدر
بالاجزاء وهو غير مستعمل في معنى الجزم ولا مصطلح في استعماله
بذلك المعنى لانه كاخوانه من الرفع الخا ما يعني الاثر الذي يجده
العامل او الحكم الذي احده والعلامة دالة عليه وهو معنى المعنى
والجواب ان الاجزاء لم يكن لارباع الجزم اذ هو مطاوعة مما من
كالمسبب مع سببه فكيف به عنده ان لا يقع فيهم المراد **قوله**
وغير ما ذكر يثوب اعلم ان الامس في الاعراب ان يكون بالحركات
والسكون لانه اخبر من الحرف والحذف فانجا بالحرف والحذف فذلك

لعلة

لعلة وامس ما كان معربا بالحركات ان يكون رفعه بالضممة ونصبه
بالفتحة وجره بالكسرة فان لم يكن كذلك قلعة تذكر وامس ما اعرب
بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء فما نسبتها
لحركات المثنون عنها فان لم يكن كذلك قلعة **قوله** ما من لاسما
اصف فخر لاسما ضرورة وليس من حذف احدي الميزتين لاجتماعهما
في مدانية السالك لان الحذف لا يجوز في المختلفين وانما يجوز في المتفقين
وانما لم يجز التمثيل في النظم بين بين لانه جازم مطلقا لان المسئلة
كالتخفيف في وزن الشعر فلو سئلها اخلا الوزن **قوله** ان محبة
ايانا قال الراعي مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال وقد عرفت
حجته ابن جابر مفعولا مقدر ما بان وهو منقود لان ان لا يليها
الا الفعل ظاهرا او مقدر ا فان فني الالشتغال اما يكون اذا
كان الشاغل ضميرا او لامضرا هنا احبب بانه لا ينفق بذلك
بغيره واكثر في قد يكون ظاهرا كما في اذا الوحش ثم الوحش او
محدوفا كما هنا والتقدير ان محبة ايانا محبة سلمنا فقد يكون
المضمر مقدر ما كما في قوله نقلا في افعير الله تامر وفي عهد الحكم
الجامعية فيكون على انه جاز ان يريد بباب الاشتغال باب
المضمرات على شريطة التفسير وتحرر بذلك ان كان قصد التخرز
كما يدل عليه كلامه في شرح التمثيل من ذا وذا وذي التي ليست
بذلك المعنى اما ذ وقتا في يعنى الذي واما ذا وذي فلما نيتك للاشارة
وفيها ان تلك خارجة من باب الاعراب فضلا عن كونها معربة
بالحرف فلو لم ينفق ذ ولم يفهم الا في لتبا درها مومعرب نفسم
بعضهم اعرب ذ وبعي الذي وعليه يجب عدها في الاسماء وتكون سبعة
ولا يصح التخرز عنها في ان لا بد ان يكون ذ ولفظ المذكور المفسر
كما لفظ به فان المفرد الموث معرب بالحركات والمثنى والجمع يعرب
اعرابا **قوله** قال السهيلي في كتابه التقريف والاعلام
في قوله نقلا وذا النون مويوس بن ماني اصناف ذ وليا النون وهو
الحوت وقال سبحانه في سورة ن ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما

الضمير

مكره

فترق وذلك انه حين ذكر في معرض الشاغل عليه قيل ذا النون ولم يقل
 صاحب النون والاصنافه بدوا شرف من الاصنافه بصاحب لان قولك
 ذو نون فاما التابع وصاحب بجناف لما المتنوع نقول ابو مبررة
 صاحب النبي ولا نقول النبي صاحب ابو مبررة الا على وجه ما واما
 ذو فانك تقول فيها ذو الملك ذو العرش وذو القرنين فتجوز
 الاسماء الاول متنوعا غير تابع ولذلك سميت افعال حمير بالاداء
 نحو ويزك نتيه **قوله** هذه الاسماء في الوزن ثلاثة اقسام
 فكل باتفاق وهو ثلاثة اب **قوله** فكل باتفاق فمما ائتمن فوه مختلف
 فمما اخ فقال الغراف فله ليل قولهم اخو قال ما المراد اخوك وغيره فعل
 وذو فقال سبويه فقل ذوي بدل ذواتا افتان وقال الخليل
 والرجاح فقل لان الحركة زيادة فلا يفترق عليهما الا ببيت
واجيب عن حجة سبويه بان الاسم اذا اخذت لامه
 شري لا تزد عينه على ساكنها قال يد يان بيضا وان عند عرق
 ويد عند دم فقل **قوله** والنقص في هذا الاختيار حسن وقصرها الخ
 اور وعليه انه كان عليه حيث ذكر اختلاف العرب فيها ان يستوفي
 ذكر ذلك مع انه اتمل بعضها من ذلك كما يغلب من التثنية واليقال
 ان نظمه غير متضمن لنقل اللغات واما وضع لضبط الفوائيد لانا
 نقول فكان الاوحي ان لا يتفرع لهما اسما فان **قوله**
 لو لم يذكر ما ذكر لا وهم انها تقرب بالحروف مطلقة كل لغة وليس كذلك
 فاراد ان يرفع هذا الهمام وليلا يومهم تساوي هذه الاسماء في الاعراب
اجيب بان الهمام باق لانه اقتصر في المحر على لغتين سوي
 الاوحي قاوم ان ساير العرب سوى انهما تاتي اللغتين منفقون
 على الاعراب بالحروف وليس كذلك بل فيه سميت لغات الثلاثة المذكورة
 والرابعة خموك ولو الخامسة حم كحب والسادسة حاك كرشا وفي اخ
 خمس لغات الثلاث المذكورة والرابعة اخ مسدد او الخامسة
 اخوك ولو في اربع لغات الثلاثة المذكورة والرابعة التثنية
 وفي من ثلاث لغات ثلثها من مسدد لا يقال **قوله** من لغات

في سائر
 التثنية
 ان كل المراتب
 فانه في كل لغة
 في جميعها
 من ذلك
 في التثنية

في الاصل
 في التثنية

غير

غير مشهور فلو لم يذكر ما بخلاف ما ذكره فانه مشهور لانا نقول
 ليس كذلك لان اعراب من بالحروف فليل والنقص في اب واخ نادرا
 وفي حم كما نص عليه وكذا النقص في ك في التثنية والجواب
 انه لو افتقر ما ذكر الاعراب بالحروف او سم اتفاق العرب فيها على ذلك
 ولما ذكر فيها لغات اخر علم ان الاعراب بالحروف جاز على الجملة
 ما عدا اخوك وذو مال وما ذكر من بقا الهمام فغير متجده على تقدير
 الناظر لان نقده ان يبين كيف يختل في كلامهم فذكر الاعراب
 بالحروف وغيره ولم يشرح كل اللغات لانه من وظايف اللغويين وذكره
 انتقال من علم الى علم لعلم من ورة وايضا اعرابها بالحروف بين انما
 معجلة وانما مد يد بين النقص والتماثل في الاصنافه على اعتبار
 الياتامة ستقصونة وفي الافراد والاصنافه لانا بخلاف ذلك
 فاراد ان يبين اختلاف العرب فيها اذا كانت معجلة الا واخر ذكرنا
 تكتينا على العويين كما دل عليه قوله في شرح التثنية من لم يبينه على قلة
 اعرابه بالحروف فليس صحيح وان خط من الفصل باو في تصنيف واما من
 قال حم كحب وها كرشا ومن قال احا ويا بال تشديد فتساوا اخر نصارت
 كالا حبيبات وكالا فاطم المزاودة لا يليق ذكرها بالنقص العوي واما
 اخو وخو فلما جريا بحري الصحيح كعزو ودلوا فاما المعجل فلم يبعد
 في اللغات كما لم يبعد المضاعف والمهموز ومذا حسن من القصد **قوله**
 يند ومعناه بقل واضله من الدور وهو السقوط والخروج عن العير
 ونس الرجل من الغور خرج منهم فلما كانت لغة النقص خارجة عن جمهور
 كلامهم اطلق عليها لفظ الند وذلك وفي اصل اللغة يراد به لفظ
 الند ولفظ السد واذنما بقى الخروج عن الجمهور يقال سد عنه
 يند ويشد سد واذن انفراد عن الجمهور ونس بهذا اقتصره الجوز
 كما انه قال في الند ونس اليه يند وسقط وشد ففسر كما ترى احدهما
 بالآخر لان الناظر مطلع في كلامه على الطلاق الند ونس على ما ذكر
 في الكلام المنثور والطلاق السد واذنما ند في الشعر تدل في الغالب
 فليعرف ذلك من اصطلاحه **قوله** وقصرها من نقص من اسهر

Copyrighted material

فيه منافسة لان المفهوم من الفعل التفضيل ان الفخر في الثلاثة
اشهر من الفخر فيها فيكون الفخر فيها مشتملا ايضا وهو قد مر
بان الفخر فيها نادر وحمله بعض السيوخ على اداة الاكثريّة
ويلزم ان يكون النادر كثيرا **قوله** ان يضاف فقه ابو حيان
ونتيجة ابن هشام بان ضمير يضاف راجع الى جميعها ومن جعلتها
ذو وهي لا تنفك عن الاضافة فلا حاجة الى استزاح ذلك عنها اذ
تخصيص الحاصل لا ينبغي والجواب **ب** ان الشرط يضاف
الى ما هو محتاج اليه لا الى ما هو موجود فيه قاله الراعي وتحرير
المقام يطلب من جواب النكت للشهاب الفاسي **قوله** بالالف
ارفع المثنى **قال** الساطي لم يرجح الى استزاح كون المثنى من الاسماء
لا من احد مما كون التثنية من خواص الاسماء والثاني انه قد
جعل محلا للمجرى قوله جرا وتضاعف ذلك على ان كلامه فيما يدخل
المجرى وهو الاسم وايضا ليس قولك يفعلان تثنية ليفعل لانك
لم ترد ان يضاف اليه يفعل فكذا يفعل آخر كما كنت فاعلا في الاسم وقال
من شروط التثنية الاعراب على ان مذهب الناظر منا وفي التثنية
ان ليس بشرط لازمه ان يشرى ان اسما الاسارة والموصول
اذا جعل المثنى نحو هذا والذات من قبيل المثنى عنده حقيقة
قوله وكلا اذا ضم مضافا وصلا اذا استقلته بجوابها المحذوف
يدل عليه ارفع اي اذا اضيف كلا المضمرة فافعه بالالف ولا يجوز
تعلق اذا بارفع على ان تقدس خالصة من معنى الشرط لان اذا قيد
في كلا لا في المثنى ولا يجوز ان يكون حالا لان ظرف الزمان
لا يكون حالا من الجملة وقوله بضمير متعلق بوصول والباللنحية
ومضافا خالصة من ضمير ومسل الغايد على كلا فالالف للاطلاق لا للتثنية
لاختصاص القيد بكلا لا بها وبالمثنى ولا يجمع ارادة معنى كلا لان
المراد بها في النظر لفظا مع انها غير مضافة وهي لا تعطي معنى
التثنية الا مع الاضافة وهذه الحال لازمة مقدمة على غايتها
لانه فعل منصرف وجملة وصل في موضع جريا مضافة اذا اليها

كذا في شرح الراعي وانظر قوله ان بضمير متعلق بوصول ما اسلفه
في قوله ان محبة ايانا وفيما سمع ان يكون متعلقا بمحذوف يفسره
المذكور لان اذا كانت في الاختصاص بالفعل قال ابن هشام فان
قلت **فان** اضيف بلا ظاهر فاحكمه قلت **فان**
ينبغي غير متعبر ويكون اعرابه مقدرا فان قلت **فان** قرأتين
يفسر ذلك قلت **فان** مما استقر في نظيره من الاسماء التي
اخرها الف من ان الف لا تنفك عن مذهب الاسماء عن الفياس مع
الضمير ويقتضيه الظاهر غير خارج عنه والابطال التثنية ولو كانت
له حالة غير حالة الاملية لوجب تعيينها انتهى وعبارة الساطي
اما اذا كانت مضافة الى الظاهر فهو شرطه انها لا تقرب هذا الاعراب
واذا لم تقرب كذلك رجعت الى اصله المتقدم وهو الاعراب بالحركات
حسبا تقدم وقال وكلامه هنا ما هو على اللغة المشهورة في كلا
وترك وجهين للعرب فيها احدهما لكناثة وهو اجرا وما بجري
المثنى مطلقا والثاني اجرا وما بجري المثنى مطلقا والثاني اجرا وما
بجري المقصور مطلقا وهو الجاري على لغة بالحركات وانما ترك
ذكرهما لقلتهما ويكره ان يقال لغة كنانة مما جرى عنده مجري
المثنى كاشبهوا شتوت ولغة بالحركات مما جرى مجري المفرد المقصور
فترجع الى الاصل من الاعراب بالحركات فلا يكون تاركها تثنية
استدل على افراد لفظ كلا باعادة الضمير عليها مفردا وافراد
خبرها **قال** الراعي وجعل ابن هشام منه قوله
كلا ما غني عن اخيه حياثة ونقد عليه بان فعيل لا يشترط فيه
المطابقة **قوله** كلنا كذا الخ قال الساجي يحتمل ان تكون
كلتا منصوبة الموضع عطفا على كلا وحذف حرف العطف نحو اكلت
لحما سمكنا او قوله كذلك خبر للمبتدأ الذي هو اثنان واثنان
وقوله كائنين واثنين يحذف بدل من كذا ويحتمل ان تكون
مرفوعة على الابتداء وخبرها كذلك ويكون ذلك اسارة الى كلا
وعلى الاول اسارة الى المثنى وقوله اثنان واثنان الخ مبتدأ

خبره المجزوء بعدده علامة الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على
 هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على هذا الوجه الثاني في حصول
 الفائدة بقوله كائين واينتين يجريان الا ان كذاك اسارة الى
 البعيد والمشار اليه قريب فيكون عاملا معاملة البعيد وان كان
 على خلاف الاصل واما على الاول فالخاسل للفتحة ان اثنين واثنين
 كالمثنى لان الاسارة للمثنى لاسيما وقد اشار بذلك المقتضية غير
 القريب فلا يتوهم ان المراد منها كلاً لما الفائدة في قوله كائنين الخ
 والجواب **قوله** ان الاسارة ليست بنصر في البعيد دون القريب
 لوقوع كل منهما موقع اخر لقاصد فرفع بقوله كائنين الخ ايهام
 ودفع احتمال ان يكون المشار اليه كلاً انتهى لمخاض به يعلم ما في كلام
 الراعي وان اعتراضه على ايهام غير محرم وتضمن كلام الساطبي
 ان كلتا على الوجه الاول معطوفة على كلاً لا على المثنى مع ان القاعدة
 ان المعاطيف اذا تكررت فالعطف على الاول على الصحيح فهل كلامه
 مبني على غير الصحيح او ان ذلك مقيد بما اذا لم يكن الثالث مثلاً
 مشارك لما قبله في قيد لم يقيد به الاول كما منافا ان كلاً مقيدة
 بالاصناف لا الضمير وكلنا مشاركة لها في ذلك والمثنى غير مقيد
 وبذلك لا حاجة للخروج عن غير الصحيح للعلم بذلك الفقيه يفهم
 المساواة لانها اخت كلاً يلزم فرع عنها لان كلاً المذكور وكلنا المونك
 وقوله ان ذلك للبعيد مبني على مذنب المصنف ان الاسارة
 المفترضة بالكاف للبعيد وان لم تفتقر باللام مبني على انه ليس
 المشار اليه الامر ثبتان **قوله** وتختلف اليها الخ **قوله** الراعي
 اعترض على الساطبي قوله يختلف بانه يومهم ان اليها تكون في الرفع
 والالف تكون في الجر والضم لان الخلف يقع موقع ما موخلف عنه
 وذلك لا يكون فيهما واحداً **قوله** ابن هشام بان المراد بتختلف
 انها تكون في موضعها وقائمة مقامها من حيث انها دالة على مقتضى
 العامل لا في الفرع الخاص الذي يثبت لها مثل خلف من بعدهم
 خلف واورد على قوله وتختلف الخ نحو ليك فانه مثنى منصوب

بالياء

ولا يفرق

بالياء ولا يقال خلفت اليها الالف لانه لم يستعمل مرفوعاً واجيب
 بانها خلفتها في التقدير فان قلنا **قوله** هذا مثنى فابن مفر
 قلنا **قوله** انشدوا دعوني وبالي اذا سدرت لهم نعم
 ينبغي ان يعد منها لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير فان قلنا
 يردان من صناد عتيقا المشوم كيف من صناد عتيقان وبومر
 اجيب **قوله** بان القرب قد ترفع الفاعل والمفعول معاً لقهر
 المعنى **قوله** ابن هشام واجود منه ان الاول جاء على فصر المثنى
 فتبعه المعطوف على ظاهر اللفظ فهو عطف على النون **قوله** وبيا
 اجر **قوله** الساطبي واصله وبيا اجر ركنه فصره مرسلة
 وكثيرا ما يفعل هذا كما قال بقدر وما بنا والفاء قد جمعنا لمافصره
 بين المتنين ساكنا والفاء اجر ساكنه فالتي ساكنان فكان القياس
 كسر التنوين الا ان النظر منطوره لا حذفه فحذفه كما حذفه
 ابو الاسود في قوله فالسفينه غير مستغنى ولا ذكر الله الا ان
 قليلا وقرئ في الساذق لم يوا الله احد الله الصمد انتهى وخالفه
 بعضهم كما سيأتي في بابي الاسئلة والي **قوله** وبه عشرون
قوله ابن هشام ابن عطية كسرت عشرين لان نسبتته
 من العشرة نسبة اثنين من واحد ثم اطرده في الباقي فتح الاول
 فيما فاه مفتوحة وموئلاثة وثلاثون وامر بفتح وعشرون
 وخمسة وخمسون وسبعة وسبعون ومائتين ومائون وكسر
 الاول فيما فاه مكسورة وذلك سنة وستون وتسعة
 وتسعون قاله سيبويه وقال غيره عشرون جمع عشر الابل
 وموورد ما لنشع فلما كان في عشر وعشرون وبعض من الثالث عشر
 مع الجمع كما قال
 ومما يعجز من كان احد عشره ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال
 لما كان في الثلاثين حول وحول وبعض الثالث وبه منقول بالحق وعشرون
 سنة اخبره جملة الحق وقوله وبابه مبتدأ ايضا خبره بمحذوف
 اي كذلك لا الحق وخبر عشرون محذوف لان المحذوف من الثاني

الا و ايل اكثر وجعل بعض شيوخ الوقت بابيه عطفا على ضمير الحق
 قال الراعي وفيه تقدم المعطوف بلا ضرورة اقول وانزب
 من ذلك كله ان يكون الحق خبرا عن عشرون وبابه وافرد الضمير
 باعتبار المذكور وليس عليونا قال ابن هشام جعله بدر الدين
 من اسماء الجموع وجعله الناطق في شرح الكافية من ضمير الجمع الميم
 يجمع وهو الحق ومن العجب ان يدبر الدين لم يجمع الهمزة اسم الجمع وهو
 منه قطعاً انتهى وكان هذا في بعض النسخ والغالب في النسخ عدم
 التعرض لعليون وارضون شذائي من باب سنين بعد استيفاء
 متايطه فكان ينبغي تأخير عنه ليعلم انه منه ولا خصوصية له
 بالشذوذ بل مثله يثبوت ونحوه مما لم يستوف ضابط باب سنين
 وهو من جموع التكسير المحررة بالحروف وبما نقرر انه من باب
 سنين وانه من جموع التكسير علم ان فتح واية على قاعدة التكسير
 ولا حاجة لبا قول الرضي واما فحقت ترا ارضون لان الواو والمون في
 مقام الالف والتا وكما قال ارضات للتنبيه على انها ليست بجمع
 سلامة حقيقة وحيث كان المراد انه شذ من باب سنين فقول
 ارضون مبتدأ او جملة شذ خبره وليس معطوفاً على ما قبله مجذوف
 حرف العطف وجملة شذ حال لانه يقتضي ان هذه اللفظة مخصوصة
 من المحققات واما ليست داخله تحت ضابط وليس كذلك وبهذا
 يشعر صنيع الموضع لانه حصل المحققات في اربع الا انه افرد ارضون
 وارضون وقد سماها على باب سنين وذلك لا ينبغي ثم ان هذه
 المحققات لا شذ وذ فيها كما لا شذ وذ في محققات المني ونحوه
 كما يشعر به صنيع الموضع حيث ذكر لها ضوابط نفسها ما خرج
 عن الضابط كسنين شاذ وبهذا التقرير المبدع يندفع ما اطلق
 به السارحون ومن جملة ذلك جعل الساطبي الشذ وذ عاميلاً
 لا ملون وما بعده حيث قال وقوله شذ خبر قوله والاملون
 وما عطف عليه اي ان هذا الذي تقدم شاذ عن القياس فبابه
 المحقق وافرد ضمير شذ نظر المعنى قال وقوله والسنون وبابه

قوله

مبتدأ

مبتدأ او معطوف والخبر محذوف اي كذلك يعني شاذ وفصله مما
 قبله لانه مخالف لما قبله بحكم ذكره فيه وموقوله وسئل حين
 قد يرد شمر او رد على هذا التقدير سوالين الاول ان ارضين
 كسنين في التقويض لانهم قالوا الارض مونة وحق الموت ان
 لمحة علامة الثانية ولكنهم جعلوا ابتداء الجمع عوضاً عما فاته
 والثاني ان باب سنين ليس من الشاذ الاستغناء ان طائفة
 من الخويين يقولون بالقياس فيه ولا يقال ذلك الا في اكثر مثله
 في الاستعمال واجاد عن الاول بان الناطق لم يعتبر
 في ارضين تلك العلة واما اعني فبني معنى الاستغناء فهو عنده
 كعليين لا كسنين وعن الثاني باحتمال ان شذ وذ سنين عند
 الناطق ليس كسند ما قبله لان شذ وذ من جهة القياس فقط
 وما قبله شاذ من جهة القياس والاستعمال شذ قال في محققات
 مراد الناطق ان باب سنين جري مجري الجمع المذكور في الاعراب
 من غير تفرض لكونه شاذ او غير شاذ فقول والسنون وبابه
 مبتدأ والخبر محذوف تقدم به سئل الجمع في الاعراب او ملحق
 بالجمع ويكون ليل ثلاثه انواع مما جري مجري الجمع اسماً العدد
 وباب سنين والفاظ شذت لاضابط لها واما ارض باب سنين
 لما تقدم مرانتي لمخصاً ولا يخفى ما في قوله ان ارضين وما بعده شاذ
 في الاستعمال وقوله ان ما عد اسماً الاعداد وباب سنين
 لاضابط له فتدبر ومن جملة ذلك قول بعضهم لا ينفرد ارضون
 بالشذوذ بل جميعها كذلك وقول اخر ان المراد الشذوذ في
 الاستعمال فهو خطأ لان اهلين وعزبين وسنين وعشرين
 وعليين وعالميين في الكتاب العزيز وان مراد في القياس مع كنه
 لا ينصرف الا الى اولوا وما بعده وكلام هذا في كنه الساطبي
 المتقدم القائل بان هذه شذت في الاستعمال وقول بعضهم
 شذ خاص بارضين لعدم وروده في القرآن فهو شاذ من وجهين
 وغيره شاذ من وجه واحد ولا يخفى ما في جميع ذلك ومن اظهره

دعوى هذا الاختيار ما ورد في القرآن لا يكون ساذاً ويظهر
ان ما ورد في غيره لا يمنع الحكم عليه بالشذوذ وكلاماً على
الاطلاق ممنوع **قوله** ومثل حين مضوب على انه حال من ذاء
صفة المحذوف تقديره وروداً شبيهاً بغيره وكذلك الان المصدر
المؤكد يجوز تقديره على الفعل المؤكد به نصر على جواز ابن الربيع
لانه من جملة الفضلات وليس مؤكداً لتابع ولا يجوز رفع مثل
قاله الراعي وفيه ان هذا ليس من المصدر المؤكد بل المبين للنوع
سرمعني كلامه انما ظم ان سنين وبابه وورد عن العرب
مثل حين في جعل الاعراب على النون بشرط ان يكون قبل النون اليا
اوسع ولان الواو كانت اعراباً صريحاً اذ لم يشترط فيها شيئاً
فلو لم تبت عند الاعراب بالحركات كان الرفع معها كرفعين بخلاف
الياء لا شريك الجرو والنصب بما قاله في شرح التنزيل وبه يعلم
ان قول ابن هشام في الحواشي لو تاني له ان يمثل بغيره لكان وا
لان نونه زائدة وقد غاب مو على السير في في تمثيله بين قول
لامالة نونه مع ان فيها خلافاً لما ان هذا اذا لم يجعل ذلك الياء
علماً والافقية اوجه ذكرها الموضع **قوله** وهو عند قوم يطرد
قاله الساطبي يحتمل ان يرجع الضمير الى الحكم الذي قرر به يعني
ان هذا الحكم من الاعراب المذكور بغيره سنين وبابه عند قوم
من العرب لا الخويين ونقل عن شرح التنزيل ما لم يخصه وانما
اختصر هذا النوع بهذه المفاملة لانه اعراب جمع النصب وكان
اللايق به جمع التكسير لخلو واحد من شروط جمع التكسير وعدم
سلامة نظمه ولما لم يأت ما كان مستحقاً له نية عليه بهذه المعاملة
وكان مختصاً به ولو عومل به ما حذفت فاهو كرفيت كان قبلاً سناً
وان لم يرد به سماع او نحو سكون كان حسناً لانها ليست جموعاً
فما حق من الاعراب بالحركات **ويك** ان يجعل سنة وقد جاوزت
حد الاربعين انتهى **قوله** هذا المعنى لا يظلم له فائدة زائدة
على قوله ومثل حين فميرد الا اذا قيل ان هذا لا يدل على الاطراد

خصوصاً

خصوصاً وقد تشعب بالفتنة وكان عليه ان ينقضي لذلك كما
نقضى له الراعي ثم قال الساطبي ويحتمل ان يكون الضمير
على اعراب سنين وبابه بالحروف والمعنى والخاصة بالجمع
الحقيقي بطرد عند قوم من النحاة وهم سيبويه واتباعه ثم
اطال في تقريره واورده ان يفتني ان قوماً من النحاة لا يقولون
باطراده وان لم يفت عليه ثم كن كلامه التنزيل بغير وجود
المخالف اقول خبر من ذلك قول الموضع ان المراد ان بعض العرب
يطرده في الجمع وما قبل سنين من المحركات **قوله** ومما تالف
قد جمعاً شروع فيما نابت فيه الحركات عن الحركات وكان ينبغي تقديم
على ما نابت فيه الحروف عن الحركات وحيث اخره فكان ينبغي تأخير
عن جميع ما نابت فيه الحروف وكان له لما ذكر جميع النصب المذكور كان
هذا مسأراً كانه في انه جمع نفتح وفتحاً عنه لانه لو نبت وهو فرع
المذكور ذكره بعدد ثم اردفه بما سار كانه في تلك النبائية وهو ما لا
يسرف او انه لما فرغ من الاسماء التي نابت فيها الحروف متم بالاسماء
التي نابت فيها الحركات لتكون الاسماء التي وقعت فيها نبائية الحروف
والحركات متصلة وقد التفت الى الالف عكس ترتيب اللفظ لضرورة
النظم **قوله** يكسر في الجرو الحسكت عن الرفع لانه داخل في الكلية
التي قد مر في قوله فارفع بضم واما الكسر فاما ذكره وان كان كالرفع
فيما ذكره لبيان ان النصب محمول عليه ومسأراً كانه لما سار **ركه**
في التنشئة والجمع ولذا فذكر الجرو لان النصب تابع له **قوله** كذا اولان
بقي عليه واللات في لغة فان فيه لغتين الضم والاعراب كمنذات
وبقي اجناد وابت في جمع ذات الطائفة عند من اثبتته فان بعضهم
اعرب كذا **قوله** والذي استأ فذ جعل اي الذي جعل اسماً
علماً او الذي جعل اسماً مفرداً بعد ان كان جمعاً وذلك انما يكون
بالنسيئة فلا يرد ان جعل بمعنى سير وافرعات لم يكن غير اسمر
سوماً اسماً بل هو اسم في الحالين **قوله** وايضا قيل انما القبول
القبائيه لانه انما يتكلم في الاموال القياسية فاندفع ما قيل كلامه

لا يعطي كونه قياسا او سماعا اذ كلاهما مقبول في الجملة والمقصود
بيان ذلك واعلم انهم صرحوا بان ما جعل علمانية ثلاثة اوجه
اعرابه اعراب جمع المونث واعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمانية
والثاني وفي كون التانيث للتانيث منازعة بينها وجوابها في حواشي
ابن الناطح ان الله على انما هو جرحه بالكسرة من غير تنوين مراعاة
لحالته الاصلية والحال ان فاجر بالكسرة على الاصل لانه مراعاة
للمجموعة الاصلية وليست تانيثه عن الفتحة لانه غير منصرف **قوله**
كما قال الاشجوني في شرح التوضيح وحينئذ لا فرق بين ان يكون علما
لمذكرا ومونث وحذف تنوينه لانه الان غير منصرف للعلمانية
والثانيث اذا كان المسمى به مذكرا في المازعة فيكون التانيث
ليست للتانيث ويحتاج حينئذ لجوابها فتدبر **قوله** وجرح بالفتحة
الفتوح ان يقال ويستوجب ما لا ينصرف بنفسه او جرح بالفتحة
او بدلا ما لا ينصرف ليدخل نحو مسلمان وزيدون علمان لمونث
فيخرج اعرابها الاصلية وقد يقال كما ان المسمى العلم كسبي لا يدخل
غنة المحكي سواء كان معربا بالحركات او بالحروف لان المحكي ينظر فيه
لما اصله فكانه باق لم يتغير عنه بوجه **قوله** ما لا ينصرف فيه
دليل على ان لا يفعل في الحال وغيره ولا يختص بالمستقبل فلا فاعلهم
قوله ما لم ينفذ او يك الحاي مدة انتقال من الامرين لا احدهما
وان كان العطف بالاولى وفقت في حيز اللفظ تنفيذ العموم كما في قوله
تغايا ما لم تستوي من او فترضوا من فريضة وشملت الزايدة
وهو كذلك وغلط السخاوي في ذلك فرد على من قال ان اللفظ **قوله**
ولقد نهيتك عن جنات الاوبرا زائدة بانها لو كانت زائدة
كان وجودها كالعذر فكان يفيض بالفتحة لان فيه العلمية والوزن
قال الساطعي وقوله ردف معناه تنبع ومنه قوله تعالى عسى ان
يكون ردفكم بعض الذي تستعجلون اي تنبعكم يريد ما لم يكن الاسم
ردفا اي الالف واللام فحذف الضمير لفهم المراد ومعناه ان يكون
الاسم الذي لا ينصرف تابعا لما ورد فيها متصلا انتهى وبمنفسه

ردف بنوع يسقط قول ابن هشام في الحواشي قوله ردف يقال ردفتم
ادهمهم كذا في المحكم وهذا لا يتألف منا انتهى ومن خط منقلت وفي
قوله وفي ردفها متصلا الحاشية ان ردف ليس بحشو وايضا
قوله الراعي وردف قيل انه حشو وليس بحشوان البعدية
لاقتية الاتصال كما صرح به ابن مالك الربيع وغيره تنبيه **قوله**
قيل كان على الناطح ان يقول ويسطر ان لا يكون في ضرورة وان لا
يناسب به منصرف ذكر معناه وان لا يكون متصوبا كبراهيم ولا يستل
كغيره ومد الكسرة لان الجمع من باب ما ينصرف والكلام فيها لا ينفذ
ثم اطلاق القول في المصغر فاسد لان تصغير نحو زبيب وفاطمة
ومعدني كروب واحمر وافضل غير منصفة ولا حاجة اليها **قوله**
بعضهم في الجواب عن الاولين محل ذلك ما نالا ينصرف وقوله
الشهاب القاسم منطوق ما هنا مخفوض بقوله الاية ولا مطرار الخ
والخلاف العام في محل وذكر المخصوص في محل اخر تابع **قوله** واجعل
لنحو يفعلان النونا الخ كل فعل معرب لم تلحقه الف ولا واو ولا يرفع
بالفتحة كنهما فقد رت لانك ان جعلتها فيما قبل هذه الاحرف لحق
الاعراب وسط لان الفعل والفاعل كاليه الواحد وان جعلت هـ
الفتحة في هذه الاحرف لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف
هذه الاحرف في الجزم كما حدثت الواو من يفرز والياء من يرمي
والالف من يحيي والقاعل لا يحذف فلما تغدرت الفتحة هنا وجب
ان يلحق الواو لانها اصل الفتحة لكن تغدرت الواو لانه لا يجمع بين
ساكنين فلما تغدرت الواو اتوا بالنون لانك لا تجوز من الحروف
الصالح ما يدغم في الواو والياء غير النون لقرنها منها لان النون لها
فتحة والواو لها مد فمما مشتهرات الامتري ان النون ضمير جمع
المونث والواو ضمير جمع المذكور حركت النون بالكسرة وان وقعت
بعد الالف وبالفخ ان وقعت بعد الواو والياء يجزي ذلك مجزي
الزبدان والزبدون والزبدان واما سقوطها في الجزم فلا ناعلا
الرفع فوجب ان تنسقط الجزم وحمل المنصوب على المجزوم لان الجزم

ردف بنوع

بداية الفتحة
قوله لا يرفع
كل ضمير
الربيع
بلفظة

في الافعال كالجري في الاسماء ويضربان ويضربون تطير الزيدان والزيدون
وقد حمل نصب الزيدان والزيدون على جرهما **قوله** وتدعين
في تمثيله بالمثل اشار قليلا ان هذا الحكم شامل للمعتل وغيره دفعا
لتوهم المخالفة ولو بوجه ما كما في المعتل اذا لم يتحقق من اخره
احد هذه الثلاثة فان الحكم فيه يختلف بحسب تقدير الاعراب
وعدم تقديره وخص الواوي دون الباء كترمين لانه لو شمل
به لزمين كونه مما يحقه يا المخاطبة دون ما يحقه نون الجمع لانك
تقول انتن يا مندان تزمين ويكون الفعل سببا وتقول انتن
يا مندن تزمين فيكون معربا واصلة تزمين تضرعين فلما اتى
بما هو من ذوات الواو لم يشك ان سمي النون فيه للرفع والياء
للمخاطبة اذ لو كان لجماعة الموث قلت انتن تدعون بالواو كنتقول
وتدعو موضع منزلة اقدار فقد قال المحضري في نظر العذارى
يرمى بها ان النون نون الرفع والياء هي نون جماعة الموث
والفعل متما مبني لا معرب واورد هنا الشاطبي حكاية نقلها ابن
غازي ولم يشرح ما فيها وشرح ذلك الراعي في الاجوبة المرضية
في الاسئلة الخوية واعلم ان المراد ان الواوي لا يلتبس فيه
فعل الواحدة بفعل الجماعة فالتمثيل بدين عين نص في التمثيل بفعل
الواحدة الذي هو احدى الامثلة التي الكلام فيها فلا ينافي ان الواوي
يقع فيه التباس بفعل الجماعة الموث بفعل جماعة المذكور تقول
انتم يا زيدون تغزون وانتن يا هندان تغزون فيستوي
اللفظ والتقدير مختلف وانما تمت على ذلك لوقوع الغلط فيه
وتوهم ان الالتباس لا يختص بالواوي **تنبيه** انما اخفقت
الامثلة الخمسة بالمبد وبالبا والمبد وبالي لان المضارع اربع
صيغ بحسب حروفه فالمبد وبالنون والمبد وبالي المزنة الضمير
فيها مستتر وجوبا ومذان ليس كذلك **قوله** رقا وقد
تخذ فتتحققا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد يجوز لا يند
عن يات الله فاما تزمين اما يبلغن عندك وجايز وهو ضربان

كثير

كثير وذلك لنون الوقاية نحو فغير الله ما مروي اعبد فغير قرا
بالتحقيق وقليل وهو قوما عدادك عولان دخلوا الجنة حتى
نوموا ولا نوموا حتى تخابوا **قوله** وحذف الجزم والنصب
سما عيتمهما ولا نعقلون من ان قدرت لانا هينة والواو والاسنينا
تجزوا ونا نية فنصوب عطفا على نزلوا وكذا افلا تملؤا كل الميلا
فتدسوها اما ان يكون تدس ويأخواليا اللهي فنصوب عطفا على
تميلوا تجزوه وكذا ولا تزدوا عيا اذ باركتم فتقبلوا ولا تنسبوا
الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله ما بعد الفانصوب
او مجزوم وقد مر الجزم على النصب لاختصاص الجزم بالانفال
ولان النصب محمول عليه وجعل الحذف سمة اي علامة والمناسبة
لما قبله ولما ذهب كون الحذف نفس الجزم والمخاض
ان عبارته مضطربة ويمكن رد بعضها لبعض واختار السراج
والاسموني التاويل في الاول بتقدير معناه اي علامة رفع
والمناسب لمذهب التاويل في الثاني اما بحذف الحذف على المعنى
المصدرى والجزم والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر ومو
الذي يكون نوع اعراب ووصف اللفظ والجزم والنصب على المعنى
المصدرى والتقدير على الاول واجعل حذف النون اي اسقاطها
من هذه الامثلة سمة اي علامة ودليلا على كونها اعني تلك
الامثلة مخزومة ومنضبة لان ذلك الكون اثر المعنى المصدر
فتصح ان تكون مذلولالة اذ وجود اليه مستلزم لوجود اثره
ودليلا عليه وعلى الثاني واجعل كون النون محذوفة من هذه
الامثلة سمة اي علامة ودليلا على الجزم والنصب اي على جعلها
مخزومة ومنضبة لان ذلك الكون اثر ذلك الجعل فتجوده
مستلزم لوجوده ودليلا عليه وعلى التقديرين ففيه امارة
اي ان نفس الحذف بمعنى كون النون محذوفة من هذه الامثلة
هو الجزم والنصب قاله الشهاب القاسمي رحمه الله **قوله**
وسم معتلا الخ قال الشاطبي هذا افضل بذكر فيه ما نغذر فيه

مؤخر

الاعراب كله او بعضه في الاسماء والافعال وكانت ما تقدم مرانا
 تكلم فيه على محي الاعراب بحق الاصل وهو ان يكون ظاهرا وذلك
 اذا كان اخر المعرب محييا على غالب احواله واما المعتل الاخر
 فيختلف الحال فيه فاخذ في ذكره ولما كان السبب في الحذف في الغالب
 هو الاعلال وكان موجودا في الاسماء والافعال اخذ في ذكر
 معنى الاعلال او لا في الحذف الثاني بالنسبة لياكل من الضربين
 وابند ان ذكر المعتل من الاسماء تعرفه بانه ما كان اخره الفاء او
 ياء قبلها كسرة كما اعطاه مثلا المصطفى والمرنفي ثم ذكر ما حاشا
 ان هذا الاطلاق ليس منترعا للمصنف بل مصطلح عليه لقوله
 في الافعال المعتلة عرف فدل على انه اصطلاح معروف في الافعال
 والاسماء والافعال سميان وهو اطلاق في هذا الباب بحسب
 خفا الاعراب فيه استثنائا او تقدرا او يطلق بحسب النظر
 النحوي على ما هو اعمر وهو ما احدا من قوله حرف علة ولو سلم
 انه ليس للمعتل الا هذا الاطلاق النحوي فالناظر لم يدع
 الا ان ما ذكر من لاسما والافعال يسبح معتلا ولم يدع حصر
 المعتل فيما ذكره ولا شك ان ما ذكره هنا من افراد المعتل النحوي
 قد تبرر **قوله** من لاسما قال الراعي متعلق بسم ومن بيان لما
 وما موصولة وهي مفعول اول لسم معتلا مفعول ثان وكالمصطف
 ملة ما والكاف متعلقة بفعل محذوف اي الذي استقر شيئا
 بالمصطف قال ولا يجوز تعلق من لاسما بالصلة لتقدمه على
 الموصول ولا يجوز ان يكون كالمصطف مفعول المصدر محذوف
 فيكون في موضع نصب لانه يكون المصدر وفعله العاقل فيه
 محذوف وفي لا يجوز مثل ذلك هذا وقال هو والساطي ان في
 النظر جعل كايما قافية مع قوله الاسما ما فاعتد بالالف
 في الاسما ما تا سيبا مع فقد شرطه واختر الراعي بالاعتراض
 بالنضمين والفضل بين الصلة والموصول لانه جعل الموصول
 في بيت والصلة في آخر **قوله** الصحيح ان التبيت مجموع المراعين

كما تقدم مره عند قوله في القينة **قوله** ونصبه ظهر قال ابن
 جماعة الصواب وفتحه ظهر لان الذي ظهر الفتح لا النصب وفرق
 بينهما بان النصب مذكور عليه بالفتحة والالف غير المدلول عليه
 الا شري ان تقول الفتحة علامة النصب وعلامة الياء غير
 وكذا اعترض عليه في قوله ورفعه بينوي وقد يجاد
 بان الفتحة لما ظهرت وهي في ذلك المعنى ظهر ذلك المعنى
 ظهورا الايسر وبه ظهوره لو قدر ان الالف ما قلته احسن وادفع
 لان المختص عنه اما هو الحركات لا المعنى فالحركات هي المقصودة
 هنا لا الظهور والحق انتهى وهذا لما ياتي على القول بان الاعراب
 معنوي وان الفتحة علامة النصب اما على القول بانه لفظ وان النصب
 هو الفتحة وهو مذهب الناظر فلا يخاف للشك **قوله** ورفع
 يتوهم قال الراعي وتقتضى الناظر في العبارة فقال في الاول قدر
 وفي الثاني بينوي لا كما قيل خسر التقدم بالمقدم والاستثناء بالمؤخر
 وقوله بقدر في الموضوعين انويده فع قول هذا القايل انتهى قال
 ابن هشام فان قلت **قوله** ونصبه ظهر معن عن قوله
 ورفع البين قلت **قوله** دلالة المنطوق اقوى وايضا ففي
 المسألة خلاف فمنها لو لم يصح قيل لم يرد المقنوم والذي
 نقل الخلاف ابن الخطيب قال اختلفوا في تقدير حركة المنقوص
 رفعا وجرا فذهب قوم الى وجوبه لانه فاء اللفظ بالحركة
 للشقل فتدبرت وذهب قوم الى منعه ومجهول ان الحركة
 مقدور على اظهارها فلا فائدة في تقديرها ننبه **قوله**
 قالوا اشترك الاسماء والافعال في الالف والياء قالوا تختص الافعال
 بالواو على انه لا يوجد اسم اخره واو قبلها ختمه قال الراعي قلت
 قد وجد في المبيات والهجيات وملازم الامانة كذوقاتها
 معربة بالحركات على المذهب الصحيح فالقاعدة ان كما قال
 شيخنا ابو الحسن علي بن محمد ابن سمعت انه لا يوجد اسم
 عرب معرب غير ملازم للامانة اخره واو قبلها ختمه ومتى

ادي قياس لما ذلك رفض بقلب الغنة والواو **قوله** واي نفل
 اي مضارع وحذف الصفة لدلالة الكلام عليها والمعتل يكون
 من الفعل مضارعا وغيره كمن المراد المعرب من الفعل **قوله** فقتلا
 عرف معتلا حال من الضمير في عرف فقد مر ان كان عرف متقدما
 لواحد وان كان متقدما لاثنتين فعتلا مفعول ثان وانضم المكدودي
 هيا على الاول وفي جوع التكسير على الثاني اسارة لجوار الامر بن
قوله فالالف ان وقال الساطي الف منصوب بفعل مضمر
 يفسره انوفيه من باب الاستقبال ويجوز الرفع لكنه خلاف
 المختار انتهى وعبارة الراعي اي انقص الف انوفيه الرفع له
 والنصب اي قدس بما في الف انتهى وكلاما لا يفي بالمفعول وايضا
 المقام انه كل يبني في الاستقبال اتحاد جهة النصب في المفعول
 والمفعول عنه امر لا وعلة لا استرط يفقد عامل يناسب
 المقام وهنا المفعول به مفعول فيه والمفعول عنه لا يسمع فيه
 ذلك اذ لا يقال الاصل انوفيه الف الا على جهة الندور لان
 حذف الجار انما يطرده ان وان وكذا يقال مجرور به مفعول
 به على الامح فالجئة متحدة غاية الامر انه لم يفقد عامل مماثل
 للمذكور لما في صناعي على حد زائد امررت به وقال الساطي
 يقال نوبت التي تبت ونوبة ونواة اذا قصديت بشئك فالعين
 اقصد فيه في ببتك اذ ذاك عين ملفوظ به **قوله** وايد يقال
 بد اليه بد واذا ظهر وايد يته انا اي اظهرته ومنه بادي
 الراي اي ظاهر الراي تنبيه **قوله** لم ينجو النصب هنا بالجزم
 كالافعال الخمسة لتقدير الاعراب بالحركة ثم بخلافه هنا وان
 بالحركة ثم بخلافه هنا وان عذب بالحركة نصبا على الاصل **قوله**
 نفقز حكما لازما نفقز مضارع ففني الرجل ففنا اي حكمه وسو
 منقذ بالبا نقول ففني اي حكمه به فاما ان يكون المنقذ
 البية موقولة حكما وكان الاصل بحكم لازما لانه حذف الجار
 منصوب على حد منسوك الديار واما ان يكون غير مذكور ونصب

حكما

حكما نصب المصدر بنفقز لانه في معناه ومرادف لذي اي تحكم حكما
 او نفقز ففنا لازما نقول الاشمو في حكما مفعول به ان كان نفقز
 بمعنى نودي ومفعول مطلق ان كان بمعنى حكم لا يخلو عن نظر واعلم
 انه ذكر الساطي بالمحصه ان فايده هذه الجملة ان مخالفة هذا
 الحكم لا يقاس عليها وانما احتاج لذلك لان المخالفة جات على ضربين
 في الشعر نحو الرما تيك وفي الكلام نحو لا تخاف وركا ولا تخف في اقراة
 حمزة ولما استقر من مذنب المصنف ان ما جاي في الشعر يعامل
 بمعاملة الشرا اذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة كما في ولا
 ترضاها ولا تلي اذ السا عر منمكن من الحذف ويكون الشعر نحو با
 وكذا الحذف في الرما تيك ويكون منقوصا وهو جاي في باب السماع
 وان كان ضيحا وان ما جاي في الفران يقاس عليه كان مدامنة لانها
 حروف العلة مع الجازم فمما في ذلك وصرح بان ما نعر عليه هو
 اللازم وما عداه غير معتبر في القياس ولا مفعول عليه لان ما جاء
 منه في النظم لم يكثر مع احتمال لا سماع الحركات وما جاي في الكلام
 موول كما ينظر فانهما محتملة للاسنيين اي وان لا تخف وان يكون
 الالف للاطلاق كقوله الظنونا والسبيل وقال الراعي فتيل فيه
 اشارة الى ان هذه الاحرف قد تحذف لغير جازم جوارا كقوله تعالى
 والليل اذا يسر ومنع الزيادة تنبيه **قوله** لم يقال لم تزي
 لم نقف لم تنق **قوله** نفقز ان كانت اليك لطيفة فانه
 الجزم حينئذ يحذف النون اذ الامثلة فيه نفقذين قاله والرمة
 الانتقن ان في جنب عاشق له كبد مري عليك تقطع

قاله ابن هشام في الحواشي

التكررة والمعرفة

لما فرغ من المقدمة الاولى شرع في المقدمة الثانية وهي باب
 التكررة والمعرفة **قوله** تكرة قابل التكر لفظ الحدود ولعله
 لا يعثر عليه بل لا يستقيم لاطبعه ولا استعماله **قوله** او واقع

اورد ان قوله قابل ال يخرج العلم الجنبى كالتشخيص لكن قوله او واقع
 الخ يدخل الجنبى لان معناه معية النكرة عند الناظر كما نضر عليه في باب
 العلم فاسامة يرادنا لاسم وصالح لوقوعه موقعه فهو واقع
 موقع ما يقبل ال فبذلك خاضعة النكرة واجاب **الساطي**
 بان العلم الجنبى قليل وعلى خلاف الامثلة العلمية فلم يعتبره لذلك
 انتهى ولا يخفى ما فيه والافرن **انه** عند الناظر كالعلم الشفيعي
 لفظا ودخول ال من الاحكام اللفظية فهو لا يقع موقع ما يقبل ال
قوله وغيره معرفة عكس فجعل الخبر عنه خبرا والخبر مخبرا
 عنه لان المعرفة هو المحدث عنه بانه الشئ الذي لا يقبل المؤثرة
 ولا يقع موقع ما يقبلها ومذا هو الموافق لقوله قابل ال وقتد
 ان تكب مثل تدلي في قوله وما سواه ناضر وحقه ان يجعل الناصر
 محذرا عنه وهو الموافق لقوله وذو تامة البيت لان الحديث
 في الاول عن النكرة والمعرفة وفي الثاني عن التامة والناصر
قوله كما قال ابن مشام في الحواشي النوع على ابن الناظم لم يرتبها
 على حسب درجتها حين سرد امثلة ترشيد النواعما وان شئت
 فلحين او مرد ما جملة كملما بومما رتبنا على ما ينبغي لها وعكس
 ذلك في التسميل لما اورد ما جملة رتبنا ولما بومما لم يرتبها الا
 نرى انه لما فذر الموصول على باب الاشارة انتهى وبما قرر
 من ان ما ذكره في التثويب لا يدل على الترتيب مع قوله في حواشي
 المتن عند قوله كملما لو قبل ال رتبنا كذا الميمنع لان هم
 ضمير وما ذي في ذكره الفارس من الحقايق للبعد ادي فقر ان
 كيسان ان المضمرا والها في التقريف لانه لا يجر حتى يعرف
 ثم اشار اليه لان العبارة تلحقه ثم الاعلام وقد رفعها قوم
 على الاشارة لان متما اما هو تعريف الحضرة وزيد يعرفه بقلبك
 واسمه فيجوز فيه التعريفات والذي نراه ان هذا اعرف لان دينا
 قد اكون اعرفه باسمه دون هيبته وقد اعرف اثنين واكثر فاذا
 قيل زيد التنبس على السامع ايا اراد منهم هذا الاسم ولا يقع ذلك

في المشار اليه وقد يكون مع المشار اليه اخر فيلتبس المقصود ولذلك
 يحتاج الى الفصل كما يحتاج اليه الاسماء اكثر التسمية به وقال
 في هامش نسخة اخري قوله وذو ومنه يوم سمرانه يختار مذهب
 الكوفيين في بقل اسم الاشارة اعرف من العلم وقوله والفلان
 والذي يومهم انه يختار مذهب ابن كيسان في جعله ذا الاداة
 اعرف من الموصول ووجه كون هذا اللفظ موصوفا ذلك ترتيبها
 في الذكر مع كونه مذهبيا لبعض الخويين وقال في سبك المنظوم
 بعد ان ذكر المعارف وترتيبها في التعريف ترتيبها في الذكر ترتيبه
 من النقول العربية ان ابن اياز وابن الحبان كليهما حكيا خلافا في
 المضاف والمعرف بالايهما اعرف **قوله** فما الذي عينية او حضور
 او منزلة منزلة احدهما مخوي راودنتي وباب استجاره ومدلولها
 بالحضرة لكنه نزل منزلة الغائب وقولك وقولك اذا بلغك خبر عن
 شخص غائب ويحك يا فلان انقل من ان تريلاله منزلة من الحضرة
 وانما لم يخرج المصنف للتنبيه على ذلك لان اليه انما يجد باعتبار وضعه
 وهناك بعدد عليهما انها لغيبية او حضور باعتبار امثلهما وان استقلت
 على خلافه وتكون التعريف اما بموجب الامل والوضع سقط
 اعراضا لحيان بالاسما الظاهرة ومحموب الى التي للحضور وانما
 الاشارة كما لا يخفى **قوله** سم بالضمير ضمير من حيث كان معناه
 حقايد لبيل افتقار هيا مفسر والمضمير المستور في المنفس وغيرها
 قال

سيبقي لما في ضمير القلب والحشا سريره حب يوم تنجلي السراير
 وفي الحقايق لابن كيسان وكثير من الحاجة بيمانية كناية وليس بذاك
 لان الكناية تطلق على ظاهر اقير مقام ظاهر نحو كانا يا كلان الطغام
 او لا مستمر **قوله** وذو انقال الخ ان قيل كل من مدين الوصف
 يجب المقصود فلما في هيا معا واحد هيا كاف فالجواب **انه**
 اراد ان يبين ان الضمير المنفصل لا يستغني عن مباشرة العقل من
 اخره لفظا وتخصيلا حتى يصير كالحزمنة فلا يقع مد وانه الكلام

ولا بعد الفعل مفتولا عنه وقوله ما لا يبيد في اية حذف الجار
وامر تقع الضمير واستقر كما قالوا في المشترك اذا اتصل المشترك
فيه فاندفع ان في كلامه حذف الضمير المحفوض العايد من الصلة
الى الموصول من غير شرط وحذف الجار والنايب عن الفاعل قال
ابو حيان وقوله ما لا يبيد في عبارة موصلة ولم يبين وجه الابهام
ولعله لانه يومئذ لم يكن مبتدأ وليس في لان قرينة الاتصال
تبين انه اراد ما سبق وقوله اختيارا اعترضه ابو حيان بان
قد وجدنا في المنصل ما لا يلي الاية ضرورة وذلك الضمير المرفوع
فلا يوجد في كلامهم ما قار الا قال وكذلك ضمير المحفوض فيه
انه ليس في النظم ان كل ضمير متصل يلي الاية ضرورة وانما فيه
انه لا يليها ابتداء الاية ضرورة فيلها بعضه هذا وقال الرازي
دوميتا وخبره ما وصلتهما ويجوز العكس ومما اوردنا تعريف ما
ونتكير ذو وفيل لا يليق لان ذو جري مجري المعرف وما كان تعريف
له واصطلاح النحاة ما ذكرته لك اولا ومنه في موضع الصفة واي
لصاحب الاتصال لا للاتصال ولا يصح تغلقه بالاتصال ولا ان يكون
صفة له ولا حالاً منه لانه المضاف لا المضاف اليه قالوا واذ ان جعل
صفة لموصوف محذوف نقديره وضمير ذو واتصال من الضمير فلا
يجب له فتيل انما جرت مجري الاسماء فلا يحتاج الى موصوف مجري
عليه واستنصب بعض الشيخ هذا المحل من النظم جميع قال انه
من المواضع التي يعتقد سهولته ومما نقف عنده انها من القول
انتهى اقول اذا كان منه صفة لذو فهو المسوغ للابتداء به وقال
ابن هشام عتيدي انه منه تنبيه فنقله محذوف ولا يكون حالا
لعدم العامل انتهى ولجرح رجي من التنبيه فلم يذكره في المعنى
والمعروف بحبيبه للتنبيه هو اللام **قوله** كالي والكاف الى اخره
انما هي باسئلة اربعة وكان يكفيها بعضها لوصف على تقسيم الضمير
الى مرفوع ومنصوب ومجرور ونقشيمه الى منكلم ومخاطب وغائب
فالمفتود من هاسليه التمثيل للغائب لا المنصوب لان الكاف من اركان

مثال له وفي التمثيل بياسليه فاسئلة اخرى وهي الاسئلة
لما انها عند ضمير لا علامة كما الثانية خلافا للافتقار الاوسط والماز
هذا ولكن الناظم عرف بضمير النصب والجرح تعريفهما لانهما
ذكر منها ما دل على المفرد المذكور ولم يذكر من ضمير الموث الا التبا
فتزل اختلافهما بحسب التثنية والجمع والتأنيث بل ترك في الكاف
ذكر الفتح مع المذكور لكونها انتت روي مفيدة ولا يحق انها تختلف
كالها فلو قال

قوله فالنصب نحو عمي ومنه عمك والباقي كفتيت منه
لم يحل ببيان الفروع كما فعل في الضمير المنفصلة ويجعل ذلك
بيان ضمير الجرح لقوله ونقطة ما جرح **قوله** وكل ضمير له البناء
يجب فاسئلة مذكورة انه اسلف بنا الضمير اول باب العرب والمبين
في قوله كالشبه الوضع في اسم حينئذ انه لما ذكر ان سبب بناها
الشبه الوضعي وموغير مطرد في جميعها ربما ينوهم ان ما كان
مؤثوقا على ازيد من حرفين او عليهما والثاني غير لين على ما فيه
لا يكون مبنيا دفعة واحدة القاعدة الكلية للاشارة الى ان لها ما
اسماها اخرى لان بعض المسببات للاستباب المتقدمة هناك عورض
بما ذكره هذه القاعدة ههنا ولم يقدّمها ويذكرها بعد تعريف
الضمير ولا اخرها لاجل الباب لانه طاردا لاسئلة لما نقسم الضمير
بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان ينوهم اعرابها دفع ذلك
للاشارة الى ان ذلك التقسيم باعتبار محلها **قوله** ونقطة ما جرح
الحال ابن هشام اعترض بان ذلك خاص بالمنقل قلت وكلامه
فيه فاعترض بضربته وسررت به والجواب **قوله** بانه لا معنى
بان لفظ هذا كلفه هذا التقاطع في الحركات بل انفاقهما في الجنسية
يعني ان الكاف كما تقع المنصوب تقع المحفوض وكذا الهاء **قوله**
لرفع الحارضة ابو حيان بانه لا اختصاص لما بهذا الحكم شيئا
في ذلك اليك واد بعضهم صيغة مم قال الرازي والجواب
انه ليس في النظم ما يفصح الحصر انتهى اقول فيه تقديم المعمول

وموسون بذلك على المختار فالاولى الجواب بما في التوضيح **قوله**
 كما عرف بنا قال ابن هشام عرفت بنا واعرف بك لا يجوز ان لا يمتنع
 اعرف بنا التضمن اعرف بك لان بنا يشمل ذلك انتهى **ويمكن**
 ان يجاب بان هذا المتكلم المعظم نفسه فقط واعرف من المعرفة
 والعرفان وينبغي بالياء التي للظرفية والمعنى اجعلنا موضع عرفنا
 او من قولهم عرف به واعترف بمعني اقر والمعنى اقر بقلنا **قوله**
 والف الخ لم ينص على ان هذه ضمير رفع وفي قوله وغيره ايها امرئها
 تكون المتكلم واسقط من ضمير الرفع تا الخطاب فلو قال لما خطوب
 او غاب وللرفع انما شرفاك والخطاب التاكيد فتاقت وللرفع
 قد ينشأ لوجه المقام حقه **قوله** ومن ضمير الرفع ما يستتر
 اي جوازا ووجوبا واقتصر على امثلة الواجب لانه اقل من الجائز
 ولما بالكاف تنبيه على ما ينبغي واذا امكن صرفا لامثلة لما نوع لمر
 يكن نصا في تقييد احد النوعين ويدل لذلك قوله ومن ادعاه
 من ضمير الرفع ما يستتر هذا الاستتار فافتح ان منه ما يستتر
 على نوع اخر ويحتمل ان مراده ما يستتر وجوبا ومعنى يستتر
 شأنا الاستتار لا المعنى انه قد يكون وقد لا يكون وقد يراد بالمضارع
 الدوام من غير انقطاع **قوله** وذو ارتفاع قال ابو حيان تسمية
 ذو ارتفاع ليس بحيد لان الضمير مستترة لكن يحكم على موضعها بالاخر
 والجواب **قوله** ان هذه الاضافة مجازية والعلاقة نسبية
 ما للموضع للفظ كذا قالوا وموسوم ان راقية الدالية والمدلولية
 وفيه نظر لان معنى قوله ثم ان المبني في محل رفع انه في موضع لو
 كان فيه اسم معرب كان مرفوعا فالرفع غير ثابت له في نفسه
 لانه لفظ ولا في مذكوله وعبارة الراعي بمعنى انه يعطي من المعنى
 في مقصده عامل الرفع ما يعطيه الاسم المرفوع **قوله** انا موالة
 ان قلت **قوله** فتجاءت الثلاثة لغير الرفع نحو ما انا كانت
 ولانت كانا وكفوله باليني وبما نحو ما نزلت قلت مو على النيات
 واما قولك كان زيد هو الفاضل فليس له موضع عند البصريين

بل ولا موضع على الصحيح وكلامنا في الضمير ولا ينتقص به تعريف
 الضمير المتقدم لانه انما يدل على الغيبة لا الغائب **قوله** اياي
 والتفريع الخ فيل كان ينبغي على قياس ما قبله اياي واما **قوله**
 واياي ليدرك لكل من التكلم والخطاب والغيبة اضلا ويجاب
 بان بين المحليين فرقا لان الصيغ الثلاث فيما تقدم مختلفة وصيغة
 الضمير هنا واحدة لان الجميع ان الضمير اياي في الجميع غاية الامر
 انه اقتصر من اللواحق على ما يدل على المتكلم المفرد لانه الاصل وانه
 يعلم ان تقييده او لا بالفروع وثانيا بالتفريع نعم لان المتكلم
 يذكر ثانيا جميع الامور عبر بصيغة التفعيل وقد يقال **قوله** الفروع
 هنا اكثر لان الاصل واحد وكان التقييد مما يدل على التكميل اولى
قوله وفي اختيار لايجي الخ قال ابو حيان ظاهر كلامه انه اذا
 تاتي المتكلم ثانيا بالمنفصل في اختيار الكلام وبين بعد ذلك
 ان الضمير يفي منفصلا وان كان يتاخر مجيبه منفصلا وقال **قوله** الرابع
 تقدير النظم لايجي الضمير الواحد المنفصل فهو على حذف الموصوف
 وانما صفتها لالة الكلام عليه وانه سيذكر بعد اجتماع الضمير
 وايضا فالمختار عند في الضمير بين الالتئام اذا كان الغاسل
 تاسعا او غير غير واختيار يستل ضرورة وغيره فلا يرد على
 الناظم انتهى وفي عموم قوله ان ما ياتي في اجتماع الضميرين نظر
 لان كان لا تقتيد بالضميرين في مثل الصديق كان زيدا وكان
 اياه زيدا يعني ايراد الجحمان وفي قوله وايضا الخ نظر وقال **قوله** ابن
 هشام عند قوله وصل الخ وفوق هذا البيت هنا حسن جدا
 لانه يحتمل لعموم القاعدة قبله واحسن من الناظم بقوله اذا
 تاتي عما اذا البرينات ولذلك مورد ذكرها في التتميل فراجع
 في ان كلامه يوم ان الضرورة تتبع الالتئام بالمنفصل في الموقع
 الذي يمكن فيه الالتئام بالمنفصل وبذلك صرح الشارح وموسم
قوله ويجاب بان المراد ان الموضع الذي وقع فيه هذا الضمير
 منفصلا للضرورة يمكن ان ينقل على الجملة لا من حيث انه شعر

بكل من حيث انه خال عن الموانع الموجبة للانفصال او المنهية فيه
قوله او انفصل ما سئلنيه اي صور ما بصورة المنفصل وحولها
 اليه اذها سئلنيه لا يمكن فصلها لانك اذا قلت سئلني اياه لم يكن للما
 وجود والفقضية منفصلة حقيقيّة اذ لا يمكن الجمع بين الانفصال
 والانفصال في ما سئلنيه ولا الخلو عنهما وما سئلنيه مفعول
 انفصل وحذف مفعول الاول ولو ادعي العكس على حد بعكاز بعنسي
 الناظرين اذ اعم لمحو استعانة كان اذ لا الوصل ارجح فتعلق العامل
 الظاهر الدال عليه به اوي **قوله** وما اشبهه ايها سئلنيه
 لا سئلنيه لولا ينقيده الحكم بالما **قوله** في كنهه فيه حذف مضاف
 ومعطوف ذلك عليه ما تغد مرأى فيها كنهه وما اشبهه **قوله**
 الخلف اراد به الخلاف وعادة المتأخرين استعمال لفظ الخلف
 مراد فالمصدر خالفه في كذا مخالفة وخلافا فاصبحت منه على
 تحقيق انه استعمال لغوي وترك ذكر الخلاف في باب سئلنيه مع
 ان السيرة في اجاز الوجهين وفي ذلك عن بعض النحويين لانه
 غير منفيق لان سئلنيه لما ذكر الانفصال لم يحكم غيره ولا نقاه
 بكل سكت عنه **قوله** كذا ان خلتنيه اي مثل كنهه وليس من
 بابيه ولهذا اختلف الترجيح بينهما والخاص **قوله** ان المختار الابواب
 ثلاثة باب سئلنيه و**قوله** ما اشترط له خمسة شروط ان
 يكون الضمير المجاز فيه الامران مسبوقا بضمير وان يكون الضمير
 الاول اخير وغير مرفوع وان يكون العامل فعلا وان يكون غير
 ناسخ ومما ان الشرطان لرجحان الانفصال وبه يعلم ما في الاستدلال
 على رجحان الانفصال بقوله تعالى واذيربكم الله في مماك قليلا
 مع ان سألني الحليّة من النواسخ وباب كنهه وهو مقابله لما قبله
 بعد ما اشترط تقديم الضمير نحو الصدوق كانه زيد واما عليه
 رجلا ليسني فقد تقدم فيه الضمير المستتر لكن عبارة شرح
 الكافية تدل على الاشتراط ولا بد من باب كان كاد لما سئلني
 ان الخبر فيها مضارع الماضي والكلام في غير الساذ وباب

خلتنيه

خلتنيه وهو مقابله لباب سئلنيه كون العامل ناسخا وباب
 كنهه في اشتراط الضميرين **قوله** غير مختار بوجه انه اختص
 باختيار الانفصال كنهه مندفع بقوله اذ لا في كنهه الخلف انما اذ لا
 يقول احد اختلف في كذا فذهب اليها كذا وذهب غيري اليها كذا فيجعل
 قوله الحاضر به خلافا واعلم ان الناظر استدلال على اختيار
 الانفصال واورده عليه ان الاول مبتدئ في الاصل وحق المبتدأ
 الانفصال وجوابه في قول الرضي وحيث انفصل ولها لفظة من
 الفعل فالاول في الثاني الانفصال رعاية للاصل **قوله** وقدم
 الاخر الى اخره من فوايد هذا البيت التخصيص على تنقيد باب
 سئلنيه بتقديم الاعرف فان مجرد قوله وما اشبهه لا يفيد
 صريح الجواز ان لا يعتبر في السببه تقديم الاعرف فاذا
 هذا البيت ذلك التقييد صريحا لانه اقاد وجوب تقديم الاخر
 عند الانفصال وذلك صريح في ان جواز الوجهين مشروط بتقديم
 الاخر لتوفق احد الوجهين وهو الانفصال عليه كما اقاد ذلك
 البيت ايضا مفهوم ذلك التقييد وهو انه اذا تقدم غير الاخر
 وجب الانفصال فقد اقاد النسخ بذلك التقييد وبيان مفهوم
 واعلم ان هذا التقييد لا يختص باب سئلنيه بل يحركه
 في الابواب الثلاثة ولهذا لم يعقبه به بل يجري في الباين
 الاخيرين اذا اجمع في باب كان الضميران واما غير تلك الابواب
 فلا يجيب تقديم الاخر فيه كما في ضربونا والواو والفاء
 وبنا المتكلم واذا علمت ذلك ظهر لك ان قوله وفي اتحاد الخ متعلق
 بالابواب الثلاثة لانه متعلق بقوله وقدم الاخر انه اشترط
 في الانفصال تقديم الاخر واذا اتخذت رتبة الضميرين لا يقال
 انه تقدم الاخر فانه حواشي الاسوة للشهاب رحمه الله محل
 نظر واعلم ان محل وجوب تقديم الاخر في الانفصال
 الدال عليه قوله وقدم الاخر الخ ما لم ينفش والاوجب التأخير
 والانفصال كما يدل عليه كلامه من باب تغذي الفعل ولزومه

كما اذا كانت لك عبدة ان واخذ الغائب مخاطب فنقول اعطينه اياك
وندخل هذه المسئلة تحت قوله وقد من ما شئت في انفصال كذا
في الشاطبي وفي شرح الراعي يجيء تقديم الاخص ولو كان غير فاعل
في المعنى لاجل اتصال الضميرين **قوله** وعلية قوله بعد والاضل
سبق فاعل فان ظاهره ان ما كان فاعلا في المعنى يسبق ولو كان
غير الاخص **واحيى** بتقنيده اي وقدم الاخص
ان كان فاعلا في المعنى **قلت** ولا يجزئ ضعفه ولو سلم
فقد قال بعد ذلك وترك ذلك الاصل حتما فذيري ومجمله
ما اذا كان الضميران منصوبين كما يدل عليه التمثيل بسلتنيه
وخلنتيه فان ضمير الرفع يقدم مطلقا **قوله** وفي اتحاد الرتبة
الزمر فضلا لما لزم الفصل بعد شرط الاتصال وهو تقدم
الاخص لانه عند اتحاد رتبة الضميرين لا يقال تقدم الاخص
كما قدمناه انفا **قوله** وقبل كذا النفس قبل ظرف لغو متعلق
بالزمر واصله انما النفس من اضافة الدال اليه المذكور
بقرينة الامثلة وان كان مفهومها النفس اعلم من التكلم والمخاطب
ودعوي ان الظاهر من التقيد عند مرادة المعنى الاعلى
والاخرى اليه فتعين مرادة احد فرديه والامثلة مبنية له
ممنوعة لاحتمال مراده الاعلى واخراج ما يبري ويقضي **قوله**
نون وقاية سميت بذلك لانها تقي الفعل عن كسره تدخل الاسم
وتحفظ على الحافظ من اسم او حرف سكونه الاصل وترفع التباس
امر المذكر بالمؤنث وبهذا يتبين ان الامر احق بما لا يتناقض
وقايتين لفظيتين ووقاية معنوية وشمل الفعل المعتل وعلته
طرد الباب او اعطى المقدس حكم الملقوظ وانتم قوله مع الفعل انها
لا تلزم مع غيره وذلك صادق بالجواز مع تراجمية او مرجوحية
او استواء وذلك في اسم الفعل على ما قبله وفي الالحرف المشبهة
وفي حرف جر وثلاثة اسماء اسما اليها بقوله وليتني الخ وصادق
بالامتناع وهو فيما عدا ذلك ومنه اسم الفاعل والفعل التفضيل

وليس

وليس الموافقي وغيره جال اخواني ساذ ويجل اذا كانت
بمقني حسب فقد صرح في المعنى ان النون لا تتحققا حينئذ
خلا لما شرح المرادي واما اذا كانت اسم فقل فلها حكم اسم الفعل

العلم

قوله اسم يعين المسمى عرف او لا بالعلم قبل الكلام على انقسامه
واحكامه ليكون الكلام على معروف والضمير في علمه غايد اما على
الاسم فالاضافة بمعنى من اي العلم من نوع الاسماء كل اسم عين
مستمان بغير قيد واما على قوله المسمى اي علم المسميات هو الاسم
الذي يعينها مطلقا فالاضافة بمعنى الاسم الاختصاصية واسم
خير مقدم وعلمه مبتدأ لا العكس لوجوب احد ما انه لا
يجز عن النكرة بمعرفة والثاني ان العلم هو المختبر عنه ثم
هذا التعريف عند المصنف خاص بالعلم الشخصي لان الجنس
عنده نكرة في المعنى فلا نقبين فيه وعلى ما هو الحق فيمكن
ان يمتنا وله التعريف ويراد بالتعيين ما يعبر الذهني **قوله**
وقرن لا يخفى انه لا يخفى بالوجودين من القليلة حين وضعه
وبذا يفي في كلينه لان القليلة التي هي جملة الاسماء المستوية
لخدمهم مستوية في الخارج وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص
ما كان مستمنا فردا حقيقيا ولا ما كان مستحصيا في الخارج
لان الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا يتخصص له في الخارج حين
الوضع فنقول هو شخص العلم خارجي بالنظر للاغلب وبوبيله
ان العلم الشخصي قد يوضع لمعنى ذهني **قوله** وسد قسم
بالد المعجمة كذا بخط الشيخ في بكر السنواني رحمه الله بهامش
الاشوية ومما قاله المكي في حاشية التوضيح في حواشي ابن
هشام انه بالشين المعجمة والد الهمزة **قوله** واسما الى
وكسبة ولفظا التحقيق كما قاله الفقهاء في الفنا في حواشي المطول
ان منه الانقسام غير متباينة واما الاختلاف بينهما اعتبارا

فلا ينفق تعاريف بعضها ببعض لان قيد الحيشية مراد في الامور
المختلفة بالاعتبار وان هذه الافكار تكون في العلم الشخصي
والجنس على الجملة فلا يلزم وجود كل واحد منها فيما اذا لم يقع التقييد
في العلم الشخصي ويمكن ان يجعل ذلك ثلثة تقديرات المصنف بهذا
التقسيم عليه ثم انما تكون في العلم الشخصي مذكرا كان او مؤنثا
وقول بعضهم لم يقع تلتقيب الاناث مردود بنقل الثقات
وقد نصوا على ان عبارة لقب فاطمة محبوبية امرى القيس وصير
القب الصديقة رضي الله عن ايهاا وعنها تنبيه بضم
الش الكسبية ما كان مضافا سبه واباب او امر وكانه احتراز بالمضاف
من قولك اب لزيد جا اذا سميت به او ابو زيد قايم اذا سميت
به فان الاول لا اضافة فيه والثاني الاضافة الجزئية للكلمة
قوله واخر ذاك الحامل ما لم يشتهر اللقب والاقدم كقوله
تقايي السامع عيسى فلا ضرورة في قول الساطي المقري وقال
عيسى خلافا للساج الساطي **قوله** فاضف اذا كان الاسر مجزا
من الـ وقد نعر ضوالة ولا يرد على الناظر لانه تقترن في باب
الاضافة ان من شرطها فقد في المضاف الا فيما استثنى وبقي
ما اذا كانت التي للقب نحو غير القاروف وقال الساطي
انه ذكره بعض طلبة قاس في هذه المسئلة واخبره ان بعض
من يتخلل افرا العربية هناك اجراما مجري ما ليس فيه الالف
واللام والساطي زعم ان الاضافة فيها لا يجوز لان تلك الالف
في الاصل اوصاف جارية على موصوفاتها لكنها استعملت بالالف
واللام وغلبت على بعض من جرت عليه حتى صارت مختصة فهي معينة
باصطفاها من الوصفية وعدم الاختصاص والالف واللام يجوز ذلك
فيها فلا يمنع الاضافة فيها الا عند من يجوز اضافة الصفة الى
الموصوف وبقي النظر في نحو الزمران مما ليس بصفة في الاصل
والحتم هو بانه مجري الصفة في منع الاضافة للحظ معنى الصفة
فيه الاضري انه لقب حصين لصفرة عما منه تشبيها بالزرقا

وهو القدر لصفرية قال ولا يرد هذا القسم على الناظر لانه
لم يستعمل فيه معنى اللقب بل في على اصله من الوصفية ولهذا
لم يذكره في باب العلم بل في المعرف بالقبال وقد يصير علما بالقبلة
الجملة لم يعبه من الاعلام المحض من ادوافه رايت بخط ابن هشام
في التذكرة ما نصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن
اللقب صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها
اذ لا يتقاس قولهم صلالة الاول قال واما يجوز عنه الزمخشري
في المفصل اكنفاية بالتمثيل فانه لم يمثله لا بغير الصفات
قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلية
الى الحمود فيجوز الاضافة ولا يستثنى في تشبيه ان الاول
الحق ان الاضافة لا تجب فيجوز الاتباع والقطع كما ذكره السمر وغيره
قال الفارسي هذا القطع ليس اصطلاحيا بل يرفع فقا
ستقلا او ينصب كذلك اذ البذل والبيان لا يقطعان الاشيا
يحكي عن بعضهم في البيان كما سياتي ومسألة تأتي في البذل
انتهى وفيه ان ابن هشام نص في الجامع على ان البذل يقطع
وجوبا واستحسانا وجواز اذ قال هنادي الحواشي فان **قلت**
انما عهد القطع في النفوت **قلت** ليس كذلك بل قد
اجازوا وكنت كذي رجلين رجل صحبة ورجل ان يقطع واوجه
في نحو ممررت بثلاثة زيد وعمر ويا ان قال بل قد يقال البذل
اقوي على القطع من المعت لانه من جملة اخري مستقلة بخلاف
النوابع غيره وعطف البيانات شبيهة بالصفة في انه موضع او مخصص
فكذا ينبغي ان يقطع المقت الثاني استثنى قول الساطي
وعثمان ورشهم فانه اضاف الاسم الى اللقب مع ان ورش مضاف
الى الضمير فليس الاسم واللقب مفردين والجواب
ان هذه مغالطة اذ لم يلقب بالمضاف والمضاف اليه واما اللقب
ورش واصله كاصافة زيدية على زيد نايوما القاراس زيد
وقول الناظر وان يكونا مفردين اي في اصل الوضع لكن يرد حينئذ

على الناظر مثل زيد ثم فقه فان اضافة زيد الى فقه لا تصح لوجود
 اضافة اخرى وان كانت في حكم العدم اذ لا يجتمع في لفظ واحد
 اضافتان اخرى فان كان المراد الاضافة بحكم الاصل اقتضى ان
 يضاف زيد هم ليا فقه وذلك غير صحيح وان كان المراد محسوس
 الاضافة ورد بان مثل عثمان ورشهم بضاف فيه الاسم
 اللقب والجواب **ان** الفقه ما كانت الاضافة فيه بحق
 الاصل واما نحو عثمان ورشهم فلم ينفرد به وان كان حكمها حكم
 المفردين **فتم** في عبارة الكافية
 والاسم فتم ان يلاية اللقب وانبع ان بعضهما تركبا
 او ركبا معا وحيث افردا اصف وان تتبع فلز نقدا
 وفيها مخالفتان احداهما التخصيص بالاسم وثانيهما احيانا في
 الاتباع في المفردين **قوله** ومنه منقول قوله في الكافية
 السامية
 وما خلا من سابق استعمال كدج فانسبه لارتجال
 صريح في عدم الواسطة بين المنقول والمرتج لا يرد العلم بالعلية
 لان ضابط المنقول ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ونقته
 ان ما وضع ليه لم يستعمل فيه ثم نقل لغيره لا يبيح منقولا والظاهر
 انه منقول **قوله** كفضل الخ ما سئلته الكاف المنقول من فعل
 الامر ومثله الناظر باصمت ونورع فيه ما بينه في خاصية
 الفاعل **غيره** باطرقا وفي النهاية اطرقا منقول من الفعل والفاعل
 وقيل عن جمع طريق كنجيس واحسنا يعني بعد ان قصر قال **ويجوز**
 انه في الاصل اطرقن ثم ابدل النون الفاء ثم سمي به او اطرق وكنته
 اعرب غير منصرف ثم بطل الفتح فقولدت الالف قال وهذا وجه
 سيد لوقيل في غير الشعر اطرق كنهم لا يقولونه الا بالالف
قوله وذو ارتجال قال ابن هشام في المذكرة ان **فني**
 لم قال الحجة منه ذو ارتجال ولم يقولوا ذو بديهة ومثل منها
 فرق فالجواب **الارتجال** والبديهة عند قومه شيء واحد

وعند

قيل

وعند قومه متغايران قال ابن رشيقي في العدة كثير من الموشو
 يعلم منه الصناعة في بلدنا ومن مثل عصرنا يعلمون الارتجال
 هو البديهة وليست به لان البديهة فيها الفكرة والارتجال
 ما كان انما سرا وتدققا لا تتوقف فيه قايلة كقول الخطاب السعد
 وقد اسند موسى الهادي يدحه يا خير من عقدت كفاه حيزته
 وخير من قلده امرها مصر فقال واصلا كلامه
قوله والاني رسول الله ان له خزاواتك بذلك القوم مفتخر
 وجملته عطف على قوله منقول اي ومن العلم جملة وهذا
 شروع في تقسيم اخر للعلم باعتبار غير الذي قبله فلا تباين بينه
 وبين ما قبله فلا يرد ان الجملة قسم من المنقول فكيف يجعل فيها
 له واما قول الساطبي كما نقله الشهاب رحمه الله في حواشي ابن
 الناظم وافترة المنقول في الاصطلاح خاص بالمفرد فيفتي بئوت
 الواسطة بين المنقول والمرتجل وهو مخالف لكلام الناظم في الكافية
 وخاصة في التقسيم كما اشار اليه الموضع ان العلم اما مفرد
 او مركب والمركب ثلاثة اشكال وكلامه في التمثيل صريح في اعتبار
 المركب في الاسناد المعبر عنه هنا بالجملة والمرتجي والاماني
 حيث قال وما عرني من اضافة واسناد ومزج مفرد وما عرني مركب
 انتهى وبه ينضج قول شيخ الاسلام الانصاري ان المركب التوصيفي
 داخل في المفرد **قوله** ذان بغير وجه ثم عريا انه قول ذان
 الجملة مبنية لا يقال **قوله** ذالقب ومفهومه غير معتبر لانا نقول
 بوصفة لانه في معنى المسار اليها القريب قال ابن الصايغ عيان
 العلم بالجملة لا يوصف باعراب ولا بنا بلام محكي انتهى وبوافقه
 قول الرضي الجملة لا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبنا لانها
 من عوارض الكلمة لا الكلام وما بعد العلمية فهي حكمية اللفظ انتهى
 كنز قال السيد انما عبرة نقدرا في تقدير الاعراب به اخرها ومثله
 في اللباب ومراده بقوله اعربا ما يشتمل اعراب الجز الثاني اعراب
 ما لا ينصرف اخذ من بيان انه علم مركب تركيب مزج وظهور ان ذلك

مفتقر لئلا يصرف ما لا ينصرف مع بنا الجزء الاول
على الفتح او اعراب الاول فقط واصافته للثاني فان الامرين جائزان
فيه ولو فتد اعراب باعراب ما لا ينصرف لم يشتمل هذه اوجه يعلم
ان الامرين اللذين اورد بهما التثنية متدافعان في وجه ثالث
لا يصحده في كلام الناظر وهو بنا الجزين على الفتح فان ذلك جائز
في المزجي ولكن تغريفه المشهور لا يتناول ولا اعراب الاول واصافته
لثاني وانما يتناول متدافعان في وجه ثالث
التغريف باعتبار ما هو الاصل فيه والاشهر من استعجال لاقته
او ان المراد ما يسمي مركبا مرجيا اذ ابي الاول من جزئه على الفتح واعر
الثاني يجوز فيه كذا وكذا وليس المراد انه يسمي مرجيا في حاله
حوار اعراب الاول واصافته للثاني او بنا بهما وعلى الرضى
بنا الجزين بالتشبيه بجملة عشرة وثلاثين ان المزجي العردي
ليس من المزجي وهو المناسب لظاهر تغريفه لكن القوم عند تقسيم
اللفظ لا يفرق ومركب حصر والمركب في الاضافة والمزجي والاسناد
فلا يخلو مركب عنهما سواء سمى به او لا كانت التسمية في كلام العرب
او لا وبه يعلم انه لا يظهر الجواب على اعتراض ابي حبان على حصر المركب
في الانواع الثلاثة بالمركب من حرفين كما في او حرف واسم كياريد
بان المحصور ما ورد عن العرب وما اعترض به ابو حيان لم يرد
التسمية به عندهم وانما يظهر الجواب بان تلك مسماة بتركيب
الاسناد واكتفى به عنها وحيد فاذا سمى بها حكيت وهو ماد
عليه قول التثنية لما سمى به من لفظ ينضم اسنادا او عملا او اتباعا
او تركيب حرفين او حرف واسم او حرف وفعل ما كان له قبل التسمية انتهى
وفي الرضى ما يحال فيه بعض ذلك في انه اذا كان العردي من المزجي ورد
انه اذا سمى به يحكى كما يقتضيه كلام الرضى وصرح به الناصر القاني والثاني
لم يذكر الحكا يتبع المزجي فليما مثل قوله وشاع في الاعلام ذو الاضافة
قال ابن هشام في الحواشي واجروا على لفظه احكام غلام زيد لا ينتم
شبهوه بقرن ثم اعرابوا كلامنا وعلى كل من احكم العلم ومن ثم منعوا

صرف او بر واوي في ابن اوي وبنات او بر للعلمية والوزن وان كان
العلم انما هو المجموع لا الاخير وقالوا جاني ابو بكر بن فلان بترك
تتوين بكون ان كانت الموصوف بان المجموع انتهى ومن خطه نقلت
وبقوله وقالوا جاني يعلم ان اعطى الجزاء العلم لا يتقيد بالعلم الجني
وان وقع التقييد بذلك للعلماء مبني كما نقله في النسخ وافتراه وهذا
يعلم ان سريرة في ابي سريرة غير مصروف كما قاله السمعاني في حواشي
السفيا ووقع في المسألة نزاع بين امثا فاس وتلسان من بلاد العرب
واظا في ذلك ابن غازي عند قول الناظر كينات الاو بر والراعي في الاخوة
المهتمة عن الاسئلة القوية قوله ووضعوا البعض الاجناس
علم لم يرد اصطلاح امثا المنطوق بل ما يتناول الانواع والاصناف
قوله ومثله بره الخاسر ان شئت العلم الجني قد يكون معنويا
ومما سلكه سنجان وفي الجامع الصغير لابن هشام رد علمية بل لا رنة
للاضافة واجاب الدمايني بان الاضافة التي تبطل
العلمية ما كانت للتغريف او التخصيص وانما ما كانت للبيان فلا حاجة
في زائد القوامس وفرعون موحى واجاب البيضاوي
بان علمية انما هي عند قطعة من الاضافة وعبارته سبحانه اشهر
بمعنى التثنية الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما فيقطع عن الاضافة
ويصح من الصرف قال

فدقلت لما جاني فخره سبحانه من علفمة الفاخر
قوله كذا جاز علم الفجرة فجار مبتدأ وعلم خبر وكذا حال قال
ابن هشام في الحواشي وبين برة وفجار فرق لان برة غير معدول
وفجار معدول وبرة معرب بالانقاف وفجار مبني على الكسر عند
الجارين ويكون فجار مستألفا لان الفجر فنجتص بالند او موزن باب
الصفات لان باب الاعلام وتغريفه بالند اوي الحكم في كلام سمي
ان جاز علم على الفجرة قال ابن حني ندماء تفسير على طريق المعنى لا على
طريق اللفظ وانما جاز علم على الفجرة علما غير مصروف كما ان برة كذلك
ولكن صمد اذا ان يعرف انه معدول عن برة علما فترك ذلك فعلا

عن لفظ العلمية المراد الي التعريف فيها المعتاد وكذلك لو عدلت
عن برة هذا لقب برار كقلت فجار وسامد ذلك انهم عدلوا حذاه
وقطام عن خادمة وقاطمة وهما علمان انتهى ويلي ما قال ابن جني فكان
ينبغي لنا ان يقول علم الفجرة واطال الشاطبي بما لم يخصه انه ليس
المراد بالفجرة المرة من الفجور بل مطلق الفجور واما عبر بالفجرة
لان فعال كفعال من علام الموثق فعبر بالفجرة لبيان اعتبار تانيث
المسيح **اسم الاشارة**

عرف بعضهم اسم الاشارة بما وضع لمسيح واسارة اليه ومقتضاه
ان الاشارة الي المسيح من جملة الموضوع له ولا يكاد يعم اذ ليس
الاشارة الي زيد مثلا بخواليد من جملة معنى مذكابل هو متا فيه
لتعريف العلم ما عين المسيح مطلقا وقالوا مطلقا مخرج الاسم
الاشارة لان تعيينه لسماه بفريضة الاشارة في خارجة عن
الموضوع له **قوله** هذا المفرد مذكرا شرا قاعا للام مقام الي ومثله
اني لما انزلت الي من خير فقير **وقال** الزمخشري عدي فقير باللام
لتعنيته معني مايل **قوله** على الاثني اقتضاه ولا تنشر بها المذكر
فلا يخلو ان الموثق الفاظا اخريسا رهما اليه قال المغرب وقوله
على الاثني متعلق باقتصر وحذف نعتنا استغنا بهفت المذكر ونفيه
نظر لان المذكر نفسه لغت لمفرد كما قال اولا فلا استغنا بهفت
قوله ودان تان للمثنى المرتفع ان اريد بالمثنى اللفظ الدال
على اثنين فالمسببة التي قادتها اللام بنسبة المفرد الي كلمة والمعني
ان ذان وتان ثبات لفظ المثنى المرفوع اي لهذا النوع ثبوت المفرد
لكلمته فانه فع ان واحد اسمها ليس موضوعا للفظ بل للمعني وان
اريد المعني بقوله المرتفع على السامحة اي المرتفع لفظا ودال
تثنيته **ان** ذان تثنية ذا واما تان فتثنية تان الامر في احدهما
ان الاولى ان يكون الموثق كالمذكر وتا نظيره ذان فتكن في المسافة
دون غيرها والثاني انها التي تثنيها اقل عملا فلا يحتاج الي اكثر
من حذف

من حذف الالف للسكانين وزعم السيراني انه يصلح ان يكون
تثنية لتأوته وانتم لم يثنوا ذى وذه ليل يثنون الموثق بالمتكثرة
وقال السلوبين لم يثن الا تان اما ذى تثنية ذى وذه فهو
موافق للسيراني وان امر اظا هر لفظه فحجته ما ذكرنا وايضا فلا يبعد
انه تثنية يا وان الكسرة قلبت فتحة بغير دليل **الثاني**
ليس في كلامه ما يدل على ان ذان وتان مثنياك حقيقة اذ لا يلزم
من كونهما موضوعين لاشارة المثنى كونهما مثنيين لكن لما ذكرنا مجرى
مجرى المثنى في الاعراب لم يذكرهما فذلك ظاهر ذلك في انهما مثنيا
حقيقة والمسألة خلافية والجمهور على خلاف ذلك وحجة الناظر
جريا فيهما بوجوه الاعراب كالمثنى ولكن يعارضه امران احدهما حذف
الالف وكان القياس قلبهما كما قلب الف عجي ورحي ومنذ اليسر
يعارض فانه امراد وان يجعلون تثنية ما حقه ان لا يثنى وما
يثنى فزقا كما جعلوا بينهما فرقا في التصغير حيث قالوا في تصغير
ذا وتاديا وتيا لثما لثما وبين ما يجمع تصغيره كعصي ورحي
حيث قالوا عصيه ورحيه وايضا فذ قيل ان الالف في ذا وتا رايدة
بضرا كوفون على ذلك في ذا ويلزم منه في تان ان لم يثنوا عليه
فهذا ممكن وان منعف دليل عند المصريين فالتثنية حجة لهم والثاني
ان هذه الاسماء ما توغل في شبه الحرف والتثنية والجمع بعزل
عما شأنه مذكرا ومن وهو ومي بانفاق فذلك ينبغي ان يقال
في هذه الاسماء **المجوز** عن هذا ان هذه الاسماء
فارقت ساير المثنيات ببعض تصرف فيها لم يقع في غيرها الا شري
انما نعتت وبيعت بها ونعتت بخلاف ساير ما توغل في شبه الحرف
فلما دخل ما يدخل ساير الاسماء المتكثرة اجريت في التثنية ايضا
مجراسا وحصل فيها بسبب ذلك الاعراب وهو الذي اشار اليه
الناظر بقوله المثنى المرتفع فجعله مرتفعا في نفسه لانه موضع رفع
كساير المثنيات واما سماع له دعوي ذلك كله حين دخل عليها
ما يخصر بالممكن وذلك التثنية نقلها لحكمها على حكم شبه الحرف

كما جعلوا اصنافه اي مقارناته لشبهها بالحرف فاعربت **قوله**
وفي سواه دين نبت اذكر نطق دين نبت مفعول اذكر المحاب ينطق
فهو بتقديم ان تذكر نطق عند الناظر وفعل الشرط لا يتقدم مفعوله
على ادائه عند غير الكسائي حتى يفهم دليل راجح على جوازها ومفعوله
نطق محذوف قدس بعضهم بالعرب وفيه ان بعض العرب يخالف
ذلك والمتبادر من العرب الاستغراق وبعضهم بالحاجة وفيه
ان ابن المحجب يقول بينا هاتين الصيغتين والظاهر ان يقدم اللغة
الفصحى **قوله** ان مداس المصنف اسما لانه ان التثنية هنا
موافقة للغة الفصحى سماعا وان خالف قياس المبينيات من انما
لا تتوي او ان ما خالف ذلك يقول بخوان مدان لساحران على قياس
ما سري يقتض حكما لازما **قوله** وبابا استرجمع مطلقا يحتمل
قوله مطلقا امرين احدهما انه بشار به لما اي جمع كان مذكرا
او مونثا من غير تقييد لكونه يعاقل او غيره والتالي انه بشار به
لما ذكر ولا يخفى يعاقل ولا غيره ونقصيل ذلك مذكور في حاشيتنا
على ابن الناظم **قوله** سالك ابن جليل البستي السبيذة
ابن ماني شارح النظم عن الحكمة في ان العرب لم تنفع صيغة الجمع
المونث في اسما الاشارة كما في الموصولات فاجاب **قوله** بان الاشارة
منزلة منزلة الايام بالند فيها يعلم حال المسار اليه من تذكير
وتانيك وان زاد وجمع فاستغنوا في الجمع بلفظ واحد والصلة متقطعة
عن الموصول فهي وان كانت بمنزلة جزيه لكنها لفظ مستقل فقال له
يلزم الاستغناء في التثنية فاجاب **قوله** بانهم لو فعلوا ذلك
لا جفوا واختاروا الجمع على التثنية في الاستغناء بعد الجمع من المفرد
وقرب التثنية منه فاستحسنه **قوله** والمداوي اي مع الكسر
من غير تنوين لانه المشهور فاستغنى عن التقييد بالشبهة **قوله**
بالكان حرفا دليل الحرفية ان الاسم لا بد له من محل من الاءراب
ولا يكون الكاف في موضع رفع لعدم صلاحيتها لذلك ولعدم
مقتضى الرفع هنا ولا في محل نصب للثاني لان المفعول انما ينصب

نقل

نقل وشبهه والحال وان نصيبا الاشارة الا ان الضمير لا يكون حالا
ولا في موضع جريان الاشارة لانقطاع لفظة دينك وتبينك
فلو كان اسما للاشارة مضافا حذف نونه وبه يندفع قول
السحاب رحمه الله يجوز دعوى الاشارة فيكون المضاف عاملا
ويمنع قولهم اسما للاشارة لان تقبل التكرار انتهى بقي ان دعوى ان
كل اسما له محل مستغنى به عن التثنية وفيه استغناء الزجاجة في باب
الفعل لا موضع له من الاءراب وله في الكلام اسما مثل الكاف
في ذلك ممي اسم ثنائي وجمع ولا يحكم عليها بالاءراب واما اسما للفعل
فالمعجم انه يشار بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي
فاعلية ولا مفعولية كما يعلم من النسخ في باب اسما للفعل **قوله**
واللام ان قدمت هاء مستغنة يجوز نصب الامر مفعولا لقدمت
على التركيب تقديم مفعول فعل الشرط على ادائه وحذف الفايه جواب
الشرط وهو جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة اي انها مستغنة
فان قلت **قوله** هاء من اسم وليس لنا اسم على حرفين ثابتهما
لين الامور وقلت **قوله** اذا سمع بالادوات فيها وجهان
الحكاية والاءراب **قوله** وهما او ههنا اسما لادان المكان
ظاهره انه بشار بهما فذكر معه على المكان وان لم يقصد كونه
ظرفا للفعل وليس كذلك بل لا يشار بهما الى المكان الا من حيث كونه
ظرفا في محضته بالاشارة الى المكان بهذه الحبيبية لا يشار بهما
لياعينه ولا يجتنب هو بهما بل يشار بهما اليه ومن هنا يشكك
كلام الناظم ايضا لان ظاهره ايضا اختصار الاشارة الى المكان
هنا ونحوه بدليل تقديم المجرور والحواد **قوله** ان الناظم
قد اني بهما بفتيد الظرفية وذلك ان لفظ الزمان والمكان اذا اطلق
في عرف النحويين يراد به المكان من حيث هو ظرف للفعل
والزمان والزمان كذلك اما حذف المضاف كان الاصل
ظرف الزمان وظرف المكان واما لانه صار اسما عرفنا
وقد يستعمل ذلك الناظم **قوله** لا فوله وقد ينوب

عن مكان متقدم وانما اراد عن ظرف مكان فهو انما اراد بالمكان ظرف المكان
وقد عرف ان اداة الاشارة بحسبها تارة البتة فان كان مفعولا فهو
مفعول او فاعلا فهو كذلك او ظرفا فهو بحسبها اذ هو قايما في الكلام
مقامه فاذا اشير الى ظرف من هو ظرف فاشير الى ظرف من هو ظرف
اشير الى ان المكان معناه لما وقع من الامكنة المحسوسة منطوقا على
الظرفية وبه عسر المنطوق ويلزم ان يكون اسم الاشارة كذلك
ظرفا ولذا كان هذا مفضوذه فقد دل بالقياس على ان الاشارة بهذه
الادوات وعند ذلك يكون ذلك التنبيه على اختصاصها واخواته
بالمكان واخراج ما اودى وما ذكره مما يحيا اذ قد بينا انما الى
الامكنة من حيث هي امكنة ومن حيث تتخلفها واجرا وما يحرك
الانايي والاول نحو انما يفيد هذه الحياة الدنيا والثاني نحو انما يحيا
منها المكان ومنه امكان زيد ومنه بقعة عمر وتنبيه
قال في التمثيل وقد بينا ان هناك للزمان انتهى فلا حاجة
لعز وجلال السبوح في هناك للزمان لثبوت الحاصية وعبارته
في شرحه تنبيه ذكر المعري في ثكنة على مقدمة ابن الحاجب
ان هناك ياتي للزمان مثل هناك يتلو كل نفس ما اشلفت
انتهى وليس في كلامه ثكنة التمثيل واعترف بوجود المسألة في
التمثيل والاشارة في الآية يحتمل ان يكون للمكان في قوله
نقايما مكانكم ثم رابته في الارشاد وذكر وانما قد بينا انما الى
الزمان وقد بينا انما اسمها لوابه ورايت بخط ابن هشام في
التذكرة وقد نستعار للزمان وكذلك حيث وسمو من ثم قال
الزمخشري في منالك دعا زكريا في ذلك المكان حيث موقاعد
عند مريم في الحجاب اوتى ذلك الوقت **قوله** او هناك انطق
قال ابن هشام في التذكرة ان قلنا **قوله** ملا قال
ومنك انطقا قلنا **قوله** فذكره هنا ومولا بالكاف
فلا في قوله وبالكاف فلا في البعدان قلنا **قوله** فذكره
هنا بقول مولا بالكاف فلا استغنى بقوله وبالكاف ملا قلنا

انما

انما اراد هنا الاعلام بان يتصل باللام فالج بالكاف ضرورة ان اللام
يجيب بعدها الكاف لاسرارة التنبيه على جواز ذلك وانما قلنا ان مراده
ذلك لانه في مقام بيان البعد هذا اما خطرا ولا يفتي في انه لا يصح
جوابا عن المصنف لان عنده المحرر لم يبع البعد وجود الكاف ولهذا
لا فرق بين اللام وتركها وانما يحيا بان يترج بذكر ما علم او اراد الاعلا
بان مخالفا لشرحه انها لا يلحقها كالكاف ولا امر فلما ذكر الكاف واللام
وقد ثبت ان ما فيه الكاف واللام وقد ثبت ان ما فيه الكاف واللام
يجوز ترك اللام منه كلف به انتهى **قوله** او منا او منا للبعيد فان
قلنا **قوله** مثل يجوز ان تلحقها الكاف قلنا **قوله** ظاهر
كلامه انه لا يجوز ذلك لانه جعلها في تفسير ما يلحقه الكاف وجعلها في
وكي لا يلحقها الكاف وقال في التمثيل وشرحا انه قد يجوز هناك
ومنك تنبيه **قوله** رايت بخط ابن هشام في التذكرة ما نفعه
نص ابن مالك على انه يقال ها منك كما يقال هناك وانما لا يقال
ها هناك كما لا يقال هناك وخالفه ابو حيان في ها هناك في شرح
الخلاصة ولا وجه له انتهى

الموصول

قوله موصول الاسماء قال الشاطبي مبتدأ او الذي مبتدأ انما
خبره محذوف وكان قال منه الذي وكذا لان موصول الاسماء عام
يدخل تحته جميع الموصولات انتهى **قوله** التحقيق ان خبر موصول
الاسماء قوله الذي وما عطف عليه ويقدر العطف سابق على الاخبار
والخبر في الحقيقة المجموع لكنه لم يكن عرابا من حيث هو مجموع واعراب
بعض الاجزادون بعض تحكم اعرب كل جز بالاعراب الذي استغنى
المجموع دفعا لتحكم كاحرمها في حاشية شرح القطر للفاطمة
قوله الانني الذي يمكن حال الانني محذوف مضاف مبتدأ خبره التي
والنقدير والاني الذي الذي الدال عليها من الموصولات هو التي
قوله واليا اذا ما تنبها لا تثبت قسيتها ان التنبيه واقعة

على الذي والتي باليات اليان واليا حذف وقال في شرح التسهيل
ان العرب استغنيت بالتثنية اللذان والذين يان عن تثنية الذي
والتي بالياء واعترض بان منافع لقوله ان تشديد النون عوض
عن الياء المحذوفة وتثبت بضم التاء ان من مسند لضمير المخاطب
ولا تامة والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة
واما جعله بفتح التاء ان من مسند لضمير المخاطب ولا تامة والياء
مفعول مقدم التاء والياء مبتدأ فقيه ان مع عدم المناسبة
لما ذكر ان كان الواجب حينئذ وقع تثنية لتجده عن المناسب
والجواز ولا ضرورة خصوصاً عند التأمل فتهر تنبيه
فيلحقه ان يقول في غير تصغير فانك تقول في التصغير اللذان
واللذان وجيب بانه انما حكم على لفظة الذي والتي وهما
مكرران ولحقا لوجها لان ذاك على القياس كالقاضي والقاضين
فلا يحتاج لذكره ولانه سيقول جمع الذي الحق فيعلم ذلك وانما
اخره لانه اراد ترتيب الكلام على المفرد ثم المثني ثم المجموع
قوله والنون من ديين ونين سدة ايضا التشديد بينهما جاز
كما كان جازية اللذين واللتين وبوخذ الجواز من عدم تختمه
الحكم بالتشديد حيث ان به حكاية عن العرب حيث قال تشددا
يعني ان العرب شددته وايضا قد مر انهما من المثني عنده والمفرد
بالتحقيق وايضا قد مر انهما من المثني عنده والمفرد بالتحقيق
وايضا فرمنا بما التحقيق فيه جاز قال ابو حيان وسألني
بعض من لغويي من امثال الخو يد يا رخص عن قولهم اللذان والنون
المزيدة قلنا الاوليا قال قال الفارسي في التذكرة هي
الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها قلنا
له يكثر العمل في ذلك لانا نكون قد زدنا نونا مخففة ثم اسكننا
الاولى وادغمنا اوردناها ساكنة ثم اسكننا الاولى وحركنا الثانية
بالكسر على اصل النقا الساكنين ثم ادغمنا ونونا ما زدناه يكون زدنا
نونا ساكنة وادغمنا فقط ومذا اولى لقلة العمل انتهى قال

بعض الافاضل ومذا ايديني على انه اذا دار الامر بين ارتكاب المحذور
وتقليل العمل ايها اوصاف ونفويض به ان قصد اذك اشارة
الى التشديد المذكور ولما ذكره شاملا لاسم الاسماء والموصول
كان تقليله شاملا لهما وان بالاسماء المفتضية للبعد انشا عا
ولانه قصد قريبا ويودان وتان وبعيد او هو اللذان واللذان
ولانه قد يعامل القريب معاملة البعيد وبالعكس والمعنى ان العرب
قصدت بهذا التشديد ان تغوز من الحذف المحذوف في التثنية
فامراد وان يجعلوا التشديد كالعوض مما حذفوا جبراً له وانما
لم يعوضوا به يد ودم ونحوهما اذ قالوا يدان ودمان لان التقويض
سماع لا يقال به الاحياء اضطر اليه وذلك اذا نقل الاستعمال
عوضوا به عراف واسطاع الياء والفتحة مع سلامة العين فهما
ولم يعوضوا به اقمار وابان وان سلموا به قياس فانما يكون التقويض
مما كان التثنية هي السبب في الحذف منه كالذي نحن فيه او يكون
التقويض عنه وجود سببه مطلقا وهو الاصل كاسطاع مما يحصل
التقويض عنه وجود سببه اصلياً وتيمر فلم تكن التثنية سبباً
في الحذف منه وقصد فيها عدم التقويض اذ لو قصد التقويض
لازمم العوض كما فعلوا به عدة ونحو واسطاع ونحوه واعلم
ان المصنف ليس من عادة تقليل المسائل لان القصد ذكر الاحكام
القياسية بل الضروري من ذلك والتقليل لا يد على الضرور ركب
لكنه يقرض هنا للتقليل قصد التنبيه على التثنية على المخالف
الذي زعم ان التشديد وال على المرتبة القضيوية في الاسماء
وهو يفي المرتبة الثالثة ولما اخرج الكلام على ذلك لما بدأ الباب
ليؤيد ما ذهب اليه بالتشديد في اللذين واللتين واستدل
ايضا على ما ذهب اليه بقراءة اخذني ابتي ما نيت بالتشديد
مع قرب المسار اليه ولا بد ان يضم اليه ذلك ان الاصل عدم تنزيل
القريب منزلة البعيد وقد تبين من كلامه وان لم يكن مقصودا
له في تقليل مذكورين في كلامه للتشديد في اللذين واللتين

احد مما انه جي به للتفرقة بين ما كانت النون فيه عوضا من الحركة
 والتثنية كالرجلين وبين ما كانت عوضا فيه من الحرف كالدين ومدين
 ومذا فينتظم ان مجرد النون في مدين والذين هو العوض الا ان
 يريد ان التثنية يدل على الامرين للعوض والتفريق والثاني ان التثنية
 دل على الفرق بين المصنوع وغيره من حيث كان المصنوع لا يضاف
 بخلاف غيره وكلا التعليلين ممكن وما ذكره المصنف اظهر كذا لصحة ما نقل
 ان الناظر يريد التثنية على ما قلنا وما فرغنا من ان الناظر جعل
 التثنية يدل على الدين والدين دل على ما ذهب به في ذين ونيت ان دفع
 ان التثنية على الخالف انما هو في ذين ونيت فينبغي ان تجعل الاشارة
 في قوله ونحوه بوض بذاك قصدا على ما قلنا فقط مع ان اشارتنا
 التثنية تدل على قصده للمشمول فقد يرد كذا ينبغي تحقيق المقام
قوله بعد ما استغفار نكرما واصافها ومذا يبطل قول
 من منع في قوله اسم يجمع من مبين ان يخفف مبين على الصفة
 لمز معا ان هذه الادوات التي يرد بها الالفاظ لا تكون
 الامعارف وقد يقال لا نسلم ان الاضافة لا تجمع المعرفة
 عند ان التثنية اشتراك عارض ونحو ذلك كما سرت في سمجان هذا
 وقد مر ما وان كانت لما لا يعقل لان مسؤولية داما معا بانفاق
 بخلافه مع من وان بعضهم خالف فيه محتجا بانها لم يعقل فليس
 فيها الابهام الذي في ما المقتضي لاجزاء من الاختصاص الى
 الابهام والاحتجاج الى الصلة والظاهر من قوله ومثل ما هما
 موضوعا لما لا يعقل ويدل له الاحتجاج المنقذ وهو **يجوز**
 ان المراد انهما مسئلتان في الاطلاق على المفرد والمثنى والجمع تذكر
 وثانيتها لانها تقدر لانها قد تكون للعاقل كذا قالوا لا بد ان يثبتوا
 ان ذلك بالوضع والافادة تستعمل للعاقل واعرب **بعضهم**
 هنا قول الناظر او من عطف على ما من قوله ومثل ما والمقتضي
 ومثل من يعني ان اذا يكون مثل ما ومثل من ولا ينبغي ما في
 من الخروج عن الظاهر وتقوية الاشتراط من كونها بعد من **قوله**

اذا لم تبلغ ظاهره جواز الالفاظ مطلقا وسبق عليه السراح ونصر قلب
 في الامالي وابن الدمان في الغرة على انهما انما تلحق بعد ما تنبيه
 يحتمل ماذا صنعت وجهين ذكرهما المصنف وقال ان اثرهما يظهر في الجواز
 والبدل لهما قال ولذلك يجي الجواب فعليا تارة وابندا ابيا اخرى
واعلم انه فيد ظهور اثر الاحتمالين بما اذا فرغ ما بعد ذان
 ضمير الاستغفار او ملامسة **واورد** عليه ان ظهور اثرهما يظهر
 فيما اذا لم يكن ما بعد ما فرغا ايضا نحو ماذا صنعت اذا جعلت
 ماذا ملغاة فيجوز ان يكون منصوبا بفسره ما بعده وان يكون مفعلا
 على الابندا وصنفته الخبر **واحيي** بان الاحتمالين اللذين
 ذكرهما على نقد مبداء ملغاة وعلى جعلها موصولة وتذا انما يتحقق
 عند التفريق المذكور وما **ورد** على نقد مبداء ملغاة وورد
 بان على نقد مبداء موصولة الرفع منعين كما في **الابدال**
 وعلى نقد مبداء ملغاة يجوز الرفع والنصب وجواز الرفع لا ينافي
 الاحتمالين المذكورين لتحقيقهما فيه فقد ظهر اثر الاحتمالين فيما
 اذا لم يفرغ ايضا وان ما ذكره من جواز الوجهين في الجواب بنقد
 الفعل والاسم انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في احد
 جزئيه فيعد المبتدأ الذي تكلم به السائل او الفعل نحو ماذا ان
 كسبت وقد كتبت مضحفا فيقال مضحفا بنقد كسبت مضحفا او مضحفا
 بنقد مبرم مضحفا اما اذا لم يكن موافقا له في الفعل بنقد مبرم
 لا خلا له بالمعنى كما اذا سمع السائل صوتا ظنه ضربا فقال من ضربت
 فينبغي ان يكون الجواب صوت منادى او صوت مناد ولا يجوز
 النصب لانه لا يصح ضربت صوت مناد وعلى هذا قوله **نقالي**
 قالوا اساطير الاولين لا يجوز النصب لانه يصير التقدير ان اساطير
 الاولين وهم لا يفترون بالانزال بل ينكرونه فنقول اساطير الاولين
 في المعنى يقع للانزال **قال** بعض الفضلاء ويمكن تقدير الفعل
 ويكون من باب التثنية لا على اعتقاد ان اسم انزال شيئا وتطيره قول
 فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم ليجنون فان فرعون لا يعتقد

ان سوي على نبينا وعليه الصلاة والسلام كان رسولا ومع ذلك
كان يجوزنا **قوله** وكلاهما الخاي كل الموصولات نصها ومشتز كما بعد
طرف في موضع الحال من قوله صله لا طرف ليلزم لانها لا تكون
بعد نفسها والظرف محل لعامله وفاعل عامله فان جعلت يلزم
قالها من الضمير وقد مرت رافعا لصلته واخرت بل رجحت كونه
بالا جاز في بعده الوجهان وانتم قوله بعده انه يمتنع تقديم
الصلة او في منها على الموصول واما فيه في وكانوا فيه من الزامه
فتعلق بخذوف ذلك عليه الصلة وقوله صر ما لا يعمل لا يفسر
عاملا خاصه باب الاستغفار ولا يمتنع تقدم اجزا الصلة بعضها
على بعض وان وقع للشهاب رحمه الله في حواشي المختصر ما يخالفه
كما ثبتنا عليه في حواشي المختصر شر ان البعدية وان كان لا يلزم
منها الانتقال الا انها ظاهرة فيه وحينئذ لا يجوز الفصل بين
الموصول وصلته باجنبي **قوله** على ضمير لا يلق اي باللفظ
والمعنى جميعا ان اتفقا واحدهما ان اختلفا واد اختلفا انت الذي
فعلت فلا عا يدلي الذي ونقل ابن هشام عن علي انه قال
ذلك وقال الماعاد على انت **قوله** وجملة ليس عطف على صلة
لوجهين احدهما الخلال ارتباط قوله الذي وصل البيت حينئذ
والثاني انه يلزم منه عطف اليه على نفسه لان الصلة هي الجملة
او شبهها بل الما واللا استئناف والكلام خبر مقدم ومبتدأ
ومؤخر واصله والصلة جملة او شبهها كذا بخط ابن هشام
اقول فدمضي ما في جعل الواو للاستئناف وما المانع من ان
يكون ما هنا من عطف الفصل على الجملة تنبيه **قوله** من الوصل
بشبه الجملة نحو الذي سواك على ان سوي مشبهة بعند
ولدي لاضا فتها لفظا ومعنى لا يغير لانها تقطع عن نهاية اللفظ
ولم تنسب الظرف ويحتمل كونه من الجملة على تقدير ما خبر المبتدأ
محذوف اي الذي هو سواك او فاعل لفعل محذوف اي ثبت سواك
كما في ما ان في السماع **قوله** الذي وصل به يحتمل من رفع ومثل

ان

ان يكون ضميرا فيه عايد اي الموصول المتقدم ذكره ويحتمل
كونه الظرف ومعنى قوله الذي وصل به الذي وصل غير الالف
واللام به بدليل ما بعد **قوله** وصفة صريحة لما كان لا الموصول
شبهها بحرف التعريف من حيث الصورة وحرف التعريف انما يدخل
على المفرد وشبهها من حيث المعنى بالذي وهو انما يدخل على الجملة
وجب ان يدخل فيها لفظ مفرد ومعناه جملة وهو اسم الفاعل
والمفعول عملا بالشبهين من اوقات ابن هشام ربنا اوم كلامه
ان الصفة المذكورة لاجملة ولا شبه الجملة وليس كذلك واما
مراده ان ينصرف على ما يقع صلة الالف واللام مما تقدمت الاشارة
اليها ان يقع صلة للموصول على الاطلاق واما قول الفصل واسم
الفاعل في الضارب بقضي الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة
صلة فرد السخاوي تنبيه **قوله** اور الساطي على تنبيه
بالصريحة الى الدخلة للموصوف في الحارث ونحوه فانها موصولة
قطعا واللام يلحق بها الصفة مع ان مدخولها ليس بصفة صريحة
بغير **قوله** لا اشكال على ما ذهب اليه الخليل من ان مدخولها صفة
صريحة اخرجوها عن العلمية وادخلوا عليها **قوله** مقرب
الافعال ولا يكون فعلا ماضيا اي في العطف نحو فالغير **قوله**
صحيحا ثلث **قوله** قل بشرط ان تكون الصلة مباشرة للموصول
والافتحوا بعيني الصابرة ويعتلف كثيرا في قيل تنبيه **قوله** اذا
وصلت الى الجملة فهل لها محل من الاعراب لمحولها محل المفرد او لا
محل لها اخذوا باطلاقهم ان جملة صلة الموصول لا محل لها فيه نزاع
للماميني والسهمي بينا في حواشي الفاي **قوله** اي كما قال
الساطي انما فصلها ما قبلها لما تعلق بها من الاحكام التي انقردت
بها عن سابرها وانما من الاعراب في حال والبناء في حال والاساقفة
وانما بحسب الهمان علقا بمسألة حذف الضمير من الصلة فوصلها
لها لاجل ذلك انتهى وقوله واما فصلها الى اخره اي وكان حقه
ان يذكرها قبل قوله وجملة او شبهها الى اخره وخاصل الجواب

انه لما خالفت صائتها صلة غيرها جحدف الغايده المرفوع وايما وارا
المضارع على ذلك اخر ما يمتثل من ذلك للكلام على حذف الغايده
وقول المتأخر كما اي في اطلاقها على المعاني المنقذة من الافراد
الحوالا **والاقر** عندك ان المراد انها مثلها في كونها لما لا
يعقل وقوله ان ذلك ليس مرادا لانها تكون للعاقل فيه ما تقدم
في ذائده **قوله** واعربت ما لم يضاف الحوالا بنيت اذا اضيفت
وحذف مصدر صلتها لانه لما حذف مصدر الصلة وهو مرفوع
ولا يحسن حذفه مع الذي دخلها نقص بارز التماثل عن رتبتهما
فكانت ليا اصلها ومقتضى الفياس فيها من البناء وضوء المعارض
وموا لاصنافه من اخلاصة ما قاله ابن يعيش وهو عندي كغيره
مما في السروح والكواي لا يقتضي تخصيص البناء بهذه الحالة وهو
المقصود والوجه ان يقال انها في هذه الحالة كالمنقطعة عن
الاصناف لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الانتقاء لفظا الجملة
اما لفظا فلقياس ما هي مضافه اليه وهو الضمير من قوله مصدر
الصلة تكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد
واما نية فلا لانه لا يتوي المضاف اليه الا عند نقده من اللفظ وهو
موجود **قوله** وفي هذا الحذف ايا غير اي يقتضي ان يستقل وصل
ظاهرة ان ايا لا يشترط فيها الطول وقال بعضهم وانما لم يرد
يشترطوا الطول في اي للزوم لها بلزوم اضافتها لفظا ومعنى
انتهى وظاهره انه لا فرق بين اي وغيرها في انه لا يحدف
الغايده الا اذا طالت الصلة غايبة الامر انهم لو يقتصروا على شرطه
في اي لغدما الاحتياج اليه للزوم لها **قوله** في غايده منقول
منقول بمخلي اي منقطع فيه اما كغيره لئلا النقل واما واضح فذليله
انه فصله ومفهومة انه في غير ذلك ليس كذلك وذلك لانه
في البيت اقليل غير واضح كونه مطلوب من وجهين كونه غايده
وكونه احد في جز في الجملة وفي المنفصل بفوت الغرض قال ابن
هشام في الحواي التحقيق انه لا يشترط الانفصال مطلقا بل بشرط

ان لا يكون لتقديره او قصر يعني فلا يرد ويرضين بما انتمت من
ومما رزقناهم ينفقون واجاب بعضهم بغير ذلك كما بينتم
في حواي الغايه ويجوز كون كثير مخلي في غايده من التنازع ان
خبرين فان جعلته متجلبا صفة لكثير استمع التنازع وتفتن
المتعلق بمخلي لان الوصف لا يوصف قبل الفعل كذا يخط ابن هشام
وراي **قوله** بخط ابن قاسم الغري لك ان نقول قوله كثير مخلي
في غايده الخ يقتضي بمفهومة انه في الغايده المتصل قليل خفي وليس
هذا مرادا فانه اذا كان الغايده منفصلا لا يجوز الحذف اصلا
لا بقلة ولا بكثرة وايضا فكيف يقال حذف خفي ومثل يقرر احد
من النحاة لهذا الحذف الخفي **قوله** ان انتصب بفعل الخ فيل
لا بد ان يفيد الفعل بكونه تاما وفيه ان الفا ظم لا يراه وقد
صرح بذلك وعليه فخير الخبر ما كان عاجله ولا بد ايضا ان لا يكون
ضمير غيره وفيه انه معلوم من قوله وحذف فضلة اجر
ان لم يضر فالمنع لا يختص بالضمير الذي يعود على الموصول لا بد
ايضا ان لا يكون مؤكدا او مذهب اميني على نية الحذف والتاكيد
والخليل وسبويه نصا على ما يخالفه كما ذكره في مباحث شرط
الحذف من معني اللبيب ويوسف ذلك حذف خبر ان
والمقصود بهما تأكيد المحرك كما لا يخفى وقوله في المعنى ان لتأكيد
نسبة الخبر الى الاستمر لانفس الخبر لا يخلو عن نظر ولا بد ايضا
ان لا ينسوق عليه ومما لا يظهرا الاختلاف فيه مع الاتفاق
على جواز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء او المتصلة فتدبر
قوله او وصف حقه ان يقول غير صلة لال كما الصاربه زيد
فان سمع لم ينفق قال ابن هشام في الحواي الخبر ان مع
الضرورة نحو ما استقر الهوي محمود غافضة او منقطع نحو ما
الصاربه زيد لانه ملتبس او لا يدري مثل المراد الصاربه
او الصاربه او الصاربه او الصاربه او الصاربه او الصاربه او الصاربه
قليل نحو ما الله موليك فضل فاحمد نه به فقليل وتلخص انه

لا كثير ولا مستجلى بل اما ممنوع مطلقا واما ممنوع في التخرج بيزية الشعر
واما خايز في التخرج بقلته وغلط ابن الناظم هنا فمثل المسألة الوصف
بقوله في المعقب النبي **قوله** كذلك حذف ما يوصف الخ قال ابن هشام
يوم كذا ان الحذف كثر مستجلى ولا ادري هل اراده امر لا وكذا في
في البيت الذي بعده وقال ايضا ان قلته **قوله** قال الزمخشري
التقدير بعد من منشا بقدييه ويرحم من يشا رحمة والمعنى
على ما ذكر قلته **قوله** ينبغي ان يقال ثم قد حذف المضاف
فانقلب الضمير ثم حذف ثم المنوع ان يحذف المضاف اليه وحده
قوله كذا الذي جرقا ابوالبقا لما يفقر ما امره التقدير
ما امره به ولم يزد على ذلك وفيه نظر فانه ان قدر اسقاط الخايز
فقط لزم ما امره به فيجوز الضمير ان متصلين او ما امره امرا
فتجوز المتصل انتهى وفيه نظر علمته مما سلف عند قوله في غايه
متصل وقال ايضا قالوا ان من الضرورة قوله
• فاصبح من اساقيس كفايض على الما لا يدري بما هو قابض
لانه نظير ممررت بالذي فرحت وهو خطأ اما اصله قابضه والمبا
زايدة والعايد حذف متصوبا على رأي الاخفش ومخفوضا على رأي
غيره فهو ضرورة من هذا الوجه لا غير

المعرف بأداة التعريف

كان القياس ان يقول ذوا الاداة ولا يقول المعروف كما لم يقل في
اخوة المعروف بالامتنار ومكذا ثم بعد مخالفة النظام لا حاجة
لامانة الاداة المعرفة بالتعريف فانه غير محتاج اليه **قوله**
الحرف تعريف اي بتمامها والهمزة اصلية وهو مذموم الخليل
او والهمزة زايدة وهو مذموم سببويه ومراده ان الهمزة زايدة
في الكلمة لا عليها وكلمة من نظير كروف المضارعة وسين الاستقبال
والف المفاعلة فانه فع قول للفتاف لا معنى لان الهمزة معرفة
الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة

زايدة **قوله** او اللام فقط قال العرب السند او حرف خبره
واو حرف عطف واللام معطوف على الالفتي فان اراد انه من عطف
المفردات انتفتي ان قوله حرف خبر عنها وفيه ان الظاهر حينئذ حرفا
بالنتئية وان اراد انه من عطف الجمل فيحتاج الى التنبيه على ان خبر
اللام محذوف وفي الخواص لابن هشام ما نصه لينظر في زيد او عمرو
قايم هل يحذف او هو خبر عنها انتهى ومن خطه نقلت **قوله**
ما سئل به ليس نظير كلام المصنف لان الخبر في كلام المصنف متوسط
وفي المثال متأخر والمقرر في مثاله ثلاثة اقوال فالمثل التخيير
كما في شرح الفطر للفاكي ونقصينه في خواصها عليه واما كلام
الناظم فالظاهر ان خبر عن الاول وخبر الثاني محذوف **قوله**
في الارشاد العرب يقول زيد قايم وغيره فتجوز خبر الثاني انتهى
ومند او ان كان في العطف بالواو وكذا الاقوال الثلاثة المذكورة
في مستلهم تاخير الخبر كذا والتنوعية مثل الواو في وجوب
المطابقة كما نص عليه الايدي **قوله** ابن هشام في بحث
الجملة المعترضة من المعنى وهو الحق والظاهر ان اية كلام الناظم
للتنويج لا للشك لان الغرض من الاشارة الى الخلاف في حرف التعريف
وتنويج الاقوال لا الشك فيها ونحو يرب بعض الشارحين ذلك عقلته
عن مند او حينئذ قالوا في مثال ابن هشام للتنويج واللام يناسب
ان ينظر به كلام الناظم من هذا الوجه ايضا وتكون اية كلام
الناظم للتنويج **قوله** ان الظاهر اذا جعل اللام عطف على ال
من عطف المفردات ان تقول حرفا لكن يرد عليه ان حرف التعريف
واحد لا يستعدد كذا خالف فيه فالاقرب ان يكون ان خبر مقدم
واللام عطف عليه وحرف تعريف مبتدأ وبعبينه ان المعنى على الاحتمال
عن حرف التعريف بانه ال او اللام لا العكس وعلى كون اول الشك
لا حذف في كلام الناظم والمثال **قوله** في الارشاد نقل الاخفش
انه يجوز في العطف باو كون الخبر الاول والثاني وقال ابن عصفور
لثاني ويكون الضمير على حسبه فتقول زيد ومند قايم ومند

وزيد قايماً وبه يعلم ان تقطير ابن هشام محل نظر لانه يومه عدم
 النقل في ذلك **قوله** فتمط عرفت لغا فائدة الاشارة ليا انه
 لا بد من المعرفة وان قبل المعرفة للامر وبهذا اقرب مما نقله المتكث عن
 ابن هشام **قوله** وقد تزايد الخ فقتبة قول الس تزايد ادلة التعريف
 ان تزايد بالتام من فوق وان تميز عايد على اليفتيد التعريف وفيه بعد
 ويحتاج الى التاويل بان المراد تزايد الاداة الموضوعات للتعريف وقال
 ابن هشام الاحسن ان يقرأ يزداد بالياء اخر الحرف ليناسب حرف تعريف
 وقوله لازماً والحرف يقل لازمه والقول بان التقدير زيد الارض تكلف
 ولا يقدح على حرف التعريف لانه لا يزداد وقد يقال انه عايد على ال
 لا يقتيد قوله حرف تعريف كماله عندي درهم ونصفه اي ونصف
 اخر وقوله تعالى وما يجمر من معمر ولا ينقص من عمره وقال
 ايضا لينظر في قوله وقد تزايد مثل موسى باب الاستخفاف انتهى اقول
 اذا كانت المراد بابك او لا المعرفة كان من الاستخفاف ام ثم اقول اذا
 كان المراد بابك او لا المعرفة ليس في كلام الناظم تعقيب ال اول بالمعرفة
 والفرجة لا يوجب ذلك والامر بجمع المقرض اغير المعرفة فقوله
 او لا الحرف تعريف حكيم على تلك اللفظة والضمير في تزايد عايد
 عليها وكانه قال ال على قسمين معرفة وغير معرفة وهي اما زيادة
 لا تقتيد معني اخر او تقتيد بالاصل والمحكوم عليه في نحو اللفظ
 من حيث هو وما قرناه يعلم ان جميع ما قيل في قوله وقد تزايد
 يقال في دخل من قوله وبعض الاعلام عليه وخلا وان اقتصر على
 الاول **تنبيه** ان الاول قال ابن هشام حاصل الامران ال
 بوجه بهما مع الحاجة اليها وهو الغالب والية الاشارة بقوله فتمط
 عرفت وتارة لا يوجب بهما مع الحاجة اليها وبهذا القسم اغفلت
 الناظم لقلته ومنه عداه طفت علما تكرر وايل وقوله ابن عسك
 يدل على ان المحذوف لام التعريف البيت الاول بان لامه على مفتوحة
 ولام التعريف ساكنة وهي الوجود وتارة يوجب بهما مع عدم
 الحاجة اليها وبهذا انقضى **الثاني** قوله وقد تزايد لا يدل

بيان بانه الزيادة مؤقوتة على السماع بل على قلة ذلك كما يشعر
 به فدلكتها لا تستعمل بقياس ولا بعدمه لان القليل قد يقاس عليه
 بخلاف ما اذا اتى بلفظ القلة ولا شك ان هذا النوع مما لا يقاس
 عليه اذ هو كثر ولا يظهر فيه وجه قياس وبهذا في الزيادة اللازمة
 واما التي للاضطراب فاولا بعد من القياس في الشر وهو واضح وفي
 الشعر لعدم الكثرة ككثرة فقر الممدود وصرف ما لا يصرف وقد
 اومي الناظم الى ذلك بعد من الاتيان بقانون كل والافتقار
 على الامثلة **قوله** ولامة طراسي وغير لازم لا مضطر ارفد
 اكتفا بالتقابل **قوله** وحذف الذي ان تنادي او نصف او جب
 فيه سوالان احدهما انه اوجب حذف ال في النداء وقد تقرر
 ان في نداهم محو ال ثلاثة اوجه ما ذكره والتوصل باني والنومثل
 باسم الاشارة والثاني ان هذا الحكم ان كان ضروري الذكر
 هنا فذلك ما تقدم مما فيه ال زيادة او غيرها فكان حقه
 ان يذكر حكمها مع ال والاضافة وان لم يكن ضروريا واما باب ذلك
 باب النداء وباب الضافة فكان من حقه تاخيرها لابوابه والجواب
 عن الاول ان شرط ال التي يتوصل باني او باسم الاشارة لانداء
 مصحوبها ان تكون جنسية والية النافعة والصغى ليست
 كذلك فلم يبق ال المحذف وعن الثاني ان سراده هنا لزوم ال في ذي
 الغلبة لبيان حذفها مع النداء والاضافة ومعني كلامه ان ال
 لا تحذف من ذي الغلبة الا لغرض يلزم معه حذفها او قلته
 من الكلام واما ما تقدم من غير محتاج الى هذا التنبيه لان الزيادة
 لا تحذف البتة اما لانها لا تقبل النداء ولا الضافة كالان او لا تقبل
 احدهما كالذين واللا يؤولن لا تقبل المحذف في النداء الصلاحية اي
 معهما واما لندوه فلم يبعد بما بين فيه على قلة من الضافة كاللا
 واما التي للمخ الاصل فقد ذاك فيها فذكرنا وحذفه بيان فصارت
 في عداد المعرفة فان **قوله** على عليه موضع ثالث يجب فيه
 حذف ال بقياس وذلك مع لا التي في الجنس نحو لاساك المسئلة

طالع ولا نابغة بعد نابغة بني دبيان فالجواب **ان دخول** لا
على العلم قليل غير مقيس كيف وشرط اسمها ان يكون نكرة

الابتداء

متداشروع في الاحكام التركيبية والتركيب الاقادية كلها راجعة
عند الاعتبار الى جملتين اسمية وفعلية ومنها الجملة الندائية لان
حرف النداء انا بيب عن الفعل كناية التثنية واما كلامه هنا فيقول
بانهما قسم مستقل مركب من الحرف والاسم بدليل انه لما فرغ من الجملتين
ذكر النداء مقطوعا عما قبله وكون الحرف نائبا عن الفعل امر تقديري
ويحتمل كناية التثنية واخر ذكر النداء لما فيه من كون الفعل مقدرا
انما او بوافقه ذكره مع التخيير والافقوا **قوله** وفتش اي على المثالين
المذكورين ما اشبههما في قياس على زيد عاذر ما عدم حقيقة او
حكما عاملا لفظيا وعلى اسارذ ان كل وصف سابق رافع لما انفصل
واغني ويحتمل ان يكون قوله وفتش راجعا الى امثلة اسارذات
وموافق مذكور لبيان انه مقيس لان المبتدأ اصله ان يوتي
له بجبر وان لا يستغني عنه بغيره فلما اتى بالمثال كان مظنة ان
يتوهم انه مسموع غير مقيس او لبيان انه لا يختص الاستقناء
بالمرأة او لا يختص الوصف بكونه اسم فاعل ولا يختص الوصف
بما فاعله مثنى او لا يختص مرفوعه بكونه فاعلا وانه قياس
لا حاجز من غير قياس نحو اوزار فايزا ولو المرشد فمذمومة
احتمالات تنبيه **سادس** الاول انقضي اطلاق جواز القياس
على اسارذ ان يقال به فيما اذا كان بعد الصفة ضمير منفصلا
نحو اراغب انت عن المني وقد نص على جواز ذلك في شرح التثنية
وانني على ذلك جواز عدم المطابقة فيكون الضمير المنفصل فاعلا
المبتدأ نحو اراغب انتما واماريا يتم **قوله** الساطي وسما فيه
نظر لان المنفصل لا يكون فاعلا مع امكان اتصاله وانما يكون فاعلا
اذا لم يكن اتصاله نحو ما قايم الا انت وانجيني الصاربية انا اما اذا

تالي

تالي اتصاله فان اتصاله يدل على انه مبتدأ قدم عليه خبره وتالي
بعض المتأخرين الضمير المنفصل فلا يجوز لونه فاعلا ولا كونه غير
مطابق للصفة الاستري ليا قوله عليه الصلاة والسلام واخرجني
مهم لم يروا الا ينشد يداليا لانه خبر وضم مبتدأ ولو كان فاعلا
لحذف الياء ثم قال والجواب **ان اتصال** الضمير هنا هو الصواب
لان الصفة توجب اتصال الضمير واذا وقع الضمير بعدها مطابقة
احتمل ما يحتمله الظاهر والمحدث حيا على احد الحايذين وازاد ببعض
المتأخرين ابن الحاجب وموتابع الكوفيين قال في الباب الخامس
من المعنى في باب المبتدأ او واجب الكوفيين في الضمير لا ابتداء ابية
يعني من نحو اراغب انت ووافقت ابن الحاجب وضم انه نقل في اماليه
الاجماع على ذلك وحينئذ ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوز منفصلا
عنه لا يقال قام انا والجواب **انه** انما انفصل مع الوصف
ليلا يحتمل معناه لانه يكون معه مستتر بخلافه مع الفعل فانه
يكون بارزا كفتت ولان طلب الوصف لمعوله دون طلب الفعل
فلفظك احتل معه الفصل وان المرفوع بالوصف شدة في اللفظ مسد
واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل وما يقطع به على بطلان
مذهبهم قوله تعالى اراغب انت وقول الشاعر خليلي ما وافقتك
فان القول باه الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية يودي
الى فصل الفاعل من معوله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مود الى
الاختيار عن الاثنين بالواحد انتهى وبه يعلم ان شرط الزمخشري
وابن الحاجب في مرفوع الوصف ان يكون ظاهرا مخرج للضمير الشامل
للمتفصل لان ما في المثال والاية كذلك فعلم رد ما في التصريح من
ان مرادهم بالظاهر ما قابل المستتر فالمراد عندهم من الظاهر
يقا انه يرد على قول المعنى ان المبتدأ اجنبي من الخبر انه لا يطر على قول
الكوفيين ان المبتدأ او الخبر ترافعا ولا بد في الرد ان يكون مستمرا عند
الحكم الثاني **يسنتني** من شرط الاتصال اتصال حكاية المازني اراغب
اخره امر قاعدان ققاعد ان مبتدأ لانه عطف بامر المتفصلة

على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون
في التواني أو يقال التقديران هما قاعدان وأن المعطوف الجملة
ولا يجوز أن يكون قاعدان سنا ركا القايير في المرفوع بقده لانه
فاعل لا خبر فلا ينقد مر على رافعه ولانه كان بجيب حينئذ على اللغة
الغضبي ان يقال امر قاعد **المثال** من الاعتماد على الاستفهام
قولك من مكرم اخوه دون من مكرم اخواه وان كان اصارا زيدا
وامضوب الزيد ان كلامهما من الباب **ما الجواب** من مكرم اخوه
يكسر الراء من فيه معقول مقدم فقد ير او هو المبتدأ وقولك من مكرم
بفتح الراء من فيه مبتدأ لانه لا منصوب له ومكرم خبر واخوه
فاعل وليس الوصف هنا سابقا وسرطه ان يكون سابقا رافعا
ما انفصل واعتني واستني على هذا انك اذا قلت من مكرم اخواتك
او اخوزيد ولو فتحت الراء لم تكن تكون الخبر المشتق لا ضمير معه
قول وكاستفهام التقى مخرج اطلاقه دخول ليس وما التيمية
والجواز انية اذا تعد شرط من شروط اعمالها نحو ما ان قايير اخواتك
وما قايير الاخواتك وقد صرح بذلك في شرح التتميل **قال**
الساطي فان كان ذلك سماع يقاس عليه فلا عتب وان كان ذلك
بالفتيا من نظري فهو غير مسلم لا موراحدها انه اناب مرفوعا عن
منصوب وهو خبر ليس وما الجواز انية وذلك غير موجود في كلام العرب
فان وجد فتحبب لا يعتد به وقد منع ابن خروف ان يكون منصوب
عز مرفوع في غير عتارب زيدا والثاني ان عمل الصفة في باب اسم
الفاعل ما حصل موضع قوي فيه جانب الفعلية باسناد الاعتماد
ودخول التواسخ مناف لذلك لانها مفوية لجانب الاسمية لاختصاصها
بالدخول على المبتدأ والخبر وعدم قبولها للدخول على الفعل والثالث
ما يلزم على ذلك من دخول التواسخ على غير مبتدأ وخبر فان اجيب
عن الاول بان المنصوب قد يثوب عن المرفوع كما في قولهم ضربني زيدا
قاينا واذا جاز فلينعكسه وعن الثاني بان التواسخ قد تدخل
على ما لا خبر فيه بل ناب عنه غيره كما حكى ابن كيسان عن الكسائي

من دخول ان على نحو كل رجل وصيغته وذلك قولهم ان كل ثوب لوئنته
فبل لم يبلغ مثل هذا ان يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس
كلام العرب **تنبيه** لا يحصل الاعتماد على غير الاستفهام
والتيقن ولذا لم ينقض له الناظر فلا يجوز في نحو زيد قايير ابواه
ان يكون قايير مبتدأ او ابواه فاعل سبب مستند الخبر لان ما جرى على
المبتدأ وقع نكرة وحق الخبر ان يكون نكرة فقد وقع في موضعه وعاد
ما نعلق به الضمير على المبتدأ فلم يجز ان يكون به غير موضعه لانه
سببه التنبية والقطع ولان الخبر الذي هو قايير ان اعتقد انه
مبتدأ اصارا من قبيل قايير الزيدان لانه اذا ذلك مقطوع من زيد
والجملة هي الخبر فصار قايير ابواه جملة مستقلة فلم يبق
للمبتدأ الذي هو قايير ما يعتمد عليه والكلام على سائر ما
يعتمد عليه كذلك **قول** وقد يجوز نحو قايير اولو الرشد
يوسيد قولك الفرض حق فخير نحن عند الناس منك لانه ينبغي
فيه عند الناظر ان يكون خير مبتدأ ونحن فاعلا ولا يكون خبرا
مقدما ونحن مبتدأ ليل يلزم الفصل بالمبتدأ بين الفعل والتفصيل
ومن وما كالمضاف والمضاف اليه واذا كان خبر مبتدأ لم يلزم
ذلك لان فاعل اليه كجز منه وتاولا بن خروف البيت على ان نحن
نؤكد للضمير في خبر كذا في الساطي وفي الباب الثالث من المغني
ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منك لان قوله نحن ان قدر
فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتد ولم يثبت وعمل الفعل في الظاهر
في غير مسألة الكل وموضع وان قدر مبتدأ لزم الفصل
به وهو اجنبى بين الفعل ومن وخرجه ابو علي ونبه ابن خروف
على ان الوصف خير نحن محذوفة وقد ربح المذكورة تؤكد
للضمير في الفعل **قول** والثاني مبتدأ وذا الوصف خبران في
سوي الافراد طبقا لنقحر حذف الثاني على حد قرأة ابن عمار
والكوفيين يوم ربيع الداع وسهل ممة مبتدأ بالابدال المحض
على لغة من قال في اخطات اخطيت لم حذفتها ساكنة لالتقاء

مع التنوين وطبقا حال من ضمير استقر العابد على الوصف ومعنى
 كلامه ان الاسم الواقع بعد الوصف اذا طابقه في التثنية والجمع
 يكون الاسم مبتدأ والوصف خبرا ومفهوم الشرط انه اذا لم
 يطابق في سوي الافراد لا يكون كذلك وبذلك لا انطابق
 في الافراد يمتثل وجهين وان لم يوجد نظابق اضلا يمتثل كون الوصف
 مبتدأ والرفوع فاعل مبتدأ خبر وجوز الوجهين في الاولى
 من مفهوم فتيلا افراد لان المعنى ان اختار الحكم يكون الثاني
 مبتدأ خبره الوصف مشروط بكونه غير مفرد اما اذا كان
 مفردا فلا يمتثل ذلك وعند الاختتام الجواز فان فصل
 كيف يفيد مفهوم الشرط الاختتام في الثانية فصل
 لانه بين قبل هذا وجوب احدا الوجهين حيث تكلم على اشار
 فان فصلا مفهوم الشرط ههنا معطلا لمعارضة النص له ويقال
 ان المطابقة في الافراد ليست مذكورة في النظر لا بالمنطوق
 ولا بالمفهوم لانها جزا الشرط في انما اطلقت من قوله والثاني مبتدأ
 الخ انما هو في اللغة المشهورة ولغة القرآن لاحد جسيغ اللغات
 وكان عليه ان يبين على ذلك كما قال في باب الفاعل وقد يقال
 سعدا وسعدا اذا لامت ان الصفة هناك كالفعل ثم هو في اللغة
 المشهورة انما يلزم في التثنية والجمع السامر اما في جمع التكسير
 فلا اذ يجوز في اللغة الفصحى ان يجمع الصفة جمع التكسير اذا كان
 مرفوعا مجموعا نحو اقبام الزيد ون على ان الزيد ون فاعل بقبام
 تنبيه قال الراعي فان قلتم قد علم ما تقدم
 حكم الوصف في الافراد وغيره فما حكمه في التثنية والتذكير قلت
 هو كالفعل فتقول اقبام الزيد واقبام هند ولا يجوز اقبام هند
 كما لا يجوز قام هند الا في اللغة قام فلا تمة قوله ورفعا مبتدأ
 بالابتداء اعلم ان هذه مسألة طويلة والخلاف فيها يرجع الى
 تحقيق اصطلاح لا يبين عليه فائدة فلا تطيل به والمذايب فيها
 حسنة لكن لا بأس بيراد حكاية ذكرها ابن الانبار في الانشا

وهي انه اجتمع ابو بكر الجرمي وابوزكريا بجي بن زياد الفراق قال
 الفراق الجرمي خبرني عن قولهم زيد منطلق ثم رفعوا زيدا فقال له
 الجرمي بالابتداء فقال له الفراق ما معنى لا ابتداء فقال بقربه
 من العوامل اللفظية فقال له الفراق اظهره فقال الجرمي سدا معني
 لا يظهر قال له الفراق مثله اذن فقال له الجرمي لا يمتثل قال له
 الفراق رايت كالصور غاملا لا يظهر ولا يمتثل فقال له الجرمي خبرني
 عن قولهم زيد ضربته بمر دفعتم زيدا فقال بالها العايدة
 على زيد فقال له الجرمي الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال له الفراق
 تحت لا تنبالي من هذا افاضا تجعل كل واحد من الاسمين فاعلا لصاحبه
 فقال الجرمي يجوز ان يكون كذلك في زيد منطلق لان كل واحد منهما
 مرفوع في نفسه فجاز ان يرفع الاخر واما الهاء في ضربته فيحمل
 النصب فكيف ترفع الاسم فقال الفراق الرفع بالها وانما رفعناه
 بالعايد على زيد فقال الجرمي ما معني العايد فقال الفراق معني لا يظهر
 فقال الجرمي اظهره قال الفراق لا يمكن اظهاره قال الجرمي فقله قال
 لا يمتثل قال الجرمي لقد وقعت فيما ضررت منه قال ابن
الانبار روي عن علي انه سئل الفراق بعد ذلك فقيل له كيف وجدت
 الجرمي فقال وجدته نذابة وسيل الجرمي فقيل له كيف وجدت
 الفراق فقال وجدتته شيطانا والضمير في قوله ورفعا اما ان يكون
 عايد على العرب واما على الغويين وهم المصطلحون وعلى كلا التقديرين
 ففي الكلام انهم هم الرافعون لما بسبب وجود الابتداء او المبتدأ
 من حيث جعلوا الرفع موجودا مع وجودها ومعد وما منع عدمها
 جعلوها كالسبب في الرفع وليس السبب في الحقيقة الاستكلام
 سمر انهم يسمون العمل للالفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح اذ كان
 في العلامات واستعملوا الناطق كثيرا كقوله ترفع كان المبتدأ
 الخ وهو اصطلاح عام في كلامهم هذه الصناعة لضبط القوانين
 لانهم مدعون لذلك حقيقة لان الالفاظ لا ترفع ولا تنصب
 ولا تجزى على ذلك في الخصايع وهذه اسقط ما شئنا ب

ابن مضاعج الخويين اخذ بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم
فنسبهم اليه القول على العزب ولما الكذب في نسبة العمل الى الالفاظ
بل نسبهم اليه الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم على الله عنه اذ
لم يعرف ما قصدوه وقد صنف ابن خروف في الرد عليه جزاسما
تنزيه ائمة الخو عما نسب اليهم من الغلط والسهو **قوله** والخبر
الحيز المتمر القابضة قد علم من اول الباب اليه من ان الخبر يصاحب
المبتدأ دون غيره وان الوصف المذكور لا خبر له لقوله فاعل
اغني اي عن الخبر فلا خبر فقوله هنا المتمر اي مع الابتداء لا انه الذي
يصاحبه لا وحده والامر يصفه بانه منهم ولا مع غيره المبتدأ لانه
لا يصاحبه والمراد مبتدأ غير الوصف لان الوصف لا خبر له
فلذا لم يجز لي زيادة مع مبتدأ غير الوصف المذكور لكن يسرد
على هذا ان المعروف انما هو قوله الجز المتمر وليس فيه ما يخصه
بالخبر ولهذا قال ابن هشام في الحواشي ان تعريف الناظم لا يثبت
الا الفضلات لان القابضة قد حصلت قبلها بالمسند والمسند
اليه ونمت بذكر الفضلة بمعنى انه حصل فيها زيادة انتهى واورد
ايضا السراح الفاعل والفاعل واحتاجوا الى الجواب بان المراد
جزء الجملة الاسمية وكل هذا ايد لي في عموم الجز في كلام الناظم
وموكل ذلك لان المعروف يفتح انرا لا يفتح جعله فبدأ في المعروف
يكسرهما **هـ** اذ قال ابن هشام في التذكرة قد يعترض بمخو
بل استمر فوم عاد ون بل استمر فوم مخملون فان الذي يمت
القابضة انما هو الصفة لا الخبر وكثيرا ما يكون قابضة الخبر
مؤفوفة على متعلقه وذلك قد يخرج من كلامه واما قول ابي علي
فما حكاه عند عبد المنعم الاسكندر في التحفة في حق الناس
بما قال ابيه ابنه انك لو قلت ابنه البار او النافع له كانت المسألة
بافنية على خطاها ونسأدها لان الخبر لم يبد واما الذي افاد
الصفة فهو قول مزدود بما ذكرناه وقال فيها فرع اذا قلت
زيد رجل صالح مفتر ان صالحا صفة جازا وخبر ثانيا لم يجز

وعلي هذا فيبطل قول بعضهم في ومذا كتاب انزلناه مبارك
ان انزلناه خبر ثان لان ليس الغرض الاخبار عن المسار **الشيخ**
انه كتاب لان مخاطبين عالمون بكونه كتابا انتهى **وقال**
الشهاب القاسمي يرد على هذا التقريب انه غير جامع لخروج خبر
المبتدأ الثاني مثلا فانه لا يتزبه القابضة لان الجملة الواقعة
خبر الا استناد فيها فلا يكون فيها القابضة المرادة هنا وهي
القائمة بخبرها لا يكون منصرف القابضة اذ لا قابضة وغير مانع
لشموله بضرب في زيد يضرب ابوه فانه تمت به القابضة مع مبتدأه
وليس خبرا بل الجملة الخبر ويكن ان يجاد **عز الاول**
بان المراد المتمر القابضة ولو بحسب الاصل وخبر المبتدأ الثاني
متمم القابضة قبل ان تجعل جملة خبرا وعن الثاني بان المتبادر
من قولنا متمم القابضة مع مبتدأ ان لا يكون لغیرهما مذخل
تنبيه **هـ** ان الاول مدلا كيق بما افاده قوله السابق مبتدأ
زيد الحسن لاشارة الى التقريب الخبر كما اكتفى بذلك عن تعريف المبتدأ
الا ان يقال للاستتمام بالخبر والنوطة لتقسيمه **الثاني قال**
المرادي الخبر هو المستفاد من الجملة وفيه كما قال ابن هشام
ان المفردات لا تستفاد من الجمل انما يستفاد منها النسبة **قوله**
وباني جملة الخا فتفي كلامه هنا وفي التبيين الذي بعده ان است
الجملة باحد امرين اما باستعمال الجملة على معنى المبتدأ او يكون
الجملة هي كلها معنى المبتدأ او زادة في التبيين ثالثا وهو ان يقوم
بعضها مقام مضاف الى القابض نحو والذين يتوفون منكرو ويذرو
ارواجا يترجمن اي يترجمون زواجرهم ورايعا وهو القابض والقول
لا حاجة لهذا الدخول تحت الوجه الاول والثالث لان المنع القاع
والاية موقوفة على زواجر الذين او يترجمن بعدهم او زواجرهم
يفترضون ونفصيل الكلام على الروابط يطلب من الباب الرابع
من المعنى **تنبيه** **هـ** افتضى استنراط الربط باحد الامرين
امتناع على بزيد كان داما لان داما خبر عن اسم كان والخبر

المفرد يجب ان يكون نفس الخبر عنه او منزلا منزلة ما هو بنفسه
وذا مال ليس العلم ولا منزلا منزلة العلم فاستحال ان يكون خبرا
عن ضميره ونفخ ان الضمير فيه عايد على زيد لانه نفس ذي المال
وعين ذي المبتدأ ايلار ايط ولود هبت تجعل ضمير كان للعلم
لزم الاخبار عن ضميره بخبر مفرد لا يصدق عليه بوجه لانه
ليس بنفسه ولا منزلا منزلة فان قلنا عليه بزيد
كان يوم الجمعة خازن لان يوم الجمعة منزلا منزلة كائنا او
مستقر والكائنا والمستقر هو نفس العلم ويوم الجمعة ظرف
لكونه واستقراره واستحسان المسألة ان ما بعد كان ان صح الاخبار
به عن العلم فالمسألة صحيحة والافني فاسدة وبان به خطأ
قول ابن الطراوة في لولا زيد لا كرمك ان لا كرمك الخبر فاما قول
الزجاج ونسب لظاهر كلامه سيبويه في لبيت شعري بل قاهر
زيد ان الجملة الطلبية خبر فلا يطل لان شعري متعجب شعوري
فهو من باب قويا لا الاله الا الله قول وان تكن اياه معني
قال الناظم في شرح التشنيل الجملة المتخذة بالمبتدأ معني كل جملة
مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير
السان انتهى وبه يسقط الاعتراض المشهور بانه ان اريد
بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد الماصدق فكل مبتدأ
وخبر كذلك اوفي المفهوم فباطل لانه يودي الى الغالب قول
والمفرد الجامد فارغ الخ المفرد مبتدأ اول والجامد مبتدأ ثان
وفارغ خبر الثاني والعايد بخذوف اي منه والجملة خبر الاول
فلا يلزم ان يكون ضمير يشنق عايدا على الموصوف دون المصفة
ويجوز اعراب الجامد مصفة لمفرد ورجوع الضمير للموصوف
دون المصفة وان كانا كالي الواحد لا يحدو ورفيه لان المقصود
بالمرجع ما يكون مفسر الضمير والموصوف بدون المصفة يصح
ان يفسر الضمير لا يقال يتبادران المرجع الموصوف مع
صفته هنا ولا فرينة نبتين المراد لانا نقول استحالة

كون الجامد مشتقا فرينة واذا صح كون المرجع معي اللفظ
الواحد كما هو في اعدوا ما قرب للتقوي ثليف لا يصح كونه الموصوف
بدون المصفة فن قال ان رجوع الضمير للموصوف دون المصفة
خطا فالظاهر انه الخطا وما استدل به من قول سيبويه ان المصفة
والموصوف كالي الواحد لا دلل فيه ويجوز ان يوجه رجوع الضمير
للمفرد بدون مصفة لان هذه المصفة بحسب المعنى لم يقصد
بها الوصفية بل هي في معنى جملة تضاف بها مع ما بعد ها تفصيله
والنقد سير والمفرد ان يكن جامدا فهو فارغ وان يشنق الى اخره
ولا يبعد ان يتمم المفرد الفعل لانه ما ليس بجملة والفعل وحده
ليس بجملة وحينئذ يستفاد من قوله الاله وا برز نه مطلقا انه
اذا كان الخبر الجاري على غير من موله فعلا كان كالاشعر في وجوب
الابراز مطلقا كما هو مذهب المصنف كما بينته ابن عفتيل في شرح
التشنيل وغيره قال جميع ذلك السحاب الفاسح في خواشي
الاسموا اقول قد صنف السراج الملقيني رسالة له سماها
نشر العبير على الضمير استدل فيها بكلام الامام السافعي رضي الله
عنه وغيره على ان الضمير يعود على الموصوف دون مصفة
بالفرينة واعلم ان الناظم اختار في التشنيل في الوصف
مذهب الكوفيين وقال في الشرح وان كان الجاري على غير موله
من خبر و نعت و حال فعلا واسم ليس اعتقر ستر الضمير كقولك
خبر زيد باكله فلو حيف اللبس وجب الابراز كقولك غلام زيد
يعني به هو اذا كان المراد ان زيد يضرب الغلام انتهت بنفسها
ونقل المتك كلام شرح التشنيل وقال واقتار ابو حسان
انه لا يجيب ابراز به بل اذا حيف اللبس ازيله بتكرير الظاهر نحو غلام
زيد يعنيه زيد قال وما ذكره المصنف في لان وضع الظاهر
في موضع الضمير غير مقام التقويم ضعيف قال المتك اذا اريد
دخول هذه المسألة في الالفية جعل ضمير وابرز نه عايدا الى
مطلق الضمير من غير تفهيد بالمفرد المشتق انتهى اقول

يلزمه ان الفعل عنده حينئذ كالوصف ببرز ضميره مطلقا ثم انه
يفتقني انه اذا كان ضميرا برز منه المفرد المستق لا يشمل الفعل
وكلام السحاب بخلافه فتدبر لكن يبعد كلام السحاب ان كون الفعل
مفردا وليس جملة محال نظر لان الخبر في تلك الصورة جملة قطعاً
بقي ان ابن هشام قال في الحواسي ليتطري في خوفك زيد عمرو
خلفه هواوي داسر هو وهند زيد خلفها هواوي داسر ها هو
مل يجب الابرار ولم لا ذكره النجاة وقد يقال اكتفوا بذكر ذلك
في الوصف لانه متعلقه وموالياً انتهى ووجه قوله انهم سكتوا
عنه انهم انما تفرغوا للمفرد وهو ما ليس جملة ولا شمهها والسبب
الظرف وعديله فاما ليس من المفرد ومنه ايقوي الاعتراض على
السحاب بقي انهم قالوا هذه المقام ان الضمير في مثل كلام زيد
منار به هو لو لم يبرز حصل لبس وذلك لنوعهم عود الضمير على الفلام
وفي التعبير بالنوم نظر لان الاصل عود الضمير للصفات فما كان
على الاصل لا يقال انه نوعهم تنقيهاً الاول احسن
من قوله وان يستق الحوقلة في الكافية

• وفيه الشقاق انهم ضمرا ان يجلس من رفع لتال ظهرا
لانه احترزها اذا رفع المشتق الظاهر فلا يكون فيه ضمير ينصف با
لبروز تخويز قايما بوجه وكذا اذا رفع الضمير البارز تخويز قايما
انت البير ويكن ادخاله في ظهرا بان يراد به ما لم يستقر الثاني
كالمشتق الجامد المول بالمشتق تخويز يد اسد اذا اريد به شجاع
وسنة قول بعض المحققين

• من لي بكنم هوي سادن عيني له عين علي قلبي
لانه اراد بالعين الحارس والرتيب ولهذا اعدى بعلي وقول الطائي
الكبير
• واحسن ما شاف لا خشيته هذا لما القدر وجد كسجية تقس كل غائبة مند
اي كل غائبة غادرة الثالث قوله مستكن يرد عليه
زيد ما قايم الا هو ويجب بان هذا ونحوه مستثنى لانه لغرض حقيقة

الابرار وذلك يعلم من قوله في باب الضمير وفي اختيار الخ السرايع
هذا المستكن يعود الى المبتدأ او قد يكون غايد اعلى سمر مرتبط بالمبتدأ
تخويز يد حسن ابواه جميلان ولا يجوز الاية الثاني تخويز يد حسن جميل
ابواه ممنوع لانه لم يسمع وهذا الجاز ابن عصفور في وعزة مطول مع
غيرهما كونه غيرهما مرفوعاً بمطول ويجعل معني محمدا الضمير غيرهما
وقال فبلا ابرز فالحوا انهم اخرجوا ضمير سيب التي مجري ذي
السبب في الربط فكذا في الاستتار قالوا امررت برجل حسن ابواه
جميلين فلم يبرز وفي الصفة قوله وابرزته فاعله المخاطب
ومفعوله الضمير وفاعل تلو المشتق وضمير معناه المشتق ايضا وضمير
له غايد على ما الواقعة بخلاف المبتدأ المتلو فبذلك حسنة ضمائر لكل مرجع
الامر فوع تلا ومفعول معناه فانها اليه واحد وهو الوصف وحصولا
خبر ليس وله مفعول ففعله عليه قوله مطلقا اي البس لم يلبس
وقال الكوفيون انها ببرز اذا البس وكذا القول في الصفة والحال
وبما قول الكوفيين اجيز في يدخله نار اخالدا فيها كون خالد اصفه لتار
او عندنا انها هو حال من المفعول الاول والافتيل خالد هو وكذا القول
في الصفة وقد ذكر ذلك الناظم في قوله وان يكن ما رفعت صلة الـ
البيت وانما بين جرت العادة بالمطابقة به وهو قوله
• كيف اشكوا لك ما حل بنا انا انت الضاري انت انا
اعراب انا الاول مبتدأ وانت الاول مبتدأ انا والى مبتدأ ثالث
وهو نفس انا ووصلتها اعني ضاري نفس انت الذي هو المبتدأ الثاني
فلما رفعت الصلة ضميرا يعود على غير الـ برز الضمير والفعل وموانة
المذكور ثانيا وانا الاخير ضمير عن الـ في الضاري والضاري وخبره خبر
عن انت الاول وانت الاول وخبره خبر عن انا الاول فعاب المبتدأ الاول
انا المذكور اخر واعاب المبتدأ الثاني انت المذكور ثانيا والعايد على الـ
الي في اسم الفاعل باعتبار الكلام ولو حمل على اللفظ لقال الضاري
كما تقول انا الذي ضربني يا زيد انا الذي ضربته هذا ما اشار اليه
ابن الجوزي لانه يريد بالربط بانا وانت اعادة المبتدأ لفظه وفيه

انه لا يحسن الا في مقام التخيير **قوله** حيث تلا لا يريد بالتلاوة
 اللفظ والاورد عليه غلام زيد مناربه اذا كان الغلام فاعل الضرب
 بل التلو بالخير به فهو قال والحالة هذه **قوله** واخبروا بطرف
 فيه مجاز رفعه بقوله ناوين فبين ان ذلك هو الخبر وقوله او بحرف
 جرو قرينة فيه مجاز ان ما ذكرنا وقوله حرف جرو قرينة ما استقر
 من ان الحرف لا يخبر به ولا عنه ولا بد من تقييد الطرف وعدليه بالتام
 فلا يجوز الاخبار بالنافض قال **الرأي** ومنه الظروف الزمانية
 المنقطعة عن الامانة كغيب وبعد ومذا يفتقن ان وجه **منع**
 الاخبار بها انهم لم يريدوا ان يجمعوا غلبتها في حد فاس اولها
 وحد فاس اخرها فيقع فيها اجماع كثير قال وقد اوردت على شيخنا
 ابن سمعت الغراب ومن قبلنا فطرطمة في يوسف على اخذ الاغراب
 فانه اعرب ما صدر به ومن قبل خير فيرد على قليل سيبويه
 لان قبل خبر وهو مقطوع عن الامانة قال شيخنا يجوز انه في الآية
 يرى ان الطرف لم يقع خبرا وانما وقع الخبر جارا ومجرورا انتهى اقول
 ما اوردته الراعي على ذلك الاغراب سبغة اليه في المعنى في بحث
 ما ذكرناه بعد ان نقل عن سيبويه والمحققين قال ان تلك
 الظروف لا تقع اخبارا ولا احوالا ولا صلات ولا صفات انه يشكل
 عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل واجاب **عنه** **الدماسي**
تنبيه من غريب هذا الباب قولهم انت اعلم ومالك قال في ما
 الحذف من معني اللبيب في الترجمة التي نصها حذف الخبر وما انت
 اعلم ومالك تشكك لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما
 او على اعلم لزم كونه شريكه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم
 لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المنفصل
 من غير تأكيد ولا قصد واعمال افعلة الظاهر وان قد رسمت
 حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل ما لك
 ثم اثبتت الواو سوابب الباقية المتشاكل اللفظي للاشتراك
 المعنوي كما قصد بالعطف في وارجلهم فبين خفض على القول بان

الحق للمجوار وتطيره بعث الساشاة ودرهما والاضل شاة بدرسم
قوله معني كابين او استقر فائدة زيادة لفظ معني ان لفظ
 كابين واستقر لا ينبغي بل المعارف ما يد على ان يكون المطلق او اشار
 لذلك المرادي وبه يندفع ما ينوهم ان ظاهر كلام المحر ان لفظها
 لا يفدروا حاصل الجواب ان معني الكلام ناوين كابين او استقر وما في
 معناها ونمدا نظير ما يقع في عبارة انهم من قولهم نحو كذا والمراد
 كذا من نحوهم ولهم عن ذلك جواب اخر انه من باب الكناية وانظر
 بكل بيتا في هاتان يقال ان قوله معني كابين كناية عمليته على
 المحصول والاستقرار استوعب عنه بلفظ الاسم والفعل وذلك
 شامل لمخصوص اللفظين **في** ان ظاهر كلام المرادي انه ينبغي
 تقدير لكون العام **ولعل** ذلك اذا كان الحذف واجبا ولا يجوز
 تقدير الحاضر كانه ان قامت قرينة عليه جازحه فيه والاوجب
 ذكره وقال الفاضل البيهقي النخاعة انما يفدرون المتعلق كونها
 عاما اذ لم تقم قرينة على المخصوص والا قدر الخاص وفي المعنى في
 الباب الثالث ما يشيع العليل ويبرد الغليل **تنبيه**
 طالع الجمل في ترجيح تقدير الفعل والاسم وفي مسألة متبادلة
 الاطراف وقال بعضهم انه لا ينبغي ان تسود بالخلاف فيها الاوراق
 لانه لا ينبغي عليها فائدة في النطق ونقل الراعي عن شيخه ابن سمعت
 انه يظهر لنا فائدة فيما اذا اخبر بها وجري الوصف على غير من يولد
 فان قدر المتعلق فعلا لا يبرر الضمير والابرز قال الراعي ولم اقف
 على نمدا الاعتد امر لغير شيخنا اقول **قد** علمت ان الناظر يرى
 ان الفعل كالوصف **قوله** ولا يكون اسم زمان خبرا عن جهة سدا
 كالتمييز لقوله واخبروا بطرف قال **ابن** **ميون** الجثة الجسم قاعدة
 كما ان القائمة هي الجسم قايما قال **فكان** **الصواب** ان يقول النخاعة
 لا تخبر باسم الزمان عن الاجسام **تنبيه** ان الاول استدله به
 القاعدة على ان مع واذا النخاعة يبين نظر فاما كان لانك تقول زيد مع عمرو
 وخرجت فاذا الاسد والاول قول الجمهور والثاني قول المبرد واجاب

ابن عطية بان التقدير فاذا احضور الاسد مثل اليوم خمس الثاني قال
ابن هشام في حواشي ابن الناطم كالحبر الحال والصفة انتهى وفي شرح
الراعي فان قلت مثل يجوز ان يقع اسم الزمان صفة للمجته
او حالاً منها قلنا المانع في الخبر يمنع في الصفة والحال لانها
خبر في الحقيقة ووقعت هذه المسألة في منع شيخنا ابو الحسن في قوله
تعالى قلوب يومئذ واجفة تمنع ان يكون يومئذ صفة لقلوب وليس
هناك ما يسوغ وخالفه بعض الشيوخ المعاصرين له واجازوا دعي
الفرق بين الخبر والصفة فالحال في شيخنا ابو الحسن على شيخنا ابي
عبد الله محمد القتيبي في الفرق في مسأله عن الآية الكريمة
فسوي بين الخبر والصفة والحال واعرب الآية قلوب مستداورة
صفة له ويومئذ خبر عن قلوب وقال جاز لاجل وصف المجته فكان
الاخبار وقع عن الصفة قوله وان يفد فاجزا وذلك اذا كانت
المجته كالمعنى في الوقوع وقتادون وقتة نحو الرطب في تور او دل
دليل على تقدير صنف او كان اسم الزمان خاصاً والمجته اعماً كقولك
نحن في شهر كذا قاله السمر وابن هشام في التوضيح وقد يقال ما في
الامثلة من الاخبار بالجار والمجرور لا باسم الزمان وانظر ما سلف
عنا من سمعت في ومن قبل ما نرطتم فانه صريح في ان اسم الزمان يعني
ينافي ان الاخبار باسم الزمان ورايت بخط ابن هشام في حواشي ابن
الناظم ما نصه سأل طالب يجوز نحن شهر كذا او يوم كذا او عام كذا
اقرين في قللت مقتضي ضابطهما ان يجوز وظاهر استلزامه انه
لا يجوز لانهم سألوا بعدة امثلة التزموا فيها ذكر في انتهى فتأمل
ذلك وقد مثل الاسموني بدون في قوله ما لم نقداي مدة
وامر عدم افادتهما فان افادت جاز لا بد منها كما في الامثلة
والامثلة للمعنى لا للمعنى وقوله كعند زيد مرة اي من كل موضع
اخبر فيه عن النكرة بمقتضى وقدم كما في التوضيح وحق في المعنى
ان التقدير لا دخل له في التنوين وانما سئل في التباس الصفة
بالخبر لان حاجة النكرة الى الصفة من حاجتها الى الخبر فطلب

الصفة

الصفة طلباً حثيثاً وبه يندفع ما يتوهم من انه هلا قدم الخبر في نحو
زيد عندك ليلا يلتبس بالحال ويحذف ما يندفع ما يقال من انه حيث
كان مدار صحة الابتداء على الفائدة فاي فرق بين رجل في الدار وفي الدار
رجل وذلك لانه من حيث صحة الابتداء الفرق والمنع من رجل في الدار
ليس لعدم القابلية بل لما عرفت واما على ما في الاوضح من ان للتقدير
دخولاً في التنوين فقد ورد السؤال ويجاب بانه لما كانت
المسوغ للابتداء حصول الرجل في الدار المعينة وموضع هذه الفائدة
الطرف ولهذا لا يصح في دار رجل كان تقدير ما به الاصلاح من الصلاح
مكدا ينبغي تحقيق المقام وفي شرح الراعي وكلام ابن هشام في الحواشي
نقل عن ابن الحاج ما فيه تدبير فتأمل واما الفاعل فاما جاز وقوعه
نكرة بانفاق كما ذكره ابن الحاجب واعتراض الرضي عليه مدفوع فانظر
الفاكي في حاشيته عليه تنبيه قال الساطبي وجه افاده عند
زيد مرة ان تقدير الطرف نص في انه الخبر لانه وصف مع ان النكرة
احوج الى الوصف من الخبر انتهى ونقله ابن عازي واقتره وهو مسكلا لانه
يفتح ان المسوغ التقدير وهو مخالف لكلام المعنى ويقتضي جواز في دار
رجل لوجود التقدير مع انه لا يفيد لعدم الاختصاص فالحق ان المسوغ
الاختصاص كذا ورد الساطبي ان المثال قد يفيد حيث يكون الطرف
غير مختص بقوله عليه الصلاة والسلام في كل اربعين ساعة شاة
وعليه تقول في خمس دور شاة وفي عشر شاتان وفي اربعين دينارادنيا
وما اشبه ذلك انتهى افول قال ابن هشام في الحواشي وسرطه اي
نحو عند زيد مرة صحة الابتداء بالمجرور وما اضيف اليه الطرف
ولا يشترط كونها معرفتين بدليل قوله تعالى لكل اجل كتاب وقوله
عليه الصلاة والسلام في كل اربعين ساعة شاة وقول الشاعر لكل جريد
لذة البيت انتهى ولا شك ان لفظة كل بيع الابتداء بها وتخصصت
بها لعموم لذاتها لا بالاضافة الى النكرة وحينئذ نقول الساطبي وتقول
عليه الخ محل نظر فتأمل في ان الساطبي قال ايضا ويفيد ايضا وان
لم ينفذ من الجار والمجرور كقول امرئ القيس مرسفة بين ارساغه

وحكي ابن الحاج عن شيخه الشلوبين انه كان لا يمنع رجل في الدار ولكن
كان يقول الاكثر في ذلك التقدير لانهم انشروا ان لا يقدموا الاموضع
الامتناع اقول التقدير لا مدخل له كما علمت ومنع رجل في الدار انما هو
لدفع توهم الصفة وبييت امرى الفيرشاذ لا يفاضل عليه وجعل
مرسفة صفة لموصوف محذوف لا يجدي قاله الشلوبين لان
الموصوف لا يتخصص مع انه لا دليل عليه **تنبيه**
الرواية نقد بالتا فوقانية والضمير للنكرة والمعنى ما لم نقد
النكرة من حيث الاخبار عنها اما التخصيص كما لو تخصص الخبر
مثل انسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة سمر
في يوم واحد من السيوخ وهذا يدخل فيما عتبر عن معنى المفتي
بان يكون نبوت الخبر للبند من الخوارق بحقيقة تكلمت وكلام
الشاطبي يقتضي ان يفيد بالما اخر الحروف لانه جعل الضمير عايدا
على الاستدلال وعلى الكلام المفهوم من المقام وفارق بين الوجهين
بافتراض الثاني في مسألة تخصيص الخبر **قوله** ورجل من الكرام
عندنا الى من كل موضع وصفت فيه النكرة ولا فرق بين ان
تكون الصفة ملحوظة او مقدرة او معنوية وقد مثلوا ذلك
قالت في المفتي وليس كل صفة تنسوخ الاستدلال لانها لا بد ان تخصل
الفايدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز ان تنتهي وقد نص على
ذلك سيبويه كما نقله ابن الحاج فقال قال سيبويه في نحو كان
رجل في قوم عاقلا لا يحسن لانه لا يستلزم ان يكون في الدنيا عاقل
اقول لا خصوصية للصفة بل كل المسوغات لا بد فيها من
سراغة الفائدة كما نص عليه الشاطبي ونقل بعضا منه في التفرج
ومذا يوضح من تقييد امثال المسألة بالافادة فهذا هو المرجع
وما ذكر بقده من تشليل لصور حصلت فيها الافادة الا انهم ذكروا
بها مضوابط وسرد عليهم ان تلك المضوابط لا تظرد كما ان ابن
الحاج قال كما نقله الشاطبي ما من مثال يستلزم لاجل الاستدلال بالكرة
الا وهو جاز اذا كثرت فتود خبره لانه لا ينكر ان يكون في الدنيا

مخبر

مخبر عنه بذلك الخبر لكن يبقى النظر في بعض ما احتجوا عنه مما
فيها فائدة وصنعية وان لم تكن جديدة فهذا الحق بما من يكتفي
بالفايدة الوضعية في الكلام **قوله** ههنا وهو ان بعضهم قال
انفتق كلامهم في المقام جواز حيوان ادبي في الدار لان المبتدأ
موصوف وانتفاع ادبي في الدار لا مستلزم لعدم الوصف ولا معنى
لذلك مع اتخاذها واجادا **قوله** بان العرب اعتمدوا التخصيص
بالوصف لنكتة توجد في موضع المواضع وحكوا باطراد الحكم لتلك
النكتة وان لم يظهروا انها ذهنية انهم لم يطردها وما لم يعرفوا
قوله والمقيس ما لم يقل لما اشار اليها مضوابط افادة النكرة
بالامثلة التي ذكرها افادته ان تلك المضوابط لا تخص فيما اشار
اليه واما الكاف في قوله لعنه زيد مرة فهي اشارة لما عدا تلك
الامثلة وخاصة **قوله** ما اشار اليه من المضوابط سنة ورا وغيره
حتى رايت بعضهم انها على الخمسين ورجعها ابو حيان للتخصيص
والتفصيل وحرر في المفتي انها عشرة وذكر منها ان يكون نبوت ذلك
الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت او وقوع
ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد في الاخبار عنها فائدة بخلاف
نحو رجل مات انتهى وبه يعلم ان الخبر مفتي قيد بما يصير الاضمار
مفيدة كان ذلك يجوز الدلالة بالنكرة وبلا امتداد يرجع ما قاله ابن
الحاج كما اسلفناه وما زاده الشاطبي على ما في المفتي وسيفه اليه
ابن الحاج كما رايت في حواشي ابن هشام نقد خبر الخبر وعبارة ابن
هشام قوله لعنه زيد مرة قال ابن الحاج وكذا تقديم معمول
الخبر نحو في دراهمك الف بيض على ان يفسر الخبر ففسر سيبويه على
الجواز في خوان في دراهمك الف بيض ومثال المسألة في الدار رجل
قائم وعندي في المسألة نظر لان قائم هو ما هو الصفة ففهم المانع
الذي في قولك رجل في الدار والمثال الذي مثله فيه نظرا لا يظهر
معنى لقول القائل الف بيض والمثال الظاهر ان بيض صفة وان في
دراهمك الخبر ثم لا معنى لقول ان يبين عامل في الجار والمجرور انتهى

وقد يقال نصب الف ورفع بغير عند دخول ان يقتضي ان يفيضا
 هو الخبر لاصفة ولهذا قال الساطي بعد ان مثل بغيرها اسد رابض
 نقول العرب ان فيها اسدا رابضا انتهى بقي ان السحاب قاله مثل بشرط
 في معقول الخبر المتقدم ان يكون مختصا لما شرطوه في تقديم الخبر فيه
 نظر اقول قد عرفت ان التقديم لا دخل له والمدار على الاحتجاج
 فلا وجه لهذا النظر وايضا اذا شرط الاختصاص في الخبر فالعمول
 بطريق الاولى **قوله** وجوزوا التقديم لو كانت العبارة وجوز
 لكان احسن لان الكوفيين والمختل منقولوا التقديم حيث لا يجب
 وبه بقاء ما في دعوى ابن الشجري الاجماع على الجواز اذا كان الخبر
 جملة كسر المراد بالجواز عدم المنع لا الاباحة المستنوبة لطريق
 لان الافتسام واجب التقديم واجبا للتأخير مختارا للتأخير ومو
 اوسع الافتسام واما ما يستوي فيه الامران فلا وجود له ابن الحاج
قوله فامتنعه سبب غير مفهوم قوله فيما تقدم وجوزوا التقديم
 اذا امررا فان مفهومه ومنعوه حين بغيره فرج على هذا المفهوم
 قوله حين يستوي الخبران وفي ذلك ثلاثة مذامب احدهما هذا
 والثاني لان السبب الجواز فيجوز عنده قولك زيد الفاضل وجهين
 كون الاول مبتدأ او الثاني خبرا وعكسه وهذا الجواب في سرائر السكا
 البخاري في قول الشاعر

وانت التي حبيت كل فضيرة الى ولم تشعري ذاك القصاير
 عنيت فضيرات المجال ولم ارد تضار الخيط سرائر النساء البخاري
 وجري بينه وبين ابن الصايغ مكانة ونقص حتى املي في ذلك
 ابن السبيد رسالة وامتد ذلك اختلاف العامة بمدنية سرسطة
 فقال بعضهم سرائر النساء مقدم والبخاري مبتدأ موز ولا يجوز غير
 لان الشاعر اراد ان يحكم على البخاري بان سرائر النساء وقال بعضهم
 لا يجوز ذلك لبلان قلب المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ كذا رابطة بخلاف ابن
 هشام والظاهر في قليل الثاني ان يقول لان المبتدأ والخبر اذا استويا
 نغريفا وجب الخبر بابتدائية المقام لبلان قلب المعنى وان امكن

حل كلامه عليه لان ظاهر عبارة قد تقتضي تأييد القول الآخر
 فتأمل وهو مقتضى قول من جوز في ثار تلك دعواهم الوجهين
 والثالث ان اللفظ الاله على مجرد الذات مبتدأ تقدم او
 تاخر والدال على حكم خبر تقدم او تاخر قال ابن هشام ويصغي ان
 يتفقوا في نحو وشعري شعري ونحو البلا بلا على ان الاول
 مبتدأ وفي الغرة ان اعرف المعرفتين يجب تقديمه قال الركن ولم
 يعنبره ابن الحاجب قال ابن هشام ومن العجب انهم اعتبره في باب
 كان اعني جعل الاعرف الاسم ومادونه الخبر ولا يعنبره اكثرهم
 في هذا الباب **قوله** ونكر اقول ابن هشام يرد عليه قايم
 غلام امرأة ومما امتحني قول ابن الحاجب معرفتين او متساويتين
 في التخصيص والقرب من المعرفة نحو افضل منك افضل مني **قوله**
 فادمي بيان يحمل البيان في التشبيه وغيره فالاول كقول
 بنو تميم ابنا يما قال الركن لا يقال يكن الحمل على الظاهر لان
 مراده ان الاين يشمل ابن الابن وابن الصليب دون ابن البنت
 وليس المراد التشبيه فلا حاجة لما تقدم من الثاني مبتدأ اوليا جعل
 المبتدأ مشبهما بالخبر لان هذا المعنى حاصل والبنت على الظاهر
 قال ابن هشام واما قول لي ناهر لعاب الاقاعي القاتلات لعابه
 فيمكن حمل على الظاهر تكثير المماثلة لكنه قال في موضع آخر
 ومن التشبيه ابو حنيفة ابو يوسف وزيد زهير شعرا
 قال الناظم فالتقدم في ذلك كله جائز للعامة بانه لا يشبه الا على
 بالادني عند اصل الحقيقة يعني والحقيقة هي الامثلة الكلام
 فاذا امكن الحمل عليها لم يعد له عنه والثاني نحو جانيك من يحيي عليك
 قال الناظم ان المراد كاسيك من يعود جنابته عليك يعني العاقلة
 نفسيه مجاز في قوله يحيي واما حقيقته يحيي على غيرك فيعود جنابته
 عليك ومجاز التقديم والتأخير قال واما جعلنا من يحيي عليك هو
 المبتدأ لان المعنى على ذلك وتطير جواب الناظم عن الاعتراض بما
 عكس التشبيه جوابه عن جواز التقديم في نحو ان الزيد ان قاما

بأنه يوم لقته اكلوني البراعين بان تلك لغة ضعيفة قليلة
 وتقدير الخبر كثير والمحل على الكثير عند التردد وراجع **فأبطل**
 ليكن ان يجعل من فستهم ما وجد فيه البيان قوله دباها طهورا
 ويؤيد قوله طهورا انا احكم اذا اولغ فيه الكلب ان يغسله سبعا
 والحام **ل** ان البيان نارة يظهر لكل احد كقولك الاسد زيد ونارة
 للبحوي فقط نحو قايما افضل منك ونارة للمحقق المتأمل المعاني نحو ذكاة
 الجنين ذكاة امه وبقي الكلام على هذا فريسي **فنبه**
 رابن بخط ابن هشام عن قول الناظم عادي بيان ما نصه مثل هذا
 في الحكم ان يتفق في تقدير الاعراب والآخر مبنيا ولا فريسي غير
 اعرابية انتهى وفيه نظر عندي لان ذلك اما قالوه في الفاعل
 والمفعول واسم كان واخوانها لاختلاف الاعراب الظاهر مستند
قوله كذا اذا ما الفعل كان خبرا يستثنى منه صور احد ها
 زيد قام ابوه **الثاني** اخواك قاما واخوتك قاموا ونحو
ف الثالث **ل** علام من ضربته وسده لازم للمولف استثناء
 لجملة المعروفة وعرة مطول مع غريمها فانه منع كون هذا
 من باب النازع وواجب كون السمي مبتدا وما قبله خبر او الجملة
 خبر عما قبلها وقال ابن هشام في الحواشي اذا قلت زيد قام وقد
 ابوه فالمختار عند السج في اعرابه زيد مبتدا او ابوه مبتدا ثان
 وقام وقع خبر ان والجملة خبر لا يجوز عنده غير ذلك فقد تورد
 هذه على كلامه هنا وفي المغرب ما نصه بخبر اعنه بفعل مرفوعه
 مضمرة مستتر فيه فابديا المبتدا او لفعل مجز عن نحو علام من
 ضربته ويجوز ضربته علام عند الامحذ ورس لبس ولا غير وقال
 في شرحه احزرت من زيد يقوم ابوه فانه يتقدم قال قد قلت
 له من كنت واحده انتهى وقال ايضا نحو انما قلت لو قدم التيس
 المبتدأ بال تأكيد ويجوز بقولنا على المبتدأ فان هذا الضمير انما يفسر
 التكملة لا لفظ فالعبارة مذخولة لان التأخير هنا واجب انتهى وفيه
 ان احتمال التاكيد غير معتبر قال في موضع اخر بعد ان ضبط المسألة
 باربعة

باربعة امور ان يكون فعلا او فعلا ضمير مفعول راجع الى المبتدأ
 واخرج بالارباع غلام من ضربته فان تقديره ضربته جازا ولا يتوهم
 ان الغلام فاعل لضربت ما نصه فان قلت **ل** ما تنصع بكذا
 زيد ضربته اذا قدرت الفاعل على الغلام او ليس بالباس موجودا
 لو قدرت وقد صدق عليه ما بطل قلت **ل** هنا يحتمل ابرار
 الضمير لجرى كان العقل على غير من يحل له فتقول غلام زيد ضربته هو
 فاذا قلت ضربته هو غلام زيد فان قلت **ل** بل اللبس
 موجود لاحتمال التاكيد فمذا لا في الفعل والوصف قد مناهم اخرت
 فان قلت **ل** فلم لا ابرزت في غلام عند ضربته قلت هي
 قلت **ل** لعدم الالباس فان قلت **ل** فلم لا ابرزت
 في غلام عند ضربته فان قلت **ل** الالباس قلت **ل** فرباين
 الفعل والوصف لان الانتقال بالفعل كذا فلم يفصلوا عنه معموله
 الاموجب **واعلم** انه حررية الحواشي ان منع التقدير في هذه
 المسألة لئلا يلزم الفاعل القوي واعمال الفاعل الضعيف لانه
 اذا تقدم الفعل سر وطه على انه خبر وما بعده مبتدأ فقد الغي
 الفعل واعمل الابتداء اياك ولما يجوز التقدير في باب النواصب نحو
 كان يقوم زيد وطلعت يقوم زيد اياك وكانت بهيا تضيق الضمائر
 وقال شجاع ان ربع الظلمة مبنيا انتهى وقرئ ايضا بين الفعل
 والوصف بان قايما مثلا اصله ان لا يرفع ما بعده لوجبه كونه
 اسما لا فعلا وتكون ذلك الاسم حينئذ يعني عن الخبر والامتل
 في المبتدأ ان يكون ذا خبر فذلك جازا ان يفهم الكلام على خلافه
 ولا كذلك قام زيد لان اصل قام ان يرفع وليس مبتدأ فلو قدرنا
 غير الفاعلية كان خلاف خلاف الظاهر لغز مقتض بر حجه وبه يندفع
 ما اظهره في المقام فقلبك بالتأمل التام ومن جملة ذلك قوله بعضهم
 ان الوجود في مسألة الوصف اجال لا اللباس وقد يمنع ما عرفت
نصب قوله اذا ما الفعل كان الخبرا بمنزلة قوله كما كان الزنا
 فريضة الرجيم والاصل اذا ما الخبر كان فعلا وكما كان الرجيم فريضة الزنا

قوله او قصد استقراء المحصل اي قصد اخضاع جملة ما للابتداء
من الاختيار التي يقع فيها النزاع فيما ذكر كما قاله السمعاني قال السحاب
القائم في خواص الكتب والحجج المراد من وفوقه عليه كيف يقول
كان الظاهر ان يقول محصور فيه فان قلت المصنف حكاه
بمنع تقديم الخبر المحصور بوجوب تاخيرها والمحصور ليس الا امر
الكلي والمنوع التقديم الواجب التاخير ليس الا الجزئي المذكور
وليس هو المحصور بل هو المحصور فيه قل اللغة تنبني على
الظاهر لا على هذه التذقيقات وايضا يصح الحكم على الكلي باستماع تقديم
ووجوب تاخيرها في ضمها فراه اقول وعجب للسماطي ايضا
لم ينتبه لكلام السمعاني وقدر الاعتراض قال واعذر عنه بعضهم
بانه اراد بالمحصور المنع من اداة المحصر لا المحصور من جهة المعنى فانه
محصور فيه لا محصور فكانه اطلق بهذا اللفظ من جهة اقتران الاداة
به وملا يستتبع ان يكون اراد المحصور فيه لكنه حذف الجار فاستتر
الضمير وهذا ضعيف ثم قال والايراد والاعتذار بحجج بان في قوله
وخبر المحصور وقد ظهر من كلامه هنا وفي باب الفاعل انه سمي
المحصور فيه محصورا ومضرا ومنه في التمهيد فهو اصطلاح
له انتهى لمحضنا والاعتذار الثاني كلام المرادي وهو يرجع الى الحذف
والايمان وليس هو من المواضع التي يطرد فيها حذف الجروان
وقع مسلم في كلامهم كثيرا كقولهم المشرك ثم لا ادري كيف
يضعف بهذا الاعتذار ويقول ان ذلك اصطلاح للمصنف ومثل
يقطع اصلاح ذلك الاصطلاح الابه والاكليف يقتطع المصنف
على تركيبه لا وجه له فتدبر **قوله** وهو عندي درهم الخ ليس بتكرار
مع ما تقدم من قوله كعند زيد بخبرة لان ذلك في مسوغ الابتداء
بالخبرة وانما قدمه لظرف ضرورة ان تاخيرها ليس للتسوية
ومما البيان ان التقديم واجب لدفع الالتباس وعلى تسليم ان التقديم
وخلو في التشويق لا مانع ان يحصل به امران منه فيما امر به احدهما
وهنا على الاخر واما ما قيل من ان حكمة ما سنا التمهيد لتبطل المسألة

الحار والمجرب وقد ضعف لما اشتهر من ان الخبر والجار والمجرور حيث
اجتمعا افترا وحيث افترا اجتمعا فتأمل **قوله** كذا اذا عاود عليه
مفسرا لا يخرج قبل الكلام على ظاهره وانه احترز عما اذا عاود على النقل
به فان فيه تقصيرا لان امكن تقديم المفسر وحده لا يجب تقديم
الخبر والاولى كمال عليه كلام التمهيد فسطط ما للسماطي في تفسيره
هنا وقد قال ابن هشام في الخواص كانه انما قال عليه فتدبر هذه
العبارة لتخرج سنا لتاخير زيد اجله ومعرض عن من يدعيها
فانه لو قال اذا عاود على الخبر دخلت هاتان صورتان مع ان
التقديم فيها لا يجب لجواز عن هذين بعلم معرض وزيد اجله
معرضا وليس فيها الا تقديم معمول الخبر على المبتدأ واي مانع من ذلك
ولا يقال في هاتين ان الضمير عائد على الخبر بخلاف ملوعين حبيبيها
لان عاود على ما لا يفصل عن الخبر وكذا نحو على قلوب اقلنا انتمي
والخاص ان اذا كان المبتدأ مضافا الى ضمير والخبر مضافا اليه
ما يعود اليه ذلك الضمير نحو ملوعين حبيبيها او كان مفسرا للضمير
مجرورا بالحرف وحذف متعلق الجار والمجرور نحو على الثرة سنا زيدا
وجب تقديم الخبر لانه كان تقديم المفسر وان كان المفسر
مستوفيا نحو مجرب زيدا اجله وذكر المتعلق نحو معرض عن هذين بعلمها
فلا يجب عند البصريين تقديم الخبر **قوله** مما ينبغي ان
يندرج في هذه المسألة حديث ذكره الجنيح ذكرنا امه والمعنى ذكاة
ذكاة امر الجنيح ذكاة الجنيح واما اخر المبتدأ الاستعمال على ضمير ما اريد
اليه الخبر فلو قدم كان من باب ما جئنا في الدار وليس الذي
ولما على التقديم والتاخير ما ذكره بعضهم من ان الثاني اعرف والاعرف
مع غيره كالمعرفة والنكرة لان هذا غير معتبر كما تقدم فان قلت
اذا لم يعتد بحجج الحكم بانها ابينة المقدم ويكون الذي في الحديث
استعمال بعض الخبر المؤخر على ضمير المبتدأ المقدم قل المصنف
ما لم تكن قرينة تدل على خبرية المقدم وابتدائية المؤخر كما قال
الناظم عادي بيان والبيان مما توجب وجود للعرف بالمعاني وايضا

ان لم يقدر محمد وف لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للاثم
والاجتماع على خلافة والولد لا يسيح حينئذ ان ينفصل الامحار
والامتزاج منه وان قدرنا مضافا للخبر مثلا كما يقول الخصم لزم مجاز
الحذف والتغيير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لم نسا
مجاز التغيير والتأخير لكنه اشبهل من مجاز الحذف لان فيه تغيير
اللفظ البينة وفي التغيير والتأخير تغيير الصفة فقط وانما مجاز
خبر من مجازين واما رواية المصنف فمحملة لان الامثلة ذكاة
امه او ذكاة امه فلا ينبغي ان تجعل غاصدة لقول دون اخر
قوله كان من علمه نصير **فخرج** حسن عز ابن بري ابن
زيد جالس الى الدار اما المسجد ان رفعت قال سوال عن الجلوس في اي
موضع هو وان نصبت فالسوال عن زيد لا عن جلوسه لان الحال
فضيلة لا يقع السوال عنها كما انه فيقبل ابن زيد في هذه الحالة فيقبل
هذا ابن زيد مبنيا الى الجنة امر النار ينبغي نصيب ميت لان رفعه
يفتقن ان سالكه عن الموت بل يكون في احد مدين الدارين امر الموت
لا يكون في الجنة ولا النار فاذا نصبت فقد سالت عن زيد لا عن موته
لان الحال فضيلة لا يقع السوال عنها **قوله** وحذف ما يعلم جاز
اي من مبتدأ او خبر او كليهما الامر مبتدأ او فاعل اعني ان المبتدأ اذا
الفاعل لا يجذف هو ولا فاعله واما العلم التفصيلي لا الاجمالي
بان يعلم ان في الكلام حذف او لا يعلم عن المحذوف فانه لا يكتفي اذ
يعلم من المبتدأ ان له خبر او بالعكس واما الجائز ما ليس بمشتمع
فيقبل الواجب كسئلة لولا وما بقدها والمراد الجواز ان لم يعارضه
معارض فلا يرد ان خبر ما النخبية لا يجذف لمناقاة الاختصار
ولقد التفتيح وخبر ضمير الشأن والمحمور وحوذ ذلك هذا
خلاصة ما اسهب به الساطعي واختصره المشهاب في حواشي التلوة
مع تقويم كثير قال **قوله** كيف يشبه كلامه حذفها
مقاوله شرط لم يذكره وذكره في الكافية الكبرى حيث قال
وقد جيلان محال المفرد فمذهب ان لوضوح المقصد

قلت **قوله** ذلك ليس بشئ صحيح بدليل قولك نعم لمن قال
زيد قايما **قوله** انهم مثلوا المسئلة حذفها بقوله تعالى واللا
لم يحسن والتقدير قد نمت ثلاثة اسهر فان **قوله** **قوله** ملا
جعلت اللابي عطف على اللاي وما بينهما خبرا عنهما **قوله**
يا بانه امران احدهما ان الخبر مقرون بالفا تنزيلا له منزلة الجواب
والجواب لا يتقدم على شرطه فكذلك ما ترك منزلة وقد نكر المصنف
في تشبيهه على ان المبتدأ المضمين معنى الشرط لا يتقدم حرفه
عليه والثاني ان ذلك يستند على جواز زيد قايما وعمرو وقد
يقال قد يكون منع من اذبح اللفظ بخلاف قولك زيدا في الدار وعمرو
فلا يفتح فيه كذا في الحواشي لا ينهشام وفيه زيادة على ما في معنى
الليبي في سياحت الحذف والاكتمال من الباب الخامس وفي الخ
زيد نفي ما هنا انه يشهد بجواز زيد قايما وعمرو وقوله
ولست مقرا للرجال ظلامته اي ذاك عجي الاكرام وقالوا
وهو في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه
عطف على انت فتكون خبرا عنهما **قوله** قال ابن هشام في
الحواشي من حذف الخبر والله ورسوله احق ان يرضوه قال ابو البقاء
المحذوف خبر الاول عند سيبويه لئلا يلزم التفريق بين المبتدأ
وخبره وفيقول ان يرضوه مبتدأ واحق خبره والجملة خبرها وقيل
انهم ضمير الواحد مقام ضمير التثنية وفيقول ما كان امر الرسول
تاليا لامره مع ذلك وقد تكلم على هذه الآية في بحث الجملة
العترضة من الباب الثاني في المعنى فراجع **قوله** وفي جواب
كيف زيد كيف خبر مقدم لانه له الصدارة وفي كتاب الفقه قال
ابو علي حكى ابو عثمان عن ابي الحسن زيد كيف فيجرب به مجرى قولك
زيد قام البنته **قوله** له انك كيف لان جملة والضمير الذي
في الطرف مرتفع به على احد ارتفاع الفعل بالفاعل قال نعم قال
ومع ذلك عندني لان كيف اجريت مجرى الفعل في استقلالها
فيها في كثير من المواضع نحو كيف وان يظهر واعليكم ثم منع قول

لي عثمان في كيف زيد ان كيف مبتدأ وزيد خبر حمل على كماله
 وكما رمتك من قول المعقل وقد مبني على ان كيف اسم غير ظرف وانها
 في المثال في موضع رفع وانما يقال في البذل منها ادفع ام سلمة واما
 على قول سيبويه انها ظرف مكاني مستعار من الحال وان المعنى في اي
 حال زيد او على اي حال زيد واستعملت الحال ظرفا لانهم يقولون زيد
 في حالة حسنة فيجعلون الحال ظرفا فيقال في الجواب في العاقبة
 او في خير او في شدة وفي ذلك جافول روية خير بعد قول القائل
 لمكيف اصحت على انه يحتمل على المذهبين ان يجيب على المعنى
 فنقول على الاول على خير وعلى الثاني دنف وتكر الامل والاكثر خلاف
 ذلك **قوله** وبعد لولا الى اخره ان قيل هلا كان لا كرمك في لولا
 زيد لا كرمك خبر اقلما لعدم الرابط كما سرفان فتبطل
 فلول زيد لا كرمك اباه قلنا نبيته بعد وجود الرابط بعض
 الاحيان انه ليس بخبر فكما بذلك اذا وجد وعلينا انه اتفاق قال
 ابن هشام بخط عثمان لا يجوز حذف جواب لولا لانه جعل عوضا من
 الخبر بخلاف جواب لولا وليس كما زعم بدليل قوله الله جل ثناؤه ولولا
 فضل الله عليكم ورحمته وان الله ثواب حكيم **قوله** وبعد
 واوعيتت مفهوما مع منه قول امرأة وقد شكت زوجها للمني
 على الله عليه وسلم لا انا وثابت فانا مبتدأ او ثابت معطوف
 عليه والخبر محذوف ولانافية كما تقول لمن قال زيد وكنا به
 ما زيد وكنا به وكان القياس ان تتكرر لا وانه حسنة قلنا لا
 ان الجملة الاسمية هنا في معنى الفعلية كما جالقولك ان تعقل
 اذا كان في معنى لا ينبغي لك وكذا لانا وزيد في معنى لا اماحية
قوله وقيل حال عطفا على بعد لولا كما ان قوله وبعد واوكذلك
 ولا بد ان يشترط في تلك الحال ان لا يكون مقدرا او متاخر
 للمبتدأ وهذا مخرج بالخبر في قول ذي الرمة مدبري متر وكما على
 بابها فدرجي مبتدأ وصاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف
 لعملة في منزله او موخا من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى خبر

وقد يقال استنزه الناظم لقوله وقيل حال لان الحال متى قدرت
 معمولة للمبتدأ لم يكن لك ان تفصل بينهما بالخبر او لا يخبر عن المصدر
 قبل تمام معمله **تنبيه** قال ابن هشام في الحواشي اجاز
 بعض العربيين في وكان اجود ما يكون في رمضان في رواية
 الرفع كون اجود وفي رمضان حال سدت مستد الخبر كما تقول
 كان اكثر اعتكاف زيد صائيا وكان اكثر ما يكون اعتكافه صائيا
 ومن دبت احبته هذه الحال للخبرية انتهى **قوله** في ما مش
 نسخة اخرى في الحديث وكان اجود ما يكون في رمضان يجوز ان يفيد
 في كان ضمير الشأن فينعتن رفع اجود بالابتداء او ضميره عليه الصلاة
 والسلام ويجوز كون اجود مبتدأ او كونه بدلا استمال من الضمير
 ولا يجوز على جعل الضمير له عليه الصلاة والسلام ان يصب اجود
 لانه لا يكون بمجرده خيرا لان ما يكون ينقد بالكون ولا يخبر بالكون
 بما ليس بكون وحيث قدرت اجود مبتدأ في رمضان اما خبر
 واما حال كما في اخطب ما يكون الامير قايما وان قدرت انما في رمضان
 خبر او حال ايضا المحم من امالي ابن الحاجب بمعناه **قوله**
 زيادة ما والعربيب فيه نحو بيز الحالبية والخبرية مع ان
 المسألة شرط ما ان لا يبع الاخبار بالحال وايضا نحو بيز الحالبية
 مع كون الضمير شانا لا يجوز حذف الخبر **قوله** وانما تنبيه
 الحق منوطا بالحكم وكقول المنيني
 تحب قائلتي والشبيب تغذي بي هو اي طفلا وشبيب بالغ الحلم
 يقول انني غديت من الصغر بشيبي العسق والشبيب وذلك لاني
 عشت طفلا وشبيت بالغ الحلم فهو اي طفلا مبتدأ وحال وكذا
 وشيبي بالغ ومثلما سربك السويق ما موقنا قاله ابن جني ونشيل
 هو اي بدل من الحب والشبيب عطف عليه والتقدير هو اي طفلا
 وشيبي بالغ الحلم تغذي بي اي احبه وهو طفل لا ينقبز ابدا اي
 مومدا وشيبي منتهى الفتى ثابته قيل وهو اجود من نفسه
 ابن جني **قوله** واخبروا بانين او بكرا عن واحد قال في الشهب

لفظا ومن معني
والا لفظا

وقد يكون المبتدأ خبرا ان فصاعدا بعطف وغير عطف وليس من
ذلك ما نقد كلفه وصاحبه حقيقة او حكما انتهى وقال في الشرح
نقد الخبر على ثلاثة اصرب احدها ان ينقد لفظا ومعني
لان نقد الخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الافتقار على واحد
من الخبرين او الاخبار والثاني ان ينقد لفظا ومعني لنقد
الخبر عنه حقيقة نحو بنوزيد ففنيه ونحوي وكانت ~~ومنه~~
بذلك الخ او لنقد الخبر عنه حكما كقوله تعالى اعلوا النما الحياة
الدينيا الاية والثالث ان ينقد لفظا ومن معني لفظا ~~منه~~
مقام خبر واحد في اللفظ والمعني كقولك هذا هو خا من ثا كان
من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب نقد
واما ما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة
الا بما زال انتهى ببعض اختصار واذا علمت ذلك ظهر لك ان تخصيص
ابن هشام الاعراض على ولد الناظر من الجور لانه تابع لابييه
وعرفت ان الولد لم يزد شيئا على ابيه لما قاله الاسموني من ان
ابن الناظر زاد على ابيه القسم الثالث غير ظاهر وانما كان موافقا
فقد الزيادة على شرح الكافية لان كلام ابيه لا يخص في الكافية
وبان لك ان الخلاف بين ابن هشام وبينهما لفظي فان مراد ابن
هشام انه ليس من النقد الحقيقي ومراد الشيخين بطلق النقد
الاشري ان الناظر في متن التسهيل مصرح بانه لا نقد في
الفتن الاخيرين ومراده لا نقد حقيقة والافتقار كلام
الشرح بقى هنا امورا اولها انهم صرحوا بان القسم الاول يجوز
فيه العطف وغيره ومما صرح به ان العطف لا ينافي النقد فنقول
ابن هشام ان نحو والذين كذبوا باياتنا هم وبكم في الظلمات ليس
من نقد الخبر لان الثاني تابع محل نظر لانه تابع بالعطف والعطف
لا ينافي النقد وبذلك ايضا يعرف ما في قول النضر في رد ان من
النقد يدان الخ ان التحقيق ان العطف ليس من النقد انتهى
لكن ابن هشام لم يذكر في التوضيح في القسم الاول العطف وقال

في

في المعني في الجملة الاولى من الباب الخامس في اشكال ما نصه
واما جوبا فعطف على الحال لا حال انتهى ويوسد الاتفاق على ان
الفاعل لا ينقد ويجوز فيه العطف فنذكر انظر كلام ابن هشام
في شرح القطر في باب العطف ورايت تحط في الحواشي يقولون يجوز
العطف وقال ابن الحاجب في اماليه هذلي الخبر المستنق فانه يجوز
فيه العطف كما في التعت كمررت برجل عالم وعافل كانه قلت ذوا
علم وعقل فاما في الاستمالة الظاهر انه لا يجوز العطف بخور يداخوك
ابو عمرو ومما لا نه في المسئلة الاولى ما كان في الامر المقصود
هو المعني والواو تشعر بالنقد جارا لانتيان بها لنقد المعني
ولما كانت الذات واحدة جاز حذف الواو واما هنا فلا يستعد تكون
الواو باعتبارها ولذلك عند ذلك الا العطف على المبتدأ ونقد
خبر الثاني كالاول فلا يفسر من قولك زيد اخوك وابو عمرو والا
زيد اخوك وابو عمرو اخوك وكذا ما استهمه الثاني قال الساطي
يستثنى من جواز العطف مسئلة واحدة وهي اذا كان احد الخبرين
اسما بيا نحو ابن زيد قائم فلا يجوز ان يكون ابن زيد وقاسم
خبرين عن زيد نص عليه ابن جني قال ووقفت عليه اباي فسلمه
الثالث السمان الموديات لو احدى جواز ان يخبر عنهما بمفرد كالعين
حسنة والاذنان صغيرة لان العينين حاسة النظر والاذنين

كان واخواتها

مما اول باب النواحي **قوله** نرفع كان المبتدأ الذي بشرط في
المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الادوات شروط ذكرها
في التوضيح وفي علمه انه يشترط في الخبر ان لا يكون ماضيا فلا
يقال كان زيد قائم لان تعين الزمان قد علم من كان بخلاف ان
يكن زيدا قائما فيجوز واما قوله تعالى وان كان قبضه قدس دبر
فهو في معني المستقبل كونه شرطا للمعني ان يكن وبعضهم

يجوز مع فذ نحو كان زيد قد سافر وقد جاءه ون قد والسرط نقوله
 تعالى ولقد كانوا عاصين الله من قبل وهذا ذكر قد في الكلام
 ويشتد ان لا يكون مصدرًا بما يدل على الاستقبال فلا يجوز كان زيد
 سيفوم كما بين كان والسين من التناقض **تنبيهها**
 الاول قال ابن هشام المراد الخبر الذي استقر للمبتدأ ومما
 استقر له من الاخبار المتقدمة قال المصنف خلافا لا يرد يستوي
 في منع التقيد في باب كان وقال ابن الربيع منه من لا يجيز
 ان يتقدم خبرها وهو الظاهر من كلامه سيبويه وهو القول
 منه في ان ضرب لا يكون له الامفعول واحد ولا يكون له أكثر الا يحكم
 الشبهة فكذلك ما شبه به الثاني **قال الساطي لما حدث**
 في الباب المبتدأ اسم جديد فقتل له اسم كان عينه يقول اسمًا ولما
 بقي اسم الخبر على حاله اطلقه فقال والخبر تنصبه اي على انه خبر كان
 لا حال خلافا للكوفيين يدل عليه قوله بعد لان ان الخبر اذ لم يقل
 احدا المنصوب في باب ان حال قال ابن عاري ما عري للكوفيين
 ذكر ابو حيان ما يقرب منه عن الفراء قال زعم الفراء ان الاسم
 ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انصب لشبهه بالحال انتهى فبقي
 ان اذا قال الكوفيون ان الخبر حال وان الاسم مرفوع بما كان مرفوعا
 به فاحتر المبتدأ عندهم وبما الحال سدت مسد بجبره
 بالنقل عنهم الثالث **قال ابن هشام** قوله ترفع كان المبتدأ
 ان قلنا هذا تخفيف الحاصل لانه كان مرفوعا قلنا
 لان مبتدأ رفع بعامل لفظه وذلك بعامل معنوي فتزل المعايير
 في الوصف منزلة المعايير في الذات **قوله** كان ظل نص سيبويه
 يقتضي ان لا يحضر لقوله وما كان نحو من من الفعل مما لا يستغنى عن
 الخبر قال الاسدي ما عا القياس **قوله** ما عا بن حزم قوله
 وعليه رضي **قوله** وما قال ابن هشام الذي يظهر لي ان صار
 ليس من اخوات كان واما من باب الفعل والفاعل والمفعول
 والدليل على ذلك امران احدهما اي اقول صار الجاهل عالما
 وصار

وصار الفقير غنيا وصار الطير خرفا فاجدها داخله عما لا يتعد
 منه مبتدأ او خبر وليس في اخواتها شيء مكذا ويوضح ذلك انه
 يجوز اسنادها للضمير الشأن والحدث الثاني ان صار يجوز فيها
 بالاجماع ان لا يحق مزية النقل فاجدها وان تقتض عينا منتزعا
 مفعولا نقول حيث الطير خرفا وامرته خرفا وهذا سبيل
 لما ذكرنا من وجهين احدهما ان لا نجد النقل واقعية شيء من
 هذا الباب فمما لفتنا لكلمات هذا الباب يدل ظاهرها انما
 ليستت منها والثاني انا امان نقدر الذي انتقبت مفعولا
 وما بقدر مفعولا فيكون النقل محرجا لغير المتقول عنه الاسناد
 وهو الاسم عما كان له قبل ذلك والنقل ليس هذا شأنه واما ان
 نقدر مفعولا وما بعده خبرا فهذا امر دود من وجهين
 احدهما انهم لا يقولون به وانما يقولون انما مفعولان
 والثاني انه ليس لنا في التواسخ ما يتعدي والذي اوضحه في المسألة
 انهم جعلوا كان التي بمعنى صار من الباب حين راواها مستعمرا
 بعد مرفوع لا يبقا رقه في الاستعمال وراوها بلفظ كان التي هي
 محل اتفاق لم لما راوا بعد ذلك صار بمنزلة ما في المعنى عدوها
 من الباب وهذا عند غلط على غلط وليس كان التي بمعنى صار منها
 لبعض ما ذكرت وعدم صحة الافتقار على المرفوع بمنزلة في
 قولك انقلبت الخمر خلا فان قيل يجوز ان يقال انقلبت بخلاف
 كان قلنا ان سلم فنسبها ان كان مشتركة بين
 معان ولا يعلم ان المراد بها معنى النصيب الابدكر المنطوق
 فلهذا التزم ذكر مفعولها ليظهر معنى الفعل وما اراد واب
 بخلاف انقلب فان قلنا لو كان الذي حمل على عد
 كان التي بمعنى صار ما ذكرت بعد واكان بمعنى كفل وبقي غزل
 قلنا مستعمل من ذلك انهم راوا مفعول كان وكان
 التي بمعنى كفل وغزل ثانيا بينهما غير الاول فظنا ووجد والثاني
 هنا لا يبين الاول من كل وجه بل الاول اصل له فوجدها اقرب

لهباب كان فعد وما **قوله** ليس قال ابن هشام وجد بخط ابن
 الجواليقي اخبرني ابو زكريا عن ابي بكر بن سعيد الخوي عن ابي القاسم
 الفصيفائي قال دخلت على السيد لاجب في مرضه الذي مات فيه فقال
 لي ابن كنت تقلت عند الزعفراني فقال فيهم كنتم تقلت سألني
 عن وزن ليس فقلت فعلا وفعل فقال في اخطات وان كان لم يعلم
 بخطايك فقلت فما وزنه قال فعل ولا استأله عن علته ذلك وما انت
 وفي قلبي حرازة قرايتني في النوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون
 فعلا لان فعلا لا يخفف ولا فعلا لان ذواته اليا لا تأتي بما فعل
 فتعني ان يكون فعلا ثم خفف بحذف الكسرة كما نقول في علم علم
 قلنت **قوله** ولا نتقا فعلا وجه ثان وهو انه افعل هه الباب
 نسبة بالمتعدي وفعل لا يكون الا قاصرا وهذا المبرج في ثلاثيات
 الباب الا على فعل وفعل **تنبيه** قال ابن الحاج كلامت
 الباب كلها افعال لا اعرف في ذلك خلافا في غير ليس الاما حكمي
 العبد عن المبرد انها حرف قال العبد في مواظف من قول
 من قال بذا لك في ليس وعينه ولا بعده لانها لا تدل على حدث
 وانما سيفت لتفيد معنى فيها بعد لها من الخبر لا في نفسها
 فتد اغير بغير على ما يقولونه من انها لا مصدر لها والمرضى
 عندي في ليس انها حرف لانها داخلية في حده وخارجية عن حد
 الفعل واما ان عملها عمل الفعل وحكمها عملها حكمه فما ينبغي
 ان لا يختلف فيه فينبغي ان يحمل نسبة من المتقدمين لها
 فعلا على ذلك قال وبحث ابن عصفور في ليس فقال ان المتكلم
 بها مني عن معنى فصوره في نفسه وذلك المعنى بالنسبة
 لما زمن النطق ماض واللفظ ماض فهو النسخة زمن ماض وزعم
 انه استأثر به في بيان فعليتها فقلت له كل الحروف بل كل
 الالفات كذلك فقال نعم الا اننا قلنا بذلك في ليس لرايل
 قامت على فعليتها **قوله** برحها قال الزمخشري فان قلنت
 لا ابرح ان كان بمعنى لا ازول من برج المكان فقد دل على الاقامة

لا ابرح السفر وان كان بمعنى لا ازال فلا بد من الخبر قلنت
 معنى لا ابرح لا ازال وحذف الخبر لان الحال والكلام معايد لان عليه
 اما الحال فلا انها كانت حال سفر واما الكلام فلا ان قوله حتى ابلغ
 غاية معروية تستدعي ما هي غاية له فلا بد ان يكون المعنى لا ابرح
 اسير وجهه اخر وهو ان يكون التقدير لا ابرح سيري حتى يبلغ
 على ان يكون حتى ابلغ هو الخبر ثم حذف المضاف وانصب المضاف
 اليه متا به وهو ضمير المتكلم فانقلب الفعل عن لفظ القايي
 الى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف ويجوز ان يكون المعنى لا ابرح ما انا
 عليه بمعنى الزم المسير والطلب ولا افارقه كما نقول لا ابرح
 المكان **قوله** ابن هشام امثل السؤال ان برج يكون بمعنى فارق
 كقولك برحت المكان اي فارقته وبمعنى زال كقولك ما ابرح
 ريد محسنا وحسينة فتشكل الآية الكريمة عليها والجواب
 عنها من ثلاثة اقبحه الجوابان الاول ان على ان يكون معنى ازال
 والثالث على ان يكون بمعنى افارق **قوله** نسبة في الحاحسن
 منه قوله في الكافية في او نسبة في مستبعة وفي سيرة السخر
 نسبة اليه بالنهي والتقليل واستدحاح ضمير البيت وقوله ان امرا
 غير منك اسير يوي وقوله فلا ابرح الطبع هو وجلا ذاك ابنة
 وعمره ولم يذكر الدعا فتكون اربعة **قوله** ابن هشام وهو
 موافق لابي اذ استمد من مثل اليف ولا زال منها لاجر عايد الفطر
 وقال في شرح الكافية ايضا ما كان منها يلفظ الماض في بيا او لا او
 ان وما كان يلفظ المضارع في بكل ناف حتى ليس واستد وليست
 وان اقصيت انك داموي به العاذلة القايي يمدح عذرا انتهى
 وبه يعلم ما في كلامه هنا لانه اطلق في الناي مع فرضه الكلام
 في الماض لان غيره سيأتي في قوله وغير ما من الخبر لا عليه ان نسبة
 اليه انتهى ومولا مدخل الاعلى المضارع الا ان يقال في كلامه معطوف
 محذوف مع عاطفه والتقدير ومدة الاربعة وغيرها مما ساد ذكره
 من مادتها او مضاف محذوف اي ومادة هذه الاربعة والمسرا د

بالمادة الحروف الامول مع قطع النظر عن النية وقوله متبعة
قال ابن هشام في حواشي ابن الناطم يعبر المنضلة والمنفصلة عنه
بحوالا اراما نزال ظالمه انتهى وعليه فلا يرد قول المنكذ انه يرد
على قوله متبعة انها قد تفصل من الثاني بالقسم والجملة المعترضة

قوله مستوقا بما قاما قوله
دمت الحميد فانتفك منتقرا على العدي في سبيل المجد والكرم
فشكل لانسان قد مر حالا فالحال ككرة او خبرا فانما ترفع دما الاسم
وتنصب الخبر بعد ما الظرفية والجواب الاول والزيادة مثلها
في الجزئين الامر منها الاول **قوله** كاعط ما دمت الخ ان كانت
اعط مثلها في فلان يعط ويمنع فلا تنازع والامر من تنازع اسم
وفعل ويجعل اعمالا الاول على حد قوله بعكاز يفي الناطم اذ امر
لحواسنماعه وان لا يكون على التنازع احسن معني لضعف معني
اعط دس مما وظاهر كلامهم انه من التنازع **قوله** وغير ماض
معله الخ قال الله تعالى كونا فتردة خاسيين في الحصاب خبر
ثان لامعة والالكان الاخلاق خاسية ولان الفرد لا يكون الا خاسيا
لذلة وصغارة فوصفة بذلك لا يفيد بخلاف ان يكون التقدير
كونوا فتردة كونا خاسيين قال ابن هشام قال بعض الظلمة
ويجوز هذا مع خاسيين قال من اسم كان فقلت كان النافضة
معي عملت في الحال وعلته المنع عدم دلالتها على الحدث انتهى وفيه
ما لا يخفى يجوز كون خاسيين صفة لفردة موكدة لغناها ولان الصريح
دلالة كان على الحدث ولذا ذهب بعضهم الى جواز عملها في الحال
كما ياتي في باب **قوله** الفارضي وقوله الشيخ معله مسموع
بالنصب ونسب بعضهم على ان الفعل المقرون بفعل لا يعمل فيما قبله
وسمائي في الفاعل **قوله** اورد الساطي على قوله ان كان
غير الماض منه مستغلا انه يقتضي ان غير الماضي لما يعمل اذا كانت
العرب قد استعملته ونظفت به وان ذلك يتوقف على السماع وليس
كذلك بل لما استعمله وان لم يسمعه ولا يتوقف على السماع الا في موضعين

اذا كان الفعل غير منصرف كليس ومنع مانع صناعي من استعماله
كما منع النفي في ما زال واخواتها من استعماله فقل الامر لان النفي
لا يصلح مع الامر **قوله** اعند من مراده التنبيه على مثل ليس ودام
وماله مانع من جريان القياس واما ما عدا ذلك فهو في حكم المستوع
وان لم يستمع ثم قال بهذا الفصح ما وجدت في الاعتذار وليس كل
داعي الجبه الطيب انتهى ملخصا وقال **قوله** السهاب القاسم بعد
نقله ذلك يكن جمل كلام المصنف على المسامحة ومعني قوله استغلا
جازا استغفاله وان لم يعلم استعماله لظهور ان المقيسات
لا يتوقف اركانها على السماع انتهى ولعله يرجع لجواب الساطي
فما قل **قوله** وفي جميعها متوسط الخبر الخ قال ابن هشام قد
معه ان كان واخواتها ترفع الاسم تشبيها بالفاعل وتنصب
الخبر تشبيها بالمفعول وسمائي ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فذلك
اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها ويأتي ان المفعول يجوز له ان يتوسط
بين الفعل والفاعل نحو ولقد جاء آل فرعون النذر ويجوز ان يتقدم
عليها نحو اياك نعبد فذلك الخبر في هذا الباب يجوز له ان يتوسط
وان يتقدم ما لم يعارضه معارض انتهى اي فان عارض معارض
لا يكون كل من المتوسط والنقد مجازيا بل يكون اما واجبا او مستغلا
وبين الله ذلك قالوا ومن موجب المتوسط ان يكون الاسم مضافا
لما ضمير يعود على شيء من الخبر نحو كان غلام هذ بعلمنا **قوله**
ان التقدم في المثال جاز لا ندفاع محذور يعود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة به كالنوسط ولذا قال الناطم في شرح التتميم
ان الواجب في المثال احد مما يجازي سبيل التخيير ولم يفقد عليه الدمايين
قارء التوقف لنفسه وقال نعم يجب المتوسط في الجملة ان يكون
في الدام صاحبا اذ لا يتقدم الخبر على الناصح لاجل الحرف المصدر
وقالت الناطم في شرح التتميم يجب توسط الخبر اذا كان الاسم
مفعولا بحصر نحو قوله تعالى ها كان حجتهم الا ان قالوا وقال فيه
ان الاستدلال لجواز المتوسط بقوله تعالى ها كان جواب قومه

الآية اما بوليلا يلزم الاخبار عن المعرفة بما هو معروف منها وان لا
 مانع من رفع حجة من وجوب على الاسمية كان من حيث فالمعنى وفيه
 ما عرفت والحق ان التوسط لما قاله في شرح التتميل لان القاعدة
 وجوب تاخير المحصور فيه واما الاخبار بالاعرف عما دونه فلو ينظر
 اليه كما مر في باب النواسخ اجازوا الاخبار بالنكرة عن المعرفة
قوله وكل سبقة التي تصور في مسألة التقديم بحسب العقل
 عكس صور لان الخبر اما ان يتقدم على الاسم فقط وفي مسألة
 التوسط علمه على النسخ والاسم يتقدم على النسخ وكلاهما
 يتقدم على النسخ اما مع تقدم الاسم على الخبر او تاخره وكل
 من هذه الصور الخمسة اما جازا وواجب لكن تقدم الاسم
 اما وحده او مع الخبر على النسخ لا يجوز هذه ستصور وبقيت
 الصور الخارجية اربعة في التوسط الخبر جازا او وجوبا وتقدم
 كذلك واعلم انه قد يكون الواجب محيرا اما التقديم او التوسط كما مر
 في شرح التتميل واذا لوحظ ذلك زادت الافتسام فتدبر
قوله سبق خبر ما لنا فنية اي لان لما الصدر فيمنع ان يتقدم
 احدا كان جملتها عليها وظاهره ان ما يقتضيه بذلك دون لا وان مع
 انه في باب التعليل عدم ما ماله من ذكر الكلام ولا تطيل به لان الشيخ
 ابن عازي اطال في المقام واطاب فراجع **قوله** ومنع سبق خبر
 ليس اصح ان نقول ان لا يتقدم عليها اذا كانت استثنائية لانها
 حينئذ ينزلة الابل يكون في الاستثناء كذلك وان كانوا
 لا يختلفون في ان خبرها يتقدم قبل ان نصير استثناء الذي كانت
 مختلفا في خبره بذلك اجدر هذا واستدل بحيز تقدم خبرها
 بتقدم معموله ونقض هذا الاستدلال يجوز ان في الدار زيد
 جالس واجاد **قوله** الحقا فان القاعدة مطردة باجماع لم
 تنتقض الا في هذه المسألة والشاذ لا يخرج من القواعد
قال ابن هشام قلت وينبغي ان يكون المثال ان فيك زيد اراغب
 او قد يقال في الطرف الثاني انه خبر اوله والوصف خبر ثان وزعم

ابن خروف ان القاعدة الثانية مستخرجة ايضا عن قاعدة ازيد
 لست مثله محتملا بقول من في ايها المايح دلوي **قوله** ولا
 وذا تمام ما يرفع يكتفي بتمام ما يرفع يكتفي بتمام خبر مقدم
 وما سبته او خزان ذوهنا نكرة لاضاقتها بالنكرة **قوله**
 وما سواه ناقص ما مبتدأ او ناقص خبره ولا يجوز العكس لان ناقص
 نكرة وحسينه فنية عدم مراعات المعنى لان المقصود الاخبار عن
 الذي يكتفي برفعه بانه تام لا العكس فمن سماعه عن غيره ابن
 هشام في هذا البيت بانه عكس المعنى المقصود ذكر ذلك عند قوله
 وغيره معرفة تامة وكلامه شامل لما كان متقدما كصان معنى قطع
 او ضم وكان بغير عكس لان معنى لاكتفائه ان يستقل به الكلام
 حتى يكون جملة من فعل وفاعل واما الفصلة فتستغني عنها في
 الاسناد قاله الساطي وبه يعلم ما في قول التصريح ان هذه
 الافعال اذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لانها انتهت من الفصول
 لان كون ما راد فيها قاصرا غير لازم لكن يقتضي ابن عازي كلام
 الساطي بعدم الاحتياج اليه لان هذه ليست من افعال هذا
 الباب انتهى فتأمل فله يظهر معناه لان كل التام ليس من افعال
 الباب ولما عد الناظر الادوات التامة عدمها ما هو لازم وما
 هو مستبعد فراجع حاشيتنا على الفاكهي **قوله** كان الايقان
 يقدم الكلام على معمول الخبر فتدبرها وتاخيرها الكلام على المقدمات
 والتام وكذا فعل في الكافية الشافية **قوله** والنقص في فتي
 ليس الخ لا يورد عليه فتي لانه لم يحكم عليها ولا يجي ليس غاطفة
 لانها حينئذ لا ترفع فتي لولا لا منصوب لها فلا توصف بالتام ثم
 ان المصنف لا يستعمل بكون ذلك ولا المملة في نحو
 وليس منها سقا النفس مبدول لانها لا مرفوعة لها فتقال كتمت
 به ولا اجازة له على تمام زاله لانه راى لارواية ولا حجة له في البيت
 لا مكان تقدم الخبر كذا بخط ابن هشام وفي خطه ايضا في الارشاد
 لا اعلم احدا ذكر فتي بالشر كون تامة الا المصنف في فانه قال انه في

نوادير الاعراب فتنبه عن الاشتقاق اذا استعملت فتكون حينئذ
تامة **قوله** ولا يلي العامل معول الخبر قال في شرح الكافية
ينبغي ان يعلم ان مثل هذا النقص بغير ممنوع في غير هذا الباب
كمنعه فيه فلو قيل جاء عمر بعرب زيد لم يجز كما لا يجوز كان الما يرب
زيد لان سبب المنع ايلال الفعل معول غيره فلا يخفى بفعل دون
فعل انتهى وفي الرضى واجازته الكوفيون في غير الطرف انتهى وقضية
تقديم العامل بالضعيف الجواز في غيره وقضية قوله بغير الطرف
ان الفضل بالطرف في غير كان جائز على تقدير ان كان وكان وقال ابن
هشام في الحواشي نحو ان المسألة لا تختص بباب كان فلو قلت
جاني زيد اخوك صار كما على معنى اخوك صار كما زيد لم يجز بل
يجوز ذلك بالطرف كما جاز هنا نحو جاني عند المسجد زيد اكل
على ان عند متعلقة باكل او راي في المسجد زيد امة كفا قال
ابن عصفور في
سني نرون يوما سفار بجدة ما ادهم برمي المستجير العور
لا تنصب يوما بجدة لان فيه حينئذ فضلا باجنبي **نصب**
اقسم كلامه انه يجوز تقديم معول الخبر وحده او مع الخبر على العامل
وقال ابن هشام ان ذمته وحده قال ابن عصفور في شرح
الجميل لم يجز حتى ولا في الظروف ككرة الفضل وخالف ذلك في
المقرب فاجازه وهو الحق نحو اولا اياكم كما نوا يعبدون وان
قدمت مع الخبر جاز وقال في محل ارباب ما يجوز اذا بعد عن عامله
وميتع اذا قرب منه وذلك نحو طعامك كان زيد اكل وكان طعامك
زيد اكل دليل الاولي وانفسه كما نوا يطعمون انتهى **واعلم**
انه يجوز في تركيب كان زيد اكل طعامك اربعة وعشرون صورة
ولما من صيغها وانما عدد الصور بلا منقط وحصل في الشيخ عريف
فطن السحاب بن قاسم ان بعض العبارات زيادة وفي بعضها
نقصا لانه قال ان ما سرد في الاستباه والنظاير يخالف لما سرد
الدما يعني عن المراد كما ويقتوي من لاف مخالفة التقوير

ما قلناه

ما قلناه وذلك بعض الظن فان الصور محصورة في العدد المذكور
بمقتضى القائلون **ويأت** ان التركيب الاول هو الجاري على مقتضى
الطبع وهو كان زيد اكل طعامك وفي تقديم المعول فقط ثلاث
صور لانه اما ان يتقدم على الخبر فقط او عليه وعلى الاسم او عليهما
وعلى العامل وفي تقديم الخبر مع صورتان وفي تقديم الاسم فقط
صورة وفي تقديم الخبر ومعوله ست صور لانه اما ان يتواليا
وفي اربع صور تقديمهما على الاسم فقط مع تقديم الخبر على معوله
او تاخيره عنه واما ان لا يتواليا وفيه صورتان تقديم الخبر على
العامل ومعوله على الاسم تقديم معول الخبر على العامل الناسخ صورتان
لان الاسم اما ان يتقدم على الخبر او يتاخر عنه وفي تقديم الاسم
ومعول الخبر على الناسخ صورتان لان الاسم اما ان يتقدم على
معول الخبر او يتاخر عنه وفي تقديم الاسم على العامل وتقديم
معول الخبر على الخبر صورة وفي تقديم الاسم والخبر ومعوله
على العامل ست صور لانه اما ان يتقدم على صورتان او يتقدم
معول الخبر عليه فقط او عليه وعلى الاسم او عليهما مع تقديم
الاسم او تاخيره او يتقدم الخبر ومعوله معاقبا الاسم اما مع
تقدم الخبر او تاخره او يتقدم الخبر فقط على الاسم **قوله** ومخر
السان الخ قال في شرح التنزيل اقوى ما احتج به الكوفيون
قوله الساع

لين كان سبب السبب بالمقد مخرى لقد دون السلوان عنها التخلل
اي لين كان السبب مخرى سبب فقد مخرى وهو مستغوب **مخر**
كان على اسمها ولا سبيل لما ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر فسلم
الدليل ولم يوجد مخالفة سبيل اي ولا سبيل الى زيادة كان
لظهور النصب في الخبر ولا يقال انه مضى على الحال وكان تامة
لان معول الحال لا يلي العامل فيه لما سران القاعدة لا تختص بباب
كان وليس قبل كان ما يصلح لان يتقدم في كان مخرى واما دعوى
الضرورة فلا يخفى صنف سبيلها لدى الناظر فلا ينبغي ان يرد عليه

Copyrighted material

بها نَقْمٌ قِيلَ بِحَقِّهِ كَوْنُ سَيْلٍ مَنَادِي قَالَ الْمُنْكَتُ وَرَدَ بِقَوْلِهِ
لَفْظُ هَوْنِ السَّالْوَانِ عَنْهَا التَّحَلُّ وَلَوْ أَنَّ أَوَّلَ الْقَالَ عِنْدَكَ انْتَهَى
وَقِيْدَانَهُ مَا الْمَانِعُ مِنَ الْاَلْفَقَاتِ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ
هَذَا مِنَ التَّخَارُجِ فِي عَوْنِهَا كَانَ أَيْاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا مِنْ جَعْلٍ كَانَ شَافِيَةً
نَقْدِيَّةً مَعْمُولَ الْخَبَرِ الْفَعْلِيَّ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَهُوَ أَنْ جَازِيَةً بِأَبِ النَّوَاسِخِ
بِدَلِيلٍ أَمْوَالِهَا كَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ لَا يَجُوزُ هَذَا لِأَنَّهُ يَجْعَلُ كَانَ ثَانِيَةً
خَرَجَتْ الْمَسْأَلَةُ عَنْ بَابِ النَّوَاسِخِ لَكَرْزُكَ فِي الْمَقْتَبِ فِي سُورَةِ الْحَدَفِ
أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ سَعٍ نَقْدِيَّةً الْخَبَرِ الْفَعْلِيَّ سَعٍ نَقْدِيَّةً مَعْمُولَةً لِأَنَّهُ
لَا يَلْزَمُ عَلَى نَقْدِيَّةٍ الْمَعْمُولِ لِبَسِيٍّ وَلَا أَعْمَالُ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ وَلَا تَنْتِيحُ
الْعَامِلُ لِلْفَعْلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ **قَوْلُهُ** وَقَدْ تَزَادَ كَانَ الْحُكْمُ أَجْرِيَّتِ
كَانَ مَجْرِي الْأَدْوَاتِ فِي الدَّخُولِ عَلَى الْجَمْعِ الْأَسْمِيَّةِ كَذَلِكَ أَجْرِيَّتِ
مَجْرَاهَا فِي اسْتِقْمَالِهَا زَايِدَةً وَأَمَّا ذَلِكَ سَبِيلُ الْأَدْوَاتِ وَالْقَلِيلِ
بِالْمُسْتَبْتَةِ لِيُغَدَّرَ زِيَادَتُهَا فَلَا يَبْنِي فِي أَنْ الزِّيَادَةُ كَثْرَةٌ فِي نَفْسِهَا
وَلَا يَرَوْنَ حِينَئِذٍ أَنَّ السَّاطِعِيَّ قَالَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ أَوَّلُ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ
الدَّالُّ عَلَيْهِ فَتَزِيدُ لَا يَنْقَاسُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَرْجٍ لَفْظُ الْقَلِيلِ وَزِيَادَةُ
كَانَ بِشَرْطِهَا مُعْتَبَرَةً لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهَا كَانَتْ قَلْبَةً الدَّالُّ عَلَيْهَا فَتَزِيدُ
بِنَفْسِهِ وَلَا يَنْقُصُ الْكَلَامُ أَيْضًا لَهَا تَزَادَ كَثْرًا فِي غَيْرِ حُسْنٍ وَقَالَ
وَنَنْقُصُ لِلزِّيَادَةِ إِذَا دَوَّقْتَ حُسْنًا وَالزُّرُومَ لَا يُوْجَدُ مِنْ كَلَامٍ رَابِعٍ
وَأَمَّا اسْتَرْطُ كَوْنِهَا فِي الْحُسْنِ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ دَلِيلٌ عَلَى الْحُجْجِ وَالْإِتِّدَاءِ
يَقْوَى الْكَلِمَةُ وَيُذَلُّ عَلَى الْعَنَابَةِ بِمَا وَلَدَ الْمَرْتَدُّ مِنَ الْحُرُوفِ أَوَّلًا وَلَمْ
تَنْلُغْ ظَنُّ وَلَا أَعْمَلَتْ أَوَّلًا وَلَا فَاذًا ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي أَصْلُهُ الزِّيَادَةُ
وَبِهِ الْحَرْفُ لَا يَزِيدُ أَوَّلًا فَطَنُكَ بِالْفَعْلِ حَتَّى مَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنْ زِيَادَةِ لَا
بِأَنَّ لَأَسْمَاءَ يَوْمَ الْفِتْنَةِ وَقَالَ أَنَّهُمَا سَرَادَةٌ عَلَى مِنْ حَمْدِ الْمُبْعَثِ
وَأَنكَرَ الْفِتْنَةَ وَفَرَّحَ بِكَ اسْمُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي مَوَاسِعٍ مِنْ كِتَابِهِ وَأَنَّ كَانَ
فِي سُورَةِ أُخْرَى كَمَا كَانَ مَا أَتَتْ بِمَعْنَى رَبِّكَ بِمَحْنُونٍ جَوَابًا لَهَا بِهَا
الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ وَالزِّيَادَةُ فِي مَذَاهِبِ الْبَابِ سَابِغَةٌ بِثَلَاثَةِ
شُرُوطٍ وَقَدْ يَخْتَلِفُ الْأَوَّلُ كَوْنَهُ كَانَ وَحَمْلُ عَلَيْهِ جَمَاعَةً مِنْ كَانَ

مِنْ كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ قَالُوا لِأَنَّ كُلَّ النَّاسِ كَانُوا فِي الْمُبْتَدَأِ مَسْبُورًا
تَبَدُّلًا يَنْقُصُ أَنْهُمْ لَا يَكُونُونَ وَأَمَّا الْمَعْنَى مِنْ هَذَا أَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ حَالَةً
كَوْنَهُ مَسْبُورًا وَشُدُّ مَا أَصْبَحَ أَرْدَهَا وَخَوَهُ **النَّاسِ** كَوْنَهُ بِلَفْظِ
الْمَاضِي وَشُدُّ أَنْ تَكُونَ مَا جَدَّ وَمِنْ شَرِّ كَانَ خَطًا قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي الْإِثْمِ
أَخْفِيَّتُهَا أَنَّ كَانَ زَايِدَةً لَوْ جَمَعْنَا الْأَوَّلَ **أَنَّهُ** بِبَيِّنَةٍ زِيَادَتُهَا
فِي مَوْضِعٍ **وَالثَّانِي** أَنَّ الْمَصَارِعَ كَالْأَسْمَاءِ وَهُوَ لَا يَزِيدُ وَوَجِبَتْ ثَلَاثُ
وَبَيِّنَاتٍ فِيهَا صَمِيمٌ لَا تَنْفَكُ عَنْهُ فَنِيٍّ وَهُوَ جَمْلَةٌ فَكُنْ الزِّيَادَةُ
وَبَيِّنَاتُهَا الْوُجُوهُ يَرُدُّ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ فِيهَا حُكْمًا لِمَنْ الْخَبَرُ عَنْهُمْ
أَنَّهُمْ رُغْمُوا زِيَادَةً يَكْدُ فِي لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا وَوَجِبَ رَابِعٌ وَهُوَ أَنَّ
الْأَعْنََادَ أَيْهَا أَقْوَمُ فِي الْمَعْنَى مِنْ تَرْكُهَا **الثَّالِثُ** كَوْنُهَا مَبْنِيٍّ
جَزِيٍّ جَمْلَةً وَشُدُّ عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ **بَيِّنَاتُ** الْأَوَّلِ
الزِّيَادَةُ أَمَّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَوْنًا نَفْضُهُمْ وَفَايِدَةُ كَوْنُهُ مَجْرَدُ
التَّوَكُّيدِ وَأَمَّا فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى بِمَا **الثَّانِي** مَرْجٍ أَيْ
عَصْفُورِيَّةً مَعْنَى الزِّيَادَةِ كَمَعْنَى النَّافِضَةِ وَلَمْ يَقْرَحْ بِحُكْمِ الزِّيَادَةِ
لَمْ يَلْهَ أَتَمَّ وَخَبَرُ كَالنَّافِضَةِ أَوْ فَاعِلٌ كَالثَّامَةِ أَوَّلًا مَعْمُولٌ لَهَا قَالَ
ابْنُ الْحَاجِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ سَبَبُوهَا أَنَّهُمَا تَامَتَا وَأَمَّا تَعْتَبَرُ زِيَادَتُهَا
بِوَفْقِهَا بِبَيِّنٍ مَا لَا يَسْتَفْهِى أَحَدٌ بِمَا عَنِ الْأَخْرَافِ الزِّيَادَةُ فِيهَا نَظِيرُ
الْإِنْفَاءِ فِي بَابِ ظَرِّ لَا يَنْظُرُ وَأَخَوَانِهَا لَا يَسْتَفْهِى زَايِدَةً وَسَبَبُوهَا
عِنْدِي أَنَّ كَانَ الزِّيَادَةُ لَا تَحْتَاجُ لَكَثْرَةٍ مِنْ فَاعِلٍ غَايِبٍ يَسْتَفْهِى
فِيهَا وَهُوَ غَايِبٌ عَلَى مَضْنُونِ الْجَمْلَةِ فَتَجِي مَسُورَةً مَسُورَةً مَا لَا حُكْمَ
لَهَا وَلَا عَمَلٌ بِخِلَافِ ظَنَنْتُ فَإِنْ ظَنَنْتُ لَا يَدُلُّهَا مِنْ فَاعِلٍ مَصْرُوحٍ **بِهِ**
وَأَمَّا تَلَفُّي عَنْ الْمَفْعُولِينَ وَبَيِّنِي أَنْ يَنْظُرَ فِي قَوْلِكَ أَنَّ كَانَ فَاسْمُ
وَأَنَّ كَانَ قَائِمٌ بِمَنْ سَمِعَ أَوْ لَا فَلَا تَنْتَفِضُ زِيَادَتُهَا إِلَّا بِذَلِكَ وَالْأَقْوَى
عِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ كَلَامُ الْعَرَبِ لَا يَنْقُصُ بِقَوْلِهِمْ مَا كَانَ أَحْسَنِي وَمَا
كَانَ أَحْسَنُكَ وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ **قَوْلُهُ** كَمَا كَانَ أَسْمَعُ عِلْمُ
مَنْ نَقْدُ شَأْنِي عَنْهُ السَّيْرُ فِي تَامَةٍ وَفَاعِلُهَا مَضْمُونٌ وَهُوَ مَضْمُونُهَا
وَعِنْدَ آخَرِينَ نَافِضَةٌ وَهِيَ مَسْخُومَةٌ لَمْ يَمُتْ مَا وَقَعَ التَّجَنُّبُ خَبَرُهَا

فان قلت احسن ما كان زيد بن ثابت كان عن احسن
واجمل ما الصدور به مع ايضا وكانت كان ثمانية وزيد وزيد
فاعلمنا واجازا المبرد المنصب مع بعده في المعنى فنقول ما احسن
الذي كان موزيدا كان اسم زيدا اسم اسفل عنه فوقع
ما على صفة الرجل قوله ويجذفونها ويقفون الخبر كما استعملت
كان مستغنى عنها حتى تكون زائدة كذلك استعملت محذوفة
حيث الحاجة اليها متارة يكون اسمها محذوف وتارة يجذف
معها الخبر وتارة تحذف وحدها والغالب الاول لان الفعل
ومرفوعه كالشيء الواحد قال ابن هشام في الحواشي وعكس هذا
يجذفون الخبر ويقفونها والاسم وذلك حيث تدخل لام الحذف
نحو ما كان الله يبدى المؤمنين على ما انتقم عليهم اي ما كان الله مريدا
لذلك قال البصريين قال الكوفيون الخبر يبدى واللام
زائدة انتهى ومنه بوجه ان حذف الخبر وحده كثير قوي لان ما
مثل به كذلك لكن ذكر واي باب كاد انهما تقارقا كان باسور منها
حذف خبرها دون كان وقالوا في باب ان اما جار حذف خبرها
دون كان وقالوا في باب ان اما جار حذف خبرها دون كان لانه
لما منع من التقية جبر مجواز الحذف كما في النسخ وقال
في موضع اخر نقلنا عن ابن جني واعلم ان حذف خبر كان واخواتها
ضعيف في القياس وقتلنا وجدي الاستعمال فان قلت
كيف وهو يتجا ذبه سبها ان سببه خبر المبتدأ او سببه بالمفعول
من حيث هو منصوب بعد سرفوع بفعله قلت نعم ولكنه
دخله امر لم يوجد في واحد منهما وذلك ان كان النافذة انما
لزم الخبر بقويها مما اخبر منها من دلالة الحذف فاما منها
لما وعوضا من الخبر منها فلوحده فتمت لتفقت الفرض الذي
حيث به فخر بذلك مجزى ادغام المحقق وحذف التوكيد لما فيه
من تناقض المطلب الاستدري ان التاكيد من مقام الاسماء
والاظهار والحذف من مظهر اليجاز والاختصار وما ضد ان
وكت

وكت رايت الباعلي وقتلنا ما انسا بحذف خبر كان ولما راجعه
ولاكثر في كلامه انتهى اقول ولا يخفى ما في كلامه لانه مبين
على ان النافذة لا تدل على الحذف وعلى تالية الحذف والتاكيد وقد
علمت مما سرنا فيها وفي شرح الفارسي ولا يجذف خبر كان لانه
عوضا او كالعوض من مضدسها لاننا لا نؤكد بالمضد كما سبق
لكن في بعض اوجه الحديث المتقدم حذفها مع خبرها وايضا الاسم
وحده وسهل ذلك الفريضة وايضا لا تكاد العرب تنطق بخبر
كان في نحو وما كان الله ليعذبهم كما سبنا في اعراب الفعل
وسبق انه يقتصر على اسم ليس للعلم بالخبر انتهى وقال في ما سبق
وتختصر ليس بمجرى اسمها نكرة بلا شرط وقد يقتصر عليه للعلم بالخبر
كقوله واما الجود منك فليس جود تنبيه يقتصر في الحذف
هنا موز لان المحذوف اما كان وحدها او الاسم وحده والخبر
وحده او اثنين منها او الثلاثة فمذه سبعة احتمالات محتملة ثلاثة
احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي ثم كل واحد اسما لبيان
او واجب صارت اربعة عشر لكن حذف كان وحدها محال الف
للقياس اذ لا يجذف الرفع ويبقى المرفوع الا في صورتي في باب
الفاعل فينبغي ان يصور هنا لما يتصور منها كالوقوع في جواب
الاستفهام نحو زيد قائما في جواب هل كان زيد قائما واما حذفها
وجوابا في مسائله النفي فيبطل لان العوض بمنزلة ما كانه
لا حذف وحذف الاسم وحده مخالف للقياس لانه كالفاعل ولم
يفق الا اذا كان متميزا وحذف الاسم والخبر وبها كان كذلك
لان فيه بقا الرفع من غير كونه وحذف الخبر وحده علمت ما فيه
وحذف الثلاثة لم يذكره الا وجوب في قولهم افعل هذا ام لا
اي ان كنت لا تفعل غيره وانما كان واجبا للنفي قوله
وبعد ان ولو الخ قال ابن هشام في الحواشي كان خطري انه لا بد
من استراط نقد مران ولو كونها شرطيتين وكون المقام تنويجا
او تعظيما او تقليلا نحو المر مجزى بعمله اخيرا فخير الحديث

لا يباين الدهر ذوبغي ولو ملكا التمس خاتما لاية لم اجد سايغا
ان يقال ان فاضلا اكرمتهك ولا لو فاضلا اكرمتهك ثم تبين
ان ذلك ليس بشرط بدليل انه لا يجوز ان فاضلا اكرمتهك وان
جاهلا اهنتك ثم اني تاملت السوا من مخوف قوله واحضرته
عذري وقوله حديثي وقوله قد قيل ذلك وقوله لا تقترب
الدهر الا بيئات فرايت ان الشرط المامون يكون الاسماء
معنى قول التثنية ان يكون اسمها من غير ما علم من خاصر او غايب
قوله وبعد ان نقول غير ما علمنا ارتكبت بهذا السارة الى
مسألة حذفها وحدها وجوبا وانما حسن حذف الفعل هنا لان
ان لا يقع الاسم بعد ها مبتدأ فكان بمنزلة فعل محذوف لمضارع
ما يدل عليه فان قلنا فيه حذف الصلة قلنا
قد تحذف نحو نحن الاولى فاجمع جموعك فان قلنا صلة
تلك صلة موصولة اسم والموصول هنا حرفي قلنا صلة
الحرفي كذلك نحو ما ان حراما كان ان ما ثبت **تفسير**
ليس الطرف في قوله وبعد ان اعطى في الطرف السابق والجملة
بعده كالحذف منها الواو ومثل وجوههم مسودة لان
الاسم في هذه المسألة لا يحذف وانما هو ظرف لارتكبت ولم
يغير هنا على المحذوف بل ذكر التقويض وهو يستلزمه لانه لا تقويض
عن المعلوم وقوله ارتكبت لا يخلو عن نظر لانه انما يقال في
الامور الخارجة عن القياس والظاهر وليس تقويض حرف
عن فعل بخلاف القياس واذا كانوا يعوضون حرفا من جملة
في نحو يومئذ فبذا اولى والكاف في قوله كمثل زائدة والف
في اقترب كذلك او التقدير نغبة فاقتراب لان كنت برا
ومن معنار كان اي التي لها معنار وهي النافضة والثامة
ولذا اظهر مع ان المقام مقام الامتار اذ لو قال ومن معنار
لما توهم الاختصاص بالنافضة لان الاحكام السابقة في قوله

ويجذفونها

ويجذفونها الخ مخففة بها لمران بده الحصوصية لكان عن نظائرها
من نحو ما كان وهان لاهن اخواتها في بدها الباب اذ ليس فيها
ما يتصور فيه ذلك حتى يقال ان كان اخففت عنه به وانما حذف
النون في معنار كان تشبيها لما جرف اللين لان عينها كالمرس
ومن ثم اذا تحركت للساكن لم تحذف لزوال السببه وصيرورتها
كالخروف المعجبة ومنع الحذف في مثل لم يكن الذين كفروا من باب
راي الامر بفتح الهمزة والذين حذفوا وان المحذف قبل
يجي الساكن وهو قبل التحريك **قوله** وموجود ما التزم قال الله تعالى
ولا تحزن عليهم ولا تلك في التحل المحذوف في المثال لم يكن الذين كفروا
بالانبات فحذف ما في المثال لانه الامثل وانه مناسب للتحزن وحجة
ما في التحل موافقة ما في اول العسر ولم يك من المذكرين

ما ولاولات وان الشبهات بليس

قوله دون ان اي الزائدة لا المؤكدة بدليل رواية يعقوب
ما ان التمرز مبالا لنصب قال في شرح التثنية وزعم الكوفيون
ان ان المفترضة ما هي النافية في ما بعد ما تؤكدوا والذي زعموه
سرد ود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير
الفعل كما لا يتغير بتكرير ما اذا قيل ما زيد قايما كما قال
لا يبتك الاسماء سلفا من حراما احد معنهما

تكرر ما النافية تؤكد او يفي عملها الثاني ان العرب قد استعملت
ان زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيفية
لشبهها باللفظ ما النافية فلو لم تكن المفترضة ما النافية زائدة
لم يكن لزبادتها بعد الموصولين مسوغ انتهى ويستفاد منه
رد الشرط الذي ذكره ابن عقيل العمل وهو عدم تكرر ها وقال
ابن هشام في الخواص قوله ما من حراما احد معنهما استدل به علي
على اعمال ما مع التكرار واوله ابو حيان على حذف المنيغ بما ولا احفظه
الا في لا لاي ما بل عندي انه تكرر كلا تكرر لانه في اخر المصنف كما

قيل في ان شمع الحرف على الواقع وقد يتوقف في قوله في شرح التسهيل
 فلو لم يكن المفترضا باقيا بعد الاما بعد الاستقناحية ومدة
 الانكار كما نص عليه في متن التسهيل وشرحه وكذا ابن هشام في
 المعنى في بحث ان قال الذي يسوغ زيادتها فيها يسوغ زيادتها بعد
 ما ذكر وان لم تكن ناقية **قوله** مع بقا اللفظ حقه ان يقول في الخبر
 قال في النهاية ما زيد قائما الا بوجه وما زيد متاربا الا بعد اجوزا
 لان اللفظ دخل على الخبر بل على معموله ونظيره مسألة الكتاب
 ما تاتينا فتجدنا الا اردنا فبك رغبة وتطيره لا يوت لاحدكم
 ثلاثة من الولد فتتسم النار الاحتمال في التنوين وقول الشاعر
 وما اصاب من قهر فاذا كرمهم الا يزيد بهم حياء لهم
 وقال ابن هشام في حواشيه قوله بالايجري مجري الاميل
 وتكره قول الشيخ بقا اللفظ عبارة حسنة لانه احسن من
 المسائل الثلاثة وقال ايضا النجاة يعبرون هناك بانتقاص
 اللفظ ويريدون بذلك انه انتقص بالنسبة الى الخبر والافق
 اللفظ باق بالنسبة الى المحذوف المستثنى منه وذلك هو الخبر
 في الاميل ولكنه لما حذف نسبيا سموا هذا خبرا والتغيير بجلالة
 المعنى غير حسن **تنبيه** الاول او رد على هذا الشرط
 قوله وما الدمر الامجنونا بائله وقال السمع انه نادرا واجاب
 عنه الموضع بما يعلم من راجعته وقال في الحواشي ما نصه وقال
 ابن بابشاذ على اسقاط الخافض اي لا يمكن ان قلنا وقد
 خرج جماعة على مثل ذلك موضع منها الحديث ذكاة الجنتين ذكاة امه
 في رواية النصب ومنها المسألة الزينورية فاذا ماواياها
 على قول الكوفيين وفيه ضعف لان دخول الكاف على الضمير يختص
 بالضمير واعراب من ابي النابغ ابن بابشاذ بان الجار اذا سقط
 ظهر المحل والمحل هنا رفع لان نصب ما لان نقدا هو الذي فزرتنا
 منه قلنا **قوله** هذا غلط بل هو نصب بالاستقرار بقدر
 ان كان يرى الكاف لا يتعلق به هذا ولكنه متاربع في ذلك

وقد نص ابن جعش على ان الجار والمجرور الواقع خبرا موضعين رفع
 ونصب باعتبار النية والتعلق به وقال ابن جني في الكلام
 على الحديث واما من تأول على حذف كاف التنبيه وان الاسم
 انصب اذا سقط الخافض فليس مما تشاغل به لانه يلزمه ان يجيز
 زيد عمرا على ان الاميل كعمرا قال ابن هشام لا مانع من اجازة
 ذلك في الشعر فقط على حد من دون الديار ولم يتوجوا الثاني انه
 ان الخبر اذا تقدم بطل العمل ولو ظرفا او مجرورا وهو كذلك لان
 الخبر معمول لما بخلاف معموله ولا يلزم من جواز تقديم معمول
 تقديم العامل حتى يقال تقديم معمول الخبر سودن بتقدمه
قوله وترتيب زكن ان قلنا كيف عداه بنفسه
 وقد قال زكنت منهم على الذي زكنوا قلنا قال في
 اساس البلاغة متممة معني وفقت واطلعت قال وروي زكنت
 من بعضهم مثل الذي زكنوا فان قلنا عبارة غير الوفة
 فلم قالنا قلنا قال س وتقول لمن زكنت انه يقصد
 مكة واسمه ونسب في البيت بزيادة على واعلم ان تقديم الخبر
 يمنع اعمال ما ولو كان ظرفا او مجرورا اخلا فالقوم منهم ابن عصفور
 قال في الكافية

ورفع نحو ما ياريد بها وموضع المجرور نصب زعمنا
قوله وسبق حرف جرح المقصود من هذا التنبيه على شرط
 رابع لعمل ما وهو ان لا يتقدم معمول الخبر الا اذا كان ظرفا او مضافا
 يندفع قول السحاب القاسم قد يقال بهذا استفاد من قوله السابق
 ولا يلزم العامل معمول الخبر البيت لان الفرع لا يزيد على الاميل
 اما افتقار تقديمه اذا كان ظرفا او مجرورا فلا يعلم لاحتمال
 نقصان الفرع عن الاميل بهذا ان سلم ان المدرك في الموضعين
 واحد وقد يمنع لان علته المنع ثم انه لا يلزم العقل معمول غيره ومنها
 ان هذه الحروف ضعيفة لا تقوى على التفرع معها كما اشار اليه
 السمع ومن مناهن تقديم معمول الخبر عليه نفسه ومنع تقديم

معمول الاسم عليه وان نزل وفيهما السحاب **قوله** من بعد
منفوب وكذا من بعد بحر وبالبا الزائدة ولا يجوز حركه كما هو
ظاهر وصرح به الشاطبي **قوله** وبعد ما وليس جريا اليها الخبر
اعلم انه ان كانت اللفظة لا تقدر بدخول خبر المجازية والتميمية
وما اجمعوا على انه لا يكون خبرا لها اما لتقدير الخبر نحو وما بالبحر
انت ولا العنق او لاقتزان الاسم بان نحو لعمرك ما ان ابو مالك
نواه ولكن بدخول خبره ايضا خبرا مبتدئا نحو ما زيد ابوه بقا يورد
لا يجوز ومن ثم منعوا في وما هو بجزءه من العذاب ان يعبر
كون الضمير ضمير الشأن لانه لا يفسر الا بمثله فيكون ان يعبر
مبتدئا او بجزءه خبره ودخولها يمنع ذلك وان كانت اللفظة
للتقدير خرج خبرها التميمية وجميع ما قدمنا **تنبيهات**
الاول للمثالة ثلاث شروط كون الخبر مقبلا ومن ثم امتنع ليس
زيد الانفايم ولذلك امتنع الابدال على اللفظة ليس زيد
بشيء الاسبا لا يعني به فاما قوله وليس المال فاعلمه بما وان
ارماك الا الذي فهذا انما على الكسر لا اعراب على اللفظ وكونه
يقبل لا يجاب فيخرج ليس مثلك احدا وكونه لم يستعمل استثناء فيج
ان في ليس زيدا او لا يكون زيدا اصرح به ابن هشام في المحوي
الثاني ورد دخول الباء على اسم ليس اذا تأخر وكان ان والفعل
كقراءة بعضهم وليس البربان تولوا وكقوله

اليس عجيبا بان الفتى سحاب ببعض الذي في يديه
قوله في المنكرات الخ افاد انه يستلزم في اعمالها تنكير
المعولين ومراعاة اشتراط ذلك زيدا وفيها ما سبق في ما فلا بد
من الشرط السابقة فيها الا لاقتزان بان لعدم تصورهما
واشتراط ذلك فيها يعني عن اشتراطها في غيرها لان الجميع متساوية
بل ليس بل قيل ان ما اقوي في السببه بما مع انها كليتين كقوله قال
عنه الاطلاق قال ابن امارا ثبت من يمي لا كليتين ولم يثبتته
المبرد ولا اضعف من ما لانها تشابه ليس في جنس اليق لا في نوعه

وما

وما تشابهها في نوعه وبه الحال كذا قالوا وفيه نظر لان هذا
الترجيح انما يصح عند من سلم ان ليس في الحال اما من قال تنقضي
مطلقا فلا يصح عنده نعم يمكن الترجيح بان ما يجوز دخول تاء
الجر بعد ها وهي عندك على والترخيص في تخففة بلفظة النصب
وبان الاستدلال على اعمالها بورد الخبر ملفوظا به منعوبا وخبر
لا المقدر مرفوعا وليرد مصرحاً به منعوبا الا في بيئتين يمكن
تاويلها بالحال لانها تأتي من النكرة بعد اليق تنقيح **قوله** لا العالمة
عمل ليس اما ما لفي الوحدة او لفي الجنس على سبيل الظهور خلافا
لمن خصها بالاول ولا العالمة عمل ان لفي الجنس على سبيل التخصيص
ومن العجب قول ابن عصفور ان لامه انما تغل اذا كانت خاصة
بالاسم ولا تكون خاصة به حتى تكون للفي العام فتكون في جواب
السؤال العام نحو قولك مثل من رجل قايم فيلزم من ذلك دخولها
على الاسم النكرة لان هذا انما هو في لا التبرية وما يبين سداد
قوله انه يقتضي ان لا اقوي في الاعمال من ما لان ما غير مختصة
قطعا وتخزان ما الكراما لان **قوله** وقد تليت وان ذا
العمل لا يما يشعر باشتراط تنكير المعولين فيها وهو في لانت
ظاهر بل قيل لا لازيدت علمها التا واما في ان فشكل لان الظاهر
قال في الخفة ان ان لا تغل الا في معرقة عكس لا وان ما تغل
في المعرقة والنكرة انتهى وفي المقرب وقد اجروا ان في السعير
بحر ما في نصب الخبر لتسميها بها ولا يجوز ذلك في الكلام لانها
غير مختصة انتهى وقال ابن خروفي في شرح الجمل واذا كانت ان نفيا
عملت عمل ما في لغة امثال الجاز ولا تغل الا فيما تغل فيه **سأ**

تنبيهات الاول يلي من الولاية كالامارة لان اللواتي
الثاني لا لتماثل اللفظ واللبا لغة قال في النسخ اولها
انتهى وفيه انه يلزم من حيز اجتماع وصفين متناقضين بحسب
الوضع لانها ان كانت للتماثل فهي ساكنة وصفا وحركة لا لتقا
السكنين وان كانت لللبا لغة فهي متحركة وصفا مسمران تاء

المبالغة لم تقدم الاحرفا زايده مختصا بالاسم كالمجز من الكلمة تقلد
 في الوقف كما كعلامة لا كلمة هي حرف معي نقاسه وثلاث من النوع
 الثاني والمأخرات لبلا يتبع ساكنات وانما جاز لاه وفتحا سبيل
 التثنية **قوله** فشا كقوله ثغالي ولات حين مناص اي ليس
 الحين من مناص قال الناظم لابد من تقدير المحذوف معرفة
 لان المراد في كون الحين الخاص حينها ينوصون فيه اي يهربون
 او يتأخرون وليس المراد في جنس المناس **قوله** والعكس قل
 كقراءة بعضهم ولات حين وفيها شذوذ ان احدهما حذف المنصوب
 وبقي المرفوع وهو خلاف المشهور والثاني انه محجوب لما كرهه التقدير
 وذلك لما قد مناه اعراب قراة الجماعة من انه لابد من تقدير
 الحين الخاص حين مناص لا في جنس حين مناص اذا كان كذلك
 فقل الناظم تقديره ليس حين مناص موجودا للمرح حين
 تتاديه مراد اكان لا قبل ذلك حين مناص فلا يجمع في جنسه
 مطلقا انتهى وظاهره انه جعل موجود الخبر وهذا لا يجمع لان
 لات لا تفعل الية الحين فالصواب ان يفذر ليس حين مناص حين
 موجود الى اخره فيكون موجودا صفة للخبر لا خبرا تثنية
 قال في الكافية في لات

في لات مناسمالات عمل وبعضهم هنا لما سما يجعل
 قال في الشرح مذميا لغاري ان لات مهمل ومناظر في كان
 وحسب مع ان مقدرة قبلها مبتدأ اي ولا مناس حين ومذمب
 ابن عصفور ان مناسمالات وحسب خبرها عيا حذف مضاف
 والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين ومذا الوجه ضعيف
 لانيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تنصرف
 واعمال لات في معرفة ظاهرة وانما نقل في تكرة انتهى اي انما
 نقل في الظاهر اذ اكان تكرة لانه قد روي في قراة الجماعة
 الاسم معرفة وزاد في النوع الثالث عشر من معني اللبيان فضنية
 اعراب ابنه صفور الجمع بين معموليهما

أفعال المفاربة

لويقل كاد واخوانها كما قال كان واخوانها لان ذلك يدل على ان كان
 امر الباب ولم يثبت ذلك عنده بخلاف كان لان احداث اخوانها
 داخل تحت حدتها ولها من التفرقات ما ليس لغيرها وايضا اراد
 ان يفيد ان اطلاق افعال المقاربة على الباب كله اصطلاح لم
 ولا يلزم من كونه اصطلاحا كونه حقيقة لتفريقهم بان تسميتها
 افعال المقاربة اما من تشبيه الكل باسم الجز عما فيه او من باب
 التغليب وعلى كل فقل وجه اختصاص هذا البعض حتى يسهل الكل
 باسمه او غلب على غيره انه حالة وسط بين التهج والسروع في الفعل
 والمقاربة مصدر قارب فاعل الصادر من واحد كسافر لاسن
 اثنين كخاصم شمر ان المراد ان المسح بهذا الاسم يتنوع في ثلاثة
 اقسام مقاربة وتزجي وشروع فلا يلزم تقسيمه الى الي نفسه
 ولما غيره ولا جعل قسم اليه تشبها له **قوله** كان كاد الخ اي
 في رفع الاسم ونصب الخبر كما اشار اليه السمع فلا يرد انها
 نقارفة في احكام كما قال في التثميل ولا ينفذ مرهنا الخبر
 ولا يتوسط وقد جحد ان علمه ويتعين عود ضمير منه الى الاسم
 فلا يرفع الظاهر لا اجنبيا ولا سببيا الاعية فان قلنا
 فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ندر الى اخره قلنا
 بل له موقع لاطلاق العبارة لفظا ثم المراد التظهير في الحكم
 وانه واحد لا القياس **قوله** كاد في امثل الوضع
 يعني قرب الا ان تقديره قرب بين ومي مقاربة بدونها
 والاختلاف في التقدير لا ينافي في الاتحاد في المعنى لانها من خواص
 اللفظ بصر على ذلك الرعي في باب ظن واخوانها كما كان لكنه غفل
 عنه مهمنا حيث قال كاد في امثل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل
 على امثل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الفعل ومع او شك في الامثل
 اشترع ويستعمل على الامثل فنقال او شك فلان في السير فان

قوله ولا تستعمل على محل الوضع مخرج في ان مقتضى الاتحاد في المعنى عدم
الاختلاف في النقدية ثم انه لم يجز في رعيه ان الامثل في اسرع
تتقدم في لان الصحيح انها في الامثل متقدمة بنفسها بغير علم في المعنى
حيث قال واسرع في السرور وهو في الامثل متقدم وقال في موضع آخر
وقد اوسك فلان يوسك اي اسرع السير كذا افاده ابن كمال باسما وقال
التحقيق ان كاد كساير الافعال في ان نفيها لا يوجب لاثبات واثباتها
لا يوجب النفي كما بغير علمه في دلائل الاعجاز وليس نفيها في السير كما
في المعنى بل قد تكون المبالغة في نفي الخبر نحو لم يكدر اها وقول ذي
الرملة لم يكدر يسير السوي من حب سبه يبرح وظن ابن شبرمة
ان نفيها اثبات فقال لذي الرملة بالها الغيلان اتراه قد يبرح
فونفع له مثل ما ظن ابن شبرمة فغيره لا لم اجد ولعل الرملة
نفته بعد ذلك بدليل استهزاء سحر على ما قاله اولاً ولا محال
لدعوى عدم ثبوت الغيبة بعد ما حكاها في دلائل الاعجاز وليس
من يند او لا يكاد يسيغه كما ظن السجستاني لان قوله تعالى وسقوا
ما حيا فقطع المقام مخرج في انه يدخل في جوفهم ولو بعد شدة
بل مؤمما من وقد يكون للاستنباط افادة ان الخبر لم يقع الا
بعد جند وبعد ان كان بعيدا في الظن من ان يقع كقوله تعالى ولا
يكاد يبين اي يبيط في الكلام ولا يتكلم الا بعد الجند والمشتقة
وقوله تعالى لا يكادون يفقهون قولا اي لا يفقهون الا بعد بيط
بدليل قالوا اياذا الفريين فان من لا يفقهها مثلا لا يفهم على
المخاطبة ولو بواسطة الزجراك فاقبل في تفسيره اي قال
ستجهم لا يبطل الدلالة المذكورة بل يغيرها وقال الكواشي ولا
يفقهونه الا بعد بيط وظاهر اللفظ يقتضيه لان كاد سمي في نفيها في
وقع واد المراد بيط لم يقع فامسأب في تفسيره واخطا في تقليده
ومن يند الغتيل وما كادوا يفعلون كما اشار اليه في انكشاف جعله
استنبط الفهم ونزل عنه الناظر ونفيه منهم اليضاوي فاسه
بعد ان قال لنظروا فيهم وكثرة مراجعتهم والخوف العنيفة يظهر من

القاتل

القاتل اولها منها وبعد حكمه بان كاد كساير الافعال قاله ابن كمال
قوله وما كادوا يفعلون قوله قد جوهها الاختلاف وقتيها انتهى
انتهى فانه لو لا عقوله عن ذلك لما توهم المناقاة واحتاج في دفعها
ما قاله ثم عطفه خوف الفصيحة وما بعده على ما قبله منظور فيه
لان كلام المعطوفين منشا للتطويل وكثرة المراجعة لامع بها يرو
على ان علامتها لا يصلح عليه لذلك لانه لما حدث منه سبها دة
قوله مثل الله عليه وسلم ولكن شدد وانشد والله عليهم وقول
المفوق ان خبرها مبيغ دايما وانما اذا كانت سفينة واضع ذبول عن
استقامتها سفينة لا يبعث اليه بل في معنى الاستنباط ونقلته
ذلك بانه اذا افقت مقارنة الفعل اتفق حصوله عقلا غيرتا هي
لانه لا يتحقق في المقارنة حينئذ مما عرف واستند لانه لم يكدر
لا يجدي نفعاً لانه انما يصلح دليل لا يستقيم لها سفينة في نفي
المقارنة لا على بغير ذلك المعنى ولا يلزم من ثبوت الاول ثبوت
الثاني ثم انه ذكر ان المراد بالفعل الذبح وهو غير ظاهر والافتيل
وما كادوا يذبحون اذا لا تكتف حبيذ في العدد ولعل الظاهر الى
ما فيه اطناب اذا التقدير وما كادوا يفعلون الذبح بل مقدمة
واما المعنى والله اعلم وما كادوا يفعلون شيئا من مقدمات الذبح
وناسب ذلك ما تقدم بايراد كاد مستعنة من المبالغة وكان حقه
ان يقول اذا المراد في فعل الذبح على ابلغ وجه واكدته انتهى كلام ابن
كمال باسما بتلخيص وبغير كثير من قوله وعينه هي من افعال الرجا
قال الناصر اللقاني عني موضوع للرجاء في الزمن الماضي ولم يستعمل
ولا تكون حقيقة بل استعملت في كلام الخلق للرجاء المجرى عن الزمن وفي
كلام الله تعالى للعلم المجرى فيهما معنيان مجازيان بدون معني
حقيقة فقوله المحلى لم يثبت في كلامهم مثل هذا الموضع واجاب
السحاب ابن قاسم بان مراد المحلى لم يعلم ثبوت وما ذكره
في عني غير معلوم اذ كونه موضوعا للزمن غير معلوم وان كان حاسرا
اذ المفهوم كما قال السيد الصفوي من شرح الفصل لابن الحاجب

عدم وضع عيب للزمن لكنه لما وجد فيه خواص العقل قدس ذلك اذ راجا
في نظره اخوانه ومنه يتحقق ان المراد الوضع الحقيقي والتقدير
انتهى ومعلوم ان الوضع التقديري لا يقع في كون اللفظ مجازا حيث
لم يستعمل في هذا الموضوع له ولو سلم فكونها في كلام الله تعالى
للعلم امر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال انه في كلام الله تعالى
للرجحان باعتبار المخاطبين كما هو مفسر في لعل وقال الرضي انه الحق
قول لكن يدور غير مضارع لمدين اي واخواتها في كلامه حذف
معطوف وحرف عطف اذ لا يختص بدور مجيبه كذلك بكاد وعسى
كما يتوهم من ظاهر المعظم وان دفع ايضا ما قيل ظاهره بوجه محي
الخبر لمدين بخصوصه ما مفرد او جملة اسمية الخ ولم يسمع مجيبه
مفردا احتياجا لبعض السامعين لما يخصص قوله غير مضارع بالقر
ولا ما ذكرنا سابقا حيث ادخل في قوله ابيه غير مضارع الجملة
الفعلية التي فعلها ماض والاسمية فلهذا **قوله** وكونه
يدور ان الخ قال الساطي فعل المقاربة جار مجرى الواقع فالحق
في الاكثر بفعل الشروع في ترك ان وفعل الرجاء غير جار مجرى فترك
خبره بان الدالة على الاستقبال في الاكثر انتهى وهذا في كاد وعسى
واما غيرهما فنقدت به عليه بقوله وكيفية **الاستنباط**
قال ابن عصفور في شرح الجمل ان في هذا الباب لا تقدر بالمصدر
لانها الماقي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا وتخلص بذلك من شبهة
المبردة في قوله عيسى زيد ان يقوم من باب الفعل والفاعل والمفعول
لان الحديث لا يجزئ به عن الذات قال والدليل على انها كذلك فعل
احد كما ان يكون الحق مجتمة من بعض وقول الشاعر
• لعلك يوما ان تلم سلمة عليك من اللاتي يدعنك اجدا
لعلها ان ينجيا لك حاجة ولعل بالانفاق لما اسمر وخبر وانهم لما
فلقوا بالخبر مفردا جاوا به غير مصدر فقالوا اليه عسيت مائيا
كما يقدر كان زيد يهوى بكان زيد مائيا ولم يقو لواء عسيت
الصومر كما يقدر كرهت ان يقوم كرهت الغيا **قوله**
وكيف

وكيف حري نازع ابو حيان في حري وقال انما هو حري مؤن ولكن
ابا سئل السروي قال ان منهم من فسره بحقيق فتوهما انه فعل قال
ابن هشام يؤمن السروي انها كلمة واحدة فنقل خلافا ونسبته على
هذا الوهم ابو حيان وكيف يفسر الاسم بعيسى وفي فعل وحرف
ومن صرح بان حري فعل ابن طريق والسرفسطي الذي يميز بالحمار
ونخلص ان لنا حري شج اسم منقوص وهو وصف بئني ويجمع ويؤنث
وحري اسم مفعول كعيسى وهو مصدر لا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث
وحري مال غير مؤنث وهو فعل كعيسى انتهى لكن بعد ثبوت فعلية
حري قد يمنع كونها من افعال هذا الباب بما قياس ما ياتي في الخلق
لانه يقال هو حري كذا فتعدي به بالباء **قوله** والرسوا اخلو لوق
ذكر حكم اخلو لوق قبل ان يعرف معناها ومزاي فتسمي ليس بالحسن
هذا او نازع ابن العلي في كونها من هذا الباب وحكي اخلو لوق السما
لان نظره اخلو لوق الارض لان ثبتت قدلة عيانية مفعول وان
الخافض ينفط احيا نا وان المعية نتيات كذا **قوله** وبعد او
سك انتقا ان نرا يرد عليه نظير ما مر ان ذكر حكم او شك قبل
ان يعرف معناها ومزاي فتسمي ليس بالحسن وقد تهر السرا ان
او شك من افعال المقاربة وهو ما في النستنبيل فالاولي ان يشرح
كلام الرجل بكلامه وادعي بعضهم ان الاظهر من النظر انها من افعال
الترجي لانه ذكر او لا فقلين من فتبين ثم الحق بقل فعل ما استبهم
فقال وكيفية حري وارده باخلو لوق واوشك ثم رجع لما يلحق بكاد
فقال ومثل كاد في الامع كريا ونقد مر عن الرضي والعصاح انها بعين
اسرع واستدل بعضهم بكون او شك من افعال الرجاء بانك تقول
او شك زيد ان يحج ولزيج من بلد كما تقول كاد زيد ان يحج ولا
تقول كاد زيد ان يحج الا وقد اسرف عليه ولا يقال وهو ببلد
قوله ومثل كاد في الامع كريا اي في انها المقاربة وان الاكثر
مجرده من ان واسار بقوله في الامع خلاف ابن الحاجب اذ قال في
مقدمة كريب من افعال الشروع وفي عبارة المصنف اسغاره واما قول

السامية اشارة لمخالفة سر اذ لم يذكر في خبر كريب الا الخبر ومن ان
 بعيد لان من لم ينقض لم ينفع ما سكت عنه وغاية انه سمعه
 من بعده فاستند تركه عليه ولم يعد من مخالفة لعله بان
 لو سمعه لنقله **قوله** لا غير يحتمل ان المراد لا غير مضارع ويحتمل
 ان المراد لا غير او شك وكاد وفي كل منهما فقور بفعل من الشروع
 لكن قيل الاحتمال الثاني اولى لعدم التنبيه على الاول على حكم غير ما
 لاحتماله ان الخبر لم يستعمله مضارع او استعمله مضارع وغيره
 ومنه ما لم يتصرف اصلا ولا فقور حينئذ في الكلام بقلبك بالتدبر
 التام **تنبيه** معني عدم تصرف الفعل اقتضارا للعرب
 به على بعض صيغه بحيث يفهم منهم نقض الاقتضار والالزام
 ان تقفية بقرينة كل فعل على السماع **قوله** بعد عيسى اخذوا
 او شك الحجة الستميل وتشد او شك وعيسى اخذوا لان
 بفعل فتعني عن الخبر قال **قوله** الداميين وظاهر هذا انه في هذه
 الحالة فعل ناقص سدا وصلتها مسد جزئية وظاهر كلا من
 الجماعة انها فعل تام ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن
 الخبر والمصنف خالفه قايلا عندي انها ناقصة داما ما في
 عيسى زيد ان يقوم فظاهر واما في عيسى ان يقوم زيد فقد سدت
 ان وصلتها عن الجزين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل
 احد ان احسب خربت عن اصلها انتهى وبه يعلم انه ينبغي ان يمتل
 في المقام بعينه ان يقوم زيد ولا يبيع التمثيل بعيسى زيد ان يقوم
 لان ان يقوم هو الخبر لا مفعول عنه اذ الخبر في هذا الباب لا يكون الا
 مضارعا اما بان او بد ومن اجل ما عرفت كثر في المفتي في بحث ان
 اختلف في المحل من نحو عيسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على
 الخبرية وقيل على المفعولية **قوله** قال وقيل رفع على البدل
 وسد مسد الجزين في هذا يبيع التمثيل بذلك في المقام وقد
 رد هذا القول في بحث عيسى بان يكون بدلا لازما تتوقف عليه
 فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل وقول التمثيل فيعني

عن الخبر كقوله مما عن ثاب لا يستلزم وجود الاول لان القضا
 عن الثاني لا ينافي القضا عن الاول وكان الاقتضار عليه لانه محط
 القابضة وليس فيه عينا انها في هذه نافضة اذ النافضة انما تقار
 التامية لا احتياجا لهما الخبر سمر رابيت ابن هشام قال السواب
 او الاحسن او الاظهر ان يقال ان ان يفعل يسد مسد الجزين
 لانها تقضي عن الثاني لان ذلك يومهم انها ثانيا في موضع **الثاني**
 فتسد مسده كما يقولون في قاييم الزيد ان ان المني ساد مسد
 الخبر **قوله** السواب القاييم قال ومنه امور **الاول** انما
 قال ظاهر هذه اشارة الى مكان حمله على التام بان يكون المراد
 فائدة الكلام التي كانت تحفل بالجزين حصلت بهذا فهو معني
 عن الخبر باعتبار حصول الفائدة به وعدم توقفها على اخر
 الثاني على ما اختار المع كون ان يفعل ساد عن الجزين فلا
 قال غنا بان يفعل عن ثاب واول كما عبر بذلك في شرح الكافية
 وقد يجاب **قوله** عن هذا بان ترك النقص للاول لوضوح امره
 لان ان والفعل حلت محله فتسد لها مسده في غاية الوضوح
الثالث على كلام المع ايضا مل يكون ان والفعل في محل رفع ونصب
 باعتبار قيامهما مقام المرفوع والمنصوب وانبات محلين مختلفين
 لشي واحد باعتبار ان لا مانع منه انتهى **قوله** وجرى عن الخقدم
 الخبر بد لانه الارجح وبه جال التزليل بشرطه ان يكون بعد هذا
 ان والفعل لا الفعل فقط يجوز يد عيسى ان يقوم فان هذا ينبغي
 فيه تحمله للضمير وانما محل الوجهين اذا جازت بعدها ان سمرانه
 اقتصر هنا وفي الكافية وشرحها على عيسى مع ان اخذوا واوشك
 كذلك فلو قال وجرى منها بالنسبة لكان اولى ليعود على الجميع
تنبيهات **الاول** تجوز الوجهين جوفهما اذا كان الاسم
 مذكورا بعدها نحو عيسى ان يقوم زيد واورد ان ذلك يوجب التباس
 اسم عيسى بفعل الفعل بعدها وقد منعوا نقد خبر المبتدأ
 اذا كان فعلا خوفا من التباس ويجاب بان التجويز

انما يستلزم الاجمال لا الالتباس كما لا يخفى وقال **الشهاب**
 القاسم وقد يجاب بانه لا محذور هنا لان الجملة فعلية بكل حال
 لانها مبتدأة بفعل ابد او موعية ولا كذلك هناك فليست فانه
 قد يدفع بجوز تقدير ذلك مبتدأ مؤخر او اقوال **جوابه** سببي
 على ان المانع في باب المبتدأ والخبر من تقدير الخبر الفعلي اختلاف
 الجملة بالاسمية والفعلية وليس كذلك فقد مر ان المانع القاء
 العامل القوي واعمال العامل الضعيف وانه يجوز تقديره في باب
 النواسخ لعدم المانع لكن ذلك لا يتأتى هنا لان العاملين لفظيان
 الثاني قال في المغني بينت التام في نحو عسي ان يقوم زيد في دار
 وعية ان يبعثك ربك مقام محمود اليل يلزم ففعل مبتدأ من
 معمولها بالاجنبي وهو اسرع عية الثالث يجوز في هذه الحالة
 ان يفقد الاسم مبتدأ مؤخر ويجوز الوجهان السابقان فيما اذا
 تقدم الاسم في التركيب حينئذ اربعة اوجه واستشكل
 كونه مبتدأ والجملة فتلخص خبر بمنعهم تقدير الخبر الفعلي وقد
 عرفت ما فيه فلا نقول **قوله** والفتح والكسراجر الخ الفتح
 على الامتل والكسرا نباغا لليا الساكنة ومن ثم اخبر هذا الحكم
 بالمسند للمتا والمون وخرج عن ذلك عسي فان اليا المفتوحة
 تنقضي فتح السين المناسبة والتخفيف والتخفيف لتوالي ثلاث
 حركات حينئذ **ان واخوانها**

قال ابن الحاجب اسبغت الافعال من اوجه دخولها على المبتدأ
 والخبر واختصاصها بالاسماء وبما هي في الفتح وان فيها الثلاث
 والرباعي والخماسي كالافعال وكان مراده بالافعال كان واخوانها
 لانها التي تدخل على المبتدأ والخبر قبل استكمال فاعل بدخول عليه
 بنفسها ومراده بالعدد اعم من كونها بالامثلة او بالزيادة
 ومثال الخامس مئة انك واعلم ان حجة الكوفيين في ان هذه الحرف
 لا تدخل في الخبر بقا للمناسخ الظاهر وقولهم انك وزيد دامن

حكا هـ وقوله انه غلط غير مرصفي والامتل عدم ذلك وانما
 لو كانت فاملة لجاز ان يليها كما يجوز في سائر المعولات ان تلي
 عواملها قال **السهيبي** واما المستنع ان يلي العامل غير معموله
 فان اعترض باستلزامه جواز ما احسن في السجاء زيد التزمنا
 اجازته وهو الصحيح **قوله** لان ان الخ قال ابن هشام عندي
 ان تقدير الخبر للحصر اي ما لها لا عكس ما كان خلافا لابن سلام في
 انها تنصب الجزين في لغة ان حراسنا اسدا ان العجوز خيبة كان
 ادنيه الاميات وللقرابة تخصيصه بليت نحو بليت ايام العبار واجفا
 ولنا ان الخبر محذوف مثل ولكن زنجيا اي لا يعرف فرايتي وخيبة
 نصب على الذم وتاكل الخبر وابو خنيلة لحنة الاصمعي وابو عمرو
 بحضرة الرشيد ومراده ان اذا لم تكن بعين نعم كقول ابن الزبير
 ان ومراكبها وقيل لم يثبت محي ان بعين نعم والنقد يراها وراكبها
 وقيل لم يثبت محي ان بعين ملعونان ورجوه ابن عصفور لانه
 الذي استقر في ان ورد محذوف الجملة كلها واجيب
 بقوله قالت وان فيح الحرف فقط وقوله وكان وشمل ذلك المصدر
 والتي بعين لعل نحو انما اذا جات لا يومنون **قوله**
 او رد على ما نقرر من اعمال هذه الحرف في الاسم النصب ان مد
 لساحران واجيب **قوله** بوجه مذكورة في المغني في محال
 منها قول المبرد ان بعين نعم ومدان لساحران مبتدأ وخبر فان
 قيل لا لا تزداد في الخبر فتسل النقد يراها واعترض بانه
 يلزم الاسماء والايجاز ومن زعم الاسم ضمير الشأن لزومه
 ذلك وان اسمها ضمير شأن لا يجذف الا ضرورة لان الجملة نقسه
 فهو كالوصوف الذي صفته جملة فلهذا كان ان من لام وان من
 بدخل ضرورة وقلت دفعت الهمزة على سبعة ولكن زنجي والكثرة
 والاسم مكررة نحو ان محلا وان سر محلا ويلزم في بيت شعري على
 الامع وقد يجذفان كقول ابن الزبير ان وراكبها **قوله** ليت لعل
 ليت للمغني ولعل للمعجم وبما من باب الاشياء فيشكل تعلقا بالماضي

خويالي يمتني من ولعل الله اطلع على املي يدبر وقال
 لعلك والموعد حق لقاءه بدل من تلك القلوب يداد
 وقد منعوا من اجتماع لبيت وسوف محوليتة سوف يقوم لان لبيت
 لما لم يبيت وسوف لما ثبت ومن ثم قال بعضهم فيما انما عدا
 بما يقع وقد جات مع لعل لانها تختص بالممكن فكانه عندهم ثابت
 قال
 فقولوا لما قولار فيها العلما سترحمي من زفرة وعويل
 قوله الية التي كليت فيها اي فلا يكون واجب المراعاة بل
 تارة ينتع نحو ان في الدار ساكنها وتارة يجوز نحو ان في الدار زيدا
 وقد تجب مراعاة الترتيب نحو ان زيد اليها الدار فيفيد كون الدار
 داخلية على الخبر هذا والمراد خصوصية الترتيب المحل له لا مطلق
 تقدم الاسم وتاخر الخبر فانه لا يجوز في الاصح ان في الدار زيدا
 جالس فاما فان عجبها اذاك مصاب القلب جرم بلا بله فتعلق باي
 مقدرة والجملة اعتراضية مثل كان فداية عام جدي والالا
 فتقدم الممول بوزن يجوز ان تقدم العامل والعامل منا لا يتقدم
 ويلزم من مراعاة الترتيب ان لا يتقدم الخبر على العامل وقال ابن
 هشام في الحواشي في شرح الناطر لتشميله ان امثل التالي كونه ملغ
 نحو فاذ عجبها اذاك مصاب القلب فاما القايير مقام الخبر فجدير
 ان لا يليها لقيامه مقام من لا يليها لكونه اعتقرا بلاوه اياها التقا
 لما الاصل قال ابو حيان اصحابنا ينعون الملقب ويقدرونه في البيت
 اعني ولا خلاف في منع نحو ان طعامك زيد اكل واذا قدر اعني في
 البيت فالفضل بجملة اعتراضية كالمف كان وفداية قول جدي
 وقال المصنف ان الحال كالظرف وانشد كبيتك حيوان واصحابنا
 جعلوه اعتراضية لاحالية وافقني كلام الجلولي انه لا يتبع الفضل
 بالظرف الملغى بلا خلاف وان محل الخلاف الحال
 قال الشهاب في حواشي الاسموني فان قلت لم لا امتنع
 تقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا ومجرورا كما في ما واخواتها

قلت

قلت بوجه بان هذه اقوى لانها تشبه الافعال لفظا
 ومعنى ولانها سببة بفعل متصرف وهو كان وما سببة بفعل
 جامد وهو ليس والمتصرف اقوى انتهى والظاهر انه اراد ببيتها
 للفعل بمعنى انها بمعنى اكدت وتمتيت وتزجيت وبكذا وفيه ان هذا
 السببه ليس لكان والظاهر في السببه بها امر على تسليم كفايته
 فترخاوت مالات وهي سببة للفعل لفظا ومجمل غيرها علميا فيه
 والجميع سببه للفعل معنى لان الكل يعني بفيت **س** ان ما قرره
 يفتي حواز تقدم معمول الخبر اذا كان ظرفا وقد علمت ان الامم
 هنا منعه وتمر بجوز اتفاقا **نفس** على كلام الجلولي لا اسكال
 وقال ابن هشام اجاز الجميع كان في الدار زيد جالسا واجاز
 النعل ما في الدار زيد جالسا واختلفوا لانه في الدار زيد اجاس
 ولم يقولوا مثل ذلك في ما ومي بلا سلك اضعف نحو ان الظرف
 والمجرور محل الاستماع حتى فصلوا بينهما بين المتضايين فاعدا انما
 الامر بيه جلد **س** ان تزييا منك زيدا وتعيد امك عمرا
 انتصب زيد او عمرا امر ترفعهما الجواب ان جعلت تزييا
 وبعيد اخرين نصب اي في مكان قريب منك زيدا وان اردت
 القرابة والبعد في النسب رفعت لان الثاني هو الاول
 والتوجه على هذا ان تقدم الاسمين وتنصبهما ونوخر التكررين
 فاما قوله وان شفاني عبرة ممرافه فاحسن من هذا لانما
 تكرر ان قال تس وقما يكون بعبد امك ظرفا لان العرب تقول
 ان قريبك زيدا ولا يقولون ان بعدك زيدا لان الدنو اسد
 مكان في الظروف من البعد قال ابو سعيد لان ومنعها على القرب
 كعند ولدي او على الابتداء من القرب كاسما الجملات **ف** شرع ان
 بذلك زيدا اي ان مكانك زيدا فان جعلته بمنزلة المبدل رفعت
 زيدا لان المبدل اسنان **ف** شرع ان الفايه در امك بيض
 وان في در امك الفايه في الطرف في الاولى صفة وفي الثانية
 ينبغي ان يكون حالا والمستألفة في مثل الكتاب فان جعلت الطرف

خبر الما بصفت بيضا **ف**دع ان اسد في الطريق رابضا
 وراي **قوله** غير المدي في كتاب اي بكر محمد بن عبد الملك
 التارخي في اخبار الخويين ثا ابراهيم بن مهدي قال سمعت
 ابا الفضل الرباعي يقول لا يجوز ان يخفف الحرف الثقيل الا في القافية
 المفيدة وقد جاني غيرها واستدنا دعوت قوي ودعوت معشري
 حتى اذا ما لم اجد غير الشر كنت امرا من مالك ابن جعفر
 انتهى وقال ابن ولاد البذاء من قولهم فلاك بذي غيرهم موز
 بين هذا قال ابو الحسن بذي يمز ولا يمز فيه لغتان جميعان
 ويقال بذي الرجل بالمز وبذي وبلا يمز والدليل على انه يمز قولهم
 البذا آفة بالمز فلو كان لا يمز لكان المصدر **اليد** اوة بالواو بغير
 مز كالسفاوذة والفاوذة فيجوز قول الناظر حينئذ ان يكون من
 تشبيل الموزا ومن تخفيف الشدد **قوله** لست مصدر لم يقل
 مفردا لانه اذا سد مفرد غير مصدر مسدها لم يفتح نحو طنتت ريدا
 انه قايم **قوله** مسدها اي مسده اسمها وخبرها وقوله اكسر
 اي استدر اكسر مثل يا ايها النبي اتق الله وكان يحسن ان يقول
 بعد هذه البيت فبئذ اوفاعلا او ما جرا ففتح كذا المتقول فاتبع ما
 استقر ثم يقول فاكسري في الابد **التي** الوجه ان جواز
 الفتح دون وجوبه ينبغي ادخاله اما في قوله افتح لست مصدر مسدها
 والمعنى افتح وجوبا ان وجب السد اي ان وجب الصدر وجواز ان
 جاز ولم يجب وجبته ففوله وفي سوا ذاك اكسري وجوبا ان وجب
 السد وفي سوي ذاك بان امتنع السد او جاز ولم يجب اكسر وجوبا
 او جواز وصيغ التصريح صريح في ان الناظم لم يشر لصا بط مسالة
 جواز الامرين **قوله** فاكسري في الابد قال ابن هشام يريد
 بالابد اشد الحس ولا صاحبة الخبر لانها تفتح فيه وجوبا ولا يكون
 حينئذ في اول الكلام بل في مشوه لان خبرها تغدو عليها اعني خبر
 المبتدأ لا خبر ان وقال ايضا ليس المراد بالمبتدأ افتتاح النطق سواء
 افتتح بها النطق نحو انزلناه او وفتت في قوة ذلك نحو الان اولما

الله او مبتدئة على ما قبلها نحو زيد انه قايم وقال
 منا الانات وبعض القوم يحسبنا انا بطارية ابطاينا سرع
 فان قلت **قوله** فقل كذا في اعتقادي انك سطلق قلت
 مبتدأ مبتدأ مفرد لا كلام بخلاف زيد انه فاضل فان قلت
 هذا مفوم من قوله ومما ان افتح قلت **قوله** والمواطن كلها
 كذلك وانما هذا مختل لها وذكر البش الاقسام الثلاثة تحت قوله
 في الابد او لما تكلم على ما يجوز فيه الوجهان ذكر حقي ولا جرم واما
 ونسره بان حقي ان كانت ابنة امينة كسرت نحو حقي امير جوهر
 او عاطفة او حارة ففتح نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
 وان كانت اما بمعنى الا او حقا ففتح وان كان لا جرم لم يفتح حقا وبذلك
 صيرها المفترق ففتح او بمنزلة اليمين كقولك لا جرم احسنت
 اليك ولا جرم لا تبتك كسرت فيقال له ينبغي ان تذكر حتى الابد
 مع الا الاستقناحية في وجوب الكسر كما ذكرنا بعد المبتدأ
 فان الكلام قد ابدي بعد ها وكذا بعد لا جرم اذا كانت بمنزلة اليمين
 والا اذا كانت بمعنى حقا وان لا يذكر ذلك فيما يجوز فيه الوجهان
 لان الذي يفتح بعده غير الذي يكسر بخلاف المواطن التي ذكر فيها
 الناظم جواز الوجهين **قوله** ينبغي ان يذكر مواطن الكسر كلها
 تحت قوله في الابد ادخله على ابنة الجملة والتحقيق ان لا يذكر
 مسالة الخبر وان يذكر بدلها مسالة الابد او يتركها ويذكر
 افتتاح النطق والواقع بعد حرف الاستقناح ولقد اجاد الناظم
 حيث لم يذكر هذه المواطن الثلاثة فيما يجوز فيه الوجهان هنا
 وان ذكرها في التشبيل ونقده ولده **قوله** وفي بد صلة بخلاف
 ما اذا وفتت في حصر الصلة نحو جال الذي عندي انه فاضل ففتح
 وجوبا ما لم تكن خبرا عن اسم عين والاكسرت وجوبا نحو اعجبني
 الذي ابواه اني مطلق **قوله** وحيث ان ليمين مكملة ان قلت
 حقه ان يقول وبعد اللام لما سياتي قلت **قوله** لانهم انما يفتحون
 مع غيبة اللام اذ لم يفقدوها معمولة لفعل القسمة المصحح به

وحبيبة لا تكون مكملية لليمين ولو كان الناظم قال وخبيث ان وافقة
بعد اليمين لزمه ما قلت ونظير هذا قوله او حكيت بالقول ولم
يفل وفقت بعد القول ليخرج نحو اتقول ان زيد مطلق وعقوبيا
اي احمد الله في وجه الفخ **قوله** او حكيت بالقول قال ابن
هشام يعني او كانت دكاية لقوله في حال مصاحبة القول
واري ان الاصل او حكى بها بالقول فحذف الجار الاول فارتفع
الضمير وانقل بالفتحة لان ان يحكى بها قول سموع لا يناسب
محكية بكلام اخر وخالف **قوله** ابنة تاويل كلامه فقال اذا حكى
بها قول يعني سموعا فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول
كذا قال وفيه نظر اما انها اذا حكى بها قول سموع كانت مصاحبة
للقول فواضح لانها ان لم تصاحبه كانت اخبارا عن عند المتكلم عن
نفسه لا اخبارا عن قال ففتح المائدة في ان الكلام دكاية مع مصاحبة
القول والاقال ظاهر خلافه واما قوله فقد حكيت هي نفسها
فاستقامته على ان يريد بالدكاية الاخبار كما نقول حكى نادكاية
عن نفسه اي اخبر بخبر عن نفسه على ان هذا يرجع ايضا الى معنى
المماثلة لان معناه انه اخبرنا عن شيء مماثل لما اتفق له لكن كان
هذا المعنى ينوي بزيادة الكلام فليلا هذا يحمل قوله فقد حكيت
هي نفسها مع مصاحبة القول اي اخبر بها في حال مصاحبة
القول انتهى وبه يعلم ما في قول شيخ الاسلام زكريا في حواشي السمع
ان الاوفا ما في النظم وان عكسه الذي قاله السمع تكلف ناس من
جعل الباء للمصاحبة والاوجه جعلها للسببية **قوله** الدخلة
على الالة والمعنى او حكيت ان مع محمولها بالقول وهو قال المحكي
هي ومحمولها والمحكي به قال انتهى لمخصا وقد نقل السحاب
كلامه بمرمته واقره في حواشي السمع **قوله** او حكيت محمل حال
قال الرضي لان المصدر انما يكون حالا اذا كان مريحا لا موقولا
اي لان الموقول موقول بمعرفة وسرط الحال التشكيروية لا
يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو

تنبيه قال في النسخ بعد ان قرر مراد السائلة واما قوله
تعليل وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فاما
كسرت ان لاجل اللام لا الوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية
يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني الا انه يفتر القدران انتهى
والمتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال بينها من
المقام وليس في كلامه ما يقتضي ذلك لان الية جات على مقتضى
الكلام السابق من كسرها لخلولها محل الحال ثم انه ما المانع من
تعد سببا لكسر واو مريضة لبعض الاسباب على غيره وقوله
على ان الخ يقتضي ظهور مراد المتبب على غيره وهو محمل نظر لانهم
لم يبعدوا الوقوع بعد الامن مواضع وجوب الكسر وكيف ذلك
وقد عده وما من اماكن وجوب الفتح نحو عجبني امورك الا انك تشتم
الناس واما دخول اللام في الخبر فقد ذكره وهو قال انه يرجع الى
الابتداء وعبارته في المواضع التي زادها على الموضع والمفرد خبرها
باللام من غير تعليل نحو ان ربك لسريع العقاب ثم قال والخق ان
ان في ذلك كله ابتداء بيانية وفيه القنية بحثا لا ابتداء بالانكارة بعد
ان ذكر ان من المسوغات ان تقع في اول جملة خالية ومثل ما اقرت
فيه الجملة بالواو وبالفتحة من ماضيه وهذا يعلم ان اشتراط
التخوين وتوقع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم واما الصواب
ان تقع في اول جملة خالية ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال واما الصواب
ان تقع في اول جملة خالية بدليل قوله تعليل وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام انتهى ولوان صاحب
النسخ اشتراط الافتزان بالواو في كسر ان الواقعة محل الحال
ثم قال واما الخ لصح كلامه لكنه عجم او لا فراجع **تنبيه**
الحالة محل الصفة كالحالة محل الحال فتكسر وجوبا مفروضة بالواو
اولا قال ابن عازي قلت افتزان جملة الصفة بالواو وجوب
بعض النحاة وشمس الزمخشري وهو خلاف مفهوم الالفية اذ قال

فاعطيت ما اعطينته خبرا انتهى اقول هو كلام يحمل وتفصيله قول
 المعنى في بحث الواو والعاشر الواو والذاتة على الجملة الموصوف
 بها التاكيد لموصوفها بوصفها وافادة ان انضافه بها امر ثابت
 وهذه الواو اثبتتها المبخسرى ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع
 الواو فيها كلها واو الحال مفسر دما واغاد الكلام على ذلك فتبل
 الباب الثالث **قوله** بعد اذا فجاءه من اضافة الدال الى المدلول
 ان قيل ذكروا انها تكسر وجوبا بعد حيث واذ للزوم اضافة
 الى الجمل كما ياتي الاضافة قبل اجاز الفتح كما في اذا اجيب
 بان الضروري لا اذا دخلها على الاسماء لا خصوص الجملة ولهذا من
 ذهب الى انها ظرف مكان جعلها خبر الاسم الواقع بعد ما فتح الفتح
 لمصولة ما هو ضروري لها من دخولها على الاسماء بخلاف حيث وان كان
 اضافة الى الجمل ضروري فوجب الكسر لمصولة مع الاستغناء عن
 التقدير فان قيل **قوله** ينتقص بهذا الفرق بجوار الوجوه
 في الجزاء مع ان الجملة ضرورية لها يكران يقال لما كان الجزاء لا يكون
 الاجملة ناسب الانتقاء في اللفظ باحد جزئي الجملة اذ وجوب
 الجملة يدل على ارادة الجزء الاخر والمضاف اليه لما كان الاصل
 فيه الافراد وقد وقع مفردا شذوذا بعد حيث في نحو حيث
 الى العماءير ناسب التزام ذكر الجملة بنهاها لئلا يتوهم مجيبه
 على ما هو اصله من اما في حواشي السحاب وهو لا يتناسب ما حققه
 الشمس الفياقي من جوار الوجوه بعد حيث نظر الما التزامه
 من اضافة الى الجملة ولما هو الاصل في المضاف اليه فتدبر
قوله او قسم اي فعل قسم مذكور فانه الذي يحتاج للتقيد
 بقوله لا امر بعده اما اذا كانت بعد قسم وعمر وجب الكسر مطلقا
 لا امر بعده فيحمل ان يكون الضمير في بعده عايدا الى القسم
 وهو المتبادر فالجملة صفة له وان يكون عايدا الى ان اي في حالة
 ان لا امر بعده فالجملة خالصة جات بغير الواو ومثلها في والله
 يحكم لا معقب لحكمه وهذا احسن انظرا قايي المسئلة لان اللام

لما تقع بعد ان وتوجيه الاول ان الواقع بعد ان الواقعة بعد
 القسم صادق عليه انه واقع بعد القسم وفي عبارة السرا اذا لم
 يكن مع احد معموليها اللام وعبارة النظر احسن او اللام الدافعة
 على الفصل او معمول الخبر كذلك **قوله** في اي روي او نقل بقوله
 ضمير بمزان والتقدير ينقل بمزان بوجهين بعد اذا فجاءه الخ وهذه
 المسئلة على قول الكوفيين قال السراج لا يجيز البصريون الا الكسر
 واما اجاز الفتح الكوفيون نقله عنهم ابن كيسان والكسر ارجح
 لانه متفق عليه ولانه اذا لم يجز فلا اقل من رجحانه ولانه لا يجوز
 حذف حرف الجر واعلم انه على الفتح لا يكون جوابا للمقسم قال
 في التصريح واذا امتنع ان يكون جوابا للمقسم كان الفعل اخبارا
 بمعنى الطلب للقسم لا قسم اذا الاصل في الجواب ان يكون مذكورا
 لا محذورا وانتهى وكونه ليس قسميا واضح في مثل
 او تخلفي بربك العلي اني انودها لك الصبي
 اذ المتكلم بهذا الفعل ليس بنفسه بل طالبا من غيره ان يقسم
 واما في قولنا حلفت بالله على كذا الامانع ان يكون قسميا ولا يضر
 عدم الجواب لان الجار والمجرور يفهم مقامه وان لم يكن جوابا
 اصطلاحا ولذا قال الفقهاء ان نحو حلفت يمين ان نواه اولا اطلق
 ولا يفهمون ذلك في حلفت المضمرة لان العرب لا تقسم حلفت وتزيد
 غير القسم كما فعل النداء يميني على ذلك وجوب الكسر عند
 البصريين في نحو والله ان زيدا قاييم وان قياسه على نحو حلفت
 ان زيدا قاييم غلط **تنبيه** علم مما نقلت راسه كان الظاهر
 ترك ذكر مسئلة القسم مما يجوز فيه الوجوهان ولذا اقتصر ابن
 هشام في الشذوذا على الثلاثة التي ذكرتها الناظر غير مسئلة
 القسم قال المحقق وهو الظاهر لان حكم هذه الثلاثة غير معلوم
 من وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكرناه فيه جواز الامرين
 غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم اما من وجوب الكسر واما من وجوب
 الفتح **قوله** وذا يطرد في نحو خبر القول المضابط هذه المسئلة

ان يكون المبتدأ اقولا ولو حكما ليدخل مثال النافذ لان افعال بعض
ما يضاف اليه وخبر ان اقولا وفاعل القولين واحد قال **الحفيد**
ليس المراد من القول ان يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد
اعبر من ذلك فكما دل على القول هنا قول شهيد لما قلناه انك لو
قلت علي يا احمد الله جاء فيه الوجان الكسر على معنى يساني
هذا اللفظ والفتح على ان المراد على ما في كان من الاحمال انتهى
وبوب كلامهم فقلوا الحمد فولا وعليه بشكل قول الاصح
فلو انتفى القول الاول فتمت نحو عملي اي احمد الله والعجب
من الحفيد انه افر ذلك مع جعله هذا المقال سادس الجواز الا ان
فان قلت **يرد على الحفيد** انه لما يكون هذا اللفظ **ع**
اذا اريد بالعمل المعول اذ اللفظ ليس بنفس العمل بل العمل ايجاد
هذا اللفظ **قلت** ما المانع من التاويل المذكور وان التقدير
ايجاد هذا اللفظ واما الاعتراض فليجيب بان جملة اني احمد الله ليس
بعمل فلا يجمع الكسر فذوق بانهم قد يجدون القول عملا للسان
قول وبعد ذات الكسر نقب الخبر لانه ابتداء الماد دخلت على
الخبر وان كان دخولها عليه مستقلا لانها لو دخلت على الاسم لزم
منه الجمع بين اداتي فتوكيد ومنه لا يجمعون بينهما فزحفوها
لما الخبر دون ان لقوتها بالعمل ولم تنزح في لهلك من يرق على
كريم لان صورة ان قد زالت فكانت في واحد للتوكيد وقال
الشاطبي لما اضطرروا بالجمع غير وان بابدال همزتها كما ابدلوا
الف ما حين اجتمع مع متكلمها في قوله همالي الليلة همالي لانه انتهى
وفي القرب لا تدخل الهمزة على ان نفسها وان ابدلت همزتها هاء
واصل اسمك له انك ثم نقل والقرب نقول لله انت وله انت
قال ابن هشام يحتاج هنا ان يفهم مبتدأ ويكون ذلك المبتدأ
فاصل بين الواو والهمزة فلا يحسن النقل وايضا فهذا كلام جري
مجري المثل ولما انتقد فلا يحسن فيه الحذف ولا يجوز في
انهم قالوا التاكيد اللفظي ليس بكروه وكون ان واللام معنى

واحد

واحد يقتضي محنة الا ان يقال مداره على تكرير اللفظ بعينه
او مرادفة وتقع المرادفة هنا **نفسها** الاول اما لم
تدخل الهمزة في خبر غير ان لانها تدخل الجملة ولا تغتر معناها
ولا حكمها بخلاف اخواتها فليست تدخل في الخبر انتهى ولعل الترجي
وكان التشبيه ولكن خبر الجملة لا تستعمل الابعاد كلامه وان تقم
الجملة في تاويل المفرد وما سمع من دحوها في غير خبر ان فمحول
على زيادة اللام او موصول **الثاني** المراد بالخبر خبر المبتدأ
والا يستعمل ان زيد ابو له فاقم قافا فانك من حاربتة لمحارب
فساد **الثالث** تدخل على الخبر وان تقدم معوله عليه نحو
انه على رجه لقادر ان ربه يوم سيد الخير خلافا للشر واعتذر
عنه الحفيد بان الفاصل فيما اعترض به عليه طرف تتسامح فيه
مادة او الم تابع لابي في شرح التسهيل في نقدي الفعل ولزومه
حيث قال لا يتقدم الفعل على عامله المفروق باللام ومثله
بقولك ان الله يحب المحسنين **قول** ولا يلي ذي اللام في بعض
الشيخ ذ اللام على نذكر الحرف والثانية احسن لان الشيخ منقحة
عليه في وفد ثلثها **قول** ما تضمنها اي الماضي المنصرف اما الجا
فليها لانه سببه بالاسم الا ترى انه يلي بان بلا فاصل اذا
خفقت نحو وان عيسى ان يكون وان ليس للاسنان ولا يفتح في
اختصاصها بالاسم لانه منها يشب كما لم يفتح في امتناع تصرف
عند اجراءها بمن لذلك نقول ان زيد العيسى ان يقود وان زيدا
لنعم الرجل كذا مسئلو **قال** ابن هشام وي ينبغي ان تمنع المسألة
من جهة ان الانسان لا يقع خبر هذه الادوات لا يقولون ان
عبد ي بعثته بقصد الانسان انتهى **قول** وهذا فذروا
القول لما وفقت جملة بغير صفة في نعم السهر على بغير العبر
لكن استدل بعضهم بكون جملة نعم وبليس خبرين بوقوعهما
خبرا لان في قوله تعالى ان الله نعمنا بغيركم به انهم ساء ما اعملون
ولعل ذلك ما يحتملنا من الخبر كما وجه بذلك الرضي توجه

الكذب في الغم المولودة في قوله ما هي بنعم الولد وفي الباب
 الخامس من مغف اللبيب وينبغي ان يستثنى من اسرار الخبرية
 في باب ان وصفي السنان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز
 ان يكون جملة دعائية كقوله تغلب والخامسة ان غضب الله عليها
 في فزاة من قرا بالتحفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقوله
 اما ان جزاك الله خيرا فيفتح المزة واذ الميلة قول الجمهور
 في وجوب كون اسم هذه ضمير سنان ولا استثناء بالنسبة المضمير
 السنان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما يودي ان
 يورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية انتهى وفي عروس الافراح
 اول باب الفضل والوصل انه يجوز جعل خبر ان اسما ان كان طلبا
 ولقطة خبر الكثرة وقوعه في ادعية النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه واله ولا يجوز مثل لما يعك والفرق ان الطلبي لآخر مستقلة
 يؤكد كما تؤكد التسمية الخبرية **قوله** اقتضي كلامه جواز
 دخولها على ليس وهو لا يسوغ كرامة اجتماع دخول اللام على ادوات
 النفي وهي الفرار من اجتماع لا بين في اكرها وحمل الباقي عليه قال
 ابن عازي بل اندرج في قوله ما قد نقيا **قوله** ونفخ الواسط
 معول الخبر والفضل فيه اسارة لا انها لا تفهمها الاستوسطين
 ونوسط ضمير الفضل بين الاسم والخبر لازمه واما المعول فاللازم
 ان يفصل عن ان ليلا يجمع اذ اتا تأكيد وان الفضل الاسم والخبر
 لكن بحيث لا يتاخر عنهما كان يفصل بين وبين ان معوله اخر نحو ان
 في الدار عندك زيدا جالس اما لو تاخر عنهما فلا تدخل عليه اللام
 ليلا يجمع حقها كل الجنس وهو مقتضى قول الناطم الواسط ومثل
 وان دخلت في هذه الحالة على الخبر كما نقله السبوطي عن المبرد قال
 لانه لم يجمع ونقل ان الزحاج اجازته ونقله الرضي بقوله ليلا
 يجمع حقها كل الجنس يتاخره ما حقه الصدر عن جزييه اللذين
 مما العمدتان يستعربو افقة الزحاج كما لا يخفى ومثل يجوز ذلك
 ولو كان المعول غير ظرف الظاهر نعم والذي في الحفيد والنصر

انما هو حكاية الخلاف بين مدني الرجلين فيما اذا تقدم المعول
 ولكن الحفيد نسب الاجازة للمبرد والسنع للزحاج وعلم ذلك في النسخ
 وعبارة الحفيد واما ان زيد اليك الدار لقايم فاجاز ذلك المبرد على
 ان تكون اللام توكيد او منع ذلك الزحاج وهو الصحيح لان الحرف
 اذا اكدا فلما يجاد مع ما دخل عليه او مع ضميره انتهى **قوله**
 ويهد للحوار في هذه قوله اي لعنه اذي المويلاذ وحقق نخشي
 وحلي ان اوديت معناه وقيل اللام الاو لا وازايدة كزبادتها في الخبر
 في فزاة الا انهم ليكلون الطعام بفتح ان وفي قوله
 راوك لي من اعييت فثبتوا بكفيا اسباب المي والمارب
 في انها قد دخل على المعول الموحى وان وجدنا اكثرهم لغاسقين
 ونحو ان قلت لمسلما وهو وارد في كلامه فان **قوله** انما كلامه
 في المسددة فالجواب انه يقول بعد وتلزم اللام اذ اما تمل
 لتجمل على ما تقدم له **قوله** قال ابن هشام لا يجوز
 ان عذ العند نازيد يضرب عليه الناطم وهو يخرج من هنا لانها صحت
 الواسط غير معول الخبر بل نفس الخبر انتهى وهذا المثال مبني على
 ان هذه الاخرى يليها معول خبرها والا فلا يجوز وقد نقا المانع
 فيه منقد **قوله** ومثل ما يذي الحروف فيل انما يجعل ما يذ
 كاذبة لانها حينئذ تزيل اختصاص هذه الحروف بالاسماء وتبعد
 سبها بكان التي هي محمولة عليها في العمل اذ لا تقتل ما بها وتطير
 ذلك اقتران ما بان **قوله** وقد يقع العمل بجعل ما زائدة ملغاة
 والوجه انه عام لانه اختيار الناطم في غير هذا النظر فقد للمحقق
 او القلة بالنسبة للاعمال وقد يوجه الاعمال بانه يكفي في صحة
 الاختصاص الاصل ولا يضر عروضا واله ولذلك نظائر اخرى وفيها
 الاصل ويوجد ذلك ما ياتي في قوله وخففت ان فقل العمل وعلموا
 ذلك بوزن الاختصاص وقد يفرق بان المحففة لا تدخل على فعل
 غير ناسخ عند البصريين والناسخ داخل على المبتدأ والخبر فكان الاختصاص
 باق وحمل الشر قوله وقد يقع العمل على ليت لبقا الاختصاص عند اتصا

وما وبتدأ مذمب س لكن قال ابو حيان وفقت على كتاب تاليف طاهر
الفرزوي في العود كرفيما لمتما لهما الجملة الفعلية بل نقله ابو
جعفر الصغار عن الخويزي لكن الاخفش في اسفة حفظه قال انه لم
يسمع قط لهما بفوز زيد **قوله** وجايز رفعك الحرف فاعل جاييز
عند الاخفش والكوفيون وتبعهم المصنف او مبتدا وجايز خبره وانه قوله
رفعك ان الضم جاييز قبل الاستكمال وبعده ومعك ذلك وقد
اجتغا في قوله

• ان الرفع الجوز والخريف يد الي العباس والصيوقا
واقهر قوله بعد ان تستكمل ان رفع المعطوف قبل الاستكمال لا يجوز
وهي مسئلة ذات خلاف قال ابن هشام في شرح بابت سعاد
الخلاف حيث ينبغي كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد
ذاتك وانما نحو ان زيد او عمرو في الدار جاييز بالانفاق ومنه
قوله تعالى ان الذين امنوا والذين ما دوا والصابون وانا الخلا
في تخريج ذلك فقال الكوفيون معطوف على محل الاسم وقال البصريون
ما وما مبتدا حذف خبره والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها
واما مبتدا خبره ما بعده وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا
عليه وسيشهد للاول قوله

• من يك امي بالدينه رجله فاني وقتي رها الغريب
فيار اسم فرسه بدليل ان الامر لا يدخل على خبر المبتدا وسيشهد
للساني قوله

• خلبي مل طبت فاني وانما وان لم تنوحا بالهوى دفقان
بدليل انه لا يخبر عن الواحد بالمشق وقال انه موضع كثر فيه
الوصف ووجه الفرق انه لما لم ينبغي كون الخبر للاسمين جميعا امكن
فعله من عطف الجملة فذا وافق على جواز هذا التركيب من خالف فيما
اذ انفتحت كون الخبر لهما وبذلك يفسر ما في مستيع التوسيع من اهدام
لبنون الخلاف مطلقا وما في قوله سارحه انه الصريين منعوه
مطلقا لما فيه من اجتماع غاملين على معول واحد عملا واحدا فانه

معني على اتحاد الخبر وقد عرفت انه غير لازم **فصل**
الاول اجاز الجري والزجاج ان الفتحة والبيان كالمنسوق في
جواز الرفع ووجه المنع عند الجمهور في الفتحة ان الغرض به
بيان المنقوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر
فان جازعه فيلحقه التقدير والتاخير والمحل على الموضع
لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا اسماير ما وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل اجاز الزجاج جعل الرفع علامة الغيوب
في قوله تعالى قل ان ربي يفتق بالحق علامة الغيوب على انه
مسقة لربنا بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير
ما ذكره بان يكون خبرا بعد خبر او خبرا مبتدأ وحده او بدلا من
الضمير في يفتق او فاعلايه ولا من غير فيه الثاني حيث قد مر
الخبر في مثل ان زيدا اقامه وعمره وكان من عطف الجملة المفردات
بقوله ان زيدا اقامه ليلابودي لا العطف على معمولي غاملين
مختلفين نعم من اجاز به يجوز ذلك عنده واحج من زعم انه
من عطف المفردات بقوله ان زيدا اقامه لا عمرو فان لا لا تعطف
الجملة وايضا فلا اذا دخلت على مبتدأ او خبر تكرار ما فاجواب
ان الخبر لما حذف من مائة لولا عليه بطله منقذ ما كانت كانهما
داخلت على مفرد معطوف وايضا فان سمع مثل هذا في كلامهم
قد مرنا العطف على ضمير الخبر لا على الاسم الثالث **قوله** تستكمل
عجمل ان معناه تستكمل انت معموليها او بعد ان تستكمل على
معموليها والاحسن ان يكون مفعول تستكمل لفظ الخبر لا معموليها
لان اسمها قد ذكر بقوله على منصوب ان **قوله** والحفت بان الخلا
وجه كدعوي الالتاق وصوابه ان يقول مسئلها في ذلك لكن وان
واسعه في البيت وعمل وكان وفي شرح التسهيل للدماسيني كن لما لم
تغير ان ولكن معجم الجملة جاز ان يعطف بعض معموليها مبتدأ
مصرح وخبر محذوف كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقا المعنى
على ما كان عليه بخلاف كان وليت ولعل لتغيير ما معجم الجملة

انتهى وفنسية امتناع العطف المذكور في لبيت وما بعد ما
وان كان من عطف الجمل وهو مشكل على القول يجوز عطف الجمل
على الانسان **قوله** من دون لبيت الى التضييق بهذا الوجه للتكثيف
على العزلة كما قال في باب لا فيهما متلوقة لثانية **قوله** نقل
المحل قال ابو حيان في تفسيره لكن لا نقل في ضمير لا تقول انك
مطلق الا ان وردية السمع انتهى ومحل الفعل القليل اذا اولها
اسم فان وليها فعل وجب الامل ولا يجوز ادعاء الامل في
ضمير شان وقال ابن هشام في الحواشي لتحقيق ان شرطان
احدهما ان لا يكون اسمها ضمير اخوانك لفاضل والثاني ان لا
يكون خبرها غير صالح لدخول اللام مخوان زيد اقام ويستثنى
من ذلك ان يكون متغيا فانه وان كان لا تدخل عليه اللام ولكن
لا يتوهم معه ان ان نافية **قوله** وتلزم اللام الال للبعد في
لام ابتداء وفي ذلك خلاف لنا ان اللام ثابتة في الخبر فلا حاجة
للفرق لفتح ان على قول الخصم اجاب **ابن الجاني** العافية
ان الفتح فرع عن الكسر فابقت اللام مشعرة بالاصل قلنا
كل مفتوحة مفعلة عن المكسورة كدولة كانت او خفيفة
قلنا اللام مع كل مفتوحة قالوا هذه تدخل على الماضي كعلت
ان زيدا اقام وعلم معوله الموحدة مخوان قتلت لشيئا به
قلنا املا لامتد الاندخال الى المبتدأ او دعت الضرورة
في هذا الباب لان ترخلق فادخلت بها غيره وخصوا الخفيفة
بزيادة التوسع فيها لان الحاجة اليها معها اسد لاجل الفرق
فان قيل الحكم باللزوم بينا فيه قوله وربما استغنى عنها
قلنا لا منافاة لان ذلك مفيد لما قاله المعنى وتلزم ان يبد
المراد **قوله** اذا ما تمثلت في غلبت لزمها مع الامل
لا التباس للزوم مع الامل اذا خيف اللبس بان كان الاسم
سببا او مفعولا مخوان هذا اقيم وان الغنى قائم وبذلك
صرح الرضي **تنبيه** حقه ان يبين محلهما فيقول في ثاني

المجرب ان كانت اسمية وفي المفعول الذي كان خبرا في الامتل
ان كانت فعلية مخوان كانت لكثرة **قوله** وربما استغنى
الخفة بسكل النعير ربما المتقنية لعدم الجرور بالاستغناء و
مع التقيد بالشرط المذكور لان حاصل ذلك انه مع القرينة
يستغنى تارة ولا يستغنى اخرى مع انه مع القرينة يستغنى
ولا بد وحياس **بانه** ليس المراد بالاستغناء الحكم بقدر
الاحتياج الى اللام حتى يحزم بالاستغناء ولا يدل المراد به
ترك اللام واذا وجدت القرينة جاز ترك اللام وذكر ما يفيد
انه مع القرينة قد يستغنى اي ترك اللام وقد لا يستغنى
اي تذكر اللام قلنا مل وقال ابن هشام في الحواشي لا يطرر
وجه لتقليل ذلك وحاصل الفصل ان اللام انما تختب بثلاثة شروط
احدهما ان تحقق ان والثاني ان تمل والثالث ان لا يطرر قصد
الاشياء وانه متى اخبر شرط جاز الامران وقال ايضا قال
الناظر يلزم ترك اللام ان املا اللبس وكان في موضع اللابقي بها
مع كقوله اما ان علمت انه ليس بجافل فان اصطبار ان يبيت نظام
فكلمة تارة تجب تركها وتارة يجي ذكرها وتارة يجوز الامران
قوله موصلا اعترض بامر من احدهما انه اسم مفعول
من وصل الرباعي والفعل المستعمل بمعنى الوصل فلاي كوصل كذا
بكذا او صلا فينفدي بالحق الناظر ان يقول موصلا الثاني
انه لم يبين المراد بهذا الوصل ام قبل ان او بعد ما فان اتصال
في بيب يكون من كلا جهتيه واجيب **عن** الاول بان العرب
قد تستعمل وصل اليه باليه بمعنى التقلبه كوقف ووقف وعين
الثاني بان الوصل في العرف ما كان من الاخر **قوله** غالبا بينفي
بغلقه باليه ليكون حاصل المفهوم ان اتصال الناصح بها لو يتيق
في الغالب يصدق بالضرورة ولا يلزم ان يكون الاتصال غالبا
ولو جعل متعلقا بالمعنى كان المفهوم ان اتصال الناصح بها غالبي
مع ان الشرح انما ذكره الكثرة **قوله** وان تحقق ان فاسمها

استمكن بيئته فادسه ثلاثة احكام **احد** ما بقا عملها جزئيا الثاني
وجوب كون اسمها ضميرا اذ لا يقال استمكن الية الضمير وان كان
فيه مخور من جهة ان الاستكان حقيقة انما يكون في الضمير المرفوع
الثالث كونه محذوقا **قوله** وان يكن فعلا لا اعلم انه
قد رتب بعض الفضل في هذا المقام اسيلة ذكر ما الدما مبني
واجاب عنها وقد ذكرنا ما في حاشية الفاكهي فاعثنا ذلك
عن ذكر ما هنا **قوله** وحققنا كان ايضا فتوي واجب لما انما
منوبوا بتا فدل اننا واجبة الاما لمثل ان قال ابن هشام
كان المحققه مثل ان في ثلاثة امور وجوب الاعمال وحذف الاسم
واحتياج الخبر الفعلي فاصل وتماثلها في ثلاثة امور **احد** ما
ان اسمها يجوز ظهور اللفظ محذوفه غالب لا واجب الثاني
ان خبرها يجوز كونه مفردا جذا ولوحذف الاسم نحو كان ظبيته
ولهذا لما كان حكم الخبر على الاما لم يجز للتثنية عليه الثالث
ان الفاصل يخفى بمرور **قوله** تجا ور حرفين بلفظ واحد
مستثقل فلهذا يفرون منه ليا الادغام فنقول في شدد
شد لكن الادغام وان كان خفيفا بالنسبة ليا الفك الا انه
تقبل بالنسبة ليا الحرف الواحد لا ادغام فيه فلهذا يفرون
منه ليا حذف احد الحرفين واما يفعلون متذلي الادوات
فاصحة يفعلون ان وان ولكن ورب فقط وتلخص هذه المسئلة
انهم نارة يجذفون الساكن وتارة يجذفون المتحرك وكان
المرجع في ذلك ليا كثره الاستعمال فان كان استعمال الاداة
اكثر كانت المتألفه في التخفيف احوج فيجذفون منها المتحرك
كما في هذا الباب والاحذفوا الساكن لانهم عليه اجر الضعفه
بالسكون وقوة المتحرك بالحركة

النافية للجنس

اي لغي الخبر عن جنس الاسم والمراد نفيه على سبيل التخصيص

لان

لان لا العاملة عمل ليس تكون لغي الجنس لكن على سبيل الظهور
ولا تختص بغي الوحدة خلافا من يؤم ذلك كما بينه في المعنى
قوله عمل ان اجعل للا الحاصل لان لا تعمل لانها غير
مخفضة بالاسما ولكن عملها محلا لانها التوكيد اليه وان
لتوكيد الايجاب واليه يحمل على انه كماله على نظيره كذا في السهم
وغيره وفي كون لاهن غير مخفضة نظرا لان المراد بها اليه العاثر
وسببه فتمت معنى من الاستغرافية وح فليست هي الداخلة
على العقل لانه لانه خلط من الاستغرافية اشار لذلك ابن مالك
في شرح الكافية وقول الشهاب القاسم العقل قد يكون للعموم بعد
اليه من غير تقييد بالوحدة لايكفي في عدم الاختصاص كما لا يخفى
ودعوى ان التوكيد الاثبات قال في المعنى في ما في الكلام على
سبب افادة اما الخبر باطله واما ما في التوكيد النسبة مطلقا اثباتا
كان الكلام مثل ان زيد اقايم او نفيا نحو ان زيد ابقايم ومنه
ان الله لا يظلم الناس شيئا **قوله** المحفد بعد ان استشكل ما
قاله السهم وذكر نحو ما في المعنى الا ان يحمل قولهم انما التوكيد الاثبات
على معنى انه حيث كان في خبرها فيكون القضية بعد ما معدو
المحمول الا انه في هذه بعد من اصطلاح النجاة **قوله**
الاول فيشهد لجل اليه على نفيته ما ذكره ارباب البيان والاصول
من ان من علاقات المجاز المضادة وما انشد ابو علي الفاي في كتاب
البارع

• كاني ظريف العين يوم نظالعت ميا الرمال سلاف الفلا من الصوم
• حذار على القلب الذي لا يفسره احاذر وشك البين ام لم يجاز
• وثالث اراد على القلب الذي لا يفسره فلما لم يستقر له الشعر
• جابا ضد لما دل عليه المعنى ثقة فيهم الخطاب وحكي ابو عبيد البكري
• ان بعضهم قال اراد بالقلب قلب محبوبته ولو اراد نفسه لكانت
• مستافضا ومحبوبته هي التي لا تستل عن بين ولا ثلث ولا فصل
• ولا فراق الثاني ذكر في المنقح لعل لانه شروطا ولم يذكر

يسر

منها عدم انتقاض في الخبر بل صريح قوله في الكلام علي **٤**
يجسر الناس لابنين ولا ابناء الا وقد عنتم سنون **٥** عدم استراطه
حيث قال ان جملة الا وقد عنتم سنون خبر لا لكن مخرج العصار
في شرح الكافية باستراط ذلك وهو القياس **قوله** او مضارعة
قال ابن هشام في الحواشي وهو العاقل واقتسامه ثلاثة والموصوف
باللام المتصلة نحو لا اياه ولا غلاميه ولا اخاله والمثنى وجمع
المذكر السالم عند المبرد فمذه سنته لكر الخامس والسادس ن
من نوعان لانهما لا يعتبروا شبيهين بالمتضاف في المذاخوب بارجلان
وياقايون واما قوله طار بالنون فباطل بنا ذكرنا وبان النون انما
تقول فيها اذا وقع ما ملئت وقوله تقول يوم زرني بالياء يومها
ويوما زرني بالاعراب **قوله** الزوال شبه الظرف باذ واما
الموصوف المذكور فانه انما يبيس بالمتضاف جوار الا وجوب انتفى
وفي المعنى في حرف اللام ومن ذلك ان اللام المفعلة قولهم لا اياه
لزيد ولا اخاله ولا غلاميه ليعا قول من ان اسم لام متضاف لكا
بعد اللام واما ما عا قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل
الاسم شبيها بالمتضاف لان الصفة من تمام الموصوف فاللام ن
لاختصاص وهي متعلقة باستغفار محمد وفي شرح بان
سعد ما ينبغي مراجعتها لانه حقق فيه المقام اكثر من المعنى

تنبيهات الاول قوله

- اعل بالمعنى فقيه لعلي اروح بالاماني الموعني
- واعلم ان وصلك لا يرجو ولكن لا اقل من المثنى

الفتحة في اقل اعراب وترك التنوين لمنع الصرف الثاني قال
ابن هشام لاميت يوم بالليل قال الناظم يجوز كون يوم مرفوعا
بالصمت بتقديره بفعل مبي للمفعول فقلت هذا يستدعي تقدير
ان فيكون مصرفة فلا ينبغي ان تدخل عليه لا فلا يصح هنا تقدير
ان فلا يصح الاعمال فاما **قوله** طالب بان الحرف المصدرى
انما يقدر بالمعرفة اذا كان الفعل مسندا اليه معرفة ليكون

الفعل معتد بالمصدر متضاف اليه تلك المعرفة فقلت النحاة اطلقوا
وايضا فقد استدل ابو الفتح لانه الحسن في قوله ان ان والفعل
قد يقع نكرة بالبينتين المشهورين مع ان فاعل الفعل ضمير العيس
انتهى وفي كلام الناظم ان المتعار عدم جواز بنا المصدر من فعل
سبني للمفعول كما حره بعض المحققين دفعا لالتباس لبتاد الذي
لا يكون من المبي للفاعل وفي كلام ابن هشام انه يقتضي ان المصدر
المنسبك من ان والفعل يلزم تقديره بمعرفة ومما ذكره في اليج
في اول الباب الرابع وفي الباب الخامس في النوع الثاني من الجملة
السادسة وان كانت عبارة محتملة لعدم لزوم لانه قال
انهم حكوا لان وان المقدرين بمصدر معرف يحكم الضمير انتهى ويحتمل
ان مراده انهما اذا قدر المصدر معرف حكمه بذلك وانه غير
لازم فقد يقدر بالمتكر ويؤيد انه ذكر في الباب الخامس ان
قوله تعالى او يرسل رسولا فقدر اوارسنا لا فراجع المالك
لا في قايما يجب تنوين في ولا في قايما فقدرت الابتداء بونت
ايضا وكبرت لا وان قدرت لا كاملة لم تنون ولا في الدار تنون
ان قدرت في الدار نصبا او قدرت الابتداء او يجب التكرار على
الثاني دون الاول ولا تنون ان قدرته رفعا ولا كاملة **قوله**
وبعد ذلك الخبر اذ كر رافعه فائدة قوله وبعد ذلك ان يعلم
انها لا تفعل مع تقدير خبرها اذا كان ظرفا او مجرورا بخلاف ان واما
معمول خبرها اذا كان ظرفا فلا ينفق در على اسمها الممبى لمنع التركيب
ولا المنصوب لان شرط العمل الانصال وتمل ينفق در على الخبر فقط
فان **قوله** انما صحح او حسن ان يقول فانصب بها مضافا
او مضارعة لان غيرهما لا ينتصب ولولا ذلك لم يجتز النية لانه معلوم
من قوله ان لا تفعل عمل ان فاما الخبر فلا يختلف حاله في الرفع فكيف
حسن ان يقول رافعه **قوله** يجوز ذلك امران احدهما انه
لما ذكر نصب الاسم وكان ذكره مقصودا امر دفه بذكر الخبر مرفوعا
نتميها وتاكيدا وتعد يلايينها في ظاهر الامر والثاني ان يكون

انما قصد بقوله عمل ان اجعل للامية تسمية انما نقول في الاسم فقط
ويكون معناه في اسم تسمية واما الخبر فلا نقول فيه بل يكون مرفوعا
بما كان مرفوعا عليه قبل فلهذا الميسر قد علمنا وهو قول من قصر
على رفع الخبر بوجه انه يستصحب له الرفع الذي كان له قبل **قوله**
وركب المفرد فاختار قال الساطي فيه اسما مرة لئلا ان علة البناء
التركيب واورده عليه ان البناء عنده انما يكون لتسمية الحرف
بأحد الوجوده التي قد منها والتركيب خارج عنها **واجيب**
بان الكلام هناك في البناء الاصيل وما هنا غرض بيزول يزوال
موجبه ويرجع الاسم الى امثله من الاعراب فان قيل
تركيب العامل مع المفعول من انفق لعله فيه اذ نفترض في الأصول
ان من شرط عمل العامل ان لا يكون مع مفعوله كالتع الواحد
ولذلك لم نقول في الاسم فالحوا **ان** ما استرطوه صحيح
والتركيب مع الفعل صحيح ايضا **وجه** الجمع بينهما غير محتاج هنا
ومن بحث عنه وجدته انتهى **اقول** وذكر ابن هشام في بعض
الحواشي ما نصه الذي يقتضي بان التركيب لا يستند على البناء ولا
تلازم بينهما بل دليل على ذلك وحضوره لان حقيقة جعل الكلمتين
كلمة واحدة ومن ابن يفتي بهذا البناء انما يفتي في التحقيق فيصح ان
يجعل علة في كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة في امثله البناء الا
شري ان بنا الاسم دائما او غالبا لتسمية الحرف ولا تركيب في الحرف
فراين اقتضى التركيب البناء فهو بان يضاد البناء او **منه** بان
يقنع فيه وقال ابن غازي بعد نقل كلام الساطي واما ان يدعي
دخوله في الافتقار اذ كل من جز المركب مفتقر الى الآخر **انتم**
وفيه ان الافتقار المتقدم انما هو الموجب للبناء ولذا اعتبر فيه
ان يكون متماصلا لا مجزئا **وفيه** انما بني لتعريفه مع من
الجنسية لانهم لما ارادوا التخصيص على الاستغراق فسموا الاسم
معنى من وتخصيصه اختصارا من التخصيص على الاستغراق العموم
بالتي اسمها مبني وكلام الساطي في التسهيل صحيح في خلافه وان

النقطة

النقطة لا يختص بالمبني وعلمته فانما اعرب المضاف وسميه لان
الاضافة عارضة التسمية وما سببها الحق بمها واما استكمال
هذا القول باسقاط ان يكون النقطة باصل الوضع فرد ودماء اشياء
التي هي في باب المميزات واما العرف بين هذا النقطة ونقطة
الطرف في مما لا يحتاج للتنبيه عليه لاستثناؤه وكثرة من نسبته
عليه **وحاص** له ان الاول فيه الاسم حامل المعنى الحرفي ملاحظا
في الكلام والثاني بخلاف ذلك فلهذا حواشي السحاب على ابن الناطم
مما ينبغي منه **نفيها** الاول الدليل على انه مبني لان
احدهما عدم التنوين ولو كان معربا لكان احق بالتنوين من النسبة
بالمضاف لكون ذلك سببها بما لا ينون والثاني جواز فتح مسلمات
فلو كان معربا لم يكن للفتح وجه ولم يطل الاول ان يجيء بان المفتوح
المحذوف كثر الاستعمال فان اعترض بان لم يرتزقوا بيا محذوف
لكثرة الاستعمال رد بقوله حاشي زيد بن عمرو في احد القولين
قيل الصواب لانقا الساكنين بدليل حاشي انت عمرو
بالتنوين في لغة صرف هند الجواب انه لو كان كذلك لحذف في نحو
زيد ابن عمرو في الخبر لوجود الساكنين واما ما اعترض به من النسبة
بالمضاف فرد ودلالتهم بكثر كثر المفرد فلهذا يستحق الحذف
وقال ابو اسحق السبكي في معرب وحذف التنوين للتحقيق
ولنخط لاعتزان **وقال** الكونيون معرب ولكنهم رغبوا ان اصل
لا رجلا في الدار لا احد رجلا في الدار حذف الفعل ونايت لاعتنه
فحذف التنوين لتسمية الاضافة وقالوا غير هذا مما يطول
الثاني ذكر الفتح بدل على امر ادة المفرد في باب الاعراب مع ان
كلما ليس مضافا ولا شبيهة به مع الشروط يركب ويبني على
ما يثبت به **الاسم** الا ان يراد الفتح حقيقة او على السبيل
نايية ومواليها والكسرة **وقال** الساطي يحتمل ان يكون قوله
فانما فيه مقتضود اخرج به المثني والجمع على عدة اخذ ابراهيم المبرد
والزجاج **الثالث** لو كان اسم لاسميا على الفتح قبل دخولها نحو

لا خمسة عشر عندنا فكل يفسر له فتح جد يد كناية نظيره من النداء
حيث قد مر انهما من المبني قبل النداء **قوله** والثاني اجعل اسرفوقا
قال الساطعي في كلامه اسارة لبيان شرط الالفاظ المتكررا
وذلك انه قال في الاعمال مفردة جازية او مكررة ثم لم يذكر
الالفاظ الامتاع المتكررا اذ قال والثاني اجعل كذا وكذا ثم قال
وان رفعت او لا انتقيا الى لا تنصب الثاني قائما جورا الالفاظ
في مسألة التكرار ولو كان جازيا عنده باطلاق لم يجز في الافتراض
مع التكرار **قوله** ومفردا نعتا الى مفردا معول لقوله فافتح
ومعول اخرين محذوف وليس من التنازع لنقد المعول والذي
لا يستلزم في التنازع نقد المعاملين والعوامل يجوز ذلك هنا
والذي يمنع عند غيره في مثل هذا الموضع انما هو الاسم خاصة
والا فالنقد يرمضد وقد يقال اذا جازنا التنازع جازا ان يكون
العامل غير الاول لانه باب تقديم وتأخير ولا نسلم جوازه اذ المر
يكن ذلك ومما احسن ثم المفرد ههنا في مقابلة المضاف ومضارعة
فيشمل المشي وجمعي المذكر والمؤنث فيجوز في صفتها اذا كانت
مفردة البناء بان تنفي صفة الاولين على الثاني والثالث على الكثير
ان يبي هو عليه وذكر الفتح نظرا للمفرد في باب الاعراب لا اخراج
هذه ثم لا يبعد بنا صفة جمع المذكر على الفتح اذا كانت جمع مكسر
وان كان مومبنا على الباء نحو لا يبين طرفا **قوله** نعتا فتيده في
الكافية بالاول احتراز من الثاني فلا يبي نحو لا رجل طريف
عاقلا **قوله** مبني لوقال المفرد كان احسن واضبط وامع عند
الجميع لان من الناس من يقول نحو لا رجل معرب **وقال** ابن
هشام انما الامتل ان يقول لمفرد فغير عند بلارمه وقوله او لا
ومفردا على الاصل والشرط الثلاثة انما هي لاجتماع الواجهة
الثلاثة لا محبة كل منها بدليل البيت الذي ياتي تاليا لهذا وانه
يجوز في اصحاب ما لا يحيل في الدار ان ترفع الصفة ونصبها وكذا
لا طالع جبالا محمود رايته وتلخص انما لاجل الوجه الاول واما

الوجهان

الوجهان الاخران فما يبران بكل حال وقال ابن الجباز ان كان الموصوف
معربا نحو لا غلام رجل خاضرا ولا عشرين ودمها حيا والى لم تكن
الصفة الامتصوبة وهذا غلط وبذلك قال ابن عصفور وابن
الحاجب وابن بري ان انتهى **قال** ابن عازي اذا جعل قوله مبني صفة
لنعتا افتتح ان هذه الواجهة انما يجوز اذا اتبع مبنيها وضم منه انه
اذا اتبع معربا رجع لامتص اللفت اذ لم يدخل تحت قوله وغير ما يلي الخ
وهو مثل قول ابن عصفور وخلاف رايه في غير هذا القطر واذا
جعل معولا ليلي على حد للرويا تقرون كان المعنى ان النعت اذا
كان مفردا والياء لم تعوت مبني جازت الواجهة الثلاثة فتعزز
بذلك من غير المفرد وغير الولى والولى غير المبني فانه لا يجوز فيها
تلك الواجهة كلها وقد قال على اثره وغير ما يلي وغير المفرد
الخ فيبين ان الوجهين في ذلك سابقان الرفع والنصب ومن جملة
ما يدخل فيه ان يلي النعت غير المبني وكما قاله وغير الولى مبني
وغير المفرد يجوز فيه الوجهان وغير الولى يشمل الولى على مبني
والذي لم يلي المبني بل فضل بينهما وقد والناظم المرجوح وهو
البناء في قوله فافتح لانه لم يجعل للنقد بمرزبية **ولو قال**
• والنعت مفردا يلي ما قد يبي فافتح وبالنصب والرفع اعنتي •
وغير واليه وغير المفرد الخحر الفصلين ولقد اجاد بعض من لفتيا
حيث اختصر البيتين في بيت شامل للفصلين فقال •
• وارفع او انصب مطلقا فت اسم لا • والفتح زاد ان افرد او انقللا •
تنبيه قال ابن معط صفة المبني المتعاقبة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضي ولعله قاسه على صفة
المنادي المبني المتعاقبة ولقد ارق ان يفرق بان بالوباشرت
المضاف لم يكن فيها الا النصب فلم يمه النصب لما وقع صفة لها
باسرته ويجوز في العناف الذي باسرت لا الرفع عند التكرار
نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب
قوله يلي قال اسم اي وبلي اسم لا المبني معها نعتا مفردا الخ

قال ابن هشام ومن التقدير انما يصح على ان يحمل على معنى
 يلاصق ويقدر فاعلم ضمير استتراجايد على قوله لمبني فان
 ذلك المبني هو اسم لا فكاك قال لا اسم لا المبني ويكون على هذا
 مفردا معول لقوله يلبي الذي قد مرناه يلاصق ويكون فاعل
 الفعل ضمير اعابيد على ما اتصل بالفعل وكان اسم من هذه
 الكلفة فلما اعني كلفة تاويل الفعل بجمع فاعل اخر واعادة الضمير
 على ما اتصل بالفعل ان يجعل قوله على صفة لمبني على حذف
 الضمير ونقد يره يلبه والفاعل ضمير الغنة والمفعول المحذوف
 ضمير لمبني ولكنه يحتاج حينئذ الى تقدير مفعول اخر من لقوله
 انضين ولقوله ارفع فان قلت **والصافي** فائدة في
 اخباره عن اسم لا بانه يلاصق نعتا مفردا الخ قلت **والصافي**
 الفائدة في قوله فافتح البيت والتقدير ويلاصق اسم لا مفردا
 نعتا مبنيا فيجوز لك فيه ثلاثة اوجه فحوزها انتهى وتقدم
 في كلام ابن عاري الاسماء ثلاثة اوجه اخر فتذكر قوله فافتح قال
 جمع على نية تركيب الصفة مع الموصوف فتدل دخول لا وفيه
 انه ما المانع على القول بان بنا الاسم لضمته مع من التركيب
 من تركيب الصفة مع الموصوف يفتتح البناء فلا اعتبره من
 قال بنا الاسم لضمته مع من ليس له من مخالفة اجرا الصفة
 والموصوف في علمه بنا بملكي سن واحد ولما ما قيل ان التركيب
 فتدل قوله لا لا يقتضي البناء لانه كالاعراب المانته بعد تركيب
 الاسم تركيبا يتحقق معه القائل على المختار ان الاسماء قبل التركيب
 موقوفة وعلى من يقول انها مبنيّة في مبنيّة بدون اعتبار
 التركيب فلا فائدة فيه فهذا لا بد لو اقبل مع قد فزع بانهم لم
 يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات **تنبيه** فارقت
 صفة لاصفة المنادي المبني حيث لم يمتن كالمنادي بان الصفة
 هنا هي المنفية من حيث المعنى اذ المتيقن في الامر جل ظرف مؤ
 الظرافة بخلاف صفة المنادي ليست المنادي من حيث المعنى

بقي انه بل يقال عند الفتح ان مجموع النعت والمنقوت في محل نصب
 او ان كلاهما في محل نصب او ان كلاهما في محل نصب قال الشهاب
 القاسمي الذي يظهر الثاني **قوله** او انضين انباغا محل اسم لا
 او للفظه لان فتحه تشبه الاعراب في العروض بعروض حرف
 البناء والروايل والهاء كناية النداء واقتصر كثير على الاول لانه حيث
 امكن اتباع النصب للاعراب كان اوبيا بخلاف المنادي فانه لم يكن
 اتباع رفع الصفة للاعراب اذ لا اعراب رفع المنادي لالفاظ ولا
 محلا من هذا الاشكال الواحد في النداء او امردها وانظر بل
 يمكن ان يجاب بتطير قول التصريح هناك ان الصفة تابعة على
 المعنى لان قولنا يا زيدا معنى المدعوز زيد فلجرح **قوله**
 او ارفع انباغا محل لانه اسم لا قال المصنف فانه في موضع رفع بالابتداء
 ولا يجتزى ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك ولما اجاز رفع
 الصفة مطلقا قال الشهاب واعلم ان ما صرحوا به من ان لامع
 اسمها في موضع رفع بالابتداء ان ارادوا مع ذلك ان الخبر خبر
 هذا المبتدأ او لو على قول من ان التي بيني اسمها غير ماملة في الخبر
 فهو مناف لكون لا في الخبر بمعنى في الخبر عن جنس الاسم كما هو
 الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لامع اسمها لا يقتضيات
 تكون في الخبر ولا يقتضيات قالوه من ان لا الثانية في لا حول
 ولا قوة برفع المعطوف زايد مؤكدة لتي في الاولى فلعلهم يستجواب في
 قولهم ان لامع اسمها مبتدأ او امرادوا مع كون المجموع مبتدأ ان
 الخبر انما هو منسوب الي باللفظ للاسم وحده فليتنا مل **قوله**
 والعطف الحسكت عن يقينة التوايع وفي التثنية والبدل الصالح
 لعمل لا النصب والرفع فان لم يصلح لعلها تفتن رفعه انتهى وجوز
 الاندلس البناء كان مفردا كذا في نحو لا رجل صاحب لي قال
 الرضي وقوله اقرب اذ المراد بعمل عن المتيقن المبني لانه لا يقتصر
 عن النعت الذي بيني جوارا بل يربو اعلم من حيث كونه مؤ
 المفعول انتهى وقال ابو حيان ولا يجوز ان يجعل المبدل

منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في المفت لا نه على
 ثبوت تكرار العامل فيبتهما حازر مقدم انتهى وسئل البدل بذلك
 البعض والاستعمال وان كان لا بد فيهما من ضمير ولا لا يقتل في
 معرفة لانه لا يجب ان يضاف لبا ذلك الضمير وايضا فغاية
 ما يلزم عند الاضافة تعين رفعه لانه يدل غير صالح لعل لا
 واما عطف البيان فهو البدل واما التوكيد فان كان لفظيا فالاول
 كونه عطف اللفظ الموكد مجر دامن التنوين وجاز الرفع والنصب واما
 المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيداً معنوياً لان التكرار يؤكد
 ذلك التأكيد فان قلنا لم يجعل البدل هنا مستقلاً
كما في البدل اقلته لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو
 ممنوع اما مع البدل منه فلفظ لا المقدسة واما مع لا المقدرة
 فلا يتأخر معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور مع
 المعدوم وكذا يقال في النسق واما عطف البيان فيجوز على البدل
 لانه اخوه نسي اذا حذفت لامر الثاني عرضاً مستناع
 امرين لم يكونا ممنوعين احدهما ان فتح الاول كان جازراً فصار
 واجبا اذا يجوز العاوهما الا اذا تكررت والثاني امتناع الفتح
 في الثاني لعدم التركيب لانتفاء ما يكون معه التركيب وروكي
 الاخفش لا رجل ولا امرأة وخرج على ان التركيب جعل اوله
 حذفت لا وليس ذلك عند بيبيد فقد قالوا لا عليك وامه
 لا باس عليك فلما حذفت الجز الثاني من جزبي المركب كذلك بحذف
 الجز الاول ولك ان تقول ليس حذفت الحرف بالمثل بخلاف
 حذفت الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز حذف الحرف
قوله واعط لا الحذف لعل ان العمل لا لا لاهذا واثبات
 السهم وقد يراد بالاستفهام التثني فيبقى للابعد ما يليها من
 العمل ونحوه لا لقاوا لانتفاع بما محله من المبتدأ اقال
 ابن هشام ان اراد ان الجميع صارك ذلك فسلم وان اراد
 ان الاستفهام وحده افاد ذلك فيحتاج الى تأمل والظاهر

انه ليس كذلك ويجازى اقله بدخل تحت كلامه وحسن ان لا يدخل
 تحت كلامه لانه يلزم الاطلاق في مقام التقييد لانه يرى انها
 لا تلغى ولو تكررت وانتج عما محلهما مع اسمها قوله وسأع
 في هذا الباب الحجة في الكافية وذلك في عرف من يلزم
 والاسم للعلم به فذيعدم ومن حذف الاسم قوله لا عليك اي
 لا باس عليك نسي الذي يترجح عندي ان المراد بالباب
 في قوله في هذا الباب باب ان السائل للالان المعترض فيما
 تقدم لحذف خبر ان واخواتها فيكون اخره لان من جملة اخوات ان لا
 فاراد تعميم الحكم ولا شك ان الشيوع في الجميع وقول التوضيح هذا
 باب لا غير مناسب لما اسلفه من قوله باب الحرف النائية
 والمناسب هذا افضل ان

ظن واخواتها

هذه الترجمة خير من ان يقال افعال القلوب لان هذا يحتاج الى
 تخصيص بخلاف الاول فان قوله ظننت واخواتها قد صار علما ما
 يراد به من الافعال ولهذا احتاج المعنى ان يقول اعني راي لما قال
 انصب بفعل القلب جزبي لبتدا واعلم ان الافعال باعتبار
 النسبة والوقوف على اثنين منسوبة الى المقدرات نحو قام زيد
 ومنسوبة الى مضمون الجمل وهي كان واخواتها وكاد واخواتها
 وواقعة على مضمون الجمل ونبي ظن واخواتها والاصل في البابين
 المنسوب الى المفرد والواقع على المفرد وحكم المنسوب الى مضمون
 الجمل ان يرفع الجز الاول تشبيها بالاول ويضرب الثاني
 تشبيها بالمفعول وحكم الواقع على مضمون الجملة ان ينصب
 جزبي الجملة لانه لما يدخل بعد استنفا الفاعل وليس بعد
 الفاعل الا المفعول واعلم ان هذه الافعال تدخل على ما
 دخلت عليه كان وما لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه الا المبتدأ

لعله

المشتغل على الاستغفار عن غوايهم افضل وغلام من عندك لا تدخل
 عليه كان لان الاستغفار له الصدر فلا يوزن قد قال عليه ظننت
 لانه مضروب فيقدم بخلاف اسم كان لانه مرفوع فلا يقدم
 ولما اجاز كون الخبر استغفارا في التباين اذ لا مانع من تقديمه
 فيها **فمنه** في الفرائض واخوانها افعا لا تافضة ذكر
 ذلك في المعاني في تفسير سورة الانعام **قوله** انصب
 بفعل القلب الخ ليس في هذه العبارة انك لا تنصب بفعل القلب
 الاجزئي ابتداء بل بد حسبت ان زيد اقايم وان يقوم زيد
 على مذنب سيبويه وموانه لاحذف فيه فانه لم ينصب هنا
 جزء الابتداء ومب المبرد لانه الخبر محذوف والتقدير **سير**
 حسبت ان زيد اقايم ثابت او مستقر ومكذا **فمنه**
 ذنب السبيلي لانه المفعولين في باب ظن ليس اصلها المبتدأ
 والخبر بل مما كفولي اعطى واستدل بظننت زيد اعمر اذ
 لا يقال زيد اعمر والاعمال جنة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع
 ظننت **واحيى** بالرفع وان المراد ظننت زيد اعمر
 فتبين خلافة **واجاد** الكافي بانه منقول معقولة
 زيد اعمر اثنين الشعر المستقيم بزيد مسي بغيره كما ان قولك زيد
 حاتم مرفوع بغير زيد مثل خاتم بزيادة المعنى **قوله** راي لا
 دليل في قولك راي ابو حنيفة جلد ذلك على ان راي التي من الراي
 منغدية على واحد ايما جواز ان ان تغدي تارة على مفعولين كراي
 ابو حنيفة كذا خلا لا وتارة على واحد هو مصدر هذين المفعولين
 معا قالا اولهما كراي ابو حنيفة جلد كذا كما قد سنن على المقادير
 لائين بهذا الاستعمال على ما صرح به الرضي **قوله** علمت وقوله
 ظن عيانا في التخصيص بما يأتي كمن كان عليه ان يخلص وجد
 بقوله لا حقه واخرين ومكذا ما يعلم من الشرح **قوله** والتي
 كصبر قال ابن هشام مما يتقارن ان يكون من هذا انبذ من قوله

نقلا من كتب من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله ورا ظهورهم
 فكتاب الله على هذا مفعول اول ورا ظهورهم مفعول ثان ويعد
 بل ينغدر جعله ظرفا للنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل
 العامل فيه والناذرون غير كائنين ورا ظهورهم وقال وجعل
 منه كما رد فقال كفارا مفعول ثان لم يرد ورا ظهورهم ابن الشجر
 بل رد ليس مما يفتي مفعولين كما يفتي ذلك باب اعطيت بدلا
 انه اذا قيل اعطيت زيدا قلت ماذا اعطيته فيقال اعطيت درهما
 او الدرهم الصحيح او نحو ذلك ولو قيل ردت زيدا الم نقل
 ماذا ردت منه فنهذا يعنى الفعل المتعدي وغير المتعدي ويعد
 ذلك وضوحا ان منصوب ردت الثاني يلزمه التكثير والاشتقاق
 وان يكون هو الاول كقولك ردت زيدا مسروبا او ردت
 ماسيا او ردت ركبنا ولو كان مفعولا به لم يلزمه هذه الاشياء
 الا شري انك تقول اعطيت زيدا اسرا فتجد في المنصوب
 الثاني التعريف والجمود وانه غير الاول لانه يجوز مع هذا ان
 يكون المنصوب الثاني في هذا الباب مفعولا نقول الدرهم اعطيتك
 اياه وجب هذه الاوصاف لا يصح منها وصف واحد في قوله
 ردت زيدا ركبنا ونحوه حتى ان التعريف وحده مستنع نقول
 ردتكم ركبنا ولا نقول ردتكم الركبان ولا ردتكم الركاب
 انتهى فان **قوله** يلزمه ان يكون هو الاول لا يصح
 كونه مفعولا لاجل الاطلاق او مفعول باطن الثاني هو الاول فيل
 لغلة احترز عن هذا بقوله يلزمه والمفعول الاول لظن يجوز ان
 يكون غير الاول اذا كان ظرفا او جارا ومجورا او جملة انتهى ولا يخفى
 ان ما ذكره في اعتبار الفعل المتعدي وغيره يقتضي ان نبذ ليست
 مما يغدي لائين الا شري انك اذا قلت نبذت الي لا يقال
 ما انبذته ومكذا قال ابن هشام بعد ان نقل ان سكتا واما
 النفا جواز ان يكون كفارا مفعولا وان يكون حالا الذي يظهر
 بانه ان يكون المعنى على انه مفعول والنصب على الحال وغير مستنكر

ان يكون المعنى على وجه الاعراب بخلافه وقد نية ابن جني
 على هذا في كنهه واخذه منه جماعة كلبه الفقا وابن الخراس
 الحلبي وقد تكرر ابو عمرو بن الحاجب في شرح منظومته فربما من
 هذا اقل في قوله تعالى وجوه مسودة لا يلزم من محنة كونه حالا
 في المعنى امتناع ان يكون مفعولا **تنبيه** ينبغي تذكير
 الطلبة هنا في اعراب قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون فترك
 هنا بمعنى صير والمفعول الثاني يحتمل ان يكون في ظلمات ولا
 يبصرون حال اولايصرون وفي ظلمات اما منقول بتركهم او بلا
 يبصرون او حال اما من فاعل يبصرون او من مفعول تركهم فينقلق
 بمحذوف على الوجهين بهذا المعنى كلاهما في المفا قال ابن هشام
 وعندي وجه اخر وهو ان يكون في ظلمات مفعولا ثانيا ولا يبصرون
 مفعولا ثانيا تكرر وعندي انا اذا جعلنا لا يبصرون مفعولا ثانيا
 لم يحسن تغليق في ترك ولا يبصرون لان التقدير حينئذ وتركهم
 لا يبصرون في الظلمة ومن شأن الناس ان لا يبصروا في الظلمة وكذا
 تركهم في الظلمة لا يبصرون فتعطف فيه فائدة الخبر **قوله** وحضر
 بالغليق الخ ظاهرة ان تعلم لا تغلق لانها ليست من قبل هب وكذا
 قال في التسهيل وحقق القلبية المنقرفة يتعدى بها معنى لا فظا
 لما ذكر استقام او مصناف اليه ثم ذكر باقي المعلقات وقال
 في الكافية بعد ان ذكر افعال القلوب وذكر منها تعلم
 تغلق افعال القلوب غير هب من قبل لا ما لا يندفد وجب
 ثم ذكر باقي المعلقات فاستثنى هب ولم يستثن غيرها وهذا ظاهر
 تغلق تعلم لانها من افعال القلوب ولم تستثن وهذا لقارب
 فاما ان يكون لان لم ينعلم قولين اوله هول عن التقارب اولها
 لا يتناول افعال القلوب لان لفظ افعال القلوب قد صار علما
 على غيرها وقوله تعلم ما فعل امر بمعنى احضر واما فاعل ما من سبي
 للمفعول ويؤيد الاول والنوصير الشأن والثاني والامر بم
 قد الزما ثم التخصيص بالنظر للمجموع من التغليق والافعال وهو بالنظر

لهب وما بعده فلا يرد ان التغليق يجري في غورك وتفكر قال ابن هشام
 معنى قوله وحضر حضر من افعال المذكورة في هذا الباب
 لا من جميع الافعال لانه فاسد في التغليق فانه يجوز في كل ولولم
 يكن من هذا الباب وفي سأل وما دل على نظر غورك وتقدم واما بصاحك
 من جنة يسألون اباي يوبر الدين اما سري اي يريق ههنا لكن
 شرط المعلق ههنا ان يكون استغناء ما **تنبيه** قال الرضي
 واما الخاصير ومراد فانها ونقلتها فلم يأتها كما انبأ في افعال
 القلوب لان ذلك فيها الضعفاء من حيث لم يظهر تأثيرها العنوي
 اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في العالم
 فجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احوال التي بعد ان لم يكن
 انتهى وقال **تنبيه** انما لم يدخل التغليق والافعال ههنا ولعلم وان كان
 فليبين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة
 الامر **قوله** ولغير الماضي من سواهما الخ فذكر عليه ان
 من غير الماضي المصدر والمصدر لا يعمل متوسطا ومناخرا والمضارع
 يعمل كذلك **جواب** ان ذلك قد استقر من حكم المصدر
 فهو مختص بهذا العموم فلمذا كان ان توسط او تاخر وجوب
 الفاعل واما المصدر في التغليق فكما الفعل سوا تقول سري علي
 من ابوك والمحبي علمك الله واحد قد يجر هذا ولا حاجة لقوله
 من سواهما لانها لم يرد خلا في قوله ولغير الماضي لانها هي لما
 لم لا رتبة الامر بدليل قوله والامر هب قد الزما وقوله كذا تعلم
 وفي حواشي السحاب الفاسية تطويل بلا طائل مع عدم التخصيص
 حيث قال لما كان الغير شاملا لما لانه يشمل الامر وما منه
 وكان هذا الحكم لا يجري فيها استثناء ما من الغير ثم ذكر ما يقتضيه
 اختصار هذا الحكم بالافعال والتغليق حيث قال **قوله** فان قلت
 لا حاجة لاستثناءهما لانه معلوم من قوله ما من قبل هب الخ
 تعلم ان قوله كل ما له ذكر امر من الافعال والتغليق لسوله الاعمال
 يكونوا الامثل لكن الاعمال معلوم من قوله او لا ويب تعلم واما

احتاج لقوله ولغيره المأخوذ لانه ذكر الصيغة المتقدمة
 في غيرهما بصيغة الماضي والحاضر **الاول** ان احكامها معلومة بما ذكر
 وعدم الغاية وتعليقها من قوله ما من قبله بتمهينها **ثانيا**
قوله لا في الابتداء فيه حذف المعطوف عليه اي في احوال
 العامل كلها لا في الابتداء او يشمل ذلك ثلاث صور **التأخير**
 والوسط والتقدم وعلى المفعولين مع عدم افتتاح المنطق بها خلافا
 للشم وقوله وان ضمير الشأن اسارة لها الحالة الرابعة وهي التقدم
 على المفعولين مع عدم تقدمه فيبطل بالفاعل او بالخبر او بالكلام
 وقال **الكوفيون** انه يجوز الالفاحشية وليس مثال هذا
 ما ذكره الش من البيهقي ثم قوله ان في بيت رهير يفقد والشان
 وفي بيت الحماسة بقدر الالف تخصيص بغير تخصيص
ثانيا **الاول** استنفيد من كلام الناظم ان الالف
 شروطا **الاول** كون الفعل قلبا **الثاني** كونه منفردا **الثالث**
 ان لا يكون في الابتداء او بقي شرط رابع وهو ان لا يوكد بتكراره
 ولا بصرح المصدر فان التوكيد يقتضي الاعتناء بالموكد والالف
 ينافيه فذلك يقتضي الفاعل الموكد ومسألة المصدر كلهم يذكرها
 وتكرار الفعل قل من يذكرها وبذلك اولا وقد ذكرها في
 شرح الكافية فان كان التوكيد بضمير المصدر او بالاسارة اليه
 قال الناظم اغتفر الالف واستند

باعتبار وانك قد سللت صحابي ومما ينبغي انك ذاك قليل
 وفي النظر واستفجوا التوكيد ما يليق وان **نقصه** او نشر لعنايه بهن

ومصدر البيت منقلب العبارة وصوابه واستفجوا العاموكه
 وان اذا خلاص في الالف التوكيد **الثاني** قد يكون الالف
 واجبا وذلك اذا كان العامل القلبي مصدر كما مر وهذا اذا لم يكن
 مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا او محذورا فاجوزا فالعمل
 له فيجوز الالف وكذا ان حذف وجوبا كما اذا اشتهى للفاعل

مخوفتك زيدا قايما وان قلنا العامل المصدر لقيامه مقام
 الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل **الثالث** نية ضمير
 الشأن مبني على جواز حذف احد المفعولين في هذا الباب
 وهو ممنوع او ضعيف وينضم لما ذكرنا ان حذف ضمير الشأن اذا
 كان منصوبا منصرفا فيما نصوا عليه فاذا اشتهى منصرفا لا يصح
 او لا امتناع لم يجس الخرج عليه لاسيما وقد نصوا على ان
 المتكلم اذا قصد تعظيم مضمون كلامه قبل المنطق به قد مر عليه
 ضمير الشأن ولا شك ان هذا القصد مناف لحذفه والفاء
 الفعل مقدم ما اشهر من هذا كله **الرابع** قال ابن هشام الخفراؤ
 متى ظننت او ابن ظننت او يوم الحقيقة ظننت زيدا قايما ان علفت
 الظرف بالخبر جازا الاعمال والاممال لان تقدم المفعول يسعر
 متقدما به العامل وان علفت بالظن تعين النصب الا على اضمار
 الشأن او نقتد برأى لا ابتداء او لام الفسوف انه يرفع **قوله**
 والتزم التعليل لنا صورة يكون فيها جاز او متى ان يتوسط بين
 الفعل واسم الاستفهام واسم المستفهم عنه نحو علفت زيدا
 من مو فان زيدا هو نفس من في الاول ونفس الاب في الثاني
 والاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلها فذلك استخبر
 ان لا يوشى في اسم هو بمثابة المعنى والنصب في ذلك اكثر وارجح
قوله وان ولا فيديما الشر بجواب القسم قال ابن هشام
 وقد يقال اما لا تستقيم لما ثبت من عدم صدقهما لا عن ارضها
 بين الجازم والتأصب والتأصب ومعمولان وان فلان فرض
 بين شي من هذه ولا بين غيرها ولا يفرض عمل ما بعدها فيما قبلها
 والاصل في حروف المعاني ان يكون لها الصدر فده ينبغي ان يكون
 لها الصدر مطلقا بمنزلة ما وتقدم في باب كان ما يعلق بذلك
 وقال في حواشي الشرو فدمثل بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم
 الا قليلا ما نصه ليس في الكلام قسم ولا المعنى عليه فتقدم والناظر
 اطلق في كنهه كلاما ولم يفيد بالقسم وسره ان فعل القلب

نفسه بنزل منزلة النفس فيجاب بما اجيب به النفس ويخرج عن طلب
المفعولين فيقع بعده حينئذ ما يتلقى به النفس ولا يكون ذلك عنده
تعلقا ولا الجملة ذات محل نصب ولا غيره والا فكيف تعلق بالثانية
وان الثانية وليس لما الصدر وليس في الكلام معنى تسمى البنية
قوله والاستغناء ما راها انما قال ابن هشام فان قلت
يرد عليه ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه
واجب الاعمال قلت هو معنى اخبرني وليس من القلب
على انه استغناه في التثنية واستعمل تعلق العقل بالاستغناء
في نحو علمت ازيد عندك امر عمر وواجب بان هذا صورة
استغناء وليس مراد الاستحالة الاستغناء مرعا اخبرانه علمه
والمعنى علمت الذي هو عندك من مدين وتثنية هو على حذف مضاف
 والمراد علمت جواب هذا الكلام **قوله** لعلم عرفان الخ كان
الاحسن ان يفهم الاحتراز عما احتراز منه هنا على ذكر التعليل
والا لعل لا يتوهم قبل الوقوف على هذا الكلام انما تلقى وتعلق
به وجهها ولانه احسن رصفا وقد فعل ما هو الاحسن في التثنية
والاضافة في قوله لعلم عرفان الخ ينبغي ان تكون من اصناف
الدال على المدلول للفظ العلم الدال على العرفان ولفظ الظن الدال
على التهمة ولا يجوز ان تكون الاضافة بيانية ان اريد بالعلم
والظن لفظهما وذلك ظاهر وكذا ان اريد المعنى في الثاني للمباينة
بين الظن والتهمة بخلافه في الاول لان العلم يكون عرفانا لان
المعرفة تعلم **قوله** نقدية لواحد هذا على ان بين العلم والعرفان
فرقا كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره قال علمت اليه بمعنى عرفت
لا يقتضي الاستغناء واحدا لان معناه عرفت اليه في نفسه بمعنى
واما الذي يتعدى الى اثنين في معنى عرفت اليه لكن لا في نفسه
بل في صفة وقال الرضي لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
معنويا ونصب الجزين باخذ ما دون الاخر موكولا باختيار العرفان
فانهم قد يخصون احد المشتاويين في المعنى بحكم لفظ لكنه ناقض

نفسه في الكلام على كاد كما مر في باب افعال المقاربة **قوله**
انما العلم اي من الاعمال لا الالغا والتعليل خلاف الساطع
كما في التصريح واما حذف المفعولين او احدهما افتقارا او اختصارا
فلما جبر له ذكر قبل هذا التناول له الحوالة وسباني عن ابن هشام
ما يسمي جريا نسبة راي مذهبه فقوله السهاب في حواشي السقوله
ما لعلما يشمل الالغا والتعليل وحذف المفعولين او احدهما اختصارا
او افتقارا ولم ار ذلك انتهى مما يتعجب منه على ان الحذف فيها اوجبا
بالجواز من افعال القلوب على ما لا يخفى على من عرف العلة في افعال
القلوب **قوله** ولا تجز هنا قضية بقوله هنا تنبيها على انه في غير
هذا الباب يجوز لدليل وغيره قال ابن هشام وكان حقة انه
يدكر بمذا البيت لما جانب قوله ومثب تعلم البينين لان قوله
ولراي الرويا البيت وقوله وكتظن البيت اخوان كما سباني
ولبلا يتوهم ان الاسارة هنا لراي خاصة **قوله**
لا تحسن الذين كفروا معجزين في الامر من يقرأ بالقبيية وقفيه
اوجه احدهما ان معجزين مفعول اول وفي الارضين مفعول
ثان اي لا يحسن الكافرون من يعجز الله موجودا في الامر من
ينطبعونهم وهو معنى قوي وسوء مفعولية النكرة كونها في
سياق النبي فكانه قيل لا معجزين في الارض والمآل ان الفاعل
ضمير مستتر عايد على الرسول واطيعوا الرسول والمآل ان الامر
لا يحسنهم الذين كفروا فحذف المفعول الاول قال الزمخشري
وكان الذي سوء ذلك ان الفاعل والمفعول لما كانا كيب واحد
اكتفى بذكر شبيين عن ذكر ثالث وقيل لا يحسن الذين كفروا انفسهم
معجزين وقرا حمزة ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
بالقبيية وقاعدته فنع السين الفاعل قيل ضمير النبي صلى الله
عليه وسلم وقيل ضمير اسم الفاعل مثل يدعوا الداعي وسألك
سائل والذين ومفعوله الاول محذوف لانه في الاصل مبتدأ
والنقد سراما ولا يحسنهم الذين ولا يحسن الذين قتلوا انفسهم

وفي الاول نظر اذ كيف يومر المفعول او ينهي وهو مما لا يجمع تكليفه
وقد ساءد اليقين عما نال الصواب الوجهان فيقول ويشهد لهما
ان الذين مفعول في قراءة الخطاب فليوفق بين القرائين وانه ساءلهم
من الحذف وفي القد قال ابو علي ولا يجسمين الدين كقر واسبقوا الي
انفسهم سبقوا الحذف المفعول الاول او التقدير ان سبقوا الحذف
ان كما قال لولا حدثت ولا عذر لمجد **وقوله** وتظن اجعل تقول
قال ابن هشام كان حقه ان يذكر بعد قوله ولراي الرومي
فانه نظيره في انه تشبيه على ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين وليس
مما تقدم ولكنه فصل بينهما بقوله ولا تجتر هذا البيت وهو فصل
باجنبي وقوله اجعل امر اباحة وارشاد لا تختص واجاب قال من
وان شئت رفعت بما نصبت ورد عليه المارني هذه العبارة لان
الرفع الابتداء والناسب الفعل وكان يجب علمه ان يرى من اكبر
من هذا فيه وصل لانا وصل والباية قوله بما للمصاحبة تستلحق
الحذف وهو حال او ظرفية او زائدة مثلها في ولا تلقوا بأيديكم الى
الهلكة قاله سعيد بن المبارك واما لم يبينه الناظم على الحكاية
عند استيفاء الشروط لانهما الاصل من هذا والمراد ان تقول كتظن
في العمل لا في جميع الاحكام على التعليل والالغال انه قال في التسهيل
والحاف في العقل بالظن وكلام المعاصرين ما يشرح بكلامه واعلم
ان المفرد يقع بعد القول على احد خمسة اوجه كما قاله الرضي **احد** ما
ان يكون سوديا معي الجملة فقط نحو قلت كلاما حقا او باطلا اذا
قلت زيد قائم **ثاني** ما ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة
اولقطة عبارة عن زيد نصر عليه الرضي وحكي ابن هشام في خواشي
التسهيل الاجماع على منع هذا **ثالث** ما ان يكون لفظا يصلح لان
يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا بنصب من الملازمة
لانما ليست اعيان اللفظ المعنوي حتى تراعي رابعها **رابع** ما لفظ غير معبر
به لاعتن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفسه فيجب حكايته ورعايته
اخره نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا **خامس**

مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مفعول بنفسه فيجب
ان يقدم معه ما يكون به جملة نحو قال سلام فؤد منكرون
اي عليكم وبقي سادس وهو المفرد المراد لفظه نحو قلت زيد
قوله ان وفي مستقهما به انا يفيد استراطا ان يكون بعد
اداة الاستقهما وليس فيه استراطا ان يكون مستقهما عنه
فتصح قول التوضيح الخوان في طرف لجمعنا لا لقوله في قوله في
تقول الدار بجمعنا فلا يتم الرد على الناظم في استراطا في المضارع
ان يكون حالا وسقط التطير فيه بانه على ذلك لا يكون القول مستقما
عنه فلا يكون عاملا **قوله** او عمل اجود من قول التسهيل
احد المفعولين وقال ابو حيان ظاهر كلامه انه لو فصل بغير
الظرف او المحرور او احد المفعولين لم يبق النصب وذكر غيره ان
الشرط ان لا يفصل باجنبي قال وهو ما ليس معمول للفعل فعلى
هذا يجوز الفعل بالمال نحو امجد تقول منذ اراحت على تقدير
الحال من فاعل تقول ثم قال واذا فصلت بينهما بمفعول معمول
نحو امجد تقول يدا صارا الذي تقتضيه الاصول جواز ذلك
قوله وان ببعض ذي فضيلة يحتمل قال السهاب في خواشي
الاشموني او قلها لان الاصل في ضم الجائز الى الجائز الجواز انتهى
والاقرب عندي انه احترز عن الفصل بكتا فلا يجوز ويشهد له
التميز عن تتبع الرخص في الشرعيات وهذا ايندفع ان قوله وان
ببعض الخوض لانه لم يفرد زيادة على ما قبله **نقطة** قال
ابن هشام من شروط اجزا القول يجري الظن ان لا يأتي الا
في المفعول لانما نتجده من الظن قال وهذا الشرط ذكره التسهيل
ولم يذكره النجاة وقواعد ما تشهد به **قوله** واجري القول
كظن مطلقا عند سليمان يسعير مقابلة هذا بان تقدم ان ما تقدم
لغة من عد اسليما لكن كلام التسهيل يدل على ان ما تقدم لغة
جمهور من عد اسليما فالعرب ثلاث فرق وقال ابن هشام
قوله او لا وتظن اجعل تقول وقوله اخر عند سليمان يقتضي بظاهر

الاتفاق في المفعول وسببه وفي منتخب الزجاجي ما نصه وتقوم
من العرب يجررون تقول في الاستقفا خاصة للمخاطب مجرى النظر
فيقولون اتقول زيد اسأخصا ومولا يفخون ان بعد القول
وعلى لغة بني سليم يجب ان يفتم بعد القول دايا وقال فان قلت
مثل يكون مطلقا بقى انه نظر في الفعل والمعنى قلت هذا
ينبغي في النظر لان الاطلاق انما يكون بالنسبة لزمانا متيدا وما
يقيد ولان القائل بذلك في هذه اللغة قائل به في لغة من
شرط تلك الشروط فوجه التخصيص **تسهات الاول**
لما اعترف ابن عازي بما اورد على الناظر من انه كان عليه ان
يتعرض للحكاية في القول مع الشروط وان كلامه يومه جربا
الالغا والتقليد فيه وان قوله ببعض ذي فصلت حسوقا
قال فلوقاك بعد قوله

بغير ظرف او ظرف او عمل ومن حكمي مع الشروط يحتمل
نعم ولا نلغي ولا نعلقا وكل فني عن سليمان اطلقا
للمحضر من ذلك قال ولا يخفى ان الحكاية خلاف الالغا وان قولنا
وكل فني عن سليمان اطلقا يقتضي منع الالغا والتقليد عندهم وجواز
الحكاية وقد صرح ابو حيان بالثاني الثاني قال ابن الدهان في
تفسير سورة الاخلاص قياسي لغة سليمان اذا جعل موضع
الشان ان يفرا قلبه الله احد واذا جعلته ضمير اسمه تعالى قلبه
الله احد ان قدرت احدا خبرا فان قدرته خبر مبتدأ محذوف
قلت احدا بالرفع وفيه ايضا ان من العرب من يجري اقلت مجري
اتقول لان كلاهما استقفا من المخاطب ومولا جروا على القما
اذ لا فرق وقد اشهد الفارسي اذ اقلت اني ابيب اهل بلد بفتح
الهمزة لان معناه ظنت وان كان ليس معه استقفا لان
المقتضى انما يكون الموضوع من مواضع النظر لا الاستقفا ولا
لجاء اقول زيد اسأخصا وايقول زيد عمر اسأخصا وانما لم يجز
ذلك لانه لا يكاد واحد يستفهم نفسه والغايب لا يستفهم

فعل

نفسه لان المجوز تقا في الموضوع للنظر الثالث قال الرضي
الاصل في استعمال القول ان يقع بعد اللفظ المحكي اما الذي منه
ذكره او الذي هو واقع او الذي يقع قال **تسهات القاسمي**
في حواشي ابن الناظم وقصته انه لا بد من تحقيق الحكاية من اللفظ
بالحكمة في غير الحكاية وقد يشكك مع ذلك ما يقع للمصنفين كقول
الناظم قال محمد فان الظاهر انهم لم ينطقوا بحملة الحمد المذكورة
في غير هذا الكلام انتهى وفي قوله وقصته نظرا لانه قال الاصل
في استعمال القول ان يقع للمصنفين على خلاف الاصل

اعلم وايري

في نسخة اري واعلم وهو احسن لانه قد مر اري في الباب فكذا
في الترجمة وفي هذه النسخة ايضا وخص بالالغا والتقليد ما
وهو احسن ايضا لذلك **قوله** لا ثلاثة اري قال ابن عازي
دخل في راي العلمية والحكمة كقوله اذ يريكم الله في منامك
قليل ولواراكم كثيرا **قوله** وما لمفعولي علمت اي من وجوب
تقليد عند وجود شرطه وجواز حذفها او حذف احد مما لوجود
شرطه وهو الدليل **قوله** مطلقا اي على اي حالة كانت وانما قال
ذلك لان بعضهم شرط لجواز الالغا والتقليد كون العامل في هذا
الباب مبنيا للمفعول لانه بمنزلة ظنت في اللفظ لنسبه مفعولين
فقط وفهم من قوله للثان والثالث ان الاول محذوف لدليل
وغيره لانه نص على ان المسبب للمفعولين في باب ظن هو الثاني
والثالث وقد قال هناك ولا تجزها اي في هذا الباب دون غيره
واسمته من عموم في الحكم في كلامه في ذلك الباب الثاني والثالث
هنا بين الاوّل على ذلك المفهوم **تسهات الاول** على حكمي عن
الحلييات ان ابا يوسف احتج على جواز الاجتهاد له عليه الصلاة
والسلام بقوله تعالى لتحكم بين الناس بما اراكم الله قال
ابو علي وجهه ان النقل بالهمزة هنا لا يكون من راي البصري

وسوا فتح ولا من راي المتقدمة لاشين لان الافتقار على الاول
والثاني لا يجوز اجتماعا لا نقول اري الله زيدا عمرا لان ذلك لا يبيد
واذا بطل بهذا نقين ان يكون راي يعنى اعتقد **قال** ابن هشام
ليس الخذف ههنا افتقارا بل اختصارا الى بيا امر الله **حقا**
وذلك اعمر من ان يكون بالاختصار او الوجدى والمعنى عند **ابى**
يوسف ولا يخطى بما جعله الله لك رايان راي الاختصار دية
لا تنقدي لاشين بل لو احدثت الامرة تعدى للكاف والعايد
والعايد محذوف **وعندنا** راي متقدمة لثلاثة حذف مفعولان
ويجوز مفعول **الثاني** **ذكو** ابن هشام النسخ في شرح الدرر بدنية
مما تنقدي لثلاثة اشعر وادري وقبل هذا كان قد ذكر شعيرة
مما تنقدي لمفعولين **سبح** نقل عن الاخفش ان ظننت واحواتنا
اذا دخلت عليها الامرة او رددتها الى فعل بقدر ثلثة
سبح مثل تجملت محمد ابراهيمك واقضى ظاهر كلامه انه لا يوافق
لانه جزمه باشعر وادري فقط سبقت ذلك ذكر ان الاخفش
خبرني في جميع الباب فصارت المدام ثلثة المنع مطلقا
للمجهول والجواز مطلقا للاخفش والحوار في دري وفي شعر
اذا قلنا بتقدمية لاشين ويوقول ابن هشام هذا او على هذا
فيالحق مدين باعلم وادري مما وصل للثلاثة ينقل الامرة
وبعد اعزيب وكذا من الغريب النقل عن الاخفش ان التضعيف
كالمتقدمة بالامرة في المتقدمة لثلاثة **الثالث**
راد الجرجاني استعظمت فحله تنقدي لثلاثة الثاني غير الاول
والثالث غير الثاني نحو استعظمت زيدا عمرا ادري ما وفي النهاية
لا يبعد جواز اكسبت زيدا عمرا جنة اي جعلته يكسره اياها
قال ابن هشام وكلام الجرجاني فاسد لان استعظمت استقلت
ويو انما يبنى من فعلته لامن اقلت وعطى ببطوانا يتقدي لواحد
والذي قاله في النهاية مخالف لاجماعهم **قوله** وان نقصد
لواحد الحرف في كلام الساطي كما في التفرج دالة على انه سمع في علم

نقلها

نقلها بالتضعيف **ثاني** **قال** الرخشي في انيت زيدا
سلا انه منقول بالامرة من ليه وانه خبر بالمال ونحوه مما يعطى
فلا يجوز استعماله في مثل اني زيدا المكان فيقال انيت زيدا
المكان وسره ابو حيان بان الذي يحيز النقل بالامرة قياسا
بحيز انيت زيدا المكان وبان انيت زيدا المال ليس منقولا
بالامرة من ليه لانك اذا قلت اني المال زيدا سمنقلته فانما نقول
انيت المال زيدا فيصير المال مفعولا اول لانه كان فاعلا
ولكنك تقول انيت زيدا المال فتري المال مفعولا ثانيا قال
ابن هشام النقل بالامرة عند الرخشي بان السماع ولم يسمع
ذلك وانيت زيدا المال الما مثله ليه زيدا المال اي كسبه كما
تقول اني ذنبا اي كسبه **قوله** كذا في اني كسا اي في انه
غير الاول وفي انه لا يكون جملة ولذا افتصر عليه لانه يحتاج
لبيان لا يحتاج له الاول لانه قد قيل انه يكون جملة ولو سبه
المفعولين جميعا بمفعولي كسا ميانا فهم انه من تشبيه المجموع
بالمجموع وانه في غير امتناع كون الثاني جملة لان الاول لا يقصر
فيه ذلك وبهذا يعلم ان قوله فهو سبه في كل حكم الخ ليس حشوا
ثاني قد استقر ان من حكمنا يتقدي في مفعولين ثانيا
غير الاول عدم الالف والتعليق وانما يجذف ان اختصارا
واختصارا وكذا القول في احد ما سبنا شرح هذا الموضع وقل
من يحسنه وقال ابو حيان لا يمتنع فيما التعليل لان اعلم منقولة
ثانها غير الاول عدم الالف والتعليل وانما يجذف ان من علم يعنى
عرف وهي نقل قلبي واري من راي البصريين وهي تغلق كما تغلق
راي البصريين **قال** الله تعالى لم يرب اربي كيف تحيي الموتى واعتر
الاول على الترتيل فانه منع اولان يقال اعلم وتكون منقولة
من علم التي يعنى عرف لان النقل فيها انما سمع بالتضعيف وليس
النقل بالامرة قياسا في ان التعليل في الآية عن المفعول الثاني فذل
ذلك على جواز تغليبها عنه فقط **قال** اسناد ابن عماري ابو عبد الله

الصغير سماه نعليقا وقد نردد في هذا المعنى الزمخشري واضر
 كلامه ومواساة لما في المعنى في الجملة الواقعة مفعولا **قوله**
 وكاري السابق يعني الناصبة لمفاعيل ثلاثة وكان ينبغي ان يقول
 وقد يكون كاري السابق او وري بالياء يوم ان ذلك مستحتمر في
 مدين الفعلي وان ينصر على ان شرط جوازه التضمن ليعني ان لم
 واري والتضمن كثير في كلام العرب ومن امثله الا ان تقفوا
 لي اوليا كيهم معروف فاذا معناه الا ان تندوا وجدوا بها ادعاء
 كفروا اي لقون عن امره او ضمن معني يخرجون عن طاعته ولولا ذلك
 لم يقل في من هذا اذ فعل لا يتعدى بايا وجدوا خالف انما يتعدى
 بانفسهما **قوله** نبا نحو قد نبانا الله من اخباركم فتباي معي اعلم
 نقدي لثلاثة ثالثة ما محذوف لدلالة المعنى عليه اي قد نبانا
 الله من اخباركم كذا وفيه لانه نقدي لثنتين ستمختلف فقال
 الاخفش اخباركم هو الثاني ومن زاوية وقال غيره من اخباركم
 صفة له اي جملة من اخباركم **قوله** حدث قال ابو حنبلان
 في تفسيره اصل حدث ان يتعدى الى الاول بنفسه ولما اضر
 بعن ولما اضر بالياء وقد تضمن معني اعلم فينقدي لثلاثة قال غير
 من ولم يثبت من ذلك لاعلم واري وثبا والذين اثبتوا هذا
 لحدث اتشدوا فمن حدثوه له علينا الولاد ولادليل فيه
 لجواز ان يكون اصله من حدث ثم عنه والجملة بعده حال كما خرج
 من نبئت عبد الله عليا نبئت عن عبد الله مع احتمال لانه يكون
 من نبئت معني اعلمت لكن ترجع عنه حذف حرف الجر على التضمن
 واذا اختلف عرج من حدثتموه على ما ذكرنا لم يكن فيه دليل
 فينبغي ان لا يذهب الي نقدي حدث لثلاثة الا بثبت

الفاعل

قوله الذي كرفوعي الى ان قلت كيف قال كرفوعي
 ثم مثل بثلاثة قلتم اي ثلاثة من حيث الصورة اثنان

من حيث

من حيث المستعمل فانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني اسم
 يسيبه الفعل وقال الساطبي قوله بضم الفتي مثال زابيد
 على ما احال في المقرئ لقوله كرفوعي بالتثنية لكنه افاديه
 انه ليس من شرط فعله التقرف ولا من شرطه ان يكون فاعلا
 معني وانما يعنى احتياج الفعل اليه لغة انتهى فان قلتم
 كيف قال كرفوعي وقد وجهنا الفاعل منصوبا في قوله
 كرفعا لثي منهم فضلا على عدم **قوله** ان العززد في صورة ملوثة
 طالت فليش بها الاوعالا **قوله** قد سالم الحيان منه
 القدماء رواية وقوله خرقت الثوب السمارة وكسر الزجاج
 الحمر قلت فضلا يميزكم فصل منها بالجملة والاول عال مفعول
 طالت وفاعل تتالها صميم مستتر في الفعل على الاوعال
 والفاعل في الثالث القدماء على انه مثنى حدثت بونه للغرورة
 كقوله **قوله** مما خطتا اما اسار ومنه **قوله** وما بعده عكس فيه الاغرا
 لوضوح المعني واما اذ اجر جرف زابيد او باضافة مصدر او اسم
 فلا يرد لان المراد الرفع لفظا ونقدرا ان قلنا ان الاعراب
 فيما ذكر مقدم او محلا ان قلنا انه محلي واكثر القوم على هذا والحق
 الاول على ما حررنا في بعض الرسائل وقال الساطبي واما فاعل
 المصدر اذا اضيف اليه فلا يبيح فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه
 كما لا يبيح زبدي زيد قام فاعلا ولا يبيح زيد مضروب مفعولا
 وان كان المعني في الجمع على ذلك ومن هنا ثبت في كسر الزجاج
 البحران الزجاج هو الفاعل واذ البحر مفعول اعتبارا باللفظ وان كان
 المعني بخلاف ذلك اذ لا يثبت قانون العقل لاي ذلك قال
 سنجي الاعراب انما يكون ابدا على حسب العلامة التي تكون في
 الاسم المعرب الا ترى ان الفريضة من واسال الفريضة انما تقرب
 على حسب كونها لا على حسب الاصل وانما يكون ذلك نقضا لو
 كان المنسوب يعرب فاعلا والمرفوع يعرب مفعولا **قوله** وبعد
 فعل فاعل فيه بضم الجيم فان الفاعل لا ينقد من ومنسها وسمها

بما في التوضيح وغيره واما قوله فقلنا ومثال على طول الصدود
 يدوم فقلنا يوما لزيد بنعمة فقلنا في مقيل خمسة متقريب
 فومالفاعل محذوف ومتقريب خبر الخمسة والياء بالانفاس
 والاعراب معهما مقدس والامثلة متقريب عن حذف الجاروزالت
 نون الوقاية لزواله وانقل الضمير بالوصف وقيل ومثال
 مبتدأ وجملة يدوم خبر تخميسه وقع في الاوضح الجواب
 عن سئله وببداية ضرورة وكذا في شرحه في وقتا ومثال
 وفي شرح الراعي عند قول الناظم مني خبر محض مبتدأ الفاعل
 فدمر للضرورة كما قيل لان الفاعل لا يتقدم ضرورة عند الفريقين
 فان البصريين يبتغون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا فقول
 من قال ضرورة كان متسامرا في باب الفاعل مفقود عند الجميع
 انتهى ويؤيد ان ليس كل مستنقع يجوز للضرورة ولهذا اعدوا
 مواضع الضرورة وحصرها ولكون الفاعل لم يقع اسم استفهام
 ولا اسم شرط لانها يستحقان التقدم على العامل بينهما والعامل
 يستحق التأخير عن الذي يوكرفيه وانما جاز ان يكونا مبتدئين
 لان عامل المبتدأ ليس بلفظ فينقد ما علمه او يتأخر عنه ومفعول
 لان المفعول يتقدم على عامله وفيه اشارة الى ان الفاعل
 مستلزم للفاعل وان كل فعل لا بد له من فاعل لانه لا يرد بفعل
 العموم نحو علمت نفس وقد زعم الفراء ان خاسا فعل بغير فاعل
 واحتج بان الانسان يذكر فتقول خاساه واجيب
 بان الفاعل مضمر اي خاساه ما ذكر من السواي جانبه ونحط ٥٥
 ويستثنى المواضع التي يحذف فيها الفاعل وقد ذكر حذف الفاعل
 في باب النباية وباب التعجب في قوله وحذف ما منه تعجبت
 استج لتناوله الفاعل المجزوء بالاعواسم بهم وايضا ومثال
 المصدر فلا يرد ههنا لانه انما تكلم على فاعل الفعل حيث قال وبعد
 فقل فاعل وقال ابن هشام اربعة انواع من الفعل لا يحتاج
 لفاعل الناقص والزائد والمكفوف والمؤكد ومن هذا انك انك

اللاحقون

اللاحقون وعلى هذا فيجوز اختصار زيد واختصار عمرو اذا قدرت
 التاكيد وقول الحريري لا يجوز جلست بين زيد وبين عمرو ٥٥
 اين يري فقال بل يجوز على ارادة التاكيد وقد قال بين الاشج
 وبين قيس نازح وما ذكره في الزايد والمكفوف بناء على ما قاله المحققون
 ان كان الزايدة لفاعلها وما قاله قوم في قلنا وظالما وكثيرا انما
 كففت عن العمل وقيل قل ما رت مع ما هرفانا فاما كما ولذا استعمل
 للنفق المحض وقيل ما مصدرية فاعل واما نحو اذا كان غدا فانت
 قال فاعل مضمر لقريظة الحال ومن ما ينقص متعسف فترعوان
 غدا الفاعل وانما اعتقب عليه وزنان فعل وفعل فقد ابتدأ
 عصا وقفي ولا اعلمه مقولا وانما المستنقع حذف الفاعل الا فيما
 استثنى وجاز حذف المبتدأ مع ان كلاما مستند اليه لان الفاعل
 امكن استنثاره فاعني عن حذفه ولانه كجز من عامله في حذفه
 حذف بعض الشيء واعلم ان المرادي فقر كلام الناظم على ان مراده
 ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل فانه امر ايراد ما استثنى بقي
 ان ابن هشام زاد ان في النظر اشارة الى الحكم ثالث وموان الفاعل
 اما ظاهرا وضمير مستنتر بخلاف المفعول فانه لا يكون ضميرا
 مستترا فنصر على ثلاثة احكام فيها الفاعل المفعول وبقي ايضا
 ان فيه اشارة الى ان الفاعل لا يتعدد كما مر بقي ايضا انه لا يحتاج
 لاستثنائهما كشر الزجاج الجبر ان يقال المسند اليه هو المفعول
 وليس هو الفاعل اسطلاحا لانه ان كان من قبيل القلب كان المسند
 اليه في المعنى هو المرفوع الذي هو الزجاجة في المثال لان القلب
 جعله هو الكاسر وان جعل الفاعل هو المفعول كما هو المتبادر
 من قول التميمي وريما رفع مفعول به ونصب فاعل لامر اللبس
 فلا شك ان على قوله فان ظهر الخ لكون اعتبار الرفع باعتبار الغالب
 او القياس وقوله فاعل اي واحد لان التكرار في سياق الانبات
 لا عموم لها ومن ثم يكتفى بنصب احدا لاسم في نحو ما جاء الزيد
 لا عمرا وعن بعضهم اجازة بينهما على تقدير العاطف وكون الاق

الثانية تأكيد **اوله** فان ظهر قنوا الى ينبغي مثل الظهور على الوجود
اعمر من الوجود حقيقة وسيوطا مراد حكما يان يكون معقد وما في حكم
الموجود كان يكون محذوقا لعلته كما في ولا يصح ذلك فان فاعل هذا الفعل
والجماعة المحذوفة لا تنقأ الساكنين وحينئذ ينبغي قوله والا
فتميز استمر ولو لم يمتد التميز اسفل اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة
انه متميز مستتر ثم التميز في ظاهر للفاعل في المعنى وضمير هو للفاعل
في الاصطلاح فتغاير الشرط والجزا قاله المرادي ومراده بالفاعل
في المعنى وهو ارباب من قوله بعضهم ان متميزا للفاعل اللغوي لان
الظاهر قد لا يكون فاعلا لقوتيا نحو مات زيد هذا ومراده
بالظاهر ما قاله بل المستتر فمثل البارز فهو كقوله في باب التفضيل
ورفعه الظاهر **قوله** وجرد الفعل قال ابن هشام وكذا الوصف
ولو كانت العبارة

• وجردوا المسند حين يسند لائتين او منهم جمع ترسندوا
كان حسنا وفايده العذول عن قوله جمع دفع تويم الجمع الصناعي
ونظير قوله منا جمع قوله بعد والتامع جمع **قوله** وقد يقال
سعدا وسعدوا نحو اكلوني البراغيث فيل كان حقيرا اكلني واكلتني
فاما اكلوني البراغيث ففيه الحاق العلامة وكونها لعلامة العقل
وعن السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازا اجريت مجري
ما يعقل مثل رايتهم يا ساجدين ويرده ان الاكل لا يختص بالعقل
واجب **قوله** بان الاكل محمول هنا على معنى التقدي والجور
كما يقال اكل فلان جاره اذا تقدي عليه وهذا مما يختص به
ذوا العلم وليس الجواب بـ **قوله** والفعل للظاهر والاول للحال
وفيه نفي بان ليس مبتدأ ولا بد لا **تنبيهات** **الاول**
اكثر في قوله والفعل الخ فاما اذا كان الفاعل متميزا اثنين او جمع فلا
يتوهم الا التميز بل كن يفي اذا رفع بعد الاسماء كان ظاهرا او
مضمرا نحو ما قام الا الزيدان او الاما او الا الزيدون او الام
فمثل نحو العلامة العقل ايضا على هذه اللغة او لان الفاعل في

الحقيقة

الحقيقة فاعل مقدم صرح الدماميني في شرح التمهيل بحوز الحاق
بما قام الامتد الثاني الفرف بين علامة التانيث
حيث التزمها جمهور العرب للدلالة من اول الامر على ان الفاعل
مؤنث وبين علامة التثنية والجمع حيث يلتزموها للدلالة
من اول الامر على ان الفاعل مؤنث او جمع دفع تويم ان الالف او الواو
هي الفاعل او وجود صورة نقد الفاعل فانه قد يستفتح
وايتصافا لا يحتاج الى التانيث لان لفظ الفاعل قد لا يعلم
منه التانيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه
مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية او الجمع فانه لا احتمال
فيه ولا ايهام **قوله** ويرفع الفاعل الخ كان الاحسن ان لا يفصل
به بين اثنا الكلام على علامات القرواع اعني التثنية والجمع
والثانيث وقد اشار الى ذلك في التوضيح بتغيير ترتيب النظم
وكان الاحسن ان يقدمه على قوله وجرد لما استغفره فاعرفه
قوله كمثل زيد في جواب من قرأ الحاصل انه يجذف في اربع
مسائل ثلاث على طريق الجواز اذا اجيب به في او استغفره محقق
او مقدم او استلزمه ما قبله نحو

• غداة احدث لابن امره طعنة حصين عبيطات السدايف والحر
اي وعلت الحر لان احدث يستلزمه وواحدة على سبيل الوجوب
وذلك اذا فسر ما بعده نحو وان احدهم المشركين استخاراك
او فسر مستلزمه نحو لا تجزعن ان منفسا ملكته اي ان ملك
منفسا لان الملك يستلزم ملك او فسر ما بعده وهذا اياتي
في باب الاشتغال ولا يجذف الفاعل في غيرها ويبقى مرفعه عند
البريين لما يقع لبعضهم في قول المصنفين السكاكي ونحوه من
انه فاعل مجذوف لا يبيح على طريقهم ولهذا اعترض ابو حيان
على الزمخشري في تحريمه قراءة الحسن والسليمة شهادة بينكم
اثنان في سورة المائدة بالنصب والتوبيخ ونصب بينكم اثنان
فاعل مجذوف تقديره ليقم شهادة اثنان فقال انه ينبغ في ذلك

ابن جني وهو يخالف لما قاله اصحابنا انتهى مددا وفي التثنية ان
 سره حذف الفعلان لا يحتاج الى حذف اخر فلا يجوز زيد عمر
 على معنى لضرب لان اضممار فعل الغائب على طريق التبليغ يحتاج
 لاضمار اخراي قاله لضرب فيكثر الاضممار وحينئذ فيرد هذا على
 الزمخشري **تبيين** ان الاول اختلفوا في نحو المثال المذكور وقوله
 تعالى ليقولن الله مالا في المرفوع ان يكون فاعلا للفعل محذوف
 او مبتدأ وخبره محذوف وقد وقع في التنزيل ما يشهد لكل كافي في اللغة
 فلا نزاع ورجح كون الجواب اسمية بمطابقة للسؤال واجيب
 بان السؤال ان كان اسمية في اللفظ فهو فعلية في المعنى لانه
 اختصار لقضايا فعلية كما بين في حواشي المختصر والطول وكلام النظم
 يوهن ان كون المرفوع فاعلا متعين ودون **الامام** في الدين
 السبكي في المرفوع مفرد لامركب فلا يقدر له مبتدأ ولا خبر لان
 المقصود منه المقنن واما خلفتهن العزيز العليم فابتدأ
 كلاما وليس جوابا بل ينفتح الجواب واما رفع لانه لما لم يكن
 له ما يعمل فيه اعطي حركة الرفع لتجرده واما قول ابن عساقور
 محال ان ينطق ثاقل بالمفرد فيجمل على ما لا يفيد به التصور الثاني
 بين فيما تقدم ان الفاعل لا يحذف ويبقى الفعل وبين مثال العكس
 يصح وبه يعلم انه كان الاو في ان يذكر قوله ويرفع الفاعل الخ بعد
 قوله وبعد فعل فاعل كما لا يخفى **قوله** وانا تانيت من اضافة الدال
 الى المدلول **قوله** في الماضي قال ابن هشام في غلبه وتختصر
 الاسم تقول زيد دامية جاريتيه ومذا يوم طالعة شمس
 وان شئت طالع واما المتعارف فيكون مضارع التا وجوبا وجوازا
 يجوز زيد تذهب جاريتيه ومذا يوم تطلع او يطلع شمس
قوله اذا كان لاني اي حقيقة كاسراة او حكما كشيعة
 وداروخلة اذا لا بعد ذلك انني حقيقة فكان الاو في الموضع
 ليشمل ذلك لانه يوصف بانه مونت ولان الاسناد في الاصطلاح
 بالفظ الفاعل ولفظة لا يوصف بالاتي ويوصف بالمونت

للمراد المونت حقيقة او مجازا وما يسمي المونت بالتاويل
 وماله حكم المونت لامتازة اليه **تبيين** ان كان حق هذه
 التا ان يظل الفاعل لانه علامة فعلية ولكنها لمقت الفعل لان الفاعل
 كالجزمة لكن هذا انما يفيد جواز الاحتالة والقياس الحاقا
 للفاعل فلم حوّل والجواب **قوله** ان الحاقه فذيعاض
 في الاعراب لانها ساكنة اصالة ولا ينبغي ترك اعراب الفاعل
 لفظا محافظة على سكوت التا الاصلي والاعراب بفوت سكوتها
 مع امكان المحافظة عليه بالمحافظة الفعل واجرا الاعراب على ما قبلها
 بمغزلة اجوابية وسط الكلمة لانها بمنزلة الجز لما لمقت **قوله**
 واما تلزم الخ قال ابن الخطار لان له ما للفعل اتصالين من جهة
 الفاعلية والاضمار للزوم بحاله وان عطف عليه مدكر
 نحو منه قامت بي وزيد ومنه وزيد قامت كلزوم الخبر
 في العكس كما يوضح مما يأتي عن السفاقي **قوله** متصل يسمي
 المستتر لانه من قسم المتصل كمنه قامت وفعل ضمير الاثنين
 كالمند ان قامت ولا اسكال في ذلك ويسمي فعل ضمير الواحدة
 المخاطبة او المتكلمة كقامت يا منده ويسمي فن ونحوه وقوله
 الاتي فت مع انه لا يلزم في ذلك التا لعدم الحاجة اليها لان التكلم
 والمخاطب يعين المقنن والنون متعينة للمونت فلا التباس بل
 لا يمكن فيسكتني والعزينة استعماله لحاق التا وقال السحاب
 يجمل كلامه على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل يعني انها تلزم
 في قامت ولا يلزم في فن ونحوه **تبيين** ان الاول قال
 السحاب في حواشي الاسموي لا يروا انها تلزم غير ما ذكر كواحد
 اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحد بالتا لان الكلام
 فيما يوفي للتانيث والمراد انها تلزم لافادة التانيث والتا فيما
 ذكر لم تلزم للتانيث بل الفسق وايضا الكلام فيما تلزم
 من الافعال الماضية لان هذا تفصيل لقوله تلزم الماضي انتهى
 وافرد **قوله** من ذلك عندي ان الفسق في قوله واما انما في

اي انما نلزم ما ذكر لا الظاهر المنفصل والمجازي بقربته ما بعده
تدبر الثاني قال في حواشي شرح التبيين للدمايني مثل تكرر التا
في الفعل المسند لضمير المجازي اذا كان بالتاويل فيجب في نحو كذا
جاءت اول لانه في نفسه غير موند وانما ينفذ بالتاويل
بالاعتبار والتاويل والاعتبار لا يجب اعتباره وملاحظته بخلاف
المجازي حقيقة فانه ثابت في الواقع بدون توقف على اعتبار
نعم مثل نحو التاويل في الوجدان والتاويل فيه نظر ويمكن ان لا يجب
اذ غايته الامرانة خالف مقتضى ذلك الاعتبار الذي لا يجب
مراعاته وتطير ذلك ما يجوز فيه الوجدان باعتبارين كجمع التفسير
فمثل ملاحظة احد الاعتبارين بخصوصه توجب مقتضاه بحيث
يستنق خلافة ونقضية كلامهم خلافة ويوجه بان التباين بخلاف
فرضية ما لاحظه فليتنا مل الثالث قال في حواشي الش
المنفصل اصطلاحا ما لا يبيده به ففرضية ذلك خروج الضمير
المنفصل مطلقا سواء انفصل عن الفعل بالا نحو ما قام الامي او لا
نحو علام هند حضرت بي معروفه وصرح الشيخ خالد بالمنفصل
بالا بانه يجب فيه التذكير وحذف التاويل ان وجوب التذكير
مبني على وجوبه في نحو ما قام الامند بنا على قولنا لا حفس الذي
مبني عليه ابن هشام اما على ما دل عليه كلام المصنف من جواز الوجهين
فيجوز منا الوجهان ايضا بل اولى لان تانيث الضمير اكد بدليل
وجوب التانيث اذا كان الفاعل ضميرا متصلا بمجازي التانيث
بخلاف ما اذا كان ظاهرا كذلك نرى ان في شرح التبيين للدمايني
ما يفيد جواز الوجهين قال في حواشي الاشمووني فانه قال
يقال ما يفهم الا انت كما يقال ما قامت انت الرابع قال
ابن هشام رد ابو حيان قوله وانما نلزم فعل مضارع ففهم امرأة
مبند ونقض امرات مندان الفاعل ضمير منفصل والتاويل
لازمة قوله او مفسر ذات اي او ظاهرا مفسر كحسن المقابلة
لما قبله قال ابن هشام ان قلنا كيف جعل الحاضر

وهو مفسر ذات فخرج تسمية للظاهر وهو ضمير منفصل فان ذلك اعم
من ذي الفرج وغيره ومثل هذا الاكفولك الحيوان او الانسان
قلنا الضمير ظاهر مقدس اي او ظاهرا مفسرا وهو
ضمير المفسر قطعاً والمقتضي للتقدير ان المستحق لا يدل من موصو
والمقتضي لتعيين هذا المقدس انه جعل تسمية للضمير لكن يبقى
النظر في قوله بعد والحذف مع فاعل بالافضل فانه يعبر الضمير
ايضا نحو من ماقام الامي فاذا كلامه في الظاهر خرجت المسألة
اتممت وخروجها هو المناسب لما صرح به الشيخ خالد من وجوب
التذكير فيها كما مر انفا وان احتمل كلام التوضيح خلافة وانظر
وجه خروجها مما ياتي وما المانع من كون الكلام ههنا في الظاهر وفيها
بعد اعم وظاهر التوضيح وصرح شرحه بتخصيص ذلك بالظاهر
والمراد ظاهرا منفصل ففرضية الحذف من الثاني لدلالة الاول
وبدل عليه قوله وقد يبيع الفضل الخ والمراد بفهم ذات حرة
ما كان حقيقة التانيث وهو ما كان من الحيوان يا زايه ذكر كرامة
ونقطة واتان فالمرير وامذره من موندته ان لم يكن الثاني
لفظه ذكر فعله مطلقا وان اريد به موندته كبر عتوت وان كانت
التالية لفظة انت فعله مطلقا وان اريد به مذكر فلا دلالة
في تانيث الفعل في قالت ملنة على انها انتي وفقصيل المقام يطلب
من كاسميننا على القائي التمهيد قال السقايني اذا
اجتمع مذكر وموند الحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما
فتقوله قام زيد ومند وقامت هند وزيد بالتجريدية الاول
من علامة التانيث وهو فانه في الثاني هذا اذا كان الموند
حقيقيا فان كان مجازيا بغير علامة فيجوز التجريد ومنه جمع
الشمس والقمر قال المولى ابو السعود القادي في شرح
الاجر ومبينة ولم يذكر حكم المجازي الذي فيه العلامة والظاهر
ان التجريد وعدمه سواء لم يرد مخالفا لما ذكره من انه اذا

اجتمع مذكر وموثن غلب المذكر فيقال ههنا وزيد قائمان الا ان
يقال التغليب مختص بالضمير واما الفعل فيسند اليه المذكر
بعده فيخرج لما تقتضيه من الحالات الثلاث اذا المعطوف تابع
له في الحكم وهو ما لا يخفى بان يقدر بعد المعطوف لفظة كذلك فيكون
من عطف الجمل فلا معنى لملاحظة حينئذ في التذكير والتانيث
اولا يقدر فيكون من عطف المفردات انتهى **اقول** قال العرب
في قول المتنبي ان لا يوارى بهم امر ولا علم قال يوارى بهم بالنون كثير
تغليباً للمفرد وفيه التغليب في الفعل لكن لا حاجة لما ذكره لان
الامر مجازي التانيث فيجوز في الفعل المسند المفرد من التاء
قول وقد يبيح في ذكر قد التغليبية ولفظ الاباحة اسارة لما
ان الاحسن الاثبات ويدل عليه ايضا قوله والحذف مع فضل
بالافهم ان الفضل بغير الا لا يكون الحذف معه مفضلاً على الاثبات
بل الامر بالعكس قال السهلب في خواصه الشعر ويدل على حقيقته
التانيث اما مجازية فالحذف معه او لا سواء كان الفعل بالاول او
بغيرها كما في التثنية لظهور الفضل الحقيقي على غيره وان قال الدماميني
ان الاثبات بالعلامة احسن لكثرة وقوع ذلك في التثنية وبين
انه استقر ذلك لان الكثرة في الفزان يحتمل ان يكون لاقتضاء
المقام اي ما **تقريباً** الاول قال ابن هشام ذكر ابنه
في هذا الموضع امور مستفدة لانه قسم التاليا ثلاثة اقسام
واجبة وذلك فيما ذكر والد من المتألفين وراجحة وذلك في
الحقيقي المفعول بغير الاول في المجازي المتصل ومروحة وذلك في
المفعول بالاول وفيما قصد به الجنس **اقول** مقتضى كلامه
ان المجازي المفعول خارج عن الاقسام فيكون الامر ان فيه على
السواء لا يخرج احدهما على الاخر اذ لم يبق لنا الا ان هذا القسم ليس
كذلك بل التانيث اصح من الحذف مع المتصل وكون الحذف
مع الفصل في الحسن الثاني الذي الذي قصد به الجنس ليس ترك

التا

التانيث اصح بل اذا لم يكن واجباً كما كان مقتضى الظاهر فلا اقل من
ان يكون راجحاً والثالث **تتويبه** بين المفعول بالاول والمفعول به
الجنس في غاية الظهور لسألة نعم وبليس الثاني لوقيل راجحاً من
امراة مل يجوز للفضل من قال الزمخشري في قوله تعالى ما يكون
من يحوي الاية من قرأ بالها فحق ان العجوي تانيثها غير حقيقي ومن
فاصله او على معنى من يحوي **قول** والحذف مع فصل الحذف اعلم
انهم احكاماً تاملون مع الالفاظ ويتقاسون المعنى وقد يكون مبهم
في ذلك كثيراً وقد يكون قليلاً من الاول اليس ذلك بقليل اليس انه
يكاف قد خلت الباية الحذف اعتباراً بعبارة التيق وان كان معناه
قد زال بواسطة ممة التفسير ومن الثاني وما بقيت الا الضلوع
ومن مبهم مع المعنى قول الشاعر

وما ذكر وان كبير فانتى شديد الازهر ليس له مروس
قال ابو علي هو القراء جعله ذكر اصغيراً لانه يسبق قراء او انني كبيراً
لانه يسبق حكمة **قول** ومع ضمير ذي المجاز في شعرو قع اعترض
بقوله تعالى فلما جاء سليمان وقيل النغدر فلما جاءت المدينة سليمان
قلت انما التقدير فلما جاء المرسل يدل ارجع اليهم واجاب
بعضهم بانه حمل على المعنى لان المدينة مال ورواه ابن عصفور
بان تذكير الضمير رعياً للمعنى بانه الشعر قاله وقراء عبداً فلما جاء
ويدل عليه ما يرجع المرسلون وهذا يبطل ان الضمير للمال والمدنية
قول والتامع جمع سوى السالم من مذكر فيه اكتفاي وسوى السالم
من موثن والظاهر انه يجب التذكير في جمع التجميع المذكور ويجب التانيث
في الوثن لان سلامة نظره واحدهما اوجبت ذلك ولا يرد الا الذي
امنت به بنو اسرائيل لانه ملحق بجمع التجميع لانه تغير نظره واحد
وتحذف الوثن التانيث في جمع الوثن السالم ما لم يكن مدلوله مذكراً
كطلمات والاجاز في الوجوه انما الحذف للتثنية فلما لا تجمع
الوثن في الاصطلاح بضمه كما لا يخفى فان **قول** جليئة قال ابن
الدهان وقال عثمان يعني ابن جني اذا انتت الجمع القاتل اعدت

الضمير اليه سونا واذا ذكرته اعدت مذكر انقول قامت الرجال
 يا اخواتنا وقام الرجال يا اخواتهم **تبيينها** **الاول**
 استثنى كل بعضهم جواز قام المتودع وجوب قامت هند فقيل له
 المستند اليه في قامت هند موند حقيق وفي قام المتودع موند
 مجازي لان جمع وتانيك المجموع مجازي لان الحقيقي ماله **خرج**
 والجمع من حيث هو جمع لا فرج كذا اما الفرع للاحاد فقال معنى
 الاسناد للجمع الاسناد لكل واحد واحد وكل واحد واحد من المتودع
 تانيته حقيق في هذا تانيته حقيقي في هذا تانيته حقيقي ودليل
 الاولى امران **احد** دعيما قول النحاة ان الجمع اختصار للتفردات
 المتفرقة بالعطف **والثاني** ان العلماء انصافوا في العام على ان دلالة
 على كل واحد لا على كل واحد لا على الكل من حيث هو والامام من صرح
 بذلك قال هذا الناحك والجمع او ياب هذا من العام لانه انضمنه
 فقيل له لو صح ما ذكرت لزم التذكير في قام الرجال لانه على ما نقول
 بمنزلة قام رجل ورجل وانت لا تقول به ولزم بقول القائل للزبد
 عندي درهم ثلاثة درهم لان قولك للزبد بمنزلة لكل من الزبد
 على ما ذكرت وانت لو قلت لكل من الزبد لزمك ثلاثة دراهم
 فهذا ان الزمان سبطان لما نقول والزمان ثالث وهو اتم قالوا جبال
 من اسيا نة ولو كان بمنزلة جبل ترأس وقيل ترأس لم يحز تانيته صفة
 المجتمع وجري في هذا المجلس قول محمد بن الحسن ان مقابلة الجمع
 بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وافسد ذلك بقوله سبحانه
 حافظوا على الصلوات **الثاني** لمراد بالجمع اللغوي يعني ما دل على
 جماعة فيدخل اسم الجمع واسم الجنس المجع فان حكمها كذلك قاله
 السحاب في حواشي الاسموي وقال بعد في قوله جمع اشار الى ان
 ما سبق في غير الجمع ومنه المثني فيجب التانيك لضميره ومظهره
 كانه ان قامت وقامت المند ان انتهى فليتامر هذا مع قوله او لا
 ان المراد بالجمع لغة **الثالث** قال ابن هشام اوجب الصربون
 التذكير في الزيد ونسلا من نظم الواحد ووافقوا جواز الوجهين

في نغم المرأة هند مع وجود مسيعة الواحد بعينها من غير مزيد عليها
 في قولهم ما اعتبروه كان ايجاب التانيك هنا اولى من ايجاب التذكير
 هنا اولى من ايجاب التانيك في هذا **قوله** والاضل في الفاعل
 ان ينفصل اليه برافعه لقوله الذي كبر قومي اني يبد مني اوجه
 او بفعله لقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل **قوله** والاضل
 في المفعول ان ينفصلا لا يقتضي عن هذا ما قبله لاحتمال ان يكون
 الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش ثم المراد ان
 ينفصل بالفاعل والافتحوضب اليوم زيد اعمر وليس على الاصل
 مع انه قد انفصل **قوله** بخلاف الاصل وذلك على ضربين
 جازر وواجب **قوله** وقد يجي المفعول قبل الفعل كذلك ولكن امله
 ومثال الوجوب فاي ايات الله ننكرون **قوله** واخر المفعول ان
 ليس خذرو ذلك اذا لم يكن اعرابها ظاهرا ولا فريضة ونقد
 ابن الحاج مذيلا ابن عصفور وغيره بانس والعرب لا يبالون
 بهذا ويدل عليه باب مختار ونضغير عمرو وعمرو على عمير وبيان
 الزجاج اجازية وما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمر زالك ودعواهم
 الخبز والعكس **واجيب** بان الاول من باب الاجمال
 لا الالتباس والمجموع الثاني كما سألنا لانه يفهم غير المراد والاجمال
 لا يفهم منه شيء ومذا لا يجدي الناظر نفعا لما سألنا في باب
 التقدي واللزوم من ان الحذف مع ان وان يطرد مع ان ليس واخر
 ما من ليس عن نحو غبت في ان تفعل او عن ان تفعل فلا يجذف
 الجار للالتباس فيصير ما لا يثبت في ان التباسا وبيان الثاني
 لا يرد لانه لا يلزم من اجازة الوجهين في الالية جواز التقديس
 في ضرب موبع عيب لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس
 اسم ز الخبز ها لانه اختلف في المبتدأ والخبر ايها المستند والمستند
 اليها فاسرهما اخف بهذا الاعتبار ولا يما واقعان عيادات واحدة
 بخلاف الفاعل والمفعول ومذا ايضا لا يتقع في كلام الناظم
 لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال

في التنزيل يجب ومثل الالفعل مرفوعه ان خيف التباس
 بالمنصوب وقال في الشرح عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان
 والثاني عن الفاعل والظاهر في الجواب عنه ان يقال انه لا يسلم
 للزجاج ما نقله **قوله** او اضمر الفاعل اي والمفعول في الكلام
 انكفا والمراد غير متضمن احد هما لا الفاعل بقربته وما بالاول
 بانما انحصر فضاير المعنى انه يجب تاخير المفعول اذا كان مسو
 والفاعل متميزين متصلين ولا حصر في احدهما او كلامه في الوجوب
 الاصناف بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل واما التقدم
 فقد يجب بان يكون ضمير متصلا كما علم من بحث الضماير وقد يجوز
 كما فهم من قوله وقد جي المفعول قبل الفعل او الوجوب الذي
 افاده كلامه محصور بقوله وقد جي المفعول الخ فسقط ما اختلفت
 على الناظر ومن ذلك ان ضربت زيدا اضمر فيه الفاعل غير متضمن
 يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميرا متصلا غير محصور فانك اذا
 قلت ضربت زيدا امعرا او اما انا واكرمك اما انا واما زيد
 او قلت ان اكرمك لزيد وان امرتاك لموفيدا اكله وما اشبهه
 قد اضمرفيه الفاعل غير متضمن مع انه لا يلزم فيه تاخير المفعول
 بل لا يجوز ان ينفى ونقد ما ينبغي بقوله متضمن في باب المبتدأ والخبر
قوله وقد يسيق ان قصد ظمري ان ينفذ مرسل الالظهار
 ان الواقع بعد الاموال المستثنى نقدها واما اخر واسا ريفد الى قلته
 قال في تلخيص المفتاح وقل نقدهما بما جالها نحو ما ضربت
 الاعمر ازيد والازيد محتمرا الاستلزامه فقر الصفة قبل ثامها
 قال في المطول بعد ان بينه احسن بيان واعلم ان تقدمها
 جالها ايضا مانعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل
 والمفعول جميعا فيجوز المقتضود لان التقدير في ما ضرب الاعمر
 زيد ما ضرب احد الاعمر ازيد وفي ما ضرب الازيد عمرا
 ما ضرب احد ازيد عمرا ههنا عند من يجوز استثنائين
 باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك الا اذا كان المستثنى

منه

منه مذكورا والمستثنى بئلا منه نحو ما ضرب احد ازيد
 عمرا والاكثرون على مانعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذا لم
 فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيان فتقدم بها جالها
 يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء منقدا ويجعل المقصور
 في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
 الا ان اكثر النحاة على مانع ذلك الا ان يكون المفعول الواقع بعد
 المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الازيد احد ازيدا وثانيا
 المستثنى نحو ما جاني الازيد الظريف او معمولا لغير العامل
 في المستثنى نحو ما جاني الازيد اذ لم يبق الا الموت منا حكا فان منا حكا
 مفعول ما جاني والعامل في الموت لم يبق ثم ذكر ما ينبغي مراجعته
 ولما في حاشيته المختصر في المقام ما فيه المرام **قوله** وساع
 نحو خاف ربه عمر الخ قال ابن هشام عود الضمير من المفعول
 الموحى على الفاعل المقدم في غاية من الحسن ومنه ونادي نوح
 ابنه وقتلت امرضا جالها ودونه عود الضمير من المفعول
 المقدم عكس لا وفي ومنه واذا ابتلي ابراهيم ربه وقوله هو قتل
 ايضا جالها ودونه عود الضمير من المفعول المقدم على الفاعل
 الموحى اما الاولي فللعود على مقدم لفظا ونية فذاك على وفق
 القياس بالنسبة الى اللفظ والمعنى واما الثانية والثالثة فلموافقة
 احد الامرين دون الاخر وذلك الامر هو اللفظ في الثانية
 والمعنى في الثالثة واما ترجحت الثانية على الثالثة لان جانب
 اللفظ لانه حيز اقوى من جانب المعنى لانه اعتباري ولما جاء
 في التقريل واذا ابتلي ابراهيم ربه لا ينفذ نفسا اياها الاية
 والحريات من الثالثة الا فا وجس في نفسه خيفة موبى مع انه
 من جهة اللفظ مقتضيا وهو فخذتنا سب روس الاي ومع احتمال
 لان يكون موبى بئلا من ضمير مستتر في اوجس واتاعود الضمير
 على ما تاخر لفظا ونية فالقياس يقتضي امتناعها لما فيها من الاطلاق
 بجاني اللفظ والمعنى جميعا ولا جعاعر على ذلك في باب المبتدأ

الفاعل الموحى
 على

ولعدم مجيئها في كلامهم ويوقول الممتور ولما كانت تشدوه من
الابيات فلان الشعر يجمل فيه من التقديم والتأخير ما لا يجمل
في غيره وقد جوزها شذوذ من الخويين متمسكين بما ورد في
الشعر وينفزع من مسالتي النظر مسالتان احدهما ان يعود
ضمير من الفاعل المقدم على ما اضيف اليه المفعول المؤخر نحو
ضرب ابونا اخاهنه ومذه لا يجيزها احد بل كل من يوجب
فيها تقديم المفعول والثانية ان يعود ضمير من المفعول المقدم
على ما اضيف اليه الفاعل المؤخر نحو ضرب اخاه ابومسند فطابقة
اجازوا وطابقة منعوا

التأيب عن الفاعل

قوله يتوب مفعول به عن فاعل الاصل في الجملة الفعلية
الثابتة المفعول ان تذكر الالفاظ الثلاثة الفعل والفاعل
والمفعول وقد يحذف الفعل كما يشير اليه قوله في الباب السابق
ويرفع الفاعل فعل اضمر او قد يحذف المفعول كما يشير اليه قوله
في الباب الاني وهو باب تقديم الفعل ولزومه وحذف فضلة
اجز وقد يحذف الفاعل واليه يشير قوله هنا يتوب البيت فان
النيابة عن الشيء اما تكون بعد حذفه فانه قال وقد يحذف
الفاعل ويتوب عنه المفعول به وهذا بخلاف حذف كل من الفعل
والمفعول فانه لا تأيب عن شيء منهما **قوله** فيما له قال الشهاب
في حواشي الاسموني لا يقال **قوله** يرد عليه انه اذا قدم الفاعل
مما رتبته انما ان التأيب لا يلزم فيه ذلك لانه اذا كان ظرفا او
جارا ومحجورا لا يكون مبتدأ اذا قدم ويرد ان الفاعل يثبت
له الفعل ويمتد لا يلزم للتأيب لان المحرور لا يثبت له الفعل
لانا نقول **قوله** لا يرد واحد منهما لان كلامه في المفعول
به بلا واسطة ومثلا اذا قدم مما رتبته او لا بد ويثبت له
الفعل ولا بد واما الجار والمحرور والنظر في شيئين ولم يصرح

فيها

فيها بقوله فيما له وانما قال بنيابة تحرب فيحمل على بعض الاحكام
ويرد ايضا ان مسألة التذكير اذا كان مذكروا منذ الايتيت للتأيب
اذا كان مونثا ويجاب **قوله** بان المراد فيما له من حيث هو لا فيما
لهذا الفاعل الخاص بالمونث يثبت له الفعل كالفاعل المونث تاسله
انتهى **قوله** كون الفاعل اذا قدم موصفا مبتدأ لم يثبت فيه
باب الفاعل النص عليه ولا الاسماوية اليه فلا يدخل تحت قوله
فيما له وعدم التأنيث اذا كان مونثا لان التأيب الجار والمحرور
ومما من حيث هما لا يوصفان بتأنيث على ما قاله السعد في شرح
العزبي وقوله انما قال بنيابة تحرب عجيب فدل المراد الا النيابة
فيما له وقوله ويرد ايضا ان مسألة الخا عجب فان مراده ان الفاعل
اذا كان مذكرا والمفعول مونثا وحذف الفاعل وافتمر المفعول مقامه
لا يعجز حكمه في التذكير ومثلا ليس مراد الناظر ولا موصفي كلامه
وانما مراده ان تأيب الفاعل من حيث هو لا في تركيب مخصوص يعطي
حكم الفاعل كذلك فند **قوله** قال الفاعل ضمن اصليا كان
مخوضا ودخرج او زابدا نحو اكرموا بكره فلذا لم يبق ذلكا قال
بعد مذكرا فالداني فان قلت **قوله** يرد مثل قيل ويبيع قلت
سبب ذكرهما بعده قال كلامه على بنية التخصيص والجواب الحق ان
ذلك امثلة الضم وكنته خفف بعد ذلك **قوله** **قوله**
الاول في كلامه اسقار بان فعل المفعول شرع عن فعل الفاعل
وانه مغير عنه وهو مذهب الجمهور وقيل انه اصل بنفسه
مشتق من المصدر المفعول ابتداء او قد يستعربه قوله في التفسير
ورد نحو من الثاني **قوله** من كما سكن المنفل باخر فعل قال لو
عصر منها الماء والمسك انقصر وقال النظامي ونفخا في مدائيم
فطاروا قال رجيم السبيلان من مواهب **قوله** الثالث
قال ابن هشام وقد يفتق بنا الفعل للمفعول غير ما ذكر من التغيير
تغيير اجابا او تغييرا واجبا فالاول كفاية البيت الثاني وهو
ومل يجوز فيها مثل وكذا وعد واعد ووقتت واقتت والثاني

كما في قافية **الثالث** وعكسه نحو عفي قال الله تعالى من
 عفي له من أخيه شيء وأما الياء فلا تغير في المايخ نحو رضى عن المسمى
 لا تكسار ما قبلها انتهى وقال **الساطبي** والثاني أي من الأيرادين
 على الناظر أنه ذكر هنا حكم الصحيح والمعتل العين من المماشي
 خاصة وترك ذكر حكم المضاعف وما اعتلت لامه أو فاءه ومعتل
 العين من غير المماشي ولم يبين ذلك مما ذكره هنا **الاستدري**
 أن المدغم ليس ما قبل آخره في المايخ بكسور باطلاق فانك تقول
 في مردد وفي آخره في استنقر استنقر ولا يفترض في المضارع
 المعتل العين على ضم الأول وفتح ما قبل الآخر بل يقلب كل من الواو
 والياء الفا نحو يغال ويبيع ويستقام ويستجان والمعتل الفا بالواو
 يجوز قلب الواو فيه ممرة تقول في واري أوري وكذا نحو يطر
 ويميل يزداد فيه على ما قاله قلب الياء واو نحو بوطر ومول وما
 آخره من المايخ الفا يصير ياكذعي وري في دعي وري وما آخره
 من المضارع باو واو يقلب الفا نحو يدعي وري في تجويد عو
 ويرمي فان قلت **هذه** أحكام تغريبية لا تليق بهذا
 الباب فالمعتل يذكر في التغريف والمضاعف في الادغام والحوار
 أنه جري فيما صنع على عادة كثير ذكره وما ذكر في هذا الباب
 وتركوا ما ترك في التغريف أو شبه بما ذكر على ما ترك **قوله** تا المطاوعة
 مما هاتا المطاوعة والبنية بنفسها أي التي للمطاوعة لأنها
 خاصة بذلك البنية فسميت بها واقتضى كلامه أن تا المطاوعة
 هي أول حرف في الفعل لو وصف الثاني لها بأنه الثاني وذلك لا يكون
 إلا في الماضي لأن حرف المضارعة سابق لها في المضارع فلا يكون
 الثاني لها فيه ثانيا فعلم أن الثاني لتا المطاوعة في المضارع باق
 على ما كان عليه في المبني للفعل فتقول يتعلم ويناعد وأورد
 عليه أن الحكم لا ينقيد بالمطاوعة بل الضابط التا الزائدة قال
 ابن هشام قال الناظر تا المطاوعة وفتح فخرج عن كلامه تا نحو تقاتل
 وتكلم فاحترز ابنه بقوله تا مزيدة وعلم أنه يدخل نحو تغرب

نقيد بالمايخ ولكن يرد على كلامه نحو ترسمه بعن رسمه فالتوا
 أن يقول تا زائدة مفتوح ما بعده ها أو محرك ما بعده ها ولا يغييه
 ذلك عن اشتراط المايخ لأن تختير واردا ومثله بتحريك عير
 بالغيبة ثم صارت الغيبة خطا بالاسناد لا بالمخاطب **قوله**
 وبالث الذي يميز الوصل يعين أن كلامه هنا في المايخ لأن الف
 الوصل لا تلحق المضارع ومثاله ايضا موسى بذلك وذلك
 يعين بقا ثالث المضارع في بناء المفعول على حالته في بناء الفاعل
 إذا لم يذكر مخالفة غير ما تقدم من ضم أوله وفتح ما قبل آخره
قوله اخرج المعتل غير المفعول كعور وصيد واعتور فان حكم
 ذلك حكم الصحيح كما قاله أبو حيان **قوله** عينا أي فقط ليلا يرد
 ساطوي ولوي من اللغيف فانه لا يعمل عينه ليلا بفتح اجتماع
 اعلالين في يطوي ويلوي **قوله** وضم ج أن فتسل
 لا حاجة اليه لأن ضم أول الفعل مطلقا فتعلم من قوله فاول
 الفعل أصم فاجواب **انه** يجوز أن يكون ذكره ليلا
 يتوهم أنه لا يجوز في هذا النوع لاقتضائه على ذكر الكسر والاشمار
 دون الضم لو فعل ذلك ويجوز أن يكون ذكره للتنبيه على قلته
 في هذا النوع ولهذا الأمر في السبعة وليبي عليه الكلام
 على امتناعه إذا أدى إلى اللبس **قوله** وان بشكل خيف ليس
 يجنب لم يتقرر من لابس اللبس بل ظاهر كلامه جواز
 الأوجه الثلاثة ويوسيه ما حكاه دو الرمة عن أمية
 بني فلان عننا ما سمي لأنه يقال عيثك القوم قال **الحويدي**
 الغيث المطر وقلعت عاث الغيث الأرض أصابها وعات الله البلد
 يغيثها غيثا وعيثت الأرض نقات فهي أرض مغيثة ومغيوثة
 وأما باب مختار ونحوه فلا يدل لأنه من باب الأفعال لا اللبس
 لكن قد علم أن ذلك لا يفتح الناظر لأنه لا يفرق بينهما فالأظهر
 في الجواب عنه ما قاله المحقق من أن اللبس الواقع في نحو مختار
 ويثار لاسد وحة عنه بخلاف الواقع فيما نحن فيه فان للكبش

عنه سند وجهه بان يسمى او يسمي في حقت وبعث وبكسر عقت
انتهى كز يقي النظر فيه من وجه اخر وهو ان الالباس لا يقتضي
الامتناع مطلقا فهو مشكل وان اراد حيث لا قرينة فان وجدت
جاز فهو ظاهر ولا يبعد ان هذا مرادنا في المثال واعلم ان
بعض سناجح العزب كل كلام الناظر هنا ونكت عليه بما الفنة
فقال

- مثال ما انضم اليه مجتب فيه كطاوت فطلت في الغلب
- ومثل زرت واجتنب كسر اليا في مثل دنت يا فتى
- كذا اذا كسر يوا وقد اصل في نحو فاققت للمفعول قل
- وسيبويه لن يري لليس اذا عارض وجهها موجبا ان يبيدا

واعلم ان ما يوجب الناظر ما من ضم الثاني الثاني في الطائفة
وثالث ما يدعي بمنزلة الوصل فان ذلك الما هو لدفع اللبس والكل
موافقون عليه وما سنياني في تفصيل ما ينوب من المفاعيل
فان الموضع نقل الاجماع على امتناع انا في الثاني في باب كيف اذا اللبس

تقييده قال ابن هشام قوله بشكل متعلق بخفيف المتأخر
عنه وهو نظير ان في الدار قام زيد بغير عمره فليظفر **فسيه**

قوله وما لباع فتدري لخبوب فزرواية باب بغير وبس
ان حب منه ما هو مفتوح العين ومنه ما هو مضموم العين
ومذا انتقل حركة عينه لما قايه وحينئذ اذا بني للمفعول يجتزعه
الضم لئلا يلبس بالسبي للفاعل وبهذا تعرف ما في كلام المرادي
حيث قال انه لا يعرض في المضاعف اللبس مع انه يرد ان نحو

ما ضيا اذا بني للمفعول يلبس باسم الجماعة بالرد فالقياس ان يجيب
فيه الضم الا انه يشكل انه لم يجنب في قوله تعالى ولورده العادوا
الا ان يقال الكلام حيث لا قرينة كما مر اسارة البه فان قلنت
الذي ثبت له ما في موكلات لغات فهو مرادنا ان اللغات الثلاث
قليلة قلنت مراده ما استقر لباع ما هو من خصايصها
واخا لمر الضم للباب كله **قوله** وما لبايع الخ اورد عليه الساجي

انه

انه فز جريان الاوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ثم فز ذلك
في الخا في المعتل خاصة وامل فز بيرة في المضاعف نحو اشترى قايوم
انه لا تدخل الاوجه الثلاثة وانه يقتضيه على ما قررته اول من
ضمه ما قبل المضاعف وليس كذلك بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثي

المضاعف ونقل عن ابن جني ما يدل لذلك ثم قال ويظهر من كلام
الناظر هنا وفي التسهيل ان المضاعف ليس مع المعتل في درجة
واحدة بل استعمل الاسماء والكسرة في غيره قليل بالنسبة للتحويل
ويلزم من ذلك قلته في نحو اشترى فترك ذكره لقلته قال فلا دمر عليه
في عمارة التقليل اذ كقولنا هذا فذيري واما الدمر عليه في غفارة

له لان غيره من ما عرف منه بكلام العرب حكى ان المدغم والمعتل
يتوا وان كلامه يقتضي الاختصار على الضم في منزلة الوصل المذكورة
لانه الملق اولان اول الفعل بضمه واقتصر هنا على جريان الوجوه
الملائكة فيما قبل العين قال وابن الربيع قال ان المنة

بافنية على ضمها مطلقا والذي يفهم من التسهيل ان منزلة اختير
نظم مع الضم ونظم مع الاسماء وتكسر مع الكسرة **قوله** وقابل
من ظرف الخ لا منضم في المعنى بقوله ينوب مفعول به عن فاعل

فكان الاوفا تقديم مئة البيت وما بعدهما اخر الماب بعد البيت
الاول لانه كلام في النايب وان لا يعرض بين اجزا ذلك بالكلام على
تغير رافعه ومعنى القول الاختصاص والنصرف في الجميع كما يدل عليه
قول القدر ما اخص ونصرف من ظرف الخ وقال ابن اخبار اشترط
يجي سؤال الاختصاص لجميع ما ينوب عن الفاعل اذ قال والمكان

والمصادر الاول والاختصاص سطر كل ما شمل وليس مستقيم
لقوله صيد عليه بومان وجوابه ان الضمير في كل ما انما يعود
على المصادر انتهى وفيه ان الاختصاص في ضمير عليه بومان بتقييد
الفعل بعليه كما ذكره السم وقال ابن هشام في الحواشي الظرف
له سطران النصرف فخرج اذ واذا على الاصح وعند وبين اتفاقا
وحصول الفائدة اما بتقييد الفعل بغيره نحو سير زيد فز سحان

واما بالاختصاص وهو ما يال نحو سير اليوم او بالاضافة نحو يوم
 الخميس او بالصفة نحو من طويل او بالعلمية نحو الحقيقة والخبير
 والمصدر له شرطان التقريف فخرج نحو معاذاته وحصول الفائدة
 بوجه من الوجوه الثلاثة الاول نحو سير سيرا لابل والسيرا وسير
 شديد والجار والمجرور شرطه امر ان التقريف خرجت السبعة التي
 ضربتها العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة اما بالاختصاص باحد
 الوجة المذكورة نحو سير بابيك او بالرجل او برجل حسن او بالعلمية
 نحو سير يزيد واما بتقييد الفعل بغيره نحو سير في طريق سير شديد
 ولم اجد ذكر شرط الجار والمجرور الا ان ابن الناظم اطلق شرط
 التخصيص او التقييد بين المذكورين ولا ترى ذلك في المصدر بل
 لا بد من كون المصدر مختصا لان احد شرطى الجملة لا يجوز ان يكون
 مستقدا من السطر الاخر وقال ايضا فيهم من قوله وقابل ان من
 الاسماء لا يقبل وذلك اما مانع متاعي او مانع معنوي فالاول
 هو ان يكون الظرف والمصدر غير متفرقين كسبحان الله وحنانك
 وعندك واذا قال كالحاجة لان اقامتهما مقام الفاعل
 بفتح حروجهما عما اوجب لهما من النصب وقال ابن الناظم لان في
 اقامة الظرف والمصدر مجوزا باسناد الفعل اليهما فاكان منهما
 مستقرا فانه يقبل اسناد الفعل اليه حقيقة ففتح اسناده اليه
 مجازا يعني انه مجوزا مجبى يوم الخميس واغضبني ضرب زيد وعمرو
 ففتح لذلك صهر يوم الخميس وضرب ضرب شديد وقال وما كان منها
 غير مستقر فانه لا يقبل الاسناد اليه حقيقة فلا يقبل مجازا
 والثاني منابطه ان يكون اسميهين قائما حبيذا انما يفيد اما افادة
 العامل فان العامل يد له بالانتماء على زمن متا ومكان ما وبالفتن
 على احد ما وقال ابن الناظم ان الشرط احد الامرين اما اختصاص
 النائب واما تقييد الفعل بغيره ومثل الاول نحو ضرب ضرب
 شديد وجلسا ما امر الامير ووضي عن عن السبي ومثل الثاني
 نحو سير يزيد يومان وسير يمينه فرسخ والذي يظهر ان هذا

من نوع المختصر لانه زائد على المعنى الذي يفهمه الفعل وشبهه
 فالفائدة الحاصلة منه غير الفائدة الحاصلة من الفاعل فان
 قل فان الذين يشهد بان الزمان لا يخلو عن شئ فرسخ
 وصومر يوسين فلول التقييد المذكور لم يندفع ما قاله قل
 وارد عليك في ضرب ضرب شديد ورضي عن المصنف فان العادة تقتضي
 ان الوقت لا يخلو عن وجود ضرب شديد يد في الدنيا وهو قد مثل
 بذلك فان كان ما ذكرته فادخا فاذح في مثاله واما عن المصنف فلا
 اشكال عليه فيه لان اللفظ فيه في مية خاص انتهى وقال
 ايضا ينبغي ان لا يمنع ضرب ضرب ونحوه لان الثاني اذا تحقق
 الاول وانه ليس على المجاز وهذا معنى لم يفهمه الاول فهو كما مصدر
 النوعي والابطال قول امرانه لرفع المجاز شبه
 الاول الدماميني في شرح التسهيل اجاز ابن السراج ان يقول
 جلس يزيد جلس هو اي مكان وينبغي ان يقيده بحل الخلاف في نيل
 الطرف المنوي بمثل هذه الصورة فاذا اذا قيل جلس اليوم احد
 في المسجد الجامع فقلت جلس يزيد جلس ذلك المكان المتقدم
 ذكره فلا ينوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان تقول جلس
 من غير تقدم ذكر مكان كما في مسألة المصدر فان بعض النحاة اجاز
 ضرب على ان يكون النائب ضمير المصدر وبعضهم يمتنع لعدم الفائدة
 ومحل الخلاف فيها ينبغي ان يكون مقيدا اي اذا لم يأت بعد ضمير
 المصدر مختصا له كقوله وقالت مني يجل عليك ويعتدل المراد
 يعتدل هو اي اعتلال والتقدير اعتلال عليك فحذف عليك المصحح
 لنباتة الضمير المستقر لوجود الدلالة عليها انتهى وفي التوضيح
 والمعنى ما يوافق في هذا وتلخص ان المصدر والظرف سواء في
 جواز نيابة ضميرهما وان لا تفرق في ضمير المصدر بين ان يدل
 عليه العامل او غيره وان المدار على المختص ووجود القرينة
 عليه وبه يعرف ما في المرادي وقد ذكر في المعنى ايضا ما يقتضي
 انه لا فرق في التخصيص بين ان يكون بلفظ ظاهر او مقدر

فقال اجاز واسير يزيد سفير بتقدير الصفة اي واحد والامر يفيد
 انتهى لكن بتقدير الصفة هنا وفي الفائدة به ونها مع تقييد الفعل
 لا يطرأ ان الظاهر في حق قولك اعتقد في زيد امر ثابت له في عدم
 الفائدة مع تقييد الفعل فيه واما قوله تعالى فترى له من اخيه مح
 فالمراد به ما من العفو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا المجرى التاكيد
 كما قاله الدماميني في شرح التسهيل وبه يسقط قول المنكث قولهم
 لا بد في المصدر الثاني من الاختصاص خطأ لانه قد يكون المراد
 الابهام في يوب وسئل بالاية وقد مر عن ابن هشام في الحواشي انه
 لا بد في نيابة المصدر من الاختصاص ولا يكتفي بتقييد الفعل
 الثاني مذهب الجمهور ان الثاني اما هو المجرور لا المجموع ولا
 الجار خلافا للفراد مذهب ليان الثاني الجار فقط **الثالث**
 في الجار في قوله تعالى سبي بهم اي ساطنة بقوله وضاق باضيانه
 قال ابن هشام ففعله تعالى هم متعلق بساتنة لا بطنه والامر بين
 لانه ليس معمول الفعل ولما حذف المفعول اقتصر الجار والمجرور ولا
 ضمير في الفعل ولا يجوز ان في ساطنة النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه ان كان الاصل ساطة الله بهم فهذا يظهر انه ليس مراد ويلا هذا
 الوجه فالباء اما سببية او مجردة التقدمة وان قدمناه قومهم
 فالفاعل لا يكون المفعول على هذا الوجه وفي كلام الجار في نظر من
 وجهين احدهما تخالف الضمير والاصل توافقها والثاني ان القوم
 لم ينفذوا في سورة هود ذكر وهذا اول الفقرة فكيف
 يعود الضمير من سبي بهم على القوم واما الظاهر انه المرسل وهو
 انما ذكر هذا التفسير في سورة هود **الرابع** الثاني في قوله
 تعالى وان تغفل كل عدل لا يؤخذ منها الجار والمجرور لا ضمير كل
 لان انتصابها على المصدر والذي يؤخذ المعدول به لا العدل
 فلا يصح ان يقال لا يؤخذ كل عدل وهذا بخلاف قوله لا يؤخذ منها
 عدل فانه المفدي به اشار لذلك في الكشاف وبجملته معناه
 بانه يجوز استناد يؤخذ بها ضمير العدل على وجه الاستعداد بان يراد

من الضمير يعني العدل الاخر وهو المفدي به الخامس اختلفوا في المختار
 للنيابة بعد المفعول به وهو مدكور في الشرح ويرد بها ابن معط
 في اختيار اقامة المجرور فاذا انفتح في الصور نحة واحدة السادس
 افتضاه على نيابة ما ذكر يقتضي ان غير هذا لا يبوب وقال الشرح
 في اوائل باب الحال ان المفعول له كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول
 المطلق في انهن لا يلازم من الفضيلة بل يقولون عمدا وانك تقول في فت
 اجلا لالك قيم لا جدالك كما تقول في ضربت زيدا واعتكفت يوم
 الجمعة وسرت سيرا طويلا ضرب زيدا واعتكفت يوم الجمعة وسير
 سيرا طويلا قال ابن هشام ولا ادري ما الذي اوجبه الرجوع
 به ليا ذكر الامر حالة البناء للمفعول وبلا لزم ذلك في المفعول
 فيه ايضا فراجع في معناه **قوله** ولا يبوب بعض مذي ان وجد في
 اللفظ مفعول به احتز زفوله في اللفظ عما لو وجد في المعنى بان كان
 الفعل مطلق المفعول به لكنه لم يذكر في اللفظ فلا يمنع انانية غيره
 وسئل المفعول به على التوسع وفي التسهيل ولا يمنع نيابة المنفرد
 لسقوط الجار مع وجوده المنسوب بنفس الفعل انتهى وقال
 ابن هشام في الحواشي قوله ان وجد قالوا بلغ من سدا وموان
 المسرح لفظا لا بتقدير الا يبوب مع وجود المسرح لفظا وتقديرا
 قال من الذي اختار الرجال سباحة ومن ثم قال سبيوبه في ادخل
 القبر زيدا وادخل قوه المجراته اما يجمع على القلب يعني من قال ادخلت
 القلنسوة فية مرايم لضمير الثاني هو الصحيح لفظا وتقديرا بل قال
 ابن عصفور ابلغ من هذا قال عندي انه في باب اعلم لا يقام الا الاول
 وان كنت في باب ظن اجيز اقامة الثاني كما اجيزه في باب كيه لان
 الاول هو المفعول الصحيح بخلاف الثاني فان امنا ما المستد او الخبر
 فهما في الاصل مستند ومسنود اليه فصار ذلك كاحتياج المفعول به
 مع غيره **قوله** وقد مر للمبرد الامع الجار والمجرور فقط وبينه
 وبين المفعول به المصحح اى ما سببه فلا ينبغي ان يتفدي ذلك
قوله باب كيه نيابة التباسه امن ان قلست كيه لا يكون

سما لباس لان المكسول لا يلبس بالمكسوبة قلنت انما
مراده انما ينبغي لاشئين ثانيهما غير الاول قطعا فان قلنت
فما حكم باب اختار قلنت لم يملكه وكنت معنوه من قوله
ولا يثوب بعض هذي البيت فان قلنت انما انما ذلك حيث
ذكر الجار قلنت واذا اذا حذف فهو مقدس لانه الامس
فالمع ايضا على ان الناظر بين باب كيه وبين اختار زيد القوم
فالمراد دخوله لآخر وجه وقال ابن هشام قد يقال في اقامة التام
نظروا ان امر الالباس لانه يميز من حيث هو معول ثاب يستحق
التاخير ومن حيث هو نائب عن الفاعل يستحق التاخير والشي
الواحد في الان الواحد لا يستحق اليه ونقيضه وهو فخره واجا
الكوفيين حيث قالوا بالترافع هذا وقد يقال لو كان ذلك
مبطلا لم يحزم ما اعطيت الدرهم الا زيدا ولا الدرهم اعطيت
زيدا قوله في باب ظن واري الخ قال ابن هشام في
التوضيح والمفعول الثاني في باب ظن قال فوه يمتنع مطلقا للالباس
في السكرتين والمعرفتين ولغود الصمير على الموقران كان الثاني
نكره لان الغالب كونه مستقدا وهو حينئذ شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فرتبته التقدير وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن حمله
انتهى بتغيير وقوله ولعود الصمير اي لجواز عود الصمير اذ لا قيل
باجاب ذكر الثاني في موضعه بل الامثل عند نيابة عن الفاعل
تقديمه وهذا قول الموضع وهو حينئذ شبيه بالفاعل لانه
قوله الشهاب في حواشي الاسموني يمكن ان يجاب بمنع تاخيره نية لانه
من حيث كونه المفعول الاول رتبته التقدير على ان هذا لا ينتج
المنع مطلقا لجواز اقامة الثاني مع ايجاب ذكره في موضعه لانتقا

المحذور حينئذ انتهى وقول التوضيح ولم يكن حمله لم يزد او شبهها
كما في التتميل لان شبه الجملة الجار والمجرور في منع اقامتها نظر
لما فقد من انتمما وتخصيص الجواز بقدر ملامتها يحتاج للفرق وقال
ابن هشام في الحواشي واما الثاني من باب اري فان ابن الناظر ننعا
لا يبيح في شرح الكافية زعم ان فيه الخلاف الذي في باب ظن وعندك
انه لا يلزم من القول بالمنع في ثاني باب ظن القول به في ثاني باب
اري لان العلة منقودة ويوان يصير اليه خبرا ومخرجا عنه وقال
ابن عصفور لا يفتي باب اعلم الا الاول لانه اذا اجتمع المفعول به
وغيره تعين المفعول به ومفعولية الاول من الدلالة حقيقيته بخلاف
مفعولية غيره فان تنسبيل يند ابلغ اقامة الاول من باب ظن
فليس يبيح لانها قد تكافأ فهو كما لو اجتمع طرفان او طرف ومصدر
قوله قال الساطبي ظاهر اطلاقهم امتناع نيابة الثاني
عند خوف اللبس وان الترتيب المذبذبة وهي مما ينبغي ان يبيح
عنه في باب علم واري على راي الناظر فقد قال بقض المتأخرين
ينبغي ان ينظر مثل يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما قد عمل
ذلك في التباس الفاعل بالمفعول فيوضع المرفوع في رتبة من
المفعولات حتى يتبين بموضعه انه الاول والثاني او الثالث
وما قاله هذا المتأخر فيفتقر الى السماع فان القول بحفظ الرتبة
اذ التباس الفاعل والمفعول لا يجمع الا ان يبيح على السماع والا
كان وضعنا مستانفا فذلك هنا وحيث اطلق الناس هنا المنع
مع اللبس ولم يفتقروا الى اعتبار الرتبة كما التفتوا اليها في الفاعل
والمفعول والمبتدأ والخبر دل على انه غير ملتفت اليه عند العرب
انتهى وفي الرضي والذي اري انه يجوز قياسا نيابة يعني الثاني
من باب ظن عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرفع مع الزام
كل من المفعولين رتبة ثم ذكر مثل ذلك في ثاني مفعولي اعطى
قال السهاب واعلم انه قد تقرر في باب الابتداء وجوب تقديم
المبتدأ اذا حنف التباسه بالخبر بان كانا معرفتين واستثنوا

نحو ابوجنينة ابويوسف مما يندفع عند اللبس لمعرفة المعنى
فانه للعامر بان اباحنية موالا على فيقول المسببه به فيكون هو المحرر
وابويوسف هو المبتدأ قبل يوحذ من ذلك انه لو كان احد المفعولين
حرا والآخر رقيقا وعلم احدهما من الآخر جازا ثانيا الثاني الذي هو
الرقيق اذ يعلم انه الثاني الماخوذ فنقدم اوتا اخر نحو اعطى بشر زيدا
اذا كان الرقيق هو بشر فيعلم انه الثاني وانه الماخوذ مطلقا
ولا يبعد اخذ ذلك مما ذكر وقد يفرق وقال ايضا قد يتوهم انه
لو كان المفعول الثاني مؤنثا وانت الفعل اندفع الالتباس وليس كذلك
لان غايته ما يدل عليه تانيك الفعل ان المؤنث هو النايب ولا يلزم
من كونه النايب انه المفعول الثاني لجواز انه الاول وهو ظاهر
قوله وما سوى النايب مما علق بالرفع النصب له محققا امراد
رفع النايب لا مطلقا بل يوجب الياسنتنا الفاعل والمسببه به وهو
اسم كان واخواتها لما فعل في التسهيل فان قلت
قد اجازوا سلب زيد ثوبه وثوبه بالنصب والرفع قلت
النصب على انه مفعول ثان لان سلب يتعدى لاثنتين والرفع على بدل
الاستئثار قال ابن هشام اذا رفع على البدلية فابن المفعول
الثاني حينئذ واعلم ان المصنف قال في شرح هذا البيت من الكافية
كما لا يكون للفعل الافاعل واحد لا يوجب عن الفاعل الاية واحد
اما ظاهرا ومضمرا وما سواه مما يتعلق بالرفع فنصوب لفظا ان
لم يكن جارا ومجرورا وان يكنه فنصوب محلا انتهى قال ابن هشام
منه البيت كان يمكنه الاستغناء عنه وذلك لاننا ذكرنا ان قوله
في باب الفاعل وبعد فعل فاعل يمكن ان يوحذ منه معنى الوحدة
سواء في هذا الباب فيما له

الاشتغال

قوله ان مضمرا اسم سابق فعلا سفل قال الرضي وقد يقول
اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو زيد اخاه ضربته اي است
زيدا

زيدا ضربت اخاه وزيدا اخاه علامة ضربته لا يست زيد المست
اخاه ضربت علامة انتهى ومحل الجواز ان كان الناصب المقدس
متقدما بعدد المفعول عنه فان كان الناصب للكثر فغلا واحدا
مقدرا المتع الا عند الاخفش وقال ابن هشام ويكون اكثر
من مضمرا على ما يفتقنيه الفياض نحو زيد الدرهم اعطيته اياه
فيكون مفسره اكثر من واحد ضرورة وبه يعلم ما في كلام الشاطبي
المنقول في حواشي السهل للشهاب وقال ابن هشام ايضا كنت اسأل
مك يقع الاشتغال عن اكثر من اسر فلا احد مجيبا ثم اخرجت النقل
يجوز ذلك من مسالتي المسألة الاولى انت زيد ضربته قال
الاخفش الارجح في زيد النصب بفعل محذوف رافع للضمير والاشغال
امر بزيدا ضربته وانما ترجح النصب لاجل الاستغناء وقال ابن
الارجح الرفع لان الاستغناء قد حيل بينه وبين الفعل بتعيين
فبعد عنه فاتفق الرجلان على جواز الاشتغال وانما اختلفوا في الترجيح
وعده وانفق على انك ان فضلت بظرف او مجرور لم يكن الفصل
به قاذحا **المسألة الثانية** زيد اخاه يضربه بناء الخطاب
او يضربه عمر والنقل فيها انك بنصب الاخ بفعل مضمير يفسره
بضربه ونصب زيد بفعل اخر يفسره المضمرا الذي نصب الاخ
لان المضمرا الذي قد نصب الاخ قد فسره الفاعل الظاهر وعرف
واستبان حتى صار كالظاهر وهو مفسر لما بعده ومفسر لما قبله
فلو قلت يضربه بيا الغائب على استواء الفعل لما ضمير احدا لاسمين
وقعت صاحب الضمير المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لغائب
الضمير المنصوب فمنه المسألة الاخيرة اقتضت اشتغالا عن
اسمين وقال ايضا في كلامه الفتح في الند ما يفتقنه انه قد يقع
في التركيب الواحد اشتغال فاعلين عن اسمين وان يكون احد الفعلين
المفسرين غير مذكور مع المفعول الذي هو نظير المفعول المحذوف
وذلك بشرط كون افعال الفعل الآخر الذي ذكر مع التفسير ضميره واجبا
له تقدير الفعل المحذوف الذي له العقل في ذلك الظاهر المقدر بحيث

ذلك في أمولا أيا كركا نوا يعبدون وتقييد الساعل بكونه مسيرا
 باعتبار السعة وقد يكون انما ظاهر انوزيد امرته زيدا قال
 الساعل
 اذا الوحش ضم الوحش في ظلالها سوا قاط من حر وقد كان اظرا
 ويجوز حذف الضمير الساعل كونه فتيح لما فيه من القطع والتهيبية
 صرح به السعدي في باب الانشاء وعلل به قبح بدل هذا ضربت دون
 امتناعه وخرج بقوله سابق المستعمل عنه متأخر نحو ضربته
 زيدا على ابدال الظاهر من الضمير وضربته زيدا على الابتداء وتقدير
 الجملة خبرا ويتبادر من السعدي عنه احتياجه اليه فيخرج عنه
 المستعني عما بعده كزيد في الدار فاضربه وجواز أعمال ذلك
 المستعمل بالضمير فيما قبله والامر بكن الضمير ساعلا عنه اذ هو
 لا يبيع ان يطلبه ومذا معني قولهم لو سلبت عليه نصيبه فخرج نحو
 زيدا ما احسنه وزيد بكل ضربته لان فعل التعجب لا يتقدم عليه مفعوله
 لهذا العارض وهو مثل وكذا اذا كان مانع معنوي نحو وكل شيء فعلوه
 في الزبراذ لا ينسلط هذا العامل لما في المعنى لا الصنعة فالمانع
 اذن ثلاثة مانع في نفس العامل ومانع قارئ العامل ومما ساعلا
 ومانع قارئ العامل ومعنوي وتفهيم المانع بحيث يشمل العارض
 هو يقتضي قول الناظم وسوفي ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم
 يك مانع حصل لانه احترز عن الوصف الواقع ملة لال ومانع
 فيه غير ذاتي لكن هذا يقتضي خروج مسائل وجوب الرفع عن الاستغفار
 الا ان يقال ذاك شرط للنصب بما يفسره الوصف لا لعهده من
 الاستغفار وتحقيق المقام يطلب من خاشيتنا على العاكى وسنذكر
 شيئا من ذلك هنا واطلق الفعل وفيه ابن عصفور بالانصراف
 وفيه نظر لان من اجاز تقدير خبر ليس جوازا للاستغفار وجعل منه
 زيدا المستعمله اي باليت زيدا ومن هو لا من فليس هذا بشرط
 عنده وانما امتنع الاستغفار في زيدا ما احسنه لان فعل التعجب
 لا يتقدم مفعوله عليه لاجوده وخرج بالفعل نحو زيدا انه فاضل

وقد

وقد استثنى من هذا المفهوم الوصف فقال وسوفي ذا الباب
 البيت وهذا احسن من قول ابن هشام انه جار مجري التصوير
 لا مجري التقييد الانراه قال في الترجمة استغفار العامل عن المفعول
 وتقييد الفعل وانه قال بعد ذلك وسوفي ذا الباب البيت
 انتهى واقتصر على استغفار الفعل الذي يقتضيه الضمير وزاد في التسهيل
 استغفار ما يقتضي الرفع فقال وان رفع المفعول ساعلا لفظا
 او تقديره الحكم في تفسيره ارفع الاسم السابق حكمه في تفسيره باسمه
 انتهى وفيه ان المستعمل بالضمير لا يبيع ان يتسلط على ما قبله
 لو فرغ لان المرفوع لا يتقدم والمانع فيه ذاتي ولذا احض بعضهم
 باب الاستغفار بالمضنويات ووقع للجلال الاسمي في التكن
 تنافق لانه ذكر ان الترجمة بالاستغفار اعم واستحسنها على
 الترجمة بالمضنويات على سريطة التفسير مراعاة من على ذكر
 مسائل وجوب الرفع بان صابط الباب لا يبعد في علمها واعلم
 ان الناظم قال في شرح التسهيل ما لا يعمل لا يفسر عما لا على
 الوجه العتيم في هذا الباب وهو كون المفعول عوصا في اللفظ
 من العامل المضمرد لئلا عليه لاي ان قال فلو فقدت الدلالة
 دون التقويض لم تكن المسألة من باب الاستغفار والخاص
 ان المفعول دليل لا دون التقويض لا يلزم ملاحقته للعمل انتهى
 وفضيلة صحة الضمير في نحو زيدا ما احسنه اذ الركن من باب
 الاستغفار وبه يندفع الاشكال عما يقع من تخرج بعض التركيب
 المضنوية بمجذوف لا يبيع عمل ما يفسره فيه لكن يؤول الامر
 حينئذ الى مجرد امر لفظي لان المفعول خصوص اطلاق لفظ الاستغفار
 ومعناه حاصل فتدبر **قوله** ساعلا عنه بنصب لفظه بمقتل
 ثلاثة اوجه احدهما ان يكون مثال نصب لفظه زيدا امرته
 ونصب محله زيدا امرته به على ان الضمير راجع للاسم السابق وفيه
 في المسألة الثاني ان العامل يعمل في الاول احتاج لواسطة الباقية
 المضنوية المحل لا اللفظ الثاني ان يكون المثالان بعينهما والضمير

تراجع الى الاسم السابق كما في الوقف الاول وكان هذا الثالث مقصود
 وفيه تشعيب كان مستغنيا عنه قال ابن هشام ومقتضى
 قوله شغل عنه عن نصب لفظه والمحل ان جهة نصب الساعل والمستقل
 عنه واحدة وهو الحق وعن بعضهم اجازة النصب في زيد ضربت
 ضربه وقد مر ما كتبت زيد اضربت ضربه وكذا اذا قيل زيد قتلت اكرامه
 وزيد جلس عندك وزيد قتت واياه ويقدر اكرمت زيد اكرامه
 ولا يثبت زيد اجلس عندك وصاحبت زيد اكرمت واياه انتهى وبه
 يعلم ما في قول الساطي ان الساطي ترك الاشتراط اتحاد جهة النصب
 للخلاف فيما انتهى وكيف يتوهم ان المستغنى لا يشترط هذا وهو
 يشترط ان يكون المستغنى جازيا للعلل فيما قبله وحلست من قوله
 زيد اجلس عندك لا يمكن ان يعمل في زيد وقصر عني وقال ابن
 هشام عمل قوله بنصب جهات النصب كلها كزيد اضربتني يوم الجمعة
 اعتكفت فيه اجلا لالك فتتله والنيل سرت واياه فيما ما قتته
 ولا يجمع في الحال والعتيق لانهما لا يضران وينبغي عندي ان لا يقدم
 على تجويز الاستغناء في غير المفعول به من المصنوعات وابعدها عن
 الصواب والنيل سرت واياه فيما ما كتبت ولا يجمع في الحال والعتيق
 لانهما لا يضران وينبغي عندي ان لا يقدم على تجويز الاستغناء
 في غير المفعول به من المصنوعات وابعدها عن المصنوعات لانه يقتضي
 البداهة بالواو في اول الجملة وهي شبيهة بواو العطف وان ذهبت
 تحتها في الاستغناء كما حدثت العامل والمفعول معه لا يرد بغير
 واو لانه لا يتقدم المفعول معه على عامله وما لا يعمل لا يفسر
 عاملا وعن قلب انه لا يتقدم المفعول له فهذا ياتي فيه ما نفا
نبيه من خفي امثلة الاستغناء من رجل فقيته ويجب
 ان يقدّر فيه المفسر موقفا عن معموله واجبة منه لارجل اكرمته
 اذ لم يقدم اكرمته صفة ذكره في النهاية واما الاول فذكره
 جماعة **قوله** فالسابق انصبه شرط المصنوع في هذا الباب
 الاختصاص ليجمع رفعه بالابتداء اوله اعرض ابن السجري

قول

قول الفارسي في ورسمانية ابتداء عومما انه من باب والانعام
 خلفا لكم والمشهور انه عطف على ما قبله وابتداء عومما صفة وانما
 استغنى ابو عليا من ذلك لان ما جعله الله لا يبيد عونه ولان في
 قلوبهم ما في ذلك لان الرهبانبة التوحش والانفراد وليس
 ذلك في القلب وجواب الاول ان ابتداء عومما معناه شرعوا لانفسهم
 لا خلقوها كما انه اذا كان بمعنى خلقوها انما يمتنع العطف على اصول
 المعترلة وابو عليا منسيران ما يفعله القيد مقدور له فلا يفعله
 الله لاستحالة مقدور بين قادرين وجواب الثاني انه يحذف
 مصناف اي وجب رسمانية ونكلم على هذه الامة في الجهة السادسة
 من المعنى بكلام محتمل وقتئذ اشتراط الاختصاص في الاسم المنصوب
 املوه هـ **قوله** اصمرا حتم لان المذكور كالعوض من المحذوف
 والجمع ينال العوضنة لان معناه انه نابي عنه في اللفظ ومع
 الجمع يستحيل النباية في اللفظ ومراد المرفوع ولا يجمع بين البدل
 والمبدل منه المبدل للفعول وهذا وجهه فانه يقع ان الجمع بين البدل
 والمبدل منه ثابت لغة وبلاغة وبانه ما المانع من الجمع تأكيد
 وقول بعضهم في رد هذا التوكيد ينال المحذف منه نظر لان المناقاة
 ممنوعة كما مر في باب الموصول ولانه ليس المراد انه مع المحذف
 يكون توكيد ايل مع الذكر وعند المحذف ينحصر للتبدل فتدبر
 واما اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
 فرايت الثاني توكيد للاول واما في هذا الباب فالثاني امثل
 تاسيسه ونقد بغيره قبله امر متاعي قاله الساطي والخلق في الاختيار
 اشارت اليها جواز نقده بغيره قبل الاسم وبعده وقد يجيب التأخير كما
 تقدم **قوله** موافق لما فتا اظهر الوجه ان تتأمل الموافقة على
 الموافقة بوجه ما ولو يكون احدهما صادقا على الآخر كما في زيد اضربت
 اخاه او سرت باخيه اي لا يست **قوله** والنصب حتم ان تلاخ
 قد يرفع بفعل مختار مطاع للظاهر كقوله لا تجزي ان مقصر اهلكته
 ومثله في نقد بغير المطارع

اذا انت لم ينفك علمك فانتسب لعلك تقتيرك القرون الاولى
 فتراد الناطق بوجوب النصب منع امتناع الرفع على الابتداء فهو وجوب
 اضائي فلا ينافي الرفع على القاعلية بفعل مقدم **قوله** كان حيثما
 ليس المراد النسبوية بينهما من جميع الوجوه بل في وجوب النصب
 حيث يقع الاستغفار بعد ما فلا يبردان الاستغفار بعد حيث لم يقع
 الاية الشعر وبعد ان يجوز في السعة اذا كان الفعل ماضيا **قوله**
 الاول مما يختص بالفعل ادوات الاستغفار الا الهزة ومن ذلك مثل
 قال في المطول في باب الانشاء وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع
 وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بعض
 يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا بل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها
 اياه لفظا انتهى وهو ما خوذ من كلامه **قال** الساطعي قال بعض
 السيوط لطيفته كيف تقولون هل زيد ضربته رفعاً أم نصباً فاجابوا
 فنصب النصب وذلك بحضرة مشرقة فقال كلاماً في النثر خطاه
 لقوله في الكتاب فان قل **قوله** مثل زيد ارايت ومثل
 زيد نصب فتح ولا يجوز الاية الشعر لانه لما اجتمع الاسم والفعل
 حملوه على الاصل فان اضطر شاعر فقد مر الاسم نصب الثاني
 حيثما وقع الاستغفار ووجوب النصب والامتناع من الشعر
 اليقيني يختص بالفعل **قوله**
 ظننت فقيرا اذا غني ثري **قوله** فكر ذار جاه القه عثر واهب
 اي ظننت غنيا في حال كوني فقيرا ثم نلت الغني فلم الق ذار جاه
 في حالة احرامه بل في حالة هبته واعطا وذلك لان فقيرا حال
 من مرفوع ظننت وذا غني مفعول ثان **قوله** قبل فقل ذي طلب
 ومنه زيد رحمه الله كذا مثله ابن عصفور في شرح الجمل وقال
 الناطق شرط الطلب ان لا يكون بصيغة المخبر ولا ادري لردك وقد
 اجازوا الجزم في اتق الله امره فكذلك هنا **قوله** وبعد ما ايلاه
 الفعل قلب زعم ابن الطراوة في ادوات الاستغفار ان المستغفر
 عنه ان كان الاسم دون الفعل نزع الرفع وان س اخطا في استشهاده

بقوله

بقوله
 الغلبة الفوارس امرها **قوله** عدلت بهم طيبة الخشاشا
 اذ هو على خلاف ما ينبغي فليكن نادرا وعدا واما يغلب ايلاه الفصل
 له ادوات اليقيني التي لا تختص به **قوله** ابن هشام وان كان حرف
 اليقيني يختص بالفعل والنصب واجب ولا يقع ذلك الا في ضرورة كقوله
 طننت فقيرا البيت ونقد **قوله** يفهم من البعدية الملائمة
 قال الشلوبيني في حواشي الفصل قوله بعد حرف اليقيني متذا اذا السم
 يفصل فامل سوي الطرف فاختار في ما ان انا زيد لغيت الرفع وعلى
 مذهب ابن الحسن النصب **قوله** وبعد عاطف البيت اطلق في
 العاطف ولم يقتيد بحرف مخصوص فاسا رجا انه لا يختص بالسوا
 قاله الساطعي بل قالوا في عليه او شبهه ليدخل ضربت القوم حتى
 زيد اضربه وما رايت زيد اكن عمرا رايت اوك عمرا رايت لان
 الجمل لا يعطف بمن قال الناطق اذ قلت ضربت القوم حتى زيد اضربه
 اخاه فحتى ابتداء اية ونبي شبيهة للعاطف لكونها قد ولها بعض ما قبلها
 فان قلت **قوله** ضربته حتى زيد اضربه فالاجود نصب زيد
 بالعطف وجعل ضربته تأكيداً فقلت **قوله** ضربت زيد احتى عمرو وضربه
 نقتي رفع عمرو ولزوال شبهة حتى ابتداء اية بالعاطفة **قال**
 ابن هشام بل يجوز الوجهان لانه اذا اتفق مرجح النصب لا يبطل بل
 بصير اما مرجوحا او مساويا ومده المسايل فلما نزل على عدم مراعاة
 الرابط اذ اربعيت الصغرى لان مراعاتها ليست بالعطف وانما هي
 بقصد التشاكل لا غير **قوله** بلا فضل حقة ان يقول باذا او اما
 فهذا الطلاق في محل التقييد وذلك لان اذا توجب الابتداء او اما تنقطع
 عن الجملة السابقة فينزع الرفع في قام زيد واما عمرو فاكرمته
 والنصب في واما زيد افاكرسه والنحاة كلهم امانا استثنوا هاتين
 واما نحو قام زيد في الدار او عندك عمرا اية فالمسألة تجا لها
 وان وجد فضل وقوله اول المراد اولية المظن ليدخل تحت فريقا
 هدي وفريقا عليهم الصلابة ونحو قاما اخواك وزيد اضربه

تنبيهات الاول قال ابن هشام قلت ينبغي ان يقال وكذا
 قبل عاطف جملة فعلية على جملة الاستفقال نحو زيد اكرمته وقام
 عمرو فاجبت بانه لما تكلم بالجملة الاولى التي فيها الاستفقال كان حكمها
 قبل ان تأتي الثانية ان تكون راجعة الرفع فيأت بما ذلك ثم بعد هذا
 جاء العطف بعدما استفقر الرفع راجعا فلم يعدل عن ذلك فقلت قاتن
 مرا غانتم ما يؤول اليه الامر واستشهادهم بقوله
 راي الامر يفي الى اخره فصرح اخره اولا
 واتباعهم في مداهي متقن والحمد لله الاول والثاني وقوله لا زيد
 ابن عمرو والفتح فقتل نعم فقلت قد يقال في العرف شأن الحرفين
 المتجاورين اقرب من شأن الجمليتين المتجاورين حتى ان ابا علي
 ترك حركة احدهما على الآخر وخرج بما ذلك يوقنون ونحوه وقال
 في موضع اخر كنت اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا عطف الجملة
 الفعلية على جملة الاستفقال كزيد امر بئنه وقام ابوه ثم طهر ان
 بينهما قرنا وهو ان النصب في هذه يفي على صورة النصب الضعيف
 في زيد امر بئنه او لم يأت بعده في ثم تأتي الفعلية بعد استقرار
 الضعف في الصورة ولا كذلك العكس لان تقدم الفعلية تقديس
 لما بعد عن النصب ويستند عليه وهذا الجيت ايضا في علم
 البيان في قول المرحلي ان تقدم الحال المفردة ثم هي الحال الواقعة
 جملة بعد ها مجس عن عروها عن الواو كقوله
 وابنه يفتيك لنا سلاما برداك بتجليل ونقظير
 ولم يذكر ذلك في العكس نحو جاز يديه على امراسه صاحبا الثاني
 قال ابن هشام اما اختيار النصب في هذه المسئلة للشاكل فان
 قلت يقابل ان فيه الحذف والاصل عدم مقلد
 الحذف في العربية كسر جدا وتختلف الجمليتين المتقاطعتين قليل
 جدا **الثالث** لرجحان النصب في هذه المسئلة قدرت الواو
 في قوله تعالى يفتي طائفة منكم وطائفة فذا ههنا انقسم الحال
 للعطف ومن مثلها قوله تعالى فكاين من فريضة اهلكتها لان قبله

فامليت

فامليت للكافرين ثم اخذت فكيك كان تكبر فكاك ويلا ذلك بين
 الرخصى فقال الجملة وهي طائفة حال ومن في خاوية لا يحمل
 لها لانها عطف على امليتها ولا يحمل له وغلط ابو حيان فقال موضع
 امليتها رفع خبر الكاي فالمعطوفة عليها كذلك قال واما يجوز الاستفقال
 هنا على حد قولك زيد ضربته وذلك وجه قليل انتهى قال ابن
 هشام ولا ادري ما مداه العقله وقد يكون توهم ان العطف شرطه
 الواو او دسل عن العاطف هنا ما ادري من اين اتى **الرابع**
 قال ابن هشام وجدت في نسخة بعد قوله وبعد عاطف البيت
 وانصب اذا ما حقيق من ان يلينس مفسر بالوصف مختارا وقس
 انتهى ومواساة بلا مسالة يترج فيها النصب وهي ان يتوهم في الرفع
 الصفة بخوفه تعالى انا كل في خلفناه بقدر والكلام عليها مسو
 في المضج وغيره وفي عليه مما يترج فيه النصب ان يكون الاسم
 جوابا لاسم استفهام منصوب **الخامس** معول فعل على حذف
 مضاف اي على جملة معول فعل بقرينة ظهور ان الجملة لا تقف
 على مفرد جامد واسار لذلك ثم بقوله على جملة فعلية السادس
 والفعل الصالح برفقه ملائرج النصب الجواب ان كان الفاعل
 ضمير العمل والمفعول ضمير المتكلم اي والعمل الصالح برفع الكلم فلا
 وجه للنصب لان الفعل لم يعمل في ضمير الاسم السابق نصبا لما عمل
 فيه رفعا وهو الضمير المستتر وان كان الفاعل ضميره سبحانه
 والمفعول ضمير العمل فيك هذا يصح الاستفقال وعلى هذا التقدير
 قري ساء ذا بالنصب وعلى التقدير الاول جات فزاة السبقنة
 السابع اذا عرفت ما تقدم لك ظهر لك قول ابن غازي لو اراد
 ان لا يتجاوز ان يستوفي الاسباب قال

وبعد عاطف وشبهه بلا فصل على جملة فعل اول
 كذا اذا النصب يقع الايهاما او طابق الجواب الاستفقال
قوله وان تلا المعطوف الحان الاحسن وان تلا العاطف لامر
 احدهما ان التالي للفعل حقيقة اما هو العاطف فاما المعطوف

فانه تال للعاطف التالي للفعل والثاني ان الاسم المشتقل عنه
 ليس معطوفا سوار فقت اعرضت اما المعطوف الجملة كلها اسم
 الوصف كالفعل في نحو هذا صار عبد الله وعمر ويكرمه وهذا
 يعلم من قوله في باب العطف واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا
 استعمل نجد سندا **تقديم ما** الاول كان ينبغي ان
 يقول بلا فضل لكنه تركه اعتمادا على ما قبله وحكم شبه العطف
 حكم العاطف قال ابن عازي فلوامر او امر ذلك قال
 وان تلا العاطف وشبهه الحيز فعلا بلا فضل ترد النظر
الثاني قال ابن هشام حكى لي عن بعضهم في الجملة ذات الوجهين
 انه قال لما وجد المرحات تكا فاستنقظا فصارا الامر كانه لا عطف
 فليكن الرفع ارجح كما في قولك زيد امر بته فقلت زيد امر بته لارجح
 فيه للنصب بوجه ومسا لتا فيها ما يرجح النصب وما يرجح الرفع
 وليست هذه مسالة تنقظا بل مسالة تكا فاولم ينقظا
 وذلك لان المرح هنا التامعناه ان يجعل اليه راجعا فكل من الامر
 ارجح فكيف يجمع دعوي التنصاف **الثالث** قال ابو حيان
 لم يصرح س في هذه المسالة بانها على حد سواء والارجح ترجيح النصب
 لان الحمل على الصغرى اقرب ومن يراعون الجوار ما امكن قال
 في التنقيح وعورض بان الرفع يرجح لعدم الامتار فلكل منهما مرجح
 فنسأويا انتهى فتأمل مع ما سلف عن ابن هشام **قوله** والرفع
 في غير الذي سرجح اي في غير نوع الذي مر والمراد بنوعه ما يجب
 نصبه او يمتنع او يترجح كما اشار اليه السري بقوله يعني اذا خلا الستم
 السابق من الموجب لنصبه الخ فلا يرد ان غير الذي مر يستعمل
 سكا بل يختار فيها النصب ونقد ما يفيد ذلك واقاد بقوله رجع
 جواز النصب وهو كذلك فالنصب عربي جليل ومنه فزارة بعضهم
 جنات عندك بد خلونما بالنصب قال ابن هشام قال طالب
 مثل جنات مخفوض بد لا من الدار قل **لانه** لا يجوز عقي
 جنات عدن انتهى وهو مبني على ان البدل لا بد من ان يحمل محل البدل

منه ومن ذلك واما ثود فتمد بها هم بالنصب وانا كل في خلقناه
 عند س **وسبيل** الما في لم قلت س وابتك عن الاصمعي
 فقال رميت عنده بالقدس والاعتزال فحينئذ يوما وهو في مجلسه
 فقال ما تقول في قوله تعالى انا كل في خلقناه بقدر فقلت سيري
 ان الرفع او بالعدم ما يطلب الفعل ولكن ابنت عامة الفزا الا
 النصب وبه ماخذ لان القراءة سنة متبعة فقال فما الفرق
 بينهما فقلت مراده وتعاميت عليه فقلت الرفع بالابتداء والنصب
 باضمار فقل **تنبيه** قال ابن هشام قال الزمخشري
 في قوله تعالى كما بدا لنا اول خلق بقية اول خلق مقول بفسيد
 الذي يفسره فعيد والكاف مكفوفة بما والمعني بقية اول الخلق
 كما بدا لنا تشبيها للاعادة بالابتداء في تناول القدرة لها
 على السوا انتهى ويرد عليه ان زيدا امر بته ضعيف والظاهر
 ان انتصاب اول بيدها وان ما مصدرية ثم قال الزمخشري
 ان اول الخلق ايجادهم عن العدم فكما اوجد عن عدمه عيدين ثانيا
 عن عدم **قوله** فابيح افعل الخ قال الساطع ما حاصله
 انه لما كان يتوهم ان ما خالف المختار في الوجوه السابقة خلاف
 القياس مفسور على السماع رفع ذلك بقوله فابيح وبين انه
 مفسر لا يتوقف على السماع فليس مستند س كما لا فائدة فيه
 وقال ابن عازي لو قال بد له وليعط مرفوع كما قد اتفق
 لوي بيان الاستعمال بالمرفوع وان الصور الخمسة تجرى فيها
 وقد بينا الموضع وقد عرفت ما في اطلاق الاستعمال على المرفوع
قوله وفعل مسفول اي من ضمير المسفول ولا يقال اي عن
 المسفول عنه **قوله** او باضافة شمل ان يكون المضاف اسما
 واحدا مثلنا او اكثر كخوار زيدا ضربت غلاما خبيثا واصافة بحمل
 انه يعي المضاف او على حذف مضاف اي بدوي اضافة قال
 ابن هشام وفي عليه او هما خور زيدا ضربت باخيه انتهى وفي
 ايضا مثل زيدا ضربت راغبيا فيه وزيدا ضربت براغب فيه وزيدا

اعطيت صراحة وجهه وربما ازيد اضربت معتمد اعليه وريدا
 اكرمت من اكرمه وما اشبه ذلك ولا يتفقيد الفاعل باحد مما ولا
 بها واجاد **الساطي** ان تلك المسائل قبلتة الدور فلم
 يلتفت اليها وايضا في معنى ما ذكر فاعلمنا جعل القياس عليه
قوله كونه يجرى اي في ثبوت الاحكام السابقة للاسم
 السابق فاما مشن كان في هذا الثبوت لانه من كل وجه
 فلا اشكال في هذا التسميه **قال** ابن هشام واعلم ان
 قوله كونه يجرى انما يريد به في جواز الاستعمال وانقضاء
 احوال المستعمل عنه لا الانقضاء المذكورة والافهوخالف لصور
 الوصل من وجهين **الاول** ان العامل المقدر في مسألة الوصل
 لا يكون الا من لفظ المذكور ومن معناه والعامل الذي يقدر في ذلك
 المسائل اما من معناه وذلك في مسألة حرف الجر واما من لفظ
 معناه وذلك في مسألة الاسم المضاف **الثاني** ان المضاف مع
 الاتصال احسن منه مع الانفصال قالوا وهو المنفصل السببي
 احسن منه مع ضمير المجرور واحسن منه مع السببي المجرور
 فهذا افتراق من وجهين كما ان ذلك انفصال من وجهين **تبيين**
الاول قال ابن الحاج في نحو زيد انعمت له يجب ان يقدر الفعل
 المحذوف من المعنى ليلالجي المنفرد قوي من المظهر **الثاني**
 قال ابن هشام احسن نقديهما اخره وتأخير ما قدمه فان
 المضاف في زيد اضربت اخاه احسن منه في زيد امررت به كما انه
 في هذا احسن منه في زيد امررت باخيه كما علم مما اسلفناه
الثالث قال ابن عصفور انما لم يجيزوا به زيدا امررت به
 الجرك كما ان الضمير الراجع اليه مجرور كما رفعوه اذ كان مرفوعا
 نحو زيد قام ونصبوه اذ كان منصوبا نحو زيد اضربت به لانك ان
 لم تذكر الجار لم يعملوا انضع العوامل محذوف وان ذكرته كانت
 بمنزلة حذف بعض الكلمة وابقا البعض لان الجار حرف وجي به لنقدية
 الفعل اشبه بمزة النقل **الرابع** اختار الساطي ان المراد بقوله

في موضع الضمير المجرور

بحرف

بحرف جرف فصل المشغول عن الاسم السابق بالجار والمجرور نحو ازيد
 في الدار ضربته ومثله الفصل بالظرف لانها اخوان نحو ازيد عندك
 انزلته واريد امامك اقعدته ووجه اعتقار الفصل بها انتفاع
 العرب فيهما ما لا ينشع في غيرهما فلو وقع الفصل بغيرهما لم ينتصب
 الاسم السابق نحو ازيد انت تضربه فلا يجوز النصب لان الفصل
 لا يجمع ان يعمل في الاسم السابق فلا يفسر عاملا وانما جاز النصب
 في ازيد انت ضارب ولم يوسد الفصل لان الصفات لا يبدلها من
 مبتدأ يتقي عليه بخلاف الفعل واما حملها على ما ذكره الشر ومن تبعه
 فيلزم عليه التكرار لتقدمه في قوله بنصب لفظه او المحل فان المراد
 بنصب المحل نقدي الفعل اليه بواسطة حرف الجر واجاد
 السهاب بانه انما يلزم التكرار على احد احتمالين في قوله او المحل
 على ان ما هنا اعلم لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخل على الالف
 السابق وهو ما تقدم وما لو كان داخل على المضاف اليه ولو بوا
 ولا تكرار مع ذكر الاعمال والاشكال على الساطي قوله او بامانة
 اذ لا يتاني الفصل بذلك بين المشغول والاسم السابق حملة على
 ارادة الفصل بالمضاف بين المشغول وضمير الاسم السابق فلزم
 التوزيع في كلام الناظم **الحامس** ليس من هذا قوله تعالى والذين
 كفروا فتنفسا لهم لان اللام في ذلك للبيان مثلها في سقياله ولك
 ويدل على ان اللام تنقلق في هذا النوع بمحذوف لا بنفس المصدر انهم
 لم يعملوا المصدر المتقدي في المجرور باللام فينصبوه به فيقولوا
 سقيار زيد اولارعا عمرا فدل على انه ليس بمفعول المصدر **قوله**
 وسوفي ذالالباب وصفا الحتم بقوله فعلا شغل واعلام بان
 ذكر الفعل للتفسير لا للاشتراط كما مر واما قدمه لانه الاصل
 في العمل وانما يجوز ذلك في الوصف بشرط وجود المقتضي وانتقاء
 المانع فالمقتضى مكوونة ذا عمل والمراد ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
 والاخرج زيد ان ضارب فانه ليس عاملا الا ان يتا على قول سيبويه
 انه في موضع خفض مع ان الاشتغال جاز هنا والمانع هو كونه

انه لا يشترط فيه اذ لا يحسن ذكر احد الفتيدين وترك الاخر
 الثالث اذ قيل ان زيدا انت ضاربه ينبغي ان يكون خبر
 المبتدأ ضارب المحذوف الناصب لزيد لا المفسر له وحسينه
 فرفع ضاربه لانه مفسر لرفوع وقايم مقامه في اللفظ وحسينه
 تنقسم المرفوع وقيامه مقامه فيفتق ان الاعراب باعرابه
 واعتماد احد الامر من المفسر والمفسر يعني عن الاخر
 شمر ان كلامهم صريح في صحة عمل ضارب المذكور فيما قبله فهو
 مع قوله في نحو امرأته انت عن الذي لا يبع خبرية راغب لئلا
 يفصل من معوله باجنبي يفتق ان المنوع وقوع الاجنبي بعد
 العامل مع تاخر المفعول لا قوع الاجنبي قبل العامل وان تقدم
 المفعول عليهما فليتا مل **قوله** وعلقة حاصلة بتابع الوجيه
 ان الاستتال يتوقف على حصول العلقه والارتباط بين العامل
 والاسم السابق حتى يطلبه ويصير متوجها اليه في المعنى في الجملة
 اذ لو لم يتوجه اليه امتلا فلا يتحقق استتال وان هذه العلقه
 كما تحصل يستتب نفس الشاغل لكونه ضميره او مضافا لضميره تحصل
 بالتابع المذكور فالعلقه يجوز ان تفسر بالربط والتابع بتابع
 وبالاسم للمسميية لان كلاما من التابع والاسم المذكور سبب
 واسطة باعتبار عمل العامل فيه اوية متبوعه في حصول الربط
 بين العامل والاسم السابق وقد يفسر بالضمير غالبا فالماضي
 ذكر للاظرفية وقد يقع في بعض عباراتهم ما يفتق تفسيرها بالعل
 ولعل المراد انه للعلقه **قوله** المراد بالتابع النعت
 وعطف البيان والشتق بالواو خاصة ويشترط ان لا يعاد معه
 العامل كما قال في التثنية يجوز زيد اضربت عمرا وضربت احاه
 قال الساطبي وظاهر اطلاق الناطح ان البذل كذلك وقد
 نقل ابن عصفور فيه قولين واما التوكيد فقد مر دخوله في كلام
 الناطح بين اذ العلقه لا تحصل به البتة لان الضمير المتعلق
 به في المعنوي عايد على الموكد ابدأ واللفظ لا ضمير يربطه بالموكد

نقدي الفعل وكزومه

وفيه ذكر المفعول به وفول السيوطي انه مذكور في باب الفاعل
 لا يخلو عن نظر **قوله** علامة الفعل العدي ان يضل الخاي محنة
 ان يضل وعبارة الشمر فاضمير غير المتعدي في جيت هذا السكت
 وهذه العلامة عرض لازمة في مطردة منعكسة **قوله** غومل
 قال امثل اللغة عمل يعمل عملا مستعمل في ذلك انتهي بهذه
 عبارة تقتضي انه يستعمل قاصرا ومنقديا وهذا لاحقا بصحة
 من كلام العرب فالتمثيل به عند الايجاح غير مقرون بما يفتق
 نقدي به ليس بجيد وكان الجيد ان يكل بخواله عملته **قوله**
 فانصب به مفعوله لا يخفى ان هذا ان لم يمتنع معي بوجوب عدم ذلك
 نحو لا يسمعون للملا الاغيا ولا تغد عيناك عنهم فكان حقه
 ان يقول ان لم يربب عن قاصر نحو سمعت للكتب واما عدم نصب
 مفعوله اذ اناب عن الفاعل فمعلوم مما سر في نايب الفاعل وعبارة **الفتاح**
 شمر الفعل ان يبي الفاعل نصب المفعول كضربت زيدا والامر ينصبه
 وهي عبارة مردية لا تقتضيها ان نحو اعطى لا ينصب المفعول
قوله ولازم غير المعدي ظاهره انه لا واسطة بين التعدي
 واللازم وكلام التمثيل حاصلة ثبوتها وهو ما يتعدي تارة
 بنفسه وتارة بالخرن كسكرته وشكرته له وقال السعد الحق
 انه متعدي لان معناه مع اللامر هو المعني يد ومنها وهو ايقاع
 الشكر على ما بعد الفاعل واذا اخذ المعني وجب انه متعدي قال
 الناصر اللقاني لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعني مع نساو
 الاستغما بين بوجوب اتحاد الوصف من التعدي واللازم فليس
 كونه متعديا واللامر زائدة باو لا من كونه لازما واللامر محذوفة
 توسعا ليدل على ان دعوي الحذف اويا من دعوي الزيادة
 ونازع السهاب بالايظهر عند التماسل الصادق وفي الخصايع
 الفتحية من افعال ما جمع له النقدي واللازم نحو غاضر الماء وغضنة

وجرت يده وحيرتها وعمر المنزل وعمرته وسارت الدابة وسرتها
ودان الرجل ودنته من الدين يعني أدنته وعليه جامد يون في لغة
تهم ومثل ذلك وسكنة قال العجاج ومعه هالك من نقرجا ومبط
وهبطه انتهى وهو يوافق كلام النسيب ومن هذه الأفعال
جاواني تقول جاريد وخيلته واني وانينة وليس مما مترادفات
كلها يقال في الجوامر والاعيان واني في المعاني والارتكان ولهذا
فرق بينهما في قوله تعالى جبينك بما كانوا فيه يفترون وانيتك
بالحق لان الاول العذاب وهو مستأهد مني بخلاف الحق وقال
الراغب الانتباه مجي بسؤلة فهو اخضر من مطلق المجي ومن استعمال
جامدا في قوله تعالى وجاوا اياهم وقوله فقد جاوا ظلمنا
وزومنا لكن قال الكشاف في هذه الآية جاوا في استعماله في
معنى فعل فثبت في تعديته وقد يكون على معنى ورد واظلم كما
تقول حيث المكان ويجوز ان يحذف الجار ويوصل الفعل قال
الطبري قوله وقد يكون على معنى ورد والى استعمال جايي ورد
قليل ومنه حيث المكان اي وردته واختير ذلك لبلاغته ووجاز
اذ لو قيل فقد ظلموا في ذلك وقالوا قولنا زومنا اظلم وقال
الاستغارة وقوله ويجوز ان يحذف مستعربان الوجه الاول
سبي على النظمين والثاني على المجاز انتهى ولا يخفى انه لا يظهر في اية
يوسف استعمال جايي فعل ولا كونه على معنى ورد وما يظهر
حذف الجار والابتنال ولعله لا طراده اعتبر به في صحته وسكرته
وخومه ولم يعتبروا فيها النظمين لان المعنى مع الحرف وعدمه
متقد ولا يجاد في النظمين كما لا يخفى **قوله** وحتم لزوم افعال
السماء يجمع سحابة وهو مصاد على معنى قايم بالفاعل لازم كنهم
وحسن ولعل المراد اللزوم غالبا او بشرط عدم المنافع كالمريض
فلا يخفى يرد ان كثرة الاكل تنزل عند المرض وكذا الحسن وعده
نهم من افعال السماء يفتيحه انه من الاوصاف اللازمة
وعده في التوضيح من العرض فافتحه انه غير لازم وذكر الشعر القسمين

لكن

كأنفس الاول بكثرة الاكل والثاني بالشبع وفيه التفرج ان الذي
بالمعنى الثاني متقد وفيه ايضا نقلا عن شرح القناري ان افعال
الطبايع يجمع عينها وانت تعلم ان نهم بالمعنيين مكسور العين كما
يدل عليه كلامهم فليحذر وقال ابن هشام في حواشي ابن الناطم
عند قوله في نقد افعال السماء وانهم اذا كثر اكله لم يفسر نهم
بمعنى مناسب له اما اول فلان استنداد الاكل عرض لا سحابة والصواب
تفسير الجومري وابن سنيان حيث قالانهم اذا استندت شهوته
للاكل واما ثانيا فلان المعنى الذي ذكره اعني نهم اذا شبع لمراره
في غير جهته ولا موصية الاستعمال وانما انتهى فانظره مع موافقته
الشعر على تفسير نهم بشبع وجعله من امثلة العرض وانظر مثلا
ذكره في افعال السماء بالمعنى الذي ذكره الجومري وابن سنيان
قوله والمضامى انفسنا يفهم من ذلك ان انعكس كذلك
لمضاهاته له **قوله** وما انتهي اي دل **قوله** او عرضنا لا ينلنا
هذا كون الفعل من حيث هو عرضنا ايضا لان العرض هنا غير العرض
نموا الاقرب ادخال ما دل على نظافة او دنس في العرض
لان تعريف الشعر والموضع بعيد في غلبته لانما اشتراط العرض
ان لا يكون حركة جسم ومخوطف ودنس من حركات الجسم كما لا يخفى
بقي ان المفيد قال يدخل في هذه العلامة يعني العرض افعال متقدمة
اتفاقا كنهم وعلم فانه بعيد في على كل منهما علامة المتقدى بان
يقال المسألة فتمتها فضل بما مضى غير المصدر ويجب في عليه
علامة القاصر انتهى وقد يقال من ثبات العلم والفهم ان يكونا
ثابتين **قوله** وعد لا زما بحرف جري ففسر منه ان الجور ورسو
المفعول وانه الذي في محل نصب وهو ما قال الرضي انه التحقيق
كلمة التقديمية بحرف الجر لا يتقدم باللازم فان المتعدي يتعدي
بحرف الجر لا غير ما يتعدي اليه بنفسه وكلام المصنف با بانه
لان تقدية اللازم لا ينافي في تقدية غيره على ان المتعدي بالنسبة
لما غير ما تقدى له بنفسه لازم وانما علم ان الامور التي يتعدي

بما اللازم قال في المعنى سبعة واقتصر بعضهم على حرف الجر والمزة
والضعيف قال التامر اللقاني اقتصر ابن مالك في الغنية على حرف
الجر ومصنف هذا المختصر يعني بضمير الجري على ما تطلقا
وعلى المزة والضعيف في الثلاثي المجرد وغيره ما زاد على ذلك نقله
إلى السنقل كما سنظمه زيد أو فاعل نحو سائرته وفعل في الباب
المغالبة لما وجه ذلك قلنا اعتبر ابن مالك في نقدي
اللازم بقائه على صورته والافو نقل آخر والمعنى بقا معناه مسندا
لما فاعله الأول الآن الذي لك إذا قلت فرحته واجلسه
كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد
وجلس زيد والافو نقل آخر بمعنى آخر والثالث اعتبر الموافقة
له في أصل معناه وحروفه الأصول نسيها الأول مثل
الزنجشري للتغذية بحرف الجر بقوله وغصبت عليه الضيقة
فكتب عليه ابن معز وزيست على من حروف النقل التي تجرى بحرف
المزة وتضعيف العين وإنما ذاك الباب في بعض المواضع نحو خرجته
به انتهى وقال ابن الخياط حروف الجر كلها معدية ثم منها
ما ليس له معنى غير ذلك ومنها ما له مع ذلك معنى آخر وعلى هذا
يبنى كلام الزنجشري والناظر والفتى الأول هو حرف النقل وذو
أداة معنى التثنية الناظر قال الحفيد كون اللازم يتقدي
بحرف الجر إنما هو إذا كان اللازم مما يمكن أن يعدي بحرف الجر إذا
كان لا يتقدي أصلا ورأسا كحدث وعرض فإنه لا يكون في حكمه أن
يتقدي بالجر قال الشهاب ويمكن أن يقال كل من حدث وعرض
يتقدي بأن يقال حدث أو عرض لي كذا ونحو ذلك والمراد بالتغذية
ما يسمي ذلك انتهى وفي الحواشي لابن هشام قال أبو الحسن على
ابن علي بن خيارة في كتابه السمع بالمقاصد السننية قوله الأفعال
كلها متغذية تارة بحرف الجر وتارة بغير حرف جر مستندة فأن أفعال
المطاوعة لا يتقدي بحال مثل كسرتة فانكسر وانقتل وانفجر
لا يقال أنك تقول انكسر بكذا كما مثل ابنه بخودك لا نقول

ليس هذا مفعول به إنما هذا بيان لالة الفعل لا المن وقع به الفعل
فتنبهوا لهذا فإنه من أغاليط قوله فالتنقيب للمجرد لم يبين
ما التاسب وهو عند الكوفيين نفس إسقاط الجار وعند البصريين
نفس الفعل وإن المحل المفرد مظهر ومن قول الكوفيين أن نفس
إسقاط الحافض يفتي التنقيب قوله فيما زيد قائما أنه إنما نصب
لأن أصله ما زيد بقاير وإن كان لأفعل هنا وإفعل كلامه أنه
لا يفتقر إلا إلى الشعر نحو أشارت كليب بالأكف الأصابع ومن ثم
كان خطأ قول ابن البقايه والسجدة أن الأولى تغلقه بمحذوف أي
ويحذون عن المسجد وقيل عطف على الشهر قلنا قال لم يسألوا
في تقطير المسجد الحرام فليس هو الأمر عنه وقيل على سبيل ومرد
أن قوله الفضل بين المصدر ومفعوله بالاجمعي قوله نقلنا
نحو عجلتم أمر ربكم ولكن لا تواعد ومن سراً لا تقدر لك
صراطك أي عن أمره وعلى سر وعلم صراطك وقال الشاعر
اليت حيا لعراق ولولا الاستا لفضائي أي على حب ولقي
على قال ابن هشام في الحواشي وليس من شكرته ونعمته
لأنه قد ذكر استعماله كثر شكرته له ونعمته بخلاف هذه المثل
انتمى وهو مبيح على أن نفع وشكرهما كالتان كما مر في دعوى
النسابة في الكثرة تنظر لقول الجوهري إنما باللام أفعى الدال
على التمام ونما ليس كذلك وبجاء بأنه يفتي التمام بدونه
نصيحان وذلك مستلزم لكثرة الاستعمال وإن اختلفت الكثرة
مذاوميه في التوضيح على أن نعمته وشكرته من اللازم وحذف
حرف الجر سماعا لكنه جازية الكلام وليس يطرد كالحذف مع أن
وإن وجه فقال الحفيد إن أراد بكونه قياسا أنه يجوز حذف
حرف الجر معها أي في تركيب سمع شخصه أو لم يسمع فهو بعينه
في نفع وشكر وإن أراد أنه لا يجوز الحذف إلا قياسا مع دون ما لم
يسمع ولو موافقا للسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع ما ولو
فهذا بعينه في نفع وشكر قوله وقد علم مما قرناه أن قوله

نقلا راجع للمحذف فقط والتقديروا ان حذف نقلا فالنصب للمحذف
 فتح قوله وفي ان الحذف ان قسم المحذف لفتحين سماع في غير ان وان
 فذكره اولا وبين ان حكم المحرور بعد المحذف والنصب وقياسه وذلك
 مع ان وان وسكت عن الحكم على موطنهما بالنصب لخلاف فيه
 كما في وليس قوله نقلا فتدبر قوله فالنصب لان المعنوية منه ان
 المنقول هو نصب المحرور وفيه محذوران الاول انه يصير المعنى
 ان النصب مع حذف الحرف نقلا فيفتضح ان بقاء على المحرور في
 الثاني انه لا يمكن ترتيب قوله وفي ان الحذف عليه ان يصير المعنى
 ان النصب بطرد في ان وان وفي المحذف غير محكوم عليه لا باطراد
 ولا بغيره تدبر **قوله** وفي ان وان بطرد داخل تحت قوله فالنصب
 للمحرور موقوف الخليل والكسائي وخالفهما تلميذاهما س والفر
 ما نقل الناظم وتحقيق المقام يطلب من المعنى اخر الباب الرابع
 لكن لا بأس بالنظر من هنا الى وهو انه استدل لدعي المحرور بقوله
 وما زلت ليل ان تكون حبيبة الى لادين بها ان الطالب
 واجيب **بالحتم** ان يكون عطف على قوله اللام واعرض
 بان الحمل على العطف على المحل اظهر واجيب **بان القواعد**
 لا تثبت بالمحتملات قاله في المعنى وفيه انه لا يلتفت للاحتمال
 الغير الظاهر وقال ابن هشام في الحواشي لا يصح كونه عطفا على
 الموضع لعدم وجود المحرور قلنا **بما** عند القائل به
 لفظ لا موضع وانما منع من ظهوره البناء وتظهره ان يقال لا يعطف
 على مولا في نحو ان مولا انك لان الطالب للموضع مفعول ولا يخفى
 سقوط هذا **ان** اذا قلنا الموضع نصب لا يجوز المحرور عطفا
 على الموضع لان الطالب مفعول والمخرج بحق الموضع لا مستحق للفظ
 لو كانت الكلمة معربة هذا ولا يصح المحذف المطرد فيما ذكرنا
 في التثنية فان ورد وكثر قيل وفتش عليه وان لم يكن فقل ولما
 يفتش عليه فن الذي كثر قوله دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك
 فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ومن المقتضيه على السماع

توجه

توجه مكة وذمب السامر ومطربا التمل والمجل وضرب فلان
 الظن والبطن فلا يقاس على هذه الاشياء وما اشبهها غير ما
 انتهى وقال ابن هشام في الحواشي وكذا يطرد في سوا منع
 اخر احد ما الطرف نحو استكفت في يوم الجمعة الثاني المفعول
 له نحو جيتك لا كرام لك والثالث في المصدرية نحو جيتك لك
 نكرسي والرابع العامل المعلق عن الجملة نحو فليظروا بها اركب
 طعاما يمشون اياك يوم الدين ليت شعري مثل قام زيد
 والمحذف في هذه واجب **تبيين** ذكر في التثنية في الفعل
 به في التثنية انه قد يحذف الياسمين ان كان المحرور ان وصلت
 واستد في الشرح وقال
 بني المسلمين تقدموا واحبب اليان يكون المقدم
 وظاهر ان ذلك لا يجوز في ان ولا يزد على كلامه هنا حيث سوي بين
 بين ان وان مطلقا لان كلامه في حروف الجر المعدية والبا هنا
 رابطة لامعدية **قوله** مع ان ليس قد قد متا في ما بالفاعل
 ان الناظم لا يعرف بين اللبس والاحمال وان كلامه هنا ساهل على
 تلك الدعوى لانه احتزر بقوله مع ان ليس عن محو رغبت ان
 تفعل فلا بد فيه من التصريح بالحرف وان يقال عن ان تفعل او فان
 تفعل فجعل ذلك لئلا مع انه لا يبين ادر منه شي ولا يشك عليه
 المحذف في قوله تعالى وترغبون ان تنكحوا من لان ذلك مما ان فيه
 ليس لوجود القرينة وانما اختلف العلماء في المقدر للاختلاف
 في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المعنى
 في شروط المحذف من الباب الخامس **قوله** والاملسبق الحولة
 جاز اعطيت درهمه زيد او امتنع اعطيت صاحبه درهم قاله
 الناظم في شرح التثنية وقال ابنها والاصل ايضا في ترتيب
 مفعولين احدهما يحذف فيهما لا يحذف فيهما نحو اخذت زيدا
 الرجال فالاملسبق في زيد ولذا يقال اخذت ثوبه عمرا ولا
 يقال اخذت احدهم القوم **قوله** ويلزمه الاصل موجب عري

اي وجد خوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا او مل بجوز نفقة يسير
الثاني على الفعل او تقديمه عليه او كون الثاني محصورا فيه فانه
ان قذفه الاول خوف اللبس فانه مراعاة المحذورات عكس مراعاة
المحذورات لللبس لان يقال لا بد مع مراعات المحذورات من القربية
الرافعة لللبس **قوله** وترك ذلك الامثل حتما قد يري منه
كون الثاني ضميرا مستقلا والاول ظاهر نحو الدرم اعطيت زيدا
كذا قالوا قال المحقق ليس بلازم بل يجب اتصال الاول لانه يمكن
فلا بعد عنه لا الانفصال واما الثاني فالتباعد بالاختلاف ان شئت
فدسته على الفعل وان شئت اخذته عن الاول ومنه في احد
النواويل الذي اعطى كل شيء خلقه **قال** الزمخشري خلفه اول
مفعولي اعطى خليفة كل شيء محتاجون اليه ويرفقون به او
ثانيهما على معنى اعطى كل شيء صوته وشكله الذي يطابق المنفعة
الموطة به او على معنى اعطى كل شيء ان نظيره في الخلق والصورة
حيث جعل الحصان والحجرة زوجين والجمل والناقة والرحل
والمرأة فلم يزدوا وجبين اليه ومالا لا يشاكله **قوله**
الاحكام المذكورة في الترتيب بين مفعولي اعطى جارية بين مفعولي
ظن وامر واختار وذكر الساطي ان محذوره في عدم المقرض
لمفعولي ظن ان اصلها المبتدأ والخبر وقد ذكر احكام ترتيبهما في
بابهما فاعادته تكرار وفي عدم المقرض لمفعولي امر لان الفعل
في حكم المنغدي لو اريد لان الاصل الثاني الخبر فخر الجرح كان غير
داخل في ترتيب المفعولين **قوله** وحذف فضلة اجر المراد بالحوار
عدم الامتناع فمثل الوجوب نحو ضربت وضربني زيد ولا فرق في
الفصلة بين ان تكون واحدة او اكثر وغير بذلك لا بالمفعول
للايقين انه يحذف مطلقا بل بشرط ان لا يقام مقام الفاعل
لان محذوره قاله الساطي وقد يقال القايير مقام الفاعل
يخرج بقوله ان لم يجر والاقرب انه غير بذلك ليكون حكما عاما في جميع
الفضلات لم يرد فيها وهي مفعول فيه قوله عليه الصلاة والسلام

عن

عن الاخرين السابقون كذا وقع في نسخ البخاري وقتجا السابقون يوم
الغنيمة ومن حذف الحذف قوله عليه الصلاة والسلام من كذب بما قلني
مفقد من النار وفي بعضها مستقدا **قوله** الساطي
ظاهر قوله وحذف فضلة ان عدم ذكرها يبيح حذف اصطلاحها سواء انبت
بها ثم حذفها كضمير الربط او لم تات بها امثلا فلا يضر كون المفعول لم
يقصد ذكره ولا ترك ذكره او قصد ترك ذكره او قصد ذكره فمع من عارض
كل هذا اطار على مثل الوضع الذي نظره في الخوي فاما البياني فينظر
في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر الخوي اذ لا تنافي بينهما ولذا جع
في التمثيل بين النظيرين فقال ومأخذ من مفعول به فتوى لدليل
او غير متولى وذلك اما لتضمن الفعل معنى يقتضي الضرر واما للمبالغة
بترك التضمين واما لبعض اسباب التسمية عن الفاعل فتمام كنه جمع
بين اعتقاد حذف المفعول واعتقاد التضمن لمفعول الفعل اللازم
او ما في معنى ذلك وفي علم اصول الفدية شفا الغليل في امثاله
المسائل وكثيرا ما يخفى هذا الاصل على الساذجين في علم العربية
بكل من يدعي فيها التحقيق فلقد وقع في كتاب فيغيب اللبيب لابن
هشام هذا المشرق المتأخر خلاف ما تقدم قال قد يظن ان السمي
من باب الحذف وليس منه كقولهم حذف المفعول اقتضارا وتمثيل
بجوكلوا واسربوا ومن يسمع مجمل والتحقيق انه تارة ينفلق الاعلا
بجود وفروع الفعل فلا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت ولا
يسمى محذورا لان الفعل بهذا القصد كغير المنغدي وتارة يقصد
مع الفعل من وقع به فيذكر ان فاذا لم يذكر المفعول فيل محذوف نحو
ما رددك ربك وما قلني وقد يكون في اللفظ ما يطلبه نحو وكل وعد
الله المحسن قال ابن غاري اما قوله لا ينوي اذ المنوي كالثابت
فوافق لقوله في التمثيل او غير متولى واليه ترجع الاشارة من قوله
وذلك لتضمن الحذف والمنوي معا فاما في النزاع في تسمية محذورا
فالخامسة يطمعون عليه اسم المحذوف ومن ثم جعله في التمثيل مورد
التفسير ومما حجب المعنى يابى ذلك **قوله** قال ابن هشام في الخوا

مر

لا يبعد من الحذف ما صار مجزورا لفظا غيره موجودا نقديرا نحو فاذا
 انقضى من عرفات قال **الزمخشري** دفعت بكثرة ويوم من افاضة
 الماء وموصيه بكثرة واضله انقضى انفسكم فتترك ذكر المفعول كما ترك
 في دفعوا من موضع كذا ومبوا ويقال افاضوا في الحديث ومضوا فيه
قوله ان لم يضرك ان ابن هشام يجوز ضم الضاد على ان الفعل
 ضار يضره ومنه قالوا لا ضمير ويجوز ضم الضاد على ان الفعل
 اجوف واوى وعلى انه مضعف وقف عليه في القافية بالتحقيق مثل
 قوله لا يدعى القوم له افر والاولى السبب ومنه من اقتضاه على
 استراط عدم الضرر انه لا يستلزم الدليل وهو العلم بالمحذوف كاللح
 بعد وبذلك صرح الاسكندر في حيث قال واقتضارا والفرق بين
 هذا وما بعده ان الناصب عمده قال السالحي بعد ان ذكر نحو
 ذلك وقد يستلزم العلم في غير العمدة كما استلزم في اشياء ذكرنا قبل
 هذا وبعد هذا وفي غير ذلك بل القاعدة انه الحذف عند الناظم
 والاخذ بجمهور الجواز حذف المفعولين في باب ظن لغز دليل

التنازع في العمل

ويبين ايضا باب الاعمال **قوله** ان غاملا ان قال ابن هشام
 فيه زيادة وحقة من فعل وشبهه فلا تنازع في حرفين فان قلت
 فانتزع بمثل فان لم نقلوا قلت **قوله** غامل العقل لان
 لامر احد ما ان اعمال يقتضي امال لم يثبت الاية سادة ولا
 عكس لان لم والفعل يكون في محل جزم بان الثاني لم لا تقتض من الفعل
 نفي له اطلب بخلافه ان نحو ان ما نقتض ان لا تقتض الثالث ان لم
 لا تدخل الا على الفعل نفي به اخص وان تدخل في اللفظ على الاسر
 نحو وان احد **السرا** رابع ان لم لا تدخل الا على المضارع وان تدخل
 على الماضي والمضارع ولم يفعل في تأويل الماضي فاذا جعلنا العمل للم
 فقد اعطينا كلا ما يؤوله ولم يفت احد مما شيا يؤوله ولا بين جامدة
 وجوز الناظم التنازع في ما احسن واجمل زيد اعيا ان يعمل الثاني ونقص

وحقة او ثلاثة ولا يقال فصاعد كما قال هو وابن عصفور فانه
 لم يسمع في اكثر من الثلاثة ولذا قال الجوزي في الاعمال ان يقتدر
 غاملا ان او ثلاثة انتهى وسبقه لما ذكر ابو حيان وفيه نظر
 فقد سمع في اكثر من ثلاثة كقوله

طلبت فلم ادرك بوجهي ولينتي فقدت ولم ابع النداء عند سباب
قوله افقتنيا في اسم عمل اي افقتي كل منهما عملا فيه وسلكه
 دخلنا على الامر فكسنا حلة اي دخل كل منا عليه فكساه حلة وهذا
 معلوم مما ثبت من قواعدهم انه لا يتوارد غاملا ان على معمول واحد
 وهذا امر من ان يكون الفعل الذي افقتناه كل منهما سوا فاعمل
 الذي افقتناه الاخر او مخالفا له ثم شرط هذا الافتقنا امور
احد هذا الطلب المعنوي فخرج نحو كفاني ولم اطلب قليل من
 المال **الثاني** صحة التوجه في الصناعة فخرج نحو ما احسن واجمل
 زيدا **الثالث** ان يكون الثاني حي به لذاته لا لتقوية
 غيره فخرج نحو اتاك اتاك اللاحقون **الرابع** استراك العالمين
 بوجه ما اما بعاطف او عمل او ملكية ثابته نحو وان كان يقول
 سفيها على الله سططا وانهم ظنوا كما ظنتم ان لن بيعك الله احدا
 او كون ثابتهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو فقالوا يستغفر
 لكم رسول الله ونحو انوي افرغ عليه نظرا او جوابية السؤال
 نحو يستفتونك قل الله يفتنكم في الكلالة او نحو ذلك وليظهر في نحو
 ما ورا فتر واكتايبه فقد يقال ان الثاني مسبب عن الاول
 ولا يتقيد بكون الثاني معطوفا على الاول او معمولا له خلافا لابن
 عصفور نحو جازمب زيد وجاني يفتحك زيد لانهم جعلوا منه
 بعكاز يفتي السامريين اذا هم لمحو استعاعه وقوله ولم امدح لارضيه
 بسعري ليبيما ومن ثم امتنع ان يكون قليل من المال متنازع فيه
 على ان يجعل لم اطلب عطف على فتوان وكذلك لا تقول جاكرسته
 زيد وفي المعنى في بحث الاشياء التي تحتاج لما رابط من الباب الرابع
 في الكلام على هذا البيت ما ينبغي مراجعته مزاوقاك الديوري

في ثمار الصناعة قوله ولم اطلب معناه ولم اسع وهو غير متقد
 لذلك لم يحفل به ولم يجعل الا الاول ولا ادري كيف خفي على
 الاقاصل من محابذ ذلك حتى جعلوا البيت شامدا لجوار اعمال
 الاول **قوله** في اسم لا فرق فيليبين ان يكون الاسم ظاهرا
 او مضمرا اخلافا لابن الحاجب وفيه عليه غير سببي مرفوع فقد ذكر
 الناظر ان الاسم اذا كان سببيا مرفوعا امتنع التنارع وان كان
 سببيا منصوبا جاز فالاول مخور بغيره وقعد اخوه واما اخوه
 مبتدأ ثان لا متنازع فيه والثاني مخور بغيره واكرم اخاه قال
 ابن هشام واقول يجوز في السببي المرفوع مخور بغيره عند
 وقد لاجله اخوه ومبتنع السببي المنصوب مخور بغيره بيت
 واكرم اخاه وزيد ضرب عمرو واكرم بكر اخاه وبه يعلم ان ما
 قاله في التوضيح نفع فيه الناظر وحاصل ما اشار اليه ان المدراس
 على الرابط بالمبتدأ لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب بقي
 ان الدما سببي اعترض على الناظر في قوله في مخور بغيره وقد
 اخوه ليس من التنارع لانه يلزم عند ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ
 بان الرابط حاصل بالضمير لغوده على الاخ المضاف اليه ضمير زيد
 وقد اتي في مثل هذه والذين يتوفون متكرروا ويذرون ازواجهم
 اي ازواجهم ومثله يقال في المنصوب في مثال ابن هشام وهو
 زيد ضربت واكرم اخاه وغيره فرع له العامل كقوله
 ما جادرا ولا احدى محاولة الامر لم ينع بينا ولا دنيا
وقوله
 ما ماب قلبي وامناه وبه الكواكب من دمل السيل
 وبما محمولان على الحذف فقد نص الناظر على ان نحو ما قام وقد
 الازيد من باب حذف الميق العام له لانه القرائن اللفظية تاويله
 ما قام احد ولا فقد الازيد حذف احد لفظا وكيف يفقد ودلالة
 اليق والاستتسا عليه وذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق وان كان ذلك
 بعد الاكد ذلك ولو كان من التنارع لزم مطابقة الضمير ولزم إعادة

ضمير

ضمير غيبية على حاضر في ما قام وقد الا انا واخلا الفعل الملقى من
 الالحاب لان الفعل الملقى انما يصير موجبا بقارئة الامعوله لفظا او
 معنى وعلى نقد التنارع لم يقارن الامعوله الملقى لالفاظ ولا معنى
 فيلزم بقاؤه على الميق **تنبيه** الاول قال ابن هشام ليس
 من امتناع

ولما وان صدق لمن وصادق عليها ما كانت اليها ازلت
 خلافا للناظر استدل به في شرح التتميل على تنارع الاسمين
 واعمال الاول والذي غلطه قوله عليها فظن ان هذا الضمير في
 الثاني واقول ليس هذا ضمير المتنازع فيه على تقدير ان يكون
 مضمرا وصادق تنارعا ما كانت وليس كذلك انما هو معول للاول
 لا غير والحاجة استدلوا به على جواز الفصل بوسول بجوار اعمال
 الاول لان البيت من باب الاعمال البنية الثاني في النهاية
 لابن الجوزي لا يقع التنارع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز
 في المفعول معه مخوفت وسرت وزيدا ان عملت الثاني وسرت
 واياء وزيدا ان عملت الاول **قوله** فللواحد من الفعل
 ويلزم على كل منهما مخالفة القياس اما على اعمال الاول فالفصل
 بمثلة اجنبية قال احمد بن الحباب في شرح الجزولية لا يفصل
 العامل من معوله باجنبي بقول مرتت بزيد وقد قام في الدار اليك
 فان غلفت في سرت لم يجز لفصلك بين المعول وبين عامله بالاجنب
 ثم قال وقد نبذت العرب هذا الحكم وراظهرها في هذا الباب
 كقولك ضربني وضربته زيد انني واما على اعمال الثاني فلا يكون
 ح مضمرا في الاول قبل مجي المفسر الا ان هذا يختلف في بعض المسائل
 وله نظاير اذا اتفق وذلك لانفكاك منه ولا نظيره واما جازلانه
 لما كان كل من الاسمين يتعلق به صاحبه وكان فعلة مع فعله
 صارتا الجملتان كالجملته الواحدة فحسن الفصل لذلك **قوله**
 والثاني اويا الخاوي واعمال الثاني واما الاول ولولا هذا التقدير
 لم يسمع قوله فكسا فانه انما يكون بين شبيين وعلم منه انهم انفقوا

وقد

على جواز الوجهين بانفاق دليل على بطلان قول عيسى فيما حكى عنه
ابن سلام في طبقات الشعراء انه كان يلحن الناقصة في قوله
اشيا بها السمير نافع ويقول لا يجوز الفاعل ظرف مقدم لان الامتناع
به بينا فنحن نقدر به مبلغ ومذامع ان التنازع يكون في اكثر الامور
بين العقلين وهو اقوى القواصل واما الطرف فغاسل ضعيف وورد
عليه بقوله وعندى البرسكون وقول الله تعالى ولم يكن له كفوا
احد فاليه مع تقدمه يختار افعال الثاني ولو كان اصنع في العمل
بدليل استدلال الفاربي على افعال المصدر المحلي بك بقوله
لحقت فلم انكسر عن الضرب سمعا وقول الله العلي في فم اذ امت
تجاربهم ايا فذامه انه اعلم المصدر المجموع ولم يجعل ذلك عيانا
الغاسل اما لم يحقت وزادت قال ابن هشام خطرا في وقت انه
يترجح افعال الاول في نحو كان قابلا زيدا لانه فعل فهو احول بالاعمال
وقوى ذلك عندي قول الزمخشري في نحو اذ ادعاه دعوة من الارض
اذا انتم يخرجون ولما وقفت على قول ابن خراش الهذلي يلهيها تنفقو
الكلوم واما بوجوب الادنى وان جلا ما يضي رجعت عن ذلك فانظر
مذا الماخذ ما الطففة ومذا البيت ما احسن طباقه مستالمتا
انتهى **قوله** والنزوم ما التزم ما قال **قوله** السهلاب اي ما التزمه
العرب او النخاعة من احكام الضمير وقد يقال لاحاجة اليه مع قوله
في ضمير ما تنازعا انتهى وقال ابن هشام قوله والنزوم ما
التزم اي من المطابقة فان قلنا **قوله** فقد اجاز سر ضرب بي وضرب
قومك فهذا اما على الحذف وهو لا يري به كما يراه الكسائي واما
على ضمير غير المطابق وهو مخالف لما قال الناطق هنا قلنا
هو الثاني وس قد اعترف بان ذلك قبيح فقال وموفق بيجان يجعل
اللفظ على الواحد كما يقال هو اجل الغنبيان واحسنه واكرم بي اليه
واسئله وكانت قلت ضرب بي من يكره وضربك قومك قال ولا بد
من هذا لانه لا يخلو الفعل من مرفوع وترك ذلك اجود واحسن
للبيان الذي يجي به فاضمر من ومورد في القياس بدخل فيه

تنبيه

ان تقول صمت واعتكفت يوم الخميس وفي ثبوت وطرقت اجلا لالك
اذا عملت الاول ايضا ثبوت وطرقت له اجلا لالك فتذكر حرف
الجر مع الضمير وانك تقول ضربت واكرمت زيدا ولا يجوز ضربت
اياهم بالفضل وما يدخل تحتك انك تقول شتان وسرعان زيدا
والزيدان او الزيدون على كل من الاعمالين لان اسما الافعال لا
ينقل بها الضمائر كما ينقل بالافعال **قوله** ولا يجتمع اول
الحواسم انه يجامع بعض الرفع وهو كذلك عند البصريين
والكوفيين يمتنعون الاضمار قبل الذكر مطلقا فلا يجيزون ضربوني
وضربت قومك ولا ينافي هذا ما تقدم من ان الفرق بين متفقات
على جواز افعال الاول والثاني واما اختلافوا في الترجيح واداسع
الكوفيين افعال الثاني اذا طلب الاول مرفوعا لا يكون الاختلاف
في الترجيح الامع طلب الاول منصوبا لانهم انما منعوه اذا اضمير
المرفوع في الاول واجاز الكسائي افعال الثاني بشرط حذف الاول
واجاز الفراء افعال بشرط تاخر الاول وانه يجامع الثاني بالضمير
مطلقا لان المنصوب وان كان فضلة الا ان في حذفه تنبيهة القائل
للفعل والقطع عنه وقوله يعكظ يعني الناظرين اذا هم لمحو اشياء
ضروقة فان **قوله** يلزم على افعال الثاني وحذف معمول
الاول التنبيهية والقطع نهلاضروا منه اجيب بان ذلك
فكارضه لزوم الاضمار قبل الذكر او يقال افعال الغاسل الاخر في
المذكور رافع لتنبيهة هذا اقتامله **قوله** يلزم حذف الزمان يكن
غير خبر يوم ان ضمير المنتزع فيه اذا كان مفعولا اوليا في باب
ظن بجيب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع
الحذف ولزوم التأخير ولا فرق في الخبر بين كونه خبر الحاسب
او كان لان خبر كان لا يحدف ايضا ثم محذوف غير المحذوف ما لم
يوقع في لبس والامتناع الحذف ووجب افعال معمول مؤخر انحو
استغنت واستغنان على زبده وهذا يعلم ان المع لوقال
واحذفه لان خبر لبس او يري كعمل في به سوخرا

لوفي المقام حقه قال ابن هشام ومفهومه ان البيت انه لا يحدف في نحو
احسن واجمل بزيد وليس كذلك بل معنى جوازنا الاعمال فالقياس
ان يجوز حذف متعلق الاول وان كان عمدة ومما امور الاول جواز
فوم اظهار الضمير الفصلة اختيارا وعليه ابن مالك كما في الغا الثاني
ودفع بالفرق بين الاخبار قبل الذكر وبعد ولا خلاف في جواز
ضرورة كقوله اذا كنت غرضيه ويرضيك صاحب وفقتية تجوز
اظهاره مقدما تجوز اظهاره مؤخرا بالاولى وقد يقال في جواز
الاظهار في باب ظن جواز الاظهار في غيره ايضا فلينما مل الثاني
كلام التنبيه في جواز اظهاره مقدما اذا كان خبرا لانه جواز اظهاره
مقدما في غير باب ظن ويلزم منه جوازه في باب ظن بالاولى وفي التوضيح
وغيره اختيار جواز حذفه لانه حذف لدليل وهو جاز في الخبر . ن
الثالث قال في التصريح شرط الحذف ان يكون المحذوف مثل
المثبت افراد او تذكر او فروعها فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو
علمت وعلني الزيدين قائمين فلا بد ان نقول اياه متقدما او متاخرا
ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في التكن الحسان انتهى قال السهاس
قوله فلا بد ان نقول الخ جالفة ما سياتي من انه اذا كان الضمير
لغير ما يطابق المفسر يجب الاظهار والنظر على ما صح في التوضيح
مثل سيمك بان فيه التنبيه والقطع بالنسبة لاحد المعولين او يقال
لا اثر لذلك انتهى واقول الظاهر انه لا اشكال لان معنى التنبيه
والقطع كما ينبغي ان يبين ان كلامهم ان يتنازع فعلا ن قاصر ومنفرد
ويذكر القاصر لم المنفرد ولا يشعل للنفدي بالمثل في ضمير الاسم
المتنازع فيه ثم يذكر ذلك الاسم نفدي المنفرد مرفوعا وظاهر
ان ذلك لا يفي هذا الرابع قال السهاس الذي مختار من كلام المع
انه يوجب الاحتراز عن اللبس وهو ان يبين من خلاف المراد دون
الاجمال ويوان لا يبين المراد ولا خلافة حينئذ فوجه اللبس
في نحو استغنت واستغنت بزيد من ان المتبادر من استغنت
استغنت بزيد بغزينة معول الفعل الثاني مع ان المراد استغنت
بزيد

بزيد اما لو اراد استغنت بزيد في جواز الحذف او لا لابس
اذ الذي يبينه من حيث هو المراد فقولوا لا شوقي تغليلا لليس في
المثال المذكور لانه مع الحذف لا يعلم من المحذوف استغنت به
او عليه فيه نظرا من هذا انما يناسب الاجمال والمصنف لا يجتزعه
انتهى وقال فذا اسلفنا ان المع لا يفرق بينهما فكلما الاشوية
موافق له فنذكر الخامس قال الساطي جاز بالمضارع وهو يكن
في الموضوعين بعد ان مع حذف جوابها وهو ضرورة السادس
قال ابن هشام في ان قوله يل استغنتك بالنسبة ليا قوله حذفه
البيت لا بالنسبة ليا قوله واخره قل بل بالنسبة
اليها لانك في مسألة التأخير لثابت به مع بل بعد وبعد العامل
الثاني ومعوله وهو لم يقل لا ولا ولا ولا اول قد لا بل في مع
السابع افتقني كلامه انه اذا عمل الثاني بضمير المفعول الاول
للاول مؤخرا اذا كان خبرا نحو طنت مطلقه وظنتي مطلقا هند
اياما وقد يقال كيف يجوز هذا في المفعول الاول وهو مود الي
الفضل مع التكن من الوصل ويجاز بمع التكن المذكور
لعمول القتل لان الغرض ان التأخير هنا عن الثاني واجب فهو نظير
ما ضرب زيد انا او ما ضرب زيد انا او انا قاهر انا او ما قاهر انا
وبه حجاب عن القرائة تجوز به ضربتي وضربت زيد او فقد يعترض
بانه لو صح لصح ضرب زيد انا لانك اذا فعلت بينهما استحال الوصل
وجاز بان هذا افضل جاز لغير غرض وما ذكرناه فضل
واجب لغرض الثامن قال ابن هشام سال بعض اصحابنا في التنازع
في ظنت زيد او ظنتي قايما لان قايما اما فيه ضمير الاول والثاني
ويكلم منهما فالذي ليس فيه ضمير لا يطلبه فقلت الطلب الماسو
قبل الامتار في قايما وهو اذ ذاك صاح لكل منهما وبعد ان يعطى
لاحد مما قايما يتحمل ضميره فقال قايما تجوز ان يكون من التنازع
ضرب زيد واعطى ضمير علامه فقلت هذا لا يلزم لان المعول متقبل
بضمير مملوطة به غايده ولا محالة في احد مما ومع ذلك فيستحيل

ع

طلب الاخر له وقد يقال بالجواز قبل ان يبحث في مرجع الضمير ويكون
 صلاحية لكل منهما سبحة لذلك ثم بعد الاعمال يعين الضمير لاحد
 وجه بوجه التنازع في قابلية الاضمار فتأمل **قوله** واظهر ان
 يكن الخ قال ابن هشام وكذا ان استنع كون المفعول ضمير كالحال
 قال ابن معط في شرح الجزولية ونقول ان نزرني القك راكبا فان علة
 الاول قلت ان نزرني القك في هذه الحالة راكبا اي ان نزرني راكبا
 القك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا ضمير والاحود عادة
 لفظ الحال كالاول انتهى وقد اسبني على وقوع التنازع في الحال
 ومر عن النهاية ما يخالفه **قوله** عواظر ويظن ان اخا الخ قال
 الشهاب منذ اعيا اعمال الاول ولو اعمل الثاني لقيل ظن ويظنني
 زيد وعمر واخا اياهما اخوين انتهى **قوله** لما ذكر ابن غازي ما في
 نسخ المرادي من المخالفة لانه جعل المثال لاعمال الثاني كما هو محتمل
 الناظر لكنه نزره على ما يقتضي اعمال الاول حيث قال فلما ضمير
 فان جعل مطابقا للمفسر في قليل اياهما فيلزم الاخبار بمشي عن
 مفرد وان جعل مطابقا لصاحبه قيل اياه فيلزم عود ضمير مفرد
 على مثني وكلاهما غير جائز في فتعين الاظهار وانه اصلح في بعض
 النسخ مكذا فان اضمر فاما ان تجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي
 بظناني او لصاحبه وهو اول مفعولي ظن فان جعل مطابقا للمفسر
 وهو ثاني مفعولي يظناني او لصاحبه وهو اول مفعولي ظن فان ارد
 فليل اياه فيلزم الاخبار بمفرد عن مثني وان جعل مطابقا لصاحبه
 قيل اياهما فيلزم عود الضمير المثني على مفرد قاله وكذا ان
 المسألة لما اخرجها الاظهار من التنازع مارت قابلة للامرين
 واما ما استدل به شيخ شيوخنا ابو زيد المكودي من ان اعمال
 يظناني في الضمير المثني يعين انه هو الممل فهو مبني على ان العاقلين
 اذا اتوا بها الى اسمين فتنازعنا في كل واحد منهما لم يجز تخالفا لهما لالا
 واعمالا فان سلم ذلك نرد عليه والافلا هذا او قال في التوضيح
 والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه

لكنه

لكونه مثني والمفعول الاول مفرد انتهى واجيب بان التنازع
 فيه مطلق الاخوة من غير نظر لكونه مفردا او مثني قال في التوضيح
 وفيه نظران التنازع لا يكون في مبهمة انتهى ويجاب **ب** منع انه
 لزم ان التنازع في مبهمة لان مطلق الاخوة الصادق بالمفرد والمثني
 لا يها مرفعه بل هو امر معلوم وايضا حه ان المتكلم لما قصد ان ياتي
 بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما
 ان يعطاه مكيفا بالصفة المناسبة له

المفعول المطلق

اختلف في وجه شتمية كذلك فقيل لانه يطلق عليه لفظ مفعول
 ولا يفيد بحرف جر بخلاف غيره فانه لا يد من تفنيده بالجار كقولك
 به وله وفيه ومعه وقيل بل لكونه يصل العامل اليه لا بحرف جر
 لالفاظه لا نقديرا فان قيل المفعول به كذلك قلت قد
 يفيد بالحرف كمرت به وليس كما مصدر الذي يصل اليه بنفسه
 ابد او كلا القولين حسن فان قيل فلان في قيل للمصدر مفعول
 ولز يفيد به فالجواب **ب** لانه اليه الذي فعل حقيقة بخلاف
 غيره فانه ليس مفعولا لفاعل وفيه نظرية المفعول لاجله في نحو
 لنت اجلا لا واكرامالك والمفعول به في نحو بعثت قتيبا **قوله**
 المصدر اسم ما سوى الزمان الخ يعني ان المصدر اسم ذال على
 الحدث اي المعنى القايم بالغير لان مذكول الفعل الحدث والزمان
 والمراد مذكولان المنضممان وفي مذكول ثالث وهو النسبة وفي
 الجميع بدل الفعل مطابقة وفي كلام الناظر نظير ضرورة الوزن
 ونظيره بيت الكتاب اما الرحيل فدون بعد غد واضله اما الرحيل
 فعد وقيد الدلالة في التضمين يكوننا اصلية لاجرا اسم المصدر
 وانما يخفى كون دلالة بغير الاصالة اذا قيل اياهما حصلت بواسطة
 دلالة على المصدر الدال على الحدث وقد شرح بذلك ابن يعيش
 وغيره لكن قال الش في باب اعمال المصدر ما نصه اعلم ان اسم

المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب أو القاء يبرهانه كالعلم ينقسم
إلى مصدر واسم مصدر الخ وهو مخرج في أن اسم المصدر اسم للعين
لا للفظ المصدر وهو مقتضى زيادة التوضيح في تعريف المصدر
لاخراجه الجاري على الفعل المستعمل بدخوله في قوله أو لا اسم الحدث
فإن قلنا بطل ذكر الناظر ما يطابق الترجمة ومن أين يستفاد
من كلامه أن المفعول المطلق أي بطل قلنا من قوله المصدر
الخ بمعونة السياق لأن هذا القول بعد الترجمة مستعمل في المفعول
المطلق هو المصدر المنسوب بمثله الخ فإن قلنا السياق
لا يدل على اعتبار النصب فيه بل على الأعم قلنا النصب
مفهوم من ذكر المفعول لظهور أن حكمه النصب فإن قلنا فقد علم من
باب ما يبى الفاعل أن المفعولية المقتضية للنصب لا تنافي الرفع
بالمباينة عن الفاعل سبيلها الأول قال الساطي
دلالة الفعل على المعنى الواقع من الفاعل والقائمه به وهو المصدر
بحروفه ودلالته على الزمان بصيغته ويرد عليه أن الفعل
لا يدل عليه بما بالمطابقة ولا التضمن ولا التزام فإن قام موضوع به
للقائم الواقع في الزمان الماضي دليلا مجموع ذلك دل بالمطابقة
ولم يدل فظ بالمطابقة على الزمان وحده ولا على معنى القيام وحده
أذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة معا لواحد من المعنيين بخصوصه
وايضا فليس الفعل يدل على أحد المعنيين بالتضمن لأن دلالة
اللفظ على جرسماء مشروطة بأن يكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع
أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحدة من الخمسين
فإن نسبتها إلى كل واحدة منها على حد واحد لا يختلف بحسب الوضع
وليس كذلك قامر فإن دلالة على الزمان بالصيغة ودلالة على
القيام بالحروف وقد تباينت جهتا الدلالة ولذلك قال شيخنا
الامام أبو عبد الله الشريف أن دلالة الفعل من جهة هيئته على
الزمان مطابقة وعلى المعنى الواقع من الفاعل التزام ودلالة

من جهة حروفه على عكس الفعنية فإن دلالة التضمن مستقيمة
ههنا لم يدل به الفعل على المصدر ولا على الزمان وايضا فليس
الفعل يدل على أحد المعنيين بالالتزام لأن دلالة الالتزام بهي
دلالة اللفظ على ما خرج منه الزمان والمصدر لم يجزعا عنه وإذا لم
يدل على واحد منهما بواحدة من الدلالات الثلاث لم يصح كلام الناظر
وأما الذي يجمع في دلالة الفعل أنه يدل على معنى مقتزن بزمان
معين لأن الفعل مجموع الحروف والصيغة والمجموع دل على المجموع
وإذا أخذ واحد من الأمرين لم يتحقق أن الفعل دل عليه بمضمونه
فثبت أن هذا التعريف غير محرم ويجازي بأنه إذا
ما تقدم من أن الفعل في أصل وضعه دل على معنى مقتزن بزمان
محصل ولا يلزمه أن يتنازل لهذا التفصيل المقر وأما قال
اسم كذا ولحقيل المصدر ما سوى الزمان من كذا لأن لفظ المصدر
أما يطلق على اسم المعنى الواقع من الفاعل والقائمه به لا على نفس
ذلك المعنى ولذا قال س وأما الفعل فامثلته أخذت من لفظ
أحداث الأسماء ولحقيل أخذت من أحداث الأسماء فلو اسقط اسم
لكان قد عرف بالمعنى فيكون نفس المعنى هو المصدر وذلك في الاصطلاح
غير صحيح وهذا التعريف راسخ على عادة الخويعين في اعتمادهم على
ذلك بناء على أن الحد الحقيقي في الأمور الوضعية كالمنعذر انتهى وقوله
بناء على أن الحد الحقيقي المحل لظرفان المقر في المنطق أن تعريف
الحقايق الوضعية بالحد سهل السهولة لتمييز ذاتها من عرضياتها
وأما يفسر ذلك التمييز في الماهيات الحقيقية ثم أن استدكال
دلالة الفعل على الزمان ومثله الحدث ذكره الشهاب القراني في كتابه
المسمى بالخصائص وهو كتاب نفيس أودعه على صغر حجمه حقايق
كثيرة وأشكالات مخوبة كثيرة وقدره بغير ما ذكر الساطي
ورأى أن الصيغة التي هي كبقية الحروف ملزمة لفظا ولا يمكن
أن يقال كبقية اللفظ ليست بلفظ لأن الشيء لا يكون كبقية لنفسه
فلا تكون هذه الدلالة مطابقة ولا تضمنية ولا التزاما لأن هذه

الثلاثة من خصائص الالفاظ وامكن ان يقال الحق التفصيل بين
ان تكون الصيغة حركات مخصوصة فتكون لفظا لانها مسموعة
فان الفرق بين صيغة المصدر الذي هو الضرب وصيغة الماضي
التي هي ضرب انها موحركة الراء فتكون لفظا لانها مسموعة او يكون
الصيغة اما خالفت اخرى بتقدير او تاخير او حذف كقاهر وقاهر
فان الالف الساكنة تقدمت عند القاف وسقطت الياء والتقدير
والتاخير والحذف اضافات غير مسموعة فلا تكون دلالتها من
دلالة الالفاظ **الثاني** قال ابن هشام كون الفعل يدل على
الزمان فوله الجمهور وما زعم في ذلك ابن الطراوة ولم ارسا نصي
عن مذهبه ومنعني منجدة وبيانه ان الفعل اما وضع لافاد
الحدث كما ان المصدر كذلك الا ان بين الحدثين ترقابه امتياز كل
من النوعين عن الاخر فحدث المصدر مطلق وحدث الفعل مقيد بغير
قاهر زيدا وجد زيدا فاما سابقا على زمن الاختيار وانجر من هذا
الى لزومات يكون ذلك القيام في الزمن الماضي لان افعال هذا
الفاعل المعين لا يقع الا في زمان ومعية فمر اوجد قيا ما موصوفا
بالتاخر عن زمن التكلم وانجر من هذا ان يكون افعاله في زمن
والذي يدل على صحة هذا قوله خلق الله الزمان فعناه اوجد
الله خلق الزمان ايجادا سابقا على زمن هذا الاختيار ولا يلزم من
هذا ان يكون الاليجاد في زمان لان افعاله سبحانه لا تتوقف على
زمان كما ان ذاته المقدسة كذلك واما على قول الجماعة فيشكل
لان المعنى عندهم اوجد الله خلق الزمان في زمن ماض ومن هذا
ظاهر الاستحالة لا دأبه لما كون الشيء طرفا لنفسه **الثالث**
او رد ابو حيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالعكس وبجواب
بان ما لم يوضع يقدر **قوله** بمثله الي يقدر مثله في اللفظ
والمعنى فحذف الموصوف او المراد بمثله في المصدرية مع اتحاد
اللفظ والمعنى بدليل او قتل او وصف واما العجبي ايمالك تصديقا
في باب النبائية وسياقي وقوله او فعل اي مثله وفقدت

جلوس

جلوسا وفردت جدا من النبائية وقوله او وصف كذلك ولكل من
العوامل الثلاثة شرط فشرط المصدر امرادة الحدوث ولهذا قدم
الماضي في فاذا له صوت صوت حمار فلا منافاة بين قوله مثله
وما ياتي وشرط الفعل ان لا يكونا فصلا خلافا للسير في والتعجيبا
ولا يلغ عن العمل وشرط الوصف ان لا يكون للتفصيل **قال ابن**
هشام من دخل الصفة المشبهة في الوصف ظاهر اللفظ وهو لها
وقال في موضع اخر او صفة مشبهة كقوله
واراني طريقا في ارضهم طريق الواله او كما الخنبل
ومنو للتأنيذ المجعدي انتهى لكن اورد الساطي ان فعل التفصيل والصفة
المشبهة على الناظر وذكر انه لا يجد جوابا عن ورودها ثم قال
الا ان يقال الا انه قد بين في ابواب الصفة المشبهة والفعل
التفصيل فتصور عملها عن عمل الافعال وان عمل الصفة المشبهة
مفطور على السببي وان افعل التفصيل اما يعمل في الضمير السرفع
وفي الظاهر في موضع واحد انتهى وانتم كلام الناظر انه لا يتصور
بغير ذلك وقال نعلب في انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق
عامة الخبر وليس في ذكر الناظر انه قد نصب بحرف السند
لنبائية عن الفعل كقوله
يا مندد دعوة صيب ما يمدون وقول المحنون
فامر من قلبي جهنا وطلاها فيا آل ليل دعوة كيرامع
قال ابن هشام والذي عندي ان ذلك مصدر موكد لنفسه
قوله وكونه اصل للذين انخب هذه مسألة كثر فيها النزاع بين
انبل المصربين والاحتجاج بما لا ينبغي التطويل به الا ان هذا شيا
لا باس بالنقص له وهو ان ابن الانباري ذكر في كتاب جدل
الاعراب ان الاعراب على المن من اوجه احدها ان يشترك
في الدليل مثال ان يقول البصري الدليل على ان المصدر اصل
للفعل انه سيج مصدر او المصدر هو الموضع الذي يقدر عنه
الابل فلو لم يصدر عنه الفعل لما سيج مصدر افيقول له الكوفي هذا

حجة لنا في ان الفعل اتمل للمصدر فانه انما يسمى مصدرًا لان المصدر
 عن الفعل كما يقال مركب فاره ومشترب عذب اي مركوب فاره ومشترب
 عذب انتهى وايضا حجة ان المصدر يسمى مصدرًا لان الفعل يسمى
 عنه بالاشتقاق فهو اسم مكان كقولهم
 واخرى اصادي النفس عنها وانما المورد حزم ان فعلت ومصدر
 اي مدفع ويسمى مصدرًا لان الانسان صدرًا لان الاسور تنفذ عنه ك
 وقالوا هذا يعرفه الصادر والوارد ومن غلظهم غالط او سمى مصدرًا
 لانه صادر لفظا عن الفعل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وانما صح
 الوجهان لان الفعل الثلاثي اذا كان مضارعاً على يفعل كيدخل
 او يفعل كيدهب استوي في مصدره وزمانه ومكانه مفعول
 بالفتح وكذا ما اعتلت لامة واما المكسور العين الصحيح اللام
 فيصدره مفتوحة عينه واستمر زمانه ومكانه مكسورة عينها
قوله تؤكد اي مجرد تأكيد والافال نوعي والعددي يفيد
 ان التوكيد ايضا وانما اقتصر بينهما على غير التوكيد لان الغالب
 عند افادة النوع او العدد كون المقصود مجرد بيان لامة هذا
 وقال الدماميني وكثيرا ما يقولون اي في المؤكد انه لتأكيد
 الفعل وهو في الحقيقة لتأكيد مصدر ذلك الفعل لكنهم سموه تأكيداً
 للفعل توسعاً فقوله ضربت بمعنى احدثت ضرباً با وضرباً وظمراً
 تأكيداً للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين يقتضيهما
 الفعل وقال بقية ذلك فذبان انه من قبيل التأكيد اللفظي
 وبه صرح ابن جني وقال الابدعي ليس من اللفظ بل من اللفظية
 البيان لانه يرفع المجاز ويبين الحقيقة انتهى وفي الحواشي
 لابن هشام معنى التأكيد تقوية العامل وظاهر كلامه ان نحو
 ضربت ضرباً لا يفيد الا التأكيد قال النيلي وقال قوم ان
 هذا الذي يذكر مؤكدة اي ذكر للفرق بين الحقيقة والمجاز فانك
 تقول ضرب الامير اللص اذا امر بضربه ولم يباشره فاذا
 قلت ضرب ضرباً علم انه باشر بضربه بنفسه واقول

انما يقول ذلك من قولك نفسه وانما يفيد هذا المصدر ان المراد
 بالضرب حقيقة لا الامانة ونحوها وقد تلخص ان فيه اقوالاً
 لمجرد التأكيد لتأكيد الحدث ورفع المجاز عنه لتأكيد النسبة الى
 الفاعل ورفع المجاز عنه وبهذه المقالة قال جماعة في وكلامه
 موسى تكليماً منه ابن عصفوري في شرح الصغير واعلم ان من قال
 انه التأكيد ولم يزد على ذلك كالمصنف قد يقول برفع المجاز كما
 يقولون في جازيد نفسه انه تأكيد وهو لرفع المجاز وقد لا يقول
 به بل يريد انه لمجرد التقوية كما تقول قومن ولكن قد صرح المصنف
 بان التوكيد للتقوية ونقرب المعنى فوجب ان يكون يعني قوله
 يؤكد انه يكون مقويا ومفترى المعنى عامله كما صرح به فان قلت
 ظاهر كلامه المحصر في الانواع الثلاثة وهو منقصر بخصوصها
 يريد اقلها لا مجرد فرقاً بينهما وبين ضرب زيد اذ ان لا تأكيد
 فيه **قوله** المصدر في الاصل يؤكد فانه يجامع لعامله
 في الاصل وبهذا يابن اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك
 بعد وضعه موضع الفعل فافهم وانما يفسر هنا معناه من حيث
 هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النكابة عن الفعل
 لخروج ذلك عن حقيقته **قوله** او نوعاً وهو ثلاثة انواع ان
 الموصوف والمضائف وذوال العندبة **قوله** يبين اي المفعول
 المطلق بخلاف الضمير في قوله بمكمله فانه للمصدر **قوله** او عدد
 وهو ثلاثة اشياء الموصوف للوحدة فقلة كان كضربه او غير هذا
 كانطلاقه وتثنيتهما وجمعهما فان **قوله** يبين اي المفعول
 المؤزلي وقد افرقنا ومن الثاني نحو ضربته سوطاً **قوله**
 كلاماً من باب النابذ عن المصدر وكلامنا الان في الاصل وقال
 ابن هشام في الحواشي المختص بغير المصدر ويعبر عنه ايضاً بالوقت
 وهو نوعان عددي ونوعي قال ابن معط والنوعي اما نكرة
 موصوفة او معرف باللام واورد عليه فقيل او مضاف نحو ضربته

ضرب زيد واجيب **باب** من باب ضربته سوطا اذ يستحيل
 ان يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب زيد
 حذف الموصوف ثم المضاف واجيب **باب** من باب ضربته سوطا اذ يستحيل
 في ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما
 يوقع مثاله واجاد **باب** الجوهري بان ذلك يوجب اشتراط
 كونه موصوفا لان ذلك الامر الجسمية لا ينقلب على المصدر الا
 اذا وصف لفظا نحو ضربته الضرب الشديد او تقرييرا كضربت
 الضرب اي الكامل المستحق ان يسيح ضربا لحد قوله ضرب زيد هو
 الرجل اي الكامل في الرجولية **قوله** وقد يوجب عنه ما علمه
 ذلك كالحاصل ما ذكره في عشرة اقسام للثبوت قال ابن
 هشام اثبات ثبوت عن المؤكد وبما الضمير والاشارة والاثبات
 ثبوت عن العدد في الفاظ العدد واسما الالات والثاني عن التوحي
 قال فان قلنا كيف كان اسم الالة ثانيا عن العدد
قلت لان اصله ضربته ضربته بسوط فحذف ضربته وافقير
 بسوط مقامه ثم اعطي اعرابه واقراده وتشبته وجمعه
 فنقول بسوطين واسواط مع انك لو صرحت بالمصدر لم يكن اسم
 الالة الا واحدا فثبت انه انما ثبوت عن العدد وحج عن العشرة
 امور **الاول** ان والفعل في قول الاحفش والزمخشري
الثاني اسم الزمان مثل ليلة ارمدا **الثالث** لفظه
 في نحو ولا تقرونه شيئا بيا ان مرادنا بقولنا كل وقوله
 اللفظتان بخصوصيهما **الرابع** ما الاستقامية كقوله
 ما ذا يعين ابني ربيع عولهما لا يبرقان ولا بوسا لمن رقد
 الخامس ما الشرطية كقول جرير
 نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شئت اذ طعنوا بين فانعب
 السادس المضاف اليه كقوله حتى اذا اصطفوا لنا جدارا
 اي اصطفا جدارا **تقريبها** **باب** الاول قال ابن هشام

بحث مع شخص في قوله ولا يتطرق الفحشا من كان منهم فقلت
 الفحشا على اسقاط الخافض اي بالفحشا فقال لا انما هي نصب على
 المصدر التوحي مثل جمع الفتنى وهذا فاسد لان الفحشا
 اعم من النطق والنوع لا يكون اعم من الجنس وامتنان ذلك انك
 لو قلت كل فتنى رجوع كما تقول كل انسان حيوان لم يجمع وهذا
 رد على من قال في ثقت اجل لا لك اي اجلا لا مصدر نوعي فانه لا يجمع
 كل اجل الثياب **الثاني** من جملة ما دل الضمير ومنه المثال المشهور
 المعلم والمعلمة زيد عمر اخيرا الناس اياه انا فالمعلم مبتدأ والمعلمة
 عطف والها مفعوله الاول وزيد فاعل وعمر اخيرا الناس مفعولان
 ثان وثالث واياه ممتزج المصدر وانا خبر المبتدأ كما نقول انا القاييم
 والواضع بده على راسه انا وبذا من تتابع الفعلين واعمال
 الثاني والاصل اعلمت واعلمني زيد عمر اخيرا الناس فحذف المقابل
 الثالث من الاول استغنا عنه كما اخبر عن ضمير المتكلم الذي
 هو فاعل ومفعول بالالف واللام فصار كذلك انا الاسفرا بيني
 قال ابن هشام والمعلمة لا اخبار فيه ولكنه اخبر عن ضمير
 الفاعل اي بالفعل الثاني على استغنا فضاغرة ومعنا وجعل موصولة
 الى قلب الضمير الخاضع غاييا المعهود على الموصول وزيد فاعل به
 كما كان وانا خبر عن المتقاطعين معا لانها الذات واحدة وانما
 المتعددية الحقيقية الصلة لا الموصول فكانه قيل الذي علم
 واعلم او واعلم زيد انا واما امتنع نحو زيد وعمر ومطلق لانها
 لذا بين مختلفين **الثالث** من ثبوت ضمير المصدر قوله
 صلي الله عليه وسلم اللهم منعتنا باساعتنا وابصارنا وفوقنا ما
 احببتنا واجعله الوارث منا فان الاقرب في الضمير واجعله ان
 يكون ضمير المصدر فهو منصوب على المفعولية المطلقة اي جعل
 الوارث من ضميرتنا ونسبنا لا خارجا عنا جعلنا الوارث بمعنى البقاء
 هو المفعول الاول ومنا هو الثاني والمعنى مقتبس من قوله
 تعالى واجعلنا من لدنك وليا يرثني ونيل الضمير للابصار واعترق

بعدم المطابقة بينه وبين المرجوع اليه لانه واحد مذكور والمرجع
اليه جمع واجيب بجواز ذلك عند من الدبر كقوله
تعالى فان كانت واحدة مع نقد مذكور فان كن نساً وبان لفظ افعال
بشابه المفرد ولذا وصف المفرد به كقوله مرة اعشار وثوب
اسحال ونظفه اسحاج وقبل التكسير كما ناعيم في النعام والتغني
كان نعام وعاد الضمير المفرد اليه في قوله تعالى وان لكم في الانعام
لعبرة تستقيهم مما في بطونه واعترض ايضا بانه اذا جعل
الضمير للابصار يكون الوارث مقعولا ثانيا ويلزم ان تكون الابصار
وارثه ولا يستقيم بذلك الظاهر فلا بد من تأويل الوراثة
بالملازمة وفيه ما ياتي من استفادة الملازمة من متقنا وبانه
لا وجه لتخصيص الابصار بارجاع الضمير اليها مع ذكر الاسماع والقوة
وقبل الضمير يعود لما ذكر من الاعضاء المراد بالوراثة الملازمة
اي جعلها لازمة عند الموت لزوم الوارث واعترض بان الملازمة
مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم متقنا والحمل على التكرير
مع ظهور معنى لا تكرير فيه وهو جعل الضمير للمصدر ضعيف والى هذا
اشارة لب الباب بقوله في باب المفعول المطلق وقد يصح نحو واجعله
الوارث منا ولا يجوز جعل الضمير للابصار لعدم المطابقة وبعد
الوراثة فيها والقول يعود على المذكور على ان المراد به الملازمة
ضعيف لمصولة من متقنا انتهى وكأنه سكنت عن تأويل الوراثة
بالملازمة على القول الثاني وعن رد ذلك التأويل اكتفا بما اشار
اليه في القول الثالث وقال ابن فلاح في المعنى يحتمل عود ضمير
ثلاثة اوجه احدها يعود الى مصدر متقنا اي واجعل التمتع
بهذه الاعضاء باستعمالها في طاعتك الوارث منا اي الموروث
منا اي يقتدي بنا من يستعملها في طاعتك والثاني يعود الى
الاسماع والابصار ووجه الضمير باعتبار المذكور بدليل رواية
واجعل ذلك الوارث منا والمعنى على هذا متقنا بملة حيانا
واجعل ثوابها الوارث اي الباقي لنا بعد الموت كقوله الوارث والثالث

انه يعود الى مصدر الجعل ومنا المفعول الثاني والمعنى اجعل الوارث
منا الذي يقتدي بنا في استعمال هذه الجوارح في طاعتك من شئنا
وفيه اشارة الى طلب الدورية الصالحة وهذا القوي من الوجه الثاني
لانه فيه مجازين عود الضمير الواحد الى الجمع والثاني جعل الوارث
بالتاويل انتهى وفيه امور الاول ان الوجه الاول الذي زاده على
اللب لا ينبغي ان ينظر اليه قسلا عن ان يقال فيه نظرا لانه مع جعله
الوارث بمعنى الموروث بعيد عن المراد به عود تسمية البسر عليه
افضل الصلاة والسلام الثاني ان الوجه الثاني في كلامه ترتيب
من الوجه الثاني في كلام اللب غاية الامران لم يخص الابصار بعو
الضمير اليها بل اضاف لها الاسماع ويرد عليه ما اشرفنا اليه سابقا
من انه لا وجه للتخصيص ببعض المذكور لذكر القوة اولا ولما ورد
عليه عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه لان الضمير مفرد والمرجع
مثنى اشار الى جوابه بان افراده باعتبار المذكور وهذا زائد
على اللب واما ما اعترض به اللب ومثلا القول من بعد الوراثة
فقد ذكره صاحب المعنى في ترجيح الوجه الثالث فتدبر الثالث
قوله لان فيه مجازين الخ اراد المجاز الاصولي لا البياني وبوالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة كما لا يخفى على العارف
فقطن **قوله** وما لتوكيد فوجدنا بالانته جنس والجنس يصدق
على القليل والكثير فلم يخرج الى تثنية وجمعه والجنس لا يتناهي
والتثنية والجمع زيادة على الاصل والزيادة على ما لا يتناهي
محال واما اخواه فقللان للزيادة لجهة وجود نوعين والنوع
في جنس واحد ولانه ما من عدد يفرض الا والزيادة عليه ممكنة
نقول في النوعي جلست الجلوسين الذين غرقما وجلست جلستين
كسر الجيم وفي القدي جلست جلستين بفتح الجيم وعلى الشر عدم
تثنية المؤكد وجمعه بانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا
يجمع قال بعضهم لان الفعل لم يثنى الا الماسية من حيث هي هي
مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع

النظر لاكثر من اثنين ولما قيل ان يقول ان امر بدهانه اعتبر في
 الفعل قطع النظر المذكور فهو ممنوع او انه لم يعتبر فيه النظر المذكور
 بقدر اعتباره فيه لا يمنع صحة امرادته فليتنامل بقي انه تقدمت
 التحقيق ان المؤكد موكد المصدر الفعل فهو بمنزلة تكرير المصدر لا الفعل
 والمصدر يعني ويجمع **قوله** عزيزه اما النوعي فالمراد به كل نوعي
 كجلست الجلوسين اللذين يعرف وضرب الاضرب التي تعرف واما
 العددي فالمراد به شيان فعلة ونحوها مما وضع للمرة واسم الالة
 كصوت واما الثمنا العدد نحو ثلاث ضربات وعشر ضربات فلا يعني
 منها ولا يجمع الالهة والالف كما في غير هذا الباب **قوله** وانفردا
 دفع به ما ينوهم من ظاهرا لا من قوله وثن الخ ولا يعني عنه مفهوم
 فوجد ابد المصدر فانه يكون السبب كليهما اي لا يوجد غيره دائما ويوجد
 هذا الاحتمال ظاهرا لا من المذكور **قوله** وحذف غامل المؤكد
 امتنع هذه المسئلة مما وقع فيها النزاع بين الناظر وولد وانتصر
 ابن عفتل للناظر وكتب بعض الشيوخ بطلان شرح ابن الناظر
 وابن اللبون اذا لما لم يقرن لم يمتنع مولا البر لا الفتا عيسى
 وابن هشام في التوضيح وافق ابن الناظر وقال في المعنى في الكلام
 على شرط الحذف من الباب الخامس ولما رددت بن مالك مع ذلك
 في المسئلة بحث اجاد فيه وقال السحاب في حواشي ابن الناظر
 انه اشارة المعنى لما رددت كلام ابن الناظر بان الناظر امراد بسنغ
 حذفه في غير ما استثنى مما تاب مناب الفعل نحو انت شيرا انت
 ويوسه واما ذكر ذلك في الحواشي لانه المعنى وقد اسلفنا في بحث
 الموصول الكلام على كون التاكيد مناب الحذف او لا يعني فيه
 واما **قوله** ما اجيب به عن الناظر يرجع لامرين الاول ان الانية
 من اللفظ لا الفعل ليس من قبيل المصدر المؤكد بل قسم براسه فاقسم
 المصدر بربعة واما انه يستثنى من امتناع الحذف في المصدر
 المؤكد وسنقر ان هذا لا يفي في الجواب عن الناظر لان الاعتراض
 عليه في موضعين في قوله وحذف غامل المؤكد امتنع وقوله

وفي سواء لان الحذف في سواء قد يتقترن الا ان اوله لم يمارع في هذا
قوله وفي سواء لدليل آي والحذف في سواء الخ او يعني السماع ابتدا
 خبره في سواء على حذف مصنف اي في حذف سواء **قوله** والحذف
 حتمية ان بدلا الخ قال ابن هشام في الحواشي الحكم صحيح والمثل
 فاسد لانه لا يمتنع ان لا ندلا واما يجب الحذف في مواضع احدها
 ما امل فعلة نحو وجه وويله وويله زيد ورويد عمرو وسبحان
 الله الثاني ما كان للطلب وتكرر لقوله فصيحة في محال الموت من اجل
 ضربا زيدا فعليه ابن عصفور الثالث ما اضيف للمول
 الفعل فاعلا نحو صنع الله او مفعولا نحو قرب الرقاب **قوله** الرابع
 ما كرر استغناء لمراباه وباب هذا السماع نحو سقيا ورعيا الخامس
 ما قرن بحرف التوبيخ نحو الوسا واغترابا والمصدر فيهن مؤكد في الاصل
 واما الان فانه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده وذلك لا يكون
 مؤكدا ولا مبينا لنوع ولا عدد وفي النظر خمس مسائل فتلك عشرة
 كاملة وذلك لانه اعد قوله مكرر ود وحضر واحد واما اختلاف الشرط
 واعد كلا من المؤكد نفسه والمؤكد غيره واحد والخمسة الباقية
 المصدر فيهن في الاصل مؤكدا لا الاختيرة فبين للنوع والعشرة
 مستثناة من قوله وحذف غامل المؤكد امتنع ومن مفهوم قوله
 وفي سواء لدليل منتفع فان معناه يجوز لك الانتفاع فان شئت لم
 تحذف هذا الذي يفهم منه وارفع التناقض والحمد لله واما الاعتراض
 في التمثيل ومولا زهر للمعترض لانه موافق عليه واعلم انه
 لا يردي قول الناظر مع ان بدلا من فعلة ما امل فعلة كما اورد
 ابو حبان لان المراد ما شمل المقدس الوضع **قوله** وما التفسير قال
 ابن هشام ظاهرا كلامه يوم ان هذا التفسير قوله بدلا من فعلة واما
 موافق منه فان الواقع بدلا من اللفظ بفعلة اما واقع في الطلب
 كندلا بمعنى اندك واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما سموع فلم
 ينغرض له واما مقيس وهو الواقع بتفسير العاقبة جملة بقدرة
 او مكررا وكذا وكذا الخ وقد يقال ان قوله وما التفسير عطف

في سواء لدليل آي والحذف في سواء الخ او يعني السماع ابتدا خبره في سواء على حذف مصنف اي في حذف سواء قوله والحذف حتمية ان بدلا الخ قال ابن هشام في الحواشي الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يمتنع ان لا ندلا واما يجب الحذف في مواضع احدها ما امل فعلة نحو وجه وويله وويله زيد ورويد عمرو وسبحان الله الثاني ما كان للطلب وتكرر لقوله فصيحة في محال الموت من اجل ضربا زيدا فعليه ابن عصفور الثالث ما اضيف للمول الفعل فاعلا نحو صنع الله او مفعولا نحو قرب الرقاب قوله الرابع ما كرر استغناء لمراباه وباب هذا السماع نحو سقيا ورعيا الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو الوسا واغترابا والمصدر فيهن مؤكد في الاصل واما الان فانه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا لنوع ولا عدد وفي النظر خمس مسائل فتلك عشرة كاملة وذلك لانه اعد قوله مكرر ود وحضر واحد واما اختلاف الشرط واعد كلا من المؤكد نفسه والمؤكد غيره واحد والخمسة الباقية المصدر فيهن في الاصل مؤكدا لا الاختيرة فبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله وحذف غامل المؤكد امتنع ومن مفهوم قوله وفي سواء لدليل منتفع فان معناه يجوز لك الانتفاع فان شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارفع التناقض والحمد لله واما الاعتراض في التمثيل ومولا زهر للمعترض لانه موافق عليه واعلم انه لا يردي قول الناظر مع ان بدلا من فعلة ما امل فعلة كما اورد ابو حبان لان المراد ما شمل المقدس الوضع قوله وما التفسير قال ابن هشام ظاهرا كلامه يوم ان هذا التفسير قوله بدلا من فعلة واما موافق منه فان الواقع بدلا من اللفظ بفعلة اما واقع في الطلب كندلا بمعنى اندك واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما سموع فلم ينغرض له واما مقيس وهو الواقع بتفسير العاقبة جملة بقدرة او مكررا وكذا وكذا الخ وقد يقال ان قوله وما التفسير عطف

على نداء لا أي كنه لا وكالذي لتفصيل ويجعل قوله عاملا محذوف
تكرير للتأكيد وفيه بعد لكن يستقيم علمه الكلام والذي للتفصيل
أما مفصل جملة طلبية نحو ما مابعد واما قد او خبرية كقوله
وقد كذبتك نفسك فاكد بينهما فان جزعا وان اجمال صبر
وقوله

المرنم سرحي القواني فلا عيبا بهن ولا اجتلابا
قال في الارتشاف ويجوز الرفع في هذه ونص عليه لانه اجاز
الرفع فان جزعا على امرى جزع انتهى وهو مخالفت لما قاله من ان هذه
المسايل من الموكد قد بر **قوله** جعل هذا للتفصيل باعتبار
وتوحيده في مقام التفصيل وان لم يكن هو نفسه والاعلية **قوله**
كذا مكرروا من ثم اوجبوا حذف العامل في لبيك وسعديك وذلك
لانهم لما سئوه كانوا كأنهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر احد مما
مقدرا عن الفعل كما انهم اذا قالوا الطريق الطريق استغنوا بالتكرار
عن الفعل واذا قالوا الطريق لم يستغنوا **قوله** لاسم متعين
استند قال في شرح الكافية واسترط كونه بعد اسم عين لانه لو كان
بعد اسم معنى لم يجز بلا امتار فعمل بل يفتي الرفع بمقتضى الخبرية
نحو انما سيرك سيرا البريد بخلاف كونه بعد اسم عين فان ذلك
يؤمن مع اعتقاد الخبرية اذا المعنى لا خبرية عن العين الاجاز
كقوله فانما هي اقبال وادبار انتهى وفتنينة ان لا يتفقد الحكم
باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما
عبر به ابن الحاجب فمثل اسم المعنى الذي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه حقيقة نحو امك نقصا ونحو في مفهوم قوله لاسم
عين تفصيل وقد جوز الساطي في قوله لاسم عين الاحتمالين
ان يكون سغلفا بكل من المكرروا في الخبر والثاني ان يكون خاتما
بالثاني واورد على الاول اسر من احدهما انه كان حقا ان يقول
ياي فعل الخواجا **قوله** بانه اعتبر جنس المصدر ولم يعتبر
نوعه ولا حظ ان المعنى ما ذكر والثاني ان عامل المكرر اذا كان

خبرا

خبرا عن اسم معنى فلا يقع المصدر تابعا عنه اولا ولا يلزم حذفه
ومذا على فرض جريان القياس في هذا الباب مشكل فانه يقتضي
منع قولك امك نقصا نقصا بمعنى انه في حال نقص منفصل وحركتك
ذهابا ذهبا وسفلك زيادة زيادة وما شبه ذلك وهو غير
مستنع لانه موازن لقولك ومعنى الجميع انقال الفعل وكثرته
في الحال فلا يستقيم مع القول بالقياس منع مثل هذا والجواب
ان الناظر اقتصر على القياس في محل السماع ولم يأت هذا النوع
الا في الاختار عن العين **قوله** الاول انه كلام الناظر
انه اذا لم يتكرر ولم يحصر لم يلزم امتار عاملا بل يكون جائزا
الامتار والاظهار وقد نص على ذلك في شرح التتميل قال
الساطي ومما قد يسلم من المصدر المبين واما مع الموكد فقد قال
وحذف عامل الموكد امتنع واذا قلت انت سيرا واجزت الظهار الفعل
وعدم اظهاره فهو انحرار جواز حذف عامل الموكد وكان كلامه
متناقضا والجواب **قوله** انه لا تناقض بل ان ثبت اشتراط
التكرار فعدمه مجوز لظهار العامل لكن في المصدر المبين واما
الموكد فلا يدخل هنا لانه يمتنع في نفسه قبل الثاني جعل الهم
ما جامفصلا لعافية ما تقدمه او تابعا عن خبر اسم عين مكررا
او محصورا من الابه بدلائل اللفظ بفعله فكل اعتبارا ببدلية واجب
فيما وثل يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظرا ولم يصرح
ابن الحاجب وشرح كافيته باعتبار البدلية فيها ووجهها وجوب
حذف العامل فيها بما يقتضي عدم توقف وجوب الحذف على اعتبار
البدلية **قوله** ومما يدعونه موكد الخ ان ذلك
مما يشكل على قول الناظر وحذف عامل الموكد امتنع لان هذا
موكد وجب حذف عامله فضلا عن جوازه قل **قوله**
لا اشكال لان الامتناع عنده في غير موكد الجملة وسره ان الجملة
هنا قائمة مقام العامل ودالة علمه حتى يجوز الرضي ان تكون هي
العامل فالعامل في حكم المذكور بذكر ما تضمنه وقام مقامه

قوله لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وفاته
 لا امر يقايره ولو بالاعتبار ولم يؤكد لنفسه قالوا هو الواقع بعد جملة
 هي نفس معناه فان ارادوا لا يحتل غير معناه مجازا فهو ممنوع او حقيقة
 فالمؤكد لغيره كذلك اذا احتل نحو انت ابي لغير معناه احتمال عقلا ليس لول
 اللفظ ولذا ذكر الرضي انه موكد لنفسه **قوله** او غيره لانه من حيث
 هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
 فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتباره وصف الاحتمال فيه بقا **قوله**
 الموكد اسم قائل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان المراد
 اننا نؤكد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل **قوله**
 قال في التشهيل والامع منع نقديهما اي الموكد لنفسه والمؤكد لغيره
 عن مكانهما ولا يتقدم مكان على الجملة ولا يتوسطا هما قال في ش **قوله**
 لان مضمون الجملة تدل على العاقل فيها ولا يتاتي هذا الا بعد تمام الجملة
 انتهى وقال الرضي وانا لا اري باسنا بارتكاب كون الجملتين عاملتين
 في المصدرين لا فادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدر ان عليهما
 لضعف العاقل فلا يكونان اذن من هذا الباب **قوله** كل بكاء ذات
 عقلية عينية ان يجعل صفة لقوله جملة اي بعد جملة كاجملة فلهذا
 الكلام ليكون اسارة في الشروط فان قلت **قوله** من جملة
 الشروط ان تكون مشتقة على اسم بمعناه وعيا صاحبه اي المصدر
 ولم يشمل مثال المص ونحوه على صاحب المصدر لان بكاء ذات عقلية
 ليس صاحبه بامتكلم في بكاء صاحبه ذات عقلية قلت **قوله**
 معنى بكاء ذات عقلية بكاء مما لا لبكاء ذات عقلية فالعقلي المقصود بقوله
 بكاء ذات عقلية صاحبه بامتكلم المذكور فان قلت **قوله**
 البكاء يمد ويقصر فاذا مدت اردت الصوت الذي يكون مع البكاء
 واذا قصرت اردت المدوع وحر وجهه قاله الجوهري وحينئذ نشأ
 المستق سئل لان الجملة لم تشتمل على اسم بمعناه قلت **قوله**
 ما في الجملة ممد ودانها لكن قصره للصورة او لعله وجد نقلا
 عن اهل اللغة انما يعني قاله الشاطبي **تنبيه** يجوز في هذا

النوع

النوع ان يكون الفعل المقدس غير لفظ الصوت فينصب الصوت
 على الحال ولا يكون ذلك الا اذا كان نكرة فيكون التقدير يخرج صوت
 حمارا اي مثل صوت الحمار او يبدى به صوت حمار ويجوز ان يكون من
 لفظه فان كان معرفة فهو مصدر لا غير وان كان نكرة جازا ان
 يكون مصدرا او حالا فالمصدر تقدير بصوت صوتا مثل صوت
 حمار والحال تقدير به بصوت مثل صوت حمار هذا التخصيص مذهب
 من فيما قاله الشلوبين في حواشي الفصل قال واجاز من رفع
 صوت على الصفة كانه قال مثل صوت حمار هذا ان كان نكرة فان
 كان معرفة كقولك صوت الحمار جازا الرفع عند التحليل ولم يخرج من

المفعول

انما ذكرنا جانب المفعول المطلق لتأخيرها في استخراج المصدرية
 حتى قال الزجاج انه مفعول مطلق وان انقضاه انتقابه انتقاب
 المصدر النوعي كذا نقل الناطق وقال النيلي انه عنده مصدر
 تالكدي والنقطة بوزن بنة فادينه ناديبا او ضرب تاديب ولم
 يجد الناطق المفعول له انكا لا على ما فهم من كلامه مما يوحد له
 ولم يلتزم التفسير بالخذ يد بل تارة ينص عليه وتارة يكتفي
 بالاشارة اليه **قوله** ينصب مفعولا له المصدر الخ قال ابو
 حيان ذكر ان المفعول له يكون منصوبا ولم يبين في هذا البيت
 ما ينصبه وفيه خلاف ذمب س وجهور البصر بين ما انه الفعل
 على تقدير بلام العلة وذهب الزجاج الى انه فعل مضمون من لفظه
 فتقدم برفقت اجلا لالك فت اجلك اجلا لا وحذف الفعل وعوض
 منه المصدر قال الراعي يفهم ما ينصبه بتقدمه برفقت لا بد
 منها اي ان ابان تقليلا لخاصية اي ان كان علة للعامل فيه كما
 يقول بعد اذ لا يفعل منصوب بلاما ص وبلاما علة بلاما مفعول
 ولا يلزمه نقل الخلاف وقال ابن الخباز المفعول له علة الاجاد
 الفعل لان فاعل الفعل ممكن الوجود فلا بد له من مرجح احد طرفيه



تقليل للفعل المطلق والثاني بتقليل له مقبلة الاولى فاختلفا
الثالث قال ابو حيان قوله ينصب مفعولا له لكنه مفهوم
لغيب ولا حجة فيه عند اكثر العلماء انتهى ونوزع بان مفهوم اللقب
معنوية المصنفات **الرابع** قال الرابع المصدر نائب فاعل
ينصب ومفعولا حال من المصدر اي ينصب المصدر في حال كونه
مفعولا لاجله الفعل وله اما نائب لاسم المفعول او متعلق به والمستتر
في مفعول كالتزجئة يعود على ما لا يبع في المكان غيره وهو الفعل العامل
فيه فالحال اذن سببية وتي جارية في اللفظ على غير من يفي له في المعنى
فكان حقا ان يبرز الضمير المرفوع بها لكنه استتر لاسم اللبس على مذنب
الكوفيين وعلى مذهب البصريين يكون له نائب اسم المفعول فالتقدير
ينصب المصدر في حال كون المصدر فقل الفعل من اجله او بسببه
فالحال سببية ولا يلتفت لما نقل عن الاصمعي في هذه الآية
السالك انه قال وفي كلامه الضمير لا بد ان يرجع الى المصدر فينصب
المعنى اذ يصير معنى كلامه ينصب المصدر في حال كونه مفعولا للمصدر
وهو باطل واجاب عنه في ندائية السالك بكلام طويل
وكل منهما يسمع جملة بلا طعن لان الاصمعي قد لم يعلم ان الحال
سببية وادفع الاستظهار موقعا في الضمير فخرج في سماعه لا ينتظر
لما المعنى ولا يفكر في مقتضى اللفاظ ولو قدره مثل ما قدرناه لم
يوقع نفسه في ذلك اي ينصب المصدر في حال كونه مفعولا لاي في ذلك
كون المصدر فقل هو اي الفعل من اجله او بسببه اي من اجل
المصدر او بسببه وهذا لا مطعن فيه ولا حاجة اليه في
ال لانه يلغى فيه حذف الموصول وابقاصلته ويلغى فيه كون الحال
معرفة ال **قوله** نقلنا او لا من قوله بعضهم ان ذلك على غرض
لان الغرض اخبر من العلة فانه عبارة عن العلة المطلوبة
المصولة فيخرج عنه فقدت عن الحرب حينما فان قل
اد اقبل ضربته تاديبا فالضرب هو العلة الفنية لمصولة
التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب **قلت**

معنى التاديب امرادته فهو من باب اذا انتمى الى الصلاة وقد يؤول
على حذف المضاف ولا شك ان ارادة حصول التاديب هو العلة بها
على الضرب انتهى وهذا يعلم ان صاحب التفسير حرق كلام التوضيح
وان الحق ما قيل من ان غرضية كلامه بالعين المعجمة هو الموافق
للغرض وان دعواه سقوطه لا تقبل لما صحبها من الاماكال الذي
لا يتميز به الجوهر من الغرض **قوله** ودون يجوز ان يكون عطفا
على جد وشكرا علة لما او غير عطفا لكن حذف علة اي شكر قاله
الشهاب في حواشي الاسموني وهو مناسب لكون المحذوف سكت
المذكور فالمحذوف لغزينة لكن الاسموني قال ودون طاعة فافتيق
ان المحذوف غير المذكور ولم ينبه الشهاب على ذلك وافتيق كلامهما
ان المفعول له محذوف ولم يذكر ذلك في المعنى في بحث المحذوف
قوله وهو ما يعمل فيه متحد وقتا قال الرضي وتشاركهما في
الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيتك طمعا وقد
عن الحرب حينما او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك
خوفا من فزارك او بالعكس نحو جيتك اصلا حالك وشهدت
الحرب ايقاما للفتنة بين الفريقين انتهى ولا يبعد اخذ من النظائر
الاكتفائية كون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر او بالعكس
بالترتيب ساقطة فليتنا **قوله** وفاعلام هذا الشرط فيه
خلاف قال ابو حيان الجمهور على اشتراطه وذهب بعضهم الى ان
ذلك ليس بشرط وموظا هو كلامه ومنه قوله امرئ القيس
اربي امر عمرو ومعهما قد تحذرا بكاء على عمرو وما كان اصبرا
وقول النابغة
وجلت بيوت في دفاع ممنوع تحال به راعي الحولة طائرا
حذار على ان لا ينال مقارن ولا سموي حتى يمتن حرايرا
فقد اختلف فاعل التحذير والمكان لان التحذير صادر من الدمع واليك
صادره من امر عمرو وكذا المفعول مستنوب الى البيوت والمذاير واقع

من النافعة ومن شرط اتحاد الفاعل تاويل مذكر التثنية وتاويله
اما على الحال واما على تقدير حدوث دمعها واحلت بيوتها قال
ابن هشام ينبغي ان يثبت بحال مبدئيا المفعول لسكون رايه واقام
المسبب مقام المسبب والاصل واحلت بيوتها فاستقيم بالمطامع
عن المطامع عكس ان متغيرا هلكته **قوله** كلزهد ذاقته قال
ابو حيان افاد بهذا التمثيل سالتني احدا مما انه يجوز جره
باللام وان لم يكن مختصا بالالف واللام ولا بالامانة وقد وقع له
للجزوية ومنع جره باللام اذ لم يكن مختصا ولم يكن بذلك
احد والثانية جواز تقديمه على الفاعل فيه لا متراة تقدمه
على تنوع ولا يثبت انما هو ذلك انما هو ايضا جواز تقديم مفعول
الخبر الفعلي لان الدليل متع من لاخذ بمذاق ذلك فيعمل
به وسوا كان مجرورا امر منصوبا فانه يجوز تقديمه عن قول
الكسيت طربت وما شوقا الى السجرات طرب فشقوا مفعوله وقد
تقدم على عامله على عامله وهو اطرب اتول كلامه ذلك
وكلام ابن هشام في المعنى السابق في مسألة النقد على ان المجرور
بالحرف يسمي مفعولا له وسما في المفعول فيه اذ اجر بالحرف
خلاف ولا يبعد مجيئه هنا وان الحق ان المجرور بالحرف مطلقا مفعول
به بواسطة الحرف كما دل عليه قول الناظم وعد لا زما بحرف خبر
والنقدية وعدمها انما تعتبر بالنسبة للمفعول به فليتامر المقام

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

قوله ظرف وقت او مكان اي اسم وقت او اسم مكان اي لفظ
يدل على احدهما ولو بالتاويل فيدخل ما عرفت دلالة على احدهما
او جري مجراه واما مجرد تقديم اسم او مفعول فلا يدخل ذلك وانما
هو لاجل ان المفعول فيه انما يتصف به اللفاظ في الكلام مجاز
الحذف او الدالية والمذلولية قال الساطع ومراده اسم وقت

او مكان لامعناهما وانقضا به لساعة الالفاظ ومضى نحو مجر ذلك
فستقط ما في حواشي ابن الناظم للسحاب وقد صرح ابن هشام برجوع
بعض ما اورد على التقيد بالوقت والمكان بالتاويل اليهما وبه يندفع
قوله في محل اخر قد يورد على حده نحو مكر الليل والنهار وباساس
الليلة وباساس حيي المسجن وعالم المدينة وقال في بعض الحواشي
في غلبتها بيوت عنما وهو المصدر بالنسبة للظرفين واسم العين
بالنسبة للظرف الزمان فان قلت **قوله** سيد ذكر ذلك في آخر
الناب قلت صحيح ان لم يملأ ولكنه تركه من الحداقول
جري هنا على وفق ما تقدم في المفعول المطلق من عدمه اذ قال الناب
في حد وقد تنبأ ابن هشام في التوضيح هناك وقال في بعض
الحواشي عند قول الناظم وقت اي اسم وقت سوا كان موضوعا له
كما مثل او وضع لا عمر منه فاستعمله وهو اسم الاسارة الموصوف
به نحو سرت هذا اليوم وقد دت هذا المقعد والمهم المفسر به
نحو كرم يوم سرت وكرميلا قطعت وعدده نحو عشرين يوما وثلاثة
فراخ والمصنف اليه اذ كان بعضا مما يشاف اليه نحو كل اليوم
وبعض اليوم وشرط الاسم الظهور فالضمير يحتاج للواسطة فاما
قوله ويوم شهدناه فعلى التوسع فان قلت **قوله** بل تثنائي
عبارته ان يكون بعض الاسماء اشارة مكانا وتارة زمانا لانه قال
وقت او مكان ولم يقل او كلاهما قلت **قوله** لان معناه
ان الظرف لا يخرج عنهما لان الكلمة المستقلة ظرفا اما ان يكون دائما
سريانا او دائما للمكان فعلى هذا يدخل اي وكل بحسب ما تنصاف
اليه ويدخل حيث عند الاخفش واذا عرفت من قال ان العجايبية ظرف
مكان وخرج بقوله وقت او مكان ها من في باطراد وليس واحدا
منهما نحو وترغبون ان تنكحوه من اذ اذ في قال السحاب في حواشي
الاشموني وقد يقال ان من هذا المعنى في ينبغي ان يجعل ظرفا لانه مكان
اعتباري او لفظية فيخرج بعضنا معنى في **قوله** معنا الالف
اما استبعاد او ضمير وقد يرجح الاول لان واحدا الشيبين لانهما

فانما يعود الضمير باعتبار ذلك الاحد قال الله تعالى وان كان رجل
يورث كلاً او امرأة ولداً او اخ او اخت فافرد الضمير من وله فاما
تذكيره وقد تقدم مذكروا موتك فاما لان المذكر مقدم فجعلت
الكتابة له او المعنى ولا حد بينهما او للميت او للموروث قاله ابن هشام
وفيه نظر من وجهين الاول ان او هنا للتوزيع وحكمها حكم الواو
في وجوب الطائفة بضم عليه لا يدي قال في بحث الجملة المعترضة
من المعنى وهو الحق والواو التي يفرد الضمير بعدها التي لاخذ الشيين او
الاشياء ويعبر عنها بانهما التي للايهام الثاني انه عند اجتماع
المذكر والمؤنث يغلب المذكر تقدم او تاخر وقال ايضا قال
الزمخشري في وما كان لمومن ولا مومن اذا فتح الله ورسوله امراً
ان تكون لهم الخيرة من امرهم ان قلت كان حق الضمير
ان يوجد كما تقول ما جاني من رجل والامراة الا كان من شأنه
كذا وكذا قلت نعم ولكنهما وقعاً تحت اليق نعم لكل مومن
ومومنة فارجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى واستشهد كل
المثال والسؤال من حيث ان الضمير بعد الواو يجر على حسب
المقاطعين فملاكه ان سؤاله عن الحكمة في جمعه وكونه لم يفرد
والجواب انك اذا قلت ما جاني زيد ولا عمر والاقال خير
لم يستحق الا افراد لانه في قوة كلامي اذا لم يجر ما جاني
زيد الا قال خير ولا جاني عمر والاقال خير او افاد ذلك عادة لا حيث
لم تدخله تحت اليق واستأنفت له اليق صار كانه جملة ثانية
وكانك لم تقصد اليق التثنية وكلام الحاجة يقتضيه هذا
وكان عرضه من ذكر ذلك هناك كون الضمير يرجع الى المعنى فهذا وجه
مناسبة ذكره في المقام والاقال عطف في الآية بالواو قوله ضمنا
في قال ابو حيان اي جعلت في ضمن ذلك الوقت او المكان فهما يدلان
على الزمان والمكان بالوضع ويدلان على معنى في بالنسبة وذلك نظير
اسما الاستفهام الا انه يلزم الناظر ان يكون الطرف مبني لانه
نقمت معني الحرف وانما فر من قول النحويين ان الطرف على تقدير في

لانه

لانه وجد بعض الظروف لا يتقدس عنده في في نحو عندك فوقع في
النظمين الذي يلزم منه بنا الطرف ولا يلزم من قول النحاة ان الطرف
يقدر في انه يجوز دخول في عليه وانما يتلفظ به وكوم مقدر لا يتلفظ
به كالضمير المستتر في اصرى والفعل الناصب للمنادي وقد ذكر
الناظر في مكان اخر ان المفعول فيه ما نصب من اسم زمان او مكان
مقارناً مع في دون لفظها وزعم ان ذكر المقارنة اعلم من ذكر تقدير
في لان من الظروف ما لا يدخل عليه في كعند ومع وانهما مقارنان لفظاً
ماداماً طرفين وبذلك لا يلزم وفوله دون لفظاً زيادة لا يحتاج
اليها لانه قد بين ان المفعول فيه ما نصب فاذا كان منصوباً
فكيف يذكر فيه ان في لا تدخل على لفظه وتدل على ان يكون منصوباً
وتدخل عليه في في في منصوباً هذا ما لا يخفى له حد انتهى واجاب
بعضهم بما حاصله ان النظمين المفتحين للبناء كان في اصل
الوضع لا ما هو طار على الاسم بقدر وصفه كما سنا ويسهل عليه لا
رجل اذا قيل بني الاسم لتضمن معنى من الا ان يقال ما كان في
اصل الوضع موجب وما كان غارضاً مجوز واسم لاجاً على احد الجانبين
والطرف على غيره ويحتاج لبيان سر ذلك واجاب الاسموي
بما حاصله رجوع النظمين المذكور لكونه بمعنى التقدير فنقوت
النكتة التي عدل عدل الناظر عن التقدير لاجلها وتحرير المقام
بيناه في غير هذا الموضع فلا يطيل به وخرج بقوله ضمناً في نحو
انا صاف من ربنا يومنا ونحو وعدناكم جانب الطور الايمن ولان
جانب غير مبهم وسياق ان الابهام شرط اسم المكان فانما جانب
مفعول ثان مبذلة معان في وعدم كراهته مفسر قال الساطي
ونحو اعجبني يوم الجمعة ومكان زيد وكل ظرف استعمل استعمال
الاستفهام من الرفع والنصب والجر على غير معنى في فليس بطرف اذ لم يقتض
معنى في قال السحاب فاعلم ان شرط ما يبيح ظرفاً اصطلاحاً
نصبه وهو لا يور لتضمن معنى في فلذا استغنى المعنى عن التخرج

بالنصب على انه يكثر جعل قوله فانصبه الخ من جملة التعريف اقول
كون النصب شرط ما يسهل طرقا اصطلاحا فيه خلاف فذهب ابن الحاجب
الي انه يسهل طرقا والمجهول لها خلافة فانظر سرور الكافية وفي ابن
عقيل ما يتعلق بذلك ودعوى الاحتياج اليه بالنصب في التعريف محل
نظر اذا اخذه في التعريف موديا الدور كما يأتي في باب الحال قال
ابن هشام لا اعرف خلافا في ان الظرف لا يقد برية او على تضمينها
لا كما يقد برية او تضمين غيرها الا قول يونس في وحده انه ظرف
وانه يقد برية وان التقدير حيا وحده اي على انفراد واردة
بانه لا زمان ولا مكان وقال في موضع اخرى كتاب الجمل المستقيم
بفرست الاعراب المستعوب للخليل بن احمد ما مثاله وقال اخر
صددت الكاس عن امر عمرو وكان الكاس يجرها اليمين .
فنصب بيننا في الظرفية كانه قال يجرها اليمين **قوله** باطراد
بان تنقدي اليه سايرا الافعال فخرج نحو البيت والدار في قوله
دخلت البيت وسكنت الدار مما انصب بالواضع فيه وهو اسم
مكان مختص فانه منتصب بضم المفعول به على السعة في الكلام
لانصب الظرف كما قاله السمر قال لان الظرف غير المشتق من اسم
الحدث يتقدي اليه كل فعل والبيت والدار لا يتقدي اليهما كل فعل
فلا يقال منت البيت ولاقرات الدار كما يقال منت امامك وقرات
عند زيد فعلم ان النصب في دخلت الدار والبيت وسكنت
الدار على التوسع واجرا الفاعل الدار مجري المتقدي واذا كانت
كذلك فلا حاجة اليها لاحراز عنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقوما
من معني في لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل
عليه لا بوقوعه فيه فليس معنى في فيحتاج اليها اخراجا من حد
الظرف بقيد الاطراد انتهى وقوله لان الظرف غير المشتق من اسم
الحدث يقع عليه وغير الدار على مسافة معينة كالليل والبريد
فثبت ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه لانه يخرج لما اريد نحوه وهو
نوعان من ثلاثة انواع قال ابن هشام يخرج عن قوله باطراد

بالنسبة

بالنسبة الي المكان اسما المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها
انما ينصبها افعال السير وبالنسبة الي الزمان ثلاثة امور ما يقع
جوابا لكم خاصة وهو العددي المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا
لنفي اذا كانت اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد
والدمر والليل والنهار اذا كان بال فانه لا يعمل في الزمان لا يمتد ولا
لا التعلل واقعية جميعا اما تقيها كضمت يومين او تفسيطا
كادنت يومين فان لم يكن مما ينظر اول لم يكن استغناء به في جميع
الظرف لا يقال ملئت زيد ثلاثة ايام انتهى واقترن الساطعي على
الاغتراف بان قيد الاطراد يخرج ما صيغ من الفعل لانه اقتصر
على امثله وقال لانه لا يقال فقد زيد سرجا الكلب واجاد
الشهاب بان هذا مستثنى من اعتبار الاطراد بدليل قوله
الاية وشرط كونها مفتيها الخ وانتهى علت فتور ذلك قال
ابن هشام اعلم ان اسما الامكنة التي تنصب على تقدير في ثمان
ما استتم له كذلك خاص بالشعر وما هو غير مختص به فالاول
كقوله كما غسل الطريق الثعلب والثاني انواع ما يطرد عوامله
ونظائره وهو العالوية ظرف المكان كالامام والخلف والثاني
ما هو وعامله غير مطرد في النظائر نحو ذهبت السامر فانه لا يقال
بضمت السامر ولا ذهبت مصر وكذلك مطرنا السهل والجبل
فانه لا يقال مطرنا التلول ولا اخضبتنا السهل والجبل والثالث
ما يطرد نظائره دون نظائره عامله وذلك نوعان احدهما
ما عامله شخص والثاني ما عامله نوع فالاول نحو دخلت
الدار والثاني نحو اسما المقادير وما صيغ من الفعل فانها لا ينصب
الا بافعال السير وبالموافق في المادة فتند القسم من النوع
الثالث وجميع انواع الاول مما جميع ظروف المكان فان اراد
اطراد ما دخل ما انصب بعد دخل وان اراد اطراد معين
وهو القسم الاول خرج احد نوعي القسم الثالث
او معينا غير ذلك لما هو انتهى وقد يتبع ابن الماظم في التوضيح

فجعل نحو دخلت الدار منصوباً على التوسع ووضع في بعض المواضع
بان الناظر لم يذكره في الكافية بل قال
مكان او وقتا حوى معنى في ظرف كرج غدا مع الاشراف
لكنه قال في الحواشي قد يباين مع ابن الناظر في قوله ان التوسع
فيه ليس على معنى في لانا نقول انما سموه متشعاً فيه باعتبار
التوسع اللفظي وهو انما هو العامل اليه بنفسه لا باعتبار المعنى
وهو ان الفعل واقعا عليه بما اذا الاستوى انا اذا قلنا عجبنا
عجبنا من ان قام زيد بغير اسقطنا من كان المعنى على تقديرها مع
الحذف ولهذا اختلفوا في وتر عجبون ان تنكحومن بكسر المعنى
في ان تنكحومن او عزان تنكحومن وقال في موضع اخر قال
بعض الامتخاب لما حذف في ونقدي الفعل في المكان المختص
فانما يعدي اليه على معنى الحرف المحذوف فلم يبق له ان يندرج
واقعا على المكان مع ان هذا ليس من ضرورة اسقاط الحرف
والتوسع قلت هذا اول ما ذهب المصنف اليه فانه قال
في شرح الكافية ليس انما هو ما بعد دخل على انه ظرف بل على انه
مفعول به تعدي الفعل اليه بحرف الجر ثم حذف تحقيقا لكثرة
الاستعمال فوق الفعل عليه ونصبه كما يتفق عليه والحجة
من قوله على انه مفعول به لانه في قوله فوق الفعل عليه ونصبه
كما يتفق لغيره والحجة من قوله على انه مفعول به لانه في قوله فوق
الفعل عليه لان مراده بذلك ان الفعل تعدي اليه وهذا لا يتراءى
فيه لانه قد مر ان معناه واقعا عليه كما يقع على المفعول به واما
ثانيا فاننا نقول انما يجس من ان يقال انهم توسعوا في اللفظ
دون المعنى في مثل قوله عزون الديار وذلك حيث لا يكون الحرف
مطردا فانه لا يجس ان يقع النظر عن ذلك الحرف اما اذا كان المحذوف
مطردا فان ذلك موزون بانهم تركوه راسا وما يبدل على هذا
نقدية على منعه خوفا دخلوا ما خالدين ومن دخله كان امنا
ما كان لهم ان يدخلوها الا خافين انتهى ورسد بعضهم كوت

ما بعد

ما بعد دخل منصوباً على المفعول به في المصدر على قول ولا
نقبح خرج وسرد الاول وقتك فتونا ومجد مجودا واسيد
بعضهم كونه مفعولاً به بان الاستقراء شهد بان كل في وقع ظرفا
لفعل فلا يدان يصح وقوعه خبر المبتدأ ولا يجوز بالاجماع رسد
الدار كما يجوز رسد عندك هذان وجهان ووجه ثالث وهو ان
الضمير الراجع الى الظرف يتعدي اليه الفعل بواسطة في وماء
بعد دخل يتعدي اليه بد واما كما مر عن ابن هشام **قول** كسنا
امك ارمنا لغو ونشر على غير الترتيب وجاز تعدد الظرف مع اتحاد
العامل وعدم الابدال لاختلاف جنس الطرفين قال ابن سينا
في شرح بابت سعادنا يجوز تعدد الظرف اذا كانت من نوعين فاما اذا
كان الظرفان من نوع واحد فلا يعمل فيهما عامل الا ان يكون الثاني تابعا
للاول ويكون العامل اسم نفع مبدل لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم الجمعة
خبر منه يوم الخميس وذكر ابن عصفور انه يجوز التعدد مع الاتفاق
اذا كان الزمان الاول اعم من الثاني بخلافه يوم الجمعة غدوة
وانه يجوز نصب الطرفين بلفظ لا على ان الثاني يدل بعض من كل لانه
اجاز سير عليه يوم الجمعة غدوة ورفع اليوم ونصب غدوة ولو كان
يدل لاتباعه في اعرابه انتهى ملخصا وظهور في المعنى في بحث اذا **قول**
فانصبه بالواقع فيه اي اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه من فعل
لو اسمر فيه راجحة الفعل نحو انا خاتم عند الارمات وعنزة عند
الفارانة واستشكل ابن جني بهذا الحكم بقوله اعطيتك اذا سألته
وزدتك او شكرتني فان المسألة والشكر مقدمان من حيث هما على
وسبب واجاب **بانه** لما كانت العطية والزيادة واقعتين
على السوال والشكر ونقارب وقتا ما صار لذلك كانهما في وقت
واحد ومنه ومن يفتكر اليوم الابنة قال **بانه** وباحتث اليه كثيرا
فقال لما كانت الآخرة تلي الدنيا لافاصل بينهما المأذنة فبذلك صار
ما يقع في الآخرة كانه واقع في الدنيا فلذلك اجري اليوم وهو الآخرة
يجري وقت الظلم وسوء الدنيا فبذلك منه او تكرر له ولا يكون

بتقديرا اذا ظلمت لان فيه فضلا بالاجنبي وهو اذ ظلمت من الغفل
 والفاعل ولان ذلك يخرج من الجملة اذ ظلمت وبذا ينقص معناها لانها
 معفوفة على دخول اذ فيها لان عدم اشتقاقها من بشاركة اما ليس
 في العذاب المناسبة وعلته ظلمهم **قوله** مقرر اذ لمؤكد
قوله وكل وقت قابل ذاك اي اسروقت والمراد اسم طاهر لما
 عرف مما سر **قوله** وما يقبله المكان الا بهما قال ابن الحاجب
 لثلاثة امور احدها لئلا يلتبس بالمفعول كبيرا لانك لو قلت
 بعثت الدارواشترينها النبتين بخلاف بعثت يوم الجمعة واشترت
 يوم الخميس الثاني ان ظرف الزمان كثر فيه المبهمة والمختص فحسن
 فيه الحذف للكثرة وظرف المكان اما كثر استعماله في المبهمة فحفظوا
 معه وفي المختص على امثلة **الثالث** ان المختص لما دخل
 في مسماه ما اختص به النسبة ما ليس بظرف كالنوب وشبهه
 فاجرى مجراه بخلاف غيره فانه لم يختص بامر دخل في مسماه فيقع على
 ظرفيته انتهى وخارج بالمبهمة المختص ومصرافه اهبطوا مضرا
 مفعول به لا مفعول فيه لانه ليس هو طامر علوي الاسفل بل المراد
 اقصه واوانوا يقال هبطت من البادية اي حبيت وانيت بخلاف
 قوله مخالف فلا والله تنطبق تلفة فانه ظرف وامام صفة مع ان فيه
 شبيهين فلانه ان كان اسما للبلدة فهو كصرف مند او للبلدة او اسما
 به مضرا فهو كزبد او رجل ويوب **والاول** انه في معصية عنه
 انه مضر ولا يصب المختص على الظرفية بل يصيل الفعل اليه بواسطة
 الحرف نحو فسجوا في الارض والفرق بين مزاويين او اطر حو
 ارضا ان المراد هنا ارض العرب التي هي مصر فم ومسكنهم وهناك
 ارض ما وسد نحو

لما دعي الدعوة الاولى فاسمعي اخذت بردي واستمرت ادراجي
وقوله
 انصب للمنية تقريه **م** رجالهم وخرج السيول
وقوله

قلن

قلن عسقا ثم رحن سراعا يظلمن من ثنيات الثغور
 قال ابن هشام واورد ابو حيان في هذا المختص دخلت قائما تقدي
 لكل مكان مختص فتعصبه على الظرفية وذهبت قائما تقدي في السام
 واعند سله بانه اما ينضبط المقيس ومكة اليسر في كل من هذا
 خارج من قوله باطراد **قوله** في موضع اخر وقاس بعضهم على ذهبت
 السام وذهبت اليمن لانه يسمي بذلك لانه بينه فكانت ذهبت
 بينه كما ان ذهب السام في معنى ذهبت شامة فزعم ان ذهبت
 السام جار على القياس وقاس عليه ذهبت اليمن وزعم انه لا يجوز
 ذهبت مكة لعدم مراد المعنى واسندك بعضهم لهذا المذهب بقوله
 فتبتا بفتينا ساقد الطل والندي من الليل ردي بيته عطران
 اي بردان من اليمن فسماه يمنية **سما** الاول قد ينسج
 في المختص نحو لا فقدن لمرصراطك ومرا ما يغلط بذلك الثاني قال
 ابن بشار مما جرى من المختص يجري المبهمة ود المختص من نحو
 سرق الدار وقليلها وجرها لان النسب ادخله في حين العموم قول
 يوسرقي الدار وانت عربيها فاما داخل الدار وخارجها فلا يتقد
 الفعل اليه الا جرف جرنقول هو في داخل الدار وقتية داخلها
 وقعدت في خارجها وكذلك الناحية والركن وحسب المختص انتهى وفي
 صحيح البخاري في حديث بن ابي عليه الصلاة والسلام يزني
 بنت جحش حتى اذا وضع يده في اسكفة الباب داخله واخرى خارجه
 ارخى الستر بيني وبينه **الثالث** السبب في جواز تقدي الفعل
 في جميع ظروف الزمان قوة دلالة عليها كما ان السبب في تقديبه
 في جميع ظروف المكان قوة دلالة عليها لانه يدل على كل منهما
 بالنسبة على ما عرفت واما دلالة على المكان في الالتزام ولما انما
 يتقدي القائل للمبهمة منه فقط لقوة دلالة عليه ومن ثم اشتراط
 في المصوغ من الفعل ان يكون من لفظ عاملة ليكون وان فائدة دلالة
 القائل على خصوصية بالالتزام لا نقوة دلالة عليه بالنسبة فهو
 اقوى ولشبهه في الصورة المفعول المطلق فيسهل نصبه كما شرطوا في

المفعول له اذا كان متجاوزا فيه بحذف العامل ان يتجدد بحال له وقتا
 وفاقا ليشتمل المصدر النوعي او المعنوي كقعدت جلوسا **المراد**
 حذف اداة الشرط دون فعلها في قوله كان وعكسه في قوله والافانوه
 والثاني مقيس والاول ضرورة **قوله** نحو الجملات تشيل للمبهم وقد
 عرفوه بانه ما افتقر لها غيره في بيان صورة سماءه قال الشهاب
 لا يخفى ان الجملات ليست بحدود وتختلف بالاعتبار فاما كان الوا
 قد يكون خلفا وقد يكون اماما وقد يكون بينا وقد يكون سائلا وقد
 يكون فوقا وقد يكون تحتا ولا يختلف الحال في ذلك باضافة الجمة
 الي الغير غايته الامرانه يحصل له نوع متغير بتغييره بذلك الغير
 فلذلك النوع المنتميز هو المراد بالبيان في قوله في بيان صورة
 سماءه هذا وكما الجملات شملها في الشكاع كجانب وناحية صرح
 به السمع وصرح الرضي بخلافه فقال ويستثنى من المبهم جانب
 وما معناه من جهة ووجه وكنف وذري فانه لا يقال ذريد
 جانب وكنف بل في جانبه او ليا جانبه وكذا خارج الدار وخوف
 الكعبة وذكر الحفيد الفاظا صرح بانه لا يجوز نصب شيء منها على
 الظرفية منها ظاهر وباطن ثم قال ولذلك يلحق من يقول
 ظاهرا باب الفرج **قوله** والمقادير صريح في انها من المنتمين والاختلاف
 بينهما مبسوط في الشرح والتحقيق ان فيها جهة اختصا صرح به
 انها اسم لقدر مضبوط وجهة انها من جهة اختلاف ذلك
 المقدار بالاعتبار ان ليس شيئا معينا في الواقع بل المثل مثلا يختلف
 ابتداءه وانتهاه وجهته بالاعتبار في مبهمة حكما والناظر
 اراد بالمبهم ما يكون مبهما ولو حكما **قوله** وما صيغ من الفعل صرح
 كلام السمع انه من المنتمين لانه جعله مقابل المبهم وظاهر النظم
 انه من المبهم لانه ظاهر في عطفه على امثله وعطفه على قوله
 الامم ما لا يحد ويظهر كما لا يخفى على المتأمل ووجه كلامه انه امر او
 المبهم ولو حكما لان مجلس زيد وان تقين باضافته اليه يكنه
 مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم

كونه

كونه امرا محمدا وما اذا وفي قوله صيغ من الفعل سائما
 لا يقال المراد بالفعل المصدر بدل ليل ما ذكر في باب المفعول
 المطلق لان قوله من ربي ياتي ذلك ولان الذي ذكره في المفعول
 المطلق اصل المصدر للفعل والوصف لاسما الزمان والمكان
 بل الرفع للاشكال قوله لما في اصله مع اجتمع وقد استقر
 ان الفعل اصل العوامل وان اصله المصدر **قوله** وشرط
 كون ذامقيا الخ قال الساطي فيه اسارة لانه قد
 ياتي مثل اعتكافك منفعة زيد ساعا كقوله وشرط كون ذان
 مقيسا ولم يقل وشرط وجود ذان لانه قد ياتي ويكون غير
 مقيس **قوله** لما في اصله مع اجتمع فسر الساطي الاصل
 بالحروف الاولى التي بيني منها فلا يراد انه قد يقع ظرفا لنفس
 مصدره نحو قودي منقذ زهد ومو خارج من كلامه وقال
 المرادي هذا وان لم يستعمله عبارته فقد تقرر ان المصدر يعمل
 عمل فعله **قوله** اذ قلته مومني مفعة القابلة من المرأة
 الحامل او مناط الثريا من الدبران او من جبر الكلب من الزاجر
 من الاوباء متعلقة بنفس اسم المكان لما فيه من الدلالة على
 الفعل الذي اشتق منه وجاز ذلك لان المجرور يعمل فيه اللفظ لما
 يتجمله من معنى الفعل قال كل فوا وعليك امرين مذمومين
 لانه جعل مقارا في قوله مقار ابن ممان في خنعة اسم
 زمان مع كونه غاسلا في عجا ولا فرق بين اسم الزمان واسم
 المكان ولا يعملان في المفعول الصريح ولهذا جعل القاري مجرا
 في قوله كان مجرا الرامسات البيت على حذف مضاف اي كانت
 موضع مجر وقوله مناط الثريا تقديره من يد المتناول او من
 يد الدبران لانه وقع في اشعارهم مستغلا بالوجهين تنبيه
 مومني مناط الثريا الامثل مكانا مثل مناط الثريا ثم حذف
 الظرف المبهم واقترنت صفة مقامه ثم المضاف واقتم المضاف
 اليه مقامه وهذا موضع السد وذلك حذف المضاف

(الاصول)

واقامة المصاف اليه مشروطة بصلاحية بذلك الاعراب
ولاشك ان مثلاً نكرة مبهمه فجاز لما ان تنوب عن الطرف المبهم
واما مناط الثريا فعرفته مخضنة فلم يحذفه ان ينوب عن
الطرف المبهم وكان ينبغي ان لا يجوز هذا ولكنه جاز على خلاف
القياس فوجب فتوبله والوقوف عنده **قال**
وان بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد نقلت نجومها
ومنهم من قاس ذلك في كل ما دل على قرب او بعد على التقدير
الذي ذكرناه وقاسه على ضربيه ضرب الامير المص وورده
الناظم لقلة النظائر فلا يصح القياس **قال** ابن هشام
وبذا يقتضي انه سلم له صحة الدليل وهو فاسد بما قدمنا
مخلاف ضرب الامير واحترز بهذا القابل من محموله من ميري
وسمعا فانه لا يراد به تنثيل قرب وبعد فهو ساذج **قوله**
وعبر طرف يعني مما لا يشبه الطرفية والنافضة وغير ذي
المنصرف البين وفي التسميل فان جاز ان يجير عنه او يجير
بغير من فصرف **قال** ابن الهادي ونخصيصه بالاختيار عنه يدل
على ان الاختيار به ليس كذلك نقول قد روي سحر فهو باق على
طرفيته والعامل فيه محذوف **قوله** فذلك ذو ونصرف
يوصف بالطرف وعدمه في غيرهم ثلاثة الفعل والوصف
والطرف فنصرف الفعل معناه تغير صيغته لتغير زمانه
وهو المذكور في قوله ولا يمكن تغيره مستغنا وقوله فذلان غير
منصرفين ونصرف الوصف بان يقبل التثنية والجمع وانما
اليه بقوله او صفة اسما المصفا اي اسما المصنف
المنصرف في انهما لا يلزم صيغة واحدة ونصرف الطرف
بان لا يلزم الطرفية والمصدر بان لا يلزم المصدرية كسبغ
ومعاز **قوله** فذلك ذو ونصرف اي طرف ذو ونصرف لان
المقصود بتفسير الطرف المنصرف والمراد انه يسمى بذلك
حين يكون ظرفا بان يتصيفه تقنين معني في لامطلقا بدليل

بالنصرف

التزيف

التزيف السابق وكذا يقال في قوله وغير ذي المنصرف واما
قوله الساطي فنفسر غير في كلامه واقفا على الطرف بخصوصه
بل على غيره بدليل قوله او شبهها من الكلم فكانه يقول
غير المنصرف من الكلم العربية ما الزير حالة واحدة وطريقة
واحدة من طرفية او شبهها ويكون قوله من الكلم راجعا الي
غير ذي المنصرف خالاه من فغيبه نظرها هرفلينا مل **قوله**
او شبهها **قال** ابن هشام او طرفية او شبهها محذوف
المعطوف والعاطف ودل على ذلك انه قد علم ان الكلام في الطرف
فلو لم يغير الطرفية كيف يقال انه طرف لا يتصرف ولا غير
منصرف وفي حذف المعطوف والعاطف نظراتي والمقصود ان
قوله او شبهها ليس معطوفا على طرفية مفردة وصرح به المكوذي
بما او شبه الطرفية هو الجز من كما اطلقوا عليه لكن قالوا الرضى
قد يجزئني بالي وحني وابن بالي مع عدم تصرفهما ونصرت
في اوائل كتابه على ان سوا اخرجت عن الطرفية واسمقلت اسما
في قوله اذا جلسوا منا ولا من سواينا مع ان الداخلينها من
قوله اعلم ان طرف الزمان اما منصرف متصرف او عكسه
او منصرف لا متصرف او عكسه فالاول ما مع الاختيار عنه وجزم
بغير من كيوم ووقت وحين ولا يخرج اليوم عن ذلك اضافة لاذ
وكذا الحين حكى سمر عليه يومئذ وحينئذ ويكون الجرمين
دليل المنصرف اجازته في مئة سير عليه ان يقال في الجواب يوم
لذا بالرفع وذلك لان مئة يجوز اذ خال اليها فاجاز ان يكون
سبغا **قال** الناظم ويلزمه مثله في اين ولعلنا انما اجازنا
ذلك بما على ان الجملة الفعلية يجوز ان يكون جوابها جملة
اسمية والثاني سئل الناظم بمثال واحد وهو سؤله اربع
شروط ان يكون ظرفا مجزئا من ذلك والاضافة مكبرا مراد به معين
لان الاولين لا يوصفان بصرف ولا غير والمصغر عدوه من
المنصرف غير المنصرف والثالث متصرف متصرف والحاصل

ان سحر يوجد فيه ثلاثة اشخاص قال ابن هشام وسحر سحر في
 ذلك عسقية في لغة بعض العرب ذكر الناظم ذلك بعد اعني من كتاب
 التمثيل والشرح والثالث ثلاثة انواع ما لا شرط له بتعيين ولا
 غيره ولا نظير له بل هو الباب كله وهو بعبارة بين وبعيدات
 جمع بعيدة وبعيدة بغير بعد اذ الظروف كلها موشة والبين
 الفراق فاذا قلت لفنته بعيدات بين فغناه في اوقاد
 متقدرة يخلف بينها افتراق في زمن يسير لان تصغير الزمان
 تقريب بعضه من بعض وما شرط التقيير وهو اما نقل وهو
 ليلا او فعل وهو بكر او فعله وهو عتمة او فقبلة وهو عسقية
 او فعلا وهو مساد صباح ونهار او فعلا وهو عشا او فعل
 وهو ضحى او فغير وهو سحر وما هو مركب نحو

ان الرزق يوم يوم فاجمل طلبا وابغ للقيمة زادا

وقوله ومن لا يصرف الواشين عنه صباح ساسا ببعوه حبالا

وسرط الناظم ان هذا لا يضاف قال ابن هشام وليس يبي
 لانه حينئذ غير مركب فالصواب ان يقال والظرف الجامع
 لثله لفظا ان لم يضاف وذلك كقوله

ما بال جمدك بعد الحلم والدين وقد علاك سبيل جلا حين
 قال ستر انا وحين حين ولا يزل لهما اذا كانت لغوا انتهى كلامه
 وقال

ولو لا يوم يوم ما اردنا جزاوك والفر من رما جزا
 وما حذف موصوفه وفي المسألة تفصيل وذلك انه ان كان من
 الصفات التي كثر فيها مقام الاستصحاب نحو سير عليه قريب
 والافان وصفت مع لنتز يلماح منزلة الجامد بوصفها نحو سير
 عليه طويل من الدهر والاقبح عليه نحو سير عليه طويلا وذا وذا
 معان في الزمان في غير لغة ختم نحو لفنته ذات سرقة وذات
 ليلة وذات يوم وذا صباح وختتم بصره قال الشاعر

عزمت

عزمت على اقامة ذي صباح والرابع عدوة وبكرة علمين
 واعلم ان علميتها جنسية كاسامة فيردان المحققة وللشخص
 المعين فالاول كقولك عدوة وبكرة خبر من عسقية والثاني
 كقولك جيتك يوم الجمعة عدوة وبكرة بخلاف التقيير في باب
 سحر وابتكرانه شحيم لا غير وينبغي ان ينظر في هذا الموضع فان
 علمية الجسر لا يصح معها ان يراد شخص واحد غير حاضر لا يقال
 ما فعل اسامة ومنا قالوا العلمية جنسية وينبغي ذلك
قوله عن مكان وذلك قلليل ولا يكون الا على حذف معناه
 وهو الغائب **قوله** وذلك في ظرف الزمان كغير له صورتان
 احدهما ان يكون على حذف مضاف وهو الغالب وسرطه تقيير
 وقت او مقدار والثاني ان يجعل بنفسه مصدر نحو زيدا
 هينك وقد ينوب عن الزمان اسم عن اضعف اليه مصدر وهذا
 ينين ان التوسع في الزمان اكثر منه في المكان من جهات احدهما
 انه يتصحب بهما كان او مخفضا الثاني ان نيابة المصدر عنه
 التزم نيابته عن المكان الثالث انه ينوب عنه المصدر
 واسم العين ولا ينوب عن اسم المكان الا المصدر الرابع ان
 المصدر الغائب عنه يكون على حذف مضاف وعلى غيره ولا يكون
 نيابة المصدر عن المكان الا على حذف مضاف **تقريب**
 انهم قولهم وذلك في ظرف الزمان كغير قلنته في المكان وبه صرح
 التوضيح ولم يرد عليه وفي الاسموي وغيره ولا يقاس على
 ذلك ذلك ان تقول مدام باب حذف المضاف واقامة المضاف
 اليه مقامه والمضاف اليه لا يستقل بنسبة هذا الحكم اليه
 اذ لا يصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدرى وحذف
 المضاف واقامة المضاف اليه فيما كان كذلك مقبيل عند
 الناظم فلم كان هنا غير مقبيل

المفعول معه

قوله ينصب تالي الواو اي المذكور كما هو ظاهر العبارة وفي
 المعنى في الجملة الثالثة من الباب الخامس الثالث قوله بعضهم في
 ومالنا ان لا نقاتل ان الاصل ومالنا وان لا نقاتل اي ومالنا وترك
 القتال كما تقول مالك وزيد او لم يثبت في العربية حذف واو
 المفعول معه انتهى ونقطة في الواو اي ان بعضهم اجاز حذفها
 مستند لا بالقياس لان اصلها واو العطف وهي تحذف وسرور
 بان لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في الفرع ثم ان كلام
 البعض المذكور في المعنى مبني على ان المفعول من ان والفعل يسمى
 مفعولا معه ومما قاله الحنفية انه الحذف لكونه التوسيع خلافه
نقطة قد يشعر قوله تالي الواو بان لا يجوز الفصل
 بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره وموكد ذلك فلا يقال
 قام زيد واليوم عسرا وان جازا الفصل بالظرف بين الواو والعامة
 ومعطوفها كقول الواو ههنا نزلت منزلة الجار مع الجرور فتعوم
 الفصل بينهما **قوله** في نحو سيري يفتتح القياس لان
 معنى قوله في نحو في مثل هذا وفي المسئلة خلاف **قوله** بما
 من الفعل وشبهه سبق سئل الفعل اللازم والمنقضي وهو
 الصحيح خلافا لمن شرط المزوم بل لا يستثنى بالمفعول به فلا
 يقال ضربتك وزيد اي انه مفعول معه والنافض كان وهو
 الصحيح لان الصحيح انما استنتجت وانما تدل على معنى سوى الزمان
 وعليه قوله

فالبيت لا انفك اخذ فصيحة يكون واباء بها مثلا بجد
 وقيل كان تامة ومثلا منصوب على الحال وكذلك الظرف وقيل
 ناقصة ومثلا خبرها وهو الاظهر لا فتقار الكلام اليه والعقار
 به والمراد بشبهه ما فيه معناه وحر وقه وهو من جنس ما
 ينصب المفعول به فمذه ثلاثة امور لا بد منها فلهذا اوجب
 الرفع في انت ورايك وكل رجل وصبيته والرجال واعفادها
 والنساء واعفادها لانها الاولى ويلزم من انتقايه انتقا البواقي
 وفي

وفي نحو هذا الزيد وعمر وزيد في الدار وعمر ولا انتقاه
 الثاني قاله س واما هذا الك واما ك فقيح ولو جاز عنده
 عمل اسم الاسارة او ما في الطرف من معنى الاستقرار لم يكن فتيحا
 بل كان يجوز عنده فيه الوجهان ويجوز على قول الفارسي في هذا
 رد اي مطوبا وسريا لا اذ زعم ان سريا لا مفعول لهذا او
 لمطوبا ان يجوز هنا عمل اسم الاسارة ويجوز بعضهم اعمال
 الطرف في المفعول معه فلهذا يجوز ان يكون العامل هنا
 لزيد اولك او نحو ذلك وفي انت واعلم ورايك لانها الثالثة
 ومثل انت اعلم ورايك حسبك وزيد ادريهم فزيد مفعول
 لمجيب مقدرا اي ويجيب زيد ادريهم قاله س **قال**
 ابن هشام انما لم يقولوا في حسبك انه ينصب المفعول معه
 خلافا للزمخشري لانه اما صدر المصدر فصدر حسب المتأخر الحساب
 ولان المصدر ما يدل على الحدث مجرد او مضافا على ذات
 ومعنى قام بها وهو الكفاية وهذا الجواب الثاني يندفع ان يقال
 انه مصدر محذوف الزايد واما اسم فاعل فمذه اعرب
 واسم الفعل مبني ومعناه واسم الفعل مبني ومعناه
 واسم الفعل كالفعل لا يضاف يدك على الاضافة انه روي
 فحسبك والصحاح بالجرا ما على العطف عند من يقول به او
 على تقدير معناه فيغني ان يكون صفة سببه وهي لا تنصب
 المفعول به فلا تنصب المفعول معه كما في اسم التفضيل ستوا
 ومثل انت اعلم ورايك ويلي وزيد افرزبدا معطوف على
 مفعول العامل المقدّر الناصب للمصدر اي الزم الله ويلي
 والزم زيد اقات رفعت الويل فقلت ويلي وزيد افا
 لنصب بالزم مقدم بعد الجملة اي والزم الويل اياه قاله
 الناطق مستند الكلام **قال** ابن هشام واقول في سنا
 ويلي له اشكال من وجهين احدهما انهم يقولون ان ويلي
 نصب على المفعول المطلق وحين قدم واغاسله ددروا تقدير

المفعول به والثاني انهم يملأون روافد مفعولاً معه عاملاً
 ذلك الفعل المقتضى ولو بقدر روه معطوفاً على المفعول به او
 ملاً اجازوا الوجهين كما اجازوا بما في نحو راسه والحايطة وفي
 نحو شأنك والحج وفي نحو اسرا ودفسه على ان الحق عندي في هذه
 الامثلة ان الذي بعد الواو مفعول معه لا معطوف لان
 المراد بغير المعينة قطعاً وقوله سبق فيه اسارة فلما امتنع
 تقدير المفعول فيجوز معه ولا خلاف فيه قال الرضي بهذا
 بناء على اضلالهم وانا لا ادس من مقاسم تقدير المفعول معه
 على عامله اذا اخرج من المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي
 هو الاصل جاز في نحو زيد او غير القيت انتهى قال السهام
 ويمكن حمل كلامهم على غير هذه الصورة انتهى ولا يجزى ما فيه
 من البعد **قوله** وبعد ما استقفا من الحديث هذه المسألة نرد
 اعترافنا على قولنا لا بد من تقدير فعل او معناه والجواب
 اولاً لا نسلم انه مفعول معه بل مفعول به بتقدير ماله وملا
 زيداً او وملا ليس زيداً فذكر بما سئلنا انه مفعول
 معه لكن هذا ساذ ولغة الجمهور العطف سئلنا انه غير ساذ
 لكن العامل بقدر كما بقدر عوامل المعانييل غير متساوية
قوله نصب اي المفعول معه كما يقول والنصب مختار
 لذي ضعف الشق والنصب ان لم يجز العطف يجب اذا تقرر
 بهذا ورد عليه ان المفعول معه غير لازم بدليل ما قدمنا
 عن سئلنا **قوله** بفعل مبني على ان مفعول نصب انه نصب
 على المفعول معه والافالمقدر لا يجب ان يكون فعلاً لما قدمنا
قوله كون لا يجب ذلك وقد ذكر السامح ما يلايس قال
 ابن هشام وقد يقال المراد بالكون الحدث اي فعل حدث
 اي حدث كان فان رد بان كل الافعال افعال حدث اجيب
 بان لا يحرز من الفعل النافذ فانه لا حدث له انتهى
 وفيه ان الاصح ان النافذ حدث كما مر فان قلنا

لم اتفق بتقدير الفعل في ما انت وزيد وكيف انت وزيد
 ولم ينف به في هذا لك واماك مع ان العقل يقتضي قلنا
 لان الفعل المقتضى وهو اسير المفهوم من اسير الاسارة واستنظر
 المتعلق به لكسر مينغ ذكره بخلاف العقل في المثالين المذكورين
 فانه محذوف جواز الاوجوب فانه مذكور فتترك منزلة تقديره
 على الواو ذكر الحجاز النصب لوجود شرطه فان قلنا
 لم جازم لك وزيد مع ان العقل محذوف وجوباً قلنا
 قال الرضي لان ما طال به للفعل لكونها استقفاً مية وبعد ما
 الجاز فتنظراً على الدلالة على العقل **قوله** قال ابن
 هشام اذا قلت ما انت وزيد بالنصب فانت فاعل يكون فان
 قدرت ناقصة فاحملها او تامة فاما مفعول مطلق وان قدرت
 ما يلايس فامفعول به فاحتمل في المثال الثلاثة اوجه
 واذا قلت كيف انت وزيد بالنصب فانت فاعل لكان التامة
 او الناقصة وكيف خبر على النقصان وحال على التام او فاعل
 بضمغ محذوف فكيف حال ايضاً **قوله** والعطف ان يكون بلا
 ضعف لاي الصنعة كما في فت وزيد ولا في المعنى كما في لو زنت
 الناقصة ووضيها في ضعتها ومثال ذلك كنت انا وزيد كالاخوين
 والخاصة ان افشاه العطف ثلاثة غير ممكن وممكن
 بضعف وممكن بقوة واعلم انه بضموز رجحان الرفع فيما
 اذا اراد مطلق النسبة اعم من النسبة اليها وقصد اواها
 احدهما بمصاحبة الآخر ولا شك ان هذا المطلق لضرور ان
 يتحقق في كل منهما فانه رفع ما قيل كيف يحكم رجحان العطف
 مع اختلاف المعنى لان المتكلم ان قصد المعية نصاً نصب لا غير
 وان لم يقصد بها نصاً نصب لا غير وفي عليه ان يقول بعد
 بلا ضعف ولا مانع من المفعولية والمانع اما كونه غير فضلة واما
 كونه غير مصاحب ومثاله اخضع زيد وعمرو وجاز زيد وعمرو
 قبله او بعده ويجازي **قوله** عن هذا بان قد استقر ان

رفع

الفاعل وفضلات وان المفعول معه يحتاج لما قبله فانما
 الكلام ثانيا اجتمع فيه امران **قوله** لانه احق لانه الاصل
 ولا معارضة له ولان فيه تناسبا بين الاسمين وهو اولي من
 تنافهما لما هو الاحق بفضله احق من بعض فالعطف في مال زيد
 وعمره وما سأت زيد وعمره واحق منه في جازيد وعمره وذلك
 لان في النصب امرين الخروج عن اصل الواو ومن العطف مع انه
 لا مانع ولا مضعف ومع ضعف الطالب للنصب لعدم المقترح
 به ومن ثم اوجب ابن الحاجب العطف **قوله** والنصب مختارا
 لذي ضعف النسق يسهل الصورتين السابقتين **قوله**
 والنصب ان لم يجز العطف يجب منع الجواز اما للصناعة نحو
 مالك وزيد او للعنف نحو جلس زيد والسارية والمراد النصب
 على المفعول معه ولهذا صح قوله او اعتقد فاننا اذا اعتقدنا
 اعتبار عامل فالنصب موجود ايضا فكيف المراد مطلق النصب
 واليه لا يكون فتية لنفسه ومحل الوجوب ان كانت المعية
 موجودة بفضوذة فخرج بالاول فلفظنا تبنا وما باردا وبالنا
 نحو قوله وزجنا الخواحب والعبونا **قوله** مثل
 علفنها تبنا وما باردا الخنا الناظر فيه الاخبار وهو قول
 جماعة وزعم قوم ان الصواب كونه على التضمن لانه اشبهل
 من الحذف ورد بان لا يجوز علفنها ما وتبنا ولو كان على
 التضمن لجاز واجيب **قوله** بانه يجوز بدليل قول الخطبة
 ستوا جارك العيمان لما جفوت **قوله** وتظهر عن برد السياب شازه
 سنا ما ومحقا انبت اللحم فاكنته **قوله** نظام امره ما كاد يشبع طابره
 الرواية المشهورة فتروا جارك وعلم تقدم صحة رواية
 سقوا فلا حجة فيه لانهم كانوا يذنبون السنام في الحضر ويشربونه
 فان **قوله** قال عنترة ويمنع من ان ياكل منه حياة
 به ورجل يركضان احب **قوله** بانه يجوز كون تركضان
 صفة لرجل على حد قوله به العيانات تنزل والدليل الجيد في قوله

الامر

الامر بن يند ما نرى راي صرمة لئلا سيب ترمي به الماء والشجر
 واد اعطفوا ما لا يدخل في العامل لا يتضمن ولا غنى فلا يعطفوا
 ما يدخل يتضمن اولا واخرى **قوله**
 ومستتبع بعد المدود عوته وقد حان من ساري النسا طروق
 يكاد عرثينا من الليل باردا **قوله** تكف رياح بؤبه وبروق
 فالرياح تكف الثوب لا البروق لكن عطفها على الرياح لا تناسبا
 وما يضعف مذهب الاخبار قوله شراب البان ومتر دافظ
 لانهم اذا اصرروا اكل متركبان قد حذف المضاف ولم يبق المضاف
 مقامه مع انه لم يتقدم له ذكر في اللفظ وهو غير متابع وايضا
 فقد جاما مومخفوش بحرف جر كقوله
 فلما دعت شيبا بجنب عثيرة **قوله** سافرنا في ما من ويا قل
 فشييب في الماء لا في الثوب فان اصررت ورعت في باقل كان من
 قبيل خير ما فاك الله وسوى غاية السندود

الاستثنا

قوله ما استثنيت الامع تام اري واجاب بدليل وبعدية
 وجبت في ما في بيان الحكم اخر ويجوز ان يعمر هنا يقال
 ما استثنيت الامع تام بين نصب موحيا كان او غير موحب عليه
 فقوله وبعدية الخ تفصيل لما اجل هنا وفهم الناظر من هذا
 انفسم لانهما سبب بالباب المعقود المنسوب لان الكلام في النقص
 وايضا تاخير المقرب لئلا سبب لئلا الامع التكرير كما
 سنقره وفهم الموضع الفرع لقلة الكلام عليه ولان الاخير
 عاملة فيه اتفاقا والامثل عدم عملها **قوله** بين نصب
 اي وجوبا كما صرح به غير واحد والمراد وجوب النصب في لقنة
 الاكثر فلا ينافي في انه يجوز الاتباع في لقنة حكاه ابو حنيفة وخرج
 علينا فشر بوا منه الاقليل وفيه انه لا ضرورة لذلك لانه
 من غير الوجوب بحسب المعنى اي لم يكونوا مني ومن العجب

قول العزرا وان اقتره ابن الناظم ان الاستثنا متقطع وان جملة
اذ كيف يفتور ذلك والقليل بعض الجماعة السابق ذكر
ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم
ومذاسات المتصل والكلام فيها اذا كانت الاستثنا كما
هو مضموع المسئلة فلا يرد ان غير النصب جاز في نحو قام
العزرا لا زيدا اذا جرت الاصغة على الاول **قول** وبعد
يقى اليه ولو معنى دون لفظ ايضا ومنه حديث الجمعة من كان
يوم من بانه واليوم والاخر فقلبه الجمعة الاعبد الى اخره
برقع عبده وما عطف عليه والتقدير فلا يترك الجمعة الاعبد
تفسير قال ابن هشام في الحواشي لا تنو من ان
لو يتركة النفي لدلالة على الامتناع فان النفي فيها ضمني لا قصد
كما ان التخصيص يستلزم عدم التلبس بما حذر عليه ومع
مذا هو ايجاب واما الاستفهام فاريد به النفي لاطلب الفهم
وجا النفي صمما فافترقا واما وضعه لوللتنقيح في الماخذ ولزم
من ذلك انتفا شرطها اذ لو ثبت ثبت الجواب ولم يكن تنقيح
ولهذا لا يقال لوجاني من رجل فاذا قلت لوجاني اخوتك
الازيد اكرم من ترفيق النصب واما لو كان فيها الهة الا انه
لفسدتا فالابعية غير وكذا لو كان معنا الازيد لقلبنا اولها
ولو قد مر ذلك استثنا كان محالا لان البديل ثابت له الحكم
الانصري انك لو قلت ما جاء من احد الازيد لم يرجع ان يقا
في مكانه ما جاء في الازيد ويخضع المعنى ولو قيل هت لو كان
معنا زيد لقلبنا ولو كان فيها الهة الا انه لفسدتا فسد
المعنى كذا قالوا واما التعليل ما بدات به ونورته مسالة
التخصيص واما لو كان فيها الهة فاما حصل منه الفساد من
هت اسقاطا من الاعوج وجود لوالني ادعي الحكم انها بتركة
هت النفي فهو مسئلة ان يقال لا يجوز البديل في نحو ما جاءني احد
الازيد لانه لو قلت ما جاءني زيد تغير المعنى **ول** اذ كيف

هو النبي ولو معنى نحو ومن يولم يوم يذره الهة اي لا تولم
الادبار والاستفهام الانكاري كذا فهد الشارح وهو يقيد
بكلية بعينها وفيه بعضهم يمل ومن واي قلنا نحو مثل
جزا الاحسان الا الاحسان ومن يغفر الذنوب الله وقول
الشاعر

فاذنب قاي في في الناس احرزه من خنقه ظلم دمج ولا حيل
فعلني يذا يبيع ان يقال اي رجل زكي الا الصالحون واقل وقل را
بهما النفي لا التقليل **قول** انتخب انتبا ما النقص اي وتأخر
بدليل وغير نصب سابق البيت ولم يفرخ والا فخير النصب
وعبارة التثنية اخبر فيه من اخبا النصب وغير مترخ الانتبا
قال الرضي اذ كونه مختار النصب للنظايق بينه وبين
المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك وافاد قوله
انتخب انتبا ان النصب ح لیس مستحبا بل مرجوحا ولذا جعل
الزمخشري الاستثنا في قوله تعالى ولا ينفقت منكم احد الا
امراتك في قراءة النصب من جملة فاسر باسلك لا من ولا ينفقت
لان النصب قراءة الاكثر ولا يبين خفله مرجوحا وعلى قراءة
الرفع الاستثنا من ولا ينفقت فالزمه بعضهم بالتناقض للزوم
ان تكون المرأة من امر لوط عليه السلام بالاسرابه وفسر
التناقض في المعنى واجاب **ب** بعضهم عنه بان اللازم على
الرفع اما هو كونهما معهم مسيلة تقول ما فيهم احد اتخذت
عنده يدا الازيد تنصب استثنا وترفع يد لاسن احد وتحقق
يد لاسن الهة عنده كما تقول ما جلست عند احد الازيد لان
مذاية قوة ما اتخذت عند احد يدا الازيد مسيلة ما
رايت احد يقول ذلك الا عبد الله بنصب عبيد الله على الاستثنا
وعلى الابدال من احد او ترفع على الابدال من الضمير والابدال
من الظاهر ارجح لانه الظاهر ولانه المعتمد بالذكر ولان ذلك حمل
على اللفظ والمعنى واما الابدال من الضمير فحمل على المعنى لا غير

ونظير الابدال من الضمير يقولون عرفت زيدا ابو من هو اذا
عرفت زيدا وقال

في ليلة الاثنين بما احدا عجي علينا الاكوابها
ونقول ما مر بنا احد يقول ذلك الازيد بالبدل من الظاهر دون
الضمير لان المروى هو المتيقن لفظا ومعنى ونقول ما رايت رجلا
يقول ذلك الازيد بالنصب على الاستثنا او على البدل من رجلا
ان جعلت الروية قلبية جازا لامر ان يكون بدلا من الضمير
والاوجب الابدال من الظاهر بخلاف القلبية فان التي بعدها
مبتدأ وخبر فهو معتقد الحديث واستدل من مالك تقول طنته
ورايته زيدا الشان ثم تذكر الجملة بعد ذلك واما اقل رجلا
فذلك كلامه على انه اذا قصد اليق فاجملة خبر وان قصد
قلت اقل من الجملة صفة لان من لا تحضر باضافة اقل كرس
على هذه المسائل ان احدا لا يقول ذلك وان اليق سرى من
الضمير للظاهر وان الابدال ابن جابر ان وقال وهو يعني هذا
التركيب فيجب خبيثا **قوله** ان قيل كان الصواب ان يقول
ابدال لان تقدير الاصفة جاز وموضع ضعيف مع انه يصدق
عليه انه ابتاع وايضا لحقة ان يستثنى من مسألة اليق بلا التبرئة
فان النصب على الاستثنا والابدال فيه راجحان فتبان على
السوالة واما المرجوح النعت على اللفظ او على الموضع فغير عليه
ابن عصفور **قوله** اما الاول فالكلامة المستثنى
بها لا الموصوف بها وقال **الساطي** المراد الابتاع على البدل
بقربينة قوله ابدال وقع واما الثاني فالحكمة فيها ممنوع **قوله**
ابن هشام لا اعرفه لعن ابن عصفور ولا تجد احدا يقول لاله
الا الله غير الرفع ولو كان النصب مساويا له لم يكن كذا ولا
يظهر المتساوي علة انتهى كن قال ابو حيان ما معناه ان
قول الساطي انقلب ليس على اطلاقه بل قد يكون الابتاع راجحا
كما ذكر وقد يكون مرجوحا وقد يكون مساويا فالاول نحو ما فعلوه

الاقليل منهم والثاني اذا كان المستثنى من اسم لا نحو لا احد
فيها الازيد ولا الله الا الله لان التشكل انما هو حاصل اذا نصبت
على الاستثنا وموتشاكل باعتبار الصورة فان هذه الحركة
النهائية تنزل في اللفظ منزلة الحركة الاربعية فالمقتضى لرجحان
البدل في ما فعلوه الاقليل مفتحة لرجحان النصب على الاستثنا
والثالث نحو ما عطيت احدا شيئا الازيد ادينا راوان النصب على
الاستثنا ممنوع لان الحروف الموصلة للعوامل كوا ومع وحروف
الحوال لا توصل شيئين واذا امتنع النصب على الاستثنا لفتن الابتاع
وقال **الرجحان** موضع ضعيف اعني الابتاع لانه لا يجوز في غير باب
الاستثنا ان يبدل شيان من شيئين لو قلت ضربت الرجل المرأة
اخون هذا لم يحز واما جاز في هذا الباب لشبهة الجرح والعطف
تجاز كما يجوز ان زيدا مطلق وعمر ادمب واما ضعف لانه
شبيه بالمتنوع وبرد قوله لا يبدل شيان من شيئين في غير
الاستثنا **قوله**

قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض ايت عدينا ان تكسر
والرابع نحو ما رايت احدا الازيد لا يجوز في زيد غير النصب وكونه
على الاستثنا والابتاع مساويا لرجحان الابتاع انما هو للشيء كله
ومو حاصلا في الوجهين فالوجهان **قوله** وانصب ما ينقطع
الى اخره لانه انما يبدل القليل من الكثير اذا كان بعضه وهو المسمى
بدل البعض من الكل ووجهت التسمية بوجهه فقليل انه اذا قيل
ما فيها احد الازيد فالمقتضى ما فيها احد ولا ما ينتفع ورد بان
مذاخلة لصورة المسألة لانه حينئذ يكون متصلا وعندي
ان هذا مردود لانه منقطع باعتبار اللفظ وان كان متصلا باعتبار
التقدير لا تترى ان الفرقا قال من المنقطع له على الف الالفين
لما كان الانتصار على الف ينفى غيرها ظاهرا حتى كانه قيل له على
الف لا غيرها فقليل بعد ذلك الالفين والتوفيق بين قولهم ان الاستثنا
اخراج وبين قولهم ان المستثنى منه المذكور ولم يتأوله يقتضي

الجمع بهذا الوجه وقيل ان الامثل ما فيها الاحكام في الناس
وغيرهم منها ثم ذكروا الاخذ بؤكد المعلوم انه ليس بها ادعي
وعلى هذا فاصله استثنى مخرج من شيء مقدري ما فيها شيء الا
صار وقيل انهم جعلوا المستثنى من خبر ما قبله على المجاز كان الحار
من احدي ذلك الموضع وعقابه لقوله انيسك اصدا القبور وقوله
عنا بك السيف وعمر ابن هشام في بعض الخواص بقوله وقيل
الطلق الاحد على الحار لفتايمه مقامه اذ الدار انما صنعت للادر
ومثله تحية بينهم ضرب وجيع وقوله وعن غير ذنبه ابد الوقع
بالنتكير اعني بتكثير ابد الحسن اراد به التنبيه على ان الابدال
في هذه الصورة قليل او امر اذ به النوعية كما قال الله في قوله
وصلا ولا يرد ان الابدال لم يقع لنتيم في كل منقطع بل اذا مع
الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه وقال **المأثر لما**
اجتمع العاقل وغيره غير عن الجميع بعبارة العاقل على التقليل
كما عبر عن النوعين في اية النورين ومنهم للاختلاف ايضا ان
واخرج تحت المايه الحية والسمة مع انهما لا يشيان وعلى هذا
فيكون ايضا بدله بعض باعتبار التحقيق وغلط باعتبار اللفظ
ورد بانه لا يختص باحد وشبهه بدليل غير طعن الطل وضرب
الرقاب **فتبين** قد مر البصريون الاية المنقطع ولكن وقد را
غير البصريين سوي وخرج الاول او را **حدها** انه تاذل
حرف بحرف فهو اوبا من تا ويل حرف باسم الثاني انه تفسير ما لا موضع
له وهذا لازم عن الاول **الثالث** انه تفسير ناصب بها
فهو اوبا من تفسير ناصب بما فخر الرابع ان فيه بيانا للمعنى
وان المستثنى المنقطع بمنزلة الاستدراك في انه بتقريب
الكلام مرفوع ما يفهم بكونه او نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا
لا يطويه التفسير بسوى الحاس ان سوي في الاستثناء محولة
على الاذكاره تفسير الاصل بالفتح وتشبيها به وفي كلام ابن
الصايغ ما معناه ان تفسيره لا يمكن تفسير معنى لان لكن ليست

باخراج

باخراج كما ان ما بعد لكن ليس يخرج ووجه الشبه ان ما بعد لكن
لا بد ان يكون مخالفا لما قبلها وما بعد الا كذلك ولكنه يكون
مخرجا فنشبهوا الا بكن في مطلق المخالفة دون الاخراج فهذا بالحقيقة
استدراك ولكنه لما كان بلفظ الاستثناء سموه استثناء
والدليل على انه ليس استثناء انك لا تقول استثنيت الحمار
من الغنم انتهى ورعمر ابن يسعون ان الاسم اسما لا لا
والخبر محذوف كما قال ولكن زنجبا عظيم المسافر وبه قال غيره
ايضا ورده الفارسي في بعد اذ يات بهانه يلزم بقدر الخبر في قوله
عسنية ما في حيلة عزيزاتي بعد الحصار والخط في الارض موع
وذلك باطل لانه ليس له ما يرفع **قوله** قد ياتي مثاله ما جاء
الاربع احد قالوا وتخرجه على انك كاس الامر في المبدل والمبدل
منه فيصير المبدل سبب لادنه والعكس وفي هذا الشك لان احدا
ان فيه انزال العام من الخاص والثاني ان الاستثناء حينئذ
من غير مذكور لا مقدم اذ لا مذكور هناك وتقدير احد مستنع
لوجوده والجواب **عن الاول** ان يراد بالعام الخاص وهو
نفس المستثنى فهو بدله كل من كل وعن الثاني ان تقديره احدا
ولا يلزم التكرار لان احدا المقدر عام لجميع الاخراج منه واحد
المذكور خاص فلا تكرار **قوله** ان ورسد قال **المهاب**
لا ينبغي ان يكون المراد ورد عن العرب سوا جعل فاعل ورد ضمير
النصب او ضمير الاسم السابق لان اختيار النصب لا يتقيد بورد
ذلك بل الذي ينبغي ان يكون المراد ورد من اي صدر فاعل
ورس ضمير السابق يعني حيث انيت بالمستثنى سابقا فاختار
نصبه لانه الفصحى انتهى وبه يدفع ان عبارة الناظم غير
محررة لان الكلام مقرر ومرفوع ان التقديم قياس لا سيما انه سماع
كما توضحه العبارة وان قوله نصبه اختزم مع قوله ان ورد
كالمتناظر فانه اذا توفق الحكم باختيار النصب على ورسد
فورد ورسد لا بد ان يكون مضموبا او مرفوعا وعلى كلا التقديرين

لا اختيار فيه اذ لا يقال الا كما سمع فلوقال ولكن نصيبه قد اعتد
كان او لا او رد بما الساطي وقال انه لا جواب عنهما ولو قري
قوله ان ورد بفتح الهمزة على ارادة المنفعل اي لان ورد استقام
المعنى من حيث الدلالة لكنه يتوقف على صحة الرواية **تنبيهان**
الاول اورد الساطي ان اطلاق السبق في كلام الناظر يقتضيه انه
يجوز نحو الاريد المرفوع القوم وهو مختصر بالضرورة عند الجمهور
كقوله

خلاصة لا ارجو سواك وانما اعد عمالي شعيرة من هبالكا
قال والجواب ان اجازة البدل تعين ان التقديم لا يكون الا قبل
المستثنى منه خاصة لانك اذا قلت الاريد المرفوع القوم امتنع
البدل فلا بد من حمل ينضمون فيه البدل وذلك لا يكون الا عند
نوسط المستثنى **الثاني** قوله سابق صفة للمخدوف اي مستثنى
سابق والضمير من نصيب يعود عليه فقيع عود الضمير على المضاف
اليه على حد كمثل الخمار يحمل اسفارا والضمير في ورد يعود عليه
ايضا لا يخفى كما قال ابو حيان وادعي ان في العبارة تشنيت
الضمير اذ لا يصح ان يقال اختر نصيب ما ورد غير منسوب قاله
الراعي واطال في الرد على ابي حيان ولم يفهم ان سراده ان تشنيت
الضمير غير ما لوف فاطال بما لا طائل منته وقوله اذ لا يصح ان يقال
ممنوع بل هو صحيح وبه يندفع ما اورد الساطي لان المعنى
اختر نصيب الاسم السابق لانه قبايحه والرفع سماع مقتضوس على
الوارد فقوله ان ورد لدفع توهم قناسيته وان كان قليلا اذ
قوله قد ياتي انما بدل على قلته وان ادعي الساطي ان القلة المستقا
من قد في كلام الناظر يدل على عدم القياس بالاستقرا بخلاف
صريح لفظ القلة لما مر فانهم في غير المنع **قوله** وان يفرغ الخ
فاعراب ما بقوله الا في نحو ولا نقولوا على الله الا الحق مفعول به
وفي نحو الاستخفاف حال وفي نحو ما ضربوه لك الاجد لا مفعول
لاجله اي الا اجل الخذل والغلبة للتمييز بين الحق والباطل
وفي

وفي ان ليتم الا يوما مفعول فيه ولا يجوز في المفعول المطلق اليهم
ونحو ان نظن الا كما سمع بنقدبر الصفة ولا في المفعول معه
لا يقال ما سرت الا والنيل قال ابن هشام هذا المراد واحد
وما حمدا الارسل خبر ولا تاتيكم الا بغتة مفعول مطلق مبين
او حال او مفعول مطلق موكد حذف هو وعامله اي الا بغتة
بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة خالصة فيكون من المنقرع
لحال ومن مثل ابن الحنبار في النهاية ما علمت ان فيها الاريد
ريد انصب بان لانك لو اسقطت الاحكام كذلك فان اسقطت
ان فان انصب بان لانك لو اسقطت الاحكام كذلك فان اسقطت
بعد ان عزيب والذي يسيوغة ما سوغ قولك ما علمت ان احدا
يقول كذا وما علمت ان ينادي ارا واما نحو فان لم نجد وافيها
احدا ان اوضح في لانه وجد فعل فاليق قد انقضت عليه
تنبيهات الاول استبعاد بعضهم قول الناظر هتا وان
يفرغ سابق على قوله في التضميل وفرغ العامل لان المفرغ
فقد لا يكون عما سلا نحو ما في الدار الاريد ونظر الدمايين في ذلك
وقال لا فرق بين المقبرين والمفرغ في المثال هو لا يبتدأ لان
ذكر الخبر او لا افتحة الابتداء الطالب للمبتدأ والعامل فيه فلما لم
يذكر المبتدأ الذي هو بالحقيقة المستثنى منه المخدوف فقد
يفرغ الابتداء المابعد الا وهو يزيد في المثال لا يقال الابتداء
ليس سابقا على الابل متاخر عنها لانا نقول **مما** ام نوع
بل هو سابق عليه لان سبق الخبر اقتضاه وهو طالب للمبتدأ
بالحقيقة الذي هو المخدوف المقدم قبل الا وهو سابق على الالانه
مما لو علمية ما قبله ما متحقق عنده **الثاني** دل كلام التضميل
على ان المفرغ لا يقع في موجب فلا يقال قام الاريد لانه كذب
كذا قيل وفيه نظر لجواز ان يحمل على المبالغة او يجعل الخبر امثليا
او يخصر المخدوف بحيث يندق الكلام على ان الكذب لا اثر
له عند الخوي لانه يجب عن احكامه لا لفظا صا دقة او كادبة

وجواب الحاجب التفرغ في الاجاب حيث استقام المعنى نحو قرأت
 الا يوم كذا وكان المصنف خالفه في هذا الباب كما انفق على جواز
 في اليق وان لم يستفهم معنى نحو ما مات الا زيد لذلك **المالك**
 قد ينزك عامل المستثنى ايضا لقوله
 • اجارنا من ليل ذي البث راقدا ام اليوم الا تاركا ما اراد
 قالوا ان المعنى ام اليوم لا يجيبني الا تاركا ما اطلب ومعنى
 هل لي ليل ذي البث راقدا ارفد في ليلي ام لا ارفد فالنوم
 محذوف والخبر ودل عليه مثل ارفد لان المعنى مثل ارفد ام لا
 ومعنى مثل ارفد ام لا النوم لا يجيب واحد ولا تكون ام لا
 منقطعة لانها بعد هل وقد عاد بالابتداء والخبر الجملة
 الفعلية ومثله ادعوتوهم ام انتم صامتون كذا في الايضاح
 الشعري لا يلائم وقوله وقد عاد الى اخره بفتح ان النوم
 فاعل بفعل محذوف ومو خلاف قوله او لا **الرابع** ام لا
 ان تدخل على الاسم وتذهب اليه التفرغ جملة اصلها ففعل
 متنازع لانها ملغاة عن الفعل على قوله عن التوصل بها الى الفعل
 على قول اخر لان المتنازع شبيه بالاسم نحو ما كان زيدا لا يفعل
 وما مضى ففعل بفعل لانها تقترب من الحال فيكون شبيها بالمتنازع
 نحو ما الجدا لانه نبتان به يبدى وحلم لايزل نزيلا
 او مسجوق بفعل نحو ما ياتهم من رسول الا كانوا به يستنزون
 لجعل الكلام بمعنى كذا كان كذا فكان فيه فعلين كما كان مع كذا ولو
 قلت ما زيدا لا قام لم يجز لانه ليس فيه ما ذكر وذلك لان المستثنى
 لا يكون الاسما وما قولهم انشدك الله الا قلت في معنى التقى
 اي ما اسالك الا فعل كذا وعمل في المطول اخر باب الفخر جواز
 المسجوق بفعل بانه قد دلزوم تقبيح مضمون ما بعد الايا
 فلهما فاشبه الشرط والجزاء لم يصرح باشتراط تقدم الفعل
 وكان لانه لا زوم وعبارته واعلم انه قد يقع بعد الامة الاستثناء
 المفترغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيدا لا يقوم او صفة
 نحو

نحو ما جاني منه من رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد
 الا يصيح وكثير ما يقع الحال بعد الاما صيا مجزأ من قد والواو
 نحو ما انتينة الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم
 الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قد خسر قال ومن حال
 مما لا يفتار مضمونه مضمون عامله الا على تأويل العزم والتقيد
 ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا غار ما على
 انباءهم من قبلهم كقولك خرج الامر معه صقر صايد اب
 غدا جعل المعزوم عليه الجزوم كالموافق الحاصل انتهى وهو
 ما خوذ من كلام الرضي ويجوز ان يكون الجملة صفة مبنية على
 وفوق التفرغ في الصفات وقد نص ابو علي وغيره على عدم
 جوازه ذكره في المعنى في بحث الواو اخر الباب الثاني ولما جوز ابو
 البقاء الا كما وابه يستنزون الوصفية لرسول على اللفظ او
 الموضع وان يكون حالا مقدم من ضمير المفعول في بآتهم
 تقية بعض المحققين فقال والحالية امرج لامرين احدا مما ان
 وفوق ما بعد الاوصاف فلهما ضعيف في العربية قال ابن مالك
 انه لا يعرف لمضرب ولا كوفي وان الرضوي نفرد به وما اوجه
 ببول على الحال وكان انما المقابلة الرضوي والثاني ان الحالية
 تفردي في جميع الاسئلة بخلاف الوصفية تختص بما اذا كان الاسم
 نكرة ولا يمكن في نحو ما جاني زيد الا اكرمه واورد على كلام المطول
 انه قد يمنع توقف المقارنة مطلقا على التأويل المذكور بل هي
 حاصلة بدون في الحديث المذكور لان الياس من غير جهة
 النساء مستمر بل زمان انباءهم من جهة النساء ما بعد
 وان فيه تدافعا لان قوله والتقيد بالجزم يدل على ان الحال معين
 العزم المقدم لانقاس الاتيان وقوله جعل المعزوم عليه الجزم
 به ان الحال الاتيان بواسطة العزم عليه والجزم به
 الا ان يريد بقوله جعل المعزوم عليه الجزم به وفوق الانباء
 خالا بحسب الظاهر وان لم يكن هو الحال في الحقيقة ودل كلام

المطول على ان تقدير معنى العزم صحيح للمحلية وانه لا ينافي قوله ان
المقصود من التركيب لزوم تققيب مضمون ما بعد الالفاظ قبلها
وان دفع ما زعم بعضهم من المناقاة وان المحلية لا تظهر في الحديث
ونحوه ونحو ما جازيد الا اكرمه اما المحققة فظاهر واما المقدرة
فلانه اذا كان المعنى يدا وغارما لا يلزم وقوع ما بعد الالفاظ
تختلف مستقلا لامرارة الحادثة عنها لان هذا اما لا النقات اليه
والا لم يجمع حال مقدرة في موضع من المواضع لانه يكفي لصحة
القارئة صحة وجود المتعلق ومن العجايب قول السبوطي في رد
الفتاوى رد ابطال ذلك المتعلقان المتقول بخالف العقول فان ذلك
امر غير مقبول نعم يجوز بخالفه المعنى للاعراب فتجوز المحلية
لا يخرج عن سنن الصواب بقيتها في وموان الذي يقدر الحال
منها جها فتجوز المحلية في الالفاظ اية يستنزون من حتم
المفعول في ما يتم لا يخلو عن في لانهم لا يقرمون على الاستمرار وقت
الجبيل يقع منه بالفعل **قوله** والى الاخره ان الالفاظ في
التفريع اتبع ذلك مسالة اخرى تلغ فيها وذلك فيما اذا تكررت
للتاكيد واسما لبيان الالفاظ بان الغاية الحكم دون المعنى وهي
الاية المفريخ والفا في الحكم والمعنى وهي ما اذا كان ما بعدها معطوفا
على ما قبلها بالواو خاصة او سبلا منه واقتران البذل بالاكافترانه
بالجار والداخل على المبدل منه واعلم ان الانتزاد كما نتراد كما نتراد
غيرها من الادوات وذلك كثير وقليل فالكثير اذا تقدم ما عطفوا وابدل
ما بعدها مما قبلها والقليل نحواري الدم الامحونا وموقول
الاصمعي وابن جني والناظم واما زيدا في التكرير في البابين المذكورين
فما وافق لانهما حبيبة مؤكدة لسانها متقدمة ولا فرق في مسالة
التبدل بين ان يكون مبدلا ليدل كل نحو ما جاني احد الزيد الا اخوك
او بعض نحو ما اكلت الا الرغيف الالفة واستمال نحو ما اعجبني الا
زيد الالفة لا حقيقة اعجبني زيدا اعجبني وصف زيدا لان الذات
لا يقع عليها الاعجاب والما المعجب الصفات كذا في حواشي الالفية

لابن هشام وفي حواشيه لابن الناظم ما يقتضي الاختصاص بيد
الكل قال اذا قلت ما اكلت الا الرغيف الالفة وما اعجبني الزيد
الالفة فهذا ان الكلامان يستعملان على معنيين احدهما ان
يستثنى الثالث من الرغيف والعلم من زيد ولا تكيدح بل هو
تاسيس ويكون قد اكل كل الرغيف ولم يعجب علم زيد ولا ابدال
والثاني ان تريد الابدال فيكون قد اكل الثالث الرغيف واعجبته
علم زيد فلا يجمع دخول الالفاظ انما ندخل للتاكيد وانما يفعل
التاكيد اذا كان الثاني غير الاول انتهى وفي النهاية ما اعجبني الا
قومك الا بعضهم الا حسن اوجههم فبعضهم بديل بعض وحسن
بديل استمال فكانه قيل ما اعجبني الا حسن وجوه بعض قومك
تمت **الاول** مسأله تكرير الالفاظ او غيره اجراها
الشاطبي في غير الظاهر عدم رضو ذلك في غير ما ذكر حيث قلنا
فيما اذا تكررت الالفاظ ملغاة لا يظهر ان نقول به في غير ما نوقاهم
القوم غير زيدا وغير عمر وكل الوجه ان تكرر امر زيدا غير لا بالعطف
الثاني ما قام احد الاريد الا اخوك ان كان الاخ هو عين زيد فالأ
مؤكد وما بعدها بديل وان كان غيره وجب العطف وكانت ايضا
ممكن الا ان كانت غالطا او اردت الاضراب ومن محي الاضراب
في ذلك قوله

اما ترى قلن تلقاهم ابدالاوهم خير من يحفي وينتعل
الاولم جبل اسدي قصرت عنه الجبال فاساواهم جبل
قال ابن عصفور فابدل الا الثانية مع ما بعدها من الجملة
من الاول وما بعدها من الجملة وان لم يتجدد معنى الجملة على
معنى الاضراب ومراة اضراب الانتقال لا اضراب الابطال
قال الناظم بعد ان انشد مالك من بيتك البيت ومثله
ما بالديهة دار غير واحدة دار الخليفة الادار مردانا
قوله ابو حيان وليس كذلك لان الامر تكرر فيه غيرا هنا يقع في
موضع الا فلذلك ذكره سر في باب تثنية المثني قال سجعوا غيرا

صفة للدار بمنزلة مثل ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له
 بد من ان ينصب احدهما وكذا قال سراج في قول حارثة
 يا كعب صبرا عما كان من حدث **يا كعب** لم يبق منا غير جلاد
 الا بقاء انقاس بحشر جهنم **كرايح** او **يا كعب** رغاد
 وفي قول الفرزدق ما بالمد بنية البيت جعل غير صفة فيهما
 كمثل ثم ابدل من الاو يا الا بقاءات ومن الثانية الاداس وانا
تنبية قوله والغ الادليل على ان الفعل الثاني غير ذلك وهو
 مذهب س والمبرد والمجريطي ومجتهدين انه حرف اختص ولم يكن
 كالمجر فاستحق الاعمال ورد بوجهين **احد** هما تفقروا وهما
 غير مختصة بدليل ما تاني في الاقلت خيرا والثاني معارضة وهو
 من وجهين **الاول** انها لو كانت عاملة لعلمت المجر والثاني ان
 الضمير لا يتصل بها قلنا **ساد** دخول الاعمال الفعل المولد بالاسم
 لا يتحد في اخضا صها بالاسم ونظيره يوم قاهر زيد والتقدير
 ههنا الاقاييل اخيرا وعمل المجر انما هو لادوات الموصلة مقاني
 الافعال للاستئناس السالبة معانيها وان لم يتصل بها لانها
 في التقريع يجب عدم الاتصال لعدم الاعمال ثم التزم في الباب
 طراله فان قلنا **لو كانت عاملة لم يتمل في مثل ما قام**
 الازيد وما قام احد الازيد قلنا **الما** تستطت بين العامل
 والممول تحقيقا في الاول وتقدير في الثاني من حيث ان الاول في
 تقدير الاسقاط ومع اماله كما مع الاممال في زيد طهنت فابسم
 ووجب في انا اذا اكرمك وسبب الوجوب هنا منع هذا العامل
 بعد ما لاخصاص **قوله** وان تكرر للتوكيد عطف على محذوف
 اي لتاسيس التوكيد **قوله** منع تقريع قال ابن هشام
 ارفع وجود التقريع مع التانيير بالعامل في واحد مما استثنى
 بالرفع متعلقة برفع كما نقول **دع** في هذا الموضع والثانيير مفعول
 دع ودع بمعنى انزله لذلك لا يعني اطرحة ولوا بدل بالبدال
 مناد افعل منع لكان او يا وبالعامل متعلق بالتانيير وفي واحد
 متعلق

متعلق به واعمال المحذوف من المفعول الصريح وافع
 على المذهب الصحيح فاطنك بالمجر والمجرور وما صفة لواحد وبالا
 متعلق باستثنى وعن متعلق بفتح والخبر محذوف كقوله يفي
 جوارك حين لبس حجير اي لبس مفت من نصب سواء موجودا
 والخاص **لانه** قدم الطرف والمجرور والمفعول على عاملين
 ثم قدم المجرور على استثنى ثم فعل مثل ذلك في معنى عن نصب
 سواء انتهى وظاهره ان المراد بالعامل ما قبل الا ومثله لا ينقل
 لكن جعل **دع** بمعنى اجعل وقال **المرادي** والساجي المراد
 بالعامل الا ولا خلاف في المعنى لكن رجع كون العامل الا بقاءه
 من التنبيه على ان الاني العامل في غير التقريع وبان ما قبل
 الاني التقريع قد يكون غير عامل نحو ملي الدار الازيد وهذا
 قد علمت ما فيه من عجث الدما سيني ولانه على الثاني يكون ساكنا
 عن الواحد المتزول لثا لافيه فلم يجعل حكمه واعرابه ولانه
 كان القياس عليه ان يقال مما به استثنى اي مما بدل ذلك العامل
 ومما لا نكتة لوضع الظاهر موضع المضمرة فان جعلت الايضاح
 عورض بان التبيين او لا بالعامل ثم ثانيا ما لا يتبادر من
 المغايرة ولان **دع** بمعنى اجعل غير موجود في اللغة **قوله**
 فبه السارج هذه المسألة يكون المستثنى بالاسباب المستثنى
 الاول قال ابن هشام ولا حاجة اليه لان الحكم الذي ذكر المع
 ثابت سواتهايت المستثنيات او لم تتباين وانما يحتاج الى
 هذا الفيد عند قوله وحكمها في القصد حكم الاول بذلك على
 هذا انك تقول ما جاني الا عشرة الا اربعة الا اربعة
 ترفع واحد او تنصب غيره وتقول ما جاني الا عشرة الا اربعة
 احد فتنصب الجميع وما جاني الا عشرة الا اربعة تنصب احدا
 لا غير ونقط واحد اما يستحقه لو انقرد **قوله** ودون تقريع
 الى اخره قيل كد وجوب النصب من ثلاث جهات **احد** هو تقديره
 على العامل او قال نصب الجميع بمعنى قصر نصب الجميع بهذا الصورة

والثاني قوله احكم به والثالث قوله التزم قال **ابن هشام**
لاتاكيد في الاول ولا تقدير بل هذا ممول بفعل محذوف على
سريطة التفسير ثم لو كان فيه تقدير فقال اوجب نصب الجميع
لكان الاختصاص غير مراد لانك تقول قام القوم الاريد الا
عمرا الاكبر فيجب النصب ثم ولو سلم فاي تاكيد في ذلك انما
هذا حصر لا تأكيد واما الثاني فهو نفس حكم المسألة فلا يفتح دعوى
التاكيد فيه لان الحكم لم يثبت قبله فيكون موقفا للتاكيد
واما ثبت الحكم به واما الثالث فلا دليل فيه على التاكيد لان قوله
احكم به لا يقتضي الايجاب فيما قوله والتزم موسسا لموكدا
واما اشار به الى انه لا يأتي هنا لغة من قال مالي الا بوك ناصر
لانا اذا قلنا ما جاني الاريد الامر الاكبر احد برفع زيدا
على التقرير ورفع احد على البدل ونصب الثاني والثالث على
الاستثنا لزم امران احدهما الفصل بين التابع والمتبوع
والثاني استعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه
ولو لامر ان الامر ان لم تكن مستتقة في القياس الاستدراك
تقول في مسألة التقرير في التكرار السابق ذكرها ما جاني الاريد
الامر الاكبر الا خالدا فتزفع الاول على تقرير العامل ونصب
ما عداه فكذا كان ينبغي ان يجوز مثل ذلك في مسألة اذا اقدمت
انتهى وبه يعلم ما في قول الشهاب ان قوله نصب الجميع ينبغي
ان يكون باعتبار الغلب الاسبق والافينبغي ان يجوز غير النصب
على اللغة القليلة المذكورة في قوله السابق وغير نصب الخ وقوله
نصب الجميع بتقدير اوجد نصب الجميع اذ لا يصح تقدير مثل
الفعل المستعمل لانه انما وصل بالواسطة ولم يعمل بقسمه وقال
ابن هشام يترى ان نصبه باصمما الزما والتزم اوبى من رفعه
ولكن الظاهر عندي ان رفعه واجب لانه قال والتزم ولا يعطف
مثل المحذوف على المحذوف في باب الاستعمال ولا مفسرة لا تقول
زيدا اضرب اخاه وامنه انتهى وقال **الشهاب** ينبغي ان يكون

منه

منصوبا بفعل يفسره احكم به اي امض مثلا لان الحكم يدل على
الامضا ولما كان الحكم والامضا لا يستلزمان الوجوب قال **التزم**
قوله وحي بواحد الخ يعني ان كان الكلام نفيا او سبها لانه
اذ لم يكن كذلك كان النصب لا غير فكان الوجه ان يقول وان
تأخرت فان كان الكلام ايجابا ووجب نصب الجميع كما يجب الواحد
لو انفرد وان كان غير ايجاب اعطى واحد منهما ما يعطاه لو انفرد
ووجب نصب ما عداه وكذا الناظم اختصر بقية ما فهم مما تقدم
انه ليس بعد الايجاب الا النصب فلا يذهب الوهم من قوله
وحي بواحد البيت الايلا غير الايجاب وقال **الشهاب** قوله
وانصب لتأخرا لاطلاق يشمل الايجاب والنفى واما قوله وحي
بواحد فيفهم اختصاصه بالحق من قرينة ما تقدم ان غير
النصب لا يكون الامع النفي وقال ومفهوم قوله وحي بواحد الخ
انه لا يجوز اتباع الجميع وهو مشكل وما المانع منه ثم ابيت
عن الابد ان اجاز اتباع الجميع ويجاز **قوله** بان التابع
الواحد كالبذل لا يتعد بدون عطف وقال **الدماصيقي**
بضم البوا في بعد الابد والوجوب لان المبدل منه مرة لا يبدل
منه اخرى اذ صار بالابدال منه والكالساقط واما قولك اعجبني
زيد اخوك حمارة فالبدل الثاني من المبدل الاول انتهى **قال**
الشهاب ويستفاد منه انه لا يجوز تعدد المبدل من مبدل منه
واحد وانه يجوز المبدل من المبدل **قوله** قد تقدم الكلام على
هذه المسألة مبسوطا في الديباجة **قوله** كلفوا الامر
الا على قال ابن هشام في تشبيهه نظر من وجهين احدهما انه
يجوز ان يكون على بدل لاسم امره فتكون الا الثانية موكنا للاول
والثاني انه كان واحدا ان ينصبهما او ينصب احدهما ويرفع الاخر
انتهى ودعوى انه نصب عليا ووقف على لغة من بيعة ما لا
ينبغي الاعتدال به اذ لا وجه لاختياره نصب الثاني مع ايسار
عدم النصب لامكان نصب الاول مع عدم الايمان ومن العجايب

قول الشاطبي هذا المثال ليس من هذا القسم بل من قسم الفرغ
وقد وهم ابن عازي في ذلك قال لان الواو في يفيوا واوضمير
الفاعلين وانما كان يكون مفعولا لوقال كضمير غير مستند
بما في نيل **القول** وحكمنا في الفقد ذكر الاول اي حكم
ماعد المستثنى الاول من المستثنيات المتكررة حكم الاول
في الدخول والخروج وكذلك فيقال انه حواله على مجهول فانه
لم يبين حكم المستثنى الاول في الدخول والخروج لا يقال
نكره للعلم بمكانه وانه ليس مما لا يخفى لانا نقول لو كان بهذه
الحبيشة لم يقع الخلاف فيه ففان قول المستثنى مسكون عنه
بما في انه مستثنى من الحكم فيدخل في نفيته وهو عدم
الحكم وقال قول انه مخرج من المحكوم به فثبت له نفيته
وهو عدم ذلك المحكوم به والخاص **ان في البيت ثلاثة**
اسماء واحد ما عود الضمير على غير مذكور والثاني الحواله على
مجهول والثالث الاطلاق في موضع التقييد اذ لا يكون حكما حكما
الاول الا اذا لم يكن استثناء بعضا من بعض والافضل منه انه
مستثنى من الذي قبله لانه اقرب فالحمل عليه اولى كما يعود
الضمير لا قرب مذكور ومذاهب صارت ان **احد** اسماء ان لا تكون
المستثنيات من باب الاعتماد الثاني ان تكون ولا يمكن الاستثناء
لكثرة التالي وخلة المتلو امثاله عندي عشرة الاثلاثة
الا اربعة فان اكثر الخويعين يستثنى من الاصل فيوجب
عليه ثلاثة والعرا بجرهما على القاعدة وذلك لا يمكن على
الانفصال فخرجه على الانفصال اي الا اربعة اخرى له عندي
والناظر وافقه قلنا **الاصلا** الانفصال قال والاصل
انه لو اراد استثناءها معا لقال الاستدعاء ولم يخرج بل ان
يستثنى شيين متزويدين **فان** سكت الناظر
رحمة الله عن حكم الاستثناء الوارد بعد حمل وذلك كالعكس
لمسالة نكرارا لا وامي مسالة قل من ذكرها من النخاة وقد

نقصر

نقصر لما في التسهيل وحاصلها انه اذا ذكر غيب معمولات
كان الفاعل فيها واحدا نحو اخرجني فلان وبني فلان الا من صلح
او تكرر الفاعل يؤكد نحو اخرجني فلان واخرجني فلان الا
من كان صالحا مرجع للجميع وكذا اذا اختلف الفاعل وكان المفعول
واحدا كقوله تعالى الا الذين تابوا في امة قد ذف المحصنات
وقال المهابادي في شرح اللع لا يكون الاستثناء في هذه
الاسم الجملة التي تليها فقول الا الذين تابوا مستثنى من
قوله واوليك هم الفاسقون لا غير وجملته على انه مستثنى
من الجميع خطأ لا يلزم تواردها على معمول واحد ومذاهب
الشبهة كان الجلال القزويني يقول بما كنا نقله الزمخشري
في شرح جمع الجوامع حيث يفرض المسألة بقوله والوارد
بعد حمل متغايرة للكل وقيل ان سبق الكل لغرض وقيل
ان عطف بالواو وقال ابو حنيفة والامام للاخيرة وقيل
مستترك وقيل بالوقف وهي لا يلزم من مالك ومن يوافق
على القول بان العامل في المستثنى الا واما يلزم من يقول العامل
ما قبل الا واستثنى محذوف او انه ان يقول قد حذف من المتاخر
لدلالة المتقدرا وان التوارد المذكور جائز بدليل تجوزهم
في باب النعت الاتباع في مثل عازي واني عمير والعاقلان وعدم
اجاب القطع واقتصر اليها السبكي في العروس في باب الفقد
والوصل على الجواب بان في الكلام حذف او انه لا اشكال على
السافعية في اعادتهم الاستثناء الى الجميع مع قولهم ان العامل
في المستثنى هو العامل في المستثنى منه **قول** بغير معنى
بما المستثنى بالانسيا بغير تارة الاسر واسم المفعول وموبا
ان كسرت راء فقال من الفاعل وان فتحت فن المجرور وهو اول
لان فيه ضامعا المعرب وذكر على اللفظ والدلالة والمجرور
مفعول اصلة وصل بينهما وبين الموصول قال ابن هشام
فان قلنا **نقصر** غير والاية احكاما احدها ان نحو

ما جاني احد غير زيد الاربع اذا انتفعت ان يكون على الوصف لا البدل
 وفيه الا بالنعكس والثاني ان نعيب تالي الابهما لا بالاعمال فتلها ونعيب
 غير على العكس والثالث ان مستثنى غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ
 والمعنى قل الكلام في غير والا مستثنى هما لا الموصوف
 بهما وفي الاحكام اللفظية لانه التوجيه والتثوية بين مستثنى
 الاوكلية غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص
 بها وجوب جرم مستثنى غير وليس مستثنى الا كذلك ثم
 التثوية في الذي تقدم ذكره وهو لم يتقدم له ذكر تابع مستثنى
 الا انتهى وجه يعلم ان غيرا والايقة قانه في اكثر من الخمسة
 اوجه التي ذكرها في التصريح وانما يجاب عن بقيتها بقوله ابن
 مسافر والتثوية بين مستثنى الاوكلية غير الخ وفي شرح ابن
 الصايغ ويطلع من قوله بمرورا ان المستثنى بغير لا يكون جملة
 انتهى فندير تنبيه ان الاول قال الساطي لما جعل
 حكيم غير حكيم ما بعد الا كان ذلك ظاهرا في ان نعيبها على
 الاستثنا لا على الحال انتهى وقد قال المراوي فان قلنا
 ظاهر قوله معربا بالمستثنى بالانصباء اتحاد جهة النصب فيكون
 خلاف ما ذكره في شرح التسهيل قلنا المفهوم من عبارته
 ان غير نعرب بالاعراب المستثوب للمستثنى بالانصباء او غيره
 كما سبق وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب الثاني
 قال ابن الصايغ الاكثر على منع الحمل على المعنى في الاول فذا جاز به بعضهم
 كقولهم

وما جاز هذا الشوق الاحكامه لغنت على خضر اسر فتودا
 واوله الاكثر على الجواز اذ على انه صفة خضر وقياس قول شجنا ان
 يكون متدا عطف بضم انتهى وانظر حمله من الجواز مع اختلاف
 الحركة لان حركة خضر القنحة وان كانت نافية عن الكثرة فان
 الظاهر ان ذلك لا يكفي وانه لا بد في الجواز من التماثل اللفظي قال
 في التسهيل وقد يفتح في الرفع والمجر لا منافاة لما سمي كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقنا حاسة في عمود ذات اذ قال
 وفي شرح المغني المخرج للدماسمي وكان بعض الناس ساء فقال
 كيف يقال ان غيرا البيت اضيق لمعنى مع ان هذا المصنف
 البه في تقدير معرب وهو النطق فلم تصنف في الحقيقة المعرب
 فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به واما الحرف المصدر وهو
 وصلته فتبني الاستراهم يقولون المجموع في موضع كذا وما يدل
 على ذلك ان هذا المصنف اليه وهو مجموع ان نطقنا حاسة اذا قيل
 ما به معرب لم يحل ان يكون اعرابه لفظيا او تقديرا لا اعراب
 انما يكون في آخر المعرب ومما ليس كذلك قطعا انتهى اقول
 بعد انما جاز من اعتقاد ان المصنف اليه الجملة وانما سبنته وهو
 ما ذكره السيد في حواشي المتوسط واقتناه كلام المطول وفي
 الرضي ان الاعراب والبنا من عوارض الكلمة لا توصف الجملة بهما
 والذي دل عليه كلام الرضي ان المصنف اليه في البيت ان حيث
 قال واما اذا اضيف لما ان فلا خلاف في جواز بنا به كقولهم
 واشهد البيت وكلام المغني في الامور التي يكتسبها الاسم
 بالانصاف للحرف احب ان ذلك على التوسع فانهم جعلوا
 ما يلاية المصنف من المضاف اليه كانه المصنف اليه وهذا جعلوا
 المصنف اليه في علم حين عانت الفعل وجعل بعضهم النافي
 يومر لامتلك نفس بان لا حرف والحروف سبنته ولسوي
 اي لا يبيع عدل كالتى في قوله تغالبه مكانا سوى فان هذه
 لا تقع استثنا ولا يبيع فصدق قال ابو عميدة المكري واشهد
 على ذلك اللغويون

فلا مرقن سوى حذيفة مدحني لفة العبيد وفارس الاراب
 قال ابو عميدة وانا اشهد ان الشاعر انما قال فلا مرقن الى
 حذيفة مدحني وسوى مرموع قال ابن هشام مدح السادة
 فيها نظروا زلفا وغيره اشهد والبيت سوى واشهد الفرغاني
 لو تمت حبيبي ساعدني او تمتعت ساعدت سواك

ان قصد هذا الانفسد المعنى قال في مثل التتميل لرجل
 في عصرنا يعرف بالحنوي وبالسمن لخصه من شرح لياحيان
 المغنم ان بعضهم ذكر من يجي فعل صفة كانا سوي ودينا فينا
 وماروي وماصري وقوم عدي ولحم زهر وانه اجيب
 عن بعض ذلك بانه مصدر وصف به كقوم رضي وعن سوي
 بانه ظرف وهذا غلط فان سوي الذي هو ظرف لا يستعمل الا
 معنفا **قوله** سوا لا يبيع وسط كالتي في قوله فالفقه في سوا
 الجيم ولا يعني تاء كقولك هذا درهم سوا ولا يبيع مستو
 كالتي في قوله تعالى فهو فيه سواي مستوون تعالى الى كلمة
 سوا بيننا اي مستوية بيننا قوله على الاصح ما لم يجر
 جعلنا اي من الاستثناء المتصل نحو
 كل سبع سوي الذي يورث القوة فبقية حسره وخسار
 والمنقطع نحو لم اقل في الدار اذا نطق سوي طلال
 وبه وبثوله ليس بيبي وبينهما سوي ليلية سيدة على من زعم
 ان مما خالفته فيه سوي غير انها لا تنضاف الا الى معرفة
 والوصف بهما نحو
 اصحابهم بلا كان فيهم سوي ما قد اصاب في التفسير
 قال ابن هشام وعندي ان البيت الاول على الصفة لا
 على الاستثناء وانه دليل على ظرفية سوي والامر تدخل
 الفاية الخبر بفتاى **قوله** سوا لا يبيع سوا
 ان الثلاثة يستثنى بها كغير وموظا هو كلام الاخفش وفي
 شرح الجمل الصغير لا يبيع عصفور لم يبيع من الثلاثة
 معنى الاستثناء الاسوي المكسورة ولذا قال ابن هشام يجوز
 في قوله على الاصح ان يراد به مخالفة من زعم انه لا يعمل على
 الاية الاستثناء الاسوي بالكسر والفتح فقط فتكون متحدة
 بقوله على الاصح ما ذكره من اللغات وعدده هذا مجتوز واعلم
 انه لم يرد **الثاني** قال في النهاية الفرق بين غير وسوي

ان مررت برجل غيرك معناه برجل ليس اياك وبرجل سواك
 معناه برجل يقو مقامك ويقضي عنك **الثالث** لا يكون
 سوي عنده ظرفا بل يسمي اسما دائما ولم يبق منه الى مدد المقالة
 سوي الزجاج ونقل ابن الصايغ عن ابن عصفور ان الممدودة
 غير ممكنة والمقصورة ممكنة وانه مرد على الفارسي في تنوينه
 بينهما وقال عد هو الممكن خلاف الاصل وسوي عليه في الممدودة
 فلا نقول به في المقصورة **قوله** ابن الصايغ ولم يسم سوي
 ما الفرق بين ان يسم على ان المقصورة كالممدودة سوا
 الفارسي فان قال ان سوا فاعرب قلنا هو والفارسي
 مستوفيان في اللفظ وانما حملناه استقرا ثم جيد وكلامه من
 العرب سروي موجود فلا فرق بينهما اسم النقطتان بمعنى
 القياس ان حكمهما واحد **قوله** ابو حيان لا ادري من اين
 نقل هذا من كلام ابن عصفور والذي رايت في كلامه عدم
 التقريب بينهما **قوله** واستثنى ناصيا الخ قال الرضي لم
 يستعمل هذه الالفاظ فعلا في الاستثناء المخرج على انه
 قال لا حوص
 فانزك المصنع الذي قد تركته ولا الغنطية ليس جلد ولا عظام
 في الاجلد ولا يستعمل هذه الكلم الاية الاستثناء المتصل
 بخلاف غير فانما يستعمل في المنقطع انما انتهى وتقدم ان سوي
 يستعمل في المنقطع واعلم ان ليس ولا يكون هما الراققتان الاسم
 الناصيات الخبر وانما التزم النصب لان المستثنى لما خبرهما
 واما اسمهما فاستثنى لزوما لانه لو ظهر فضلهما من المستثنى
 وقائمة الدلالة على قصد الاستثناء **قوله** ابن الصايغ ويجوز
 الناطق وانه وصاحب البسيط في قوله والتزم حذف مرفوع
 ليس لهما في التعقيب عن الاضمار بالمحذوف وهو غائب على البعض
 المفهوم من المستثنى منه اي ليس هو اي بعضهم زيد وليس
 لفظة البعض مضافة لضمير المستثنى منه فيكون ذلك من باب

المحذوف خلافاً للتأثير وابتداءً في ظاهر كلامهما وفي عوده على البعض
 بعد الاطلاق ثم حينئذ البعض على الجميع الا واحد او قيل لا بد
 على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق كما قاله سراً ولا يعترض
 بعد الاطراد لانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيهاً على
 كيفية التخرج في غيره فحيث يتقدم الفعل ينضميد من الكلام
 ما يمكن عود الضمير عليه في نحو القوم اخوتك ليس زيد التقدير
 ليس هو اي المنسوب اليك بالاخوة وقيل لا بد على المصدر
 المدلول عليه بالفعل خفنا قاله الكوفيون ولا يعترض بعدم
 الاطراد لانه يجب بما تقدم والمعنى فيما تقدم ليس هو
 اي نسب الاخوة **نعم** لا بد في جميع اسئلة من حذف
 المضاف في نحو قام القوم ليس زيد اي ليس القيا م قيا م
 زيد وليس نسب الاخوة نسب زيد وان لا يكون تفسير
 حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف ولهذا لا يستعمل
 يكون في الاستثناء مع غير لا ولا يستعمل غير يكون من كان
 وليس متاكدة الجود لانه ثابت لما قبل وعرض لما تضمن
 الحرف ولا تكون خادئة الجود وان خلا في الامثل لا رمت قد
 لا المفعول بن نحو قلت ادمار من الانيس وقد يفهم معني
 جاوز فتعدي بنفسه نحو افعلك اذ دخلك ذم قال زكالك
 صالح وخلاك ذم وصحك الايمان والسعود والسرور ما
 هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعده هاء في صورة
 المستثنى بالتي التي هي من الباب ولهذا الفرض التزموا امتار
 فاعله وفاعل عد او في سردهما الاقوال المتباينة وما عليها
 ولما **لكن** يبيّن ههنا ان في عوده على البعض نظر اقال
 الرضي لان المقصود في جاني القوم خلا زيد او عد ازيد ان زيد
 لم يكن معهم اصلاً ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم بايا من
 وحلوا بعضهم منه مجاوزة الكل وخلافه **وجاب**
 بان المرجع البعض على سبيل العموم فالجاء كل بعض منهم

وقيل

وقيل انه عايد على ما سوي المستثنى من المستثنى منه كما اختار
 الساج واستجاده ابن هشام في حواشي المتن وقال في حواشي
 الساج لم يوجه حقيقة مرجع الضمير ولم يقدّم ذكر من
 سواه ولا غيره ولو انفتح وخبر ما قاله كاف حسناً وخيراً من كل
 قول في المسألة واما عدي فتعدي في غير الاستثناء ايضاً
 كثيراً نحو عدا فلان طوره ومعه عدا في ان اذورك ان يمي
 عجايا كلها الا قليلاً **تنبيهات** الاولى جملة الاستثناء
 من ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال وجاز ذلك في ليس
 مع ان الفعل الماضي لا يقع حالاً الا مع فظاهرة او بعد مرة
 لان هذه الصورة مستثناة وقيل مستثناة بمعنى
 عدم تعلّقها بما قبلها في الاعراب وان تعلّقته به في المعنى
 ورجح هذا ابن عصفور لعدم الربط قال فان قيل
 او انما الضمير على البعض المضاف للضمير المستثنى منه حصل
 الربط بالمعنى فاجواب **ان** ذلك غير متقاس والمجمل
 من خلا وعدا كذلك وقال الرضي ان قد لم ينظر معاً للمعنى
 الذي التزم فيها ضمائر الفاعل وفيه ان ظهور ما لا ينافي
 المقصود من كون ما بعده هاء في صورة المستثنى بالا ان يقال
 ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحاً **الثاني**
 الهاء في ليس متعلّقة بناسياً او باستثنى وانما الهاء في بعد
 ليحصل تجنيس مع قوله بعد وفي يكون ليتبادر الذم الى
 ان فيه سبق لا يكون فيه ونهياً لا تكون من ادوات الاستثناء
قوله واجرر بسايفه يكون وما خلا وعدا على انها حرفان
 خاصان بالاسم وغير منزله من منزلة الجزء ومعناهما
 حينئذ الاخراج الذي هو المعنى الموضوع له الا ان الذين
 يحاران ومع انهما لا يورلان معنى الفعل للاسم لفقد الدلالة
 على حرفيهما بخلاف الا فان حرفيهما بيّنة بغيره **الثالث**
 وبعد ما انصب لتعني الفعلية لكون ما مصدرية وهي

لا توصل بالجار والمجرور اتفاقا بل بالفعلية بكثرة والاسمية
بقلة على خلاف في ذلك لكن فيه وصل ما بالجار مد وهي لا توصل
به كما في التثنية فاما ان يقال باستثنائهما او ان ذلك في الجار
اصالة ومدان سقر فان في الاصل وموضع ما وما بعد لها
نصب باتفاق اما في الحال على تاويل الموقول لان المصدر هو
باسم القائل واما في النظر على حذف العنصر قال ابن هشام
وهو ان لا نية المصدر عن ظرف الزمان شايعة متفق عليها
مفتية بخلاف وقوع المصدر الموقول حالا انتهى وظاهره ان
في وقوع المصدر الموقول حالا خلافا واتفاقا فموجب كسر
ان الحالة محل الحال يفيد الاتفاق على منعه وهذا اورد الشهاب
ذلك على ما هنا **قوله** ولا تعجب ما لي مصدرية او اريدة
لانها في الجار وما المصدرية لا توصل بزيادة وحملت
الزيادة عليها واما خلافا عن الخارج عن القياس فلا يقاس عليها
او نظر لاصلها كما ستر **قوله** وقيل خاش قبل لم يسمع حاش
الا في حاشي التثنية لا في حاشي الاستثنائية واما حاشي
فستعت في الاستثنائية قال حاشي رهط النبي فان منهم مجور لا تدرى الا
نتيجهان الاول قال الدمايني حاشا المستعملة
في الاستثنائية معناها تنزيه الاسم الذي بعده من سؤ ذكرني
غيره او نية فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال
ما انت الناس خاشا زيدا لقوات معنى التنزيه لغيره ابن الحاجب
 وغيره الثاني نزد خاشا زيدا لقوات معنى التنزيه فصر فعلا
سقر فاستغنى ما حاشي فاطمة ولا غيرها فانا فنية
والمعنى ما استثنى فاطمة وروم الناظم وولد في ذلك
فظنا ان ما مصدرية وكاشا استثنائية ونزد اسم مرادفا
للجاءة نحو خاشا الله واسرار الله ابن غازي بقوله
من قبل لام المجر تنزيها وما هذي فعل في الامع يليه

الحال

قوله

قوله وصف المراد به ما دل على معنى اللاترك غير فتدخل
الجملة وتبنيها او المراد صريحا او موقولا **قوله** فضلة المراد
بالفضلة ما بالي بعد تمام الجملة لاما يستثنى الكلام عنه
قوله منتصب قد يجبر بالزيادة وبين وعليه خرج
ابن جني في المنسب والناظر في شرح التسهيل قراءة ما كانت
بينهم لما ان نتخذ من ذلك من اولها بالها للمفوق فان من
زيادة في الحال على هذه القراءة وفي المفوق على قراءة الجماعة
ونقل في المعنى في بحث من زيادتها في الحال عن الناظم فقط
وقال في نظري فساد له لانك اذا قلت ما كان لك ان نتخذ
زيدا في حال كونه خادلا لك فانت سببت لحد لانه عن
اتخاذ وعليل هذا ان يلزم ان الملكية اثبتوا لانفسهم الولاية
فالمراد اللفظ نصيا او محلا **نتيجه** اعترض ذكر النصب
في الحد لان المقصود من الحد تصور مامية الحد ودوي لا تصور
الاجتماع اجزا الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه حكم
من احكام الحد ود والحكم على اليه فرع عن تصور والمنصور
موقوف على الحد واجزائه ومن جعلها النصب فلزعم انه وس
واجيب **ب** باجوبة احسن ما انه يكلف في الحكم المنصور
بوجه غير الحد وهذا جعل التعريف اعم من الحد والرسح
فتتطير التعريف في هذا الجواب لا يلتفت اليه وقول الشهاب
النصب لا يخصص في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون
موقفا على الحد **نق** نصيب الحال يتوقف تصور في تصور
الحال الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصيب الحال بل النصب
المطلق انتهى فيه نظر ظاهر لان تصور نصيب الحال موقوف
على تصور النصب المطلق **قوله** مفسر في حال قال ابن هشام
قال يعبر بتوطين على الحكاية وقال في موضع اخر حال غير موقوف
لان ابنه قال اي في حال كذا او قوة هذا يعطى انه مضاف **قوله**
سنتقا لا يغني عنه تمثيله السابق بفرد الا انه لا يفيد انه

مغلوب وان الاشتقاق غالب ولا يقيد الاشتقاق بكونه
 من المصدر كما في مستخرج من الحجر ومستخرج من النسر وذلك ان
 جعل اشتقاق هذه من مصدر كالاستخراج والاستنساخ
قوله لكن ليس مستحقا قال الشهاب فابدية مع ما قبله
 دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصح انتهى وفي حواشي
 ابن هشام فابدية النضج بين ما يتوهم ثبوتها والمغريض
 بفساد قول من قال بانه مستحق **قوله** وكثير الجود الخ فيفسد
 منه ان يجي الحال جامدة على ثلاثة اشياء كثير مودل بالمشتق
 وكثير غير مودل به وفليل فالكثير المودل بالمشتق اذا دل على
 تشبيه او معاكلة او ترتيب واكثر الغير المودل به الشجر
 ونحو هذا اذا تمك حد يد او مذا حد يدك خاتما ومذا مالك
 ذهبيا واسجد لمن خلقت طينا وكذا فمثل لما بشر امامدا
 فلان الحال في الحقيقة العفة ولان الصفة لا يبيح لثاات
 توصف فلا يورل الجامد مشتق ولان تاويلها بالمشتق يعني
 عن ذكر ما بعدها واما ما قبله فلان نفس الحد يد والخاتمة
 والذهب والطين مفعول مفعول به فقتد به مشتق لا يظهر
 ولا هو المفعول بخلاف كر زيد اسدا فان حقيقة الاسد غير
 مطلوبة هنا فوجب التاويل بفساد ان قلت كر زيد اسدا شدة
 او شجاعة فتد انما معنى التشبيه لا تاويل اسد بشجاع والتقدير
 سببه اسد فهو على حذف مضاف وعلى هذا فاقوله في قوله
 . اني السلم اعيا راجفا ومخلقة وفي الحرب امثال النساء العوارك
 انه مخالف لقوله عد لي غير لانه يمكن في غير ايراد التشبيه
 ولا يمكن ذلك في البيت ومالا يورل مشتق البتة مذا اسرا
 اطيع منه رطبا فتد ايصح ان نقول في تفسيره معناه هذا
 في حال كونه بشرا اطيع منه في حال كونه رطبا كما نقول في هذا
 خاتك حد يد انقتد به هذا خاتك في حال كونه حد يد اعلى
 معنى شبر الية في هذه الحالة اما بعنه مذا بكذا فلا يصح

تنبيه

تنبيه في كلام الشارح امران احدهما انه اقتضى كلامه
 ان الحال في جميع ما ورد جامد امور بالمشتق وهذا لا يمتنى
 له في شيء من المسائل الستة التي زادها على الثلاثة التي ذكرها
 الناظر الامثلة الترتيب واما الباقي فيصح في بعضها التاويل
 بكلفة ولا يصح في بعض والساني ان كلام الناظر يقتضي ان الدات
 على التفسير لا تاويل فيه لانه جعله قسما للمودل وكلامه لم
 يقتضي ان الدال على التفسير مما يورل تاويلها بكلفة فيه وله
 ان يجيب عن مداما نه انما اراد ذكر قاعدة عامة بعد خاص
 فكانه قال وكذلك كل ما يمكن فيه التاويل بكلفة وقد يجدش
 فيه بان مسالة التفسير ليست اظهر في قولنا للتاويل والحال
 انما ينص عليه مع النص على العاقلية اخضر بها ولا منزلة هنا
قوله بدا بيد فذره الشارح بقوله مناجزا وجعل منه
 كلمته فاه لا في وقال اي مشتافنا وجعل ضابطها ماد دل على
 مفاعله ولو قدر خالا من الفاعل والمفعول لم يمتنع فيكون التقدير
 بعنه متقا بضمين وكلمته مشتافين ولكن لا يبيح في نحو
 بع البريد ابيد الاما قال بخلاف بع زيدا ايدا بيد
 . نحن ابن سيدة المنبي في قوله
 . فقلها ود موعى مزج اد معها وقيل تنفي على خوف ما الغير
 قال فان تر لم يحك هذا الامضافا ليا ما بعده يعني فكان حقه
 ان يقول قاهالما في ومذا من الغريب فان الذي في بيده
 المنبي افيش كونه نكرة ومو حق الحال ومع هذا انكر الحافنة
 الاستعمال فيها حقه الاتباع لما ورد **قوله** امر اعلم ان الوقوف
 عند ما حكاه تر يستدعي اعتراضين اخرين احدهما ان الجسر
 بالي لا بالامر الثاني ان هذا غير المحل المستعمل فيه مذا اللفظ
 فانه انما استعمل في معنى متشابهين وذلك انما يكون في الحديث
 لا في التقدير لانه لا يكون بواسطة **قوله** والحال ان عرف الخ
 انما التزم تشبيهه ليا لا يومهم الصفة التابعة ان كان منصوب

Copy

كضربت اللص المكتوف او المقتوعة ان كان لمرفوع او مخفوض
كما زيد الركاب ومررت بزيد الركاب واطلق بعضهم مؤنم كونه
نعتا وهذا مراده اوبقاء قد يكون الاعراب خفيا فلا يمنع
الاختلاف في الحركة من التوهم او قد يغفل عن الحركة وبالمجسلة
لا حاجة لدعوي ان التوهم انما يكون عند الاتفاق في الحركة
وطر الباب في غيره ولائها لازمة للفضيلة فاستحق لزوم
التخفيف بالتجريد مما يقتضي التعريف بخلاف المفعول ونحوه فاما
المفعول له ومعناه فخلا على المفاعيل الثلاث لان المفعولية باب
واحد وقال الرضي النكرة اصل المقصود بالحال تقييد الحدث
ولامعني للتعريف هناك فلو عرفت الحال وقع التعريف ضائفا
وقوله ان عرف الخا في كلام العرب فكلامه سيظهر بان ما جا
من الحال معر فافاعا موساع لانه اوجه بتاويله على التفسير
ولو كان قياسا لم يخرج بل ذلك بل كان يقول ان الحال يجوز الاتيان
به معرفة صح تاويله بالنكرة ولم يصح فان قيسل الامر
بالتاويل لا يدل على عدم القياس يدل على قول السابق وفي مبد
تاول وهو مقبيل احبب بانه لم يقل هناك اولا
الجامد المستثنى اذا اتاك من كلامهم قوله ومصدره انكرا
الحال وصاحبها كالمبتدأ او الخبر في الحال ان تكون صادقة
على ما صدق عليه المبتدأ او الخبر من ذلك ان لا تكون مصدرا
فلا تقول جازي بضحكا لان الدات غير الحدث وقد جازي في المصادر
منصوبا على الحال فوجب قبوله وان لا يقاس عليه نحو طلع زيد
بغنة واختلف في ذلك في موضعين احدهما ان لا يكون
على تاويله بايم الفاعل والمفعول او مفعول مطلق على اضماس
الفعل الثاني قول الاخفش والمبرد ويرده ثلاثة امور احدها
ان حذف عامل المؤكد اما مستغ او بعيد عن الجواز بعد اكثيرا
والثاني التزام تنكير ذلك والثالث انه لا دليل فان قالوا لفاعل
السابق فالعامل لا يدل على الخاص وان قالوا المصدر فيلزمهما

افتباسه

افتباسه فان كل مصدر يدل على فعله فان قيل لا يرد هذا
على المبرد لانه يقتضيه قلنا بانه انما يقتضيه في نوع الفعل
قال في الكافية

وهو ينقل وابو العباس الحق نوع الفعل بالقياس
قال ابن هشام في الحواشي وعندي انه ينبغي ان يجوز ما ورد
من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدأ ازيد صومر على ذلك
وفي حذف مضاف كما زيد ركضا في معنى ذاركض وكان ينبغي
ان ياتي هنا الخلاف الذي في باب النعت فلا ادري ما الفرق
والبيان سماع ويستثنى من قولنا لا يجوز في هذا الباب افتباس
ذلك ثلاث مسائل انت الرجل علما خلافا للعلامة بفعله
مفعولا مطلقا وزيد زهير شعرا والاصح ان منه ان يميز واما علما
فقاله وجوز السامع كونها حالا مسمية وموكدة بما نقده سير
الفاعل ففعل الشرط او ما بعد الفاء واختار الناطق في غير هذا الكتاب
انه مفعول به ويوسيد اما فربما فاننا افضلها واما العبيد
فذا وعبيد وقال الاخفش مفعول مطلق لما بعد الفاء وس
المعرف مفعول له والمنكر حال والحياريون يوجبون نصب المنكر
والتميميون رفع المعرف وفي غير ذلك لكل وجهان قوله
ولم ينكر غالبا والحال قال الرضي لانه اذا كان نكرة كان
ذكر ما يميزها ويخصه من بين امثاله اعني وصفها اولى
من ذكر ما يقيده الحدث المنسوب اليها لان الاصل ان يبين
الشيء اول ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث
انتهى وقضية ذلك ان لا ينكر الفاعل غالبا الا ان يفسد
بان العامل انه اموخر عن عامله فهو في قوة الموصوف بصحة
الحكم عليه او بانه اذا ذكر ما هو وصف في المسمى ففقه ان لا يكون
الاقتباس بخلاف ما اذا نكر ما لم يعد موصوف ذكره واحدا تكرر
بقوله غالبا من قولهم به داحمالطا وعليه مائة بيضا وقد يقال
المسوخ بينهما نقده بغير الخبر وميل وراه رجال قيا ما وجهه في ارس

سابقا والتخصيص بالحكم انما يكون ان تقدم لزوما لتقدم الحكم
على الفاعل والحكم المنسوب اليه صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه
قد يكون مفعولا وطر الباب في غيره فلم يعتد به مخصصا واما
قول النضر لا يقال **التخصيص بالحكم كان لانا نقول**
لو كان كذلك لما احتج بما مسوغا مثلا انتهى غير محذور اما
السوال فلما لا يخفى واما الجواب فليجوز ان يكون هذا المسوغ
ضعيفا لا يكتفي به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد
المسوغ ومن غير الغالب نقول ان كلمة متولية فزارة الحسن
وعكس هذا الموضع في امر بعة اياها مرسوا فالغضب على الحال
فزارة العامة والحر فزارة ساذة والفروق ان صاحب الحال
هنا مختص قال ابن هشام ولا يحسن عندي ان يقال في الحال
وان كانت ذوبا بغير صاحب لان لقب هذا النوع الذي قد وضع
له او غلب عليه صاحب الحال لا ذوالحال والالقاء الوضعية
والغالب لا يغير مراد فيما اللغوي **قول** ان لم يتاخر لعدم
توهم الصفة كما اخبر الخبر عنه في نحو في الدار رجل لذلوك
جاز نحو هذا خاتم حديد او كالذي مر على خربة وفي خاوية
ومع ومن والناس يستشفونك لاجل ذلك ومن تاخر
صاحب الحال ما انشد من
وبالجسم متى بينا لو علمناه **سجود** وان تستشهد العين بشهد
وفي هذا البيت مسألة حسنة وهي بكل يجوز في الكلام
علمنيه قال ابن هشام هذه مسألة سيلت عنها قديما
ولم اجد فيها حينئذ غير المنع ثم رايت في حواشي الشلوبين
على الفصل مانعه وقد يدخل بعضهم على تالضمير في خطاب
الموتى التالفيقول انت قتلته قال كثير
اقبلي فزاد افند تركنيه ها يا **ولا** تقتليه لاجل كم تطلب
وقال صلى الله عليه وسلم لبريرة لورا جعنتيه في روجها
تنبيه اقتضى تعليل جواز كون صاحب الحال نكرة اذا
تاخر

تاخر بما ذكر امتناع مانعه ليس مع انهم مصرحون بجواز الحال
من النكرة المخصصة ومنها ما رايته غلام رجل قابلا مع حصول
اللبس في ذلك لاحتمال الوصفية ويمكن ان يجاب بقله ليس
هنا لان النكرة لما خصصت بالاضافة فزب انسياق الذين
لياحتمل المنسوب على الحال بخلاف ما اذا لم يتخصص لان بيانا
مفهوم على تنبيه المنسوب اليها وهذا يجاب ايضا بما يقال
لا مانع من جواز الصفة بعد الصفة فاللبس حاصل مع وصف
النكرة فلا يكون تخصيصها بالوصف كافيا في جميع الحالات
قول او بين من بعد في او مضاهيه هو الاستقفا
ولا يشترط كونه في معنى اليه كما في مثل عمر عيش باقيا بل يجوز
ملاكك احد راكبا كما ان ذاك لا يشترط في باب الابتداء نحو مثل
فتي فيكم وارجلية الدار وهذا بخلاف الاستقفا الذي يجعل
الكلام غير ايجاب في باب المستثنى فانه يشترط فيه ذلك ولا
يشترط كون الاستقفا هو مل كما في البيت بل يجوز اياك احد
راكبا كما ان ذلك لا يجوز في باب المبتدأ نحو ارجلية الدار
وهذا بخلاف الاستقفا الذي يجعل الكلام غير ايجاب حتى
يجوز زيادة من فانه يشترط فيه ذلك كما ذكره الناطق في شرح
الكافية والحاصل ان هذا الباب وباب المبتدأ على حد سواء
قول وسبق حال الى اخره للحال مع صاحبها كالمخبر مع
المبتدأ انما انقسم الخبر الى واجب التأخير وواجب التقديم
وجاز في الامران كذلك تنقسم الحال فاما جوارا لاسرين
فهو الغالب واما وجوب التقدمة ففيم اذا كان صاحب محصورا
فيه نحو ما جاز اكلنا لا زيد وفيما اذا اصاب الضمير الى ضمير
ما لا يسميها نحو جاز اير منده اخوها واما مثل الشارح بانطلق
منقاد المرو صاحب ففيه انه لا مانع ان يقال انطلق المرو
صاحبه منقادا الا ان يقال الوجوب فيه امانا بالنسبة
لاستمتاع المطلق صاحب منقاد المرو ولما نظاير في باب المبتدأ

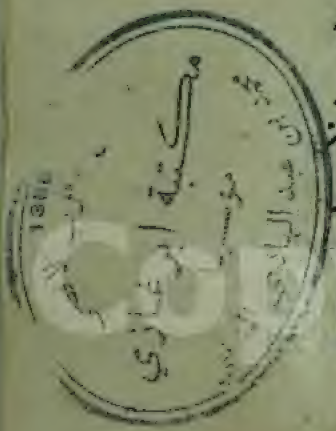
فلذا لم يذكرها واما وجوب التأخير ففيها اذا كانت محصورة فيها
 نحو وما ترسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وهذه المسألة
 معلومة مما تقدم فلذا لم يذكرها وفيما اذا كان صاحبها مخفوضا
 بالحرف او بالامتناع وذكر المسألة الاولى صريحا والثانية
 التزاما حيث ذكر ان الحال تأتي من المضاف اليه فيما ذكره
 وقوله حال في موضع رفع وما مفعول فان ترك تنوين حال
 فما خفض بالاضافة وهذا امر ثابت فانه يشتمل التقدير على
 صاحب الحال وعلى عاملها جميعا واذا قرئ بالتنوين لا يشمل
 الا التقدير على صاحب الحال **قال** ابن هشام ولا اذكر نقلا في
 خصوصية هذه المسألة بالنسبة الى العامل بل ظاهر بعض
 القائلين الجواز وظاهر بعضها المنع **تنبيهات** الاولى لا بد
 من تقييد الحرف بكونه غير زائد اما الزايد فيجوز تقييد الحرف
 على صاحبها المجرور به اتفاقا وبه يعلم صحة قولنا البقاء في الكلام
 على قوله تعالى قل لست عليكم بوكيل على مستغلة بوكيل او حال
 منه على قول من اجاز نقذ بجر الحال على حرف الجر انتهى لانه لا خلاف
 في الحرف الزايد كذا الثاني في النهاية كيف ياتى وكما من
 اجاز نقذ بجر الحال على صاحبها المجرور بالحرف اجاز كيف وليا بالله
 ومن منع منع ومن اعرب به شذوذا فلا يبعد ان يميز ايضا انتهى
 والناظر مع نحو بيزه اصل المسألة يمنع مع كيف ذكره في شرح
 العمدة **قول** الا اذا اقتضى المضاف عمله اليما من عمله
 غاية في الحال وقد اصبغ اليه العمل على معنى في نقد سيره الا اذا
 اقتضى المضاف عملا في الحال **قول** او كان جزا الخ انفقوا
 على المسألة الاولى واكثرهم لا يميز ما عدا ما ذكرنا ذلك بنا على قولهم
 ان العامل في الحال يجب ان يكون العامل في صاحبها النسبة الحال
 بالظرف كملت عندك وبالصفة كما في رجل قايما **قل** **س**
 وكذا يثبت التمييز والخبر والعامل فيهما وفي صاحبها مختلف
 نحو نهضت عشرين درهما ونحو زيد اخوك عيما اي س ثم قال

س في المية موحشا لطل ان موحشا حال من الطفل وهو لا يري
 فاعلم انه يكون معولا للظرف وقال في وان هذه امتك امية
 واحدة ان امية حال وعاملها هذه وعامل صاحبها ان وقال
 هاهنا ذا صريح النصح فاصغ له نطق **وقد** حقق ذلك في المغي
 في الباب السادس **واعلم** انهم مثلوا المسألة ما اذا كان
 المضاف جزا من المضاف اليه بقوله تعالى وترعا ما في صدورهم
 من غل اخوانا **وقال** ابن الحاجب اخوانا حال من الضمير في
 جنات ويصغفه الفصل بالجمل جملة القول وادخلوا وترعا
 ونيل من الضمير في امين ومواضع لان امين في سياق
 ادخلوها وادخلوها مفعول للقول المقدري فيكون فعلا بين ما هو
 كالمفعول الواحد او المصدر ثم انه يلزم فيه ما لم يعل الاول
 نعم ان جعل ادخلوها مفعول القول وامين حال من
 ضمير جنات واخوانا حال من ضمير امين اندفع الضعف الاول
 ولكن يخلقه مخالفة الظاهر اذا الظاهر ان امين حال من ضمير
 ادخلوها ومن مقدرة حال من الواو في ادخلوها فالحال فيه كالكل
 فيما تقدم مرستوا انتهى كلامه ملخصا **تنبيه** **قال** ابن هشام
 حكى عن ابن ابي الربيع انه اجاز الحال من المضاف اليه اذا كانت
 الحال جملة نحو جاني غلام همد وبني ضاحكة وانه جز من ذلك
 ولم يذكر فيه خلافا وعندي ان هذا التركيب ونحوه صحيح
 وان الحال من المضاف دون المضاف اليه وان الرابط الواو ولذا
 امتنع ذلك في الحال المفردة لانها جينية منغية للمضاف
 اليه نحو جاني غلام منذ ضاحكة **قول** والحال ان ينصب
 بفعل صرفا الحال مع عاملها ثلاث حالات احدها ما وهي
 الامتلاء بيجوز فيها ان تهاجر عنه وان تنقد مر عليه وذلك
 اذا كان فعلا منصرا فالمر بغير حله مانع ومن المانع ان يكون صلة
 لحرف مصدرى نحو اعجبني ان ضربت زيدا سوديا وشمل هذا الفعل
 كان واخوانا المنصرفه وذلك فرع عن انها مثل الفعل في الحال

قال الزمخشري في ان كانت كمر الدار الاخرة الانية خالصة
 حال من الامر وقال بعضهم الوجه انها حال من ضمير الخبر
 لان اسم كان لا يقع عنه الحال لان الافعال الناقصة لم يوت بها
 لتسببه حدث محقق فاعلمها حتى تقتضي متعلقات معنى فكان
 زيد قائما لا يراد به ان زيد اثبت بل ان القيام المنسوب اليه
 ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولذلك توهم
 كثير انها لا تذلل على الحدث بل ومنه ما دلالة على مجرد الزمان
 فلذا لم يقل الانية الاسم والخبر وقال ابن السكيت من منع افعال
 كان واخواتها في الحال فقير ما خود بقوله لانه فضلة فزاجحة
 الفعل فعمل فيها لنا الظن بفعل منصرف يرفع وينصب وليست اسوا
 حالا من حرف التثنية واسم الاسارة او صفة تشبه الفعل
 المنصرف لم يعر من انما مانع لكونها صالحة نحو القاصدك سائلا
 زائرا او مصدر مفسر بالفعل دون حرف مصدر ي عوض بالمتوفا
 اللزوم وهذه اربعة على فرض التوضيح جواز الامرين على الاولين
 مع ان هذه تقسم من تقييد المصدر الذي لا يتقدم في الحال عليه
 بالمقدّم بالفعل وحرف مصدر ي والثانية ان يتقدم عليه وجو
 وذلك اذا كان لها المصدر نحو كيف جاء زيد وسكت عن هذه للعلم
 بها من نظيرها في باب المبتدأ والخبر من ان حاله المصدر يجب
 تقديمه والثالثة ان يتقدم عليه وجوبا وذلك فيما ذكر بالمنطوق
 والمفهوم لان قوله بفعل صرفا الى اخره افترس ان الفعل الجامد
 والصفة التي تشبهه لا يتقدم في الحال عليهما وقوله وعامل صحت
 الى اخره دل على منطوقه بما سئل لا يتقدم فيها الحال على عامله
 وسياتي الكلام عليهما **قوله** فما يميز تقديمه ظاهره انه لا فرق
 بين الحال المفردة والجملة ولا فرق في الجملة بين ان تقتصر بالواو
 او لا ومالكه انقل صاحب رد المحتار عن الجمهور ونقل المنع
 عن الفراء في كتب المعارضة المنع وان الذي اجاز تقدم المقترنة
 بالواو والكسائي والفراء وهما **قوله** وعامل من معي الفعل

لا حروفه

لا حروفه وهو عشرة ثلاثة من باب ان لم يكن كان ولعل في هذه
 الثلاثة تفعل في الحال دون الثلاثة الباقية وجوز مكي في اعرابه
 ان يكون يعلمون من كثر السياتين كغروا يعلمون الناس السحر
 حالا من السياتين وردد عليه ابن ابي العالنية بان العامل في الحال
 هو العامل في صاحبها والعامل في صاحب الحال كذا وهي لا تفعل
 في الحال عند الكوفيين والتنبيه والاسارة والظرف والمجرور
 واما نحو اما علما فاعلم والاستقفا مر الذي يراد به التقدير نحو
 باجارنا ما انت جارة اذا جعلناه حالا لشيء او النداء نحو يا يها
 الربيع سكبيا بساحته وفي محج الحال من المنادي **قوله** **تسبها**
 الاول ذكر ابن بابشاذ في ناصب الحال في نحو هذا زيد قائما ثلاثة
 اوجه حرف التنبيه اسم الاسارة كلاهما المترابطان مترلا
 كلمة واحدة فان كان العامل حرف التنبيه جاز ان نقول هذا
 قائما ذار يدا ولا يجوز على الوجهين الاخرين **قوله** قال الفراء
 في انقال وفي البعد اوتيات ما معناه انما مناع تقديم الحال
 في زيدية الدار جالس او عرس وعنديك قائما دليل على انه لا اخمار
 في الكلام والاحراز التقدير سواء كان المقدّم وصفا او فعلا لان
 كلاهما يجوز تقدم الحال عليه فليست المتنع ذلك دلنا على ان ذلك
 هو الكلام وان المحذوف لا عبرة به ولا التفات اليه كما ان لا تقدم
 الفاعل في نحو صر به زيد بل بفعل الكلام يوم هذا الملقوط مع ان
 القطع بحذف الفاعل **قوله** ونذكر نحو سعيه الخ هذه المسألة
 تتعلق بما افهمه قوله وعامل من معي الفعل من عدم تقدم
 الحال على عاملها الطريقة والحاصل انما تقدمت عليه في مسالة
 على وجه التدوير وصاحبها ان يكون الظرف خبرا متاخرا عن المحم
 عنه وتتوسط الحال بينهما ويلزم حينئذ تقدمها على عاملها
قوله ويجوز يد مفرد النفع من عدم معانا استبعاد
 المسألة سنثناة من مفهوم قوله او صفة اسبغت المصرفا
 فانه اخرج الصفة التي تشبه الجامد ومما يسمي التفضيل لانه



لا تقبل علامة التنشئة والجمع مطلقا وضابط هذه المسألة
 ان يكون اسم التفضيل عاملا في حالين لا سمين متحد في المعنى
 او مختلفين واحدا مما مفضلة على الاخرى فانه يجيء نقد في الحال
 العاضلة والكلام فيها مبسوط في الشرح وقد اوردت في السائل
قوله والحال قد يجيء في نقد اما جوارا او جوابا قال
 الرضي تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو ضرب
 زيدا اما قابها واما قاعدا وكذلك بعد لا نحو جازيلا مراكبا
 ولا ماسما ومثله في التنثيل وقد يستباح افرادها في
 الشرح كقوله
 فنرت العدا الاستغناء بعصبة وتكون انواع الخداع والمكر
 وقوله في نقد حال يتوقف عليهما معنى الكلام مثل انما
 الميت من يعبر كيبيا **نقبي** اذا كانت الحال مفردة
 ونقد ما يصلح ان يكون له فجعله لا ضرب هو الوجه كلفيت
 زيدا امرأكها وجازيلا وعمر وصاحكا اسما لذلك في التنثيل
 واجاز الزمخشري ان يكون حالا من كلمتهما فان لم يصلح
 الا واحد مما كلفيت هذا راكبا او مراكبا فالامر ظاهر
 كذا في بعض الشروح ونقل فبل ذلك عن شرح الكافية
 الكثر ان بعضهم منع هذه المسألة وفي المغي من الحال ما يحمل كونه
 من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا صاحكا انتهى وطامرو
 استنوا الاحتمالين وهو يخالف كلام التنثيل وما نقل عن
 الزمخشري من اجازة ما ذكر ظاهره في لفيت زيدا راكبا
 لانه اجاز في كافة من قوله او خلا في السلم كافة ان يكون
 حالا من الفاعل والمفعول لا في جازيلا وعمر وراكبا لانه مرج
 في الكلام على قوله تعالى قايما بالقسط بان مثل ذلك لا يجوز
 للالباس واقره النباغة ورده ابو حيان وقال انه جازي
 لان الحال قبله فيمن وقع منه اوبى العقل او ما اسماه ذلك
 واذا كان قبله فانه يحمل على اقرب مذكور ويكون مراكبا حالا

ما يليه ولا فرق بين الحال والصفة ولوقلت جازيلا وعمر
 الطويل كان الطويل صفة لعمر ولا لبس فيه ولم ينفقه
 بتقارن كلاميه اذ لا فرق بين المثالين ودعوى اللبس في
 احد مما دون الاخر لا دليل عليها **قوله** لمفرد قال ابن هشام
 في الحواشي فنجد من العاطف وبوافقه قوله في التوضيح
 وليس منه ان الله يبشرك بجيب صدق بكلمة من الله وسيدا
 وحصول انتهى لانه مع الاقتران بالعاطف يكون عطف نسق
 لا حال اصناعه ومما موافق لما اعترض به على الشارح في باب
 الخبر واجابوا عنه بما يأتي نظيره هنا لكنه يخالف كما قال الحنفيد
 لما سبق قول بعد من ان الحال اذا نلت عاطفا امتنع ان يكون
 الرابط الواو لان فيه الاعتراف بان الحال تتلو العاطف **قوله**
 فاعلم جملة معترضة بين المنقططين اكد بها للملحة المسألة
 من خلاف ابن عصفور فانه منع جواز النقذ في هذا القسم
 وجعلها استد اخلة لامترادفة ولا ينافي في جواز الثاني لان ذا
 الحال منعقد فاستسهل الخبر المنعقد لنقد من مولى وقد صرح
 بما ذكرنا فاجيب في نحو زيدا مراكبا صاحكا العطف وجوز
 لفيت مصعدا منجذرا وقال اتخذ العامل ونقد دست
 الحال لنقد مصاحبا وكلمة اجازية افعل التفضيل فامنة
 ان يعمل في حالين لواحد **قوله** وغير مفرد بان ينقد
 منعقد بل ان اتخذ لفظة ومعناه ثني او جمع على وجه الاولوية
 فقد قال الرضي لا يمنع من التقريب فنقول لفيت راكبا زيدا
 مراكبا ولفيت زيدا مراكبا راكبا انتهى كلامه في هذا حيث لم
 ينقد العامل فان تعدد نحو مذكور زيدا وخروج عمر وصاحكين
 ففيه خلاف اجازة الجرمي مطلقا ومنعه ابن السراج مطلقا
 واجازه من ان اتفق معي العالمين نحو مذكور زيدا وانطلق عمر
 مسرعين ومنع فيما اذا اختلف نحو مذكور زيدا وصاحك بكر
 متخاضعين اسما رايه في هداية السالك وهو نظير ما سياتي

في النعت **تنبيهان الأول** اجاز هشام والكسائي ان يجي
الحال مشتاة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب النافذة
والنافذة طليحين لان الحال لا ياتي من المضاف اليه **الثاني** قال
الحفيد الظاهر انه اذا تعدد مضاف الحال مع تعددها لا يكون
من تعدد الحال لان كل حال راجع لما صاحبها ويبيد لهذا
ما قاله ابن المصنف في باب المبتدأ في قوله يدرك بد البهت
انه ليس من تعدد الخبر لان بذلك في قوة مبتدأين فحكم بعدم
التعدد لاجل ان كل خبر راجع الى مبتدأ انتهى **وقال** الدماميني
في شرح التتميل وهنا بحث وهو ان مسألة الجمع اي وسئل
المتشبهة لا يدخل تحت تعدد الحال اذ الحال لم واحدة كالخبر
في الزيدون قايون اي والزيدان قايان انتهى **قوله**
ان هذه المسألة مسكولة من وجهين وان اختلف لفظه ومعناه
فرق بغير عطف كما في التوضيح **قال** الدماميني ويظهر
ان منقح القياس العطف كما في الاخبار انتهى **ومما يبي**
يحظ الموضع في الحواشي نقلنا عن البقا الفتيحة مصعدا من محمدا
الجيد حذف الواو لان احدهما حال للعامل والآخر حال
المفعول فاذا عطفت الواو نعتين التوزيع عليهما والواو جازية
لانك لو ثبتت كقوله لفتيته راكبين جاز والمثنى يقدر بواو
العطف **ومما يبي** يحظه ايضا قوله والتعدد لانه خبر
في المعنى وهو يتفرد ومما ايضا يتفرد لمفرد وغير مفرد
فنقول جاني بنوك واكها وما سياتي ومحمولا وجاز زيد متا حكا
مستنبط **هذا** رمان يستأنك حلوا حامضا ويجوز في الثاني
العطف ويتعين في الاول ويتنوع في الثالث انتهى ومما قياسي
ما سلف في باب المبتدأ والخبر عند السمع لا عند وهو مشكل
على قوله هنا في الاوضح وليس منه ان الله الى اخره وقوله في الثاني
فرق بغير عطف والخ والظاهر انه جعل بنوك راكبا الخ من التعدد
لغير مفرد وفي جعله من ذلك ما في جعل الحال المجموعنة والمشتاة

من

من المفردة من حيث الدما يعني السابق الا ان هذا في صاحب
الحال وجعله من غير المفرد يجعل يدرك في قوة مبتدأين فكانه
امراد بالتعدد ما يشمل التعدد معية وفيه نظر مذكور في باب
المبتدأ والخبر **قوله** وعامل الحال بهما فذا كذا في نحو الخ ذكر
الشامخ عدة امثلة وكتب **ابن هشام** بهما منه يجوز
ان تكون كل ما مفعولات مطلقة على ان رسول الله يعني الرسالة
كقوله ولا ارسلتم رسول ومسخرات بمعنى شخيرات كقوله
المرتعلم مسرحي القوا في وقايما بمعنى قبا ما كما قيل في قايما
بالله واما اضع مصحفا فواضح وان اختلف ان مصحفا منادي
منون للضرورة كقوله باطرا لانه بعيد لما فيه من ارتكاب
ضرورتين التتوين وحذف حرف النداء من اسم الجنس **قوله**
وان يوكد جملة جعل في التتميل التاكيد لخبر الجملة ومما
اوضح وايضا قالوا التقدير في زيد اخوك عطوفا احقة ومقتضا
ان صاحب الحال المفعول المحذوف ثاؤه كونهما موكدان لمضمون
الجملة **قوله** لان الابوة يلزمها العطف غالبا فكون
الاب عطوفا مستقدا من الجملة **قوله** ولفظها يوخر قال الساطي
فان **قوله** هذا الحكم الذي فرس من لزدها خبر الحال
مكل هو مقتصر بريح الحال المؤكدة بها الجملة امره مواسل للحال
الموكدة كانت موكدة لعاملها او للجملة فالجواب **قوله**
ان الظاهر من كلامه الاقتضا للموكدة بها الجملة وايضا فان العامل
النايب عن غيره لا يقوى قوة العامل الظاهر بخلاف محو لا نعت
في الارض مفسدا فان العامل لفظي وهو قوي كما في المصدر
الموكدة فكما يجوز تقدير المصدر الموكدة على عامله كذلك يجوز
هنا فاذا قوله ولفظها يوخر راجع الى الوجه الثاني وهو الحال
الموكدة للجملة **قوله** يحتمل التاكيد والتأسيس هما
لك بحسب ما تقدمه وقوله امره مواسل لان العامل ان
قد مر هناك الخبر ما بعد الفاي فالمدكور على روده والحال

ضمير الخبر فهي مؤكدة وان قد ثبت لك الخبر ومما يذكر انسان
 في حال علمه في سبينة ويتقن هذا بقدا ما في نحو ما علمنا فانه علم
 او فلا علم له فظهر ان الحال اما سبينة فقط او مؤكدة فقط او
 محتملة فاحفظه **قوله** وموضع الحال في جملة خبرية ذات
 رابط ونفضيله يأتي غير مصدرية بدليل استقبال اذ لو صدرت
 به فسر استقباليتها بالنظر للعامل فتقوت المقارنته وانما وقعت
 الشرطية حالا نحو كمثل الكلب ان يحمل عليه يلهث او تترك يلهث
 لانسلاح الشرط حينئذ من اصله اذ المعنى على كل حال ولهذا صرح
 بعض المحققين بان الشرط اذا وقع حالا لا يقدر له جزاء **تنبيهان**
 الاول قال ابن هشام لينظر لرا منتع في الجملة الحالية ان تقدر
 بدليل استقبال نحو جاز بدميضحك ولم يمنع ان تقدر بدليل استقبال
 نحو جاز بدمي الماضي مثل سقط الضيف ولزنته اسقاطه ولم يمنع
 ان يجيء بدليل استقبال نحو رايت رجلا معه صفر ما بدايه
 عندا انتهى قال ابو حيان بقي ان يقال غير تعجيبه ونبيه ان
 التعجيبه ان كانت غير خبرية لم يجز ذلك وان كانت خبرية
 فعماها ثابت لا منتقل فاما بعد ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط
 الانتقال فلم يجز لاشتراط ان لا تكون تعجيبه وقد يقال الذي
 من ان الانتقال غالب لا لازم **الثاني** قال التاج السبكي في الاسباب
 والنظاير وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال الاستري
 ان من نذر ان يعتكف يوما صائبا لزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف
 المندورين على الصحيح ولا يعنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف
 ما لو قال وانا صائم لانه يلزمه الصوم وانما ذكر الاعتكاف بصفة
 فاذا وجدت مع ايقاع المندور وهو الاعتكاف بينهما **قوله** وذات
 بد وبضارغ الحشر في بيان ان الجملة الحالية لا بد لها من رابط
 واعلم ان الاسماء التي تحتاج الى رابط احد عشر كما في المعنى وحالها
 مختلف لانه الربط تارة بالضمير وحده وتارة مع غيره والعنبر اما
 الواو فقط او مع غيرها ولعل المرجع السماع واختصر الربط بالواو

بهذا

بهذا الباب كما اختصر الربط بالعمود والاسمازة بباب الخبر والضمير
 يربط في جميع الابواب لانه اقدرية الربط ومقتضى هذا انه اقوى
 في هذا الباب من الواو ويؤيد ذلك كثرة كلام التشبيه وقيل الواو اكد
 ولذلك يستغنى بهما مع الجملة الاسمية بكثرة ولا يستغنى معها
 بالضمير الا مع قلته على رأي ومع ضعف على رأي ولذا خط ابن هشام ان
 الزمخشري في عدوله عنها الى الضمير في نحو له مسلمون فقال ونحن
 له مسلمون حال من مفعول نغيد لرجوع اليه اليه في له ومن العجب
 انه جعل الربط بالضمير في كلمته فوه لما في شاذ او الحق انه عند
 اجتماعهما بما او بينهما اهنبار الواو وان الرابط بالضمير وحده لا شذوذ
 فيه وقد رجع الزمخشري لما ذكر في قوله تعالى والله يحكم
 لامعقب حكمه بل قال ابن حبي لا بد من الضمير وانما اذا قيل جاز به
 والشرط العلة فلا بد ان يقدر طالعة وقت محيية لكن ذلك لا مر
 المطول على ان مذهب الشيخ عبد القاهر ان الجملة الاسمية لا يجوز
 تجردها عن الواو الا بصرف من التاويل ونوع من التشبيه والتاويل
 امرادة الواو كقوله نصف النهار الما غاسره الما غاسره
 او كرامة اجتماع حبة عطف والتشبيه تشبيه الجملة بالمفرد
 لان معنى فوه لما في سائلها واميطوا بعضهم لبعض عدواي سقادين
 ويحذف ذلك مما ليس المبتدأ فيه من الجملة الاسمية عبارة عزدي
 الحال بخلاف نحو جاني زيد هو فادس فلا يعبر فيه التشبيه بالمفرد
 وصاحب الكشاف تابع لعبد القاهر فلا اعتراض عليه وقد حققنا
 المقام في حواشي المختصر وانتم اقتصرنا هنا على ان الرابط الواو والضمير
 او هما ولم يذكر في الكلام على رابط الجملة الحالية غير هاتين رايت
 وفي الجملة السابقة ماله محل من معنى اللبيب ما يقتضي ان الربط
 في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه لما تكلم
 على قوله
 ذكرتك والخطي خطير يميننا وقد نملت من الشفقة السمر
 وجعل جملة وقد نملت بدل استغناء من قوله الخطي خطير يميننا

نقلنا له عن غيره قال ولبيس بمعتق لجوار ان يكون من باب النسق
على ان نقدر الواو للعطف ويجوز ان نقدر واو الحال والرابط
على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه انتهى وان الواو
تجيب في صورتين لم يذكرهما المصنف فكان ينبغي ان يقول

بعد قوله وموضع الحال هي جملة البيت

• وادب الواو اذا ما تقدم ضمير ربط الذي تقدم

• وبكذا المصارع المصدر لفظ قدر حاله مقدر

واشرت بقولي وحاله مقرر لما ملأ الصورة الثانية من

التراجع لان السعد يقدر بما مبتدأ ويجعلها اسمية فقال

التقديرو قد تعلمون اني رسول الله وانتم تعلمون وتمتنع

في سبع صور اقتصر المصنف على واحدة وهي المساس بالهاء

بقوله وذات بدء مصارع الى آخره وكان ينبغي ان يقول بعد

• ومثل هذا ان عذا منفيا اما بلا او ما تكن مضيا

• او كان ماضيا لا لا قد تلا او كان متلوا باو حزن العلا

• واسمع من الواو كذا ان اكدت وبكذا ان بعد عاطف انت

والامثلة في التوضيح فلا تطيل بالتوضيح وذكر السعد في قوله

تعالى قل ان تبدوا ما في انفسكم صد ور كروا تخفون انا لم نجد

في الاسنخمال دخول الواو على الجملة الحالمة التي في عالمها

معنى الفعل وقولي ان اكدت اي مضمون الجملة كما قيد بذلك في

التوضيح وان اطلق السارج لتخرج المؤكدة للعامل نحو لم تؤلموا

وانتم معر منون لكن قال ابن هشام في الحواشي وقد يقال المعنى

وانتم مؤلمون شأنكم الاعراض فلا تكون الجملة حالية **قوله**

وذات واو بعد ها انو مبتدأ جواب عما يريد على ما قرر في البيت

فيله من ان الجملة الفعلية المصارعية غير المنفية لا تقتصر

بالواو من نحو قوله بخوت وارهنهم بالكا وخاضل الجواب ان مثل

تلك الجملة اسمية مبتدأ اوها محذوف **تنبيه**

الاولا ضمرا للمبتدأ انما ذكر لبيس متفقا عليه فقد اعرب الزمخشري

ديكفرون

ويكفرون من قوله تعالى ويكفرون بما وراءه حالا ومصارع مثبت
قال اي قالوا ذلك والحال انهم يكفرون بما وراء النوراة وهو
الحق مصدقا لما معهم منها غير مخالف له وفيهم رد لمقالتهم

لانهم اذا كفروا بما فوق النوراة فقد كفروا بما وكذبوا بقدير

المبتدأ انفسهم ابوالبقا قال اي وهم يكفرون والجملة حال وجوز

ابو حنيفة الخامس في ويصدون من الدين كفروا ويصدون ان

يكون حالا ولم يذكر ضمرا ضمرا مبتدأ وقد صرح بذكر الخلاف

في شرح التتميل في باب تغدي الفعل ولزومه فقال ان تكسر

على قول الشاعر

• لنزرا ما لوتا ملت الا ولها في مفارق الراس طيبا

ينبغي ان يكون رأي المصنف علمية بضمير قبلها مبتدأ اي الاوات

تري لان الواو للحال ولا تدخل على المصارع عند الاكثرين انتهى

واما جعل رأي الصمرة علمية لا يصريه ليل يلزم كون الموصوفة

مكسوفة الراس لم انه ظهر ان في هذا البيت عند الاكثرين حذف

المصارع مع المبتدأ الثاني قال المبدئي في دون ذاك وينفق

الحمار الواو للحال فافسد اللفظ والمعنى وحقيقة المثال على ما ذكر

هو وغيره ان انسانا اراد بيع حمار فوطا شخص اخر على ان يشكوه

في سوق الدواب ليرعب فيه فقال له ذلك الرجل وقد رآه في

السوق امة احمارك الذي كنت تضيد عليه الوحش فقال الرجل

ذلك فارسلها مثلا اي قل دون ذاك فان الحمار ينفق به فعلى

قوله يكون الرابط الواو لا الضمير مع امتناع الواو هنا واما الواو

للاستيفان ويدل عليه انه روي باسقاطها ومعناه انه قد رآه

قبيل له لما مررتي بذلك فقال ينفق الحمار بذلك وقيل للعطف

ودعطف الحمار على الطلب اجيب **بانه** يقدر ينفق دعا

لما في جرحك الله اي لم ينفق او يقدر ار يدعيون ذلك التنقيح

الثالث لا يصح في قوله وذات القصب على الاستفقال وان

لم يسنط فيه اتحاد جهة الضم وجوزنا زيدا جلست عند لان الهما

من قوله بعد ها غايه الى الواو والياء ذات واو ونون نظير علامه سند متنا
وسولا يجيز نصيبه على الاستغفار احد نفسان فذكر مصان في الكلام
والامثلة بعد واوها صبح الاستغفار **قوله** وجملته الحال سوى ما
قد ما بواو والياء في اطلاقه نظيره عرفته ولو ذكر سورتي وجوب الواو
وصور استغفارها ثم ذكر هذه الحكم لكان ظاهرا وعلم من كلامه
ان الجملة الحالية لا تتخلوا عما ذكر ومراده اما لفظا ونقذا
قال في المعنى وقد تتخلوا منها لفظا فيقدر الضمير نحو سررت
بالبر فقتر بدم او الواو كقوله يصف غايضا لطلب اللؤلؤ
انضفت النمار وصاحبه لا يدري ما حاله

نصف النهار لما غاسره ورفيقه بالعقب لا يدري
انتهى وقال الدما ميني الربط يحصل بالواو او بالضمير
فحينئذ لا واو ولا ضمير نقدر احدهما فلم ندر الواو ههنا على المحصور
مع انه يمكن نقدر الضمير بل هو الاول لانه الاصل في الربط
فيقال لما غاسره فيه انتهى ويكون الضمير هو الامثل عرفت حاله
وعرفت ان عبد القاهر ومن تبعه يرى ان الاسمية لا ترتبط
الا بالواو الا ما استثنى **قوله** والحال قد يحذف ما فيها
عمل قال الجلال السيوطي في شرح الغنية يستثنى ما اذا كان
العامل ظرفا او مجرورا واسم سارفة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه
ثم امر لا تضعفه انتهى فلغافل الحال بالنسبة للمحذف ثلاثة
احوال جواز الذر والحذف وجوب الذر وجوب الحذف **قوله**
وبعض ما يحذف الخ مما سلبه في التوضيح التيمية مرة وقيسما
اخرى وهو بصر الزمخشري قال في الخواص وفيه نظر لانه لم يرد
انه يجوز في حالة كونه تيمية بل انه يجوز بهذا التحول المحصور
من التيمية الى الغيبة فهو مصدر لا حال وهو مذهب
تتميم لم يقرر من المع الحذف الحال ولا حذف صاحبها
قال في التتميم ويجوز حذف الحال اي ما التتميم عن غيرها
كالسادة مسد الخبر او مسد اللفظ بالفعل نحو اقايا وقد تعد

الناس

الناس او يتوقف المراد على ذكرها اي كالمحصور فيها والوافقة
جوابا نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وفي
المعنى كرمنا يرد اذا كان قولا اعني عنه القول نحو والمليكة
يدخلون عليهم من كل باب سلاما اي قائلين ذلك وقال
الرضي واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي
صربت بجراد زيد اي صرته انتهى ونقد في الحال الموكلة لمضمون
الجملة ما يقتضي ان صاحبها حذف وجوب افتد ستر

التميز

قوله اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب الخ قال السحاب
فيها امور منها ان ان اريد بيع من بيان الجنس لزم استدراك
قوله مبين او مطلق معناها دخل فيه معنى في لايها اعني من تكون
للطريقة فلا يصح اخراج الحال بقوله يعني من كما فعلوا ويمكن
ان يجاب باختيار الاول وقاعدة قوله مبين الدلالة على ان المراد
بمعنى من بيان الجنس لاحتمال معناها الغير ذلك فليتنا مل انتهى
وخامس انه ان قوله مبين صفة كاشفة دافعة لتوهم ارادة
خلاف المراد وقد يقال المراد بيع من المتبادر الغالب لشهرته
او لكونه المع الحقيقي وكون من بيع في ليس كذلك ولذا لم
يذكر في النظم وخير في قوله مبين صفة محصنة ويدل له
ان تميز الجملة مبين وليس على معنى من كما استقره ثم قال ومنها
ان اللانق جعل مبين صفة اسم لا صفة من لانه اريد بها لفظها
فهي في حكم المعرفة ولا بد لمن من لا تقتضيه ان يراد مبين
لفظه فلا يكون الا بدلا غلط او اضراب وفي ذلك تكلف وخفاء
في المعنى كما يدرك بالتأمل ومنها ان السحابي اعترضه بانه
لا يشمل تمييز النسبة ونحوه ويجاب بانه ليس المراد
بكونه بيع من كونه مقصورة في الكلام ولا كون الكلام صالحا
لنقد سرها بل المراد كون الاسم مبينا للجنس ما قبله ولو بالتأويل

ومعنا متحقق فيما اوردوه فان قولك طاب زيد نفسا موزول
بطاب في مقلوب زيد وهذا اليه مهم منسره قوله نفسا وقولك
حسن وجهه تاويل حسن في مقلوبه وعلم هذا القياس انتهى
اقول هذا الجواب ما اخذ من كلام ابن هشام كما نقله في
التصريح ومقتضاه ان قوله سبعين صفة كاشفة لانها مسماوية
لقوله بمعنى من ح كرمه في غايته الاشكال لاقتضائه بنا التمييز
لكون الاسم حينئذ منضمنا للمعنى الحرف كما يعلم مما تقرر في باب
المفعول فيه عند قول الناظم منما في من فرقت بين النضمين الذي
يفتق البنا والذي لا يقتضيه وقال ابن هاني لما كان اصل
التمييز المنقوب عن تمام الاسم اذ هو اليهم بمحق الاصل
والمنقوبة عن تمام الكلام عرض فيه الابهام للمجاز في الاسناد
وكان الاصل الحقيقة والمجاز ثان عنه وكان الاول بمعنى من
غلب حكم الاصل وقيل ان التمييز مطلقا بمعنى من مع انها سمعت
في ايراد من الثاني كقولهم اقد يك من رجل ونعم المر من رجل
ثماني ثم قال ومنها ان قوله بما قد نسره عام مخصوص
بما يفهم مما سياتي كقوله والفاعل المعنى انضبن بانفلا وقوله
وعامل التمييز قد مر مطلقا والفعل الخ فان ذلك يخرج في ان تمييز
النسبة ناصبة المسند في الكلام من فعل او غيره فنسقط دعوى
بطلان عموم ما هنا واجاب المرادي بما حاصله التزام
ان المجزئية تميز النسبة هو المسند من فعل او غيره اصحة وصفه
بالابهام من حيث نسبته لان النسبة منقلبة به فيصح وصفه
بوصفها وهو حسن وحينئذ فالكلام هنا على مسومه ومذاكله
بنا على ان المصنف امر لا تعريف التمييز ويجوز ان يريد بحرف
الاخبار بان الاسم المذكور يوجب على التمييز وليس في عبارة
مقرر ما يوجب على التمييز في ذلك وفي كلامه الاية ما يفيد ان غيره
يوجب تمييزا ومنها ان هذا التقريب ينشأ من التمييز المؤكد
لان معنى من مابين على وجه التاكيد فان قل نفا هذا

يشمل

يشمل ايضا تأكيد التمييز اللفظي لانه كذلك مع لا يبيح في الاصطلاح
تمييزا وان كان له حكم التمييز قل بعد الاستلزام
هنا قيد اخر محذوف وهو كون الاسم المذكور غير تابع بقرينة
ايراد المتابع بابواب على ان هذا التقريب غير مذکور فقد لانه
ذكر الاخبار عنه بقوله ينصب الخ كما هو المتبادر ومثله يحتاج
منه بترك بعض القيود للعلم بها كما نضر عليه السعد اول في
اليك ان في تعريف الدلالة انتهى لمحضنا وفي هذا الاخير نظر
لان كون المؤكد مبيها ممنوع قال ابن هشام اذ تفتح قوله
مبين انه لا يكون مؤكدا وهو قول س والسيراني وجماعة
وقالهم المبرد وابن السراج والمولف فاجازوا نعم الرجل
رجلا زيدا واستدل الناظم بخوله عندي من الدراهم
عشرون ديراها وواعدنا موبى ثلاثين ليلة الاية وقوله
نعم الفتاة فتاة هند لوبدلت رد الحنية لفظا او بآية
فكلامه على رايه متناقض وتلخص ان قوله مبين يخرج المؤكد انتهى
وقضية هذا ان المؤكد لا يخرج بقوله بمعنى من وموسى على ان قوله
مبين ليس ساويا لقوله بمعنى من وقد عرفت ما في ذلك وبقي
امورا اول ان قوله مبين يخرج اليهم ومن ثم سقوا
بمس غيرك ونعم مثلك لانها لا يبينان النوع الذي قصد
فيه المدح والذم بخلاف نعم ويبس نحو يبس للظالمين بدلا وكذا
مردودا قول الفراء والفارسي في نحو نعم ما في وغسلته غسلا
لها ان ما تمييز لانها اسند اليها ما من شئ في محتاجة الى ما
يعبرها فكيف تقسم غيرها شئ لا يقع تمييزا لما اجدر الثاني
اجاز الكوفيين ان يكون التمييز معربا باك او بالامانة واحتجوا
على ذلك بشواهد اولها البصريون فنورد ما مر فاقول في
على مملكت العرب والحرب لم تعد لطاها ولم تستقل البيوت السرى
ومما ورد معربا بالامانة قول العرب سفة زيد نفسه ووجع
بطنه وتحد لك وتاويل الاول ان يحكم بزيادة ال والمثاني

ان يقدم تنكير المضاف ومينوي بالاضافة الانفصال كناية كل
 شاة وساختها اي وساختها لما فالمعنى سفة زبد نفسا له
 ووجع بطالة وسكذا او يمين ناصبه فكذا منعديا بنفسه
 فيكون ما بعده معقول له فيقول سفة بملك او ضيع
 او استمن او يكون على اسقاط حرف الجر والامثلة سفة به نفسه
 او يجعل النصب على التشبيه بالفعل المنعدي وقيل في قوله تعا
 بطرت معيشتها منصوب على التمييز على مذهب الكوفيين ومن
 بطرت حنوت او على الظرف على تقدير ايام معيشتها وفي المعاج
 في مادة سفة قولهم سفة نفسه بنفسه وطر عيشه ووافق
 امره كان الامثلة سفتت نفس زبد ورشد امره فلما حول
 الفعل الى الرجل انصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار
 في معنى سفة نفسه بالتشديد واختار هذا الوجه لان
 التشبيه بالمفعول به مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل
 والمفتني واسقاط حرف الجر لا يتقاسمان المثال
 التمييز من الفضلات لكن يجب ذكره في محوره رجلا ونفسه رجلا
 زبد ليفسر المضمرة الذي استمر على شريطة التفسير وسد فيها
 ونفقت **قوله** كثرتم ارضا الخ لم يثن بالعدد مع قوله في
 شرح الكافية انه اوي بالتمييز من وجهين احدهما ان من مميزات
 العدد ما يجيء انتصابه على التمييز كعشرين دة وما لا كذلك
 مميز غيره فانه ينصب ويجري بالامثلة والثاني ان العدد قد
 يميز بالكيل والوزن والمساحة نحو عشرين مدا وثلاثين رطلا
 واربعون شبرا **قوله** وبعد دي اشارة الى ثلاثة وهي
 الكول والوزن والمساحة وشبهها بما سماه الاعمدة بخواتم
 خل ونحو من وما كان امثلا للمميز نحو خاتمة يد وجبهة
 خرواب ساج وهذه الخمسة كانتا مجموعا فيحذف بالامثلة
 وعلى هذا فافترت الخواتم ذكرنا لم يرد خلفه تمييز سلاسل
 ونحو ذلك فقوله والنصب بعد ما انصف استنباطه لنوع ثان

وكانه

وكانه قال مثير المعرود ضربان واجب النصب وهو ما اضيف
 سميره وحايه فيه الامران وهو ما لم يصف سميره واذا فترت
 الخو بتمييز المعرود فقوله والنصب بعد ما اضيف استنباطا وقد
 ترك استنباطا مثير العدد لان له بابا واما على الوجه الاول
 فالامر مشمل وينبغي اعتنا به **قوله** اجره اي جوارا واذا
 اردت بهذه ونحوها الا ان لا ما يقدر بها وجب الحذف
 لعدم تقدير من وقد نص على هذا في الكافية اذا قال
 وكا لثلاثة اجعلن كل دغا ميرا بالجر والنصب معا
 والنصب ان لم يمتد منفع كطرف سم فيه ماله منع
 يعنى كفولك عندي كطرف سم في سم **قوله** اذا اصفتهما المتسا
 فيا به لانه لو اطلق لثوم بقا تنوينها ونونها وان جره من مقدرة
 كناية تمييزكم او ظاهرا كناية في قوله واجرر من الخ فيقول
 المعنى الذي اراده **قوله** كد حنطة غذا قال الساطبي غذا
 بدل او خال انتهى وقد وجد شرط الحال من المضاف اليه لان
 المضاف كالحزب في صيغة اسقاطه لان قولك مثلا عندي مد
 حنطة غذا اي يقوم مقامه عندي مد غذا لكن يحتاج الى تقدير
 في الكلام اي عندي مد كما عرفت او مدا مد وقال المكوني
 مد مبتدا وهذا الخبر **قوله** والنصب بعد ما اضيف وجبا
 الوجوب بمناصافي فالمقصود في جوار جره بالامثلة فقط فلا
 ينافي جوار جره بن اخذ اما سنياني **قوله** وقال السحاب
 في خواشي الاسحوي كان المعنى بعد ماله مضاف اليه غير التمييز
 والافلو كان الغرض تحقيق الامثلة له لم يمكن الا بالنصب
 سوا كان مثل مل الارض ذهبا ولا اذا بعد امثاله لغير
 التمييز لا يمكن امثاله فلا يصح التفصيل في وجود النصب
 بين ان يكون مثل مل الارض ذهبا ولا يكون فذ خلية قوله
 بعد ما اضيف بالمعنى المذكور نحو البيت ممتلي برا والكوز ممتلي
 او ملان سا وزيد منقح سمي لان ذلك مقدرا لامثلة الى غير

التمييز يجب بغير التمييز مع ما يمتلي او ملان الاقطار ومنتقى
 الاقطار و قد بين ذلك وغيره في التمهيد و سر وجهه فصار
 حاصل الكلام كالصنف اليه غير التمييز يجب بغير التمييز
 مع ان لا يرجع اغنا المصنف عن المصنف اليه والاجازة ايضا
 بعد حذف المصنف اليه وقولنا لان ذلك مفذرا لاصنافه
 الخ كان وجهه ان المقصود باصنافه ممتلي وملان ويحذف ذلك
 بيان المالي الذي هو المظروف لا المملو الذي هو الظرف انتهى
 وفي الحواشي لابن هشام قوله ما اضيف قلت قد يابى
 ان قوله بعد ما اضيف محمول على ما هو اعلم من الاصناف في
 اللفظ والنقد بل يدخل نحو ملان ما سكر رايته منقصر بمفهوم
 الشرطي قوله ان كان **قوله** ان كان الخ اي ان كان ما اضيف
 مثل مصنف ملء الارض ذهبا اذ اضافة الى ما لا ينفى عنه
 لو حذف وهو احتراز عن يجوزيد افضل الناس رجلا وانتفى كلامه
 ان المميز المضاف على قسمين ما يجوز اضافة على المميز بعد
 حذف المضاف اليه وما لا يجوز وهو كذلك فان قلت
 قرأ الاعشى قلن يقيل من احدى ملء الارض ذهب بالرفع قلت
 قال الزمخشري وداعيا ملء كما يقال عندي عشرون نفسا رجلا
 يعني بالرد البدل ويكون بدل نكرة من معرفة قال ابو حيان
 ولذلك ضبط المضاف قوله لك الحمد ملء السموات بالرفع
 على انه نعت للمجد واستغنوا نصبه على الحال لكونه معرفة
 قال السمين ولا يتعين نصبه على الحال بل هو منصوب على الظرف
 اي الحمد يقع ملء السموات والارض **قوله** والفاعل المعنى الخ
 قالت ابن هشام يجوزيد اكثر ما لا يخلاف مال زيد اكثر مال
 فالخفص واجب كما ان النصيب في المثال الاول واجب والفرق
 ان اسم التفضيل اما ايضا فاما هو بعضه وهو في الاول عبارة
 عن السخصر الخاطي وهو لا يكون بغير المال قطعا فلما تعدت
 اضافة تقيين نصبه لانه اسم جامد رافع للافعال الذاتية وهو

في المثال الثاني عبارة عن مال خاص وهو مال زيد والمال الخاص
 بعض جنس المال فلفظا فيجب اضافة اليه ذلك وليرجع نصبه
 كما لا يرجع في كل موضع يكون فيه اقل بعض ما يليه يجوزيد
 افضل رجل كان اضافة اليه الاصل فاذا قدر واعلمها لمر
 بعد لو اعلمنا وما قول الامام الساطي وان في غنا اي واكفي
 كفاية والقران العظيم كاف لا كفاية فانه على حذف مصنف
 اي واكفي ذوي كفاية وهو بعض ذوي الكفايات قطعا ولو
 نصبه على التمييز لزم لانه فاعلة في المعنى اذ يرجع ان يقال القران
 مكفيا لكفايته وكان يستغنى عن مجاز الحذف وكانه انما عدل
 عن النصيب لينا سب قوله او ثق شافع وقال ايضا يجوز زيد
 احسن عبد بالحقر والنصيب باعتبارين مختلفين اما زيد احسن
 عبد بن او عبيد افلا يجوز فيه الا النصيب لا متناع ان يكون الوا
 اثنين او ثلاثة او اكثر ومال زيد اكثر مال وزيد اكثر ما لا يجب
 خفص الاول لا متناع ان يكون المال **قوله** والنصيب الثاني
 لا متناع ان يكون زيد نفس المال وزيد اكثر ذكرا وذكر زيد اكثر
 ذكر يجب نصيب الاول لا متناع ان يكون الذات ذكر او خفص الثاني
 لا متناع ان يكون للذكر ذكر بهذا ان سلكت طريق الحقيقة اما
 ان عولت على المجاز والمبالغة فلا يمتنع النصيب في ذكر زيد اكثر ذكر
 ولا الخفص في زيد اكثر ذكر اي حد زيد عدل وقد جعل من الاول
 او اشد ذكرا **قوله** كانت اعيا منزلا قال ابو حيان كون ما مثل
 به فاعلاية المعنى ليس بظاهر لانك اذا قلت زيد احسن وجهها
 فليس معناه زيد احسن وجهه لان اقل لا يتقدر بحسن لانه يدل
 على مطلق الحسن واحسن يدل على حسن زايد على غيره ولم يبينوا
 من احسن فعلا لا يمتنع معناه فلا يمكن ان يكون منقولاً من فاعل
 ولذا قيل انه منقول من مصنف لان اصل زيد احسن من وجهها
 وجه زيد احسن من وجهه واجيب **قوله** بان يعني انت
 اي منزلا على منزلك علوا زيدا اي على منزلك غيرك ولا يحتاج الى وجو

فعل ساء والمعنى انفعال وكيف يكون معنى الفعل معني الاستمرار
 في موقعه ما مع اختلاف الحقيقة **قوله** وبعد كل ما اقتضى تقبلاً
 ما يودي معنى التخييل مستأنف فيها وهو ما افعله وانفلسه
 وما جري مجازاً وما على نحو قوله فارساً ما ليس دا خلاخت
 قانون **قال** الساطي اما اذا كان التخييل فهو ظاهر واما
 غير الغياي فيشكل لان الناظر جعل نصب المميز هنا فمما ساء بل
 الظاهر ان التمييز مع سماعي ايضاً واذا كان لا يصح قوله وبعد
 كل ما اقتضى تقبلاً فالجواب **ان** ذلك غير لازم بل قد
 يصح ان يكون الكلام سماعاً ويجري القياس في بعض احواله
 ولذلك نظائر قد يصح منها بعض ويأتي منها شيئاً تنبيه
قال ابن هشام انما قال كل ليدخل وبلمه رجلاً وحسبك
 به فارساً وقوله **يا** لك برقا من بشقة لم يسمع به بل قوله
يا لك من ليل كان نحوهم **واللام** فيها للتخييل نحو بالهاء
 وباللهم وواهي انتهى وذكر الرضي انه ان كان الضمير ميمها لا يرف
 المقصود منه فالتمييز فيه عن المفرد نحو كان نحوهم وان عرف
 برجوعه ليا سابق معين نحو جاني رجل فباله رجلاً وبالحظاب
 نحو قلت لزيد يا لك رجلاً فليس يميز عن المفرد لعدم انما ساء
 بل عن النسبة الحاصلة بالامانة كما يكون اذا كان المضاف
 اليها تائماً ظاهراً نحو لزيد رجلاً **قوله** واخر ريم الخاخره
 استدل في الارشاد على زبائناً بالعطف على موضعها نعتياً
قال الخطيبية
 طافت امامة بالربيات اوتة **يا** حسنه من قوامها واستقيا
 انتهى وقتنته انه على تفه برعد الزيادة لا يكون موضعها
 نصياً واللامينات الاستدلال وحينئذ فلا يتعلق على ذلك
 التقدير بربية والالكات الجور ومعمولاً لذلك الشيء فيضع العطف
 على محله فلجور **قوله** واخر ريم ان شئت قال ابن هشام
 من المجازة للتمييز لتتدعي تقدم جنس ميمهم تكون هي ومجوزاً
 تفسيراً

تفسيراً لله كقولك رطل من زيت الا تفرق ان المعنى رطل من هذا
 الجنس وان من ههنا لبيان الجنس كما انما في اساور من ذهب كذا
 ومن سائر منوع وقوعها في ظاب زيد نفساً ونحوه لعدم تقدم
 جنس ميمهم وانما الميم ههنا العنسية وهي معنى لا لفظ وفي
 عشر وون درهم لان قولك من درهم لا يميز ان يكون تفسيراً
 للعشرين لافراد المجرور وجمع العشرين والمجرور يمين في هذا
 القول لا بد من موافقته للتفسير في افراد وغيره الاستدلال انك
 لو قلت عشرون من درهم مع ولكنه يخرج عن ان يكون تمييزاً
 انتهى وبه يعلم ان جعلها للتبعيض غير ظاهر وقيل انما زائدة
قوله والفعل الميم من ههنا رد ابو حيان قول الزمخشري
 في تفسيره واعينهم تفتيح من الدمع جزاً كقولك تفتيح دمعاً
 ولو ابلغ من يفتيح دمعاً لان العين جعلت كالماء دمعاً فافض
 ومن للميان كقولك اذ لك من رجل ومحل الجار والمجرور نصب
 على التمييز فقال التمييز الذي اصله فاعل لا يجوز حرة بين التمييز
 لا يكون معرفة **قوله** وعامل التمييز قد مر مطلقاً **قال**
 ابن هشام فميز من قول ابن معط
 ولا تفرغ عامل **قوله** التمييز وحكوا في الفعل بالتجويز
 لاطلاقه الفعل ولا يماسه ان الجميع اجازوا وقول القواس
 ان الاصل وحكم بعضهم ثم حذف المضاف وانا بعتة المضاف
 اليه ممنوع بعدم الدليل على المزدوق انتهى واعلم ان هذه
 المسألة احدى ما خالف فيه التمييز المحال وبقيمة مواضع المحالفة
 يطلب من المفتي وقد حردنا ذلك في خاتمة العاكي فاعلنا
 ذلك عن الكلام عليها هنا وبإسالة التوفيق والهداية

حُرُوفُ الْحَرَجِ
 سميت بذلك لانها تجر معنى الافعال لاسما ولانها اسم حروف
 الامانة لا مائة مائة الافعال للاسم والظاهر انما سميت بحروف

كان

الجملان فاعراب الجمل كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
 وبعضها حروف النصب وبعضها حروف الصفات لانها
 غدت في الاسم صفة من تبعيض وظرفية وغيرهما **قوله**
 هناك حروف الجزم تقدم الكلام على الجزم الحرف على الكلام على الجزم
 بالامتنافاة لان الجزم الحرف هو الظاهر اذا كان له ظاهر ولان
 الحرف بقدره الاضافة لا العكس ودليل التقدير انما هو الاسم
 ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان المنافاة
 كثير اما يحل في احكامه على الجار الاستري ان ابا الفتح ذكر في باب
 غير صحيح اللفظ انه لما جاز فلام من ضرب اضرب حلا على بن نمر
 امر وذلك لان الامثال الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
 ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجزم سبيلا ان يعلقوه استجازوا فيه
 تدرجوا منه الى ان اضافوا اليه الاسم **قوله** وهي من الجزم
 لابد ان يلاحظ في مثل هذا الترتيب ان العطف سابق على
 الاخبار قال في التوضيح وحروف الجزم عشرون حرفا منها ثلثة
 مفعلة في باب الاستفهام وهي خلا وعدا وحاشا وثلاثة
 لما اخر كلامه وفيه عليه حروف ذكرها الشراح منها ثلثة اذا
 دخلت على ضمير غير مرفوع عند من خلافا للاختصاص قال في المحو
 بضعف قول من امور اخذها انه يلزمه عدم النظر لانه
 ليس لما حرف يجر الضمير دون الظاهر الثاني انه يلزمه الخروج
 عما استقر للحروف الجارة غير الزائدة من التعلق بفعل او ما فيه
 معناه **الثالث** انه يلزمه الخروج عما استقر للوزن عدم
 الاعمال الرابع ان حق الجار ان لا يكون في المعنى طالبا لمجسلة
 بل مفرد هو اسم **الخامس** ان لو مركبة من لو ولا وليس حروف
 الجزم لو مركب **السادس** ليس لما جار لا يجر الا في ضرورة
 او ندور فاما عمل فلغة طائفة بغيرها وقد يجاز
 عن الاول بان الجار نظير المنافاة وبعضه مختص بالضمير نحو
 وحالك وعن الثاني بان نظيره لعل وكاف التثنية وعن الثالث

بانه مقابل بما يلزمه الاختصاص من الخروج عما ثبت لليا والكاف
 والهاء من كونها غير مرفوعة وعن الرابع والخامس بلقل وعن
 السادس بكي وبلقل وبقي **قوله** بالظاهر اخصص الى اخره
 مفهومه ان ما غدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول
 على هذا اذا قيل زيد قام القوم خاساه او خلاه او عداه
 احتمل المفعولية والجر وكذا انت قام القوم خاساك وخلاك
 وعداك اما في المتكلم فانك تقول قاموا عدائي وخلائي
 وخاسائي ان تدرسه فعلا وبغيره ان قدرت العرفية
 واذا قلت لعله يفعل او لعلك تفعل او لعلك تفعل احتمل الوجهين
 وان سمع ذلك من عليل فهو على الجزم والافهوعلى النصب مع ان
 كان عليل بوجوب الجزم والافهوعلى الاحتمال واذا قلت
 زيدا اخذت الموب منها بغير منه جار ايضا عند الهذلي وقد
 بوجه الاختصاص في مذمذمنا لما اخفقا بالوقت
 لانه معناه اذا كانا اسمين فخصا بجزا اوقات المناسبة
 بين معناه ما اسمين وحرفين اختصاصا بالظاهر الاظهر في الدلالة
 على الوقت ليظهر الاختصاص وفيه حتى بانها لو دخلت على الضمير
 لا تنبش الضمير الجزم وبالمعقوب لجواز وقوعها بعد لقادنيه
 نظرا لما تقدم من جواز ذلك ووجهه ان الحاجب بانها لو دخلت
 على المضمر لم يحل اما ان ينطق القما او تقلب با وكلاما لا يستقيم
 فتقدم رد حوله على المضمر اما الاول فلان القاعدة في كل الف
 لا املا لها وهي حرف او اسم ممكن تقلب يا اذا اتصل بها
 مضمر نحو عليه واليه ولديه واما الثاني فلان المضمر لا يغير
 الكلمة الحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالي
 وفي دعوي عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التفسير
 الودية ليا التسهيل ورفع المشتقة حاجة عظيمة نظر واليهما
 في المتزادات وغير ذلك وقال ابن هشام لانهما لم تفقت
 عن ليا بانها لا يجر الا اخر او ما اتصل بالآخر خصوصا بالظاهر

وفي الكاف بان دخولها على الفهم يودي الى اجتماع الكافين في نحو
 كك وطرد المنع وفي الواو يحط رتبة ما عن رتبة اصلها وهو اليا
 بتخصيصها باحد الفهمين وحفر بالظاهر لاصالة وفي فرب
 لاقتضاها بالمتكر لانها علم على القلة او الكثرة وانما يحتاج
 للعلامة في المحتمل القلة والكثرة حتى يفسر بالعلامة نصا في احد
 المحتملين والمعرف اما دال على القلة فقط كالمفرد او الكثرة
 كالمجموع وهو لا يكون الا ظاهرا وفي الباء يحط رتبة ما عن رتبة
 اصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وحفر منه ما
 هو امثل بيا بالفتحة وهو اسير الله والحوية بخورب **قوله**
 واخصر بمد ومنذ وقتا بحيث ان يفيد فيقول حاضر او ماضيا
 لانها لا يجزأ المستقبل ومنذ ايقم من قوله وان يجزأ في البيت
 فان قل **سبب** على دخولها على الافعال فكيف يعبر
 دعوى الاختصاص بالوقت قل **الجواب** من وجهين
 احدهما انها حينئذ ليسا حرفي جر مانقاف والكلام فيها
 اذا كانا جارين والثاني انها حينئذ داخلان على زمان محدد
 ومنذ اولى لانها مختصان بالزمان اذ ارفعوا وليسا حرفي
 جر فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما نقل به الفايذة لكن ينبغي
 انه برامع العقلين مضافين للجملة فكيف يحمل كلامه عليه
 واعلم انه يتلخص ان مجرد رها اربعة شروط الوقت
 وعدم استقباليته وكونه معدودا او معرقا والتصرف وكذا
 مرفوعها فلا يجوز من سحر نريد به سحر بعينه لانه لا يتصرف
 فلا يجوز ولا يرفع **قال** ابن عصفور ما يسمي به عن الوقت
 كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا يقال ما رايتك منذ
 ثلاثة ايام فقول منذ كره ونحو ما رايتك منذ يوم الجمعة
 فقول منذ متى ومنذ اي وقت ولا يجوز من ذلك ما لا يكون
 ظرفا واجاز بعضهم من ذلك لانها قد تشبه بالظرف الاتزان
 تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو

سبحان

سبحان ما سحر كن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وشرط عامليها
 ان يكون ماضيا لا يجوز اراه منذ كذا او مذكرا لا يعلم في ذلك
 خلافا وان يكون اما متفيا نحو ما رايتك منذ يوم الجمعة او فعلا
 سقا ولا نحو سترت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلتك منذ يوم الخميس
قوله ويرب منكر **قال** في التثنية ولا يلزم وصفه بجرور
 خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما يتلوه به انتهى اي بل تكون
 حالا ومستقبلا ومن المستقبل
 فان امك قرب فتي سبيكي **على** مذهب رخص اليان
 ولا يكون عامليها الامور لان لها المصدر **تفسير**
 عد في المعنى ما لا يتلوه رب في نحو رب رجل صالح لفتيت اولقبتك
 لان مجرورها مفعول في الاول اي لامبتدأ او الجملة بعده خبره
 والرايط محذوف اي لفتيتك لما فيه من التثنية والقطع ومبتدأ في
 الثاني او مفعولا على حد زيدا ضربته وبقد راناصب بعد المجرور
 لا قبل الجار لان رب لها المصدر انتهى واورد ان كون المجرور مفعولا
 لا ينافي التعلق وان التعلق معناه ان المتعلق معمول **قال** الدماميني
 واعلم ان حرف الجر لا يدل من متعلق لانه كما علمت موصوع لا يصال
 معنى الفعل على الاسر الذي وصل هذا الحرف معناه هو الذي
 يعلق به الحرف الا ان يؤول بان المراد انه مفعول لفعل يتعدى
 بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بعينه بقديته للفعل **قال** في المعنى
 وانما دخلت في المثالين لاقادة التكميل او التقليل لا لتعد به عامل
 منذ قول الرمان وابن طامر **وقال** الجمهور في فيها حرف جر معد
 فان ارادوا انها عدت المذكور فهو متعدي بنفسه وايضا فقد استوفى
 معموله في الثاني وان فالوا عدت محذوفان قد بيه فصل او نحوه
 ففقيه نقدير ما الكلام مستغرق كنه ولم يلفظ به في وقت انتهى
قال السحاب ويمكن ان يجتزأ السبق الاول **وحاج** بان
 تعدى الفعل بنفسه لا ينعقد به الحرف اذ اقصى ينعقد لا يحصل
 بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فانت معنى

يودون ان لا ينزل عليهم من حيرتان الغريب قد تدخل اليه على مرارة
في غيره اذا صح استنزامه له بوجه ومن هذا ما علمت اذ يقول
ذلك الازيد الان معناه ما يقول ذلك احدي علي وهذا تاولوا
وما اخال لدينا منك تنوب في جميع احوال ان لا تتوليننا وقد اشار
ليامد الغلب في اساليه **قوله** وشبهه هو النهي والاستفهام
ولم يحفظ الامع بل وجه الارتباك لا يجوز كيف يقرب من رجل
واين يقرب من رجل ومنه يقوم من رجل كذا الم اطلق الاستفهام
واعلم ان معنى كونه زايد اكونه يدخل في موضع بجلبه العامل
بدون ذلك الحرف في زيد الا انه يفهم بين طالب ومطلوب
فلا ينافي الزيادة الدلالة على الكثرة والعموم فلا يرد اعتراض
المبرد عما جعل من زائدة بانها كيف تكون من زائدة مع حدوث
معنى الكثرة بعد وبنال انك اذا قلت ما جاني رجل احتمل ان تريد
ما جاني رجل واحد بل اثنان او ثلاثة او ما جاني رجل في قوله
ونفاذه بل ضعيف الرجولية او ما جاني رجل بلا امرأة فاذا قلت
ما جاني من رجل عم جميع ذلك **قوله** او قال الساجي قوله
وزيد يعني ان هذه الزيادة تنافي لانه اخبر عن امر حاضر مفروق
منه وذلك انما يصدق على العرب وانهم الذين زادوا والا ان يريد
ان اصل القياس من الحاجة المتقدمة في ادوه انتهى وفيه ان زيادة
العرب تفتقد بالقياس وذكر ايضا ما حاصله انه لم يجز موضع
الزيادة فانه ينتفع الزيادة في الخبر محوما زيد من قابهم مع وجود
ما ذكره من شرط الزيادة فيه **واجاب** بانه لا بد من شرط
ثالث اعطاه نسيبه وصرح به ابن عبد الربيع وهو ان يزداد
بالنكرة العموم فيكون الحرف داخلا لا فائدة تقضية العموم او
تاكيد حرج ما زيد قايم اذ لا يبراد العموم بالخبر فيه
نقطة الاولى تزداد من في تنبيه كالحبرية اذا فصل
بينه وبين كمن يفعله مستفاد نحو كمن كوا من جنات نقله السعد
في شرحي التلخيص عن القوم وهذا وارد على اشتراطهم هنا تقدم

الين

الين وشبهه **الثاني** موضع الزيادة اما الفاعل او المفعول ولو
مطلقا لان اما البقا قال في وما اجزى وقتك من يتي من زائدة وهي
بمعنى ضرر فتقبيد التوضيح اطلاق التوضيح محل نظر **الثالث**
احرف الجر لا يوجب بعضها عن بعض بقياس وما اوهم ذلك ما ولد
اما باستغارة كما في ولا صلبكم او بنفسي كما في شرين بما البحر
اي من يزين بما البحر على ما هو المختار في النظمين لكن هذا انما يظهر
على كون النظمين قياسا والاولى لانه لا ينافي حرف عن حرف
وقد حققنا ذلك في رسالة النظمين وحاشية الفاعل او المحمول
على سبيل وذاتية كلمة عن كلمة وبعضهم لا يجعله سادا ولا حرف
المتغير عنه طريقان اما ان يقولوا الباسم لا يبع من وفي يبع على
واما ان يجعلوا المعنى المستتر به اخذ الحرف في معنى الاخر فتقولوا
معنى الباسم لا يبع او في الاستقلال ومكذبا **واعلم** انه يظهر
ابتداء ما ان الحرف اذا ورد لمكان بل هو مشترك بينهما اوضح
للفقد المشترك او حقيقة في واحد بما رزقه غيره فان قلنا مشترك
استنفع اقامه حرف مقابلا لانه اثبات حقيقة انبي على مسألة
اخرى وهي ان القل في نوع المجاز شرط والشرط وجود العلاقة
قوله للانتهاج ولا هو وليا ما صرح من معاني من ثني يد كراي
لانه ثني بها في اول الباب ولما كان معناه هايشركها فيه غير ما
جعل المرجع المعنى فاخبر ان الانتهاج ثلاثة احرف واقضي ظاهره
ان من ليست منها وهو خلاف قول الكوفيين وتاول المغاربة
ما استدلوا به وذكر في التمهيد ان من تاتي للانتهاج قال وقد
اسار من ذلك انتقم واما قال من وتقول رابطة من ذلك الموضع
بجمله غايية رويك كما جعلته غايية حين اردت الابتداء وقال
ابن السراج اذا قلت رايت الهلال من داري من خلف السحاب
فان الهلال غايية لرويتك فذلك جعل من غايية في
رابطة من ذلك الموضع انتهى فانما يريد من ان محل لابتداء الفعل
والنتيجة مقادير ما تكون من في غالب احوال الابتداء الغاية

وفي بعضها لا تبدأ الغاية وانتهاها معا واعلم انه لا يجوز مجئ
الاخر ومنفصل باخر نحو حتى مطلع الفجر قال ابن هشام مما يشال
عنه حتى في هذه الآية يمر تنقل وقد جاوز فيها وجه احدها
بنتزل ولا مبالاة بالفصل لان مسند الثاني بحال محذوفة
اي مسامحة حتى الثالث بمصدر عليه سلام اي يسلم فيها حتى
مطلع الفجر ولا تنقل بسلام للفضل بالمبتدأ ولا تكون هي رفعا
بسلام مع تنقل حتى به لبقا الكلام بمحتاجا لما جاز الرابع انها
خير لسلام فتتعلق بما يتعلق به اخبار المبتدأ فسلام مبتدأ اوي
مرنقع به ودخل في صلته وحتى الخبر ومثال مجي اللام للانتهاء
يجري لاجل مسي ومرايت بخط ابن هشام مانصة قال الله تعالى
في سورة فاطر وسمى الشمس والقمر كل يجري لاجل مسمى ارجل
اجل وقال في سورة لقمان كل يجري لاجل في السورة
المنقذمة لانها اولى بالحقيقة واللام في المتاخرة لانها اولى
بالمجاز انتهى فتأمل فلو يظهر كون الثانية اولى بالمجاز والاصل
الحقيقة وايضا قد يقال المجاز ابلغ فالاولى اولى به مع انه
يرد انه وقع في الرعد النقيب باللام مع انها الاولى حقيقة
وفي كشف المعاني عن منشأه المتأني للعز ابن جماعة في سورة
لقمان بعد ان اورد السؤال مانصة جوابه انه لما تقدم هنا
ذكر البعث والنشور بقوله تعالى يا خلقكم ولا بعثكم الا به
وبعد لها واخسوا يوما ناسب مجي الدلالة على انتهاء الغاية
لان القيمة غاية جريان ذلك وفاطر والزم تقدمها ذكر نعم
الله تعالى لما خلق الخلق فناسب المجي باللام بمعنى لاجل
انتهى واخذ من شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن وبسطه ورايت
خطه مما يشال عنه في باب لما قوله وانت التي حبيته شعبا الى
بيالي واوطاني بلاد سواها فبقا كيف تغلقت الي بالعقل
مرنقته وما وجه الانتهاء لما الاوى ويظهر لي ان التقدير مضافا
لما بداني معلقة بحال محذوفة دل عليها مع الكلام والاصل من

شعب

شعب فتصحب حين اسقط الحاقه **قوله** ومن ربا يفهمان لا
تحوارصيتهم بالحياة الدنيا من الآخرة وقول الحمايت فليت لي بهم
فوما **قوله** واللام للملك وشبهه في النهاية اللام للاختصاص
والملك اخذ في الاختصاص **قوله** وفي نقدية فان قلت
اليسنت اللام للنقدية في بقتية الموضع قلت **قوله** بلى
ولكنها تمكنت هنا للنقدية ولم تقدر غير هذا خلاف بقتية الموضع
فانها افادتها مع في اخر فلذلك افرد معنى النقدية وجعل قسما
على حدة فاندفع قول الساطي النقدية ليست من المقاي التي وضعت
الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده ايضا العقل الذي لا
يستقل بالوصول بنفسه لما الاسر لنقدية اليه بواسطته
ومد القند يشترك فيه جميع الحروف انتهى عما انه يمكن دعوى
المسماحة في عد هذا المعنى من مقاي اللام والمراد انه يحصل
بما لانه مدلولها لكن يرد انه كان يلزم عند النقدية العامة
من مقاي كل حرف حيث لا يظهر غير هذا والما وجه خصوصية اللام
قوله والظرفية استين بها الي اطلب بيانها والدلالة
عليها وفسره الساطي باعرف وفي بي الامثلة الظرفية والظرفية
اما حقيقية حيث كان للظرف احنوا والمظروف تحيز نحو الدار
في الكيس ومجازية اذا فقد الاحتوا نحو زينة البرية او التفسير
نحو في صدر فلان علم او فقد امعان في نفسه علم وتكون الظرفية
مكانية وزمانية ومقتضى ما تقدم ان الزمانية لا تكون حقيقية
فليتأمل وقد اخبرت الكانمية والزمانية في قوله تعالى
الم علمت الروح في ادني الارض وهم من بعد عليهم سيعلمون
في بضع ستين ومثال مجي للظرفية مع المكان ولقد نصر كرامة بيد
وسو كثير ومثال مجي للظرفية مع الزمان بجياهم بسحر
وانكم لم ترونه عليهم مصيحين وبالليل فاسر يا ملك بقطع من الليل
لما غير ذلك فلا وجه لقوله بعضهم ان من مثل ذلك ومثال
ما في صحيح مسلم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة

لما البطحا وفي بعض شروح النظم ما نصه ومثل تكون الباء للظرفية
المجازية قال العزيزي في قوله تعالى فتارة يا لندس اي
شكوا في الانذار قال ابن هشام لا عرف بجمي الباء للظرفية المجازية
في غيره قال الدماميني وفي حديث القرطبي نفسه بالزمانا
جنون والظاهر ان الباء للظرفية المجازية وقد اجتزأ في قوله تعالى
يا كرم المفتون على راي الاخفش ان الباء في ذلك للظرفية مع انها مجازية
اي بية اي طائفة منكم وفي شرح جمع الجوامع للزركلي عند
الظرفية من معاني الباء وينبغي ان يفيد هذا بالظرفية الحقيقية
والآخ يدخل مجازا في الكلام ويأتي كونه للظرفية والتوسع في
الظرفية انتهى كما سمي على اسرار الاول ان الظرفية في الزمان
تكون حقيقيات ابد لا مجازية والامرينات ذلك الثاني ان هذه
الحروف المستقلة في معان متعددة حقيقيات في واحد منها مجازي
في غيره وليست مشتركة بينها ولا وصفت للمقدر المشترك
وقد مر ما فيه الثالث انه لا يجتمع في الكلمة مجازان ومن
مسألة نفيسة افردناها برسالة بينا فيها ان الاجتماع للصور
وان السعداد في التلويح ان اجتماع مجازي في كلمة ليس احدا مما
مرتب على الآخر باطل باتفاق وصاحب جمع الجوامع صح الجواز وسألو
يقولك والله لا اشترى ونريد الشراء بالوكيل والسومر واما المجاز
في المرتين فكثير وقد ذكره في الاساس في مواضع وعبر عنه بقوله
ومن مجاز التماز وذكره العزفي مجاز القران والسيوطي في الانقان
فلا حاجة للاطالة بما مثلته ومنها ما معنا وكذا نقد جملة المجاز
كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انكم تغلبون العاقلة على الغفلة
والذكر على المونث **تنبيه** لكون الباء تاني الظرفية يجوز
ان يد بعض يد ارفلان ويشتق العكس وذلك لان الباء بمعنى في ولا
يعمل عامل واحد في ظرف مكان الاما جملة البدل ولا يصح ابدال
العامر من الخاص بخلاف العكس الا ان يجعل صرحا له من الداس
كما قالوا في قوله ليس مدله هزبر عنه خبيثته بالرفس عند

ظرف

ظرف لمدله او لغت له مستقل بمجدة وف وفيه ضمير وبالرفس
ظرف على الثاني حال على الاول من الماخ خبيثته اي كايينا بالرفس
قوله وقد بينان السببية في التحقيق لا للتقيد فلا يتحقق
كلاما ان السببية في الباء اقل من الظرفية وهو ممنوع ولا ينافي
التحقيق في جمع ثلة السببية فيما قاله الساطي فليتنا
قوله بالباء استغنى ذكر الباء اربعة معان بالامثلة وثلاثة
بالنمائية وذلك على ما يقوله ومثل كذا وتقدم انما تكون للظرفية
والسببية فهذه تسعة معان وتقدم في فصل ما ان الاخبار
تراد فيها الباء في مواضع فتكون للتأكيد فتلك عشرة كاملة ولم
يذكر الناطرة في التمثيل بالاستقانة بل ادرجها في بالسببية
واعترضه ابو حيان بان امحانا فرقا بينهما بان بالسببية
هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات بالجوع وبها الاستقانة
هي التي تدخل على الاسير المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو
التمحوكتبت بالقلم **قوله** وعد قال الناطرة في شرح التمثيل
في القامية مقام بمنزلة النقلة ايصال مع الفعل اللازم الى المفعول
مع محو الهمزة بنورهم واذهب سمعهم وتشي باء النقل
واعترضه ابو حيان بانها وردت مع المنقذ نحو مكنت الحجر
بالجر ودقت بعض الناس ببعض والصواب قول من قال في الماخلة
على الفاعل فتشيره مفعولا ليسهل المنقذ واللازم وغلط في المثالين
لان الباء دخلت فيهما على ما كان مفعولا والمغلط غلط بل المادخلت
على ما كان فاعلا والاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر
الحجر بتقدير المفعول لان المعنى ان المستكبر صير بعض الذي دخلت
عليه الباء افعالا لبعض الحجر عنها لكن قول طاحيان الاصل
دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر ليس بجيد لانه نذر
الفاعل فاقوم كون الباء دخلت على ما كان مفعولا وبهذا الجمهور
ان بالسببية لا يتحقق مصاحبة المفعول في الفعل خلافا للمبرد
والسهميلي والزمخشري ورد عليهم بقوله تعالى ذهب الله بنورهم

والله سبحانه لا يوصف بالذهاب مع النور واجيب **بانه**
يجوز علي معنى يليق به كما وصف نفسه بالحي في جاريك اوان كلامهم
محمول على ما لا مانع فيه **هذا** والتقديرية المذكورة من خواص
البا كما صرح به الرضي وغيره بخلاف التقديرية بمعنى افعال معني
الفعل **لا** الاسم فشركت بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكمها
فلا حاجة لقول الحفيدة فان قلنا **الست** بالالتقديرية
بمعنية المواضع قل **بلي** ولكنها تختص في هذا الموضع
للتقديرية ولم تقدر غيره بخلاف بعتية المواضع فانها اذ قد تتما مع
بلي اخر فلذلك افرد معنى التقديرية وجعل قسما على حدة انتهى وكانه
لم يفرق بين التقديرية الخاصة والعامة لان ما ذكره يقتضي ان المراد
من قوله من معاني البا التقديرية التقديرية العامة والام يتجه
ما ذكره وانما يحتاج اليها السؤال والجواب في عدم التقديرية من معاني
اللام كما اسلفناه اذ لم يثبتوا البا التقديرية الخاصة مع ان فيه
ما علمت فتدبر **قوله** عوض لم يشرحه الشارح البتة ولا
ذكره من معاني البا وكانه ميل اليه انه تكرر مع البدل وبذلك
اعترض ابو حيان الناظم وجرى عليه الهوارك وقرئ السحاب
بينهما بان المراد ببا المفروض ما دفع فيه مقابلة في بلي بان يدفع
في من احد الجانبين ويدفع من الجانب الاخر في مقابلته والمراد
بها البدل ان يختار احد السمينين في الاخر بحيث لا يسهل الاخر
عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلته من الجانبين **قوله**
للاسم لتباين معانيهما فلا يمكن مرادفة التامع في العبارة مسامحة
والمراد بالماثلة في الجملة وان معنى البا المصاحبة الجزئية من حيث
انها حالة لغيرها والتمتع عرف حال الغير ومعنى مع المصاحبة
الكيفية الملاحظة فتدبر او بالذات على قياس ما قالوه في الابتداء اذا
كان معنى للفظ الابتداء اذا كان معنى لمن وكذا يقال في قوله
الابتداء وقد يجي اي عن موضع بعد انتهى وقوله على قياس ما قالوه

في الابتداء الخ لا يخلو عن نظر لانه يومهم تخصيص القول بالابتداء
وما قالوه عام في جميع معاني الحروف ولا مزية للابتداء على المعاني
وغيرها وقاس ذلك بطريق الامثلة انما هو السيد السند في حروف
المطول والقطب وحاص **لما** حقيقته ان معاني الحروف جزئية
غير ملحوظة بطريق الفقد ولذا كانت الالفاظ الدالة عليها حروفا
ومعاني الاسماء كلفظ الابتداء والتمتع كلبية ملحوظة فقصدا
ولذا كانت اسما وكان ينبغي للسحاب ان يقول بدل قوله على قياس
الخ كما حقيقته السيد معاني الحروف وبه فارقت الاسماء **هذا**
وقال الساطي ان ظاهر قوله ومثل مع ومن وعن هما انطق بقتضي
انه قياس مع انك لا تقول جعلت بزيد رفيقا بمعنى معه ولا وضعت
درهية بالدرهم بمعنى مقما ولا عرضت بفلان بمعنى عنه ولا ان
انفقت بالدرهم بمعنى معناه تريد منها واجاب **بانه** بالمخص
انه يمكن ان قصد القياس بالنسبة للمواضع التي يقتضيهها هذه
الحروف لانها فروع عما هي بمعناه فاختط عنه **تنبيه**
اذا استغلت الباي مع عن ثل تحتقر بالسؤال فتيل تحتقر به وتيل
لا تحتقر به ثيل يعني ثورهم بين ايديهم وبها ينسويو مر
تستفق السما بالغمام فانظر المعنى **قوله** على الاستغلا اي لبيان
ان شيئا تفوق واستغلي على ما بعد على نحو زيد على السطح او حكا
ومجازا نحو عليه دين فالدين للزوم وتحميله كانه ركب عليه
او حمل على ظهره فكانه فوقه **قوله** بعن تجاوزا عني من قد فطن
اي المجاوزة شي وبعدة عما ذكر بعد عن بسبب ما ينقلق مؤ
به نقول **سبيت** السهم عن القوس يعني ان السهم جاوز القوس
بسبب الرمي واخذت العلم عنه اي العلم تجاوزا العلم بسبب
الاخذ **وعلى** طريق ذلك يقال في رضى الله عنك معناه ان المواخلة
بعدت عن المجور بسبب الرضى ويمكن ان يقال في قاسيل به خيرا
ان المسول عنه كانه مجا وز المسول بسبب السؤال **قوله**
وهما التقليل فتدبر في شرح في شرح الكافية بان دلالتها على التقليل

كثيرة وقد يقال انه مخالف لقوله قد يعني الا ان يقال قد لا يقتضي
ومن العجب ان هذا البيت يرمته في منزلة الكافية **قوله**
وزايد عبارة التثنية وفد تزاد ان من الليس ومثله
شراحه بقوله نقايا ليس كمثل في وقيل الزايد مثل وقيل
مثل يعي الصفقة فلا تزاد واذا ظهر هل يسكن اشتراط من الليس
بالتمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات فهنا الا ان يقال ما لا احتمال
واحد ويقال اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال **نقيضها**
الاول من زيادتها كما قال الاخفش او كالذي مر وقيل الذي
عطف على الذي حاج او كالذي مر فلا حاجة زيادة **المالي**
اكثر ما تزاد قبل مثل او امثال محو ليس كمثل في وجوه من
كما قال وقد تزاد بعد مثل غر فغير وامثال لعصف مأكول
وقد بين في المعنى كونها الزايدة لامثلا وبدونها مخوفها
كالقول **الثالث** جعل ابن عصفور في باب الضارير من
شرح الجمل زيادة الكاف من جملة الضارير مع تشبيهه له هناك
بقوله نقايا ليس كمثل في ومع تفسيره الضرورة باليس الشاعر
عنه سندوجه وهذا غفلة كبيرة **قوله** واستعمل اسما فاعلا
مخوفا مذكرا لما ارض كعالمها وقوله لن ينهي ذوي سطوط
كالطعن قال ابن هشام لا يقال التقدير في كالمعنى كما قيل
في وادنى ان التقدير درجة دائمة لان حذف الموصوف واقامة
الصفة عنه فيج والوجه في دائمة عطفه على متكبين انتهى وفيه
نظر فقد صرح في بحث الحذف من المعنى بان الموصوف يحذف وذكر
في الباب السادس ان التحقيق ان حذفه انما يتوقف على وجوب ان
الدليل لا على اختصاص الصفة بحسبه كما يقولون العربون بنحو
عندهم رابت كاتباً ويمتنع رابت طويل لان القابضة خاصة بحسب
الانسان واسما كان نحو
لو كان في قلبي كقدر قلامه فضلا لغيرك ما انتك رسالي
ومجروزة كقوله فيمكن عن كالبرد قال السهاب يحتمل ان مجرور

عن

عن محمد وفي موصوف كالبرد اي سس كالبرد فلا يستشهد به
واقول مثل ذلك محتمل في قوله كعالمها اي احد كعالمها وفي قوله
كقدر قلامه اي في كقدر قلامه والجواب **قوله** عن ذلك
الجميع ان الاصل عدم الحذف والاحتمال البعيد لا ينافي الدليل
المفتوح به الظن ومدا الحسن من جواب ابن هشام السابق لما
عرفت هذا ولما قيد اسمية عن وعلى بوجود من علم ان اسمية الكاف
لا تقتيد بذلك **قوله** مع ما زيد كعمر ولا شبيهها به ان نصبت
شبيهها فاما عطف على الكاف على انها اسم او على محل الجار والمجرور
ان جعلتها حرفا فان حفر المعطوف فقد نفى ان يكون كسببه
عمر وقابلت له شبيهها وان زيد لا يشبهه ولا يشبهه من شبيهه
كما قال السوس والافقش واجاز الفارس ان لا يكون اثبت له شبيهها
وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له
شبيهها وهذا الذي قاله نصر قال ابن هشام وليظهر في فائدة
النصب فان قولك ما زيد كعمر وينبغي المسايسة فكيف جاز ولا شبيهها
وهو يقتدير ولا يشبهها **قوله** وعلى ينبغي ان يكون من اسمها
ما اذا قيل اللهم خولمتا علينا ليعطف طرف على طرف واماني الحديث
فانه بالواو على معني ولا تنزلهما علينا فيكون العاطف الواو والعطف
جملة **قوله** من اجل ذلك عليهما من دخلا ظاهره ان اسميتهما لا تقتيد
بحالة دخول من عليهما ولا انهما لا يجزان بغيرها لانه جعل ذلك شاملا
على الاسمية لا متطالفا قال ابن هشام ومؤكد ذلك فاذا قلت
زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية واذا دخلت
تعيينت الاسمية وسمع جر عن بعلي في قوله علي عن يميني مرت الطير
بينها وظاهر عبارة ابن الحاجب انهما لا يستقلان اسمين الامع الجر
بها فلا يقعان مضافين ولا مستندين وهو قضية كلام التوضيح واعلم
ان عن اذا استعمل اسما لزم الاضافة بخلاف على فانه يجوز قطعهما
عن الاضافة كقولهم
يا نبت تنوش الحوض نوسا من علا نوسا به تقطع اجواز الفلا

وان من الداخلة عليهما زيادة وقيل لا ابتداء الغاية **قوله** ومد
ومن اسما حيث رفقاً ومن استبدان وساع الابتداء بها لانها
معرفتان بعين الامداد المدة وقيل خبران ومعناهما بين وبين
مضافين فغني ما لفتيته مديومان بيبي وبين لقائه يومان وقيل
بما ظفران وما بعد ما فاعل بفعل محذوف اي مذكور او مذكور
يومان واختاره الناظم وعليه يكون الكلام كلاماً واحداً مستملاً
على جملتين وعلى القولين تتلوه يكون كلامين ويكون جملة لا محل
لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما امد ذلك
وعلى الثاني ما بينك وبين لقائك وقال السيراني في موضع نصب
على الحال قال ابن هشام وليس بينه لعدو الربط قال الدمامي
كل يوم على لان المعنى عند بعضهم بيبي وبين لقائه يومان فالربط
موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجود الفظا وقد يشكك الاول
فيقال ما الموجب لتقدم هذا المبتدأ او ملاقيل يومان مذكراً
فيل يومان امد ذلك **واجيب** بانتم احراراً من اربعة
بجرايا خاضعة في انما لا تدخل الا على الزمان والثاني بان بين
رئاسته فكيف يكون اليه ظرفاً لنفسه والجواب **ان** هذا
برد على قولنا بيبي وبين لقائه يومان فما كان جواباً عن ذلك فهو
جواب **هنا قوله** او اوليا الفعل قال ابن هشام لا يكون الفعل
الامامنيا لا يجوز مديوم لان عاقلها لا يكون الامامنيا فلا
يجمع المايح والمستقبل فان قلت **يجوزه** على معنى حكاية
الحال قلت **سغوا** ذلك ليدل على جواز ان مذكور تقدير
الزمان فان المعنى مذكور من يقوير وان كانوا اذا صرحوا بالزمان
احرازوا المضارع على دكاية الحال هذا الكلام ابن عصفور ودكاية
وقياس من قال انما مضافة للجملة وانه لا زمان مقدم ان يجيز
ذلك مذكراً لظري ولا علم فيه لضا وقد يقال ان لها اسما اخر
وموانه حينئذ بنا وبلا المصدر وتاويل المايح افوك وقد عرفت
ما في دعوى عدم جمعهم بين مجازين **قوله** وان مجازي فيمكن

يستشكل

فيه

فيه اشكال لان الزمان ان كان حالاً جراه داياً والجواب
ان ذلك لمقتضى المجزوء لا للشك ولا للتقسيم في الحال وشرط
المايح ان لا يعطف عليه ماض لا تقول مديوم الجمعة ويوم
الخميس ولا العكس لانها في المايح لا ابتداء الغاية كما ذكره الناظم
وعلى كلامه اني في فسار هذا الفرع لان مديوم الخميس يفتي
انك لم تره يوم الجمعة ويوم الجمعة اذا ذكر انفتق انك رايته
في اوله فتناقص وفي الاخر ايضا تنافق اضل هذا ان ما جعل
مديان الروية حصلت في اوله سواسية انفي واذا انصببت
الثاني بتقدير ماض ايت فان كنت قد بدت بالمتاخر جاز لانك
اخرت ما يقطع الروية من يوم الخميس سؤقلت ويوم الاربعاء
اي وما رايته ايضا يوم الاربعاء وان عكست لم يجز لانه عي
واما الحال ان تنقطفان نحو مديومنا ولساننا وعاسا وشهران
او بالعكس ويكون من ذكر خاص بعد عام او عكسه ولا يعطف
ماض على حال وعكسه لاختلاف معنى مديومنا بالنسبة اليهما
فانه جعلت الثاني مفعولاً بنفذة يرفل خاز فان كان المتقدم
حالاً فهو من عطف العام على الخاص او العكس فالعكس وامامنع
ابن عصفور عطف الحال على المايح لانه عي مذكور مديوم والمراد
من اني لا ابتداء الغاية وقال ابن عصفور انما للغاية كما في اخذته
من التابوت الاثري ان ابتداء الاخذ وانتم او التابوت
قال وكذا في المعداد نحو مديوم ثلاثة ايام اي ايضا للغاية وتلخص
ان الزمان بعد مديوم ثلاثة ماض كيوم الجمعة وفاضر ومعدود
واذا وقع بعدهما عطف لا يعتمد الا بالكمال فلا بد ان
يكون جميع الثلاثة لم تره فيها وقيل يعتمد بالناقص الاول
فاد ان رايته ظهر الجمعة سؤ لم تره ليا ظهر الاثنين قلت مديوم
ثلاثة ايام وقيل يعكس فالمال واحد وقيل يعتمد بالثاني
تقول مديوم ايام والافقيس الاول لان تسمية الناقص
يوماً مجاز ولا يعتمد بناقص لاسع يوم كمال فلا يجوز ان رايته

ظهر يوم الجمعة ثم لم يزل الى ظهر السبت ان تقول منذ يومين
 لان الكلام كله محمول على الحقيقة بالمجاز **تنبيهات**
 الاول ذكر في التوضيح انهما يكونان بمقتضى من وليا اذا كان
 الزمان معدودا نكرة نحو ما رابطة هذا ومنذ يومين اي من
 ابتداء هذه المدة لا انتهاء بها الثاني اذا وقع بعد مائة ان وصلتها
 نحو ما رابطة هذا ان الله خلقني احتملا الاسمى والحقيقة ذلك
 من اسميها وحرفيتها اما نفعه او مفعله الثالث قال ابن
 هشام في نظرية اعراب قول الحريري لكنني مذموم ازال من اذ اطمع انتشر
 فان من خبر عن كذا ومذموم ازال في نية التأخير ومعناه مذ
 نسات او مذ وجدت على سبيل المبالغة كقوله
 وخلقني يوم خلقت جلد ١ ويبقى النظر في ازل فتقال ابن
 خبرها وكيف نفذيره ولا يمكن ادعاء كواها تمامة لان تمامها
 لا يجوز وبقي ايضا ابن القائل في هذا لا يعمل فيه انتشار
 لان ما بعد الشرط لا يعمل فيها قبله وكذا صلة الموصول
 لا تنقد مفعولا عليه **قوله** وبعد من وعن وباريد ما
 اعلم ان ما تردد على خمسة وعشرين نوعا منها ان تكون سلطة
 وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وهي الداخلة على
 حيث واذا فانه لا شرط فيها فيدخل ما يصير ان شرطين ومنها
 ان تكون كافة وهي التي تدخل على العامل فتبطل عمله ثم انما
 اما كافة لعمل الرفع وهي المسقطلة بقل وكثر وطال او عمل النقص
 وهي المسقطلة بان واخواتها او لعمل الجر كما هنا ومنها ان تكون
 زائدة غير كافة كما هنا ايضا فقد ذكرنا ظاهرها قسمين واسرار
 لما الزائدة بقوله وبعد من الخ كمال من قوله تعالى بما خطاياهم
 اعرفوا قال **السحاب** ويدل على عدم العوق عن العمل وانما
 ليست بكافة لعدم وقوع الجملة بعد ما انتهى وفيه ان وقوع
 الجملة حيث لا يسر بل لا زمر بليل كما المشوان والرجل المسيد
 وذكر في المغة نقلا عن ابن السمرى انما تكلف من كقوله وانا لما نظر

الكبير

الكبير ضربية قال والظاهر ان ما صدر به وان المعنى مثله في خلق
 الانسان من عجل وفي سبكه المتطوع وتفتن ما يرب والكاف من
 فكلف من ومثال عن عما قليل ليصبحن تادمين كما مثل به السارح
 وغيره وفي البسيط للواحد في تقصير قوله تعالى فاستمع
 قليلا ان قوله تعالى عما قليل ليصبحن تادمين معناه ليصبحن
 تادمين بعد زمن قليل وهذا التفسير يقتضي ظاهره امرين
 احدهما ان ما عجز زائدة نكرة موصوفة والثاني ان عن
 بمعنى بعد وجعل من ذلك اطعمه من جوع وكساه من عري ومثال
 البا قوله تعالى فيما رحمة قال السحاب ولا يضر احتمال ما
 الاسمية بمعنى في وبدل من رحمة وهو يويد بحسبنا السابق معه
 فتدبر والاحتمال المذكور يجري في عما قليل وما خطاياهم
 وفي التسهيل ان البا قد تكلف بها وتحدث فيها مع التقليل
 ومثله سراحه بقوله
 • فلن صرت لا تخير جوابا • لهما قد نرى وانت لبيب •
 وقال ابو حيان ما صدر به والما للمسيبية المجازية
 والمعنى على التكميل والفعل الذي تتخلق به البا يفذر قبلها
 واسرارها كافة بقوله وزيد بقدر الحق قال السحاب وقد
 يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بان اخضا صها
 بالاسما اقوى بدليل جر ها كل اسم بخلاف رب والكاف فانها
 انما جران بعضا لاسما كما تقدم قلما الخط من رتبة ما عنها صفعلا
 فجاء كعنها جلاها فلها مل وانت قد علمت ان عدم الكف في الثلاث
 السابقة ليس مجر وما به الا في عن واما من والما فليل بانها
 يكفان قليلا فجا ذلك فاما يطلب العوق بين قلثة الكف وكثرة
 تامل **تنبيه** • في الكف المذكور مع كي قال
 • اذا انت لم تنفع ففرا من • يراد الفية كذا يصير وينفع •
 قال ابن الدهان فكفت كي بما كفت رب بها وقتل ان كي ما
 على لغة الحيران ما صدر به وانشد الكوفي

من طال بين ليعر الناس دت كيا يجسان من برنا خيرا
وقالوا اصله كيف تحذف القاء قال البصري هذا لا يجوز
لانها على ثلاثة احرف اوسطها ساكن وليست متداوة ولا
معرفة ومما يمنع الترخيم وانما هي كالحجارة كفتها ما عن العمل
كما كفت رب وكان التثنية قال سسالت الخليل من قولهم
انتظر في كما انتيك قال جعلت الكاف وما شيئا واحدا وادخلا
على الفعل كما فعل برنا وانشد لا تشتم الناس كما لا تشتم
وانشد ايضا

قلت لشيكان ادن من لقانية كما نقدي القوم من شوايه
ومما الفصل يحتمل وجهان احدهما ما ذكره والثاني ما صدرت
كاذورك كما تزدونه نقدي كزبارتك لي والثالث ان يكون
ما وقتا نقول او خل كما يشتم الامام اى ادخل في ذلك الوقت
السابع ان يفيد التثنية مجردا مجموعها فنقول انا ن
تحبك كما انت محبي وعليه كما تحضر الله

الاضافة

هي لغة بمعنى الاستناد ولذلك لزم ان يكون عينها بالانها
مستفقة من الضيف لان الضيف مستند لما ينزل عليه
وزنه في الاصل اضيا فاعل المصدر باعلا نفعه فقلوا
حركة الما الى الساكن قبلها فانقلب القاف فاجتمع القاف حذف
احدا مما وعوضت منها تا التانيث **قوله** نونا الحذف
للاضافة اربعة امورا ثمان بلزوم وتقييد الاول بالسرط
كون الاضافة محنة او غير محنة والاول غير منفي ولا جمع على حدة
والثاني مجرد من الثاني المؤنة ان وليت الاعراب وقوله
لايزالون منار بين القباب وقوله ولم يرتقق والناس مختفرون
مؤول وواحد بلزوم واطلاق مؤ التثنية نحو علامك وس
السبعة وعرفات مكة وجوارك وواحد بجواز وتقييد نحو

تا التانيث ان لم يقع ليس حذفها نحو عدة عليهم واقام الصلاة
ولا يجوز في نحو شجرة زبد ومثرة عمرو واللباس كما لا يجوز في
الشجر ان يوثق اذا صغر لئلا يلينس ولا في خسران يوثق
فعلم ان نقديهم مفعول احذف ليس للاختصاص وقول السحاب
انه للاختصاص بنا على ان المراد لزوم الحذف انما يفيد في ايراد
حذف التا الذي اقتصر عليه الاشعري واعلم ان ما اسرنا
النون في اسئلة التنوين المحذوف من شوله للتنوين التثنية والتثنية
والمقابلة والعوض مخرج به ابن هشام في الحواشي وهو الموافق
لما تقر عندهم من ان كل تنوين يحذف للاصناف ولا يختص
بالتثنية كما يومه كلام الشيخ خالد في شرح الازهرية حيث
علل كون تنوين كل وبعض تنوين ثكنين لا عوضا به بل
عند الاضافة ويوجد عند علماء وقع بمنا في كلام الساطي
ما يخالف ما اسرنا اليه لانه بعد ان قال ان كلام الساطي
شامل للتنوين الظاهر والمقدر كتنوين ما لا ينصرف او رد
ان ما لا ينصرف لم يدخل في كلامه لانه قال احذف والحذف حكم
لفظ لا نقدي يري وما لا ينصرف ليس فيه تنوين ظاهر فالصنف
قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا يحتاج الى امر زائد وهو
حذف في مقدر ويقويه التقيد بالتمثيل بطور الذي
تنوينه ظاهرا المضاف قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا
يحتاج الى امر زائد والافكيف يصنع بنا لا تنوين فيه ولا نون
لا ظاهر ولا مقدر نحو كرمهم اعطيت ومن لدن حكيم من النبي
لان التنوين لا يمنع الحركة الاعراب وكذا ما حذف نون
من الجمع لطول الصلة نحو القار حواياي الامير اليهم سر اجاب
بان الحذف ينسلط على المقدر اذا قام الدليل عليه والضرورة
بينت ان فيما لا ينصرف تنوين مقدر واما كدرهم والعاس
حواياي الامير فقليل لا يفيد في هذه الكلمة وايضا حذف
النون لتقييد الصلة مفعول عن حذفها للاضافة انتهى وهذا

يدل على انه فرض الكلام في تنوين التمكن خاصة وقوله لان
 التنوين لا يمنع الى اخره صريح فيه والافلا لا يصرف قد يكون
 فيه تنوين ظاهر للمقابلة وكذا المبنيات لكنه فرض الامثلة
 فيما لا يدخله غير التمكن ايضا فتحصل من كلامه ان ما لا يدخله
 تنوين املا مثل يقدر فيه تنوين وانه حذف او لا وشيخ
 الاسلام زكريا قال بامكان تقدير التنوين في ذلك وارسل
 الحسن الوجه بقدر فيه الامتافاة قبله خول الومعدا لم
 يذكره الساجي وعلى قياس كلامه لا يجتاج فيه لذلك وقال
 الراعي الظاهر ان اطلاق الحذف هنا مسماحة اذا الاسم الذي
 نطق فيه بالتنوين او النون غير الاسم الذي يقصد امتافاته
 والحذف غير ممكن بعد النطق وانه لما ثبت من حذف النون
 التي تلي الاعراب للامتافاة فيل في ذلك ان الكاف حرف خطاب
 بدليل قوله فانك فلو كانت مضافا اليه لحذفت النون فان
 قل فانقول في ملازم الامتافاة قل
 حذف منه نون وتنوين قارنا وضعه قبل الامتافاة ومن ثم
 قال سوسكانه عن رجل يمدح باولي وذوي فقال اقول
 ممدادون واولون لان النون اما سقطت في اولي وذوي
 للامتافاة فاذا اخردت ما عادت النون وهي بمنزلة رجل
 يمدح بواحد من صانعيها قال الكشي
 ولا اعني بذلك اسفلكم ولكن اريد به الذوب
 وانه كما حدثت هذه النون للامتافاة محذوف مما يعمل المصدر
 ان كان المفعول مفعولا متفعلا نحو مناربك والصاربك والافوله
 هم الامرون الخمر والفاعلون فضرورته ولا يجوز ذلك في الضرورة
 في التنوين لضعفه لضعف الصلة وفي غير ذلك قللا ومواما
 قبل لا يوسد كنه اودومها وموافل فالما في كناية قراة الامش
 ومما يصارح به والاول كقول الشاعر
 يقولون ارحل قتل قريشا وهم متكفوا البيت الحراما

وقرا

وقسر ابو السماك انكم لذا بقوا العذاب الالهم وفري غير
 معجز بانه انا مرسلوا النافذة ولتقصير الموصول نحو
 ان في اللذا قتل الملوكا ولتسبها الامتافاة نحو اثني عشر
 وللص وسرة نحو
 لها حطنا اما اسار ومنه ولسنا اذا نولنا سلما مدعيكم
 وكما حذف التنوين للامتافاة بحذف لال وللوقف وللمنع الصرف
 ولكونه في علم موصوف ما من منضليه مضاف لما علم وللساكنين
 نحو سابق والتمار احد الله وقال ولا ذكر الله الا قليلا
 وللص وسرة كقول
 ما قتلنا بين اسيا فكم سلت يد اوحى من قاتل
 فنده سبعة في التنوين وتلك تملفينة في النون والماي
 اجر لفظا او تقديرا او محلا فالاول موثر في الثاني لفظا والثاني
 موثر في الاول معني فان قلتم فما وجه قراة فانها
 من تقوى القلوب قل فما بالصدر وهو التقوى
 كما تقول عجبت من دعوي زيد اي من ان ادعي زيد لان دعوي
 تنوينها مقدر او لم يبين ما الجار ولكنه يفهم من كلامه بعد
 اذ يقول والزمو امتافاة لدن فجر ففهم منه ان الجر بالمضاف
 لشيء بئنه عن الحروف وقيل بل عمل لاقفتا المضاف اليه كافتقنا
 كل عامل مموله وعلم ان الجر بالمضاف جري مجرى ففهم منه
 الجر جاني وهو قول س قال في باب الجر اعلم ان المضاف اليه
 يجر بثلاثة اسباب ليس باسم ولا ظرف وبشي يكون ظرفا واسم
 لا يكون ظرفا وقيل بحرف مقدر لان اصل عمل الجمله ولانه
 قد يظهر كقوله يا بوس للحرف فلو كان غير الحرف غاملا للموارد عاملا
 ورواه ان الجار لا يحذف ويبقى عمله الية صرة او فادس
 فلام واللام مخفية بين المتناهيين كما قاله في المعنى في صابط
 اللام المخفية وقضيت ان الجزا ما بعدها بالمضاف لهما لكنه
 رج بعد ذلك ان الجزا بها فلجرح وفي الفصلان العامل معني

حرف الجبرورده ابن معزوز وقال لو كان حرف الجبرورده المجدد
التنوين ولم يكن الاسم معرفة وقيل العامل الاضافة لازيل
الحرف محمد وفاضعيف وعمل الاسم بجند ولو تضمن معنى الاضافة
بني ورد بان الاضافة هي المعنى المقترن والتي لا يقوم بنفسه
قوله وانوس تحتقر هذه الاضافة مجوزا اتباع محفوظها
للمضاف وبالمضرب على الحال والتميز والاتباع اقل الاوجه
الاربعة لان التابع لا يكون في معنى المستحق الا قليلا والحال
يكثر فيها ذلك **قوله** اذا لم يفتح الا ذال فتنينه ان معنى
في انما يكون فيما لا يفتح فيه الاعمى الظرفية كما ان فتنية قوله
واللامر هذا الماسوي ذينك ان معنى اللامر انما يكون فيما لا يفتح
فيه معنى في ومن يفتح ان يكون على معنى الاختصاص لان كلامن
الطرف والبعض يقع فيه معنى لامر الاختصاص ويجاب
بان المراد اذ لم يفتح الا ذال بحسب الفصد بان اريد
بيان المعنى الظرفي وقوله لما سوي ذينك بان لم يرد بيان
معنى الظرفية ولا الجنسية وبه يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز
ان يكون بمعنى في ان اريد معنى الظرفية ولانه لا حاجة لدعوى
التوسع في جعل اضافة الطرف بمعنى اللامر لان معنى اللامر يشمل
معنى الاختصاص وان جعل الاضافة ثلاثة انتقام هو الظاهر
لاختلاف الفصد فتدبر المقام فانه من مرار الاقدام وتختص
الاضافة التي بمعنى في مجوزا انتصاب المضاف اليه على الظرفية
وخالف السارح هنا والده وارجع اليه بمعنى في لما التي بمعنى
اللامر وقد استوفينا الكلام على ذلك في حاشية الفاكي
تنبيهات الاولى قال المحفد ليس المراد من قولنا
الاضافة بمعنى اللامر او بمعنى من ان اللامر او من مقدرة وانما
المراد من ذلك القصد بان المضاف انما عمل الجبرورده من
معنى الحرف لان الاشياء المحضة لاحظ لنا في العمل انتهى وقال
الهامي اخذ من الرضى لا يلزم مما هو بمعنى اللامر ان يفتح النقيض

بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللامر فتقولك
بومر الاحد وعلم الفقه وشجر الامراك بمعنى اللامر ولا يصح الظاهر
اللامر فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكاليفات البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد انتهى وفي كلامه كالمفرد اشكال لا يقتضيه ما قرراه
لرؤوس المضاف لنفسه معنى الحرف نظير ما مر في التمييز
كما لا يخفى على من له تمييز الثاني اخذ جماعة من الغويين الكلام
على بيان الحرف الذي يفقد للاضافة عن الكلام على احكامها وهو
اويا لان الامم يستحق التقديم ولا شك ان معرفته كون الاضافة
محضه او غير محضه وكون المضاف يفتقر اليك او لا وكونه يكتسب
من المضاف اليه التذكير والتانيث وكونه لا يكون مساويا
للمضاف معنى امم **الثالث** زاد الكوفيون الاضافة بمعنى
عند نحو شاة رفود الحليب قلنا يمكن جعل رفود صفة مسببة
كحسن الوجه ووصف الحليب بانه رفود لما كان الرقاد عنده
تجعل رفود مبالغة مثل مكر الليل والنهار حيث جعل الليل
والنهار مكرين لكثرة وقوع المكر فيهما السرايع فذيوخذ من
قوله لنا ظم واللامر هذا الماسوي ذينك ان الاضافة اللفظية
على معنى اللامر وبذلك صرح ابن جني والسلوبين واستدل
الشاطبي عليه بظهور اللامر في قوله نقايي معصدا لما معسر
فقال لما يريد وليثافيه بحث ذكرناه في حواشي الفاكي **قوله**
واحصن اول الخ ومن ثم قال عبد القاهر في واحد امه وعبد
بطنه لا يجوز عود الضمير على واحد وعبد لا يثنى عرفان باضافتهما
الى الامر والبطن فلو نقر الامر والبطن بالاضافة لما ضميرهما
كان الخامس نقر بينهما بالامر والبطن في الامثلة ان تستخرج
انسانا فتقول اعطى شيئا من اطلبه لا طيركه وانما الضمير عايد
على ثنئتهما فتقولك زيد واحدا وعبد هذا اذا قلت جاني
واحدا وعبد بطنه جاز ان يكون واحد وعبد معرفتين

لنقدّم المذكور فكانه لما قلت واحدا منه قلت جاني الكامل البنية
الذي عرفت وان يكونا تكرين على انهما صفة للمكرة محذوفة
كقوله اماوي اي رب واحدا منه اي رب انسان مدونه صفة
قال ابن هشام على وجه التنكير لا ينتفع عود الضمير على واحد
وعبد لا تنقلا المعارض وهذا الذي قاله يرد على اطلاقه المنع
وعلى قول الفقه في هذا حجر من حيز وامامت بنار رب
علامه قلبيست الاضافة للتقريب ثم ولو سلم على تقدير
الزمان الماضي فالوصف محذوف فقطعا **قوله** او اعطاه
التقريب يتجه ان المراد نوعا من انواعه المقررة في لام التقريب
تقريب المضاف يقتصر انقسامه بتقريب اللام كما صرح به
السيد **ثبوتها** الاول ربنا فمن قوله اخضر
ومن فكرة التقريب ان مراده في القسم الاول ان كان المضاف
اليه تكرة واو في قوله او اعطاه للتقسيم والتفصيل لا للتخيير
واطلاق المصدر وهو التقريب واراد الحاصل به وهو التقريب
فاندفع قولنا حييات في الكلام ايماء واجمال لانه يعطى
ان التقريب والتخصيص على سبيل الاختيار وليس كذلك
بل ذاك بالمطرح حال المضاف اليه من تقريظ وتنكير
والتقريب وصف الفاعل والمنايع المضاف العرف وقال
الراعي يمكن ان يقال ان المضاف يعطى مع التقريب في سماء
لا في نفسه واما يتمي الاعتراف على ان يكون الائم نفس المسج
وقد تلمسان احمد بن عبد الرحمن البناوي الجاني تاجرا
فجلس في خلفه احد بني الامام فوجد به يقول ابن الحاجب
العلم صفة توجب تمييز لا يخلو التقيض فاورد انه ينتقض
بالفضل والخاصة فانما بوجبات تمييز لا يخلو التقيض فقال
له الشيخ عرفنا من انت فقال له بحكمه ولان فقال تستغل
الان بالصنيفة ويضع الجواب بعد سماعه ابو موسى بن
الامام بان ابن الحاجب انما قال تمييزا ولم يقل تميزا والفضل

والخاصة

والخاصة انما بوجبات تميزا وعرف بحاله سلطان تلمسان فلم ياخذ
منه مكر مخبره وجميع كلفه واعطاه ما بيني وبيننا قال ابن
الصايغ اذا كانت الاضافة هي المعطية لذلك فهي المضافة بالذات
تلا الة فليس هذا من المجاز البعيد وليس هذا من قبل تقسيم
التي تنسبها له حتى تنقضي التغطية للهويين فانه لا يطلعون
التخصيص على التقريب وان كان فيه تخصيص معنوي لا تراهم
يقولون في باب العرف هو لمخصص تكرة او ازالة اشتراك
عارض في معرفة الثاني مثل تنقيح اضافة الجمل التخصيص لانها
تكرات او التقريب لانها في تاويل المصدر المضاف في التقدير
بل قال عليه استظهر المراد الثاني قال بعضهم ولا ينافي ذلك
وفوق الجملة صفة للمكرة لان ذلك باعتبار ظاهرها دون
تاويلها وقال في الجمع وفي التقليل نظر لان تقدير المصدر
تقدير معنى كما في مكرة الاستفهام فلا ينفقت لها الاضافة
فيه كما لا ينفقت قولك غلام رجل وانت تزيده واحد بعينه
فايضا فلا يلزم في المصدر ان يقدر مضافا بل يقدر مضافا ما
قال السحاب وقد يدفع ما احتج به ان مختاره ان المضاف
اليه لا يكون الا انما فلا بد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى
ربط الحديث بها عليه تقدير المصدر مضافا اليه فالصنف
اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافا لفاعله ويؤخذ
مما تقدم في توجيه الاحتمالين ان الجمل مع قطع النظر عن التاويل
تكرات وبالنظر لمضمونها من المصدر معارف ومن ذلك يظهر
الفرق بين تقريظ المضاف اليها وفوقها صفة للتكرات
لان وفوقها صفات لا يتوقف على التاويل وضع الوصف بها
نظر الظاهرها بخلاف وفوقها مضافا اليها لانه لا يكون الا
اسما فاحتج لتقديرها بالمصدر وهو معرفة فنقد المضاف
باصنافه اليه **بقي** ان مقتضاها ان الفاعل معرفة فان كان
تكرة فهنا الامر كذلك ولا يلزم من كونه تكرة في الجملة ان يكون

Copy ng S sity

تكره عند تقدير المصدر والافقية **تظهر** وان يشابه
 المضاف بفعل وصفا الشرط ان كون المضاف صفة والمضاف
 اليه معمولاً لتلك الصفة فان وجد احدى غير محذورة وان فقد
 المحذورة خلافاً للفارسي بخود اراخرة وفي اضافة الموصوف الى
 الصفة وكذا ان فقد احد من الموصوفين مضر وقالك يوم الدين
 بما اضيف الوصف فيه لغير معموله خلافاً لابن الطراوة وابن ركن
 في ضرب زيد والمجرى والممازني والمبرد نحو واغفر عور الكرم
 ادخاره وللفارسي والكوفي في افضل القوم قال **ابن**
 عصفور استدلوا بان اضافة الفعل غير محذورة بقولهم مرت
 برجل افضل القوم واجيب **بأن** افضل بدل وسر
 بان المبدل في المشتق ضعيف قليل لانه في نية استيفاف
 عامل فهو في التقدير نال لذلك العامل والصفة لا تلحق
 العوامل الا بشرط وليس هذا ما فيه تلك الشروط وكون
 العرب تقول مرت برجل افضل القوم كثير ادليل على انه
 لغت وليس ببدل اذ لو كان بدلاً لما كان كثيراً فثبت ان اضافة
 محذورة وهو قول **ابن** ابي عمير وقاله ان يشابه
 المضاف لا حاجة اليه بل هو مفسد لانه لا يدخل فيه الا
 اسم الفاعل خاصة لانه الذي يشبه المضارع انتهى وفيه
 نظر لانه ليس المراد الشبه في الموازنة بل في الدلالة
 على الحال او الاستقبال كما اشار اليه بالامثلة وصرح به
 في شرح الكافية **نقيب** اذا اريد باسم الفاعل الزمن
 المستمر فباستمرار المفعول اضافة محذورة ويقع صفة المعرفة
 وباعتبار الحال والاستقبال لفظية ويعمل فيها الضيف اليه ويعطف
 على محله بالنصب لكن يرد انهم اطلقوا ان اضافة الصفة المشبهة
 لفظية مع دلالة على الاستمرار وصرحوا بان اسم الفاعل
 اذا اريد به الثبوت صفة مشبهة ولا يفي اشكال الفرق بينهما
 بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية مطلقاً او لا لانه اقرب

لما استلزمة الفعل التي هي سبب كون اضافة لفظية ودلالة
 على الاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة **قول** فغن تكثيره
 لا يعزك قال ابن هشام هذا كقول ابن معط
 وغير محذورة من قدره فلم يفرقه كما لو اظهره
 واراد بالنون ما يشمل التنوين واغترق عليه القواسم اذ لم يقل
 انها لا تقيد بالتخصيص وهو كان يشمل التقريب وغيره بخلاف ما
 ذكره وقال السهلب اشار باضافة التكثير لا ضميره الى التكثير
 الذي كان قبل الاضافة اي الى المربنية التي كانت حينئذ في كلا
 اداة ان اضافة لا تقيد بالتخصيص كما لا تقيد بالتقريب
 فاعرفه انتهى وقال **ابن** الصايغ في شرحه فان قلت
 هذا في قوة ان الثاني لا يقيد شيئاً والاول باق على تكثيره لا يخرج
 عنه لما تخصيص بزيدي على تكثيره ولا على تعريف **قول**
 قليل الحيل اسقارياً لانه اما اعني بذكر ما هو مفسر خاصة
 والافكان يمكنه ان يأتي بمثال رابع يدل به على ما لم يذكر من غير
 تكرير مع عظيم الامكان ما لم يذكره اما اضافة معنوية عند
 المصدر وافعل التخصيص ولذا اخرج الاول بوصف والثاني
 بمتابيعه يفعل واما مسموع نحو مثلك وشبهك من الاسماء المتوعدة
 في الابهام ومتابيعها كل ما ليس بمشتق واجري مجراه والمضاف
 لما ضمير نكرة اذا عطف عليها في المواضع المحذورة بالتكرار نحو كرم
 رجل واخيه وكل شاة وسخنة واما امثلة المبالغة فمراسم
 الفاعل كما يأتي في بابيه وبه يعلم ان قول بعضهم كان ينبغي للناس
 ان يقول بدل قليل الحيل ضرب القليل بما لا يلتفت اليه لانه تكرير
 مع اسم الفاعل موهوم لانه نوع اخر غير متكرر فنقول النكتة
 المذكورة فتدبر **قول** وذي اضافة الخذي مبتدأ والامثلة
 صفة عند الجمهور وعطف البيان عند ابن جني وابن السكيت والظاهر
 واسمها لفظية جملة مخبر بها وسميت لفظية لانهما تقيد امسا
 التحقيق بمذات التنوين او النون واما ذهاب فتح الرفع والنصب

والامران مرجعها الى اللفظ دون المعنى فنسبت اليه بيان الاول
في قولك هو حسن وجهه وبها حسنا وجهه ومم حسن وجهه وكذا
في ضارب زيد وضارب ياريد وضاربو زيد وبيان الثاني في قولك
حسن الوجه فان قلنا **قوله** فلما رجعوا انه نحو الضارب ب
الرجل ينزله ما ذكرت من امثلة الاضافة اللفظية مع ان اضافة
لمنفذ تحقيفا ولا تحسيميا لان الضرب حسن بلا حسن عند قوم
قلنا **قوله** رجعوا ان الضارب رجعوا ان الضارب الرجل
بالحسن الوجه في تجويز الجركا عكسا واما الضرب فكان الضرب
شعرا التثنية بما فيه العلة المفتضية لتفخيجه كذلك الجبر
هنا على التثنية بما فيه العلة المفتضية لتفخيجه فان قلنا
الامثلة التي يسمونها معنوية تقيد التحقيف بحذف التنوين او
النون **الاستدراك** ان غلاما مرزوقا وغلاما غير مرزوقا قد حذف منها
مثل ذلك فلم لا يسمونها اللفظية قلنا **قوله** اما كان الغرض
من هذه الاضافة ان يتعرف المضاف او يختص به المضاف
اليه وتكنهم حذفوا التنوين والنون مبالغة في اتصال الاول
بالثاني قاله ابن معز **قوله** وتلك محضنة ومعنوية
يحملان يكون محضنة خبرا عن تلك وهو المبتدأ وان يكون خبر
مبتدأ محذوف الى اسمها محضنة ومعنوية بدليل ما تقدم في
نظيرها والجملة خبر وهو احسن لتكميل التقادير ولانه ليس
المراد الاخبار عنها بل انها محضنة وذات معنى بل ان ذلك اسمها
في الاصطلاح هذا وانما سميت معنوية لانها تقيد اما التقريف
او التحصيل والامران مرجعها الى المعنى دون اللفظ فنسبت
اليه واذ قد استقر ان الاضافة معنوية كانت او لفظية
تقيد مع لا يخرج عن هذه الامور الاربعة علم انه لا يجوز ان
يقال الحسن وجهه ولا الحسن وجهه ولا الحسن وجهه ولا
الحسن وجهه لانه في الاولين لا تعرف المحصول فيعرف المضاف
به ونها لان المضاف اليه نكرة ولا تحصيل لان معناها هو

اعظم

اعظم من التحصيل ولا تحقف لانتفاء النون والتنوين ولا تنزيل
فتجا لان الضرب لا ينج فيه لان المضاف حينئذ يميز وجهه الاخر
كذلك ولكن الفتح يندفع بالرفع لا بالضرب لوجود **السرابط**
وستريك بعد المسائل في باب الصفة المشبهة **قوله**
ومثل الخ كان يحسن ان يوحى لهما بان الحذف من المضاف
في غير هذه الامور الصور كما تقرر بحذف النون والتنوين
ولكن لزم ذلك من كلامه هذا لانه لما ذكر انه لا يفتقر وصل الى
بالمضاف الا في هذه الصور علم انه لا يجوز وصله بها في غيرها
فان قلنا **قوله** فكيف قالوا الثلاثة الانواب وقالوا لا حق
من الرئاس المستحق قلنا **قوله** ان زائدة فيها وراي الناظر
ان التقدير كالاتحوا المستحق من الرئاس المستحق مثل وكانوا فيه
من الزاهدين ومارة ابو علي اوله لانه يلزم الناظر حذف الوصل
وصلته وبما معمول الصلة ولا يلزم مثل ذلك في الآية لان المقدر
وكانوا زاهدين فيه **قوله** ان وصلت بالثالث قال الشهاب
وجهه انها اذا اتصل به لم يحصل حينئذ تحقيف بحذف تنوين
او نون ولا رفع فتح تحقيفا ولا تشبيها سوا كان معرفة او نكرة
والاضافة اللفظية اما جازت للتحقيف او الرفع المذكورين ويبدو
ما اذا كان نكرة نحو الحسن وجهه والضارب رجل بان الاضافة
اللفظية كالمعنوية في امتناع كون المضاف معرفة والمضافة اليه
نكرة انتهى وفيه نظر لان التحقيف بحذف التنوين والنون من المضاف
الذي يحصل له ذلك في الاضافة اللفظية يحصل وان لم توجه الى
في المضاف اليه وانا الذي يتوقف على وجود ال في المضاف اليه
رفع الفتح كما يظهر مما ذكره في التوضيح وغيره في فائدة الاضافة
اللفظية وكذا لا يخرج عما من عرف مسائل الصفة المشبهة واحوالها
هذا وفي قوله او نون نظرا لان حذف النون انما هو في مسألة
الوصف المثنى او الجمع ولا يشترط كون ال في المضاف اليه الثاني
قوله او بالذي له اصيف الثاني لانها اذا كانت في المضاف اليه

الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه
 كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد كما في
 المضارع فلا وجه لتعدد السهام فيه في حواشي الاسنون وبقي
 مسألة ثالثة وهي ان يكون مضافا لضمير ما فيه النحو الودانت
 المسخقة صفوه فانها جائزة خلافا للمرد وعيا جوازها ينبغي
 ان يجوز الفاضل بغير علامة وهذا استدلال بعضهم بجوازه بقوله
 فنعم اخرا المتجا ونعم سها بها وفي الحواشي لابن هشام في الكتاب
 مانعه ومن قال هذا انصارب الرجل لم يقل عجبته من الضرب
 الرجل ان يقول انصارب اخي الرجل كما يقول الحسن الاخ والحسن
 وجه الاخ وكان التحليل براه وفيه قيدتان احدهما لا شيء
 لم يمتنع ال والامانة في مقابلة المصدر الثانية لم يظفر بمل
 انصارب اخي الرجل سموها انتهى وفي الاخيرة نظرا لانه استشهد
 في التوضيح بقوله لفظ الزوارا فنية العدي **قوله** وكونها
 في الوصف كاف لكونها مستبدا وفي الوصف متعلق به وان بالكرس
 شرط حذف جوابه لالة الجملة السابقة مثل انت ظالم ان
 فعلت ولا يكون ان بالغف مبتدأ وكان خبر والجملة خبر كونها كما
 قال السارح لعدم الرابط بين الجملة والمجر منه الا ان يقال ان
 وقع سقم له لان الضمير فيه راجع للوصف الموصوف بكونها فيه
 فكانه قيل وفزع الصفة الذي كونها فيه شئ او جفا كاف فليتامر
 ولا يجوز ان يكون فاعلا يكاف لان الضمير في وقع انما يعود على
 الوصف لانه هو الذي يكون شئ وجفا فليس الخبر المشتق متملا
 هو ولا مرفوعه لضمير راجع الى المبتدأ هذا وقال السهام
 انما اغتفر ومثل المضاف في الاضافة اللفظية لانها لما امتنع
 في غيرها لافادة التعريف او التخصيص للمضاف وكلاهما غير محتاج
 اليه مع دخول ال وانما خسر الاعتقاد بهذه المسائل لان المقصود
 من الاضافة اللفظية التحقير ورفع القبح كما تقدم وذلك لا يحصل
 مع دخول ال على المضاف لانه هذه المسائل كما يعرف بالتأمل فيها

وبها

وفيما خرج عنها ما تقدم ان نحو انصارب الرجل ملحق بنحو الحسن
 الوجه ولا ينافي ان في الاضافة في نحو انصارب او انصارب بوزيد
 تحقيرا بحذف النون جواز حذفها في غير الاضافة ايضا لما حصل
 الاضافة في حذفها فيجوز ان يقصد بها وان لم يتوقف عليها
 انتهى ويحتاج لمزيد تأمل يعرفه الذكي مما اسلفناه ونحضر المقام
 ان اشتراط ال في المضاف اليه في مسألة الصفة التي هي مثل
 المسألة لان رفع القبح لا يحصل الا حينئذ وحل اسم الفاعل عليها
 ووجودها في الذي اصنف اليه الثاني كوجودها في الاول وضمير
 ما فيه ال بمرئته واما مسألة الوصف فلا يتوقف التحقير على كون
 يسكنة الوصف عليها ولم تستشرط فتدبر واما قوله المضارع نقلا
 عن الساطي ان المسألة الاولى فصل فيها تحقير بحذف الضمير
 او الجار والمجرور وان المضاف اليه قرن بال عوضا عما فانه من الضمير
 او المتوهم فلا حاجة اليه للاستغناء عنه بما ذكره في التوضيح ان
 رفع القبح لا يكون الا حينئذ وقوله في تقليل حذف النون في
 المشي والجمع ان النون لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حدثت
 من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيعة في رواية
 القصب فكلما مر ظاهرا لاختلال ال لا يفي لتقليل جواز الجمع بين ال
 والامانة في هاتين المسألتين بما ذكر وايضا حذفها من الصلة
 لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف للطول وبها لانه اذا لم توجد
 الاضافة احتيج له عوى الحذف للطول ومع وجود الاضافة فلا
 ان الحذف لاجلها الا ان الطول سابق ويوجب ما مر عن الساطي
 فتذكر **قوله** وربما اكتسب ثانيا ولا الخ قال السهام لانه
 البيت بما انه اذا كان المضاف متاخرا للحذف والاستغناء بالمضاف
 اليه جاز ان يعطى المضاف ما للمضاف اليه من تانيث او تذكير فن
 الاول فستفت اعاليها سر الركاخ ومن الثانية روية الفكر ما يؤول
 له الامر معين على اجتباب التواني قال ابن هشام مسألة التزيير
 التأخير لا تؤخذ من لفظه كما قد يؤممه كلامه ابنه بغيره قد يؤخذ

بالقياس وقد يشكل ما زعمه في مروية الفكر لانها متى سقطت
لم يجد المحول عاملا ومما اقد يعكر عليه اى الناطق في بحثه في لا
ينفع نفس شيئا ايما انتهى وايضا حله ان الفرا شرط ان لا يكون
المضاف اليه ضميرا او خالقه ابن جني وجعل من ذلك لا ينفذ نفسا
ايما في قراءة ابي العالمة يفانث الفعل وردة الناطق في التوضيح
لان المضاف لو سقط هنا لفعل نفسا لا تنفع بتقدير المفعول
ليرجع اليه الضمير المرفوع المستتر الذي ناب عن الايان في العالمة
وسيلزم من ذلك نقدي فقل المضمير المتصل لما ظاهره نحو قولك
زيد اظلمت يدي بظلم نفسه وذلك لا يجوز وقوله هو هلا اسم
مفعول من اهلت فكذا اذا جعلناه اهلا له وانا الشرط ان يكون
اهلا لذلك لان يكون فذ جعل اهلا له فان كون اليه اهلا
للمحذ ليس بجعل جاعل وقد عرفت مثال ما كان املا للمحذ
وحج ما ليس كذلك فلا يكسب الثاني الاول ما ذكره ولا بد
ان يكون ايضا بعضا وكبعض فلا يقال العجبتني يوم عروبه
ومذا اويما من التمثيل بيوم الجمعة لان الجمعة كما يطلق
على اليوم يطلق على الاسبوع فلو حذف اليوم وقع اللبس
بقية انه مثل يجوز التذكير في نحو قامت امه زيد وان كان
الاول غير صالح للمحذ لما مر في باب الفاعل من قوله والمحذ
فذا ياتي بلا فضل الوجه انه ان كان ذاك سماعتيا توقف جواز
هذا على السماع اولغة فلا شك في جريانها هنا ولا مدخل
للاضافة في الجواز وعدمه **نتيجهما** **الاول**
ما قدمناه عن السامح وابن هشام في مسألة التذكير يقتضي
استواءها مع مسألة التانيث لانها ان تقا على انها مثلها واما
اختلافها في انها هل تؤخذ من لفظ الناطق او لا وقال السامح
بعد ان اوردناه لم يذكر تذكير المضاف اذا كان مؤنث التذكير
المضاف اليه مع مجيبه نظما ونثرا والجواب **الثاني**
نقول لم يجز هذا النوع لند رنة بالنسبة لما الاول

اول عدم رنوته لاحتمال التاويل في تلك الامثلة واما انه
نبة باحد النوعين على الاخر وارا ان يذكرهما معا كقوله
باحد هما لانها بمعنى واحد في القياس انتهى وعبارة التسهيل
ويؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صرح الاستغناء به
وكان المضاف بعضه او كبعضه وقد يرد مثل ذلك في
التذكير قال **الدما ميني** وادخل فذ على الفعل يفيد ان
هذا القسم قليل بالنسبة لما المنقذ وهو صحيح انتهى وظاهر
عبارة التوضيح التثنية بينهما في الفعلة لانه غير بقدر فيهما
المشعرة بذلك كرميا في كلام الناطق ولا تنافي لان قلنا
بالنسبة لما عدا ما لاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي
كثرتما في نفسهما ولا تنافي ان احدهما اقل من الاخر
وما ذكرناه من انه لا بد ان يكون بعضا او كبعض هو ما
في التسهيل وقال السامح بعد ان اوردنا ما مل النقرض
له هنا في اذ كافيته فيدخل عليه يوم الجمعة فان حذف
الاول سابع ولا يكسب التانيث الجواب انا اذا قلنا ان
بالقياس في مثل هذا قلنا ان يلائم مقتضى ذلك فيجوز
ان نقول العجبتني يوم الجمعة واما ان لم تقل به وهو يظن
من قوله وربما لان مقتضى رب التقليل فلا اعتراض ايضا
فان كلامه مشعر بجر حكاية السماع انتهى **اقول**
صرح الدما ميني في شرح المغني بانه قياسي وهو مقتضى النظم
لانه جعل له قاعدة حيث قال ان كان المحذ ولم يعلقه بالفاظ
مخصوصة وجاز ان تكون القاعدة مفيدة بغيره اخر تركه
هنا اعتمادا على ذكره في التسهيل **الثاني** قال ابو حيان
ان في اللغة القليلة النافرة وهو اكسب واما الفصيح
الكثير كسب يعني الملاي ورد بان صاحب المحكم والقاموس
نقلا الرباعي ولم بينهما على قلته واشهد ابن الاعرابي فاكسيه
ما لا واكتسبته حمدا وقوله ما اكتسبته الورق البيضايا

ومن العجيب نقل بعضهم هذا قولهم ان الناظم ارتكبه
فراة من الخيل فانه من قبائح الشعر وسوء عبارة عن اجتماع
الحين والي اعني حذف السين والقاف من مستغفلين في الرجز
واللوند المفروق الثالث قال ابن هشام قال بعض
اصحابنا خرجت على ذلك ان السيوف غدوها ورواحها تركت
تجلى الضمير في تركت للعدو والرواح على انها قد اكتسبها
التائيت قال والغدو والرواح كاليه الواحد ثم اذا سقطت
المصنف صار ان السيوف اياها فاعرابه قال يدل قلت
لا يبدل ضمير من ظاهر على الصحيح فقال اما مراد المحوبيين
امكان اراة معنى المصنف اذا ذكر المصنف اليه مقتضرا
عليه قلت هذا ياباه قوله ان كان حذف هو هـ لا
الرابع مما يشترى فيه التائيت لما المذكر ان يكون الموث
خاصا والمذكر عما في باب نغم نحو نغمت جزا المنقبت الجنة
وان يكون اخيرا ومخبرا عنه نحو وقد غاب من كانت سريره
العدو ثم لم يكن فتنتمس الا ان قالوا الخامس سمع تائيت
المذكور ونما تقدم لكل للتاويل بالموت كقولهم
التمربينا بالحجاز تلفقت به الخوف والاعداء من كل جانب
فقال تلفقت لتاويل الخوف بالمخافة وقال ما هذه الصوت
لتاويل الصوت بالاستغاثة ولا يختص ذلك بالضرورة
لانه سمع جانة كتابي فاختفها لتاويل الكتاب بالضعفة
السادس الامور التي يكتسبها الاسم بالامانة قال
في الغنى عشر وبقي عليه الاغراب نحو هذه خمسة عشر والجمع
نحو فاحبالد بارشفتن قلبي والتظيم نحو اسري بعبده وعكسه
كقبيث العنكبوت والعفل نحو ظلت اعناقهم لها خاضعين في
قوله والتكبير نحو زيد رجل قال ابن ابي زيد ان عد ذلك
ونبه نظر لان الامانة بعد تقدير التكبير فالتتخصيص
قال ابن الصايغ ولا يمنع ان يفيد امرين مترتبين ولكن يقع

النظر

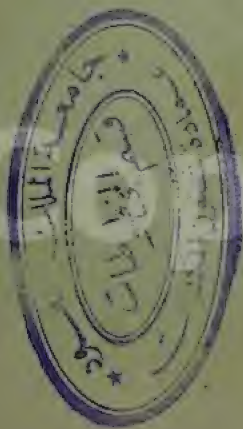
النظر في ان التكبير لم يحصل له من المضاف اليه بل من نفس الامة
ومذا ياتي في غلا زيدا والعموم نحو غلام كل رجل يائتي فله
ونهم وعد ابن الصايغ الاستغاثا نحو علمت ابوم زيد والجزا
نحو غلام من يائتي اكرمه ونما راجع ان لقول المعني وجوب
النقد بربوعد بعضهم التثنية ونوزع فيه فانظر حاسية
الفاكي **قوله** ولا يضاف اسم لما به اتخذ معني اي بحسب
المراد فلا يرد ابن الابن وابوالاب فانه صحيح ويندرج فيما
اتخذ معني ما اتخذ لفظا ومعني فلا يقال جازيد زيد بل سهل
هذا لا يتبع على التاكيد وجوز فيه الفارس الاصناف تذكر
ان قولهم لغنيته يوم يوم اصيف فيه اليه لا مثله لفظا ومعني
وان منه

ولولا يوم يوم ما اردنا جزاك والفروصل جزا
قال السحاب اباد بالاتحاد معني ما يشمل الترادف كما
في الليث والاسد وفي الحيس والمنع ويشمل التناوي كالانثا
والناطق وسوا كان التناوي بحسب الوضع كما في المثال
او بحسب المراد كما في الموصوف والصفة انتهى وظاهره
ان عبارة الناظم ليست ظاهرة في الافتقار على الترادف
وقال ابن هشام لا يريد بذلك ما هو الظاهر منه وهو
الترادف وانما يريد ان يفتقروا ويأخذوا على الذات الواحدة
لن شمر لا يفتقروا صفتا لوصفها ولا موصوف لصفته
وان لم يزدافا ونظيره قولهم في الخبر المفرد انه لا بد ان يكون
بمعني المبتدأ او من لا من لانه نحو زيد اخوك وازواجه
امها تترو وخرج بقوله معني ما عاير معني واتخذ لفظا فيجوز
فيه الاصناف كما مسترك نحو عين العين بقي انتهى عللوا منع
الاصناف فيما ذكر بان المصنف يتخصص او ينفرد بالمصنف اليه
والشي لا ينفرد ولا يتخصص بنفسه وفيه **قوله** لان الموصوف
يتخصص بصفته فلا جاز تخصيص المصنف بالمصنف اليه

اذا المركب غير لما جاز تخصيص الموصوف بالصفة وليست
غير اية المعنى وايضا فلا كفت المقابلة بحسب المفهوم
وكل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة
تابعة للموصوف في الاعراب فلو وقعت مضافا اليه كانت
مجرورة دائما ولم يتصور متابعة الموصوف في الاعراب
ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون
تابعة للموصوف في الاعراب وموحدة عنه فلا يمكن ان تنفك
اليه والا كانت متقدمة عليه ولم يتصور المتابعة ايها
ومنع اضافة احد المفرادتين او المتشابهين الى الاخر
لعدم القابلية اذ المقصود بعلم من لفظ المضاف مع قطع
النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغوا انتهى لا يقال
هذه الاضافة تقبل حذف النون المفيدة للتخفيف فلم تكن
لغوا لان قولنا في ترك الاضافة ترك كلمة كاملة وهو
اخف من حذف التنوين وفيه نظر لانه قد ينتج فيجمع
بين الكلمتين مع التنوين تنبيها الاول
اولوا اضافة الموصوف الى الصفة في نحو مسجد الجامع بان
المعنى الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد ببنية الثاني
قال ابن الحاجب ان قيل لما اضيف سعيدا كرز ولم يفت
اسد لياسبع الجواب ان الاعلام كثر فجاز فيها
من التخفيف كما لم يجز في غيرها ولا تافد ثابلا اضافة معني
مفتو دا ما عتبار تقدير العلم له ولغيره كما في قوله زيد كرم
ولان الثاني اعرف واسمرف كان في نسبته فائدة ليس فيها
اعتراف به قوله وبعض الاسماء يضاف ابداء في بعضها

لاضاف

لاضاف ابداء او تحت هذا المفهوم فتشاك ما لا يضاف اصلا
وما يضاف وقتادون وقت والفتشاك موجودان فالافتشام
ثلاثة ثم قسم الذي يضاف ابداء الى قسمين ما قد يقطع في
اللفظ ككل وبعض ومما والحالة هذه عند الجمهور معرفتان
بنية الاضافة لكن من الواضح ان التقدير في الماهيات كان
المضاف اليه معرفة نفسهم هل يجوز لغيرها بالمعرفة
او لا نظر للصورة فانها صورة التكررة فيه نظروا اما لو
بين هذا القسم عند نية معنى الجناح اليه لما سمي في
في الكلام على غير تقبل وبعد وما لا يقطع وهو الغالب والآخر
في قوله لفظا انه متبني بمحول عن الفاعل اي قد ياتي لفظ
مفرد اي لفظه لا معناه فلا اشكال في تكثيره وقال
السايطي لفظا حال ومفرد اصفته او لفظا حال تقدمت
على صاحبها وهو الضمير في مفرد اي مفرد اللفظ لا معنى ومفردا
حال من ضمير ياتي واعلم ان هذا الباب شبيه بالباب
الذي قبله من حيث انه جار ومجرور وكان ذلك وانما
يفترقان من جهة ان الجار هنا اسم وهو هناك حرف وكما
انقسم عاملا الجرمية ليا ما لا يجير الا الظاهر كحي وما لا يجير
الا بغير الظاهر وهو مريد ومنه وما يجير مطلقا وهو الغالب
كذلك هذا الباب قال ابو حيان اسدا
طرف للاستقبال ان عني به مذلوله في اللغة فيصير المعنى
وبعض الاسماء يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشي
لانه لا قابلية في تخصيص اضافتها بالزمان المستقبل وان
عني به ان بعض الاسماء يضاف دائما فطلق ابداء وارا دايما
وهو ظاهر مراده فقد ناقض هذه الديمومة بقوله وبعض
ذا يعني بعض ما يضاف دايما فيبقى عن الاضافة فقد
صار ما يضاف دايما مفككا عن الاضافة هذا خلق انتهى وقد
يجاز بان الاسماء في قوله وبعض اذا غاية



لما يضاف لا يفيد قوله ابد **قوله** كواحد الخ مثل باربعة
 الفاظ مفرد وقدمه لانه الاصل وهو واحد ويختلف في افراد
 وهو ليك ومنقول على تثنية وهو البلية وخففها لانها اولي
 بالتأخير قال ابن هشام ويغ عليه من الاسماء الثمانية هذا
 ذك اي اسراعا اليك بعد اسراع وحنايك معني تخننا بعد
 تخن فالجميع ستة الفاظ انتهى وفيه استقراء لواحد اريك
 ومو بفتح الحاء قال س ليلز بك حذر بعد حذر اي احذر
 ابد اري الهك اية انه لا مفرد له وانه يضاف للفاعل قال
 والحذار والحذر والحذر مصا در حذر وحجاريل اي تحركا ان
 حذاريك بمعني تحذر ولو اتفق له ذكر سعدك يا جانب لي
 كان حسنا فان سعد بك انما يستعمل تابعا للمبيك ويجوز استعلا
 ليك وحده قلستان حال سعد بك ينشد
 ان يفتينا عني المستوطنان عدن فاني است يومنا عنما يفتي
 وعوام مضربقولون سعدك مدون ليك **قوله** والزوا
 اضافة الى الجمل حيث واذا استر كان ثلاث جهات الطرفية
 والاضافة الى الجمل ولزوه الهاء وانفردا من ثلاث جهات
 مكانية حيث وزمانية اذ واصافة حيث فادى الى المفرد
 وجواز حذف ما اصبقت اليه اذ ويقضي التنوين عنه
نقبتها الاولى اعترض الساطي اطلاقه في حيث
 يانه نقب اضافة الى جملة اسمية خبرها فعل ماض ومضارع
 نصر عليه س ثم ارجا **قوله** يانه بين في الاستعمال ان جيمها
 لا يليها اسم بعده فعل الا على الاضمار وحيث تجزى مجزأ في هذا
 الحكم ويدخلها معني الجزا وان لم تجز فبقية تقييد ما هنا
 مما هنالك انتهى وفيه ان تلك لا تليها الاسم الاسمية ن
 واعترضنا ايضا اطلاقه في اذنع استقبح اضافة الى جملة
 اسمية خبرها ماض وقال انه لا يجد عنه جوابا وانما قيد
 بالماضي لانه المناسب لاذ التي للماضي والافعال مضارع كذلك ويكون

يلج

معني الماضي ويكن ان يجاد **قوله** بان كلام الناظر فيها
 يضاف اليه اذ سوا كانت الاضافة حسنة ام لا ويمل ذلك
 يجاب عن الاطلاق في حيث وهو احسن مما اجاب به عن الاطلاق
 فيها ويمل ذلك اعتذر الدماميني والسمني عن اطلاق اضافة
 اذ الجملة الاسمية فان غايته ما ادعى الساطي ان الاضافة
 للاسمية التي خبرها فعل لانه حيث وجد العقل بعد ما تحق
 ان يليها لانها يشبهات اذ وان الجزاية جعل الجملة التي تليها
 مقتفزة اليها لكن هذا يقتضي قبح اضافة اذ الى جملة اسمية
 خبرها فعل عند القليل يجوز اذ اضافة الى اسمية وفيه نظر
 لوقوعه في التثنية نحو اذ السما انشقت الثاني قال ابن هشام
 واذ للماضي واستشك **قوله** واذ لم يمتد واية فسبقولون
 اذ محموله يقولون في المستقبل في زمان قدمه وجوابه
 اما ان يقدر على اي جحد والتمس متوقف ما يوقعونه
 في المستقبل وجي بالفاء اذ انا بانه مسبب عما فذر متعلقا
 لا اذ وان اذ وان كانت لما في فابعدها مستتر فيها ما يقتضي
 المضي لوقوع ذلك وما يقتضي الاستقبال لاستمراره فعبر
 باذ باعتبار الماضي وعلق بسبقولون لاستمراره والمستمر
 مستقبل او ضمن اذ معي الشرط بدليل دخول الفاء كونها
 في معي اذ والماعير باذ دلالة على تحقيق ذلك لانها في اصل
 وضعها لتحقيق اليك لكونها للمضي وكذا فاذ لم تغفلوا واثاب الله عليكم
 فانتموا فيه الوجوه كلها قال ابن الحاجب وفي استعمال اذ الجزا
 نظر وقد يقال هو كالجزاية حيث زيد تلقاه فاكرمه
 وقال ايضا وزمانا يعني اذ الماضي ولهذا استفتح اذ زيد
 قار مع انما تنضاف الى كلتا الجملتين واما قوله تعالى ولن
 ينفعكم اليوم اذ ظنتم فالظاهر فيه ان اذ بدل من اليوم
 الممول لينفع المصوب ببلن المخلص للاستقبال والبدل
 من المستقبل مستقبل ففيه اجوبة ارجحها انه للتغليل

لا طرف الثالث قوله

مثل تر جع ليل قدمضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افتانا
وقوله من حيث الجملة فالاصناف لما جملة حذف احد جزئيهما
اي اذ ذاك كذلك ومن حيث الجملة كذلك وحذف الخبر
في ذلك كحذفه في قوله
او امر جعل خليلا لوجياف لما امر الخولط منه العقل والجسد
اي جعل اكره بها خليلا ومن ذلك في اذ قول الاخطل
كانت منازل الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون النكاح احوانا
خبر نحن وذاك محذوفان والمعنى عهدتهم احوانا اذ نحن متالفون
او متاخرون والدليل على الاول ذكر الالف وعلى الثاني
ذكر الاخوان واراد اذ ذاك كابين وليست اذ خبرا عن نحن
لانه حيث بل اذ الالف طرف لعهدتهم واما الثانية فاعلمنا
الخبر المقدم بمتالفون او متاخرون واما عهدتهم او الخبر
المحذوف او المحذوف على انه في الاصل صفة لافوا انما صار
حالا لان المكان يكون خيرا وحالا لا لاعميان فان قيل
لما توجهت الاشارة بذلك فالجواب **قول** الى
القيا والذى دل عليه ذكر منازل الرابع قال في التسهيل
في باب المفعول فيه ونادر المضرف كحيث قال الدماميني
فالغالب عليها عدم المضرف وقد تنصرف على ما نذكر
كقوله لما حبب الفتى رحلتا امر قسم وقال في التسهيل
وند رن اصنافها الى المفرد قال الدماميني ومن اصناف
حيث لما مفرد اعربها انتهى وقال ابن مشامة في الحواشي بعد
ان ذكر ان في قوله حيث سهيل الرفع والجري معربة على رواية
الجري والاصناف لا جملة عند من علل بالافتقار الى الجملة
واظهار الاصناف عند من قال بالاصناف الى الجملة كلا اصنافه
وقال بعضهم بل هي مبنية وان اضيق لمفرد لغرض
ذلك وهو روي البيت بالضم وبالفق حيث في البيت مفعول

لا طرف

لا طرف لغناد المعنى انتهى الخامس اختلف في علمه ببناء حيث على
قولين **احد** هما انما سبقت لا فتقارها الى الجملة فاسميت
الحرف الموصلة كما وان المصدر بينين فان قيل **قول** فلا
سبقت بالاسماء الموصلة كما قيل ان باب حرام سبقت بنزال
قل **قول** جعل بنا الاسم سبقتا به الحرف او بنا سبقت
بالحرف والموصلة اسبه لانها لا تحتاج الى عايد فان قيل
هذا جعل سبقتها بالحرف من حيث ما ولا بنا لا تستعمل الا مع
الجملة قلنا اذ احتياج تركيبى وهذا احتياج ايراد
والثاني انما اصنافه الى الجملة والاصناف الى الجملة كالا صنف
فكانها طرف قطع عن الاصناف فبنيت كما بنيت قبل وبعد
وكان بناوها على حركة لانها اصناف في التكرار على الفتح كابين
والنكر كحيث وعلى الضم كقبل وبعد ولتكرارها الحركات الثلاث
ولانها حركة لانها اعرابا وبنيت اذ لا فتقار الى الجملة
ولان رصتها على حرفين ومن ذكر الثاني النبلي **قول** وان
يتوأتى اي وان يعوض التنوين عن الاصناف وجب قطعها
عنها لفظا وان يرد التنوين مع قطعها عنها لفظا **قول**
يمثل افراد اذ اورد عليه المناهضة انه بني افرادها عن
الاصناف على تنوينها على حد بنا المسبب على السبب اي ان تنوين
ساع افرادها عن الاصناف ومما عكس ما عليه الحكم
اذا الاصناف لم تنسقط بسبب التنوين بل الاصناف هي
الساقطة او لا تنسقط بالتنوين عوضا عما سقط واجاب
بانه لما بني احتمال الافراد على التنوين واحتمال الافراد
على الافراد وكانه عبارة عن استعما لها مفردة ولا شك
ان استعما لها مفردة لا يكون الا بعد التنوين والتنوين لا يصح
الا بعد استعما لها لاصناف البيهقي معنى الافراد فالافراد
سابق في القياس والمقدّم على التنوين والتنوين على
لاستعما لها مفردة وهذا صحيح فلا اشكال قال السهاب

ولا حاجة اليه بل المعية وان يعوضه التنوين بجمع الافراد ومحة
 الافراد متشعبة عن التقوين فلا اشكال **تنبيه**
 وجد بخط صاحب القاموس ما مثاله لا يضاف لما اذن الظروف
 في كلام العرب غير سبعة الفاظ وهي يومئذ وحينئذ
 وساعئذ وليلتئذ وعدائئذ وعشتئذ وعافئذ انتهى
 ومقتضاه انه لا يقال شهرئذ ولا وقتئذ ولا سنتئذ فليحذر
قوله وما كاذ معنى اي في كونه اسمر زمان مبهم غير
 محدد ودراد به المعنى وذلك نحو يومه وايامه كما سئلوا به
 والمراد باليوم مطلق الوقت لانه يطلق على اربعة معان
 كما في شرح بانه سقار فاندفع ان يوما محدد ودلالة على
 مقدار مخصوص وهو مقابل الليلة **قوله** اصف بين به
 وجه السبب المراد من قوله كاذ والمفهوم من الالفاظ الاصناف
 هي الاصناف في اللفظ فيكون وجه السبب الاصناف في الجملة
 اللفظ فلا يثبت لما كاذ جوارز الافراد والتقوين بالتقوين
 لانه لما يثبت له ما وقع السبب فيه وقوله جوارز اي في
 حال كونك جوارزا ومحيزا بين به ان وجه السبب مطلق
 الاصناف لفظا وان اختلفت يلزمها في اذ وجوارزها
 فيما كاذ فاندفع ما يقال قوله كاذ بدل على ثبوت الاصناف
 ولزومها وجوارز الافراد والتقوين وليس كذلك والبيت
 الذي بعد تفصيل التشبيه وادعرت ذلك عرفت
 سقوط ما اطال به ابو حيان حيث قال ما مبدأ موصول
 صلته كاذ ومعنى منصوب فتبين ان حرق التشبيه كما
 ينضب عن مثل وكاذ خبر عن ما فاخر من الذي هو تشبيه
 باذ في المعنى يكونه شبيهة له اما يكونه طرفا او يكونه المضي
 او يكونه مبنيا وكلها تشبيهات لا تقع اما الاول والثاني فلا
 الخبر يفهم معناه من المبدأ او اما الثاني فلان بناءه ليس مثل
 بنايه اذ قيل اذ وجب ثم انه كرر هذا الحكم على هذا التقرير

في البيت الذي يجي بعد فان اعربت ما كاذ مفعولا باضاف وهو
 الظاهر في قوله كاذ الثانية لا معنى له لان الكلام يمتد به
 ولا يجمع ان يكون على حذف معناه والمعنى اضاف جوارز الطرف
 الذي كاذ في المعنى كاصنافه اذ لان اصنافه اذ واجبة وذلك
 الطرف حايظه **قوله** واين او امر ب ما كاذ فذا جريا الذي
 كاذ فقد لا ينفيد جوارز بنايه مجريا ته كاذ في اصنافه الى الجملة
 بل يجوز بناؤه اذا اضيف لما مبني مفرد ومثله كل اسم ناقص
 الدلالة كغيره ومثله ذهب الناظر لما انه لا يبيح مضاف الى
 مبني بسبب اصنافه اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاصناف
 من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلفظه فكيف تكون
 داعية اليه والفتحات فيها استشهدوا به حركات اعراب
 مثل قوله تعالى انه الحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير
 الحق وبين ورون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك
 منصوبات على الظرفية وقد سئل على التقليل بما يوم
 في يومئذ الا ان يوجه بناؤه بالمثل على سببه وهو اذ هذا
 ولم يبين على ما ينبغي وقال الساجي بني مفردا ومبني على
 الالف والناظر فنده في الكافية بما اذا لم يبين فقال
 وما اذا الحق سئل في فليبين عن اعرابه يستغني
 وجزم بان البناء على الفتح ثم قال فاذا انشئ المضاف للجملة
 اعراب قال ابن كيسان من قال اعجبي بي يوم زررتي قال في
 التثنية يوم زررتي انتهي وقال في شرح التنزيل اسما
 الزمان اقتضاه ما لا يخفى بوجه ما كاذ ومدة ووقت
 وزمان وما يخفى بوجه دون وجه كنهان وصباح ومساء
 وعدائئذ وعشتئذ وما يدل على عدد دلالة صريحة كيومئذ
 واسبوع وسهر وما يدل على عدد دلالة صريحة كنهان فانه
 والى على التي عشرة سائلة دلالة لا تستغنى بذكره كما يحتمل
 عدد ايام الاسبوع بذكر الاسبوع وكما يستغنى ايام الشهر

بذكر الشهر ولا يضاف من أسماء الزمان إلى الجمل إلا ما عري من دلالة
 صريحة على عدد انتهى وتلخص أن المنقولات لا يضاف للزمان وإن كلام
 الكتب الثلاثة متخالف معطرب وقال بقوله ذلك وأما زان كسكان
 أصنافه يومين إلى الجملة والصحيح منع ذلك لعدم السماع والمخالفة
 إذا وإلا لدلالة على العدد صريحا **قوله** واختربنا متلو فقل
 منبأ أعمر من أن يكون بنا أصليا كما لما في قوله على حين غائبت
 المسبب على الصيا ومنه ما زالت أكلة خبير نقادي فهذا وإن
 قطعت أهرى قطعه بالضم بمعنى اللقطة نقادي تراجعتني أو عارضا
 كالمصارع المنقلبه مؤن السنوة كقوله على حين يستصهين
 كل جليم **قوله** وقبل فقل معرب أو مبتدأ معرب من شواهد
 الفعل المعرب

إذا قلت هذا حين استلوا يميني نسيم الصبا من حين طلع الفجر
 والاسمية

الم نقلي لا حرك الله أنتي كريم على حين تكلم قليل
 وكثرة الاستشهاد بهتدين المبينين على ما ذكره بعضهم أن يجيب
 بانسداد الثاني وقد سئل عن أي مكان هتب منه الصبا مع أنه
 لا تقرر فيه لذلك لكن في الأول المناسب له فيها استشهد
 به عليه المقرض له فتدبر **تقديم** أما نكلم الناظر
 على الظرف الذي يعني أدوبي مختصة بالزمان الماخى وإذا وقع
 بعد الظرف ففعل معرب وهو المضارع فأما يكون بمعنى الحال
 والاستقبال فإذا لا يجمع هنا ذكر المضارع إذا لا يقع بعد الظرف
 المراد به الماضى مع إذا لأنك تقول قام زيد إذا يقوم عمرو
 وفي التنزيل وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأما أن يقال
 قام زيد يوم يقوم عمرو وأنت تريد يوم قام عمرو وهذا ممنوع
 وكلام الناظر يقتضي جواره وقد يقال الناظر أراد ذكر ما هو
 يعني إذا وما هو يعني إذا وما هو محل التقصيل في قوله واختربنا
 أو ياسب هذا أصيب التوضيح وسياقي عن الحوائج ما يخالفه
 قال

قال السحاب ما المانع من أن الظرف الملتحق بما يدفع بعده
 المضارع بمعنى الماخى ولو حكما لتحقيق وقوعه والجواب يكفي
 الاحتمال **قوله** ومن بني فلان يفتدا أميل منه لما مذنب
 الكوفيين لأن سبب المناسبة الطرف بحرف التثنية في جعل
 الجملة التي تلتها مفتقرة إلى التثنية والى غيره وأوجب المصير
 الأعراب لأن سبب المناسبة عندهم فيها إذا أضيف إلى الجملة
 التي فعلها سبب المسألة وأورد بأن المسألة تطلب
 بين المضاف والمضاف إليه والمضاف إليه ليس هو الفعل
 بل الجملة ولو نقلوا الكلام إلى الجملة وأدعوا بناها فتعمل
 المسألة معها لزمهم البناء مع الاسمية والمعارضية
 اللهم إلا أن يقال إن الفعل هو المقصود بالذات من الجملة
 بحسب المعنى فاعتبرت مسألتها وإن كانت الامتثالة المجموع
 الجملة فليتنا مل ومرة في باب الاستثناء في بحث غير ماله تغلق
 بذلك فراجع **قوله** والزمو إذا امتثالة لما جمل الأفعال
 الكلام في إذا في مواضع أحدها أنها اسم وقد ذكرنا ذلك
 أدلة دخول الجار عليها في نحو حتى إذا وأبد الهاسم الاسم
 في قوله بالهت نفسي من عدا إذا راح أصحا لي والاختيار بها
 مع مباشرة الفعل نحو خرج زيد إذا خرجت والاختيار بها
 وعنها هي الاختفاء إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو وهذا
 شأن الاسم وهذا الوجهان تويان والأولان ضعيفتان
 وأما كان الوجه الأول ضعيفا لأن الحق أن حتى حرف ابتداء
 لا حرف جر وأما البيت فلا مكان كونهما شرط حذف جوابه
 مذلول عليه بالهت الثاني أنها ظرف لا تنصرف وقيل
 أنها لا تنصرف بالرفع على الابتداء والخبر كمثل الاختفاء
 السابق وقلة بعض المسكت إذا وقعت الواقعة الأنسية
 فليس يصح حافضة رافعة قال أبو الفتح إذا الأولى مبتدأ
 والثانية خبر والمضروبان خالان وكذا جملة ليس ومعو لاها

والمعنى وفوق الوافقة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت
رج الارض وبالمصعب على المفعولية كحديث عائشة الى لعل
اذا كنت على راسين واد اكنيت على غصني وبالحجر كالوافقة
بعد حتى وبعد عذبة البيت ولك ان تقدرها ظرفا للدف
المال **الثالث** انها المستقبل قبله فذبحي لما في نحو وادارا وا
تجارة اذا ما اتوك لتعلم **الرابع** ان فيها معنى
الشرط فيل وفذ تخلو منه نحو واللؤلؤ اذا بقيت لانها اذا قد
شرطية وكان فيها حذف جوابها مدلول عليه بانفسه التي
هي مقدرة كما لمطوف بها لزم تعليق القسم على شرط واذا
امتنع ذلك بقيت انها ظرف مجر ومعلق بمذوق لانه **قال**
والنقد يرانفسه بالليل حاصل وقت غشا به فان قيل
فالحال مقيدة للعقل كتنقييد الشرط **قلت** احال مقيدة
اي مقدر احتياجه **الخامس** انها مبنية اما لاقتقار
الى الجملة او لتضمنها معنى الشرط **السادس** ان
لما لغتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها يقال انيتك اذا طلعت
الشمس لان طلوعها كاي لا محالة ولا يقال اذا زبد الا ان تزل
متزلة كما هو فظي الحصول **السابع** انها لما فيها من معنى
الشرط لانه دخل على الجملة الاسمية كما في احتياها اذ وحيث بل على
فعلية صرح بفعالها نحو اذا اجابض الله او حذف مدلول عليه
بموافقة نحو اذا السماء انشقت او بحالها في المثال للفاعل والمفعول
نحو اذا ابن لك موي بلا لا يلفته فهذا بمنزلة ان نبتد واماني
انفسكم او تحقوه وان احد من المسلمين استجارك لا تجزعي
ان منفس امكنه **الثامن** من ويوم من شكل المسائل ان عاملا
عند الاكثرين جوابها وانما لزم تقديمها المعنى الشرط وانما امتنع عليهم
ان يعملوا فيها تاليها لانهم قد رويها كاذ وحيث مضافة الى
الجملة التالية لها وزعم بعضهم ان العامل تاليها لا جوابها المحببة
مفروفا بالغا في نحو تسبح وبذا الفياضية نحو اذا التمر يخرجون وتقولك

اذا

اذا اجبتني اليوم اكرمتك عدا والفعل الواحد كالجسم الواحد لا يملك
الان الواحد في زمانين ولا مكانين ولزم هو لان يدعوا ان لا
امافته وان يفترقوا بان اذا تربط بكونها شرطا كما في ابن واني
واما اذ وحيث فتولا الاضافة ما فعل امر نباط واجاب
الاولون بان الطرف الحايز التاخير ينشع فيه بالنقد في حيث لا
ينقد من غيره فاطنك بالمنتنع التاخير وبان الجواب في المثال
محدوف والمعنى نويت اكرامك عدا **قال** النبي **وقال** فاكرمك
عاملا في عدا ونويت عاملا **اذا** **الثاس** انها لا تجزى لما
بيننا من مخالفة الشرط بالتحقق قال واذا تكون كرهية ادعى لها
وقد تجزى في الشعور ويبغى القطع حينئذ بانها غير مضافة لكن في
ابن الحاحب الخلاف في معنى واذا في اضافة ما مع ان متى حارمة
وظاهره ان الخالف فيها واحد وبالمجملسة لا تجزى الناطق
لانه يفيد اضافة كبريها غير حارمة وظاهره ان الخالف
فيها واحد وبالمجملسة لا تجزى الناطق الى ان يفيد اضافة كبريها
غير حارمة لانه لما يفرض المطر والعاسر من مسائل اذا انها قد
تالي للمفاجاة فتكون ظرف مكان لتضمنه معنى المفاجاة او معنى فاء
التعقيب ولما يربط بها الجواب كما يربط بالفاء وعلى هذا تكون
خبرية في مخرجها فاذا الاسد وليست مضافة للجملة لان ذلك
شان ظروف الزمان ومن قال ان الفياضية زمان فلا بد من اضافة
لما بعد ها فيمتنع كونها خبر من وجهين بل يكون الخبر مذكورا او
محدوفا فانقذ به فاذا الاسد مفاعلي فذو دلالة المعنى عليه ومن
قال انها حرف فلا خير ولا اضافة ولم يفيد الناطق لزوم اضافة
اذا يكونها زمانية لان اذا الفياضية عنده حرف الحادي
عشر **قال** في النهاية **قال** الصيمري اذا اقترنت ما بادا لغتها
عن الاضافة تجزى **قال** القرزوقي

فقال ابو ليلى ايها ابن قلم وكان اذا ما يميل السيف يهر
وقد جاء بها ما لم تجزى كقوله واذا ما يسيب منها الوجوه

ذلك لكتنه في التشبيه لخص ذلك بالوصفية والحالية فقال ونقع
اي شرطية واستقنا مية وصفة لشكره مذكورة غالباً وحالة المعرفة
ويلزمها في مذهبين الوجهين الامتافاة لفظاً ومؤكد لك وقد
صرح بذلك فقال وقد يستغني في الشرط والاستقنا مية
الامتافاة اذا علم المضاف اليه انتهى بخوايا ما ندعوا وقوله
في الحديث ثم اي قال بر الوالد بن وما اقمنا اطلاقه انما مع
التكرير لئلا كل ومع المعروف بمنزلة بعض من جريان ذلك في جميع
اقتسامها يوافق قول السيوبي ولزم الامتافاة معني اي ن
بافتسامها ونبي مع التكررة ككل فيكون نفس ما يقتضيه ومع
المعرفة كبعض انتهى لكتنه في التشبيه لخص ذلك بالشرطية
والاستقنا مية واما قول القاري اذا قلت برجل اي رجل فجل
الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض
ما يقتضيه اليه فلا يستلزم انما بمنزلة بعض وكلامه التفسير
يومم اختصار ذلك بالاستقنا مية لانه فية بها فقال
والسر في ذلك ان ايا الاستقنا مية اسم عام الخ فندبر
وما ذكره من عدم دلالة المعروف على العموم فية نظري في المعرف
بال الان يريد المعروف بغير ال وكذا ابا اذا كانت للبعد الثاني
قوله فاضف فاصل بين التابع الذي هو تنوع وبين المتنوع الذي
هو كثرتها ولعله استجازه لكون الفاصل جواباً للتنوع فهو
غير اجنبي الثالث عطف المتعارف وهو تنوع على الماضي
وهو كثرته لانه في معنى المتعارف لانه شرط والشرط مستقبلي
الرابع تنوع معطوف على الشرط فله حكمه فيلزم من تقديم
قوله فاضف عليه تقديم الجواب على الشرط وجوابه انه جاني
المتنوع ولو لا كلمة سبقت من ربه لكان لازماً واجل ميسر فاجل
عطف على كلمة وكلمة من جملة الشرط فاذا جاز المفرد ان يعطف
على المفرد بعد الجواب فان يجوز ذلك في الجملة احق واول
لان مبناها على الاستقبال فان قلنا فكيف هذا مع

قوله

قوله لا يتقدم الجواب عن المجاب قلنا يقتضيه
الثواني ما لا يقتضيه الا وابل ولا يلزم من امتناع ان تكرر
جاء زيد امتناع هذا وان تقولوا الامتل او تنوا اجزافاضف
والوا وعطفت شرطاً وجواباً على شرط وجواب وحذف جواب
الثاني له لالة الاول وحذف جواب الشرط اذا المركب ماضياً
ولا يجوز وما يلزم جازية الشعر نحو
ان يستغنيوا بان يذروا جدياً ما عاقل خمر زانها كرم
الحاسر قال السيوبي محل جواز التكرير حيث كان المجرد
ما ي اولاً من غير المتكلم فلا يقال ايك واي زيد افضل ولا اي زيد
واي عمر افضل وعبارة التشبيه تقتضي العموم انتهى درايث
مخط ابن هشام ماضيه بظهوره لا اشكال في جواز اي زيد
وعمر ولا انها صافاة لتعدد وانما امتنع ذلك في كلامه ذكره
ابن الحارث في شرح المفضل ورايت بخطه ايضا هذا
يومم جواز هذا التركيب مطلقاً وانما يجوز في الشعر نص
عليه ايته وهو حق وفي شرح المفضل لابن الحارث نظر الرخص
اي وايك بقوله اخر في الله الكاذب مني ومنك وهذا افراق
بيني وبينك واما كررت اي لم يكن العطف على الضمير
المحفوظ في هذا يجوز اي زيد واي عمر ولا يجوز اي
وايك ضرورة قوله واحص من المعرفة يمكن ان يوجه
بان في اي ايهما من جهة الجنس ومن جهة العين فاشترط
تقريب المضاف اليه ليتبين الجنس واما تقيد الصلة ويمكن
ان يدفع هذا ما ورد انه يلزم في اضافة اي الموصولة
اجتماع تقريبين بان يقال الامتافاة عرفتها من حيث العين
فلزم جازية من جهة قوله موصولة ايا اما مفعول وبذلك
او حال كان نعتاً ومفعول قوله وبالعكس الصفة والمالح
يوصف بها المعرفة لانها الواضحة الي معرفة كانت بعضا
مما صنف اليه وذلك لا يتصور في الصفة ورايت بخط ابن هشام

العين

وجوز الاخفش جرما عطف من بعد نصب غداة ولم يحف
والنصب ايضا قد راي سعيد فيه وعندك نصبه بعيد
واعربيت فليس لدن تنقش اعراب حيث عنهم مقتبس
قال في الشرح والنصب بعيد من الفتياس اي لانه لم يرد
نصب غير غداة بعدها وقال ابو حيان الذي اختاره انه
لا يجوز في المعطوف الا النصب ولا يجوز الجر لان غداة عند
من نصبه ليس في محل جر لاسيما انما ذهب من نصب
بكان مضرة ولا يلزم ان يكون لدن ان نصب بعدها ظرف غير
غداة وهو غير محفوظ فيها لانه يجوز في التواني ما لا يجوز في الاويل
وقال ابن هشام عندي انه لا يجوز الا النصب لانه لا طالب
للجوز ذلك لان لدن اذا نصبت فذرفها تنوين واذا خضعت قدر
ذواله فكيف يجتمع الاسران في لدن في وقت واحد وقوله كيف نصب
لدن غير غداة جوابه ان يقال انما يمتنع نصبها غير غداة بالمسألة
لا بالنتيجة والافتقار ليدل لدن غداة المباركة لم يكن له مانع **قوله**
ومع مع فيها قليل قال ابن هشام في هذا الكلام نظر لان المحكوم
عليه هو بفتح العين الفتوحة مع كونها مفتوحة مستمع فتل هذا
لا يجسست استغماله وانما يجسست ان يكون مفعول المحكوم عليه هو
مع الحكم ومع غداة كما يحكم على الاسم بانه يرفع وينصب ويجوز
فان مفعول الاسم موجود مع الاعراب ومع عدمه انتهى وقال
في موضع اخر في البيت الجاز واحتله والربوا اضافة مع ومع
فيها قليل والافلا وجه لذكر مع في هذا الباب انتهى اقول يمكن
ان يقال ان قوله ومع معطوف على لدن وقوله مع فيها قليل جملة
مستأنفة فلا يجازيها في الظاهر انه بهذا ويدعوى الاجازة في
الاعتراض السابق على انه مدفوع بما تقر من انه يكفي في صحة
الحمل مدق الحول على الموضع في الجملة ولذا مع كلنا به مستنطق
فقد برهني انه كيف يقال ان مع لازمة الاضافة مع قوله
تقرء ويدل في مژدة الامر والا ان يقال محل لزوم اذا كانت

ظرفا وما ذكره اذا لم تكن كذلك او براد اللزوم عالميا اذا قال
الدماسيني الصواب ان يقال مع لمكان العجينة او لزمانها وقد
تخالفها وقد تاتي لزمان بقرب من اخر فالاول راسخ مع صرو ولذا
وقعت خبر عن الجملة والثاني نحو حيثك مع اذا ان العقر والثالث
نحو جاز يد مع صرو والرابع نحو ان مع اليوم اخاء غدا قال الناطق
وكان حقا البنا لشبهها بالحرف في الجمود المحض وهو لزوم وجه
واحد في الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين بلانث
محقق العود الا انها اعربت لمسا بهنما عند في وقوعها خبرا
وصفة وخالا ودالا على حضور وعلا فرب فالحضور كنجي ومن معي
والقرب نحو ان مع العشر يشر او قد يوجه بشبهها بالحرف
في الجمود عدم رد اللا في الاضافة مع رد هامة الافتراء فان
الرد نوع من التصرف الذي لا يناسبه الجمود لكن ردت في
الافتراء لنقوية الكلمة لاي الاضافة لقوتها بالانصاف لان
الانصاف مع المضاف اليه كاليه الواحد وبني حينئذ عكس راب
واخ واما تحويد نفاق فيهما وغير هذه الاسماء تاه فيهما
فكلت القسم العقلية في الاسماء نفقا وثانما وبذا سبني
على ما ذهب اليه يونس والاخفش ومحمد ابن مالك ان الفتحة
في نحو جاز الزيد ان معا كفتحة فتى وانما حين افردت رد اليها
الامر المحذوف وهو الامر الكلمة فصار مقصورا وايد به ابن
مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصود ورد ه اوجيه
بان شات الظرف غير المنصرف اذ اخبر ان يقع على نصبه ولا يرفع
نقول الزيد ان عندك انتهى ويجازي **قوله** بان ابن مالك
قال بانها اذا افردت خرجت عن الظرفية وصارت بمعنى حيفا
وانتصبت على الحال **قوله** الحمل وسيل ان فتحة اعراب
كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حال الاضراء وحال
الانصاف ومحمد ابو حيان واعلم ان الناطق قال انها اذا
افردت كانت بمعنى حيفا وبطله ابو حيان بقوله تلعب اذا قلت

جأ اجتمعاً اختلف ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلنا جأ معاً
 فالوقت واحد انتهى وظاهرات قولك تغلب لا يطل قولك الناظر
 اذ يكثر من تقليده **قوله** ونقل فتح الخ ليس في الكافية ولا في
 شرحها ومن لم يفسر حجة الشارح فان قلنا **ليس**
 في العربية ساكن صحيح يلتقي ساكن من كلمة اخرى فيفتح لاجله
 الا المراسمة ونحوه من الناس فلم يجر هذا قلنا **انما** جاز
 رجوعاً الى لغة من يفتح عند الحاجة الى الحركة وكان الرجوع الى حركة
 ما الوقفة في الكلمة او ما من الاحتمية الاستري ان هذا القوم وعليهم
 القتال افصح من الكسر لك **قوله** وضمهم بنا غير الخ لغير
 في الياء خالتان حالة تنفي فيها على الفتح وقد املنا الناظر في هذا
 الكتاب وسرته في باب الاستتار وحالة تنفي فيها على الضم
 والكلام لان فيهما مكران الناظر شرح من ينشأ يتكلم في مسأيل
 المحارز وبدا من حذف الضاف اليه وشي يحذف المضاف وتلك
 بالفصل بينهما وكأنه قال ويجوز حذف ما اضيف اليه غير وتين
 غير جيبين في الضم عند تنبيهه وكان الاولى وضمهما قليلا ان
 عدمت البيوت لم يقول كذلك بعد غير حسب اول وانما كان ذلك
 اويا لوجهين **احد** ان الحكم مستقق عليه في قبل وبعد وتختلف
 فيه في غير والثاني ان الذي جوزه في غير انما جوزه بالتحليل قبل
 وبعد ونحوهما ووجه ثالث وانما جاز ذلك في حسب حلا للمعلي
 غير فلنذكر في جانبها وبيان ذلك كله ان قبل وبعد او ما اسميهما
 والظروف المهمة اذا قطعت عن الامتاقاة وتوى معنى المضاف
 اليه اجتمع فيها اربعة امور واحد ما انها في الاصل مفتقرة
 الى ما يبين المعنى المقصود بها وذلك ملحق بها بشابمة الحروف
 والثاني انها لا تنتظر في تنفية ولا جمع ولا نسب وذلك جمود
 سيكمه جمود الحرف والثالث انها مخالفة للتطابق بنفريقها مع
 ما هي مفتوحة عنه والرابع ان اكثر استعمالها في الطرفية
 والظرف مستغنية عن الحرف الموضوع للطرفية وهو وان كان

دقنا

١٣٩
 فتمنا غارضا الا انه يصلح للترجيح فلما اجتمعت هذه الامور
 بنيت وهذا الامر الاخير لم يكن كل وبعض واي اذا قطع
 عن الامتاقاة كذلك وقال اير الى الربيع فان قلنا
 هذا اجرين كل وبعض مجري هذه الالفاظ قلنا
 الظروف اضعف من الاستلزام لا تستعمل الا في وفافقد لزمت
 في اصلها طريقة واحدة خرجت بذلك عن طريقة الاسماء نحو وكلا
 وعدالة الحسيني وقري وكل وحكي من سررت بكل قائما
فتبين قال السر من الاسماء ما يقطع من الامتاقاة
 لفظا وينوي معنى فتبين على الضم وذلك غير وثيل وبعد
 قال ابن هشام قوله وينوي مع صوابه وينوي ما
 اضيف اليه معنى وقوله وذلك غير وثيل وبعد قال ابو
 حيان الصواب ان غير اليست كقيل وبعد بل بينهما فرق
 فان ما مضاف اليه غير لا ينوي ثبوت لفظه فيعرف بل ينوي
 المعنى فقط فتبين قلنا **قالوا** انقضت عشره ليس
 غير وغيرا وغير وغير فنداه الاوجه كلها مسموعة نطل
 الاعراض فليس غير نظمي ومن قبلنا دي وكذا اليست غير
 في واي وليس غير وغير اسئل وكنت قبلنا لما شربوا بعدا
 وقوله تقول عندك رجل لا غير فيه نظروا انما سمع حذف
 المضاف اليه بعد ليس تنافي وفي هذا الاخير نظري لم سمع
 بعد لا نحو فنقول اسلفنا لا غير تنالك **قوله** قبل ذكر
 ابن انا في نتيجة القواعد ان قبل وبعد يستعملان في
 للزمات والمكان وان نتيجة نقل عن بعضهم ان الاولى
 بها المكان لثلاثة اوجه امتناعهم من امتناعها الى الفعل
 بغير ساكن نحو من قبل ان تانيها ومن بعد ما جئنا والاختار
 بها عن الجئة نحو الجئل بعد الواوي والواوي قبل الجئل
 وانما الاسر في القايات وكلها ظرف مكان كفوق وتحت وورا
 واسما انتهى والجواب **عن** الاول انهما ليسا اسمين

لشي من اوقات الزمان كالليل والنهار والظهر والعصر وانما
 استعمال الدلالة على التقديم والتأخير اي انك اذا قلت
 حيث قيل زيد اردت تقديم زمان مجيبك على زمان مجيبه فلما
 لم يكونا اصليي الوضوء للزمان لم يبق فوا بينهما بالامانة
 في الفعل ولذلك قال السيرافي لم يبق فواهما وعن الثالث
 انهم علموا عليهما حكم الصفات حتى تركت موسوقا نسا
 وبجرت وهذا يصلح جوابا عن الاول ايضا **قوله** اول راي
 بخط ابن هشام ما فيه اول في العربية اقنما مراد ما ان تكون
 صفة كوايئة غاما اول اي اول من غاما فهو مبتدأ فاعل
 الثاني ان تكون ظرفا كرايت الملل اول الناس اي قبلهم وهذا
 هو الذي اذا قطع عن الامانة بني على الضم **المثال**
 ان تكون اسما قد ير تقول ما تركت له اول ولا اخر كما تقول
 قديما ولا حديثا ويصرف ما لم يسم برب من شرح ابن الجوزي
قوله والجماعات قال في التوضيح كمين وسمال ووراد امام
 وفوق ونحت ومي على التفضيل المذكور وفي قبل وبعد انتهى
 من جملة التفضيل المذكور انه اذا حذف المتعارفين
 فان نوى لفظه اعرب بضمها على الظرفية وجراين وان
 نوى معناه بنيت على الضم وان لم يصف لا لفظ ولا تقدير
 اعرب الا عراب المذكور ونونث فقوله في حديث الشفاعة
 انما كنت خليلا من وراء اما بالضم على حذف المتعارفين وتية
 معناه واما بالنصب على نية لفظه وقد قرأه ابن دحية بحضرة
 ابو البين الكندي يفتح الهمزتين فزده الكندي وصنف
 ابن دحية كتابا سماه الصارم الهند في الرد على الكندي
 وصنف الكندي ايضا كتابا سماه تنقيح الهمزة من ابن دحية
 وذكره السفيدي في تاريخه الكبير في ترجمة الكندي وقال
 قال الشيخ شهاب الدين ابوشامة راي في اصلي احمد بن
 يحيى ثعلب جواز الامر من انتهى **قوله** قال الاخفش

تقول

تقول لفتية من ورا فترفعه على الغاية اذا كان غير مضاف
 بجعله اسما وهو غير متكفل بكقولك من قبل ومن بعد واستند
 اذا التزم او من عليك ولم يكن لغاوك الامر ورا ورا
 بهذا السند بالرفع انتهى كلام الاخفش في الحاجة لنقل
 اليه شامة جواز الوجهين عن امالي ثعلب المشعر بعزة ذلك
 ولا وجه للاقتضار على خصوص الامر من لان كلام الحاجة في
 جواز الاوجه الاربعة في اسما الجماعات التي منها ورا اسمر
 من الشمس واستندت الى الاخفش بالرفع بخوز لان حركة ورا
 لتعين الضم المحب ونغيب الاخفش بالرفع بخوز لان حركة ورا
 في هذه الحالة بنا لا عراب واعلم ان حديث الشفاعة
 الوارد فيه هذا اللفظ وقع في مسامر الحاكم وقال الشيخ
 النواوي رحمه الله ضبط بفتح الهمزة ومنها بالتثنية فيهما
 بنا والفتح اسمر انتهى وفتنته ان الفتح بنا وكان وجه
 تركيب الطرفين مخوبين بين وجه التركيب نظر ويدل على عدم
 فنده رواية الضم والاقرب ان الفتح علامة النصب وان
 الظرف حينئذ معرب لنية المضاف اليه ولذا لم يثب على بنا
 تقدم **قوله** وعرفه بسط ابن هشام في حسب وعمل
 في اوصحة الكلام والى بغاية المرام فعلته رحمه الله السلام
 على مدي الايام وفي دار السلام ورايت بخطه في الحواشي
 ما فيه ومثاقبها من احد ما ان بنا اول على حركة مبطل
 لتقليل بنا قبل وبعد على الحركة بخسمة التقاليد السكتين على انه
 باطل من وجه اخر وهو ان كل مبني امثلة الاعراب فليس حقه
 السكون بل الحركة الثاني ان بنا حسب على الضم وليس
 على بطلان قول من علل بنا قبل وبعد على الحركة بانهم ارادوا تكيد
 الحركات لها شدة الفتحة والكسرة لهما حالة الاعراب
 او بانهم تخيروا الماخركة لانوهم اعرابا لانهما حالة الاعراب
 لا يكونان معنوسين وبيان الرد ان حسبنا تكون معنوسة

يحيى انه لا

في حالة الاعراب واما الظاهر وانه اعلم انهم ارادوا ان يخلصوا
 هذه الاسماء من قوى الحركات حين طرأ اليها عليهما بعد ان لم
 يكن ونظير ذلك اي الموصولة فانها حالة الاعراب صالحة
 للحركات الثلاث ومثل ذلك المنادي فان بناء عارضا ايضا
 واما خمسة عشر فاعوا في الحقة للطول واما الارجل
 فلمنسة عشر ايضا **قوله** واعربوا نصبا ان نصيب لانه
 قد سمع في اعرابها غير النصيب ايضا ومنه فزارة بعض السلف
 لانه الامر من قبل ومن بعد بالحق وقد ترفع روي لما
 سربوا بعد بالرفع قال **الرومي** ويجوز لتوحيه هذه الخروفي
 المصنوعة لصورة الشعر من فوعة وموضوعة فلو قال
 واعربوا ايضا كان اجود قالوا **قوله** بان الناظر
 لم يرد بقوله واعربوا نصبا الا مطلق الاعراب لا النصيب
 المخصوص لانه ذكره في مقابلة البناء وقد اعتذر بئله
 عن الجزولي وابن معطاف انما صرحا بوجود نصيب اشهر لا
 اذا كان مصنفا او شبيها بالمصنف واعترض عليهم بان
 يجوز رفعه على المصنف ليس واجيب **قوله** بان مرادها
 بقولها وجب النصيب اي وجب الاعراب لانه في مقابلة بناء
 المفرد ولم يقل الناظر واعربوا ايضا لانه لم ينفذ مرله ذكر
 اعراب وهذا يندفع قول الساجي بتحسينه نصيب في هذه
 الاسماء اذا قصدت تكثيرها دون الجر والرفع ظاهر الخواص
قوله وما من بعده يخرج عنه غير فانهما ذكرت قول
 قبل وهم ومن قد حكوا فيها اعرابها بالنصيب والجواب
 ان المراد بالنصيب النصيب على الظرفية وذلك لا يتأتى فيها وذلك
 ظاهر لكل من له تامل وكذا في مسألة حسب فلذا لم يستثنها
 من قوله واعربوا نصبا لوضوح خروجها **قوله** ابن هشام
 في الخواص بعد ان ذكر ان حسب كلمة معناها كاف شرارة
 تكون محمولة في المعنى على غير وقارة لا تكون فان لم تكن فهي

مبتدا

مبتدا او خبرا ومعمول ناسخ وان كانت محمولة على غيرهما فان كان
 ذلك الغير نكرة فهي صفة نحو سرور رجل حسبك من رجل
 ولا تثني ولا تجتمع لانها مصدر في الامثل وان كانت معرفة
 فهي حال نحو رايت ريدا حسب يافيت فيل هذا نقول مررت
 بزيد حسبك اي كافيك ولا يستغ مررت بزيد حسب اي كافيا
 ويعبر حينئذ قوله واعربوا نصبا الهيئت غير ان النصيب هنا
 ليس على الظرفية كما في قبل وبعد بل على الحالية ويبقى عليها اذا
 صح هذا التاويل اعراضا عن احد ما انه يوم ظهر كلامه ان
 النصيب فين على وجه واحد واما هو مختلف كما بينا والثاني
 ان النصيب بعد المعرفة خاصة لا مطلقا لانه بعد النكرة لا يكون
 حالا بل يغتا فلا يستقيم نصيبه مطلقا **قوله** وما بال مصنف
 الى اخره ينبغي ان يستثنى من ذلك ان لا يكون المكان سرورا
 فيه الافراد بحكمه والامانة بحكم ومن ثم قالوا بالخليقة
 هيية واصلة باسمها بالخليقة هيية لان هذا الموضع انما
 ينتصِب به المصنف لا المفرد فلما وقعت الخليقة مقام الاول
 ونصبته لم يبعث لان الاول لو كان وحده كان معنويا فذلك
 الثاني واسما رابن هشام في الخواص لذلك فقال لنا مسألة
 بحذف فيها المصنف ولا يقام المصنف اليه مقامه **قوله**
 ابن الحاجب في شرح الفصل في نقد يرسل قبل الاعلام في باب
 لا اعلم ان كل موضع قد رت فيه مثل فلا تجلوا لاسم الباقي من
 ان يكون مصنفا فلا اشكال انه معرب نحو ولا اما حسن لما او
 مفرد ان يكون مبتدئا لان حكم المصنف بعد لا غير حكم المفرد في
 اللفظ وعند حذف المصنف يرجع الباقي مفردا فيجب اعطائه
 حكم المفرد وهو البناء ولذلك قالوا لا هيتم اللمعة المبطر لم يقولوا
 لا مبيها واما لا بهرة فلا دليل فيه لانه يبعث ان يقدّم معربا
 ومبنيًا ولكن يجيب الحكم عليه بالبناء لما مر منه يخرج عنه
 ما اذا حذف اسمان فان الثالث تابع عن الاول **قوله**

ان يدعي ان الاول حذف فخلفه الثاني ثم الثالث حذف وخلفه الثالث
لان الاصح ان المحذوف تدريجي وقول السارح بحذف الاول
والثاني فيه مجوز وقوله في الاعراب اي الاعراب الخاص الذي
كان له رفعا نحو وحارمك او منصبا نحو واسيل القرية ولم يبين
ممي محذوف وقال ابن هشام محذوف المضاف بفتحة في ثلاثة
شروط احدها ان ينتفع استتبع ادا الكلام به فلا يجوز جاني
زيد نريد غلام زيدا وسيد قوله فخصي غنمه في ملتقى القوم
هو براسه او ابن هو بر واما علم ذلك من خارج وقوله لا تلني
عنتي حسبي الذي بي يريد لا تلني ابن لي عنتي والثاني
ان ينتفع ذلك المقتر فلا يجوز جليست زيدا نريد جلوس زيدا
خلاف لا في الفتح لانه لا ينتفع ان يكون المقدر له زيدا والثالث
ان يقام المضاف اليه مقامه في امر به وسيد قراءة بعضهم
وانته يريد الاخرة بالخفض ويستثنى من هذا الشرط الاخير
قوله مسألة وهي ان يتقدم ذكر ذلك المحذوف ثم يختلف
فقبل ويكون ذلك المحذوف معطوفا عليه وقيل لا يشترط
وبين على هذا اختلاف في قوله رحمه الله أعظمنا بنو ساد
على الاول دون الثاني والاختلاف في اقتباس قوله ونار توقد
في الليل نارا ولا عدها اقتباس وانته يريد الاخرة فان
قد عرض على سبيل المقابلة في الخلاف انتهى وقال
الساطبي وقوله يأتي خلفا ظاهريه ان القايم مقام المضاف
من شرطه ان يصلح لاعراب المضاف فيرفع وينصب ويجوز
اذما لا يصلح لاعرابه كيف يكون خلفا عنه فيه فلو كان المضاف
يا جملة لم يجز حذف المضاف اذ الجملة لا تنقل للقائمية
والمفعولية والاضافة وفي كلامه ما يقتضي ان مدار الاطراد
محذوف العلم بالمحذوف فانه اوردانه اطلق في الالفية مع انه
تفسير المحذوف في التسهيل بعد ان فرض المحذوف مع العلم ان
فتايب ويسامى فقال ثانيا ان امتنع استتبع اده به والاضافة

ثم اجاب بان كلا القسمين المذكورين في التسهيل
تتسم واحد وشرط العلم بهما لا فرق قال فاذا قلت ضربت زيدا
وانت تريد ضربت علامة فان كان ثم ما يدل عليه فلا اشكال
في الجواز اذ الدليل يمنع كون الضرب واقعا بزيد فلم يستبعد
القاسم اذن بالصفات المبالغة الذي هو زيد ولا كان في المحذوف
لبس والاصح المحذوف عند احد فصار هذا التقسيم لاحاصل
لعدم اطلاع هاتين واعلم ان الدمايين يستكمل
نصرا لا ينتفع استتبع ادا الكلام به على السماع فقال كيف يجتمع
هذا مع قولهم في التوكيد اذ قيل جاني زيدا احتل ان نريد
غلام زيدا او ابن زيدا ونحو ذلك ويجاب كما قال الشهاب
بان تقدير هذا الاحتمال وان لم يجز ارتكابه قياسا للاختياط
في رفعه لا يستلزم جواز ارتكابه بالفعل اقوال وعلى ما حققه
الساطبي لا اشكال وهو ظاهر من منع الاصح لانه لم يشترط
غير العلم فتبين اذا حذف المضاف فتارة يكون
مطروحا وموا لاكثر وتارة يكون ملتقنا اليه ويعرف ذلك
بعود الضمير عليه ونحوه وقد اجتمع الامر ان في قوله تعالى
ولم من قرية اهلكنا ما فيها باسنا بيانا او هم قايلون
الاصول وهم من امم قريية فحذف المضاف ولم يلتفت اليه الا
كل اعاد الضمير على لفظ قريية فقال اهلكنا ما فيها ثم التفت
على المحذوف وراعا به باعادة الضمير عليه فقال او هم قايلون
وتمت ايعلم ان المضاف اليه كما يقو مقام المضاف في الاعراب
يقو مقامه في غيره الا ان الناظر لم ينتفع من غير الاعراب
لانه مبني على مرأفات المحذوف وهو خلاف الاكثر وهذا اوج
من قول الشهاب وكان الناظر اهن بالاعراب لانه المقصود
بالذات في هذا الفن فتضر عليه بعينه ولو قال في الاحكام
كان اعم ولذا قال في الكافية بعد هذا البيت
وفي سوى الاعراب قد ينوب ما بين كذا رمانا والي الخ

وذكر في الشرح التذكير بقوله
يسفون من ورد البريض عليهم يروي يصفق بالرجل السلس
فقال يصفق بالمال لا يصفق التابعا رالم المقدس الثاني
عكسه كقول
مرت بنا في نسوة حولة والمسك من ارادها ثالثة
اراد رابعة المسك فقال ثالثة الثالث الافراد حوات
مدين حرا على ذكر امي اراد استقماله هذين ويمكن
ان يكون من مذاق قول المهناج والاقامة سنة اي فعلها سنة
السابع العقل نحو تلك القرب اهلكتنا هم الخامس
التكبر نحو نفقروا ابادي سبا فلا كسري بعده اي مثل ابادي
سبا فلا مثل كسري **قوله** كما فذ كان فهل قد حذف اي على
الوجه الذي فذ كان ومكون الجر بالصفات فان قل
اي حاجة الى ذلك قل **قوله** لدفع توهم ان هذا جريده
بجار غير الصفات فان قل **قوله** النسبية يفهم ان هذا
الجر غير ما كان اذ لا يشبه الشيء بنفسه قلت **قوله** تضع
المغايرة بتابع ان العرض لا يفي زمانين والجر عرض ووجه السبه
كونه بالصفات ولا يخفى ما في ذلك وهذا يظهر انه كان الاحسن
ان يقول وربا في الذي بقى **قوله** لكن بشرط ان يكون الخ
شرط في التسميل ان يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل ابيك
واخيك يقولان او مع الفصل بلا نحو ما كل سود اخيه ولا بيضا
سحمته وجعل السارج مما وجه فيه الشرط المذكور في النظم
وانه يريد الاخرة وغلط في ذلك لانه ليس معطوفا والصفات
المحذوف مثل المذكور والحق انه ساذ كقوله طلحة الطلحات
وفي التذكرة روي الكسائي نقض طلحة بنقذ بر اعظم طلحة لنقدم
ذكرها وهو احسن من المنصب على البذل لانه كثر منه لاوقته
ولا بعينه وانما طلحة اعظم لما احده فيه الموت من الهلاان
المعني ليس على احتقاص الاعظم بالذغالما وقال غير اي على المنصب

ايضا

ايضا على حذف اعظم وانما بذلك وان من باب واسيل القرنية
وانه يروي بالرفع بنقذ بر اعظم طلحة **قوله** كماله اذ انه
يفضل اي على حاله او المعنى فيبقى مثل حاله الاول اي يصير حاله
مثل حاله والمغايرة التي اقتضاها النسبية بتا على ان العرض
لا يفي زمانين **قوله** اذ انه يفضل اي يفضل الاول بالثاني او
العكس **قوله** بشرط عطف اي عطفك على الاول وهو العطف دمل
الطلاقة العطف بغير الواو وقوله واصنافه اي لذلك المحذوف المعطوف
على اسم مماثل للمحذوف الذي كنت قد اصبفت الاول التي لم تحذفه
وبهذا التوجيه صرح به في التمهيل ايضا وفيه الاستدلال على
الاول بالثاني وهو خلاف رأي س والشارح مثل المسألة العطف
بقوله الاعلاله او بدالة ساج ممد الجزارة ومقتضى هذا ان
المحذوف من الاول ومقتضى ومذاق قول المبرد والزمخشري واما
س فانه قال ومما جافضو لا بيته وبين الجر ورفق الامشي
ولا تقايل بالعبي ولا تراهم بالجزارة البيهين لم قال قال الفرزدق
قوله من رأي غارضا يسر به بين دمر ايج وجهه الاسد
فصرح بالفصل ومما اعترض به المبرد ان مذهب س اختيارا عمال
الثاني والمحذوف من الاول وان المنضايقين لا ينبغي ان ينقص
وزعم ابن معز وراي س لم يرد ما فهمه عنه المبرد وانما اراد
ان الاسمين اضيفا معا لما المذكور وجاز ذلك من حيث انهما يرجعا
الي واحد وهو الاسد مثل في بين دمر ايج وجهه الاسد ولزم
من ضرورته ذلك ان يفصل الاسم الاول بالاسم الثاني قال
وكذا مذهب في بانين بنين عدي وفي لا ابا يزيد ويا بوس للحرب
ان الخاصين ينقصان الاسم المذكور ولما قال وزعم
المخيل في لا ابا لك ان المون اما ذهبت للاضافة لم قال
ولذلك لحقت الالف التي لا تكون الا في الامتافاة وانما كان ذلك
من قبل ان العرب قد تقول لا اباك في معنى لا ابا لك فقلوا انهم
لوم يميوا باللام لكان التنوين ساقطا فلما جاءوا بها نزلوه بحاله

قبل ان تحي الامر اذا كان المعنى واحدا ومما رتبته للاسم منزلة الاسم
الذي ينبغي في النذر اوله بغير الاول من حاله وذلك فوائدهم بان تسم
تسم عددي وقال ايضا في بعض ابواب النذر ان قد استدل بزيادة
زيد السجلات وذلك انهم علموا انهم لو لم يكرروا الاسم كان الاول
نصبا فلما كرروا الاول توكيدا انزكوا الاول على الذي يكون
عليه لو لم يكرر ذلك ابن معز وزر ونظير ذلك نوارد الرافعين
على الاسم الواحد في خوف قولك زيد وعمر وقائمان واماقول من
يقول لا يتوارد على ملان على معول واحد فند بيان وكلام الناظر
ليس ايضا فيما شرح الشارح بل يجمل ان يريد بشرط ان يعطف
مذا المصنف المتزك بحاله لما مثل الذي اصفى اليه الاول
ومذا اقول من او بشرط ان يعطف على هذا المصنف المتزك
بحاله لما مثل الذي اصفى اليه الاول وهذا قول من او بشرط
ان يعطف على هذا المصنف لما مثل المحذوف وهو قول
المبرد ومن شاهد بين الوجهين انه لم يقيد العطف للمعول
وكذلك الامتافاة فاختل كل منهما وجوب **تنبيه**
مذا الشرط انما هو في المنفيس وقد سمع بدونه كقراءة ابن
محيسن فلا خوف عليهم وكفوله ومن قبل ينادي كل موالي قرابة
وجعل في العدة الاصل ومن قبل يخذفت اليها بقبيل
الكسرة كفوله شرقت دموع من ذرى سحاجر فليس من هذا
في شيء قال السمع ولما حكاها الكسائي من قول بعضهم افوق نثار ام
اسفل بالنصب على ان قد ير افوق هذا نثار ام اسفل منه قال
ابن هشام حكاية الكسائي من باب العطف قطعاً فكيف يمثل
به لما اعطف فيه نعم قد يقال ان فيه العطف ولكن ليس فيه
امتافاة لما مثل المحذوف ويرد هذا باسرين **احمد**
ان لما ان يغدر ام اسفله لا اسفل منه لما في ان الامتافاة
ينبغي ان تمل على اسم من امتافاة الاسم وامتافاة العاقل بحرف الجر
لم يدخل فيه او فربما من فتنة الدجال وقال ايضا يجوز ان يكون

مذا

مذا اللازدواج لان اسفل لا يكون ولا يكون قد ذكر في نحو من باب
وكنتم قبلا ولم يكونوا الثاني لانه لا ينصرف ولا الاول لا جلا لا اردوا
ويكون في اتباع الاول للثاني نظير ما روات غير ما جومات
وقال ايضا اسفل لا ينصرف فلا يستحق تنويناً فكيف جعله
سأذا اجيب **ب** بان شذوذ به في الفتح كما كان ولذا
قال بالنصب وانما كان ينبغي له ان يبدى على الضم وقوله فبيني
الاول بحاله اعلم من مسائل النون والتنوين وغيرهما والاعراب
ان موضع الاستشهاد فوق لا اسفل ولذا اذره في شرح الكا
وفي بعض نسخ شرح الخلاصة ام اسفل منه فمذا الامتافاة
فيه البنية والحق ان قوله كحاله خاص بالتنوين والنون
فصل مصنف اي من المصنف اليه ولا بد من تنقيده بان لا يكون
منه اي وقوله شبه فعل يمثل المصدر مخوقتل او لا دم سر كالم
قال في شرح الكافية قراءة ابن عامر رضي الله عنه غير منافية
لقياس العربية على انها لو كانت منافية لوجب فنو لها
لصحة نقلها كما قبلت اشياء تنقل في القياس بالنقل وان لم تنقل
صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم استخوذ وقياسه
استخاذ انتهى وفيه ان استخوذ ثابت باجماع السبعة فكيف
يقال فيه لم تنقل وصحة محبة هذه القراءة ثم عثر من الناظر
من هذا الذي قاله في شرح الكافية الرد على الرخصي فانه
قال هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان
سجما مردودا كما سمع ورد زح القلوص لزيادة فكيف في المتن
فكيف به في القرآن بحسن نظمه وجزالته قال ابو حيان
العجب لعجب من عيب في الخو يرد على عري صريح بحضرة متوا **مرة**
موجود انظرها في لسان العرب في غير ما بيت والعجب
لسوطين هذا الرجل بالقرابة الائمة الذين يجتهدون في الامانة
لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم
لصبطهم ومعرفةهم وديانتهم وابن عامر اخذ عن سيدنا ثمان

ج

نية

رضي الله عنه ومن الغفل بين المصدر وما اضيف اليه قول
السنيني

جملت اليه من شايخي خديعة سقاء الحيا سيف الرباض السحابة
وفيه في التسهيل المضاف اليه فيما اذا كان المضاف مصدر ايان
يكون فاعلا ويرد عليه قول بعضهم ترك نفسك يومئذ هو
كذا في الحواشي لابن هشام وهذا مبني على ان الاصل تركك
نفسك وانه من اضافة المصدر الى المفعول بعد حذف الفاعل
والظاهر ان الاصل ترك نفسك شاملا يومئذ مع هوامها
فهو من اضافة المصدر لفاعله فلا يراد على التسهيل وقد
نتج ابن هشام في التوضيح ما في التسهيل نفس برده قولها
مخافة يومئذ يسوك مكاف لان الاصل مخافة في اساة مكاف
ايك قال الاممعي رايت جارية جميلة تحللة باكية
على قبر فقلت اراك حزينة وليس عليك ذي الحزن فقالت
فان شئت لاني كيف حزني فاني ربيته هذا القبر يا فتى
والى لا تخشيه والتراب بيننا كما كنت استخيه ويوراني
الملك اجلا لا وان كنت في الرمي مخافة يومئذ ان يسوك مكاف
ثم انشد

يا صاحب القبر يا من كان بيني وبينك في الدنيا موالاتي
قد ردت فترك في حليبي في حليبي كما نبي لسنن امل المصبيات
اردت انيك فيما كنت اعرفه ان قد تشربه من بعض هياني
والوصف نحو ولا تحسبن الله يخلف وعده رسله ومما انتفق
في الجواز مختلفان في الحسن لانه في الثاني دونه في الاول
قال ابن هشام رسالا سائل رسله مضروب بما قلت بخلف
فقال لا يال بالوعد فقلت لا يمنع ذلك ولكن يد على الاول
الغرامة السادة فان بخلفا فذا اضيف لرسله والوصف انما
لمعوله فاجبت بما لا ينبغي ذكره لفساده وقيل لهذا القابل
فلم قلت ان ما ذكرنا خطا فقال لان اخلف انما يتعدى لواحد

فقبل

فقبل له فكيف نقنع بقوله وانت الذي اخلقتني ما وعدتني
فنسكت او تحمل فقلت قال الله تعالى وهو اصدق قتيلا بنا
اخلقوا الله ما وعدوه فقال شحضر واية اخرى وهي اخلقتم
سوعدني ففهمنا منه ان ليس المفعول واحد والاول
مخدوف اي اخلقتوني سوعدني لكن الذي يعاند في صحة
الاستشهاد بالبيت كيف يستدل عليه بمثل هذا واقتصر
عليه ابن هشام على مدين وزاد الساطع اسم المفعول
فقال وذلك اي الاسور الذي سببه الفعل المصدر المقدر
بان والفعل واسم الفاعل واسم المفعول لانما الذي يقبل عمل الفعل
ويؤدي معناه على التمام وخرج بقوله شبه فقل بكف يومئذ
يهودي وبما اقوية الحرب من الاغالة وان كانت في معنى نامرا
او عما مدافاته لا يصدق عليه شبه فقل بلية تاويل شبه
الفعل **قوله** ما نصب خرج ما رفع كقوله فان ذلكا حراما حرام
فمن نصب مطرا واما من رفعه فالفاصل المنصوب والفرق
ان الفاصل المرفوع لا يجمع ان ينوي به التأخير لانه موضعه
فاستحكم الفعل به وتظيره ان الفاعل المحصور لا يجبر ابن
الانباري تقديمه وان اجاز تقديم المفعول المحصور وذلك
لانه لا ينوي به حيث بدأ التأخير وشمل قوله ما نصب المنصوب
لفظا والمنصوب محلا فدخل المفعول والظرف والجار والمجرور
وقد فصله بقوله مفعولا او ظنا قال السحاب هل يجوز الفصل
بمجموع هذه الامور التي يجوز الفصل بكل منها فيه تظرو قال
ظاهر كلامه امتناع الفصل اختياري غير هذه المسائل
حتى بالتمييز من المضاف وان لم يكن اجنبيا منه فانه معمول
وان كان بعض تعاليل المسألة يناسبه اعتقارها لا يكون
اجنبيا فان الماظم ذكر تعاليل لا اعتقار المفعول به منها كونه
غير اجنبي من المضاف يفي انه بستر ط في الفاصل اذا كان مفعولا
ان لا يكون جملة لطوله فلا يجوز ان يجيبني قول عبد الله مطلق

زيد **قوله** باجنبي هو معمول غير المضاف فاعلا كان نحو
 انجب ايام والداه به . اذ خلاه او مفعولا نحو
 . تنيق استباحا في المسوال ريقنا . كما نضرب المزنة الوصف
 او ظرفا نحو كيف يوما يهودي او مجرورا نحو يما اخواني الحرب
 من لا حاله وبقي عليه الفضل بغير الاجنبي اذا كان فاعلا
 فانه ايضا خاص بالشعر كقوله
 ما ان عرفنا للموى من طيب . ولا جعلنا قتر وجد صيب
 وقوله باجنبي قال الساطبي يجوز ان يتغلق بمحذوف
 تقديره واسطرار او وجد المضاف مفعولا باجنبي ويجوز
 ان يتغلق بضمير وجد على انه للفضل كما راي من اجاز اعمال
 ضمير المصدر وهو نوع غريب لان المصدر الذي اجيز
 اعماله بارزا ومذموم مستتر **قوله** او بلغت اعمر من المود
 ومن الجملة **قوله** او ندا الشئد واعليه

• كان برذون الاعصار . زيدا حمار ردق بالحمام
 • ويمثل ان يكون على لغة ان اياما وانشدوا ايضا
 • اذا ما بالحقص انتك رايتك . على شعر الناس يعلون تصيد
 وانما يستقيم اذا ثبت ان اذام مضافة لشرطها وكثير منهم
 يمدح بوجهه ان يفتيد . بالمدح ومنه حرف المذات
 مكذ اسم **تقديم** لا يحسن جعل الاخيرين تسمية للاجنبي
 لان المراد به معمول غير المضاف فيه خبره ما ذكر ولا يجوز
 عطفها عليه عطفا لما صرح على العام لامتناعه باو ويمكن
 ان يفتيد معمول ما اشربنا اليه من قولنا فاعلا الى اخره
 وكان الاحسن والصواب باجنبي نفت او ندا او غير ذلك

المضاف الى يا المتكلم

قوله اخرنا اصف لليا كسر وقد تكسر في غير الاخر
 ايضا وذلك في ابيهم بكسر النون اتيا كما يكسر لحد كنة

الاعراب وتحتوي في لغة من اتبع فقالك مدافرا وفاد بفسر
 لان كسرة الباء ينزلونها منزلة كسرة الاعراب فلهذا ظهرت
 في الصحيح دون المعتل فانما نقد رفيعه قال الناظم اجروا
 كسرة المناسبة هنا مجري كسرة الاعراب فظهر وهما في نحو
 غلامه وقد وهما في غوثي وانبعوها ما قبلها في نحو ابني
 ومن قال بلى وكسرة الاخر المناسبة لا لبنا خلافا لابي النقا
 وابني الخباز والخشاب وعبد القاهر والمطرزي وظاهر كلام
 الرخسري يقتضيه لنا انه لا مقتضى له قال الامانة لمبي
 بدليل غير ان نطقت حين ياتي غيره قلنا شرطه توغل
 المضاف في الايام والاورد غلامه وعلامك ولا قابل به
 وظاهر كلامه ان الكسرة في الاحوال كلها واحدة وليست
 مذهبه لانه يرى ان الكسرة في المجري كسرة الاعراب
 وقال من قد وكسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا دليل عليه
 ولا حاجة اليه ونوع يما هو مشهور **قوله** معتلا يعين
 بالامطلاح النحوي وهو ان يكون حرف العلة اخره وقبله حركة
 من جنسه فخرج نحو عز ووطي ومبي ونبي وعد وونل وولو
 قال اذا لم يكن الاخر حرف علة مثل المسائل الاربعة فلا حاجة
 لقول السحاب يمكن جعل قوله كرام وقد افتيد المحض التمثيل
 ليفيد ان المراد المقصور والمفتوح لا مطلق المعتل السائل
 ليجود لو وطبي **قوله** اولك مكي في خبر اليغ فاليغ لكل من
 المذكورات اي اذا لم يكن واحد من المذكورات **قوله** كانيين
 اي متني وما الحق به وقوله وزيد بن اي جمع تفخيخ وما
 الحق به **قوله** فذي سبند الاول وصيها سبند اناك وقوله
 الماي يا المتكلم سبند اناك وفتمها سبند اربع وجسلة
 اخندي خبر الرابع والرابع وخبره خبر الثالث والرابط
 الضمير في فتمها والثالث خبر الثاني والرابط الضمير المحذوف
 المضاف اليه بعد والامل بعدها والثاني خبره خبر الاول

والرابط الضمير في جميعها وحاصل ما اشار اليه انه يجب كسر
 اخر المصنف ليا المتكلم ومدا مخرج به ويموز فتح يا المتكلم
 واسكانا ومدا لم قوة المعلوم مما تقتضيان يا المتكلم ضمير
 على حرف واحد في سببية والامثلة كل مبنى السكون فالاصل
 فيها ذلك والحركة نظرا لخصوصها بما على حرف واحد والمناسبات
 الفتحية لمقتضىها ويسمى في ذلك ما اذا كان المصنف
 واحدا ما تقتضيه فلا يكسر اخر المصنف ولا يجوز في المبدأ
 الامر ان كل يسكن اخر المصنف اما لانه الف ومي لا تقبل الحركة
 كالمنفرد والمثنى رفعا ولانه حرف مدغم في المتكلم
 والمدغم لا يكون الاسكانا كما ان المدغم فيه لا يكون الاسكانا
 وذلك في المنفرد والمثنى ضميا وجرا والجمع مطلقا اما
 ضميا وجرا فواضح واما رفعا فلان الواو تثقل بها وينبغي
 فتح يا المتكلم لان سكوتها يودي لانتفا الساكين وكانت
 الحركة فتحية لانها حركتها الجائزة في غير هذه الحالة او الفتحية
تنبيه قال ابن الحاجب واجاز المبرد اخي وابي مبرد
 اللام وادغامها في المتكلم واختاره في التسهيل وقال ابن
 الحاجب ويقال في الاكثر حينئذ فهنا امران الاول ان اخي
 ولي في على مداما يجب فيه فتح الهمزة ان يدغم فيها ما قبلته مع
 خروجها عن الامور الاربعة التي ذكرتها وهي المنفرد والمثنى
 والمثنى والجمع على احد والثاني ان هذه الثلاثة اذا وقعت مرفوعة
 قال السهلاب هل يكون رفعا واوامقدة لانقلابها وادها
 تا واليا لانقلابها للرفع كما قالوا في الجمع المذكور اذا اضيف للثاني
 جاسم فيه نظروا لا يبعد انه كذلك فليتنا مل فانه حق ان شالته
 وقرار من تقرر من له ولا ينافيه قول المصنف في اول الكتاب وشرط
 في الاعراب ان يضاف لانه مبنى على مدغم في هذه الاسماء
 عند الاصناف للثاني انتهى ومدا الذي لم يستبعد كلامه
 يصرح به كيف قد جعل مذهب المبرد مقابلا للصحيح من الاعراب
 بحركات

بحركات مقدرة كمن يبي ان الفم اذا اصبقت للباردت له الواو
 وقلت يا عند الجمهور فكل يقال انه معرب بالحروف المقدرة
 رفعا ونصا للثقل والظاهرة جرا او مقدرة كما هو الظاهر
 من اطلاقهم ان هذه الاسماء اذا اضيفت للثاني امرت بحركات مقدرة
 قال العصامي في شرح الكافية القول بان اعرابه بالحركة
 المقدرة لا يظهر اذا الفرق بينه وبين مسيل في حكمه الا ان يقال
 لو قيل في حال الضم فاق لوجب الحكم بان الياء في اعراب ذلك
 قيل في مطلقا علم ان الياء المدغمة في الاحوال الثلاثة على نحو
 واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون اضافته
 انتهى وبما قررناه في كلام السهلاب من انه مفروضا في كلام المبرد
 يسقط ما كتبه بهما من تلميذه استاذنا العلامة احمد العتيبي
 ونص في الاسماء والمطابق في باب الاصناف مسيلة
 اذا اضيف الفم الى المتكلم رد المحذوف فيقال هذا في وفتح
 في ووضعت في في وذلك لانك نقول هذا فوك ورايت قال
 ونظرت يا فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف
 فاذا جاءت الاصناف لزم ان تكسر الف لتكون تابعة لما قال
 ابن يعيش فان فسي لم يثبت هذا بانع انما دالة على الامر
 من قلب الف التثنية وما العرف بينهما فالجواب
 ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها با وادغامه
 الاطلاق بالاعراب ومما وجد سببان لقلبها با ومما وقعها
 موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الف
 تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعند بالعارض
 انتهى وانظر مثل غلب من الجواب عن النظر اولا وقد كانت
 خط ذلك لهذا الصعيف ابتداء واجاب عنه بان
 لما كان القياس في الاسماء الستة ان لا تقرب بتلك الحروف لكونها
 من سجع الكلمة فلما اضيفت اليها المتكلم رجعت الى الامثلة من
 الاعراب بالحركات وفقدت الحركة ليجري الاعراب من المصنفات بيا

مرد بحركات

المتكلم على سن واحد فليتنامل وانظر ما افتقر شيخنا ابن قاسم
 على نقد سير الواد وما ذكر الالف في حالة النصب بل ذلك لاسر
 اقتضاه الحال اوله والالف بطريق المقايضة على الواو انتهى
 لانما في الاسباء مفروض على كلام الجمهور لكن قد يقال ما الفرق
 بين مذهب الجمهور في في ومذهبهم في الجمع وكلام العصا
 يقتضي التسوية وقد يوجد من كلام ابن يعين المذكور في الاسباء
 معارضة العصا بانه انما يتجه ما قاله لو لم يكن لقلب الالف
 في حال النصب ما يعارض الاخلال بالاعراب وفي المقصود عن هذيل
 انقلبهما يا حسن قال الخامس على لغة هذيل عند س والحليل ان
 سبيل بالامانة ان يكسر ما قبلها فلما لم يجز ان يجزى الالف
 ابدلت يا وا دغمت قال ابن هشام فهذا من نهاية الحرف
 عن الحركة في غير ابواب الاعراب ومثله لارجلين ولا قايين فافهم
 ذلك فانه مثله او قريب منه وبين هذه اللغة ولغة التميم
 وعكس في قرائنهم ولا الضالين مناسبة وفي العدد والالف
 الحرف يجمع لهم الغرض الا ان يولاد لواء الحرف يقارب
 الالف في تخرجها ليتموا من كسرها ومثله لو ليا حرف
 يسبها في باب الاعراب ليكون نايبا عنها وخلفا منها وبين
 النايبا المبدلة عن الف المقصور وتكون الوقاية مناسبة ما
 وهي انما جات خلفا من غيرها ليتموا بها كان مستغذرا في ذلك
 الغير وكون ذلك الذي يفقد والكثرة

اعمال المصدر

يطلق المصدر تارة على اسم الحدث ومما الذي اشار اليه
 في باب المفعول المطلق وتارة على مذهب امية البحر كان غاي
 الفعل اعني استيفاء حروفه تحقيقا او نقديرا ومما مراد هنا
 لانه سبب ذكر اسم المصدر ايضا **قوله** بفعله المصدر الحق
 في العمل فاذا قلنا انما يعني قيام زيد فزيد فاعل واذا قلت

زكاه

زكاه زيد فزيد ثابت عن الفاعل لان فعله زكاه وتقول
 ضرب زيد عمرا واعطاه زيد عمرا المال واعلام زيد بكر
 فامثلا ولا فرق بين كونه ماصيا او حالا او استقباليا فالاول نحو
 من بعد رمي الغائبات فواوه باسم الحاطي لا هو على الوجه

وقال
 علمت بسطك بالمعروف وخيريد فلا اري فيك الا باسطا املا
 والثاني نحو تخافونهم كخيفتكم انفسكم وقوله
 وددت على حب الحياة لو ايتها يزداد لهما في عمرك من حياتيا
 والثالث كقوله
 فزعميد بك هل تستطيع نقلا جبا لان تقامته راسيات

وقوله
 لو علمنا اخلاقكم عدة السلام عدمتم على الحياة معينا
 وخرج بالمصدر ضميره خلافا للكوفيين وقوله وما موعنا بالحدس
 المترجم ما ولد واختلف ايضا في اعمال المجموع وقد جا
 وجوبه فان التثنية اياهم ايا قدامته الا الحزم والقنفا
 الفتح الفعل الكثير والعطاء لا يعمل المحذود فاما قوله
 بجاي هذا المجلد الذي هو خازم بجزية كغيره الملافتس خازم

وقال كثير
 واجمع مجرانا لا سمان دنت بهما الدار لمن زمنية في وصالها
 فسادان وليس مثلها
 زلوا رجلا الضرم منك ورهبة عفا بك كوالنا كالموارد
 قال الناظم ولا يعمل المنقوت قبل تمامه قال ابراهيمان
 وصوابه اعلم من ان يبتنع بالمغت او غيره ولو اخر التاب مع قال
 ان وجهك بك السد به اري غادر فيك من عهديت عدوه
 وقوله بفعله المصدر الحق في العمل يومهم التثاوي في
 القوة او التقارب **قوله** صافا او مجردا ومع الليس هذا
 احتراز عن حالة رابعة له لا يعمل فيها وانما هي اعلام بانه يعمل

ركبهم

في سائر احواله وفزيد على انما احتراز من الضمير الرابع الى
المصدر فانه على الصحيح لا يعمل وهو خارج بذكر هذه الاقسام
لا يقال انه داخل في كسر الجرد لانا نقول انما يقال مجرد
فيما شأنه ان يفتر بال او بلا صفة ومن اعمال الجرد بزيئة
الكواكبية قراءة ابي بكر عن عاصم ومنه قول العرب عجبت من
قراءة في الحمار الغران اي من ان قرى ومنه اعرب اعني الرفع
بالمصدر الممنون والمستعمل كثيرا في المضب والقياس يقتضي
وتنوع الرفع وحده ومع المضب واذا اقتصر على احدهما فالرفع
الحق والاكثر الواقع ما ذكرنا قاله الناظم في شرح العمدة وقال
ابن هشام اعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذلك اعمال
الممنون واما ذوال فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول
وسلط ان عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا فقال
ان كان فعل كسح ال او ما يحل محله قال الناظم في شرح الكافية
ينبغي ان يعلم ان المصدر الفاعل على ضربين احدهما مقدر بالفعل
وحرف مصدر ي والثاني مقدر بالفعل وحده فاذا اريد بالاول
الحال فذكر بما المصدرية والفعل واذا اريد به غير الحال
جاز ان يقدري بان وما انتهى وسمى يعرف ما في كلام الساج
وغيره مما يفهم ان الفعل ان كان ماضيا او مستقبلا لا يقدر
بغيره وقال ابن هشام في البدع لا يعمل المصدر الا مقدر
بان فلا يكون مراد به الحال لان لا تدخل على فعل الحال
فالمصدر عنده عكس الصفة المشبهة وكذا في العزة قال لم
يعمل المصدر مراد به الحال لان لا تدخل على الحال ولما سر
لاحد فيه نصا ولو عمل لقدريما والفعل وفي الثمانية كان ابن
فاخره فيق النظر وقال اذا عمل المصدر مراد به الحال
فذكرناهما والفعل لانها ليست المستقبل وما قاله هذا الا
وهو يخفف ان ما يحتقر بالحال اولانه يعقد انها لا تنافيه
انتهى نظره ان مسالة التقدير بما غير مشهورة واقتصر الرضي

على ان المصدر لا يؤول الا بالان لانها امر المحروف المصدرية وزاد
في التنزيل مع مدين الحرفين ان المحققة نحو علمت ان ضربك
زيدا فان محققة لانها وافقة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية
واجاب الساجي عن عدم ذكر الالفية له بامر من احدكما
ان نقدير المصدر بان هذه قليلة لا يكثر كثره ان وما والغالب
ان يولي بعد افعال العلم بان المحققة والفعل او بان الدافلة
على الجملة الابتدائية كقولهم علمت انك تقوم وعلمت ان سوف
تقوم او الانقوم وان تقوم اشهر في الاستعمال من قولهم
علمت قيامك ونحوه واذا كان كذلك لم ينسب بالعامل اعتراض
والثاني ان التقدير بما سابع هناك فيقدر علمت ما قلت كما تقول
علمت ما صنعت وعلمت صنعتك فقد يكون ان يكون استغنى عن
تقدير المحققة بتقدير ما واذا صح التقدير بالان ما عدا
زيادة انتهى وعلى هذا الثاني اقتصر المرادى ونقله عنه ابن
غازي وقال في بعض المحواي لا يحتاج لهذا الجواب اذ قوله مع ان
طلق يشمل المصدرية والمحققة وما عداها في التنزيل ذكر
المحققة الاجعله المصدرية فشيئة لما انتهى وكان الشهاب
لم يفت عليه فقال وقد يجاب بان مراد الصريان ما يعبر
المحققة وقال ابن هشام قال في العمدة ما لم يخصه ان المصدر
او ما اختار وقال في الشرح في مثال الكاف فاذا ذكر والله كذا كمر
اياكم ومثال معناه فسار يوشرب الهم قال ولا ينبغي ذكر ما
وان عن ذكر الاقتران بالكاف او معناه لان تقديره ان اوها
في الموضع الذي يلقط فيه بالكاف او يوشرب فيه معناه لا يجس
قلت لم اقف على هذه الغيرة ولاله في غير هذا الكتاب وليس
ما ادعاه من انتقاد حسن نقته بيران او ما فيها ذكره محمدا المانع
التصريح بالكاف فبالقطع لا اشترى انه يقع ان يقدري كما ذكرنا
ايكم واملا مثل شرب الهم فيصح اذا صرت بالكاف فيقدر كما
تشرب الهم ولا شك ان الكاف مختصة من مثل هذا التركيب

وان الاصل شربا كسب الهميم والحفاصة النقد يرفع التشبيه
المقدر قال في الكافية
• كذا اذا سبق تشبيه نوي كاضرب ضرب الحكم اللص القوي
فلم يذكر التشبيه الصريح انتهى وقول الناظر في شرح الكافية المصدر
العامل على ضربين ثم قال الثاني مصدر بالفعل وحده مخالف
لقوله هنا ان كان فعل مع ان او ما وليس هذا صحيح لان المصدر
الذي هو بدل من فعله يعمل عمله ولا يصح ان يعمل عمله ذلك
والحالة هذه ثم ان بعض ما يصح ان يعمل عمله فعل مع ما لا يصح ان
يعمل وهو المطلق ومنه قول عمر رضي الله عنه ما را جعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بيته ما رجعت في الكلالة وما اغلظ
في شيء ما اغلظ في فيه ففعله ما را جعته وما اغلظ الثاني
في موضع نصب على المصدر ولا يصح ان يعمل عمله الفعل المصدر
الذي وقع ما والفعل موفعه لانه مطلق وهو لا يعمل عمله
فيما يعرف من الاستعمال ومن كلام النحاة وقال ابن هشام
فمن كلامه ان المصدر لا يعمل ان عمل الفعل فقط وهو قول
س وواقفه اكثر المتأخرين وقول القرا ينفاس في الامر والاستفهام
فقط وفيل في الامر والدعا والاستفهام والتوبيخ والخبر
المقصود به الانشاء والوعد وهو اختيار الناظر في غير هذا
الكتاب قال فمد لا ريب في المال بدل الغالب انتهى واعلم
ان الناظر جعل في الشرط الذي دل كلامه هنا وفي الكافية
على انه لا ريب في التشبيه غالبا وقال في شرحه وليس تقديره
باحد الثلاثة شرطية عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك
ومن وقوعه غير مقدر باحد هاتين قول القرب سمع اذني ريدا
يقول ذلك ونقل الشاطبي عنه انه قال واذا ثبت ان اعمال
المصدر غير مشروطة بتقدير مسمى امكن الاستغناء
عن افعال في حق قوله له صوت صوت حمار قال وما قاله ظاهر
وليس ما حكى نقله بل في ابواب مستقلة مستقلة كلها لا يصح

فيها نقد يربان او ما مع الفعل في موضع المصدر احد ما باب
ضرب في قابيات ضربا عاملا عمل فعله مطلقا مع انه لا يصح في
موضع نقد يرب الحرف مع الفعل والثاني باب ان اذا دخلت
على المصدر العامل نحو ان اكرامك زيد الحسن والثالث باب لا
اذا قلت لا اعراض عن احد عندي ومن ذلك ايضا باب كان
كقولك كان اكرام زيد احسنا لان قال فاذن استرا ط
الناظر ذلك الشرط اخلاص والجواب ان ما قاله الناظر
صحيح ولا يلزم مما اعترض به اما باب كان وان فتقدير ان والفعل
فيها سابق في الاصل والدليل على ذلك انك اذا ازلتها مع التقدير
لكن العرب التزمت ان لا تنوي الحرف المصدر في هذه العوامل
كما لا تنويها ان الثقيلة ثم قال واما باب ضرب زيد اقبابا
فالقول فيه على نحو ما تقدم وذلك ان العرب التزمت في هذا
البحر فصران والفعل فلا تتكلم بذلك مع التزام حذف
الخبر فلما ظهرت الخبر رجع لما اصله وجاز ان تقول ان اضرب
زيد احسن واطال في هذا المقام بما يتعين الوقوف عليه
ولعل ما اجاب به لا يجري في فاذا له صوت حمار كل الظاهر
ان المعنى لا يناسبه ان والفعل اذ ليس معناه فاذا له ان
يصوت وانما المعنى فاذا له تصويت اي هذا الفعل المذكور
بخلاف هذه المواضع فانه بحسب المعنى يصح ان والفعل
الا ان المانع التزام العرب **تنبيه** قال ابن هشام
فد يقال انما هذا الشرط لعمله في المفعول به اما العمل في
غيره كالمفعول المطلق فلا وقال في شرح بانه سعاد ان المصدر انما
يقدر بان او ما والفعل اذ كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو زيد
معرفة بالخوف قال ولا يفصح في ذلك عمله في الطرف وان قدح
في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الطرف يكفي راحة
الفعل انتهى وبه يظهر انه حينئذ يجوز تقديم مفعوله عليه
نحو وبعض الحكم عند الجهل للذلة ادعان ولا حاجة لقول الاثموني

ان الامر مستقل بحدوث قبلها نظير وكا نوافيه من الزامه
 فاحفظه فانه عزيز ومن عقل عنه الدما سيني كما بيناه في حواشي
 الفاكهاني **قوله** ولا سم مصدر عمل متدا وان كان ظاهره
 الاطلاق في عمل اسم المصدر وانه يعمل ولو كان علما لكان يجب
 ان يقيده بما فيه به المصدر من كونه يصلح في موضعه الفعل
 مع ان او ما اذ لا يصلح ان يعمل المصدر بشرط وهو الاصل ويعمل
 اسم المصدر بغير شرط وهو الفرع لانه لم يعمل الا بغير المصدر
 فلا بد من تقييده كما فيه به المصدر واذ ذاك يخرج اسم
 المصدر العلم اذ لا يصلح في موضعه ان والفعل ولما والفعل
 فقد اعناه الشرط المتقدم عن اخراج العلم من الطلاقة ههنا
 فلا اشكال في كلامه انتهى لكن يشكلك كما قال الشهاب على ما
 الجواب ان معاك في البيت الذي استشهد به وهو
 اظهور ان صابكم رجلا امدى السلام تحية ظلم
 لا يفد رب الفقل والحرف المصدر ي بنا على ما سر ان ما بعد ان لا
 يفد رب ذلك يعني ان الساطي نرد في ان اسم المصدر يعمل
 مضافا او مجرورا او مع ال كالمصدر والظاهر كما قال الشهاب
 انه كالمصدر **قوله** وبعد جره الذي اضيف له الحصريح
 في ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالامانة ولا بالحرف المقدس
 فقيه بيان لهذه المسألة وقد يشكلك قوله الذي اضيف له
 الطرف فانه قد يضاف له وقد ذكر الساطي ان المصدر اذا كان
 مصدر فاعل غير متقدجا رفيه وجران اضافة الى فاعله وامانة
 لا ظرف متسع فيه كما عجبني فيا هر زيد اليوم او قيام اليوم زيد
 او متقد لا واحد جاز ثلاثة اوجه اضافة الى فاعله ولفعله
 ولفظ متسع فيه كما عجبني ضرب زيد عمر اليوم او ضرب
 عمر زيد اليوم او ضرب اليوم زيد عمر او متقد لا تثنى جاز
 اربعة اوجه اضافة لفاعله ولفعله الاول ولفعله
 الثاني ولفظ متسع فيه كما عجبني اعطى زيد عمر الدرهم اليوم

واعطى

واعطى اليوم زيد عمر الدرهم او متقد لا ثلاثة تبار فيه
 خمسة اوجه وامثلتها بيينة مما ذكر انتهى ومذا بنيا على استنفها
 المعولات اما لو نظر الى الافتقار على بعضها زادت اقسام تلك
 الانواع لانه اذا كان متقد بالاشيق مثلا فذكر الاول
 او الثاني وبمكة او اذا علمت ذلك فاوية قوله كل ينصب او يرفع
 عمله لمنع الخلود ون الجمع اذ قد يقع التكيل بالرفع والنصب
 مقام **قوله** اوقاك الشهاب فان قل **قوله** كل امر
 فان اراد به الوجوب كما هو ظاهره ورد عليه ان ذلك لانه
 يجوز اضافة لفاعله وحذف مفعوله ولفعله وحذف فاعله
 مثلا وان اراد به الاباحة ورد عليه انه كذلك لا يمنع ايضا لان
 المعمول في باب ظر ونحوها ممنوع حذفه على تفصيل سبق في محله
قوله اراد به الوجوب والاباحة مقابلا على جواز
 استعمال المشترك في معنييه او اللفظ في حقيقته ومجازه او
 اراد به المعنى الاعم وهو مطلق الجواز بمعنى عدم الاحتجاج على
 طريق عموم المجاز لكن يرد عليه ان كلا الوجهين يحتاج الى قرينة
 وذكر الساطي ما لمخصه انه ان اخذ بظاهره من الوجوب لمر
 يصح لان حذف ما سوى المضاف اليه سايغ كان فاعلا او
 مفعولا او غيرهما الاما كان من باب ظر واعلم وكان فان الحذف
 هناك غير سايغ نحو اعجبني ظنك عمر اقاينا واعلامك زيد
 كبشك السمين وكون زيد قايما زيد ونحو ذلك مما هو خبر
 ومخبر عنه في الاصل فلا يجوز الافتقار فيه كما نقده من بيان
 واجاد **قوله** بما خاضله انه لم يقصد وجوب الانتيان
 بالمعولات الباقية بل الانتيان بها على مقتضى احكامها في جواز الحذف
 فيكون ذلك احالة منه على حكم العوامل ثم طلب المعولات والعمل
 لكن هذا الانتيان في الفاعل فانه جاز الحذف ههنا متسع الحذف
 مع سائر العوامل الطالبة له وبغير ذلك مما ينبغي تامله
قبيصة تكيل عمله بالرفع بعد اضافة الى المنصوب

تقليد فكان ينبغي له ان يبينه على ذلك ولا يسوي بين هذا وبين
تكميل عمله بالنصب بعد اضافة الجار المرفوع في الارسل هذا
وقد بدا بها هو القليل **قوله** وجرا ما يتبع ما جرى مراعاة للفظ
وهو الاحسن فاعلا كان الجرور او مفعولا **قوله** ومن راعى
في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين
ومذهب س والجمهور منع الاتباع على المحل لان شرطه ان يكون
جرره لا يتغير عند التخرج به وهذا لو صح يرفع الفاعل او نصب
المفعول لتغير الفاعل بزيادة التنوين وفي الباب الرابع من الفقه
ما فيه شفا القليل ويرد القليل **قوله** اوقال ابن هشام في
الحواشي مسألة مثل يعجني اصطفا زيد وعمرو هل يجوز في
المتبوع فيه ان يرأى محله فيرفع زيد فيه نظروا وقال اجاز ابن
عصفور الصاربا زيد وعمرو وعمر الان صارب يعني تنوين لا
يعمل النصب وطفن بعض اصحاب في الاول بانه نفسه نص
في الصاربا على انك ان فذرت حذف النون منه للاضافة
حققت اول النقص في حيث ذهبت فثبت ان قد رت الحذف فيه للاضافة
بالنسبة الى الاول والنقص العمل بالنسبة الى المعطوف
وذلك لا يكون لانه بالنسبة لما كونه محذوف والنقص العمل
في نقد برب الثبوت والنسبة لما كونه محذوف والامانة
ليس في نقد برب الثبوت وقال يجوز زويدك وزيد ويمتنع
اما الاول فيقال انه مصدر واما الثاني فيقال انه اسم فاعل
والكاف خطاب **تنبيه** قال السيوطي في النكت انما
يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل
ولا يجوز حذفه وينبغي الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول
الضاف اليه ضميرا نحو يعجني اكرامك زيد وعمرو ولا يجوز الاتباع
على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف انتهى وما ذكره اول
صريح كلامنا في شرحه والسراج خلافا وقد ذكرناه في جمع الجوامع
فولا منعيفا فقاك وتابع الجرور بالمصدر يجري على اللفظ

وسن

وسنغس والمحققون المحل ويجوز في عطف وتبدل وقيل
بشرط ذكر الفاعل وما ذكره ثانيا ما خوذ من التسهيل فانه
قال ويتبع مجروره لفظا ومجلا ما لم يمنع مانع انتهى وهو مبني على
امتناع العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار كما صرح بذلك
الدمايني

اعمال اسم الفاعل

قوله كفعله اسم فاعل في العمل الا ان اسم الفاعل يجوز
امانة لمعوله ولا يجوز ذلك في الفعل فاعلا اسم الفاعل
جايز لا واجب وقد عثر من مداد بقوله بعد وانصب البيت
وان الفعل لا يدخل الامر على معوله الموحى بخلاف هذا فيجوز دخولها
فيه نحو وما ربك بظلام للعبيد ان ربك فعال لما يريد وان اسم
الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل في متقدم تقول مدان منار
زيد او قاركة ولا يجوز مدان زيدا صارب وتاركة **قوله**
ابوصيان كذا النصوص قالوا لان العقل لا يصلح هنا قال وعلي
ما قالوا يكون كذلك قولك مررت برجلين صارب عمرا وتاركة
وجاني رجلا صارب عمرا وتاركة **قوله** ان كان من مضيه
بمعربان كان بمعنى الحال والاستقبال او للاستمرار في جميع
الازمنة كما يستفاد من كلام الزمخشري وصرح به السرخسي
لسببه حينئذ بالفعل الذي بعناه وهو الصارح في لفظه اي
ورنه وفي معناه اي تقييد حدثه باحد الزمانين فان كان
بمعنى الضم لم يعمل لانه لم يثبت لفظه لفظ العقل الذي بعناه
وليس بهذا الشرط لاعماله مطلقا بل لاعماله في المتصو
خاصة قال الصغار فاما المرفوع فطلبه له شديد فلم يفتو
على شرط ولهذا اجمعا على انه يعمل في المضمر وكل ما عمل في الضم
عمل في المظهر لا يخبر من هذا الا في لولا في مذهب س واما افعال
من فانه يرفع الظاهر في مسألة العمل ولما كانا فرنا ههنا
ابو الحسن ابن عصفور واما الاستناد ان يروى عليه بان س

على أعماله في الحال بقوله

سنايم ليسوا مصلحين كثيرة ولا ناعب الا بغير غرايها
ترفع بناعب قوله غرايها قوله ان يجيب بانه انما استند على الحال
مصلحين انتهى واختار ابن حنبل والاستاد ابو علي وكثير من الفارسية
انه شرط للعمل في الفاعل الظاهر ايضا وابنا خروف وظاهره انه
شرط للعمل في المفعول ايضا فقل ابن عصفور الاجماع على ان الذي
يفعي المانع يعمل في المفعول ممنوع هذا وخالف الكسائي ومن
تبعه في اشتراط العمل المفعول ايضا واستدلوا بآيات
ذراعية وقوله

وتجركم فلان الانتم تبالغون في الاعد وذي رة واركان
وقوله

فرتقنا منهم جازع بطن خلة واخبرهم قاطع مجد كيك
قلعة عينا من راي من تفرق است وانا من تفرق المحب

لان الآية اخبار عن ما في وارب تخلص للمع قلنا لما لم نجد
يعمل وهو ما في الآية موضع يسوع فيه وفوق المضارع نحو كان
زيد ضارب عمر اقل على قولنا قال ابن هشام في خواص ابن
الناظم قوله ان كان عن مضيه يعزل الا اذا كان المانع صالحا
لان يقع في موقعه المضارع نحو كان زيد ضارب عمر امس فانه
يجع كان زيد يضرب عمر بخلاف هذا ضارب زيد امس فانه
لا يصح هذا يضرب زيد امس وانما امره اد واحكامه الحال
وكذا جازيد واضعا يده على راسه اي يضرب ويضع ولذلك
جاذا لا مضوية وان كان ما مضيا ولم يسمع نطق هذا ضارب عمر
امس وانه قال لم يعلق الواو اعش واكذب فلولان اضافة
اوادنه التعريف ما وصف بالعرفه عورض بقوله

وبارب باجي سقر ينيق به ليكره لما عورته المقار
قد قلت رب ودليل مضيه لما وسع قابل بعد انقضاء رمضان
يقول يارب ما يمه لن يعوميه قلنا يجوز نقديرا الاول على

الحال

الحال وان يقدر في الثاني يارب مقدر صومه مثل ما يداه عند ا
ومن اقوى ما يدل لهم قوله

اني بحبك واصد حبلي ويريش نيك رايش نيلي
ما لم اجدك على مد يشر يقو انقصك قايه قيلي

قال الصغار اخراج هذا الشعر من يد الكسائي عسر لانه
قد عمل الوصف في ما المصدرية الموصولة بلم بفعل وهو
لما في وقال طالب مائة كوز الوصف حالا ابلغ لانه اراد ان
يعلمها بما يكون منه فقد علمته فقلت معنى اخباره بما في ان
اخلاقي على هذا الذي علمته فقال هذا المعنى دون ذلك قلت
اقتضاه انهم لا يفعلون المستقبل في الماضي واما الجواب ان يقدر
ما شرطية وما قبلها دليل الجواب قال ابن هشام اصل الاشتكا
قاسد لان ما المصدرية تطلب الماضي مستقبل تقول انيك
ما وصلنتي وما لم تجبرني واصحبك ما دام زيد صديقك وما
لم يفارقك العذل **تنبيه** الثاني قوله يعزل ظرفية
والعزل مفعول من عزل عنه اذا محاه وابعدته ونظيره قوله
تعالى ونادي نوح ابنة وكان في معزل اي في مكان عزله
نفسه فيه عزابه وعن مركب المومنين وفي معزله عن
دين ابيه وقوله عن مضيه لا يكون خير النقصانه ولا متقلبا
يعزل لانه اسمر مكان لا مصدر واما المصدر معزل بفتح الزاي
كالضرب ولا معنى له هنا واما هو حال وهو في الامتل صفة لمعزل
وقوله في العمل ينقلق بما في قوله كفعله من معنى التثنية **قوله**
ويا استغفها ما الواو اما للعطف على كان او الحال بتقدير
وقد ويامثل الذين قالوا لاهوائهم ونقدوا واولا حاجة لتقدير
قال ابن هشام في الخواص لا يميل نحو افاطن فومر سله ولا نحو
ما وافي بعند كيه انما ولا نحو فانه اسرقلته ولا نحو ويسم
يلعبون لاهية فلوهم ولا نحو خاسعا اضرارهم يخرجون لان
العمل المراد في الباب العمل في المفعول بل يميل نحو

انا ورجالك قتل امرء سائر الخ لانه ذمة نكث
 ان است بالغ امره
 ساعسل عنى العار بالسيف مالبها على فقام الله ما كان جالبا
 انتهى وبوا فقه انه قال في المعنى ان شرط الاعتماد وكون الوصف
 بيع الحاله او الاستقبال انما هو للعمل في المضروب للمطلق
 العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قايما بوجه امره وانتم
 لم يمتد طوا الصحة قايما بالزبد ان كون الوصف بيع الحاله
 والاستقبال انتهى فقول في بعض الحواشي عند قول الناظم
 وولي استقما ما اى في الغالب بدليل ما قال في باب المبتدأ انتهى
 غير ظاهر لانه مبني على ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا وكلامه
 في العطر يدل على ذلك كما بيناه في حواشي القائل في قوله له ايضا
 انهم مثلوا لقوله وقد يكون نعت محذوف عرف بقوله تعالى
 مختلف الوانه وانما عمل الرفع فتقطر له وفي حواشي الاشعري
 للشهاب وقد ذكر ان قوما ذهبوا الى انه يرفع الظاهر مانعه
 لكن لا بد من الاعتقاد على نفي ونحوه كما علم مما سبق في باب المبتدأ
 او على هذا يحصل انه يشترط في رفعه الظاهر الاعتماد دون
 الحاله والاستقبال وقد يستثنى كل الفرق انتهى وعلى كلام الحق
 الاشكال **قوله** او حرف نداء قال الشهاب ليس فيه ادعاء
 ان النداء مسوغ بل انه اذا ولى حرف النداء عمل وذلك مما قد
 يكون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف فالناظم ذكره طنة
 المسوغ لانفسه فسقط الاعتراض عليه فان قلنا
 فعلى هذا لا يكون كلامه مقبولا لان المسوغ الوقوع بعد الاستقبال
 او النفي مثلا قلنا لا محذور في ذلك فان قلنا
 اى فائدة خبيثة في هذا لانه قد ذكر الاعتماد على الموصوف
 في قوله او جاصفة قلنا فيه فائدة تان الاولى
 التنبيه على الاكتفاء بتقدير الموصوف دفعا لتوهم خلاف قوله
 او جاصفة والثانية دفع توهم ان مجيبه صفة انما يجتنب في غير

النداء وان النداء مانع من اعتباره لان النداء بعد من الفعل
 تكون من خواص الاشهر انتهى وفيما ذكره من الفائدة الاولى
 نظر لانه لا وجه لدفع التوهم قبل ذكر موضع التوهم ولان الناظم
 صرح بدفع ذلك في المحل المحتاج له بقوله وقد يكون الخ **قوله**
 او جاصفة قال ابن هشام اراد ما يعبر النعت والحال كما قال في اى
 وبالعكس الصفة انتهى وعليه ينبغي ان يراد في قوله وقد يكون
 نعت المعنى اللغوي **قوله** عرف قال الساطي انما يحذف
 الموصوف اذا عرف والافترت يقايم لا يجوز فلا بد ان يكون معروفا
 بان تكون الصفة مختصة بمررت بقا قل فذلك هنا قال الشهاب
 وقوله بان تكون الصفة مختصة ينبغي او تدل القرينة على تعيين
 الموصوف **قوله** ما افتقر عليه الساطي كلاما للمعربين كما
 نقله عنهم في الباب السادس من المعنى ثم قال والتحقيق
 ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل على الاختصاص
 وانظر الفرق بين مررت بقايم حيث امتنع ويطالعا حبالا
 حيث جازا لان يقال النداء ظاهرة في العاقل **فتبين**
 قال السارحون يبع المع شرطان احران لعمل اسم الفاعل ان لا
 يصغروا ان لا يوصف قال الساطي لو قال عوض هذا البيت
 غير مصغر ولا قبل وصف كذا اذا جازفت محذوف عرف
 لاستغنى عن الشروط ولا يرد على الشرط الاول قوله اظنني
 مر محلا وسو برافرحا لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف
 وقول الساطي ولا قبل وصف يقتضي ان الوصف بعد العمل
 لا يصح وهو قياس ما سر في المصدر وفي الجملة السادسة من الباب
 الخامس من المعنى النوع العاشر تخصيصهم وصف بعض الاسماء
 بكان دون اخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل
 العمل ويوصف بعده ثم قال وقال ابو الهيثم ولا مين البيت
 الحرام يبينون فضلا لا يكون يبينون نعتا لانه اسم
 الفاعل اذا ووصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من مين وهذا

قول ضعيف والصحيح حوازي الوصف بعد العمل انتهى وقضية
 كلامهم انه لا يشترط ان يكون ظاهرا بخلاف المصدر واسه
 لا يشترط ما تقدم في المصدر مما يمكن مما فليجرب الفرق
 وسواء في الصفة المشبهة ان معوله يتقدم وانه يعمل مجذوبا
 فتدبر **قوله** في المضي وغيره اعماله قد ارتضى لان الوصف
 حينئذ حال محل الفعل بدليل النضج بالفعل في نحو قوله ما انت
 بالحكم النزيه حكومتته قليل وعطف الفعل عليه في نحو والمغيرات
 قد خافا ثرك وثيه ان الفعل يعطف عليه ولو لم يكن صلة لال
 بدليل قالوا الاصباح وجعل الليل سكونا كما يحكي في قوله واعطف
 على اسرسته نقل فاعلا في التسميل وليس نصب ما بعد المقد
 بل مخصوصا بالمخبر خلافا للزمان ولا يعلم التسميه بالمفعول
 به خلافا للاشقيش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم انتهى وبه يعرف
 ما في قوله السارح واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام ماضيا
 كان او خاضرا او مستقبلا جازم مرضي عند جميع النحويين انتهى
 واعلم انه كما لا يشترط في الوصف المذكور كونه بعني الحال
 والاستقبال لا يشترط كونه معتد كما يفيد كلامهم وبطل
 يشترط كونه غير محصور ولا موصوف **قوله** فقال في اخره
 ومن لم كان سرود ودا قول قومه في علامة وسماية ان التامية
 لان المبالغة مستفادة من الوزن بل الصواب ان تكون تأكيد
 المبالغة **قوله** في كثرة فلا يقال زيد قتال بكذا ويقال قتال
 الناس واما قوله

محلاة طوف لم يكن عن تيمية ولا ضرب صواع بكفيه دريما
 فدريما نكرة في سياق النفي فتعبر والافتقار راجع لهذه الخمسة
 لانها المشهورة وبقي اوزان منها فعلا كرحمان والمراد انها
 بدليل فاعل في التضييع على الكثرة واما فاعل فصالح للقليل
 والكثير واما قول الحريري ان من اليوم قولهم لمن يكبر السوال
 مايل وسمايله وان الصواب سأل وسأله فردة ابن بري

فقال

فقال فقال خاص بالكثير وفاعل عام قاله ابن هشام ونقل
 مسئلة السحاب عن الساطي وقال يجوز ان يقال انها بدل من فاعل
 في الجملة ثم ان كلام الساطي يفهم ان قول المصنف في كثرة
 اي في دلالة على الكثرة والمبالغة وبخلاف ما يدل عليه
 قوله وفي فعل الخوقا بعد ذلك قوله قل اذا اي الابدال
 للكثرة والمنها من ان هذا مقابل قوله السابق في كثرة فيكون
 المراد به كثرة البدلية في الصحاح ان يد بدل عنه مع كثرة
 اي كثير انتهى والذي شرح به المراد ان المراد بقوله في كثرة
 ان تلك المثل يعدل عن فاعل انها دلالة على الكثرة وان الاشارة
 في قوله قل اذا اي عمل فاعيل وفعل وهذا هو المتبادر من النظر
 لكن ينبغي ان يكون في كلامه ايجاز والاصل فقال ومفعلا
 او فعولا او فعيل او فعل في كثرة الخ ليعيد انها كلها بدل عن فاعل
 في الكثرة ثم فصل عملها بقوله فيستحق ماله الخ ولما قال وفي
 فعل قل علم ان ما عداه عمله كثير **قوله** عن فاعل يدل
 ان قلته ما فائدة هذا قلته **قوله** امور احده
 التنبيه على سبب الاعمال والثاني الاعتذار عن اعمالها مع انها
 غير جارية على الفعل والثالث الاعلام بانها الماخول عن اسم
 فاعل الثلاثي فان قلته **قوله** هذا منقوص بقوله فتان
 امامتها فشبهاة هلا لا وفولهم سار ودراك ومقطار وبه
 ومعون وتذير وقال من رجحانة الداعي السميع قلنا سادة
 مسوعة والاول الظاهر انه على اسقاط الخافض اي بهلا لا
 تقول شبيه به قالوا ما زيد كهمر ولا شبيه به والرابع الاعلام
 بان كلامه ليس في نحو جهمر وبصير بالنسبة لافعال ولا في خروج
 واشرب بالنسبة لافعال ومما بطها ما وضع من اول الامر
 على فاعيل او فعل ولا يمكن محولة عن في وانما هذا من باب الصفة
 المشبهة **قوله** فيستحق ماله من عمل اي بشرط اعمال اسم
 الفاعل كما يفهم من كلامه لانه جعل عملها ناشيا عن نحو يلها

عن فاعل وقد علم ان فاعلا لشرط اعماله ما تقدم وخالف في
 هذا الكوثرين فقالوا لا تغل لانها زادت على مقاي افعالها
 فاستحققت ان لا تحمل عليها ومنع المارني وجماعة اعمال افعيل
 وفعل ومنع الجرمي اعمال فاعيل دون فعل ونقد منه ابو عمرو
 واختلفا في فعل فقال ابو عمرو واعمال فعل ضعيف وخالفه
 الجرمي وزعم ابن خروف انها كلها تغل ولو بعني لما في مجردة
 من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك **قول**
 فتستحق اي كلها خلافا لمن ذكرناه **قوله** ماله من عمل
 اي بشرطه خلافا لمذهب الرجلين **قوله** وفي فاعيل قل
 ولذا اخره عما قبله **قوله** وما سوى المفرد اي من اسم
 الفاعل سواء كان انبيا على صوغه الاصل او محولا الى هذه
 الصيغة الخمس وسوى المفرد التثنية وجمعي التصحيح وجمع
 التكسير الا انه في التثنية وجمعي التصحيح اتي بسلاسة نظير
 الواحد فالمجازاة حاصلة بالفعل لا بالقوة وان كان الفعل في
 الجمع باعتبار الاصل والافكان ينبغي ان لا تغل لان التثنية
 والجمع من خصائص الاسماء وذلك يبعد من الفعل ويقرب من
 الاسم وايضا في صيغها زيادة في الجملة على الصيغة الجارية
 على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف فربما فهم
 خلاف هذا الحكم ولذا زانية الناطر عليه **قوله** وانصب
 يذي الاعمال الى اخره قال ابن هشام هذا يفهم منه انه لا
 يضاف للفاعل وانه انما يضاف للمفعول او الخبر حكى انا كابر اخيك
 وذلك لان ظاهره انه يضاف لا ما يضيفه لا لما يرفع
 والذي الكلام في نصبه اياه انما هو المفعول به وما اشبهه
 هو الخبر اما الحال والتمييز وحواها فلا ومن هنا يرد تاويل
 الجحيان في الصادق موي انه مخفوض بالاصناف وقد يقال
 انها اصناف المظروف للمظرف اعترض بانها يعرف في ظرف
 الزمان رد بقوله تعالى يا صاحبي السجن فقد لعل ان قيل

اما عهد في ظرف الحقيق والافندة الآية نرد التحصير بالزمان
 وكذا قولهم فرس ثبت القدر واعلم انه قد يعترض على الناظم
 فيقال ان الوجهين انما يجوزان في الظاهر المتصل به ومع كون الوصف
 ليس معربا بالحركات وموبال والصفات التي مجردة عنها فلا
 بد من هذه القيود الثلاثة لجواز الحذف والافان كان ضميرا
 مستقلا فالجمل لا غير خلافا لاسماء والاخفش في قوله ما في منار بك
 ان الموضع نصب لا غير وانفرد عنه هشام باجاءة منار بك
 ومنار بك باثبات النون والتنوين وان كان ضميرا مستقلا
 من العامل مثل ان اذبي واقبكه الله او ظاهرا متفصلا مثل اني
 جاعل في الارض خليفة او كان الوصف معربا بالحركات والصفات
 التي مجردة من ال فلتنبه لا النصب في المسائل الثلاثة وان كان
 غير ذلك فالوجهان فتختصر انه تارة يجيب الجرو تارة يجيب
 النصب وتارة يجوز الوجهان ويحل قوله انصب واخضرتني
 ويدخل في المفعول به اذا نصب نصب المفعول به انشأنا
 ويجوز فيه ما جاز في المفعول به ومنه طباع ساعات الكرى
 زاد الكسبل فانه يثبت ونه بنصب زاد وخفضه فالنصب
 على ان طباع مصناف الى الساعات فالكسرة فيها خفض والخفض
 على الاصنافه لطباع والساعات منصوبة بالكسرة وخرج بقوله
 تلوا ما تقدم مطلقا ومما اخرجوا انفضل عنه شيء وقوله ما سواء
 يشملها ويدخل فيه ما كان واحدا او اكثر مثال السوى واحدا
 هذا معطى زيد وربما وطان عمرو ومطلقا ومما كونه اكثر
 هذا معطى العلاء زيد ارسيدا ومفهوم كلامه ان غير ذي
 الاعمال ليس كذلك فاما كونه لا ينصب تلوا ويخفضه فاسلم
 لما علمت من ان الما في لا يعمل وحينئذ فينصب الجر واما الوصف
 لا ينصب ما سواء فهو المشهور وحملاوا امره على تقدير فعل
 ولكن خالف فيه السيراني فزعم انه ينصب قال الشنبلاني
 اكتسب بالاصنافه شيئا بالمحلى بال وبالمون انتهى اما شبهه

بالمتون فمن حيث انه لا يضاف واما شبهه بالمحلى بال فمن حيث
 التعريف لان اضافة محنة قال وعندي ان المصحح لنفسه
 اياه انه يفتقر له فلا بد من عمله فيه كسائر المقننات
 ولا جاز ان يعمل فيه الجران الاضافة الاولى مانعة منه
 فتبين المصنوب لكان الضرورة انتهى وقال ابن هشام في الجواز
 قال السيراني ومن تبعه يجوز ان ينصبه للشبه بالفعل
 في طلب المعنوي وامتناع الاضافة وعندي ان هذا مستفقر
 بقولك هذا انصار اليوم زيد اس فانهم لا يجيزونه
 وقيل انه معمول المحذوف وهذا غير مأس في هذا اطلاق زيد
 مطلقا لان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز المحذف
 اقتضارا وان قدرناه فاننا صيغة واجيب **باب** وجه
 احد ما انه لما يمنع حذف الاقتضار اذ المكنى المفعولان
 المذكورين ويدل على ذلك طنت ان زيد اقايم وقولك اقايم
 الزيدان وزيد اظنته قايما فلا يقدر نائبا لظن المحذوفة
 والثاني ان طنا هذا من ظن به فلا يحتاج الى مفعولين واصله
 طان بزيد والثالث ان طن ذات المجه لا مفعول لها بل هي
 كالفعل القاصر الرابع ان المنع صوغ اسم الفاعل حينئذ لما فيه
 من المحذوف وقدره بانه مخالف لما عهدي في الصفات المشتقات
 من المصادر انما لا يتعد صوغها لمن قامت به بحال
 والخامس انه يجب استعماله بالاصح اعماله وبسروه
 عندي ان معنى العرب غير معين المنكر فلا يصح ان يقام احدهما
 مقام الآخر اذ كان المقام يقتضي ذلك وقال في موضع اخر
 اعراض ابن حني عن الفارسي في هذا اطلاق زيد مطلقا ليس
 بشي لان الوصف الذي يعين الماسخ يقتضي منزلة اسم الاجناس
 في انه لا يدل على احداث ولا تعلق وانما اضيف لما زيد اضافة
 الغلام اليه في قولك غلام زيد لا اضافة العامل الى المفعول
 كما في قولك هذا انصار زيد اسس ومما يوضع لك ما ذكرت

انه لا فاعل للذي يعني الماسخ لاملفوظ به ولا مقدم **قوله**
 واجوز او انصب الجرا بالاضافة ومحملة في غير انصار الرجل
 وزيد لان زيد الايصع اضافة انصار اليه كما سبق في الاضافة
 وهذا ماسخ عليه في التثمين ومذهب من الجواز لانه
 يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتنوع كرب ساة وسجلتسا
 والنصب اما على مراعات الموضع عند من لا يشترط في العطف
 على الموضع وجود المحذوف او باظهار اسم فاعل او باظهار فعل
 ويتبين الاخير ان كان الوصف غير صالح للفعل **قوله** تابع
 الذي التحقظ اعلم ان يكون الحافض صالحا للفعل او لا والظقة
 وقال في شرح الكافية انه يجوز النصب في المعطوف نحو مل
 انت باعد دينا راجحنا او عبد رب وفي الفت قال ولم
 اجد له شامدا ولكنه جاز بالقياس على جواز ذلك في تابع
 مفعول المصدر واقتضى كلامه انه لا يجوز في بقية التواضع
 هذا وقال السهاب مل يجوز جر بعض التواضع كالنعت ونصب
 البعض كالعطف على المحل لا يبعد الجواز وملا يشترط في
 التابع كالعطف على المحل ان لا يوصف قبله كما هو قضيته اطلاق
 الشروط فيما سبق او لا ويفتقر في التابع ما لا يفتر
 في المتنوع ودل قوله تابع على ان النصب على الموضع لا يتقد بر
 فعل او وصف والام يسمه تابعا **قوله** الذي التحقظ قال
 ابن هشام اعلم ان يكون الحافض عاملا او غير عامل وان الذي
 يدل على ارادته للتعميم انه لم يقتيد ذلك كما اقتيد في قوله
 وانصب بذي الاعمال البيت اما جوار الجرفينها فلا حفا فيه
 واما النصب بعد العامل فعلى المحل لا يمار فعل وبعد المهمل
 على الثاني فقط مل جاء على المنزل سكتا والشمس قال السمران لم
 يرد بجاء على حكاية الحال وقال في موضع اخر ان الذي يظهر من
 كلام السمر انه حمل الكلام على التعميم قال ذلك ان تقول هذا
 بعد قوله وانصب بذي الاعمال نكوا واخضر بعيد وانما يظهر

انه مقيد بذي الاعمال انتهى وهذا عندي اظهر وبذلك
قول الناظم تابع المشعر بانه عطف على الموضع كاسر ومثل
يجر وينصب تابع الذي انصب ظاهرا كلامه المنع لانه خفض
ذلك بتابع الذي انخفض قال ابن هشام وينبغي عندي ان
تلزمه اجازته لانه اجاز كالخوبين كافة ما جاء غير زيد
وعمر وبالرفع حملا على معنى الاريد ودليلا على ان يرفع غير اسير
غير متفعل وموثق روي بخفض ميثاق ورفعه واجاز قوم
من النحاة منهم ابن جرد ورفعه ما جاء في القوم الاريد وعمر
حملا على معنى ما جاء في القوم غير زيد وان كانت غير انما هي فرع
على الاول ثبتت اصلا في الاستثنا واستند بعضهم بقوله
وما مانع من السوف الاحكامه تثبتت على خفض اسم فبذلك
يروي برفع سمر وخفضه فالرفع على لفظ حماسة والجر على
موضعها لان المعنى غير حماسة وقولهم خفض على الجواز فاسد لان
خفض مفتوح لفظا وقولهم صفة لخفضا وقيل دها عروها مرود
برواية الرفع فانها تقتضي ولا بد ان الموصوف الحماسة وتظير
البيت في هذا الباب

فقط طهارة اللحم ما بين منضج ضعيف سواء وقد برر معجل
وان لم يقداد يقولون بالمسألة اي لا يمتد لا يستزطون في العطف
على الموضع ان يكون بحق الاصافه فانظر المعنى في الباب الرابع في
اقسام العطف **قوله** وكل ما قرأ الى اخره قال ابن هشام اذا
رفعت كل بالابتداء واسم المفعول بالفعل فهو من باب وكل وعد
الله الحسن كلة لم اصنع وهو محل اتفاق عند الناظم وان رفعت
كلا ونصبت اسم مفعول في ايضا لان يعطى مفعولين احدهما
مرفوع قابر مقام الفاعل والثاني منصوب فان ائت الاول وهو
اسم مفعول فالمفعول الثاني محذوف والاصل يعطاه اسم
مفعول وان ائت الثاني قدرته ضمير مرفوعا مستترا في يعطى
غايه كذا في واليه الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل

يعطى

يعطى ذلك اليه لاسم المفعول بلا فاصل بينهما وهذا الوجه
احسن لسلامته من المحذف والثاني احسن لاقامة المفعول
الاول دون الثاني وان نصبت كلاهما المفعول الثاني واسم مفعول
واجب الرفع وهو المفعول الاول وقال ايضا ان نصبت كلا ورفعت
اسم مفعول فهو وجه الكلام لانك ائت المفعول الاول مقام
الفاعل وترك الثاني وتظيره درهما اعطى زيد ليس فيه غير تقديم
المفعول الثاني على عامله وهو كسره حسن وان عكست فرفعت
كلا ونصبت اسم مفعول فكل مبتدأ والثاني عن فاعل اعطى ضمير
راجع اليها واسم مفعول ثان وفيه اقامة المفعول الثاني
وترك المفعول الاول ولكنه لا تقديم فيه ولا تاخير وبعضهم
يرى عمر انه لا يقال الثاني ويترك الاول حتى يقدم قلب المعنى
والحق انه لا يحتاج اليه ذلك وان كلامه من مولا انتهى وكان وجه
كون اسم مفعول المفعول الاول ان مفعول الاعطاء الاول
هو الفاعل في المعنى وهو لاخذ والاخذ في المعنى المحكم المذكور
هو اسم المفعول ويمكن ان يجعل الحكم اخذا لاسم المفعول
لانه محله والحال يصح ان تصف باخذ المحل **قوله** فهو كفضل
الي اخره يخالف اسم المفعول اسم الفاعل في امرين احدهما
انه يعطى حكم فعل المفعول لا حكم فعل الفاعل وذلك بالعكس ولا
هذا اشار بهذا البيت والثاني انه يجوز اصنافه لياما مرفوع
في المعنى بخلاف ذلك على ما فيه ما نعرفه واليه اشار في البيت
بعده **قوله** وقد يضاف ذا الخ قال في التوضيح شرحا لهذا
الكلام وينقرد اسم المفعول عن اسم الفاعل يجوز اصنافه
لياما مرفوع في المعنى وذلك بعد تحويل اسناد عنه الى ضمير
راجع للموصوف ونصب الاسم انتهى وهو مخرج في ثبوت الانفراد
لاسم المفعول عن اسم وموظا هو وبيانه ان اسم الفاعل لا
يضاف لياما مرفوعه المبته فلا نقول بهذا صار بابه زيد لانه لضافه
اليه الى نفسه اذ مذلول صار ب هو الاب وكان الاصل في اسم

المفعول ان يجري مجراه فان لا يضاف الى مرفوعه كذا لما كان اسم
 المفعول اذا تعدى الى واحد يكون سمييا فلا يظهر له عمل في شيء
 الاية السميي اسبه الصفة المشبهة باسم الفاعل في ارنبيه
 ما جاز فيها ولما ان الصفة عند الاضافة تتحمل ضميرا عما يبدأ
 على الموصوف ويخرج بذلك عن اضافة اليه لان نفسه فذلك اسم
 المفعول بخلاف اسم الفاعل وسبب ما يتصل عن التشبيه ما يتصل به
 وينبغي ان يكون المراد ان اسم المفعول يتفرد باضافة الى مرفوعه
 اضافة حسنة عزيزة والافقد ذكره اول باب الصفة المشبهة
 ان اسم الفاعل يضاف لمرفوعه مع القبح لكن شارحه اخرج
 الكلام عن ظاهره وقال يتفرد اسم المفعول المتعدى الى واحد
 اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث
 كما تفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد
 به الحدوث انتهى فجعلنا لانفراد بين كل من نوعي اسم المفعول
 والفاعل والمحوج له ليا ذلك ما ذكره في اخر باب اعمال اسم
 الفاعل من انه اذا قصد به الثبوت اضيف الى مرفوعه كما في
 التشبيه وهو مبني على انه حينئذ اسم فاعل والمحق انه صائر
 صفة مشبهة وقد ذكر في التوضيح في باب ابناء اسما الفاعلين
 والصفات المشبهة بها ان جميع تلك الصيغ صفات مشبهة
 الا علافانه اسم فاعل الا اذا اريد به الثبوت واضيف الى
 مرفوعه فصفة مشبهة الا علافانه اسم فاعل الا اذا اريد
 به الثبوت واضيف الى مرفوعه فصفة مشبهة ايضا ويبدل
 لهم عرفوا اسم الفاعل بما دل على الحدوث وفاعله والحدوث
 واخرجوا بفتحة الحدوث الصفة المشبهة فذلك على ان اسم الفاعل
 لا يبدل على الثبوت بصيغته ولا يشترط ~~الاعمال~~ جعله صفة
 مشبهة انما لا ينبغي الا من اللازم لان المراد اللزوم وصفا
 او قصد او اللزوم ولو بالانزاع او التحويل فالحق بقا المنع على
 ظاهره نعم ذهب الزمخشري وابن الحاجب الى ان الصفة

المشبهة لا تكون مجاربة للمفعول ويلزمها ان صيغة فاعل لا يقصد
 بها الثبوت امتلا فليتنا مثل فان قلنا ~~ما او ردت~~
 في اسم الفاعل اذا قصد به الثبوت لازمة اسم المفعول فاذا
 قصد به الثبوت يصير صفة مشبهة وبذلك يشعر كلام التشبيه
 فاذا لا فرق قلنا ~~لم يذكر~~ وصيغة مفعول في اوزان

الصفة المشبهة ولا يلزم من ارادة الثبوت منه ذلك لانهم
 لم ينفردوا به في غيره لا عن ايراد الية على الحدوث لكن قال
 الحفيد اسم المفعول وان دل على الحدوث لكن لا فائدة لذكره
 في حده لانه ليس في المشتقات ما يدل على حد ومفعوله حتى
 يذكر لاجل الاحتراز به من ان يفتي ويرد عليه انه اذا قصد

به الثبوت يكون صفة مشبهة كما صرح به الساطي وغيره
 وفي الارتشاف ما يقتضيه مشكل لانه لا معنى حينئذ لقوله
 ان اسم المفعول يتفرد بكذا فتدبر ولنا في هذه المسئلة رسالة
 نظمنا فيها فرايد القوايد **نتيها** ~~الاول~~ قال
 الساطي ضربا للذكر الاضافة وحدها والمجاري مجري الصفة
 المشبهة من اسم المفعول وغيره لا يختص بالاضافة للمرفوع

وحدها بل يجوز مع ذلك النصب على التثنية او التمييز فتقول
 هذا مضروب الاب او ايا ومذا مضروب الاب والجواب
 لعله عين ما هو في السماع اكثر من غيره فكان الاضافة والنصب
 مسموعان قليلا الا ان النصب اقل والثاني ان يكون الكسبي
 يذكر احد مما عن الاخر اذا كانا معا في باب الصفة المشبهة كالمثلا
 فحيث يجوز احد مما يجوز الاخر على الجملة الثاني قال الساطي
 ايضا هذه الاضافة انما تجوز بشرطين احدهما المشار اليه
 بالمثل وموان يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز
 ان يكون من غير متعد اذ لا تتصور الاضافة ولا من متعد الى
 اثنين او ثلاثة فلا تقول هذا معي الاب درسها ولا معلم الاخ
 ريدا قايما والثاني ان يقصد ثبوت الوصف وينتأه فيه العلاج

اصل
 في التعليل حيث
 وبمفعوله فلهذا
 اختار عنه الا ان
 يلزم ان يفتي وهو
 لا يقصر به ذلك
 بل لا يلزم له جرد
 في الصيغة والجملة
 فالفعل مشكل
 والثاني او ان يفتي
 اذ ان يفتي بالثبوت
 يكون صفة مشبهة

وقال ابن هشام ايضا ظاهر قوله وقد يضاف يعطى انه قد يكون
 ذلك سائغا فيه وهو عندي كذلك في نحو زيد مضروب
 العقيد وابعده من الجواز زيد مأكول الخبر وقال ايضا
 تشبيه محمود المقاصد الورع ظاهر ومثله ابنه بقوله زيد
 مضروب عبده وفرد به بان الاسناد حول عن العبد الى ضمير
 الموصوف وعندى انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يورث
 في الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك خلاف الواقع اما
 من حيث مقاصد فلا يمتنع ان يقال فيه محمود وكذا من حسن
 وجه لا يمتنع فيه ان يقال انه حسن ووجه رفع المقاصد
 انه وجه الكلام وحقيقة ووجه نصبه قصد المبالة
 بتعظيم المدح ووجه الحذف بعد ذلك تخفيف اللفظ والندى
 على ان الاضافة فرع النصب لا فرع الرفع اسر ان احدهما
 انه لا يجوز اضافة شيء الى نفسه والثاني تذكير الوصف ولو
 كان المقاصد في موضع رفع والوصف خاليا عن الضمير لبقى
 الوصف على تانيته الثالث اذا جرى اسم المفعول
 مجرى الصفة المشبهة رفع السمي على ما يقتضيه حال الصفة
 المشبهة لا على النياية من الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول
 واجاب ب في النسخ بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا
 اريد به الحدوث دون ما اذا اريد به معنى الثبوت واقول
 سوال ابن هشام عن سر عدم رعاية حال اسم المفعول في حال
 اجاربه مجرى الصفة المشبهة وعلى حالة ارادة الثبوت منه
 وهذا الجواب لا يصح ل ذلك فتدبر الرابع قال في
 التمهيل في ارباب الصفة المشبهة وان قصدت ثبوت معنى
 اسم الفاعل عموما معاملة الصفة المشبهة ولو كان مصوغا
 من متعده وقوله عموما معاملة الصفة المشبهة قال
 الدماميني في اضافة ليا مرفوعة في المعنى بعد تحويل الاسناد
 في نصبه اياه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلي

التميز

التميز ان كان تذكيرا وقوله من متعده قال الدماميني الى
 واحد وهذا العقيد لا بد منه اذ لا يجوز ان يقال زيد معطى
 الاب درهما ومعلم الاخ عمر اقياما بخلاف ثم قال في المتعدي
 لواحد والمصنف اختار الجواز ان امن اللبس كما اذا كتبت في
 مقام التنا على ابن زيد بالشفقة والرحمة وعبيده بالظلم
 وقلت فيه زيد راحم الابنا وظالم العبيد الى ان له ابنه يرحم
 الناس وعبيده يظلمون الخلق فهذا يجوز لامن اللبس ولو قلته
 في مقام لافزيتة فيه امتنع اذ لا يقام هك المراء ان لم ابنه يرحمهم
 وعبيده يظلمهم او ان لهم ابنا راحمين وعبيده اظالمين انتهى ولا
 يخفى ان ما مر عن الساطع صريح في ان الناظم يجوز ذلك في اسم
 المفعول المتعدي ليا اكثر من واحد اذا حذف ما زاد على الواحد
 من مفاعيله وقياسه ان يكون اسم الفاعل كذلك وحينئذ
 فيكون اجراء عبارة التثنية على اطلاقها ولا يحتاج لتقييدها
 بالواحد كما قاله الدماميني

اثنى المصا در

هذا الباب والذي بعده اخرهما في الكافية ليا اواخر الكتاب
قوله فعل قياس مصدر المعدي اعلم ان الفعل على اربعة
 اقسام ثلاثي مجرد وثلاثي مزيد فيه ورباعي مجرد ورباعي
 مزيد فيه والبداءة بالكلام على مصادر الثلاثي المجرد وهي
 كثيرة منتشرة وانما ذكر منها في هذا المختصر الاربعة وفي البداءة
 بفعل منها ما سبقت احدهما ان قياس مصدر فعل
 وفعل المتعديين ومعدان الوزان مقدمان في الذكر على غيرهما
 من وزان الافعال فمصدرهما كذلك ضرورة والثاني انه
 اخف الاوزان ومبنيون بالاحف فالاحف وفي التثنية بفعل
 ساسبتان احدهما تثنية القول على فعل والثاني انه يتلو افلا
 في الحقة فان فتي الاول هلائي بتثنية القول على فعل

قلت لطوله فلو ذكر بعد العهد بتميم مسألة ففعل غلا
العكس واعلم ان الجمع بين قول الناظر ففعل قياس مصدر
المعدي من ذي ثلاثة وقوله وفعل اللازم مثل ففعل له ففعل
باطراد وبين ما حكى الثقات عن زكريا يحيى بن زياد القراء
انه قال اذا جاك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للمجاز
وفعولا للمجد محتاج لنظم جيد وان قول الكسائي في المعاني بعد
ان حكى في مصارع صد بجمع اعرض بغيرين الضم والكسر من قال
صد دته قال صددا ومن قال صد دت عنه قال صد ودانته
مقرر لكلام الناظر هذا وقوله فعلا في هذا الوزن وقوله
المعدي اي الفعل المعدي وقوله من ذي ثلاثة اي من جنس ذي
الثلاثة اي الذي هو من ذي الثلاثة فنلبيان الجنس ونظم
من قوله قياسا انه لا يجب ان يأتي على ذلك وخرج بقوله
المعدي فعل بضم العين لانه لا يكون متقدما الا ينقل كقلت او
نضيت بحور حببتكم الطاعة وان بشرافه فطلع اليماي بشرتكم
وسعتكم ويبلغ وامتل الكلام مصدر ذي الثلاثة المعدي فقدم
واخر وفيه في التثنية قياسية فعل في فعل المكسور العين
بان يفهم عملا بالضم وقال ابن هشام في الحواشي انما يكسر فعل
في فعل المتعدي اذا كان مصغفا كسمت او صغما عملا امسا
باللسان كسمت اليه وحدثت او بالضم كسمت وبعثت وقضيت
وحقمت والخضم الاكل بجمع الفم والضم الاكل باطراف اللسان
قال الامير قد مراعي على ابن عمر له بمكة فقال ان هذه بلاد
مفخمة وليست ببلاد مخضمة وقد يجتمع كونه باللسان وكونه
مضغفا كسمت وعضضت وقد تختلف الامور الثلاثة ويأتي
كفمت تبيين ظاهر الالفاظ ان قياس مصدر فعل
المتعدي فعل وان دل على حرفة او امتناع لانه لم يقيد بعدم
الدلالة على ما مع ان قوله في التثنية وبفعالة اي والغالب
ان يعني بفعالة الحرف وشبهها وبفعال ما فيه تاب يقتضي

ان يحل ذلك ما لم يبدل لا يحل ما ذكر وقد مثل سراحه للحرف بنحو
الحجارة والخباطة والحياكة ولا يخفى ان بحر الباب وخطا الثوب
وحاك البرد متقدمة ومثل بعضهم لما دل على امتناع ياي ولا
سك ان الي ياي بمعنى كرهه متقد واما الي فلان بغير امتناع
فلازم ومما الذي اراده الناظر فيما ياتي بقوله فاول لذي امتناع
كاي فانه دفع الاعتراض عليه بان لا يمتنع وكلامه في اللازم
وسمي ياي ما يعرف به وجه اطلاق الناظر هنا قول وفعل
اللازم لم يبدل بفعل طول الكلام على فعل اللازم وقوله ياي
يدل على انه ياتي على غير ذلك فهو نظير قوله السابق قياس
قال ابن هشام قال ابو العباس المبرور في الدرر انه
فعل لانه فعله في العضو يدي دما وخالف من راح ياي
كلمه في قولهم انه فعل قال ابو بكر وليس قوله ياي لان الدرر هو
والذي يراد به المصدر حدث فهذا غير ذاك فقوله دما دما
مصدر استنق من الدرر كما استنق من الراب قال ابو
الفتح فاما قوله بعظامه واما فانه اوقع الحدث موقع الجوهر
وتأويله عندي على تقدير ذي قال وكذا اقول في نقط الدما
قال ويحتمل ان يكون رد لام الجوهر وفي العين حركة كما كانت
قبل الرد كما قال يدي ان بيضا وان قال وقيل لام الدرر واولاه
قد قيل دوان واللام المحذوفة يغلب عليها الواو اي عكس
المفتوحة فيقلب عليها الياء قال ابن عصفور ومثل ياي
بيضا وان في الياء الحركة مع رد اللام قوله
وساير سارا وما تؤسد الامراع العيس وكف اليد
واما قوله
لا تفلواها واد لوها دلوا ان مع اليوم اخاه غدوا
فانه نطق بالكلمة على اصلها ولم يقدرا ان رد اللام بعد حذفها
والا يفي الحركة تبيين الاول قالوا علم يعلم علم
كونه متقدما وعلمنا كونه قاهرا وذلك اذا استنقنت شقته

العليا وكالثاني فليح يفتح فلما اذا انشقت السيف والوصف منها
افعل ومن الاول فاعل وما احسن قول الزمخشري .
واخرى دهرى وقدر معشرا لانهم لا يعلمون واعلم .
لان افعل الجمال اعلم اننى انا اليم والايام افعل اعلم .
الثاني فقيده التوضيح في فعل اللازم فاعل لما اذا لم يدل
على حرفة او ولاية والافتقار اسم الفاعلة كواي عليهم ولا ية
وسارحه بما اذا لم يدل على لون والافتقار اسم فعله كحمر وينبغي
ان يقيده ايضا بما اذا لم يدل على معنى ثابت والافتقار اسم
الفعل كاليوسنة قال في التسهيل وفعله اي والغالب
ان يعني بفعله المعاني الثابتة ومثله ما مثله منها بيبس
فان تشبيل كلام التسهيل على معاني المصادر من ما يجال كلاله
في قياسه مصادر الفعل المجرى لانه اطلق ان الغالب ان يعني
بفعاله وفعله المعاني الثابتة تشبيل بخورج براعة وبيس
بيوسنة مع انه اطلق ان قياس فعل فعول الاما استثنائه بقوله
ما لم يغلب فيه فعالة او فعال الخ ولم يقل او فعالة واطلق
ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان ذلك على ثاب ومكذا
اطلق ان الغالب ان يعني بفعاله الحرف وبالفعال ما فيه ثاب
واطلق ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان ذلك على ثاب
وهذا اطلق ان الغالب ان يعني بفعاله الحرف مصدر المعدى
فعل قلته ففرق بين الفعلية والقياس وقد
صرحوا بان مصادر الثلاثي تنقسم الى غالب وقياس وشاذ
ويؤخذ منه ان القياس قد لا يكون غالباً فلامه لم يوافق
على محل واحد وبه يظهر وجه عدم تقييده هنا ان قياس فعل
المتقدي فعل واللازم فعل بما قيده سراحه به لان كلامه هنا
في المصادر القياسية لا العامة لكن هلا اطلق ان قياس
مصدر فعل اللازم فعول ولم يقيده بقوله هنا ما لم يكن الخ
وبقوله في التسهيل ما لم يغلب فيه فعالة الخ **قوله** وفعل

اللازم

اللازم مثل فقد اله فعول باطراد خرج باللازم المتقدي فان له
فعولا كما تقدم ولهذا من قال وفقت الدابة فانه يقول فانه
يقول وفقا ومن قال وفقت الدابة فانه يقول وفوقا ومن لم
علق من قالية قوله وفوقا بما صحبي على طيهم ان وفوقا مصدر
عامل في طيهم ولهذا ايضا اخذ على ابي مونس في قوله
واذا انزعجت عن الغواينة فليكن به ذاك الترخ لالناس
واما موترع تر وعافيا سا وسماعا قال .
لا استطيع تر وعافيا من حيثها او يصنع الوحيد في بقر الذي صفا .
ومراد به بالاحراد هنا وفي كثير من باب التفسير كقراءة النظامير
لان لما ان تقول له وان لم يسمع وقوله باطراد نظير قوله اولاً قياس
سيعرف قوله يأتي على غير ذلك وقد نقضت حيث قال اولاً قياس
وثانياً بابه وثالثاً باطراد فتقطن لذلك ومن يفي فعله فعول
ويجوز من عرض المنوت من الغد والى الرواح فان قلته
انما المراد الزمان قلته هو مصدر ثاب عن الزمان
كما نقول صرت من صلاة العصر الى صلاة المغرب ومثله عكسه
ومو بكر بكورا وفي الحديث اللهم بارك لامي في بكورها اي وقت
بكورها **فنبه** ادخل الساطي في قوله اللازم
معتل الفاد اللام والمعتل كمرور راء وقال ان معتل العين
يقول فيه الفعول لاجل الياء والواو قالوا غابت الشمس غيوباً
والكثير الفعالة والفعال مخصوصاً صيماً ما وناح نباحة ولعله
نبه بالمثاليين على النوعين اللذين يدخلهما القياس ومما الصحيح
والمعتل اللام فيخرج معتل العين واما المعتل العين
فجاريان مجرى الصحيح في غالب احكام المصادر والصفات والجمع
وعوفاً من الاحكام النضرية التي تختصراً ونقول ابن هشام
ان الناطق قبيد اطراد فعول في فعل اللازم بوجه العين وقال
وكان ينبغي ان يقول او اللام ليجري نحو غرا ووعا وسقا انتهى ويرد
على هذا انه في التوضيح جعل ثاب موتاً بابه الفعل وعلى كلام العدة

يكون مقتضاها فتدبر **قول** كغذا قال ابن هشام الكاف اسم
 وهي معطوفة على مثل يعاطف بعد وفاء مثل فقد ومثل غدا
 وقع بذلك انه لا يأتي في المعتل لنقله انتهى وكان وجه تقديم
 القاطف انه لا وجه لتقدّم المثال بغير عطف لكن يبيّن انه ما وجه
 إعادة الكات والتنبيه على التسوية بين الصحيح والمعتل فيحمل
 بعطفه على مجرور ومثل وما وجه حمل الكاف اسمية **قول** مالم
 يكن مستوجبا فعلا الى اخره قال الجلال السيوطي في المكت
 هذا ربيع صور او خمسة استثنى ابن الحاجب صورتين وراد
 ثالثة وهي ما دل على حرفنة او لامية فله فعالة بالكسر
 وعبارته وفي الحرف ومحوها نحو كتب على كتابة انتهى وفيه نظر
 لان كلام الناظم في فعل اللازم وكتب متقدّم وكلام ابن الحاجب
 اهم لانه قال الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي التقية
 نحو ضرب على ضرب وفي الحرف الى اخره **قول** فاول الذي امتناع
 كاي قال السارح فالاول لما دل على امتناع او ابا وهو مخالف
 لكلام الناظم قال ابن هشام وظاهره انه اراد ان ينظم
 لكل مصدر من الاربعة معنيين فقاملة وهو حسن **قول**
 للذي اقتضى ثقلها ليس المراد به مطلق الحركة بل حركة
 مخصوصة مستقلة على اضراب واهترار زيد لئلا يرد شموله
 لضرب ومنه **قول** للدا فعلا اي لمصدر العقل ذي الداء
 اي الداء على الداء ومثلوا هنا لما دل على داء بزم قال
 السحاب وفي التمثيل به اشكال من وجهين احدهما ان الكلام
 في فعل المفتوح العين وهذا ليس مفتوح العين والثاني ان الكلام
 في فعل اللازم وهذا متقدّم والآخر مع بناءوه للمفعول اذ لا يبيّن
 الا من متقدّم واجيب **عن** الاول بان التمثيل
 به بالنظر الى اصله المقدم ويمكن ان يجام **عن** الثاني
 بانه اشار بهذا المثال الى ان هذا الحكم اعترض من هذا القسم
 وان فعلا لما دل على داء او متقدّم او قد يدل على ذلك عبارة

التمثيل

التمثيل ونقل عبارة التمثيل ثم قال او يقال ان المبني
 للمفعول قد يكون سماعا من لازم ويجعل منه نحو جن اقول
 وفي الجواب الاول نظر ويجال فيه انهم استشكلوا فيما
 التمثيل بانه لا لازم ولو كان الحكم اعم ما يطبقوا على استثنا
قول اول صوت اي لعقل داء الصوت قال السحاب
 هذا مع قوله الالية ومثل سيرا وصوتا قد يفيد ان كلام الناظم
 والفعيل مقيس في الصوت فان خير بينهما في الصوت فبيد
 القياس والالزام السماع انتهى اقول يدل على عدم التخيير
 قول ابن هشام فان قلت **فاحكم الفعيل والفعال**
في الاموات قل **يخففان كالغيب والغياب**
 للغراب وينفرد الفعال كالضباح للمقلب والفعيل كالصهيل
 للفرس **قول** ومثل سيرا وصوتا اي مصدر ذلك السير
 والصوت قال ابن هشام والفتح في مخرج مثل هنا افعع لما كتبه
 لصهيل ومثله ولا انفرد ولولد عني لارفت ومثلهما انه مو
 بيدي وبعيد واعلم ان فعلا مستثنى من حيث المعنى
 مع ما اقتضى فعلا او فعلا او فعلا ومول للسير والصوت
 نحو ذمل ذميلا وجعل ابن الناظم منه رجل رجلا ونحوه لفيق
 مصدر نفق وارثر وصهيل وقد يكون اليه مستثنى من حيث
 المعنى وان لم تدخل عليه اداة الاستثنا ومن ذلك قوله ثقا
 ومن الاعراب من يومن بالله واليومر الاخر بعد قوله الاعراب
 استدكفرا ونفاقا **قول** فعوله فعالة الخ قال السارح
 في شرح لامية الانفال فعالة مقيس في مصدر فعل الذي الوصف
 منه على فعيل نحو شجع جماعة فهو شجيع وملح ملاحاة فهو مليج
 ونظف نظافة فهو نظيف وقوله مقيس في مصدر فعل الذي
 الوصف منه على فعيل نحو شجع جماعة فهو شجيع وملح ملاحاة
 فهو مليج ونظف نظافة فهو نظيف وقوله مقيس في مصدر
 فعل الذي الوصف منه على فعل نحو سهل سهولة فهو سهل وصعب

مفعولة فهو صعب وحزن المكان حزونة فهو حزن انتهى وهذا
 التفصيل لا استغفار لمظهر الالفية بين منه هذا وقال السحاب
 ان كان مراد الناظر بقوله فعولة فعالة التخيير فيعيد والا
 لزوم السماع **قوله** وما اني مخالف لما مضى فتأبى النقل قال
 ابن هشام في الحواشي كحي مصدر فعل المنعدي كفعل القاصر
 وبالعكس فالاول نحو وفنتاك فتوفنا ومجد مجودا وكفر النعمة
 كفورا وعزهم الشا في عزور او وكل الامر اليه وكولا ومنه
 كتب الكتاب كتابا او اكتبته كنبأ ففعل القياس والثاني
 نحو مات موتا قال قولاً سبع سبعا عجز عجز او كحي مصدر فعل
 المنعدي كضمر فعل القاصر وبالعكس فالاول حذرت العدو
 احذره حذر والثاني نحو شهدت سعدا وكحي فعل في فعله
 نحو عظم عظمت وقال ايضا وما اني مخالف فركت المرأة زوجها
 فركا والقياس فركا وفركته فركا والقياس فركا **قوله**
 كسخط ورضا اشار بسخط ورضا الى ان الساذج يمتنع بحج
 القياس كسخط وسخط ولما قدمه ويحي بدونه كرضي
 واعلم ان نظاير سخط اكثر من نظاير رضي فالاول كالجمل
 والجبن والحب والبغض والكراهة والحزن والثاني كالشبع والقيم
 في قوله دينا ثانيا قال في الحجة ينبغي ان يكون هذا مصدرا
 وصف به ولا وجه لان يكون جمع فتيمة ولا مفعلة لعلية هذا
 الوزن في الصفات اما جامنة فومر عدي ومكان سوي
 واما فعل في المصادر كالشبع والرضي وحروف اخرها وسع من
 الوصف فوجب الحمل على الاكثر وهو من قام الامر اي ثبت
 ودام اي دايما لا يمتنع في بعده من الشرايع كما شئت
 الشرايع كما شئت الشرايع ففعله قال ابن هشام الذي منع
 به كونه جمع فتيمة المعنى ويمنع الصفقة ما ذكره الاعلال
 واما اغلال المصدر ففعله على فعله ولانه مفعول من القيام
 اولانه بعثاه وفركي ساذ انوما على الاصل كالعرض **قوله**

وغير

وغير ذي ثلاثة مقبوس اي لا بد لكل فعل غير الثلاثي من مصدر
 مقبوس وهذا بخلاف الثلاثي **قوله** كقدس التقديس قال
 الساطي اتبع الثلاثي بزيده وباني بزيده الرباعي ولم يصح
 بحكم فعل المهور الامر وهو وسط بين باني قدس وزك فله
 المصدر ان نحو هنا تمنيا وتمنية انتهى هذا وفعله معناه
 احدها التفصيل كالنظير والتقليد والثاني التفعلة
 كالتبصرة والتكرمة والتجربة والثالث الغفال نحو وكذبوا
 باياتنا كذبا والسرايع الغفال نحو فصدقته وكذبته والمرد
 بنفسه كذابه والخامس المفعول نحو من فتناهم كل من فرق
قوله وركبه تركبة هذا مما فرقوا فيه بين الممثل
 والصحيح كما في جمعي كاتبه وقاض وكما في باني سيد وصنيعون
قوله من تجمل تجللا هذا داخل تحت قوله وضع ما يرجع في
 امثال قد تلمنا فذكر منه اقبله من ذكر الخاص قبل العام
 وفائدة هذا التوطئة لقوله ثم افترا قائما قال الساطي وتناول
 تجمل باب تحول وتبين وتزوي وتفسر عن مصدر الاخير
 على القواعد التفسيرية **قوله** واستغذ استغادة هذا داخل
 تحت قوله وما يلي الاخر مد وافتحا البيت لانه نوع منه وكان
 ينبغي ان يوضح الكلام على مصدر استغفل معتل العين على
 الكلام على مصدر استغفل الصحيح العين لانه السابق دينا
 وصناعة ثم يصح لما نحو استغادة ذهنا وصناعة ركة
 فعل في التضمين وكذلك فعل في مصدر افعل فذكر الكلام
 على الصحيح اللام ثم ثني بالكلام على المعتلها وقال الساطي
 ذكر استغذ مع نظيره افقر وان كان مما افتتح بهمز وصل
تدبير اختلف مثل التامثل الياء في سفر مخ او
 مثلها في مطليق وقد يجتمع للاول بقولهم اراه ارافلا
 المحذوف العين قطعا وهو الممزة بعد نقل حركتها لما قبلها
 وهو الراورج الناظر في شرح الكافية حذف الثانية بزيادتها

وفردهما من الطرف وان الثقل انما حصلهما وفي الاخير نظر لان
 الحذف للسكنتين لا للثقل **قوله** ثم افترقا ما اشار
 الى ان معتل العين قبلها الالف والفتحة ولكن تنقل حركة العين
 الى الف فتقلب العين الفاء ثم تحذف الالف الثانية وقال
 ابن هشام قال يطالب ملا قيل انتم لما نقلوا احد فوالا لتقا
 الساكنين ولم يتكلفوا ان يفولوا تحركت الواو في الاصل
 وانفتح ما قبلها لان فقلبت الفاء فقلت بهذا الذي رغبنا
 تكلفا لا بد منه في الفعل ولا يمكنك ان تقول فيه الا هذا
 وايضا فانتم انما نقلوا اليكون وسبيلة الى القلب الفاء ولا يجوز
 ان يتجلف ذلك وايضا فان الحق ان المحذوف الزايد يكون
 زايدا او لغيره من الطرف وفي قولك انما حذف الالف انتهى
 وقد قال الساج كما قال الطالب لكنه قال تحذف الالف
 ولم ينقل وتقلب العين وكذا قال في نحو استقامت
 فاسم او ورد على ما فرنا او لا ينقل للموضع المفتوح
 لعقل العين الفاء قبل حذف الالف انهم قالوا شرط قلبها
 الفاء ان لا يكون بعدها الف واجيب **قوله** بان هذا
 الشرط انما ذكره في معتل اللام لم يخرج نحو نرا ورميا اذ
 القلب فيه يستلزم الحذف فيلنيس بنحو عدا ورمي بخلافه
 في معتل العين الذي الكلام فيه **قوله** وغالبنا التالزم
 قال السحاب او رد عليه ان هذه العبارة في ظاهرها متقدمة
 لان القلبية تقتضي عدم اللزوم والزموم بياية القلبية ويجاب
 بان هذا بيان لما وقع من العرب وخاصله ان التالزم تنقل
 عن هذه الصيغة في التالزم قال اللزوم بمعنى عدم الانتقال
 في استعمالهم وهذا الينا فيه التقييد بالقلبية **قوله** وما
 يلي الاخر مدوا فتحا لم يكتف بقوله مدوا وان كانت الالف
 اللاحقة قبل الاخر لم يمد معها فتحا قبلها لان المد لا يعين الالف
 اذ قد يكون واوا مضموما ما قبلها وبما كسورا ما قبلها فلو قال

اجمل

اجعل الفاء قبل الاخر لم يجز لما ذكر الفتح واما حين لم يذكر الاخر
 المد فلا بد ان يذكر الفتح ليعين بذلك ان المد في الالف
 وحدها لان الواو لا يكونان مدة وفيها مفتوح اضلا
 فصارت الفاء مفتوحة فان فتحت **قوله** ذكر الفتح لا يحتاج اليه
 لان حاله على ما في المصنف يعين ان ما قبل الاخر مفتوح كافتعل
 وانفعل واستفعل وافعول وغير ذلك واذا كان كذلك فالوجه
 ان لو اکتف بالمد لتعين الالف لذلك وحدها فالجواب
 ان الفتح قبل الاخر لا ينفق من وجهين احدهما ان من هذه
 الابنية ما يكون قبل اخره غير مفتوح كافتعل وافعول
 على رايه وايضا من الامثلة ما بعد ما قبل اخره السكون اما
 بادغام كاعند وارث واما باعلال كاتقاد واستزاد والمآثر
 انما في مثال يشمل جميع الابنية وجميع الامثلة فلم يكن
 بد من الزام الفتح فان كان موجودا في الفعل فذاك والا فقد
 شرطه فكلامه صحيح والزامه الفتح ضروري **قوله** قد
 قلنا لا يريد تفعل كما قال الساج بل لا فرق بين تفعل
 كتحرج وتعلم او تفعل نحو تسكن او تفعل نحو تسر
 او تفعل كنسطين او تفعل قالمجر وما اوله زيادة وما
 ثانيه زيادة احد حروف العلة الثلاثة وغير ذلك على سواء
 فاما التواني والتداني فتغيرت فيه الحركة خشية على الحرف بل
 على الينا ان يفسد **قوله** فعلا او فعلة لفعلا ان قلت
 ينبغي ان يكون مراده الوزن الخوي لا النصري في ليد خل في ذلك
 حوقل وسيطر وجهور ونحوهن فان فعلل مطردة فيهن وفيه حال
 سموح بقوله وبعض حيفال الرجال الموت فالجواب ان المد
 قال اذا كان الفعل على فعلل او المحقق به فاشار الى الجواب
 يعني ان هذه الاوزان وان لم يسمها فوكه فعللا الا انها ملحقة
 به وقد استفردان المحقق بالفعل يتبعه في مصدره فهذا هو
 الجواب لما ذكرت والاورد عليه قائل ونحوه فانه داخل في قائل

بالوجه الذي ذكرت ونحن إنما قلنا في تملنهم ما قلنا لكونه لم يذكر
وزنا وإنما ذكر موازنا والفرق واضح **قوله** واجعل
مفتيسا ثانيا لا أولا ينبغي ان يفيد هذا بما كان غير مكررا نحو
نذرج فانه لا يتقاس فيه فعلا لا واما المكرر فانه يتقاس
فيه فعلا لا شبه على ذلك في غير هذا الكتاب **قوله** لفاعل الفعل
والمفاعلة قال الشاطبي وفي جعله البنائين قياسا مطردا
نظر فان القياس انما هو المفاعلة خاصة كما يوجد ذلك كلام
س واما النقال فلا وايضا فان سلمنا له القياس فذلك فيما
لم يفعل فاوه بالياتان الفعل فيه نادر قالوا يا ومنه مياومة
ويوما فكان من حقه ان يستثنيه والجواب
عن الاول التزامه قباييه وليس في كلامه ما يدفع ذلك وعن
الثاني ان ما فاوه باقليل ومما فاعل من فعله قليل في ذلك
القليل والفعل ليس بلا زهر في فاعل لاسيما وهو يودى اكثر
الياء وبما كسورة في اول الكلمة نادر فلم يذكروا له يستثنى
قوله وغير ما امر السماع عا ذله اي كان له عدلا في انه
لا يقدم عليه الاثبت وذلك في فعل الصحيح على النقلة كالنمرة
والفعل والفعل كالكذاب والكذاب وفعل المعتل على
النقلة كالنمرية والمراد غير ما سمر للفعل السابقة من
المصادر المنقلة بها فلا يرد انه يشمل مصادر قبايية
لافعال لم يذكرها فيما سمر **قوله** وفعله لمرة كجلسة اي
في الثلاث بدليل في غير دي الثلاث بالثالثة مرة قال الشافعي
كان المصدر على فعله كرحم رحمه ونعم نعمه دل على المصدر
منه ما لوصف انتهى وقال ابن هشام يظهر ان نحو كسر
فما فيه نا وليس على فعله ولا فعله يجوز ان يرجع به الى فعله
او فعله لانه على المرة والهيبة ولا يحتاج الى الصفة اذ لا
القياس انتهى وقباييه ان ما على فعله بالفتح كرحمة يدل على
الهيبة بينا به على فعله ما كسر وما على فعله ما كسر كسنة

يدل

يدل على المرة بينا به على فعله بالفتح وفي الجار يردى وان كانت
في مصدر الثلاث مجرد التاف المرة والفتح على مصدره المستقل
والفارق القراين كسنة واحدة وكسنة لطيفة انتهى وقباييه
ان نحو رحمة مما مصدره على فعله بفتح الفاء والفاء والفارق القراين
هذا وفي الصحاح النعمة بالفتح التعميم يقال نعمه الله ونعمه
فتنعم لم يرد عا ذلك فيما يتعلق بالنعمة فليس بمصدر ولا
الفعل ثلاثي وقد يقال ان نعم مطاوع نعمة لان فعلها مطاوعا
نحو ثمنه فثمنه فثمنه هذا انما يكون ضبط نعمه في كلامه بالفتح
ليجوز ابراده **تبيينه** في كتاب ليس لابن خالويه
المصدر للمرة الواحدة على فعلة بالفتح الا في كلمتين تحت حجة
واحدة ورايت رواية واحدة وقال ابن الاثيري رايت رواية
واحدة على القياس انتهى وفي كتاب الصحاح الحجة المرة الواحدة
وهو من السواذ لان القياس الفتح والحجة ايضا السنة والجمع
الحج انتهى **قوله** وفعله لمرة كجلسة اي الحاجب يعبر عن
الهيبة بالفتح فليتنظر اي ذلك احسن وظاهر كلام الناظر انه
لا يدل مع الهيبة على المرة فيكون مطلق الحدث ولعل المراد الهيبة
على الاجمال اذ لا يفسر خصوص هيبة ثم من المعلوم ان الهيبة
لازمة للحدث لمطلق الحدث يدل عليها التزاما كذا فرقت بين
الدلالة مطابقة والتزاما هذا وقال السارح يدل على الهيبة
بفعله كالحلقة والعمدة والفتلة قال ابن هشام العمدة
متبيل خطا لان فعلها زايد على الثلاث وفي نسخة العمدة بدلها
وهو خطا ايضا لانها موصوغة في الاصل على فعلة ولان فعلها
غير ثلاثي سمرانه سابقا مثلا عند قوله وسد فيه هيبة كالحمرة
تبيينه في الحديث ازره المومن لما اضاف سافيه
وفيه اذا قلتم فاحسنوا الفتنة واذا دجتم فاحسنوا الذمجة
صطحا المواوي في لغات الاربعين حديثا التي جمعها بالكسر
وضبطه الخطابي في اغلاط المحدثين بالفتح وقال الكسري غلط

وفي الحديث ايضا هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال الخطابي غوام
الرواة يكسرون الميعر وانما هي مفتوحة والمراد حيوان البحر
اذ لمات فيه وسقط ابا عمرو ويقول سمعت المبرد يقول
الميتة الموت وذلك لانها لم تبق فيه حلال ولا حرام وعليه الحديث
من خرج عن الطاعة مات ميتة جاهلية فهذا بالسرير
التي مات عليها يقال مات ميتة حسنة ومات ميتة سيئة
سيئة لما قالوا فلان حسن الفعدة والجليلة والركبة والسيئة
والسيئة والنميمة يراد الحال والسيئة ومثله اذا قلت
فاحسنوا القتل واذا دجتم فاحسنوا الذبحة وقوله
عليه الصلاة والسلام لعائشة ان خيبتك ليست في يدك
موتك في الحيا على امر اداة الاسم والحال فاما الحبيضة بالفتح
فالمرة الواحدة **قوله** في غير ذي الثلاث الى اخره لان بناء
الفعل لا ياتي فيه اذ يلزم على ذلك هدم الميتة بخلاف ما
فقد والبيان فيها فكانهم احتجوا بذلك واستغنوا عنه
بنفس المصدر الاصل **قوله** بالثالثة قال الشاطبي
لم ينص على ما له مصدر ان فاكثرا لا يمتح التاكن اطلق القول
بجواز المحاق فانتفى ان ذلك في كل واحد منهما وليس
كذلك بل نص في غيره على ان التاكن من المصادر الاغلب
في الاستعمال لا غير والذي على فاعله الفاعل والمفاعلة
هذا الثاني هو المستعمل للمرة وان كانت فيه التا ولا يقال
ضارب ضاربة واحدة وانما يقال ضارب ضاربة واحدة
لما ان قال فالحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر ان قياسيا
فالغلب هو المفعول للمرة او محاميان فذلك او قياسيا
وسما عيا فالقياس فكان حق الناظر ان يبين على ذلك لكنه
لم يفعل في اطلاقه محتاجا الى تقنييد **تقنييد**
قال الجار سري واما البوابة وهي الثلاث المزيد والرباعي
المجرد والمزيد فان كان في مصدرها التا للمرة والمفعول على

مصدرا

مصدرا المستعمل والفارق القرابين ايضا نحو استقامة
ودرجة واحدة او حسنة وان لم تكن فيه التا فالبها ان
على مصدره مزيد فيه التا نحو اطلاقه وتدرجته واحدة
او حسنة انتهى فان قلنا **قوله** اي حاجة لزيادة
التا وبلا كيف الوصف بواحدة او حسنة قلنا
الحاجة خروج الصيغة عن المصدر العام واحتمال المرة
والهيبة وتميز القرابين لان عادة العرب حرمت باحتمال
ما فيه التا لذلك **قوله** وسند فيه هيبة اي يبنى
في القياس مصدر الهيبة على فعله من غير الثلاث لا يقال
لحاجة لبيان سند وذلك للعلم به من خروجه من
المصادر القياسية المهيبة فيما سبق لانا نقول
المصادر القياسية السابقة للمصدر والكلام هنا فيها
للمرة او الهيبة ولوضع لزوم سند وفعله وفعله للمرة
والهيبة في الثلاثي كزوجهما عا سبق.

ابنية اسما الفاعل والصفا المشبهة
قال شيخ الاسلام الانصاري الاو يا زيادة والمفعولين
عقب الفاعلين كما في شجرة من المتكثرة قوله والصفة
المشبهة بها من هتا لترجمة هتا بعد قال الشهاب في قوله
تترجف الى اخره نظرا لترجمة هتا اي بينهما وفيما بعد
باختبار عملها والمدكور هتا ليس الا الابتية وفيما بعد
ليس الا العمل فكيف يعني احدهما عن الاخر فليتا سلو من هنا
يمكن ان يقال ان المصنف بين في هذا الباب ابنية الصفة
المشبهة في الجملة وان لم يميز ابنيتهما من ابنية اسما
الفاعل او يقال ان كل في التمييز على شهرة ان اسما الفاعل
ما كان على فاعل والصفة المشبهة ما كان على غيره اي غالبا
هذا وفي التصريح نقدر ان هذا الجمع غير ما يغ قال

السحاب ولم ادر في اي محل قدمه الا انه قال في قول التوضيح
 هذا باب ما يضبب مفاعيل ثلاثة مانصه ولم يقل ثلاثة
 مفاعيل بالاصناف لان اصنافه العدد للصفة فكيف او
 ضرور قال ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز
 ثلاثة مفعولين يجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ
 وهو غير عاقل قاله الموضع في الحواشي انتهى فلفظه اراد هذا
 وجهه يرد ان مفعولا في مفاعيل ثلاثة اسم للفظ واما
 فاعل في اسم الفاعلين ومفعول في اسم المفعولين فليبين
 اسما للفظ بل هو اسم للمعنى والذات الفاعلة او المفعولة والنا
 الذي هو اسم للفظ لفظ اسم الصفات فليبين ان قلت
 الذات الفاعلة والذات المفعولة اعلم من الفاعلة قلت
 يجمع الجمع مع ذلك في التقلب **تنبيه** قال الش
 المراد بالصفة ما دل على حدث وما حبه فان كان له فعل
 ولم يكن اسم فاعل ولا افعل تفضيل ولا اسم مفعول
 فهو الصفة المشبهة قال ابن هشام قوله ان كان له
 فعل يخرج نحو مسمع وجرسع وسردل وهذا التفسير الذي
 ذكره هنا الصفة المشبهة بالاصطلاح التصريفي لا الخوي
 وهو المراد هنا واما تفسيرها بالاصطلاح الخوي فتبين
 في باب اعمالها انتهى وقال السحاب يمكن ان يكون التقييد
 بقوله ان كان له ليل يرد نحو المنسوب كقرينه فانه صفة
 وليس باسم فاعل ولا افعل تفضيل ولا اسم مفعول مع انه
 ليس صفة مشبهة كما يصرح به كلام التمهيل فلو لم يعتد بذلك
 القيد دخل في التعريف **تع** نازع الساطي في نفي
 كونه صفة مشبهة حيث قال اوليا بما ومن الصفة ان
 المشبهة الصفات التي لا يخرج في فعل كالمنسوب اذا قلت
 قرينه الاب هاشم الامر عزنا في الدار مدني المذهب اشعري
 العقيدة وقد ختر في التمهيل من هذا القسم وضار المستر

وما

وما لا يلا في فعلا عنده ليس من الصفة وليس كذلك فقد
 عد هاشم من ذلك انتهى وقد يجمع بان ذلك ليس صفة
 مشبهة حقيقية وان كان له حكما فليبين **قوله** اذا
 من ذي ثلاثة اي من مصدر ذي ثلاثة الخ وفيه تناسخ
 ان اريد ظاهره بناء على ان الصفات مشتقة من المصدر
 بلا واسطة **قوله** كذا بالمعنيين وهو لا يرد نحو غدا
 الما اي سأل ومنع نحو غدا الصبي بالبين اي رباه به وكلا
 صحيح هنا لم يرد يجهل ان يكون تقييد الثلاث بفعل المفتوح
 العين معنلا كان او لازما او لا ولا يضر ان الثلاث المكسور
 العين المتقدى موافقه في هذا الحكم وكلامه غير شامل
 له على هذا لانه يفهم حكمه من قوله الاتي غير معدي ويقتل
 انه مثال فيكون الثلاث شاملا لفعل الضموم العين المكسور
 العين فيكون قوله الا يرد موقف قليل استثنى للضموم العين
 والمكسور هنا فيكون قوله الا يرد موقف قليل الى اخره استثنى
 اللازم من الثلاث هنا لان فاعل فيها سماع فلا بد لان تحت
 قوله كفا على صغ الخ المفتحي لقياسيته وانه موكول الى التكلم
 والثاني اوبى لانه على الاول يكون المكسور العين المتقدى
 مسكوتا عن حكمه في قوله من ذي ثلاثة ولما يفهم حكمه من
 كلامه بعد ذلك خلافا لخرج الساطي الاول **قوله** وهو
 قليل في فعلت نحو خاض وفاره وفاضل وغافر ولا ينبغي ان
 يعد منه كامل لبوت كل بالفتح ولا خاشلان ابن طريف حكى
 في افعاله خاشر مثلث الما فليبين هذا يكون خاشر مبنيا على خشر
 بالفتح وسياق في يتعلق بذلك **قوله** بل قياسه فعل
 قال ابن هشام الجوهري بحسب اليه بالكسر بحسب قياسه فهو
 بحسب وبحسب ايضا وقال الله تعالى انما المشركون نجس قال
 الفراد اقالوه مع الرجل تنعوه اياه فقالوا نجس نجس
 انتهى انما نسبت هذا لانه لم يذكر في التمهيل حين ذكر ما مثل

من الاوصاف من فعل فعلا وانى اخفى ان يكون قولهم فهو نجس
 من باب الوصف بالمصدر ويدل عليه الاخبار به عن الجمع
 في قوله تعالى انما المشركون نجس ولما راي الجوهري ذلك
 يؤمنه وصفا حقيقيا فعده تشبيها بالمصدر **قوله** ونحو
 صدقات الى اخره تكرر بحرفيه اسارة الى ان هذه انواع
 موزعة على فعل وما بعده فلا اعتراض **تقسيمه**
 قال الساطي وقد يحتمل معنى الفعل المعنيين معا فيني له
 البناء ان كما يقال صدي فهو صدد وصديان واشرف هو اشرف
 ولا شران لمقاربة ما بينهما ومثل ذلك لا يكثر **قوله** وفعل
 اويا وفعل الى اخره **قال** الساطي انما لم يصرح بالقياس
 لانه لم يطر فيه السماع عنده اطر اذا قطع بالقياس فيه وانما
 حايه الكلام كثير اخاصة والكثرة على الجملة في هذه المقاني
 لا تقتضي القياس لاجتهاد المجتهد وبذلك قال في كتابه
 التتميل وكثر في اسم فاعله فعيل ونفيل وقال في الشرح
 ومن استعمل القياس فيها لعدم السماع فهو مصيب فلم
 يخرج بمبادئ القياس بهذا ما راي وما عيره فيري ان تعيلا
 في فعل قياسي مطر وعدم القياس في فعل هو الاظهر **قوله**
 والفعل جمل فينبه به احتراز من جميل اسم مفعول يعني مجمول
 لانه يقال جمل فلان الشجر بالفتح اي اذابه وجمل هو اي اذيب
 فهو مجمول وجميل كجروح وجرح **قوله** وانفرا فيه قلليل
 وفعل قال السارح وقد ياتي على غير ذلك نحو حين فهو حيان
 الى ان قال وخره فهو خاره قال ابن هشام لا حاجة الى ذكر
 هذا فانه قد تقدم من كلام الناظر وهو اول شيء ذكره
 في الباب وهذا اويا مما تقدم له التتميل به من خامس
 وعاشر **قال** ابن خالوية الحق انه لم يكد الاخره فهو
 واما الما في فحاشيه فعل وفعل ففاعل مبني على فعل وهو
 من التداخل قالوا كل وكل وممض وممض **قوله** وسيوي
 الفاعل

الفاعل قد يعني فعل قال السارح يعني انه قد يستغني في بنا
 اسم الفاعل من فعل المجيبه على غير فاعل وذلك قولهم
 طاب بطيب فهو طيب وسارح يشيخ فهو شيخ وسارح يشيب
 فهو اشيب وعف يقف فهو عفيف انتهى **قال** ابن هشام
 ولا يميل مات فهو ميت لانه قد تفرى انك مايت فلم يستغن
 بسوي الفاعل وقال ايضا دل كلام السارح على انه لا يقال
 سارح كاية السنة الناس **قوله** ورنه المصارع اسم
 فاعل الما اسم مبتدأ ورنه خبر على حذف مضاف ومن غير
 صفة للمبتدأ اي اسم فاعل من غير ذي الثلاث دورنة ك
 المصارع فحذف المضاف وقد مر الخبر على المبتدأ وصفته
 وقد صرح بتطير مبتدأ المضاف وحذف المضاف اليه الذي
 هو نظير المذكور ههنا في قوله وناب فقلاعه ذو تعيل
 اي دورنه فعيل وشذ يقع العلامة اذا سب فهو يافع
 واورس التبت والشجر اذا اصفر فهو وارس واقرس
 القوم ثم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وذلك ان القوم
 يسمعون الابل ومم في ذلك يسمون نحو الما اذا بقي بينهم
 وبين الما عشية فجلوا نحوه فتلك ليلة القرب وقالوا
 اعفت الفرس فهو عقوق اذا حملت واحصرت النافقة
 فهي حصورا اذا ضاق مجري لبنها وسع بفع وورس فيكون
 يافع وارس مما استغني فيه باسم فاعل الثلاث عن اسم
 فاعل غيره **قوله** من غير ذي الثلاث فاما من الثلاث
 فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا فيه حاب **قوله** مع كسر
 ستلوا الاخير فاما قولهم انتن فهو منتن بضم التاء وهو مخدر
 من الجمل فاتباع الاول في المثال الاول وللأخير في الثاني
قوله مطلقا قال ابن هشام قال بعضهم لا فائدة لقوله
 مطلقا فائدة عندي يحتمل امرين احدهما ان يكون احتراز
 من وهم من يتوهم ان نحو مستطيب ومشتد ليس مكسورا

ما قبل اخره وانه خارج من هذه القاعدة فاني بعباراة الاطلاق
 دفعا لهذا التوهم وذلك لان الكسرة في الاول منقولة اليه
 من حرف الغل وفي الثاني محذوفة لمصلحة الادغام والثاني
 ان القاعدة ان ما قبل اخر المضارع اذا كان ماضي غير ثلاثي مجرد
 واجب الكسر كما ذكره يكره وانطلق بيطلق واستخرج يستخرج واجر
 يجر يجر نحو الادا كان اول الماضية تازايدة نحو تخرج وتغارب
 فلا يغير في المضارع فلما ذكر ان اسم الفاعل كالمضارع اتفقني ذلك
 انه على هذا التفصيل فلما قال ان ما قبل اخره مكسور وخشي ان
 يتوهم متوهم ان هذا الكلام مذكور باعتبار الغالب وانه ترك
 استثناء مسألة التاخر بالاطلاق حسا للتوهم التخصيص
 قال وفي الذي ذكرته قلته قبل الوقوف على كلامه
 ثم رايته فسر به باحد التفسيرين اللذين ذكرتهما وذلك
 انه قال مطلقا اي سواء كان في المضارع مكسورا نحو اكرم يكرم
 فهو مكرم وواصل يواصل فهو موصل وانتظر ينتظر فهو
 منتظر او مفتوحا وذلك فيما فيه تا المطاوعة نحو تعلم يتعلم
 فهو متعلم وتخرج يتخرج فهو مستخرج انتهى واخطاني التقييد
 بالمطوعة بدليل تكلم يتكلم فهو متكلم وانما هو مفيد بالزيادة
 وقد احترز عما وقع لا يبي في باب النايب عن الفاعل ووقع
 هنا والحمد لله **تنبيه** يستثنى من هذا الحكم
 وهو قوله مع كسر الى اخره ستة الفاظ قال ابن خالوية
 في كتاب ليس ليس في كلامهم افعل فهو مفعول بالفتح الالة احسن
 والفتح اي افتقر وافلس وفي الحديث ارجوا استغنيكم واسهب
 في الكلام بالغية قول ابن دريد وقال تغلب اسهب فهو سهب
 في الكلام واسهب فهو سهب اذا حفر به ابلغ الماء ووجدت
 بعد سبعين سنة حرفا واحدا او مواجرا شت الاليل صفت في
 مجازة بفتح الهزة قال ابو علي البغدادي اسهب فهو سهب
 اذا حرف وتكلم بالايهقل فاذا تكلم يعقل من الصواب فاكثر فهو
 بالكسر

بالكسر **قوله** ومنهم من يروى ما قوله من متنت بكسر الميم فانما
 للعين **قوله** قد سبقا قال الساطي لم يبين كيفية سبق
 هذه الميم مع حرف المضارعة او في موضعها **قوله**
 بان مثاله بين ان الميم عوض عن حرف المضارعة لازما يد عليه
 وايضا لويغ مع الميم لم تحصل الموازنة وقد قال وزنة المضارع
 اسم فاعل **تنبيه** قال ابن هشام قوله وزنة
 المضارع الميت اعلم ان الذي بدا به الناظر وهو قوله كفاعل
 مع اسم فاعل والذي ختم به وهذا البيت كلاما الوصف
 فيه اسم فاعل وان ما بينهما من الاوزان السبعة صفات
 مسببة وبقي من اوزان الصفات المسببة ثمانية لفعل فعل
 كحسن ويكل حيثية فعل كيطل وفعل كحسن وفعل وكلمته
 لفعل كما سباني في حذر والسبعة الباقية فقال كسجاع فعال
 كجيان فعال وصاف فعل عسر فعال عفر فعال جنب فعول حصو وفعل
 فعل كيعط وحذر وله ايضا ففعل كيريد وسلميم وسدا قد تقدم
 ولكن لفعل فنده سبعة وتلك سبعة فالجميع ستة عشر
قوله وفي اسم مفعول الثلاثي الحو ومنه دعونة فهو مدعونه
 وغرورة فهو مغرور وبعنة فهو سبيع وكلمته فهو مكين واصل
 سبيوع ومكبول وفيه عمل يذكر ان شاة في المقربون وشفاء
 الله فهو شاف والعند شفى قال المحدث
 فانك عندي وان امد يني شفى **قوله** احسن غيرك الشافي من السقم
 وفرا شخص بحجرة ابن العتاج مكان الشافي المشفى فلم يتركه
 بكيال البيت حتى انقذه والمسألة في الفصيح ولا طرا وزنة
 مفعول في الثلاثي كان لحنا ان يقال مفعول ومطبوق ومفتوق
 وملصوق وسطر ملحوق وفي ذلك يقول ابو الاسود دياروي
 ابن بري وغيره
 ولا اقول لباب الدار مفعول ولا قول الحلي مطبوق
 ولا قول لوبيا الحلي معتوق ولا قول لدق الباب ملصوق

ولا أقول لسطر ملحق أبدا بين السطور ولو عذبت ملحق
 وكان الذي وهم من قال مغلوق قولهم غلق الباب يقال امرته
 بفتح الباب وإنما من مصدر جار على غير قياس المصدر وإنما
 القياس اغلاق الباب قال الحريري وأبدى التلافة قبل اغلاق
 بابه فتدأ هو الاصل قال ابن هشام ونحن بعضهم
 قولهم المحسوسات وفي الكشف وقرئ بحس من حس
 إذا شغبه ومنه الحواس والمحسوسات ورايت بخط رحمه
 الله سأل بعضهم عن قوله تعالى يريدون أن يخرجوا من
 النار وما هم بخارجين منها لم جالس الفاعل هنا في أخبار
 أهل الجنة وما هم منها بخارجين فاجبت بأن ساكني الجنة
 لا يخرجون منها يخرج بنفسه لطيب مقامها وعظم نعيمها
 وإنما يكون الخروج منها بالخراج لو قدر أن ساكنها يكون له
 خروج منها وأما النار إذا ما الله منها فان ساكنها كما قال
 الله تعالى يريدون أن يخرجوا منها ما بنفسهم فتع عنهم
 حصول ما يريدون **تنبيه** قال ابن سيدة يقال
 أعلم الله ورجل غليل واستعمل أبو اسحق المغلوق في كتابه
 في العروض وأرى ذلك على طرح الزايد كأنه جار على وان لم
 يلفظ به والافلا وجه له والمتكلمون والمحدثون يستعملون
 المغلوق كثيرا ونفخ بعضهم من ابن سيده في أنكاره ذلك
 في أن قال ابن الفوطي على الامتنان على مرض والى اصحابه
 العلة وفي شرح باني سعاد والصواب انه يجوز ان يقال
 أعلم الله فهو مغلوق من العلة الا انه قليل ومن نقل ذلك الحوية
 في فعله **قوله** وناب نقلا ذو فعيل قال ابن هشام قليل
 ومنه رحمه في قوله

فاما اذا غصت بك الحرب غصة فالك معطوف عليك وحيهم
 وعندي ان رجلا مرفوع معطوف وانه بمعنى راحم وكاسه
 لم يذكر نيابة نحو السبع والضرب ونحو الخبط والفجر ونحو

الرفقة

العرفقة ونحو الخبر والسول لأنها غير صفات والباب معقود للمعنى
 بخلاف فعيل فإنه صفة وذكر في التتميل انه ربما ناب عنه
 فاعل وانشد علي بن في شرحه
 لقد عيل الابتام طعنة ناسره اناس لا زالت يبيك اشره
 اي ما سورة اي مقطوعة بالمتناسر قال وعكسه قط الشعر
 اذا غلا فهو مقطوط ولم يقولوا قاط ذكره ابن سيده وهو
 نادر وكاس بمعنى مكسور قال أبو حيان الصحيح اناسهم
 فاعل من كسبه قال وان يقرين من كسبه الجوارى **تنبيه**
 الاول **تنبيه** فعيل كما في الروض للتبديل بما يوشرفه
 الفعل كجرح وطحن وذبح قال ولا يقال من السكر سكبر ولا ذكره
 فهو ليس ولا في لظم لطم الا ان تغير منه اللطمة كما قالوا
 لطم الشيطان وإنما قالوا من الحمد حميد وفي الجني ربي وان
 كان الحمد لا يوشرف الحمد والروية لا توشرف المري لانهم
 ذهبوا به مذهب الكريه والفريقين واليخ انتهى في كتاب
 القدر تسميتهم السعف يريد انما تصور ما يوشرف انتهى وفي الصحاح
 انه لا يوشرف جريد احي يجر من الخوص والافلوسعف الثاني
 قال في التتميل ان فعيل لا كثير ومع كثرته لا يقياس قال
 ابن هشام فسميت بمن مدأ فاجبت بان القياس يستدعي
 شين كثره المقبس عليه وكونه جاريا على القياس وهنا
 وجد الامر الاول دون الثاني فإنه جار في التذكير والثاني
 على لفظ واحد فلو جعل هذا النوع قياسا من حيث الصوغ
 على فعيل لكان اما ان يوثق على القياس فيجالف المقبس
 عليه او لا يوثق فيجعل بيا مطردا غير جار على القياس

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وجه التسمية انها تفرد وتذكر وتأتي على خلاف ذلك بخلاف
 الجوامد واسم المقتضيل ومن ثم لم يجز في شيوخنا ومعلو

صفتين من الشئ والعلم ان يعمل الرفع خلافا للفارسي لانما لا
يفارقان التانيث وليس جاريين واجاب الفارسي
عن الثاني بانهم يقولون اعور عينه فيرفعون به وان لم يكن
جاريا قلنا هذا منسب للمجاري لانه يثني ويجمع وله موند
بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار فقال صفة استحسن
الحق ابن هشام اعلو ان منتهى من ضبط الصفة المشبهة
بانها الصفة الدالة على معنى ثابت مهيئة لوزن المتعارف
ورد المؤلف الوصف الاول بانها يثني من نحو عرض وطرا والثاني
بانهم يعيدون منها نحو معتدل القامة ومنطلق اللسان ونحو
ذلك من اسماء الفاعلين المودبة من المعاني ما يورده في قليل
وغيره مما لا يوازن المضارع وعدل لما ضبطها بانها الصفة
الصالحة للاضافة الى الفاعل في المعنى باستحسنات قال
فخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقا يعني فانه اما ان
يتمتع اضافة للفاعل كزبد ضارب ابوه او تكون غير مستحسنة
نحو زيد كاتب ابوه قال وخرج اسم الفاعل القاصر الذي ليس
فيه معنى فعيل وشبهه من ابيته الغراب كما شرب وجالس
ودخل شيان ما ليس باسم فاعل لكونه غير موازن للمضارع
نحو حسن وجميل وما هو اسم فاعل وفيه معنى فعيل وشبهه
فانه يفتح ايضا للاضافة للفاعل ويلحق بالصفات المشبهة
كنسب الوجه ومنطلق اللسان فانها يجمع طليق وفصيح قال
ومذا صواب جامع مانع قلنا فقد وهذا غرض من جهات
احدها انه غير صادق على بعض المحدثين وذلك لان منه تهراق
الدما وغزبال الالب ونحو محمود المقاصد وليس في الاول
ولا الثاني وصف ولا في الثالث فعل الثاني انه غير صادق
على من المحدثين لان الصحيح في نحو حسن الوجه انها اضافة
من نصب لان رفع الثالث فقال انه مود في الدور لان العلم
باستحسنات الاضافة موقوف على العلم بانها صفة مشبهة

فاذا

فاذا وثق العلم بانها صفة مشبهة على العلم باستحسنات
الاضافة جاز الدور والجواب عن الاول ان التشبيه في
الفعل ممنوع وان المجامد مودل بالوصف فهو وصف بالقوة وان
المراد بالفاعل المرفوع باستناد الوصف اليه وربما سوا التانيث
عن الفاعل قاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والاديب
وعن الثاني انه من دفع بقوله فاعل معنى ولو ان الاضافة
عنده من نصب لم يجز لان يقول معنى فانه يكون مضافا
للفاعل لفظا ايضا وفي المسألة خلاف وقد ذكرنا الاضافة
من رفع بانه يلزم من ذلك اضافة اليه الى نفسه واجاب
المرحاج بانه انما يلزم ذلك ان لو كان اللفظ حسن وجهه
من غير نقل الضمير اما بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير
لا الوجه ففقد الوجه بالاضافة على ما يجب في الاسماء من اضافة
بعضها الى بعض ورد ابن عصفور ايضا بهذا المذهب بمررت
بامرأة حسنة وجهها وديانة وجهها تانيث حسنة
على وجهي الغضب والخفض ولو كانت عن رفع تثنى التذكير ورد
هذا بان قبل ليس دخول التانيث الجرح لانه على الغضب لا سناد
الوصف فلا مزية لاحد الاسمين على الآخر وعن الثالث بمسح
توقف استحسنات الاضافة على العلم بانها صفة مشبهة انتهى
والاعراض الاول غير ظاهر لان تهراق نقل مضارع لصفة
كما اعترف به في الجواب فليست من افراد المحدثين وقال الشهاب
يرد على تعريف الناظم مسابيل استناع الجرحها المذكورة بقوله الاله
ولا يجردها عن الاله فانها في ذلك صفة مشبهة فقطع
ولم يستحسن الجرح بها كيف وهو مستع راسا ومسبيل الجرح من مسابيل
الضعف لانه جعلها قسما لمسبيل الحسن فلا يكون الجرح حسنا
و**جواب** عنهما بان المراد استحسنات الجرح بنوع ما دنتها
لانها نفسها فقوله بها اي نوعها وعن الثاني ايضا بان المراد
بالاستحسنات خلاف الاستقباح والاستقباح في الضعف

وان قوبل بالحسن بنا على ان المراد بالحسن خلاف الضعيف
والقبيح واما قسم القبيح فلا جرح فيه ولو سلم فقد علم جوابه
وبعد ايضا يجمل الجواب عما يريد على دخول اسم الفاعل المراد
به الثبوت في الصفة المشبهة كما هو الحق على ما سلفه في التوضيح
في باب البينة اسم الفاعلين وان نافته هنا واخرج نحو كانت الاب
من الصفة المشبهة ووجها لا يراد ان الاضافة في كانت الاب
فنتيجة فلا تدخل في قوله صفة استحسن الى اخره ووجد الجواب
ظاهر ونظر الساطي فيه بانه ترك شرط فصد الثبوت وهو
ضروري فانه الوصف اللازم لما الذي به يتميز من اسم الفاعل
اذا الصفة قد تكون من لازمه لخاصة ولا تكون صفة مشبهة
تقول زيد حسن الآن بمعنى انه في حال وجود الحسن ولا
تقول زيد حسن ثم اعذر بان استحسنان ج الفاعل معنى
ستلزم للثبوت بالشرطين وكانه اذا حصل الشرطان ظهر
فصد الثبوت لانه الغالب في الاستعمال فليتامر وقد
عرفنا السببا في الصفة الموصوفة لغير تفصيل من فعل لازم
لنسبة الحدث الى موصوفها دون الحدوث قال ابن هشام
وفيه نظرا لا تقتضيه ان يجوز به حسن صفة مشبهة والحاجة
لا يسمونها مشبهة الا اذا اخففت او نصبت قال ومداوارد
على هذا الناظر ايضا **قوله** وموعدنا من لادبر الى اخره شروع
في ذكر ما يختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل وهو سور
اقتصر الناظر على بعضها فمنها هذا او مواعيدنا نقض من اللازم
واراد ما يجمل المنقضي الذي شذ من لادبر اللازم او حوله الى فعل
بالضم فلا يرد عليه ان الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
مع انهما من رهم وهو متعد وموان اسم الفاعل اذا افتد به
الثبوت وامثلهما من نوعه صفة مشبهة على ما حققناه فيما
مرو قال **قوله** المشبه بالناضغ من المنقضي بشرط ان
يقصد به الثبوت **قوله** لخاصة هذا ايضا ما اخففت به الصفة

المشبهة

المشبهة وذلك لانها لا تكون الا لما في المنقضي بالزمان الحاضر
الدايم دون الماضي المنقطع والمستقبل واسم الفاعل يكون
لاحد الارضين الثلاثة ومدا موافق لقول امير المعاني ان الجملة
الاسمية للثبوت والدوام واسم **قوله** تشكك بقول الشيخ عبد
القاهر ومن وافقه لادلة لقولنا زيد منطلق على الزمن ثبوت
الاذطلاق لزيد وجمع بينهما بان الاسمية تدل لالتين لفظية
على مجرد الثبوت على ما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي
لان الصفة المشبهة لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام
بقتضي العقل اذا الامتداد في كل ثابت دوامه والشيخ في الدلالة
اللفظية وفي الكافية الصفة المشبهة لما لم تدل على التجدد
ما استثنى من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وفسر
الرضي الثبوت بالاستمرار والدوام ثم اختار انهما لم يوضع
له بطل للقدرة المشتركة اية الاتصاف بالمصدر سواء كان في جميع
الارضين او بعضها كذا اذا اطلقت من غير تربية تخصها ببعضها
كان الظاهر للثبوت في جميع الارضين **قال** الاستناد الصفوي
قال استنار غارضي ومدا موافق لما صرحوا به في علم
المعاني **قال** ويجمل ان يراد بالثبوت مجرد حصوله لمن قام به
من غير فقرض للحدث فلا اختلاف **قوله** لظاهر القلب الخ
هذا ايضا سائرة لامر اخففت به الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل وذلك لانه لا يكون الامحاريا للمعارف في خراسان
وسكانه وهي تكون مجازية كما في جمل الظاهر وذهب ابن
الحاجب نفعنا الله عن شر ما فيها لانها لا تكون مجازية **قال** ابن هشام
فان قلنا **قوله** فملا كان اعمال المجازية بما الامتل قلنا
انما يكون عمل الصفات بطريق الاصلية بمجموع امرين احدهما
المجازاة والثاني التقنييد باحد الارضين الثلاثة فبطل وجوب
ويقطان ويخوين فانما الامران وظاهره ونحوه فانه الثاني
انتهى وفيه انه لا حاجة لذلك لان عدم عملها المقصور فعلا

والمجازاة لا تقتضي العمل المحتاج فيه بالمسماهة وهو المنصب
على طريق المفعول به كما سيأتي عنه ثم قال **قلت**
ما ذكرته منتقن باسم المفعول الثلاث فانه غير مجاز للمعارض
قلت **قلت** امثل مضروب مضروب على وزن نضرب
اعني الوزن العروضي وهو المعتبر ثم اشبعوا فتولدت الواو
منها في لوهع وعمر وقيل ان بنحوه او قوله ادنو فانطور بذلك
على انه مجاز في العمل انك تجده في باب اكرم بكره وفعل
واقتل وقاعل ونقاعل ويقعل مجاز له فعمل ان لا مصل
المجازاة وان المدة زائدة **قوله** وعمل اسم فاعل المعدي
الي اخره **قال** ابن هشام المراد بالعمل عمل المنصب على طريق
المفعول به واما عمل الرفع او عمل نصب اخر فلا يتوقف على ذلك
الحكم كما ان اسم الفاعل يمكن ان يكون في النهاية الصفة
المشبهة تنصب المضمر والحال والتمييز والمستثنى والظرف
والمفعول والمفعول مفعلة والمسمى بالمفعول به انتهى ولا
ادري لم قصر الشارح الا عن ارض في قوله وسبق ما يعمل
البيت على الظرف والمجرور كانه سماعا عن عملها في هذه الاشياء
انتهى وذكر في موضع اخر انها لا تعمل في المفعول المطلق وقوله
المعدي الي الفعل المعدي لواحد وقوله لها اي ثابت لها وقوله
على الحد الذي قد حدا اي كما ينبغي ذلك الحد في انها ان كانت
بالعملت مطلقا ان كانت الا داخلية عليها موصولة وعلى
الاصح انها حرف تعريف فلا بد من الاعتماد والاضطرار الاعتماد
واما كونه بمعنى الحال فنزعة ورة وضعها للمبوت فلا يمكن
استزاده فيها واعلم ان كان ينبغي نقده بهر هذا البيت
على ما قبله او تاجيره عما بعده ليكون الكلام عما فارقت فيه
الصفة اسم الفاعل على الولا يزيد التأخير حسنا انه يتصل
بقوله فارقه بها الي اخره وهو يقتضي العمل **قوله** وسبق
ما قبل فيه مجتنب هذا ايضا اشار لانه اخفقت به عن

اسم الفاعل **قال** السحاب في حواشي ابن الناطم وامتناع
السبق ظاهر في المرفوع لانه فاعل والفاعل لا يتقدم وفي
المجرور باضافة الصفة لان المضاف اليه لا يتقدم وكذا في
المضروب لانه فاعل من جهة المعنى وفارق زيد في اعطيت
زيد اذ مر ما بان زيد الصلة الفاعلية بالنسبة له
اخرى وهي عطا يعطو الالهة البنية اعني اعطيت ولانه
اسم سمي بالتمييز وهذا اذا كان نكرة اعرب متييرا او التمييز
لا يتقدم على الفاعل الا قليلا ولان عمل هذه الصفة بمسماهة
اسم الفاعل فلا يتقوى ان تحقق بالمسماهة به انتهى والظاهر
ان تحصر المفعول هنا بالمضروب لانه الذي يقارن فيه اسم
الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيهما كما لا يخفى
قوله وكونه سببية وجب بهذا ايضا اشارة لانه
اخفقت به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل **قال** الرضي
وليس اطلاقه من هذا القول بوجه بل يقتضي في غير السببي اذا
كان في معمول اخر لما ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره
نومك وكذا اذا اعتدت على حرف الاستفهام نحو احسن
الزيد ان وما فيج الزيدون فانه لا صاحب لها هي
حقى نقلة سببية انتهى **قوله** والساطي على الناطم انه ان
امر ادانه لا بد ان يكون سببيا مرفوعا كان او مضوبا او مجورا
اقتضى ان لا يجوز سررت برجل شريف زيد يجدهم وذكر
امثلة اخرى نحو امثلة الرمي وان اراد غير المرفوع سئل
الخطيب ويكون رايه راي ابن عصفور ثم رجح هذا بان ظاهر
كلامه وبينه **قوله** وقد يراد عليه انه يخالف ما
ذكره في توجيه صور عمل الصفة ونقطة ما لا ينبغي وضعه
وحسن فانه يدل على استزاد كون المفعول سببيا مطلقا الحسن
الا ان يقال ذلك مفروض في غير ما ذكره الرضي والساطي
تأمل واورد عليه اذا كان معمول ضمير نحو بالرجل الحسن

الوجه الجميله فانه يجوز عنه الناظر في هذا الضمير المنسوب
والجور لم يجعله سبباً بل فستماله ثم اجاب بان
مدلول الضمير سببي انتهى واعلم ان الناظر في التسهيل
عملها في الضمير المنسوب يكون متصلاً فافتقنا انها لا تغل
في مفصل نصيباً لا لا نقول حسن اياه بقى الوجه مثلاً
اذا كان قد مضى ذكره واما عملها في المفصل رفعا فقد جاك قوله
حسن الوجه طلقة انت في السلم وفي الحرب كالح مكفر
وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذه المسألة ما ينبغي
الوقوف عليه وبقي مما اخفقت به الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل امور او عملها في المعنى لما احد عشر وزاد غيره على
ذلك فما اخفقت به انها لا تفصل من معمولها فيمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت انتهى
وقال ابو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل
بينما وبين معمولها مرفوعاً ومضروباً كقوله تعالى مفتحة
لهم الابواب انتهى وكانه جعل مفتحة صفة مستمرة
بتأني ان اسم المفعول اذا اريد به الثبوت منها ومنها ان
معمولها لا يتبع في الصفة فانه لا يسع نحو الحسن الوجه الجميل
قاله الزجاج ومناخر والمغاربة قال في المعنى ويسئل عليهم
الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى انتهى وقد يقال
انه شاذ فلا يرد نقضاً واما الجواب بان اليماني خبر مستداً
مخذوف اي يميني والجملة مستأنفة استثنائية فاليان
او التقدير اعني اليماني ففيه نظر لان النعت لا يقطع الا اذا
علم المفعول به ومنها ولم يكن مفتقراً اليه كما يأتي في النعت
هـ او علل بعضهم المنع بان معمولها محال ابداعاً الاول
فاسم الضمير لانه قد علم انك لا تفق من الوجه الا وجهه
زيد في نحو سررت بزيد الحسن الوجه قاله عبد المفسر
تلميذ ابن بري وقال ابن النحاس لما كانت الصفة في الحقيقة

للوجه وان اسندت لما زيد كان الوجه ميمناً فلم يجز الى
نبيين فقال له ابو حيان قد تكون الصفة لغزاً نبيين فقال
امثل الصفة ان تأتي لذلك وقال بعضهم في علة ذلك انها
منعينة في الفعل فلم تقوان تغل في الموصوف والصفة
جميعاً ورد بانها تغل في الموكد والتأكيد واجبه
بالفرق بانها في واحدة المعنى لان التأكيد لم يزل على معنى
زيد في الموكد بخلاف الصفة قال ابن هشام ومنها
انه لا يجوز الحسن وجهاً ولا الحسنوا اوجهها بحذف النون مع
النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال من اجاز
ذلك فهو مخيط لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان السمع
لذلك في اسم الفاعل اما هو الطول بالموصول والصلة
والهنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تأويل
الفعل لان الفعل لا يفسه وظاهر كلام من جواز ذلك قول
ولا تجزئها مع ال قال السراح افسران الصفة المتأخبة
للالف واللام لا يجوز اضافة التأني السببي الخالي من التقريف
بالالف واللام ومن اضافة الى المعرفة بهما وادرج فيه اربع
صور ذكرها قال الشهاب محل في الصفة المفردة اذا الساة
والجموعة يجوز اضافة اليها ما ذكره لوصول الفايده من التحقيف
بحذف النون انتهى وفي الرضي بعد ان وجه الامتناع
في الصور الاربع ما نصه واما في المثنى والمجموع نحو الحسن
وجهها والحسنوا جوهرهم فالتحقيف حاصل في الصفة فيجوز
عند من كمن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيز الخلاف انتهى
واعلم ان ابن الحاجب وسدراحه اطلقوا امتناع الحسن وجهه
او وجهه علامة ولم ينظروا الى انه كان ان الاصل بالرجل
الحسن وجهه او وجهه علامة فيكون المضاف فيها مضافاً
لضمير الاول مضاف لغیر ال اذ لا يتعين ان يكون الاصل بزيد
الحسن وجهه مثلاً وقد نضر في التسهيل على جواز سررت

بالرجل الحسن وجهه مثلاً وقد نص في المتن فيل لكن قال الهماسي
 هذا التركيب إنما يتوقف في صحته فان الذي منع من جواز
 زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لولم تقف
 وهذا المعنى موجود في قولك مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ
 اذا العود الى ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطاً اذا رفعت
 انتهى ومبي في التوضيح في اول باب الاضافة على ما في
 التنزيل واستشهد بقوله الودانت المستحقة صفوه مني
قول وما لم يحل فهو بالجواز وسما هو وان وسر الجواز
 منه قبيح ومنه ضعيف ومنه حسن وحسن ان يميز ذلك
 وقد امكنه الناظر والمسايل الفتيحة صابطها ان ترفع
 الصفة مطلقاً النكرة وتحت هذا اربع صور حسن وجه وجه
 الاب الحسن كذلك قال ابن هشام وفي ذلك عندي دليل
 على بطلان قول البصريين ان ال في الحسن الوجه ليست
 عوضاً عن الاضافة للضمير لانه لو كان مثلاً ما ذكرنا في تقدير
 الضمير لسأواه في القبح واللازم منتف انتهى وبه يعلم
 صحة قول السارح ان هذه الصور مع فتيها جائزة في
 الاستعمال لقياس السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ
 لان المراد في الحسن وجه الحسن وجهه انتهى وسقط قول
 السهام ليكل عليه انه عدي في امثلة الحسن الانية نحو الحسن
 الوجه مع انتفا السببية في اللفظ فيها الا ان يلاحظ
 في وجه القبح مع انتفا السببية في اللفظ الاستتار عن هذا
 الوجه بوجه النصب لانه لا يجوز فيه فان قيل
 يرد على ذلك ان الرفع في نحو الحسن الوجه يستغني عنه ايها
 بوجه البحر قل **فقد** يجاب بانه مقترع عن النصب
 الذي فيه يجوز فلم يستغن بوجه سأل من التكلف فليقل
 انتهى ووجه سقوطه ان في نحو الحسن الوجه سببية
 في اللفظ وهو الالقائية مقام الضمير انتهى لكن يرد ان الشر
 بالوضع

والموضع صريحاً في اول باب الاضافة بدت الفتح في الرفع
 والنصب في الحسن وجهه الا ان يريد ابدل ذلك القبح غير ما هنا
 والا فرب **ان** ذلك مبني على قول البصريين ان ال ليست
 عوضاً عن الاضافة ليا الضمير وما هنا بخلافه فتدبر دليل
 حسن وجهه قوله **بهم** منيت شهم قلب وقوله
بشوت ودنيا روضة ودرهم **فكل** انت مرفوع بها هماراس
 والباقي القياس والمسايل الضعيفة ستة وصابطها ان
 الصفة المنكرة المعرفة مطلقاً او تحقصر صاحب الضمير
 او صاحب صاحبها فالاول نحو الحسن الوجه ودليلها احب
 الظهور والثانية حسن وجه الاب ودليلها القياس والثالثة
 حسن وجهه ودليلها قوله
الفتها ان من بغاتها كور الدر وادقة سراتها
والرابعة حسن وجهه ابية ودليلها القياس والخامسة
 حسن وجهه ودليلها
امن منيت غير الركب فيها **يحتل** الرقاي قد في ظلالها
اقامت على ربعها جارتا صفا **ليتا** الاعالي حوتتا مصطلا
ولا يجتقر بالشعر خلافاً لبونس بدليل صفر وشاحها وستن
اصابعه والسادسة حسن وجهه ابية ودليلها القياس
 وقد كلفت على الظاهر هنا ببيات اشترت فيها الى هذه الصور
 لا بأس بذكرها وان لم يستحق ان تنظم في سلك الخلاصة وهي
ورفعها ولو با وما جرد **منها** كذا الضمير فتجد
ومكذ ارفع الذي ضيفا **يا** مجرد وع الضعيف
ان جردت وضيفت موق **وما** اضعيف للذي ترفا
او الذي لا ضمير له تضاف كذا اصناف الضمير المذكور
عند الجميع حسنة فاعلم **ومكذ** اجر الاخيرين وما
دو الضعف ان في صور النصب اجرا وصف القاصر
 مجرى وصف المتقدم واورد عليه ان هذا موجود فيها اذا كانت

الصفة معرفة فلم يخصه بها اذا كانت نكرة وعدوا به قسم
الحسن نحو الحسن الوجه الان يقال انضمم اليه الاجزا المذكورة
هنا ثقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالامانة او بغيره بان
في الصفة المعرفة اعتمادا على الوان كانت معرفة لموصولة
لانه قيل بانها موصولة فروع على ذلك القول لكنه بيّن في قول
المعرفة باب الامانة ان في الحسن الوجه فتحارفت او نصبت
وان في الجر تخلصا عنها لم لا يخفى ان كون ال موصولة ادخل
له في عمل النصب مع قصور العامل وفي صورة الجر شبه
امانة اليه لا نفسه **واورد عليه انه يشارك في ذلك ما**
عده في امثلة الحسن من حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجهه في ان الامانة في ذلك تشبه امانة اليه الى
نفسه فلم يعدوا مدين من الضعيف وتلك من الحسن فان
فرق بان لوحظ في مدين امكان العدول الى الرفع الذي
لا يحد ورضيه لوجود الرابط في اللفظ بخلاف تلك فان الرفع
فيه الخلو من الربط وورد ان المثال الاخير منها يكن فيه العدول
الى النصب من غير محذور على ان الخلو من الرابط مبني على ان ال
ليست بموصولة عن الامانة للضمير قال الساطي ومنا بطها
كما قال الجوزي كل مسألة تكرر فيها الضمير او لم يذكر البتة
فهي فتحة وما ذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهي حسنة قال
وخالف المصنف المهور قد ذهب الى ان النصب في الحسن وجهه
وحسن وجهه لا يختص بالشعر وان ادي الى تكرار الضمير
لفرة السلف فانه اشهر قلبه بالنصب وقد قال لنا شيخنا
ابو القاسم الحسيني ان من عادة ابن مالك التدب مع القرآن
فيقيس ما جازيه وان لم يجزه غيره على الاطلاق **فتبين ان**
الاول قال ابن عازي في عبارة المصنف بعض نظير فلو
قال بعد قوله مضافا او مجردا ولا يجترع مع ال الابرار قد
خلا بتقل ممة العين مع ضمير القول فيما تقدم ووصل

اليد المضاف معتقر الى اخره لا غنى نصا ومفهوما عما بقده
الثاني قال ابن هشام مسألة قال صاحب الجمل الحادي
عشر مررت برجل حسن وجهه اجازته من وجهه وخالفه
جميع الناس من المصريين والكوفيين لان فيه امانة الشيء
لان نفسه والامر كما قالوا قال ابن السيد هذا كلام قد جمع
الكذب والخطا لان من لم يجز المسألة بل قال ما نصه قد جا
به الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وهو ردي
وانشد للشماخ امن ذمتين البينتين فذكر انه اما في الشعر
وانه ردي فكيف يقال انه اجازته وقوله ان الجميع خالفوه
كذب ايضا بل اكثر اصحابه يوافقوه وحكي الكوفيين مررت
برجل حسن وجهه وانشدوا وادقة سراهما واذا كان بهذا
الوجه مستعملا لم يلزم من قولنا مررت برجل حسن وجهه
امانة اليه لا نفسه لان الوجه اذا جاز نفسه مع امانته
يا ضمير الرجل صار بمنزلة مررت برجل صار بعلامه
فيكون في حسن ضمير يرجع الى رجل كما في صار ب فيقال جنيبه
مررت برجل صار ب علامه ويكون من صار ب ضمير في حال
الحق كما كان في حال النصب على قياس صار ب علامه وصار ب
علامه فلا يفتح المسألة على هذا التاويل من امانة اليه الى نفسه
واما يفتح ويستحيل من جهة اجتماع اليه ونقيضه لان امانة
الوجه لا ضمير الرجل بوجب ان يكون الحسن الوجه غير منقول
عنه لا الرجل يعني حتى لا يلزم امانة اليه لا نفسه والاضمار
في حسن بوجب ان يكون منقول الى الرجل فيضمير الحسن
منقول لا غير منقول في حالة واحدة وكذلك الضمير المثنى في
جوزيه بوجب ان يكون الجوزة غير منقولة ومذا انتافض ولهذا
قال سرائه ردي ولم يستعمل عنده من جهة امانة اليه الى
نفسه كما استحال عند غيره ولهذا ملة بحسنة وجهها لا يحسن
وجهه لبينتين يتأنيث الصفة ان فيها ضمير يرجع الى الموصوف

واما الذين زعموا ان فحشها من تلك الجهة فانهم اعتمدوا ان
الوجه لا يضيف اذا كان مضافا بالضمير الموصوف بل يرفع
فالحسن على هذا الوجه فاذا اضيف الوصف بالمرنوعه
لزم ذلك قطعا والذي رفع هذا الاشكال رواية الكوفيين
المتنب وكان المبرد ومن وافقه يقولون في شعر السباح
ان الضمير المنى للاعلى لا للجارين لان الاعلى انما جمع انساها
واما موهبة الحقيقة الاعلى لان الجونتين لا يكون لهما
اعلى وانما موهبة منزلة عظيم المتكاتب قال ابن درستويه
ومذا التخرج اولى من الوجه الذي انكره على س لانه جعل
ضمير اثنين غايده على جماعة ولانه اضاف الجونتين بالمضاف
لما ضمير الجارين وانما الجونتان صفة للجارين فكان يجب
ان يرجع الضمير للجارين فلا بد من ان يزعم انه حمل على المعنى
لان الاعلى في المعنى من سبب الجارين اذا كانت فيها عوضا
عن معنى الجارين

التعجب

قد يكون لذكر هذا الباب الى جانب الصفة المشبهة وخبر
وهو انه اختلف في منصوب التعجب فقيل منصوب على التشبيه
بالمفعول به وافعل صفة مشبهة وقيل منصوب على المفعولية
وافعل فاعل **قوله** بافعل انطق الى اخره او مرد الساطي
عليه امرين احدهما انه دضر صيغ التعجب في صيغتي اد قد مر
البحر ورجع قوله بافعل انطق والتقدير في مثل هذا السمر
بالخضر والخضر باطل فان في كلام العرب صيغة تسمية للتعجب
ومما قلنا منها فتموا الرجل والثاني ان هذا التقدير الذي في
به بيان الحقيقة مع التعجب وقع فيه الاهتمام من جهات
منها انه لم يبين ان ما استغفها او غيره حرف او اسما وان
الفعل اسم او فعل وان الواقع بعد افعل وافعل هو التعجب
منه

منه او غيرهما **قوله** عن الاول ما حاصله ان الصيغ
المذكورة غير قياسية بالنسبة للتعجب والتعجب في اكثرها
ليس بالصيغة والسببية والوضع الامثلي وانما موهبة الأكثر
معهم من نحو الكلام وبساط التقاطع فلم يعينوا الفعل
كفتنوا فانه اطرد وذكره الناظر بعد فلم يميله **قوله**
لكنه لم يذكره الاغتبار انشا المدح او الذم دون التعجب
قاله ابن عاري وعن الثاني ما حاصله ان في كلامه اساسا
بالميان ما يضطر اليه وما لا يضطر اليه لا حاجة للميان
وبسط ذلك وبين ان فعلية الفعلين مستفادة من قوله
وفي كلا الفعلين **قوله** السحاب والخضر اذ عاها ممنوع لان
التقدير لهما من افعالهم ولو سلمنا ما يشترطه ما ينطبق به
بعد ما في افعل ومذا صحيح ومذا كوه المستفاد ليس بقريفا
ولو سلمنا لاهتمام في الجملات التي ذكرها لا يندرج في المقصود
من معرفة الصيغة التي تحتل التعجب على ان اعتراضه الاول
برده من اصله قوله الرضي فقل التعجب في اصطلاح النحاة
هو ما يكون على صيغة افعل وافعلية والاعلى المذكور وليس
كل فعل افاد هذا المعنى يسبح عنده هو فقل التعجب انتهى
قوله عموم كلام الرضي مستكمل بالنسبة لفعل كفتنوا
فتا مل **قوله** ان ما في ما احسن زيد اسود ليل
عود الضمير من احسن عليهما وان احسن فعل ما من ففتنوا
فتنة ينادي اسود ففتنوا اعراب كما في التوضيح وفي الرضي
قوله فانه قال واعتذر والفتح اخره بكونه منضمنا لمعنى
التعجب الذي كان حقيقيا بان يوضع له حرف كما مر في هذا اسم
الاسارة فينبغي لفتنه معنى الحرف وبي على الفتح لكونه اخف
وبهذه افعل لفتنه ما كان لازما بالامالة كما حسن او بالنقل
الى فعل كضرب على ما ذهب اليه البصريون وذهب الكوفيون
الى ان الفعل في نحو ضرب باق على تقديره لم ينقل واللام في قولنا

ما ضرب زيد لعمرو والنقوبة لضعف العامل في استعماله
في التعجب واستدل بعضهم على انها ليست للتعجيب ليجعلها
لها التعجيبية في اكرم به ممنوع لان البارز ابدية في القاعل
لامعدية والمعنى في عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا قال
ابن الحاجب وهذه النقديرة ان كلها باعتبار الاصل قبل نقلها
الى التعجب لا على انها الان بهذا المعنى وانما معناها الان
الاشياء كما نقول في بعث فلان ماض وقاعل يعني في الاصل
وان كنت مریدا به معنى الاشياء فذلك هنا وقال الرضي
وقد ذكر ان ما نكرة غير موصوفة بالجملة بعد هذا كالتامة
وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيها مجهول سببه فالتكثير
بها سببه معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا اي من الاشياء
لا امره جعل زيدا حسنا لم نقل لاشياء التعجب وانما عنه
معنى المجهول فجاز استعماله في التعجب من حيث يستعمل كونه يجعل
جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلم وذلك لانه اقتصر في اللفظ على
ثبوته وهي التعجب من الشيء سواء كان معمولاً وله سبب امر لا انتهى
وذكر ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف مسالة
دعوى الكوفيين الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا
اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي اما الكوفيون
فاحتجوا وذكر امورهم قال ومنهم من قال الذي يدل على انه
ليس بفعل قوله ما اعظم الله ولو كان النقديرة فيه ما راعوا
لوجوب ان يكون النقديرة في اعظم الله والله تعالى اعظم لا يجعل
جاعل وقال الشاعر

ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن من داره الصول
ولو كان الامر كما زعموا لوجب ان يكون التقدير فيه في اقدر الله
والله تعالى قادر لا يجعل جاعل واما البصريون فاحتجوا
قال واما الجواب عن كلمات الكوفيين فنقول فيما اعظم الله
قلنا معناه في اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما نقول
عظمت

عظمت عظيما ولذلك التي ثلاثة معان احدها ان تعني
بالتي من يعظمه من عباده والثاني ان تعني بالتي ما يدل على
عظمة الله وقدرته من مصنوعات والمثال ان تعني
به نفسه وانه اعظم لنفسه لاني جعله عظيما فرقا بينه
وبين غيره **فتبين** ان يحتمل ان يكون قولنا في اعظم الله منزلة
الاخبار انه عظيم لا في جعله عظيما لاستحالة واما قول الشاعر
ما اقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة
في وصف الله تعالى بالغدرة كقوله تعالى فليبدل له الرحمن
مدا جاب صيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت
قدرته نقد بمر ما اعظم الله على ما بينا انتهى وفيه
تخرج بصحة التعجب من صفات الله تعالى ولكنه يدل على
اللفظ على حقيقة ويجعل على الاوجه الثلاثة التي ذكرها
او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي والامع انه
باق على معناه واستدل للتعجب من صفات الله تعالى ولكنه
يدل على اللفظ على حقيقة ويجعل على الاوجه الثلاثة التي
ذكرها او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي
والامع انه كاف في معناه واستدل بقوله ابصر به واسمع
اي ما ابصره وما اسمعه والضمير يعود على الله وبما ورد ما
احلك عن عمك واقربك من دعاك واعطاك على من سالك
فتبين قال ابن هشام من النهاية للضمير في احسن
احكامها انه لا يجوز ان يتبعه ولا تتبينه ولا جمعه قلت
ولا حمل على معنى ما هو عايد عليه وللفعل احكام مخالفة
انما لا مثل القاعل منها انه لا يحذف الالف ليدل وانه لا يتقدم
على عامله ولا يحذف اليه من حيث ولا بالظرف وانه لا يكون الا
معرفة او نكرة متضمنة بخلاف غيره يقال ضربت رجلا ولا يجوز
ما احسن رجلا وفي النهاية اجاز ابن السراج ما احسن زيدا
ورجلا معناه لانه قد تخصص بالصفة ويجوز ان يجوز

ما احسن رجلا مع زيد لانه ليس كل واحد يعرف بهذا ولا
 ما احسن زيد او رجلا ولا ما احسن رجلا وزيدا لانك قد
 جمعت بين ما يتعجب منه وما لا يتعجب منه انتهى وسياتي
 الكلام على الفاعل **قوله** اوجي يا فاعل قبل مجرور ربي قال
 في التوضيح واجمعوا على فعلية افعل ثم قال البصريون لفظة
 الامر ومعناه الخبر وهو في الامثل فعل ماض على صيغة
 افعل بمعنى صار الكذا ثم عرفت الصيغة الى الامر ففتح اسناد
 صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيد التام في القاعل
 ليضرب على صيغة المفعول انتهى المقصود منه وقوله لعظه
 الامر قال شيخنا العلامة احمد القنيبي رحمه الله فيها
 كتبه بما شئ شرح التوضيح وحسينه فينبغي ان يكون مبنيا
 على السكون ان كان صحيح الاخر وعلا حذف الاخران كان معتله
 فليحذف مما كتبناه عن المسامحة في غير هذا المحل واما كونه
 مبنيا على فتحة مقدرة نظرا الى الامثل من كونه ماضيا
 فالظاهر الان لا فليحذف وكنيت على شرح الفطر للفاكي هو
 فعل ماض مخي به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه
 مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها مجيبه
 على صورة الامر وقوله ومعناه الخبر قال شيخنا الدتوي
 فيه نظره فان معنى الصيغة مع ما بعد هذا التعجب والتعجب
 من قبيل الانشا فكيف يحكم على ذلك بانه خبر انتهى وقد
 يقال امراد الخبر ما قبل الطلب لا حقيقة **قوله** استمع
 اسقار بان المنعجب منه لم يكن حقا ان يحذف وذلك ان جلة
 التعجب من اجله سيقنت كالاسم الواقع بعد الاية فنقد
 المحضر **قوله** ان كان عند الحذف معناه يجمع يقال وضع الامر
 بالصاد المعجمة ثم بالها الممثلة وضوحا ووضوحا ولا يابى
 ظهر والوجه حسن قال السهاب قد يقتضي انه لا يفي
 مطلق فانه لا بد من الوضوح وهو قد مر زائد على مطلق

الفهم وهذا ظاهر كلام ابن المصنف وهو مناسب لمعنى التعجب
 لكن فصيحة تعجب غير كالتعجب التوضيح بقوله ان ذلك دليل
 خلافة انتهى واعلم انه اتفق كلامهم انه لا فرق في منع
 الحذف بين ان يفيد الكلام بغيره مما تحصل معه الفائدة من
 ظرفه او غيره او لا ومقتضى بقليل السارج بالعران الفاسدة
 لو قلت ما احسنه خلافة **قوله** في الارضاح الشر
 وقد اورد قول الله عز وجل اسمع بهم وابصر واشهد قول اوس
 نردود فيها متونها وشعاعها فاحسن وازين لامر ان يبرر
 لا يجوز ان احسن بزيد حذف الجار والمجرور من حيث لم يميز
 حذف الفاعل فاما الجواب عن الاية والبيت فان ناسا من
 اهل النظر اجازوا حذف الفاعل وذهب ابو الحسن الى
 ذلك في بعض الاشياء ومن لم يميز حذف الفاعل وهو قول من
 جعل في ابر ضمير اما كان في قول اوس واما الجميع كما تقول
 القوم كفوا ذا الم يلحق الجار فتقول القوم كف بهم لانه يقال
 يجوز ان يكون ضمير على لفظ المفرد في الجميع لان هذا الفعل
 بمنزلة نعم وبليس فكما لم يلحقوا علامة الجمع بمذيين الفعلين
 كذلك لم يلحقوا هذا وجعل الفاعل على لفظ المفرد في الجميع لان
 ههنا وان كان في المعنى جمعا وايضا فانه يجوز ان يكون اجري
 مجرى افعل في قولهم ما احسن زيد فكما لم يجمع الضمير في احسن
 كذلك لم يجمع في احسن واسمع من حيث اتفقا في المعنى
 وايضا فان هذا الفعل قد جرى مجرى الاسم في نصيحهم له
 الانزام قالوا قوله به واطيب براح السامر صرفا فكما لم يظروا
 علامة الفاعل في اسم الفاعل كذلك لم يظروا في هذا الفعل
 وان ثبت قلت ان هذا المحذوف في حكم التام لتقدم ما
 يدل عليه كما قال وتاروقد بالدليل ان لا يكون هذا في الحكم
 عطفا على عاملين لما ثبت من التقدير قال ابن هشام تلخص
 من كلامه انه قال ذلك نضا ولم يوحده منه بالقياس على

ما استقر من قاعدة وافقتي كلامه الجواب عما يورد من ثلاثة
أوجه **قوله** وفي كلا الفعلين متعلق بلزم وكذا قدمنا لانه
نصب على الظرفية ويجزم والحكم هو نعمتها معي النقيب قال
الشاطبي فالحكم بعد التصرف مسبب عن حكم آخر وهو اجراؤهم
أي العرب له مجري الامثال فان قلت **ههنا** نص على انهم
الترمواري فاعل التوحيد كما قال في باب المدح حين ذكر حيدرا
لا بعدل بعد اقل **لانه** نص على ان المجرور فاعل فاعلم
ان الفعل قال من الصمير **قوله** وصغرها من ثلاث صغاري من
فعل ذي ثلاث فلا يصح ان الامر للفعل الثلاثي لانه لا يسمو ولا
من الفعل الغير الثلاثي واجاز من بينهما من الفعل قال ابن
هشام مما يدل على ان بين الفعل وبين الثلاثي تاختيا قولهم دراهك
وساروسميع واليه وهو ان ومعوان فجاواهم من الفعل
واما الباب ان يجي امثلة المبالغة من الثلاث **قوله**
يضاهي اشهلا في كونه افعل فعلا قال ابن هشام هذه
العبارة اخضر واسهل من قولهم افعل الالوان والعيوب
واسلم عن الاعتراض لان تلك لا بد ان تقيد العيوب فيها بالظن
والادخل نحو جمل وحرف ونحو واسهل لانه يدخل فيها ميف وسيا
علة هذا الشرط عند قوله واشدد الى اخره **نتيجه**
قال الحريري قال شيخنا ابو القاسم الفصيح اذ قلت ما
اسود زيدا وما اسمر عمرا وما اصفر هذا الطائر وما ابيض
هذه الحمامة وما احمر هذه الفرس تسدت ان اردت
اللون وصحت ان اردت السود والسمر وهو الحديث لبيلا
والصغير ونقن في الفرس ويبيضا الحمامة **قوله** وغير
سالك سبيل فعلا قال ابن هشام ينبغي ان يفهم من قوله
سالك سبيل فعل وكونه كغير فعل المفعول انه ان كان
ملازم للمبالغة فيجب منه نحو وفقر وسقط في بيده
ورني زيد وعني مجابك لان السالك طريق فعل على معنى

سالك

السالك جادة فعل وجادة فعل انه لا يكون لازما بل ما يزاو ذلك
انه اذا جال الفاعل رجع البتالة اعني انك ممنكن من الرجوع بصيغته
لي صيغة الفاعل وفائدة اخرى في قوله سالك البيت وكونه
لم يقل وفعل لان ذلك يقتضي قصر المنع على هذه الصيغة فيخرج
عنه نحو قول ويبيع باعتبار ظاهر امر ما ويخرج عنه ايضا نحو استخرج
المال فان قلت **لانه** لا يحتاج لانما لا يخرج هذا لانه قد
علم انه لا ينبغي منه من حيث هو غير ثلاثي قلت
قد يتوهم ان صيغة فعل المفعول انما يقتضي المنع من الثلاثي فبين
انما ما لغة من الثلاثي وفي غيره حتى لو فرض ان غير الثلاثي يجوز
التعجب منه لم يجز التعجب منه اذ انبى المفعول ويستفاد حينئذ
ان في نحو استخرج ما يغيب لاما نفا واحدا ويعلم حينئذ ان من
قال في افعل به انه يجوز التعجب منه لكونه على صيغة فعل
التعجب انه لا ينبغي منه اذ كان مبنيا للمفعول وقال ايضا
الصمير في التبصرة ولا ينقل فعل التعجب الامر فاعل
فاما قولهم ما ابغضه يا وما امقتة عندي وانت تريد ان
معنيته وانه يبغض فانه ما خوذ من بغض ومقت ومما
فعل فاعل انتهى وفي المعنى في بحث الامر التي للمبنيين هي
افتيان امر احدهما ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق
بمذكور ومما بطها ان تقع بعد فعل التعجب واسم التفضيل
مفتمتي حيا وبغضا نقول ما احبني وما ابغضني فان قلت
لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولان وان قلت الى
فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزم
ان يذكر هذا المعنى في مقام الى ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه
انتهى وفي الهدي النبوي لا ينال القيم وهما سائلة مشهورة
ذكرها س ويذكر انك تقول ما ابغضني له وما احبني له وما
امقتني له اذ كنت انت المبغض والكاره والمحبة والمأقت
فتكون متعجبا من فعل الفاعل وتقول ما ابغضني اليه وما امقتني

له اذا كنت انت المفضل والكاره والمحبة والمافقت فتكون متفجيا
من فعل الفاعل وتقول ما انفضني اليه وما افقتني اليه وما
احبني اليه اذا كنت انت البغيف والمفقوت والمحبوب فتكون
متفجيا من لفعل الواقع على المفعول فكانت باللازم فهو للفاعل
وما كان بالي فهو للمفعول واكثر الحاجة لا يعملون هذا والذ
يقال في علمه والله اعلم ان الامر يكون للفاعل في المعنى نحو
قولك لمن هذا فيقال لزيد فتاتي باللام واما الى فتكون للمفعول
في المعنى نحو قولك لمن تقول ليا من يعمل هذا الكتاب فيقول
يا عبد الله وسر ذلك ان اللام في الامثل للملك او الاختصاص
والاستحقاق اما يكون للفاعل الذي يملك ويستحق ولما لا يستحق
الغاية والغاية منتهى ما يقتضيه الفعل فهو بالمفعول البقي
لانها تامة مقتضى الفعل **قول** واشدد واشدد الى اخره
ذكر في التشبيه ان اذا اجتمع في الفعل اربعة شروط ان
يكون منصرفا مستبنا مصوغا للفاعل فامصدر مشهور وقدر
شرطا من شروط خمسة وهي التام والثلاثية والتجرد
من الزيادة وقبول الكثرة والتفجير عن فاعله بافعل ففلا فان
التفجير منه بالي يصدده مستويا او مجرورا بعد ما افعل
وافعل فان فقد الصوغ للفاعل جى با والفعل ويغ عليه صورتا
احدا اما ان يفقد المصدر المشهور فانه ايضا ياجبا والفعل
تقول ما اكثر ما يدع زيد الشر وما اكثر ما يدع الخير والثانية
ان يفقد الالبات فيوتى بان لا تقول ما اكثر ان لا يفعل
زيد الخير واما غير المنصرف فلا سبيل اليه بوجه **قال**
ابن هشام وهو منازع في الاول في غير قابل الكثرة فانه
سئل بما افزع موت زيد وقد بينت في غير هذا الموضع
انه غلط من وجهين **الاول** ان الكلام فيما يوتى فيه بانه
او اشدد وذلك منتفها والثاني ان التفجير من افزع وهو
قابل للمقاوت **وقال** في حولى السارج وقد ذكرناك نقول

في التفجير من محومات زيد ما افزع مونة وافزع مونة هذا الكلام
مزدور ولان امتناع التفجير من محومات وفي لم يكن من جهة
اللفظ فيكون تقييره باللفظ اخر محصلا للجواز والمأمو من جهة
المعنى ومن هنا قال ابن الحاجب نداء على بطلان قوله لا يتعجب
من الالوان والعيوب لانها خلق ثابتة فهي كالجسمانية يقال
ما اشدد سواده واكثر حمرة فان **قيل** اما تفجيرا من اشدد
قلنا القصد في التفجير ليس الالوان والسواد وتقليلك اما كان من
جهة المعنى لان جهة اللفظ ونحن قاطعون بان ما اشدد حمرة
وما احمره لو جاز على حد سواء كما ان ما اشدد فضله وما افضله
بمعنى واحد واما العلة انهم يتوهمون ان فعل التفجير يفتضيل
فقدد والفرق كما فرقوا في التصحيح والتكسير ففسروا اعم
واخرج ولم يصحوا وقال ابن جاسك الزمخشري في قوله تعالى
واشدد فتوة لولا قيل او اتيه مع ان فعل الفتوة صالح لان
يبي منه افعل التفضيل وفعل التفجير **واجاب**
جوابين احدهما انه ايبي وادل على شرط الفتوة والثاني انه
لا يكون المقصود معه الاية بكل وصف الفتوة بالشدة كانه
قيل اشدد فتوة الحجارة وقتلهم اشدد فتوة النقي ومعنى
الاول ان اشدد فتوة اصرح في زيادة الفتوة لا في نفس الفتوة
وفرق بين قولنا هذا اتيه وهذا اكثر فتوة واجد بعضهم
هنا سوال وهو انه اذا قيل زيد اشدد استخرج او ما اشدد
استخرجه كيف يصح ان يقال انما يبي عن افعل من استخرج في البابين
مع انه بلغ منه وقد يجاد **بانه** اما يتحقق قصد
المعنى الذي اشار اليه الزمخشري حيث يعدل عن القابل لبناء
افعل منه كما في الاية الكريمة فيمنيد يعلم ان العدول لذلك
المعنى اما اذا كان البناء افعل من ذلك اليه مستغنا فاما يبراد
مجرد التفضيل كما يبراد من الذي تغذر البناء منه انتهى وبهذا
يتضح قول ابن الحاجب ان ما احمره وما اشدد حمرة على حد

على سؤال الزمخشري في قوله تعالى
واشدد فتوة

سواء في ان ذلك على انه يجوز الانتباه بان شد واشد وان استوي
 الفعل الشرط هنا وفي التفضيل وصرح بذلك في التسهيل
 وحينئذ فقد يتوقف في قولهم في من الشرط والابتناف في الصوغ
 من غيره نحو ما انكر ما قيلت لان ذلك لا يدل على انه لا يقال
 ما اقبله خصوصاً والصوغ من المستوي للشرط فبما **قوله**
 وبالنسبة واحكم بغير ما ذكر كناية من الجاهل في قولهم ما اعساه
 واعس به يعني ما احقه على قولهم قال ابن هشام وانما اركي
 بطلان ذلك لان عبي الجاهل الناقصة ليست بغير حركي
 وكناية للمفعول في قولهم ما اقبله كذا قيل ورد لنا ظم
 بانه قد سمع مقت مقانه اي صار مقتياً فيمنع ان يجعل البناء
 منه دفعا للشدوذ **قوله** ولا تقتضي الذي منه اشتر
 قال ابن هشام العجز عن تغييره لانه معلوم من الصدر والجيد
 عجز بيت الكافية وهو كصوغ ما اخصره من اختصار انتهى
 وقال الساهي اورد انه ما فائدة قوله وبالنسبة
 في اخره منع ما تقدم وما فائدة شرطه التالي على نقد سير
 فائدة الاول واجبه **قوله** عن الاول بانه لدفع التوهم
 لان ما خرج بالشرط السابقة منه ما قيل انه فبما فقد
 يتوهم ان ذكر الشرط السابقة لانهما محل الوفاق مع الموافقة
 على قياسية بعض ما خرج عنها وعن الثاني انه لدفع التوهم
 لان الناظم قد يعبر بالنسبة عما جاء في الكلام وهو يحتمل
 القياس عليه **قوله** المتبادر ان اشد وما جرى
 مجراه فقال بيبي منها فعلا التعجب وفيه نظر من وجهين الاول
 ان الكلام فيما يحصل بالمماثلة الخلاص من المماثل فاقصد
 الشرط واشد ونحوه من جملة فائدة الشرط او ليس ثلاثيا
 اللهم الا في القول يجوز ان المماثل من الفعل والثاني ان ذلك
 يتوقف على اورد اشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال
 في الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كانت معه دابة

شديدة والمماثل في هذا نحو اشد استعرجا بعثه فذكر **قوله**
 وفصله بظرف او مجزى من مستعمل يقتضي انه لا يختص بالشعر بل
 ورد في النثر لانه اطلق وكذا الواقع بدليل عمرو بن معدى كرب
 ما احسن في البيداء لقها **قوله** واكثر في الدربات عطاوما
 ويشترط ان يكونا معمولين لفعل التعجب نفسه لا لمفعوله فلو
 قيل ما احسن لمعرف امرا او عند الكعبة جالساً لم يجز بالاتفاق
 وزمناؤهم فالظن من كلام عمرو بن معدى كرب صحة التعلق بالمفعول
 وذلك لصحة في المعنى وهو باطل لان كلامهم قد استغنى
 بخلاف ذلك واما بقية السواهد فذلك فيه ممتنع اما معني
 او صناعة او كليهما فلا اشكال فيه واما الحال **قوله** فقال احمد
 لو نصبت الحال على المتعجب منه فقلت ما احسن زيد احنا حكا
 جاز ايقاع الحال بينه وبين الفعل ثم ناقض هذا فقال الاجود
 ان لا يفصل بين الفعل وبين المتعجب منه بالظرف والمجرور لان
 التعجب كالمثل وفعله جامد وفي الفصل تغيير وتغييره وقضية
 هذا القول ان لا يجوز الفصل بالحال وتقبل يجوز وجهته مع
 صنعته قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وافتح به ان يكذب
 واري انه لا حجة فيه لانه في الفعل ضمير الرجل والفصل يحير
 مجرى ضرورة لا مجرى الاختيار واما المنادي فاجاز بعضهم
 الفصل به وشهد له اعز علي اما اليقضان ان اراك صريحا
 مجبه لا وفيه الفصل ايضا بالجار والمجرور واذا اعتقر الجمع
 هنا اعتقر في نظائره كالفصل بين اذن ومنصوبها والعتاف
 والعتاف اليه والشهاب يزد فيهما ومالك في المنع فاحفظه
 قال الشارح ومما يجوز في فعل التعجب الفصل بينه وبين ما
 كان قال ابن هشام كانه ذكره ناسيا لهذا الحكم اي كما جاز
 ان يفصل بين فعل التعجب ومفعوله بفصل ما هو الظرف والمجرور

نعم ويبش وما جرى مجراهما

قوله فعلا ان غير منقر فين خلافا للفر او ان الكوفيين
 دليلا من دخول الباء والياء والذاء والاضافة فيهما ولا يكون ذلك
 الا لاسما نحو ما في بغير الولد على بيس العير لا بغير المولى
 وبغير النضر بغير طير ولنا ايضا انضال التانيث الساكنة
 في جميع اللغات ومنها برفع الباء رزة في لغة حكاها
 الكسائي على حد ما تنقل بالافعال والباء على الفتح فلما بغير
 الولد على بيس العير فصفة المحذوف مثل بنام صاحب
 فان قلنا **قوله** لا رابط ولا الجملة خبرية بخلاف نام
 قلنا التحقيق انها معول للصفة اي مقول فيه ذلك
 مثل راية الذبي قط واما بغير طير فقال بعضهم
 مشكلا لانها فيه اسم بدليلين الجار واصفها وثالث وهو
 عدم القاعل ولا يمكن دعوى الصفة فيهما **واحيى**
 بانه على الحكاية ونقل الكلمة عن الفعلية لاجلها **اسما**
 للفظ مثل وانما عن قيل وقال اي بكلمة بغير منسوبة
 الى الطائر الميمون **قوله** لا تقتيد في المثال بالميمون وفيه
 طير بالجمع لا طائر وفي شرح الكافية لاجبة في هذا ان بغير
 فيه محكية ولما افترقت مع دخول الجار عليها **فتبينان**
 الاول قال في البسط من قال باسمينها لما بعد هاهما هو
 عندنا فاعل بيثني ان يكون تابعا اما بدلا او عطف بيان
 والمعنى الممدوح الرجل زيد انتهى ولا مانع من البدل لاجبة
 في بغير طير لا يجوز ابدال النكرة من المعرفة ويبقى الكلام
 في نحو بغير رجلا زيد فيجوز ان رجلا متبعا عن النسبة التي
 تضمنتها بغير يعني الممدوح اي الممدوح من جهة الرجولية
 زيد ويجوز ان كان لقياس ما ذكرناه في بغير الرجل
 جاز الولد في ما في ما بغير الولد فلعله مراد به بالبحر
 او هو مقطوع وكذا على بيس العير قاله الشهاب **واقول**
 في مختصر التبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للبعث

ان الاسم بعد مما مر فروع بهما كما يرفع باسم الفاعل
الثاني هاتان الكلمتان خالفنا الاصل من جهات احدها
 جهة اللفظ لانها وضع على فعل فانبعثت فاما العينية اسم
 اسكتا وفي هذا مخالفة صورينة وهي ظاهرة وفيها سمية
 وهي بقا التابع مع زوال المتبوع والثانية جهة المعنى
 وذلك ان معناها في الاصل اصاب لغمة واصاب بوسا فضا
 للمدح والذم **والثالث** ان زما نهما كان ماضيا فضا راضيا
 والاربع انهما كانا اذكارا فاضارا انشأوا عن هذا انشأ الوجه
 الثالث والخامس ان قاعلها بيثني ان يكون فاعلا
 مخصوصا **والسادس** انهما اذا انعملا الضمير لم يكن غايدا
 الا على ما بعده **السابع** ان يكون مستترا على كل حال **قال**
قوله مقارنى ال يعنى الجنسية بدليل قوله في باب
 الفاعل ان قصد الجنس فيه بين وقوله في بابا في ويذكر
 المحصور بعد والتحضير انما يكون بعد التفسير وقيل
 انما عهديته حجة الاولين لزوم الية فاعلها او فيها اضيف
 اليه فلولو الجنسية كان فاعلها كل اسم وقوله بغير
 المرأة هند كما تقول قاهر النسوة **قال** تقالي وقال نسوة
 قيل فاجيز واي بغير الرجل ان يقال نعمت الرجل كما يقال
 قامت الرجال ونعمت الرجال **قوله** مقنة في القياس ان لا
 يجوز بغير المرأة رعا لجانب اللفظ ولكنهم راعوا جانب المعنى
 المعنوية بالاصالة وهي التذكير وامامة الخالف لذلك لانه
 لم يعنفه بالاصل اعني في نعمت الرجل بل هو خلاف اللفظ
 والاصل جميعا وحجة الاخرين انه بيثني وجميع فلو كانت
 للجنس استغنى عن جميع مراده ولو كانت للمعنى الذهنية كانت
 لمعقول الماهية وذلك في معقول لا يقتبل تثنية ولا جمع او رد
 بعد مرهنة الملازمة بدليل فان النار بالعودين تدرك
 في العود ولا يمد فيه وعلى الجنسية فكل الى الجنس

حقيقة او مجازا وعلى العهد فكل اليهودي او مسيحي خلاف
قوله ويرفعان مضر ايجب ان يقول مستتر اليلاتيوم
 انه يبر زكسايير الضماير وليس كذلك الاشد وذا وقد يقع
 علما نحو ويبست صفورا ومضافا لعلم نعم عند الله خالد
 ابن الوليد ويبس عبد الله انا ان كان كذا او نكر نحو نعم
 خليل زيدا ومضافا لنكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح له
 او ضميرا بارزا مرفوعا نحو نعم رجلين ونحو ارجالا او
 ضميرا مجرورا بالباء نحو نعمهم قوما فمذمومة مستندة
 وذكر الناظم ثلاثة قيا سنية وبقي عليه رابعة وهو ان
 يكون مضافا الى مضاف لا ما نبيه ال ويمكن دخولها في كلامه
 بان يراد بالمضافين ما يشبه المضافين بالواسطة فتلك عشرة
 كاملة واختلف في اربع مسائل عنهما وهي الذي
 الجنسية فاجازها الفارسي والمبرد نحو نعم الذي بعث
 بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم ومن وما الموصولات
 مرادها الجنس نعم من كان من صانعت مذهبهم وما في مثل
 نعماني وسماي الكلام على ذلك وفي مفتاح الاعراب
 للامين المحلي يكون فاعل نعم ويبس مضافا الى ضمير المرفوع
 بالمعطوف كقولك نعم علام الرجل وخادمه بغير انتهى
 واجاز بعضهم الرجل نعم علامه والفاضل نعم كلامه
 وقد جاء في ذلك قوله **قوله** فنعم اخوا الهيماء ونعم شهابها
قال ابن هشام ويبس ان يلتزم ذلك من اجاز مررت
 بالرجل الصارب علامه **قوله** بفسره مبرز هذا قول البصريين
 وقال الكسائي والعرا الفاعل في نعم رجلا زيد **زيد**
 ورجلا خالد عند الكسائي مبرز عند الفراء الناظم نعم
 رجلا الله ويبس رجلا هو فلو كانا فاعلين اتفلا وقوله
 اخوتك نعم رجلا والفاعل لا يتقدم ونعم رجلا كان زيد
 والفاعل لا يعمل فيه النواسخ **قال** ابن الطراوة الفاعل

محذوف لا مضر بدليل عدم بروزه وسوغ المحذوف ان
 موضع ايهام كما قال فسوف نقاد فذا ايضا حذف لاهام
 المحذوف صار النفسير بدلا من اللفظ به ثم هذا الضمير عايد
 على ما بعده وهو احد المواضع التي عايد فيها الضمير على متاخر
 لفظا ومرتبة **قال** ابن هشام في الحواشي من احكام هذا
 الضمير انه ملازم للافراد وانما عايد على ما بعده وانما
 لا يتبع متابع لان لفظه ومعناه انما ينفع كل منهما اي ينتظر
 بعده فاسبه الحروف ولا كذلك الضمير الذي يعود على ما
 قبلها ومثله في ذلك ضمير السنان **قال** ايضا شرط هذا
 التمييز التاخير عن الفاعل فتدل لان العامل الجاهل لا يتقدم
 بتمييزه **قوله** انما عايد الضمير فهو من باب رطل زيتا
الثاني ان يتقدم على المخصوص ومن سرحكم في التتميل
 بسد وذنم زيد رجلا فهذان شرطان باعتبار محله الثالث
 ان يكون مطابقا للمخصوص **الرابع** ان يكون قابلا للدال
 واللام ومن سرح خالف الناظم من قال نعماني ان ما تميز
 وقال ابو علي في من في قوله ونعم من هو في سر وعلان ايتها
 نكرة تامة مميزة لفاعل مستترة فهذان شرطان باعتبار
 لفظه انتهى واما فاعلهما اذا لم يكن ضميرا فيجوز ان يتبعه ببدل
 وعطف يجوز بها شرهما نعم ويبس لا يصفى على الاصح واختار
 الناظم الجواز اذا نزل باكمل الحصال ولا تؤكد معنوي وفي
 اللفظ قولان ولا يفصل بين نعم وفاعلهما وقيل يجوز بمعمول
 الفاعل نحو نعم فيك الراغب **قوله** وجمع تمييز عكس ترك
 التمييز مع كون الفاعل ضميرا نحو فاعلهما ونعمت اي في السمنة
 اقد ونعمت سمنة وقول السارج ونعمت السمنة ليس بحيد
قوله فيه خلاف عنهم قد استشهد به في المنع اذ
 لاهام مبرز نعم التمييز ورده الناظم بان رفع الالهام عن
 لازمه في التمييز لمحبيه مؤكدا نحو قوله تعالى ان عدة السهو

عند الله اثني عشر شهرا فيجوز ان يكون التمييز في باب نعم
 من ذلك وقول المتخرج ان هذا من التمييز المؤكد وليس
 الكلام فيه فقول من متعين انتهى غير ظاهر كما لا يخفى ونما
 استدل به الناظر ورود السماع في نحو نعم الزاد زاد ابيك
 زاد او خروجه بعضهم على انه مفعول به او هو مصدر يحذف
 الزايد وخروج غيره من نحو نعم الفتاة فتاة البيت على الحال
 المؤكدة ولما كان ذلك بعينه الجود الاسم في اكثر الامثلة
 كقوله البيت قال ابو حيان الاقرب ان يدعي ان الفاعل
 ضمير والمرفوع بعده بدل والمنصوب ممييز تار وفيه ان
 هذا لا يقع البصريين فقد نص المراد في الكلام على البيت
 السابق انه لا يجوز تاخير التمييز عند البصريين واما قولهم
 نعم زيد رجلا فتا در فيودي في القول بان هذه السوايد
 نادرة وحيث كان كذلك فالاول ان يقال محل منع في غير
 الندور والنادر لا حكم له فتدبر والعجب من المراد في كيف اقر
 بخروج ابي حيان مع ما سلفه **قوله** وما مبرز فيه ثلاثة
 اقوال لان المخصوص محذوف وما اما نكرة ناقصة والفعل
 صفتها او تامة وفيه قولان لان المخصوص المحذوف اما
 ان يفتر نكرة والفعل صفتها او نقد رعا اخرى موصولة
 والفعل صلتها وعلى كل الفاعل مستتر والتمييز في هذه الوجة
 بالنقص والتام هو الموافق لما ياتي والمذاير عليه فالتمييز
 به اولى من تقييد المراد وغيره بنكرة تامة ونكرة موصوفة
قوله وقيل فاعل وفيه خمسة اقوال الاول انها اسم
 معرفة تامة والفعل صفة لمخصوص محذوف **الثاني** انها
 موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف **الثالث**
 كذلك الا انه انتهى بها وبصلتها عن المخصوص الرابع انها
 مصدرية والتقدير بيسر صنعك وان كان لا يحسن التلخيص
 بذلك بل يقال بيسر صنعك كما نقول اظن ان تقوم

ولا نقول اظن قيامك والفرق بين المصدر الصريح والمؤول
 بوجوده في مواضع وقول المتخرج الرابع انها مصدرية
 سادة بصلتها لاشتغالها على المسند والمسند اليه مسند
 الفاعل والاسم المخصوص جميعا ما يذ لموضوع المسألة
 انها فاعل الا ان يقال لما سدت سدت مسده اطلق عليها
 اسمه توسعا **الخامس** انها نكرة موصوفة بالفعل بعد ما
 والمخصوص محذوف **واعتلم** ان قول الناظر وقيل دون ان
 يقول واما نص في اعتماد القول الاول على الاجمال اذ لا اشعا
 له بواحد مما صليق عليه من الاقوال وقول المراد في ظاهر
 عبارة بشير لما ترجيح القول الذي يذاه والظاهر انه
 اراد القول الاول من الاقوال الثلاثة على انها تمييز والاول
 من الخمسة على انها فاعل لاقتضاره في شرح الكافية عليها
 لا يخلو عن نظر لا يخفى لان عبارة الناظر نص في ترجيح الاول
 على العموم ولا يلزم من اقتضاره في شرح الكافية عليها
 ان يتبادر من لفظه العام هنا فتأمل هذا وترك الناظر
 قول آخر **ب** **احد** هما انها المخصوص **قال** المراد واما
 القائل بانها المخصوص فالنقد بغير عنده نعم شيئا الذي
 صفتها **قال** ابن عازي **قال** شيخنا الاستاذ ابو عبد الله
 الصغير هذا خلاف ما نقل بعد ان التمييز لا يكون بالاسم
 الموصولة في الابهام كنه قلت اما يمكن هذا الايراد في كلمة
 ما المحذوفة المفعولة تمييزا اذ لا دخل في البناء والابهام منها
 كما قال بعد واما لفظ في قائما هو نفسير معنى والثاني انها
 كانه **قال** في النسخة واذا دخلت ما على نعم وبيس بطر عليها
 وجاز ان يليها ما لم يكن يليها فتبدل حول ما نقول نعم انت
 وبيس ما صفت **قال** انه تعالى بيسر ما شر وابه انفسهم
 ولم يحذف قبل ان تدخل ما ان نقول نعم انت ولا بيس صفت
يقول ان هذا كله اذا وليها فعل فان وليها اسم نحو فتعماي

Copy and Share to the University

ففيها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة تامة تميز والفاعل
مستتر الثاني انها معرفة تامة هي الفاعل والمرفوع
عليهما هو المخصوص الثالث انها نكرة مع نفي فلا موضع
لها والمرفوع هو الفاعل وسكتوا عن المخصوص فيجوز ان يحدو
او اغنى الفاعل عنه على قياس ما سلف وهذا القسم يتدرج
في كلامه لان القول بان ما ميمزا وفاعل جري فيه ولا ينقص
بالمثلية بجملة فعلية وان اومه كلامه النصريح وكأنه قصر
الكلام عليه وقوا مع ظاهر المثال وهو نعم ما يقول
الفاضل ويمكن ان يقال مراده بخومه ما وقعت فيه ماثلة
يشي من مفردة بخود ففته وقا نعم وفيها حينئذ قولان
نكرة تامة فاعل نكرة تامة تميز والفاعل مستتر وعليها
المخصوص محذوف واختار الناظم في شرح التبيين القول
الاول لامور منها انه كثر الاقتضار عليها والنكرة التامة
لا يقتصر عليها الا نادرا بل قد يدعي دخول هذه في كلامه
لجريان القولين فيها ومراده بنحو نعم ما يقول الفاضل من
كل تركيب انفصلت فيه ما بنعم **تبيين** علم مما
تقرر ان ما الموصولة قيل بانها تكون فاعلا لنعم وبليس
وفذا اختلف فيها وفي من الموصولة اذا اريد بها الجنس
ففيها يجوز كونها فاعلين لنعم وبليس واختاره الناظم
قال صاحب البسيط ويشهد له القياس على الذي والي
اذا اريد بها الجنس فان ذلك جائز فيهما اجماعا وهذا اوهم
منه بل المنع قول الكوفيين وجماعة من البصريين وذلك
غير مسوع البنية **قال** واما السماع فكقوله سبحانه وتعالى
فنعما اي وكقوله ونعم مزا من صاقت مذاهبه ونعم ما هو
في سر وعلان **قال** فظاهر من انها موصولة وقد وقعت
فاعلا لنعم ووقع مزا وموصوفات لن وهي موصولة فاعلا
لنعم والصحيح المنع ولا حجة في البيت لاحتمال كون من الاول

موصوفة مثلها في ريب من انفجرت غنظا نكبه فتكون بمنزلة
نعم صاحب سفر ريب حكاها الاخفش وغيره لغة وامان
الثانية **قال** القاري تميز ورد عليه الناظم بان التمييز
لا يقع بالاستقراء الا نكرة صالحة لالاولان من لم تقع في
العربية نكرة تامة والحكم عليها بالتمييز عند القاري **بيل**
به مرتب على ذلك وهو منصف باجماع في غير محل النزاع فلا
يصار اليه بغير دليل عليه انتهى **قال** ابو حيان ولا يخلو
ان يقول من هنا نكرة غير موصوفة ولم يستعمل الجملة التي
بعدها وهي في سر وعلان في موضع الصفة بل من تميز
وهو هو المخصوص بالمدح وعوده على بشرين سر وعلان **قال**
ابن هشام هذا كلام طريق جدا لانه يفتر للمولف رده على
القاري ظانا انه يجيب عنه فان دعوى المولف ان من نكرة
غير موصوفة با تفاق فالذي يقع اليها ان يجعلها هنا موصوفة
بالجملة لان ينفى عنها كونها موصوفة ثم مالا في يتجمل
في موه سر وعلان انه جملة ويمل يتيك زبد في السر
والعلانية فيكون كلاما والماء في سر طرف للحالة التي هو ممدو
ينها كما يقال نعم زبد في الحرب **قوله** ويذكر المخصوص
بعد اي بعد ما تقدم ذكره من فاعل وتتميز على ما تقدم
وهي موصوفة لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه **قوله** مبتدأ
والجملة قبله خبره محذوف اي الممدوح او المذموم
فكلام الناظم يحتمل القولين وقول المراد لو اراد الاخير
ليبين ان الخبر محذوف فيه انه لو فعل ذلك صارت عبارة
نصا في الاخير والمقصود عبارة تشتمل القولين **قوله** او خبر
اسم **قال** الناظم يلزم على هذا المخالفة اصل فانه يلزم منه
ان ينتصب لدخول كان عليه يعني انه لو كان خبر الجار نصبه
بعد كان ولم تنصبه العرب بعدها واجاب **ابو حيان**
بان العرب حين ادخلت الماسخ لم تراع هذا الجواب ان يكون

خير اكل من اعت الجائز الاخر وموان يكون مبتدأ وانما يظهر
منه لو كان القائل بانه خبر يجوز كونه مبتدأ والظاهر
خلافه ثم انظر هلا قال ان ادخل كان يطل هذا القول
لانها لا تدخل على مبتدأ الا زعم الحذف ومثل يعارض كلامه
بانه لو كان مبتدأ الزمان ينصب او ادخلت عليه ان واخواتها
تنبيهات **الاول** ذهب ابن ليسان الى ان المخصوص
يبدل من الفاعل ورد بانه لا زعم المبدل ليس بلا زعم ولانه
لا يصلح لمباشرة نعمة ونعم وقد يقال لا مانع من كونه المبدل
لا زعم المكونه المفعول بالحكم وكونه تابع لا يفتح في اللزوم
وقد يلزم بعض النوابع كتابه مجرور رب واما قوله وبانه
لا يصلح الى اخره فنفية انه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع الا ان يقال هذا في غير المبدل لانه على ثبوت تكرار
الفاعل ثم رابث في الارشاد وذهب ابو سعيد
المستوفي الى انه بدل من الرجل قال ولا يلزم ان يقال
نعم زيد لانه قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا مما لا يجوز فيه
اذا وى العامل فانهم حملوا انك انت قايما على اليد
وان كان لا يجوز ان انت الثاني قال في التثنية ومن حقه
اي المخصوص ان يختص ويصلح للاختبار به عن الفاعل موصوفا
بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد يمين فان بانه اول
وقوله ان يختص اي بان يكون معرفة او مقار بالما بالتحصيص
محو نعم الغني رجل من بني فلان قال ابو حيان ويرد عليه
نعم البعير جمل ونعم الانسان رجل ونعم المال الف
واجاب **الدمايني** بوجود المسوغ فيما ذكره وهو
تقدم الخبر وبان ما ذكر قليل والمصنف قال ومن حقه وهو
مستبعد بانه قبيح على خلاف ذلك وفي الاول نظر اذ يلزم
ان لا يحتاج للمخصوص حيث فاعل المخصوص فلا حاجة لما ذكره
المصنف و**رابث** بخط ابن هشام ما نصه قوله المخصوص

يفهم

يفهم منه شرطان احدهما ان لا يكون اسم من الفاعل
فلا يجوز نعم الصيام جملة ولا نعم الانسان حيوان ولا نعم
الرجل انسان والثاني ان لا يكون مسادا فلا يجوز نعم
البعير الجمال عند من قال ان البعير خاص بالجمال ولا نعم العير
الحمار ولا نعم الدسر المستامر واما من قال البعير يطلق
على الجمال والناقة فذلك جائز وقوله يصلح الى اخره اي كما يقال
في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي الرجل عمر والرجل
المذموم عمر ومفسر الفاعل كالفاعل فينبئنا ان ما ذكر من
الضابط نعم رجلا زيد وبيس رجلا عمر وقوله فان بانه
اول اي كما في بيس مثلا زيد اذ لا يجمع ان يقال المثل المذموم
زيد فيوول على حذف الضابط الى المخصوص اي مثل زيد الثالث
قال في التثنية وان كان المخصوص موصوفا جاز ان يقول
نعمت وبيست مع نذكر الفاعل انتهى واذا فسر فاعله
بوني لحقت التاتق قول نعمت بامرأة هند وقال ابن
الربيع لا يلحق والماتقال نعم امرأة هند استغنا بتاثير
المفسر قال **المرازي** وبويدي الاول فيها ونعمت انتهى
وتظهر فيه ابو عبد الله الصغير لان المنبر غير مذكور
قول كالعلم نعم المفتي قال **المرازي** الظاهر ان هذا
المثال مما تقدم فيه المخصوص لا ما حذف له لانه ما قبله
عليه ومثله في التوضيح لابن هشام قال في التصريح هذا اذا
رفعنا العلم على الابتداء اما اذا جعلناه خبرا مبتدأ محذوف
تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من المحذوف لامن التقدير
كما ذكرنا ظاهر انتهى وقال **المصطفي** حكى شيخنا ابو عبد الله
الفخار الاتفاق على ذلك يعني تقدم المخصوص في هذا التركيب
ولا يجمع ان يريد بقوله كيف انه المخصوص اذ يلزم عليه محذوف
جواب الوجهين في اعرابه مقدم ما ولا قايلا به وخروج انما
وجدناه ما بران نعم العبد من كلامه قال **ابن عازي** مع

ان قوله وان بقدر شعريه بآياه اذ المشعر بالشيء خلافه
فلو عومنه بان يقول مثلا
وقبل سيمد اوماه كفى كجدي العالم فنعلم المقية
لوفي بالاحوال الثلاثة ولم يخرج عن هذا الاتفاق وقيل
معطوف على بعد انتهى واراد بالاحوال الثلاثة تقدم
المخصوص وتاخره وتقدم المشعر به وبها فترى من قوله
مع ان قوله لا اخره يعلم ماية كلام النضر **قول** واجعل
كبيس ساقا **قال** ابن هشام في المعنى والجمود والقاعل
والمخصوص واعني بالمعنى الذم المطلق وفي شرح العمدة
وقد اجتمع في قوله تعالى بيبس الشراب وسكان مرتققا
انتهى والظاهر ان ساقا هنا ليست من هذا دليل ان المرتق
مذكروا الموت والمنا الضمير على النار المذكورة فيها
تقدم وفي الكلام حذف اي سكان نار مرتقق لانه يجب ان
يكون المخصوص من جنس التمييز فحذف المضاف واقتصر
المضاف اليه مقامه واعترض ابو حيان بانه لا حاجة
لافرادها لانها من افراد فعل واجيب **بأن** ثلثة
افرادها الاتفاق عليها والاختلاف في فعل فنية بافراد
على ذلك وفنية كلام التوضيح وصرح به الاسموني ان
ثلثة افرادها خفا الخويل فيها ونقل التوجيه بذلك
الد ماسيني عن ابن عقييل ثم قال وهو في لا يعيا به فانه
ينقص لما غول الحاصفة ولا يظهر الخويل فيه كقال وباع
ونحوهما مما لا يخبر **قال** قبل ذلك انه اما افرادها لانها
للدن العام فهي بيبس اسبه بخلاف قولك جمل وحقق
ولو مر فانها من خاص وكثرة استعمالها بخلاف غيرها من افراد
فعل فلها سمية تقتضي حسن افرادها بالذكر انتهى **قال**
الشهاب وقوله فقال وباع يقتضي محبة المتعجب منها فيقال قال
الرجل زيد او قال زجلا زيد لانها مدحه بالقول اي بجوده

لنفعل

مثلا

مثلا **قال** الدماسيني ايضا بعد ان شرح قول التسهيل
ويكثر اجزاء فاعله اي فعل بالها والظاهر ان ساقا ملازمة
لاحكام بيبس لانها رقتا بجاء فان تحقق هذا الذي ذكرناه
كان وجهها اخر المحكمة في افرادها **قول** واجعل فعلا الخ
قال ابن هشام العبارة ظاهرة في فعل وفعل المنزلة
منزلة فعل في الوزن لانه فعل لان ذلك فعل الثلاثي
لانه فعل من الثلاث لان ظاهر من كذا القول عن شي ويبيغ
ان يستثنى من هذا ما عينه او لامه يا ومدا وان كان
قد حكى فيه خلاف لا ينبغي ان يتركب بخوبه لعدم الاعتداد
بما جاء من فعل يضم العين مما عينه يا نحو هبوا وكذلك
ينبغي ان يستثنى من ذلك المضاعف اعني ما عينه ولامه
من واد واحد لقلة ما جاء من ذلك نحو لبس والمحق ان فعل
المذكور للثلاثة على الزيادة في معد من الفعل فهي في نحو
علم مدح وفي نحو جمل د مروي نحو عسر لا يفتق دما ولامدا
ثم اذا افتقت ذلك كان خاصا لانها بخلاف **نفس**
وبيس وساقا بيبس لانكوتها فعل بلما دتها وكذلك
عب بالنسبة ليا فمر انتهى وتسهيله يعلم وجمل بنا على ما
في شرح الكافية والتسهيل وذكر ابن عصفوران العرب
لم يحول علم وجمل وسمع **قال** الشاطبي وعليه الماظم سوال
من ثلاثة اوجه احدها انه نضر على ان فعل بيبس في الحكم
مثل نعم مطلقا من غير نقيبه فهو مسئلة في احكامه اللفظية
والمعنوية اما اللفظية فكما قال واما المعنوية فقالوا
فعل هذا الوبى معنى التعجب فحسن الرجل زيد في معنى ما
احسنه وفقتوا الرجل زيد في معنى ما افشاءه ومعنى التعجب
خلاف معنى اسما المدح والجواب **بأن** فعل لانها
المدح والذم ومعنى التعجب داخل على ذلك المعنى اذ لا تفر
بينما انتهى **قال** ابن هشام فعل المذكور يوافق نعم

Copy Right University

وبعس في استعالمها ونجا الفهم في ستة امور امران راجعا
 لا معناه احدهما انه مشرب بمعنى النعيب الثاني
 انه للمدح والذم الخاصين ونعم وبعبير المدح والذم العام
 وامران في فاعله الظاهر ومما ايجاره بالبا كهيما نحو حب
 بالنزور ويجرده من ال كثير نحو وحسن اوليك رفيقا
 وامران في فاعله المفعول ومما جواز عوده على ما قبله وجواز
 مطابقة لمن قصد به وذلك عند اعادة على ما قبله فاذا
 قيل زيد نعم رجلا احتل ان يكون في نعم ضمير زيد واحتل
 ان يكون الضمير لرجل وحينئذ فيكون الرابط فيما اري اعادة
 المبتدأ بمعناه لان الرجل هو بقدر زيد وقال الزمخشري
 في كبرت كلمة ان ضمير كبرت عايد على قولهم اتخذ الله ولدا وقال
 ابن برهان انه عايد على كلمة وتقول الزيد ونكر موارجلا
 على الاول وكمر رجلا لا على الثاني وقال ابن الناطم المقتدر
 والله اعلم بعين كلمة يخرج من افواههم قولهم اتخذ
 الله ولدا انتهى وفي تفسير كبر بعين نظر لانه تفسير
 للخاص بالعام انتهى وحينئذ في قول الساطي اما اللفظية
 فكما قال نظر واقتضاه في مخالفة المعنوية على اعادة
 فعل النعيب فتصور ثم قال الساطي السؤال الثاني ان
 ظاهر كلامه ان البناء من فعل ما يكون على معنى نعم لا على
 معنى بعس واما معنى بعس فتقرر ببناء المتقدم وهذا
 غير صحيح بل يحري فعل يحري بعس ايضا تقول حيث الرجل
 زيد بمعنى بعس حيث حيث زيد او بعس الرجل زيد نريد
 لحيثه والجواب ان قوله كنعم لا يعني به عين المثال
 بل ياب نعم اجمع فكانه حذف الضمات واما حذف الاستسا
 لكثرة استعمالها في لفظها نفسها بمعنى بعس انتهى وأشار
 بعضهم الى الجواب عن هذا السؤال بان في كلام الناطم
 انتقا والنقد ير وجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم وبعبير

والسؤال الثالث ان صيغة فعل الماتني مما يبي منه فعلا
 النعيب والناظم لم يذكر من الشروط الا البناء من الفعل
 الثلاثي انتهى واسار لا هذابة التوضيح بقوله وكل فعل
 ثلاثي صالح للنعيب منه **تنبيه** ان الاول قال الله
 يدخل في قوله واجعل فعلا مما ثبت لنعم وغيره ومنه الجمع
 بين الظاهر والتميز والاستناد الى الضمير وغيره كالنكرة
 انتهى وفيه نظر سنقره الثاني يجوز في فعل سكوت
 العين وفعل بضم الفاء سكوت العين قال
 انور اسرع ما اذا يافروق وحبل الوصل سنتك حريق
 قال يعقوب رحمه الله نارت المرأة نوار او نوراً فهو
 نوار ونسوة نوار اذا فزن من الرينة وغيرها مما يكبره
 اي انقار ابا نروق سريع ماذا والمنة والكسرة مخفان
 ويقال ايضا عظم البطن بطنك الا ان النقل يختص بالمدح
 والذم نحو حسن الوجه وجهك وحسن وحسن فان قلت
 حسن وجهك جاز ذلك وجاز حسن ولم يحز حسن لانه
 ليس كنعم وبعبير وقال
 لم يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطهم ما ارادوا حسن ادبا
 فنقل لان هذا مذهب النعيب **قوله** ومثل نعم حبيذا
 فيه انتقاد الاصل ومثل نعم وبعبير يدل على قوله وان نرد ما
 نقل لاحيذا واعلم ان حبيذا تنقرد عن نعم وبعبير بامور
 الاول قد مر تطابق الفاعل والمخصوص كما يفهم من قوله
 لا نقدر بهذا الثاني قد مر جواز نقدر المخصوص كما يفهم من
 قوله واول هذا المخصوص الثالث قد مر جواز دخول النواسخ
 الرابع جواز دخولها من غير شدة وذخلاف يافوق وان كان
 لا بد من التاويل في المحلين الخامس جواز دخول السادس
 كثرة وقوع تنميرا وحال قبل المخصوص وبعده فالتميز بقوله

الاحيد انوما تسليم فانهم وفوا اذ تواموا بالاعانة والصبر
 وقوله
 حيد الصبر شيمه لاسره راسباراة مولع بالمعالي
 والحال كقول
 يا حيد امريجوا البر السبخ من يرحبه فغيثه العبير الرحي
 وقوله
 يا حيد المال سيد ولا بل اسرف في اولجه البر اسرار او اعلانا
 قال ابن عصفور المنسوب بعد حيد المنير جامدا كان
 او مستقلا صحت دخول من قال ابن الحاج والصواب انه اذا لم
 تدخل من تحت الحال والتميز فاما معنيان مقصودان وقد
 يحدف المخصوص ان علمه زفه مع بقا متميزا جو دقا والاول كقوله
 اجبت عصاما اذ دعا في قايلا الاحيد استغفر وغيره
 والثاني كقوله
 قلت اذا دنت سعاد بوصل حيد ايا سعاد لو قصد فتيها
 فتقدير الاول حيد انت وانا وتقدير الثاني حيد ايا سعاد
 اي اذك بالوصل **تميز** لاختلاف ان حيد امركب
 وفي اذ احب قبل التركيب فعل اصله حب بقولهم في الوصف
 حبيب ومومن فقل كسيف من شرف واختلف بعد التركيب
 فقل فعل تقليبا لاذالها اقوى فحيد اميتد اوزيد خبرا
 وبالعكس وقيل لا في حاله فحب فقل مقصود به المحبة
 والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على المحصور الفعلي ولم يغير الجرائم
 بحري المثل وبرد كونها اشيا انما لم يغير بعد التركيب
 معني ولا لفظا فبقيا على ما كانا عليه كما بقيت حرفية لا
 واسية اسمها في نحو لارجل ونوزع في هذا ما ان اصل حب
 من ديفض فلما ركب اكنى معني المدح كنعم ولا ان المسند
 تدخله النواسخ ولانه كان يلزم تكرار لا نحو لاحيد ازيد
 ولا عمود **ول** فهو هنا في المثال لانه اشارة الي

مقار

مصدر محذوف خلافا لابن كيسان ونظيره في النص على العلة
 لاجل الخلاف فيها لان قصد الجنس فنيبين وانما ان كلامه
 ربما اودهم ان المخصوص لا يد من ذكره كما يعطى انه لا يتقدم من قوله
 واولد وبوكد الوهم قوله ثم وان تقدم شعيرة كيف وسكونه
 عن ذلك هنا وقوله انه كلام ايضا في المثال **قوله** وما
 سوى ذا ارفع يجب الى اخره تستعمل حب مع غير ذابتيجد د
 لما مورجوار جبر فاعلهما بالما وقللة الاستغناء عن متميز
 لاسمها عند جبر الفاعل ولزوم الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص
 وجواز ضمها بها قال الساطي فان قيل بهذا الموضع
 معتر من على الناظر فانه لم يقيد هنا فاعله حب اذا لم يكن ذا بقيد
 ولا بد من التقييد له لان فاعله حب مع غير ذالما يكون اسير
 جنس او ضمير مفسرا بمنزلة او ما او من كفاعل **نعم**
 وببعض من كل وجه لان حب جار مجراه فلا يجوز ان يقال
 حب زيد ولا حب اخوك فالحوا **نعم** انه لم يقفل عن
 هذا التقييد البتة لانه لما ذكر احكامه فمعر وببعض الحق هنا
 حيد اذ قوله ومثل نعم حيد افاقتني ان حب بغير ذامثل
 نعم في جميع الاحكام لا ما حضر بهادون نعم ومن ذا صحيح
 فانها مثلها فيما سوى ما ذكر فلم يجز لي اذكر فتيده رجوعها
 الى حكم الباب انتهى وما ذكره من ان فاعله حيد اذا لم
 يكن ذا حكمه حكم فاعله نعم فيما يشترط يخالف ما اقتضاه
 صنيع الموضع من انما من افراد فعل المضموم العين الجاري
 مجرى نعم وببعض وتنصبه على ان فاعله فعل المدح كور
 ياتي اسما ظاهرا مجرانا من ال ولا مثله السارح هنا فان
 منها حب زيد رجلا وحب به رجلا لكن لما مثل السارح يجب
 بزيد وحب زيد قال **ابن هشام** ينبغي ان يسل ذلك بما
 فيه ال لكونه الغالب في فاعله فعل **قوله** او فخر قال
 الساطي في احوال العاطف على العاطف من قوله او فخر

اشكال **قوله** انضمام الحائش وكذا كل فعل لا يفعل اذا ضمن
معنى التخييل يجوز فيه هذا النقل كما قدمناه

افعل التفضيل

هو الوصف المبني على افعل لزيادة ماحية على غير في اصل
الفعل وقوله المبني على افعل يخرج لما عدا بعض صيغ
الفاعل ولما عدا صيغ بعض النخب وقوله لزيادة على غيره
مخرج لذلك كاشيب واحسن وقد يقال صيغ النخب خارجة
بقوله وهو الوصف لان احسن في النخب فعل لا وصف
مذا واغترض بهذا النخب مائة لا يستل الاما فيه مدح
اذ المفهوم من التفضيل بيان المزية في الصفات
الحسنة فلا يستل محو زيد اجل واجمل من عمرو فكان
الاولى النخب بانفعل لزيادة **والجواب** ان مدحه
العبارة صارت في الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقا
قوله صيغ من مصوغ منه للتخييل الخ تقدم مائة
يحتاج من ذي ثلاث ومن ثم نحن ابن سيدة في كتاب
الاعراب ابا الطيب في قوله

فروى الرواح اذ ذهب للفيظ واشيى لفرصد الحقود
قال ولما الصواب اسد اذها با وكان يكره ان يقول
اذ ذهب بالحقد وبأخذه من ذهب به ومذا كلا **ح**
يحييه بخلاف اذهب للمقد قانه من اذهبه والاكسر
لا يميزونه انتهى وفيه نظر لان التلميح لا يثبت مع قول
بعض الامة بذلك خصوصا والاصح من اجاز بفا فعل
النخب واسم التفضيل من افعل **وقال** الحريري ويقولون
فلان انصف فلان فيمنونة من انصف واما يعني من
الثلاثي **قال** ابن بري قالوا هو ايسر منه واعدم وافلس
واضع واسرف وافرد وانصف ولما سمع الصحابة قول

حدث ان

حسان رضى الله عنه فشر كما خمر كما العدا فقالوا هذا
انصف بيته قالته العرب **وقال الشاعر**

وانصف الناس في كل موطن من سيف العادين الكاس الذي
وتقدم ايضا انه لا يمتنع من فعل اسم فاعله على افعل
ومن ثم نحن ابن سيدة في كتاب الاعراب عن مراتب قراءة
الاداب ابا الطيب في قوله

ابعد بعدت بياضنا لا بياض له **لانت** اسود في عيني من الظلم
لان الالوان كالمثلث لا يقال ما ايداه ولا ما ارجله كذلك
هذه اولان افعال الالوان والعيوب في الاصل على افعل
وافعال وما تجاوزا الثلاثة لا ينبغي منه قال فاما
استثنى ما بعضهم بقوله

حاربة في دسرها الفقفا من ابيض من اخذ بني اباض
تفعل مجهول غير موسوم ولا معلوم واما قول طرقة
اذ الرجال شتوا واستد اكلهم **فانت** ابيضهم سر بالطباخ

فانه لا يعني بابيض هنا صيغة المفاضلة واما عنى به
الابيض فكانه قال فانت واسمهم اذ تقيم سر بالطباخ
ثم قال وقد يتوول قول المتنبي على ان من التبعيض راى
لانت اسود في عيني ولانت ظلمة من الظلم فيكون كبيت طرقة
انتهى فجعل من الظلم خبرا ثانيا وفي الجملة الثانية من الباب
الخامس من المعنى الصحيح ان من الظلم صفة لا سوداي
اسود كاي من جملة الظلم انتهى **وحاص** ما اشار
له الحريري في الدرر حيث قال ان بعضهم تأوله فجعل
اسود هنا من قبيل الوصف المحض الذي للتفضيل والترجيح
بين الاشياء ويكون على هذا التاويل قد تفر الكلام وكلت
الحجة في قوله لانت اسود في عيني وتكون من التي في قوله
من الظلم انتهى جيش السواد لانها صفة اسود انتهى
وقال ابن هشام في الحواشي اما قوله عليه الصلاة والسلام

في نسخ صحيح البخاري حو في مسيرة شهر ما واه ابيض من اللبن
وريجع ابيض من المسك بخلاف ما لو قيل اسد بياض من اللبن
لقد مر الموازنة لفظا بين اسد واظيب ولزيادة التمييز لو
قيل اسد ونحوه واما ما وجهه الناظر به فليس في الاشياء
لا بعبارة انتهى والذي وجهه الناظر به هو ما ذكره في
شرح الكافية السافية فقال يجوز ان يكون ابيض
من باض الشيء اذ اقامه في البياض فالمعنى على هذا ان
علمة ذلك لغوه من الاشياء المبيضة أكثر من علمة بعضها
على بعض وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اسد بياضا وقد
ابن ان شرط المصوغ منه فقل التجب ان يكون معناه
قابلا للكثرة على ما صرح به في التتميل وغيره قال ابن
هشام واذا انتهى الامر الى هذا السك فوله احب الاعمال
الى الله اذ ومما احب العمل الى الله اذ ومما لان الدوام
لا يقبل الكثرة **قوله** وما به لما تعجب الى اخره يستثنى
منه من ذلك فافد المصوغ للفاعل وقافد الاثبات فان اسد
يأتي هناك ولا يأتي هناك لان المصدر يأتي هناك التمييز
الذي شرطه التنكير والمصدر في المبني للمفعول
والمتنبي يوتي به موولا لا صريحا والمصدر الموصول معرفة
فلا يقع تمييز اقاله ابن هشام وقد بحث ويكن ان
يستفاد من قول الناظر في باب التمييز والفاعل المعنى
انضم بافعلا لكن نظرية السحاب في الفاعل المصوغ
لزوما اما اولها فيجوز المماثلة لعدم المبس كما ذكره
السارح واما ثانيا فلان يوصل منه الى التفضيل منه
باسد ونحوه جاز الاثبات بالمصدر الصريح على انه مصدر
المبني للمفعول وان كان بصورة المبني للفاعل لعدم
المبني ايضا فلما مل هذا وقال الساطي ان قيل من
ابن يوخذ ان المصدر هنا بعد اسد ونحوه منصوب

يضم

لاجرور وهو قد قدم اوله ذ ووجهين في ما افعله هو
منصوب لاجرور وهو قد قدم اوله ذ ووجهين في ما افعله
هو منصوب وفي افعله بجرور ولا يكون هنا المنصوب
لانه احوالها على ما هناك والاحالة عليه لان في له
نفسها من جر واما تقتضي الوجهين وهو غير صحيح وانما فان
المنصوب هناك عوض من المتعجب منه فنفسه نصب المفعول
ما فقل كما كان المتعجب منه كذلك وهذا ليس كذلك بل له وجه
اخر من نصب وهو المنصب على التمييز فهذا الموضع لم يبين
حكمه فالجواب **قوله** انه لم يجعل على باب التعجب الاية بنا
افعل لا في نصب ما بعده ورفعه ولا جره ما ذكر هناك من
نصب المصدر مختص بذلك الباب واما يوخذ له حكم هذا ان
المصدر او الاسم من باب التمييز حيث قال هناك والفاعل
المعنى انضم بافعلا مفعلا كانت اعلالا من لا فان قولك
هذا اكثر ابلا واسد استكبارا واسد عني وما اسبه ذلك
داخل هنا فينصب على التمييز من غير اشكال وموظا هو
قوله وافعل التفضيل صله الى اخره من الوصل في التقدير
وما تحق مصدر ورهم اكبر واكثر ذلك في الخبر سواكات خبرا
لمبتدأ كما مثلنا او خبر التامع كقوله سبحانه ان ما عند الله
مؤخير ثمجده عند الله مؤخرا واعظم وقول الشاعر
ولكنهم كانوا على الموت اصمرا . ويقال في غير خوفانه بفعل
السر واخيه فان قيل زيد افضل وله موت بين لفظا ولم يقدر
لم يجر ولذا قالوا الوسميت بافضل منه ثم تكررت فقل
ينصرف اول قولان مبييان على اختيار الصفة الاصلية
وعدها فلوسم بافضل بغير من ثم تكررت قول واحد
وعلموا ذلك بان قالوا لانه لا يشبه الحال التي كان عليها
صفة وفيه نظر لانه قد يكون بمعنى فاعل وقوله صله
ابدا ينقضي انه لا يفصل بين افعل ومن وليس على اطلاقه

بل يجوز الفضل بينهما بمعمول افعل نحو النبي اذ به بالمؤمنين من
 انفسهم وقل الفضل بل هو ما انقلهما ونكت بقوله علي
 المبرد القايل ان المجرى بالفي بمعنى اسم الفاعل مجرد ان معنى
 من قياسا وقوله ان جرة التي من ال والاصنافه وشذ
 عن يفرس الودي علمنا متاخر كذا الجهاد في السد
 وقوله ولست بالاكبر منهم حقه في معناه الاصنافه في الاول
 والفي الثاني وقيل بل تقدير الفاعل المضاف اليه في الاول
 وزيادة اليه في الاخير قال في الباب الثالث من المعنى في الكلام
 على ما يتصلق من حروف الجر وعليه اي نيابة ضمير عن ضمير
 مع تخالفهما في الاعراب في المنفصل خرج ابو الفتح قوله
 عن يفرس ليا اخره فادعي ان ما سرفوع موكد للضمير في العلم
 وبمونا بيب عن نحن لنخلص بذلك من الجمع بين اصنافه
 افعل وكونه بين وهذا البيت اسهل كل على اي على حتى جعله
 من تحلظ الاعراب وفي النوع الثاني من الجملة السادسة
 من الباب الخامس ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست
 بالاكبر منهم حقه انه يبطل قول الخويين لا يجتمع ال ومن في
 اسم التفضيل فجعل كلام ال ومن معتدا به جاريا على ظاهره
 والصواب ان تقدر زيادة او معرفة ومن متعلقة باكثر
 منكورا محذوقا من المذكور ومن المذكور على انها بمنزلة
 في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول
 بعضهم انها متعلقة بل ليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث
 عند من قال في اخواتها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعل
 وتثنيه بالاجنبي وقد يجازي بان الظرف يتصلق
 بالوهم وفي ذلك ليس راجحة اتبع وبان الفضل بالتمييز
 فذجاجة الضرورة كقولهم **من** لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
 هم الاقربون من كل خير **ومن** لا يعبدون من كل اثم
 لان من هذه ليست الحاذقة المفضول ولا خلاف في جواز زيد

من قوله
 من كل خير
 من كل اثم

اقرب يا الخير منك وا بعد من السر من عمر ويد كرم من نبي
تنبيه من هذه لا يند الغاية عند من والمرد
 في الارتفاع في نحو افضل منه وانما الاعطاط في نحو سر منه
 واعز منه الناطق بانها لا تنفع بعد هذا الى واجاد
 المرادي بان الانتهاء قد ينزك الاختيار منه ويكون ذلك
 ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء انتهى قال
 السحاب ومن هذا الجواب يظهر ان المراد بكون المجرور بين
 هو الفضل عليه انه هو الذي قصد التفضيل عليه اي ظاهره
 ذلك والاختيارية والافعال المفضولة في الواقع قد يكون اكثر
 من ذلك ولذا المراد بكون المضاف اليه هو الفضل عليه
 انه المقصود باظهار التفضيل عليه والاختيارية والافعال
 يكون المفضولة في الواقع افضل اكثر من ذلك **قوله** وان
 منكور يضاف الى اخره لان المجرور شبهه ما فعل في التعجب
 وزنا واصلا ودلالة على المزمنة ومعنى اضلا انها لا يبينان
 الاسن نوع معين وذلك مفرد مذكور دايما والمضاف للمكررة
 بمنزلة المجرور في التنكير وقال الساطع المضاف للمكررة
 كالمجرور لان الاصنافه فيه انما تكون على معنى من فكان كما لو
 ظهرت معه يلزم الافراد والتذكير وقال **المضاف للمكررة**
 على وجهين مطابق لما جرى عليه افعل لزوما وذلك لا يكون
 الا مع كون المضاف اليه مشتقا ومن عدم المطابقة ولا
 تكونوا اول كائنية وانما جاز الافراد وغيره في المشتق
 لانه مفرد بين والفعل ومن قد يقع موقع الجمع ويجامل
 مع ذلك معاملة المفرد انتهى ملخصا وقال **ابن**
 هشام دعم المبرر ان النكرة المضاف اليها افعل يجوز
 افرادها مطلقا وخالفه المحويون هذا ان كانت جامدة
 فان كانت مشتقة فالجمهور ايضا يوجبون المطابقة
 واجاز بعضهم تركها وقد اجتمع في قوله

Copy

واذا لم تعلموا فالام طاعم واذا لموا جاعوا فشر جاع
ومنه عندكم ولا تكونوا اول كافرية واجاد
الجمهور بان التقدير اول فريق كافر والامر فريق طاعم
ثم اقيمت الصفة مقام موصوفها وتبين لانها في معنى
اول من كفر وتبين اي لا يكون كل مستكبر اول كافر كقولهم كسانا
حلقة ولا مفهوم لهذه الصفة اي لا يراد بل يكونوا اخر كافر
ولما اعتقد بعضهم ان لها مفهوما قال انها زائدة اي اول
وقال اخر حذف المعطوف اي ولا اخر كافر ونفس على الاول
لانه انما لا يتداسه ونظيره قوله
من اناس ليس في اخلاقهم عاقل الفخر ولا سوا الخزع
ولا يريد ان فيهم تحسنا اجلا بل لا فخر عندهم البتة
وقال ابو البركات ابن الانبار في كتاب البلغة في معرفة
اساليب اللغة فذكر في كرون اليه باحد وصفيه دون الاخر
ولا يكون له دليل خطاب بل يكون الحكم عند ذكره وعند ذكره
سوا ومثل بالاية والسبب **فيها** **ان** الاول
قال ابو حيان في شرح التمهيد زيد افضل رجل اصله زيد
افضل من كل رجل ينسب فضله اليه فقلده فحذفت من وكل
واضيف الفعل اليه وركل وكذا في كل جينة الامثلة قال
بعض اصحابنا لا بد من كون المضاف اليه افضل جمعا لانه
بعض ما يضاف اليه والواحد لا يكون بعضا للواحد تقول
زيد افضل الرجال وانما جاز افضل رجل اختصارا للفظ
لغتهم المعنى فانه لا ينوهم ارادة المفرد ووجب تكبيره
على قاعة كل مفرد جاي موضع الجمع لا يكون الانكسار
فان جيت بال وجعت للجمع لانهم لا يرجعون للاصل بل يفرق
ويدعون به في بعض وكذا ان جمعت فلا بد من انما اسفل
سافلين فالمضاف اليه محذوف اي اسفل فزهر سافلين
وقال ابو حيان يجوز ان يكون الجمع با غنبار ان الانسان

الذي

الذي تقدمنا ان يري به الجنس ومن ثم استثنى منه
وحسن الحمل على المعنى فندنا سب روسا لاي الثاني
قال في الترشيع واذا عطفنا على النكرة المضاف اليها قلنا
مذا افضل رجل واعقله ومذه اكرم امرأة عندنا
واعقله ومولا اكرمنا واعقله وافضل رجال واعقله
نذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث
على التوهم كما قلنا من اول الكلام فانما ضمنت الفعل الى
معرفة متينة وجمعت وهو الفياس واجاز من الافراد
وعليه قوله وفيه احسن العقلين جيدا وسالفة واحسنه قد لا
كانه قال واحسن من ذكرنا **قوله** او جرد اذكر في التمهيد
انه اذا اولها لا يقتضيل فيه وجره فالغالب ان يكون كذلك
وقد يطابق مثال عدم المطابقة اصحاب الجنة يوم يذخر
ستفرا واحسن مغفلا نحن اعلم بما يستنعون به نحن
اعلم بما يقولون ومثال المطابقة
اداعاب عنكم اسود العين لنتم كراما وانتم ما اقام الائم
قالا لا يجمع الامر بمعنى ليمم وعلمنا انما يجمع قولك لا نواس
كان مغفرك وكبرى من فواقها هصبا دس على ارض من الذهب
ولا يكون لحنا وقال ابن هشام حقة ان يقول بعد قوله
او جرد هذا اذا المرير من معنى التفضيل كما قال مذا اذا نوت
معنى من ليخرج نحو وانتم ما اقام الائم وعلمه كان مغفرك
وكبرى من فواقها وعليه عندي قوله تغايا اكا برمج ميهما
انتهى واجاد ابن ابي الحديد عن كاس نواس باننا وجدنا
افعل بلفظة على فعل كقوله في سعي دنيا طامه فث وكقوله
لا تهلل بدنيا وهي مقفلة وان دعوت اليها ومكرمة
وتبين من زائدة على قول الاخفش وكان هذا القابل
توهم ان سا اذا كانت زائدة كان الجرا بالاضافة ومذا فاسد
لان الجرا بها لا بالاضافة وان كانت زائدة واما قول المعنى

وقول بعضهم ان من زائدة وانما متاخرات على حديثي ذراعي
وجهة الاسد برده ان الصحيح ان من لا تقسم في الايجاب والاع
تغريف المجرور انتهى فتأمل لانه يكفي في عدم التمكن التخرج على
قول خصوصاً اذا قوي كما متاخر في اختيار في التسهيل مذهب
الاقتضى وعلله شراحه بنبوت السماع بذلك نظماً ونثراً
تنبيه لا تجلوا المجرور من مشاركة الفعل عليه
في المعنى غالباً لفظاً او نقلاً او المراد بقولنا ولو تعدد
مشاركته ولو بوجه ما كقولهم في البقيضين هذا الحب
يا من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التزليل رب
السمين احب الي مما يدعوني اليه وتاويل ذلك هذا اقل
بعضاً واقل شراً ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل
والصيف احمر من الشتاء في الجمع ونقل الدماغي في حاشية
الجاري في كتاب الاسماء عن الزركلي ان افعال التفضيل
قد يجي لا للمشاركة في اصل الفعل لقولهم العسل احلى من الخل
وقال انه كلام افتاعي لا تخبر فيه وتحرر هذا الموضع ان
لا فعل التفضيل اربع حالات احداً ما وهي الحالة الاصلية
ان تدل على ثلاثة امور احدها انصاف من يوله بالحدث
الذي اشتق منه وبهذا المعنى كان وصفاً والثاني مشاركة
معجوبة له في تلك الصفة والثالث تمييز بوصفه على
معجوبة فيها ولكل من مذهب فارق غيره من الصفات
لما ان قال الحالة الثالثة ان يفي على معابنة الثلاثة
ولكن يجلب منه قيد المعنى الثاني ويخلفه قيدا اخر وذلك ان
الوجه الثاني وهو الاشتراك كان مقيداً بتلك الصفة التي هي
المعنى الاول فيعتبر مقيداً بالزيادة التي هي المعنى الثالث الا
تري ان المعنى في قولهم العسل احلى من الخل ان للفعل خلاوة وان
تلك الخلاوة ذات زيادة وان زيادة خلاوة العسل اكثر من
زيادة حموضة الخل قاله ابن هشام في حواشي التسهيل

وهو بدفع جدي انتهى **وخاص** انه انفعال في هذا المثال
للمشاركة لا لعدمها وما قاله ابن هشام ما خوذ من كلامه ان
عند قوله تعالى في سورة مريم والباقيات الصالحات خير عند
ربك ثواباً وخير مرداً فان قلنا **منا** وجه التفضيل
في الخير كان لمفاحرهم شركانية قلنا **هذا** من وجيز
كلامهم يقولون الصيف احمر من الشتاء ابلغ في حرو من الشتاء
في برده انتهى بقوله **منا** اذا اذوتين معنى من ما اضيف
للمعرفة ثلاثة اشكال احدها ان يكون مطلقاً التفضيل
فلا يوجب بعده من البتة لانه لم يزد انه فضل شيئاً بعينه بل ان
له زيادة فضل في ذلك اليه وذلك كقولك يوسف احسن
تريد ان حسنه ذو زيادة ويجلي هذا ان يصح اصنافه الى اخوته
الثاني ان يؤول بها لا تفضيل فيه البتة فيكون معناه لمعنى
اسم الفاعل كقوله تعالى وهو امون عليه وقول امامنا
السابع رضى الله عنه قتلك سميل لست فيها باوحد وهذا
النوع انما ذهب اليه نبوت المتأخرين والباقيون يؤولون في
والثالث ان يكون للتفضيل على ما اضيف اليه فالاولان بطائفة
كاسم الفاعل والثالث مختلف فيه فتح ابن السراج المطابقة
وجودها الجمهور وهو الصحيح ثم قيل المختار تركها كقوله
تعالى احرم الناس وقال الجواليقي المختار فعلها كقوله تعالى
قالت اولادهم لآرامم الا الذين هم اراد لنا الكابر مجربها ولا
دليل في سائر الاحتمال كون الاول لاجل المزاجية فان اخرج
ليس للتفضيل وطوبى بينه بين الاول مثل ما زورات وما حور
واراد لنا الغير التفضيل لانهم لا يصفون انفسهم بالذات
والكابر غير مصنف بل مقعول ثبات ويجري بها مقول اول منصوب
لا مجرور والمالم يلزم الافراد والتذكير في الكابر لانه غير تفضيل
فهو كقوله وانتم ما اقام الايم وله محسن وهو شبهه بالصفات
في اللفظ واعلم انه لا اعتقاد الجواليقي ان المختار المطابقة مرد

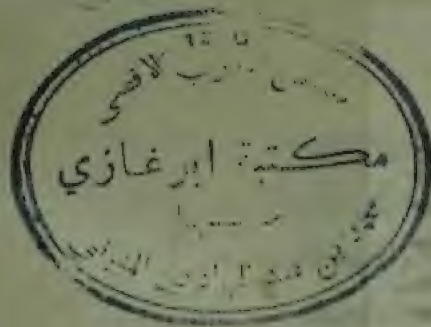
على صاحب الفصيح وقال كان الاولى ان يقال فصحاً من لان الافصح
كما اشترط في الكتاب وان ما نصه من ان المصنف لمعرفة له
ثلاث احوال كله يفهم من كلامه لانه قال فو وجهين عن
ذي معرفة فاشعر قوله ذي معرفة بالخلاف ثم قال وان لم
نتو اي معنى من وذلك اما لانك اردت تفضيلاً مطلقاً او لم
تؤد تفضيلاً البينة **تبيينه** قال ابن هشام في
الحواشي قوله ان الاتفاق في هذا الباب تكون على معنى من
اما ان يريد وامن الداخلية على اسم الاجناس في نحو خاتم
فضة وخاتم من فضة او يريد وامن الحارة المفضول فان
ارادوا الاول فذلك باطل لما ضبطوه من ان الاتفاق انما يكون
بمعنى من اذا كان الاول بعض الثاني وصح اطلاق اسم الثاني
عليه وانتقلت في افضل المفروض هذا الناس او ناس
على جهة الحقيقة لم يجمع وان ارادوا الثاني فذلك باطل لانهم
يقولون لا بد ان يكون الفعل بعض ما يضاف اليه وان الثاني
يكون كلاله والفضل عليه المجرورين لا يصح فيه ذلك بل
لا بد ان يكون غيره والدليل على ان مدح المعنيين متساويان
انك لو قلت ريد افضل الناس كان جازياً ولو قلت افضل
من الناس كان ممتنعاً لانك بتفضيلك اياه عليهم اخرجته
منهم ضرورة ان المفضل والمفضل عليه غيران وبإضافته
اليهم في الاول اثبت انه منهم وهذا صحيح والاول باطل
لغيره لا بد من اعتقاد مشاركة المجرورين للمفضل في ذلك
المعنى ضرورة ان الفعل لا في الجنس فتقول الناظر وغيره ان
الاصافة تكون بمعنى من ليس له صحة على كلا الوجهين وانما
ارادوا اشياء واخطوا في التفسير عنه وذلك انهم ارادوا ان يكون
على معنى من ان يكون للتفضيل ويكونه ليس على معنى من ان
لا يكون له وانما ضبطوه من لانه الذي يخص التفضيل انتفى
وبه يعرف حسن كلامه في التوضيح فله **قوله**

وان

وان تكن تلو من مستقماً الخ قال الناظر بده مسألة ذكرها
الفارسي وتلك من المسائل المغفولة عنها قال ابو حيان وينبغي
ان يبينه على انه يسبق ما الفعل خبر له كما سئل اي لانه
قد مر من ومجرورها على المبتدأ او مواتة وحينئذ فيمكن
ان يكون مراده مقدماً على الفعل وما الفعل خبر له هذا
ونقل في الارشاد ان اجاب على الحلييات منع من جواب هذه
المسألة لان الفعل لا يتوي قوة الفعل فيكون خبراً قبله وقد مر
في التوضيح المبتدأ في التمثيل فقال شارحه انه احسن
من تمثيل الناظر لما فيه من الفصل بين العامل ومفعوله
باجنبي لان المبتدأ اجنبي من الخبر يعني انه ليس معمولاً له
على الصحيح وسبب ان لا يفصل بين الفعل ومن بالمبتدأ
لانها بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضع
تأخير ماله الصدر عن صدأ رنة لان ذلك انما يتبع بالنسبة
لما العامل فيه فقط انتهى **اقول** قد بها رضى بده
المسألة امران تأخير ماله الصدر ان اخر معمول الفعل عنه
وعمل العامل الضعيف وهو افضل فيما قبله ان قد مر معموله
الا ان الناظر رجع القول بالتقديم بمحاطة على تقديم ماله
الصدأ مرة لان تقديم معمول الفعل عمداً جسيماً اشار له بقوله
ولد الخبر الى اخره وفيما سلكه الموضع بقا الحمد ورجع وقول
شارحه اذ لا يلزم وتأخير ماله الصدر الى اخره كلامه غير محذور
لامر من الاول ان المضاف لاله الصدر يتقدم عليه مع عمله
لفظاً فيه خصوصية اي يوم سفره وكذا ذلك الثاني انهم
صرحوا في صور يبيع تقدم معمول ذي الصدر ليلايحجه ذلك
عن صدأ رنة من ذلك خبر ما النافية فكيف يصح الخبر الذي
ذكره واسأل الزور الفصل بين العامل ومفعوله باجنبي فاعتقر
للضرورة وكلامه معمول على ما اذا لم يوجد مقتضاه لك لكن
بقي في خطر بالبال وموان افعل ومفعوله اذا كان بمنزلة المضاف

والصنف اليه فالمتناسب ان يقدس ما على المبتدأ او يقال ان
افعل اكتسب الصلابة من معوله فيقال افعل من انت ولا يلزم
شي من المحذورين الا ان يقال اكتساب العامل من معوله
الصلابة لو ثبت فغاد بالجلال على ما قرر في احكامه ماله
الصدر في مسائل كثيرة والمثبت ذلك الاكتساب في الامانة
خاصة لانه لا يمكن تقدير الصنف اليه على الصنف وببرده انه
اذ لم يستحق التقدير فغاد معوله عليه وقد ما على
المبتدأ لما تقر من ان الخبر اذا استحق التقدير قد مر على المبتدأ
قال فتبين ذلك اذا كان نفس الخبر مستحقا للتقدير اما اذا
استحق على المستحق لذلك فالواجب تقدير ماله الصدر في جملة
قوله اذا كان اذا كان الخبر جملة تخور بين دارة وافعل
مع فاعله المستقر ومعوله في حكم المفعول كاسم الفاعل المنفرد
قوله ورفع الظاهر تر قال ابن هشام في المصريح
به اعم من الاسم الظاهر والضمير المفصل وفهم منه ان
رفع المستقر كثير مطرد والظاهر هنا مسك في قوله في باب
الفاعل فان ظهر **قوله** ومتى عاقب فعلا لم يثبت مظنة
حصول المعاقبة وقال الشارح اذا ما نفيها وكانت مرفوعة
اجتمعا مفعلا على نفسه باعتبارين انتهى وكل هذا لا فاعل
مرا ولا فاعل في جميع الاستقالات الاظهر الثاني وكما لم يفي
اليق والاستقالات في التثنية واعترض بعد من الاستماع
في ذلك وليس موضع قياس واجيب **قوله** بانه قد استقر
ان انتهى والاستقالات الانكاري مجريان مجري النفي في اخوات
كان الاربعة والاستقالات في التشبيه في الحالة من النكرة في الفصيح
فلم يذكر في الضابط اعتبار موصوف له واعتبره ابن الحاجب
والناظر في التثنية كما هو ظاهر عبارته وقيل وجه ذلك
لبنائي التفضيل واعترض بانه مجري دعوي وقيل لان الاستقالات
العامة لا بد لها من الاعتماد واعترض بانه يكفي فيه النفي

واجيب **قوله** بانه لا فاعل له في قوة اسم الفاعل الا ان يراه
لا يثبت المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط
رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واشترطه الاجنبية
بخالف لا شترط ابن الحاجب السببية قال ابن الصايغ فان
اراد بالاجنبي في السببي الذي انقل بضمير الموصوف كما سئل
به في اشكاله من ما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك
ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة الشهيرة لكن هذا الغيب
كان مستغنى عنه بقوله مفعلا على نفسه باعتبارين وان
اراد به في السببي الذي للموصوف به فغاد ما فليس كذلك
بل لا بد من ان يكون سببيا بهذا المعنى وهو الذي يجعل عليه
علاما ابن الحاجب وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول يخرج نحو
ما رايت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من
قيد اخر واما اشترط ان يكون مفعلا على نفسه باعتبارين
بعد الاتحاد في الذات يخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل المحفوظ مطلقا المفعول تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبق على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التقاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخرج عن معنى التفضيل باليق فاذا
زال باليق زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه واما
اشترط كونه منفيا لكونه حينئذ بمعنى الفاعل فاحسن عند
استيقا الشروط المتقدمة بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا
استويا النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيد الذي هو
الزيادة فتفيد انه ليس كحل عين رجل زائد على كحل عين
زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والساواة بايا
مقام المدح فزجع المعنى لما انه حسن كحل عين كل واحد دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن من النفي بمعنى حسن فاندقت



مما فتنة ابي حيان بانه اذا وضع الفعل مكان اسم التفضيل
تغير المعنى وعلم بهذا ان تفضيل رفعه في هذه الصورة بعاقبة
للفعل صحيح ولا يتغير التفضيل بعد ما كان جعل الاسم الظاهر مستقلا
وافعل التفضيل خبره لئلا يفصل بين فعل التفضيل ومن وذلك لا
يجوز وانه انما لم يعمل في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد كان
المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات كما هو الاصل في اسم
التفضيل فلا ضعف في معناه التفضيل فاذا زال بالرفع له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
وتفضيل المقام يطلب من خاصية الفاكي **قوله** اولي به
الفعل قال ابن هشام الذي يظهر ان اويا هذا الفعل له لان
الفعل المستعمل من هذه المادة وليت المدينة وتوليت
امرها وولي زيد عمرا اي جابعه ولم يستعمل يعني الاحقية
كما ان فن واري ببيتا واري بيتا من غير فعل وهذا يعلم
حسن قوله فعلا ولم يقل فعلة ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذه
قوله من الصديق اصله من الفعل بالصدق الا انه اضعف
الفعل اليه للملازمة فصار من فضل الصديق ثم حذف الضاف
وقيل من الصديق واراد بالصديق سيدنا ابا بكر كرم الله وجهه
صاحب الصادق الصدوق محمد سيد الانام عليه افضل الصلوات والسلام
وعلى اله وصحبه اكرام بلغنا الله ببركتهم المرام وسير لنا خسر الجنا
ان ولي ذلك ومنه الجود والانعام ثم القف الاول
من خاصية سيدنا مولانا واستادنا وشيخنا العلامة
الشيخ بين السامي حفظه الله على مستق
الغنية ابن مالك سلاسة بنا وبه الحسنة
انه على ذلك قد ير وبالا جابة
جد سير وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه
اجمعين والحمد لله
العا



Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
الحمد لله الموصوف بصفات الكمال والصلاة والسلام على
سيدنا محمد المفعول بحسن الخلال وعلى آله وصحبه الذين سعدوا
به في كل الأحوال اللهم ربك استغني عنك التوكل فيسترني التمام
ووفقني للخير واصح أحوالي كلما مدا الأيام

النعته

التعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله المصريون والأكثرون عندهم
الوصف والصفة وهو ما ياق في الحقيقة والمعيب انما هو النقص
عن الترجمة او اريد به التابع بقربته ما بعده تجوزا من اطلاق
الخاص على العام قال ابن هشام وجه ذكر باب النعت هنا انه

لما خرج من ذكر الصفات الأربع وكان الغالب عليهما ان لا تقع الا
بفوتها والغالب على المفعول ان لا تكون الامننا ناسب ذلك ذكر
باب النعت هنا واستتبع ذكر باب النعت ذكر بنية التوابع وهذه
العلة قدم النعت هنا على غيره مع انه في التسهيل قدم التوكيد
قوله في الاعراب اي لفظا او نقديرا او محلا اتفق في التابع والمتبوع
او اختلف حقيقة او حكما فلا يرد ياريد العاقل لانضمة زبيد
تشبه الاعراب فهي في حكمه من حيث حد وثمنا حدوث العامل
او المراد لتتبع ولو في بعض الاحوال والعاقل يتبع ياريد في بعض
الاحوال في اعرابه المحلي وهو الضبط لا يقال لا حاجة لذلك
لانه ليس في كلامه ان كل نعت يتبع بل يمتد في بعض النعوت
لانا نقول ليس المراد ذلك لانه لا فائدة معتد بها
في كلامه حينئذ وانما مراده ان كل نعت حكمه التبعية **قوله**
الاسما مفعول قدم للامتداد من الاختصاص وهو لغيب
فلا مفهوم له عند الجمهور او التقييد بها لانها التي يتصور فيها
الجميع او ذكر كالأعراب للغالب فلا يرد ان التوكيد اللفظي
يكون في الحروف دانه وعطف النسق وكذا البيان على ما هو
ظاهر عبارة التخصيص يكون فعلا وجملته تابعا لمثله وان
فلا يكون للاول اعراب كالاستيفاء واجيب **قوله**
ايضا عن هذا ان المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما **قوله**
الاول اي بحسب الرتبة لا الذكر فلا يرد انه وقع نقديسم
التأكيده في قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر
فان كلمة تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة
الله السلام لانه بحسب الذكر والمراد الاول اختصارا وهو
عند الجمهور ضرورة منهم نقديسم التابع مطلقا لكن اجازة
اليديع نقديسم غنت سني او مجموع نقديسم واحد منتوعه وجوز
نقديسم بدله الاستئثار والبعض لكن الاصح عند النقديسم

اضاقتهم نحو اعجبني حسن زيد اكلت ثلك الرغيف ويجوز اعجبني
 حسنه زيد واكلت ثلك الرغيف قاله في الارشاد في باب
 المبدل **قوله** نعت الخفاطر ومعطوف عليه والمراد بينهما
 ان يكون اعرابهما من نوع الاعراب المتنوع وباعتبار عين جهة
 بان يكون السبب في اعرابه هو عين السبب في عين اعرابه
 متنوعه كما في جازيد العالم فان السبب في رفعهما هو فاعلية
 زيد العالم لان المجرى المنسوب لجازيد في قصد المتكلم منسوب
 اليه مع تابعه لا مطلقا بخلاف خبر المبتدأ الا ان قلنا ان المبتدأ
 مرفوع بالابتداء والخبر بالمبتدأ اذ ان قلنا رفعهما بالابتداء
 فالجهة مختلفة لان الابتداء من حيث اقتضاؤه المسند اليه
 عامل في المبتدأ ومن حيث اقتضاؤه المسند عاملا في الخبر فليس
 رفعهما باعتبار جهة واحدة وبخلاف ظننت زيدا قائما فان ظننت
 من حيث اقتضاؤه مظهرنا فيه نصب زيد ومن حيث اقتضاؤه
 مظهرنا نصب قائما فليس بينهما من جهة واحدة كذا قيل
 وتارة فيه الرضي بان ارتفاع الخبر والمبتدأ من جهة واحدة
 وهي كونهما عمدا في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة
 واحدة وهي كونها فاعلات قال وان قلنا بتغيير الجهات بسبب
 تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد
 في جازيد الظريف من جهة كونه صفة وكذا الباقي التوابع سمي
 الاخبار المتعددة لمبتدأ وكذا المسندات والاحوال والمستثنا
 لا يتغير اسمها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في التوابع
 ولو قال يعني ابن الحاحب كل ثلث اعراب باعراب سابقه لاجله
 اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا .
نتيجه ان الاول في ترتيب التوابع اذا اجتمعت
 خلاف قاله الرضي واد اجتمعت التوابع يرد بالفت سطر بالبيان
 سطر بالتاكيد سطر بالمبدل سطر بالمنسوق واما فدم التاكيد على المبدل
 لان مدلول المبدل غير مدلول متنوعه في الحقيقة ومدلول

التوكيد مدلول متنوعه واما تقدير المبدل على المنسوق فلان
 المبدل له نسبة مفهومة لما المبدل منه اما بالكلمة او بالعبارة
 او بالاستعمال واما الغلط فتاوى والمنسوق اجنبي من تابعه
 وفي التتميل عطف البيان بين النعت والتوكيد وحينئذ فترتيبه
 هنا ظاهر الاية المبدل وعطف البيان فيمكن كما قال الشهاب
 ان يقال فدم العطف للاحتياج لما تاخير المبدل للقافية
 وجمع نوعي العطف في عبارة واحدة للمناسبة الثاني يجوز
 فصل التوابع بغير ما بين بالكلمة كقول الوصف نحو ذلك حسدا
 علينا بيسير وغير ذلك مما بيناه في حاشية الفاهي **قوله**
 قاله نعت تابع النعت بمعنى الصفة الخاصة وهي تطلق باعتبارين
 عام وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فخرج اسم
 الجنس نحو رجل لانه وان دل على ذات باعتبار الذكور **قوله** الا
 ان المقصود منه الذات لا المعنى وخاص وهو المراد بقوله
 تابع الا والمراد ما سبق ولو تقدير انفس المفعول المقدر
 وقوله بوسمها وصفه اي بدلالة على معنى قابض متنوعه
 وقوله او سمر مائه اعتلق اي متم ما سبق بدلالة على وصفه
 ما يتقوت به وحينئذ يجب تقييده بذلك المتعلق فهو بهذا
 الاعتبار يدل على امر قاصر بالمنفوت ايضا فلذا جعل نعتا
 كقولك هذا رجل حسن الغلام فان الحسن حال الغلام لكن لما سبب
 اليه ثم منه بهذا الاعتبار حالة اعتبارية ثابتة لرجل وهو
 كونه حسن الغلام فلذا صح جعله نعتا له فالتعريف حينئذ الحسن
 المفيد من حيث انه مفيد والتابع جنس وقوله متم ما سبق فتره
 السر والموضع والمراد بالموضع للمعرفة والمقصود للذكره واخر جوابه
 النسق والمبدل لانها لم يوصف المقصد الا بصاح والمقصود ربي
 المبدل للايضاح في بعض الصور عرضي وببشليم فدم الايضاح
 من المبدل على ما قاله الرضي هو ليس من المناقبة لانه المقصود
 بالنسبة واعترض الموضع المديان غير شامل لانواع النعت

التوكيد

فانه يكون مجرد المدح والذم والترحم والتوكيد واجل
المرادى بانه لما كان اصل النعت ان يوصف به للتوضيح والتفصيل
انضم عليه قال الساطي واو من هذا ان يقال لو خرج
النعوت المذكورة كونهما من جنس ما سبق قال وكذا نعت الابهام
الذي زاده المع نحو تصديق بصدق قليلة او كثيرة انتهى اقول
وكذا غيره مما زاد من سنة الكاشف نحو الجسر الطويل العريض
العميق يحتاج الى اذراع لم ينفذ وان اوردته الشكاف في حوائج
الم والمجيب عليه ولا ادري ما وجه تخصيصه بالابواب وما
سبب عدم الجواب من الفرق بينه وبين الموكد ان الموكد
يؤكد بعض مفهوم النعوت كما مر الدابر والكاشف يكشف
تمام الماهية ونسب الاشياء المتماثل بالمفهوم ما يطلبه المتنوع
بحسب المقام من توضيح او تخصيص او غير ذلك ويرد عليه
المفيد خلاف مفتي المقام فانه نعت الا ان يريد جنس المقام
لا المقام المطلوب وفيه تأمل على ان اعتبار مفتي المقام بعيد
من اعتبار الحاجة وقوله بوسمه الخ يخرج التوكيد وعطف
البيان لانما وان شارك النعت في اتمام ما سبق اما البيان فليجيب
للايضاح واما التوكيد فلان زيدا في جازيد نفسه لما احتمل
ذات زيدا شيئا اخر فيقول به كان قوله نفسه اي ذاته مبيها
للمراد وموضحا لانما لم يوصف بزيد لانما على معنى المتنوع
او في منقلبه لكن يريد التوكيد المفيد للاحاطة بحركاته في جازيد
كلامه لانه يدل على الشئ الذي في القوم وبذلك الاستعمال
نحو اعجبني زيد علمه وعطف النسق في مثل اعجبني زيد وعلمه
وجاء **ب** بان التوكيد لم يقصد به الا الدلالة على ان بعضهم
لم يخرج ولزم منه حصول الشئ وعلمه في المثالين لم يقصد
به الدلالة على معنى في متنوعه ودلالة عليه من فسمية عقلية
وبى كون العلم لا بد له من محمل ولا يحل له الا زيدا والمراد
انه يدل على معنى في متنوعه من حيث انه في متنوعه

وعلمه

وعلمه في المثال يدل على الواقع على معنى في متنوعه ولا يدل على
انه في متنوعه وان استنفيد ذلك من منافقة العلم بالاضمار
زيد هذا وقال الساطي ان البدل والبيان داخلان عليه
ولا يجيب من ذلك قوله بوسمه لان الوسم كما يقع بالصفة
المشتقة المودبة لعنى من المعاني الزائدة على الموصوف
كذلك يقع بالاسم الجامد الذي يودي معنى الاول ويعينه
لان الاسم على الاطلاق سمة على مسماه واطلاقه على مسماه وسم
له به قال والجواب ان مراده بالوسم المعنى المصدرى اي
بان نسم الاول بسمة وانت اذا جريت الاسم الجامد على الاول
انما انبت باسم اخر اوضح لانه وسمت الاول بما يعرف به
بقي ان الشكاف قال هذا الحد يتناول ما اذا الجملة مع انه
عطف بيان عند من انتهى يعني ان الاسم المعروف بالبعد
اسم الاشارة عند من عطف بيان ولا ادري لم خص التناول
بهذا المثال وبس وكان الظاهر ان يقول انه يتناول الاسم
المعروف بال بعد اسم الاشارة فانما جازوا فيه النعت والبيان
وجاء **ب** من حيث انه بيان ليس مما بوسمه لانه
جامد ومن حيث انه نعت من بوسمه لانه موصول بالمشتق
واسكال ابن عصفو وفيه وجوابه مشهور ان يعلم منهما ما
ذكرنا **قوله** وليعطى في التعريف الخ لم يذكر الا عطاء الاعراب
للعلم به من قوله ينبع في الاعراب ومن قوله فالتعنت تابع
لان الموافقة في الاعراب معتبرة في التابع وقوله في التعريف
منقلبي يعطى ويجوز ان يكون ما لا من ما وقوله والتكبر اي ولو
حكما لتدخل الجملة وما في قوله ما موصولة وبى صفة لموصوف
محدوف بتقدير صفات والجار والمجرور في قوله لما يعلق بمحذوف
صلة الموصول والعايد فاعل الطرف والمجرور وهو ما موصولة
ايضا وجملة تلاصقته وفاعل تلاعب على النعت والعايد محذوف
والتقدير فل يعطى في التعريف والتكبر التعريف والتكبر اثنان

الذي ثبت للمعوت الذي تلا المغت اياه فالصلة تجرت على غير
من له وافاد كلامه انه لا يجوز تخالفهما لغريفا وشكيرا وهو
كذلك عند الجمهور قال الرازي لان في النكرة ايماما وفي المعرفة
ايضا حافتا فتدافعا انتهى يعني ان النكرة انما تورد لغرض
الايهام والمعرفة لغرض التعيين وتما عرصتان متنافيتان
فان دفع ما قد يجوز دمن ان الميسر يمكن حمله على المعين فلا تدافع
فان قلت يرد على ذلك البذل والمبدل منه فانه يجوز
تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما التوضيح قلته قد
يفرق بين النعت والمعوت واحد بالذات فلا يليق تاديهما
بما يتنازع فيه القرض قال الشهاب وبينه ان يستثنى من
عدم جواز تخالفهما ما يأتي في النذر من نحو يا حليبا لا يعجل ونحو
يا حليبا كريما قبل المعين فهنا لم يتبع في المقترين وانه يجوز
نعت المعرفة بما هو اخصر ان اعرف من المعنوت وهو ما صححه
الناظم خلافا للجمهور قليل وسبب ما ذهبوا اليه ان
الاختصار يوشى على التظويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاحص
لبقع الانتقابه فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا
المساوي تتبع استثنى السارح من المعارف
المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مساقته من النكرة اي
من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد يجوز نعتة بالنكرة
المخصوصة ولذلك شتم الخوئين يقولون في قوله ولقد
امر على اللبم بسبب ان يسببني صفة لخال لان المعنى ولقد
امر على لبم من اللبام ومنه قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ
منه النهار وفولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان
يقول كذا انتهى وفي قوله على لبم الخ ايضا قليا ان المراد بلام
الجنس هنا المسماة في المعاني لامر العتد الدهي وهي المشار
بها لما فزد ما كادخل السوق واشترى اللحم وموظا هرا لان المعرف
بها في المعنى نكرة بخلاف لامر الجنس والحقيقة لانه اسير بها

لما الحقيقة وتعيينها فتكون نكرة معرفة حقيقة وبهذا القلم
حقا المعنى الاولى الية الية اذ حمل الليل على فرد ما من افراد
الليل غير مناسب م هذا ذهب الاخفش الى تكبير الرجل
في المثال على زيادة ال والليل على ان تعريف خير على تقدير
الكذا افترضوا في النقل عنه وينبغي ان يزداد ونقروا مثل
بلا مضافة وقال الناظم انهم حمل من ذلك الحكم بالبدلية ولا
يجب ما في دعوي الزيادة والتقدير من الكلف والبذل بالحم
قليل فكلما مر الهم الناظم وهو لذي التوحيد الى اخره
اي المغت عند ارادة الافراد والتذكير والتنشئة والجمع
والثاني كالفعل فيجري النعت في مطابقة المعنوت وعدمها
مجرى الفعل الواقع بوقته فان كان جاريا على ما من موله رفع
مميز المعنوت وطابقه في الافراد والتذكير وفروعهما المشابهة
الفعل في لحوق العلامة والخبر منها لكن بحث فيه الشهاب
كالعصا لان الالف او الياء مثلا اللاحقة للوصف علامة
تشئية او جمع بخلاف اللاحقة للفعل فانما هي الفاعل والفعل
مفرد فالفعل لا يكون الامفردا بخلاف الوصف وان كان جاريا
على ما هو من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالحار على
ما موله في مطابقة المعنوت لانه مثله في رفع مميز المعنوت
وان رفع السببي فيتطرى لفاعله سواء كان ظاهرا او ضميرا
بارزا فان كان مفردا او مثنى او جموعا افرده كما يفرد الفعل
وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا لا فضل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله غير حقيق
او حقيقيا او مفصولا بذكر او بذكر جوار لغرض مجوز في الوصف
ان يجمع مع تكسير وهو الافع بعد شبه جمع التفسير في
الفعل فرب من شبه الواحد ومن لم يعرب باعرا به مع ذلك
من اول الامر على حال فاعله من الجمعية واعلم ان الوصف
الرافع للضمير البارز هو نفس النعت وهو من النعت بالمفرد

لا الجملة لان الوصف مع مرفوعه انما يكون من خبرها اذا كان
مستقلا بخلاف غيره كالخبر والفت كما يفيد كلام الرضي
في باب العطف وقد حققنا المسألة في حواشي القاموس ومختصر
المعاني **تنبيه** **الف** الاول ما فزناه من ان تشبيه
الفت بالفعل عام هو ما جرى عليه المراد في نظام مصنف التوضيح
ان التشبيه بالفعل في غير رافع الضمير المستتر وليس ذلك
لان الاول ليس بالفعل بل لانه لما كان تابعا لمنفوعة في جميع
الوجوه لم يفتقر لحنايط والثاني لما خالفه في عدم التبعية
من بعض الوجوه وعدم التبعية غير منضبط احتج بالتشبيه
بالفعل الثاني لا يرد على التشبيه بالفعل اقل التفتيح
اذا استقل من اوصاف النكرة فانه لازم الافراد ولا ما
يسنوي فيه المذكر والمؤنث كجرح ولا دورا جري على المذكر
كربعة للعلم بها من ابوابها ولا نحو من نطقة امساج لان جمع
امساج باعتبار اجزائه لان النطقة مركبة من اجزا كل منها
مساج اي مخلوط بغير لا يظهر كونه بالفعل اذا كان جملة اسمية
او فعلية نحو جازي لان ابوابها قابير او جازي لان يجر بان
فينبغي ان يحذف الكلام على الفت المرفوع الثالث ما ذكره شارح
التوضيح من ان الرفع للضمير المستتر اما ان يكون حقيقيا
او مجازيا لا ينافي ما استتر من قولهم ان الفت اما حقيق او
سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما
قاله السببي سواء كان الاسناد فيه حقيقيا نحو جازي زيد القاير
او مجازيا نحو جازي القاير الاب المحول عن القاير ابو فتقطن
الرابع الجمع مسوق باصله وهو الافراد والصفات موزعة
على الموصوفات في التقدير وحسينه بشكل قوله واخر متشابهات
لانه في جميع اخرى متشابهة واخرى متشابهة واخرى متشابهة
والتشابه نفا على فلا يكون الا من اثنين فكيف صح اخرى متشابهة
ومن اسناد التشابه للاثنين

نشابه

نشابه دمج اذ جرى ومدا مني فزله في الكاس عيني شلب
واسنن **ك** في هذا الشعر انه جي فيه بالتشابه وهو
يقارن التشبيه ما به ليس فيه اصل وقرع وبعيد ذلك انشده
الهماني وهو مردود بقوله فزله في البيت فقد صرح بالتشبيه
وذلك يبين ما اثبت من التشابه او لا وفي اعراب ابي البقاء
في قوله سبحانه اسوالكم التي جعل الله المومن على افراد التي
لان الواحد من الاسوال المذكور فلو قيل اللواتي كان جمعا كما ان
الاسوال جمع والصفة اذا جمعت من اجل الموصوف كان واحدا
كواحد الموصوف في التذكير والتانيث وقرئ ما اذا اللواتي
باعتبار لفظ الاسوال قال ابن هشام القاعده التي قسمها
تشبيه قولهم مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد
الحاس قال ابن هشام فائدة لا يجوز سردت برجلين
يقوم ويقعد وانما يقال احدهما يقوم والاخر يقعد فيكون كل من
الجمليتين صفة للجمع النكرة لا لجزء مفهوما وقوله البقاء
هذا من شيعته وهذا من عدو دانه يجوز كون الجمليتين
صفة لرجلين اي صفة ثانية مردودا انتهى ووافق السمين
ابا البقاء **قوله** فاقف ما فققوا اي لا تخرج عنهم في ذلك لانه
حكم لازم من قوله نعم ان المراد الاباحة فيما ذكر **قوله** واقف
يستحق الامر للاباحة او المراد اذا اردت الفت او الامر
بالاصناف للفت بغير المشتق والمشتق في الاصل ما اخذ من
لفظ المصدر لانه على معنى منسوب الى المصدر كما استعمله
الصرفيون والمراد به هنا ما دل على حذف وصاحبه مجازا من طلاق
العام واما اداة الخاص والقرينة التمثيل وهذا مراده في شرح
الكافية والافراد ان يراد باللفظ غير معناه لا يسوع فلا حاجة
في اخراج اسم الزمان والمكان والالة الى التفسير بل مستحق
بوصف كما قال الشارح نعم دعواه ان التفسير بذلك اسهل
مسلمة لقد مر احتياج التفسير به لانه كلف وقال الساطي تشبيه

بصعب ودر ب مفعول اخر ازا غير المشتق عن المفعول كالمشتق
والفاروق والصق ونحوها مما لا يرفع ظاهرا ولا معنوا واخر
لا سيما الزمان والمكان والالات فلا يحتاج لقوله ابنه لوقال
وانفذ بوصف مثل صعب ودر ب لخرجهما بل لولويقييد
بالمثال لاجزافوله بوسمه او وسم ما به اعتلق اد لا يحصل
الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والالات والاسماء
الغالبية وايضا فان سراده بالاستتقاق الذي سيميه بعض
العلماء بالاصغر وموان بدل المشتق على معنى الفعل ويجري
مجره دون المسموع عندهم بالاكبر وهو الذي بدل فيه المشتق
على معنى الفعل في الامثلة لا الاستعمال ويسند له على
الامثلة والزيادة والصفة والاعلال بالقلب والم حذف والابدال
كالاشتقاق زمان من الزمر وحاصل ما اشار اليه اولا
ان المراد مشتقا مما مثل به ومعلوم ان المراد المشتقة
في الدلالة على الحدث وصاحبه لا في عموم الالحاد من المصدر
والاخر يخرج ما اورد ولا في خصوص كونه صفة مشبهة
والاخر يخرج غيرها فيرجع هذا الجواب الاول فن العجب ظاهرا
جوابان متغيران وحاصل ما اشار اليه ثانيا ان المراد
مشتقا مما باصطلاح معين لكنه ليس اصطلاحا نحويا كما هو
ظاهر كلامه فذ عوي بعضهم ذلك يحتاج لنقل ولو كان كذلك
لم يجنا جوابا تكلفوا ويبي الكلام في القرينة الدالة في كلام
الناظم على هذا الاصطلاح فان قيل التمثيل يرجع لما قبله
فتدبر **فول** ودر ب قال الشاطبي يميل ضبط در ب
بالمعجمة من قولهم لسان در ب اي حاد وامرأة در ب اي معابة
وبالمثلية من در ب اي بالكثر در بية ودر بية اذا اعتاده
وضري به **فول** كذا ودر بية من اسماء الاسماء في غير المكانية
بخلاف المكانية كمنها والنقطة برجلها في الحقيقة المتعلق
ومواما مفرد فيدخل في المشتق او فعل فيه خالي في الجملة ومن

نمر بذكر الظرف والمجرور اذا الكلام فيها يكون نفعا بنفسه
حقيقة والاول يصح التقييد بالمشتق وشبهه **فول** وذي
بمع صاحب ومثلهما فروعها وكذا في الطائفة وسائر الموصولات
المبدوءة بهمزة وصل كما في التثنية فخرج ما ليس مبدوءا بهمزة
كن وكما وما مبدوءا بهمزة قطع كاي وا دخل السامح و
الطائفة في النظر وفيه ان الاسماء فيها وها ودر ب في كلامه
معربة ولذا اخرجها بالياء ومنه يعلم ما في قول ابن هشام
ذي يميل ان تكون اسم اسارة وان تكون بمعنى صاحب
وموا حسن لتقديم ذكرها والمراد به الاسمازة ويحتمل
ان يكون ذا المعنى الذي وهذا الاحتمال سنا واحتمال ان
تكون بمعنى صاحب لما ذكر وما ذكرناه او بما من قول شرح
التمهيد ان الموصولات المذكورة مقيسة على اسماء الاسمازة
اذ مع التفسير على ذي الطائفة الاولى جعل الموصولات
مثلها ومع الحاقها بالصاحبة فالاولى جعل الموصولات كذلك
ويبغى ان يفيد النعت بذي الصاحبة بالنعت الذي هو
صفة المفعول فلا يجوز مررت برجل ذي مال ابوه وعلته
ذلك المذكورة في حواشي الفاكهي **فول** والمنسب اي المقصود
المنسب كما في التثنية فخرج نحو قري ما هو منسوب في
الاصل لكنه غلب على جنس لا فرض فيه للانتساب ويمكن
استقادة من التغير بالمنسب لانه مفعول من النسب
فيتقضي انتسابه النسبة وعملها **فول** ونفوا جملة
لانها تدل على معنى في المنبوع وكل ما كان كذلك مع النعت
به الامناع والما يصح الوصف بها بعد تجريدها عن المعنى
الذي يصح السكون عليها به عنها لانهما على حصول مضمونها
لغير الوصف بالفعل لا اقوي منه بالاسمية لان الفعلية
ادل على المعاني المشوبة لدلالة الفعل على الحدث المنسوب
ليلا فاعله بالوضع **تنبيه** اذا اجتمع النعت بالفرد

والجملة فذكر المفرد استحضارا لا وجوبا خلافا لابن عصفور
 وهو مجوح بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
 اذ لم يجعله بدلا من تعذيب لانه مشتق لا يقوله وبهذا الكتاب
 انزلناه مبارك لاحتمال ان يكون مبارك خبر المحدث **وقد**
وقيل الوجه الاول احسن تقديم المفرد لولا ما عارضه
 من المعارض المقتضى جعل تقديمه مرجوحا وهو ان مدرك الكلام
 جازد ايجل من قال ما انزل الله على بشر من شيء فكان تقديم
 الاخبار بالانزال منها ام قال ابن هشام ورواه ابي
 ص كتاب انزلناه اليك مبارك لانه لم يذكر في سياقه
 انكاره بل لانزاله فان قيل تقديم الانزال في الجمع اسم
 نقض بانه الاتيان وهذا ذكر مبارك انزلناه **قوله** منكرا
 ايم لفظا ومعنى او معي لالفاظا كالمعرف بال الجنس **سنة**
 المشار بها لا في مذهبهم ويعلم من الكشاف ان الموصولة
 كالعرف باللام وانما الخضر النعت بهما بالانكر لانهما في حكمه
قال العصا موقية نظرا لان الجملة في حكم النكرة لكونها
 لافادة نسبية مجهولة كالنكرة التي هي لافادة مجهولة واذ
 جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتبين الموصوف
 عنده **قال** الا ان يكون في كونها في حكم النكرة بانها موصوفة
 لافادة نسبية مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة مجاز
 على خلاف وضعها انتهى **قال** السيد الصفوي ولوقلت ان كونها
 في حكم النكرة من حيث انه يصح تاديلها بالنكرة فان قام ابو
 بمنزلة قائم ابو كما فصله الشيخ الرضي لا يتوجه النظر اصلا
 انتهى وعبارة الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
 لان التعريف والتكبير من عوارض الذات اذ التعريف جعل
 الذات مسارا لها خارج اشاراة وضعية والتكبير ان لا
 سارا لها خارج في الوضع واذ لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض
 لها التكبير والتعريف فيجوز قولهم النعت يوافق المنعوت **وقد**

في التعريف والتكبير بالنعت المفرد فان قيل **قال** فاذا لم
 تكن الجملة لامعرفة ولا نكرة فلم جازي نعت النكرة بها دون
 المعرفة **قلت** لما سبقتها بالنكرة من حيث يجمع تاديلها
 بالنكرة كما تقول في رجل ذمى ابو ابيه وابوه ذامب قام رجل
 ذامب ابو ابيه انتهى **قال** ادشهاب وقد يشكل الاكتفاء بالنفي
 الطاري على الوضع في صلة الموصول دون النعت حيث لم
 ينعت بها المعرفة فليتامل **قوله** قال الرضي لا
 ينعت المعرفة بال التي الجنس بكل جملة بل بالجملة المصدرة
 بالمتعارف فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابو قائم وذلك
 لان اللام في الوصف مقدمة تتطابق الموصوف تقديرها وانما تقدم
 اللام في الاسم او المتعارف يقتضي ان اللام تدخل عليه وكانت
 اراد الوصل موصولة والموصولة تدخل على المتعارف قليلا او
 ضرورة وقد ذكر ابن مشاعر في شرح بابت سعاد عند قوله
 شجيت بذي شيمر انه يجوز ان يكون جملة شجيت في موضع خفض
 صفة للمراح لان تعريفها تعريف الجنس وهو صريح في انه
 لا يشترط ما قاله الرضي ولعله مبني على غير قول الخليل وجيب
 فتجعل هذه المسألة نتيجة للخلاف فاحفظ ذلك **قوله**
 فاعطيت ما اعطيت خبر من وجوب الرباط مذكور او محذوف
 مرفوعا منصوبا ومجرورا بشرط ان يكون المنعوت اسما
 زمان والمجرور منقبتا للربط كقوله تعالى وانقوا يوم لا
 تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه بخلاف سرية شهر صمت
 منه فلا يجوز لاحتمال حمته وسره في التوضيح ان يكون
 الرباط ضميرا او في الكافية وتلزم الضمير **قال** الجاهلي لانه
 اذا لم يوجد تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
 ان يقع صفة له **قال** العصا موقية ان يقع صفة له **قال** العصا
 في هادي النظر لتزام الضمير احترارا عن ان يظنها المخاطب

اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحجز عن ذلك في الخبر
 الجملة والقياس يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر
 فوق توجهه الى الصفة فليس هناك منطنة العقلية عما لا يظهر الا
 بمزيد توجه فلذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة
 الخبر وما حققنا اندفع ما قيل ان في الملازمة منافسة لجواز
 حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ انتهى والاطراف ان توجه
 الى الخبر فوق توجهه الى الصفة محل نظر لانه لا ينطبق على خبر
 المبتدأ المكرة بشما دة قولهم انما نطلب الصفة طلبا حثيثا
 ومنهم من قد يوجب خبرها الظرفي بشرطه عليها مع انه يشكل
 عليه ان حذف العايد هنا كغيره في الخبر قليل ومقتضى ما ذكره
 العليس ودعواه ان رابطة الحال وهي الواو اقوى ممنوعة
 وتقدم في باب الحال ما ينفع به الحال وبالجملية فمراد الناظر
 بما اعطيت خبرا رابط في الجملة وبهذا يعلم ما في قول الساطي
 انما حال على الجملة الواقعة خبرا دون الواقعة صلة لئلا ينفهم
 ان التفصيل الذي في عايد الصلة جاريا منا وليس كذلك
 انتهى لانه لو حال على جملة الصلة امكن ان يقال ان المراد بها
 اعطيت في الجملة وفي التثنية ان حذف العايد في الخبر قليل
 وفي الصلة اكثر وسئل في الرضي وعلمه بان اتصال الصلة
 بالوصول اشد اذ لا غني الوصول عنها والصفة ليست من ضروريات
 الموصوف ثم جملة الصلة والصفة مع الوصول والموصوف
 جز الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ الجملة والتحقيق فيما هو مع
 غيره كالجملة او المبتدأ وقال ابن الصايغ في شرحه ولا يتقيد بعني
 الرابط بالضمير كما هو ظاهر النظر خلافا لتقيد ابن الناطم
 ومتابعيه بذلك فقد نقول سررت برجل اكرم ذلك الرجل
 او فقم الرجل انتهى ومنه نقلت وقال ابن هشام في الجواب
 عندي ان الرابط باعادة الظاهر في قول كثير
 من وصل عزة الاصل غائبة في وصل غائبة من وصلها خلف

وسا

ومذا البيت من اقول نفسه اذا وصلت خلة كي تزيدنا ايها
 والبيتين حكاية انققت المحكمين صحر الثقي في طريق مكة مع جاريين
 يد بعني الجمال رأينا فكسائما واحسن اليها سرح ثانيا فرأى
 احدا منها مفردة فسا لها عن اختها فتاوهت واخبرته انها تزوجت
 ابن عمر لها وانه ارسل بها فقال لو ادركت ما تزوجتها فقال فاسعدك
 من شريكنا في جنسها وشقيقتهما فقال قول كثير واسعد البيت
 الثاني قول واسعد هنا ايقاع ذات الطلب لما اومى قوله ما اعطيت
 خبرا جواز النعت بالجملة الطلبية من غير تاويل دفع ذلك بما ذكر
 فالمقصود من قوله هنا انما هو الاحترار عن الجملة الخبرية فلا
 يرد ان جملة الصلة والحال كالمفرد على ان المفرد اذا كان فيه
 تفصيل لا يعترض به فان فان كانت الاحالة على جملة
 الصلة او على لغة مرادها طلبية فيستغني عن رفع الايمان
 فله فان التثنية على هذه المسئلة التي لم تقدم
 له وان ما اتم خلاف ذلك موزك واما قول بعضهم ان ذلك يوم
 محي التفصيل في حذف عايد الصلة فقد عرفت ما فيه قال
 عبد القاهر انما جاز ذلك في المبتدأ لان معنى قولك زيد اضربه
 واضرب زيد او احد فلما صحت العايدة جاز ان يكون الخبر اسرا
 في اللفظ اذ كان زيدا في المعنى مفعولا ولو قلت سررت برجل اضربه
 لم يكن له فائدة اذ لا يفتر على ان تعقل رجلا مفعولا فتقول
 سررت با ضرب رجلا وكذا لو قلت جاني الذي اضربه لم يمكنك
 ان تعقل الذي مفعولا بوقوع اضرب عليه فتقول جاني اضرب
 الذي لان الذي لا يستقل بنفسه فلا بد من صلة فاذا قلت
 اضرب كان محالا ولو قلت بدل قولك زيد اضربه اضرب زيدا
 كان ابتداء الكلام فاعرفه فانه موضع مشكل قال ابن هشام
 في التذكرة بعد نقل ذلك فان ذكر ابو الفتح في البحث
 انك اذا قلت زيد ضربته فاما اصله ضربت زيدا امضيتني
 بالمفعول فقد مر فصار زيد اضربه ثم اعني به فبني الفعل

وكذا الجائز

س

عليه فصار رديا بغيره وهذا يحسن قوله عبيد القاهر وينفتح انتهى
ومن خطه نقلت ونبيه انه لا يظهر في منع الانسابية التي ليست
طلبية كزبد بعثته فتغلب الشريعة لعمومه اظهر ولما انتبه غيره عليه
واشهره **قوله** ونعتوا بمصدر كثر مع كثرته لا يقاس عليه خلافا
لابن درستويه فان قلنا **قوله** فافادة الشروط التي ذكر
سأرح التوضيح وغيره من كونه غير مبيح الخ لانه ما انتقت فيه الشروط
غير مسموع قلنا **قوله** فافادة تضبط ما سمع قال **المرادي**
في النعت بالمصدر طريقان احدهما ان تقصد المبالغة فلا يقدر
بمضاف والاخرى ان لا تقصد فيقصد والكوفيون يجعلون ضربا
وعند لا واقعين موقوع متارب وغادله انتهى وظاهره ان الطريقين
للبريين وان ضربا وعذ لا يلا او لما ليسا موزولين وهو الموافق لنقد
المبالغة واعلم ان المصدر المذكور من الموزول بالمشتق
يقتضيه المضاف وهو ذو والصاحبيه وفروعهما لان المفت
بها في الحقيقة ونهى من الاول كما تقدم وهذا يعلم انه لا تحليط
في قول الشرح ان النعت بالمصدر على تاويله بالمشتق وكذا
على تقدير المضاف وان المصدر ملتزم الانفراد والتذكير مطلقا
وكلام ابن هشام في التوضيح يوم خلاف ذلك كما لا يخفى على المتأمل
وقال في الحواشي رجع كل من الكوفيين عما قرره في الحال
في نحو انيته ركضا فعر البصريين ان ركضا بيع ركضا وعن
الكوفيين انه مصدر لمخروف او لمجاو في النهاية اذا قلت
جاء ركضا فهل يجوز ذلك ام لا هذا المصدر فتقول ركضا الخيل
يجوز عند البصريين لان ركضا عند اسم بيع ركضا ويشتق
عند الكوفيين لانه من باب ضربته ضربا اذا التقدير بركض ركضا
ولما امر من جواز في باب الحال نقد سير المضاف وكل ذلك ما يقع
انتهى وسكت عنه في باب الحال ما يقرب من ذلك **قال** **الشهاب**
ويمكن ان يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن
جوازه فلا يها في ما من **شهاب** **قوله** ما بينت بخط الوضوح

في النكرة ما مضى مسألة بذلك على ان الاصل في المصادر ان لا يوصف
بها قوله سبحانه واشهد واذوي عدل منكم اي رجلين ذوي عدل
فتوصل الى وصف الموصوف المقدر بعدل ذوي كما يتوصل باسم
الاجناس غير المصادر بذكر وما تصرف منها فيقال برجل ذي
مال وبرجل ذي ثياب وبرجل ذي ثياب وكذلك ذوقه وذوقه
ولو لا ذلك لم يميز المبي بذي الانشري انه لا يجوز برجل ذي عالم
كما لا يجوز يا بهار زيد لان زيد ايبا شرا لند انقسمه فلا يحتاج
للمواسطة وقد ترجع هذه المسألة وعوها قول من يقول في برت
برجل عدل انه على حذف مضاف لا على التاويل باسم الفاعل **قوله**
ونعت غير واحد الخ **قال** **الشهاب** في حواشي الشرح قال
المراسي في شرح التنزيل والرواية ما دل على متعده جمعا
او اسمر جمع او اسمر جسر او اسمين او اسما متقاطعة نفع الاسد
بقوله

فوافيناكم ما يجمع كاسد الغاب سردان وشيب
انتهى وحسين ينادي قوله لا اذا ايتلف نحو اعطيت زيدا
ايان مع انه يمتنع جمعها في نعت موزون كالكريين بل يفرد
كل نعت او يجمعها في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتنوع فلا
يكون اسما واحدا او ثانيا بضربا ذلك الرضي فقولا المصنف
لا اذا ايتلف فلا يفرد محله ما لم يمتنع منه ما نفع انتهى واقول
الظاهر يقتضي الاسمين بالمقاطعة كما فندت الاسما بالمتقاطعة
او القيد اجمع للجميع ويلا هذا فلا يتناول كلام الناظر
ما ذكر كما لا يتناول امر صفت مائة فضيلها فلا يقال الرانقات
ولا رانقات لامتناع تحالف الصفت والمنعوت لغريفا وتثكيرا
فاما ان يفرد كل صفت او يجمعها في نعت مقطوع وعلى تسليم ان لا
يقتضي الاسمين بالمقاطعة وهو الصواب والابلفر خروج
كثير من امثلة المسألة بل ينبغي ترك تقييد الاسما بالمتقاطعة
ليتمل محو ظن زيد عمرا خالدا فقد يفتوا بوزن مختلف ولكل

حكمه فيكفي صحة الكلام جواز الجمع مع القطع لان كلامه هنا في الجمع
 سواء كان مع قطع او لا ومثاله القطع ستاتي بعد وخطا احدا منها
 بالآخرى وان اشتركا في بعض الامثلة تحليل كما وقع لسائر التوضيح
 وعجيب من اطلاق قوله مع انه يمتنع جمعها في نعت غير مقطوع وح
 يقال ليس في كلام الناظم تقييد بعد مرقطح ولا يقطع وبه
 يعلم انه لا يستل علمه هذه ناقة وقصيلة وان كان فيه عطف
 وخو جازيد وذهب عمرو والظريون مما كان الموتف فيه تابعا
 المعمولي عاملين مختلفين لان القطع في كل هذا سياتي بعد اما
 منطوقا او مفهوما او يعلم من اشتراط توافق النعت والمنفوت
 بغريبا وتكثيرا **نفس** فيشكل على الناظم ان كلامه يقتضي انه
 يتعين الجمع وهو واضح اذا اتخذ غير الواحد متني او مجموعا فان
 نعتا دك جازيد وعمرو لم يجيب التقريب بالعطف بل يجوز نعت
 كل تخنبيه بخو جازيد العاقل وعمرو العاقل وقد يكون اولي
 وذلك اذا اختلف المنفوت بغريبا وتكثيرا كما مر ولا يصح ان
 يسميه كلامه وان ادعى الشهاب في **خو** في الاسموني امكان ذلك
 لان الناظم قيد التقريب بالعطف **ويمكن** ان يقال معيه قوله
 لا اذا اختلف فلا يجيب التقريب كما في المختلف بل اما ان يجمع او يذكر
 نعت كل لاجانبه وهذا لا ينافي انه قد يجيب الجمع فيما اذا كان
 النعت متني او جمعا لا مفردا والخاص **ل** ان قوله لا اذا
 اختلف شامل لنفسين ما يجيب فيه عدم التقريب وذلك اذا
 كان المنفوت متعدا اذ لا يقال جاز الزيدان الفاضل والفاضل
 كما صرح به الشاطبي ولعل ذلك سر قول الشاطبي والوضع استثنائي
 بنتنئينه او جمعه وان نعت متعدا جاز الامران واذا قيل
 جازيد وعمرو الكريم والجميل يكون كالحال فيكون الاول
 كون الوصف الاول للثاني كما صرح به الرضي فيما ياتي مع ما فيه
تفسير اعرب الشاطبي قوله ونعت مبتدأ خبره
 جملة اذا اختلف نقاطها فوقه واورد عليه انه يلزم

ان يعمل ما قبل الفاعل ما بعده ما بنا على قول الأكثر من ان العامل
 في اذ اجوابها ويجاء **ب** بان الفاعل جواب اذ اريد كما قاله
 الرضي وبهذا يجاء **ب** عما اورد على اختيار المكودي ان نعت
 معول المحذوف نفسه فرقة مع ان ما بعده الفاعل لا يعمل فيما قبلها
 وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاء **ب** بان بحر والتفسير
 يجوز وانما اشترط صحة العمل فيما قبل في التفسير على وجه الانتقال
 كما نهى عنه في باب الاستعقال **قوله** فعلاطفا فرقة
 يستثنى نعت الاشارة فلا يجوز فيه التقريب قال **عبد القاهر**
 لان اسم الاشارة شديد الاحتياج ليا صفة فانه يحذف في التقريب
 فلا يجوز سررت بمذهب الطويل والقصير **قال** الزبيدي فان
 قدرته بيانا او بدلا جاز ورايت بهما شرح التسهيل لابي
 حيان بخط ابن هشام ما نصه هذا خطأ لان عطف البيان شرطه
 الجود والمبدل لا يقع في المشتق الا بصيغة فلا يبيح الافتداء
 على اجازته **قوله** لا اذا اختلف اي فلا تفرقه واستغن عن
 ذلك بنتنئينه او جمعه او اذكر نعت كل بحسبه وفي الاول **قال**
 في التسهيل ويطلب في التذكير والفعل عند الشك وجوبا
 وعند التفصيل اختيار النفي والتقليب بالتذكير يقع في التثنية
 نحو سررت برجل وامرأتين صالحين وبعض امثلة التفسير
 نحو سررت برجل وامرأتين صوامر ويمنع صواير ويجوز صور
 والتقليب بالعقل خاص بجمع المذكر لانه الذي يشترط فيه
 العقل تقول سررت برجل وامرأتين صالحين ويمنع سابقا
 قاله الدماميني **قال** ونقول في التفصيل على التقليب بعينه
 وامرأتين صالحين وصايفين وفي عدمه صايفين وصايفات
 انتهى وقد مثله ابن عقيل بالثنتين صالح وصالح او صالح وصالحات
 ومنه يجوز ان تكون النعت الاولى للاول وهو موافق لما مر عن
 الرضي **تفسير** **قال** ابن هشام ليست هذه المسألة
 من موضوع باب النعت لان تقريظ الاسمين اذا اختلفا او لامتا

اذا اختلفت وجع الاسمين اذا اتفقا او الاتما اذا انفقت من
 موضوع باب التنئية او الجمع لان الجمع والفريق لا يعرضان
 للاسماء المركبة بل قبل التركيب وقبل التركيب لا يوصف
 الاسم بكونه نعتا **قوله** ونعت معمول وحدي معني اي
 جواز الظهور جواز القطع مما يأتي فنقول انطلق زيد وذهب
 عمرو والعاقلةان على الاتباع والعاقلةين على القطع قال السهاب
 ومثل يجوز العاقل والعاقلةان الاول والثاني وبالعكس والظاهر
 نقد الجملة والالامتنع العاقلان فتنبيه ما تقدم عن السحاب
 انه لا يقول برجلين كريم وكريم المنع وخرج معمول العاقل
 الواحد فان اتحد العمل والنسبة تكررت بزيد وعمرو والكريمين
 جازا الاتباع والابان اختلفا كضرب زيد عمرا واختلف العمل
 دونه النسبة كضرب زيد عمرا والنسبة دون العمل كاعطيت
 زيدا الماء فان الفعل مشوب لما زيد على انه اخذ وعلم انه على
 انه مطلق ولم يجز الاتباع بل يجب اما القطع او افراد كل نعت
 وقول ابن سعد ان يجوز الاتباع لان كلامهما محام ومحامهم
 فهو فاعل ومفعول رد بانه لا يجوز ضرب زيد هندا العاقلة
 بالرفع على الاتباع فكما لا يجوز نعت الاسم اذا افرد الحمل على
 المعنى لا يجوز اذا ضم منه لا غيره ويمكن ان يجاز
 بانه يقتضيه غير المستقل ما لا يقتضيه المستقل فاذا افردت
 قالوا في مختلفي الاعراب كما قال الرضي ومثله مختلف النسبة
 كما هو ظاهر ان يكون نعت كل واحد مجنبه نحو زيد الطريف
 عمرو الطريف ويجوز ضمهما نحو زيد عمرو الطريف الطريف
 نعت الثاني مجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان
 لا بد من الفصل بين النعتين وسقونة ففصل احداهما من صاحبه
 او باسم فصلا عما قال وكذا الحال عند البصريين اذا اتفقا
 معني نحو ضارب زيد عمرو انتهى وهذا ما وعدنا به في رضى
 مخالفة لما مر عن السحابي من انه لا يقال جازا زيد ان الفاضل
 والفاضل

والفاضل اذا الظاهر انه لا تفرق اذ حيث امكنت التنئية ولو منع
 القطع لا يعدل عنها اختيارا لا بقطع ولا بغيره فليجروا وخرج
 ما لو اختلفت العاملان في المعنى والعمل او في احدهما فلا يجوز
 الاتباع لانه يودي الى تسلط عاملين مختلفي المعنى والعمل
 او احدهما على معمول واحد من جهة واحدة ينال ان العامل
 في النعت هو العامل في المنعوت بل يجب اما القطع رفعا ونصبا
 واما افراد كل نعت مجانبه قال السهاب وهل يجوز في المسألة
 الاولى تفريق النعتين وتأخير ما نحو جاز زيد ورايت عمرا
 الفاضل والفاضل على ان الاول المنعوت والثاني المرفوع
 لا اول كما ذكره الرضي في يفر زيد عمرا الطريف الطريف ولا يتأتى
 في ذلك تقليل المنع فيما قبله لانه معمول ليس واحد بل
 منفرد انتهى اقول وان لم يثبت ذلك التقليل لكن فيه
 العدول عن التنئية مع امكانها اختيارا **قوله**
 قال السحابي لا يكتفي في الاتباع اللذان اشار اليهما المصنف
 بل لا بد ايضا من اتفاق المنعوتين بغيرها وتكثيرا فلا يجوز
 خارجا وجازيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة
 بالمعرفة وبالعكس وان لا يكون احد المنعوتين اسما اشارة
 فلا يجوز جامدا وجامعا والعاقلةان لم يلزم من الفصل
 بين المبهمة ونعته وذلك لا يجوز اذ لا يقال جاء هذا
 من لدار العاقل كما يقال جاء زيد من الدار العاقل لانه
 صيروا الاشارة واسم الجنس كاليه الواحد من جهة ان
 المقصود بهما جميعا ما يفصدها لاسما وصفة غير اسم الاشارة
 لم يثبت في الامتراج كما سما الاشارة قال ولا يجوز ايضا ان
 احرث اسم الاشارة لانه اذا نعت بالمشقق فهو على حذف
 الجامد فنقول هذا العالم على حذف اي الرجل العالم والاسم
 الظاهر غير المبهمة اذا نعت بالمشقق فليس على حذف جامد فتدفع
 الامران وكذلك لا نقول جازي هذا وجازاك الرجلان للفعل

اللازم وان لا يكون احد المنفوتين في جملة خبرية والاخر في جملة
غير خبرية نحو جازيد ومثل جازيد الصالحان او الصالحين ونحو
اكرمت اخاك ومثل اكرمت اباك الصالحان او الصالحين فلا يجوز
هنا الاتباع ولا القطع فقد منع سياق تقول من عبد الله وهذا
زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لان الاستفهام يستلزم
الجهل بالصفة والخبر يستلزم العلم بها من حيث هو ممدوح
فيجتمع فيها العلم والجهل معا **قوله** عند الاول بان
اشتراط المع المطابقة نعت بها وتكبرا يخرج ذلك قال السهاب
ولك ان تقول بين ما قدمه المع وبين ما هنا عموم وجهي
وبما متعارفان في تلك الصورة فلا بد من ترجيح وعز الثاني
بان المع يميز بفتحة اسم الإشارة بالسنتق وظاهره انه ليس
على حذف الجاهل فيمكن ان يميز جازيد ووجاهة العاقلان
اي فيوفر اسم الإشارة حذفاً من الفضل وذكر ايضا ان الجاهل
الجاهلي على اسم الإشارة عنده ليس بفتحة بل عطف بيان في
قوله وان نفوت كثر المراد بالكرة ما قابل الوحدة
فيشمل ما زاد على الواحد وهو اصطلاح الحسابه اذ يقولون
في العدد انه الكرة المولدة من الاحاد والاثان من العدد
نسقط توقف السهاب في دخول الاثنين في كلامه فنيل
واما اعتبار الكرة بمعنى التقدر مع انه ليس بغير اذ نعت
الواحد بجيب انتابه ان اقتصر لذكره وعدم ذلك ان لم
يقتصر اليه لتتأني الاقسام الاتية وفيه انه يكفي في تأني
الاقسام التغير بالمنفوت بصيغة الحمل ولا حاجة لوصفها
بالكرة وشمل كلامه الكرة لانه يجوز قطع بفتحة احتيا راي
انه اذا كان قبله نعت اخر ولا يلزم من دخول ما في كلامه جاز
جميع الاقسام فيها حتى يقال يلزم عليه جواز قطع جميع نفوتها
وذهب **قوله** الرجاء لاي ان شرط القطع تكرير النعت ورد بقوله
تعالى حمالة الخطب بالقطع وقيل كلام الناظم يوم موافقته
قوله

قوله انتفت وجوب التنزيل لهما منزلة الواحد وقول المراد
وان كان لتخصيص وليس احد الثلاثة يعني المدح والذم
والترحم جاز قطعاً لايدل على جواز قطع ما يكون للتخصيص مع
الاحتياج اليه في التعيين لانه محمول على ما اذا حصل التعيين
بدونه وان حصل به زيادة تخصيص بهذا وقد يشكل وجوب
الاتباع كما قال السهاب بانه مع القطع يحصل من بيان المنفوت
لان تلك المنفوت المقطوعة بالواو الدالة في المعنى متعلقة
بالمنفوت وجارية علمه والترتيب يفسر منه ذلك الا ان يقال
لما كان القطع يشعر بالاستغناء عنه عند الحاجة لاستغناء
لما فيه من الثاني اذ الغرض الاحتياج مع الاستغناء بغير
الاحتياج ولهذا يجب عما قد يقال ان القطع لا يزيد على ترك
النعت راساً وذلك لانه اذا ذكر وقطع فقد فات الغرض من
ذكره فالقطع مناف لذكره **قوله** واقطع الاعرف في النكرة
المقطوعة بالواو الدالة على القطع والفضل اظاهرا لذكره
الاحتياج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نفس في القطع اعني الواو
بقوله

وياوي لا نشوة عطل وسعنا ماضيع سأل السقالي
ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو نحو والطيبون معا قد
الازرق **قوله** الرضى وربما قطع النعت بالواو والاتباع باق بحاله
اذا طال دليل المنفوت كما قال الزجاج ولكن البر من القول
والموقوف ان الموقوف صفة من **قوله** او اتبع هو احو
قوله ان يكن معينا اي من حيث معناه ولو ادعاه ان لا
يحتاج في تعيينه ورفع الشارح لهما فلا ينافي ما فهم من تعريف
النعت انه ابد مستمر للمنفوت لان معنى الاتمام دلالة على معنى
فيه سوا توقف التعيين عليه فسقط توقف السهاب واقصر
كلام الناظر انه ينتهي في الاول من نفوت الكرة الاتباع
ليحصل به تخصيص ولانها اسد احتياجا اليه من اليهم

فوجب فيه الاتباع ما عداه يجوز فيه القطع وان لم يتعين المنع
بدونه لان المقصود من نعت النكرة التحصيل وقد حصل
بنوعية الاول وفي كلام الرضي ما يخالف ذلك ويمكن تاويل
كلامه وعبارته لانه اذا احتاجت النكرة الى الف وصف
لتخصيصها لم يحز القطع اذا لا قطع مع الحاجة انتهت وقال
السحاب الذي يحصل من كلامه في النكرة انه يجب اتباعها
نعتا واحدا مطلقا ويجوز قطع ما عداه مطلقا وان احتج
المبطل بحجب هذا في المعرف بالاحتمالية لانه في المعنى
كالنكرة فيه نظر انتهى وكلامه يوم انه يجوز قطع الاول
واتباع ما بعده وليس مراد الوجوب بقدر التتابع على المتبوع
قوله او بعضها اقطع الظاهر انه نصب بعضها باقطع بعده
وفيه احتمالان احدهما انه من تامة مسالة نفعية بدون الجميع
فيكون هذا اشارة الى جواز قطع البعض واتباع البعض وما
قاله اشارة الى جواز قطع الجميع واتباع الجميع ومسالة نفعية
ببعضها مسكوت عنها مفهومة بالمقايضة وثانيهما ان يكون اشارة
الى مسالة نفعية ببعضها والمعنى اقطع بعضها ان يكن معينا بدونه
اي واتبعه او بعضه ان تعدد ويجوز ان يكون مجرورا عطفا
على ما قبله او على الهاء في دونها بنا على ما اختاره الناظم من جواز
العطف على ضمير المحقق بدون اعادة الحافض وحسينه فالمفت
مستقل على المسالنتين هذا وحيد **قوله** وجد اتباع وقطع فيشترط
تقدمه الاتباع على الامع **قال** الساطي وعلل ذلك باوجه ثلاثة
لزوم القصد بين المنفعة والمنفوت او بين المنعتين بجملة اجنبية
الثاني انطباع الغريب ثانيا الرجوع لما الامر بعد الانصراف عنه
الثالث لزوم الاستقلال بعد المقتصد والمقتور بعد الكمال
لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكميل الجمل
قال السحاب في حواشي السارح بعد نقل ذلك فان قلت
هلا جاز تقدمه المقطوع وغاية الامر انه اعترض وهو جائز

قلته

قلته **قوله** لعل المانع ان الاعتراض جملة لا تكون من الكلام
وبما منتهى الاصل ولو نقضه الى انتهى وانما يحتاج لذلك لواقعة
على التقليل الاول بقوله وبما منتهى بقوله الساطي اجنبية
فتأمل وتقلل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارضه لفظي ولا حكم
له وقد قال الله تعالى والمؤمنين الصلاة والموتون الزكاة
وقال المحرق
لا يبعدن قومي الذين هم **قوله** العدة واقعة الجزر
التارئين بكل معترك والطيبون معاقد الارز
يروي برقمها وبضئها ونهيب الاول ورفع الثاني وعكسه
واجيب **قوله** بان الرفع فيه عار وانه نصب الاول وفي الآية
على الابتداء وفي الساطي بعد توجيه المنع ما تقدم ووجبه
الجواز التزام جواز الفضل وايضا فالمقطوع في حكم المنع لان
الجميع يستغني عنه **قوله** جواز القطع مشروط بان
لا يكون النعت التاكيد لانه يكون قطعاً للمنع عما هو منقول به
معنى لان الموصوف في مثله نص في معنى الصفة ذال عليه ولهذا
لم يقطع التاكيد في مثل جاني القوم اجمعون اكتفون **قال**
السحاب ويؤخذ منه امتناع القطع في النعت الكاشف ويرد
على التقليل جواز قطع عطفاً للبيان مع اتصاله بالمتبوع معنى
وبان لا يكون ملغزاً المذكور كالشعري العمور **قال** الدمايين
وقد مر الاعتراض بانه قد ينفرد نحو وانه يورب الشعري
انتهى وقيل الشعري في الآية ليست ليست العمور وتقدم
انه في جميع الاوصاف مع نفرد الموصوفين بحجب القطع في صور
فلا تقلل عنها **قوله** معلنا لتكيد على من راي ان القطع لا
يتأتى الا بعد الاتباع كما مر **قوله** ليرى اي وجوب بان
كان لمجرد مدح او ذم او زجر وان كان لغرض ذلك جاز ذكره كما
يفيد كلام التمهيل وعلل بعضهم وجوب الاختار بان يبين
المنع والمنفوت شدة اتصاله فيكون في صورة منعلق من

ستقلقات ما قبله وهذا يقتضي عدم تخصيص وجوب
الاضمار باحد الثلاثة فالأظهر الغليل المشهور فان الاضمار
يناسب ما قصد من لاشئ العام ومنه قوله فيما تقدم
هو ابن مالك وعبرة المرادي وان كان النعت للتخصيص وليس
لاحد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه وقوله
للتخصيص مع ان النعت في المعرفة مبني على ان التخصيص
يكون في المعارف والنكرات وفي التوضيح فان كان لغیر ذلك
جاز ذكره بقوله مررت بزيد التاجر الفقير الكايت قال
واعلم ان الساطي او رد على المصنف ان ترك شروط القطع
منها ان يكون مدح او ذم او ترحم فان كان لغیر ذلك لم يجز
القطع الا على ما قاله ابن الرينج وليس ذلك من القطع في
المذكورة باب النعت واجاب بان الصابط الذي
ذكره يجمع له مقصوده فلا يحتاج الى شرط سوى ما ذكر
وذلك ان نعت البيان مقصود بلا شك لانه مقتدر اليه
ولذلك لم يمتنع من جهة ان رفع الاشتراك في المعرفة
وتخصيص النكرة انما يحصل بالاتباع انتهى ولا يخفى ان حاصله تخصيص
النعت بنعت المدح او الذم او الترحم وحيث قد نجتدل ان الناظم
ذاهب الى ذلك فلذا اطلق امتناع الاظهار **تنبيه**
جملة النعت المقطوع مستأنفة لان الصفة مع المقدس
نصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب فان قلت
مثل هو عام او محله اذا لم يقر النعت بالواو فان قرن فقد
يكون للجملة محل بحسب ما عطف عليه قلت هو
عام لان الواو هنا ليست للعطف بل اعتراضية كما قال الرضي
اولئك الذين لا يصح وجوب بعضهم كون الجملة حالية لازمية
وتتخل في قولهم الجملة بعد المعارف المحضة احوال
قوله وما من المنعوت خال من فاعل مقل ومعنى عقل
علم وعلمه اما بنقد من نحو الاما وكذا باردا او باختصاص

الوصف به خواصرت كاتبا وركبت صاملا او بالعامل نحو
فليضمكوا قليلا وليكوا كثيرا او بالمعول نحو النال الجديد
ان اعمال سابقات ومن الثاني نحو عند هم قاصرات الطرف
لان قاصرات الطرف للشمس قطعاً ودفعاً ابن هشام جواز
الحذف شرطاً اخر وهو ان لا يكون النعت ذا لعل الكمال
وسذا اذا حارب الحجاج الى متافق **قوله** يجوز حذفه بكثرة
في المنعوت بشرط ان يكون صالحاً لمباشرة الفاعل جملة
ولا يشبهها او يكون احدهما والمنعوت مرفوعاً او بعض اسم
تقدم مجرور من اوية ويمنع في غير ذلك غالباً الا في الضرورة
ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك من ربك المرسلين اي نبيها
من نبيهم بنا على ان من لا تراوية الايجاب ولان حذفه على معرفة
فان قلت يلزم على ذلك حذف الفاعل في غير المواضع
المستثناة قلت حذف الفاعل الممنوع الا في
المواضع المستثناة هو حذف الفاعل من غير ان يقوم مقامه
في اللفظ وان لم يجمع في الفاعلية بنفسه فليست مثل قالوا السحاب
وفيه نظر لا يخفى لان بعض المسائل المستثناة فيه ما يقوم
مقام الفاعل وهو مطلقاً وقوله الشارح في النفي معترض بقوله
تعالى وانا من الصالحون ومنادون ذلك قال الرضي وانما كثر
حذف المنعوت بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بدليل
ما استدل عليه قبله فيكون كانه مذكور **قوله** وفي النعت
ينقل قال ابن هشام من حذفه قوله عليه الصلاة والسلام
لم يبق من مميزات النبوة الا الرويا يراها المسلمون وركب
اي الرويا الصالحة فحذف النعت وقد ثبت من طريق اخر ذكر
هذه النعت ولو لا امراته عند عدم ذكره لتأخر المحض
ومذا حذف غريب اعني حذف في مقصود المحض اذا المحض
ما يغ من حذف المحصور ويحتمل ان يكون اللام من الرويا العهد
ذكرى او دمي فلا تكون الصفة والحالة هذه محذوفة

وعرفنا ان اعطى شيئا ولم يمنع اي شيئا بل لا لانه اعطى شيئا
 بل لئلا يمنع وعلمه في المعنى بدفع المتناقض واعتراض
 بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع كذا في شرح التوضيح
 ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه اعطى شيئا
 حتى يكون فريضة على انه اعطى شيئا بلا مراد المعنى ان
 عدم المنع المراد منه اعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار
 المراد منه ما يقتضيه من الاعطاء مطلقا **تبيين**
 الاول كلام الناظر في مثل هذا ما هو لا يوت فيها ولا يجب
 اي حيا فنافعة اذا لا واسطة بينهما **الثاني** كلامه شامل
 لما يكون من ذلك للمدح او الذم او الزجر او التاكيد
 ويجوز ان يحذف في نعت التاكيد ما تقتضيه في المفعول المطلق
 اذا كان للتاكيد من الخلاف في حذف عامله **الثالث**
 قال جمع يجب حذفه المفعول في موضع كالتصاحب وتقول
 جال الفارس يراكب الفارس ولا تقول جال الفارس
 ويمكن حمل كلامه عليه لجوارزه بعد الامتناع عما ان في الوجوب
 نظرا فقد صرح بعضهم بجواز ذكر الموصوف معها **الرابع**
 قد يلي النعت لا او اما فيجب تكررها مفعول وبنين بالواو نحو
 مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو انتي برجل اما كريم واما شجاع

التوكيد

قوله بالنفس او بالعين الخ ان كان أكد خبرا متاعا انه
 فعل ما من سبب للمجهول اي يؤكد الاسم بالنفس او بالعين
 اي لغیر السؤال بدليل قوله الاتي وكلاهما اذ ذكر في السؤال
 فالاول انقصناك وهي نافعة خلوة فتصدق بالجمع وان كانت
 طلما بنا على انه فعل امر واصله اكد بالنون الحقيقية
 وفق عليها بالالف فالاولا باحة وهي لا تمنع الجمع والطلاق
 المعرب ان اول التخيير مع تجويزه اكد الوجهين لا يجوز عن نظر

لان التخيير انما يكون بعد الطلب وكونه أكد بصيغة الطلب
 استسبب بما بعده فيل واسم من تقديم مفعول الخبر الفعلي
 على المبتدأ وفيه ان في الطلب تقديم مفعول الفعل المؤكد بالنون
 ومحل التوكيد بالنفس والعين عند استعمالهما بمعنى ذات
 الشيء فان استعماله مع اخر لا يستعمل بالنفس بمعنى الدرمة
 ارفقت زيد بنفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت
 زيد اعينته لم يكونا تأكيد ابل لا في المثالين وينبغي ان
 سائر الفاظ التوكيد بجوارزها بيان زيادة اتمامها واجمعهم
 بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء لا رتبة له والانتيان
 بالضمير ولو كان تأكيدا كان دروده بدون الباء غائبا وبدون
 الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كافليس في جمع فليس
 واعلم انه ذهب جمع الى انه يؤكد بهما لدفع نزهة
 سوا ونسيان او غلط وبين الدما سببي ان الذي سيرفع
 ذلك انما هو التوكيد اللفظي وهو ما حققه السيد كالسعد وانما
 يؤكد بهما الرفع المجاز عن الذات قال ابن هشام والظاهر ان
 التاكيد يبعد ارادة المجاز ولا يرفعهما البتة ولهذا يتأني الان
 بالفاظ متقدمة ولو صار بالاول نقصا لم يؤكد انتق وبسكن ان
 يريد والرافعة قوة احتمال الخلاف فالف ذلك لكن يخالف ذلك
 قول الشمر ويصير به الكلام نضا ويؤيده قولهم ان القرب
 قد نوكه حيث لا يبراد رفع الاحتمال كما انوا باجمع واكتع بعد
 كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعهم بكل ويمكن توجيه ذلك بالاختيار
 في التاكيد فربما يغفل السامع عن الاول او يحيل المنكلم على السهو
 فيه واعلم ان المتبادر من قول ابن هشام لرفع المجاز عن
 الذات ارادة المجاز اللغوي فاذا قيل مثلا جازيد فاذا اريد
 به خبره فقد يجوز باسم الذات البتة حيث استعمل في غير معناه
 الموضوع له وقول شارحنا محتمل انه يحذف مضاف
 فيه نظر لانه اذا كان محذوف مضاف فلا يجوز في اسم الذات

البيته لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غايبة الاسم
انه ليس هو المسند بل المسند اليه مضاف حذف توسقا
نعم كونه على حذف مضاف اقرب من حيث ان زيد انض
في معناه وقد صرح في جمع الجوامع بان المجاز لا يكون في الاعلام
فالاولي التمثيل لاحتمال هذا التجوز في الخليفة نفسه وانه
يحتل قولنا جازييد نفسه كون المجاز المرفوع عقليا بان يكون
المجزة الحقيقية انما هو ثابت في القلابة واسند اليه الملازمة
فالتجوز في الاسناد لا الطرف وهذا المجازان جازيان في حقا
اسد بلا فرق **نعم** هذا اسد لا يتصور فيه المجاز العقلي
عند من يشترط قويكون المسند فعلا ومعناه لما نقله
سأرجح التوضيح عن المص غير محدد **تنبيه**
قال الساطي في قوله الاسم اكد السارة للمعنيين قصد
التوكيد بالنفس والعين وهو ثبات الحقيقة وذلك ان
معناه ان التوكيد راجع الى النفس الاسم للمعني فيه وهو معنى
اثبات حقيقة في نفسه لئلا يحتل ان يكون المراد غيره
بخلاف توكيد الاحاطة فانه راجع الى حاله دلالة الاسم
من كونه شاملا لجميع ما ينطبق عليه او غير شاملا لاثباته
في نفسه فاذا قلت خرج الامر بنفسه عينه رفقة بذلك
نؤمن ان المراد جسمه او خدمه او عمله لان العرب تطلق
ذلك اللفظ وزيد المحترمة على طريق المجاز وكانت نفس
الاسم غير مراد في توكيد اثبات الحقيقة محققا لذلك الاسم
انه المقصود بالاضمار لا مضاف اليه وكانت اراد وانه اعلم
بقوله اكد هذا المعنى والخامس على هذا التأويل وان كان
فيه بعد انه ذكر في الضرب الثاني ما يراد به حيث قال وكلا
اذا في السؤل فيبعد ان يذكر احد المقصدين نضا ويحمل
الاخر جملة والمعنى الثاني في التنبيه على ان هذا القسم هو
المتنصر بالاسم دون التاكيد اللفظي فانه يكون في الاسم

وفي غيره قال **الشهاب** واذا تأملت تأملا صحيحا ظهر لك
ان ما ذكره في المعنى الاول مشكل جدا لان قولك جاء زيد
كما يحتل ان المراد غلام زيد مثلا كذلك جاء القوم يحتل ان المراد
اكثر القوم او بعض القوم فكما ان التاكيد لاثبات الاسم
في الاول فكذلك الثاني بلا فرق وقوله وكان الاسم غير مراد
اي بالذات والافقوس مراد اي على الجملة وان كان التقدير
غلام زيد مثلا لان المسند اليه على هذا التقدير غلام زيد
لا غلام غيره **تأمل قول** مع ضمير اي مضاف اليه النفس
والعين **قال** حفيد الموضع لك ان تقول يلزم من هذا المعنى
الذي ذكره اضافته اليه في نفسه لو كان متزا دفين وهو ممنوع
بل النفس المضاف اعلم من المضاف اليه فليتناأمل واشترط
الضمير ليكون عايدا لذلك الاسم المؤكد ولهذا اشترط مطابقة
له وانما جازي ياريد بنفسه ونفسك على مراعاة اللفظ
تارة والمعنى اخري **قول** واجمعها الامر مستعمل في
معنيتين من الوجوب بالنسبة للجمع والاولوية للثني **ن**
قول بانقل اي حال كونهما ملتصقين بهذا الوزن
او المعنى على الفعل فالباصلة اجمع المعنى على ولومجازا وافهم
انه لا يجوز على نفوس وعيون واعيان لكن في شرح العمدة
للمناظم كالمفصل وكفاية ابن الجوزي جواز اعيان في هذا
الباب **قول** تكرر مستقفا قال الساطي له فائدة عامة
وهي التنبيه على انه لا يقتضار على استعمال بعض المجموع
هنا دون بعض مستقفا من العرب عن باقها الجائز في غير
هذا الباب وان الملتزم لذلك تابع لهم غير مخالف لطريقهم
وخاصة وهي التثنية في قول ابن معمر كذلك في نفسيهما
عينيهما وفي بعض النسخ نفسيهما عينيهما بالافراد وكلاما حاطا
وبه يعلم انه لا يجمع الجواب عن توكيد كحيات للشيء في اجازته
الافراد والتثنية اذا اكد بهما مثني وانه لم يقل احد من الثوين

به بان الشارح تابع لابن معيط كما لا يصح الجواب بان ابن اياز
قاله لان ابا حسان لا يعيد ابن اياز من الخويين مع انه متأخر
عن الشارح نعم نقل الرضي ذلك عن ابن كيسان وان
يعض العرب نطق به وصرح الحاجة بان كل مثني في المعنى مضى
لما منضمته يجوز فيه الجمع والافراد والتنثنية والاول
هو المختار فتأمل **فصل** في السمول اي حاله بان امرأدة
السمول فان السمول ثابت لهذا اللفظ فالمبين ارادته
لانفسه قال الشارح هذه الالفاظ تذكر في التوكيد المقصود
به التضمين على السمول ومقتضاه ان التوكيد بكل منهما
يرفع الاحتمال ولا يشك كل عليه جواز التاكيد مع كل ما يأتي لانه
تابع كوالده للجمهور في ان العرب تؤكد حيث لا يراد رفع في
الاحتمال ولهذا المبرهن في الموكد بكلا وكننا ان يكون مما لا
يصلح موضعه واحد واجاز اخضم الزيد ان كلاما ووافقه
الشمر فاطلق فيه واجاد **فصل** ابو حسان بان المعنى اذا
كان بعينه اللفظ حقيقته فلا حاجة الى اللفظ بوجه اخر الا اذا
توحيروا بينة عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك يعني التوكيد
بكلا وكننا لما لا يصلح موضعه واحد لم يسمع هذا ووجه
جا الرجال كلنا انه على معنى الجماعة ولا يجوز مثله في جمع
الضميم لان له حكم مفردة لسلامته فيه ووجه كده انه
على معنى الجمع فتأمل **فصل** وكلا وكلتا قال الساطبي
فان قلت **فصل** اني الناظر بهذه الالفاظ مرسلات ارسالا
فلم يحضر لفظا منها مفردة ومثني او مجموع فانتفى عنها
تستعمل في الجمع وذلك غير صحيح فالجواب **فصل** ان هذا
كله سميان بانه ووجه الاعتراض فيه عند قوله واغن بكلتا
فصل بالضمير موصلا الى التثنية لانه قد يستغنى
بالامانة لما مثل الظاهر الموكد بكل عن الامانة بضميره او يستند
له بضمير **فصل** يا شبيه الناس كل الناس بالضمير

قال في المغني وخالفه ابو حيان وزعم ان كلاً في البيت نعت
مثلها في اطمعنا مشاة كل مشاة وليست توكيدا وليس قوله
يشي لان التي سمعت بهاداة على الكمال لا يعاينها الا افراد انتهى
فلا حاجة لقول الشهاب وقد يجاب **فصل** بان هذا الاحتمال
خلال المتبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني
انتهى مع انه يفهم صحة هذا الاحتمال وانتم كلام الناظر
عدم جواز قطعها عن الامانة وانه لا بد من الامانة
لما الضمير لفظا لان الايمان من عوارض الالفاظ وهو كذا
قال الساطبي فان قيل قد استغنى عن كل جواز قطعها
عن الامانة نحو كل في فلك يسبحون ومي مي وانما بين الموضعين
من الفرق الجريان على الموكد وعدمه واما معنى التوكيد فلا
ينفك عن كل منهما فكما يجوز هناك يجوز هنا وقد ظهر ذلك
في الآية المفردة كذلك فلما نفع من القول به فالجواب **فصل**
ان العرب تحذف بين استغناء فكثر في موضع لم اذا خرجت
لما غيره التزممت احدا الاستغناء وانما في الاخر وهذا سابع
في كلامها **فصل** انما اذا استغنت بغيره وليس في الاصل
على اوجه وكل نقل ثانيا على حرف حلق ثم لما نقلتها الى اساء
المدح التزممت فيها وجه واحد وكذلك حب بفتح خايبا ونظم
في النقيب فاذا حات بهذا التزممت الفتح والعمر والعمر مستغنان
فاذا قالوا لعمري التزموا فتح العين لما غير ذلك مما لا يجي
قال الشهاب بعد نقله يمكن الفرق بين الجاري على الموكد
وغيره من وجهين **الاول** ان الجريان على الموكد يوجب الى
الربط به فتاسمه التزام الضمير حينئذ وغير الجاري متاخر
مستغنى لا يستغنى عن الربط فلم يترك الضمير والثاني ان
التاكيد في الجاري على الضمير قصدي ووجه غير الجاري يتبع ويباح
في التبع ما لا يباح في القصدي **فصل** قال
ابن هشام ان في الضمير للعند في قوله مع ضمير طابق الموكدا

كلهم وكلهم على مراعاة المعنى واللفظ ^{ينظر} ويجوز ان ينقسم
انفسهم كلهم الى العكس كما جاز قلته اجزه عند ربه ولا خوف
عليهم واذ جاز الوجهان يتعين تقدير مراعاة اللفظ هنا عند
مركبك باستراطة ثم لا يتعين وقال ايضا اذا قلت جازيد
او جالس السلطان واروت ثقله وما يتعلق به فيل يجوز ان تقول
كله محل نظر وموجب المنع الفصح اللفظ وان كان المعنى صحيحا
وانه يرجع الى تأكيد المحذوف وموجب الجواز النظر الى جانب
المعنى انتهى وايضا انه ان كلاً يؤكد بهما كما يجتزى بنفسه او بغيره
وكل من جازيد والسلطان غير مقتر وتقله وما يتعلق به متجزأ
بنفسهما **في الفينة ابن معيط** وارفع او انصب
بائنيهم جمع قال ابن الجباز وليس مجيد لان جمع المتاجرب
على جماعة الالاث والذي يحتله ثلاثة امور **الاول**
ان يقال بائنيهم اجمع فيفرد التوكيد حلا على اللفظ وهو الصواب
في رواية البيت الثاني بائنيهم اجمعون ويجمع حلا على معنى
نتي لان المراد الى الثالث بائنيهم جمع لان المراد القبيلة قال
ابن هشام لينظر بكل افراد اللفظ مبيح لافراد التاكيد ومثل
يجوز جاز القوم اجمع او يقال القوم مخالف لتفسيره وان لم يجوز
لحظ القبيلة مع كون الكلمة مصر وفت فان الصرف انما هو على
لحظ الحي ومثل يجوز جاز الرجال اجمع لكون الرجال بمعنى الجمع
انتهى والظاهر انه يجوز لحظ القبيلة مع ذكر ويشهد له يجوز
شرح التوضيح في باب الفاعل ولا ريب ان قيل ان تذكير
ابق مراعاة المكان وتانيث ابقا مراعاة اللبقة واما جوار
جا الرجال اجمع فقد مضوا على ما يوحى منه وهو قولهم في كل انه
يقال جا الرجال كلنا وكلنا او كله ونقد في توجيهه **قول**
واستقلوا الى اجزه اي استعمل العرب موارد فاعلم من عدم
وهو عامه لكل في افادة الشمول والاحاطة والاتصال بالضمير
وان لم يقبل استعملوا عامه لان الحرف المستدل لا يكون في تقاعيل

الشعر

الشعر واذ اوقع فيها خفف وقوله مثل الناقلة نقل الساطي
في معناه كلام السارح ثم قال وهو توجيه ضعيف لان معنى
الناقلة اذا كان يقتضي ان ذكره زيادة غير مفتقر اليها فتكون
عامه كذلك غير صحيح والالزوم ان يكون سائر الفاظ التوكيد
كذلك وايضا فان جميعا قد اعقله المتهوس فلم يذكره وانما ذكره
س فكان اذن من جهة ان يقتضيه بمثل ما تقدم به عامه ولم
يفعل ذلك فذلك بيان ما فسره غير مراد انتهى وما قرره
اولا في معنى كلام السارح لا يلائم فيه كما هو على انه لم يذكره
زيادة غير مفتقر اليها وانما قال ان عد عامه من الفاظ التوكيد
كالزائد على ما ذكره الخويون لان اكثرهم اعقله وما ذكره ثانيا
يمكن دفعه كما قال السهاب بان جميعا لما كان انصب بالتاكيد
من عامه لاحتمال عامة غير المعنى المناسب للتاكيد كان في عامة
من الاحتياج الى الامتياز بحكمها مع الرد على المبرر في قوله انما هي
بمعنى اكثرهم ما ليس في جميع **قول** وبعد كل اكدوا با جمعا
قال الساطي اي للمذكر ثم الموصلة ثم المذكورين ثم الموصلات
واما المثني فقال فيه بعد بعد واعتد بكتنا البيت انتهى وفي
قوله وبعد اشارة لان التوكيد متنوع والاتقال واكدوا كلا با جمعا
ولان اجمع لا يتقدم على كل قال الساطي لان كلا اقوى من
حيث كان يستعمل تابعا وغير تابع بخلاف اجمع فانه لا يستعمل
الاتابعا قال السهاب ومراده لا يستعمل الاتابعا في الاكثر
انتهى وكأنه فيمر ان المراد لا يستعمل الاتابعا لكل فاوله ليلا
يشكل بانه قد يجي به ون كل والظاهر ان المراد ان كلا يستعمل
مبتدا او لا يلزم التوكيد بخلاف اجمع قال في التتميل ولا يلزم
العوامل من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد اجمعا
وعامة مطلقا وكلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقله
وقال الرضي انما قد مر على اجمع كونه جامدا او اتباع المشتق للجمد
او لا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو فاعل انتهى

وقال السكاطي السحاب في حواشي الاستموني انظر اذا اجتمع كل وعامة انتهى اقول مقتضى نقل السكاطي حوازي تقديم عامة على كل ونقل الرضي المنع فتدبر **قول** اجمعين زعم القراء انما تنقيد اتحاد الوقت ولعل مراده اذا وقعت بعد كل تنقيد معني لم يفده كل فلا يرد عليه لانوينهم اجمعين **قول** ثم جعلا غيرهم للمضروبة لا بقصد الترتيب في مجرد العطف معني الواو ولم يذكر ما صيغ من اكنع وابضع وابتنع مع ذكر ارباب المختصات له لقلته استعماله وعدم تداوله كما يعرف باستغراق كلام القريب ثم هي اما اتباعات لاجمع فعماها شدة التاكيد كبسن بعد حسن واما مستثناة من معان يسوع في التوكيد فاكنت من حول كنيعة اي تام وابضع من بضع العرق اذا سال واشبع من البنع وهو طول العنق وفي تذكرة ابن هشام واذا اجتمعت الفاظ التوكيد به انت بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكنت فابضع وابتنع وانت تخير بين ابتنع وابضع فايها شئت قدسنت فان حدثت النفس اثبت بما بعد هامرني او العين فكل لك او كلا فكل لك اوجع لم تات بابضع وما بعده لان ذلك تأكيد لاجمع فلا يوجب به دوما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل قال السحاب وفي كونه تأكيد لاجمع نظر ويكفي ان استعماله مشروط بتقدم اجمع وفي كلام السارح ومن تبعه ما يخالف ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور ويفتضي الترتيب بين ابتنع وابضع وقال الناظم في نكت الحاجية لك ان تبد اجمع ياها شئت **قول** قال في التسهيل واخرج في التوكيد مجري كل ما افاد معناه من الصرع والزرع والسنبل والجبل قال الدمايني وهذا في الاصل من بدل الاستعمال وبدل البعض ثم استقيد من المعطوف والمعطوف معني كله فاجرب مجراه في التوكيد **قول** ودون كل الى اخره فيه تقديم دون على عامله وموجي وحذف الجار

ومو بالاس دون وحذف غايه جعلا واجمعين واقامة شرمقام الواو واقامة اربع طواير مقام المخمر وايها ان الحكم قليل مطلقا وانما هو بالنسبة الى التاكيد بكل اوله لا من محيية في الترتيل وان جهم لم يعدم اجمعين وقول اية البقائه منسوب على الحال قال ابن الجوزي عجيب غريب **قول** وان بعد توكيد منكور لا يشترط كونه زمانيا كما يدل عليه تفسير السكاطي وتفسير الرضي ان يدب بارودهم وان فسر سارح التوضيح المحدث وبالزمن ومثل يشمل المفيد اذا كان العامل نحو السراخو اشتريت عبدا كله فانه يدفع مؤهم سرائر البعض وعلى السكاطي امتناع توكيد النكرة اذا لم يقدح في رايه رجلا نفسه بعد ان اسارا قليلا بانه لا يحصل فائدة بان التوكيد انما يفيد فيما حصل معناه عند الخطاب والنكرة لم تحصل بعد فكيف تؤكد وايضا فان التوكيد شبيه بالثقت وقد تقر بان الفاظ التوكيد مفارقة فلما لا تفت النكرة بالمعرفة لا يؤكد بها وهذا القليل الثاني جار على طريقة البصريين قال السحاب والقليل الاول يقتضي الجواز اذا تخصصت النكرة باوصاف نفينا فليتنظر في السكاطي وما ذهب اليه الناظم حسن ان ساند قياسي سماع يعتمد في القياس ويخرج بكثرة عن الشذوذ وتكلف التاديل والافتحاش البصرة ان يقولوا ان النكرة لا يجمع توكيدها قياسا اذ ليس لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغي ان لا تؤكد لان توكيدها لا يعرف غير مفيد وايضا فالنكرة شائعة في جنسها والتوكيد يقتضي التخصيص ومما كالمستأففين فلا يجمعان ولهذا كله سأل المنع ما افاد ما لم يفد عند حاة البصرة فان الفائدة عندهم ليست هي الفائدة فقط بل هي عندهم امر اخر ايد عليه وموالموضع القريب فان كان الموضع له منين استمراره لم يجمع ان يعتمد على مجرد الفائدة فيه كما لم يعتمد واعلم ان في نكت النكرة بالمعرفة وبالعكس قال السحاب فانظر قول

لان توكيد ما لا يعرف غير مفيد فانه يرد عليه ان الغرض انه مفيد
وقوله وايضا فالنكرة شائعة الى اخره فانه يرد عليه نعمت
النكرة بالنكرة فليتنا مل **قوله** ظاهر كلام النظم ان
هذه المسألة خاصة بالتوكيد المعنوي وهو مقتضى بقليل الشاطبي
الثاني وفي الرضي بعد ان منع تأكيد الاسم النكرة ما نصه وببينتني
من منع تأكيد التكررات ثم واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة
محمولة لا محمولة عليه كقوله عليه الصلاة والسلام فتكاهنا
باطل باطل ومثله قوله تعالى ذكاد كاد كاد كاد كاد كاد كاد
ان التوكيد اللفظي اذا لم يكن حكما لا يجزى في المتكرر فاحفظه وقد
استثنى كله بعضهم بانه بانه مخالف للحكاية غيره الاجماع على جواز
تأكيد التكررات التأكيد اللفظي ولم يفرق بين كونها محمولة بها او عليها
وسنبي **قوله** عن الناصر اللقاني فاجاب بما حاصله ان ذكاد كاد
وماطل باطل من التأكيد المعنوي الذي قصد به المتكلم دفع ظن
السامع الجوزي في اللفظ الاول وان ذلك الاول المشوب
بلا الارض معني زلزلتها لا زلزالها عن مكابيلها اسفل وباطل
الاول عدم كمال النكاح لا عدم موافقته الشرع قال ومثله
مسي على ما حققه اول بحث التوكيد انتهى وهذا امر عريب فان
التوكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة النفس والعين وكل واخواتها
ويكون التأكيد بهنيد ما ذكر لا ينبغي كونه لفظيا كما فترناه سابقا
قوله وعن نخاعة الخ قال الشاطبي عن نخاعة متعلق بمجذوف
موصال متفاعل مثل نقديره المنع مثل منقول لا عن نخاعة البصرة
او يكون المجزوء خيرا مبتدأ او مثل جملة خالية قال ولا يجوز
تعلق المجزوء بالمنع لانه مصدر لا يتقدم معموله عليه انتهى واجيب
بان ذلك بالمصدر الذي يحمل الحرف مصدر ي وفعل لا غيره واشترط
ان لا يكون في عمله انما هو في غير الطرف والمجزوء لانها كيف
واجبة الفعل انه لا يلزم من كون المصدر في معنى الحرف المصدر
ان يعطى حكمها كما قاله الرضي كما اوتممتاه في حواشي المختصر **قوله**

واعن

واعن يكتنا في سني الى اخره اليه في تأكيد سني للسؤل قال الشاطبي
فان قلت **قوله** من بين يمينه تقيين كالا لذكر وكلتا للموث وهو
قد تقدم مر كلنا على كلا والنقد بيم انما يستحقه المذكر فالجواب
انه يبين من قوله من وزن فعلا ووزن افلا لان وزن فعلا
للموث ووزن افعل للمذكور قال ايضا مقتضى قوله اولا وكلا اذكر
في السؤل وكلا وكلنا جميعا بالعموم ومثلا ان جميع هذه الفاظ
تستعمل للسؤل في المثني والجمع لكن خسرنا كلا وكلتا بالثني فيثني
ما عداهما مستغلا في الجميع وهذا غير صحيح فان المثني لا يؤكد بكل
وجميع ولا عامة قال الشهاب فان قلت **قوله** لم يستغن
في الجمع عن اجمعين بكل قول العرف بين الجمع والمثني قلت
يمكن ان يفرق بان الجمع احوج الى التأكيد والاهوج يناسبه تكثير طرق
التأكيد مما تناسبه وتوسعة في تحصيل تأكيد وتوصلا الى
المبالغة فيه بالجمع بين طرفه الكثيره توسع في طرق التأكيد واختصر
في تأكيد طرق المثني فان المعنى المجازي يقع لتوكيد الجمع وهو ارادة
احد الاثنين يخرج عن معنى التثنية قطعا مطلقا فتزومه ضعيف
لمزيد بعده بكونه يخرج عن اصل وضع اللفظ بالكلية فليتنا مثل
قوله عن وزن فعلا الى اخره اليه عن تثنية وزن فعلا
الى اخره ان نفس وزن افلا الى اخره لا يصلح للمثني فكيف يستغنى
فيه بغيره عنه قاله الشاطبي واجاز الكوفيون والافطس
ذلك قياسا مع اعترا فمهم بذكر السماع واسرار من حروف الاا
لامانع منه قال الشارح وعندى ما يمنع منه وهو ان شرط
محة استغال المثني جواز تجزئته من علامة التثنية وعطف
سئل عليه وعلى هذا لا يصح جازي وعسر واجعان لانه لا يصح ان
يقول جاجع واجمع لانه لو كذا جمع كما لو كذا بك في كونه لايدان
يكون ذا اجزا يصح وقوعها موفقة فاذا قلت جاجع الجيضان اجعان
لم ياباه قياس قال الشهاب وقد يجزى في هذا الدليل بانه يقتضي
ان لا يجوز جالزيدون اجمعون اذا اريد به اقل الجمع فلا بد ان

لا يصح ان تقول يا اجمع واجمع لما ذكره الا ان يلتزم المنع
وان كان خلاف ظاهر كلامهم اي لا يلتزم اطلقوا انه يؤكد باجمعين
ولم يقيدوا ذلك بان يكون المؤكد ذا اجزا **قوله** وان تؤكد
الضمير المنفصل اي بارزا او مستقرا على ما في بقوله من المنفصل
من الخلاف **قوله** بالنفس والعين اي اجتماعا وانفراذا فان دفع
ان كلامه يقتضي ان الحكم مشروط بهما معا وفي نسخة او بالعين
فبعد وهي حسنة الا انها غير موزونة وفي نسخة بالنفس
او بالعين هي بالمنفصل وفي احسن النسخ لكن يفوت عليها التضمين
على ان الضمير يكون بعد الضمير المرفوع وقيل النفس والعين
قوله فبعد المنفصل اي وهو باعلاها ومن غير القائلين بحكاية
الاختصاص ان يجوز على ضعف قاسوا أنفسهم ووجه اختصاص
هذا الحكم بالنفس والعين كما قال الرضي في باب العطية نعم
كثيرا ما يلزم العوازل ويقعان غير تأكيد محو طابت نفس فلان
وفتنة عينه فلو لم يؤكد معهما او لا بالمنفصل لانتبس الفاعل
اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد محو زيد جاني نفسه ومنه جاني
نفسها شرط الحكم في البواقي مع ان ضمائرهما بارزة ثم ضربتني
انت نفسك وان لم ينتبس واما كل واجمع فلا ينتبس بالفاعل
في نحو الكتاب قرى كله لان كلا المضاف للضمير لا تلحقه عوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلهم ولا سررت بكلهم انتهى ويؤخذ
منه ان الالتباس يكون مع الذكر ووجه **قوله** ان النفس والعين
من مجازي التانيث فلا يلزم علامة التانيث في رافعهما فاذا قبل
زيد خرج نفسه وعي عينه والمال فتبس عينه احتمل الاسماء التي
النفس والعين فتقيد شارح التوضيح الالتباس بالمونث
ليس بظاهر ووجه اختصاصه بالمرفوع المنفصل انه منزه بترلة
المرفوع فلو ان يؤكدوا الجزاء لما هو مستقل من الظاهر فقصدا
ان يؤكدوا ولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم جرد هذا المستقل
الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى تأكيد المرفوع

وارد

وارد عليه انه يلزم منه ان لا يجوز تأكيد الضمير المجرى بالنفس
والعين من غير تأكيد بالمنفصل لانه اشد انقلا بالجار من الفاعل
بالفعل فيجوز ذلك في قولك سررت بك نفسك انه تأكيد الحرف
بالاسم هذه او ما اقمه كلام الناطق من شرط الفصل بالضمير ليس
مراد ان لا يجوز بقاصل ما فيجوز هاهنا كما انفسكم قال السيوطي
بلا خلاف ومما لا يناسب تقليل الرضي ولذا لما علم به في شرح
التوضيح قال فانه سيجل قول الصغار ان الفصل بالتوكيد وانما ذلك
في العطية انتهى ووجه الابطال ظاهر لان اللبس في الغائب
والغائبة لا يندفع بالفصل كما يندفع بالتاكيد والبواقي ما وجب
بهما التوكيد كما عليه من ان كلامه يقتضي ان تشوية الفصل
بالتوكيد انما هي قول الصغار وليس من محل اتفاق فان قلت
قالت في المعنى قالوا سررت برجل الى عشرة نفسه وقوم غيره كلهم
دفع عرج كله فربحوا الفاعل بالاسم الجامدة واكدوه لما لم يخطوا
فيها المعنى اذا كان العرب بمعنى الضمير والعرج بمعنى الخشن
والاب بمعنى والد انتهى ومما يدل على انه لا يشترط الفصل
بالضمير المنفصل ولا غيره **قوله** هذا ضعيف نادر فلا
يردها **قوله** ابن هشام في الحواشي فزع اباك نفسك قال
الخليل رحمه الله ان قابل ذلك لا يعنف وان اكدت المرفوع المستتر
في باعد المقدس قلت اباك انت نفسك فينت بانك هذا مثال
اجتمع فيه تأكيد الضمير باقتسامه انتهى ومما ينبغي ان الكاف
ضمير جرد الصحيح انما حرف خطاب وقوله ان التاكيد للمرفوع المستتر
في باعد يخالف ما قاله ابو حيان ان الضمير مستتر في اباك كما في
النضج في باب الفاعل وخرج بالضمير الظاهر كذا الزيدون انفسهم
لانه ضمير اقوي من الظاهر الامر فنية فيمتنع ان يكون سكتا لما هو اضعف
منه ويشكل عليه جواز تأكيد النكرة على ما رايه ثعلب للكوفيين مع ان
التاكيد معرفة فقد سكتا ما هو اضعف منه وايضا فالنقطة يكتل
المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف بما انه يحصل من ضمير

الاضعف للاقوى ما لا يحصل من الاقوى وحده **قوله** عنيت
 ذالرفع بخلاف المصنوب نحو ضربته من انفسهم والمجرد نحو
 مررت بهم انفسهم فلا يجب توكيده بالضمير المنفصل لعدم
 الليس بل يجوز نحو ضربته اياهم انفسهم **قوله** والفتيد لن
 يلتزم ما يلزمه لانه اختصر بالنفس والعين لشدة استقلال
 فانما يستعملان في غير تأكيد بخلاف يفتية اللفاظ فلم يكن لها
 من القوة في الاستقلال ما لهما فلم يستكر بها تأكيد المنفصل بها
قوله وما من التوكيد الى اخره قال ابن هشام ظاهره ان
 التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الاول بعينه وفي التمهيل التوكيد
 اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بمرادفه وفي شرح ابنه يعني
 ان التوكيد اللفظي هو تكرار معنى الموكد باعادة لفظه او تقويته
 بمرادفه لفضله التقريب نحو ما من النسبيات او عدا ما لا معنا
 او الاعتناء انتهى فجعل قوله مكررا على معنى مكرر المعنى او يحي معناه
 مكررا بخلاف المضاف وذلك لتشمل العبارة النوعية سواء علم
 ان قول الناظر اعادة اللفظ او تقويته كذا ذلك سرور لان
 شيئا من هذه الامور لا يصدق على التوكيد الخوى لان التوكيد
 لفظ والتكرير والتقوية ليسين بلفظ انتهى ولذا قال في التوضيح
 واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله انتهى والمراد
 المكرر ولو حكما فمثل اعادة اللفظ بمرادفه فيه دخل في التقريف
 ضربت انت واضرب انا وضربتك اياك وحقيق لئن وتزل
 تزل وخارج عنه زيد نفسه لان زيد او النفس ليسا مترادفين
 ولا كقولهم ابصعون ابصقون لعدم ترادفهما كما صرح به المصنف
 وغيره وان ائتمر كلام الرضي خلافا له لكن ينبغي ان اياك في مراتك
 اياك بدل عند البصريين وتوكيد عند الكوفيين قال الناظر
 وقولهم عندي اصح فيرد حيث لا ان يلزم ان التقريف باللفظ
 لمذهب الكوفيين وقد تعجب الرضي من هذه التفرقة فقال
 قال النحاة ان المنفصل في ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك

اياك

اياك بدل ومما اعجب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول
 بمعناه فوجب ان يكون كلامهما تأكيد الاتحاد المعنيين والفرق
 بين التأكيد والمبدل معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري
 في مررت بك بك ان الثاني بدل ومما اعجب من الاول اذ هو
 صريح التكرار لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل ومما مثل قوله في باب
 المنادي ان الثاني في نازيد زيد بدل وجب ذلك تأكيد لفظي
 وسياقي عند قوله ومضرا رفع الذي قد انفصل في اخره الخواب
 عن تعجب الرضي وشمل كلام الناظر المعرفة والنكرة وتقدمت
 الرضي المتع في النكرة الا اذا كانت محكوما بها تنبيه **قوله**
 الاول قوله مكررا اعم من المرة لما فوقها بخولك الله على ذلك
 لك الله لك الله قال العزيز عبد السلام اتفق الادباء ان التأكيد
 في لسان العرب اذا وقع ما تكرير لا يزيد على ثلاث مرات
 واما فباي الارب كما تكذب فكل واحد متعلق بما قبله وكذا
 ويل يومئذ للمكذبين الثاني قال ابن هشام في التذكيرة لسا
 سوطن لا يجوز فيه التأكيد اللفظي وذلك قولك احذر الاسد
 لا يجوز ان يكرر الاسم المحذّر منه لئلا يجمع البدل والمبدل
 منه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل الثالث
 ما مبتدأ ومن التوكيد حال من الضمير في قوله لفظي وهو خير
 لمبتدأ محذوف اي مولفظة والجملته صلة ما وحذف صدرها
 طولها بالمجار والمجرد وخبر المبتدأ جملته يحي والتي به محذوف
 اللام للضرورة مع انها لغة لبعض العرب كسيفي وقوله
 مكررا حال من فاعل يحي والتقدير والذي مولفظة كايها من
 التوكيد يحي في حال كونه مكررا والظاهر ان التوكيد اللفظي
 اسم للثاني وعليه يدل كلام التوضيح فكرر اسم مقول
 والصفة محذوفة اي به او المعنى مكررا بغيره وهو الاول
 لان كلام اللفظين مكررا ككسر للاخر فهو مكرر بالفتح وعلى كل
 لا يشككل وصف التوكيد به سواء اسر به المعنى المصدر

او اللفظ ووجدا لاشكال ان المكرر هو المنتبوع لا التابع وقوله
ادرج ادرج تمثيل بالجملة واقترض على ذلك ابن هشام كالمسارح
وقال الساطبي وقد يكون للمذكر ادرج ادرج ياريد بضم الجيم
وكسر ما ويلا الاول يستوي لفظ المذكور مع لفظ الموثق في ادرج
الاول انتهى ويجوز في كلام الناظم ان يكون من تأكيد الضمير
المقتل باعادة ما انقلبه وذكر السارح انه اجتمع في انا ل
اتاك اللاحقون احبس احبس تأكيد الفعل بدون فاعله وتاكيد
بفاعله وكذا اذروا الدهر ونبيه نظرا لان الفاعل في احبس احبس
لا ينفك عن الفعل فهو من ضرورته وانما يحسن التمثيل بمثل
قام اخواك او قام اخواك قاما واعلم ان الاكثر في الجملة
الموكدة الاقتران بعاطف وهو ثم كما اقتصر على ما في التمثيل
وكذا في الارتشاف والجامع ولم يفسوا على الاختصاص وراد الرضخ
الفاقال ويحسن التكرار اذا ذكرت ما يطلب سمييين او لهما له
دليل فتكرر بعد تمام دليل الاول بخوقوله تعالى لا تحسبن الذين
يقترحون بآياتنا ويحيون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بآياتنا ايضا بقرينة من العذاب فكانه طال المفعول الاول بطلبه
وموما خوذ من كلام الزمخشري وقد نقل ابن هشام كلامه
في المعنى في بحث عود الضمير على ما استأخر لفظا ورتبة واقره وبالجملة
فان الجملة التاكيدية انما تقتزن ضم ففقط او بها وبالفاء وقولا مثل
المعاني في بحث الفصل والوصل يجب ترك العطف في الجملة
الموكدة محمول على عاطف غيرهما ويوسيه انهم قالوا في بحث
الاطناب انه يكون بالتكرير ويقتزى بضم وتنزيلهم كلاصوف
نقلون ثم كلاصوف نقلون وقد بسطنا القول في ذلك في
حوالي الفاكهي وقال الشيخ ان ثم في التاكيد ليست عاطفة
قوله ولا تغد لفظ ضمير متفعل الى اخره اي اذا اردت
توكيده بصورة اتصال فتقول فتنت ورايتك رايتك ومنك
منك لان اعادته بدونه يخرج عن الاتصال قال السارح

فجملة رايتك من رايتك الثانية لم يقصد بها تأكيد فليست
تابعة للاولى والاك كانت موكدة لها والعرض ان التاكيد ليس الا
للكاف كما تقتضيه فقتية ذلك انه لو كان للاولى محل كما في قولنا
انا رايتك لم يكن للثانية محل لانها غير تابعة بقضية انها ليست
توكيد للاولى لانه انا التي بها التوصل الى توكيد الضمير ويحتمل
خلافه قال وكذا الكاف في منك الثانية ملحق بمول من الاولى
جريا على قاعدة ان الفاعل في التابع هو الفاعل في المنتبوع او بين
الثانية اخذا من قاعدة ان الضمير لا ينقل الاتباع له ويستثنى
من ذلك القاعدة او يقال ان من الثانية كالثانية عن الاولى
فهو محمول للاولى حكمافيه نظرا والقلب الى الثاني اميل ويجري
ذلك في فنت فنت اذا كان المقصود تأكيد مجرد التاكيد
كذا الحروف في انك لا تغد لفظا اذا اردت تأكيدها الامع
اللفظ الذي وصل بها لانها كالحز من محمول على تفصيل في الشرح
وراد في التتميل اعادتها مع فاصل ما فلا يكون الاكتفاء به
شاذ كما في التوضيح قال السارح السهاب وكلاهما قريب الى التتميل
فليحذر عكسه وقال ابن هشام الحق ان الضمير المتصل ان أكد
بمرادفه فهو المرفوع المتفصل او بلفظه وجب عمده بما عساه
المؤكد به وان الحرف ان كان جوابيا او مفعولا بسكينة او باعتبار
او بعاطف فلا شرط نحو لا ابوح بحبة يثنتها وكوفا ما من جماع
احد معقما ومحوليتشغري مل ثم مل اثنيهما وكان غير ذلك
شرطا من ان احدهما في الموكد وهو دخول على معمول **الاول**
والثاني ان يوصل بالموكد عين ما انقل به الموكد ان كان ضميرا
نحو انكم انكم في الابنة او نفسه او ضميره ان كان ظاهرا هذا
تحقيق القول ولم يتحقق لاحد قبلي والحمد لله الذي هدانا
الى هذا **قوله** انما لم يستل في الجوابي في لانه قابض
مقام الجملة وهي لا يستل فيها في وقال الظاهر ان الثانية
في نحو ان زيد افضل ليس لما حتم اذ لم يوت بها الا المحرور

التأكيد واما زيد المنفصل به فانما الخية للتوصل اليه التأكيد بها
لعداها استقلالها سوحيتم ان ليس مقنونا بما اذا لم يوت
بما العمل بدليل انه لا خبر لها بل موصورة نصب ويحتمل انه
منسوب بها واعلمت فيه فقط لضرورة الاحتياج لما ذكرها انتهى
وقال ابن هشام مثل الحروف الموصولات فلا تؤكد الابعادة
الصلة **مسألة** مثل الموضع وغيره للتوكيد بالحرف
الجوابي مع إعادة ما انفصل به من المضمير المنفصل بقوله تعالى
ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم تحرجون فان الثانية
موكدة للاولى واعيد مع الثانية الضمير المنفصل ورايت
مخط الموضع رحمة الله في التذكير ما منه قد مضى لنا ان شرط الاتباع
تمام المتنوع ويجب ذلك استشكل قول من في ايعدكم الآية انكم
الثانية بدل من الاولى مع ان الاول لم يتم بعد فان اذا لا يكون
خبرا عن ضمير مخاطبين قال ابو علي في التذكير ونصحج الكلام
باحد ثلاثة اوجه الاول ان يفقد مضافا اي ايعدكم ان اخرجكم
او يعيثكم او يحشركم فيجمع الاخبار باذا الثاني ان يضم خبرا
بعد انكم حذف بطول الكلام اي انكم تتبعثون اذا متم ويكون
مفعول الخبر سد مسده او تكون اذا شرطية والجواب محذوف
اي اذا متم بعثتم لان الشرط يدل على الجواب كما ان المبتدأ يدل
على الخبر واما ابو الحسن فجعل انكم مرفوعا باذا كما تقول
ايعدكم انكم بوجه الجمعية انطلاقتكم واذا علمت هذا منحة للظنية
وقال ابو عمرو انه من التكرار لتراخي الفاعل فالخبر محرجون
وبدل عليه لا تحسبن الذين يقرحون ثم قال فلا تحسبنهم
بمغارة فهذا على التكرار لان المفعول الثاني لم يجز الشرط
بعد فلم يتم الكلام ولا يكون مفعولا لظرف اذا لظرف في فان له
ولا يقدر لانه عامل غير قوي وايضا فاذا كان من الطرف الظاهر
ما لا يعمل رفعا لله محوما بعد فان انه قال في كتابه فالمقدر
او با اذا لا يعمل والرفع باذا في الآية الاخرى فاسد لانها لم يأت لها

جواب

جواب وبني تطلب الجواب واذا لم يتم الجواب لم يرفع كما لم يرفع
يبعد لها لم يتم واذا امتنعت هذه الاشياء تقي على التكرار وقوله
والرفع باذا في الآية الاخرى فاسد لانها لم يأت لها جواب
المباين **مسألة** اذا جعلت شرطية لا اذا جعلت ظرفا محضا والماجاز
الايد في اية من مجاز د قبل تمام الشرط لجوابه لانه اذا سفي
الشرط والفا التي تكون جوابا فكان كالكلام فذير لدلالة الشرط
عليه فكانه قال من مجاز د اية ورسوله يعذب فحسن البدل
من حيث كان لم لو بد كر جواب الية صم الكلام لدلالة الدليل
عليه وقال ابو الحسن في كتاب القرآن في انه من عمل منكم
سوا الآية يشبه ان تكون الفاز ايدة كزيادة ما وان بعد
بدل من التي قلنا واختار الكسر وجعل الفاز ايجازا البذل
كما اجاز من انتهى لمحضا فاحفظه فان فيه نوaid منها ان من
وابا الحسن اجاز البذل في الحروف **مسألة** ومضمير الرفع الخ
قال ابن هشام تنهيم لسانه ولا نقد لفظ ضمير البيت اي
فان اردت تأكيد الضمير المنفصل لا باعادة لفظه بل بذكر مرادفه
فالتصانع الجواب انك تأتي بالضمير المرفوع المنفصل فتؤكد به
المنفصل مطلقا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا ومثل ذلك على سبيل
الجواز والوجوب قال البصريون على سبيل الوجوب قالوا فاذا
قيل رايتك اياك كان من باب البدل لا التأكيد وقال الكوفيون
ان ذلك تأكيد لا بد له ووافقه الناظم في تشبيهه واحتج بان
منه لانه اياك من الكاف منزلة انت من التاء وانت اذا قلت فقلت
انت كان تأكيد بانفاق فكذا لك رايتك اياك وقوله كل ضمير اقصل
يفتضي انه لا يجوز اياك انت اكرمت وما اكرمت الا اياك انت
انتهى **مسألة** كلامه ان الاتيان بالمرفوع المنفصل عند تأكيد
المنفصل لا باعادة لفظه جائز عند الكوفيين والناظم وذلك يصدق
باعادة المرفوع منصوبا ولا قايليه **مسألة** ان الحق ما ذهب
اليه البصريون لان البدل في حكم تدوير الفاعل فاذا قلت رايتك

ايك فالمعنى ايتك رايتك فلما لم تذكر رايت تغذر التلطف بالنقل
فوضع موضع المنفصل الضمير المرفوع لايتالي وضعه هذا الوضع
لان المقدر يستدعي تكريره منصوبا هذا والذي يظهر في شرح
هذا البين ان يقال لما ذكرنا ظاهر اول ان المنفصل بعد منفلا
وفي ذلك صور اشار اليها منطوقا ومفهوما لان الضميرين اذا كانا
منفصلين لا بد من نظامين في الاعراب المحلي ولذا شرط ان يعاد
مع الثاني ما انفصل بالاول وكذا ان كانا منفصلين لان التوكيد
من جملة التابع الشرط فيه الموافقة في الاعراب فالمنفصل
يوكد المتصل بشرطه والمنفصل منفصلا موافقا له في الاعراب
وان اختلفا فلا يمكن ان يكون الموكد بالكثر منفصلا والموكد
بالفتح منفصلا بل المحسن العكس فان كان الموكد بكسر الكاف
منفصلا مرفوعا أكد المنفصل مطلقا وان كان منصوبا لم يوكد
مطلقا عند البصريين واكد المنصوب عند الكوفيين والناظر
ويمكن ان يستفاد جميع ذلك من قوله ولا تعد الخ وقوله
وضمير الرفع الى اخره لان الاول افاد تأكيد المنفصل لمثله والثاني
افاد الثاني لانه افاد توكيد المرفوع المنفصل المنفصل مطلقا منطوقا
ولنفصل مرفوع مثله بمفهوم الاولوية وسكت عن توكيده لان
يضمون فاشعر بالرفع وتقييده المنفصل بالمرفوع يخرج المنفصل
فانهما انه لا يوكد به كل ضمير متصل ويوكد به منفصلا وفي ذلك
تفصيل فلا يعترض عليه فالاول مقتيد ما اذا كان منصوبا مثله
فيجوز عنده تبع الكوفيين والثاني لما اذا كان منصوبا محوفا ياك
ايك المراء لان المرفوع المنفصل لما أكد مخالفة في الاعراب
لعله اختصت به **شهاب** الاول بيضا ان توكيد
المنفصل المرفوع المنفصل المنصوب والمجور على طريق الاستقارة
اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المحفوف لكن لما كان تأكيد المنفصل
المنصوب بالمنفصل المنصوب يلينس بالمبدل كما مر استقاروا كما
المرفوع ولما لم يكن المجور منفصلا يوكد به المنفصل المجور ووقع المرفوع

تاكيدا

تاكيد المنصوب اتباع المجور والمنصوب لان المنصوب والمجور واحد
واحد واكد بالمرفوع اول قوة المرفوع وامالته لانه قبل المنصوب
وان كان يمكن تاييده بمنصوب منفصل وفيه مناسبة لما بينهما
من الموافقة بقي انه ملا استغنى عن الاستقارة المذكورة باعادة
ما انفصل بالضمير كما فعلوه في المنفصل لا يقال هذا اخبر ووضع
الضمير على الاختصار لاننا نقول ما لم يمنع مانع ومن مانع
وهو استكمال المرفوع لغيره الثاني قد عرفت ان في تأكيد الضمير
للضمير استامام معلوم ان الظاهر يوكد الظاهر وفي توكيد الظاهر
للضمير وهو ممتنع لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية وتوكيد
الظاهر للضمير وهو جائز نحو ما ذمب الامور زيد

العطف

قوله او نسق يجوز جره عطفا ببيان ورفعه عطفا على ذو
قوله شبه الصفة اي افادته ما يفيد من توضيح او تخصيص
او غيرهما فقد جعل الرخصي البين الحار صفة للكلمة جي به
للمدح وافرده السند وجعل جماعة ياد نصر نصر من البيان للتوكيد
وجري عليه في السند ورو تحقيق ما يتعلق به في الباب الرابع
من المعنى وشروحه وكلام الناظر ظاهر في خلافة كايالي وبالجملة
نقصر الشبه على التخصيص والتوضيح فنصور **قوله** حقيقة
القصد اي المقصود وهو معنى الذات فهو مصدق بمعنى اسم
المفعول واعلم ان قوله تابع جينس وقوله شبه الصفة
مخرج لما عداها وبجي التوكيد والمبدل للايضاح عرضي وفي تسليم
ان المبدل يقصد للايضاح كما قال الرضي فخرج بقوله حقيقة الخ
لان المراد ان البيان لا يقصد به الاكشاف حقيقة المتبوع كما هو
المتبادر من بيان العرض من اليه والمبدل يقصد به الاستناد
اليه ايضا وجعل الساطي المبدل خارجا بقوله شبه الصفة
ووجهه بانه هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال

بخلاف عطف البيان فان متبوعه هو المقصود بالحكم والمآل بالعطف
زيادة بيان له ولئلا المعنى أشبه المغت اذا كان المغت غير مقصود
لنفسه وانما جيبه تنبيه الاول والاول هو المقصود بالحكم انتهى
وعلمنا ان زيادة بيان وجه شبه المغت ذلك ويقال في افادته
ما يفيد مما تقدم وفي كونه متبوعا المقصود لا مقصودا وتوكل
حقيقة القصد الى اخره مخرج للصفة لانها لا تكشف الذات
بل تنيرها ببعضا ومما فيها وتبين اليه غير كشف حقيقته
لكن يرد المغت الكاشف ومما فيه وقيل الصفة خرجت بقوله
شبه لان اليه لا يشبه نفسه وقوله حقيقة القصد ذكر
بيان وجه الشبه **نفسه** استزاد انكشاف
حقيقة المتبوع بالبيان يفيد انه لا بد ان يحصل بانضمامه
مع الاول زيادة بيان ووضوح ولا يحصل ذلك بدون المقابلة
في اللفظ اذا لفظ علامة على معناه وزيادة العلامة بعينها
لا تزيد في وضوح المعنى شيئا فمزيد في احتمال نحو السهو والقفلة
وحينئذ فلا حاجة الى زيادة الشارح هذا الشرط لخراج نحو ما يرض
نصرنا من البيان لانه توكل به لكن فحقيقة ذلك ان يكون المراد
عطف بيان لوجود المقابلة وتقدم انه توكل به لفظ لان يقال
بامكان الامرين باعتبارين فان قصد مجرد التقوية فتا كريد
او زيادة الوضوح فبيان **قوله** فالوجه الى اخره الفاء
للسببية اي بسببه انه اشبه الصفة اعطه هذا الحكم لا يقال
لا يلزم من المسابغة اعطاء الاحكام لانا نقول **يكفي** في السببية
محة الترتيب والمسابقة بفتح ثبوت احكام احد المتشابهين
او بعضها للاخر ويجوز ان تكون الفاعل الاستيفان والمجرى العطف
بما على جواز عطف الانشاء على الخبر وما هو موصولة وجملته وفي معنى
اخذ صلة والعائد محذوف الى اعطاه الحكم الذي اخذه المغت
من موافقة المغتوت وافهم كلامه انه لا يجوز تخالفهما في الامور
التي اشترط موافقة المغت المغتوت فيها ومنها الافراد والتدبير
وقروعهما

وقروعهما وذلك لان المشبه به المغت الحقيقي به ليل قوله
حقيقة القصد الى اخره وبذلك يندفع قول ابن هشام ان الموافقة
فيما ذكر غير داخلية في قوله فالوجه الى اخره لانه حال على المغت
وهي غير لازمة فيه لانها لا تلزم في السببي وامامنا يستوي
فيه المذكور والموت ونحو ذلك مما لا يوافق في الحقيقة فلا مخرج
عارض كما سلف والظاهر ان غير مراد لابن هشام وان لم
عنه الشهاب واذا تقررت ذلك فقوله الزمخشري مقام ابراهيم
عطف على ايات يينات مشكل من وجهين ولا يصح اعتذاره
عنه في الباب الخامس من المعنى بانه غير من البدل بعطف
البيان لتأخيرها لان البدل ايضا لا يصح لانه لا يتخالف مع المبدل
منه افرادا وجمعا ولذا قطع وجوبها اذا تبع متعديا ولم يق
به وانما مقام ابراهيم مبتدأ محذوف خبره اي منها **وخبر**
مبتدأ محذوف اي بعضها مقام ابراهيم **الان** يقال
سببية تدل على الاصل والاف واحدته باعتبار كونها
مبتركة ايات كثيرة او باعتبار اشتغالها على ايات كثيرة فكل واحد
منها اية مستقلة ويوسيد القراءة على التوحيد او اراد
بدل البعض وسكت عن تقدير الرابطة لوضوحه وانما
ايضا انه لا يشترط كون البيات اعرف من المبين خلافا للزمخشري
والجرجاني وفي التضمين لا يمتنع كونه اخضر من المتنوع على الاصح
قال ابن هشام لا اعلم احدا منع هذا وكانه المنبش عليه
بسبب المغت وقد سرحها على الصواب قال في التوضيح لانه
يرد ذلك قوله في باب ما اذا الجملة ان والجملة عطف ببيان
مع ان الاسارة اوضح من المضاف الى اي الاداة انتهى وقال
الشهاب هذا المثال مشكل من جهة استزادهم في البيان
ان لا يكون مستقلا ولا مورا لانه الان يستثنى من الضرورة
ان اسم الاسارة لا ينعث الا بما فيه الالف واللام انتهى اقول
في الجملة السادسة من الباب الخامس من المعنى **وقروعهما**

ابن عصفور ان الخويعين اجازوا في ذلك يعني مرسون بهذا
الرجل الصفة والبيان **قوله** استشكله بان البيان اعرف
من المبين وهو جامد والمفتدوت او مساو ومسو
مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الية ان يكون بيانا ولفظا
واجاب **قوله** بان اذ اذمر لفظا فاللام فيه للتعهد والاسم
موول يقولك الحاضر او المشار اليه واذا اذمر بيانا فاللام
لتعريف المحصور فيسماوي الاشارة بذلك ويزيد عليها
بافادته الجنس المعين فكان اخضر وهذا معنى قول من انتهى
وفيا قاله نظر لان الذي تاوله الخويعون بالحاضر والمشار
اليه واذا اذمر بيانا فاللام لتعريف المحصور فيسماوي
الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان
اخضر وهذا معنى قول من انتهى وفيا قاله نظر لان الذي تاوله
الخويعون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة
نفسه اذ وقع لفظا كمررت يزيد هذا او اما بقت الاسم
الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف
يكون يجعل معنى ما قبله فتفسيره انتهى واقترع في بحثه
على نقل الاشكال من الوجه الاول ووضح الجواب وبالمجمل فيؤخذ
من جوابه انه لا يابيد فيما قاله من في يابيد اذا الجملة لاحتمال
انه على ان التعريف المحصور **قوله** عندي في ذلك نظر
لانه يخالف لاطلاق القوم ان اسما لاشارة اعرف من محبوب
الولم يفصلوا بين المحصورة ولا غيرهما ولا لا يظهر قول
السحاب في البيان لا يكون موولا بالمشتق فان كلام ابن عصفور
صريح في خلافه وغاية ما ناقشه في المعنى بان هذا التاويل
المحصور لا يظهر لما ذكره وعندي انه لا يظهر تاويله بالحاضر
لانه انما يناسب لو كانت المحصورة على تقدير المفتدوت او
بالمعهود كان له وجه ثم قول السحاب الا ان يستثنى الجاهل
غير مطابق لما قبله لان المستشكل كونه بيانا لانفتادير
قوله

قوله فقد يكونان الجاهل تغريغ على التفريع قبله وبذلك
يبدفع قول ابن هشام مدحه مسألة اخرى مفروعة على كونه
كالفت فيجب عطفها بالواو دون الفاقالة في شرح الكافية
المنقول عن أكثر الخويعين منع في النكرات وليس بيضا واستدل
علمه بالسماع والقياس لان الحاجة اليه في النكرات استد
من الحاجة في المعارف وبما القياس اشار هنا بقوله كما يكونان
معرفتين وللإشارة الى الخلاف نرا المصنف على ما ذكر وان علم
مما قبله **قوله** وصالحا لمبدلية يرى اي مع اختلاف الاعيان
كما قاله السراج ومنع الساطبي وفيه خفا ولذلك لم يفرق
بينهما جماعة من الخويعين الرضى ثم المراد ان عطف البيان صالح
لمبدلية الكل من الكل لا المطلق للمبدلية كما لا يخفى ولهذا لم يقولوا
في وقت ما يصلح للمبدلية يصلح للبيان لان ما عدا المبدل
المذكور لا يصلح للبيان ولان التكررة تبدل من المعرفة ولا تكون
بيانا لما حفظه فقد يقع فيه الاستثناه وما قاله في البهجة
وبالغ في خطبة دعاء قال السحاب دعاء بذلك استحال لكرادخال
السراج اي التفسيرية حيث قال اي دعاء يقتضيه انه عطف
بيان انتهى فاعترضه بعض الفضلاء بان ساجاز كونه بيانا اجاز
كونه بدلا وقد مر حوايج احوال امرين فيما بعد اي وهذا
الاعتراض ساقط لما علمت ان الصالح لمعانية البيان يدل كل
من كل وما منا بدل استحال وصالحا مفعول يرى الثاني
ان كانت علمية والمفعول الاول نائب الفاعل او حال من نائب
فاعله ان كانت بصرية كما قيل وفي صحة كونه بصرية هذا ظهر
فليتأمل **قوله** في غير كلامه بعد اما كان مفردا معرفة مع
ومنه مع منادى لان المبدل في هذا حكمه المستقل فيجب
يجب منه اذا كان مفردا ويجوز مستحب مع انه مفرد ومن هنا
يعلم ان الكلام في الصلاحية للمبدلية بالفعل وقوله في غير متعلق
يرى او يعالج او يما على التنازع ومنه ما يتعلق بمثل هذا اما اجتماع

الفعل والمصدر في باب التنازع **قوله** ونحوه إلى آخره
 مما كان تابعاً لمجرورين باصنافه صفة مقرونة بال وهو غير صالح
 لاصنافها إليه وهذا ما شرح به المرادي وقال الاستوفى في محل
 الكلام في غير ما يتبع احلاله محل الاول كما في نحو يا غلام بعد ونحو
 يا اخي يا عبد شمس ونحوه المراد في الظاهر لا ضرورة
 الناظر نحو في الثاني ولو راعى اندراج المثالين فيما يتبع احلاله
 محل الاول لم يجد نحو كما لا يخفى على العارف بالساليب الكلام واعلم
 ان الشرح زاد واصور بعضنا في المعنى في الباب الرابع ن
 ونقلنا في شرح التوضيح وقال قال الموضع في الهواي ومثله
 المسائل المستثنيات مبنية على ان البذل لابد وان يكون صالحاً
 للاحلال محل الاول وفيه نظر لا يتم بغيره في الهواي ما لا
 يغتفرون في الاول ايل وقد جرد اية انك انت كونه انت توكيد
 وكونه بدل لا منع انه لا يجوز ان انت قال ابو سعيد على بن مسعود
 في كتابه المستوفى اولى ما يقال في نفوس الرجال زيد ان زيد ابد لا
 من الرجل ولا يلزم ان يجوز نفوس زيد انتهى وفيه امور الاول
 ان ما جعله مبني المستثنيات من ان البذل لابد ان يكون صالحاً
 للاحلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو من قام
 زيد اخوها وانما وجهه عدم الاستقنا مرتبة على الاحلال
 محل الاول الثاني ان مقتضى توجيه النظر جواز ضم البذل
 المفرد اذا تبع منادى منصوباً لان اصل البذل من التواني وهذا
 يرد قوله ان البذل في النداء كالمستقل فان خص الجواز في المعطوف
 على البذل اشكل الفرق بين البذل والمعطوف عليه مع جربان
 المعنى الذي نظر اليه فيما ضعف استقلال المعطوف على البذل
 لنقد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الثالث
 انه قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما معنياته
 مع اعرابه يجوز ان لما منع استقامة المعنى ولا ذلك فيما نحن
 فيه وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحوه ساءة وسخلة مع

ان رب مختصة بالنكرة لان ما يعني سخلتها في الجملة كقولك وسخلت
 لما يلحق ولا يرد نحو ارض انت فانت توكيد لفظ مع ان الامر لا يعمل
 في البارز فقد اغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاول وذلك للشماع
 في التاكيد اللفظي لانه غير مقصور للمحل اصلاً **قوله** وليس ان يبدل
 بالمرضى نصح لما فهم من الاستئناسارة للرد على الفراء في اجارته
 انا الصارب زيد

عطف النسق

قوله قال بحرف الى آخره قال يعني تابع من حيث الرتبة
 لا الذكر كما مرجس وقوله بحرف اي بتسميه او معه ولو
 نقد براه فلا يرد عليه المعطوف مع حذف العاطف كما يقع له
 كثير ولا يخفى حذفه بالضرورة قال في التسهيل وحذف
 الواو مع معطوفها ووجه ذكر ان او تشاركها في الثاني
 يخرج ما عدا عطف النسق ونحو جاز يبد بنفسه وعند عسجد
 اي ذهب وقوله متبع اي ذاك وضعا على تبعية ما بعده
 لما قبله في اللفظ والمعنى اوجه اللفظ فقط يخرج هذين الاخيرين
 لان البياوي ليستا متبعين وليست اي من حروف العطف
 على الصحيح **قوله** في الحفيد جملة التاكيد المعطوفة بهم وقال
 الا انه يقال انها لم يوت بها للعطف في هذه الصورة انتهى
 وهو يوافق كلام السني في مواضع المعنى كما مر وشمل التقريف
 النعوت المعطوفة وبصحح لان اعرافها بالعطفية لا بالتعنية
 لان المعطوف منها لا يسمي نقلة الاصطلاح لكن قال ابن هشام
 في الهواي قد يورد عليه النعوت المتقاطعة بحول الملك القرع
 وابن الهام وليت الكثيرة في المزدحم ولعله لهذا قال
 في التسهيل هو المحقول تابعاً باحد حروفه والافله لم يقبل
 هو التابع باحد حروفه ولك ان تقول جعل الهاء في قوله بحرف
 بالسببية لا بالمصاحبة **قوله** دخل من الاسكال انتهى
 ومن خطه نقلت وزاد ابن الحاجب في التقريف مقصود ان

بالنسبة مع متبوعه وقال انما زاد ذلك لان الصفات يعطف
بعضها على بعض ويطلق عليها انها معطوفة قال الا ان يدعي
انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاهم العطف عليها
بما انتهي والحق انما جئت بكونها صفة تابعة بتبعية المعطوف
عليه وكونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
عليها من جهة الاولى انها تابع بحرف متبوع ويحتاج للجواب
عنها بما تقدم وادعى انها تخرج بقوله هنا منبوع فتدبر
قول عطف النسق يجوز كون هذا المركب الاسمي اسما اصطلاحيا
للتابع المخصوص فلا حاجة لتاويل العطف بالمعطوف والنسق
بالمستوف وفي كلامه تقديم الحد على المحدود وهو خلاف المألوف
وقال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق لما حد لانه تابع
بما دوات محصورة ولا يخفى سقوطه كما بيناه في حاشية
الفاكي **قول** كاختصاص بود الى اخره اي مثل وثنا من قولنا
كاختصاص الى اخره **قول** مطلقا اي غير مقيد بكونه تابعا
لمتبوعه في اللفظ فقط بل اريد بكونه تابعا في اللفظ والمعنى
كما يدل عليه قوله وانتعت لفظا فحسب ومطلقا حال من الضمير
في المجرور بعده وتقدم به الحال على عاملها المعنى معنى الفعل
دون حروفه ما يبرز عند الناظر **قول** يواو الى اخره لم يذكر
غيرها فدل على ان ما عداها عنده ليس بحرف عطف وان تنب
يا ذلك غيره والذي اختلف فيه سبعة اما المكسورة وسبب
لا رايه فيها والاذناب الاخفش لا جوار كونها حرف عطف بمعنى
الواو لقوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا
منهم وليس دهب الكوفيين لما انما يجي للعطف فيقولون قام
زيد ليس عمرو واسند لو ايقوله والاسم المعلوم ليس الغالب
قال الساج والاحتج فيه لموازاة جعل الطالب اسم ليس به
وخبرها ضمير متصلا عايدا على الاسم ثم حذف لان اتصال
قال ابن هشام في الجواب قل لا يبي فذر الضمير
في البيت متصلا وجعل الحذف موقفا على ذلك وقال في المعنى

دقيقة

ويفتقني كلامه انه لو كان تفديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر
قال الشهاب وقد بوجه كلامه بان الضمير انما يفصل لا غرض
ومع حذفه لا يعرف انه متفصل فتبوت الدلالة على تلك الاعراض
فلما تروا بين وثيق وسلاحكي السيراني عن الكوفيين جواز العطف
بهن فيقولون ما سررت بزيد ههنا فابن كذا عمداسته وما مررت
برجل فكيف بامرأة وما مررت بزيد فلا عمرو واي حكمي الناظر
عن صاحب المستوفى انها عاطفة واورد على ان الواو تشريك لفظا
وبعني الجرح على المجاورة نحو وارجلكم فانما تشريك لفظا لا معنى
واجيب **بالمعنى** لان ارجلكم على ما استصوب بفتح
مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والمراد بالتشريك لفظا
تبوت اعراب الاول الثاني لفظا او تفديرا او محلا وقيل الارجل
معطوفة على الروس على حذف مصاف اي خفاف ارجلكم او على
ان المراد بالسمع الغسل الخفيف اسما لية الاقتضاد في غسلها
فيك بما ابراد بالتشريك في المعنى كما يسئل ما يعوم المجاز ونحوه
فان قلنا اي تشريك لفظا او معنى للواو مثلا في
عطف الجمل نحو قام زيد وقعد عمرو وقلنا **اجاب**
السايطي بان الكلام في هذا الباب في عطف المفردات لان التبعية
لا تكون الا فيها وعليه يد رساله وكلامه انتهى وقال ابن
هشام فان قلنا قايين التشريك في قام زيد
ولم يقر عمرو وقلنا **اجاب** انما التشريك في المفردات
فان قلنا **فان قلنا** فانتفع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو
فالمعطوف يعني بالواو لان شرطه ان لا تقتصر بالواو ههنا مفرد
على مفرد ولا تشريك قلنا **اجاب** انما هو من عطف الجمل ولكن
حذف الفعل انتهى ومن خطه نقلت ولا يخفى ان حصر التبعية في
المفردات محل نظر وقد صرحوا بان من الجمل التي لها محل من
الاعراب التابعة لجملتها محل وان ذلك يقع في باب النسق والبدل
والاولي بما اجاب به الشهاب ان المراد بالتشريك في اللفظ

حيث أمكن أو الالتماع في المعنى ولو في ثبوت الغنم وتحقق
في الوجود **قوله** أم أو قال الناظر أكثر الخويين غياهما سيرا
في اللفظ أو المعنى والصحيح أنهما يسيران لفظا ومعنى ما لم يقتضيا
أصرا لانهما لا يرايان في الدار أو عمر وعالم بان الذي في الدار
أحد المذكورين وغيره عالم بمتبعيته فالذي بعد أمر مسأ ولذا
قبلها في الصلاحية لثبوت الاستفزاز في الدار وانتقاص
وحصول المسأ واة انما هو بامر وكذلك أو مشركة لما قبلها وما
بعد لها فيما يجابها لاجله من شك أو غيره **قال** الساطي
وأقول لم يرد مع الخويين على وضد واحد لانهم انما ذكروا
على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك احد ان معنى
العامل في محل النزاع انما هو واحد مما دون الآخر لكنه غير
معين وعدمه المقيين لا يجرى في هذا الفقد والمعنى تكلم بها بوجه
المراد الكلام في قصد المتكلم من عدمه التقيين وعدمه التقيين
لمعنى العامل فديساري فيه ما قبل أو واهر وما بعد ما
انتهى **وأع** لم ان الناظر لم يقيد امر او بما اذا لم يقتضيا
أصرا لانه لا يلامه هنا مطلق فيه ما بعده اذ تكلم على كل
واحد منهما واذا كان مقيدا لم يبق عليه اعتراض **قوله**
كفك صدق ود فامثل لقوله فالعطف مطلقا **قوله**
السابق كاحصن بود الى اخره تنثيل لاصل العطف وما عرمان
مختلفان **قوله** حسب **قال** الكودي اسم فاعل بمعنى قط
ورد بانها تدخل عليها العوامل اللفظية وهي لا تدخل على اسما
الافعال ولا يقتضي ان ذاك في عامل يطلب فاعلية او مفعولية
وقوله بمعنى قط غير جيد والجيد ان يقول بمعنى يكفى لان اسم
الفعل بمعنى الفاعل لا بمعنى الاسم والكلام على حسب ميسر
في التوضيح في باب الاضافة **قوله** فاعطف بواو الى اخره
قال في التنثيل تنفرد الواو ويكون منتهيا في الحكم محتملا للمعنى
برحمان وللتأخير بكرة في التقدم بقلته فينبغي ان يحيل كلامه هنا

عليه

قلمه وقولنا حبان انه ليس مذهب البصريين ولا الكونيين
كل قول ثالث خارج عنهما فيجب اطراحه **قال** السهاب يجب
اطراحه لان الناظر ناقل وموثقة او مستنبط من اللفظ وهو
امل للاستنباط انتهى وفي شرح التوضيح في عند الاحتمال
والخبر عن الغرابين المعينة وللتأخير برحمان وللتقدم بمرجوحية
مذا مراد التنثيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث انتهى والمراد
بالحكم في عطف المفردات ثبوت المنسوب للمنسوب اليه او انتقائه
عنه وفي المحل تحقق ثبوت المنسوب للمنسوب اليه او انتقائه
الذي اشتمل عليه كل من المعطوف والمعطوف عليه والحاصل
انه تحقق النسبة الخارجية في كل منهما او يقال في كل من النسبة
هو الثبوت او التحقق المذكور او انتقائه ذلك وهذا كله ما على ان
الكلام غير خاص بعطف المفردات وفي النسبية اي لاحقا بسبب
ثبوت الحكم بان ثبت له بعد الاول لا بسبب وجود ذاته
وسمكة الباقية ويجوز ان يكون بمقتضى اللام وبنائى الجار والمجرور
ما قبله لا ما بعده فتع
ينتازعه فلا حذف **قوله** واحصن بها عطف بجمع المصدر
قوله كما عطف هذا واوبي فان الاصطفاق من المعاني
النسبية التي لا تقوم الا باشتين فصاعدا ولا يجوز اضافة
الزبدان ثم عسرو وان جاز الاضطرار على قولك اختقم الزبدان
لان الزبدان في المثال الاول بمنزلة الواحد واما نحو سوا عليهم
انذار ثم امر بقتلهم مع ان المسأ واة من الامور النسبية
وكلامه منظور فيه الحالة الاصلية اذا اضمحل سوا عليهم الانذار
وعدمه فالعطف بطريق الاتصال انما هو الواو واعلم ان الواو
تنفرد بما مور ذكرها في المفتي وراة علمه في شرح التوضيح فلا
نظير لها وراة بعضهم جواز عطف الاسمية على الفعلية والعكس
على قول والاصح الجواز مطلقا واعلم ان المراد ان الواو تنفرد
بكل واحد من تلك الامور لا بالجميع على ما حرره الدمامسبي

واستشكل عد المفتي فيما انفردت به احتال معطوفها للمناف
 الثلاثة بان حتى تتشارك كلمة ذلك وكلام المفتي وشرح التوضيح
 صريح في ذلك لانها لما ذكرنا فيما انفردت به عطف العام على الخاص
 قال افا ما عكسه فتساو به فيه حتى **تنبيه** ان الاول
 حقه ان يذكر هذا فيما ياتي عند الكلام على خواص الواد والفا او يذكر
 ما ياتي هنا لتكون الخواص على التوالي الثاني الباد اخلتها وفي
 قوله بعد واخصر بها على المقصور عليه على امثل وضعها
 بعد الاختصاص وما تصرف منه لكن استهتري الاستعمال
 دخولها على المقصور نحو قوله تعالى يا محضر برحمة من يشاء
قوله والفا لترتيب بفتح الترتيب والفا لترتيب على حقيقة
 غير حاصل لامر المتكلم ولامن الفاعل وكذا التققيب ثم يحتمل ان
 يحجز بالمعنى ويكون المراد بيان حالها على حسب الغالب وان
 يراد ما يشمل الترتيب في الذكر والاختيار وهو ما سلكه السارح
 وظاهر صنيعة ان الترتيب في الذكر مدلول للفا بحيث انها
 مستغلة فيه **قال** السحاب وقد يستعمل الاسماء وهو معلوم
 من ذكر احد اللقطتين بعد الاخرى ون الفافاسمقالها كالمستدرك
 فيمكن ان يكون في كلامه شئ والمراد انها ما هو سر الترتيب
 في الذكر كالنقاة في الترتيب وظاهر صنيعة التوضيح حل الترتيب
 على المعنوي فقط يدل ليل انه اورد عليه قوله تعالى اهدكنا ما
 نجاها باسنا ونحوها ففصل وجهه فيكديه واجاب
 بان المعنى اراد اذ لو حمل على ما يشمل الترتيب الذكر لم يرد
 الاعتراض فحمل سارحه الترتيب في كلامه على الاعراض فظاهر
 والتجيب انه جعل كون الفاعل ترتيب الذكرى جوابا لثانيها عن الاعتراض
قوله بان قال في تققيب وهو ان يكون المعطوف بها
 متغلا بالمعطوف عليه بلام تامة قال في المفتي وهو في كل شئ
 مجسبه والظاهر انه في التوضيح صلة على ما يتبادر منه لانه
 اورد عليه قوله تعالى فجعله غثاء احوي واجاب

بان التقدير قدمت مدة فجعله غثاء ولو حمل على ما في المفتي
 لم يحتج لذلك لانه نظير تزوج زيد فولد له ولم يتبين ساوجه
 لذلك فشرحه بكلام المفتي **قوله** وللمترتيب بانفعال
 الهمزة الزمان بان يترادف احد هما فيه واعترض على كلا المعنيين
 واجيب **عن** الاعتراض بما هو مشهور لكن مما ينبغي
 التققيب عليه ان سارح التوضيح قول صاحب المفتي ما لم يقل
 وبقتد بر قوله لا يكون مقية اية المقصود وذلك انه بعد
 ان ذكر ان ثم تختلف عن التراضي **قال** وجعل مناهين مالك
 ثم انبأ موسى الكتاب الاية **قال** في المفتي والظاهر ان ثم
 فيه وافعة موقع الفاعل انتهى ولم يقل ذلك في المفتي واما قال
 ذلك في جري في الانايب سارح اضطرب كما لا يخفى على من راجع كلامه
 وكون ثم بمعنى الفاعل لا يدفع الاعتراض لان الفاعل ايضا لترتيب
تنبيه الاول قد تلحق ثم التاليتا ثبت اللفظ وتختص
 بعطف الجمل ذكره السمي في بحث الجمل ذوات الجمل والفناري
 في المطول في بحث المعرف باللام فاحفظه فقد يقع السهو فيه
الثاني قال الساطي حدث قاسم بن ابي سعيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئل عن قول الرجل يا سائ الله وشيئت
 فقال لا تقولوا وتقولوا ما سائ الله ثم سئيت وكذا لا يجوز
 ما سائ الله فسئيت انتهى **واقول** هذه المسألة مذكورة
 في اول الشفا وعلل السارح المنع بان الواو مطلق الجمع من غير
 دلالة على تارة ولا تقدم ولا معية فليس في ذكرها رعاية ادب
 ولا دلالة على عدم مساواة واعطى كل ذي حق حقه وظاهر كلامهم
 المنع من الواو فقط وقد يوجه المنع من الفاء بدلالة ما على
 التققيب وصرح جماعة بكراثة اعود باسنة وبك ولولا الله
 وفلان **قوله** ما ليس صلة عطف ما ليس صلة مقصورة
 على الفاعل لا يجازيها لا العكس وهو اصل وضعها كالصلة
 الخبر والصفة والحال ومن ذلك المرتان انه انزل من السماء

فتصبح الارض مخمرة على ما في بحث الروابط من المعنى وقال
في الكلام على الجملة السادسة يجب ان يدعى ان الفاعل في ذلك وفي
تظايره اخلصت لعنى السببية واخرجت عن العطف وان دكر
في الباقي الكلام على هذه الآية انها عاطفة مجوز او مستور واعلم
انهم صرحوا بان من خصا يصير الواو عطف المفرد السببي على
الاجنبي عند الاحتياج اليه الروابط نحو سررت برجل قايم زيد
واخوه قال الشهاب وقد يقال كان القياس الاكتفاء بالفا
اخذ مما تقرره الجملتين لانها اذا كفت في الجمل في الواحدة
او في واجاد بعض الفضل بان الفارقة في الترتيب
بخلاف الواو فانها لا تقتضي كمالا فيها فصححت دونها
قال ومقتضى ذلك صلاحية الفاعل عند فقد الترتيب وهو
ظاهر انتهى فان قلنا ملا آتق بالواو وبالربط
بين الجملتين اللتين لا يحتاج احدهما للصلة ونحوها قلنا
قال في المعنى في بحث الروابط بعد ان نقل عن هشام انه اجاز
الربط بالواو في نحو زيد قائم هند واكرمها على انه بناء على
ان الواو والجميع فالجملتان كالجملتين كالمسألة الفا ما نصته وانما الواو
للجميع في المقدرات لانه الجمل بدليل جواز هذا ان قايروا قاعد
دون هذا هدا يقوم ويقعد فول بعضا بحسب اعطف اي
فردا او جزا ولو تاويلا كقولهم

اي في الحقيقة كبحيف رحله والراو حتى فعله القامما
ومقتضى كلامهم في باب الاستئصال ان حتى فيه ليست عاطفة
بل تشبه العاطف وتنب بفعله بمقتضى شرطية التفسير
واجيب ببنا الكلام في الجملتين على اعتبارين وقد
اساء المرادي لانه الامر بين جازان وقد حققنا المقام في
باب الاستئصال في حاشية الفاهي واعلم انه بقي للعطف
بحسب شروط الاول ان يكون المعطوف اسما لا فعلا ولا
جملة لانها منقولة عن حي الجارة وهي منقولة بالاسما ولو

تاويلا والتفسير بالاسم اوي من قول بعضهم ان يكون مفردا لان
الفعل مفرد فلا يستقامد انها لا تقطعه وعلى لغة المعنى كونها
لا تقطف الجمل بان شرط معطوفها جزءا مما قبله او مجزوا لاني في ذلك
الاية المفردات ولما قال بعض الشارحين ان اشتراط الناظم
البعضية اعناه عن هذا الشرط لكن اورد الشهاب على ذلك
التقليل انه لو قيل فعلت مع زيد كل ما افدس حتى خدمته بنفسه
كان ما بعد حتى بعضا مما قبلها مع انه جملة اقول مما
يقول عليه الطحاقي الحجة وانما المعاني على ان الجملة تبدل مما قبلها
بدل بعض نحو امه كوما تغفلون امه كوما يغفلون وبين وصرح
الحجة بان العقل يبدل من العقل بدلا بعض نحو ان تغفل فتجد
بغيرك هـ ذا ووقع في المطول ما يقتضي انها تقطف الجمل
فانظر حاشية الفاهي الثاني كونه ظاهرا الاضمر او هذا
الشرط نقله ابن هشام عن ابن هشام الحضر اوي وقال
في المعنى انه لم يقف عليه لغيره اقول علل في المعنى اشتراط
كون مجرور الجارة ظاهرا بثلاثة الامور رد اثنين منها واحدا
بمقتضى عدم اعتباره وهو الفرق بينهما وبين العاطفة ولو
نظر لكونها منقولة عن الجارة ظهر وجهه بلا سائر فتدبر
الثالث ان يكون شريكا في العاقل فلا يجوز صمت الايام
حتى يوم الفطر بالنصب لانه بعد فرضه يوم فطر يستحيل صومه
ويكن ان يقال اشتراط الفانية في المعطوف يعني عنه الرابع
حصول الاقادة ذكره في التنزيل فلا يجوز ان يتك الاسما
حتى يومنا ورد بان الفائدة شرطية في الكلام الخوي معلومة
فيما تقدم في صدر الكتاب لا خصوصية لحي بذلك فول
وامر بما اعطف بعد من التنوين اي المنقلة بدليل قوله
بعد وما نقطاع الى اخره فول او همزة من لفظ اي سنية
اي همزة يطلب بها ايام التقنين ونقع بين مفردين وجملتين
اسميتين او فعليتين وبين مفرد وجملة على ما قال الشارح

ومثله في المذني واسقطه في التوضيح والاشوية ومثل الشارح
 الاول بقوله تعالى وان ادري اقرب ام بعيد ما توقع دون
 قال السهاب قال السمين ما توقع دون يجوز ان يكون
 مبتدأ او ما قبله خبر عنه ومعطوف وجوز ابو البقاء ان يرتفع
 فاعلا بقرب قال لانه اعتمد على المرة قال والارجح على
 قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه اقرب اليه قلت
 بمعنى انه يجوز ان تكون المسألة من باب التنازع فان كلام
 الوصفين يصح تسلطه على ما توقع دون من حيث المعنى انتهى
 كلام السمين فاصح به كلام الشارح من وقوع امر في هذه الآية
 بين مفردين واضح على التقدير الاول وهو ان ما توقع دون
 مبتدأ وما قبله خبر ومعطوف عليه واما على تقدير التنازع
 فيجوز انما بين جملتين لان اسما الفاعل مع فاعله الظاهر
 جملة ولا يضربان فاعلا فاعله ضمير مستتر لان ذلك عارض
 بسبب التنازع ويحتمل انما بين مفرد وجملة نظر الان فاعل
 الاول مستتر ويحتمل انما بين مفردين ويحتمل قولهم ان اسما
 الفاعل مع فاعله جملة على ما اذا كان المجموع مستقلا بخلاف
 ما هنا ويوسد هذا التعليل الآية للواقعة بين مفرد
 وجملة بقوله تعالى قل ان ادري اقرب ما توقع دون ام يحفل
 له ربي امرا مع فان الظاهر انه مبني على ان ما توقع دون
 مرفوع بقرب على الفاعلية له انتهى واقول **الحاجة**
 لهذا التطويل فان المراد بالمفرد بين المسؤول عنهما وان توسط
 بينهما غيرهما لما في التوضيح والاقاي فرق بين المبتدأ وخبره
 والوصف مع فاعله وقد مسئل في التوضيح لوقوعها بين مفردين
 بقوله تعالى انتم اسد خلقا ام السما بها لان المسؤول
 عنهما انتم والسما والخلق على ان الوصف مع مرفوعه جملة
 او لامذكور في حاشية الفاعلي كما بينهما عليه في باب النعت
 والمحق انه ان استقل جملة نحو قايم زيد والافرد نحو زيد

الظاهر

قايم

قايم ابوه واما قل ان ادري اقرب ما توقع دون ام يحفل له
 ربي امدا فالمسؤول عنه الثاني جملة ام يحفل له ربي امدا اذ ليس
 فيها مفرد يصلح للسؤال عنه ويلزم عنه الشهاب ان تكون امر
 فيه بين جملتين الا انه قال على رعيه ان التعليل مبني على ان
 ما توقع دون فاعل فتدبر **تنبيه** انما لربك امر
 المستقلة بعد في من الاستفهام غير المرة لانها اعني ام المستقلة
 انما تأتي في مكان قد علم فيه ثبوت احد الامرين واما سيد
 طلبا للتعين فلهذا كان المقدم عليها حرف استفهام يدل
 على الثبوت في الجملة ويطلب به مع امر النقيب وذلك المرة
 خاصة وبهذا الكلام لما على الايضاح قال رحمه الله ومما يكون
 فيه امر الا المنقطعة مكل عندك زيد امر عسر وقد ه التي لا تكون
 بمنزلة اي لانك في اي تثبت احد الشيين او الاشياء وتعي احد
 وهذا المعنى انما يكون في المرة بدلالة انك تستفهم بها
 وانت مثبت بقوله اطربا وانت فتسري ولا يكون في كل لو قلت
 بل طربا في كل لو يكن مع مثل الا المنقطعة انتهى كلامه بضم
 قاله ابن هشام في التذكرة ومن خطه نقلت **قوله** ويعني بل
 اي وفي جميع بل اي واهر وانقصر على ذكر بل لان اقتضا المنقطعة
 للاضرب لانه بخلاف الاستفهام فاندفع ما قيل ظاهر كلامه
 موافقة الكسائي ومما في ان المنقطعة للاضرب لا في بخلاف
 الاستفهام فاندفع ما قيل ظاهر كلامه موافقة الكسائي ومما
 في ان المنقطعة بمنزلة بل وما بعد ما سئل ما قبلها ومذهب
 الجريبين انما نقد دليل والمرة جميعا واستظهر ابن عسما
 في المعنى مخالفة الكوفيين للبصريين قال اذا المعنى في نحو ام
 حقلوا امه شركا ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين وهو
 التاكيد في نحو امه شركا لبيان الظلمات والنور وقال الدمايين
 لا مانع من جعل الامر والاضطراب **قوله** ان تلك مما فندت
 به قلت وهو البعدية لاحدي المزينتين لفظا او تقديرا نحو

ان هذا الذي هو جيد لكم انما خير من هذا الذي هو مهين
 وبي من الاضراب فقط في معنى كل واحد مما لان الاستفهام
 لا يدخل على مثله وجعلنا بعضهم في مثل ذلك زايدة ومذهب
 الجمهور ان حصارها في المنقطة والمنقطعة ووجه المعادلة
 في الآية الاخيرة ان الامثال متصرفون شرافيت الاسمية
 مقام الفعلية والسبب مقام السبب لانهم اذا قالوا انت
 خير كانوا عنده بصرا فالمعطوف جملة انا خير بهذا الاعتبار
 قال في المعنى واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال
 ان الوقف على امر وان التقدير ان متصرفون شرافيت انا خير
 وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدوتها طرفة انتهى
 وقوله اذ لم يسمع حذف معطوف اي بتمامه بحيث لا يفي في من
 مقلقة كما ان هذا البعض لانه جعل انا خيرا ابتداء كلام
 والانيوز حذف المعطوف اذ ايفي في من ذلك كما ياتي في قوله
 وحذف عما مل من ال فتي في معوله ولا يختص بالواو كما كانت
 ونحوها لا بل امر ساوئي مما يبيح بل والمنة التي للاستفهام
 الحقيق ونحوه يقولون افتراه وهي مما يعني بل والمنة
 التي للاستفهام الانكاري **تنبيه** في جواز الناقص
 دخولها بالمنقطعة على المفرد بقله واستدل بقول بعضهم
 ان هناك لا بد امرسا بالنصب واعترضه ابو حيان وابن هشام
 بانه خرق الاجماع لانهم انفقوا على افعالهم او اولوا النصب
 قال السحاب وللناظر ان يمنع او لان تقدير المبدأ يقتضي انه
 على سبيل الوجوب وثانيا ان جميعهم ارتكب ذلك بحيث
 لو تخلف منهم احد وثالث ان اجماعهم فيها لم يثبت صريحا
 عن اللغة جهة يمنع مخالفة على انه اجماع سكوت لانه مجرد
 تقدير وما ذكر ليس صريحا في منع غيره ولا في لزوم هذا التقدير
 انتهى وقد نازع جمع في كون اجماعهم جهة ما قلناه مما سبق
 وعارض ابن هشام بهذا قوله فقال انه خرق اجماعهم في قوله

ان لينا ثاني بمعنى فا العطف وقال لانتنه

لانتنه عن خلق وثاني مثله غار عليك اذا فعلت عظيم
 واعلم اننا اذا قبل ان امر المنقطعة عاطفة في قولنا اما ساعطف
 الانشا على الخبر اما بناء على جوارحه او يجعله من عطف القصة
 على القصة **قول** خيرا قال الشاطبي اطلق القول في او بالنسبة
 لما استعملها في هذه المعاني اي السبعة التي ذكرها ولم يقيدها
 وبها مفيدة في الاستعمال فالتخيير والاباحة يختصان بالطلب
 وما ادي معناه والشك والابهام يختصان بالخبر ولا يدخل
 احد القسمين على الاخر فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للاباحة
 ولا تكون في الطلب للشك ولا للابهام واما الثلاثة الباقية
 فظاهر انما تستعمل في الموضعين والجواب **ان**
 انما تقر من لغايتها في الجملة ولم يقيدها صحتها ظاهريا للاختصاص
 ولان التخيير والاباحة حكمان يقتضيان طلبا نفسيا كالوجوب
 والتخيير واما الشك والابهام فيقتضيان نزدا ونحوه فيهما من
 شأنه ان يقع في الخارج او لا يقع وكان ترك ذلك لعدم تاني خلافة
 واما سائر الاستفهام فيقتضي الاطلاق وقوله يقتضيان
 طلبا نفسيا يشعر بان هناك طلبا حقيقيا وهو ممنوع اذ لا طلب
 في الاباحة والتخيير بل المراد بالطلب في هذا المقام صبغة
 الطلب ثم الحمل على الاباحة بعد صبغة الامر طاهر بخلاف
 غيرها من صبغ الطلب كالاستفهام وغيره كما بيناه في حاشية
 الفاعلي **تنبيه** في التحقيق ان اضافة التخيير والاباحة
 لا على سبيل التجوز اذ لو كانا معني لما على الحقيقة فان كانا معني
 لصيغة الامر فهو مقدس للقطع بعدم نزادها وعدم نزادها
 وان لم يكن للصيغة ايضا لم يخلوها عن المعنى اذ لا ياتي استفهاما
 في مثل هذه الاستفهامات في غيرهما من بنية معاني الصيغة وعلا
 التجوز انما قريته على امر ادتها من صبغة الطلب وقد اشار لذلك
 في التلويح وبه يعلم ان اضافة اصوليين الاباحة والتخيير للصيغة

تارة ولا اخرى لا تتأخر فيه **قوله** فتسمعه عنده في التفسير
 بالمقرب المجرد وقال في شرحه ان التقدير به اويا من التفسير
 بالتفسير لان استعمال الواو في التفسير احول يعني تقسيم
 الكل الى جزئين فلا يخلو قوله ان الواو تستعمل بمعنى او في مواضع
 ثلاثة منها التفسير لان ذلك لا يقتضي انها ليست بمعنى او مراد
 مقابلة هذا التفسير لتقسيم الكل الى اجزائه فانه لا يكون
 الا بالواو وكله ذلك بينها في خاصية الفاعل في بحث الكلمة
 وقال بعضهم انها كانت في التفسير احول لان او قد تكرر للشك
 وفاعل التفسير ليس بربك **وقال** الدماميني لم يحقق الى
 الان الفرق بين التفسير والمقرب المجرد على وجه يكونان به
 متباينين حتى اذا وجد تامدلول التفسير ثابتا في محل **قوله**
 يتوعد الاثنان يا سمي من الواو ولكن استعمال الواو احول وقال
 السمي يمكن الفرق بان التفسير جعل اليه اقتساما يستدعي
 تقديم ما بيننا اول الاقتسام نحو كان كلما نحو الكلمة اسم وفعل
 وحرف او كلاهما ثانيا من مد ورر ماح او سلاسل واما المقرب
 فهو قطع اتصال بين شيئين فاكثر ذلك لا يستدعي تقديم ما
 بيننا ولهو اعم من التفسير عموما مطلقا وبعبارة اخرى التفسير
 يقع في كلا المذكورات او كلاهما والمقرب يقع في المذكورات
قوله او ظاهر من التفسير ان التفسير غير التفسير
 لانه جعلها معنيين وقال في المعنى بعد ان نقل ان الناظر غير
 بالعبارة المتقدمة متين وغيره عدل عن العبارة رقيق وغير بالتفصيل
 ومثله بقوله تعالى وقالوا اكونوا هودا او نصارى انتهى وقد مثل
 السامح بهذه الآية للتفسير ولما رتبها على مخالفة المعنى
 للتوضيح **قوله** نقل عن الناظر ان الواو تستعمل
 بمعنى او في ثلاثة مواضع احدها التفسير **قال** السهاب وانظر
 نسبة هذا المعنى مع نقله عن عثمان الواو في التفسير احول
 مراد فانه يدل على انها فيه ليست بمعنى او انتهى وقد علمت

ما حققناه قريبا صحة النقل وانه لا يدل على ما ذكر **قوله**
 واضراب بها ايضا في ظاهره انها مع ذلك عاطفة وصريح كلام
 الرضي انها غير عاطفة فانه قال ونجي ايضا للاضراب بمعنى بل
 فلا تكون اذن بعدها الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف
 استئناف **قال** السهاب ويومئذ الامثلة المذكورة للاضراب
 وكثير منها اذ العطف لا يظهر فيها الا تتركب قوله تعالى وارسلناه
 بالامثلة الف او يزيدون لا يظهر له معطوف عليه الا بتكلف تقدير
 تمامه انتهى وكلام الرضي بيضاء ان العطف لا يكون في الجمل
 ومما مر عن الساطي وقد عرفت ما فيه **قوله** اذ لم
 يلف ذوالنطق للبرس منقذا **قال** السهاب لك ان تقول
 اللبس لا يعتبر بالنسبة لذي النطق لانه لا يتصور في حق
 ليس لانه يعلم مراده واما يعتبر بالنسبة الى السامع وايضا
 قد لا يجد ذوالنطق للبرس ويكون موجودا بالنسبة للسامع
 ويجازي **قوله** بان المراد للبرس على السامع **قوله** وربما
 عاقبت الواو ما افادته ربما من ان ذلك قليل محمول على مفاقتها
 لما في عطف مصاحب او موكد لا في الاباحة فان ذلك كثير كما صرح
 به في التسهيل فلانما في بين كلاميه واعلم ان ابن هشام في النسخ
 تاريخ في كون اولي الاباحة حالة محل الواو بانه لو قبل جالس
 الحسن وابن سيرين كان المأمور به بحالينهما ولم يخرج عن
 العهدة بحالينهما **قال** هذا هو المعروف من كلام الخويين
 لنقل ما يجالسه عن الزمخشري في راجعه ونازع الدماميني
 في قوله ولم يخرج عن العهدة بان هذا الامر لا باحة فلا عهدة
 فيه **قوله** واول لكن بقيا او هيا اسارا لانه شرط كونها
 عاطفة ان يتقدمها ية او هي وبقية عليه شرطان اخران افراد معطوفها
 وان لا يقرن بالواو فان سبق ما يجاب او تلتها جملة او اقترنت
 بالواو وهي حرف ابتداء والواو في التفسير الاخير عاطفة لجملة مدق
 بعضها نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وسياق

ان الواو يعطف غاما لا حذف وفيه معموله واذا كلامهم هذا ان
كان مخدفة كثيرا في غير الموضعين المشهورين وبما بعد ان ولو
فينبغي ان يضم هذا اليهما لان هذا التركيب مشهور فليست به له
واما لم يكن المنسوب معطوفا بالواو لان معطوفا بالواو والمفرد
لا يختلفان بالاجاب والسلب واما جاز ذلك في الجملة لاستقلالها
استقلالها تاما واعلم ان لكن اذا تلتها جملة تكون بعد النفي
والنفي والاجاب والامر قال في التسهيل لا بعد الاستقنا
فلا يجوز مثل زيد قائم كن عمرو لم يقم **تنبيه**
قال ابن هشام مثل وقوع لكن بعد النفي هنا وقوع ولا بعده
في قوله تعالى ولا تتخذوا من دنياهن كنوزا وفيه دليل على
ان النفي سمي النفي لان ولا المنافع بعد النفي قال في قايلا
هذه ناهية مثل لا وفي قلنت لا التامة من خصا بصرا لان
لانها من عواملها قال دخلت فقل بحذوف قلنت قال معطوف
جملة لا منفردة وانت لا تقول جاني زيد وعمروا من عطف
الجملة قال لا لا اخرج اليه منه وما احتجت اليه قلنت يدفع
هذا من اصله ان الجازم لا يحذف معموله ويبقى الا في لا فحذف
بكثره وفيه في الضرورة وفي ان الشرطية في ناس **قول**
واند الى اخره اشارة الى ان شرط العطف بها ان يتقدمها ما ذكر
وفي معنى الامر دعاء والتخصيص كما قال ابو حيان واقره الشافعي
وجزم الرضي بخلافه فلا يعطف بها بعد النفي وتقتل عن الكسائي
جواز ذلك والسمع يمنع من ذلك واستدل له على الجواز بقوله
تعالى لا تكلف نفسك الا وسعها لا تخار والدة بولدها ومذا البس
ما تحن فيه بل الجملة الثانية بيان للاول او بدل منها وليس
لا الثانية عاطفة قاله الساجي وفيه تصريح بان البيان يكون في
الجملة ولا بعد الاستقنا لا يقال امرت زيد لا عمرو وبقي عليه
من شروط العطف بها ان لا يفتزن بالواو وخوفا جاني زيد ولا عمرو
وانرا معطوفا وهذا لا يعطف بها الما في على الما في فلا يقال

قام زيد لا تعد قال الرضي وقد يعطف بها مضارع على مضارع
على قلة وظاهره انه يقال يقوم زيد لا يقعد فيستثنى هذا
من استنزا افراد المعطوف فان اراد المضارع الذي لا ضمير فيه
مخو يقوم لا يقعد زيد ورد ان مثل ذلك ممكن في الماضي نحو قام لا تعد
زيد فلم اطلق متعه وعمله بانه جملة واطلق المرادي انها تقطف
الجملة التي لها محل من الاعراب ولم يفرق بين اسمية ولا فعلية
ولا ما متوينة ولا مضارعية وان لا يصدق احد معطوفين على الاخر
قول وبذلك قال ابن هشام رحمه الله المعنى الذي
قوله وانقل بها ومذه حوالته على معموله لانه لم يذكر ولا معنى
لكن قال المشاب في موضع الحال عليه ظاهر ومفهوم من قوله
وانقل الى اخره فذلك صحت الحوالة انتهى ولا يخفى ما فيه فان المفهوم
بما قاله ان بل كلكن في المعنى واما المعنى فغير ظاهر لانه لم يذكره
في لكن واما قوله رحمه الله في موضع اخر الحال علمه امر ظاهر معلوم
بادني تامل في تركيب لكن فتجوز الاحواله عليه كرجوع ضمير الغيبة
للمعلوم غير المذكور وقوله قايده الحوالة هنا على المجهول ان سن
راجع معنى لكن علم معي بل انتهى فلا يخفى ما فيه من التماس
والنقص ولوارثك امثال ذلك لم يبق اشكال في مقال **قول**
والحاصل انها تقرر النفي او النفي الذي قبلها وتثبت لما بعده
نفيته **تنبيه** قال الساجي يريد على قوله وبذلك كلكن
انها يفترقان الاسترابة ان بل يستند ترك بها الغلط والسيان
بخلاف لكن واجاد **قول** بان الكلام فيها بعد النفي والنفي وليست
بل بعد مما يستند ترك بها غلط والسيان واما تثبت ما في عن
الاول فهي كلكن من كل وجه **قول** والامر الحالي فيد بكونه جليا
مع انه يعطف بها بعد التخصيص نحو لا اكرم زيد الا عمرا
والفرض نحو الا اكرم زيد الا عمرا على الغلط والسيان والجواب
انه ليس بقيد للاحتراز بل حشو **تنبيه** قال ابن
هشام قال ابنه من حروف العطف بل ومعناها الاضرب وحالها

فيه مختلف فان كان المعطوف بها جملة ففي التنبيه على انها غرض
واسنخبات غيره وفي شرح الكافية واما بل فللاصر اس
وخالف فيه مختلف فان كالموافق بعد ها جملة الى اخره افتتح نص
ابنه انما تكون عاطفة مع الجمل وكلاما به لا يفرج فيه بل قال فان
كان الواقع لم يقل المعطوف فان قلنا وقال ولده شيئا
لم يذكره هو وموافقا في القرآن لا يقع الا على هذا الوجه ومراده
انما لا يقع بعدها في القرآن الا الجملة او انما لا تكون فيه الا
لاستيفان خبر لانها متلازمان قلنا مولا زهر عن
كلامه بعد ان قال انما في القرآن لا تدخل الا جملة وعنده
انها غالطان في ذلك لقوله سبحانه وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون فانه اخطا في ذلك مرة اذ جعل في ذلك
معنا ما مع الجملة دايا وموافقا في ذلك من ينفي احدا مما هذه
المرنة والثانية حين ادعى في القرآن ما ذكرنا في الخواشي
وفي المعنى والصواب انما يقع فيه على غير هذا الوجه ويكون
معنى الاصراب فيها للابطال نحو قولوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون اي بكم عباد اي ونحو ما يقولون به جته بل
جامم بالحق وهي في ذلك حرفا ابتد الاطاف واجيب
بان الاصراب في الايتين لا يتعين كونه للابطال لاحتمال انه للانتقال
من جملة القول لاسم جملة القول وجملة القول اخبار من الله
تعالى عن مقالة ثم صادقة لم يطلها الاصراب وانما انا و
الاصراب الانتقال من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصفه
موقع الكلام فيه من النبي والمليكة صلوات الله وسلامه
عليهم اجمعين وانقل بها الى اخره قال ابن هشام
تقيد بل بعد النفي والنهي امرين تأكيد وموتقنير ما قبلها
وتاسييه وموافقا في تنقيحها بعد ما وبعد غير ما اسرحت
تاسييين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وقال ايضا اعلم
ان كل في نحو جاني زيد بل عمرو ونقل الحكم عن الاول الى الثاني

لا نقل

لا نقل المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في
تنقيح الحكم وهو لا حكم ولو بدخل في تنقيح القتيار وهو لا قتيار
وبعد امع قوله حكم الاول ولا ينبغي ان يحمل على المحكوم به كما يسمون
قام حكما مجازيا ونظيره قول الخنقية في قام القوم الا زيدان الا
اخرجت زيدا من الحكم لاسمحوا المحكوم به بقمار مسكوتا عنه وقال
البحريون اخرجت من المحكوم به فصار منقيا عنه القيا فان
قلنا فهذا يصح قوله لان كلا من الحرفين للابطال والذي
اربط ببل انما هو الحكم قلنا يبتغ القياس بانه ثبت من
تحالفها الاستدراك ان بل تنفي عما قبلها والاعمال بعدها
وان على ضمير رفع خرج ضمير المنفصل فيعطى عليه بلا شرط
نحو جعناكم والاولين وقوله مستتراي متقل كان او باسرا
كما هو المختار ان المستتر من المنفصل وقول السارح ان المنفصل
الرفع هو والمستتر هو اي يفتتح حمل المنفصل على غير المستتر وهي
طريقته كما مر له في بحث الصماير اخرج المنفصل فيعطى عليه
بلا شرط نحو اياك والاسد والمراد منفصل غير ضمير السات
اذ هو لا يعطف ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه قوله
فاصل طامره الايجاب اذا الامر في عرف المصنفين للوجوب
لكنه قال في شرح الكافية الجيد الكثير ويستفاد من كلامه
منية المنفصل بان يؤكد بالمتنقيص عليه او لامع ثمول قوله
او فاصل ما فانه من ذكر العام بعد الخاص وذلك مستعمل في
الخاص ونقل السارح عن صاحب الكشاف انه جعل في قوله
تعالى او اباونا في قراءة فتح الواو العطف على ضمير مبعوثون
والفاصل المزة قال ابن هشام ورد بان الاستفهام لا يدخل
على المفرد واجيب بانه لو لم يذكر لم يجز اليه وانما اعيد
نظريه وتأيد او هذا الحسن ويدل على خلاف ما ذكرناه او ايا
يسكون الواو اذ لا فاصل فلا عطف وانما هذا عندي مبتدأ حذف
خبره ولا يشترط كون الفاصل قبل العاطف كما رخص عليه في التوضيح

ومثله بقوله تعالى ما اشركنا ولا اباءنا وفيه رد لقول مكى
ان الآية من قبيل العطف بلا فاصل لان لما دخلت بعد واو
العطف والذي يقتضيه ما يؤول به قبلها والظاهر انه لا يفي
الفصل بين الرفع في المضارع لانها كالجزم مناد وكالوصف فيه
لانها اعرابه وقال ابو حيان لا يفي الفصل بكاف رويدك
كل لابد من التاكيد بخور وريدك انت وزيد والماسطرط الفاصل
لان المتصل المرفوع كالجزم مما اتصل به لفظا فلو عطف عليه كان
كالعطف على بعض حروف الكلمة فاذا اكدوا لا يمتثل ظهور ان
ذلك المتصل متصل من حيث الحقيقة بل جواز افراده بما
اتصل به يتأكد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف تأكيد المتصل وهو محال وانما جاز
العطف مع فقد التاكيد بالمتصل عند وجود فاصل غيره
لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب طلبه للاختصار نحو
حضر القاض امرأة والمحافظة على الفسيرة بالمضيق **قوله**
وصنعته اعتقد اي عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا
على المبدل والفعل ان المبدل هو المبدل منه في المعنى فجاز
من غير شرط التاكيد واما العطف فالثاني غير الاول فلا بد من تقوية
للاول بذكر على ان المعطوف المعيار متعلق به دون غيره بخلاف
المبدل لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة وكالمبدل في الفرق المذكور
التاكيد لا النفس والعين لما تقدم في باب **قوله** لا يضاف
بعلا اي عند البصريين فيمنع العطف عليه دون ذلك قال النحوي
لان الضمير المحرور شبه بالمتنوين معا فبتم له وكونه على حرف
واحد قال ابن هشام الثاني خطأ لقولك بكم وبكماء بكن وبهم
وهن والاول قد يرد بشاركة المضموم له في ذلك نحو صار بك
والصار بك وهو غلط لان الاول محفوض والثاني لا تنتوين فيه
انتهى وفي قوله والثاني خطأ لقولك الحارزة ظهر لان الضمير فيها ذكر

الكاف والها فقط على الصحيح فان **قوله** لو كانت المعاقبة
مقتضية للتشبيه لزم ذلك في المحرور والظاهر انه معاقب
ايضا للتنوين فالجواب **قوله** ان التشبيه يجموع الامرين وليس
للظاهر فائدة فعما او رد انتهى وقال الناظم ان شبه الضمير
بالمتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توحيده والابدال منه
ولا يمتنعان باجماع واجاب **قوله** السارح عنه بما يعرف به اجفته
وبعضهم بما يعلم مما سر وادخل البصريون ايضا بان حق المنقاطعين
ان يعطوا الحول كل منهما يحمل الآخر ومتمم الجمل لا يضاف لحوله محمل
المعطوف عليه وسياق ما يتعلق بذلك عند قوله وهي انقوت
بعطف عامل اخر **قوله** قال ابن هشام في المذكرة
يجب ايضا اعادة الحافض اذا عطف الضمير المحفوض على الظاهر
على المسألة محو مرت بزيد وبك ونحو واذا اخذنا من النبيين
ميتا فتم وميتك ومن نوح وهذا استدلال على وجوب اعادة الجار
في الاصل لان حكم المعطوف بالاستقرا وتكونه معمولا للاول
ان يقع احلاله محمل المعطوف عليه وهذا اذا دخل محله لم يكن بد
من الجار ولم يخالف بين المسائلين ان يقول الفرق انه لو
قيل بزيد وبك لم يحيز من حيث ان الضمير المحرور لا يمتثل من الجار
للطائفة ومن ثم حذفت المتنوين في متار بك ومتار بك بخلاف
بك وزيد تحقيقا بحتم ان نوحا معطوف على النبيين فيكون الانيا
بالحار جازيا لا واجبا في انهم كفروا بالله وبمرسوله ويحتمل انه معطوف
على الكاف في يك ويكون الجار واجبا ونقتض الاية الاستدلال على
المسائلين او التنبيل لما اذ ليس في الآية ما يثبت بالاجاب
ويؤيده قوله سبحانه بعد واهرايم وموسى وغير اعادة الجار
لعطفها على نوح وهو اسم ظاهر **قوله** وقال ابن هشام شروع
في ذكر خواص بعض حروف العطف فذكر ان الفاء والواو يجذفان
مع معطوئيهما وقيل ايضا ان امر محذوف مع معطوئيهما لقوله
لما ادرك ارشد طلابها اي امر عي وبجث فيه في المعنى وفي تفسير

النجاري كذا وتواشيء نوا وتوايهر قالوا هذا الذي رزقنا من
 قتل ومذايققني انه قدس به حذف لم ومعطوفها والمعني قلته
 دية الكلاء ما يرشد اليه **قوله** اذ لا لبس سرجه في التوضيح
 بقوله للدليل قال الشهاب رحمه الله وكل يشترط دلالة الدليل
 على خصوص المعطوف وخصوص العاطف او لانيه نظر ولا يبعد ان لا
 يشترط ذلك في صحة التكميل في الجملة اما لو اريد اعادة الخصوص
 فلا بد من الدلالة على الخصوص **تنبيه** لم يذكر حذف
 حرف العطف وحده فقيل باب الشعر وحكي ابو زيد اكلت لحما خيرا
 فقيل على حذف العاطف وقيل على بدل الاضراب وحكي ابو الحسن
 اعطه درهمين ثلاثه وخرج على امارا او ويجمل البدل
 المذكور وقد خرج على حذف الواو ايات فانظر المعني وانتصر
 كالتمثيل على حذف الواو واو ومما خرج على حذف او مبل رجل في
 ازار وردا في ازار وقتصر في ازار وقتبا ويلى هذا يخرج ما في نسخ
 صحيح النجاري من قوله صلى الله عليه وسلم من اكل ثاسما وهو
 متا بهر فليقر صومه فانما اطعمه الله وسقاه اذ هذا يقتضي تقدير
 او شرب وقيل في بابا بابا انه يتقدم بابا بابا ويشهد لذلك
 ادخلوا الاول فالاول فالعاطف ايضا **قوله** وهي انفردت
 بحذف عاملها اخره يعني ان الواو انفردت بعطف عامل حذف
 ويبي معوله على عامل اخر قال في المعني جميعها معني واحد
 كقوله وزجج الخواجيب والحيونا اي وكلمن العيون والجامع بينهما
 التحسين ولو هذا التقيد لورد اشترينه بدرهم فصاعدا
 اذ التقدير فذهب الممن صاعدا ثم لا فرق في المعول بين ان يكون
 مرفوعا نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي ولتسكن زوجك
 او منصوبا نحو تنوا الدار والايان اي والنوا الايان او مجرورا
 نحو ما كل سودا منقرا ولا يبيضا شحمة هكذا المثل وغيره فقدم
 واخر وانما جعل العطف فيمن على الموجود في الكلام لئلا يلزم
 في الاول رفع فاعل للاسم الظاهر قال في التمثيل لا يشترط في صحة

العطف

العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية
 المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا اذ لا
 يجمع قاما لكان يجمع قمت والتابع انا فان لم يجمع ذلك لمباشرة
 اصم له عامل مذكور عليه بما قبله وجعل من عطف الجملة قال
 وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمة او النون
 او تا الخطاب او قتل الامر قال ابو حيان وما قاله مخالف للمعطوف
 نحو بيت من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن الموكد
 باتت ولا تعلم خلافا في جوار تقوم منه وزيد وانه من عطف
 المفردات ومنه لا تنار والدرة بولدها ولا مولود له بولده انتهى
قوله جواز ذلك مبني على قاعدة اسلفنا هاية باب الفاعل
 وهي انما اذا اجتمع مذكر وموثن المحركة في الفعل السابق عليهما للسابق
 منهما وعد ذلك بعضهم من التثنية واسما له الكرمان اول باب
 الفعل مذكور في شرح التوضيح وقد يقال لا يقتصر في التثنية
 ما لا يقتصر في الاو ايل ورب يشي يجمع ثبعا ولا يجمع استقلا لا
 واعلم انه نقل بعد ذلك عن التمثيل كلاما اقتصر عليه بعضه
 فاوجب الحذف لانه اقتضي انه تاييد لقوله وقد يقال في اخره
 وكلام التمثيل كالنظر لان نقل التمثيل مذكور الا يشترط في صحة
 العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية
 المعطوف او ما بمعناه لمباشرة العامل انتهى وانتصر سارح
 التوضيح على ما قبل وانا فاعلم في انه يلزم ان يقتدر لتسكن
 حذف الفعل وحرف الجزم وهو شاذ كما ذكر ابن هشام في باب
 الاعراض سمي ما فيه في بابيه قال الشهاب رحمه الله
 ويمكن ان يقال انما اراد من قد رذل ذلك بيان المعني المقدس
 لانفسه ويكون المقدس حقيقة الفعل فقط اي وتسكن والجملة
 حبيبة خبرية لفظا انشائية معني وليلا يلزم في الثاني كون
 الايات متبوا وانما يتبوا المنزل اذ النبوة التيمم لكن ذكر
 الحوة انه بقاء لتبوا الدار اذا الزمها وحينئذ فلا حاجة لتقدير

عامل وتقول السيد السهوي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس
 ان من سمى بالايان واستشهد بالآية وعليه ايضا لا تقدير
 وليلا يلزم في الثالث العطف على موصيا فاملين مختلفين ونسبه
 خلاف **قوله** وحذف متبوع بدهائي في هذا الموضع وهو
 العطف بالفا والواو لان الكلام بينهما مثله مع الواو قوله ويلك
 وامللا وسئل احوال الم قال له مرحبا والتقدير ومرحبا بك وامللا
 ومع الفا فتضرب الذكور صفحا اي انتم لكم فتضرب كذا في التوضيح
 وموسبي على قول الزمخشري ان العطف على جملة مقدرة ببيان
 الامزة والعاطف وان الامزة في محملها الاصل وصيبت اختار
 قوله فكان عليه ان يقول يزيد شولا به قال في المعنى مما يختص
 به الامزة انما اذا كانت في جملة بالواو وبالفا او بغيره من
 على المعطوف تنبيهها على امالها في التقدير ومثل ثم بقوله تعالى
 انشوا اذا ما وقع امنتم به ثم ذكر ان الزمخشري وطائفة يقولون
 ان الامزة في محملها الاصل وان العطف على جملة مقدرة ببيانها
 وبين العاطف هذا وقد قال في الكلام على قوله تعالى خلقكم
 من نفس واحدة الآية في بحث ثم ان سر عاطفة على محذوف
 اي من نفس اشهاها ثم خلق منها زوجا انتهى وهو صريح
 في ان المعطوف عليه بشر محذوف وزيد امر المنفصلة في نحو
 قوله تعالى امر حسبيتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة
 حفت بالمكاره امر حسبيتم وندرسع او كفوله فمثلك او من
 والد لك بعد لها اي فمثلك من اخ ومن والد وبما فسترونا
 به قوله هنا اندفع قول شيخ الاسلام زكريا رحمه الله ظاهر
 كلامه ان ذلك سابع في جميع حروف العطف وليس كذلك لما
 ورد في الواو والفا وواو وموصيا او فتليل **قوله** وعطفك
 الفعل على الفعلين قال ابن هشام في تغليفه لا يفتقر لهذا
 سأل لان نحو قام زيد وفقد عمرو والمعطوف جملة لا الفعل وكذا
 قام وقعد زيد لان في احد الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت يعجبني

ان تقوم ونخرج ولم تقم ولم تخرج ويعجبني ان يقوم زيد ويخرج
 عمرو فاما الجملة وقع فيها انتهى وجه ما ذكره في تقوير ذلك
 ان الفعل المعطوف منصوب او مجزوم قلوا لان العطف للفعل لم يتأخر
 نصبه او جزمه لكن في المعنى في بحث الجملة المفسرة ان السلوين
 زعموا انها بحسب ما تفسره وانه اسند لا يظهر الجزم في قوله
 فمن نحن نؤمنه بيت وهو من فظهر الجزم انتهى المقصود منه
 وفيه دليل على ان ظهور الجزم في الفعل لا ينافي كون جمله هي
 المرتبطة باقبلها لا الفعل وحده وسياتي عنه نحوه **تنبيهات**
 الاول قال الزمخشري في قوله تعالى او لم يمد للذين يوتون
 الارض من بعد اهلها ان لو شئنا اصيبناهم بذنوبهم ونطبع
 ان نطبع معطوف على معنى او لم يمد كانه قيل يغفلون ونطبع واجاز
 عطفه على يوتون ونعتبما بوجيان فضعف الاول قال لانه انما
 لا يحتاج المير خطاه في الثاني لانه معطوف على الصلة فيلزم
 ان يكون صلة وقال انه معطوف على مجموع الجملة المصدرة بادة
 الاستفهام والاقرب انه معطوف على اصيبناهم لانه بمعنى
 نصيبهم **الثاني** مثل السراج لعطف المستقبل على الماضي
 المختلفين دون الزمان بقوله تعالى تبارك الذي انشا جعل لك
 حيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
 قال السحاب رحمه الله وهما بحث وهو ان الظاهر ان جواب
 الشرط الجملة لا الفعل وحده وبذلك على ذلك قول المعنى الجملة
 الخامسة اي مما لا يحل له الوافقة جوابا بالشرط غير جازم مطلقا
 او جازم ولم تقتزن بالفا ولا يا ذا العجاوبة فالاول جواب
 لو ولولا وكيف ولما والثاني نحو ان تقم اقتر وان كنت انت اما
 الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم
 لموضع الجزم الفعل لا الجملة باسرها انتهى فانظر بصرحه
 بان الجملة وافقة جوابا وبان الجزم او المحكوم لجملة بالجزم
 الفعل وحده فانه يفيد ان الجملة الفعلية وان جزم فعلها لفظا

او محلا في جعلتها جواب الشرط وجبته في جعلها في مثال الشارح
لعطفه على جعل الواقع في جواب الشرط وهو الذي في محل الجزم
لكن فقتية كون مدد من قبل عطف الفعل على الفعل ان لا يكون جملة
يجعل معطوفة لانه ينافي ان ذلك من عطف الفعل ويجعلها بشكل
الحال لان جواب الشرط انما هو الجملة فاذا عطف عليه جواب اخر وجب
ان يكون جملة ولا يمكن جعل جعل واحد جوابا لانه مفرد ولا جعل
جملته جوابا لانه غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا من غير تنبيه
للجواب اللهم الا ان يكتفي في كونها جوابا بتبعية فعلها ويجعل الثاني
داخل في الجواب بتبعية وقد ظهر من ذلك ان اداة الشرط
تؤثر الاعراب في جزء الجواب وما عطف عليه دون جعلتها فعلية
انتهى وقد يقال المعطوف في الحقيقة هو الجملة وهي الواقعة
جوابا فاطلاق ان المعطوف الفعل شحيح قال المراد فان
قلت هذه المثل ليست من عطف الفعل على الفعل
بل من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض
منها انما هو عطف الفعل لا اتحاد فاعل الفعلين صحيح كونها من عطف
الفعل انتهى وقد نقله السهاب واقره قوله واعطف على
اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل سألوا الاول بقوله تعالى
صافات ويقتضون قال سوالنا ان لما بالاسم توضيحا للام
الزخمري لما كان الحث على الاستدلال على قدرته الله تعالى
بالطيران والامثل فيه بسط الاجتهاد واما القبح فطرا للاستطاعة
على التحريك للبسط على التحريك لم يقل وقابضات ليدل على ان القدرة
على ما هو خلاف الطبع انما هي في البسط واما القبح فيطرا وقتا
بعد وقت لاحتياج البسط اليه في التحريك فان الطيران في
الهواك السباحة في الماء كان الامثل في السباحة سدا لخراف
والقبح انما يكون في نارات الاستعانة على البسط فكذلك
في الطيران وسألوا الثاني بقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وقول الشاعر
الوصفي قد حمي اوداج

قال

قال السهاب المتبادر في الآية ان جملة يخرج هي الخبر الثاني لقوله
ان الله فالق الحب والنوى وانما التي في محل رفع على الخبر سببه
لا الفعل وحده ولهمذاعد والجملة الواقعة خبرا من الجملة التي لها
محل من الاعراب وكذا قوله في البيت قد حبا المتبادر ان جملة
هي الفتحة لصبي وانما التي في محل الخبر ولهمذاعد والواقعة لغتها
بما له محل من الاعراب وحيثه بشكل ان يخرج ودارج من عطف
الاسم على الفعل لانه يقتضي ان الخبر والفتحة انما هو الجملة على ما تقرر
الا ان يجاب بان الجملة لما كانت في محل الرفع او الجرح كان جزوها
كذلك قطع مراعاة ذلك في العطف عليه او يلزم ان الفعل وحده
قد يكون خبرا او لغتا فيكون المحل له ويجوز العطف عليه بذلك
الاعتبار فيكون عطف المفرد المعرب بذلك الاعراب الخاص دللا
على ان الواقع خبرا او لغتا هو الفعل وحده ولا يخفى بعده واما
الجواب بان الاسم معطوف على الجملة وهي ذات المحل يخرج عن
صورة المسئلة فليتأمل وقد يمنع الخروج عن صورة المسئلة
بما على ان المعطوف عليه الجملة لكن اطلق ان العطف على الفعل
لانه المقصود في المعنى بالعطف عليه انتهى وهذا الاخير ماخوذ
من الجواب السابق في كلام المراد في عطف الفعل على الفعل
بقي ان هذا كله انما يقتضي التجوز في كونه من عطف الفعل على الاسم
وعكسه وبالعكس وفي الحقيقة المعطوف جملة على مفرد وبالعكس
فكان ينبغي التفرض لذلك فلم يذكره الناظم وشراحه وعد في المعنى
من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد قال وهي اللام
انواع ويجعل احدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه دائب
ان قد رت الواو عاطفة وقد نص على ذلك السعدي امرسا ده
على اختصاره والسيوطي في جمع الجوامع ومثله في شرحه بقوله
تعالى دعانا لجنبه او قاعدا قال قاعدا عطف على جنبه لانه
حال فهو في تاويل المفرد ويقولون تعالينا او هم قائلون واقصر
في الارشاف على هذا ولعله لان مثال الاول لا يخفى عن نظر

لان المعطوف عليه الجار والمجرور وهو ليس بحيلة نفاوية حائية
المطول للسيد مائمه فان الجمل التي لما محل من الاعراب موافقة
في موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه ويجوز اذا
روى في النسخ نكتة كما في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة
منه اسمع المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن
المقربين ويكلم الناس فان وجيها ومن المقربين ويكلم احوال
من كلمة كما صرح به في الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل
في التكليم لما صيغة الفعل تنيها على تجدده انتهى

البديل

قوله التابع المقصود بالحكم الى اخره فيه تقديم الحد على
الحدود وهو خلاف المألوف كما مر التنبية عليه وهذا الحد قد
شرحه في التوضيح بما لا مزيد على حسنة ومع ذلك فالامر فيه
شتم فلا يحتمل الابتهاج به وعدم من جعل النسق برسمه خارجا
بقوله بلا واسطة جمع الاقسام المندرجة تحت واحد في الخروج
بغية واحد واقتضار الشارح في الخارج به على المعطوف ببطل ولكن
يسمع بان ما عداه من اقسام العطف خارج بما قبله فقد تماثل
عليه ابن هشام وتقييد التوضيح والاشعوى العطف بذكر يكونه
بعد الاثبات انما يتأتى على قول الكوفيين القائلين بعطفها في
الاثبات **تنبيهات** الاول صرح العمامة في تعريف
الفاعل بانه لا اسناد في التواضع الالة النسق والبطل ونظريه
الاستاد الصفوي **الثاني** قوله هو المسيح بديل قال
الشاطبي يعني المسمى في الاصطلاح الاسم للخويين وفي هذا السأرة
بلا ان تسمية من المعطوف ببطل ولكن واو بديل ليس باصطلاح
بحوي المشهور وانما هو اعتبار بمنوي حين استوفت مع بديل
الاضراب في المعنى **الثالث** قال الشهاب اعلم ان قوله
المقصود بوزن بالحضر لانه اسم معرف بالقال المعنى التابع الذي

نقد

قصود دون متبوعه وحيث يبدل فقد يشكل فقد شرح الشيخ الرضوي
بمنع كون المقصود فيما عدا البديل الغلط هو الثاني فقط لان الاول
مستوجب التنبية في الظاهر ولا بد من قايده في ذكره صوتا الكلام الفصحى
عن اللغو لاسيما كلامه تعالى وكلامه عليه الصلاة والسلام
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه مستوجبا التنبية في الظاهر
واستماله على قايده خلاف الظاهر شرعي ان القايده في بديل
الكل واحد من ثلاثة لا استغناء اما كون الاول اشهر والثاني
مستغنا بصفة نحو يزيد رجل صالح او كون الاول مستغنا بصفة
والاول اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد واما التفسير بقدر
الاهتمام نحو بديل زيد ولا يجوز العكس نحو بديل رجل اذا قايده
في الاهتمام بقدر التفسير في بديل البعض والاستمال للبيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الاهتمام ويجازي بان مراد المصنف
وغيره بالمقصود هنا المقصود بالذات بالحكم فلا ينافي ان الاول
مقصود لكن بالنسبة للفوائد التي بينهما فان قلت
يرد على بديل الاضراب فان الاول قصد ابتداء بالذات للحكم
فهو مقصود بالحكم ابتداء قلنا المراد المقصود بالذات
للحكم قصد ما قيا معبرا فنخرج الاول من بديل الاضراب لان الاعراض
عنه مما يبيح بقا قصده والاعتداد به فتثبت ان البديل مطلقا هو
المقصود بالحكم دون غيره فلا اشكال قلت بل الاشكال
باق فيما اذا عطف على البديل وكان المستوجب في الكلام مما لا يشترط
ولا نضع نسبه الا لمجموع البديل وما عطف عليه كاختتم رجلان
زيد وعمرواذا البديل حبيبة اصطلاحا هو المعطوف عليه وحده
دون المعطوف اذا البديل لا يكون يحرف العطف وان كان له حكم
البديل ودون المجموع والامر يعرب كل واحد منهما على البديلية
اذ جز البديل لا يستحق الاعراب على البديلية ونظير ذلك ان تابع
الخبر ليس خبرا لكن له حكم الخبر وكذا تابع النعت والحال ولذا اطلق
في التوضيح الاعتراض على اسم حيث جعل المعطوف والمعطوف عليه

من تعدد الخبر ولا يخفى ان المعطوف عليه وحده فيما ذكر ليس مقصودا
 بالحكم ومقتضى نونه المقصود بـل المقصود المجموع وليس كذلك
 على ما تقر قلنا **المختار** ما في اي الذي قصد دون
 متنوعه والمراد انه الذي قصد كذلك ولو في متنوعه او ولو
 مع تابعه فان قلنا **كون** البدل المعطوف عليه
 دون المعطوف يستلزم البدل المطابق او البدل حبيبية غير
 مساوية المعنى للمبدل منه بل المساوي له كذلك دون مجموعها
 قلنا **يكن** ان يكون المراد بالمساوي له في المعنى
 اعم من المساوي مع تابعه ثم رايت الدما سيني في قول التشنهيل
 وطابق اي بدل الكل ايضا في التذكير والتانيث والافراد وضديه
 ما لم يقصد التفصيل اي كما في ادراكها يتفسيق نفس في الشياء
 ونفس في الصيغ قال **وقد** في ان المطابقة حاصلة مع
 التفصيل ايضا فان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل وانما هو
 مجموعها وهو مطابق ثم قال غير ان هنا مجتا وموانه اذا كانت
 مجموعها هو البدل فاما العامل في كل واحد منها مع انه يفرد
 غير بدل لا انتهى وما ادعاه من ان البدل المجموع فيه نقد والظاهر
 ان الميم بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى
 هو المجموع فليتا من انتهى بحر وفه وانما سقاه برمته ليتجسس
 الذكي الممارس للفن منه فانه من قوله فان قلت بل الاشكال
 باق الى اخره كلام غير بحر لان البدل هو المجموع لكنه من حيث
 هو مجموع لا يكن اعرابه وان كان هو المستحق للاعراب واعراب
 احد الجزين دون الاخر حكم فاعرب كل جزيا اعراب الذي استحقه
 المجموع ونعنا للتحكم به ببدفع مجت الدما سيني كما لا يخفى وكون البدل
 لا يكون بحر العطف سرية التفت ماضيه وانفاذ متاع في الحال
 كما يفتقر به واعتراض الموضع على السراح غير مسلم فتدبر القول
 ولا تقر بجلالة القابل هذا او كون المبدل منه في حكم الطرح او لا
 حررناه في فاسية القاهي وسبب في اشارة عند قوله كانه

ابننا جلد

ابننا جلد **الاشتمال** مطابقا والذي تكون ذاتا
 ذات المبدل منه وان كان معنويا مما متقابرين فيما كالمستند
 والخبر فقول السامساوي له في المعنى لا يخلو من نظرقا في التشنهيل
 وقد يتخذ ان لفظا ان كان مع الثاني زيادة بيان انتهى مثاله قراءة
 يعقوب وتري كل امته جانية كل امته تدعي لها كتابها قال ابن جني
 ابدل الثانية من الاولى لانه في الثانية ذكر سبب الحيث **وقال**
 او بعضا كقوله تعالى فمرموا وهو اكبر منهم فكثير منهم
 بدل من الواو والواو الثانية عايدة على كثير لانه مقدم رتبة
 والماء لم يجعل مبتدأ او الجملة قبله خبر لانه كما قال السببنا و
 ضعيف لان تقدير الخبر في مثله ممنوع كذا في شرح التوضيح وفيه
 نظر لان التقدير في مثل هذا احيانا يكون مستغنا اذا كان الفعل
 مرفعا ضمير مستتر ويخفى في الآية احتمالات اخر ذكرها ورد هنا
 في شرح التوضيح ولا بد من اشتمال هذا البدل وبدل الاستعمال
 على ضمير مذكور او محذوف وقال الناظم الصحيح عدم اشتراطه
 لكن وجوده اكثر من عدمه قال في الكافية وقطع التشنهيل
 انه لا بد من ضمير او ما يقوم مقامه كالقول السامساوي وقد يخلو ان
 يعني البعض والاشتمال عنه يعني الضمير ظاهرة انه لا يقتدر
 وفي شرح التوضيح في باب الاستغناء عن الضمير لفظا ونقد سيرا
 فانه قال في قوله تعالى ولا يليقك منكم احد الا امراتك فامرأتك
 بدل من احد بدل بعض من كل ولا يصح معه ضمير لان قوة
 يعلق المستثنى بالمستثنى منه نفى عن الضمير بعد قوله لان
 قوة الى اخره قد يفهم منه انه لا ضمير لفظا ولا تقدير وان كان
 قوله ولم يصح يشعر بتقديره ولا يجوز ان يكون الرابط هنا
 عن الضمير كما في المعنى **وقال** او ما يشتمل اي بدل الاشتمال
 فامعده مربية والقاير مقام فاعل يميل الحاد والجروم وضمير عليه
 الاظهر عوده للتابع لا المتبوع وهو موصولة وضمير عليها لام سئل
 للتابع وعلية المتبوع او بالعكس او ضمير يميل للحكم وعلية للتابع

فقد اختلف في المشتل في بدل الاشتمال فقل الاول مشتل على
الثاني بدل لئلا يحيني زيد عليه وقيل العكس بدل لئلا يسلب زيد
توهم فان الثوب قد اشتمل على من لبسه ومن قال ان الاول مشتل
على الثاني فيكون اشتمال زيد على الثوب بطريق الملك وتوقع
ابو حيان في ذلك قال ويلزم عليه جواز ضربت زيد اعبدته على ان
عبدته بدل الاشتمال ولم يقل به احد وقيل في اشتمال اللقطة
المشتركة بينهما وهو عموم الملازمة والتعلق وقيل كل واحد
منهما مشتل على معناه بطريق الاجمال وهو التحقيق وقال
الشاطبي معنى اشتمال العامل ان معنى العامل تعلق به وان تعلق
في اللفظ بغيره ومبرر عليه بدل البعض فيلزم ان يسمي بدل
اشتمال **فصل** قال ابن هشام رحمه الله بدل
الاشتمال ضربان احدهما ان يكون مصدرا وهو الغالب في الربعة
اقتسام احد هاتين يدل على معنى قايمة في المبدل منه كعجبت
من زيد حله وقوله وما الغنيمة حل مصاعا الثاني ان يكون صادرا
منه نحو عجبت من زيد قرأته وتولاه

يحدك الاحسان كل الناس ومن رجاك اس من باس
الثالث ان يكون واقفا فيه نحو بينا لولك عن الشهر الحرام
قتال فيه وقوله لقد كانت في حوله ثوابي ته السرايع ان يكون
غير مصدر بشرط كونه ملائمة صالحا للاستغناء نحو قتلت اصحاب
الاحدود النار بخلاف عجبت من زيد اخيه فانه وان كان ملائما
له لكنه لا يعني عنه فانما هذا بدل اضراب ونحوه **فصل** او
كعطوف بيل هذا السارة لئلا يدل المماين وهو ثلاثة اقسام كما فصله
السرايح ان هاتين الاول اذا اقسام الثلاثة على التقديرين
ينصرون مثلها مع كون الثاني بعضا او ما يستلزم عليه بان يهدر
لفظ الكل والمشتل لا قصد او مع قصد نيتين فشاده بان يعتقد
نبوت الحكم للكل حقيقة مثلا كما لو قال اكل زيد الرقيق معتقدا
ان زيد اكل جميعه ثمرتين فشاده هذا الاعتقاد او لا مع نيتين

فشاده

فشاده فليسمي بدل ذلك بدل اضراب وغلط كما يسمي بعضا واشتمالا
فيكون بين الاضراب والغلط وبين البعض والاشتمال عموم ومخصوص
من وجه فنية قوله التثنية وبدل الاضراب وبدل ان يبين الاول
مطلقا ان لا يكون موافقا ولا جزاء ولا ملائمة له انه لا يسمي ما ذكر وقد
يستشكل لوجود معنى الاضراب والغلط فيه وعدم قابلية بدل البعض
والاشتمال السابقة عن الرضي لتوقفها على قصد الاول ايضا فقصد
معناه او حينئذ فقد لزم خروجه عن سابراقتسام المبدل فاما
ان يكون قسما اخر ولم يقولوا به واما ان يكون التثنية فاسد واما
ايضا لا يعتد ولفظ الاوجه حدة تقيد التثنية بقوله مطلقا
فيذكر في المبدل المماين ما لو كان الثاني جزاء او ملائمة كما هو فنية
التوضيح ويبدف الاسكال ثم اما ان يعتبر في بدل الكل والبعض
والاشتمال ما يخرج المبدل المماين عنها على التقديرين الابدال
الثلاثة واما ان لا يعتبر ذلك فيكون بين كل من بدل البعض والاشتمال
والمماين عموم ومخصوص من وجه الثاني كلام السرايح كالمرج
في تخصيص قوله الناطق او كعطوف بيل ببدل المبدأ وعدم تعلقه
ببدل الغلط والنسيان ومذاغير مستحق بل يصح تعلقه باقتسام
الثلاثة هنا على ان المراد بكونه كالعطوف بيل قصده مع الاعراض
عن متبوعه ولا شك في شمول هذا المعنى لجميع تلك الاقسام
وحبيته فتقدير قوله وذا الى اخره واعز ذلك المماثل للعطوف
بيل للاضراب اي التثنية له وسمه به ان يجب قصد المتبوعه
وذا دون قصد غلط اي والمماثل للعطوف بيل اذا لم يقصد
متبوعه غلط او يسمي غلطا او بدلا غلط **فصل**
راد بعضهم بدل كل من بعض بقوله

كان عداة البين يوم تحلوا لدى سران الحي فافق هنظل
ونفاه الجمهور وتاولوا البيت بان اليوم يعني الوقت فهو بدل كل
وفي شرح بان سعاد عند قوله فقلبي اليوم متبول ان اليوم
يطلق على اربعة امور مقابل الليلة ومطلق الزمان ومدة القتال

والدولة **قوله** كذا خالدا انظر الساطي هناك الناس
شرطوا في بدلي الاستئصال واليعض شرطين ان يكون الفقل عند
استناده الى الاول يستدعي الثاني ويكاد يعطيه وان يصح
استناده الى الاول مقتضرا عليه مع ارادة الثاني فيجوز في بدل
الاستئصال العجيبتي الجارية حسنة ولا يجوز اسرحت الفتور
دوام اذا لم يصح الاقتدار على اسرحت القوم وفي بدل البعض
جذع زيد انقه دون قطع زيد انقه لانك تقول جذع زيد وانت
زيد جذع انقه ولا تزد قطع زيد وانت تزد قطع انقه وقد
اهمل الناظر هذا الاشتراط ومثل ما يقتضي خلافا وهو قوله
اعرفه حقه اذ سيكتل ان يقال عرفت زيد اذ عرفت مقدر لمحة
ستلطف العرفان على نفس زيد وان لا يبراد الثاني وقوله قبله
المدا اذ لا يقال قبلت المرأة اذ قبلت يدها كما لا يقال قطع زيد
اذا قطع انقه **مراجاب** بانه لعلة لا يقول باشرط
ما ذكر قال **التهاب** ولك منع ان ما مثله المع يقتضي
خلاف ذلك الاشتراط اذ ليس المراد الادالة الاستدلال الاول
على الثاني على الاجمال لا على التقييد كما صرح به الرضى وغيره ولا حقا
انه يفهم عرفا من قولنا عرفت زيد معرفة ما يتعلق به لا معرفة
لحمه ودمه ومن قولنا قبلت زيد اقتبيل به من اعصابه مما جرت
العادة بتقبيله كرامة كبده ورأسه دون ظهره ومنكسبه
على ان التمثيل كغير ما يكون على سبيل القرض لمجرد التوضيح فلا بد ان على
ما يدل عليه مما ليس يقبل انتهي **قوله** ومن ضمير الحاضر الظاهر
لا تبدله الا ما احلطة الحبيد الظاهر من الظاهر والظاهر من الضمير
محو وما انسا فيه الا الشيطان ان اذكره فان اذكره يدل من الهاء
نكر ان كان ضمير غائب كما ذكر قبل لا شرط وان كان ضمير حاضر فبالشرط
الذي ذكره الناظر وان لا يكون لازما للاستتار كما نقله الرضى
عن الناظر قال واذا وقع ما يوهم ذلك فمناك فقل مقدر من جنس
الاول نحو عجبني جمالك ولعل ذلك استتباخا لا بد ان الظاهر مما لا

يقع ظاهرا ولا ضميرا بارزا ولا بيده الضمير من الظاهر كما في التتميل
وان ذكر ذلك السارج قال الموضع وقول التوضيح التوحيين رأيت
زيد اياه مصنوع ولا بيد المضمير من المضمير ونحو رأيتك انت
وسررت بك انت مما اختلف فيه الضمير ان في حكم الاغراب من التوكيد
لا البدل لا نقا وحققة انت مما انفق فيه الضمير ان فيما ذكر عين
الضميرون فيه التوكيد واجاز الكوفون التوكيد والبدل قال
الحفيد والظاهر في رأيتك اياك جواز الوجهين والافا القاسية
بيته وبين فت انتهي **قوله** قال الساطي تبنة عن العرب
انها اذا ارادت التوكيد انت بالضمير المرفوع المنفصل فقال جيت
انت ورايتك انت وسررت بك انت واذا اردت البدل وافقت
بين التابع والمنفوع فقال جيت انت ورايتك اياك وسررت به
به فيتحذف التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل
س وتلقاه غيره وهو المامون كما يفتلون فمما المشاهير للرب دعوا
مقاصدها فلا يعارض بقياس بان يقال سبنة المنصوب المنفصل
من المنصوب المنفصل كنسبة المرفوع المنفصل والمرفوع توكيد باجماع
فليكن المنصوب توكيد افاك الفرق تخم انتهي وهو صريح في تجويز
الضميرين التوكيد والبدل في جيت انت ومنهم من التاكيد في رأيتك
اياك بدلا لا لتوكيد انما هو احسن مما قال الساطي لان كلامه
مشكل لاقتضائه ان سررت به به يدل لا لتوكيد عند البصريين
وهو خلاف ما صرحوا به في باب التوكيد كما مر قال **الناظر** ولا
نقد لفظ ضمير منفصل لامع اللفظ الذي به وصل ولذا اطلقوا انه
لا بيد لضمير من ضمير لكن ينبغي ان يكون المراد وجوب المعاملة من
جواز الوجهين في تمت انت ولذا قال بعضهم اقتضى كلام التوضيح
اي لقوله لا بيد المضمير من المضمير ان سررت بك بك توكيد وصرح
الرضي به خلافا للزمخشري في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين
بين المنصوب والمجور وان المجور لو كان بدلا لم يجد معه العامل
فاعادة العامل لئلا على التاكيد انتهي كذا في قوله لو كان بدلا لم يجد

معاً العامل نظراً لأن العامل قد يعاد مع البذل نحو تكون لنا عبيداً
 لاولنا واخرنا وفي المنهل الصافي للمناسبي وقد يكرر عامله حالة كونه
 حرف جراً لاختصاره وتتريله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين
 استنكروا الذين استضعفوا من امن منهم وعوان هو الا ذكر العالمين
 لمن شامكم ان يستقيم **قوله** الاما اخاطة جلاً لقوله تعالى
 تكون لنا عبيداً لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل من الضمير المحرور
 باللام ولذا اعيد اللام مع البذل فان قتيلاً اذا اعيدت
 اللام كيف يقال انه بدل مع وجود العامل ملفوظ به والبدل
 على نية تكرار العامل اي نقديره وقال في المخرج في باب الاستعمال
 ان عامل البذل ليس كما ملفوظ به من كل وجه قل
 وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي انه بدل وكونه
 على تكرار العامل لا ينافيه بل يقتضيه والظاهر ان العامل هو الاول
 لا الثاني لانه موكد وقوله العامل في البذل مقدر محمول على ما
 اذا لم يظهر موكد الاول وسبق في بحث التوكيد اللفظي نحوه وسبب
 مسئلة في مسألة البذل من اسم من مع الشرط وخرج بقوله
 ما اخاطة جلاً لما لم يكن فيه معية الاخاطة ففيه مذايب ثلثها
 انه يجوز في الاستئذان وذكر الاشوي في الاقوال تبدل قوله او اقتصي
 الى اخره فقال السحاب ذكر الخلاف في هذا فدل قوله او اقتصي
 الى اخره يقتضي انه لا خلاف في البعض والاستئذان مع انه غير
 كالسوي لم يحكم الخلاف الا بعد ذكرهما **تنبيهان**
 الاول قال ابن هشام في التذكرة مثل المعيد للاخاطة المعيد
 للميان وذلك اذا كان المتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة
 المتكلم فقد يجيء من جهة من يريد ادخاله معه كقوله فعلنا بنوا
 زيد كذا او قال الشاعر بناتيماع البذل لما فيه من السيات لما ر
 عندي ولما رعدا لاجل اني وبدا عليه ما سمع الكسائي
 بكم تزييش كعينا كل معضلة الثاني قال ابن هشام في الموائج
 كيف صنع بما جاء في الذكر المشهور خضع لك سجع وبجري ونحي وعطي

وما استقلت به قدي لله رب العالمين **قوله** او اقتصي بعضا
 كقوله او عدي بالسجن والادامهم رجلي لكن قال ابن هشام
 في التذكرة هذا غلط لانه يصير معناه او عدي رجلي بالسجن
 والقبيل وفي لا تعد بالسجن فان قلنا **قوله** اجزه علي
 من شراب البان ومن واقط قلنا **قوله** شطه تاخر
 المتجوز فيه وقد وردوا على المنجي في بيتهم يراع فيه ذلك واما البيت
 من باب العطف على معمولي عاملين فالرجل عطف على الياء والادامهم
 عطف على السجن وقدم الرجل لبي المحرور كما في قولك في الدار زيد
 والحجرة عمرو فان قلنا **قوله** يلزم على ما قلنا او عدي
 رجلي والرجل لا تعد قلنا **قوله** هو لازم على البذل ايضا
 لانه في نقدير التكرار فان قلنا **قوله** على قول ابن مالك
 يقال اخبر عن المبدل منه بالسجن وعن البذل بالادامهم قلنا
 لا يصح الا ان يجبر عن احدهما الثاني وهو الكثير لانه المقصود وقا
 الاول وهو قليل واما ان يجعوا بينهما فلا يعرف انتهى **قوله**
 كالك ابتهاجك اشتمالا اعلم ان الكثير كونه البذل معناه اعليه
 نحو ان زيدا عينه حسنة وان منة اجفها بنصب العين
 والحف فانت الخبر في الاول وذكره في الثاني ولولا ان المعتمد
 عليه هو البذل دون المبدل منه لوجب التذكرة في الاول والثاني
 في الثاني وقد يكون الاعتماد على المبدل منه كقوله
 ان السيف غدوها وراحمها نزلت موازن مثل ذن الاعضب
 ولم يقل نزلها هذا حاصل التمثيل وسروحه ومرافعا عن ابن هشام
 في التذكرة وحسينه فلينس البذل منه في نية الطرح واما بل هو الكثير
 واذا علمت ذلك فقول الشاعر اشتمالا لا طريق الغيبة جري على
 الكثير والالف قال استقلت بالخطاب فلا وجه لما قيل لعل ضمير الغيبة
 بلاخطة البذل او النقدير شخص اشتمالا **قوله** وبذل
 الضمن المراد الى اخره اي اذا ابدل من اسم من معي همزة وجب
 في البذل ان يلي همزة الاستقناء ليس في البذل والمبدل منه

في لفظ الاستغفار كقوله تعالى ما جئتموه بالسحر فبين سد
 فهو بدل من ما وبي استغفار مية مبتدأ وجبته خبر ومن
 قصر فهو خبر عن ما وبي مؤصوله مبتدأ وقيل غير ذلك وقد حذف
 الهزة في قوله تعالى عمر ينشأ لون عن النبا العظيم حيث لم يقل
 عمر النبا العظيم وقيل ان عن الثانية متعلقة بفعل محذوف
 اي لينشأ لون عن النبا العظيم وحضت الهزة مباشرة هذا
 البذل لانها امر الباب وخرج بالمعنى ما صرح معه بالمرق فلا يلي
 البذل ذلك نحو مل جاك احد زيد او عمرو ومثل المصنوع معنى هزة
 الاستغفار المصنوع معنى ان الشرطية نحو من يقهر ان زيد وان عمرو
 افترمعه وفتيده في شرح التوضيح بقوله بدل تفصيل ثم قال
 وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكساف ان
 يوميد بدل من اذ في قوله تعالى اذ اذلاها وكذا اقال ايوالبقاء
 ولذا اقتصر المظهر على الاستغفار وكذا التسهيل على ان مسألة
 الشرط لا تخلو عن اسكال لانك اذا قلت من يقهر ان زيد وان عمرو
 كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البذل مرفوعا بالابتداء
 ضرورة سوا قلنا البذل على نية تكرار العامل امر لا فيلزم دخول
 ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الامع وان جعلنا ما بعد
 ان مرفوعا على القاعلية امتنع المسألة لتخالف العامل ولان
 ان لا يضر الفعل بعدها اذا كان ما يفسره وجوابه ان انما
 جي بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذوف قال السحاب
 ويؤخذ من ان البذل هنا للتفصيل اختاره هنا في بدل الكل
 اذ التفصيل يقتضي ان كلا من البذل والمبدل منه مقصودا قصدا
 باقيا مطابقا للاخر ليجز بدل الغلط لان الاول غير مقصود وبذل
 التبيين لان الاول غير مقصود قصد ابا فيا ليتين فسادا
 وبذل البعض وبذل الاستعمال اذ ليس البذل والمبدل منه
 فهما متطابقين ونحو ما اكلت اثلث الرغيف امر نصفه من بدل
 الكل لان المراد بها المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما

منظابقان

منظابقان والثاني تفصيل الاول ويجازي سما وورده
 من الاشكال بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها في المبتدأ اذا
 استعملت في معناها اما اذا استعملت فيه وانما ذكرت علامة
 على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن
 ان هذا مقصوده من كلامه وان اوهم قوله لبيان المعنى خلافا
 لقيامه انما استعملت في الشرطية هذا ويمكن ان هسما
 وغيره ممن يتوهم بين الاستغفار والشرط ان يتخلص عما فقله عن
 الكساف انما يمنع البذلية فيه وانما بان الكلام في الاستغفار الكثير
 واعلم ان ظاهر قولهم ان ان جي بها لبيان المعنى لا العمل بان
 ذلك على القول بان البذل من جملة اخرى فيكون زيدا في المثال
 مرفوعا بالابتداء على ذلك القول ويقدر له خبر وقضية ذلك انه
 لو قدر خبره فعلا نحو اقهر معه لا يجوز ذلك الفعل لعدم الجواز
 لان ان لا عمل لها وقد يشكك في ما افقوات معنى الشرطية وقد
 يمنع ذلك لانه يفهم من اقهر معه تنجية قيامه لقيامه وهو
 معية التعلق او يجعل التقدير في ما يتعلق بقيامه مثلا انتهى بنوع
 تفسير قوله ويبدل الفعل من الفعل ذكر الشاهدي ان الاقتسام
 المذكورة في بدل الاسم من الاسم غير في فيه وقد ذكرها في شرح
 التوضيح واقتضى كلام المرادي والاشموني ان بدل البعض غير جائز
 فيه وادعي السيوطي عدم الخلاف في ذلك قال لان الفعل لا ينبغي
 قال اسم لذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل اي الحدث
 بلا شبهة ومثل لبذل الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
 بهضاعف فيضاعف بدل من يلق قال بعضهم ولهذا جر موبه يندفع
 قول الحفيد الظاهر انه من بدل الجملة من الجملة الذي هو تفسير
 اي بدل الفعل من الفعل انتهى ومرة عطف الفعل على الفعل ما يغفل عنه
 تحرير القول في ذلك وعلى التاميل كون ذلك من بدل الكل بقوله لان معناه
 العذاب في لفظ الاثر وجعل المرادي والاشموني الآية من بدل الاستعمال
 وقال بعض شائخنا ينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة

هل المشتغل الاول والثاني او العامل وبينهم تحريم هذه المسألة
 فان قولهم وانما استدل الله على قصد غيره غير متواتر هنا ومثل بدل
 الاستعمال بقوله **ان في الله ان يتألفا** فخذ كرمنا او تحي طابعا
 قال لان الاختار كرمنا والمحي طابعا من صفات المايعة ولا يخفى ان فتيه
 ان يتألف في الآية بذكر استدل لان المتاعفة من صفات الخ لا تار
 وقد قال ابن الحبار بعد استماع البيت ويبيح ان يكون هذا من بدل
 الكل من الكل لان المايعة اما كره او طوع ومنه من يسميه بذكر
 استمال انتهى فليحذر ان الآية والبيت يعلمان للمبدلين لا مكان جريان
 كل من التعليلين فيما قال **ابن هشام** في الحواشي ينبغي ان يشترط لبدل
 الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الرسم
 فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جيتني نسيه اليك كونك انتهي
 وقال ايضا ما نصه قوله كن بديل البينا مقتضى كلام ابن مسعود
 وابن الحبار انه لا يجوز هذا المثال لان ابن معط قال ويبدل الفعل من
 الفعل اذا كان بمعنى واحد قال ابن الحبار وانما يكون ذلك اذا اترادف
 اللفظان كقولك من باتني ميسر اليك كلفه لان ميسر في معنى بات فان قلت
 من باتني يعطيك رفعه وجعلته خالا لانه ليس في معنى بات انتهى
 وبعد اكله بعد نيوت بذكر الاستعمال والبعض في بدل الفصل من الفعل
 لا يرد وكانتم لم يثبتوا فيه لا بذكر كل من كل والامر بكن ما ذكره وجهه
 فتدبر وذكروا ان الجملة تبدل من الجملة وكل يشترط اتحادهما بالاسمية
 والفعلية قال في المعنى في الجملة السادسة من الباب الخامس وقال
 بعض المتأخرين في تجويز اي البقا في قوله تعليل منهم من كالم انه يجوز
 كون الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يفهموا ليل على امتناع
 ذلك انتهى فانظروا مع ما تقدم عنه في ابدال الفعل من الفعل من شرط
 الاتحاد في الرسم وقال في شرح التوضيح ان الاقتسام يجري فيما لا يبدل
 الكل لانه انما ينزاع عن التوكيد بغيره اللفظين وهو المقصود وهو الثاني
 وهو لا يتحقق في الجمل سيما التي لا يحمل لسان الاعراب قاله التتاراني

في شرح التلخيص انتهى اقول **محقق** هذا يطلب من حواشي شرح
 التلخيص لكن ينبغي التنبيه على انه قال في شرح الفوائد القياسية ان
 قولنا فتقنا بالاسودين فنقنا بالماء والقران كان المقصود ذكر الجملة
 الثانية وذكر الاول في نونية لما كانت الثانية بدلا من الاول بدل الكل
 من الكل وان كان المقصود ذكر الاول وذكر الثانية لبيانها كانت
 الثانية عطف بيان للاول او توكيد لها قال **السحاب** وعلى هذا
 قلعل المراد يكون البدل مقصودا بالنسبة ما يعبر قصدا الاخبار
 والاثبات فيبطل الجملة التي لا يحملها وان الجملة تبدل من المفرد كقوله
 يا الله اشكوا بالمدينة حاجة وبالسما راخي كيف يلقينان قال
 في شرح التوضيح بدل كل واقتضاه عليه يفهم ان بقية الابد الاتاني
 هنا قال بعض سائحين وان سلم ان الجملة المولة بالمفرد عين المفرد
 قبلها والظاهر انها بدلت استعمالا منها انتهى واقول **ذكر الفاضل**
 انه بذكر استعمال كرفنا س كون بدل الفصل من الجملة بدل الكل
 ان ما هنا كذلك لان ما هنا كذلك لان ما هنا عكسه في العبارة والمعنى
 واحد فتأمل ويبدل المفرد من الجملة نحو ولم يجعل له عوجا فيما لان
 جملة لم يجعل له عوجا فيما لان جملة لم يجعل له في معنى المفرد اي جملة
 مستقيما فيما ذكره في الجروا **اعلم** انه قال في المعنى في بحث الجملة
 المفسرة ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة
 انتهى فاحفظه فلو زيد كذلك الآية هذا الموضع وفي المراد
 ذكر كل من التحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله السحاب
 بقوله اقول له ارجل لا تقين عندنا لما ان قال وفي الارشاد
 وما استدلوا به لا تقوم به الحجة انتهى وفتنيت ان الجمهور يشقوا
 وقوع البدل جملة فليحذر ويحذر **ابن هشام** ان يجوز
 ابدال العقل من الاسم وبالعكس كما جاز في العقل نحو زيد متفق
 بحاف الله او يحاف الله متفق انتهى ويكون العقل هو البدل او المبدل
 منه وحده دون الجملة يحتاج الى الاعتدال عنه بتطير ما مر في عطفه
 على مثله وعلى اسم يشبهه فتذكر قال **السحاب** وسكنوا عن البدل

في الحروف لا يقال لانه يقطع بانه لا يتصور فيها اذ لا نسبة فيها
لانا نقول البديل يدخل الجمل وقد لا يكون لها نسبة انتهى ومرعته
ما يفيد الجواب عن قوله وقد لا يكون لها نسبة فتأمل وقد اسلفنا
في باب التوكيد عند قوله كذا الحروف غير ما يختصلا به جواب ان من
وابا الحسن اجاز البديل في الحروف **تنبيهات**
الاول يجوز قطع البديل بل هو اقوى على القطع من المنع كما سلف
عن ابن هشام في باب العلم وقد صرح في الجمع بانه يقطع وجوبا
واسمحتنا وجواز وثقل **الغالي** عما مرته ولا يخفى القطع
ببديل التفضيل كما يعلم من كلامه خلا قالنا يومه كلام الاشعري
وقال السبوي وكذا غير التفضيل يجوز فيه القطع نحو مررت
بزبد اخوك نضر عليه من والاختصار **الثاني** اجاز الساطع
حذف المبدل منه وابقا البديل نحو احسن لي الذي وصفت زيدا
اي وصفته فزيد ابدل من الباء المحذوفة وكلام التثنية يقتضي
انه لا حذف وان لفظ البديل اغني عن لفظ المبدل منه وتبعه
الاشعري وفي المعنى في مباحث الحذف من الباب الخامس انه قيل
بذلك في لا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم
رسولا منكم مبينا ان ما في كما موصول اسم ومرده ونقل في الكذب
اقوالهم قال وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان الله تعالى
بدل من ضمير الخبر المحذوف وقال في الباب الثاني في بحث الجملة
المفسرة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطفا بيان واختلف
في المبدل منه ثم نقل عن البغداديات لاي على انه لم يثبت حذفه
الثالث قال في المعنى في الكلام على الجملة السابقة مما له
محل وهي التابعة للجملة لما محل بعد ان ذكر ان ذلك يقع في بابي النسق
والبديل ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا او لكم واكرم
دعوا ابن مالك ان المقية ير ليقم او لكم واكرم فانه من بديل
الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو ساكن
انت وزوجك وبين النوع الخامس من الجملة السادسة من الباب

الخامس سبب زعمه بان يفتلق به مما مر عند قوله وهي ان قدرت
بعطف كامل من الية اخرى ارباب العطف فراجع

البنداء

قول او كما قال السهاب اقتصر واعلم وتبين بعبد
وفريب ولم يفتقر صوال المتوسط فراجع ومرجع القريب فينبذ الفضل
والوصل انتهى وكانه امره ان يقول اقتصر والجمهور فقد تقرر من
ابن برهان المتوسط كما في شرح النوضيح وفي المعنى ان ابن الجبار
نقل عن شيخه ان الالف المفردة للمتوسط وان الذي للقرين
باء قال ومذاخرق لاجماعهم هذا وقال السراج اجتمعوا
على جواز نداء القريب بالبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال
السحاب ظاهر الامتناع وان كان البعيد في حكم القريب
واعتبر انه في حكمه كبعيد المسافة شدة بدل الادراك وهو
ظاهر كلام الساطع فانه قال ولم يقل هنا او كما قال كما قال
في القسم الاول وكالتان بهذا الاعتبار معد ومر في نداء القريب
بالمرأة فان العرب لا تنادي البعيد نداء القريب كما ينادي
القريب نداء البعيد قال من وقد يستعملون هذه التي للمد
يعني ادوات البعيد في موضع الالف يعني ادوات البعيد في
موضع الالف يعني القريب ولا يستعملون الالف في هذه المواضع
التي يدون فيها انتهى وفيه نظر وما حكاه عن من ليس مر محيا
ولا ظاهرا في المنع مطلقا والمجته الجواز اذا كان في حكم القريب
واعتبر كونه كذلك الا ان يوجد نضر بالمنع **قول** كما في مثل
حروف النداء ولهذا اختلفت بامور منها انه لا يقدر عند المحذف
سواء كان نضر عليه في المعنى في حرف يا وان او هم كلامه في بحث
الحذف خلافة لانه لما ذكر ان من شروط المحذف ان لا يكون عوضا
من شيء قال ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف
النداء عوضا عن ادعوا وانا دي لاجازتهم هذا **قول**
ثم هبنا لم يتقبل هيا مبدلة من يا كما ذهب اليه ابن السكيت

وحمة الله تعالى ونسبته ابن الحشاش بل جعلها كلمة مستقلة
 اذ الابدال بغير حرف ولحرف بري منه ونسبها الموضع لكن قال
 في المعنى تحت ايا وقد نقلت من كتابها قال فاصحاح يرجو ان يكون
 حيا ويقول من فرح هياريا **قوله** الذي اللبس اجتنبت فان خيف
 اللبس نعتيت وانجيت عند قصد نداء زيد الميت ومحضتك
 من اسمه زيد ان تقول واذا اذ لو انبتت بيا فقلت ياريد لم يرد
 هو مندوب او غيره ولا تنقيل النداء بالالف نحو ياريد لان
 الالف مستكن بين المندوب والمندوب المستثناة **قوله** وغير
 مندوب الى اخره اشارة الى مسألة حذف حرف النداء اما حذف
 المندوب وابقا حرف النداء الجزم الناظر بجوازه قبل الامر والدعاء
 وخرج عليه قوله تعالى ايا اسجدوا وقوله يا لعنة الله والافواه
 كلهم والصلحين على كعبان من جوار **قوله** ومضمر نداءوه
 شاذ وورد بصيغتي المنصوب نحو اياك قد كفيئتك والمرفوع
 يا انت وصرح المراد بان الاول هو القياس والثاني من نيابة
 بعض النصارى عن بعض انتهى **قوله** بيتا دري الذي من عكس
 ذلك لان الضمير كالمفرد المعين فيستحق الضم فصيغة المرفوع
 هي الاصل وقد صرح الشاطبي بان الضمير اذا نودي فذكر فيه
 الضم لانه ذكره في شرح قوله وانما ضمما مر ما يوافق قبل النداء لكن
 اقتصر على صيغة المرفوع **قوله** مما يلزمه
 مع الحرف ايضا لفظ الجلالة كما قال في التمهيد قال الحفيد
 وانما استع حذف حرف النداء من اسم الله والضمير لان نداء كل منهما
 على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يزل عليه دليل
 والحذف انما يكون لدليل قال **قوله** الشهاب فانظر وجه مخالفة
 القياس في الله بل هو ان فيه الى انتهى وما عمل به الحفيد
 عند الحذف في الجلالة محل نظر قال ابن الجبار منع مجيء
 الحذف من اسم الله واحتج باستنباه النداء غيره وفيه نظر
 لانه اذا قيل الله اعز لي لم يستثنه وانما الصواب انهم لما عوضوا
 الميم في اخره لم يجز الحذف ليلابيه عوض والعوض والمعوض منه

كما

كما انهم لما قالوا في قرارين قرارته لم يجز قرارك انتهى وقال
 بعضهم لما كان امثله لانه امر التقريف ان يوصف به اي عومل
 بمعاملة ما وصف بها وذكر في شرح التوضيح مما يستع فيه حذف
 حرف النداء المندوب البعيد وعلله بان المراد فيه اطالة الصوت
 وفيه اشكال لان يا للبعيد ولا يقدر عند الحذف سواها فلا يحذف
 الا في اذ لا معنى لحذف الشيء ونقديره غيره وينتج ذلك اختصار
 الحذف بها وحينئذ يجوز الحذف فيناقض استناعه في المندوب البعيد
 اذ لا يدخل عليه سواها وقد نبت ان لا يحذف سواها ويجاب
 بان البعيد الذي له يا امر من البعيد حقيقة والبعيد حكما والبعيد
 حقيقة وحكما والبعيد الذي يمنع الحذف الحذف مع البعيد
 حقيقة وحكما كما في العاقل البعيد المسافة وبعض افراد البعيد
 حكما كالعاقل السديد العقل والناسير الشديد النور وبعض افراد
 البعيد حقيقة فقط كان طالته المسافة بينك وبينه بخلاف
 ما عدا المذكورات فيجوز الحذف فيه على انه يجوز نداء القريب
 بالبعيد يؤكد اذا نودي القريب بها جاز حذوها فان قلت
 جواز الحذف بها في التوكيد المقصود حينئذ قلت
 قد تقدم مما في ذلك من التراجع من يقول بعد الثاني يقول
 بمثل ذلك هنا **قوله** وذاك في اسم الجنس والمشار له قل قال
 بعضهم انه ممنوع وانما امتنع حذفها مع اي اسم الجنس لانه
 ان كان نكرة لا يجوز حذفها مع اي اسم الجنس لانه ان كان نكرة
 لا يجوز حذفها لانه انما يستغنى عنها اذا كان المندوب مقبلا على
 المندوب ومعها لما يقوله له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان
 معرفة بحرف التعريف فكذلك لان حرف التعريف لا يحذف مما لا يرب
 ليلابيه فاه على اصل التنكير وقال بعضهم لا يجوز حذفها
 من اسم الاسماء لانه موضوع في الاصل لما يشار به الى المخاطب
 وبين كونه الاسم مضافا اليه وكونه منادي مخاطبا تافرا
 فلما خرج من وضعه بجعله مخاطبا سبب النداء احتج على علامة



ظاهرا دالة على ذلك وهي حرف النداء **ان** الاولى
 لا ينادى اسم الاشارة المفضل بحرف الخطاب نقله ابن كيسان
 عن سوسن واستقر وجه ذلك عند قريب الثاني مما سأل به
 الساج للحدف قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون حالما فيه
 من لزوم الحال التي بها ان تكون غير لازمة ومزان يجعل خبرا
 ايضا وهم اسير مؤصول صلته تقتلون لان الموصول اذا وقع خبرا
 عن ضمير حاضر كانت صلته بلفظ العينية كان حقيقيا هذا التقدير
 ان يكون يقتلون بالياء ما يقتل من تحت ولا يكون صلته بالحالة
 هذه بلفظ المحذور الا في شدو ولا يلتفت اليه قال ابو عثمان
 لو سمعناه ما قلناه **قوله** وابن المعروف الخ قال ابن هشام
 لسميه بالضمير في ثلاثة اوجه الافراد والتعريف وتضمن
 معنى الخطاب ذكره ابنه بن اسر لفظ وهو الافراد وامرات
 معنويان وبما التعريف والخطاب فان قلت
 التضمن وفدا عربوا كالمعروف مع قول قوم انه على تضمين معنى في
 قلت **الموشع** مجموع الامور الثلاثة انتهى وتقدم
 في باب الظرف ما يقتضي عن الاعادة لمن تذكر واعلم انه لا يستل
 على ما قاله الم ان الاسم لا يبيي الاسماء الحرف لاسماء
 الاسم المبني لان ذلك الاصل لا العارض كما هنا فلا حاجة
 للقول بانه انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المسماة
 لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولا تفرق في التعريف بين ان يكون
 سائفا على النداء او عارضا فيه خلافا لمن قال ان تعريف العلمية
 يزول بالنداء فان قلت **العلم** اذا اراد انما فته
 نكرنا الفرق قلت **الفرق** انه ليس المقصود
 من الامتانة الانعريف المضاف اليه اذا كان المضاف اليه
 معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقا تعريفه
 كانت الامتانة لغوا اذا لا بد له من اللفظ المقصود من النداء التعريف
 بل طلب الاصطلاح الكلام اليه فلا حاجة لما تنكير المنادي اذا لا

معرفة وانما علم انه يفهم ما ياتي في الاستفاضة ان محل البناها ما لم
 يجز باللام **نتيها** الاول قال في التتميل يجوز نصب
 كما وصف من معرف بقصد واقتبال انتهى وبما مل للوصف
 بجملة والوصف يظرف والوصف يفرد وقد مثل له شرحه بجميع
 ذلك وفي قوله يجوز اسعار بعد وجوب الضم وهو كذلك ويجوز
 التماثل الضم وذلك بالمتباينين مختلفين لان النداء ان ورد على
 الموصوف وصفته وجب الضم وان ورد على الاسم غير موصوف
 فلا يدم من التماثل الضم لان الصيغة انما ترد على المنادي وحده
 وهو مفرد مفعول بمفرد الوصف فلما اختلف المدم كان جاز
 الامران يجعل الصفة سائفة على النداء يندفع الاشكال
 بان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف فكيف وصف
 بهما كما هو معرف بالقصد واقتبال بل ويصح النكرة في مثل يارب
 عالما ومقتضى ذلك انه لا يجوز الوصف بالمعرفة فلا يقال
 يارب عالما الطريف اقبل بخلاف التسمية بالصفات اذا اراد به معين
 ويجوز وصفه بالمعرفة فلا يقال لان التسمية حصل فيه بغير
 التفت وقصد به معين قبل التفت قال الرضي واذا لم يجعله
 علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يارب كل وان لا يتعرف لقصد
 القصد كما في رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وفيه طريف وثلاثة
 وثلاثين طرفا وباعيد احدا في شعبي غريبا ونقول في المعرفة
 يا حسنا وجه الطريف وبالثلاثة وثلاثين الطرفا وكان الفلاس
 في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يجعل
 القدوس واذا را مجزوي الدراسة لكن كره وصف الشيء بالمعرفة
 بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير
 انه كان موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول
 يا حليما لا يجعل غفارا المذنب انتهى ومقتضاها ان الموصوف
 اذا اعتبر ورود النداء علمه قبل الصفة وبني على الضم يتقنين
 وصفه بالمعرفة وفي شرح التوضيح ما يخالفه حيث قال

فان قيل اذا كانت النكرة مفضولة فهي معرفة فكيف توصف
بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق
الخبث واخبر بذلك اجيب بانه يقتصر في المعرفة
الطارئة ما لا يقتصر في الاصلية فتأمل ونقل عن ابن هشام
جعل الجملة في نحو يا حليم لا يجعل في موضع الضم المستتر في الوصف
ومولم يخاطب بالنداء وعامل الحال هو حال مناجتها فهو من السبب
بالمصنف واعلم ان النكرة الموصوفة بمفرد ان نصبت وجب
نصب وصفها وان بنيت على الضم وجب في وصفها الرفع والنصب
كما دل عليه كلام الامام عيني وقال السيوطي في شرح جمع الجوامع
اما النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فتجوز نداؤها وفاقا
ومى من شبيه المصنف فتتصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما يرجي لكل
عظيم الا ما تحل من ذات عرق وقيل يجوز فيها البناء والنصب
قاله الكسائي انتهى وقصبت ما على البناء يجوز الوصف
بالنكرة وينصب وان بناها على الضم انما يجوز عند الكسائي وانه
مع كونها من شبيه المصنف والخبر ما سلك فتدبر ومن ندا
المفرد ياد ارقوت بعد اترابها وليس ارقوت صفة والافتيل
اقيوت ومن المفرد اكي عشر فاذا ناديت من سميتها بذلك قلت
يا انا عشر بالالف لان الاشعر يبي هنا بما يرفع به ولا يؤم
انه بمنزلة المضاف من اجل حذف النون لان النون لما حذفت
نزعت عشر من نونها فصارت في الحكم بمنزلة قولك اثنان ولوناديت
هذه الكلمة لقلت يا اثنان وكذلك انا عشر ونقل عن
الكوفيين انه يلحظون فيها لامناقة فيجيدون يا اكي عشرة
بالياء المشابهة للمضاف في حذف نونه واجاز ابن كيسان الوجوه
الثاني في شرح التوضيح ان المشي والجمع على حده يبي على
ما به الضمة وهو الالف في المشي والواو في الجمع اتفاقا وفي دعويل
الاتفاق نظر ظاهر والظاهر ان من يجعل اعرابها بحركات مقدرة
يجعل الضمة ههنا مقدرة وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر

ان بناها على الالف او الواو ما مضى او بقا الضمة مقدرة عليهما
عند من لم يجعلها حرة اعراب قوله انما انتم ما بنوا قبل
النداء يعني انه اذا نوى المبني كاسم الاستارة والمزجي المقتوم
يومه قال الساطي وبانت وبما من فعل كذا انتهى والاسنادي
بنا على انه مبني كما قال في شرح التوضيح انه المنقول وان اتفق
قول الموضع والحكمي المبني انه ليس مبنيها وكلام السيد في خاصية
المتوسط في موضعين صريح في انه معرب نقديرا فذكر نسبة
البناء على الضم فتقول يا هذا او يا هذا او يا من ويا من ويا من
فتكلمها بلفظها ونقدر ضمة البناء في اخر الكلمة فان فتكلم
المبنيات انما يحكم على محملها فلا يقدر فيها فالجواب بانه
ان المقدس هنا حركة بنا لا اعراب كتقدير الفتحة في الماخذ او انقل
به ضمير الرفع المتحرك او او الجماعة وهذا يقول انه لا يقدر الضم
في المبني المذكور لو اضيف نحو يا سر الزمان لانه لا يستحق البناء
على الضم وان شمله عموم قوله لم يوجب الضم في المبني قبل النداء بل
يسهل قولهم ما كان مبني قبل النداء اما كان بناوه مما يصيب
الامانة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وقد يقال كلامهم انما هو
في المفرد والمضاف منصوب لفظا ان كان معربا ومحلان كان
مبني قوله والمفرد المنكور ينبغي ان يسئل المشي والجموع
كما لو قال الاعرج يا رجلين هذا مبني ولم يقصد اثنين معنيين
او يا مسلمين هذا مبني ولم يقصد جماعة معينة قوله
والمضاف لا ينادي مصنف لكاف الخطاب نحو علامك لان المنادي
حينئذ غير مخاطب ولا ينادي من ليس بمخاطب قوله وشبهه
قال الشهاب عبر في التتميل عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل
فيما بعده ولا ممل قبل النداء يعطف سبق انتهى فظاهر ذلك ان الموصوف
نحو يا من فعل كذا من باب المفرد فيقدر ضمة ويوسده ما ذكره
الشيخ خالد في باعظما يرجي لكل عظيم من الفرق بين كون الجملة
صفة وكونها حالا معولا لعظيم انتهى وقال شيخنا الغني وبني

الكلام فمن اذا كانت نكرة موصوفة اقول **نقد مر عن**
 الساطعي انه اخرج في قوله وانما انصافا الى اخره بان فعل
 كذا كن عرف في التوضيح المشبهة بالانصاف ما انقل به شي من
 تمام معناه ولا يخفى ان الانتقال اعز من العمل والعطف قبل
 النداء او الاقتضار عليهما في بيانه كما في شرح التوضيح فتشمل
 انصافا للموصوف بصلته والموصوف بصفته وقد ذكر الرضي
 في بحث نداء المعرف باللامرات الموصول شبيهه المضاف وكلام
 ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه واعلم انهم سلكوا المعامل
 فيما بعده بياط العاجل ولا وفيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو
 شرط في العمل وان قدر له موصوف صار مفردا معرفة وجب
 تقدير طالعاف تدبير ومثلكم للعطف بيا ثلاثة وثلاثين فيكون
 سميته بذلك ومثله اذا جعلت زيدا وعمرا اسماء سر ناديت
 فيجب النصب للطول بالعطف وانت خير بان حيث وقعت التسمية
 بالكلمتين فاعراب كل واحدة مستقل الان يقال **بانه** نظير
 الرمان خلوجا مفعول ومر عن قريب ببيانهم قالوا واذ ناديت
 جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها وان كانت
 معينة صممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبتها اورفقت
 الان عدت يا فيجب منه وعجز به من **القال** الحفيد والظاهر
 ان هذا الحكم فيما اذا اراد ببلاتة ثلاثة معينة واما قلت
 ذلك لان المنادي انما يبي اذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز
 في تابعه الوجهان اذا كان مع الالاد اريد به معين اما اذا
 اريد به معين بالجموع معين لا يستحق كل منهما بيا بل الظاهر
 فيه نصبة كما لو جى رجل ببلاتة وثلاثين انتي وعلل في شرح
 التوضيح بتدريج الثاني بانه اسرجيس اريد به معين فوجب
 ادخال اداة التعريف عليه وهي ال انتي واذا انه لا يكتفى
 حرف النداء لانه لم يباشره وقضية فعلية امتناع ان يقال
 يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش حيث قال

ومنع

ومنع الاخفش عطف نكرة مقصودة او اشارة على المنادي فلا يقال
 يا زيد ورجل ولا مذا وجوز بها المبرد في المقتضب كما لا يبدل ان
 انما النكرة المقصودة والاشارة ولاد من المنادي وقياس
 قول المبرد الجواز في مسائل تتبدون اعادة ال وقوله المقصودة
 يخرج غير المقصودة هكذا في حواشي الشهاب للاستوى وفيها ان
 من السمية بالمضاف يا رجلا وامراة فان اريد بهما معين فيل
 يا رجل وامراة كما ذكره الرضي انتهى فليجوز وقوله فان اريد بهما
 معين الى اخره انظر هلا وجب التعريف بال **قوله** انصب
 عاد ما لم يعتد باجادة ثعلب الرفع ان كانت الاضافة غير محضة وما
 استسن قول بعضهم وليس كل خلاف جاسم اعتبارا للاختلاف له حظ
 من النظر **قوله** ويجوز ضم الى اخره المنادي المستحق للضم
 يجوز فتحه في مسائله لحد ما هذه واختلف في الراجح منها والناظر
 يختار العلم مطلقا بقا المبرد وان كان توكيده انفع بالنون المستددة
 واخلاصه من ذلك يومه خلافة الثانية مسألة سعة سعد
 الاوس وكان مقتضى الظاهر ان يذكرها اثر هذه المسألة قال
 ابن هشام في الحواشي ولم ار له ولا لغيره نصا على الارجح من الوجهين
 ومناط المسألة الاولى ان يكون المنادي علما موصوفا بابين متصل
 به مضاف لما علم اخر **قوله** ان الحكم على ابن بانه صفة بنا على
 تاويله مؤنود كذا ويل عرج مجنون والاضوحا مد ولذا قالوا انه
 ان كان بديلا او بياتا لا يجوز الفتح والبيان انما يكون بالجامد الضم
 على الامثل والفتح اما على الاتباع فتحة ابن اذ الجايز بينهما ما كان فهو
 غير حصين كمن المشهور ان الثاني ينبع الاول لا العكس او بتركيب الصفة
 مع الموصوف وجعلها شيئا واحدا وعلى مذهب القولين يكون الضم
 مقدرا لمنع من ظهوره حركة الاتباع او التركيب والقياس انه يجوز
 في تابعه حينئذ الرفع انتبا على الحركة المقدرة لكن في حواشي **الجامي**
 لعند الغفور وكذا لا يقتضون الرفع في نواحي العلم الموصوف بابين
 اذا كان مفتوحا وفي حواشي العصا مري يا زيد ابن عمر والعاقلة

الحيز ريان لا يجوز في العاقل لا القنب واما على المقام الابن واما
 لاريد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلاسه وهذا
 على جواز المقام الاسماء اكثرهم يا باه كما ينهوا عليه في المسألة الثانية
 وان سكتوا عنه هنا يعني ان هذا التوجيه لا يناسب فرض المسألة
 لانها موصوفة بان يكون الابن موصفا فتدبر تنبيه **سادس**
الاول استطراد في التسهيل لذلك كون المادي ذاتية ظاهرة
 وعبارته ويجوز فتح ذي الصلة الظاهرة انباء فتحويا يسمى
 ابن مريم يتقين فيه نقد ير الغم اذا لا فائدة في تقدير الفتح
 قال ابن عازبه يلزم مثله في ياس ابن عمرو **الثاني** شمل
 قوام ان يكون المادي علما ما يحس به من جمع مونث او مثنى او جمع
 على حد **قال** في النهاية اذا سميت بمسلمات ويزيد بن حاكم
 اعرابه قلت هي قال يازيد بن عمرو والفتح باسمات بن عمرو
 بالكسر ويا زيد بن عمرو ويا زيد بن عمرو وعلى من ضم
 تقول باسمات بن عمرو ويا زيد بن عمرو ويا زيد بن
 عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون بحري الدال
 فيفتحها او يفتحها انتهى **قال** في النسخة واما مبني على
 القول بالتركيب ووجهه ان القليل يجر المادي بحركة نصبه
 فاندفع ان حكاه اعراب نحو مسلمات لا يقتضي كسر التاء وسكلام
 النهاية على القول بالتركيب يتعين بالنظر لما فصله على حكمية
 الاعراب لما بيناه واما بالنظر لقوله لعوا بن اجرى الاعراب
 الخ فلا يتعين كسر المسماة ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله
 فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع ايضا فقوله
 واما على القول بالاتباع فلا الى اخره فانه لما فصله على حكمية
 الاعراب والقياس عليه ان يفتح الاخر وقوله ولا في المثنى والجمع
 على حده اي اذا حكى اعرابه فاندفع قول شيخنا الدونوري
 في كلام النهاية نظرا لان حكاه اعراب نحو مسلمات لا يقتضي
 كسر التاء اتباعا بل على ما ينبغي الفتح ويفسر من كلام الشوماني

النهاية

النهاية جواز الكسر وتنبه نظروا ما حوذيدين وزيد بن مسمى
 بهما فاما ما يلي على قياس يازيد بن سعيد لنقد الفتح هنا بخلافه
 في مسلمات فكل قول المثل ولا في المثنى والجمع على حده انتهى
الثالث **قال** في التوضيح الوصف بابنه كالوصف بابن
 عويها عند ابن عمرو ولا اثر للوصف بينت فتحويا عند بنت
 عمرو واجب الغم انتهى فان قلت **الاحكام** انما يتعين
 على حركة الاخر وتكون ابنة التي انبعت ليست اخر اقل
 تا التانيث في حكم الاتقان كما في النسخة واما لم يجعل الاتباع
 لتا ابنة لان النون تكون حينئذ خارجا حصينا لغيرها كما بينا فسقط
 ما للشهاب وغيره في المقام الرابع لم يستطراد الكونين الوصف
 بابن واسندوا بقوله باجود منك يا عمر الجواد او خرجه ابو حيان
 على انه نون ضرورة ثم حذف للمساكنين **قال** ابن عازبه كان هذا
 من تلقا نفس لياحيات واما ينبغي ان يحمل ما جاء من ذلك على انه
 نصب المنادي لما اضطرب لتوينه على حد قوله باعد بالقد
 وتلك الاوالة ثم حذف التوين على حد عمرو الذي هشم الزيد
 لضعيفه انتهى ولا يخفى ما فيه من الحق **قوله** وضم او نصب
 بغيره بالنصب دون الفتح يدل على انه معرب وبواقفه قول الش
 الشهاب تشبيها بالمعنف ووجه النسبة طوله بالتوين
 وجعل الموضع فتما مقابلا لما يجوز فيه الفتح وان جعله في الحواشي
 مما يجوز فيه الفتح وجعل مسابله ثلاثة ثم ظاهر كلام الناظر
 جواز الوجهين ولا فيما منه مقدس ويترك بين هذا وما تقدم
 بان القصد من الاتباع للتحقيق ولا تحقيق مع التقدير ولا كذلك
 ما هنا وبذلك صرح السيوبي حيث قال فان نون مقفورة نحو
 يافتي بي الفتحة على ما نوى في المنادي فان نوى الضم جاز الامر ان
 او نصب بغيره لكن قال الشاطبي ان فائدة قوله بنينا التمرز
 من الغم المقدرة فانه وان كان مقدرا بلحقه التوين على الجملة
 كفاض وفي فخره من هذا الحكم ليلابنوم انه ينون ضرورة

وليس كذلك اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك لانه امامي او معرب
وعلا كالا نقدر برين حذف لالتقاء ساكنات مع التنوين فلم يقد
التنوين في وزن السطر سنيا كما افاده اذا كانت الصنة ظاهرة
قال وفي هذا البحث نظر بينين في باب ما لا ينصرف وحاصل
ما ذكره هناك حكايته خلافا في ذلك والاحتجاج له وبيان ان
عبارة المصنف هناك شاملة لما اخره الف هذا ولا يخفى ان ما
بي عليه تقيد عبارة الناظر هناك من ان بين بمعنى اظهر صفة
لضم غير متقين بل يجوز ان يكون صفة لاستحقاق اول ضم
تنبيهات **الاول** قال السيوطي وفي نعت المصنوع
المثون ضرورة المفرد الوجوهان وفي نعت المنسوب المفرد المثنون
ضرورة النصب فقط لان المنادى حينئذ معرب متصوب
لفظا ومحلا انتهى وقوله لان المنادى حينئذ معرب الى لانه
شبيه بالمضاف كما تقدم قال السهاب بل لو فرض ان نصبه
لبسرا عرابا تقين في تابعه ايضا النصب على ما هو ذهنية ما تقدم
من حواشي الجامي انتهى اي في مسألة العلم الموصوف ياين اذا وقع
وتقدم ما في ذلك **الثاني** سئلوا هذه المسألة يسوأم من
جملتها العهد اهل في شعبي غريبيا وقال **السهاب** لا حاجة
لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التمهيل ان المص
يجوز نصبه ونضر الرضي على ان هذا من السببه بالمضاف فنصبه
لذلك لا ضرورة **الثالث** اختلف في المختار من النصب
والضم على افعال ثلثها المختار في العلم الضم وفي اسم الجنس النصب
قال ابن مالك لان بقا الضم راجع في العلم لسببه سببه بالضمير
مزجوج في اسم الجنس لصنف سببه بالضمير فلا حاجة لما نقله
السهاب عن الحفيدة ان اسم الجنس امثا بالنظر الى البناء والعلم فخرج
عن اسم الجنس والبناء فخرج الارب فلما اضطر الساعرا على الامثا
للأصل والفرع للفرع **والرابع** جمع ما اي سلا نظور ان ساير
احرف النداء كذلك ومثلوا ذلك بقوله

يا التي

يا التي تيمت قلبي فيا الغلامان اللذان ذرا
قال ابن هشام وبين في ان بعد ذلك من باب قوله رر
بكيف كاف من اربع البسري على ان الامثا بالانثا التي بالانثا الغلامان
وكذا فعل ابن عصفور في باب الضماير **مسألة** قال
الحفيدة ذكر بعضهم انه اذا نوي العلم الذي فيه اليتوصل
اليه مبتدا الموصول الذي هو من ويجعل العلم خبرا عن مبتداه
الجملة الواقعة صلة فتقول يا من هو الرجل حال كونه علما قصد
نداهه **مسألة** ذكر عن ابن الحبار ان النحويين يختلفون في نداء العلم
الذي فيه ال كالحارث وان كلام التوضيح في باب اداة التعريف
يفتضي اختيار المنع ثم بحث انه لا مانع لانهم لما منعوا انما ضيه
الذي لا يمنع التعريفك وذلك غير لازم هيا قال الا ان يكون
المنع لاجل الصورة اللفظية الا انه يقتضى المطلق زيد انتهى
بمعناه **قال** السهاب يوجب الجواز ما تقدم من المبرر فها هي
به من مبد ويات نحو الذي والي الا ان يعرف بقا اسقاط
الذي العلم المذكور لانها زائدة على العلم بخلاف نحو الذي والي
مسي به ومنه تامل فلمنا تامل انتهى **وقال** ابن هشام في الحواشي
ابن الحبار فان كان الاسم صفة غالبية كالحارث والعباس
فتداهه شكل لا يفر لا يميزون يا ايها الحارث لانه في مذهب
العلم ولا يجدون ال لانه غلب ومما فيه ال قال ابن الدكان
فيجاء بمن الموصولة ويقال يا من هو الحارث **تنبيه**
قال الساطي يكن على طريقة ابن مالك قايلا فيا الغلامان ان
يقول فيا غلامان واما يا الاسد سدة فقال في شرح التمهيل
انما جاز لان على تقدير يا مثل الاسد سدة وفيه نظر اذ يلزم
ان يقول مثلا يا الضرية على تقدير يا مثل القرية ويا الرجل
لانه في معنى يا ايها الرجل **والاكثر** اللهم بالنقوبين
اي الاكثر ان يجذف حرف النداء ونقوم من عن الميم المستددة ولم
يقل مكان المعوض عنه لئلا يجمع زيادة الميم والي الاول

او تنبأ بالبداهة باستمرارية تقالي فان قلت
 ما المناسبة بين حرف النداء وبين الميم عوضا
 عنه قلت في ظاهرة فان الاسم النكرة يتعرف
بمخول حرف النداء اقلية كناية بارجل الميم بقوم مقام حرف النداء
كما في قوله وامر سلمة فماسب ان ييوض عنه فان قلت
فلا كنقوا بيمر واحدة قلت الما زاد واعليها ميا
 اخرى تحقيقا للمقابلة في عدد حروف العوض والعوض عنه
 وقال الخليل لم لا يختلط بالاسم كذا الاختلاف **تنبيهات**
 الاول لفظ اللهم نادى مفرد فهو مبني على الضم الظاهر على الساكن
 لا مقدم على الميم وان كانت عوضا وقد اجروا الاعراب على العوض
 في نحو عدة لان الميم عوض عن كلمة مستقلة وهي يا والهيا في عدة
 عوض عن حرف اصلي من اجزاء الكلمة فاعطى العوض حكم المعوض
 في كونه من اجزاء الكلمة او ليس منها الثاني اجاز
 الكوفيين الجمع بين يا والميم في الاختيار لان الميم عند مسر
 بقية جملة محذوفة والنقد بمراسه اسما بخير في حذف حرف النداء
 وبمراسا والمفعول والمجار والمجور وانقلبت الميم المشددة
 بالاسم الكريم فامتزجا وجعل اللهم ورد بان الاسم الكريم
 لا يركب مع الجملة ولان الكلام كان يقتضيه لطف في نحو اللهم
 اعف عني ليعطف اعف عني امر عطف فاعطى فاعطى **قوله** وسد
يا اللهم في فريجه قال ابن دمر يد فرست الشعر افرضه فرضا
كانك تقرضه من الكلام كما تقرض اليك المقرض من الشعر فريجه

فصل

اي هذا الفصل في نواحي المنادي وحكمه قال ابن مالك الربيع في شرح
 الابيضاح اعلم ان المنادي المنسوب لا خلاف في جواز وصفه
 لانه لم يزل مثله اسما الخطاب واما المبني فللمخاطبة فيه **لائحة**
 هذا اسم جواز مطلقا ومنعه مطلقا والفرقة بين ما عير

في النداء

في النداء اوجي به على حالة لا يكون في غيره نحو يا هاهنا ويا ملامان
 وقد عيرها واستعمل في غير النداء على غير هذه الحالة الا ترى
 ان ملامان لا يوجد الا في النداء فاذا زال عن النداء اوجي به على غير
 هذه الطريقة فنقول لهم فما كان سلكا لا ينبغي وما جلية النداء على
 لفظه في غير النداء اموال الذي ينبغي وهو مذموم س قال في قوله
 تقالي قل اللهم فاطر السموات والارض ليس فاطر تقا وانا مو
 منصوب باصمار فاعل او على حذف حرف النداء او اما من قال انه
 لا ينبغي مطلقا فقد مرده ابو علي بان العرب تقول يا منيم
 كلمهم وثاني بلفظ الغيبة ودخلة الدليل منه ان العرب لم تات
 بلفظ الغيبة الامراعاة لاصله وانه اسم ظاهر فذا استعمل
 في النداء على حاله لم يغيره النداء او لم يغير لانه او نظرا لانه
 واقع موقع حرف الخطاب لم يقل الا كلمتها لوجه الذي قبل
 كلمهم يجوز ان ينبغي وهذا المنع منقول عن الاصمعي واذا نيت
 الرد على من نادى بنين محبة ما ذهب اليه من لان الاسم الذي جى
 به في النداء على غير حاله في غير النداء اقتضى الوقوع فيه موقع
 حرف الخطاب من جهة بنا اخره على الضم ومن جهة تقديره بانه
 وهو الصحيح انتهى **قال** ابن هشام وروي في هذا القياس نظر
لان القائل ان يقول وفوق الاسم موقع اسما الخطاب مانع من
نفته لان اسما الخطاب مانع من نفته لا تنفت فكذلك ما يقع
موقفا لكون روي في اضافة التوكيد لا ضمير الغيبة لفظ الموكد
ومذا حني يثبت بنقل صحيح خارج عن حد القلة بل حد الكثرة
عن غيره فصح نحو يا منيم كلمهم والظن بل العلم محيط بان ذلك لا يوجد
قوله تابع ذم الضم مثل العلم والنكرة المفقودة ومثلها
المعنى والجمع فنقول يا زيد ان صاحب عمرو وباريد وناسبا
عمرو ويغيب التابع ايضا وقوله ذم الضم لا يميل هذين على
ظاهره وقد يسهل بتاويل لان بعضهم يجعل يا زيدا ويا زيدا
مبني على الضم فتجعل لالف والواو نفس الضم ولو قال تابع ميم

مضافا ونال كان اوتي وخرج تابع المعرب فانه منصوب دايما
 الا ان كان التابع بدلا او عطف سبق فاحكمما بقدر المعرب حكمهما
 بقدر المبيني وسئل قوله تابع التوابع الخمسة كقولك بعد ذلك
 واجعلوا مستقلا نسقا وبدلا لا يخصه بغير مما هو عا هـ اريد
 به المخصوص قال السهاب في حواشي الاستموني لم يبين شمول التوكيد
 للفظي كياريد زيد انتهى قال ابن هشام في الحواشي ابن عمرو
 مرادنا ما عدا التوكيد اللفظي لان ذلك قد استقر انه بلفظ الاول
 وتثنية لا يجري التوكيد اللفظي في هذا الباب لان التثنية لا يطلب
 المنادى والمضاف مل فيه مجل بهذا الغرض بخلاف الاختيار ابن
 عمرو هذا باطل بقولهم في بانتم نتم عدي انه تأكيد ومسو
 لفظي قطعاً **قوله** الزممه نصبا لان الاصل في تابعه التثنية
 لكونه منصوب المحل وتاكيد ذلك بالاضافة واجاز الفراء رفع
 التوكيد والمنصوب المضافين فيا ساء في المغت المذكور عنه
 ومن صحابه فيه الرفع نحو يارب يارب صاحبنا واجاز الكسائي
 في بانتم كلهم الرفع وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع قال
 السهاب وفرضيته جواز قطع التأكيد لكن جزم شيخ الاسلام في
 حاشيته الشبه في باب التأكيد بالمنع انتهى **قوله** ومما سواه
 ارفعوا نصب بدخل فيه السببية بالمضاف فيجوز رفعه ونصبه
 وبه صرح الرضي لكن جزم السبب في بانه كالمضاف قال السهاب
 ووجه جواز الامرين في المضاف المفروق بال والشبهة بالمضاف
 الخافتم بالمفروق لان اضافة المفروق كلا اضافة فان قلنا
 فلم لم يلحق به اذا نودي بمستقلين قلنا **قوله** محاذفة على
 اعرابها الذي هو الاصل المحتاج اليه والمخاطبة تابعين للمساومة
 لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب فروع الاعراب في الحالين
 وهذا اظهر من قول الحقيدي لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف
 ايجاب نصب المغت المضاف لفرد انتهى لانه لم يبين وجه عدم
 اللزوم فهو دعوي بلا دليل وقال السهاب بعد نقله الاول

ان يقال المنانقين المنصب في المنادي لانه اعراب المفعول به ولا
 موجب من اعراب اخر او بنا وانما جوزوا الرفع ايضا في التابع لامكان
 التعيين في ضم المنبوع المنصب للرفع فتأمل وبدخل فيه ايضا
 المضاف بدون ال اضافة غير محضنة نحو حسن الوجه ويبين
 منع الوصف بها لانها تكرة والموصوف معرفة **قوله**
 ظاهر كلام الناظر ان الوجهين في السوا وقضية كلام الشرح جيب
 المنصب وعليهما قد يعرف بين هذا والاستق مع دي الالات
 صحت سرج الرفع بان ذلك اقرب الى الاستقلال وكانت الحركة الواجبة
 عند الاستقلال اوجبا ويبين حاله الرفع ان لا يكون محله نصبا
 لانه ليس مفعولا به بل تابع له **قوله** نستفاد بدلا لان البدل
 في قوة تكرار العامل والعاطف كالناب عن العامل وانظر من يشك
 هذا النقل على مذهب الناظر ان العامل في البدل هو العامل في
 المبدل منه ومثل المرادي للمبدل غير المعين بيازيد رجلا صالحا
 قال ابن خازي وفيه بحث من جهة فقد شحصر وعدم فقصده
 في حالة واحدة لان زيد مقصود ورجلا صالحا غير مقصود الا ان
 يكون بدلا اضرابا واما بدله التكررة من المعرفة فلا يكره هذا
 ولم يقتضيه البدل ايضا بالمولود من ال فاقطع جواز ابدال ذي ال وانه
 لا فرق في الحكم لكن قال في جمع الجوامع وشرحه كما لا يبدل لان اي
 التكررة المقصودة والاسارة ولاذوال من المنادي انتهى وكان وجه
 ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على نية
 ال لكن قال السهاب قال الدماميني قال المعز ويجوز عندي ان يعتبر
 في البدل حالان حال يجعل فيها مستقلا وهو الكثير نحو يا غلام
 زيد وحال يعطى فيه الرفع والنصب لسببه فيها بالتوكيد وعطف
 النيات والمفت وعطف النسق المفروق بال في عدم الملاحة
 لتقدير حرف النداء قبله نحو يا نعيم الرجال والنساء ومحنة هذه المسألة
 مسجنية فلان عامل البدل عامل المبدل منه انتهى ويوحى
 من قوله ومحنة هذه المسألة الخ فرق بين البدل والمعطوف عند

غير المص وموان حرف العطف قايه مقام القائل فليتنا مل واقول
ما نقله الدماميني عن الناظر قاله في مسألة غير هذه لانه نقل
في التتميل ان المازني اجاز يازيد وعمر او يازيد وعمر وما يقول
الجميع في يازيد والعجمك وقال في شرحه وما راه غير بعيد اذ لم
ينو اعادة حرف النداء بقوله قال الكوفيون لان المتكلم قد يقصد
ايقاع ندا واحد على اسمين كما يقصد نشر بكهما في عامل واحد نحو
حسبت زيدا وعمر ا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البذل
كالان الحوا وقال الدماميني بعد نقله وما قاله غير ظاهر لانك
لو فخذت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم
الواحد المعنى وذلك يعبر مطولا فلا يتسوع فيه الا النسب لانه
يسميه ما اذا سميت بزيد وعمر وفانك تقول يازيدا وعمر ا
فصار مثل ندايك ثلاثة وثلاثين رجلا فانك تقول على كونهما
كالي الواحد يا ثلاثة وثلاثين انتهى مختصرا ويمكن ان يجاب
بالفرق فان الاسمين فيما نحن فيه متباينان في المعنى غاية
الامران فصدق ندا واحد لهما فلم يقيد قانه ان نقل بالاول
ما مومن تمام معناه حتى يكون مطولا واما زيد وعمر ومسي
بهما ففناهما واحد وكذا ثلاثة وثلاثون معناه ما واحد
لان المراد جملة المعنى المعبر عنه بهما فصدق عليهما انه انقل
بالاول في كل منهما ما مومن تمام معناه فليتنا مل **قوله** ففيه
وجهان لامتناع نقذ بر حرف النداء قبله فاستحقا الفت ولم يجفل
كالمستقل واختلف في المختار من الوجهين على اقوال ثالثة قول
المبرد ان كانت ال معرفة فالنصب وان كانت للمص الصفة فالرفع
قالوا وجه ان المعروف باليئسبه المضاف قال السهاب يمكن
ان يكون وجه النسبة الطول بال فراجعه واقول الاظهر ان وجه
التقريب بال كالاضافة والاقال طول مجفل بال ولو لم تكن معرفة
وقال بعضهم وجه النسبة كونه لا ينون وفيه ان ذلك لا يختص
بال معرفة واعلم ان الوجهين مجمع على جوازهما الا فيما عطف على
نكرة

نكرة مفعولة نحو يازيد والغلار فلا يجوز فيه عند الاختس
ومن نفعه الا الرفع كما في المرادي والاسنوني قال السهاب
ويرد عليه الامة فان المعطوف عليه وهو جبال نكرة مفعولة
مع انه يجتاز النسب الا ان يمنع عطف والطير على جبال **قوله**
وايهما الى اخره قال الساطبي اعترض بان فسمية اطلاقه
اي جواز تذكيرها وان كان الوصف موصفا وليس يعجب وقد
يجام **باب** بانه انكل على ظهور ذلك او مال هتاجا القول بالجواز
قال السيوطي ونونت لثاني الصفه قال نقاني بايتها النفس
الطبيعية وفي السديع ان ذلك او لا واجب فيجوز بايهما المرأة
ولا يلحقها من علامات الفروع غير ان لا علامة تثنية ولا جمع
قال نقاني ايها الثقلان ايها المومنون واعلم ان ايا واية
مبينان على العلم يكون كل منهما منادي مفرد اوها التنبيه
فيهما زائدة لازمة للفظ اي عوضا عن المضاف اليه مفتوحة
ايها ويجوز منهما اذ امرين بعد هاتين اشارات وقرا ابن عامر
ايه الثقلان ووجهه ان هذا الحرف اذا تقدم كالحرف من الكلمة
حتى تدخل عليه العوامل نحو هذا فلما جرى او لا يجري الجز جزري
ذلك المجري اخر ا حذف الفه وجعل اليها حمل الاعراب
فان **قوله** فقد حركت اليها بالضم قلنا اتباع كرا اسرد
وان ما بعدهما مرفوع على التبعية وجوبا سراغة للفظهما وانما
جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتنوع مبني لانه مسببه للمعرب
في حدوث ضمة وما قررنا من ان ضمة اليها ضمة بنا وضمة اي
اتباع عكسها يتخيلة الناس ووجهه ان التنبيه نقل مع
اي منزلة اليه الواحد فصار المجموع كالاسم الواحد المفرد
المعرفة المضادى فاستحق به اليها بعد حذف الالف ضمة
النداء واستحققت القاعدة الضمة ولكنهم استيقوا **قوله** معجوب
ال اطلاقه وشرطه في التتميل ان تكون جسمية فقال
وبوصف بمصوبها الجنية قال الدماميني وليس المراد بالجنية
هنا ما يقابل الوصف لجواز بايهما النبي وانما المراد به ما يقابل العالم

فلا يقال يا ايها الصديق ويا ايها الحسين لانها علمان والى الاول
للعلمية وفي الثاني للمح والى الثالث لا يقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم
في الرسالة الرشيدية لان هذا التقريب العهد لا يقترب
الجنس وقالت المرادى فاذا قلت يا ايها الرجل فالجسمية وهذا
بعد اي المحذور كما صار في ذلك بعد اسم الاسماء انتهى
ويحتمل ان المراد بانها صانعة المحذور ان الجنس لما وقع صفة لاي
الفيدة المحذور معناه كونه مخاطبا مقصودا كان معناه خامسا
لان المراد بانها التقيد ليدلنا في قول الدما سمي لان هذا التقريب
العقد قائم يدل على امتناع كونها لذلك ولا يخفى ان المراد بعيني
الحاضر اعلم من ان يكون فردا كيا ايها الرجل خطأ بالفرد معين او
جنسا كما في قوله تعالى يا ايها الانسان يا ايها الناس فليتامل
ولامنافاة بين امراده الفرد وكونه الجنس كما علم مما تقدم
قوله بعد صفة ولا ينبغي ابا غير الصفة من التوابع كما قاله
الناظر لكن قال ابو حيان والاطلاق يتم يقتضي اتباع اي يكثر تابع
بعد ان نستوفي صفتها انتهى وفتيل ان مصحوب ال بعد اي ان
نستوفي صفتها انتهى عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر
وفيل ان كان مشتقا فهو بفتح وان كان جامدا فهو عطف بيان
وعليه **قوله** يلزم بالرفع الحواجز المازني نصبه قياسا
على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاجي ولم يحزه
احد قبله ولا تابعه عليه احد بعده وعلته ذلك ان المقصود
بالنداء التابع واي وصلة لاندائه وليا التقويض بدنسب
المازني اشار الناظر بقوله لدي ذي معرفة واعلم انه مع كون
المقصود بالنداء التابع ينبغي ان لا يكون محله نصبا لانه
بحسب الصناعة تيسر مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك انه
لو وصفت صفة اي نقض الرفع كما في قوله عليه السلام وغيره هذه
وقال السحاب لا يقال ذكر الزور فيها فيه قوله وايها ذا الخ لانا
نقول قوله المذكور قرينة على ان المراد لزور مصحوب ال احد
هذين الواردين او مفعول موزوعا في بقرينة ما ذكر انتهى

تنبيه

تنبيه قال ابن هشام اخبر عن مصحوب ال الواقع
بعد اي باربعة اسوار احدها انه صفة يعني مطلقا كانت الكلمة
سنتقة او جامدة **الثاني** ايها لارضة لاجابة بخلاف الصفات
الثالث ايها واجبة الرفع **الرابع** ان في المسألة خلاف
انتهى وهذا يقتضي انه اعرب قوله وايها مبتدأ اول وقوله
مصحوب ال مبتدأ ثان وما بعده اخبار له متقدمة والجملة خبر
المبتدأ الاول والعايد محذوف اي بعدها في الشرح اعاربي
غير هذا **قوله** وايها اذا قال الساطي اطلق الوصف ندا وهي
عند من وغيره من المحوئين المانوصف ندا التي وصفت بذي الالف
واللام وقد يلزم فقتيبته الاطلاق فقد نصرت عليها بعض المحوئين
وانك تقول يا ايها لان ذا يجري مجرى كانية الالف واللام
الاسترخاء ان قولك مررت بزيد هذا في معنى قولك مررت بزيد
الحاضر فكما تدخل على ما فيه الدخول على معناه وقد اشار في شرح
الشهيد لانهما التزام وصف ذواشبه ذلك ايها ان
كلا زائدا انتهى وفي الحواشي لابن هشام ما نصه ابن جني
اصحابنا يستضعفون وصف اي في النداء ايها مبهمة ومحملة
على الصفة وهذا مبني على محتاج الى موضع للمركب في القياس ان ينفي
الايها من معرف في الايها كنه لما كان هنا موصوفا بان فيه
الالف واللام صار الاعتماد على الصفة واستتملك هذا ايتمما انتهى
وفي مخالفة لكلام شرح الشهيد فتأمل **تنبيهات**
الاول قال السحاب الظاهر انه يراعي حال المراد يا ايها من
تشبيه وضع فتقال ايها ان اول اللذان بخلاف اي ومنه قوله
ايها ان كلا زاد كيا انتهى وقد يومم انه سمع غير التشبيه وغير
التذكير وقوله بخلاف اي فانه لا يجوز فيها ذلك وقال الساطي
في قوله ورد تشبيه على ان مدين اللغتين هما المسموعان دون
يا ايها ذي ويا ايها التي وبقيت الفروع **الثاني** اورد الساطي
ان كلا من ذوا الذي مرفوع الموضع كالمعرف بالوكلامه يومم

خلاف ذلك واجاد **بانه** يفهمون رفعهما من فزتهما بالرفع
 او ترك ذلك للمناظر القاييس اذ لا فرق بين وصفها وبين الرجل وغيره
 باعتبار الاحكام اللفظية **قوله** ايها الذي عطف علي ما قبله
 وسقط العاطف للضرورة او بنا على جوارحه اختيارا **قوله** ورد فعل
 وفاعل والمحملة خبر عن المبتدأ او هو ايها ذا او ما عطف عليه ووجد
 الفاعل اما يكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ ايها ذا
 وايها الذي اولان فيه خير ام خذ وقا وهو تطوير زيد وعمر وقايم
 وفيه اقوال ثالثة التخيير وليس سئل عنهما عند تاوانت بمسا
 عندك راض كما قال الاستاذ لان ذاك المحذوف فيه يتعين من الاول
قوله ووصف اي الخاورد الشاطبي ان هذا الاقيدة فيه
 وحيا **بانه** لما علم بقوله وايها ذا الخاورد الشاطبي علم
 ظاهره كان مظنة توهم في اخر فرفعه بهذا **قوله** و
 اسما كاي في الصفة قال الشهاب الظاهر انه ليس كاي في
 افرادها مطلقا بل براعي حال المشار اليه نحو بما ان الرجلان
 وبما لا الرجال وقوله في الصفة اللقمة اي المذكورة في اي
 الا انها تتناول اسم الاسما مع ان اسم الاسما لا يوصف
 باسم الاسما وكان ترك استثناء ذلك لظهوره ثم في التقييد
 بالصفة استعار بالفرق بينهما فان ايا لا تتع عند الناظر بغير الصفة
 بخلاف اسم الاسما وايضا فالصفة لا تفارق ايا والاسما في
 مفارقتها الصفة اذا قدرت غير مصلة كما قاله الدماميني قال
 في التوضيح ولا يوصف اسم الاسما ابدا الا ماضيه الوجوزوا
 فيه ان يكون بيانا واستثنى له ابن عصفور بامر من وسر
 في باب السمت ما يتعلق بذلك **قوله** ان كان تركها يبين المعرفة
 اي بان جعلت اسم الاسما مصلة لانه ماضيه الالف واللام
 كما في قوله وفسره الشاطبي بقوله يعني ان اسم الاسما في
 ملكه حكواي في التزام وصفه لكن بشرط ان يكون اسم الاسما
 مقتدرا الي التفسير لانهما من عند المخاطب فهو يبين ترك الصفة

معرفة المشار اليه عنده فحينئذ لا بد من وصفه كما لا بد من وصف
 اي على الاطلاق وهذا معنى قوله ان كان تركها يبين ترك الصفة
 يبين ترك المعرفة ووجه ذلك ان اسم الاسما مصلة مبهمة كاي في الاصل
 فيلزم من التقدير ما يلزمها الا ان يكون معناه مبهمة ثم قال
 واما اذا كان اسم الاسما مستقنيا عن الصفة لكون تركها لا يبين
 المعرفة بل هي حاصلة دونها فتلزم الصفة **قوله** في نحو
 سعد سعد الاوس الحمد ابو الفخر الثاني من المنادي المستحق
 للضم المجاز فيه الضم والفتح كما تقدم التنبيه عليه ومضابطه
 ان يتكرر المنادي مضافا فالثاني واجب الضم ما لم يفصح ان
 نحو يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع ايضا والوجهان في الاول
 فان سميت فالثاني بيان على الموضع او نفت قال الشاطبي **قوله**
 فيلزم سعد النسب للاوس وهذا الوجه ضعيف لان الوصف
 بالماضي يؤتم الاستتقاق موقوف على السماع فلا يقال به ما وجد
 عنه سند ووجه وقد وجدنا ذلك لجوان ما ذكر من الاوجه قال
 الشهاب وجود المندوحة لا يمنع الاحتمال او بدل منه او منادي
 بامباركا والفرق بين هذا او ما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف
 المندوحة ولا يجوز ذلك في المندوحة وان قيل انه على تقدير تكرار العامل
 اذ هو عند ذلك القليل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به بخلاف
 الاول فانه تقدير لفظي كما قرره الشاطبي وغيره وقد علمت في باب
 المندوحة ماضيه او بامباركا عني او تأكيد كما قال الشاطبي واغترضه ابو
 حيان بانه لا يجوز لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف العلمية
 والثاني بالاصناف لانه لم يصف حتى يسلب تعريف العلمية وقال
 ابن هشام ثم مانع اقوى من ذلك وهو انقال الثاني بما لم يتصل
 به الاول قال الشهاب ولا يخفى ان كلا الامرين المايرد على الناظر
 اذ اسلموا منه مانع والافتقار ينسك ظاهره بتعريف التاكيد اللفظي
 فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع انقال الثاني ما لم
 يتصل به الاول وان فحمت الاول قال الثاني مقتضى ما لم يتصل به الاول

في التصريح او نؤكد لفظ كما قال الحفيد وقال في التصريح بما عاين
تفسيره وهذا مبني على جواز الحذف الاسماء والكثرة كما به وعلى
جوازه فتنه فصل بين المتقاربين وبما كالي الواحد وكان يلزم
ان يكون الثاني لغة مضافته وهذا الاخير واراد حتى على تفسير
الحفيد وقيل الاسماء مضافان الي المذكور وضعف لما فيه من توارد
عاملين على معول واحد وقد يجازي بان العالمين هما
بمعنى واحد وعلمهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قولك جازي
واثن عشر والعاقلة وقال المبرد مضاف لمحدوف مماثل لما اضيف
اليه الثاني قال ابن هشام في الحواشي وما اورد عليه سرود
اماماته من باب التوكيد فلا يكره فيه التكرار واسما بان الامثل
بازيد المفعلات زبدها فلما حدثت المفعلات جفع الضمير ظاهرا
لعدم ما يرجع اليه **تنبيهات** الاولى قال ابن عروبة
تذخر روجه ثالث هو ياريد زبدها مبرو مضافا الى الثاني
والثاني للمثالث من غير زيادة ولا حذف الثاني قال السحاب
مثل يجوز نحو هذا التركيب في غير النداء فيقال جاسعد سعد الاوس
بيني الحوازي كن لا يتاتي فيه جميع الوجوه المذكورة اذ لا يمكن نصبه
على الاتباع ولا على نفعه بر حرف النداء ولا بقدر المضاف اليه في الاول
لعدم الشرط المذكور بقوله في باب الاضافة بشرط عطف وامانة
الحوازي ان يرفع على البدل او ينصب بنفعه بفعل اعني وقد يرفع
على التاكيد على ما نقرر فيه

المنادي المضاف الى بالمتكلم

قوله واجعل منادي مع ان يعنف ليا الى اخره قال ابن
هشام يجوز اللغات في المضاف للناجي باب النداء بشرط
اخذ ما ان يكون المنادي معي كما فانه اذا لم يكن معي كما تعين
ايات الباء فتمها ولم يجز اسما بها لا يلية ساكنان ولا حذفها
لان لا دليل ولا فتمها الفان فاسم قول الساطي رحمه الله

وبشر

وبشر حذف اليائنة ومعتلا فقيه بخور ونصر ابو القعالي
انه من قال يا بشر في الالف ممة مقدرة على القاعة في الغزوات
الثاني ان لا يكون وصفا عاما بل للفعل كصان ومكره فانه
ان كان كذلك لم يجز ايضا الا ايات الياساكنة او مفتوحة قال
ابن السراج اذا قلت يا صانع فاردت به المعرفة كان فيه تلك
اللغات فان اردت التكرار لم يجز الا ايات **الثالث**
ان لا يكون اخر يا مسددة قال في شرح الكافية واذا كان اخر المضاف
اليها لم يمسددة كتي قتل يا بني بالكثر على التزام حذف يا المتكلم
فرا من قولها اليات مع ان الثالثة كان يجزى حذفها قبل وجود
الثنتين وليس بعد اختيار اليه الا لزومه والفتح اما على ان اليات بدلت
الفاء ثم التزم حذفها لانها بدل مستقل او على ان ثانيه يا بني
حذفت ثم ادغمت اولها في المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح
كما فتحت في يدي وحقوه وقال ايضا المعروف في نسخ مسددة
الارجوزة وعلى لسان قرا بها فتح ان من قوله مع ان يعنف وليس
بواضح المقتطكون ما هو ان على صورة المجزوءة فيجوز ان يكون
مجزؤا وما والمالة هذه على لغة من يجزى ما بعد النواصب وهي لغة
حكاها جماعة من الجنوبيين وقد جاء عليها في صالح من السنة والشعر
ويكون ان وصلها في موضع رفع يصح ويكون فائدة اسناد مع الي
ان يعنف التنبيه على ان من الاسماء ما يصح ان يعنف اليها ويجوز
ان تكسر ان ويكون فاعل مع ضمير افايد اعلى منادي وفائدة
ومعناه بالصحة الاحتراز عما حرف اعرابه الف او بال نحو عصى
وفى وزيد وزيد فانه لا يجوز فيه كل هذه اللغات وجواب
الشرط محذوف دل عليه جعل ومعموله **قوله** عبد اي بحذف
الالف والجزء بالفتحة وهذا الوجه اجازة الاخفش والمازني
والفاري وذكر بعضهم اسكالا في نظير ذلك وموان الالف عوض
الياء في حذفها جمع بين حذف العوض والمعووض ولا يجوز وقد
يجازي بانها بدل الياء شرق بين الابدال والقويض هذا

وقال الساطي ينبغي ان يضبط عند بالضم لان الذي حكاه س بخلاف
الفتح بل الالف فانه ضعيف **قوله** عند اقال السهاب ينبغي ان
يكون مفتوحا بفتح مقدرة على الدال لا بالفتحة الموحودة
لانها لاجل الالف تفتح على قول المعمر من ظهور اعراب المضاف الي
اليا حالة الجر فلا يمكن ان يكون اعرابه بالفتحة الظاهرة فيه
نظروا قال ايضا الظاهر ان الالف اسر لاها منقلبة عن اسم
ويبيح ان يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر ونظرا سره
في التابع يرفد يدعي ان هذه الالف يا المنظم غاية الاسر انه
تغيرت صفتها **تنبيه** ذكرنا ايضا وجهنا سادسا
وهو الاكتفاء من الامتافق بينهما وجعل الاسم مضمونا كالمنادي
المعرد ومنه قراءة رب السج احب الي وحكي بوسن عن بعض العرب
يا امر لا تقلى وفي الباب حكى بوسن يا امر قال سارح حكى بوسن
جوار حذف التامبلة من الياء لترخيم ولزوم فتح ما قبلها لئلا
يلتبس بهذا الابد والامر بلاتا وقال في الباب ايضا والوقف
عليها بالياء عند اصحابنا وقال لانها تاتت والفر ايقف عليه
بالتا لانه ليس بمحرز التاتت انتهى وفيه ان الالف اسر موحودة
ايضا لان الفتح من جلة لغات المضاف **هذا** وقال الحفص ويظهر
ان هذا البعوض يذف الياء والكسرة ثم يعامله بمعاملة الاسم
المعرد فيضم اخره ويحذف الالف فلا يكون لفظ المضاف اليه مفردا وانما
قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المعمر فرض الكلام في المتادي
المضاف اليه المتكلم انتهى وفي المرادي نقلا عن ابن حبان ان حكمه
في الانتفاع حكم الميمني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للمبادر
نقل عن صاحب النهاية ان نغزيفه بالقصد والاقبال
واستظهر الاول بثلاثة اوجه **ثالث** انه لو كان غير منوي
الامانة لكان في الامنل صفة لاي واسما الله لا توصف بهذا
اي فيتنفخ كون الامنل ياربه انتهى وليتأمل هذا والظاهر
ان ما رجحه لا ينافي ما نقله عن ابن حبان لجواز ان يكون حكمه

في الانتفاع

في الانتفاع على ما عرض له من البناء على الضم مستحي لان كان من اقتضا
المضاف قاله السهاب والافزب انه على القول بان نغزيفه
بالامانة المؤنثة بضم مقدس كما في سائر المضافات للياء منع
من ظهوره الاستغفال بركم سنا بهتة للثبوت المفقودة وان حكمه
في الانتفاع حكم المضاف وعلى القول بان نغزيفه بالقصد والاقبال
في محل نصب وحكمه في الانتفاع حكم الميمني على الضم غير المضاف
فتدبر **قوله** والفتح والكسرة الميم واجاز قوم منها **قوله**
وحذف الياء اقتصر عليها ولم يقل والالف لان ذلك مبني على القول
بان الفتح يتا على ان الامنل ما وعما قبلت الياء والالف وحذفت الالف
وبقيت الفتحة دليلا عليها ومذهب س والبصريين ان الاسمين
جعل اسمها واحدا وبني على الفتح واقتصر على هذا القول في التوضيح
جارمنا به وبوسن منه منع الجمهور لهذا في غير هذه الصورة نحو
يا عبدا وعلى تقدير ان الجمهور لا يمنعون ذلك هنا يمكن الفرق
بثبوت السماع الصحيح هنا **تنبيه** قال الساطي قوله
وحذف الياء قيد للكسرة فقط لان الياء لا تثبت مع الفتحة فلا يصح
يقى ما لا يصح في ثبوت حقيقته او نوما وممكن ان يرجع حذف
الياء الى الفتح والكسرة معا لان الالف اصلها الياء فكانه اعتبر مع
الفتح اصلها لان قال ومثل هذا في اطلاق لفظ الياء على الالف المنقلبة
عن الياء اطلاقا س على الالف لفظ الياء لان قال ابن خروف
بريدس بقوله حذفوا الياء قبلوا الياء العائم حذفوها فلي هذا
يكون قول الناظم حذف الياء من هذا القليل **قوله** استمراري
اطرد وفي نسخة شرح عليها الساطي استمراري في الكلام قال
وافترى هذا ان هناك من الالوجه ما لم يمتنع ويومحج فقد
قالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بالياء الياء ويجوز فيها الفتح
والاسكان وقالوا يا ابن اما ويا ابن عمنا فالجوع خمسة اوجه
هذه الثلاثة منها قليلة ثم قال والاسمان في ما بين اللغتين
اعني لغة فتح الياء ولغة اسكانها غير مركبين جارحان بالاعراب

على ما ينبغي واما ما عداها فالاسمان مركبان جعلنا كاسم واحد ككثرة
الاستعمال حتى انهم يستعملونها للاجنبي فغير واما الخمسة عشر
عشر ولذا يجوز كتبها موصولين كما وقع في رسم الصحف كسر
منهم من ايقاع الاسم على كسرة بعد حذف الياء ومنهم من قلبها
الفا ومنهم من حذف وفتح الاخر انما على العكس من ياز سيد
ابن عمر و او بني على الفتح تشبيها بخمسة عشر انتهى ملحوظا
وفيها نوابد منها التصريح بان مجموع الكلمتين مع تركبها ونحوها
مضاف اليها المزدوجة لا كما قد يزعم من عدم المضافة بقي
ان المركب المزجي يجوز اعراب اخره فبنبغي جواز الاعراب هنا
فيكون اعرابه مفترقا ان فتح لخوا لاتباع وفول الساطعي وفتح
الاخر انما على الخنوع مقابلة بغيره او بني الحظا هرة الاعراب
وان شان المركب المزجي ايجاد معناه كلفظه حيث صار اسما واحدا
وكلمة واحد والمعنى هنا مستغدد كما هو ظاهر لانه على الابن
والامر والعمر **قوله** يا ابن عمر استشهد به التوضيح بقوله
يا ابنة عما لا تلومي واما ما في قول الحفيد استشهاده بهذا البيت
بدل على انه لا فرق بين ابن عمي وابنة عمي وينبغي ان يكون المحكم
كذلك في ابن عمي وابنة عمي **قوله** وفي النداء ابتاعت عرض
اي زيادة على الوجوه المتقدمة في عدم ولا يستغاد من عرض
خلافا للاستوف لان العروضة لا يبا في المزور قال السهلاب
كل من يابن في امت من ضروب لانه معرب فانه من افتتاح الضاف
نبتة مفترقة على ما قبل التامع من ظهورها استغاد المحل بالفتحة
لاجل التالاسند عا بها فتح ما قبلها لا على التالاسند في موضع السبا
التي يسبقها اعراب الضاف اليها وهذا ظاهر وقال ايضا عند
قول الشاعر يا ابنتي تالاسند فيه بضمج بان التا حرف الاسم
اذ لم تقلب الياء اليها بخلاف الالف في باعيدا ولكون التا عوضا
من ياء المتكلم لم يجمع بينهما اي بين التا والياء شارحا انه
يرد عليه يا امنا واجاب عنه وقد يقال ليس في هذا جمع

بين الياء والتا لان يقال بدل الياء والالف مثلها والمراد
لا يجمعون بين التا والياء ولو تبدلها او بني بهذا الكلام على ان الالف
على التا وانما تغيرت صفتها وقد يوافق هذا قوله ذهاب مورسفة
المعوض عنه ولم يقل ذهاب المعوض عنه هذا وقال الحفيد
الما عوض تا الثانية عن الياء اذا اصبحت الياء الالف والالف لان كلا
منهما مظنة التغير والتا تدل عليه كناية علامة وشامة انتهى
وقال ابن عمرو تا ابنت الياء لغة في معنى الابوة واما ما امت
فلتأنيث لان الامر مؤنث وهي فيها عوض **قوله** قال
في التوضيح وربما جمع بين التا والالف فقليل يابن واما وسبب ذلك
السعر انتهى وظاهره عدم الاختصاص بالشعر

اسماء لازمة النداء

يجوز كون لازمة فعلا ما ضيا وكونه اسما فاعل منونا ناصبا النداء
على المعقولة او غير منون مضاف للنداء او اعلم ان لتا اسما لازمة
غير النداء منها نحو غلامك قال ابن الدهان لا يقال يا غلامك لان الكاف
هو المخاطب والمخاطب يجب ان يكون هو المنادي والغلام هو المناد
فلم يجز واجاز بعضهم باذاك واستغفروه بعضهم وسر التنبية على
مذا وتخلص ان الاسماء بالنسبة للنداء ثلاثة استقام ما يستعمل في
النداء وغيره ومما لزم النداء او ما لزم غيره **قوله** وفصل بعض
ما يحجر بالنداء فلا يستعمل في غيره قال السهلاب ومثل شرط استغفاله
فيه الصورة التي وردت عليها فلا يجوز اضافتها اليها المتكلم نحو يا فلان
كما يقال زيدا ومثل يستغ حد فحرف النداء معها لانها انما وردت
به ومثل يجب في فلان على انه كناية عن النكرة ان يراد به نكرة غير
مقصودة وحينئذ فيلزم في ذلك نظر وقد سبق في الذين امتنع
اصنافها في المتكلم لانها لا تقرب اليه ذلك على السماع وانه لا يستغ
فلان على ما ذكر الاستغاد النكرة المقصودة واقول جوابهم من قوله
الطوف ما الطوف تراوي **قوله** بين فقيدته لكاع

بأنه على امتداد القول أو الدعا وحرف النداء يقال لما أو ندعى
 بالكاء يدل على أن حرف النداء يصير فيها قالوا أنه ملازم للنداء
 وقالوا علم أن ما قاله المصنف كغيره من أنما كناية عن العلم أمر
 محتمل لم يقم قاطع على بغيره فالحكم عليه بأنه وسم كناية التوضيح
 ممنوع لا وجه له ووجه الرد على الكوفيين أنها ترخيم فلان وفلانة
 أنها لو كانت كذلك لقبل فلا ولما قيل في التائيت فلهذا التائيت
 تحذف للترخيم مع احتمال أن يكون ترخيمها على هذا الوجه على سبيل
 المسند وذلل وقد وجهه أنه ترخيم لئلا يعلم أن هذا ترخيم
 ولا ضرورة لاحتلاله اليه مع مخالفة للقياس وإمكان وجه آخر
قوله والأمر مكذا من الثلاثي أي التاء فخرج الناقص قال
 المشاب نمل المحرر زعمه ما يمكن أن يكون ناقصا وإن استعمل
 تاما فلا يبوخذ من كان التامة فيه نظروا لفعل قوة كلامهم تدل
 على الامتناع مطلقا انتهى أقول ص صرح في شرح التوضيح بهذه السأ
 في باب أسما الأفعال فقال ويجوز من التامة وأعلم أن بعضهم
 جعل قوله من الثلاثي مختصا بقوله والأمر مكذا مع أنه يعود لما
 قبله أيضا فالوجه تقلبه بالجر وفتد بعضهم الثلاثي بأن يكون
 مجرّدا وفديا لا حاجة لذلك لأن الثلاثي عند الحاجة لا يستعمل
 المزيد قوله وسأع في سبب المذكور فعل محو كما فسق بالكع وأما
 حديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينيا لكع بن
 كع فليس هذا المختص بالنداء ولا مفعولا لأنه متصرف فهو وصف
 كظم قاله السيوطي وفيه تأمل والأظهر قول ابن الأثير في النهاية
 أن استعمال لكع في النداء الكثر وليس بواجب دائما

الاستغاثة

أي نداء من يجلس من سدة أو يعين على مسكنة قوله إذا
 استغنىك اسم الخاقع الاستغاثة على الاسم اصطلاحى فان
 المستغاث حقيقة المعنى أو القدر رمز لولا اسم وتقييد الاسم
 بكونه

بكونه منادى مع أنه لا يكون الامنادى بل ذلك معلوم مما تقدم
 في باب النداء لئلا يفكر عن ذلك بقدر العهد واحترازا عن الاستغاث
 اللغوية نحو استغثت بك ومثل كل منادى يصلح للاستغاث ولو ذكره
 غير مفعولة تزد في ذلك الساطي ولم يقيد النداء بحرف ولا بد
 من كونه بالماضي عربيه قوله كيا للمرتضى وقوله إذا ذكرت بالكن
 مرآت المنادى البعيد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرين
 إلا إذا كان كالبعيد أو يقال الاستغاث لاحتياجه إلى المد الصوت
 كالبعيد واستغث من قوله حقا باللام أنه معرب مطلقا سواء كان
 متصفا أو لا كما قاله الأصوليون وغيره والمراد أنه كذلك أن خبر
 باللام وكان معربا قبل النداء الما ياتي أنه فتجملوا من اللام والالف
 المقافية لها فيكون حكمه كسائر المناديات ولأنه قد يكون مبنيا
 قبل النداء نحو يا لنداء أو يا لرفقا كصاحب ذلك ولا يتصور في المنة
 قبل النداء أو الاستغاث أن يصير معربا بعده إذا وصف
 المستغاث المجرور باللام نحو يا يزيد السجاء للظلم فليس في تابعه
 إلا الجرح كما صرح به الرعي في النهاية لا يبعد نصب المنة حتملا
 على الموضع وجوز المرادى الوجهين وفي الجمع انما عرب المستغاث
 والمنفقت منه مع كونه منادى وعلته البناء مؤجدة فيه لدخول
 اللام التي هي من خصائص الاسماء فزجع لما أصله ويجاء هذا الموضع
 رفعه فنبقت بالجر والنصب وقيل لأن يا صار حكمها في النداء حكم
 العامل إذا بنا فيه ما سببه بالأعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال
 عمل بالفظا وصار بمنزلة ما زيد عجبنا فيلزم هذا الموضع رفع
 فينبق ببلانة أوجه وإنما فتح اللام لأن المستغاث واقع مرفوع
 الضم واللام الجرح ففتح معة قال ابن هشام ويرد عليه زيد فتمت
 لزيد على حد لا يسمي الموت بين ويجاء بأنه غير مطرد
 فالموضع بالضمير الحق فالفتح اقوي وبعضهم عمل بالفتح بالفتح
 بين المدعو والمدعوله وقد يورد عليه بالزبد لعمرو فأنه
 لا اليأس فيه ويجاء بأن اليأس يجعل إذا اقتصر

على احد انما وعدت الاخرى طرد الباب ورتبوا الكوفون ان الامر
بعض ال فلاستوال على الفتح ورد بوجوب الكسرة المعطوف
الذي لم يقدّمه يا وبقولهم باللسان ولا تدخل ال على
قال الناظر ويقول يا الله **قلت** فذجا نحن ال الله في
بلدتنا قالوا اذا الداعي المنيوب قال يا لا فلنا خلطت الامر مع لا يصير
كله تقنوبين ومع لم قال الفارسي ال الف من يا لعن واو لا هنا
مادت كفتا وقال الناظر لا تافية او ماهية والمنادي محذوف
اي يا قوم لا تزار ولا تفر كذا بخط ابن هشام والكلام على استغلق الامر
الداخل على المستغاث والداخل على المستغاث له في الفاكه وفي
ما شيننا عليهم ما يخلق به مسالة يا الزيد ذكر الامر ما يزر
ويا الزيد ذكرها واجب لانها اذا حدثت لا يفيح مجرورها منادي
قوله وفي ذلك الكسرة بيننا شامل المستغاث من اجله
والاكان تكرار منع مفهوم الشرط فالامر معه مكسورة وجوبا
على الاصل وهو ظاهرة في الاستا الظاهرة واما المضمرة فتفتح معه
الامر اليها نحو يا زيدا لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين قال
الشهاب رحمه الله ومن لم يجز انما دما بالذات نحو يا لك لك ويالي
لب انتي اقول نعم يجوز **تتبع** قال ابن هشام
في الحواشي رتب الناظر ان المستغاث له قد يجرب بالامر وقد يجرب من
وعندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد الخلاص منه او يبراد
تخليصه مما تزل به او مما يتوقع نزوله به في الاول يصح المجي
بالامر والمجي بن نحو يا زيدا للظالم ويا زيدا من الظالم قال
بالرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم ديننا
ويج الثاني يتقبح الامر ومعنى يا زيدا للظالم ادعوك له لتخلصنا
منه والدليل على استغاث الامر في ذلك قوله
يا لانس ابو الامثارة في التوغل في بيع وعدوان
وفي شرح الكافية قد يعني من الامر الثابتة اذا كان في الاستغاث
معنى التعجب نحو لحظات ليلى البيت فتبذ المسألة بالتعجب واطلوا

في التتميل وشرحه والمحق عندي ان المرجع ما ذكرت انتهى
وفي الرضى وقد يستعمل المستغاث لرب من نحو يا الله من امر الفراق
وهو متعلق بما ذكر عليه ما قبله من الكلام اي استغاث باسمه من
امر الفراق انتهى **قوله** ولا مرنا استغاثت غافلت الف قال
الشهاب في حواشي الاسموف ولا يبعد انه حينئذ مفذو القم
فيرفع كما انه يجري على محله بلا اشكال فليجروا **قوله**
انه عبر في التتميل بقوله ويقا فيها الف كالف المندوب انتهى
وقد يؤخذ من هذه العبارة بيان محل تلك الالف على تفصيل
المندوب حتى يدخل اخر المضاف اليه نحو يا امير المؤمنين وكذا
آخر الصفة او الموصوف دون الموصوف على الخلاف في ذلك
لم رايه الرضى صرح بان لا يكون تابعه مرفوعا وقال **قوله**
في حواشي السراج وكلام الرضى صرح بان لا يرفع تابعه حينئذ
وفقتبة ذلك انه لا يقدّر الرضى في اخره وعبارته في نقليل
في ذكره فان توابعه اي المستغاث الذي في اخره زيادة
الاستغاث لا ترفع نحو يا زيدا او عمرا ولا يجوز عمرا لان المنوع
مبني على الف الاستغاث اذا حقت المني والجمع على
حده مكارميين اي على الياء فليراجع انتهى وصرح الساطي في
الندبة بان ما يلحقه الالف يقدّر فيه اخره الضم ويماقياسه
فالضم هنا مقدّر وسياقي في الندبة الكلام فيه **قوله** ومثله
اسم ودون تعجب الف يمكن ان يكون اشارة الى التعجب الاصطلاحي
قال الساطي وقوله الف في موضع الصفة للتعجب كما انه يقول
دون تعجب مألوف في ذلك الاسم مخزرا من ان يكون غير مألوف
في التعجب ومما ينبغي رحيث لا يعرف السامع ما اراد بذلك
النداء اما بان يكون التعجب منه تكرة نحو يا زيدا فان مدد الا
تالفة العرب في التعجب كما لا تالفة في الاستغاث فلا يجوز ذلك
واما بان يكون معروفة ولا قريبة تدل على قصد المستغاث اليان
قال فلا يد من اشراط كونه معروفا في التعجب منه وهو معنى

وكذا توابع
المجور
الاولى
المجور

كونه ذاتي في مالوف وعلة ذلك تشبيه علة المندوب التي تذكر
في باب فان تشبيل فقد اسقط الناظر هذا الشرط من المستفاد
وموافتقرا اليه كما في المنعجب بل المنعجب فرع الاستقامة
والمعجب فيهما واحدا ان قال فاجواب اما ان يقال ان ذلك
غير شرط لاي المنعجب ولا في غيره الا في المندوب لان الحق بين
بشرطه هنا واستنطوه في المندوب ولو كان معتبرا هنا لذكر
ويجوز قول الناظر على اطلاقه وقوله ان لا يريد به زيادة واما
ان يكون عنده معتبرا حسبما تقدم في المنعجب واعتمد على ما
يعطيه مثاله وهو قوله يا المرتقي والسئلة بعد محل نظر واحد
فهما ما اعتمد عليه قال السهاب ويوجب عدم الاستراط في
الاستقامة تشبيلهم في النكرة غير المقصودة بنحو قول الاعشى
يا رجلا خذ بيدي مع انه استقامة في المعنى

النسبة

هي ندا المتفجع عليه او المتوجع منه والتفجع يقع للتوجع من حسنة
قادرة ورزية للجوارح جارية **قوله** ما للمنادي جعل
لمندوب يعني من احكامه واقتسامه الا ما استثنى كقوله وما نكر
لم يندب كذا فعل في سبيل المظوم وكان ينبغي ان يقدم الاقتسام
على الاحكام في اللفظ لكونها مقدمة عليها بالاطمع قال ابن هشام
ومن الاحكام من اذنه مقدر او اعرابه مصانفا او شبهه ومنها انه
يكون نصبا ورفقا في الضرورة ومنها احكام التابع ولم يذكر
ذلك ابنه ولا هو ايضا ويدل على ان المندوب ينبغي واجمعتي
الشاميتية واجازة يوسى وازيد الطويله انتهى ومثل
في المقترح للقول الذي يوجب بيانا عسرا وهو محمول على
المتحيز كما في ذلك الساطي ويدل له قوله بعد ذلك ولا
يندب الا المعرفة ويسمى من الاحكام لحوق كاف الخطاب
فيجوز في التندبة واغلامك وتقدم انه لا يجوز في النداء لان

المندوب

المندوب ليس منادي حقيقة بل بصورته ويدل لذلك انه
لا يراد منه اجابة ولا يطلب منه اقوالا ومنع ذلك السرا في
قال بعض القاريين ولم يسمع شامدا بخلاف قوله ومنع الكوفية
منه الجمع السالم كما لا يجوز تثنيتة واجمعه لان الحاق الالف
هنا كالحاق الالف او الواو هناك ونسبة المصيرين بان سده
الالف لا تغير الملقوط عما هو عليه ولا تخذ في تثنيتها بخلاف
حرفي التثنية والجمع وقال السهاب قوله ما للمنادي جعل المندوب
ينبغي ان المندوب المضاف اليه المتكلم يجوز فيه الوجه السابقة
اذا كان منادي فيجوز واعيد بغير الدال وتحتها واعيد بقلب
الياء الفاو واعيد بضم الدال لقوله الالية وقابل واعيدا واعيدا
الى اخره بيانا ليقال اذا اريد الحاق الف التندبة لاسطلقا ويحصل
من الموضوعين ان نحو واعيد اجتمعا على طريق المنا فيكون الالف
تدلا من يا المتكلم ويحتمل ان الالف للتندبة وان الياء التي هي المضاف
اليه محذوفة ولا يضر احتمالها للمرين للعلم بان مندوب بكلها
لوجود ما يمتص بالتندبة وهو وان اريد تعيين احد الامرين
وجب نصب قرينة تدل عليه فليتنامل **قوله** وما نكر لم يندب
الى اخره قال الرضي ولا يندب الا المعروف على كان ولا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب انتهى وقد يؤخذ منه جواز ندبة النكرة
المعروفة لسهول قوله او لذلك وهذا اما بواق قول ابن جروف
ان ظهر يندبها عند جازت والا فلا كالموصول واجاز الكوفية
ندبة النكرة مطلقا وهذا اما في المتفجع عليه اما المتوجع منه
فانك تقول فيه وامصبيته وان كانت المصيبة غير معروفة
وعلم هذا قول الناظر وما نكر لم يندب استثنى من قوله ما للمنادي
اجعل لنا اسوينا اليه كذا بالنسبة للمتفجع عليه فتدبر وقوله
ويندب الموصول لم يندب استثنى من قوله ولا ما به لان المهم
يسمى الاسارات والموصولان قال ابن هشام رحمه الله
المندوب خلق قال القارجوا باب الامر المهم

والإتيان والافتراق وما يحتاج إلى التفسير والبيان مبهم لأن المراد
منه كانه مغلق عليه فهو كالمغلق على معناه **قوله** ويندب
الموصول بالذي استشهد قال ابن هشام أرسل الكلام في الموصول
هنا وقبده في سبك المنظوم قال لا يكون مبهما غير من الموصولة
بمعين كمن جفيري رزمرو وفي مثل هذا الاستعمال خلاف اعني ان
يطلق العام ويخصر على ان يبيح واحد والمجهول على منعه انتهى
وفيه نظر والمأذون في الجمع لا في العام اذا لم يكن جمعا وال في الموصول
موصول والموصول صلة وال هذه في قول الموصول صلة للتعريف
وقصدت بهذا الكلام التلخيص والاعتزاز بالذي متعلق بموصول
وهو الذي دلنا على ان في النظم موصول لا حرف تعريف وفي قوله
بالذي استشهد حذف العايد المحرور بالحرف ولم تكن شروط الحذف
لان التقدير بالذي استشهد به ولا يجوز ان يكون التقدير والمعنى
بالصلة التي استشهدت فلا يحتاج إلى المحرور لان شجرة الصلة وحدها
في نفسها لا تكفي في ندبة الموصول بل لا بد من شجرة الموصول بها
قوله صله بالالف اي جوارا لا وجوبا بل لئلا نقول اولا ما
للمنادي اجعل المندوب فانه يقتضي انه ان كان مفردا معرفا
سبي وذلك لا يتأتى مع الالف وقوله بعد فالدوا بها لان سر د
لكن قال الحفيد قال الاندلس يجب لحاق الالف مع يا لئلا يلتبس
بالنداء المحض وذكر الجاهلي ان المندوب حينئذ نظير المستغاث
بالالف وفرضينه انه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدس
فيها الضم وسياق عن ابن هشام ما يقتضي ذلك والفرق بينهما
وبين المنادي المبني قبل النداء ان البناء فيهما سبب النداء فلم يجز
لينا اخرج خلاف المبني قبل النداء وقال الشاطبي ان الضم بعد رسم
الف الندية فقال اذا قلت يا زيدا هاهنا فالف الضم مقدم في آخر
الاسم وليس مبهما على السكون او الالف انتهى وكون فتح ما قبل
الالف بنا ظاهرا اذا انقلبت الالف باخر المندوب حقيقة دون اذا
ما لحقت ما اصنف المندوب البه نحو والمبر المومنين واغلامهم

ولينظر

ولينظر في نحو واغلام احمد اهل مومجور وبالعقبة الظاهرة كما هو
مقتضى ما يأتي عن ابن هشام من ان الفتحة لا تحذف واما نحو
واعبد الملوك ونحو مما جعل على فتحة الجزم بان فتح ما قبل الالف
مبني عند الرضي واتباعه لان مذلول الجمع مندوب حقيقة وان
وقع للمندوب خلافة فلا يجوز عليه وعبارته رحمه الله ينبغي
ان المضاف اليه هنا اعني الملكا معرب مقدم الجرد لا يقال انه
مبني على الفتح كما في وا زيد الا انه غير مندوب فليس مناوي حتى
يستحق البناء كل مومجور منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدم
الحرف فليتنا من انتهى وفي قياسه يقال نيا اذ الحقت تابع المندوب
فانها تحقق اخر الصفة عند يونس وقال الكلبي وسخر الموصوف
قال ابن هشام وبذلك ليونس قولهم واجمعي الساميين نيا
وجواز ان الموصوف الذين نفروا منه فانه ملائكم **قوله**
• لا تركن إلى الأمر الذي ركت • ابن جعفر حين اضطرها القدر
انتهى يعني ان الفاء في الآية دخلت في الخبر لان المبتدأ اوصف بما
يرحل الفاء خبره وحذف العايد المحرور في البيت وان لم يكن
الموصول مجزوا بنا جرمه كونه موصوفه مجزوا بذلك على ان الصفة
والموصوف كالله الواحد وقال في موضع اخر وقاس يونس لحاق
علامة الندية للصفة على لحاقها المضاف اليه قال لان الصفة
قد تكون مع الموصوف كالله الواحد نحو واغلام ظريف لك ومداد
زيد بن عمرو وله ان يجتمع بيا ايها الرجل وجاروا الجاهل العفير فحالت
الصفة لارمنة وان يقول الصفة عين الموصوف والمضاف اليه
غير المضاف وقول الناظم ومنتهى المندوب يفهم انها لا تحقق اخر الصفة
وتحقق البدل والعطف النسق كما قال ابن الجبار وظاهر كلامه انها دخل
البدل ون المبدل منه **قوله** السحاب ولا يبعد دخولها على كل منهما
وكذا يقال في عطف النسق وفيما من قول من انها لا تحقق البيان والتوكيد
ودخل التوكيد المفضل وان امكن ان يقال في الجميع انه حيث سماع
دخول الالف على غير المندوب حقيقة لتتبركه منزلة سماع البناء

على الفتح **تليها** **الف** الاولى في المرادى وغيره هنا ان
الطلاق الحقة يقتضي جواز الحاق الالف اخره الف وماويه صرح
بعض المغاربة وابن معطية الغيبية وابن الحاجب فقال في عبد الله
واعبد اللاهه ومنعه النظم لا يستحق الالف وما بعده الالف
والماكن هذا الحاق يقتضي المنع من الحاق الالف والما الالف فقط
فنتهي ان يذكر عند قوله ووافقاردها سكنت الحقا فعل ابن هشام
في الحواشي **الثاني** اتهم قوله ومنه في المندوب صله بالالف ان الكثرة
تخذف نحو وارقا شاه وكذلك الضمة نحو وازيداه وان الفتحنة
لا تخذف نحو واعلام احمد او امير المؤمنين **الثالث** قال
سعيد اذا ارادوا زيادة المد جعلوا الاسم بين مدتين وحققوا
الالف لانها تعد في المد والباس الحاقيا المتظن وان الواو تودي
لما ليس مثله **الرابع** قال ابن هشام في التذكرة لم يوصل
بواو في يازيد وبيا في واعلام الطرف كما تقول في مدة الانكار
ازيدنية و احمد و واعلام احمد **فوجين** احدهما ان المراد
مع الانكار حكاية اللفظ الذي ينسب اليه معنى الانكار فوجب
ان لا يغير الف الندبة ومن ثم حذف التنوين لالف الندبة
دونها ولم يبق فاصلا بينها وبين المندوب فلذلك غلبت على
الاسم بخلاف الف الانكار فلذلك عليها الاسم فعمرها والوجهان
لاينحرف **قول** منلوها ان كان مسلهما حذف بان كان الف نحو واموسا
وان كان هزتا نيتا انز نحو واحمر اه وجوز الكوفيون حذفها وعليه
تخذف الالف ايضا للمساكنين وقولهم حسن لان في قولك واحمر اه
حقاق شبه ثلاث الفات ويوفيه منع ابن مالك من الحاق الف
الندبة ما اخره الف وماه هذا وقال السهلاب ولا يبعد نقد بير
الضم على المحذوفة انتهى وموظا هصر على كلام الساطي فتدبر
وقال ايضا لا فرق في المثل المحذوف بين ان يكون جز كلمة او كلمة
كالخفاف للمبا على الفة من يلقبها الف كما يستفاد من كلام الساج
آخر الباب انتهى وقال ابن هشام انما كان المحذوف الف المقصور

لان الطاري يزيل حكم الثابت ولان الف الندبة كلمة والفق المقصور
جز كلمة ولانها اجتمعت للمد فمد فاما بعد ذلك غير لائق ولانها ثابتة
في نحو وازيد او امير المؤمنين او الف الندبة كلف وما بعده الالف
لما ان الالف في الصحيح فيفسد ولانها تزيل التنوين فزالها الالف
او لا انتهى وقوله لان الف الندبة كلمة الحاقيا من ما قاله
السهلاب لان يقال بقليل ابن هشام نظر للعقاب **قول**
من صلة قال في التوضيح نحو ومن حفر بير زمزماء قال الحفيد
فان قيل لا تنوين هنا لان زمزم لا يقرب فيها قيل تنوين مقدس
انتهى اي بنا على انه علم على البير وان اعتبر انه علم على القليب فهو منصرف
واقاد كلامه ان التنوين المقدس يمحذف ويوجه بكونه طردا للباب
او بانه دليل تمام الكلمة ولا تامة مع الحاق الف الندبة في الجملة
فتخذف لان ما قبله لم يبق تاما **قول** قلت الاما قال الساطي
دعا المحاطب كل به البيت وهذا النوع من التكميل الذي لا يفيد معنى
قليل جدا في هذا المتظن **قول** والسكندر الخ اي شكل المندوب
وصورة المسألة انه اذا اريد زيادة الف الندبة فيها ذكر فاذا
اردت ذلك ابدلت من جنس الحركة والالف تزيل واعلامك صرح كما
علم من اول الكلام وما كان في التفسير بقولنا ابدلت ونفع في كلامهم
قال الدمايني لا ينبغي ان يكون المراد المندوب المضرب في واما ينبغي
ان يكون معناه يوجب ابدال الف بغيره بغير ما وليته واعلم
انه اذا قيل واعلامه و نحوه فيقاس ما سران يكون علامة في هذه
الامثلة مستحوب وان الضمير المضاف اليها في محل جواز لا يتصور
فيها الاعراب التقديرية قال ابن هشام وعلم انك لا تقول وارقا
ولا واعبد المليك ولا واعلامه زيد بنه فلا فالكوفيين واجازوا ايضا
واعلامه زيدناه وفي التكميل وقد ذكر الالف ما نصه ولا تقلب بعد
كثرة فقال ولا بعد كثرة اعراب ولا يترك لاجلها تنوين بكسر
ولا فتح فلا فالكوفيين وذكر ايضا عنهم انهم اجازوا وجبين في نون
التثنية وان يقول وازيداه وازيدانية قال وهو عندي

احسن لان ابا حاتم حكى واهلانيه ولم يحكى واهلنا **قوله**
 لايتنا قال ابن هشام اسم فاعل من لبس اليه باليه خطه وقال
 الساطي يعني باللبس الخاطي قال لبست عليه الامرا اسمه اذا
 خلطت عليه فلم يعرف وجهه اي ان يكون الفتح يلبس المقنود من
 الكلام كما يذهب اليه اليوم وهو غير مقصود واليوم ذهبا
 ظن الانسان لما اليه وهو يريد غير يقال وممت في اليه بالفتح
 اهم ومما بالاسكان اذا ذهب وممك اليه وانت تزيد غيره واما
 ومم في الحساب فهو بالكسر يوم ومما بالفتح اذا غلط وسعى
 فهو غير الاول فاتيان الناظر باليوم الساكن الهاء متوابع
قوله وواقفادهها سكنت لان الالف تحذف بالوقف فاذا لمحت
 الهاء زال الحذف قال ابن هشام سبب الحذف زيادة المد لان
 الالف اذا كان يقبل زيادة مد على مدها الطبيعي لما حصل من
 التقاء الساكنين فيكون ذلك اعون على ابداع الصوت بما حصل
 من طالة المد وخرج بقوله واقفا حالة الوصل فلا يلحق فيها الهاء الا
 في الضرورة وفي التشبيه ان الحاق الهاء في الوقف غالب وهو مخالف
 لما يقتضيه ظاهرنا في النظم من التحجير وقال ابن عمرو اجاز
 الكوفيون الحاق الهاء في الوصل واشهدوا كانك فينا يا اياه غريب
 واجاز الفراء الهاء وكسرها حينئذ فالضم تشبيها بها الضمير
 والكسر لان التقاء الساكنين وحمل البصريون البيت على الضرورة
قوله وان تشا فامد واله لا تنزد ظاهر كلامه ان قوله
 فامد مرفوع مبنية او خبره محذوف اي كاف وقال ابن هشام
 ما اقر ان يصب المد دفعا لتكرار انتهى اي لان قوله واله لا تنزد
 حينئذ يتكرر مع ان نزل ثم قال فان قيل قد لزمك التكرار لانه
 لما قال ما المنادي اجعل المندوب علم ان زيدا مثلا فيم فلما قال
 سلمه بالالف علم انه يقع لها ولزم من ذلك ان يكون على الجواز
 لا الوجوب قلنا لا فانه يمكن ان يقال مضموم تقديرا
 وان كان مفتوحا لفظا ويظهر اثر ذلك في التابع فلما نص على انك تخبر

اندفع

اندفع مذكور اليوم فان قلنا لا يسمع اطلاق التحجير لانه
 اذا ليس وجب لحاق مدات الندبة فلا ينبغي ان يلزم كلامه شيئا
 يلزم منه الاعتراض عليه قلنا **قوله** الهاء ليس وجب اتصال
 وانما نقدر له في قوله وغير الذي ليس اجتناب فالله اس من دفع
 باستعمال واقفرتنغين المدات له فعمما انتهى فقصية قوله قلت
 لا فانه يمكن الحاق المندوب اذا لمحت الالف مبنية على الفتح وهو ما اقتضاه
 كلام الجاهلي وقد مر التنبيه على ذلك وقال السحاب ان قلت
 لا قايده في قوله واله لا تنزد لاننا لم نعلم مما قبله قلت بل له
 قايده لانه لو اسقطه لاحتمال ان قوله وواقفادهها سكنت معناه
 زيادة الهاء وحدها بدون الف الندبة وان قوله وان تشا فالمد
 معناه الادق في زيادة المد فيكون الحاصل الادق في كل منهما واحد
 فلما قال واله لا تنزد دل على ان معنى قوله وان تشا فالمد انه يعني
 الاقتضار على المد ومما يدل على ان المراد بزيادة الهاء زيادة
 مع المد في قوله واله لا تنزد بيان لمراده بما قبله فتأمل
قوله وقابل قال ابن هشام خبر مفيد لامتنع الان الظاهر
 ان من معرفة ولانه لا يجر قائل ذلك فحين ذكر اد يقول واعبديا
 من لغته فتح يا المنادي ويقول واعبدا من لغته يا غلاما وباعلام
 وباعلام وباعلام وقد يقال المراد الاجتماع ولم يجتمع الا لمن
 ذكر وقابل ما من محكي مثلنا سطر ودليل المجه انه اخيار عن لغة
 قوم مصوا وانقرضوا ودليل الحكاية الاعمال ودليل الاعمال
 التنوين ودليل التنوين عدم الاتزان بدونه ودليل هذا وجد
 ذي الطبع المستقيم والعروض **قوله** واعبدا قال السحاب
 الظاهر ان عبدا هذا ونحوه مضموم بفتحة مقدسة منع من ظهور
 الفتحة لاجل الالف لانه هذه الفتحة ظاهرة لانه لا يخل الالف ولا
 مومبني لانه مصنف والمضاف لا ينبغي في المندوبين انما
 قال الناظر والسارح وغيرهما فان قلنا **قوله** وانقطاع ظهري
 على لغة من سكن وجب ان تحرك الهاء لان الهاء لا تحذف الا ان كانت

مضاف اليها المنادي وممذه قد اضيف اليها غير منادي قال ابن
هشام انما هذا حذف لالتقاء الساكنين فلا يتوقف على ما ذكره انتهى
ومن خطه نقلت

الترخيم

قوله ترخيمًا حذف اخر المنادي ظاهر كلام الاسموني في ان الناظر
اراد بما ذكره تقريفاً للترخيم وصح به ابن هشام كما سبأ في وفيه
انه حينئذ غير جامع لانه لا يشمل حذف الآخر مع ما قبله مع انه
ترخيم كما سبأ في ولا يصح قبحه بهذا الحذف اعني حذف بمجموع
الآخر مع ما قبله انه حذف الآخر لان المركب من الآخر وغيره
ليس هو الآخر لا يقال **قوله** اراد بالآخر ما قبل ما قبله ايضا لانه
نقول **قوله** مجاز لا قربنة مع انه يردده قوله ومع الآخر الخ قالوا
ان مقتضود الناظر بيان بعض اقتسام الترخيم لا التقريب فان
قلنا **قوله** ومع الآخر لا يرد ما ذكره سبأ في انه اراد اولا
بالآخر ما يشمل ما قبله واراد به في قوله ومع الآخر الحقيقية
فقط قلنا **قوله** لا يجيء ما في هذا من تمام التكلف وغاية الحقا
من قربنة فلا يجوز مثله في التقاريف وقد يقال مقتضود الناظر
التقريب كمن مع حذف لقربنة اي اخر المنادي وما قبله بدليل
قوله لا يرد ومع الآخر الخ وفيه تكلف كبير لتراخي ذلك قال
السحاب **ويقال** ان يقال انه تعريف ويراد بالآخر حقيقة
والتعريف بالاعوجاج عند المتأخرين من المناطقة **ويمكن**
ان يراد بالآخر ما يشمل ما قبله مجازا والقربنة قوله ومع الآخر
الخ وفايدته بيان ما قبل الآخر الذي يجوز حذفه لانه لا يحذف
لا بشرط كما انه يشمل الآخر اذا كان كلمة من غير المركب كما
بدل له قوله والعجز حذف من مركب **والخاص**
انه اراد بالآخر ما يحذف على طريق الاجمال كقوله بعد ذلك
فتدبر تنبيه **قوله** جواز الشارح ان يكون ترخيمًا مفعولا
لاجله لانه يتقدم على عامه خلافا للعقب كما تقدم في باب

وان

وان يكون ظرفا اي وقت ترخيم وسروره استنراطه نفسه ان يدل
على تعيين وقت او وقتا او وان يكون حالا مستغنيا عن احوالهم
يجز جوت وعليه يجوز ان يكون ذوالحال الفاعل او مضاف اليه
المفعول اي مرخما وجا الحال من المضاف اليه على الثاني لكون المضاف
جزا من المضاف اليه لكن يبرر انه لا يتقدم على المضاف اليه وزاد
غيره بخبر ان يكون مصدرًا لا حذف لانه مراد **قوله**
وجوزته مطلقا قال الشارح اي سواء كان علما او غير علم وسواء
كان على اربعة احرف فصاعدا او اقل انتهى وبه يعلم ان مراد والده
بالاطلاق انه لا يشترط في الموند بالما الشروط التي تخضع للحال منها
فهو في مقابلة التقييد الاية في قوله الا الرباعي لانه يعني انه لا يشترط
فيه شي أصلا والافله كغيره شروط اخر ان لا يكون نكرة مبهمة
ليخرج قوله لا يرد ما ذكره سبأ في انه لا يكون مضافا ولا
سبب ما به ليخرج بخوطم الخيرو ما طالع خبلا وان لا يكون مختصا
بالند العجرج نحو قوله وان لا يكون سندا وما لا مستقانا ليخرج نحو
بالعمرة وواعمرتا ولا مينا فيل التذ كما مض عليه ابو حيان واقره
الدما ميني والسيوطي قال السحاب لكن فضيلة هذه المقابلة
جواز ترخيم الموند بالما ولو مع اضافة وليس كذلك فالمراد المقابلة
جواز ترخيم في الجملة انتهى وبه يعلم ان تقييد التثنية بالمنادى
المعني لا يكفي وان قول الشاطبي لو قال

ترخيمًا حذف اخر المندوب **قوله** نداسوي المندوب فالمدح كفي
لنعتن ما فانه من شروط ترخيم ذي اله انتهي لا يفي بالشروط
واعلم ان ابا حيان قال في شرح التثنية بعد ان ذكر انه لا يرخم الاسم
الملازم للنداء وامام ملازم قلبي ترخيم ملاك ما ان كل بناء مفعول
من اللغز انتهى وان اطلاقهم يقتضي عدم ترخيم المندوب ولو بدون
الف التمنية كما صح به المراد وقال ان من يرض عليه فلا حاجة
لقول السحاب انه ظاهر كلام الاسموني ومفهوم كلام الرضي ولا وجه
لتقييد السيوطي في الجمع بما حقه الالف وابن خروق اجاز ترخيم

المستقاث اذا لم يكن باللام نقوله انما لمك بن معصعة ابرهيد
كذا امكوا قال الشهاب وفيه نظر لانهم قالوا ان الاستقاث
تختصر بيا قاتل وفي المراءى قال ابن الصايغ ومما ضرورة وقد ناداه
بغيره وذلك ممنوع انتهى **فصلها** **الاول** اذا حذف
على الموحى حذف الهمزة فاعلم ان تلحقه هاء ساكنة فقليل بها السكت
وقيل بها لنا المحذوفة اعبيت بيان الحركة وقد يعرض عنها الف
وقد يوفق بلاها ولا عوض قال ابو حيان اطلقوا الحذف هذه
الهمزة ويقولون ان كان الترخيم على لغة من لا يتطرق له الحذف لانه نقص
لما عزموا عليه من جعله اسما لما حين يلوه على العم وبو يده
ما بالحق في عليك **الثاني** ادعي ابو حيان ان المفرد المعرف
مختصا بما التانيث يجوز بناؤه على الضم كما هو مفرد ويجوز اعرابه
بالضم تشبيها له بالمتصاف في محل الفتحة في نحو ياطلمة حركة اعرابية
وان هذا خصوصية من بين المناديات يجوز بناؤه تارة واخرى
اخرى وعلى اعرابه جاقوله كلبني لم يا امية ناصب ولم يبنون لانه
غير مستقر وقيل هو مبني على الفتح لانهم من بيني المنادى
على الفتح وعليه جاقوله يارج من عوالسما لهي بفتح الحاء ولا
يمكن دعوى اعرابه ريج لانه لم يبن مع كونه منصرا فاجل
امية **قول** والذي قد رخصا بجزئها وفتره بعد هذا مذهب
اكثر العويين واجازسان برخصا ثانيا على لغة من لم يرفع المحذوف
قال ابو حيان الصحيح مذهب من وبه ورد السماع سرقا والوجه
ان في ذي التا الذي هو اكثر من اربعة احرف وجهين احدهما
هو الكثير الشايغ ترخيمه محذوف التافق والثاني وهو قليل
ترخيمه محذوف التا وما يليها ومنه احرارين يدروا ويا رط
انك فاعل وهو نظير المحذوف في منصور قال الاستاذ ابو
عبد الله الصغير قياسا لسطا هيا منصورين لانه منسلكه بخلاف
خارئة فيحتاج الى نظر انتهى اي لان ما قبل الاخرى خارئة ليس
حرف لين **تيسير** اعترض بقوله والذي قد رخصا

رخصا الحارين ذكر اقتسام ما يندب ومنيزه مما لا يتب وكان ينبغي
ان يوحى فيذكره مع الكلام في بيان ما يحذف للتخيم فان قلت
فقد قال اول الباب احذف اخر المنادي ثم لا اعترضت عليه هناك
قلت لم يذكره هناك لبيان ما يحذف واما ذكره لتقريب
التخيم **قول** الا الرباعي فانقوا العلم الخ قال الرضي اما اشترط
العلمية في التخيم لكثرة نداء العلم فاستسبب التحقيق بالتخيم
واما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرموا نقص الاسم
نقصا تاما سيما طرد اعن اقل بنية المعرب اي عن الثلاث بلا علة ظاهرة
موجبة بخلاف يدور فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل
غير قياسي والسدود لا يعيابه وبخلاف نحو عمر وشج فانه وان كان
قياسيا لكنه لعل ظاهرة موجبة لمجيئة الى الحذف فان قلت
المنادي المرخومي والاسما السبئية تكون على اقل من ثلاثة احرف
نحو ما ومن قلت **الباقية** فاعلم ان من هو في حكم المعرب
وضمه مشبه للرفع على ما بينا فيل واما ضم الموث بالما وان لم يبق
على ثلاثة احرف بعد التخيم لان بقائه على ذلك ليس لاجل التخيم
بل يقع الهمزة تاقصا عن ثلاثة لانها كلمة اخرى لكنها امر حجت
ما قبلها بحيث صادت معنقيا لاعراب **تيسير** اجاز
بعضهم ترخيم النكرة المقصورة قياسا على قولهم اطرف كرا وفي هذا
المثل سامد على نداء اسم الجنس مجردا من حرف النداء وهو قليل كترخيم
وعلى حذف متلو الاخر بالسروط وعلى عدم انتظار المحذوف لانه
لما حذف النون والالف يبقيا كرو فقلت الواو والفاء حركتها وانفتاح
ما قبلها ولو يوي المحذوف لكانت الالف في نية الوجود فلا يعبر
القلب لما علمت من قوله بعد ان حرك الثاني بل يقار حينئذ بالرو
بالفتح **قول** واستناد اي في الغالب بدليل قوله الاء وقل الخ
قول من كانه احتراز عن النسبة الامانية والنوصيفية
قول ومع الاخر احذف الخ لانه لما حذف الاء وما والاخر
غزا المحذوف على الزايد لانه اصنف كما انهم لما صموا في الدوران

والمباني وان لم يوجد الساكن حتمًا للعين على الامر اذا كانت اولي
بالاعمال وقد محت واذا كانوا قد استقروا ايدى في حقيق فانتاع زائد
اصلها الحق وانما لم تحذف الزايد الساكن لانه يتقاضي بحركته على
الحذف واذا لم يجدوا المباني الوقتية تراثت القاصي لكونها كانت
في الوصل بحركة مجزأة في ما القاصي ومررت بالقاصي فلا ت
يجدوا في هيبج وتور الحرف حالة تحركه الحق واولي ولهذا قال
ابن اياز لو وقعت على محو رايته القاصي على لغة من سكر الياء في الضب
جاز حذفها قال ويقويه مقارنة الحركة للسكون وانما لم يحذف
ما لم يكمل اربعة فصاعدا لعدم الطول ولذا خففوا في ما انما بالذي
قابل لك سوادون ما انما بالذي هو قاسم ولا يخرج عن لاعداد
الاصول لا غير ما وفي شرح جمع الجوامع للسيوطي وما فيه زيادات
زيدة متعديتان وذلك القائل الثاني كجدا والالف والنون
في نحو سكران وعلامة التنسية والجمعين لان قال وله ثلاثة
شروط **الاول** كون زيادتها معًا فلو لم يزد امعا كعلباء لم
يجد فان الاو لا يزيد لتلحق ما زيدت الاخرى له وهو فعلل
بينما سرداح وزلزال وكذلك حولايا وبردايا لا يجدان لانها
لم يزد امعا بل الاخيرة هات للتانيث بعد ما كانت الاولى
للحاق **الثاني** ان يبيغ الاشهر على ثلاثة فان يبيغ على اقل لم يجد
كيدان وبون لما **الثالث** ان يكون اول الزيادة نتي ساكنة
فان كان متحركا لم يجد فاكتر بي اتني وقصبتة عددا في الزيادة
ما يحذف منه ما قبل اخره معًا في الشرط الاتري انه منع حذفها
المر يزد امعا وان وجدت فيها شروط الناظر ولم يعتبر في
دي الزيادة نتي كون الاو حرف لين بل مجرد سكونها ولذا منع
من حذفها من فربي لعدم سكون الاو لا لعدم كونها لين
ويكن ان لا يخالفت ما ذكره الناظر بان يجعل مفهومه بعض شروطه
تفصيلًا نعصر ما ذكره في الشرط الثاني صرح الرضي بخلافه
فانه لما قال ابن الحاجب فان كان في اخره زيادات في حكم الواحدة

او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف حرفان
شرحه بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال وقوله وهو اكثر من اربعة احرف
فزيد في قوله او حرف صحيح لانه قوله زياداتان في حكم الواحدة لان نحو
يدان ودمان ونبون وقلون ودي برخرم حذف زيادته
لان بقا الكلم فيه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت
كذلك كما قلنا في لغة وشاة ثم قال وانما لم تحذف زياداتا بنون
لانها غير ثابته الواحدة فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل
ثموداتني فليتنا مل ذلك ويوجد من قوله وكان مثل ثمودات
يجد اخره كما يجد اخر ثمود وقد يدل ذلك على ان مراد السيوطي
بقوله فيما خرج بشرطه لم يجد فان لم يجد احد ما فقط وهو
الاخر والامر امتناع الترخيم مطلقا ولا وجدله **قول** احذف
الذي تلاقات السحاب والظاهر ان حذفه معًا جاز فيجوز
الاقتضار على حذف الاخير فليراجع **قول** ان زيد ليها يميل
جمع المذكر السالم مسمي به مع ان في ترخيمه بالالتباس بالفسر و
هذا يدل على عدم الالتفات لهذا الالتباس خلافا للكوفيين حيث
منعوا ترخيمه لذلك وهو مفروض في صيغة الرفع لانه بعد حذف
الواو والنون يكون الاخر مضموماً ونسبة ذكر ليها بعد قوله
زيدانه يحقر زيه عن رايد ليس ليها ومما شال فالهزة زائدة
غير لين واخرج الاسوي بقوله ليها سفرجل وفيه انه لم يدخل
فيما قبله وموزيد بل موحاج بقوله زيد ولا يتعين ان يجعل الخارج
يزيد ويليها ما كان من حروف العلة كما لا يخفى لان الناظر جعل قوله
ان زيد فيه اية حذف الذي تلاه الاخر وهو مطلق **قول** ساكن
مكلا اربعة ينبغي ان يميل بغير بان ويضربون على اوجه صرح الرضي
قال ابو عبد الله الصغير جعل اللين هنا ساكنًا لا لحر كذا فلذلك
اخرجه بقوله ساكنًا بخلاف قوله في باب التفسير بالمرتين ليها ويجوز
فتح لامة مخفقا من لين وكسرها اي والين **قول** والعجز
احذف من مركب يدخل فيه المركب العددي خمسة عشر

وقد يتوهم انه اذا اخرج حذف مجزؤه ولا يبقوا المحذوف كما هو اللغته
 الثانية لا يبقوا الجزء الباقي على الضم بل يبقوا بيوت مئة كما هو
 حكم المبنى قبل الحذف وليس كذلك لانه اذا اخرجوا المحذوف بقدر اسمها
 مستقلا ومولود كان اسما مستقلا كان معربا وحسينه يستحق
 ضم اخره وصحح ابو حبان عن البحر يبين بضم اخره وعسر في المركب
 المزجي على اللغتين فقال سوا كان مثل حصر موت او خمسة عشر
 او سبويه واذا اخرجوا ثني عشر واشتق عشر حذفت العجز مع الالف
 لان عجزها ما يترلة النون فكانت تخرج اسني واشتق من مئة
 لا يضاف اثني عشر كما يضاف احواته **واعلم** ان ما من حوا
 به هنا من ترخيم نحو سبويه مسئل على ما جزموا به من انه
 يشترط في الرخوان لا يكون مبنيا قبل الحذف او تصوير ذلك بلغة
 امراسه اعراب ما لا تصرف كما هو احد لغاته كما قال السهلاب بعبد
 جدا وكذا قوله اللهم الا ان يستثنى المركب **هذا** وقال الدمايني
 المنصور انك اذا اخرجت نحو خمسة عشر حذفت مجزؤه ثم وقفت
 فانك تقف بالهاء على اللغتين وحكي صاحب البسيط ان بعضهم
 وقف بالتاء كانت وسطا ستمها بتاءت واخذت وليس بجزم
 واذا اخرجت نحو بعلمك ووقفت فقال لغة من بيوت ذلك **تقول**
 يا بعلم بها السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الامر
 واما على لغة من لم يبق فيجبه الوقف بالاسكان وذمب الاخفش
 لما حذف من المركب الرخم عند الوقف **قوله** وذا عسر ونقل
 اي في باب الاضافة حيث قال من جملة كلامه ويدل على ذلك ان من
 العرب من يفرد ويقول يا تابط اقبل ونفس في باب الترخيم
 على المنع قال في المضج اذا كان المحمدا في مسألة واحدة نصات
 فالعمل على المذكور في باب **واقول** في المنهل الصافي للبدر الدمايني
 لا تقاض بين الحملين اذا ما نقل في ابواب الترخيم ممول على المستقل
 عند اكثر العرب وما نقل في بعض ابواب الاضافة اي النسب
 ممول على المستقل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب

من يفرد ويقول يا تابط اقبل يسعربا اسرنا اليه انتهى ونصبت
 كلامه انه فهو كلامه في باب الاضافة على ان المراد الافراد على
 وجه الترخيم ونقل او لا كلام التوضيح واعترض على تغييره بالزعم
 لان المسألة مسطورة في كلامه من قولك ولعل ابن هشام راي قوله
 في باب الترخيم فاستغنى عن نقل ابن مالك خلافا انتهى **واقول**
 ابن هشام تابع لابي حبان فانه قال لم يفرس على ترخيمه ولا يعلم
 خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يفرس الا ما يؤم هذا الرجل
 على من وقد كرر ذلك في كتبه وليس بصحيح لان من لم يفرس على ترخيمه
 والما ادا ان من العرب من يفرد لا ياجئة الترخيم **قال السهلاب**
 ولا يخفى ان هذا ارد بالصدر من غير ذكر مسند ومثله خصوص ما مع
 مثل هذا الامام ملك الحجة الاعلام من فضل القبايح ونحوه يا تمة
 من شعره وانفسنا ومثل مما قيل من ان من العرب من يقول يا تابط
 الانقل الترخيم عن بعض العرب ومثل يفهم من له ادنى عقل فضلا
 عن زيادة ادنى فضل غير الترخيم فما عجب احضر ولا حول ولا قوة الا بالله
 انتهى وبه يظهر رد كلام المرادي الماخوذ من كلام شيخه ابا حيان
قوله وان يؤبى بعد حذف ما حذف الحاشي الى
 ان في ترخيم المبادئ لغتين الاولى ان يبيوت المحذوف وفي المسار
 اليها هنا وهي اكثر فان قلت **الحذف** لا لعلته موجبة
 قياسية يكون محذوفاً منسياً والذات اضر ما قبل المحذوف في سده
 ودر منقبت الاعراب والمحذوف للترخيم محذوف لا لعلته موجبة
 فكان القياس ان لا يكون الاكثر انما الحرف بعد الترخيم كما كان
 قلت **القياس** يقتضي ذلك لكان الترخيم لعلته قياسية
 فربية من الايجاب لطلبه من التحقيف في البدأ باقضي ما يمكن من حذف
 الترخيم مطردا كواجب فعمل المرخم في الغلب معاملة عجيبة وقاض
 والثاني ان لا يبيوت وفي المسار اليها بقوله واجعله ان لم يبقوا
قوله فالبناء استعمال اخره او روي اطلاقه مسالتان
 ما كان معتمدا في المحذوف وهو بعد الف فانه يحرك بمركبة اصله

ان كان محذوفا والافعال مفتحة دفعا لا لتقا الساكنين على غير حده والثانية
ما يحذف لو واجتمع نحو قامون فانه اذا خسر محذوف الواو والنون
رد اليه ما حذف منه وهذه لا ترد عليه لانه يجتزأ كما بر الحاجب
عدم الرد فان الساكن الاخير كالساكن لفظا **قوله** واجعله
ان لم ينو الى اخره عبارة التتميل ويعطى اخر المقدر التمام ما يستحقه
لونه وصفا وان كان ذولين متعفا ان لم يعلم له ذلك وحي به ان
علمه وقوله لو لم يمتد وصفا قال الدماميني فيجب ظهور الفتحة
فيه ان كان حرفا متحركا نحو يا سارق ونقد يرهاية نحو يا ساركي
في ترخيم ساربه وثبوت الياء دليل على نقد يرهاية فيها وقوله
وان كان ذالين متعفا ان لم يعلم له ثالث قال الدماميني
مخولات علمها فانه يقال في ترخيمه على هذه اللغة يالا وقوله
وحي به ان علم قال الدماميني فيقال في شاة يا شاة برد الها
الاسلمية المحذوفة ولا يعي بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل مراد
الثالث المحذوف سواء كان لاما شاة او غير لاه كما نقول في ترخيم
سبيه وديه يا ويه ويا ودي برد الف المحذوفة وبرد العين
يا سكوتها عند الاختفاء ويا ويه ويا ودي برد القافظ وابقاء
حركة العين عند فتح قلب الياء الفا **قوله**
قال في التوضيح ونقول على هذه اللغة باكر يا بدل الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها انتهى فان قلت مقتضى
ما علم به قلب الواو والفاء هذه الحالة ان تقلب الفاء لغة من
ينتظر ايضا فبالا لم تقلب عينها قلنا لان شروط
القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود فنقد يرهاية لغة من ينتظر
وقد استرنا ليامدا عند قوله الا الرباعي فافوق العلم فتدبر
قوله فنقل على الاول في مود يانو اي على لغة من ينوي المحذوف
وهو حبيبه مبيد على خمسة مقدرة على الحرف المحذوف وبطل يجوز في
تاليه بنا على ان الرخو يتبع كما اجازه الجمهور وان منع الفراء
والسيراني واستفهم ابن السراج الرفع فيه نظرا لانه في الحرف

الذي

الذي حقه الضم **قوله** ويأتي على الثاني بيا اي على لغة من ينوي
المحذوف وهو حبيبه مبيد على خمسة مقدرة على الواو المتقلبة
بالنظر فيها بقية صفة ويجوز في تاليه الرفع وانما لم يقل على هذا يانو
لئلا يلزم عدم النظر اذ ليس في العربية اسم مقرب اخره واو
لازمة فتاليها صفة والمنا دي المفرد العلم وان كان مبيد الا انه
في حكم المعرب لعروض بنا به لان حركته تشبه الامراب واعلم
ان نظير ثود قارون فيقول فيه على الثاني يا قاري ولا يلتفت الى
هذا الليس **قوله** والترمز الاول في كسمة اي من كل ما يوهم
نقد ميراثه تذكير موت كما هو صريح التوضيح وينبأ من انه
لا يلتفت لغيره كالتياس المنق والمجمع بالمفرد كما استرنا اليه فيما مر
والا لالتباس المركب بالمفرد كما في ترخيم حضر موت اذا كان هات
من اسمه حضر موت وحضر وقيل يا حضر بالضم وقال ابو حبان انه
يلتزم حبيبه ترخيم على لغة من ينتظر محذوف وكان وجهه
ان الالتباس فيما اقتصر عليه الناظم اشد واعلى وذكر في التتميل
والكافية ان الاول يلتزم ايضا فيما يلزم بنقد يرهاية عدم النظر
لطيلسان في لغة من كسر اللام مبيد به فنقول فيه يا طيلسان
بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعمل
صحيح اللام الاماندر وتركه هنا لما فيه من الخلاف لان السيراني
والبرد لم يعتبراه كذا في المرادي والاسموني وفيه ان الناظم
لم يهمله هنا بالكلمة بل في مسألة في ايام الله كما قال ابن غازي
قوله وجوز الوجهين في كسمة اي يفتح الميم مبيد به وما ذكره
الناظم هات من الفرق بين العلم والصفة موالذي ذلك عليه كلام
س وان سوى في التتميل بينهما ووجه ما اشار اليه سران اشهر
المبيد يعلم مما يزيل الليس في الغالب فاذا كان الاسم علميا في
الترخيم على اللغتين من غير اعتناء بالميم او عدمه قال الشاطبي
لانا لاعلام ليست موضع لبس لجواز تسمية المذكر كما فيه الهاء
وتسمية المؤنث بما لا ما فيه انتهى **قوله** ان الهاء في الاعلام

لامدخل لها وجودا او عدما في اللبس ولا عدمه فوجودها لا يدفع
وعدمها لا يوجب كذا ليس المذكور بالموثوق والاحتياط يوجب
اللبس يتحقق اذ كرامة مسلمة فانه يلبس بمسلم بفتح الميم مسمى
به لكن مثل هذا اللبس لا يلحق التيقن اليه كما تقدم ذكره كالتباس في المستو
كزيدي اذ لو ضم التيقن بهذا المنسوب اليه واكثر التيقن بالضاف
اليه اليها فقامت له وبه يظهر تمثيل المراد في لغة من لغة من
لا يوافق المحدث اذا كان ما قبل المحدث معتقلا ليا ناسي في تزخيم
ناحية مع انه ملتبس لكن يحتاج الى تقييده بما اذا كان ناحيه
علما هذا ويبلغ ان يكون التزخيم على اللغتين مستغنيا لهما اذا
السر كل منهما محو فانه لو رخص بحذف التاي في اخر الباقي ساكن
فيلتبس بيا في غير رخصه واعلم ان الساطي نقل عن سانه قال
بعد ما اطلق الجواز في تزخيم الاعلام واعلم انه لا يجوز ان تحذف
وتحذف البقية بمنزلة اسم ليس فيه اليها اذ المكين ايضا خاصا
غالبها من قبل انهم لو فعلوا ذلك التيقن الموثوق بالمدكر وذلك انه
لا يجوز ان تقول للمرأة يا حبيبك اقبلي انتي ومما التمثيل من
س يفيده انه لا اثر للقرينة الخارجية عن الاسم وان دعت
اللبس فان اقبلي رافع لللبس ولا يفيده انه محرف عن قبل اذ الغرض
انه نداء للمرأة في الرضي ما يخالفه حيث قال والحق ان كل موضع
قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز تزخيم جميع ذلك على نسبة
الضم كانا ولاوا فلا انتي ومما ايضا يخالف لغزق من بين العلم
والصفة ولما سلفناه من عدم اعتبار اللبس في الصور المقدمة
فاحفظه **تبيين** قال المرادي واما نحو غا ونقول فيه
فيه على الاول باغا وعلى الثاني باغا ولا يتبدلها مرة لوجبه
احد مما انه لا يتوالي اعلان لان لامة اعلت والثاني انه
صارا شوتا على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه مرة
نحو واو ذكره الشيخ ابو حيان انتهى ونازع ناظر الجيش اباحيان بان
توالي الاعلان لما يتبع حيث توافق الاعلان نحو طوي اما حيث

يختلفان

يختلفان فلا كما في ماء وبان صحة الواو في لا وسببه ان الالف
مقتضية فيه عن اصل الواو اما تقلب هذه حيث وقعت بعد الف
زايدة انتهى **مد** او قال السحاب انظر صورته اي تزخيم
عما رفته لم يثبتت الشروط فان اريد ان المحدث والتنوين تحذف
ليس تزخيمها او لامة المحدث فامع قوله لان لامة اعلت انتهى
قول ما للمد ابعلم فلا يبرهن ما فيه الى وهذا خط من جعل من
تزخيم الضرورة قول العجاج
• ورب هذا البلد المحرم قواطعنا مكة من ورق الخ
والمرحوم بكسر الراء وتواطنا مفعوله واراد بالبحر الحمار قال ابن
هشام وفيه اقوال احدها انه من التزخيم ووجهه انه قلب
الكسرة عن الفتحة فانقلبت اليها عن الالف كما عكسوا في مداري
ومعذاري وعلته ذلك التحقير لكثرة جمعها وعلته هذا اصلاح
القافية الثاني انه حذف من اخرهم فين على حد قوله
• وهرس لما سئل قال • ثم اعرب ما في شعر الحق اليها المقافيه
والثالث انه حذف الالف لزيادتها كما في قصص الممدود والجامع
بينهما ان كلامهما حذف لالف المد ثم قلب المثل الثاني كما في
نظميت ثم قلبت الكسرة فتحة اصلا واللقافية ولتتأمل المياء
ولتسلم اليها من الفتحة قال واعلم ان تحويل الفتحة كسرة غريب
لانه تحويل الحقيق ثقيل لا ومما انما تعرفه على العكس تحويل
ضمة فكل كسرة في بيض رخيص وكذلك تحويل الالف ما من هذا
الخو واما المعهود العكس للتحقيق انتهى وبذلك يعرف في كلام
ابن غازي من الاختصار والمحل حيث قال فقليل رخصه بحذف الميم
الآخرة والالف وكسر الميم الاو على لغة من لا ينتظر وقيل
حذف الميم الآخرة وقلب الالف للقافية وتيل حذف الالف كما تحذف
من الممدود فاجتمع الملاك في هذه المختصين فقلبت احدها ما
وكل هذا غاية في الشذوذ

الاختصاص

قوله الاختصاص كذا أي بما صورة النداء أو سقا أو خير
فهو مما خرج على خلاف مقتضى الظاهر كحي الحاجب مراد به التقى
بحواستدك الله لا ما فعلت أي ما سبيلك لا فعلك وكون الاختصاص
كالنداء يختلفون في مواضع بل هي من النداء من الاختصاص نحو
أما يريد الله ليذبح عنكم الرجس أملا البيت رحمة الله وبركاته
عليكم أملا البيت فتران الباء شران أملا لهما منصوب على
الاختصاص وهو يغاير المنادي في أحكامه لفظية ومعنوية
قال في التوضيح وهو استعمل في آخر واجب الحذف انتهى
وقد يشهد بحمل الاختصاص في النظر على الاسم المحفوظ هو
المناسب للتشليل لقوله كذا أي للمنادي وقوله معمول لأخص
يفيد أنه مفعول به وهو كذلك ولا ينافي ذلك قولهم معنى اللهم
اغفر لنا أيتها العصابة اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصابة
حيث دل على أن المصوب على الحال وصحوا بذلك لأن المفعول
استعمل الاختصاص والحال جملة الاختصاص من الاسم والفعل
المحذوف ثم الحالة ليست بلازمة فقد تكون الجملة معترضة
ولذا قال السرخسي وموهبة الحقيقة منصوب بأخص لازم الاختصاص
غير مفيد بحال أعراب انتهى ومن أمثلة المعترضة نحو العرب
استغنى من بذل فتح مبتدأ أو جملة استغنى خبر والعرب بنقد سير
أخص العرب اعتراض وأعمالهم أن الشاطبي قال وقد يفهم
من تسميته اختصاصا أنه على تقدير أخصر وأعني وبدا التقدير
ظاهرة المصوب وجاز في أيها لأن موضعه نصب وإن كان اللفظ
لفظ المرفوع كالنداء بغير فرق **قوله** في التشليل
إذا قصد المتكلم بعد تميز مجسده أو شيئاً فيه تأكيد الاختصاص
أولاه أيا معطياً ما لك في النداء الأخرى ويقوم مقامها اسم ذاك
على معنوا الضم معروف بالالف واللام أو الأصناف انتهى وقوله
تأكيد الاختصاص يفيد حصول اختصاص بدون اسم الاختصاص
ووجهه أن تقدير المسند إليه يفيد الاختصاص كما تقرره المعاني
عن الشيخ عبد القاهر والساكني على تفصيل اختلافنا في نفسه نقول

مثلا

مثلا أنا أفعل كذا يفيد تخصيص المتكلم بذلك الفعل وقولك أيها الرجل
أي مخصوص بذلك يفيد أيضا تخصيصه به فالمراد بالرجل
والضمير واحد فقد أضاف تأكيد الاختصاص ونشر الثاني **قوله**
كأيها الفوق بأثر رجوع أي أسأرك لافرق من جملة الفرق اللفظية
بينه وبين المنادي وهو أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه
أو آخره لأنه واقع موقع التوكيد وتحمل التوكيد بعد الموكد ومثال
الناظم مما وقع في الاختلاف الأنا كما قال الأسنوني وهو هو ظاهر
قال في التوضيح فإن كان أيها أو أيتها استملا كما يستعملان
في النداء أيضاً وبوصفان لزوماً باسم لازم الرفع محلي بال
اتفاق **قوله** لا يخفى أن أيا وأية إذا لم يكن هناك نداء
اصلاً لالفاظ ولا معنى وكانا معمولين لأخص لم يكن معهما ما يقتضي
البناء على الضم ورفع تابعهما لأن المنادي إنما يني مع أن يطلب
النصب لما تقرره بآيه ولما أحدثت الضم المسبب للرفع ووعي
ذلك في التابع ولا يمكن ذلك هنا إذ ليس هناك نداء ولا يعلله
وجه من قال أن الرفع أعراب والمبتدأ حذف خبره أو العكس
وبعضهم لما أنه منادي لأنه قد ينادي الإنسان نفسه فلا يكون
نداء الضم وهذا الرفع الأحكامية لخالها في النداء بان نقل الجاهل
عن النداء واستملا في غيره وقد صرح ابن الحاجب بأن أيها الرجل
منقول من النداء قال الدماميني قال ابن الحاجب المعروف باللام
ليس منقولاً عن النداء لأن المنادي لا يكون ذا لام ومحو أيها الرجل
منقول عنه قطعاً والصاف يحتمل الأمرين أن يكون منقولاً عن
المنادي ونصبه بيا المقدرة كما في أيها الرجل وإن ينصب بفعل
مقدر كاعني وأخصر وأمدح قال والتقل خلاف الأصل والأولى
أن ينصب انتصاب المعرفة قال الرضي والأولى أن يقال الجميع
منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادي إجراء لباب الاختصاص
بمجرى واحد قلنا **قوله** مذهبنا لا بدع ما قاله ابن الحاجب
أولنا سند ووجهه من أن يجعل مثل ذلك منقولاً عن النداء أملاً على غيره

مما وجد فيه مسوغ وفيه ان ابن الحاجب لو راعى المندوحة لم يجوز
 الوجهين في المضاف لكن يرد على الرضي انه كيف يجوز النقل في المعرف
 والمنادي لا يكون كذلك **سبب** **الاول** قال
 السهلب ان كان المأمور في قوله ارجو نيا جعلا قالوا والفاعل وان كان
 مقرودا قال الفاعل مستتر والواو استيعاب والافعال تيسر حذوها كالواو
 من اعز انتهي وقد يقال **الواو** على نقد يران يكون المأمور مقرودا
 للمعظم **الثاني** قال السهلب لم اراه ان يباع ايها الرجل شيئا
 بل هو يوزن او لا وفي الجواز بل يراى المحل وقد يستغنى
 ان يباع المجموع لانه مركب فليس اسما واحدا انتهى وفيه انه مجموع
 ايها الرجل لا محله والمحل انما هو مع الفعل المحذوف لان الجميع
 في محل نصب على الحال **ولعل** مراده ذلك على الانباع يقال
 مثلا انا ايها الرجل ومنقروا افعل كذا واما الرجل وحده فينتبع لكن
 بالرفع فقط كما اسلفه الشرح في باب **النداء** **قوله** وقد يري ذ
 و دون اي تلو ال في علمه وانها مضافا وعلما فذكر اثنين وتركت
 اثنين فالعلم بخوك انه شرحوا الفضل والمضاف نحو انما معاشر
 الانبياء لا نورث بلفظ انا كما في سنن النسائي الكبرى ولما بلفظ
 نحن فقال الحفاظ غير موجود فقول ابن عازي ومثاله زيادة البيان
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاشر الخ محمل فطر
 وسلمان منا امثل البيت **قوله** **عن** العرب اسخ اشار ابن
 هشام لما انه يجوز ضم عين العرب وتلك الراية اسخ على اصلها
 ويجوز فتح عين العرب والراية بنية تنقل حركة الهزة الى الياء
 وتحذف

التخدير والاعتراء

التخدير كما قال الشارح تنبيه المخاطب على مكروه يحيا الاحتراز
 منه انتهى وفيما مور **الاول** يرد على التقييد بالمخاطب تنبيه
 المتكلم والغائب فانه تخدير وان كان سادا او التقريف ينبغي
 ان يتناول جميع الافراد فيجوز ان قصد تعريف نوع من التخدير

وهو

وهو التخدير المقيد ويحتمل انه لم يرد بالمخاطب توجيه الكلام نحو
 الغير الذي هو المعنى اللغوي بل من اورد الكلام في حقه او المتكلم
 غير الثاني المراد للمكروه بحسب اعتقاد المحذوف فقط كما هو ظاهر
 ويحتمل ان يراد بحسب اعتقاد المخاطب فقط **الثالث** ينبغي ان
 يكون المراد بوجوب الاحتراز حسن الاحتراز عنه بحسب العقول
 سواء تحقق معه الوجوب شرعا او لا وفي اية هذا الوصف بعد
 مكروه الاحتراز عن مكروه لا يجب الاحتراز عنه كالدوا المكروه
 للمريض وقطع العضو المتاكل الذي يجني منه فان قلت
 هذا ليس مكروها قلت **لو** سلم ان المكروه لا يشتمل ذلك
 فالوصف للنفسير وقايد نه بيان المراد بالمكروه الواقع في كلامهم
 والاعتراف امر المخاطب بلزوم امر مجمل به والتقييد بالمخاطب فيه
 ما عرفت على ما يجي الاعتراف للغائب نحو فعله بالصوم والمرا
 يحمد عليه في اعتقاد الامر وان لم يكن مما يحمد عليه في نفس الامر
 ويحتمل ان يكتفى باعتقاد المأمور وحده وما لا حمده عليه لا يسمى
 اعترافا **قوله** اياك والشر ونحوه نصب مجموع اياك والشر
 مفعول نصب فقوله ونحوه بالنصب عطف عليه والمراد بنحوه
 ما هو موجه للمخاطب ومن شمر مع مجي قوله في آخر الباب وشدا اباي
 قال ابن هشام في الحواشي لهم في التخذير ثلاث طرق احدها
 ان يذكر المراد المحذور ويحفظون عليه المحذور نحو اياك والاسد
 او يحفظونه من لفظا نحو اياك عن الاسد او تقديرا نحو اياك ان
 تحذف ولا يقال اياك الشروع في كلاما عنه ذلك وقد رله ما ينبغي
 لاثنين فقدم في اياك الاسد احذرك الاسد وفيه ثلاثة امور
 احدها انها قد يراد فعل خبري بل الحق انه انشائي والخمسون
 انما يقدر ون في هذا الباب وقال الطلب الثاني انه قد رله مقدما
 على الضمير ويعني بذلك انه لما حذف الفعل انفصل الضمير والخبرون
 انما يقدر ونه موحزا عن الضمير **الثالث** انهم ينفوا على
 امتناع اياك الاسد لا امتناع نقد يرمن وهذا دليل على ان العرب

باني من

ليريد وامن المقدير ما ابرزه ابنه من الفعل المتقدي لاثنين والا
لقالوه انتهى وفيه انه قد روي في التوضيح العامل مقديا وقال ابن
في الحواشي اختلف في الفعل المحذوف فبعضهم يقدره مسند الى
فهذا يجب عليه تقدير الفعل مقديا لئلا يتقدي فعل المضمر
المنقول الى ضميره المتصل والتقدير باعد وبعضهم يقدره مسند
للمتكلم فيقدره مقديا ما يكون الفعل مقديا بسبب حذف
العامل فيقدر احدرك الاسد ولو فتح هذا لم يفتح ذكر الواو لان احذر
متعد لا شريك بنفسه فالظاهر الجواز والحق انه لا يقتصر على تقدير
واحد منها بل الواجب تقدير ما يودي الغرض والا فالمتقدي
ليس مراما مقديا به حتى لا يعدل عنه وقوله ثانيا لئلا يتقدي
الى اخره لا يخلو عن شيء اما اوله فلان في الكلام حذف والاضمار
احذر ثلاثة نفسك على ما يسطر في التوضيح واما ثانيا فلان الغرض
ان العامل محذوف وجوبا ومع ذلك يجب انفصال الضمير فلم يلزم
تقدي فعل المضمر المنقول الى ضميره المتصل بل الى المتقدي بسبب
الحذف الا ان يقال ان قوله نظرا لامثلة اذ المحذوف عارض
تنبيهات الاول اختلف في اعراب ما بعد الواو
في مثل اياك والاسد فقيل معطوف على اياك والفقهاء يراحدن نفسك
ان تدوم من الاسد والاسد ان يدوم منك قال شيخنا
الدنوشري وفيه حذف البديل اذ قوله ان تدوم من الاسد في الاول
وان يدوم في الثاني من بدل الاستعمال والظاهر انه غير جائز لانه
المفقود وقيل عجز ذلك فانظر الشرح الثاني قال ابن هشام
واعلم ان مترجحين حذفوا الفعل نقلوا ضمير الفاعل الذي كان فيه
الى اياك فاما ك ضمير منصوب مضاف عند التحليل لضمير مخفوض
والفاعل الذي انتقل اليه واستتر فيه ضمير مرفوع ومن شعر
قال فايك انت وعبد المسبح وجوزوا اياك وزيد او قال التحليل
لو ان قايلا قال اياك نفسك لم اعقه انتهى ومرر في باب التوكيد
ما يخالفه وبهنا عكس في قوله الامع العطف اي بالواو خاصة

قال في التشميل ولا يعطف في هذا الباب الا بالواو وكون ما يليها
مفعولا معه جائز قال الدماميني فينبغي ان يقال في نحو راسك
والسيف ان الحذف واجب ان قدرا العطف وجائز ان قدرا المفعول
معه **قوله** او التكرار فان لم يكن عطف ولا تكرار جازا لهما
العامل فان قلنا **قوله** نضوا على الزور والاضمار وان
كان مفردا نحو حذر ك يا زيد وعذرك من زيد والعذر يعني
العذر والمعدرة ونحو هذا الما هو على معنى الزم حذر ك والزم
عذرك او عذرك وبما لا يظهر منه العقل فقد خالف بهذا
باب التخدير فالجواب **قوله** ان هذا ليس من باب الزم
واما من باب المضامير التي عملت فيها افعالها فاضارت مثل
ص يا زيد او اذ كان كذلك خرجت عن كونها منصوبة من باب
الاعذار وايضا فهذه الما يكون في الاسماء التي يكثر في الكلام استعمالها
في خارجة بكثرة الاستعمال عن جواز الاظهار وهو مع ذلك
موقوف على السماع **قوله** وسند اباي اي سنجي الخد سبر
للمتكلم لا ختم من الخد سبر بالمخاطب ومن مجيبه المتكلم قول
عمر رضي الله عنه واياي وان يحذف احد كرا لارنب واختلف
فيه فقيل الكلام جملة وبسطه في التصريح وقيل جملتان سرقا
الزجاج امثلة اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب
حذف من كل جملة ما اشبه في الاخرى في الكلام النوع البهيم
المسمى بالاحتباك ومثله بقوله تعالى فتيه نقاتل في سبيل الله
واخرى كافتة والامثلة فتيه مومنة نقاتل في سبيل الله واخرى
كافتة نقاتل في سبيل الطاعون وقال الجمهور اصله اياي باعدوا
عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احد كرا لارنب
سرقا من الاول المحذوف وبهوا لارنب وحذف من الثاني المحذوف
وبهوا بعدوا وانفسكم والمقابلة بين كلام الزجاج والجمهور محل
حقا والظاهر ان المالك واحد لان ذكر الفعل في كلام الجمهور
لا دخل له اذ اياي واياكم على كلام الزجاج لا بد لهما من عامل فيجمع

ان يقال على كلام الجمهور حذف من كل جملة ما ثبت في الاخرى
 وعلى كلام الزجاج حذف من الاول المحذف وروى الثاني المحذرين
 الزجاج جعله مما عطف فيه المحذوف وبخلاف الجمهور حيث قد رواه عن
 حذف الارب في هذا الوجه يفترق القولان لامن الاول خلاف
 ما يوسم كلام المقري وفيه ايضا تضعيف كلام الزجاج بان فيه
 حذف اياكم ولا يبين حذفها لما استقر عليه بعد الباب
 من انها بدل من اللفظ بالفعل وقصينته ان تقدير الجمهور راعوا
 انفسكم دون اياكم باعدوا الفقد هذه النكتة والظاهر ان تقدير
 النفس لبيان الاصل ولا ينكر الزجاج ذلك الاصل وانه للمحذف
 لفظ نفس انفصل الضمير وفيه ايضا ان المحذف من الاول
 لدلالة الثاني منعه والظاهر ان محلة ما لم يندرج في سلك نوع
 يدعي كاحتمالك فاحفظه **قوله** وايضا السند نحو ابلغ الرجل
 السنتك فاباه واما الشواهد وجه الاستدانة ان فيه زيادة على ما هو
 قياس الحذف من اختصاصه بالمخاطب ان قولك لنفسي زيد مني طي
 فعل والتقدير من وازيد اياك يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه
 على فعل التخيير وطى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه
 الامر بان يبعد نفسه عن الشواهد ويباعد الشواهد عن نفسه
 فيكون المحذف واما قول السارح ان وجه ذلك ان فيه امارة ايا
 لا ظاهر فاما يرجع بالاستدانة الى جميع السالك الى لفظة اياه
 وهو خلاف الظاهر كما قال ابن هشام في الحواشي وان تبع السارح
 التوضيح وجعل في الحواشي مستسا الاستدانة الجمع بين مجازين وفتره
 بما قدمناه واراد مجازي المحذف وقد علمت ان اجتماع المجازين كثير
 على ما استرنا اليه غير مرة ويمكن ان يكون هذا مراده بقوله في التوضيح
 فيه اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر ففقد بالفعل فعل التخيير
 لا الفعل المحذوف واللام لان ذلك استغنى بقوله وحذف حرف
 الامر للعلم به من ذلك واما حذف لام الامر مع الفعل المحذوف
 فلنفسه كما قد حذف الجازم وحده شاذ كما في محمد فقد كما ان حذف

الجار

الجار وحده شاذ دون حذفه مع المحذوف وروى غيره فاذا ذكره في التوضيح في
 باب العطف عند قوله ان الواو تختص بجواز عطفها تاملا قد حذف وبقي
 معموله نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي ليسكن من ان في ذلك اجتماع حذف
 الفعل وحذف الامر وموسنا واستند لانه في هذا الباب فيه نظرتين
 هذا وقال السهلب في حواشي الاسموف وقد ذكر ان ايا مصانعة للظاهر
 قد يفتني قولهم ان ايا مصانعة للظاهر ان اياه في حواياه مصانعة للظاهر
 مع انها حرف عينية والضمير ايا وهو غير مصانف فلعل ما ذكره قول
 او اراد بالامانة الربط والتعلق انتهى وهو عجيب فان ما ذكره الاشواق
 ذكره الجماعة بر منهتم والامانة فيه على اياها الظهور اثرها وهو الجبر
 وقد وجوه ابدلك السند وذولاد اعني لذلك في اياه ولا مفتحة له بل له
 مانع لان الضمير لا يضاف الا الى قول الخليل فتدبر **قوله** بلا ايا ففتية
 قول السارح يعني ان ايا الى ان السبب في ان ايا لا يكون مغري به
 كونه لا يجوز منعه الاظهار وفيه نظرتين ممل **قوله** في كل ما قد
 فضلا فيلعمومه يعطى ان الاعراض المنكسر والقاييب شذوذ او مغلط
 لان السند وذو في التخيير الما نقله ايا وقد استغنى ايا بقوله
 بلا ايا فسقطت كتابة السند وذو فتجا الاعراض والقاييب ومنه حديث
 فقلته بالصوم والمنكسر كقوله عليه من جلالتي شيء وهو قليل ومثله على ان
 الامر للمخاطب كما منه فيلعلوه على الصوم واجعلني ومثله قال الساطبي
 وقال ابن هشام في الحواشي توجب ادخال اية السداح السداح
 يخرج من هنا لانه قال ما قد فضلا فشميل تفصيله وتفصيل غيره لانه
 لم يسم الفاعل فان قيل الما يبين ان الدهن ليا انه حذف
 الفاعل للعلم به فالجواب **قوله** انه كذلك الا انه يعارض
 هذا الفهم ان الذي ذكره في المحذوف بغير ايا انك ان كررت او عطف
 وجب المحذف والاحراز الامر ان ومثل هذا الحكم اذا اهيل عليه
 غيره لا يقال فيه في كل ما قد فضلا فلا بد ان يكون اراد الاعلام
 بان كل حكم ثبت في العربية للتخيير بغير ايا ثبت للاعراسواء ما ذكره
 في هذا الباب وما ذكره غيره من المحويين فان قلنا

ويبين ان يدخل تحت كلامه ولم يبينه عليه اي الظاهر على معنى اولي
فعلية بالصوم لانه اعترافا وان كان باسم الفعل حتى ان ابن عصفور
قصر اسم الاعتراف وضع الطرف والمجرور موضع الفعل ووجه
دخوله هذين انهما نظيرا اباي واياهم وقد ذكرهما وانما سادان ولذلك
ابننا هذان سادان قلنا انما كلاهما الظاهر في الاعتراف الذي
ينتصب فيه من نقري به بعامل محذوف وجوبا او جواز الاية
كلية والعامل هنامذكور وهو اسم الفعل

أسماء الأفعال والأصوات

اي واسماء الاصوات كما هو مخرج كلام السارح والموضع وشيأتي
ما فيه قوله ما ناب عن فعل الحاي اسم ناب او الاسم الذي
ناب يدل على الترجمة فالحرور خارجة عن الحد قال السهاب
والنيابة عن الفعل فسر هذا السارح بالنيابة في المعنى والاستعمال
وفسرا لاستعمال يكونها عاملة غير معمولة واخرج المصدر فلا حاجة
لزيادة ما يخرج حروف المعاني كسلوليت فانها نايان عن استقام
وانتهى والمصادر في نحو ضربا زيد او سقيا لك فانها حال النسيابة
لا تنصرف وقد احرز عن ذلك في الكاشفة بقوله ناب فعل غير معمول
ولا فضله وقال خرج بفويا غير معمول ما سوي اسم الفعل والحرف
لان كلامه ما غير معمول ويقول ولا فضله الحرف لان الجملة تنتم
بدونه فهو ايد افضلته انتهى وكانه لزكاة الانصاح ومدا
يقول ان قوله كنيهات تشيلا لا تنتم للمودل تمامه بدونه وعلى ذلك
مبني في التوضيح فقال اسم الفعل ما ناب عن الفعل مع استعماله
كستان وصه واوه والمراد بالاستعمال كونه ايدا عاملا غير معمول
فخرجت المصادر والصفات في نحو ضربا زيد واقاير الزبيد ان
كان العوامل تدخل عليها انتهى واعلم ان المراد من نسيابة
هذه الاسماء عن الفعل في المعنى ان تدخل على ما يدل عليه الفعل
من الحدث والزمان كما في التخرج ولا يلزم من دلالة النسيابة ذلك ان

تكون

ان تكون مؤنوعة للفظ الفعل وبواسطته نذكر على الحروف والزمان
فلا ينافي بتفسير نسيابتها عن الفعل في المعنى بذلك عندنا الظاهر قوله
بانها لا موضع لها من الاعراب مع ما ذكره في التخرج انه على القول بانها
اسماء المعاني الأفعال مؤنوعة ما رفع بالابتداء واعتبر وقوعها عن الخبر
واذا فسرنيايتها عن الفعل بذلك لم تدخل الحروف في قوله ما ناب
عن فعل مع فلا حاجة فلا حاجة لما تكلف اخرجها بقوله ما نايانها
وافقت على الاسم بقربية الترجمة لان فيه الاخراج بالجنس ولا يظهر
اخراجها بقول التوضيح واستعمالا المفتحي لدخولها في قوله ما ناب
عن الفعل معني كما وقع لشارحه حيث اخرجها بقيد ايد افعال
فخرجت الحروف فانها ان نايانها عن الفعل في المعنى والاستعمال
لكنها قد تمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ايدا عاملة انتهى
مع انه يرد عليه ان الأفعال قد تمل اذا اتصلت بها ما الكافة
توكرر ما وقها وظالما والخوف ان زيادة التوضيح ايدا اخراج الحروف
لكن لا من تعريف اسم الفعل بل من تعريف نسيابه اسم الفعل
بالفعل في الاستعمال لانه لو قيل انه كونه عاملا غير معمول لورد عليه
ان الحرف كذلك ويقول ايدا يخرج الحرف لان الحرف لا يلزم ان يكون
عاملا لانه منه ما لا يعمل فزيادة التحقيق الشبه بين اسم الفعل
والفعل في الاستعمال فتدبر فان قلنا المصادر
والصفات لان ذلك على الزمان فكيف تدخل في النسيابة في المعنى حتى يحتاج
لي اخرجها بالنيابة في الاستعمال قلنا قد عرفت
ان الدلالة اعم من دلالتها بنفسها او بواسطة ولو على وجه الزمان
والحدث لانه من زمان مدا واقتضى كلامه ان الفعل ايدا عامل
غير معمول والمراد انه غير معمول للاسم والفعل والاقول يكون معمولا
لحرف النسيابة والحاد لا يرد انه يكون معمولا لاسم الشرط لان
اسم الشرط لم يعمل الا ما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف او
المراد كما اشار اليه في التخرج انه غير معمول للعامل يقتضي افعالية
او المعقولة وليس المراد انه غير معمول للعامل اضلا ويقتل انه

انما اسما بذلك لدفع ما يرد من ان اسما الافعال قد تكون مبتدأ
 فيكون الابتداء عاملا فيها ولهذا فثبت الموضع العوامل اللغوية
 في باب الاصناف في الكلام على حسب فقال فان العوامل اللغوية
 لا تدخل على اسما الافعال فتدبر واما قوله
 ولا انت اشجع من سامة اذ دعيت نزال ولج في الدعر
 وقوله ودعوات نزال فكنت اول نزال فنال اسناد اللفظ وهو
 مشترك بين الكلمتين الثلاث **ففيها** الاول
 في كلامه نقد يرمي المجدد وهو خلاف المعهود كما مر الثاني
 كون هذا اللفظ اسما لافعال هو الصحيح لانها لا تلزم الاشتقاق
 وان فيها التعريف والتكثير والتثاني والمركب كيهل والمصغر
 كرويد والمؤن كصبر والمجلى بالكالجاء كبعجة ايج وان ما سمي به
 منها مما هو على فقال يعرب عنده التمييز بخلاف المسح بفعل
 ذي ضمير مستتر فانه محكي عنده الجميع وان الطلبي منها لا يلحقه
 بكونه نكرة وانها لا تنقل بها الضمائر البارزة ولذا قلنا بالفعلية
 في ملأ وملأوا عند تميم وفي ما تواتر قالوا عند الجميع واختلفت
 القائلون بالاسمية فتدل على ان لفظ الفعل وقيل المصدر وانما
 ثبتت بخلاف المصدر لما دخلها من الدلالة على معنى الامر ومعنى
 الوقوع بالمساهمة ودلالة الحال وبقيت الافعال فيها مبسوطة
 في الشرح وانبت على الخلاف في مدلولها الخلاف في انها لا موضع
 لها من الاعراب او في موضع رفع او نصب كما فصله في النص
المال قال احمد فان قلنا **فما** فائدة تسمية
 الافعال بهذه الاسماء مجرد تكثر اللفاظ قلنا لا
 بل المبالغة قال ابن السراج اذا قال المنفجران فكانه قال كثر
 منجري جدا واذا قال هيهات فكانه قال بعد جدا ولا قصد هو
 المبالغة كانت الافعال مغنبة عنها انتهى وبه يجازي ما يورد
 على القول بان اسما الافعال اسما للاحداث مع ان المصدر يفتي عنها
قوله كسنان بفتح التوت وفي نصيب قلب ان الفرقان هـ
 يكسر

يكسر ها وحكي في العرب الوجهين وهو يعني افتراق وقتي
 الرمحسرى يكون الافتراق في المعاني والاحوال وكونها بمعنى
 الافتراق لا يكون عليها مجزأ وكل يقال سنان ما بين زبيد
 وعمر ونقل ابن العصفور وغيره عن الاصمعي منعه ونقل ابن العلي
 عنه الجواز وانما يقع بعد وعن غيره المنع والشهور عند الاول
 وان يدعى انه مشتق من فتقوله لسنان ما بين اليزيديين في الندا
 لحن عند المانع صواب عند المجزأ وهو الحق لان ما يجوز ان تكون
 وافقة على متعدد ولكن سنان بين زبيد وعمر وقول بعض الحديث
 سنان بين صبيحك وصبيغ لحن لان يقدر حذف ما موصوله
 بنا على جواز حذف الموصول وهو قول الكوفيين كما في شرح السذور
 او موصوفة او يرفع بين ويراد بها متعدد **قوله** ومه يعني
 انكف لا يعني انكف لان انكف يتقدي ومه لا يتقدي قاله ابن
 هشام قال في التصريح ورد بان ذلك غير طرد فان امين لا يتقدي
 واستحب يتقدي انتهى وفيه ان امين خرج عن الغالب لانه لم يكن
 جعله معنى فقل موافق له في المزور لعدم وجوده ومه وجد
 له فقل موافق له فامكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه **قوله**
 كوي بمعنى العجب فهو إشارة لما كان بمعنى المستقبل وانكر هذا
 الفسور ابن الحاجب وجعله يعني الماضي وفسروي بعجبت وتقدير
 ذلك في شرح كافيته **قوله** وميهات بمعنى بعد فهو إشارة
 لما كان بمعنى الماضي وفي هيهات سن وثلاثون لغة سردها
 في التصريح وقال ابن هشام في بعض النعاليق ونحمران الضومة
 والمكسورة جمع للمفترجة فكان القياس هيهات كاربطة
 قلنا ذلك في العرب فاما المتي فتخذف فيه الالف كما في التبتية
 ولا تقلب وذلك في الهان وهيهات وما تنسبة ايها وهيهات
 وما مثل ان وتان واذا حذفوا في العرب في قوله وثبت في السيف
 باخراته من دون كف الجلد والمعصم اي باخرياته فالمتي اجدروهم
 ايما بدل من الهان وكان القياس ايهين وهيهات لان اليان نظيره

كثرة هيئات لكن ابد لوايتها الفامر بما من الامثال واختياري
 ان الجميع مفرد اسرفعل وانهم تلاعبوا بالكلمة كما في اف وامين
تنبيه من اسم الفعل الذي يعينه الما في حيث
 في قوله نقلياً وقالت هيت لك فيمن قراها مفتوحة وبساكنة
 وتامفتوحة او مكسورة او مصنونة فانه يعينه بتييت لك وقد
 اشبع الكلام على هذه اللفظة في المقتى في بحث الامر المتيسر قال
 شيخنا الدنوشري وينظر من ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل
 الما في اوله انتهى يعني ان المعهود في اسم الفعل الما في
 استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الية ضمير المتكلم
 اذ التقدير انا كما لا يخفى ورايت **نحو** شيخنا العلامة احمد
 العتيبي ساجدة الله في بعض المجاميع ما مضى قال في السند ورايت
 هيت لك اسرفعل ما من يعينه هيت انتهى وحينئذ ففيه ضمير
 مستتر تقديره انا في الاول وانتم في الثاني فان قلتم
 من اين لك ان الضمير في قايم وقايمان تقديره انما جواز اذ قلتم
 انا حيث استتر انما يكون وجوا لاجواز قلتم **ذلك**
 ممنوع الاستدراك قولك انا قايم وانما قايمان في كل ضمير مستتر
 جوازا تقديره انا في الاول وانتم في الثاني فان قلتم
 من اين لك ان الضمير في قايم وقايمان تقديره انا وانتم بل تقديره
 هو غايد على موصوف محذوف تقديره انا رجل قايم وانما رجلان
 قايمان قلتم **قال** الاندلسي الضمير الرجعة الى
 المبتدأ اليه ان تكون على وفق من فتود اليه غاييب لغاييب ومخاطب
 لمخاطب ومنكم لمستكمم نحو انا اخرج وانت تخرج وكذلك التنشئة والجمع
 على اي اعراب كان وهو مبهم شامل نحو انا قايم وايضا اسم الفعل
 له خواص يختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه **كسر**
 انظر هل يخلق الظاهر في هيت لك اولا ويحتمل ان يكون الضمير
 المستتر في هيت تقديره هي ويفتر ان هيتان يسكون التام ويكون
 هذا حكايته لكلامها كما تقول قال زيد والله لا فعلن مع انه

الما قال والله لا فعلن انتهى **قوله** والفعل من اسمايه عليكما الخ
 اسماية لئلا ان اسم الفعل من بان ما وضع من اول الامر كذلك مستأ
 وما نقل من غيره وهو نوعان منقول من مصدر كرويد ومنقول
 من طرف كدوتك وفيه في النسخ يكون للمكان وجار ومجرور
 كعليك وقول الله او حرف جر اي مع مجروره ليوافق كلام غيره
 ويحتمل ابقاوه على ظاهره وان كان ذكر المجرور شرطاً للاختلاف
 في كاف عليك مكي في محل نصب اودع او جر كما يأتي **قال**
 ابن هشام في الخواص اعلم ان الغالب في المجرور هذه الظروف
 وحروف الجر ان يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول
 بعضهم على يعني اولى وقد يكون ضمير غاييب نحو فعلنك بالصوم
 عليه رجلا ليسني وقد يكون ظاهراً كـ **الاحفش** على عبد الله زيد
 وهو عذري جداً والاول في العشدود نظير اياه وان يحذف احد كـ
 الارنب والثاني نظير اخا الجمل واياك واياه والثالث نظير قاباه
 وايا السواب فانهم انتهى وهو مبني على قول البصريين ان محل
 الكاف جر منضم لدليله وهو ظهور الجر في الاسم الظاهر واستغنى
 منه ان على فيما حكاه الاحفش مخففة لاستدرة خلافاً لما فهمه
 الدماميني وابن غازي وغيرهما وينبغي ذلك ان عبد الله يدل
 من اليك وان ساذ لبدال الظاهر من ضمير الحاضر يدل كل غير مفرد
 للاحاطة وان الاقرب انه عطف بيان وعلى كلام ابن هشام يظهر
 قول بعضهم وجه العرابية في مكانة الاحفش كونه جار للظاهر
 واما على كلام الدماميني فاما يظهر باعتبار انه اتبع مجروره بظاهر
 والعامل في التابع هو العامل في المستوع **نتيجه**
الاول اختلف في الكاف المنقلة بينك واخوانه فقيل حرف
 خطاب وقال الجمهور ضمير مخاطب من قبل في موضع نصب على
 المفعولية والفاعل الضمير المستتر ويرده قولهم عليك زيد بمعنى
 خذ وهذا ما يتعدى لواحد **قال** الفراء رفع على الفاعلية اي
 على استقارة ضمير غير الرفع له فاندفع رد الشهاب له بان الكاف

Copy

ليست من ضمائر الرفع لكن نيابة ضمير عن ضمير الما جات في المنقل
 بثلاثة شروط تكون المبوب عنه منفصلا وتوافقا في الاعراب
 وتكون ذلك في الضرورة الا ان يقال ان الفاعل لا يثبت في ذلك ويلزم
 ان ضمائر هاء غير مستقرة فيها وقال البصريون جرف قيل
 على ما كانت عليه قبل النقل وقيل بالامانة بناء على انها اسم المصادر
 وفيه انهم اطلقوا ان اسم الافعال لا ينقل الجرا بالامانة الثاني
 قال في النقيح وسند محي على اسم فاعل مضارع يعي الزم عليه اسم
 فاعل المضارع والباب كله سما على عند البصريين انتهى والذي في
 السارج ولا يستعمل في الغالب الا جارا ضمير الخطاب وسند على يعي
 اولي ولما يعي انهي وعليه يعي ليلزم انتهى وهو مخالف لكلام النقيح
 من وجهين الاول انه جعل لما اسم الفاعل مضارع ولم يذكره
 في النقيح وقد نقل ابن هشام كلام السارج في الخواص وقال
 قوله يعي انهي قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى
 ان يوق بالامر فيقال عي انتهى الثالث قال في النهاية عليك
 نفسك اتت نفسك نفسك تقدم من نوكيد المجرور لان يوكده
 ضمير مفعول به ثم تأتي بالمرفوع ثم بال منصوب لانه فضلة لمحة
 التأخير انتهى اي فتفسك الاولى تؤكد للكاف لانه في محل جر وانت
 فاعل عليك يعي الزم وفي التحقيق تؤكد لفي الفاعل المستتر
 ونفسك الثانية تؤكد معنوي للفاعل ونفسك الثالثة مفعول
 به لاسم الفاعل ومو عليك يعي الزم الرابع قال ابن هشام
 حروف عدل وهي عندك ووتك لديك يعي قولك خذ ومن هنا
 لغزبه ليقال عندك زيد او ووتك الباب ولديك ما لا اويقا
 بالرفع الجواب ان كانت ظروف رفعت واسما افعال
 نصبت **قول** كذا رويد قال ابن هشام لرويد اربع حالات
 احدها ان تكون اسما لدع ويجوز اقتران مفعولها بما نحو لو اردت
 الدرهم اعطيتك رويدا الشعر قاله شخص من امته **ح**
 اي فدع الشعر لاجابة لك اليه وتجرده منها لقوله

رود بني سبيان بعض وعيد كمر تلاقوا غدا احيلا على سفوان
 وهذا الاعراب في كلام ابن عصفور وليس بل لزم بل يجوز
 ان يكون انصاف بعض بفعل مضارع عليه رويد لان مع
 استعمال الرفع كفا من بعض الوعيد فكانه لما قال رويد يا بني
 سبيان قال كفوا بعض وعيد كمر وهذا الوجه ارجح لان الاكثر
 فيها اذا كانت اسم فاعل ان تكون بمعنى اهل لا يعي دع ولا يصح
 اهلوا بعض وعيد كمر ومن العجيب ان ابن عصفور لم يفسر
 في المقرب الا اهل وانشد في شرح البيت ونشره يعي دع ونقد
 بيطال قول الفراء انه تصغير رويد يعني اهل والرفق لقوله
 يكاد لا تلم البطا وطانة كانه مثل ابي عارود
 ويصح قول غيره انه تصغير ارواد والذي حمل الفراء على ذلك قوله
 ان تصغير الترخيم خا من العلم ورد بقوله معروف حمق حمله وله
 ان يمنع كونه تصغيرا حمق بل تصغير حمق لقوله
 عسي يقتري حمق لييم **الثاني** ان يكون مصدرا معربا نابيا
 عن فعله كرويد ازيدا ويضاف لفاعل كرويدك زيدا ولقوله
 حكى رويد بنفسه ومعناه تركا بنفسه والاضافة دليل المصدرية
 لان اسم الفاعل لا يضاف ومن ثم كانت الكاف المفضلة باسماء
 الافعال حروف الجرد الخطاب ويوضحه قولهم التجاك والالتجاع
 الاضافة وانما لم يكن رويدا زيدا دليل الجواز ثبوت التثنية للتكثير
 لا للمتكثرة قال المبرد لا يصب لمباينة الفعل بالتصغير كما في
 اسم الفاعل وهو الصحيح واما رويدك زيدا فاسم فاعل والكاف
 خطاب ولا يكون مفعولا لانه لا يتعدى فعل المضمر المنقلب ضميره
 المنقلب لانه ليس في اسم الافعال ما يصب مفعولين قاله في البسيط
 واما رويد بنفسه فلا نسلم ان انصاف كان منصوبا بدليل
 اضافة اسم الفاعل فاصليا وخالف الفارسي وحسن الجواز رويد
 واجازة ابطا هرو وخروف وعصفور في كل مصدر باب عن فعله
 وقرنوا بينه وبين اسم الفاعل لان المصدر انما عمل المحلول محل

على العرب لا

الفعل واسم الفاعل انما عمل السببه بالفعل والتقصير يفتح في التسمية
دون الحول وحجة الفارسي في تحصيل رويد انه حمل على رويد
اسم فعل **الثالث** ان يكون فعلا المصدر كسائر اسرار رويد
نقل مذهب المصدر الذي يضاف وصف به كقولهم رجل رعي
وقيل تصغير مردود تصغير ترخيم وعلى الاول فلا يتقين ما ذكره
ابو حيان من كونه صفة للمصدر بل يجوز ان يكون حالاً منه
كما ذكره ابن عصفور وان كان نكرة لان الحال اذا لم يكن صفة
في الاصل جاز مجيها من النكرة متأخرة عنها في الفصح مثل هذا
عربي فخار وفتح اسرجانة ومردت بما فقهه رجل وعلى القول
الثاني لا يكون الا صفة للمصدر لانه صفة في الاصل فلا يكون
حالا من النكرة وهو متأخر عنها **الرابع** ان يكون خالاً لاسرار
رويد ان رويد اخال من ضمير المصدر المحذوف اي سار وه
واما المنزلة لالة العقل عليه وقول ابن مالك ان التقدير
سار واسرار رويد اقول منعاً للعربيين وهو خلاف نصي قول
ابن عصفور لان رويد اصفة غير خاصة بجنس الموصوف
المحذوف لان الاراد يكون في غير السير واذ لم يحتقر الصفة
فتح حذف الموصوف ليس في لان الشرط معرفة جنس الموصوف
لا الاختصاص بدليل فليضحا كواقليل ولا يبيكوا كسائر او المماثلة
الحديث ان اعل سابقات **قول** ويعملان الحذف مصدر من الضمير
في يعملان عابدين رويد وبله في اللفظ لاية المعنى فان رويد
ونبله اذا كانا اسمي فعلا غير رويد وبله المصدرين في المعنى سار
ان كلامه لا ينافي انما يضافان ايضاً مصدرين في المعنى سار
واستغلو اي رويد اشارة منونا فاصبا للمفعول فقالوا رويد
رويد او قال في الحواشي ربما اوهام كلامه ان مصدرين يتما مقيدة
بذلك وليس بذلك بل يكون رويد مصدر اذا انونت ايضاً
اشتق وكذا ابله كقولها عمر **قول** وما لنا نتوب عنه من عمل
لما اي ما ثبت لما نتوب عنه من عمل ثابت لها فما موصول مبتدا

خبره

خبره لما ولما صلة الموصول الذي هو المبتدا او ما من لما موصول
ايضا صلتها ثبت ومن عمل بيان لما التي هي مبتدا كما هو الظاهر
خلافاً للاشعري حيث قال وعنه ومن عمل متعلقان بنبوت
ولا نقل غير عمل ما ثابت عنه فلا نقل الخبر بالاصناف قلده لم يذكره
كما ذكر ذلك في غيرهما مما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم
الفاعل فكانت رويد اعواماً بينهما من شبه الفعل قال ابن هشام
ومن شعر علقمنا ظهري في قوله في لب انه اسرف فعل لانه امتا فوه
قال في الجي اذا هدرت لهم واما هو مفرد لب لكنه يعني على الكسر
كاسس وعاف لقلته لكنه ونصبه نصب المصدر لانه قيل اجابه
قول واخر ما الذي فيه الفعل شامل للظرف والحار والمجرور
واجازا بل غاية في النهاية تقديم المفعول على اسم الفعل مطلقا
اذا كان جاراً ومجروراً نحو اليك عن زيد لان الظرف يعمل فيه
راجحة الفعل **قال** الشهاب وقياس متنازع تقديم معمولها
امتناع تقديم معمول معمولها اذا الاصل ان معمولها يتقدم اذا
جاز تقديم عامله واجاز الكسائي تقديم معمولها قال الناظم
والاجبة له في قول الراجز ايها المايح دلوي ودو كالمصحة تقديم
دلوي مبتدا او مفعولاً به ونك مصدر او في الاول نظر لان المعنى
ليس في الخبر المحض حتى يجبر عن الدلو بكونه دونه والآخر مبني
على مذهب حيث جواز ضمائر اسم الفعل مفعلاً لالة متأخر
عليه **قال** انه مذموب س ورويه ابن هشام بان اسم الفعل
لا يعمل محذوف لان من شرط المحذف ان لا يودي لاختصار المختص
واسم الفعل اختصار للفعل وما استند اليه من كلامه محمول
على تفسير المعنى لا الالحاب واما دلوي منصوب بفعل محذوف
دل عليه السياق اي حذو دلوي ودو ونك الثاني مستأنف حذف
مفعوله لدلالة ما قبله عليه ولا حجة للكسائي ايضاً في قوله تعالى
كتاب الله عليكم لان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف
وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف **تنبيهات**

عنه
المعنى
الذي
هو
المبتدا
او
ما
من
لما
موصول

الاول ظاهر قوله ان علمه بخبرنا كذا في نقد سير معمول اسم الفعل
 الحاق المفعول باسمه انه يوافق الصريحين في ثبوت اسم الفعل وان
 كان من الكوفيين المنكرين له حيث ادعوه في الفعل وتزدد الشك
 في ذلك وتوافق مع كونه رئيس الكوفيين الثاني يؤم المكودي
 ان الذي استرسله فقل والظاهر ان ملية قوله ما الذي فيه
 الفعل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة
 وليس كذلك بل موصولة ولذي جاد ويجرد رية موضع رفع خبر مقدم
 والفعل مبتدأ موخر والجملة صلة ما الثالث لا يطابق عمل مع الفعل
 لان احدهما نكرة والاخر معرفة ومعرفة قوله **قوله** وانما يتكبر
 الخ قال الساطي قصد معنى اسكت عن هذا الحديث الذي انت تذكر
 ومنه منونا بمعنى اسكت عن كل حديث وكذا سائرها انتهى وظاهره
 ان المعروف منها من قبيل المعرف بالالفدية وهو ما نقله في التبرج
 عن القوم في بحث التنوين ونقل السحاب هناك شيخ الاسلام وانه
 ان المراد بالتعريف تقريب الجنسية وان المراد به مثلا المعركة
 الاشارة الى حقيقة السكوت والنكرة الاشارة الى فرد من افرادها
 انتهى فتدبر ثم انه قال في التبرج ان ما ذكره القوم مبني على ان مدلول
 اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال
 تكررت انتهى وقال ابن هشام في الحواشي وقتل ابنه لكلاما معارف **قوله**
 اختلفوا فقيل بتعريف العلمية الجنسية لان نزال علم على معنى وهو النزال
 كسبحان علم على معنى وهو التسمية وعبارة الناظم كما قال الساطي
 نشعر بان التنوين وعدمه شاع اذ لم يقل مثلا اذ اردت التكرير فتون
 والتعريف لا يثبت وانما **قوله** ان هذه الالفاظ منها الزم التعريف
 كنزال وبله اذ كانت اسم فعل لا مصدرا فلا ينافي ما تقدم من انه
 يقال بلها عمرا لان ذلك على المصدرية ومنها ما لم يترك كوايما
 ووهما ومنها ما جاز حين قال ابن هشام سيظهر في قوله
 اية احاديث لغان وسأكنه كيف يصحح التنوين مع ان معمول معرفة
 لانه لم يرد بهمهم ونكل مع التنوين في اسم الفعل المتعدي انتهى

وقد

وقد يقال لا يلزم من امتثاله الاحاديث التي هي معمول معين ان
 تكون معينة لاحتمال ان يكون المعنى زود من احاديث لغان اي احاديث
 كانت واما قوله ومثل سمع الخ فيجب مع استعمال البيت الذي استند
 على ذلك **قوله** من مشبه اسم الفعل اي في الاكتفاء به كما اشار
 اليه السمع وليس ذلك الاكتفاء بمثل باسم الفعل اي وحده ليرد ان
 اسم الفعل لا يكتفي به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه الى الخبر
 اليه وحينئذ فيكون كونه احترازا عن نحو الايه الليل الطويل الايجل
 نظرا لانه يكتفي به بدليل ان حقيقة هذا الكلام اصطلاحيا او ما يرب
 فيه **قوله** متونا يجعل قال الساطي معناه يسع متونا كما تفسر
 الجرمي وجعلوا الملكية ولم يطلق اسم الفعل لانه لم يوضع
 للدلالة على فعل قلبي بكلامه ولا قوله حقيقة اذ لم يوضع لعقله
 الخطاب ولانه دلالة على معنى لا معنى لفعل ولا غيره انتهى مختصرا قال
 ابن غاري وللبحث فيه مجال ووجهه ما في التصريح عن ابن هشام
 من الجواب عن ذلك بان الدلالة على كون اللفظ بحيث اذا اطلق
 ثم من العالم بالوضع معناه وهذه كذلك وليرقى احدا حقيقة
 الدلالة كون اللفظ بالطلب به من يعقل لانها معناه انتهى وفي
 الرضي ان هذه الالفاظ ليست في الاصل كلمات اذ هي ليست موضوعة
 تسميتها باسم سائر اصوات لكن سائر فاصواتها معانيها والمفوض
 باسم الكلمات اي بالاسماء فوهما تعريف الاسماء وادخلوا خواص
 الاسماء فيها لاحتمال جهلها استقفا لما في الكلام في من الكلمات
 كالنسيان من الناس صورتها صورته وما هيته غير ما هيته
 انتهى لمخفا وليتأمل قوله انها ليست موضوعة مع انها موضوعة
 قطعا لكن لم يجز لها من يعقل **قوله** احدي حكاية لقب الي
 اعطاها ومثل يقب احترازا من حكاية الغلاز كقلت ربيعة **قوله**
 والزمربا النوعين الخ قال ابن هشام في الحواشي اسماء الافعال
 والاصوات لانه اعرفا بدة مع مكانه وعدم المانع منه انتهى واسار
 في التوضيح الى ان المراد نوعا من الاصوات ليليلزم التكرار في بيان

نسخة ابن غاري
 خط المصنف

بنا اسمها الافعال لتقدم اول الكتاب قال السهاب وقد قال امر
 بصر بها اول الكتاب غاية الامران ادخلها في قوله وكتيبة في الفعل
 الخ فيجوز ان يريد بها ههنا لدفع نوبهم عدم ارادتها هناك انتهى
 وفيه ان قوله وكتيبة الخ لا يثبت غير الفعل فكان ينبغي ان يقول
 غاية الامران غير عنانها بقيد بهاها ويحتمل ان تكتة التنبيه عليها
 هذا الرد على من قال باعراب بعضها كما سيأتى وتوطئة الحكم بوجود
 بناها لم يصير مما تقدم عريضة وان كان كلامه مفردا مناسبا
 وسعى على الاول الساطي فقال دخل في قوله والزم بنا النوعين
 عليك واليك وودك ويضده حملها للمضارع بخلاف ضربا زيدا
 او عدم اظهار الفعل معها فلا نقول الزم زيدا عليك كما نقول له ضرب
 زيدا ضربا ولا يمنع البناءا منها كما لا يمنع في سائر الجمل ولا يلزم
 من موافقتها للمعرب لفظ اعرابها كما لا يلزم في لافلامين ولا يضره
 جرق الاجماع الذي حكاه ابن خروف على اعرابها ومعلقها بالافعال
 المتوب عنها اما اولافقة ذكر الفارسي في التذكرة بناها عن ابن
 الحسن واما ثانيا فالراجح عند محقق الاموليين جواز احداث
 تاويل مع الموافقة في محمول الحكم وهذا من غير نقض
 تسليم الاجماع انتهى قال ابن عازي ولا يخفى ما في استدلاله
 باحزاب زيدا ضربا اذ المصدر المؤكد خلاف الذي هو يدل من
 لفظ الفعل انتهى وقال ابن هشام وعن بعضهم ان ما كان
 في الاصل غير اسم فعل فهو معرب كعند ولدي استغنى بها
 لا مثله بخلاف ما اراد بذلك كصه ويرده عندي رويد زيدا
 فانه مصدر اراد بضعف الترخيم ولربين يدل ان لم يثبت
تشبيهات الاول قال في التخرج وربما اعرب بعض
 اسماء الاموات لتركيبه فقط اول تركيبه ونقله عن معناه وجعله
 اسما للحكي صوتا او للموت له في يكون مرادفا لاسموتكن فالاول
 كقوله كما رعت بالحوب الظلمات الصواديا يروي الحوب بالوجهين
 على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو

حوب

حوب بفتح الحاء المهملة وباء الواو والواو الجوز لاليل واما جوت
 بضم الجيم وبالمسناة لقي لدعا الابل لا لوجرها والثاني لقوله
 اذ المقي مثل جناح عاقا فكذا بمنزلة قولك مثل جناح العراب
 والثالث لقوله ووقعت في عدس كافي لرازك قال الموضع في
 الحواشي وهذا النوعان الاختيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب
 انتهى وقوله للحكي صوتة موقفا احدي الحكاية وقوله او للمصوت
 له به موقفي الذي حوطب به ما لا يعقل والضمير في لما راجع للذي
 وفيه لا سمر الصوت والنقد يراد الذي صوت له يا سمر الصوت
 وليتأمل ما الدليل على اعراب عاقا في قوله مثل جناح اذ هو
 مبني على الكسرة فكسرة تحتل البناء ولعل وجه ما قاله الموضع في
 الحواشي ان النوعين المذكورين خرجا بالنقل عن مرجع البناء
 يقال ملاجازان بينهما مراعاة لاضلما واما النوع الاول فوجه
 بناها ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركب
 مع العوامل وبنائها يحملها بها ومن هنا يفسر السؤال عن وجه
 اعرابها بمجرد التركيب مع قيا هو موجب البناء فبر الثاني
 لما لم يستلزم الامر بلا رتبة اليه وجوب البناء فكذا ذلك الذي جواز
 ان يوسر بلا رتبة الامر الجازم المستحسن علمه بقوله هو قد وفيه
 ليكان وجوبه ودفع نوبهم جوازه فقط لان البناء قد يكون على سبيل
 الجواز كما في الظروف المضافة لمبني

نونا التوكيد

قوله للفعل قال السهاب فذمه للاختصاص انتهى وقال ابن
 هشام بتقديم الظرف المفعول الخبر مودان احياها بالتخصيص ومنه
 لانها غفلة ولك ان يحمل عليه هذا الموضع فاما قوله انا بلي احضرنا
 السودا فما اندس في الصرورة والوجه الذي خالوه به مشابهة
 الوصف للفعل **قوله** بنونين اي بكل منهما وذهب البصريون
 لما ان كلا منهما اصل لمتخالف بعض احكامهما لا بد من الحقيقة الفاء

مجلس العرب
 سنة اربع اربع

وذهب الكوفيون الى ان الحقيقة فرع الثبوتية قال السهاب
يحتمل ان القرعية من حيث اختصار الحقيقة من الثبوتية كما قيل
بذلك في مذ ومنه ويحتمل ان من حيث ان التأكيد في الثبوتية ابلغ
وانظر فليراجع وانظر هلا قيل بان الثبوتية فرع لان اصل البساطة
وعدم التركيب فليجرب انتهى وهو عجيب في شرح نصيف العزب
للسعد مانعه ثم الناسبة المقومة من قوانينهم تقتضي اصالة
الحقيقة لان التأكيد في الثبوتية اكثر فالبساطة ان يعدل من الحقيقة
اليها انتهى وقد نقله في شرح التوضيح فيما سبقاتي وهو يفيد
معنى الاصالة والفرعية ويصح بما ذكره السهاب بقوله وسلا
الحقاسل **قوله** يؤكد ان افعل لمكن ان يقال اي فقل الخلب
فتمل الدعاء قال ابن هشام في الحواشي رد على قوله يؤكد ان افعل
احسن بزيد ولا يؤكد لان معناه الخبر وجاذا اذا حربه بطول
فقر واحربا ودخل تحت كلامه نحو ما انه موليك فضلا فاحدنه
به ونحو فانزل سكينة علينا ونحو قلموها لعمركم ذاقنا فادرس
بذرعك وانظر اين تنسلك وتقول في علم اذا اكدت هل علم وعلم
بذلك انه لا فرق بين الامر والدعاء والابن المقرف والجماد
قوله انما اي وارده اوجابها وكلاهما ليس بغير معنى
مستقبلا ونحو ان قول الناطق بعد مستقبل برونه وقال
شيخ الاسلام انما يقع مستقبل وهو شرط في الثلاثة بعده
فلا يقال في الطلب ليفهم من زيد الان كما يوجد من قوله بقا انه
المون مخففة بالمستقبل وقول الناطق مستقبل لا كلمة وتأكيد
بما اشار الى جوار ان يكون انما يقع واردا في غاية التعريف
فلا يدخلان في الماضي والحال لان الماضي والحال حاصلان والحاصل
لا يحتاج الى التأكيد واما المستقبل فانه على طرف الجوار فيقع
ويكن ان لا يقع فاحتاج الى التأكيد لوقوعه انتهى وانظر هلا علل عدم
تأكيد الحال بما فانه للمون المخلصه المضارع للاستقبال كما لاتي
وبرد على ما قاله ان القسم للتأكيد وقد دخل الحال فقد اكد الحال

الا ان يريد الاحتجاج بالمزيد التأكيد واما قوله دامن سعدك
فقد ومة سهلما انه بعينه الاستقبال لان الدوام انما يتحقق
في الاستقبال **قوله** او شرط اما تاليا معقدة قالوا في الصفة
التالية اما يجب تكرارها نحو لا بد من حساب اما يسير واما عسير
وانق النادر اما قليل واما كثير والجواب **قوله** ان ما المراد
به اللفظ لا المعنى وكذا فيما اوردت **قوله** في قسم اي
جواب قسم غير مقصوله من لاسه فاصل وهذا العزم من قول المر
ان كان غير مقرون بحرف تنقيس لانه لا يخرج نحو والله لقد اظن
وبدا منطلقا ولا يحول من قسم او تنقسم لاني انه يتشرون فانه
لا يؤكد بالنون والتوكيد بالنون في هذا النوع واجب بالسرو ط
المذكورة لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكد والفعل بالمر
مقتضيه وهو القسم من غير ان يؤكد به بما يقتضيه واذا تحلف
شرط من السروط لا يؤكد اما المني فلان في ادوات اليق ما يخص
الفعل المضارع للحال فياتي المؤن المخلصه له للاستقبال وطرد
الباب في الباقي ومنه يعلم عدم توكيد الحال واما المقصود فلان
الفعل يدل على عدم الامتناع بالفعل وذلك مناف لتأكيد واما
في مقصود المقصود بحرف التنقيس نحو وسوف يعطيك ربك
فترضي فلا يمتنع له للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين
لمعنى واحد وقال ابن هشام وقيل في نقل التنقيس نبلا
يجتمع حرفا معني لان السين للاستقبال واتق لم يجعافها كان
واللام السخلفة ثم ان لا التافئة تقيد الاستقبال وكذا الامر
الامر وبقيت ادوات لام الطلب واعلم ان البيضاوي
قال تنبأ للزمخشري اللام في وسوف لا ابتداء دخلت على الخبر
بعد حذف المبتدأ والتقدير لانت سوف يعطيك لا القسم فانهما
لا تدخل على المضارع الا مع النون التوكدة وهو مخالف لما عليه
الجمهور مع ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل **تنبيه**
اجاز الكوفيون نحو والله ليعمل زيد الان ومنعه البصريون

كتاب
البيان
في
البيان

استقنا عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالموكد كقولك والله ان زيدا
يفعل ويشهد للكوفيين فزاة ابن كثير لا تقسم بيوم القيمة وقوله
يبينا لا يقصر كلامه وقوله ليس بك قد صافت عليكم هيوكم يعلم
دعي ان يبيني واسم واجاب **الدرامي** عن القراءة بانها
مؤولة على حذف المبتدأ اي لانا اقتسم قال والذي يظهر من ذهب
الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم
كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية انتهى ولعلمهم يحبون
عن البيهقيين نحو السند وذ **قوله** وقل بعد ما اي الثانية او
الزائدة وبه قطع الساجي وقال ابن هشام حقه ان يقيد ما
بالزائدة التي لم تنسبق مان ولا يرب وتلخيصه انها ان سبقت
بان فالنوكيد كالواجب او يرب فتا دس لانها تقسم الفعل كالماضي
قال **قوله** ربما اوفيت في علمه يرفق ثوبه سمالات
وحكي سربا يقولون ذلك او لم تنسبق بشي من قتل **قوله**
وبعد لا اي الثانية وقد يوكد بعد هاتسبها بالنهي كقوله تعالى
وانتوا فتنة لافسدين الذين ظلموا منكم خاصة وزعم قوم ان
هذه اي وليس بجميع لان الجملة صفة فتنه والجملة الاسمية
لا تقع صفة فتحتاج لامر القبول وقيل لانها صفة وشر الكلام عند
قوله فتنه كمراد اي الظلمة عن المقرض للظلم فتصبيه
الفتنه خاصة فاخرج النهي عن سادس للفتنه فهو مني محمول
لان المقصود النهي عن المقرض للفتنه الذي هو اعني المقرض
لما سبب في اصانة الفتنه قال الشهاب قال شمر رايته الدمايين
غير يقوله ولا مثل لا تقصر من الفتنه فتصبيكم سر عدل عن النهي
عن المقرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن المقرض
واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتقصرين
وذلك لان المعنى في الاصل ما تقدم ومولا تقصر من الفتنه فتصبيكم
خاصة بمرادك عن المسبب الى المسبب وغير من المقرض للفتنه
يلفظ الظلم شجيا لا علمه بالصفة التي يكون عليها عند المقرض
نسبة

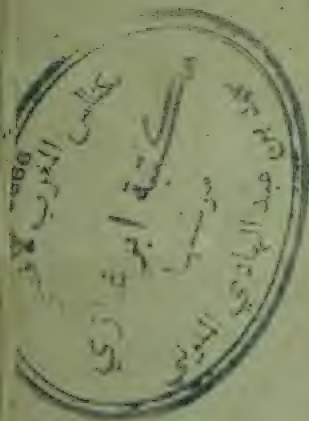
نسبت ان المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة ويبيني ان يكون من
في قوله منكم لبيان الجنس لا للتخصيص لئلا يفسر المقرضون
للفتنه لظلم وغير ظالم وليس كذلك لان المقرض للفتنة والذوق
فيها طوعا لا ينفك عن الظلم انتهى واقول **قوله** كل هذا في معنى البيه
وفيه بحث لا زيادة على ذلك فراجع **قوله** واخر الموكد
افتح اي فتحة بنا التركيب معناه تركيب حسنة ولذا الوصل بين
الفعل والنون الفاشتين او وادخلك او يا مخاطبة لم يحكم بينا به
وفيه بحث لان التركيب اما يكون سببا للاعراب لا للمباني كما سياتي
عن ابن هشام في باب العدد وزاد بعضهم لدفع هذا انه لما ركب
الفعل مع النون صار اخره وسطا والاعراب لا يكون في الوسط والنون
لا حظه في الاعراب فيقع الجزان مبنيين انتهى وفيه ان وسط
الكلمة كما لا يصلح للاعراب لا يصلح للمباني لانها لا يكون الا في الآخر
وقيل ان الفعل لما حقه ما لا يلحق الا لافعال قوي جانب الفعلية
ورجع الى اصله من البناء وقيل غير ذلك والوجه ان يجعل هذا
الاخيرة للبناء وكان البناء على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وكانت
فتحة الحقة فتقاد لثقل التركيب وقمة طابقة منهم سر لما ان
الفتح عارض للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى قال الشهاب
مذا الايام في المصارع الحالي من ناصب وجازم نحو والله ليفوز من
زيد لان اخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذ الفعل
به نون التوكيد فاي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالانقراض
بهذا اما بقوي القول الاول اللهم الا ان يراد انه كان حقه البناء على
السكون لكن عدله عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رايته
الدرامي يبي بسط معنونه هذا الجواب فليطالع انتهى واورد ابن
غازي على هذا القول وعصدا الاول بانها لو كانت حركة دفع التقاء
الساكنين لم ترجع الواو الى قولن والهاية يبعث اذا اقلب عدم
الاعتماد بحركة التقاء الساكنين كما في نحو من بينا الله فمن يرد الله
لم يكن الدين كفروا وحله على غيرا لا غلب ضعيف وبه يقول

كتبة ابو غاري
على باب

جاعلها لالتقا الساكنين ويؤخذ من كلامهم ومن تبعه ان الفعل
 حينئذ مضارع كان او امراسي على سكون مقدر منه اشتغال
 الاخر بحركة دفع التقا الساكنين **قوله** واشكله قبل مضمر الخ قال
 الشهاب تحصيل لقوله واخر الموكدا فتح بانه يخرج عنه ما انفصل
 به المضمر المذكور ويحتاج ان يخرج عنه ما انفصل به بون الالف
 فان اخره لا يفتح ويكن ان يدل على خروجه باطلاق قوله الاتي والفا
 قد قبلها موكدا فعلا ليا بون الالف استماع ملاحظة ما ينسب
 من قوله في اول الكتاب كبر عن من فت من سكون اخر الفعل اذا
 انفصل به بون الالف فان بملاحظة ذلك مع ملاحظة الاقتدار
 هنا على انه اذا كذب الف قبل بون التوكيد يفهم بها اخر الفعل
 على السكون وايضا فيتم امل علة الفتح من التركيب او الاجتزاع من
 التقا الساكنين ونما اخر الفعل وبون التوكيد يفهم التقا الفتح
 هنا لالتقا الساكنين للفضل بين اخر الفعل وبون التوكيد
 فليتم امل واعلم ان ما اخره الف تارة تقلب الالف ياء
 وذلك اذا رفع الياء والواو حينئذ تفتح الياء ويدخل في قول المص
 واخر الموكدا فتح وتارة تحذف الالف ويفتح ما قبلها فان قطعنا
 النظر عن الالف المحذوفة واعتبرنا الباقي اذ اصدق ان اخر
 الموكد مفتوح فيه حله في قول المص المذكور وان لاحظنا الالف
 المحذوفة واعتبرنا ها اذ احتمل يكون اخره ساكنا كان محققا
 لقوله المذكور فظهر ان قول المص واخر الموكدا فتح من قبيل العام
 المخصوص بما بعده ولا غبار على مسئلة فليتم امل التثنية واقضية
 التوضيح على استئناس مسألة المضمر وحصلها سارح يكون الفعل
 المسند اليه مضارعا وقال **سبحان الله** الدوشير رحمه
 الله انه مردود لان ذلك لا يخفى بالمضارع بل الامر كذلك فلو
 ايقع الكلام بالنقبيد كان صوابا قال واستئناس المصنف يعني
 ابن هشام من الفعل المسند للالف من فتح الاخر غير ظاهر فان
 اخر الفعل مفتوح معه كما سئل قوله فانه يحرك اخره بحركة تخاش

ذلك

ذلك اللين وتقييد الشارح ثانيا في قول المصنف ويستثنى من اخر
 الفعل بالمضارع مردود ايضا فان الامر كذلك كما يوضح به قوله
 فتقول يا قوموا خشعون الخ انتهى وفيه ان ابن هشام لم يستثن
 المسند للالف ايضا وانما قال ويستثنى من ذلك ان يكون مسندا
 الى الضمير وسوية لموله للالف كقول الناطق واشكله قبل مضمر
 فانه شامل للالف بدليل قوله والمضمر احد فنه الا الالف
 فاستثنى الالف من المضمر وسوية لاول على الاصل من ان النكرة
 اذا اعيدت معرفة عين الاولى **تبيين** الاول
 الفعل المعتل بالواو والياء كالصحيح نقول يا قوموا مثل تقرن ومثل
 ترمن بضم ما قبل النون وبما منه مل تقرن ومثل ترمن بكسرة فتحذف
 مع بون الرفع الواو والياء والاصل مل تقرن ومثل ترمين
 حذف بون الرفع لنون الالف امثالهما لالتقا الساكنين واضلها
 قبل التوكيد تقرين وترمين والاصل تقرن ومن مثل تقرين
 سكنت الواو لاستثقال الكسرة عليها ونقلت الكسرة الى الزاي
 ثم حذف لاجتماع الساكنين ويقال مل ذلك في ترمين واصله
 ترمين بوزن تقرين نقلت كسرة الياء الى ما قبلها لثقلها عليها
 ثم حذف لالتقا الساكنين **الثاني** قال الساجي ليرضله
 لين يتحقق انتهى وتقديره في الترخيم انه يجوز فتح لامه وكسرها
 الى ذلين ومما يخرج به الضمير المستند في خواصين ومثل تقرين
 يا زيد والضمير البارز في خواصين يا قوموا خشعون يا همد
قوله والمضمر احد فنه الا الالف انما حذف المضمر غير الالف
 وهو الواو والياء لدفع التقا الساكنين على غير حده بنا على ان حده
 ان يكون الالف حرف مدوا اخر مدعيا وان يكون ياء كلمة واحدة
 وما هنا كلمات وعلى القول بعدم اشتراط ذلك فانما حذف المضمر
 المذكور لان الكلمة تقلت واستطاعت والصحة تدل على الواو
 والكسرة على الياء اذ ائع الثقيلة واما مع الحفيفة فليس التقا وما
 على حده اجماع لان الثاني ليس مدعيا ولم تحذف الالف دفعا



للاستباس بالمفرد ولم تحذف في ضربان وان لم يكن ليس لبلا يلزم
 روال العرض الذي جي بالالف لاجله وهو الفصل بين النونات
 واورد على نقله عدم حذف الف بدفع الاستباس انها حذفت
 في وقال الحمد لله مع الاستباس بالمفرد وقال ابن هشام انها حذفت
 الواو والياء مع السند بده جمل على الحقيقة ولم تحذف الف مع السند
 لان الحقيقة لا تقع بعدها فلا يكون الحمل **فيها** **ان** الاول
 حكم المعتل بالواو والياء الصحيح في حذف المضرعة الف كاسم
 مثاله وحذف اخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو والياء لا لتوكيده
 فهو مسأول للصحيح في النقص الثاني عن التوضيح التوكيد ولذلك لم
 ينقص له الناظر واما المعتل بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له
 حكم اخر قلنا بينه قاله المرادي ونتبعه الاشعري قال ابن غازي
 وتامله مع ما ياتي في الف من بعض الاحكام السابقة للتوكيد
 وقد نقرر لما الناظر **الثاني** قال ابن هشام فان قلت
 فاما الواو والياء لم تحذف في نحو تاجوتي وتاجوتي قلت
 النون الاولى نون الرفع ادخلت في نون الوقاية وليست النونات
 للتوكيد فان قلت لا يثبت هذا في قراءة الزهري فاتبعوا
 بحسبكم انه اذا نون رفع في فعل الامر قلت اما هنا
 فالنون الاولى نون التوكيد الحقيقة ادخلت في نون الوقاية ولم
 تحذف الواو وتسميها بنون التاجي **قول** رافعا غير الياء قال
 المرادي شمل ثلاثة انواع رافع الف ورافع نون الالف
 والمجرد من الضمير الباء وقال ابن غازي وكذا شمل ما اسند الظاهر
 نحو ليسعين زيد قال شيخنا ابو عبد الله الصغير تنقل السجدة
 الى العباس القليل الى انما يشمل العاري من الف التثنية ونون
 الاناث لان الف صا وفيه بالاجل نون التوكيد فاما غير العاري
 منها فانما صا الف بالاجل نون التوكيد ويكون سكوت
 عنه مسأوا للصحيح واما حذفه مع الواو والياء المنبهة عليه
 بقوله واحذف من رافع هاتين فليس للتوكيد فيه سبب واما

تحريرا

تحريرا بسكل مجانس فللتوكيد **قول** واحذف من رافع هاتين
 قال ابن هشام لم يثبت الناظر على ان نون الالف المنبهة حذفت
 في التوكيد وذلك لانها لا يمكن ادغام احداهما في الاخر **توس** نحو اخشين
 واهندما لكسر ويا قوم احشون واهم والاملا احشون واخشين
 حذفت الفتحة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت
 الياء لالتقاء الساكنين ومما الياء والواو في الاول والياء في الثاني
 وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء حذفت
 الف لالتقاء الساكنين ومما اعني اولا لانه صريح في ان المحذوف
 لام الكلمة لا ياء الضمير في اخشين فهو لا يوهم حذفت الياء لانه
 ومما قاله السعد بعض الظن **قول** ولم تقع حقيقة بعد الف
 اعني من الفعل الضمير كضمير ما والالف العلامة نحو ليقوم ما اخواله
 او الف الفصل نحو اضربان وفي كلامهم ايها الاختصاص
 بالاولى حيث في الف بالسند اليها هذا وقال ابن هشام
 كان صوابه مجاورة للالف ليلا يخرج عنه مثل نظريات ولا تحذف
 نون الرفع من ذلك وان اجتمع مثلاً ليل لا يجتمع ساكنان وقيل
 بل يجب الحذف لاجتماع المثليين مع نقص الادغام بسكون الثاني
 وحينئذ فيطل المسألة للزوم وقوع الحقيقة بعد الف ويؤيد
 انهم سقوا اذهبت حتى تاتي بالالف فاصلة بين التوين لانك
 ان لم تات بالالف ثقل وان اثبت بها فنون التوكيد الحقيقة لا تقع
 بعد الف واجاز يونس والكوفيتون وقوعها بعد الف ومرد
 بان فيه النقا الساكنين على غير حده ومما واضح على ظاهر كلامهم
 ونصرح على علي بان يونس يجمع النون ساكنة ونظيره بقراءة
 نافع صباي ومما في توجيه ذلك انه من الوصل بينة الوقف لا على
 ما ذكره الناظر من ان سراجا ووقوعها بعد الف كسرها وحمل
 قراءة بعضهم ذلك على ان اصله التثنية فحذف بعد النون
 الساكنة وقيل في الآية الثانية ان لا فتحة وان الخبر بجمع النون

وقيل الواو والحاء وفيه ان الجملة الحالية المصدرية بلا مجرد من الواو
ويذكرها الضمير الا ان يعمر مبتدأ اي وانما لا يتفقان **قول**
لكن سديدة اي لكن تقع سديدة بعد الالف لان التقاء الساكنين
على حده او لدفع الالف على ما مر **قول** وكسرها الف اي فتا
لا تقا الساكنين كما قيل وفيه بحث لان التقاء الساكنين متحقق مع
الكسر لان المكسور انما هو النون الثانية والاولى باقية على السكون
وهي الملائمة للالف وانما علت الكسر القرار من اجتماع الامثال
اعني الفتحا لان الالف في مقدار فتحين وذكر ابو الفياض ابن عطية
انها كسرت تشبيها بنون المشي كرجلان **قول** والفاء قبلها
اي قبل السديدة واما الحفظة فلا تؤكد الفقل المذكور لانها لا تقع
بعد الالف نعم من اجاز ذلك اجازها هنا ايضا بسطر كسر النون
وكلام ابن الحاجب ومناقشة السعد لم مشهورة مذكورة في الفرج
فلا تطيل بها ومدة الالف كالف التدرج وكالتزامهما بقا المدة
في تخليفي وترك اللام في ان زيدا لا يقوم وكاجتلاب ما الراية
وفي نحو لما يوفينهم ولا الزايدة في نحو لا يعلم والنافية في نحو
ليلا يكون للناس حجة **تنبيه** مثل السمل لذلك بامثلة
منها اغزيان **قال** ابن هشام كذا في السخ وهو خطأ انما هو
اغزوانان ببيات اللام صحيحة كما في ارمينان واخشيان وانما
لم يصحوا الالف كما لم يقع في غزوت ورميت لاستدعاء الضمير
المرفوع المتحرك سكوت ما قبله واسما رشيخ الاسلام ان
اغزيان بالراء المهملة من غزيين السهم اذ اطلعت بالراء
واحد فحقيقة ساكن ردف لما لم يكن له في الغزك خط نزولها
منزلة حرف اللين فقد قوتها كما في نحو تقتر الجحيش ونزول العرض
نما غذف جبينه سوا قلت فتحة كاصرب الغلام يارب
او ضمة كاصرب الغلام ياربهم او كسرة كاصرب الغلام ياربهم
وانما حذف لتقاء الساكنين ولم يجد في التنوين في الاكثر بل حرك
لانا لاسم في الرتبة قبل الفقل لما بدخل عليه وما يختص به مقدم

على ما يقتضيه بالفعل ففضل التنوين على النون بان حرك التنوين عند لقاها
ساكنها وحذف النون عند ذلك ليظهر شرف الاسم بتثنية ما
يختص به واذا وليها ساكن وهي بعد الالف طامة هب الجيز فقال
يونس تبدل مرة وفتح **قال** السهاب وانظر من هذا القول
يان الجيز يفيها ساكنة او اعترض منه ومن القول بانه يكسرهما وحينئذ
يفرق بين ما وليه ساكن وغيره انتهى **وقول** كلام المرادي
والاشعري صريح بان على القول بانه يفيها ساكنة لانها ذكر بعد
نقله ان سر قال ان العرب لم تنقله وان الفبا من الحذف ومعلوم
ان سر يرى ان يونس يفيها ساكنة نذير
من مثل حذفها لا

لاثنين الفقير عليك ان تزكع يوما والدمر قد رفعه
ومعلوم ان نوي التوكيد انما دخلت بعد الالف هامة واستغياها
بقتضاها وحينئذ فعلامته الجزم سكوت مقدس منع منه استئصال
الحذف بالفتح لموت التوكيد المحذوفة والاصل قبل التوكيد لان
نحو ما أكد وفتحت نون الفعل عادت اليها التي هي عين الكلمة
كما هو قاعدة الفعل المعتل العين وليس الفعل في محل جزم لانه
انما يظهر على سدد وذخوق النون قبل النفي فتأمل **قول** وبعد
غير فتحة اذ اتفق **قال** السهاب **قال** ابو حيان الذي يظهر
في ان دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل معي التوكيد ثم غذف
ولا يبق دليل على مقصودها الذي جاز له سيوطي انتهى وهو عجيب
فان مذلة المرادي ورده بقوله قلت برده قبلها بعد الفتحة
في الوقف فاعلم ان التوكيد بها لا يختص بالوصل **تنبيه**
ذكرنا ظاهر حذف النون الحفظة شيبين **وقال** ابن هشام

في اي يوم من الموت افر ابوهم بغير ارم يوم قدس
اولا ايضا على حذف نون التوكيد في غير المسائلين المذكورتين للضرورة
وزعم ابو الفتح في سر المسألة ان عنده فيه وجهان حسنا لم
يسبقه اليه احد للطفه وهوان الراس كانت للجازم وجا ورهنا

المزة فدرسكون الراعي المزة وفتح المزة على الراجح وما قبلت
 المزة حين اريد تحقيقها انما تكون في التقدير كما يحسن من
 قولهم المرأة والكفاة ولما فعل ذلك التمسك كان الالف والمزة
 بعد هاء فركت الالف لا نقاها وانقلب الالف بمزة بحركة كما قرأ
 ابوب السخيتاني ولا الضالين قال وعلى ذلك خرج ابو علي فوالعبد
 يعوث كان لم يركب قبلي اسيرايانا والاصل عنده نراي كما قال
 المزة ما لا يثبت والدهر اعصر وقال ايضا استشكل اطلب
 ولا تنجز من مطلب لفتح المضارع المجزوم واجيب بان
 اصله تنجزت بيون التوكيد ففت وبقيت الفتحة دليل على انها
 وردت المعهود انما هو حذفها للسبب المذكورين في المنظم
 واجاد **بعض** الطلبة بان الواو والصرف ولا
 نافية وتفتخر منسوب وهذا الوجه كان حسنا ولكن لا النافية
 انما تدخل على الجملة لا على المفرد وتفتخر مفردا وبها فقولك ولا
 انما يقع بعد يني لا يقال زيد يكره النجم ولا الروم وانما ياتي هنا
 لاحاطة فتيقن لا الروم لان للني والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت
 له الحكم وميت عنه الحكم وهذا الرد امتن من الرد الاول لانه
 يقال في رده فكيف قيل زيد لا ساعدا ولا كاتب فادخلت لا على
 المفرد فان قيل فيه نسبة الى الضمير المستتر قبل النسبة
 في فتحها ظهر لانه فعل فهو موضع للنسبة لا غير فكيف
 قيل حيث بل زاد وجازيد لا عمرو والذي يجزى ان لا انما تدخل
 على ذي نسبة مفردا كان او جملة وان لاي قولك بل زاد في غير
 موضعها واصل الكلام ما جيت براد فلما كان مبني الكلام على
 اليات الي ونفي الزاد جعل الي في اخر الجملة وان من يقول
 ما جيت براد انما اراد اولا في الي براد لا اليات الي وان
 بعد زاد فانه يجزى لتاخير الي في الي لا يجزى ذلك بخلاف الاول
 فلما استفتح فيه تاخير الثاني واما جازي زيد لا عمرو فلهنا
 نافية عن العامل او مقدر بعدها كما يقولون في جازيد وعمرو

ان العاطف مقدر بعده عامل او بعد هو نفسه نائب عن العامل
 انتهى ومن خطر قلت وفيه فوايد زائدة على ما في المعنى فانه
 تكلم على هذا البيت في الباب الثاني فتبيل الجملة المفسرة وفي الباب
 الخامس في النوع الثامن من الجملة السادسة **قوله** ما من
 اجلها في الوصل كان عدما وذلك الواو والياء بيون الرفع كما في
 المراد به وصرح بان النون اذا اعيدت تكون ساكنة وان لا يضر
 التقاء الساكنين كما غير هذه لكونه في الوقف وكذا صرح الموضع في
 الحواشي باعادة النون فقال ما حذف من اجلها فان سبب السبب
 سبب فاقصر اشرح التوضيح على الواو والياء فصور فان قلت
 ما سبب حذف النون الرفع مع التوكيد بالحقيقة قلت
 كراية اجتماع المثلين فانه في العقل كاجتماع الامثال فاحفظه
تنبيهات الاول ان قلت لم رد المحذوف هـ
 في الوقف ولم يرد فيه في هذا قاص من زوال العلة قلت
 يرد ايضا فيه وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق ان المحذوف
 هـ كلمة ومخرج كلمة والاعتناء بالكلمة انما منه مجزى منها
 الثاني قال ابن هشام ينيغ اذا كتبوا خواصين بالالف
 اعتبارا بالوقف ان يكتبوا اصرين واخرين بغير يون اعتناء
 بالوقف ايضا وكما لم يكتبوا المتتوين في الرفع والمجزى صورة لذلك ويبيغ
 لمن وقف على قاص قاص بالمحذف وبم الاكثر وان يقف هنا على
 اصرين اصرين وعلى اصرين كذلك وانما ينيغ رجوع المحذوف على قول
 من وقف قاص بالانبات ويحب عندي اذا وقفت على اثنين من قوله
 لاثنين الفقير ان نقف لا نتمنا كما انك اذا وقفت على نحو قالا
 الحمد لله ونفت وقالا وعلى نحو رايته زيد القاضل ونفت
 رايته زيد **قوله** ونقا قال السهاب يجوز ان يكون ظرفا
 لاجازة مضاف الي في وقت الوقف انتهى وفيه نظران شرط
 سبابة المصدر عن الوقت اقادة المقيمين **تنبيه**
 اجاز يونس للوافق ابد الحقيقة با او واو اية المعتل فنقول

اخشي واخشوا ولا يجمل التباس لانك حينئذ تنطق في الوقت
بواوين او لامين مخمومة وتكون شدة التأكيد لم تنطق الا بواو
واحدة ساكنة وكذا القول في اخشي لانك تنطق بها بين او لامين
مكسورة كذا في كلام جنت كالبدن الدمايني وفي التصريح نقلا
عن ابن هشام انه لا ينطق بذلك لانه يستقل واوان او لامين
مخمومة فتخذف الهمزة ثم تخذف واو الجماعة للساكين ويبقى بدل
النون وكذا العمل في اليا المكسورة قال ويجمل التأكيد لان
السامع لا يعرف ان الفعل موكدا ولا لعدم ما يدل عليه واعتق
اللبس في مثله لقلة ندرته فان قيل لعدم عادة
نون الرفع مخالفة لما تقدم من انها تقاد في الوقت قلنا
بدل نون التوكيد في حكمها في حذف نون الرفع معناه وان لم توجد
فيها اللفة وفيه نقلا عنه واذا قلت بكل تخشوت يا قوم ومثل
تخشين يا ممد سر ابدلت حذف الهمزة ثم الكسرة ثم الواو واليا
ولم يجمل التوكيد لعدم نون الرفع اي فيعرف السامع ان الفعل
موكد بدليل حذف النون ولا عيرة باحتمال انها تخذف من غير ناصب
وجازم لانه لفة قليلة هذا ونقل عن يونس بن ابي الهيثم واوا
بعد الهمزة وبها يقد الكسرة في الصحيح وانه يقول بكل ضربوا ومثل
نقريا ولم يقد نون الرفع لما سرقا له الشهاب ويجمل اللبس حينئذ
وعنه انه قاس ذلك على اللفة ازد السراة في زيد ووزيدي وفيه
نظر لانه لا يلزم من جواز ذلك في الاسم لمحقته جوازه في الفعل
لقلة مع انه يجتمع هنا واوان وبيان وهناك واو واحدة وقد
يجاب عما وردناه من الالتباس بان اهل هذه اللفة لم يبالوا
بالالتباس في نحو زيدي فانه يلتبس بالمتنافي اليه كما مع انه
اللباس مغير للمعنى بالكلمة بخلاف التباس الموكد بغيره فانه اشبه
من ذلك فينبغي ان يجمل من باب اريا

ما لا ينصرف

قوله

قوله الصرف تنوين ذكر الشارح قولين في اشتقاق الصرف
مما اذا احدهما انه من الصرف وانه يقال صرف البعير بما به
قال وصرفه بفتحة تشبه التنوين والثاني انه من الانصراف
في جهات الحركات ولذلك قال ساجرينه في معنى صرفته قال
ابن هشام فالصرف عند هؤلاء راجع اليه استكمال الحركات وعند
الاولين راجع للتنوين وبذلك عليه امران احدهما انه لو صح الثاني
لسمي نحو مسلمات غير علم غير صرف والثاني ان النظم قال ما
نصه والعرب تقول صرفت الاسماء انونته ويلزم على الاول
ان يسمي نحويا لا فضليا وبما فصلكم منصرفا ولا يلزم على الثاني ان
قلنا لكن يلزم عليه ان لا يسمي نحو الرجل وغلام زيد
منصرفا قلنا هو وان لم يكن فيه التنوين لكن فيه
مقابلة وحلقه فقامه فيه **قوله** معنى به يكون الاسم
امكن اى زايدي التمكن وهو كون الاسم المعرب خالما من مشابهة
الفعل وهذا اخصر واظهر من قول الاسوي والمراد بالمعنى الذي
يكون به الاسم امكن اى زايدي التمكن بقاؤه على اصله اى لم
يشبه الحرف فينبغي ولا الفعل فيمنع من الصرف انتهى اما الاول
فظاهر واما الثاني فقال الشهاب اولدانه يلزم الدوران
معرفة هذا المعنى متوقعة على معرفة انه لم يشبه الفعل
فيمنع من الصرف لاحتماله في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف
على معرفة الصرف فلزم توقف معرفة الصرف على معرفة
الصرف فان قلنا هذا تعريف لفظي قلنا
المخاطب باللفظ يعلمه لكنه يجمل ومنع لفظ المعرفة له ولو كان
المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور
فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له بقى لكن ان يقال انه
ليس لفظيا ويمنع لزوم الدوران يمكن ان يعلم بقاؤه على اصله بعلامة
اخرى غير ما فسر به الشارح واو لي من هذا ان يقال المعنى في التعريف
عدم مشابهة الفعل ويجوز معرفة ذلك بدون ملاحظة الانصراف

وعدمه واما قول السارح فيمنع من الصرف فليس المراد ان ذلك
ملاحظ الانصاف وعدمه في التعريف بل المراد به بيان امر
رافع **فيها** **الاول** عرف الناظر الصرف
مع انه ترجع لما لا ينصرف لان معرفة ما لا ينصرف اي لا يدخله
التنوين موقوفة على معنى الصرف **الثاني** يستثنى من كلامه
عومسلمات قبل التسمية وكذا الجمع والثنى ولم يوجد فيها
سبب منع الصرف لان كلامها منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور
والتنوين الذي في مسلمات للمقابلة قال **الثاني** ان المراد
ان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور ولا يخفى ان المنصرف
هو الذي قلناه الصرف فهو في غايه الاشكال لانه لم يتحقق
الصرف في جميع المونث فكيف يكون منصرفا والاستثناء هنا
غير معقول كما لا يخفى على ذوي العقول لان حاصله الحكم على جميع
المونث بانه مستثنى عن القطع بانتقامه بالاشتقاق عنه
وذلك لا يجوز ومندا الاشكال واراد في جمع المذكر والمثنى حيث
لم يتحقق فيهما سبب منع الصرف بنا على وضعهما بالانصراف
وعدمه والذي يظهر هنا احد امرين اما حمل هذا الكلام من الناظر
وغیره على المسامحة وان المراد ان التنوين علامة للصرف لانفسه
كما يشعر بذلك كلام السارح وصحة هذا لا يشك الاشكال لانه لا يجب
الطراد العلامة ولا حاجة حينئذ للاستثناء واما حمله على حقيقة
الصرف احد امرين احدهما التنوين المذكور امر يصدق على جميع
المونث ونحوه ويكون الانتقام في التعريف على التنوين من باب
التعريف بالاختصاص ويجوز عند بعضهم **الثالث** قال
ابن هشام ما يرد على المفهوم المراد من هذا الكلام من عديم ما لا
ينصرف لغة من اذ لم ينقسم مسلمات اعرابه بالعمدة والكسرة ولح
يؤونه ولغة من يجري بسنتين مجرى حينئذ لا يؤونه وبما لغتان
عزيبتان وكانا مخطوطة في الثاني ان يؤونه شديد الشبه بنون
جمع الضمير ومخالفة لها من حيث محبتها بعد ما تغير نظر الواحد فلذلك

اجري

اجري عليها حكم اللاحق في تحمل الاعراب وحكم نون الجمع في عدم التنوين
واما اللغة في هذه ان قد يقال ان الاسر غير منصرف وانما اكسر
لان كسرتة كانها فتحة فلم ينتج بها ذلك الرابع لا واسطة بين المنصرف
وعينه وزعمها ابن جني في ذلك والمضاف والتنوين والجمع الخامس
المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف علان فرعينان مختلفان جمع
احداهما اللفظ وسر جمع الاخرى المعنى واحدة تقوم مقامها في
لانا من جهة واحدة كما جيل لضعفها لجمع جيل فان فيه فرعيتان
الضعف عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتها اللفظ وكما يضبطها
فان فيها فرعيتان الثانية عن التذكير والوصف عن الموصوف
وجهتها المعنى كذا قالوا وفيه بحث لانه يجب ان يكون الاحتراز
عما فيه فرعيتان من التسع لانها المعنوية كما في جمع وفي كلام
الم اشارة اليه في بيان انواع ما لا ينصرف لاي الاطلاق بل
مع شرط كما ستأتي والمرجع في ذلك استقرا الواضع فاندفع
قول الرضي ان اعتبارهم لحو ذلك اختيار بلا علة مخصوصة والضعف
ليس منها وبه يعلم ايضا ما في قول السارح ان ما فيه فرعيتان
اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم ملحق بما اعله فيه وقال
بمسوة علة اللفظ كون لفظ الضعيف فرع التكبير وفرع المعنى
الضعف وجهتها واحدة وهي الضعيف انتهى اذ الضعيف والمخفف
ليسا من العلة التسع السادسة ان فرعيتان من جهة
اللفظ وان لم توجد علامته وان لم في اللفظ وان سموا تانين نحو
زبيب معنوقا لانه يجمع اخر كما سيأتي فالوجه ان يجعل قوله مرجع
احداهما الى اللفظ الاحتراز لهما نفذت فرعيتان اللفظية كادريامان
واما تعدد المعنوية فلا يتصور لا تحصارها في العلمية والوصفية
ولما لا يتعارف فتدبر ولا تقتصر بشرة الكلام **قوله** قال
الثاني قيد الالف بالثاني فخرج غيرها نحو سري وارطي وقبعتري
ولكن سيأتي ان الف لا تخاف تمنع كن مع العلمية ولا في الثاني
باب يميزان فيه من غير ما يذكر فيه اوراها المشهورة **قوله**

مطلقا اي مقصورة او ممدودة وفي الف قبلها الف فتقلب في ممدودة
 فقولهم الممدودة مسماحة اذا الممدود ما قبلها **قوله** كيف ما وقع
 اي على اي حالة وقع لا فرق بين كونه معرفة او نكرة او مفردا او جمعا
 ولا حاجة الى اعتبار علة اخرى ولهذا الما قال الفارسي في الايضاح ان حيرا
 لا يصرح باجتماع الوصف والتانيث قال ابن الخباز وهو غريب لانه ليس
 من مذهب كلامه هب الكوفيين انتهى **قوله** في التصريح وانما استقل الف
 التانيث بالرفع لان وجود الف التانيث في الجملة علة لزومها بمنزلة
 تانيث ثان فتوابعه علة تانيثه وما الذي قبله عنه الزمخشري في
 فضله بتكرير السبب الواحد انتهى ولا يخفى ان المنادى من قولهم
 او واحدة تقوم مقامها ان يكون في العلة جهة راجعة للفظ
 وجهة راجعة للمعنى وتزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق
 ذلك ولعله لذلك ولعله عدل بعض المحققين عن ذلك وقال
 بمنزلة علة اخرى لكنه جمل والظاهر ان يقال ان اللزوم منزلة بمنزلة
 العلمية لان العلم لازم لسماء وعكس الشارح هذا اقال ان فرععية
 اللفظ لزوم الزيادة حتى كانتا من اصول الاسم و فرععية المعنى
 دلالة على التانيث ولا شبهة انه فرع على التذكر لانه سراج كل موصوف
 تحت مذكر من غير ان يفتي وقد عرفت ما في جعل التانيث راجعا
 للمعنى وان العلة للمعنى لا بد ان تكون علمية او وصفية ثم تعبير
 بالاندرج اشح والقرض ان كل موصوف له مذكر من غير عكس هذا
 وقال ابن هشام في الخواص فان قلنا **قوله** فلم لا منعوا
 صرف قايه للصفة والتانيث قلنا لان الثاني فقد سير
 الانفصال ومما حلة للسقوط فلم يعنف بها ما نفع من الصرف لوضعا
 وعدم لزومها انتهى وفيه ان التانيث لا يوجب مع الصفة وانما يستمر مع
 العلمية كما سيأتي وانما ينبغي السؤال عن عدم حركة تونه بمنزلة علميتين
 كالالف ويجازي **قوله** فتدبر واقاد ما ذكرنا في التانيث
 ليست لازمة لما في فيه وتونها ليست لازمة بل مقدرة الانفصال
 انما هو الغالب لان من الموصوف بالثمالا يفتك عنها استغناء لا لو قدر

انفكاكه

انفكاكه لو جده نظيره كصورة لان من كظم ومنه ما لا يفتك عنها ان
 استغناء لا لو قدر انفكاكه عنها لم يوجد نظيره كذرية وعرقوه اذ
 اذ ليس في كلامهم فصيحا ولا فعلا وتكون الالف لازمة بخلاف التامع ومما
 الالف زائدة خامسة في التصغير مقامها خامس اميل والنا خامسة
 مقامها نجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير **قوله** وراسخا
 فعلا ان التغيير بذلك لا ينافي ان سلب منهما شيئا منهما بالي التانيث
 في التانيث في مباحث المذكر كما ان الالف حراء في مباحث الموصوف وانما لا تلحقها
 التانيث لانها سكراتة كما لا يقال حمرارة فان ما اشترى من ان المانع
 زيادة الالف والمون قول الكوفيين ويلزم من ان يفتكوا صرف
 بغيريت اي لان فيه زيادة الياء والتان فان اجابوا بان المعنى انما هو
 زيادة تان ما عينا تمامها لانهم عن علة الاختصاص فلا يجردون مصرفا
 عن التقليل **قوله** التانيث في وجعون لما اعني به البصريون
 كما حقق ذلك في الباب السادس من المعنى وقوله فعلا ان يفتك الفاء
 لانه المعنى مع الوصفية بخلافه مع العلمية فان فاه مثلثة
قوله في وصف شرط في الفعل وشرحها اصالة الوصفية اخترا
 ما عرفت فيه الوصفية كقولك مررت برجل صفوان قلبه اي
 قالس ويمكن كما قال الشهاب ان يرجع قول الناظم لاني والغنى عارض
 الوصفية الى ممة ايضا فيغير هذا الشرط ولا ينافي ربه في هذا
 ما فرعه بقوله فالادهم القيد لان نفعه بعقد الاسئلة والاوراث
 الخامسة لا يفتك في التخصيص **قوله** قال الله
 فان قلنا **قوله** لم تكن الوصفية في فعلان وحدها ما نفع
 من الصرف فان في الصفة فرععية في المعنى كما ذكرتم و فرععية في
 اللفظ وبما الاشتقاق من المصدر قلنا **قوله** لاننا راينا
 صرفوا نحو عالم وشريف مع تحقق الوصفية فيه وما ذاك الا لضعف
 فرععية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقايا الاسمية والتكثير
 ولم يجر بها الاشتقاق لانها اكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف
 والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير

فلم يكن استقفاً ثانياً من المصدر بعد السماع معناه فكان كالمفقود
لم يوصل انتهى ولا يجيء ما في السؤال من الاضطراب لان المدعي وهو
عدم كون الوصفية وحدها ما نقتضيه من الصرف لا يوافق العقل
المقتضي لانها لم تكن ما نقتضيه من الاشتقاق وهذا هو الموافق لما نقرر
في كلامنا ولا وجه كلام غيره من انه لا بد من منع الصرف من علمتين
مخصوصتين او واحدة تقوّم مقامهما وانما ينبغي ان يشيّل عن حكمة
عدم اعتبار الاشتقاق في العلل المانعة فمع انه هو الفرعية
اللفظية في الفعل الذي منع الاسم لشيء به من الصرف فانهم
لم يعتبروه واعتبروا الزيادة من وجوب بما ذكره ونفي
سؤال كان ينبغي ان يورده وهو انه لم يكن زيادة فاعلان ما نقتضيه
من الصرف حيث كان سبب منعها المشابهة لا في التثنية لا يقال
انما اعتبر منعها الوصفية لتحقيق المشابهة لا نأقول
الفا الثاني لا يتقيدان بالصفة كما في اشياء فانه ليس بصفة ولا علم
ويمكن الجواب بانه لا يلزم من مشابهة الشيء لآخر ان يعطى حكمه وحرره
ابن القابل

فلما كان في تنسيبه صدغيك بالسك قناعة التشبيه ففكان
ما يحكي قوله ووصف اصلي الخ قال ابن هشام وذلك للاستة
انواع احدها افعل فعلا كاحمر حمرًا واسود واسهل والثاني افعل
فعلا كاقفل والفضلي واغيا والعليا والثالث ما لا موت له اصلا
كادهم واكرموا وخرج عنه نحو ارمي للفقر قال ابنه وابا تروا دابر
الاول للقاطع رحمة والثاني للذي لا يقبل نصحا فانهم يقبلون الساء
قلت لا يحسن التمثيل بهذين بعد اشتراط افعل وكذلك لا يحسن
التمثيل بغيره والحق ان افعل انما جازى في العروض واعتقاد انه
انحصر فيه بالواقع لان شريطة ان تقتضيه تخصيصه فلهذا لم يور عليه
وسئل بما ذكرنا وقد ردت الاختصاص المذكور باجلف جمع جلف
فانه ممنوع من الصرف فيما اري للصفة والوزن وفيه مرجع منع الصرف
وهو الجمعية ويجب ان نقول في هذا النوع المانع من الصرف

الصفة

الصفة والوزن الذي الفعل به اوي ولا تقل الوزن الغالب على الفعل
والمراد بقولنا الذي الفعل به اوي انه دال على معنى في الفعل
دون الاسم انتهى قوله غارض الوصفية يعبر ان يكون من
اضافة الصفة الى الموصوف اي الوصفية العارضة وكذا يقال
في قوله الاية وغارضا لاسمية وحينئذ يتقع صحة الالفاظ الى ذلك
قوله كاربج قال ابن هشام كنت اقول هلا قال كاربج بمعنى
ضعيف كما مثل به في بعض كتبه وكما مثل ابنه في شرحه ثم رأيت
معيناً من وجهين والتمثيل باربج معيب من وجه وهو انه تلحقه
الما ففعل الناطر فيه يجيل اليه ان ذلك هو المقتضى للصرف احدهما
ان ارنبا اذا اطلق لم يتناول الاحياء المعروفة فلا بد من
نفيده بالمعنى الذي ذكرناه والنظم لا يتسع لذلك الثاني
ان قولهم كتبنا موريت بفتحة في ان ارنبا ففعل لا افعل انتهى وقال
الشهاب فان قلت ما معنى اربع مستقلة في الوصفية
العارضة ومعناها اذ المرستعمل فيها بل في مجرد المعنى العددي
قلت معناه في الاول ذوات وعدداي ذوات لها
العدد اي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفي
الثاني مجرد العدد اي الكمية المخصوصة قوله وغارضا لاسمية
قال الشاطبي قطع همزة الاسمية لان الوند لا يكف قوله
فالادهم الفتحة الحظا هو كلام السارح ان هذا الذي عرضت له
الاسمية قد خرج عن الوصفية بالكلية فانه لم يجعل ادم الالف فتحة
ولم يعتبر زيادة على ذلك وقد صرح الشاطبي في مسألة اخر على
اذا تكرر ذلك وذكر ابن الحاجب مثله وفي حواشي الرضي للتبسيط ظاهر
كلام المصنف يعني ابن الحاجب يقتضي ان نحو اسود وارقم
وادهم والمنة مع الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الحية
فقط والاخير بمعنى الفتحة مطلقا ومع ذلك يدعي ان تلك الوصفية
الاصولية الرابطة بالكلية معتبرة في منع الصرف ولذلك استدرك
بمنع الصرف في هذه الاسماء على محنة مذهب من انتهى ويومئده

ان غلبة الاسمية لاتناسب المعنى الوصفى الحالى مطلقا وان العربي
يقول نزلنا لا يلح مثلا ولا يحظر بنا له الامجد الذات ومودات
الواوي المعروف لكن خالف الرضي في ذلك وقال ان هذه الكلمات
التي غلبت عليها الاسمية لم يخرج عن الوصفية بالكلية بل هي
الجملة وتنبه السيد في حاشية المتوسط فقال في عبارة المتوسط
بيانه ان اسود اسم للهيئة المنصفة بالسواد والهيئة مطلقا فباعثا
ذات الهيئة في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية
اذ قد اعتبر في مفهومه الانقسام بالسواد وكذا حال ارفع فانه
اسم للهيئة الحلاصة **قوله** واتمى قال الفارسي ليس ارفع فعلى
والا لوجب منع مره مطلقا لالف الثاني قلنا يجوز ان يكون للحاق
كارطي والفا الحاقا لما توسع العلمية قال الفارسي هي من باب
بافع ثم قلنا قلوزن ارفع ابو الفتح من فوعة السمر حرامته
ثم قلنا قلوزن ارفع **قوله** ومنع هذا الخ قال ابن الخليل في
شرح منظومته القدر تحقيق وهو ما ثبت معرفته صرف الاسم
او لم يصرف ونقد يري وهو ما يتوقف معرفته على منع الصرف
فيفقد ليلابودي بالحرف قاعدة معلومة وكلا العذلين لا بد ان
يكون خروجا عن اللفظ الاصل والمعنى الاصل والادى ليلابودي ما لا
يجب كره من المعدولات من حيث اللفظ في التحقيق ثلاث ومثلت
واحوالها فلها معدولة عن لفظ ثلاثة وعن معناها الاصل في العدد
ليامع انقضا من الجملة ليا هذه الصفة من الكثرة ونحوها وكذلك
اخرج اخرى انما اخرقانه معدولة عن الاخر وعن معناها الاصل في
التاخر الوجودي حتى صار المذكور ثانيا متقدما كان في الوجود او
متاخرا وكذا جتمع بانه ومن ثم لم يقولوا حمدي الاخرى لانه لا
ينبغي لبيان التاخر الوجودي وغرضه في وضع حمدي الثاني الدلالة
على ذلك فمن ثم وجب ان يقولوا حمدي الاخرى كما قالوا ربيع الاخر
يكسر الحاء ولم يقولوا الاخر من ذلك جمع جمع جمع ما نوت اجمع
وقياسه جمع جمع وصغر نفد ليلابودي وعن معناها الاصل في الصفة

لا جعله تأكيد السؤل في المنقذ وجودا او حكما غير مستفي ويدل
على انه في الاصل صفة هامة جمعا اي سائلة لا غاية فيها بيينة
فل تحسن فيها من جدعا اي مقطوعة الاذن **قوله** في لفظ مستفي
ولذلك قال الدمايني في شرح التمهيد اشهر السؤل بان الوصف
في هذه الالفاظ غاير من باب العدد وذلك كعروض الوصف
باربع في قولك مررت ببشوة اربع فكيف اشر الوصف فيها ولم يؤثر
في اربع واجيب **قوله** بان هذا التركيب المعدول لم يوضع
الاوصاف ولا يستعمل الا مع اعتبار ربيع الوصف فيه بخلاف اسم
العدد نحو اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل ولما اعتدل الوصفية
له بطريق العروض فافترقا انتهى اي ولا يصح في ان هذا المعدول
لم يوضع الاوصاف ان اصله وبولائه لم يوضع وصفا كره في حاشية
المتوسط للتسميه مانصه الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه
معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الاوصاف فلو
لارتمه للمكرر فتكون اصلية فيما يوضح منه اعني ثلث وان لم تكن
الوصفية في اسم العدد واحد واثنان الاصلية كما سيأتي انتهى
وهذا هو الذي صرح به في المعنى في بحث امر وفي الباب السادس وذكر
فيه ما ينبغي مراجعته قال السهاب وقد تنويع الضعفة انه اذا
كان الوصفية لارتمه للمكرر لم يوضع صرف اربع لانه من المكرر ففيه
الوصفية ووزن العقل ومداغلة عن ان الوصفية للمكرر الذي
هو مجموع اربع اربع والمجموع ليس فيه وزن العقل وانما تتحققه
تا الثاني مع ان شرط الوصف ان لا تتحققه **تبيينها**
الاول قال الساطي انما قاله في لفظ فحين اللفظ لاجل اخر
اذ لا يقاس عليه غيره الثاني مستفي في سورة السباخا من ما
او من ضمير طاب او من السبا لا يدل من ما وفري وربع مجذب
الالف كما قالو فيم وامر وانه الثالث لا يقال جاءوا واحدا
واحد او احدا ولا اثنين اثنين لان العرب قد عدوا عن ذلك ليا احاد
ومثني وكذا احوالها هذا من الاصول المبحورة نضر عليه في الدرر

الرابع ربما استعملت هذه اللفاظ غير صفات ولا احوال ولا اخبار
قال

وخيل كفاهها ولم يكفها ثلث الرجال ووجدتها

وقال مبنى الزفاف المتزعات وبالجزر

والذي سهل الاول مما معناه لوجدتها والثاني انه مضاف للموصوف

وقال وان الغلام المستنكر يذكره قلنا به من بين شئ وموجد

قوله واخرى جمع اخرى اني اخرج في معنى مقابله في الاصل

معنى اسد تاخر اسر نقل اليه معنى غير فعلى جاني زيد ورجل اخر

رجل غير زيد ولا يستعمل الا في ما هو من جنس المذكور والافلا

يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى في كلامه الشارح في تقرير

اعتبار العدل فيه دلالة ظاهرة على ان جميع الصيغ المعدولة

عن اخرى توصف بمنع الصرف وان لم يظهر اثره الا في المعرب بالحركات

منع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات ثم انه لم يذكر سبب

عدم اعتبار العدل في اخرى بات وقال الرضي واما اخرى بات

فاستعملها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايها لم بين

فيه الرمنع الصرف لتكون كعرفات انتهى وقال المحفد انها لو كانت

تما يثبت حكم منع الصرف عليها لتغيرت وصار جرها تابع لنفسها

وهو لا يجمع فيها لان جميع المونث السالم نضبه محمول على جره عكس

باب منع الصرف فلم يذكرها الخانة لانه لا يثبت حكم منع الصرف

فيها **قوله** قال ابن هشام غلط ابن الجوزي في اخر

غلطه فاحسنة فقال وجه العدل فيه انه جمع اخرى واخرى

مونث اخر واخر افعل تفصيل من التاخر وحكمه مذكور وموضه وشائها

ومجموعهما اذا خلون من من ان يستعملن باللام ومضافات

فاستغنى اخر وقوعه بما فيه من معنى التاخر عن اللام والاضافة

فصار في معنى ما كافي به في هذا معنى عدله ثم قال كذا في كلامه

ابو سعيد فان صدق على ابي سعيد فقد اخطا كلاما ثم في كلامه

ما ظاهره

ما ظاهره ان كل واحد من الشئ والمجموع والمونث ان كان لم يجمع

لذلك وهذا خطأ ثان فان ذلك لا يكون من البنية وقال ايها ومثا

الثالثة اخرى قال الزمخشري دعوى الوصفية مثل قالت

اخرى لا ولا هم اي صنعوا ولم يروى عن قال العراقي اما حله

على ما قال ان اخرى اني اخر بالفتح يستند على مشاركة ما جعلت

وصفاله في الوصف المذكور لما سبقه ومنها مائة ثالثة

وليس في اللات والعرب موصوفين يكونان ثالثة فامتنع ان يقال

الاخرى بهذه المعنى فعذله به لبا الذم **قوله** مشبه مفعلا

او المفاعيل اي في كون اوله مفتوحا وثالثه الف غير عوضا عنها

كشعر غير عارض مفعول به او مقدر على اول حرفين بعدها او

لثالثة او سطحا ساكن غير موصوف به وبما بعده الانقضاء وذهب

الزجاج لما انه لا يمتزج ذلك فاجازية تكسير مبي ان يقال

هياي بالادغام الى مفعول من الصرف قال واصل الباعندي

السكون ولو لا ذلك لظهرتها قال ابن عازي لو اظهرها لقال

هياي لما نقرضه من قوله والمد زيد البيت ومن قوله واقف ورد

الهمز ليا فيها اعل انتهى وقال الشهاب في حواشي الاشعري يتايل

معنى قوله لاظهرتها مع ان اجتماع التثنية يقتضي عدم الاظهار

كما في دو اب وغيره انتهى وهو محجوب فان معناه انها انما ادعمت

لسكونها ولو كانت محكية ظهرت لان المدغم انما يكون ساكنا

قوله يمنع كافلا قال في التصريح لان الجمع متى كان به

الصفة كان فيه فرعية اللفظ لوجه عن صيغ الاحاد العربية

وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف

والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك

لا تجد الواو انت قد عرفت ان صيغة متي الجمع قائمة مقام

علمين لان في الكلمة المتصفة بها علمتين وان العلمتين الراجعتين

الى المعنى انما هما العلمية والوصفية ثم ان المناسب لما قرره

في الف الثاني ان يجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا كالكاتب

او تقدير المساجد وقد اختار هذا ابن الحاجب وقد عرفت ما فيه
واورد عليه انه لو قيل عن نحو مملكة لما امكنه ان يجعل مفعلا الا
بان له في الاحاد نظيرا نحو طوعا وعيبا لانه لم يتكرر الجمع فيه لا حقيقة
وموظاهرو لا تقدير اذ ليس بزنة ذلك المكرر لغيره الوسط
في الثلاثة التي بعد الالف والوجه ان يقال انما كان الجمع المتناهي
بمنزلة علمتين لان فيه الجمعية وهي جهة راجعة اليها اللفظ وتناهي
الجمعية ووقوفها عنده وهي جهة راجعة للمعنى بمنزلة العلمية
في وقوفها عند تعيين ما وصفت بازايه وعدم تعيين غيره
واورد ابن الحاجب على من قال ان العلة هي خرج وجه عن صيغ
الاحاد بان افعل لا نحو افراس وافعل لا نحو افلسا جفان ولا نظير لما
في الاحاد ونما مصر وفان والجواب عن ذلك من ثلاثة اوجه
منها ان افعلا وافعلا يجمعان نحو الكلب وانما عر في الكلب وانما عر
واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ومنها انهما يصغران على لفظهما
كالاحاد ومفاعل ومفاعيل اذا صغرا يرد الى الواحد فقد
جرى افعال وافعل وافعل مجري الاحاد في جواز الجمع قال الشهاب
فان قلنا هذا لا يندفع الاعتراض لان هذا لا يندفع الاعتراض
لان هذا لا يقتضي انهما نظيران في الاحاد قلنا كان حاصل
الجواب ان مرادنا بالخروج عن صيغ الاحاد الخروج عن صيغها حقيقة
وحكما وافعلا وافعلا لا يخرج عن حكم الاحاد لجواز جمعها كالاخاد
نظر ابي الهندي قال واجيب بان نحو الكلب واجمال وان عدم
نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما يائلا لانه في قول التفسير
والنص غير فله يصدق عليهما عدم النظر من كل وجه انتهى قال
الهندي وفيه فكل لا يندفع حوا بان افعلا لا يندفع مفردا او جمعا
كاجمال فالقول بان نحو اجمال معدوم النظر في الاحاد من كل
الان يقتضي النكرة قوله وذا اعتلال منه كالجواري الى اخره
قال ابن هشام ان قلنا حذف الياء في هذا النوع لا يعقل
له وجه وان يعقل في نحو قاتل لانه ثمة للسكانين لا يقال وهذا

كذلك

كذلك لان التنوين المتأخر عن عوضا فاذا كان المتأخر بعد زوال الهمزة
فكيف يقال انها حذف لا اجل اجتماع معهما ومما لم يجتمعوا وقد ردا
على ابي القاسم اذ قال في قول من في باب الانكار ومن قال اذهبوه
قال اتاه انه لما الحقت الف ان الف الانكاري اليقين ساكنان فحذفت
الاولى على واحد واموساه في الندبة فقيل في رده ان الف اما
ان يكون الوقف وهذا القائل اذهبوه اذا قدر انه افضل الضمير
بعلامة الانكار وصار اللفظ وصلا واذا صار وصلا لم يكن فيه
الف فتلق مع علامة الانكار قلنا لان في ان حذف
الياء للسكانين بل يدعي انه للتحقيق لطول الكلمة وثقل اعرابها وثقل
معناها فلهذا حذفها وذا انها وصلا وصلا وهو الاعراب ثقيل واجمة
للكلمة خلاف هذه الامور ثم جي بالتنوين عوضا انتهى وهو مبني
على الصحيح من ان تنوين نحو جوار للعوض وما هو مذهب من وما ذكره
من ان الحذف للتحقيق ما حو من كلام الناظم في شرح الكافية فانه
قال لما كان يا المنقوص قد تحذف تحقيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها
وكان المنقوص الذي لا يصف انقل التزموا من الحذف ما كان جازيا
في الادب ثقلا ليكون لزيادة النقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجوار
الا اللزوم انتهى قال الشهاب وانظر قوله قد تحذف ثم قوله ما كان
جائزا في الادب فانه يدل على ان حذف يا المنقوص غير واجب
وفي نظره فان اراد المفسرون بال فليس الكلام فيه فليراجع انتهى
واعلم ان هذا الذي قاله الناظم ونقعه ابن هشام انما يظهر
على مثل كلام من على ان منع الصرف مقدم على الاعتلال وان امثل
نحو جوار وجواري بالضم لا تنوين كما قال الهامي لا بالضم والتنوين كما وقع
في بعض نسخ الرضي وهو مخرب اذ لا وجه له مع كون الكلام مقروضا
في ان منع الصرف مقدم وان نقله بعضهم واقره واما على ما فسره
به السير في كلام من وهو الحق من ان الاعتلال مقدم فاصل نحو جوار
جوارى بالضم والتنوين فحذفت الياء للسكانين بعد حذف حركتها للاستقلال
للاستقلال ثم وجد بعد الاعتلال صيغة الجمع الا في حاصلة تقدير

لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسبيا فخذ
ننويث الصرف سرخا فوارجوع اليها لزوال الساكنين في غير المصرف
المستقل لفظا يكون منقوصا ومعنى بالقرينة فعوض المتولين
من اليها ليقطع طماعية رجوعها **قوله** وسراويل هذا الجمع
نسبه اي بناء على انها اسم اعجمي واما على القول بانها عربية فمنع من
الصرف لان جمع سر والة نقدر او عارة ابن الحاجب في الكافية
وسراويل اذ المصيرف وهو الاكثر فقبل اعجمي حمل على موازنة
وقيل عربية جمع سر والة نقدر او اذ اصرف فلا شك ان انتهى
وكونه جمع سر والة نقدر اميني على ان سر والة لم يجمع ومون
كذلك وقوله عليه من الدور سر والة مصنوع فقبل وانما لم يحمل
على موازنة على القول بانها عربية بخلافه على القول بانها عجمي لان العجمي
عربي في لغة العرب والغريب لا يافت من ان يجمع منوطا بخلاف
العربية بالحيان يفتع عربيا مثله ولا يخفى ان قاعدة الخلل على النظام
لا تنطبق بذلك لكن يكفي مثله في سر الفرق بين القولين

تنبيهات الاول قال الساطي في قوله بهذا الجمع نسبة
تقدير مفعول المصدر الموصول عليه كما ان في قوله وان به في تقدير
النائب على الفعل انتهى وقد تقدم الكلام على تقدير المصدر في باب
النعث واما تقدير نائب الفاعل فاجازه جماعة منهم الزمخشري
في قوله تعالى كل اوليك كان عليه مسولا واجيب

بان النائب ضمير مستتر عايد على المكلف ولا يجبي نظيره **قوله**
بان يجعل النائب ضمير مستتر عايد على الجمع لان الجمع ضمير لا يجمع
الثاني قال الناظر في الكافية عقيب كون الجمع البيت وكلاما يشبه
دين مفرد اخر يجمع الصرف ان مجرد اسم بالنسبة وشبهها ومن
تقدير وزن غير ما به قرن ولم يغير من لسانه جوار هذا وقال
في الشرح نهت ان هذين الوزنين يجمعان من الصرف وان فقدت
الجمعية لكن بشرط احدها ان لا يكون بعد الالف باستدانة
لم توجد قبل الالف كجوارى وحواري لانها بزيادتها وعسدر

وجودها

وجودها قبل الالف شبهة بيا النسب ليارباح وطفار يعني وبار
النسب لا يعينه بها فكذلك اما اسبها بخلاف بياقاري فانها وجدت
في الافراد فوجب الاعتداد بها لما بينتها ليا الشبهة الحادسة
فلو سمى بياقاري ثم نسب اليه انصرف لانه كنسب لياقار الثاني
ان لا يكون الالف عوضا من يانسي كيمان ومثان والثالث ان لا يكون
الكسرة غارضة كتوان ولما نحو طفاري وحواري ويان وتوان
اسرت بقولي وكل ما يشبه دين مفردا بل اذ الاليان **قوله**
قال ابن هشام ويظهر لي ان الذي في الالفية اولى لانه ليس
للمفرد منع الصرف سوى سراويل فلا حاجة لاعطاهن القائمة
الكلية وهذه الاحترازان والتقيدان واما سراحيل فعلم اعجمي
واما حناجر فنقول عن الجمع وهو علم **قوله** اتقني عموم المنع
تقريب ما بين الحاجب حيث نقل ان من العرب من يعرفه وانكر
الناظر ذلك عليه لكن قال الحفيد لا وجه لذكره وابن الحاجب
نقطة وقد نقله **قوله** تركيب مزج موكل كلمتين نزلت ثابتهما
منزلة في التانيث مما قبلها يجامع ان الجز الاول مفتوح كما ان ما قبل
التاكذلك والاعراب على الجز الثاني كما ان الاعراب على التانيث
الاول ما لم يكن اخره با كعدي كرب وقال في اوتونا كباذ نجاسة
فان كان كذلك سكن ودليل تركيب بادجائة فتح الون الاول
في التصغير كيعلمك وعلم من ذلك ان خواصه شاعر شاه من
الاسماء المركبة مفتوح الجز الاول كما قاله الدماميني ولا وجه لسكوته
كما ادعاه بعض اهل عصره من الهنود ومحل اعراب الثاني ما لم يكن
كلمة وبه والافنيبي على الكسر اما البناء لانه اسم صمود **قوله**
واما الكسر في اصل التقاسم كمنين وما لم يكن عددا بحوخته
عشر فانه مبني على الفتح اما البناء لانه حرف واما الفتح فللمخفة
وقد يجعل المثال وهو قوله معددي كرب لاجلها وقد يقال انه
فصحة دخولها لان اعرابها جائز وان كان لا يسمي البناء كما انه يجوز في
كوبعلمك وحضر موت وغيرهما من المركبات المرجية التي ليست

عدد بين ولا مختومة بوجه ان يضاف فيها اول الجزين لياثنيهما
تتبعها بعد الله فيعرب الاول بحسب القوامل وان كان اخره
يا فذرت فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ويلغز ويقال لنا
اسم منقوص تقدر فيه الفتحة ويجز الثاني بالاصناف ثم ان كان
فيه ما يمنع صرفه كالجملة منع من الصرف كرامهرمز والاصرف
وفد يجوز الامران باعتبارين قال الخبيص من قدر كرب اسما
للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للمزن صرفه ومن قدره بكاء
وقلا وحود لك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما
للموضع او مكان صرفه فان قشر كيف يمنع صرف الجز الثاني
ولا علمية فيه وانما العلم المجموع قلت اعطوا جز العلم
المركب حكمه على ما صرح به باب العلم وهذا ايضا يجب عما يرد على اعتبار
التانيث في نحو كرب من ان شرط منع صرف المونث اذا سمع به مذكر
ويادته على ثلاثة احرف وقال انما سمع فيه من الفتح محمول على البناء
وايده بعضهم بانه لو كان لمنع الصرف لم يجز الصرف في كرب لانه
محرك الوسط ودفع بان الكلمة قد تكون موقوفة عند قوم مذكورة
عند آخرين ووقع في التصريح المتغير بقوله وسمع جره بالفتحة ثم
حكى فيه القول بالبناء ولا يجزى انه بقية التغير بالجر لا يليها حركة
البناء فكان الاولى ان يقول وسمع فتحة ويجوز ايضا في تلك المركبات
بنا الجزين على الفتح وان لم ان مرادهم بقوله يجوز في المركبات
المرجبية المذكورة ما ذكرناه يجوز فيها لصدق عليه انه من
المركبات المرجبية ذلك اذ عند تجويز ذلك لا تكون مرجبية
بالمعنى المتقدم بل اصنافه ان اضيف الاول للثاني لصدق تعريف
المركب الاصنافي عليها وغير معرفة على الثاني وان كانت مرجبية
والتعريف للمرجي العرب لان المركبات العددية مرجبية بلا شبهة
ومن صرح بها الشهاب وان اوهم كلام كثير خلافة فتدبره هذا
وانما اختص منع الصرف بالمركب المرجي لان الاسنادي من قبيل المبنيات
ولا يقصور فيه منع الصرف الذي هو من احكام العربات ولذا اخرجنا

المختوم

المختوم بوجه والقدر من المرجي على المشهور من بناءها والاصناف في الاصناف
تخرج المضاف الى الصرف اول حكمه فكيف يؤثر في الاصناف اليه ما يصاد
اعني منع الصرف وانما اختص منع صرف المركب المرجي بكونه على كماله
عليه كلام الناظر حيث لم يذكره مع الوصف لما من الزوال فيحصل له
قوة فيؤثر بها في منع الصرف قوله كذا خاوي راوي فقلنا
الراوي علم خاوي وكان ينبغي ان لا يفصل بهذا بين العلم والمركب
وبين العلم المونث والاصناف لاشتراط العلمية في الثلاثة ونبه في قوله
كقطبان وكاميهان على انه لا يشترط في فعلان مع العلمية فتح الفاء
كما اشترط مع الوصفية وهذا بناء على ان اصبهان بكسر الهمزة كما قيد
ابو عبيدة البكري وفي المطالع فيدها بفتح الهمزة عن مبيغ شيوخنا
وامثل المشرق يقولون بالفاء وامثل المغرب بالباء واسار الله الى ان قوله
كقطبان واصبهان نظيرا فقلنا لا مثال له وذلك لان فعلان في كلامه
مفتوح الفاء فلا يمثله بكسورها وعلامة زيادة الالف والموت
ان يكون فكلما اكثر من حرفين قال الحفيد اذا جعل كل من زيادة
الالف والنون واصالة تافس والتحليل ينفقان من الصرف انتهى
فليجزم وفي التصريح وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتمل
الموت الاصالة والزيادة فقيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا
باصالة ما وريبا دنتا من ذلك رمان وحسان ودهقان وسيطان
اعلاما فان اعتقدت انها من الرمن والحسن والدهق والشيح
لم تنصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهسنة
والشيح طنة صرفتها واد التخصيص الاصالة صرفتها كما اذا سميت بطحان
من الطحن او بستان من البستان او بسمان من البسمان ومخوذ ذلك انتهى
وفي امرات الاول ما ذكره في رمان قال شيخنا الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعلا لا فعلا لعدمه واما فرطاس بالضم فقليل
لما في الصرف فاذا سميت به وجب منع من الصرف لوجوب الحكم
بزيادة الفه ونون انتهى وفي المرادي والاشوي رمان عند من
والتحليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في مخوذ ذلك مصر

عند الاخفش لان فعلا لا في النبات اكثر ويؤيد قول بعضهم ان
 مرمية الثاني ما المانع من اخذ ثلثان من التثنية وهو الحشران ومنه
 ثبت بطلان ما ذهب اليه فيكون ممنوعا من الصرف وقد صرح بجواز الامر به
 فيه امر فلاح واخذ سمان من السمر فيكون ممنوعا من الصرف فينظما
 في سلك ما فيه الاعتبار **قوله** كذا مونت بها الخ اي كذا علم
 مونت مولا وجزوه كايه ممرقة كما تقدم بها في انه يمنع من الصرف
 والتغير بها او من تغيير الموضع بالتلاخي من تابت
 واخت فانهما لا الحاق بنيت الكلمة عليها فليس حكمها حكم الاسم
 وان كانت مع ذلك للتاثير لا لئلا ليست مستحضرة له بخلاف ما التا
 وقال الشهاب في قوله بها استغفار لطيف بان المراد التاثير
 اللفظي اعلم من ان يكون مونت او مذكر الاله فيذ المونت يكون بها
 فاستغفار بان تانيته ناس من الحاق بها فلم يعتبر ما ورد ذلك وحيد
 فقوله العاري اي المونت العاري من الاله معناه بفريضة المعاملة
 انه مونت من جهة المعنى فاخرج ما اذا استعمل في مذكر فان في منع
 صرفه تفصيلا وله شروط قال الاستوحي واما لم يصرفه اي ما فيه
 العلامة لفظا لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التاثير
 في لفظه فان العلم المونت لا تقارفة العلامة قاله في مبرلة
 الالف في خبر ومما فالت في منع الصرف بخلافها في الصفة واما فيها
 فيه التامدرة فلان ما تم تقديرها مقام ظهورها انتهى وفي قوله
 ولزوم علامة التاثير الخ مع ما تقدم في قوله فالف التاثير
 مطلقا منع من الفرق بين الالف والتاثير استقل الاول بالمنع
 دون الثاني واستفيد من كلامه كلمة اخذ صا تايير التاثير
 بالتاثير مع العلمية الذي دل عليه كلام الناظر حيث لم يذكر
 التاثير الا مع العلمية وقال الحامي اما اشتراط العلمية
 مع التصير التاثير لان العلم الاعلام محفوظة عن الصرف بقدر
 الامكان ولان العلمية ومنع ثانه وكل حرف وصفت الكلمة علمه
 لا يترك عن الكلمة **قوله** وسرط منع الفاركونا رنقى

الخ قالوا المانع فيه من الصرف العلمية والتاثير المعنوي والمراد من
 من كونه معنويا ان العلامة فيه ليست ملفوظة فلا ينافي ان
 التاثير وايضا يرجع الى اللفظ اذ علامة اظامرة او مقدرة بدليل
 عودها في التصغير كمنه **قوله** او يجوز ان يعجز بها فان قيل
 العجمة لا تؤثر في منع صرف الثلاث قلنا انها لم تؤثر منع الصرف
 واما اثر تحته ولا يلزم من عدم اعتبارها استقلالها بالمنع اعتبارها
 مقومة لتاثير اخر ولان لا يستلزم هنا ان تكون العجمة بامثل الوضع
 فان قيل لم يفتقر بنا لغة والتاثير مقولنا قلنا **قوله** ان
 التاثير بقوته لظهور علامة القدر فيه بعض الضم **قوله**
قوله او سقراي بحرك الوسط خلافا لابن الانباري في قوله
 ان الثلاثي المونت ذو وجهين مطلقا سكن وسطه او تحرك اعتبارا
 بحقة الاسم **قوله** او زيد اسم امرأة لاسم ذكر خلافا لعيسى
 ابن عمر اعتبر كونه ثلاثيا مطلقا كما اغتبر ابو بكر في بحرك الوسط
 كونه ثلاثيا مطلقا والفرق بينهما واضح فان نحو سقرا نقل
 من هندية اللفظ ونحو زيد اسم امرأة انقل من هندية المعنى ويؤيد
 ما قلناه الاجماع منها معناه مسألة ما وجوب ان الاسم
 ثلاثي ساكن الوسط لما فيه من مزيد النقل **قوله**
 اذا سمع مذكر بمونت مجرد من التا فان كان ثلاثيا صرف مطلقا تحرك
 وسطه او لا وفيل لا يصر مطلقا وفيل ان تحرك وسطه منع من
 الصرف والاصرف وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او
 تقديرا كاللفظ نحو ميل اسم للضيع بالنقل تخفف جليل فان المقدر
 بمنزلة الملفوظ اما ولا فلان في ينطق به واما ثانيا فلان حركة
 الهزة مشعرة بها ولهذا قلنا كاللفظ فخرج نحو كنف فانها التاثير
 مقدرة في بدليل ظهورها بالتصغير ومع ذلك فهو معروف
 وان سمع مذكر اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعرة بها وقال
 ابن عاري يعني اي المراد بقوله تقدير كاللفظ ما كان حذفه
 على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ ومنه جوب

تحقيق جواب اسر بنعنه وشمل تحقيق شمال واحذر زبه مما كان على
غير قنبا من كاسر في اسر من باب هين ومن فليس المحدث من هذا
كالملفوظ به قاله ابنه هاني فان قلنا **قوله** لم يكن هذا
يتحرك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلنا **قوله** لانه
لما كان السج مذكرا ضعف هنا معنى التانيث باقوى الاسور القامية
مقام التانيث وهو الحرف الزايد على الثلاثة فانه في مقامه مقام
التا قوى من تحرك الوسط بدليل انه يمتنع من ردها في التصغير
كلا في غفيرة بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك كما في قديمة وهذا
الجواب لم يكنقوا بالعجمة **قوله** والعجم الوضع قال ابن هشام
عندك ان اصله والموضع الاعجم ثم قدم الصفة على الموصوف
انتهى ومثله يقال في والتعريف اي والتعريف الاعجم وقال
الشهاب قوله والعجم اي والعلم الاعجم انتهى **قوله** والخاص
انه يشترط فيها امتنع صرفه للعلمية والعجمة ان تكون علمية في
اللغة الاحمسية فيخرج ما نقل من لسانهم كلجاء وما كان من
في لسانهم نكرة ثم نقل في اول الاحوال علما بحقيقة اروا المبادىء
بخاريلز من المعاداة وقالون وبهذا يظهر الخلاف بين من
يشترط ان تكون العلمية في اللغة الاحمسية ومن لا يشترط وفي
الخاص ان كون العلمية في العجمة ان تكون متحققة في منزل الامر
في العجم حقيقة كابرهم او حكما بان تنقله العرب من لغة
العجم الى العربية من غير ان تنصرف فيه قبل النقل كقولهم فانه
كان في لغة العجم اسر جسي به احد رواة القراءة لجودة قراءة
فيل ان تنصرف فيه العرب فكانه كان علما في الاحمسية والمراد
بالعجم ساليس يعزلي ونعرف العجمة باسم مشهورة لانظليل
بها واذا وافق الاسر الاعجم عربيا كاسحق فانه مصدر اسحق
فلوسي به قاصدا المعنى المصدر في الاغتداد بالعجمة او قاصدا
اللفظ العجم فتعريفه **قوله** ابو حيان فان جهل الفقه حمل
على عادة الناس في التسمية باسم الانبياء واستفيدة من كلام

الناظم

الناظم ان العجمة لا تقترب في التسمية باسم الانبياء واستفيدة من
كلام الناظم ان العجمة لا تقترب الجمع العلمية وهو كذلك قال
الخاصي وانما جعلت اي العلمية شرط لا بد لا يتصرف فيها مثل تصرفهم
فتضعف فيه العجمة فلا تفتح سببا لمنع الصرف **قوله** فاما
اسماء الانبياء كلها فممنوعة من الصرف الاستتة محمد ومناج وسعيب
وهود لكونها عربية وهود ولوط لحقتهما وقيل يود كقوح وايد بان
العرب من ولد اسماعيل وفيه ان العرب الذين من ولد اسماعيل
المستقرية اما العرب العربا فقتله ومنهم نقل اللغة العربية
كما ذكره ابن كثير ونقلنا كلامه في خاصية الفاكي واورده على المحضر
في السنة شيت وعزير ووجه البضاوي في سورة براءة لتكوين
عن بر بن عجل انه عربي مسرف وزك لتكوينه في انما العجمي
اول غير ذلك قال **قوله** الشهاب واذا ثبت كل منهما كما هو مقتضى
الفراقة بهما وحيث يوارى فكيف يكون احدهما سببا على انه عربي
والاخر على انه عجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا ومجتمعا بل احدهما
فقط وايضا شرط منع العجم زيادة على الثلاث بغيرها التصغير
انتهى وفيه نظريته في حواشي الفاكي **قوله** مع زيد على الثلاث
اي نعمي بالتصغير وزيد مصدر قال وانتم معسر زيد على مائة
قيل زيد مصدر وقيل جمع زائد كصاحب ومحب وحكي الغزار ا د
يزيد فريدا وزيدا وزيدا انا واشد هذا البيت بكسر الزاي من
زيد وافهم كلام الناظم عدم اعتبار حركة الوسط وهو كذلك قال
الرضي ومذهب اكثر النحاة ان تحرك الوسط لا اثر له في العجمة وهو
اول ذلك ان تحرك الوسط في المونث انما اثر لقيامه مقام الساد
مستد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يستد
مستد هاء في كلا لا يجمع بكونه ثلاثيا ساكن الوسط او محركة
يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقيقية بخلاف العرب
قوله فليبين مملوا للعجم الثلاث الحرك الوسط

العجمة

المصروف مستر واستشكك سيجنا الدنوسري لان العجينة
 اذا انفتحت الى الثاني تحت منع الصرف وستر موت لانه علم
 فلفه وقد يقال اعتبار الثاني فيه غير متعين لجواز التاويل
 بالمكان **قول** كذلك ذوزن يحضر الفعلا او غالب قال ابن
 هشام الحق ان الوزن المانع ثلاثة انواع **احد**ها الحاضر بالفعل
 وهو ما لا يوجد في الاسماء الا ان كان نادرا او مجمعا او منقولا
 من الفعل والثاني الغالب على الفعل نحو احمد ويذكر ويرز سيد
 ويقلب والثالث ما اوله زيادة مكية في الفعل اويل منها في الاسم
 نحو اكلب وافكل فهذه ثلاثة الحاضر والغالب والمبد وبزيادة
 مكية في الفعل اويل وزاد بعضهم رابعا وهو الوزن المنقول من
 الفعل كضرب علما ويرده الاجماع على صرف كسب وقما اخرج به
 لاجته فيه **س** من شروط الوزن المعتبر ثلاثة امور احدها
 لزومه فلو لم يصح باسره صرف لانه في الجذر نظير اضرب وفي الضرب
 نظير الامر من ذهب وفي الرفع نظير الامر من خرج فخالف الفعل
 بكونه عينه لان الزيادة حركة واحدة فلم يقتضيه الموازنة والثاني
 بقاءه فلو لم يبق بفعل ورد صرفا لان الاعلال اخرجها الى استبانة
 مدود بك فلم يعتبر وكذلك ضرب مخفف ضرب هذا قوليس وقاله
 المبرد وقع صرف ضرب وصرف قيل ورد تفرقة بين اللازم والعارف
 والثالث ان لا يخالف حكمه حكم الفعل نحو البب علما مصروف قاله
 الاخفش والصحيح منع صرفه لانه بمباينة الحكم تتخذ موازنة
 للفعل ولان الفعل قد يقع نحو اعز عليه ونحو اسد ديه ونحو
 اردد ولهم يرد فهذه ثلاثة شروط لزوم والبقاء وعدم
 مباينة الفعل في الحكم على خلاف بعض ذلك والشروط الثلاثة
 اسمها الناظر كما اسم النوع الثالث من انواع الوزن وسمي
 لانه او الحاضر الغالب وليس باسم لان الغلبة بالنسبة
 لا استلزام للفظ واو لونية الزيادة بالفعل بالنسبة الى المعنى
 فافترقا وقول الناظر ان امرا في حاله الرفع بمنزلة الامر من خرج

مردود

مردود لان امرته مكسورة كما كانت قبل التسمية وفي هذا
 فيستحق حينئذ الصرف لمباينة للفعل وجب صرفه في الحالين
 الاخرين لئلا يلزم ما لا نظير له وهو وزن لا يصرف في الضرب
 والجو ويصرف في الرفع ولنا ان نبحث بحثا اخر فنقول اذا يصح باسره
 فلا نسلم انه يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز فيه قبل التسمية
 لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والشمسية كوضع سستان فينيغ
 ان يجري على القياس لا يترك انهم لما سموا باسمه بقطعوا امرته
 وقد يقال لو صح ذلك قطع هذا افترا ونحوه في العلمية انتهى
 وقال السويطي التمييز ما يكون الفعل به اويل لحسن من التفسير
 بالغالب اي عند الاختصار على احدهما لانه يبطل بالفعل اذ هو في
 الاسماء اكثر اذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعلا اسما اما التفضيل او
 لغيره وقد جاء افعلا في الاسماء من غير فعل كاحمد واخيل واسرنب
 وايضا فان فاعلا لا يفتح لانه لا يوجد في الاسماء الا في نحو خاتم وهو في
 الاقوال اكثر من ان يحجب كقائل رب وقائل ولوسي بما تدر صرف لظهور
 ان المعنى كونه اويل من الاسماء انتهى وهو صريح في ان فاعلا لا يوصف
 بان في الفعل اويا والاكات واردة على العبارة التي قال انها احسن
 وفي الدما مبيني انه يوصف بذلك وحينئذ فتلك العبارة احسن
 من قول بعضهم او يكون سيدا وبزيادة مكية بالفعل اويل لانه لا يتناول
 نحو خاتم قطع لان الزيادة ليست في اوله وبذلك فلا ابن هشام
 ولا بقية الجمع بين النوعين وجعل الانواع ثلاثة **هـ** اويقي
 على ابن هشام التثنية على ان الخروج الى مثال الاسماء انما يقتضي
 الصرف اتفاقا اذا كان المثال غير فادس فان خرج للمثال نادس
 نحو اطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى مثال انتحل وهو نادس
 ففيه خلاف والمراد انه نادس في الاسماء مع اختصاصه به لا الى
 نادس فيه كمي في الفعل والاكات من اوزان الفعل فتدبر **قول**
 كالحمد يجوز ان يكون منقولا من فعل ياض يقال احمدته
 بجمع وجبته محمودا او من مصارع حمدته او من القضاة

قال في سفر السجادة احمد عليه وسلم يوما خذ من الحمد
كما اخذ احمر من الحمرة ومن الصبغة اصفر واحمد ابلغ من حمد
كما ان احمر واصفر ابلغ من حمرة وصفر لانه في احمر واصفر
الزهر وليس احمر ينقول من الفعل المتعارف ولا موافق لتفصيل
النافع ان يقال لك اي بن كرم افعل فيقول اكرم ومن هذا
انه كبر **قوله** ويخفى قال الحضراوي ولو سميت بيري ويقضي
اعلمته اعلال جوار ولو سميت بيقز واديد عوار جعلت بالواو
للياء ثم اجر بينه مجري جوار وتقول في النسب رابت بيري ويقز
انتهى وسماحي ما يتعلق به **قوله** من ذي الف زبدت لالحاق
اي الف مقصورة بخلاف الممدودة كعلبا فلا تجعل سببا لمنع
الصرف وان شابهت الف الثانية الممدودة قال السيد لضعف
الممدودة في باب التانيث تكون في الامثلة بخلاف المقصورة
فانما للتانيث وليست منقلمة عما هي علامة التانيث قال الشهاب
ولعل مبني على ان الف التانيث هي التانيثة انتهى وفي التصريح تحقيق
وجه الفرق فراجع الفرق بين الف الالحاق والف التانيث ان
الف التانيث لا يقبل ما هي فيه المتولين ولاتا التانيث والف الالحاق
يقبلهما او يقبل احدهما وقد استعمل بعض الاسما مونا وغير مونا
فيعمل الف اذا نون لالحاق واذا لم ينون للتانيث وسنه قوله تعالى
سراسلنا رسلا نتراقره مونا ابن كثير وابوعمر على ان الف
لالحاق وفرة بلانتوين ابن عاصم والكوفيين على ان الف للتانيث
والالحاق جعل كلمة على مثال كلمة اخرى لتوافقا في المصدر ان كانت
فعلا وفي التثنية والجمع ان كانت اسما وانها حقه قول بعضهم
ان ثبت ملامن ذوات الملائكة كلمة على بها يكون رباعي الاصول
فيجعل كل حرف مقابل حرف فتفقد اصول الثلاثة فتاتي بحرف زائد
مقابل الحرف الرابع من الرباعي الاصول فيبين ذلك الحرف حرف الالحاق
تنبيه حكم الف التثنية حكم الف الالحاق ومن دخلها
فيها فقد سمى ادكيس في اصول الاسمر سدا يمين فيلحق به **قوله**

فليس

فليس يصرف قال ابن هشام للعلمية وشبه الف التانيث
ومنه الشهامة في امر بقية امور اللفظ والزيادة وامتناع الحاق
التا وموازنة كل ما كلمتها لما فيه الف التانيث ونظير ذلك قول س في
حاميم علما وقولك على في حمدون **قوله** كفعل التوكيد قال
ابن هشام نصر المؤلف على خطأ من قال ان فعل في التوكيد من باب العلم
لانه لا يحصر شيئا ولا جنسا والعلم اما للشخص او للمصدر **قوله**
بذلك هنا وقال في التثنية لما لم يحصره ان فعل التوكيد مجموع من
الصرف للفعل وشبه العلمية او شبه الصفة ووجهوا شبه العلمية
بكونه معرفة بغير جهة لفظية وانه يجمع بالواو والنون وشبه
الصفة بانه يقال فيه افعل فعلا كما قالوا احمر حمرا وتخصر لنا ان العد
اما ان يمنع مع العلمية نحو عمر وزفر واما ان يمنع مع الصفة نحو
ثلاث واخر واما ان يمنع مع شبه العلمية او مع شبه الصفة وهو
فعل في التوكيد على خلاف فيه وصار ما يحتاج بالاعلمين تارة تكون
احداهما العلمية وتارة الصفة وتارة شبه العلمية وتارة شبه
الصفة على الخلاف في ذلك انتهى وفي التصريح ان فعل في التوكيد علم
الاحاطة وهو من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي
ارتفاعه توفيقه بالعادة وهي انه لا يمنع الصرف من المعارف
الا العلمية انتهى وعلى هذا يخرج ما نقله المرادي عن بعضهم
من ان فعل علم جيسر وقول ابن عازي صوابه فذ يكون علم جنس
انتهى فيه نظر **تنبيه ثان** الاول قال الناظم وجه
العد في فعل التوكيد ان جمعا مونا اجمع فكما جمع المذكور بالواو
والنون كذلك كان حق مونه ان يجمع بالالف والتاء لما جاوا به على
فعل علم انه معد ولعمري هو القياس فيه وهو مما واثق انتهى
واعترض بان جمع المذكور بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية
او الوصفية وكلاهما مستثنى منهما اما العلمية فلان الناظم يقاها
واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد انقاها اذا بطل الشرط
بطل المشروط فكيف يقاس علمه بالجمع بالالف والتاء انتهى **قوله**

الشهاب وقد بينع بطلان الشرط بانما ان الشرط العلمية او الوصفية
 او شبهها وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية او الوصفية
 كما يستفاد من التتميل انتهى وفيه بحث لان الشرط الذي
 بطل شرطه ما يجمع بالواو والنون وقوله ما كان ممنوعا من التعريف وقوله
 يذكر واكفاية شبه العلمية او الوصفية فيما يجمع بالواو والنون وقوله
 المعترض لان فعلا لا يجمع الخ قال الشهاب الا ان يقال بنسبة
 الصفة كما يستفاد من التتميل انتهى وفيه تطير ما قبله وقوله
 المعترض لا اذا كان اسما الخ قال الشهاب صرح بقضه بان ذلك
 في الصفة فاما الاسم فلا يربط بين مذكره ومؤنثه فانه لا يجمع
 شر بالواو والنون ويجمع ثمة بالالف والتاني في هذا الصنيع
 استعار بان المراد بكونه اسما محصيا انه لا مذكر له لكن غير
 بعضهم بقوله لا يجمع على فعال الا اذا لم يكن مذكرا على انقل وكان
 اسما محصيا انتهى ولا يخفى ان المتبادر من محصية الاسمية ان
 لا يكون فيه شبه الوصفية وليس ما هنا كذلك كما اشار اليه
 في التتميل الا ان يقال المنافي للمحصية سائبة الوصفية
 لاشبه الوصفية الثاني قال ابن هشام اذا يجمع بفعل المؤكدة
 به فذهب من بقاوه على المنع وعن اخفصر صرفة لان العذل
 انما كان خال التاكيد وقد ذهب فان تكرير التسمية صرف
 وقالا انه ليس له حالة يلحق بها اذ لم يستعمل ثمة بخلاف
 اخر **قوله** او كنعلا قال ابن هشام معذول عن انقل
 ومثل انقل غير وزحل وزفر وجمع ومثل اسم العلم الذي كان على
 يري في جوف الكعبة وقل ابو حي من في ومثل بن عمرو ومثل
 ابن عمرو واخوته لان وهم الذين عناهم امر القيس بقوله
 ربه ارم من بني نعل يخرج كفيه من مثر
 والمعنى هذا عمرو بن السج الطائي وقديا النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم المدينة في وقت العرب ومواين مائة وخمسين سنة
 واسلم وموارمي العرب انتهى ونقل السيوطي عن ابن حبان

ان كلاً

ان كلاً مقعد ولعن فاعل لا نقل فغرا فغل **تتميم**
 قالوا طريق العلم بعدل من اسما عنه غير مصروف غاريا من
 سائر المواضع وصيغته في كل من الناطق دور كن قال الساطبي
 انما تكلم الناطق على علمه ثبت كونه معدولا والا كان دور انتهى
 وفيه بحث لا يخفى ان من ابن ثبت كونه مقعد ولا من غير سماع عدم
 الا صرف قالوا ان يقال سماع الاستغناء عن مصروف امر محسوس
 لا يتوقف على معرفة انه معدول وبعد ادركه بحيث عن سببه
 فان ورد فقل مصروف فاعلم انه ليس بمعدول ولولم يعلم خالف في
 الايضاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب من صرفة
 حتى ثبت انه معدول ومذهب غيره المنع لانه الاكثر في كلامهم
 وان علم كونه مستقدا وجملة في المنكرات صرف الا ان يسمع ترك
 صرفة **قوله** والعذل والتعريف ما يقاسمراي العذل
 التحقيق لانه من اسما الاجناس واريد به معين فلا بد ان يكون
 مع الاصاغة او اللام وقد اتفق الاول فتعين الثاني وانما
 التعريف فقليل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت ويلزم
 على هذا انه وضع لكل سمر معين من اسما او اسبوع بعينه
 باوصاع متعقدة بعدد هذا لان هذا الحكم ثابت له مع امر اة
 اي معين بعينه متا به وهذا قال الحفيد فان قل
 من اي اسما العار فمؤقلم **قوله** مؤمن العلم
 الشحفي لا الجني لان المراد سمر يوم بعينه لا جنس السمر وقال قبل
 ذلك فانه اي سمر معرفة اي تعريفها شيئا بالتعريف العلمي
 انتهى يعني ان القول بان علمه مشكل لانه لا يتصور صيغته كونه
 معدولا عما فيه الف واللام لان العلم ليس حقه ان يستعمل
 بالالف واللام بل حقه ان لا يستعمل بما قبله فيكون كونه المنع
 للعذل والعلمية الا ان يقال علمية طارئة فهو الاصل
 اسمر جنس فقط **قوله** استعمل كل سمر بعينه فتحقق العذل
 ثم جعل علما له فالعذل باعتبار ما كان قبل العلمية وفيه بعد

فلنأمل قاله السهاب **سبب** قيل سببني لنقمتي
 معنى الامر والعرف بين العدل والتقنين ان العدل يرجع الى
 اللفظ دون المعنى والتقنين بالعكس وان العدل بالنسبة الى
 محله اما بالتحريف فقط كجمع عند من قال انه معد وله من جمع او
 او بالنقص فقط وذلك فيما عدل عن الخامسة كسحر واسر واخره
 بالنقص والتحريف كسحر او بالزيادة والنقص والتحريف نحو سلك
 وحذر **قوله** وابن علي الكسري فقال علما موتنا لشبهه بنزال
 وزنا ونعريفنا وتانيها وعدلا قال في التمهيد وكلها معدول
 عن موت قال الدماميني وهذا يدل على ان نزال معدول عن
 موت قال الدماميني وهذا يدل على ان نزال معدول عن
 التمهيد كما قال المبرد لان نزال كما يقول الجمهور وقد سبق
 ان عبد القاهر يرى انه معدول عن نزي وقد يحتمل كلام
 المعاصرين وقيل انما يبي عند اهل الحجاز لانه اجتمع فيه ثلاث
 اسما واذ كانوا قد منعوا من الصرف بشيئين فليسبوا للثلاث
 قال الحنفية وليس بشي لان ادراجا كان فيه خمسة ومع ذلك
 يعرب انتهى **ويجاء** كما قال السهاب بانه يجوز
 انهم ينهوا بغيره على ان اجتماع الاسماء يجوز لهم انما لا موجب
قوله ومودظير منشا عند نعيم للعلمية والعدل عن فاعله
 كما قال المبرد للعلمية والتانيث فان قلنا
 على الاول ما الداعي الى اعتبار العدل مع انه عنه عني بالعلمية
 والتانيث احيب **بان** الداعي ما فيه من السبق وهو
 من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث في نظامها كان لانه علم
 للموت ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاعله ووضع الموت
 وقرر المراد في السؤال على وجه اخر وهو ان الظاهر مذهب المبرد
 لان التانيث محقق والعدل مفقود وايضا فلا حاجة الى تقدير عدلها
 لان تقدير العدل في باب غير انما اتركب لانه لو لم يقدر لم يرتب
 المنع على العلمية وحدها ولا يلزم ذلك هنا **واجاب**

نقلا عن بعضهم بان الظاهر مذهب من لان الغالب على الاعلام
 ان تكون منقولة فلذا جعلت منقولة عن فاعله المنقولة
 من الصفة كما تقدم في مسرور على مذهب المبرد تكون منقولة قال
 السهاب وفي افادة هذا الجواب بعد تسليم ان العدل نقدر
 كما تقدم السؤال نظرا ليجب انتهى وقال الحامي وغيره انما اعتبر
 العدل مع الاستقفا عنه لان بني نعيم اعتبروه في غير ذوات
 الراجح لا على ذوات الراجح انما مبنية وليس فيها الاسبابان
 العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان انما فاعلهما العدل
 لتحصيل سبب البنا فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا
 اعتبر فيها فاعلهما ما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حلا على نظيره
 مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
 فاعتبار العدل فيه انما هو لتحمل على نظيره لا لتحصيل سبب منع
 الصرف **نبيهات** الاول هذا الحكم فيها ليس اخره راما
 اخره ذلك فاكثرتهم ببنيه على الكسر كما في الحجاز لان لغتهم
 الامالة فاذا كسروا وصلوا اليها كما قالوا ولا يخفى ما فيه لان
 النماذج ذلك مخالف لقواعدهم قالوا وقد جمع الامشي بين
 اللغتين في قوله

ومرد به على وبار فملكنت جهرة وبار
قال شيخنا الدنوشري فيما كتبه بهما من التصريح فذيقا
 ان هذا المشاع لا يخلو من ان يكون من غير بني نعيم او من غير بني
 تقدير كونه منهم لا يخلو من ان يكون من الكثير منهم او من القليل
 الذي يعربون ما اخره رافان كان الاول اسكالا محال وفي الاول
 من الثاني يسكل بان الكثير لا يعربون وفي الثاني منه بان القليل
 لا يعربون **وكتب** شيخنا العلامة احمد الغني عن اخيه
 على كل تقدير لا اشكال اذ العري يجوز ان يتكلم بغير لغته وهذا
 بعد تسليم انه عربي وانه يجتزئ بكلامه فكتب شيخنا الدنوشري
 بعده قوله هذا المصنعت اقول على كل تقدير الاشكال كلام

ساقط لا يصدر عن جامد فضلا عن فاضل اما اول فلان العَرَبِي
لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربا اربا كما في مسألة الكسائي ومن
واما ثانيا فلان الاعمى ميمونا لا ينكر احدا ٢٢ احتجاج بكلامه وانه
عَرَبِي خالص انتهى **اقول** الحق ان العَرَبِي يتكلم بغير لغته ولا
ينطق بالخطا وس كان يعتقد ان ما قاله الكسائي خطأ ويشهد
لذلك ما قالوه في قول الفروزدق واذ ما مثلهم يسيرانه ثمجي
اراد ان يتكلم بلغة الحجاز وان وقع في النصريح في باب الحجاز ما
يجالفة وان ابن مسعود كان يقرأ عني حين يلفظ هذيل ويومن
خواص فربيش وفي شرح المفصل للاندلسي في باب لا النافية للجنس
ان العَرَبِي يتكلم بغير لغته وقد صرح السيرافي في هذا المقام
بالمسألة فقال بعد ان اشهد البيت وهذا البيت لا عيش بني قريش
ابن ثعلبة الا ان منزله بالجمامة وبها بنو تميم وغيرهم من قبائل
العرب والمخاض ورون قد يغلب على جماعتهم لغة اصلها لبعضهم
وقد وقع لجماعة من امة اللغة الطرية على بعض العرب الذين خالطوا
الامصار ودية الخصا بصر لا ين جني باب في العَرَبِي الفصح يتقل لسانه
سوء ذكر ما حاصله انه ان انتقل الى لغة فصحة وجب ان يوحى
بلغة التي انتقل اليها وان كانت فاسدة لم يوحى بها وانه اذا انتقل
الى الفاسدة لا يودي الى عدمه الاخذ بكلامه في لغته لاحتمال
ضاده لان العَرَبِي يكتفي كل لغة فونية بقبولها واعتقاد صحتها
وقد نقل ذلك الجلال السيوطي في الاقتراح واقتره الثاني خرج بقوله
علماء غير العلم ويقولون موتنا ما لويح بخدام وبابه مذكور فلا ينبغي بل
يكون ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن موت ويحوز صرفه لانه
اما كان موتا لا ارادتك به ما عدل عنه فلما زال العذر زال
التأنيك بزواله وبكل محرك هذلي الموت المييع به مذكرا وكان
من غير باب هذا من غير عند قوله والعبي الوضع الحسن منع صرف
الزائد على ثلاثة محمول على المنع جواز مع جواز الصرف والافكا
الفرق وقد يفرق بما اسرنا اليه من قولنا لانه اما كان موتا الخ

فقد

فقد **قول** واصرف ما نكر من كل ما التقريف فيه اشرا
لذهاب جزء العلة واما ما لم يوشرك في التقريف فلو يسم به لم يترك
لم يصر ف ايضا لانه اما فيه علة نقفور مقام علمين اولان الوصفية
تختلف فيه العلمية ومن هذا ما فيه الوصف والعذر كآخر واحد
وموجود لان مذهب من انها اذ ليس بها استنفذ من الصرف للعلمية
والعذر فالعلمية غير موشرة فيها في منع الصرف فاذا نكرت منع
ايضا وكل معد ولم يسم به فعذر به بان الاسمر واسم في لغة تميم
والفرق بينهما وبين غيرهما من المعد ولات انما استقلتهما
العرب معد ولين وغير معد ولين وعدلنا انما لو اذ قصد بهما
يوم بعينه فاذا لم يقصد بهما يوم بعينه فاما صرفان فاذا ليس
بهما لم يقصد يوم بعينه وذهب **الاختصاص** وجماعة الى صرف
العذر المعد ولم يسم به قال ابن عازم وهذا من الغريب منعه
نكرة وصرفه معرفة انتهى وقد يقال **لا** اعراض مع قولهم كما في
المراد لان العذر زال بالشمسية ولا دخل للتقريف في هذا
النوع **نقبيها** **ت** الاول محل الخلاف ما يسم به مما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير حق اما ما كان معنى
الوصفية فيه حقيقيا كما فعل التاكيد نحو جمع وافعل التقصيل
المجرد من من فيصرف فاذا نكر بالانفاق لضعف معنى الوصفية
فيها فقبل العلمية تكون الاول بمعنى كل والثاني صارا **وقال**
ابن هشام في الحواشي في تعليل صرفه الثاني لانه لا يسبب الحالة
التي كان عليها اذ كان صفة بخلاف ما لو يسم بافضل منه لانه لما
كان بين واما يكون افعلا في النكرات صفة كان اخرج عن احكام
الصفات اثبات ما لا نظير له في كلامهم ويرد على قولهم في الاول
لانه لا يسبب الخ ان افعل التقصيل يجوز اخلاوه من من لفظا لا
نقد براجوا انكر منك ما لا واعرف فقد ثبت لافعل الجملة
انه ياتي بغير من الثاني **اما** اعتبر من الوصفية الاصلية
المذكورة لعدم المانع من اعتبارها فان قلنا

كما لا مانع من اعتبارها لا باعتبار ثبوتها بل باعتبار ما هو
خلاف الأصل من منع الصرف واجيب بأن المانع
على ذلك امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنها قال الحامي
وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل في بعضها سلبية
من الوصفية لان اسود اسو للمنية السوداء والارقم اسو للمنية
التي فيها اسود وبياض وفيها سلبية من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية بينهما اعتبارها في احمر يعني ونحوه بعد التكميل
لانها قد زالت بالكلية انتهى وهذا مبني على ما تقدم عن الرضي
وقد عرفت ما فيه فلا تغفل الثالث لا يلزم من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التكميل في باب حائز لانه يلزم على
نقدرا اعتبارها في باب حائز ومنع صرفه اعتبار المتضادين لان
العلم للمفوض والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف
بخلاف ما اذا اعتبرت مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد لما يبين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في باب حائز لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نقدرا احد
الصدين بعد زواله مع صفة اخرى في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارها معا غير مستحسن
الرابع قال ابن هشام اخرج اذ ابي رجل يمين اذن ثم صغر
لا يحقه التناظر الحاله ويوشى بحقه اياها نظرا الاصله واحتج من يقاتم
بما حمر علم امرأة انك تقول فيه حجية بالها ولا ينظر لاصله وقد يقال
هذا ينقض اصله في احمر ونحوه اذ ابي به شر ترك بعد التسمية فليست الفرق
واحتج بوشى بنحو عينية بن حمن واجاب من بانهم الناسوا بالمحق
لا بغيره والسنة وما يكون منه مقوصا الخ قال ابن هشام
في موضع ابي ما الغريب فيه اثر الخاص لان المقصود ما لا ينصرف اما
جميع كوارق قد معني واما غير جمع وعنه علم كاعين بضمير اعي فكوارق ناقص
واما غير جمع ومعه علم ففيه مذهبان مذهب عيسى ويوشى والنسائي

ان ياه ثابتة دايما ساكنة رفعا مفتوحة نصبا وجرا وس والخليل
انه كجوار وقال في موضع اخر ينبغي ان يكون الصغير لما لا ينصرف اعلم من
المعرفة والنكرة ليسهل محل الخلاف والوافق ومثال السالبة يفرز
ورمي علمين وقاض علم امرأة واعني علمها واصل يفرز يفرز ولكنه اصل
العلل اذ لا اجرائته ومنه بوجه رجه اقتضاه المراد في ارجاع الضمير
للمتقوص العلم لانه محل الخلاف فاعني به وقول الاسوي ان لا وجه
له تحامل وتقدم عن الحضراوي انك لو سميت بغيره واورد عوار جعلت
الواو للياء وجهه ما ثبت ان الاسماء المتكلمة ليس فيها ما اخره واوقبلها
صحة فتقلب الواو يا ويكسر ما قبلها واذا سميت بغيره من لم يرددت
اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول سدا رمر ومررت بمرمر
والنوين للعموم ورايت برمي واذا سميت بغيره من لم يفرز قلت هذا
يفرز ومررت بغيره ورايت يفرز الا ان هذا اثر دالية الواو وتقلب
يالهما تقدم ولم يستعمل استعمال الجوار تتبع اورد
علم منع صرف اعيم غير علم للوصف والوزن ان الوزن قد زال بالضعف
واجيب بأن مانع فان اعيم بوزن يخرج ويبطرونه ونحوهما
اذ هو المعنى لا خصوص وزن افعل كما تقدم والسنة واضطرار
وتناسب صرف الى اخره هذه العبارة اوها من قول ابن الحارث
في كافيته ويجوز صرفه للضرورة او التماسا لان الصرف للضرورة
واجب فيحتاج الى التاويل بان يراد بالمايز ما ليس مشتقا فيصحت
بالواجب وقد سلوا الصرف للضرورة بقوله واتاما احيم كاخى السهم
فقال كوفي عفيروا ووردان احيم مصغرا فليس فيه وزن الفعل
وان كان وصفا فصرفه اختيارا لا ضرورة واجيب بأن الضرورة
دعت الى الضغرة فلم يصرفه ومغلط منسأوه ان المعنى من وزن
الفعل افعل فقط وليس كذلك كما مر من هذا ومنع بعض صرف ما فيه
الف التامة المقصورة لانه لا فائدة فيه اذ يزيد فيه بقدر ما
ينقص لانه يبراد في التنوين ونسقط الالف لالتقاء الساكنين ورد بان
الالف قد تلحق مع ساكن بعدها فتحتاج الى اكسرا الاول لاقامة الوزن

فيقول شريكس قال المراد من مقتضى هذا انه اذا رجع لا تنويه
 لم يمتدح وهو تفصيل حسن انتهى قال السحاب وقد يقال هذا انما
 يحسن بنا على ان الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلقا ما وقع في الشعر
 وهو ممنوع لظهور ان الخلاف فيما اذا احتاج الى الصرف للاحتراز عن نحو
 انكسار الوزن لكنه يمكنه الانبياء باسمه منصرف يستقيم معه الوزن
 ففي القول بان الضرورة ما لا مندوحة عنه يستغنى عن الصرف ويستغنى
 الى المصروف المذكور وفي القول بان الضرورة ما وقع في الشعر يجوز الصرف
 ولا يجب العدول الى المصروف ومن الصرف للتناسب قراءة سلا سلا
 وكثيرا لو لم يفسد في تخريجها على ذلك بل قال فيه وجهان **احد** هما
 ان تكون هذه النون بدل من حرف الاطلاق ويجري الفعل مجرى الوقف
 والثاني ان يكون صاحب هذه القراءة من صري رواية الشعر
 ومن لسانه على صرف غير المصروف انتهى **والثاني** مبيح لارابه
 الفاسد ان القراءة بالرأي وحاشا انه انما هي سنة مستبعة ومما ترك
 صرفه للتناسب ما جاز في صحيح البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام
 اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون احدا ولا غاييا صرفا ضم لتناسب
 غاييا **قوله** والمصروف قد لا يصرف قيل مطلقا وعليه الكوفون
 والاحقش والقاسم وابن برهان وقال البصريون لا يجوز منع
 صرف المصروف لكونه خروجا من الاصل للفرع وتوسط ابن الخشاب
 فلم يمتدح مطلقا لوموده ولا اجازته مطلقا لبساعة مررت
 برجل فاجازه فيها فيه سبب واحد وتكون الضرورة قد اجريت
 السبب مقام السمين قال ابن هشام واري ان يكون ذلك
 السبب العلية دون غيرها لان الابيات التي اوردناها في الاعلام
 ولان لها من القوة ما ليس لغيرها ومما سئلوا به قوله ومن ولدوا
 غامر والوطول وذو العرض وفي الاعراب في حد الاعراب لابن
 الاسدي في الكلام على الاعراض على المت وانه من جنسمة او حيه
 والرابع التاويل مثلا ان يقول الكوفي الدليل على جواز ترك صرف
 ما يصرف ومن ولدوا البيت فترك صرف غامر وهو مصروف فذلك

على جوارحه فيقول له المصنف انما لم يصرفه لانه ذهب به الى الغيبة
 والمحمل على المعنى كثيرة كلامهم قال الشاعر
 قامت نكيبه على فتره مني بعدك يا غامر
 نزلت في الدار ذاعراية قد ذل من لسير له ناصر
 فقال ذاعراية وكثيرا في استغربة لانه حمل على المعنى كانه قال
 نزلت في انسا نادا غربة والانسان يطلق على الذكر والانثى فيقول له
 الكوفي قوله ذو الطول يدل على انه لا يذهب به الى الغيبة لانه لو ذهب
 به الى الغيبة لقال ذات الطول فيقول له البصري قوله ذو الطول يرجع
 الى الحي وخومة اية التنقل من معنى الى معنى قول الشاعر
 ان نمتا حلفت ملوما فوما ترى ما جدهم صمما
 والصميم الذي لا يمتدح من مراده انتهى
 ادخل الناظم في المضارع المنق ومثل ذلك يقع كثيرا في عبارة
 المصنفين خصوصا المناطقة وفي المعنى انها مختصة بالفعل المنبث

اعراب الفعل

اي المضارع اذا لم يعرف من الافعال غيره عند البصريين وينبغي على
 القتيبي قوله في صدر الكتاب واعربوا مضارعا وقوله هنا
 ارفع مضارعا وكان ينبغي ان يقول وعوامله كناية التثنية وان يفر
 كلا ينو حجة كنه لم يفعل ذلك الا في الجواز **قوله** ارفع مضارعا
 اذا مجرد الحذف فيه نضرب بان الرفع له الخرد بل فيه ايا التثنية
 وهو مذهب حذاق الكوفيين ومي عليه في التثنية وقال ابن
 هشام في شرح القطر انه اصح الاقوال وهو عبارة عن استعمال
 المضارع على اول احواله فهو امر وجوذي لا عدي بنا على انه عدم الضب
 والجازم ليلزم ان يكون رافعه حلو له محل الاسم ونقصر مجموعا
 لا تفعل من كل موضع لا يمتدح ان يقع فيه الاسم **قوله** بان المراد
 الحلو في الجملة ونيل غير ذلك مما هو رده مشهور في الشرح ولم يفتد
 رفعه بان لا يباشره نون التوكيد ولا نون الاناث انتقا يتقدم ذلك

في باب الاعراب اولان المراد بيان رفعه ولو محلا ولا شك انه اذا
باسره ما ذكر كان في محل رفع حيث تجرد من الناصب والجار كما انه
يكون في محل نصب او جزم اذا باسره ذلك مع الناصب او الجازم
وقوله في باب الاعراب ان غريلا من نون تؤكد الحقيلا عرابيه
لفظا فتدبر وقد تقدم في باب الاعراب ان اعرابه رفع ونصب وجزم
وانه تارة يكون حركة ظاهرة او مقدرة او حذفها وتارة يكون
حرفا او حذفه فالمنفرد هنا بيان كل واحد من الرفع والنصب
والجزم ونحوه كل واحد وما يتعلق بذلك **قوله** ويلزم نصب
اعمال ان النصب في الفعل محمول على النصب في الاسم لا يكون اللفظيا
عند البصريين ولا يكون الناصب للفعل لاحرفا لان الفعل لا يعمل
في الفعل ونواصب الفعل اربعة منها ان قال ابن هشام وكما
ان لا ناصبة للاسم كذلك لا ناصبة للفعل في حرف نصب ينفذ
المضارع وتخليصه المستفيل ولا تقتضي تأكيد النفي ولا تبيده خلاقا
للمرخصي والاصح بساطتها وفي حواشي الفاعلي ما يخلق بذلك ولا يجوز
الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها محمولة على سيفعل
ولذلك لم يجز لت يفعل ولا يضرب زيدا بنصب يضرب لان الواو كالفعل
فلا يفصل بينهما وبين الفعل بلا و اجاز الكسائي الفصل بالانفصال
ومحمول الفعل ووافقته الفاعل في القسم و زاد الفصل باطر وبالشروط
قوله وكما قال ابن هشام في الحواشي كي على ضربين اسم وحرف
فالاسم اصلها كيف فحذفت فاوها كما حذفت فاسوق ومده
او يا باختصار من قبل انها اسم وتلك او يا من قبل ان الفاء
واو هي اثقل قال

كي تجنحون بالامر وما تثيرت قتلاهم وفي البيضا تقطرم
والحرف ضربان جارة لما استقامت كبرا ومصدرية فليلا
وتتقين لذلك ان دخلت عليها لام العلة نحو لئلا تافوا رمتع
ان صرح بان وتتمل الوجهين ان تجردت منهما وارجح الاحتمالين
المصدرية لكثرة حوالا لام عليها ويصح الآخر قوله
كما

كيان ان فقر ونحذغا ويختصر هذا بالضرورة فانظر واضعف
هذا الدليل وقوة ذلك انتهى وقوله ويختصر هذا بالضرورة مسئله
في المعنى وبه يعلم ما في تمثيل شرح التسهيل عند قوله وينزع مع
الظهار ان مراد من اللام في مراد فان بقوله كقولك جيتا لكن ان
تكرمي فيخرج ان يكون كحرف جرموكدة لما انتهى لانه يوم
ان الظاهر ان بعدها مفتوحا وانما ينزع الاول لان ان ام الباب
فالاوليا الاعتماسا بها واذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان
ناصبية فقيمه وقا بما تستحقه من عدم عز لها عن عملها ولان
ما كان املا في باب لا يجعل يؤكد الغيرة ولان وليت الفعل
فكانت لغزها ومحاورتها احق بالامال من المعيد وبقي
ما اذا اخرجت عنها اللام نحو حيث كي لا تراو يتعين حينئذ انها حرف
جر واللام تأكيد لها وان معمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة
لفعلين بينهما وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل
بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان يكون كي زائدة لان كي لم يثبت زيادتها
في غير هذا الموضع فيجوز هذا علمه كذا في مع الواسع وفي قوله
ولا بغيره في فقد قال بعد ذلك نقلا عن ابي حيان واجمعوا على انه
يجوز الفصل بينهما وبين معمولها بلا الناقصة وبما الزائدة واتا
الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه
من الكوفيين في الاختيار وجوز الكسائي بمحمول الفعل الذي دخلت
عليه والقسم وبالشروط فيبطل معمولها واختار ابن مالك وولده
جواز الفصل بما ذكر مع العمل انتهى وبه يعلم ما في الاستحسان من الاجمال
في مسألة الفصل **تنبيه** الاول قال ابن
هشام حقه ان يقول كي ما لم تكن مأخوذة من كيف وان يقول ايضا
ما لم تكن حرف جرمية لانه فان النصب بان مضرة بعدها وقال
ايضا قال ابن حبان في كتابه في العربية المصحح بالمقامد
السنينة فاما كيلا وتكيد لا في كي ومن خالف في هذا الاستحقاق
انتهى الثاني استدلاله لتعين المصدرية بعد اللام الذي

ان قد يفهم زيد كما انقضاءه الحلا ثم وكلامهم على نحو فلا يرون
ان لا يرجع اليهم فولا قاله السحاب وليس من النفي اجازة من ما
علت الان تقول لان النفي انتقصر **قوله** والتي من بعد ظن
اي مفيد ظن بان تقع بعد ما اريد به الظن ولو لفظ العلم فلا اعتراض
على الناظر ولا حاجة لقول الاسموني ونحوه من افعال الرجحان كما عرفت
في نظيره المتقدم وفي التسهيل وينصب بان ما لم يزل علما او ظنا في احد
الوجهين قال **سأخه** وهو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة
العلم وفي الفخرية لا يذ على لا يزلون الظن منزلة العلم لانها مضي
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيها يأتي دون الحال **قوله**
وانتقد تحقيقها من ان استفيد من كلامه ان الحقيقة من ان الواقعة
بعد علم او ظن وبذلك صبطها غيره وهو اعلم كما في التفرج ومن
غير الغالب واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين فانها تحققة
من الثبوت ولم تقع بعد علم ولا ظن وعلم من جعلها في الآية تفسيرية
او لم تنسج بجملة وحيد فتضعف بعض قول البردان ان
في قوله انقضب ان اذا تفتتية حزنا تحققة بانها لم تستبق بعلم
ولا ظن فيه نظر لان ذلك ليس بلازم وقيل ان البيت يعني اذا
ولم يشترط في التفسير تقديم الجملة قبلها فيدخل فيها مثل واخر
دعوانهم الآية قاله ابن هشام في الحواشي **ففيها**
الاول لا عمل للمصدرية في الماضي في نحو يعجبني ان قام فلا يعجبكم على
محله بية وانا حكم على محله في الشرط في نحو ان قام زيد بالجزء
لانها لما اشرت في معناه بقلبه للاستقبال اشرت في لفظه الثاني
قال ابن هشام في التذكرة تالي ان مفسرة وهي المسبوقة بجملة
فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة ولم تقفون بياس
نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك ايا صنع واورد انه لو كانت
ان في هذه الآية مفسرة لزم كون الخبر طلبا والطلب خبر لان
المفسر نفس المفسر ويلزم صحة اللفظ بماي مكانها لانها الامثل
فالظاهر انها مصدرية وفي محلها من الاعراب وجهان احدهما

انه نصب على المفعول المطلق لا شري انها وصلتها نوع من غايتها
وابوالحسن يجيز ان وصلتها ان تقع مفعولا مطلقا وس ينع
وس ينع مطلقا والصواب **جواز ذلك في النوني** ومنع في
التوكيد فيتمتع وقت ان فهو ويجوز جلست ان ترجت وعلة ذلك
ان الموكد وصفة على الاختصار اذا اصلقت فيما قامت فتت فذكر ان
وصلتها اطالة واذا كانا قد عد لوا عن ان بانوا بالفعل والفاعل
للاختصار فان بعد لوا عن اليح بها وان اخى والنوني وضعه على
ذكر الخاص بعد العام وذلك حاصل بان والفعل والوجه الثاني
ان الموضع نصب على اسقاط الخافض المقدس وهذا الوجه لانه منفق
عليه ولصحة الظن بالها ويدل على ما ذكر في امثلة المسألة انتفاع محييا
بعد القول الصريح لانه يتعدى بنفسه بالحجاز انتهى **وقال**
في الحواشي ومن يجازي تفسيرية ان ظهر الان عندنا في معنى قلنا ارمي
مصدرية بتقدير اليها وهذا مما استأثرت به ان عن جميع الوصولات
الاسمية والحرفية وهو كون صلته جملة طلبية وانكر الكوفيون
ان التفسيرية قال في المعنى وهو منجته لانك اذا قلت كتبت
اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت فان مصدرية فان قلت
لو كانت مصدرية لم يجز كتبت اليه ان لا تفعل بالرفع فالجواب
بعد تسليم لزوم ذلك انه رفع على الحكاية فان النفي يكون تارة بالجزء
وهو الامثل وتارة بالرفع وهو ابلغ وعليه في احد الوجهين قوله تعالى
لا تعبدون الا الله فاعلم هذا القول كتبت اليه بان لا تفعل بالجزء
بان لا تفعل بالرفع على حكاية ما كتبت جزءا ورقعا وان فيها صالحة
لدخول الحجاز عليها ولا يرد ذلك ان الناصب لا يدخل على الحجاز لان الناصب
انما يدخل على مجموع الجملة لانها تنزل في حالة الحكاية منزلة المفسر
الاستري انك تقول تكلمت بلالة الا الله والحجاز لا يدخل على الناصب
ولا على الجملة ويوضح لك ذلك ان الكوفي يرى ان افعل امثله لفعل
لخذف الحجاز وحرف الصارعة ويرى ان هذا الفعل معرب مجزوم
يجازم مقدرا مع انه يجوز عنده وعند غيره كتبت اليه بان افعل

ولم يقل احد للكوفي كيف احرزت دخول الناصب على الحارثي وثاني ان
لغير ذلك منها ان تكون زايدة وانني المراد في اقتسام ان لا عشرة
قال ابن هشام وكان على الناطور ان يجتزعا من المفسرة كما احرزت
عن المحققة واما الزايدة فلا يحتاج للاحتراز عنها لان الزايدة
بعد ما يليها المتعارف بل المضاف وبعد القسم لا يليها الا وبعد
الكاف لا يليها الا الاشمرفي لا تدخل على المتعارف **قول** حملا
على ما اختارنا هذا قول البصريين قالوا وحملا على ان المحققة من الثقيلة
وقال الكوفيون انها تعد محققة من الثقيلة ويضعفه عدم
الفصل بينهما وبين الفعل وهذا قد ضعف به ايضا التاويل الثاني
الذي حكيت عن البصريين الا ان وروده على الكوفيين اقوى
وخرج على الاممال قراءة ان يتم الرضاعة وقد ينوهم انه لا حاجة
الى ذلك لانه متعارف والمتعارف المجرور يجوز ضم لامه مخولم
يهد وهذا قد سدد لان الضم انما يجوز في مضموم العين لا في مكسوة
كما هنا ولان ما هنا مضموم والضم انما يجوز في المجرور وخرجها
ابن حميل الفقيه النوني على ان الامثل يموت وانما مجموع حملا على
معنى من حذف النون للضبط والواو الساكنة **نتيجه**
قال ابن هشام في الحواشي زعم ابو الحسن ان قد تعمل زايدة واكثر
يقوله تعالى ومالنا ان لا نقاتل وزعم ابن الناطور ان مصدرية
وايها وما بعدها مفعول على ما قبل مالنا بما معنا ويرده اموس
احدها ان التضمين خلاف الامثل والثاني ان تضمين الجملة معنى فقل
غير ما لوف والثالث ان عمل الجملة في المفعول غير ما لوف ايضا والراجح
انه يلزمه زايدة لا والجهد عندي ان تكون مصدرية على اخبار في
كما تقول مالك وزيد ادمر بيت في العربية حذف واو المفعول معه
قول ونسبوا بها زن قال ابن هشام في الحواشي وهي اسعفت
ولمذا احرزت وذلك لعدم اختصاصها قال الله عز وجل ولن تنالوا
اذن ابداد قال الشاعر
توم اذا استنبوا فخرهم فرغى واسلما اذن اصبح

انتهى

انتهى وقال في بعض تعاليفه وجب الضعف اللاحق لاذن انما
غير مختصة كذا قال الناطور ولا عرفه لغيره وكانه نظر الى نحو ولن
تقلوا اذن ابداد فزاي لفظة اذن دخلت على الاسم فلهذا لا يختص
وفي نظر انتهى وكان وجه النظر انها فيها ذكر شرطية والتنوين
عوض عن جملة الشرط كما قالوا بذلك في انكم اذا خاسروا والكلام
على معناها وكونها بسيطة او مركبة ذكرناه في حاشية الفقيه
قال في التتميل وليست ان مصدرية بعد هذا خلافا للثاني
في احد قوليه قال الساطي قال ابنه مستنده نقل السيرافي
عن الخليل وموقبل التأويل بان يكون اراد التركيب من اذن ان
التقليدية وان لم يريد ان ما نقل ابو حكاة في باب
اذن عن الخليل ورده ولب في قول الخليل ذهب الزجاج ورده
الفارسي في الانتقال انتهى وبهذا يعلم ما في عدم بعض اذن مما يضيف
بنفسه اتفاقا من النظر الا ان يريد اتفاق جمهور البصريين
والكوفيين **قول** المستقبلا فان كان خالرا رفع لان الواجب
تخلص للاستقبال كذا قال غير واحد ونه نظر لاقتضائه استطراد
الاستقبال في غيرها فلا يكون مختصا بها اضعتها كما فرزه **قول**
ان صدرت فان توسطت املت اممال الاحيث توسطت حين
الفاصل المفرغ تحقيقا او تقدير نحو ما قام الازيد واممال الافعال
القلبية اذا توسطت في قولك زيد طنت قايروا ما جاز الاعمال
في ظن لانها فقل في قونية وفي الاية التفريع المقدس لانها مختصة
فاسبت الفعل بخلاف اذن قاله ابن هشام ويومني على كلا من
الناظر من عدم اختصاص اذن **قول** بعد يعني عنه قوله ان
صدرت كما قال الساطي **قول** او قبله اليمن لانه موكد واذا
جاز الفعل به بين الحارثي ومجروره نحو والله درهم والمتقايين نحو
هذه اعلام والله زيد فهذا الجذر **قول** فلو قلت والله اذن
فانتهى بل في الفعل بعد هذا الجواب انه موكد باللام والنون جوابا
للقسم فيقال لا كرمك **قول** وانصب وارفع قال ابن هشام

كان الاحسن واهملا انتهى ويكره ان يقال **قال** راعى الناظر النظر لان الرفع
نظير النصب مع العلم بان الرفع اعمال وجواز الامرين باعتبار ان
ترتيب اذن في اول جملة مستقلة متصدرة فتنصب ومن حيث
كون ما بعدها من تمام قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلاي بعض
متوسطة فيرفع ما بعدها فقد شرط **العل** **تنبيهان**
الاول قال ابن هشام فانه التنبيه على ان بعضهم امل اذن وكانت
التنبيه على ذلك اويا من التنبيه على افعال ان لانه لغة قوم ولانه
القياس لانها غير مخففة وانما عملت تشبيها يظن وجه شبهها
انها تنقد مضمونها وتتوسطه وتتأخر ومن ثم اوجبوا فيها اذا تخرج
اماله فالذي ليس اضله ان يعمل بحسب اماله وقد نبه على ذلك
في الكافية فقال ومع شرط النصب من بعد اذن بغير رفع مثله
من بعد ان الثاني اذن على وجهين احدهما ان نذكر على انشاء
الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها **قال** ابو حيان في هذا تكون
عاملة على الشروط المتقدمة والثاني ان تكون مؤكدة جوابا لارتباط
بمقدم او منبهة على سبب يحصل في الحال **قال** ابو حيان وفي في
الحالين غير عاملة لان المؤكديات لا يعتمد عليها والعامل معتمد على
الثالث **العلق** الناظر هنا العاطف وفنده ابن الحاجب بالواو
وقال الناظر في شرح العمدة ان ذلك في الواو والفاء مثل باليتين
فلان لا يونون واذا لا يلبثون خلفك **الاربع** لم يبين الامرج
من الوجهين فاوهم الشاوي بل قد بومهم مرجوحية الرفع لتأخير
والختار ترجيح الرفع وبه قرأ السبعة في الاليتين وقرأ الي بالنصب
في الثانية وابن سعاد بالنصب في الاولى **قال** ابن هشام فلا نعلم
خلافا في انه مرجوح الا ان الحريري يصر على ان الرفع هو المرجوح ما نص
فان ادخلت الفاء والواو على اذن فلا جود النصب لكونه داخل على اذن
واحد والحرف الواحد مما يستعمل الاحتمال له ويجوز الفاعل اذن مع
الفاء والواو ولقد مر الابتداء لفظها انتهى وهذا ان صح كان على ما يقول
ابو الفتح من ان القراءة السادة قد تكون في العربية اقوى من التواترة

قوله وبين لا ولا مرجحا لانهما ران اعلم ان امرنا صيب
الفعل لاختصاصها به وشبهها بان الناصبة للاسم اعم في مجموع
الشبهين والافلاختصاص بالفعل مشترك بينهما وبين غيرهما من التواتر
الا اذن على ما سر ولذا عملت ظاهرة ومضمرة ولا يفهم من النواصب
غيرها الا في بعد الامر القليلة عند السير في وابن كيسان واضمار
واجب ويجازي وشاذ فالواجب بعد ستة احر في القليلة وفات
الناظر التنبيه على ذلك بل كلامه يوم انها ناصبة بنفسها مطلقا لانه
ذكرها مع ما يضيف بنفسه ولم يفيد لها المصدرية ولم يذكر
لها حالة غير ذلك وبعد الامر المجود واو وحفي وقال السببية وواو
المعينة لانها ولا امر المجود لم يرد خلا على اسم صريح لم يظهر ان بعد
وحفي لا غلب فيها ان تستعمل لغيري كي وحمل عليها التي بمعنى الى
والواو والفاء واقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية
والجمعية والاشتمال فصار ان كفو امل النصب فلم يظهر فيها الناصب
والجائز بعد خمسة احر في الامر القليل اذ الم يكن معها لا وبعد عاطف
مستوفى باسمه من التاويل والفعل وسواربعة الواو والفاء
وتعروا ولان هذه تدخل على اسم صريح في ان يظهر معها ما يقرب
الفعل الى اسم صريح والاشتمال واضمارها في غير ذلك اذ يقع عملها نحو
خذ الامر قبل ياخذك بنصب ياخذك اي ان ياخذك واما احدها
ورفع الفعل فلا سند وذنبه كذا اطلق بعضهم سند وذاضارا
فما عدا ما تقدمه وروى عليه موضع ضمير فيه اطر ايات التنبيه
عليه في اخر باب الجواز في قوله والفعل من بعد الجزان يقتزن بالفاء
او الواو وقوله وجزموا نصب لفعل **تنبيهان** الاول
قال ابن هشام كان حق الناظر ان يقول وبين الامر المجزول والامر
مقتضى الظاهر ونذر وهو على ابن الحاجب في قوله ان ان تتراد
بين القسم ولو ولم يجز زعماء عن صريحه في غير هذا وهذا الزام
له والافلاوا ولا تقتضي الترتيب الثاني علم مما تقرر ان الناصب يحدف
ويبقى المنصوب ومثل يجوز حذف المنصوب وبقي الناصب **قال** في المعنى

في بحثك انه لم يثبت بغير وقوع في صحيح البخاري فيذهب فيجوز
ظهوره طبقا واحدا كمالا في كماله بغيره **قوله** وبعد
يقع كان حتما اتمرا انما حتم اتمرا دها حبيبه لما فيه مناه ولا انما حجاب
ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت الامة في مقابلة السنين
فكما لا يجمع بين ان والسنين كذلك لا يجمع بين ان واللام **قال**
ابو حيان ويدل على القاطنة انه لا يجوز ما كان زيد سيفقوم ولا
سوف يقوم استغنا بقولهم سيفقوم واطلق الناطق كان ومرا دة
النافضة لان استغنا بالاسم في ابواب التحواسير والمراد في
الماضية اعم من الماضية لفظا ومعنى او معنى فقط وحبيبة فلا يبعد
الاما في الماضي كقوله لا ما يجمع كل او يكثر فيه كلا او يكون في حكم ما
يقع الحال كما فانها وان كانت تقع الماضي لكن تدل على اتصال بغيره بالحال
فكانها تنفي في داخله في نفيه تقدير او اما ان في معنى ما كمالا في
الاشرف فيقال المراد في لكن قال السجوطي مني بما او لم دون ان ومثله
في كلام شيخ الاسلام وهو الموافق لما ذكره في بحث اللام من معنى اللبيب
حيث قال ورغم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفيه الثانية
انما لم تجود وفيه نظر لان الثاني على ما ذكره ما قبله ولا اختلاف
ما على كان وتزول والذي يظهر انهما لا يركبان وان ان شرطية
اي وعبد الله جزم مكرهم وهو مكرهم من ان كان مكرهم
لسندته مع لاجل زوال الامور العظام المسببة في عظمها الجبال
كما تقول انا اسجد من فلان وان كان مع اللام انما انتهى فقوله
لان الثاني الى اخره صحيح في ان ان ليس كما ذكره من ان ان شرطية
من دفع ما او رد من ان بين القرائن تنافي فضا لتوارد النفي والاثبات
على واحد وذلك لا يجوز واجاب بعضهم بان معنى قراءة الكسائي
ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمة التي لا تبلغ العجرات
كالقران ومعنى قراءة الجماعة نفي ان مكرهم تزول منه العجرات
فلم يتوارد النفي والاثبات على معنى واحد **تنبيهات**

الاول اللام بعد كان زائدة لتوكيد النفي كالباء في ليس زيد بقا سيم
لان في الزايدة في الكلام يكسبه توكيد اولا توجد زائدة بعد كان الالف
النفي لكن يخالف كونها زائدة ما قبل عن البصريين من تعلقاتها بالخير
المحذوف لان الزايدة لا يعلق ويدل على حذف ظهوره في الضرورة
في قوله سموت ولم تكن اهلا لتسموا ويلزم على عدم تعلقاتها
الاخبار عن الذات بالمصدر اذ يصير التقدير في ما كان زيد يقوم
ما كان زيد القيام وهذا ان علق في الايجاب لان الزايدة المبالغة يعقل
في النفي ولذا اورد ذلك على الناطق حيث قال ان النصب بعد لام الجود
بان معقولة والعقل هو الخير وقد ذكرنا تفصيل المقام في حاشية
الفاي الثاني **الجهنم** هذه اللام لام الجود وتارة في ذلك
صاحب يقع الغلل ابن ميمون الفرطبي العبدري وقال المجدي نفي
الحق ومقاد الله ان يقال ذلك فيما ورد في النفي من قبله تعالى والصواب
ان تسمى لام النفي قاله ابن هشام في شرحه ونسب في المعنى المنازعة
للخمس الثالث **قال** ابن هشام ليت شعري اين وجدت
اللام بعد غير كان ومعها ان ظاهرة ومن علمهم بجواز الوجهين وما
علته المنع من لفظها بعد كان خاصة انتهى **الرابع** ذهب الكوفيون
الى ان هذه اللام ناصبة بنفسها واستدلوا بقدر مما حملها عليها
في قوله

لقد عدلتني امرهم ولم اكن مقالها ما دمت حيا لاسمعا
ولو كان النصب بان لم يجز ذلك لئلا يتقدم محمول الحرف في المصدر في
عليه واجيب **بجمله** على تقدير فعل ناصب يدل عليه
المذكور والتقدير وهو ان لا سمع مقالها ما دمت حيا لاسمعا **الخامس**
فدفعهم قولهم انما ان واجب بعدها انها اذا حذفت ظهرت
ان وقال بعضهم بذلك واستدل بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى واضطرب ابن عصفور في ذلك فمرة منع ومرة اجاز
وخرجت الآية على ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران
ايضا مصدر فاحترق من مصدر بمعنى رور وبان المراد بالقران هنا

سورة

المقرولا القراءة وفي المعنى ان المصدر الموصول ان يفترى موصول
يفترى ذكره في الجملة الثالثة من الباب الخامس وهو اينما يكون الاية
ليست مما يخفى فيه لان الكلام فيها الخبر فيه مراد وخوفا وعلا هذا
فان يفترى نفسه الخبر لا مراد به وقد واو وخوفا وتاقل واعلم ان كلام
البعض مبني على ان هذه الامة تحذف وكل يتقيد عنده ذلك بالظن
ان كلمة الاية وهو الذي اقتصر عليه ويجوز مع ضمها كما يشهد
لذلك قوله

• ما كان يرضى رسول الله قتلها والسيدة ان ابوبكر ولا عمر
السادس قال في المعنى قد تحذفه كان قبل لام الجود كقوله
• فاجع لتغلب جمع قوي • مقاومته ولا ترد لفرد

اي ما كان جمع ومنه قوله الدرداء رضي الله عنه في الرعميت بعد
العصر ما انا لادعها الا مثل ما كنت تحذف كان فانفصل الضمير ونازعة
الماضي لا يصلح ان يكون المعنى فاجع منها هلا القلب قوي
ولا فرد غالب لفرد وما انا مراد بالتركيما **السابع** قال ابن
الحاجب لام الجود كلامه وفسق غيره بان لام الجود لو سقطت لم
يختل المعنى المقصود بخلاف لام كي وبان لام كي للتقليل بخلاف لام
الجود وبان لام الجود تضمن ان بعدها وجوبا وتضمن بعد لام كي
جوازا وبان فاعل نقل لام الجود لا يكون غير مرفوع كان فلا يجوز
ما كان زيدا ليدفع عمرو ويجوز في لام كي ان تقول قاهر زيدا
ليذهب عمرو وان لام الجود لا يكون قبلها فاعل مستقبل ولا
مقيد بظرف ولا يوجب الفعل معها ولا يكون منصوب بعدها شيئا
نما قبلها بخلاف لام كي في جميع ذلك وبغير ذلك مما يستفاد بعضه
من **قوله** كذاك بعد او الى لقاطعة وكذلك اسارة لما وجوب
الامارة المتقدمة في قوله حتما **قوله** اذا قيل في موضعها
حتى او الاجود من قول الله بعد او يعني الى او الا فانه يومه ان او
تراوفا الحرفين وليس كذلك بل هي والعاطفة كما تقدم التي هي لاحد
الشئين وضبط الناظم بصلاحية حتى اجود من ضبط غيره **بالي**

والعدول

والعدول عنه مقصود له لان ان الناظم تالي وذلك لان حتى
تكون بمعنى الى وبمعنى كي فيشمل كلامه نحو لا يستقر الله وينوب على
ولا يظهر هنا معنى الفاية بل هو فاسد لا يقتضيه انه اذا تاتي الله
عليه لا يستقر الله تعالى واما المعنى على التقليل اي لاجل ان يتو
على وقد خفيت هذه الدققة على كثير من السارحين وما ذكر من ان
النصب بان مضمرة بعد او مذهب الصريين وعليه فلا يتقدم
مفعول مفعولها عليها ولا يفصل بين الفعل وبينها وبينها لانها حرف
عطفت واجاز بعضهم الفصل بالظرف وذهب الكوفيون الى انها
ناصبية بنفسها ويرد ان ثبت انها حرف عطفت وامكن ذلك فيها
هنا فوجب القول به دفعا للاشتراك واما يحتاج الى ضمها لان بعد
او اذا لم يتقدمها فاعل منصوب كما في قوله

• ان على الله ان تنابها تؤخذ كرها او نحوها **قوله**
اذ المنصب حينئذ بالعطف على المنصوب المتقدم فالحاصل ان
المتقدمة لان الاصح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
الا انه لا فعل بنية تكرار العامل واذا تقدمها فاعل مرفوع لا يجب
النصب بل يجوز الرفع على العطف على المرفوع او على الاستئناف
كقوله

• قللت له لانيك عينك انما تحاول ملكا او موت فتقدرا
قوله ان خفي ان مبتدأ باعتبار لفظها وجلة خفي في موضع خبرها
والضمير يعود اليها ان ويجوز تذكير الحرف وتانيته ويحتمل ان خفي
وصف لافعل وخفف للفتانية قال الساطبي صرح بقوله ان خفي
ليلا يفهم من كاذب كذلك الموصوغة لبعده المسار الى ان الاحالة
على ذي الوجوه انتهى وفيه وان افتره ابن عازي نظرا وليس
نينا صرح به ما يدل على الوجوب **قوله** وبعد حتى اي الجارة
الداخلية على الصارح واما كان المنصب بان مضمرة بعدها لا بها
كما يقول الكوفيون لانه قد ثبت انها تحقق الاسما وما يعمل
في الاسما لا يعمل في الافعال وكذلك العكس من جهة واحدة مع

اتحاد المعنى فلا يرد ان ايا يجزئهم ويجزئهم من جهة نعمتها
معنى الشرط وجبرها من جهة الامتصاص ولا ان في نصب ويجزئهم
معنى الناصية والحجارة فان الاولى مصدرية والثانية
تعليلية ويكفي على ان يرد ان بعد هاتين هاتين المعطوف على
المعطوف بهما نقول
حتى يكون عزير في نفوسهم او ان يبين جنعا وهو مختار
قول او مولاه قال المراد بالمول بالخال
ان يكون الفعل وقع فيقدر انضافه بالدخول فيه انتهى اي بقدر الخبر
بالفعل الذي قد وقع انضافه بالدخول في ذلك الفعل فالضمير في
فيقدر يعود للعلوم من المقام فيقدر مبني للعلوم ويبدل لذلك كلاً
الاية وقال ابن عازي اي فيقدر انضافه للفعل بالدخول في الحال
انتهى وظاهره انه يقدر مبني للمجهول وعبارة الشر والحال المقدس
ان يكون الفعل قد وقع فيقدر الخبر به انضافه بالعزم عليه فينصب
لانه مستقبل بالنسبة الي تلك الحال انتهى **قال** السحاب
يتمثل ان مراده ان الخبر بالفعل فيقدر انضافه بالدخول في الفعل
في ذلك الزمن الماضي فيقدر ان في ذلك الزمن الماضي حال صدور
الفعل ويتمثل ان مراده ان يقدر انضافه بالدخول في الفعل في ذلك
الزمن الان فيقدر ان ذلك الفعل الماضي حاصل له الان لكن يتمثل
كيف ينطبق التقدير باحد الوجهين في قوله تعالى حتى يقول
الرسول فان الخبر غير منصف بالدخول في الفعل الا ان لا يكون في
الضمير في انضافه راجعاً الى الخبر وان كان هو الظاهر بل يكون
راجعاً للعلوم بقربية الحال وهو المنصف بذلك الفعل فليست
والمنبأ در من قوله لانه حال بالنسبة الي تلك الحال هو الاحتمال
الاول وقوله وقد يقدر انضافه بالعزم عليه الخ ماذا فيها اذا كان
الفعل قد وقع فهل يات ذلك فيها اذا كان الفعل خاضعاً وهو الحال
الحقيقي وقد يقال **ان** انبأه فيه اولوي واقر بانه اعتباراً استقبالية
انتهى **اقول** سياتي ما في هذا من الخلاف ويخبر من الحال المقدرة

تقدير

تقدير المستقبل خاضعاً لما قاله الدماميني وعبارته بعد
قول التمهيد او مولاه اي بالحال رفع وعجته صور تان
اهـ بالمأفزة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول يرفع يقول
فانه ماض اول بالحال والثانية نحو سرت حتى دخلها ترسيد
فانا لان متكن من الدخول وخاصة ان يكون الماضي او المستقبل
فدرا انه موجود في الحال **قول** ارفع سترها اي ان يكون
مستقبلاً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وان يكون فضلة
فلا يصح سير حتى دخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر كذا قالوا قال
الدماميني فان عنوان المبتدأ ينبغي بلا خبر تقدير المنوع اذ يمكن تقدير
الخبر اي سيرى حاصل وان عنوان بقاءه بلا خبر لفظاً فسلم ولا يصح
ذلك وما الظاهر بنوع ذلك الاعداد عدم الخبر وقال **السحاب**
المراد الخلو لفظاً وهو ظاهر وتقدير العدم الدليل عليه **قول** وانصب
المستقبلاً باعتبار المتكلم نحو حتى نفي او باعتبار ما قبلها نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول ومثل غير واحد للاول بحيث يرجع اليها موسى
قال السحاب وقد يقال انه نظير حتى يقول الرسول فانه كما ان
الزلال والظفر بالنسبة لما زمن المتكلم وهو زمن نزول الآية
ماضيات لكن القول مستقبل بالنسبة لما الزمن الذي كان ذلك العلوف
عليه ورجوع ما ماضيات بالنسبة لما زمن النزول لكن الرجوع ان
مستقبل بالنسبة لما العلوف والجواب **ان** قوله تعالى
لن نرج عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادقة منهم
فالمتصور اليه هو الحكمي لا الحكاية ورجوع موسى بالنسبة لما الحكمي
مستقبل بالنسبة لما زمن التكلم بالحكمي لانه المعتبر في الحكمي بخلاف
سائر الامتين فانه ليس حكاية كلام اخر بل هو اخبار من الله او امر منه
فيظرفيه زمن النزول **تفسير** **قال** السحاب
اعلم ان صريح كلام السراج ان الفعل الحالي حقيقة لا يكون الا مرفوعاً وانته
لا بد خله التاويل بالمستقبل حتى ينصب ويوافق ظاهر كلام
التمهيد الذي خصه الدماميني بعد شرحه بقوله ما نصه

قلت وتخصير مسألة حتى باستلزامها ان يقال ان مبلغ
المضارع بعدها لوقوع الماحية موقعة جاز فيه الرفع والنصب
مخوحي يقول الرسول والا فان كان خاضرا فالرفع والمستقبلا
فالنصب قنائله فانه حسن ان ساء الله تعالى انتهى ويوافقه
ظاهر كلا المعنى ونقل عبارته لم قال لكن في الرضي خلافة ونقل
كلام الرضي وقال فانه لا يخفى نضج هذا الكلام بان الفعل الخالي
حقيقة ان قصد الاختيار بمضمونه في الحال وجبه الرفع وان لم
يقصد ذلك بل قصد كونه مستقبلا وقت السروع في الفعل
المتقدم وجبه النصب وقد نبغ الرضي على ذلك التمام وغيره انتهى
اقول **تخصير الدمايين** قاصلا لانه لم يؤول المستقبل بالحال مع
ذكره في كلامه كما قد سناه فالحق ملك في الرضي وعليه فكل من الحال
والمستقبل يؤول بالآخر ويعطى الحكم للوول به وينبغي ان
ينظم ذلك في سلك المقارن **قوله** وبعد فاجواب نفي الخ
بعد طرفه في موضع الحال من مفعول نصب المحذوف اي نصب
الفعل كايث بعد فافظيره امدا الذي بعث الله رسولا **هذا**
وقال ابن السجري سماها الخويون جوابا لها لوسقطن الجزم
الفعل الذي بعدها تكونه جوابا لا بعد اليق وان يكون الجزم
بعدها لان الامر في قولك زربي اكرمك ناب عن الشرط من حيث
كان الثاني مستحقا بالاول ومسيبا عنه كما يكون الجزم مستحقا
بالشرط فلما دخلت على ما هو جواب بمنزلة الجزا سوها جوابا لا تزي
انك اذا قلت زربي اكرمك في زمني اكرمك لان قولك زربي قام مقام
ان تزرني وكذا لا تقرب بكرمك تقديره ان لا تقرب بكرمك
وانما قدرت فيه حرف النفي لان النهي نفي وكذا وكذا اهل تزرني
اكرمك انيب فيما الاستفهام من باب الشرط وخرج بقوله جواب
العاطفة نحو الرستمال الرابع الفوا فيطلق وقوله ولا امر متكببه
ولاخت فتفقد لان ما بعدها شرك ما تكلمنا به النية ونحو
فلا يودن لهم فيعند روت في الكشاف انه معطوف داخل

في سلك

في سلك النفي وقال الله انما صنف واعترضه في المعنى في بحث
العطف على المعنى بانه يقتضي ثبوت الاعتذار واجاب **شيخ**
الاسلام في جوابه الله عنه وقال الشهاب يكن الجواب عنه يجعل
جملة انهم يعند روت في حيز النفي كقول المنهاج وخيمة بغير ان لم
نشهد اطنا بها وترخي ذبا لها **قوله** ابن الحاجب في شرح الفصل
المعنى على نفي الاذن ونفي العذر **الاستدلال** ان سبحة بيقول انهم لا يفتقد
اليوم ويجوز ان يكون استنباطا فثبتت لهم الاعتذار ويكون ذلك
في موقف لهم لان المواقف متعددة ويبدل عليه قوله تعالى ثم لم
تكن فتنتهم الا ان قالوا وانه ربنا ما كنا مشركين ولكنه ضعيف والاول
ان لا يجعل عليه في هذا الموضع لسياقة بعد قوله ولا يودن لهم وخرج
الاستنباطية نحو فلا تكفرفيتعلمون اي ثم يتعلمون **قوله**
لك نحو ما تاتي فاكرمك امر بعة او جده مشهورة وجمهان على
الرفع ووجهان على النصب وقد ياتي بفعل التراكيب على بعضها قال
ابن الحاجب في الامالي حديث لا يوت لاحد ثلاثة من الولد فتمسه النار
الاتخذ القسم لا يستقيم على ان الاول سبب للثاني كما هو احد الوجهين
فيما تاتي فاحد ثانيا اي ان اثبتنا حدثنا لانه يودي الى عكس
المقصود ويصير المعنى ان موت الاول سبب من النار وانما
يجعل على المعنى الاخر وهو ان الغرض من الثاني ان لا يكون عقوبة
ثانية فيفيد المقصود بالحديث ان يصير المعنى ان من النار لا يكون
عقوبة موت الاول وجب دخول الجنة اذ ليس بين الجنة والنار
منزلة اخرى في الآخرة فثبت ان الخبر لا يحمل الا على ما ذكرنا انتهى
وقوله كما هو احد الوجهين اي على النصب **قوله** وعليه يخرج
ما عبرت فذ ما عتد في سبيل الله فتمسه النار ولا يبع الرفع فيها
بوجهيه لا يقتضيه نفي كل من الموت او العبرة والمس على
وجهيه ونفي الموت او العبرة واشتات المس في اخر **قوله**
محمضين شتر السارح محضية النفي بخلو ص من معية الاشبات
ومحضية الطلب بان لا يكون باسم الفعل ولا يلفظ الخبر

قال وكذلك وجب الرفع فيما انت الانثى فتحدثنا وما نزال
تأنيبا فتحدثنا

وما قام فيها كل الاطعامه وما قام منها قايما في تدبيرا
فيستطوع الابالي في اعرف وصه فاسكت وحسبك حديثا فينام
الناس انتهي وظاهر كلامه وكلاما فيه وجوب الرفع اذا انتقص
الشيء بعد مجي الفعلية لئلا التمثيل بما قام فيها كل الاطعامه
واليمين وليس كذلك فيجوز في مثل ذلك الرفع والنصب قال
ابن هشام ويبيح ان يحترز بحصية الطلب من نحو واذا فقي امرا
فاما يقول له كن فيكون انتهي ولم يبين وجه ذلك وبحيث ج
ليبان وجه النصب الذي هو قراءة ابن عامر وكان وجه الاول
ان كن ليس امرا حقيقته ولذا اجمع على الرفع في كن فيكون الحق
من ربك ويومر يقول كن فيكون ولا نه لا ينتظم منه شرط
وجزا لانقائا الفعلين والقاعلين فيؤدي الى اتحاد الشرط
والجزا وفيه نظر لان فيكون في الآية التي الكلام فيها جواب
لفعل كن لا تقسركن والمعنى ان نقل له كن يكن وهذا صحيح
لنقائا القول والكون والمعبر عنه النحوي الامر حقيقته
كان او مجازا واما اجمع على الرفع في كن فيكون الحق من ربك لان
قبله ثم قال له وهو ما ض لا يصلح ان يقدر منه شرط وقوله
ويومر يقول كن فيكون ليس المقصود منها الشرط والجزا وهذا
يظهر وجه قراءة الامام ابن عامر وانه في جواب الطلب
بملاحظة القول وقيل في جواب المحضر لانه جار مجري النفي
عند الكوفيين كقولهم انما هي صرمة من الاسد فيظهر ظهره
وقيل على العطف على جزا الشرط وفيه انه انما يحسن اذا كانت
الاداة ان لانه كما سيجي في عومل بمعاملة الاستفهام لعدم تحققه
واما اذا ان تكون المحقق وقيل عطف على امرا لانه خالص من التاويل بالفعل
قال ابن هشام عند قوله وان على اسم خالص فاعطف ما نصبه قال صاحب
الخطيب ان من ذلك اذا فقي امرا فاما يقول له كن فيكون على ان يجعل فيكون

عظفا

عظفا امرا ثقلت بنفسك ان معنى فقي امرا فقي كون امرا فاذا عطف
عليه الكون فتقيل فقي امرا فكونه لم يكن له معنى وكان من ذلك من عطف
اليه على نفسه فقال يا غايته ان يكون من عطف اليه على ما هو بعينه
لاحتلاف لفظهما وذلك جازير فقلت انما يجوز ذلك مع الواو خاصة
الاستري انه لوجازية القاملا فقي ذلك لا ان اليه يعقب نفسه
واما في الواو فلا مانع له فتقيل الحاجة الملقوا ثقلت بحسب التقبيد
ثم ذكرت ان الناظم ربما جعل ذلك من خصائص الواو فليكن سفسف
من كلامه انتهي وقد ذكر في المعنى ان ذلك من خصائص الواو **فتبينها**
الاول قال في التوضيح اجمع النصب في جواب الطلب والمقتضى
في قوله ثقليا ولا تطرد الذين يدعون وهم الآية لان فتطردهم
جواب المقتضى وفيكون جواب النفي انتهي وجوز الزمخشري ان
يكون فيكون عطف على فتطردهم على وجه التشبيه لان كونه طالما
مستبب عن طردهم قال السعد فقي رفع لما يتوهم من انه لو
جعل عطف على جواب اليه يقع ان يقع جواب اليه وليس كذلك اذ لا
معنى لقولنا ما عليك من حسابهم فتكون من الظالمين لكن تطر
البيضاوي في كلام الزمخشري ولم يبين وجه النظر والاقرب
ان وجهه ما قاله المولى سعدى ان الاشتراك سعدى ان الاشتراك
في النصب بالعطف يقتضي الاشتراك في سببية النصب وهو توقف
الثاني على الاول بحيث يلزم من انتقا الاول انتقاؤه وانه مستق
في كونه من الظالمين سواء لوحظ ابتداء او بعد ترتيبه على الطرد
واما جعله مرتبا على الطرد بلا اعتباره كونه مرتبا على المنيق ومنقبا
بانتقائه فيقوت وجود سبب النصب الثاني المراد بالطلب
ما يشتمل الطلب بالوضع والطلب باللازم وولدا جعلوه شاملا للمقتضى
والاستفهام لكن يشك انهم اخرجوا منه اسم المصدر والمصدر وما لفظه
المخبر قال السهاب انظر لم كان الطلب به ليس محضا وكان ليت ولعل
محضا مع انه قيل بالانسان فمفوض عين للطلب في الحالة تستلزمه فان
اريد ان الطلب في المذكور ان ليس بالوضع فهو مستلزم في اسم العقل على القول

بأنه موضوع لمعنى الفعل الثالث شرط الاستقفا ما ان لا يكون
تقريباً لانه ينضم وقوع الفعل وقد صرح بذلك الناظم في العمدة
وسمها قال الشر واحتررت بفوقها دون فقرير من الست صاحبنا
فان معناه انت صاحبنا فليس له جواب منصوب انتهى وهو مقتضى
قوله المنصوح بشرط الاستقفا ما ان لا ينضم وقوع الفعل وقوله بعد
ذلك فتثبت ان الاستقفا ما المقترري ينضم وقوع الفعل فقوله
واما ما ورد بعد اليق التالي فقرير منصوباً فلم اعاد الصورة
اليق اولا لانه جواب الاستقفا مسكلاً لاقتضائه ان الاستقفا ما
المقترري يجاب والعلم ان الحق ان ما في شرح العمدة مسكلاً يدل المقرب
في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقول الشعر
المرشئ فتخبرك الرسوم وقوله المران جار كم ويكون بيبي وبينهم
المودة والاخا وما الرفع في قوله تعالى المران الله انزل من السماء
منقبح الارض محصورة فقد سال من عنه الخليل فقال هذا واجب
وهو تنبيه كانك قلت استمع انزل الله من السماء فكان كذا وكذا
قال ابن خروف قوله هذا واجب وقوله فكان كذا وكذا يريد
انها ما ضيكت انتهى يعني والمقرب يستدعي نقد بران وهو
يستدعي الاستقبال ويدل على ان منقبح ماض عطفه على انزل
الاستدري المعنى انزل فاصبحت وقسر الكلام بالسمع ليريد انه
لا يتصل بالاستقفا لمضعف حكم الاستقفا فيه وقد تكلم في الباب
الخامس من المعنى على ذلك ولم يوضحه وقيل وجهه ان جواب
الاستقفا ما ينقصد منه مع الاستقفا شرط وجزا نحو المرشك
فتخبرك الرسوم الا ترى انك لو قلت ان سالت اخبرتك الرسوم
صح وهذا لا يظهر في الآية لان سبب اصباح الارض محصورة نزول المطر
لاروية نزوله وقيل لان هذا الاستقفا ملة لفظ وهو غير الاجاب
ومعنى وهو الاجاب فيجوز ان يراد لفظه في نصب وان يراد معنى
فلا ينصب والاصح في تقرير الجواب ان يقال المقرب يستدعي تقدير
ان وما مودة بالاستقبال والمراد خلافه بدليل قوله الم ترسلنا

الاستقبال مراد لكن هذا الاستقفا مرصيف لدخوله على غير السبب سلمنا
ان ذلك لا يؤثر لكن الاستقفا الذي له لفظ ومعنى يجوز فيه الرفع والنصب
والرفع في الآية كما على احد الجاهلين وقد تكلمنا على هذه الآية برسالة
نظمت فيها فريد ما قبل فيها السر اربع اذا كان اليق جملة فعلية فلا
ظاهر ان كانت اسمية فالكثير المحويين على انه لا يجوز النصب لانه لا يدل على
المصدر وذهب طائفة لا جوازه قال ابو حيان والصحيح الجواز بشرط
ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور واسم فاعل او مفعول ليدل ذلك على
المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا ففكرت ان كان استمالة لالة فيه على
المصدر نحو ما انت زيد ففكرت لم يجز المقرب وينبغي القطع او العطف
والقطع وهو احسن لصنع العطف لعدم المشاكلة لعطف فعلية
على اسمية الخامس ذهب بعضهم الى انه يجوز النصب بعد
افعال الستك لان الفعل الغير المحقق قريب من اليق نحو حسبت
شمتي فائب اليق قال ابو حيان والصحيح جوازه وبعضهم الى
جوازه بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه جواب الشرط نحو
اقسم ليفعل فتقرب زيد اقال ابو حيان ولم يسمع ذلك قوله
وستره حشر جملة اسمية حال من فاعل نصب كما قال الشر وقال ابن
هشام جملة ابتدائية معترضة خالية فان قلت كسيف يبع الحكم
على الجملة بانها معترضة وانها خالية فالحكمان متناقضان احدهما
يطلب للجملة موضعاً والآخر يفييه عنها قلت الحكم مختلف للجملة
لانا اذا قلنا بانها موضعاً فذلك باعتبار انها حال واذا قلنا انها لا
موضع لها فذلك باعتبار وقوعها في هذا المحل واعتراضها فيه
وليس هذا ما بعد من الحكم على اليق الواحد بان له موضعين كالحمار
والجورور في محو زيدا الدار فانه في موضع نصب بالفعل المحذوف
وفي موضع رفع من حيث هو قاييم مقام المحو وكاسم المفرد في نحو جازي الدار
والواو كما قال ابو حيان شبهة المنصوب بعد او المعية جواب شتم
ان نقض معنونه مع احترار عن العاطفة والاستمالة فيه والمالم يجعل
الجملة العقلية عند اداة المعية خالاه في يجوز النصب كما جعلت الاسمية حالاً ان

المضارع المثبت اذا افتقرن بالواو لا وقع حالا وما او ممة مودل هذا
وقال ابن هشام في الحواشي قال ابنه ومن ثم قالوا اذا قلت لانك اكل السمك
وتشرب اللبن حاز الجزم على التثنية والتثنية على التثنية عن الجمع
والرفع على ذلك ولكن على تقدير وانت تشرب اللبن قلت لا يتغير ما قاله
في الاخير لانه قد راءوا والمحال فصار معنى الجملة مقارنا بل يحتمل هذا
ويحتمل الاستيفاء فيكون الجاح له الذي بعد الواو والحاجة كلهم
او اكثرهم جزم من هذا وليس بجيد انتهى واستبعد في الباب
الرابع من المعنى كلام السرخسي لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت
قال مؤخر مخالف لقوله اذ جعلوا الكلام من اوجه الاعراب وجهها
وقال شيخ الاسلام الانصاري انه ومن منشاوه غفلت عن ان
ذلك يشار له للبعد لا للتقريب وبين اوله ان ذلك اسارة لما ذكره
اوله من بناء الفعل بعد الواو على مبتدأ محذوف قال فينبغي ابدال
ذلك في كلام السرخسي بقوله وهو **قوله** وبعد غير النفي انما اختصر
هذا بالطلب لان الطلب لا يكون الا لغرض والغرض سبب
فاذا ذكرت هذه الافعال علم انها السبب والذي بعدها السبب
ومذه الافعال علم انها السبب المسألة ذكرها الناظم هنا معرضة
بين مسائل ما تضمنه في ان ومحلها باب عوامل الجزم وعنده قصد
الاختصار حتى لا يحتاج لذكر الطلب بعد وان له جواب ولو قال في باب
عوامل الجزم وبعد غير النفي ان كانا بعد في منع لبعدها المسافة وانما حسن
هذا البيت هنا باعتبار تقدم ذكر الطلب والنفي ولو اخر ربما توهم
جواز ذلك في بابي زيد واكرم وان اندفع التوهم بقوله والجراف قد قصد
قوله انه تسقط الفاء والجزا قد قصد فان قلت كيف جزم مع وجود
الفاء قوله فقلت له صوب ولا يجتهد فيه فيدرك من اخرى القطة
فتعلق قلت استندس وخص على ان يدرك انما هو عطف
على التثنية لا جواب له ولا لا امر وهذا البيت بقوله عمرو
ابن عمار الطائي لعلاسه وقد جعله على فرسه ليصيده ومعنى
صوب هذا القصد في السير وارفق بالفرس ولا يجتهد وخرى القطة

اخرها

اخرها والقطة مقعد الروف ويروي فيدرك اي يرمى لان يقال
اذ تراه عن فرسه اذ ارمى به قال السرخسي والنهي ههنا مثله في الاربعين
ههنا يعني لا تنقض لاسباب تقتضي رويك لك ههنا وكذا البيت
فاما قول حبيب بن اوس

الا اريد الناس كفاية الى مجتهد نصر فتقطع من الزند
جزم مع وجود الفاء فقتل ان نصبه على الجواب وسكنه للضرورة
قوله الراعي

ابنت فضاة ان تعرفكم سببا وابنا نرا فظنتم بيضته البلد
وهو واحد ما قيل في بيت لبيد

نرا امكنة اذ المراد منها او ترتبط بعض النفوس جامها
وقيل في هذا البيت انه مرفوع سكن للضرورة واقتار المعنى
انه يحجز وهو بالعطف وخالف من قال ان او لم ينجحني وانه منقوب
او انه مرفوع وكذا اختار في بيت حبيب العطف ويروي فتقطع
من زيد بالشك **قوله** والجراف قد قصد خرج ما قصد به غير
الجراف وهو الوصف نحو قولنا يري او الاستيفاء نحو قوله لا تذهب به
نقلب عليه او الحال نحو قوله في طفيلنا هم يهون ومما يحتمل الحال
والقطع فاضرب لهم طريقا الانية كما ان وليا يري محتمل الحال والصفة
فان قلت فكيف جزم يخرج في قوله تعالى وادخل يدك
في جيبك يخرج في قوله تعالى وادخل يدك في جيبك يخرج بيضا والجزا غير
مقصود لا يلزم من ادخالها خروجها قلت **قوله** لئذا قد رابن

خروف وادخل يدك في جيبك تخرجها يخرج مثل قوله تعالى
ومثل الذي كثر واكمل الذي يفيق الانية قال السرخسي والمعنى ومثل
ومثل الذين كثر واكمل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع الا الدعا
وبد الذي قاله ابن خروف نقدر ضعيف ولو نطق به لكان خلفا
واما قد رد ذلك لانه راي انه لا يلزم من ادخالها خروجها وقد وقع
بهذا في تقديره لا يفيد لانه معلوم انه ان ادخلها تخرج ولـ
ان يفيد تقديره يفيد وهو ادخلها تخرج كما في واخرجها يخرج بيضا

وحال لا يلزم في الشرط وجوابه ان يكون الشرط بينهما ضروريا
 بالفعل فاذا قيل ان جازي اكرمته فلهذا الامر بالوضع وليس بالضرورة
 الاكرام لازما للبحر بل بوضع المتكلم فالوضع هنا ان الادخال سبب
 في خروجها ايضا لزوما ضروريا لا بضرورة صدق الواعد فان قال
 لم ارد هذا وانما اردت انها لا يخرج الحق يخرج فيلهذا من المعلوم
 الذي لا يجوز التفسير عليه قالوا ان جازي اكرمته لو يجوز من
 جميع العوايق التي قد تمتعه من الوفاء بالاكرام لا يستبرد ولم يبق
 بتقديرها **تنبيه** **ان** الاول يستثنى من الطلب الثاني
 بلوكا قال ابن هشام قال السفاقي في اعرابه قال واظنه
 من كلامه معان لم يستثنى الخويون الا في معنى ان يستثنى
 انما هو الذي للمعنى في نحو قلوان لما كره فنكون ووجهه ان اشراها
 التثني طار عليها كذلك لم يستثنى الجزم بعدها واقول اذا جاز التثني
 بعدها فينبغي جواز الجزم بكل مؤ او كما هو بغير من قول
 الناطق والامر ان كان بغير افعال **الحال الثاني** جزما مفعول
 اعتمد وجملة اعتمد جزما دليل على جواب الشرط المؤخر وبعد ظرف لا يمتد
 وقوله والجزا قد فسد حال من الفار ابها الواو وفي البيت حذف
 الجواب حيث جعل الشرط مصارعا وموافقا بالضرورة **الثالث**
 الجازم للخلاف فيه ففيل مفعول رسل قتل شرط قاله اكثر المتأخرين
 وقيل لا مفعولة قاله ابن عصفور وقيل لا تقتدر برأى اختلافوا
 فقال سوا الخليل وانما ملك وحروف الطلب لتقمنه معنى الشرط
 وكون الشرط لا بد له من جواب انما هو في التحقيق لا التقدير كما هنا
 وقال الفارسي والسبب في الطلب لنيابة عن الشرط المحذوف
 وبما ان الادلة وما فيها مبسوط في الشرح **قوله** وشرط جزم
 انما علم ان الفعل المضارع بعد الطلب انما يجوز اذا قدر مثل اظهر
 شرطا ومع المعنى تقول في اكرمني اكرمك ولا يفعل كين خيرا واين
 بيتك اركب التقدير اكرمني فان تكرمني اكرمك ولا تفعل فان لا
 تفعل كين خيرا واين بيتك فانك ان تعرفيته اركب هذا مذهب

الجمهور وانما الكساية فانه يفقد مطلقا ما يقع به المعنى مع التثني
 فلهذا في صورة التثني مطلقا ما يقع به المعنى ويصح التركيب فلهذا في
 صورة التثني ما عندنا لا يجوز لفساد المعنى لانك اذا فذرت ما تاتيها
 فان لم تاتنا فذرتنا كان باطلا وكذا في بعض صور التثني نحو لا تكفر تدخل
 النار ولا تذن من الاسد بملك فحق منع هاتين الصورتين وهو يحيزها
 ولو قلت لا تذن من الاسد بملك ولا تكفر تدخل الجنة مع عند الجميع
 وصح امتنع الجزم وجب الرفع اما في الصفة والحال والاستثنية
 فاما لا يقرب مسجدنا يودنا فيودنا يذرك واما لا تشرف بيمينك
 ستم فذلك على انه من باب ولا تموتن الا وانتم مسلمون وقال
 ابن عصفور وكأنه خفي عليه ذلك انه من تشكين المرفوع الذي لا يجوز
 الا في الضرورة او قتل من الكلام نحو في اليوم اشرب انتي كلامه
 واما لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض فيضرب مدغم
 واجاز ابن ابي الربيع في شرح الايضاح كونه نداء من ترجعوا وقاموا
 انما يصح على بدل الغلط وهو غير ملتفت اليه ولا معتبر ويسوغ فيه
 عندي ان يكون مفعولا ثانيا لقوله ترجعوا ويكون التثني واقعا
 على كل منهما والخبر يتقدد فكذلك اما اصله الخبر ومن لم تقول حسبت
 الرمان خلوا كما مصافاة قلته **قوله** نزل يجوز ان يكون
 حالا من الضمير في ترجعوا قلته **قوله** اياك ان تقتقد ذلك
 فانه خطأ لان التثني عن الرجوع لما الكفر ليس مفيدة بحال ولا صفة
 فاعرفه **قوله** ان تضع اي محبة ان تضع **قوله** لا اى النافية
 وقيل الناهية فيك الاول بقول يجب الرفع في لانت من لاسد بملك
 لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وعلى الثاني يقول لان الاكل لا
 يتسبب عن الانتهاء عن الدنو **قوله** ان كان بغير افعال بان كان
 بالجملة الخبرية او باسم الفعل وفيه سمول افعال نحو المتني والترجي
 نظرا لان يريد افعال وما الحق به اذ اراد به ما دل على الطلب
 المحض **قوله** فلا تنصب جوابه مع الفاو الواو والاقتضاس
 على الفاقتور وان كان تسمية المفضوب جوابا حقيقيا انما هو

منها لان الحكم المذكور عام عندهم كما لا يخفى **قوله** وجزمه
 قتيلا فتبين ان الفرقان الضيب اما هو بالمتعارات والفاغافهة على
 مصدر متوهو وتر البوحسبك ونحوها لا يدل على مصدر لانها غير
 مشتقة بخلاف الجزم لعدم حقيقة السبك وقال السهاب يرد
 عليه انه قد يتخلف في الجملة الخبرية لان الافعال فيها تدل على المصدر
 ولم يجز والضب بعد هذا **قوله** بعد الفاقية بها اقتضارا على
 المسبوع ولذا قال ابو حيان ولا حفظ الضب جابعدا الواو بعد
 الدغا والعرض والتخفيف والرجاء فينبغي ان لا يقدم على ذلك الاسماع
قوله في الرجاء ضب هذا مذهب الفراء واستدل بقراءة
 لعل ابلغ الاسباب فاطلع واجيب **قوله** باحتمال العطف على المعنى
 لانه كرافقة خبر لعل بان فالمعنى لعل ان ابلغ وباحتمال الضب
 في جواب الامر في ابي في وباحتمال العطف على اسم فالص من التاويل
 بالفعل وهو الاسباب والجواب الاول يحير في فتقعه الذكرى
 فان قلنا **قوله** لم افرد الكلام على الرجاء ولم اخره الى هنا
 قلنا **قوله** اما الاول فامثما ما يشانه لكون البصريين
 خالفوا فيه ولواقتصر على عموم قوله السابق او طلب لنويم ثوبها
 قويا انه غير مراد له موافقة للبصريين وهم مقدمون غالباً واما
 الثاني فلان جميع ما ذكره فروع لما عد الترخي من الطلب فتاسب ان
 يكون الاعتناء به بعد الفراغ من جميع تعلقات غيره من انواع الطلب
 ولان تلك الفروع والاحكام ثابتة للتخري في تأخيرها عنها ثم تشبهه
 بالنفي ذكر تلك الاحكام والفروع بالنسبة اليه على الاستقلال
 وذلك مناسب للاعتناء به ولو قد كانت تلك الاحكام والفروع
 مذكورة بالنسبة اليه مع غيره فينبوت الاعتناء به لولا دله قوله
 وبعد فاجواب في البيت ثم ذكر الاحكام كانت مذكورة للجميع فلم
 يكن بالنسبة اليه مذكور فيها الاستقلال والانفراد فينبوت
 الاعتناء به مقامه فان قلنا **قوله** من اين يستفاد من التشبيه
 بالنفي نبوت تلك الاحكام قلنا **قوله** التشبيه بالنفي

بشروطه

في شروطه الضيب يشترط ما يتبع ذلك فتدبر في قيل ما اخر الكلام على الترخي
 تنبيهنا على انه ليس مثل ما تقدم للافتاق على التقدّم والخلاف فيه ولاسته
 لودكره اولا ثم قال انه يجوز الجزم عند سقوط الغادر في ذلك
 ولعل حكمه ليس كذلك انتهى وفيه انما يشترطوا على ان حكمه في هذه
 المسألة كذلك فقد سمع الجزم بعده عند سقوط الفاق **قوله**
قوله لعل الفتا ماتك نحو ميسر ميل منك بعد العسر عطفك ليس
قوله ابو حيان وهو يدل للصحة الضيب بعده وفيه نظرا لانه
 لا يلزم من الجزم عند سقوط الفاق الضيب معها بدليل الضيب
 بعد الطلب باسم الفعل بل يفظ الخبر كما تقدم **قوله** وان على
 اسم احتراز عن العطف على فعل بقوله تعالى يريد الله ليبين لكم
 ويهدى بكم فان يهدى بكم منصوب بالعطف على ما قبله لا باضمار ان
 قال المراد به ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليس على المصدر
 فان ذلك لا يختص به فنقول لولا زيد ويجوز اني لمكنت انتهى
 وفي شرح الفارسي بشرطية الاسم الماخصر ان يكون مصدرا اذ لا
 يعطف الفعل الا على ما يشبه الفعل كما سبق في اخر العطف اذا كان
 الفعل المعطوف غير موزول بالاسم وما هنا موزول والمصدر لا يشبه
 الفعل لانه جامد واما اذا كان اسما الفاعل واسم المفعول كما نقرر
 في ذلك الموضع فتدبر **قوله** خالصي من التاويل بالفعل احتراز
 من الاسم الذي في تاويل الفعل نحو الطائر فيفضيه زيد الذباب
 فلا يكتن فيه الضيب كما قال السهم وكان وخيه لا احتراز عنه انه لما طلب
 المحل الفعل لم يناسب العطف عليه بالضيب لان ان تخرج الفعل
 لما الاسم قاله السهاب في حواشي الاسموي وبه يندفع قوله
 في حواشي السهم هلامكن الضيب ويجعل ان والفعل في تاويل
 مصدر معطوف على مصدر متاويلين اسم الفاعل فانه كالفعل
 في دلالة على الحدث وقد تقدم ان الفعل يتاويل منه المصدر معولا
 لكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طير ان تغضب ربي
 الذباب فليتأمل **قوله** ابن هشام انه لم ير نظير ما قاله لغيره

وانت غير مستقيم لان المانع انما هو ان المعنى فاسد لا ترى ان
 التقدير لو غضب الطائر فغضب ويكون غضب على هذا اصله اللام
 واللام وهذا اما اسميل اليه والذي يجوز عنك هذا نظير من يقول
 لا يجوز في نحو يوم زيد ويقعد ان يغضب بالعطف على زيد
 ونحن نعلم ان ذلك لا يجوز من حيث المعنى لان التقدير حينئذ يقوم
 زيد وقعوده وقد ظهر ان المانع ليس يكون الاسم السابق في تاديل
 الفعل بل يكون العطف مستغنى عن حيث المعنى ولا يحتاج النحاة
 ان ينصوا على هذا كما لا يحتاجون ان ينصوا على امتناع يوت زيد والحجر
 لان امتناع ذلك مره كوز في طبع كل واحد لا يختص به عاقل عن عاقل
 قالوا واما معنى كلام الناظر ان العطف في هذه المسئلة ليس على
 الاسم المتخيل من معنى الكلام كما في ما تاتيها فتخذهما واما ما هو على
 الاسم العريج فقصه ان يعلم بان هذه المسئلة تخالف ما قبلها
 فانهم ولا تختار التقليل من كذا فيكوب اليك كما بالضعف قد كبا
 انتهى وقد ذكر المراد في الاخترازا عما قاله الشرح وعن هذا وكذا
 الساطي قال لان المصدر فيه غير خالص بل هو مقدر نقدر يرا
 معنويا **قوله** ينصبه ان قال ابن هشام ظاهره الوجه
 ويشكل علمية الفارقة بالرفع في او برسل والجواب انه حينئذ
 مستأنف لا معطوف على الاسم انتهى ويلزمه ان تكون اول الاسئله
قوله ثابتا فذمه لانه اشهر قال في شرح العمدة والظاهر
 في هذا اكثر واشهر **فتبين ان** الاول من العطف على
 الاسم الخالص قوله

لما رايته ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واسمه الميمياء
 لان اصل الميمياء ما واو ادغم واسمه عطف على القتال لا على ادع لانه
 تتافق لكون ادع القتال واسمه الميمياء لا يميزان **الثاني**
 ربما جاء العطف المذكور مع الاسم غير الخالص فزعموا انهم جعله
 خطأ وخرجه ابو البقاء وغيره على النصب بان معتمدة وعطفها
 على ان الله من قوله سبحانه في صدر الآية ان الله انزل من السماء

ما

ما والتقدير انزل الله الميمياء جعله اياه وقال في شرح
 التتميل في قوله **قوله** سر بها اليهم في جموع كانوا حياك سروريه لونها فتشدها
 يجوز نصبه في جواب لولما انتمت من معنى انتهى وذلك لان
 الامتل يرد لونها فحذف نود واستغنى عنه بلو فصار وقت شبيهة
 بليت في الاستغناء بها عن فعل انتهى ومنعها موضعها والاستغناء
 بها عنه لان لونها فتمت معنى لبيت كما يقتضيه ظاهر كلامي على
 والامتنع الجمع بينهما وبين انتهى كما ينبغي ذلك في ليت ويجوز
 نصبه بان معتمدة معطوفة ما وياها على لونها لانه في معنى
 انتهى ان نعان على حد وليس عبارة ونقر عيني انتهى فهذا الاسم
 ليس بصرح ولا يخالف ذلك كلامه خلافا لابن هشام لان كلامه
 هنا في الكثير المطرد **قوله** وشذ حذف ان ونصبه في سوى
 ما مروى في حوي ما ياتي في قوله والفعل من بعد الجزا ان يقتزن
 البينتين كما سبقا فيما سلف ومن الحذف في سوى ذلك قوله
 حذ اللص قبل ياخذك والاصل ان ياخذك ومن ذلك قول المتنبي
 بيضا بينهما نكاح ولما بينهما وبينهما الحيات نيسا
 واخبر ان حذف وعدم النصب ليس شاذا لقوله تعالى ومن

اياهم بريك البرق
 يا حادي غيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل انقدها

عوامل الجزم

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوارم لانها تقطع
 من القول حركه او حرفا واعلم انهم قالوا انما عملت هذه الكلمات
 الجزم لانه لما كان ما بعد لم يعنى المايه والمايه مبي اعطى حالة
 تناسب البناء في السكون وهذا التقليل غير شامل بل هو
 مقصور على ما ولما قال الفرانجا عملت الجزم وان النصب لفق
 لولا انهما غيرت المعنى الذي يقتضيه اللفظ وان لم يغير وضعه

فأعطيت أقوى اسرار العقل وهو الجزم وإن أخطا الرفع وهو الغيب
لأنه كامله كعامله إذ لم يغير اللفظ وقال أبو سعيد السيرافي
أن أن أمثل الجواز هو وعمل الجواز لأنه لما طال مقتضاها انتفتى
القياس بتحقيقه والجزم إسقاطا البقية به ثم حصل عليهما لأن
كلاهما ينقل العقل فإن تنقله إلى الاستقبال ولم يلبس المانع وكذلك
لما ولا امر في جزمت لأن امر الخطاب موقوف الآخر فعمل لفظ العرب
كلفظ المبني لأنه منزهة في المعنى وحملت عليهما الآية التي من حيث
كانت ضد الهمانتي وفيه نظر من جهة مثل الاعراب على البناء لأنه
فذا نكر على ابن الخطيب مثل هذا إذا في حواشي الحفيد ولا يخفى أن الذي
تقرر في تقسيم الحرف لا يختص ومشتق وان ما اختص بقبيل
حقه أن يعمل العمل الخاص يقتضي أن عمل الجواز هو الجزم في العقل
اختصاصها به وسماها في كلامه ابن هشام ما يدل ذلك
وقول السيرافي طال مقتضاها أي وهو الشرط والجزم بخلاف
لم فأنها لا تقتضي حملين وسكت عن بنية أدوات الشرط ولعله
لأنها ضمنت معنى أن توسع الطرق ولإفادة معانيها المقصودة
من الزمان وغيره عند الحاجة لبيان ذلك فالحققت بها **قوله**
بلا ولا امر الخ قال ابن هشام إنما عملت هذه الأربعة اختصاصا
وكونها ليست كالجزم وإنما كان عملها الجزم لأنها دخلت لمعان التليق
الأنافعال وهي الأمر والنهي والقلب إلى معنى المخ فاستحققت
أن تعمل عملا بجزم الأفعال وهو الجزم انتهى وهذا هو الظاهر
في تغليب عملها الجزم لما نقله حفيده كما مر وفي قياس كلامه
فإنما عملت بنية الأدوات الجزم لأنها للتقليق وإنما يليق بالانقال
أما بان فبأصل الوضع وأما الباقي فلمتضمنه ذلك **قوله** طالبا
قال الحفيد وكذا أخرجت لغزير الطلب كالتي يراد بها وبصعوبها
الخبر مخوف من كان في الضلالة فليهد الآية أو الهندية فمن
شافك بكفر انتهى قال الشهاب فيشكل تقييد المتن بقوله
طالما انتهى وقد يقال لا إشكال لأن معنى طالبا انتيا ما يبدل

على الطلب وصنعوا أن استعمل في غيره **نفسه** **ان** الأول
قال ابن هشام في نظم الكافية وقل أن نصيب ذي اللام ولا فعل
أو نفعل واللام اعتلا فاقضى أن جزم فعل المتكلم باللام فليسيل
سواء كان المتكلم وحده أو له ولغيره وأبينة قد صرح بكثرة جزمها
فعل المتكلم ومنه من كلامه أيضا أن دخول لا على فعل المتكلم دون
دخول اللام عليه بقوله أو اللام اعتلا ومنه ما هو الذي غلطه توهم
أنه كثير مطلقا وإنما هو كثير بالنسبة إلى دخول لا واستقتوا في امر
المخاطب بأفعل عن ليفعل وربما استقتوا في الغائب نحو فقد
نفسك انتهى ونقصيل المسألة مشهور لا يطيل به **الثاني**
الصحيح أن حذف اللام مختص بالشعر مطلقا خلافا للتفصيل
الذي ذكره الناظم في شرح الكافية ونقله الأشوب **قوله**
في الفعل أي الواحد بدليل قوله الآية فعلين بفتح ضمير والمراد
أن هذه لا تجزم إلا فعلا واحدا حيث لا تنعينة **قوله** لم فأنما
المشرح بالقلب ففعل بعضهم يفسر بها وقيل أصله التوكيد
بالنون الحقيقية وحذفت الأول لم يثبت لغة والثاني إنما ثبت
في غير الضرورة فقل الساكن وأما
عجبت لمولود وليس له أب وذو ولد لم يلد أبوان
فترك بلد مترلة علم فاسكن الوسط فالنق ساكنان فترك بحركة
الياء ثابتهما لأن الأول كان قد رجع عن تحريكه فلم يعد الياء وأما لم
يوتون بالخارج فقال في شرح التسهيل أن لم يلفي جملا لا وفي شرح
الكافية جملا لا ما هو أحسن لأن ما تنبع المانع بخلاف لا وصرح
في شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم **قوله** ولما لا حاجة لقول
الشراختها احتراز عن الحميمية والتي بمعنى إلا أنه لا يحفظ
دخولها على المضارع أصلا والكلام في ما يشترط في لم ولما
وما يفرد به كل مشهور وقد ذكرنا ما يفتق به في حاشية الفاكهي
مما أو كون لم ولما لقلب المضارع ماضيا ونفيه مذهب
الميرد قائم عنده يضربان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه

بالي في الاول للمشاكله والهجرة وان كانت في الامثل الانتقال من
مكان الى مكان لكن كثيرا ما يستعمل في الاستخاص والامكان وفي
الحديث المهاجر من مهاجر ما نهي الله عنه وذلك في حقه تعالى
مجاز ومن ههنا في المعنى في حجة اذا قول الله تعالى ان اذا في قوله
تعالى فاذا تقر في التاقر فذلك يوم يذبح عسيران الجواب
محدوف مدلول عليه بذلك لانه اشارة الى التقر لانه مود الى
اتحاد الشرط والجزا قال وانما الجواب ان يقال انه مدلول عليه بعسير
اي عسر الامر **فصل** في ردان ولو للوصل كما في
ردان كثر ماله بخيل واطلبوا العلم ولو بالصين ومن يحتاج ان
يقتضيه للجزا ظاهر كلام السعد في المطول في احوال تقييد المسند
بالشرط الاحتياج وانه لا يذكر لكن كلامه خاص بان وعبارته
في المختصر تشعر بعد الاحتياج بل ان في مثل ذلك غير شرطية
لانه قال وقد يستعملان لجزا الوصل والربط فقوله لجزا يشعر
بانها غير شرطية وقال في حجة المساواة من الباب الثامن على
انه قد صرح كثير من النحاة ان مثل هذا الشرط معنى قوله
وان قلت ان المساوي عنك واسع لاحتياج الى الجزا وقال في آخر
الباب السابع في التذنيب عند الكلام على ونوع الجملة الشرطية
قالا واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور او باللسان وهو
لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزا من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شئتني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
مناصب الكشاف الى انها المحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام
وعليه الجمهور وقال الخنزي انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشئتني وان شئتني واطلبوا العلم
لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين انتهى المقيود منه وهو صريح
في الاحتياج ان ولو المذكورتين الى الجواب **فصل** وما ضيق الخ
قال ابن هشام يوم تساوي القسمة وبعد هذا في الكافية

بيت يزيل هذا الوهم وهو كون ماض في اختلاف سابقا ولي
من العكس فكن موافقا وبيت اخر حسن وهو
ولا اخضر العكس باضطرار لكنه قليل الاختيار

اتمنى وفيه انه لا ينبغي ايضا لعدم ذكره التزجيج بين المتقنين
قال ابو حيان بصواب ان الاحسن ان يكونا مضارعين
لظهورنا في العمل فيما نمر ماضيين للمشاكله في عدم التامش
وعلا رجحان سبق الماض عند الاختلاف بان فيه الخروج من الضعف
الى الاقوى ثم ان الماض مجزوم ومجلا والمضارع مجزوم فقط ان
كان معربا ومجلا ان كان مبنيا بان باسوته بون التوكيد او ان
انفصلت به بون النسوة وقول شيخ الاسلام الانصاري انه
مجزوم وقد يراد به لا ينبغي **فصل** قوله وما ضيق الخ
اي بحسب اللفظ والافادوات الشرط تغلب المعنى الى الاستقبال
وتخلص المضارع له ولو كان لفظا كان اذا وقعت شرطا خلافا للمرد
فانه قال انها ينبغي على المعنى لقوة دلالتها عليه ونقله في المطول
في حجة تقييد المسند بالشرط عن اكثر النحاة ومنه عليه
في مواضع من مائتيه الكشاف ومرده ابن المنبر بانها لو كانت
كذلك لما جاز ان تأتي بعد اداة الشرط والمراد بها المستقبل
وليس كذلك لان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا وذهب الناطق والجزو الى ان الفعل المفعول
بالفاو فظاهرة او مقدرة يكون جواب الشرط وما وما في اللفظ
والمعنى نحو ان كان قيسه قد من دبر فكذبته اي فقد كذبت
قال ابو حيان وهو مستعمل من حيث ان الشرط يتوقف على شرطه
فيجب ان يكون الجواب بالشيء اليه مستقبلا والالزم من ذلك
نقد المستقبل على الماض في الخارج او في الذهن وذلك محال
فيما ناول ما ورد من ذلك على حذف الجواب اي ان يسرق فتاس
فقد سرق اخ له انتهى وما ذكره من الاستحالة في الذهني
ممنوع ولا يقتصر التاويل على حذف الجواب فقط لان نحو ان كنت

قلته فقد علمته يقول على معنى ان نيتين انك علمته واجاب
ابن الحاجب بان الجزاء في قسمين احدهما يكون مضمونه مسببا
عن مضمون الشرط نحو ان جيتني اكرمك والثاني ان لا يكون مضمون
الجزء مسببا عن مضمون الشرط نحو ان تكرمني فقد اكرمك امس
اي ان اكرمك باسبب لان اخبر بان اكرمك امس والمعنى ان اعتد
على باكرمك اياي فانا اقول قد اكرمك الي فانا ايضا اعتد عليك
باكرامي اياك والايات المذكورة من هذا القبيل وقال الرضي
لا نسلم ان الشرط سبب والجزء مسبب وانما الشرط عند مملووم
والجزء الاخر **قوله** وبعد ما ضرر فعلك الجزاء حسن قال ابن
هشام اذا كان فعل الشرط ماضيا وبعد ماضيا معناه ان يترجم المعنى
جاء فيه وجهان احدهما الجزاء ماضيا ولا يختص بكون فعل الشرط
ماضيا نحو من كان يريد حرث الدنيا الية خلافا لبعضهم لنا قول الفرزدق
دست رسولان القوم ان قد روا يستعركك صد و رذات توغير
وقوله
تقال فان عاهدتني لا تخونني تكن مثل من ياذب يصطبان
والثاني الرفع وهو كثير في كلامهم سواء كان الجواب مثبتا كقول زهير
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
او متفيا كقوله
وان بعدوا لا يامون اقتراعه يشوق اهل القايب المستظر
شعر اختلف في رتبته فقيل الجزاء حسن وقال الابدعي
الرفع احسن وقال ابو جعفر المالك لا اعلم الرفع جاية الكلام وانما
القياس الجزاء في توجيهه فقال س والجمهور على التقديم والتأخير
وحذف الجواب وقال المبرد والكوفيون على حذف الفارق قال قوم
هو الجواب ولا حذف ولا تقديم ولا تأخير ولكن لما لم يشر في الشرط
لم يشر في الجواب انتهى ومن خطه نقلت وقدم مذهب من
والمبرد فانظر التصريح وقضية نقل الفول الثالث ان المضارع
السبي اذا وقع شرطا جاز رفع الجواب لعدم تأثير الاداة في الشرط لفظا

الا ان يفرق بان شأن المضارع ان يتاثر لفظا واعلم ان اثر الاختلاف
يظهر انه على مذهب من يكون دليل الجواب لا عية وجبته فلا يجوز
ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيد ان
اتاني اكرمه وعلى القول بتقديم الفاء وان الرفع هو الجواب بعكس
حكم المسالمة فيما زجر من المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسألة
ضرورة ان الجواب وما بعده الفاء لا يمكن تسلطه على ما قبل الاداة فلا يفسر
عاملا فيه **قوله** مثلا لما في المضارع المجزوم ولم يمكن
ادخاله في كلامه بان يراد الماضى وصفا او لصاحبه لروحيه يجمع ما ذكره
بعض الصوفية في قوله صلى الله عليه وسلم فان لم تكن تراه من ان يجمع
لم تكن غيبته عن وجودك ولم يكن رأيته من جهة العربية ولا يجمع اعتراض
الصنف عليه كما ذكره في شرح لامية العجم بان ملكه الحديث شرط وجوابه
ونكاحه ومكان يفسر ما ذكره هذا الصوفي بعينه من جهة انه
يؤدي لما قدمه ارتباط قوله صلى الله عليه وسلم فانه يراك بما قبله
فتدبر **قوله** ورفعه بعد مضارع ومن اي ضعف ولا يختص
بالضرورة والمراد مضارع غير منفي كما تقدم واختلف في تخرج ذلك
بما هو مفصل في الشرح وخالف من هاهنا مذهبهم فيما تقدم قال
الشهاب ويمكن الفرق بين الماضى والمضارع قال الزمخشري قرى
يدركم بالرفع قيل على تقدير الفاء وسببه بقوله والله يشكرها ويجوز
ان يقال حمل على ما يقع موقع ايها ايما تكونوا وهي ايما كنتم كما حمل
ولانا على ما يقع موقع ليسوا بصلحين فرغ كما قال زهير يقول
لا غائب مالي ولا حرم وهو قول نحو سبيوهي ويجوز ان يفتل بقوله
ولا تظلمون فتبلا اي لا تنقمون شيئا ما كنتم من اجا لكم ايما تكونوا
في ملا حروب او غيرها شرا بذا قوله يدركم الموت ولو كنتم
والوقف على هذا الوجه على ايما تكونوا قال ابن هشام في الحواشي
الاول والثالث فاسدان اما الاول فحذف الفاعل الاصح خاص بالضرورة
واما الثالث فحذف الجواب خاص بكون الشرط انما ماضيا واما الثاني
فقد يقال لومع اعتباره لمع في كل فعل مضارع محضة تقدير الماضي كما انه

وقد يقال هذا اذ قيل لنا وقد دللنا انه قاعدة مستحقة الاطراد
 انتهى وقتها عرض في المعنى على الرخص في الوجه الثالث
 فقط في الجملة الثانية من الباب الخامس وبين في الجملة الرابعة ان
 تجوز في الوجه الثاني بوضع انه لا يناقض ما ذكره في قوله تعالى وما
 علمت من سؤنود انه لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تؤدق رجيح
 في المعقل بجواز الوجهين في عنوان قاهر زيد اقول انه لما راي الرفع
 صرحوا لم يستعمل في خروج القراءة المتفق عليها عليه والصرف
 في يدرككم فزاة شاذة وقال ابو حيان الوجه الثالث ليس
 مستقيم لان حيث المعنى ولا من حيث الصناعة الخوبة اما من
 حيث المعنى فلا ملائمة ان يكون متصلا بقوله ولا تظلمون
 فنبلا لان انتقام الظلم ظاهر انما هو في الاخرة لقوله تعالى قل
 متاع الدنيا قليل والاخرة خير لمن انقى واما من حيث الصناعة
 الخوبة فان ظاهر كلامه يدل على ان ايها سيعلق بقوله ولا
 تظلمون بمعنى ما فستره وهذا لا يجوز لان اسم الشرط لها صدر
 الكلام فلا يتقدم عليها فانه قد ورد مثل اضرب زيدا متى
 دنا فذكر له عاملا يدل عليه اضرب لا يفسر اضرب فان قيل
 فذلك يفقد الرخصي كما لا يدل عليه ولا تظلمون تقديره
 ايما تكونوا فلا تظلمون لدلالة ما قبله عليه فيخلص من الاشكال
 المذكور فيل لا يمكن ذلك لانه حينئذ جواب الشرط وفصل
 الشرط مضارع وقد تقدم انه لا يكون ماضيا **قوله** واقرن
 بفاحتماجوا بالوجعل الخ بان كان جملة اسمية او طلبية او فعلية
 جامدا او مفرونا بقدا وتنقيس او ما اولن واما وجبت مع الاسمية
 لان لما لم تنوش في معناها احتيج اليها يربطها بها وادى الاسما
 الفا وكذا مع الاسمية والمفرونة بتنقيس او قد لا يتم التحقق
 مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تحقق لا يقلب
 وكذا مع المتقية بلن واما وجوبها في المقترنة بما قاله الحفيد
 لم تظهر حكمته ويمكن ان يقال انا وجهت لان ما لها صدر الكلام

وهو مانع في عمل ما قبلها فيها بقدها واذا ثبت هذا المنتع ان
 يكون شرطا واذا المنتع ان يكون شرطا وجبت الفاشتي وقال
 ابن هشام في الحواشي فان قلنا فكيف اقتران الجواب
 بالفا في ان نقل احدا مما فتدكر من يوم من يريه فلا يجاف ومنجا
 بالسسية فكيف وفي ومن عا د فيتنقرا منه وكل منها لوجعل
 شرطا فيجعل قلنا **الجواب** من وجهين احدهما ان كلامه
 في وجوب الخاق لا جوازه فاذا ذكره شرط للوجوب ولم يردك دليل على ان
 الفاهنا واجبة فيحتاج به الثاني انا نقول لما حققت الفاهنا ذلك
 على ان العقل هنا سبي على المبتدأ المفرد ويمكن ان يجاب
 عن الاخيرة بجوابين اخرين احدهما لا تسلم انها فا الجواب بلقاء
 العطف والجواب محذوف والتقدير فيقال لهم هل تجزون ومثله
 واما الذي اسودت وجوهها ففرقة الثاني ان الماضي باعتبار
 الصيغة ينزل في الوعد والوعيد منزلة الماضي لفظا ومعنى والجواب
 الثالث لا يحسن لان ذلك المفرد لو صرح به لكان مشكلا باعتبار
 الظاهر واحتاج للجواب عنها انتهى وصرح الناظر بان المستقبل
 المقصود به وعدا ووعيد بقدر ما في المعنى فيعامل بمعاملة
 الماضي حقيقة وقال السهاب يمكن ان يوجه جواز الامرين فيه
 بان سياقة الوعد والوعيد بصرف في الاستقبال فيضعف تأخير
 اداة الشرط فيه بقلب معناه في الاستقبال لوجود ما يقتضي
 قلب معناه غير ما هو الوعد والوعيد فكانما اثرت من وجه
 فاستغنى عن الربط بالفا دون وجه فيا الربط بها وقال
 السراج واعلم ان الجواب متى صلح ان يجعل شرطا وذلك اذا كان ماضيا
 مستقرا متغيرا عن تدويرها او مضارعا مجردا او منفيا بهلا
 او لو قال لا تتركوه من الفا ويجوز اقترانه بما قاله كان مضارعا
 رفع لما اخر كلامه واعترضه الراوي والاسنوي بكلامه اوجه
 منها ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفا مطلقا وليس كذلك
 بل الماضي المتصرف المحذوف على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه

بما فان كان مضارعا رفع الى اخر كلامه واعترضه المرادي والاشوية
 بثلاثة اوجه منها ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالماضي
 وليس كذلك بل بالماضي المنصرف المجرد على ثلاثة اضراب لا يجوز
 اقترانه بالماضي وهو ما كان مستقبلا معي ولم يقصد به وعدا وعيدا
 وضرب بجيب اقترانه بالماضي وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى وهو ما كان
 مستقبلا معي وقصد به وعيدا او وعدا ويقع ان ظاهر كلامه
 جواز اقتران المضارع المتعدي بالماضي ويجوز قوله قول ابن الحاجب
 واذا كان الجزاء ماضيا لم يفرق لفظا او معنى لم يفرق لفظا وفستس الجاني
 الماضي معني بالمتعدي واما وجه جواز الوجهين في المتعدي فلا بد ان تارة
 تستعمل في المستقبل فتعطف تائب الشرط به بتجسير الفعل
 وتارة تستعمل للمجرد المتعدي فتعطف التائب وقوله فان كان مضارعا
 رفع اليه ما لم يفرق بلم كما هو ظاهر وقال اذا لاحظت الاضرب
 التي في الماضي مع ما ذكر في المضارع ظهر ان في مفهوم قول الناظم
 لوجعل شرط لان او غيرها لم يجعل بقضيل او موانة تارة يجوز
 الوجهان كما في المضارع المجرد والمقرون بلم على ما فيه مما عرفت
 انفاذ تارة فتنتفع الفاء وتارة تحب كما في الضرب الاول والثاني
 من هذه الاضرب الثلاثة لكن تقدم ان الصحيح ان الجواب لا يكون
 ماضيا لفظا ومعنى فتبين في ان يجعل صابط الوهب ما يكون
 المراد المعنى معني بنفس الفعل لان الجواب في الحقيقة ففعل اخر
 مستقبل مقدر **قول** وتختلف الفاء اذا المفاجاة لان المفاجاة
 تقتضي التعقيب وتغيره بتختلف فيهم امتناع الجمع بينهما وهو
 كذلك الا على وجه التاكيد كما في التصريح ويعلم مما تقدم من اختصا
 اذا المفاجاة العجائية بالجملة الاسمية ان الربط بها انما يكون
 فيها ولا بد ان تكون غير طلبية ولم ندخل عليها اداة يقي ولا ان
 وقد اشار الى ذلك بالمثال وقيد ابو حيان الربط باذا بما اذا
 كانت اداة الشرط ونسبة ابن هشام في الجامع ونظيره الحفيد
 لانه تجا الربط بها بعد اداة في قوله تعالى اذا احببت به من يشاء

من عباده اذا هم يستبشرون وقوله تعالى اذا دعاكم دعوة
 من الارض اذا انتم تحبون **قول** والعقل الى العرب **قول**
 من بعد الجزاء قال الشهاب شامل للجملة الاسمية وهو واضح فان
 محلها الجزم انتهى وقال ابن هشام قوله الجزم وما كان
 او غيره والثاني نحو فلا مادي له **قول** بتثليث في يوم النساء
 ولا تساوي بكل ارجحها الجزم فالرفع فالنصب لان اصل الواو العطف
 لا الاستئناف وامثل العطف ان يكون على اللفظ لا المعنى وقد يبرهن
 للمرجوح ما يصير راجحا في كتاب كشف المسكلات وابتهاج العضد
 للمنفق الماعدا الكوفيين وابو عمرو وابن كثير عن الرفع الى نصب
 في يعلم الذين ولم يفرق احد من السبعة به في فقير لئلا يسلانه
 قد وجد مع جواز النصب سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم فاجتمع
 سببان فتوى النصب الذي كان متعيقا مع سبب واحد ورايت
 بخط ابن هشام في الحواشي ما نصه وان بها الله يختم على قلوبك
 ويحيى الله الماثل هل يبع مرفوع او مجزوم يدل على رفعه امر ان
 احدهما استئناف الظاهر مفعلة وهو اسم الله تعالى مع
 تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويجوز والثاني رفع يجوز وهذا
 عدله فليكن مثله وحاصله انه عرض هذا الخبر القوي ما اقبلت
 ترجيحه على القوي ومن بعد ينقد برأعي لانه لا يكون صفة
 لمعرف ما قبله ولا حالامة لكونه مبيته او قد يجوز الادل
 لكونه اسما جريسا ولا يتعلق بغيره لان معمول الشرط لا يتقدم
 عليه اذا **قول** او نصب هذا جاز الرفع على الاعتراض فانه
 كما قال الشهاب يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزا وان صدرت
 بالفاء والواو كما صرح به في المعنى في الجملة المعترضة نحو فان لم
 تفعلوا ولن تفعلوا فافعلوا النار ويحوان يكن غنيا او فقيرا فافعلوا
 او ايها فلا تنبموا الهوى انتهى وبوجه مما سمي عن ابن هشام
 الفرق بين المعترض بين الشرط والجزا والواقع بينهما وانه
 ان المعترض يكون اجنبيا عن الفعلين بخلاف الواقع بينهما والكلام

هنا فيه وقال الساطي منع الناظر الرفع في هذا الفعل بعد ما اجازة
 في المسألة الاولى فدل على انه غير جائز هنا واجازة ابن خروف مع الواو
 خاصة على الحال كانه قال ان تاتي وانت تسألني فلا يقدر الفعل
 مع الواو الا بالجملة فلا يقدر وسأيدوا الناظر لم يرخص هذا بل ورفق
 مع س والجماعة لكن مخله في باب الجواز وقوع المضارع المبني
 حالا مع الواو على اصحار المبني او مخالفة من ذهب الى المنع فبالله
 منع ذلك هنا فانقصاره مع الواو على الوجهين غير سديد اما مع
 العا فلا سبيل اليه **فتبين** قالوا اما جاز النصب
 بعد الجزا لان معنونه لم يتحقق بكونه فاسببه الواقع بعده الواقع
 بعد الاستفهام قال ابن عازي فلو اذن معطوف على مصدر
 متوهم وتقدم في الكلام على قوله تعالى اذ اذيقه امرافا لما يقول له
 كن فيكون انما يظهر اذا لم يكن اداة الشرط للمحقق بحسب الاصل
 كاذ **قوله** ائروا او فائ في الكافية
 ومثل نلوا الواو والفاء تلون في المذهب كونه فاعرف من توهم
 والغاري جزم بيدا ويرتفع مقدرا خالا وكل قد سمع
 وكلامه شامل للمساكين لكن الشراح لم يذكروا ذلك الا في الثانية
 وصرح الاسموني بمنع النصب مع ثم وقال شيخ الاسلام
 القبايري على الثانية يفتق الجواز عند الكوفيين وفي الحديث
 لا يبولن احد كوفي الماء الراكد الذي لا يجري ثم يغتسل منه قال
 الناظم في التوضيح يجوز في يغتسل الجزم عطفا على موضع يبولن
 والرفع يتقد بر ثم هو والنصب باضمار ان واعطا نحو حكم الواو
 والفاء مثله ومن يخرج من بينهما جارا اليه ورسوله ثم
 يدرك الموت فانه قوي بجزم بيدا ورفعه ونصبه والجزم
 هو المشهور اما الرفع والنصب فتاذا ان قال ابن هشام استنفيد
 من هذا ان حكم جواب الطلب حكم جواب الشرط والمسال الذي
 من له فانه نظر لانه مثل ما اعترض بين الشرط والجزا لا واقع
 بينهما وايضا فانظر احد اجوز الرفع في مسألة العنزة والمنه

ومما

ومما انتهى واعلم ان الزوى ذكر في شرح مستلهم ان الرفع هو
 الرواية وان الجزم ظاهر وان النصب لا يجوز بعد ان نقلت عن شيخه
 ابن مالك قال لانه يفتق ان انتهى عن الجمع بينهما دون افراد
 احدهما ومما لم يقله احد بل يقول مني عنه سواء اراد الاقتسال
 فيه او منه ام لا واجاد **الكرماني** وابن دفتق العسيد
 بانه لا يلزم افادة الاحكام المتقدمة بلفظ واحد فتراه في
 الجمع مستفادة من هنا والافراد من حديث اخر ونظر الكرماني
 بلا تكسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وزاد انه لا يلزم اداة
 التثنية من جميع الوجوه بل في جواز النصب فقط وتقسف
 المبيضا وفي شرح المسألة ففعل يغسل معطوف على الصلته
 وهو يجري قال الطيبي ولعله امتنع من العطف على يبولن للاختلاف
 بين الانكاوي والاحبار في انتهى وفيه ان الصحيح جواز ذلك ورد
 القرطبي الجزم بانه يكون عطفت فعل على فعل والاصل مسأوة
 الفعلين في انتهى عنهما وتأكيدهما فعد ولعن التاكيد في الثاني
 ذلك على عدم العطف وانما اراد الاستيفاف بتثنيهما على ما في الحال
 وانه قد يحتاج اليه بخلافه احد كوز وجنه ضرب الامنة
 ثم ايضا جمعها بالرفع ولم ير واحد الجزم ونافسه في فتح الباري
 بما لا يلاية قوله الامتد مسأوة الفعلين **قوله** اكنثقا
 قال ابن هشام رجعتا والالف تثنية لاطلاق انتهى وهو
 مبني على عود الصمير للواو والفاء وطابق وان كان العطف باولها
 للتفويج ويجوز ان يكون الصمير للفعل فالالف للاطلاق **قوله**
 والشرط يعني الخاء **لم** ان صور الحذف هنا سبعة ثلاثة
 الحذف الحادية حذف الاداة والشرط حذف الاداة والجواب
 حذف الشرط والجواب وواحد ثلاثي وموحذف الثلاثة
 فاما الاداة وحدها فقال في جمع الجوامع وشرحه لا يجوز حذف
 اداة الشرط ولو كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من
 الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف ان ويرتفع

في قوله لا يبولن احد كوفي الماء الراكد الذي لا يجري ثم يغتسل منه قال الناظم في التوضيح يجوز في يغتسل الجزم عطفا على موضع يبولن والرفع يتقد بر ثم هو والنصب باضمار ان واعطا نحو حكم الواو والفاء مثله ومن يخرج من بينهما جارا اليه ورسوله ثم يدرك الموت فانه قوي بجزم بيدا ورفعه ونصبه والجزم هو المشهور اما الرفع والنصب فتاذا ان قال ابن هشام استنفيد من هذا ان حكم جواب الطلب حكم جواب الشرط والمسال الذي من له فانه نظر لانه مثل ما اعترض بين الشرط والجزا لا واقع بينهما وايضا فانظر احد اجوز الرفع في مسألة العنزة والمنه

العقل وتدخل الفا اسعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى عسيو نهما
 من بعد الصلاة فيفسدان بالله انتهى وحسينه فابقع للجلال المحلى
 وجوبا كثيرا من تقدير اذا الشرطية وحدها مشكل ولا يتقرر في اللفظ
 لحذف ادوات الشرطية في بحث الحذف واما حذف كل من الشرط والجواب
 للدليل فيما ذكره الناظم واسار بقوله ان حذف الشرط اقل وماراه
 انه اقل في الجملة فلا ينافي ان حذف الشرط لللفظ بلا تاليفه ان ينافي
 حذف الجواب في الكثرة كما في بعض نسخ التسهيل والمراد الحذف من غير
 تفسير فلا يبرر ان نحو وان احد من المشركين استنجاك كثر ولم تقترب
 الاداة بلا والكلام في حذف الشرط وحده فلا يبرر ان غير التفسير
 فانه كثر ولم تقترب الاداة بلا ايضا لان المحذوف الشرط والجواب
 واما حذف ان والشرط فكثير نحو فانه هو الوية اي ان اراد اولها
 بحق فانه هو الوية والمشهور الاقتصار على هذا وان ويقع للمصنف
 نقده بمراد ان والشرط ونحو الرضي في باب العطف في الكلام على الفاعلية
 واما حذف ان والجواب فلم يقع في الكلام واما حذف الشرط والجواب
 فوقع بعد ان في الضرورة كما ثبت بذلك في التسهيل لقوله
 قالت بنات العم ياسر وان فقيرا مع ما قالت وان
 وذكر في المقرئ حذفهما بعد ايما واستشهد عليه وذكر السيراني
 ما يقتضي انهما يجب ان بعد ان اختيارا قال يقال لا لاية الاصر
 لانه جاز في قول انيه وان واما حذف الثلاثة فيجوز بعد
 الاحرف الجوابية كما اذا قيل لك من ياتك تكرمه فتقول نعم
تنبيهات الاول قوله اول ان علم وثانيا ان المعنى
 لهم تقترب وخامسا استراط الدليل على الحذف قال ابن هشام
 حذف الجواب شرطان الدليل ومع العقل التالي اداة الشرط
 لفظا عموما مثلنا او مع محولين لم تنته لارجحك ولا ياتي غير ذلك
 الا ضرورة لقوله ولديك ان هو يستودك يزيد وقال
 الدليل فتان لفظي ومعنوي واللفظ ثلاثة اشياء متقدمة كل
 عوانت ظاهرا ان فعلت متقدمة كل بتقدير محولين اخرجوا لا يخرجون

معهم متقدم بعضه لفظا وبعضه تقدير نحو وان ان شاء الله لم يندون
 واني متي اشرف من الجانب الذي تراءت من بين الجواب ناظر
 والمعنوي هو ما يشهد به الحال او قوة الكلام نحو قوله ابن كثير
 وقوله سبحانه ان استطعت الاية واقول انما جعلت الجواب
 محذوف في المسائل المتقدمة والمذكور دليله لان اداة الشرط
 صدر الكلام فلا يجوز تقديره من ممولات الشرط ولا قبل الجواب
 عليها وانما يقع مستانقة او مبنية على ذي خبر وعوه وهذا مذنب
 البصر بين فمذنب الكوفيين راي زيد والافق والمبرد جواز
 ذلك ومذهب المازني ان الجواب ان كان ماضيا فلا يجوز تقديمه
 نحو قمت ان قاهر زيد وقت ان يقتر زيد وان كان مضارعا جاز كذا في
 الارشاف ومثل يمنع المازني التركيب مطلقا او اذا جعل المقدم
 جوابا لدليل عليه الظاهر الاول انه لا يثبت تقدم الدليل والا
 لما جعل المقدم جوابا اصلا ولا يتقرر في التسهيل لمذهب المازني
 واستدل سراجا لصحة مذهب البصريين باوجه منها
 عدم جزمه وعدم دخول الفاعلية وعطف الشرط عليه نحو اقوم
 وان لم يقم ومنها انه لو كان مقدما من تأخير لما افرق المعنيان
 وهما مفرقان في التقديم بين الكلام على الجزم بشرط التوقف
 وفي التأخير بين الكلام من ولم على الشرط انتهى وبهذا الاخير
 يدل لما قاله ابو اليمين تاج الدين الكندي في هلفتك ان دخلت
 الدار من وقوع الطلاق في الحال وقال انه قول كل من يوثق بعلمه
 وانما ضرب ذلك المارئي قال لان الفعل الماضي اذا وقع قبل حرف
 الشرط كان ثابتا وما ثبت لا يجوز ان يوقع في جواب الشرط
 يعني فلا يكون للشرط جواب ولا دليل ويجعل الماضي عملة وقال
 في قوله ان دخلت الدار طلقك الطلاق يعلق بدول الدار ورد
 عليه الامام تقي الدين السبكي وقال الطلاق يقع في الاولى
 عند دخول الدار لا قبله وفي الثانية لا يقع اصلا الا ان ينوي
 بقوله طلقك معنى انت طالق فيثبت يقع عند دخول الدار

قال ولا يساعده محوي ولا فقيه وقد قال نقايا حكاية عن
شعيب وقومه قد اقترينا على الله كذا ان عدنا في ملتكم بعد
اذ عانا الله منها وقال قلب يسا يا مكرم به ايمانكم ان كنتم
مومنين وييسر فعل ما ضرر وقد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون
والظاهر ان الشرط مرتبط في المعنى باقتله وقال من الله عليه
وسلم حيث وخسر ان لم اعدك واطالب في الرد على الكندي
ومن جملة كلامه ان العقل المانع ثلاثة اشياء فشرح براديه
المانع المحقق فلا يعلق اصلا ولا يعلق لا يبيع بقلبه لان ما وقع
لا يعلق وفسر بظهور فيه الانشا كطلقت بهذا الاظهر فيه قول
التعليق حتى يعرفه صارف وقسم بعكسه كما في قوله تعالى لا جناح
عليكم ان تطلقتم النساء وقول من منع ثقت ان قام بمحول على التفسير
الاول اذ اريد اصل وضعه وهو الحالة الغالبة عليه قال
ولده التاج ويؤيد لهذا ان الحاة تعلقوا ان المازني وجه تفرقة
بان تعد بهما الحرا ما صليا فيه بمخالفة الامنل بمخرج الماضي عن
الظاهر لا الاستقبال وبمخرج الجزا عن اصله فدل على ان مراده
بما منعه ثقت غير المقصود بها المانع قال الشيخ الامام ففسر
الكندي بينه وبين التفسير الثاني الذي يظهر فيه الانشا غير
محمية سحر يلزمه ذلك في اسم الفاعل اذ قال انت طالق ان دخلت
الدار لا انت طالق جملة اسمية تدل على النبوت في الحال
وما كان ثابتا لا يعلق كما يبيع انا قايح في الحال ان ثقت الا ان يقول
اسم الفاعل قد يراد به المستقبل على انا لا نقول ان هذا المانع
اريد به المستقبل بل اريد به الانشا الناجز الواقع في الحال
والعلق هو اثره وهو وقوع الطلاق المنشأ بحسب ما انشاء
وهو حكم شرعي يقع عند دخول الدار فالمانع هو بالتطبيق
والايقاع والعلق هو الطلاق والوقوع ولا شك ان في طلقك
اسم من احد فيما التفرقة الناجز من الزوج وهو تطلق وايقاع
لا يكون تاخير والثاني وهو طلاق ووقوع وهو موجز وعلق

وهذا

وبهذا اسئل فوالا ضرب زيد ابومر الجعة في اضراب سنان احدهما
الانسا لانه فقل امرو ولا يتاخر وليس يوم الجمعة طرفا له اذ لو
كان طرفا لزم تاخير والثاني الصدر الذي نقتضيه وهو المأمور
به وبهذا اموا المعلق الظروف في يوم الجمعة وقول الحاة ان يوم
الجمعة معمول لا ضرب فيه شئ وسرادهم ما ذكرنا وان لم ينفذ
عبارتهم به انتهى سفتاه مع طوله لما فيه من الفوائد النفيسة
من ذلك ان من الانسا ما يبيع بقلبه وقد صرح بذلك في رسالة
اعترض الشرط على الشرط واستنبطه من قوله تعالى وامرأة
مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستمتع بها لان
الاحلال انشا وقد علق وقرره بخوما من ان الانشا طرفان
احدهما قول النبي وايقاعه ولا تعلق فيه والثاني اضره
المرتبة عليه من الوقوع وهو المعلق فالنقليل للحل لا الاحلال
لكن لما كان للاحلال طرفان ولا يتم الا بالثاني حصل التعلق فيه
باعثا رد ذلك الطرف سرفا قال ومن الانسا ما لا يبيع بقلبه كالباع
تقليبا للطرف الاول منه وصيانة عن العذر الثاني
من حذف الجواب كما قال الشرا من زين له سوء عمله قرأه حسنا
وجوز ان يكون التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرات بدليل فلا
تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هذا الله بدليل فان الله
يفضل من يشاء ويهدي من يشاء واخره في المقتبة بحث الالف
وقال في الحواشي فيه نظرين وجهين الاول انه لا يجب ان تكون
من شرطية بل يجوز ان تكون موصولة بكل قد يدعى انه اظهر
الثاني ان التقدير الثاني لا يتصور لان الظروف لا يكون جوابا للشرط
فكان الصواب ان يفذر بميم او يفذر احد على مدائه او ينج او
يسلم او نحو ذلك مما الله اعلم به وقد يستدل لهجه تقديره
يا ايها الله قال في ايها انسا لك ما نصه فتتسا صلتك
لايها سرفيت عليه كما تك قلت الذي تتسالك وان اضررت العا
جاز وجزمت سنا ونصبت ايها وان ادخلت الفا قلت ايها تتسا

ذلك لانك اذا جازيت لم يكن العقل فضلا انتهى نفسه فكل ما يجوز
فيما قد راى الناظر على اعتبار الفا وقد يقال كلامه سرفه يجوز لانه
لا يجوز ضمنا رالف الا في الشعر والاشياء اذا ذرت اما نقد على
الاحتمال فكان صوابه ان يفكر وهو كنه هداه انت انتى ويتخلص
ان المنع من كون الطرف لا يكون جوابا لانه في الظاهر ليس جملة
وكذا ان قد تم متعلقه وصفا واذا قدس فعلا فهو وان كان جملة
لكن يلزم ضمنا رالف وباب الشعر وهذا مراد صاحب المعنى في
الباب الخامس كنه في كلامه اجاز ووقع له نظيره في بحث الامر في
الرد على من اجاز تليق القسم بلامه فاعرفه واعلم ان الشارح
غير بقوله تمنية كذا ولم يقل جوابه فقيل انه مقتود له
لشبه الخبز والجر كما قال نظيره العلامة في تفسير السكاكي بذلك
في مباحث العقل والوصل ويكون لما ذكر الوجه الاول مثالا لما هو
بشده من القابضة بذكر احتمال اخرتها فكلما لا ينافي كون
من موصوله تقدير الثالث مثل ارادى حذف الجواب بقوله تعالى
اين ذكر تنزيه نظيره ومثله في المعنى في مباحث الحذف من باب
الخامس وفي البياضاي وكون جواب الشرط هو المحذوف قوله
س ومذهب يونس انه جواب الاستقهار وذلك انه اذا تقدمت
الهمزة على اداة الشرط الذي فعله وفعل جزايه مضارعين
نحو ان تافني تلك فكما لو لم تدخل الهمزة عند س ومذهب يونس
بانه يبيى على اداة الاستقهار ويبنى به التقديم اذ ذاك ويلزم
ان يكون فعل الشرط اذ ذاك ماضيا فيكون التركيب ان تافني
امتيك ولا يجوز عنده جزمها ولا ان يجزما لاوله ويرفع الثاني الا
في الشعر ويرد ما ذهب اليه يونس قوله تعالى افان مت فتم
الخالدون لان دخول الفاء دليل على ان الجواب للشرط قال في الارتقاء
فلو كانت الحرف مثل القياس جريان الخلاف كالمزة واجاز القرافي
الثاني الرفع والجزم واجاز الكسائي دخول الفاء جري البياضاي
في اية الانبياء على كلامه وفي اية عمران وفي قوله تعالى

افان

افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم يونس مذهب يونس لانه جعل
الجواب للاستقهار وحكي كونه للشرط بقيل وانعكس حكم
العقل على الوجهين سعدى في سورة يونس فقال ان جعل الجواب المحذوف
للشرط مذهب يونس **الرابع** قال الشارح من حذف
الشرط مع ان قوله فلم تقتلوهم تقديره ان انقضى بقتلهم
فلم تقتلوهم انتهم ولكن الله قتلهم وقد نبع في ذلك التفسير
كما في الباب الخامس من المعنى قال ويرده ان الجواب المنفي
يلزم لا تدخل عليه الفاعلي والفا ليست جواب شرط محذوف
واما هي كما قال ابو حيان للربط بين الجمل لانها قال فاضربوا
فوق الاعناق واصر بواستقر كل بيان كان امثاله ما امر وابه
سببا للقتل فقيل فلم تقتلوهم اي لستم تستنبدون بالقتل
لان الاقدار عليه والخلق له الما موصلة تعالى ليس للفاعل فيه
لكنه اجري على يده في غير استقهار ايجاد القتل وانتهى له تعالى الخامس
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم
به ان الجواب محذوف تقديره لستم ظالمين به ليل ان الله لا يهدي
القوم الظالمين قال في المعنى ويرده ان جملة الاستقهار لا تكون
جوابا الا لما في موحدة عن الهمزة نحو ان جيتني افا تحسن الي وتقد
على غيرها نحو فكل تحسن لما انتهى وفي الرضي في بحث الجواز من ان
الجواب والشرط اذا كان مصدرا الهمزة الاستقهار لم تدخل
الفاء سواء كانت الجملة فعلية واسمية لان الهمزة من بين جميع
ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدّر تقديم
الهمزة على اداة الشرط فيقدّر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو
قولك ان اكرمك انك كرمي كانك قلت ايت اكرمك قال
تعالى ارايت ان كذبت ونوبنا لم يعلم بان الله يري ويجوز حمل
كلمات الاستقهار على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتم
ان انكم عذاب الله بعثت اوجرة مثل يملك الا القوم وقال
قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم من اله ويجوز دخول الفاء

فإنما لقد مررنا بما قال نقابا قلا رايتهم ان كنت في بيته من ربه
ورزقي منه رزقا حسنا فنسهره انتهى وقال السعد عند
قوله نقابا فتلي اد من ربه كلمات وفتح الجملة الاستثنائية
جزا الشرط محل بحث وفي الخبر في سورة الانعام ما يحذف كلام
الرضي والمفتي عند قوله نقابا اغترابته ندعون ان كنتما وما دهن
السعد وس قال ابو حيان اطلق حذف فعل الشرط فلم يبين
ان ذلك في ان وحدها امر عام في سائر الادوات ولا يحذف فعل
الشرط كما محذوف بعد غير ان الا انه اشهد في شرح الكافية
بما ذكرته انه حذف فيه فعل الشرط بعد سني وهو قوله
منى نؤخذ واقتصر بظنه عام ولا يوجب الية العناد يريد

ان سني يتحققوا نؤخذ وانتي وفي المعنى ان بعضهم جوز في وما لم
من نعمة ان تكون ما شرطية والاضل ما يكتم حذف فعل الشرط
قال والانجح الموصولة انتهى وفي قوله والارج استغارة
قول البعض وميل لما اقتضاه كلام الناظر واعتراض السني عليه
بان فعل الشرط لا يحذف الا بعد ان في باب الاستقبال وفيما بقي
بلا غير ظاهرا ان التفتيد بالتقي بلا ما شرط للكثرة كما عرفت
السابع لم ينفيد واحد في الجواب يكون جوابا لان كما في ابو
حيان والموضع حذف الشرط فاذا ان الجواب يحذف مطلقا بل لا
يتقيد بجواب الشرط المذكور في هذا الباب بخصوصه ليدخل نحو
ولو ان فرانا سيرت ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ونحو ذلك
الثامن علل ابن هشام في الحواشي كون حذف الجواب اكثر
بان المحذف من الاواخر اكثر من المحذف من الاول وان دلالة
السبب على المسبب اقوى من العكس لان الشيء الواحد قد تنقد في
اسبابه واحذف في احدى اجتماع شرط وفصل الجواب
الشرط يحتاج الى جواب كذلك القسم يحتاج الى الجواب الا ان جواب
الشرط ما يجوز ولفظا او مجزوم محذوف ومفروق بالفاء او بالواو
المفاجأة فهذه اربعة وجواب القسم ما موكد بان او باللام او بها

او منفي فهذه اربعة ايضا ولم ينقص من الناطق حكم باب القسم
وهو من الايواب المهمة لما كان ينبغي اخلاصه النظم منه والحاصل
ان القسم جملة وترتبط احدها بالآخر ارتباط جملة في الشرط والجزاء
وكلنا لما اسمية وفعلية والموكدة هي الاولى والموكدة هي الثانية
وفي السمة جوابا فان كانت مثبتة لزم منها الامر وان كان منقوضا
بمضارع مثبت مستقبل وجبت الامر واحده النون وقد تنقرد
اللام مع ما قرن بحرف تنقيس ومع ما ارى به الحال ومع معمول
ما قدم معموله وهذا افرادها فيما عدا ذلك واذا صدرت
بفعل ماض منصرف فحق ان يقتزن باللام وقد او باللام وربما
او باللام وبما يعني ربما وقد يقتزن باللام فقط فان كان الماضي
غير منصرف وجب افراد اللام وكذا اذا تقدم معمول الفعل وقد
يقترن المتصرف لطول الكلام نحو قتلت اصحاب الاخدود وقد يقتزن
بقدة في هذه الحالة كقوله تعالى فذالحم من ركاها واذا اقسم
المضارع المضي قد يقتزن بقدة او بها او بها هذاية الجواب مثبت
اما المضي فلا ينبغي الا بها وان اولا ولا فرق بين الجملة الاسمية
والفعلية لان الاسمية اذا نفيت بلا وقد مر الخبر وكان الخبر عنه
معرفة لزم نكرارها في غير الضرورة اذا عرفت هذا فاذا اختلف
قسم وشرط استغنى بجواب السابق منهما وجوبا كما يدل عليه
قوله واحذف لان صيغة الامر عند المصنفين للوجوب وقوله
فان قلت لم يصرح بالوجوب في التوضيح قال السهاب وسبيل ان
غاية الامر ما يلزم من ذكر جواب كل منهما الاطباء ولا يجدد
فيه بل قد يفتن فيه المقام فلم ينفوه اقول كمن موضع
اوجبوا فيه المحذف ولا يلزم عليه الا الاطباء فيقول والله ان
يقول لاخو من وان يقر واسه اتمر هذه امالو ينفقه عليها ذو خبر
فان تقدم عليها فالجواب للشرط مطلقا فقد مر او تاخر واذا
حذف جواب ما تاخر يكون المؤخر في نية التأخير عن جواب المتقدم
وجوابه في نية التأخير عن الثاني لانها جواب او كالجواب وانما كان

الاقتصر على ما ذكرنا ليكون الحذف من الثاني دلالة الاول وعلى هذا
القول في قولهم ان اكلت ان شربت فانت طالق فافهم واضل
ان اكلت فانت طالق ان شربت واضل هذا ان شربت فان اكلت
فانت طالق قال الله سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
والرسول فهذا هو جواب الاول ولو اخرعنا كان الامر كما ذكرنا
ايضا وهذا ايضا من فروع مسألة تكرار الشروط وقد اهلها النظم
في هذا النظم ومذهبه انه ان كان بغير عطف فالجواب لا ولها والشروط
الثاني مقيد له وان كان بعطف كقوله تعالى وان تؤموا وتتقوا
يؤمكم اجوركم الآية فالجواب لا ولها وفصل غيره بين العطف
بالواو والفاء كما في الشروح واستغنى عن تشبيهه بالآية انه
لا يمتزج في مسألة تكرار الشروط كون الاداة ظاهرة لانها ليست
ظاهرة مع وتتقوا فتقطن وقد افرد بها الحال ابن هشام
رسالة نفيسة وقال في الحواشي مسألة اذا تكررت الشروط
مثل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعندي حرز نعم الفراء
انه سأل عنها الفقهاء فاختلوا عليه فقال بعضهم يعنى اذا وقعت
الشروط من زينة كترتيبها في الذكر وقيل بشرط انعكاس الترتيب
وقيل يعنى مطلقا سواء ترتب او انعكس وقيل يعنى بوقوع اي
شرط كان واختار الفراء انه انما يعنى بوقوع الجميع على عكس
الترتيب وجهه ان يكون فعندي حرجوا بالفي المعنى الاول
فيكون في الترتيب لاجابه ويكون ذلك جوابا للثاني فيكون في المسئلة
بعده ايضا ويعنى بهذا الكلام دلالة على الجواب كما في انت
ظالم ان فعلت لان المتقدم نفسه هو الجواب واما صاحب المذهب
الاول فانه جعل فعندي حرجوا بالآخر وذلك الشرط وجوابه
جواب الاول كذلك وهو مخطا لان حذف الفاء يختص بالضرورة
فلا يجوز ان يخرج عليه الكلام واما من لم يمتزج ترتيبها ولا عكسه
فانه يجعل فعندي حرجوا بالآخر ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط
الاول ويكون الشرط المتوسط قد حذف جوابه لدلالة منه عليه

في هذا ايضا حذف الفاء من الشرط الثالث لانه جعله جوابا للاول
وذلك خاص بالضرورة واما من قال انه يعنى بوقوع كل منهما
فانه يجعل جواب كل من الشرطين محذوف لدلالة ما بعده عليه
قال نقدر ان اعطيتك فعندي حرجا وعديتك فعندي حرجا سالتني
فعندي حرجا برده انه جعل الدليل بعد واء المراد مذهب
الفراء لا يبيح في حرجا تترجعتك ان ولدت في غلاما ان ارضعته
فعندي حرجا قال بعضهم فيجب هنا نقدر الفاء في الثاني والثالث
وقلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام ترتيبا يبيح على ما قاله الفراء
انتهى وقد ذكر هذه المسئلة في مباحث الحذف من الباب الخامس من معني
اللبيب ولم يبيح الكلام على الاقوال ولا توجيهها بل اقتصر على ان
ذكر وان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف
مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه وذكر انهم جعلوا منه قوله
تعالى ولا يفعلم نصي ان اردت ان انصم لكم ان كان الله يريد
ان يغويكم وقال وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب
اذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب واما تقدم الشرطين ما هو
جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يفهم لاجانبه ويكون المراد
ان اردت ان انصم لكم فلا يفعلم نصي ان كان الله يريد ان يغويكم
واما ان يفهم الجواب بعد ما ثم يفهم بعد ذلك مقدم الجواب
الشرط الاول فلا وجه له انتهى وقال في الحواشي من فروع
المسئلة ولولا رجال مومنون الآية فان الصناعة يقتضي انه جواب
للولا وجواب لو محذوف لدلالة جواب المتقدم وقول ابن السجري
انه مما سد فيه الجواب مسد جوابين غير ظاهر وقال ايضا ليس من
تعارض الشرطين حتى اذا بلغوا النكاح الآية فاما يا تينكم سني
هذا الآية وقال في الرسالة التي اشرفنا اليها ليس منها وامرأة
مومنة ان وهبت نفسها للمسلم الاية خلافا لجماعة من التحويلين
منهم ابن مالك وجعلها كالآية التي في المعنى لانه فيها اليها في خلاف
من ذكره في الحواشي ان بعضهم قال لا محذور في ان قلت واما

اخللنا لك ثم قال سبحانه ان وصيت فلين امر افضيا باحللنا ولكنه
 باصمرا مستقبل دل عليه الناحية اي وتخل لك امراة قال وهذا عند يدك
 على ان التقدم ليس الجواب والاصمرا مستقبل لانه حينئذ في حيز اداة
 الشرط انتهى وهذا لما يقتضيه ان التقدم ليس جوابا ولا ينافي انه
 يجوز ان يكون دليل الجواب وهذا البعض اطلق ان التركيب لا يجوز ومن
 في التقبيح الاول عند قوله والشرط يعني ما فيه بلاغ وقال
 في تلك الرسالة وليس منها فاما ان كان من المقربين الالية خلافا
 لمن استدل بذلك وذلك لانه اقترن جواب الشرط الاول بالفاء
 تقدير الان الاصل عند الحاجة مما يكن من شيء فان كان من المقربين
 فجزاؤه روح فحذفت منها وجعلته شرطها وايضت عنها اما فصار اما
 فان كان ففقدوا من ذلك لوجهين احدهما ان الجواب لا يلي ادوات
 الشرط بغير فاصل والثاني ان الفاية الاصل للعطف فحقها ان تقع
 بين شئيين وهما المتقاطعان فلما اخرجوها في باب العطف عن
 الشرط حفظوا عليها المعنى الاخر وهو التوسط فوجب ان يقدم
 في ممل في حيزها عليها اصلا فاللفظ فقد من جملة الشرط الثاني
 لانها كاجزا الواحد كما قدم المفعول في فاما السين فملا فمقتضاه
 اما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاية في جواب اما ليلاليت
 فان فيتحلص ان جواب اما ليس محذوف بل مقدم بعضه على الفاء
 فلا اعتراض انتهى وعرضه من ذلك الرد على الاما في الحسن
 نية الدين على السبكي كما افاده كلامه ولده التاج في كتاب الاستباه
 والنظاير ونصته اعتراض الشرط على الشرط شايع في كلامهم
 ولا احتقال بن منعة من الحاجة لان العذر العزير ناطق بذلك في ان
 قال الشيخ الامام اوضحها فاما ان كان من المقربين فروح ورجحان
 وجنة نعيم وغلط من نفقت كلام الوالد من مثل هذا العصر في قوله
 ان هذه الالية ليست من اعتراض الشرط على الشرط زاعما ان الفا
 يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو ان حينئذ يكون الشرط
 الثاني وجوابه كلاما محذوف عن الشرط الاول ووجب غلطه انه

لما اعتقد تختم بقدر الفاء زعم ان الشرط الثاني وجوابه
 جواب للشرط الاول ودخول الفاء غير مسلم له الا ان يكون الشرط
 الثاني مع جوابه جوابا للاول وذلك هو محل النزاع بل الصواب
 ان الجواب جواب الاول وقد اسند من رحمه الله على الاعتراض
 بهذه الاية نفسها افتراه في عليه هـ ذ اولوالدرجته الله
 مصنف في اعتراض الشرط حافل يرتفع عن هـ الزمان سبابان
 حكم الشرط انتهى وقال ابن هشام في بحث اما في كلام النجوين
 في مثل فاما ان كان من المقربين تقديرها بالشرط ودعوى امور
 فيها طول ومخالفة للظاهر وعنده ان اما اخلصت بمعنى التخصيص
 ولم تنب عن شرط البتة كما ان با اخلصت للتبعية في باليت قومي
 عجيب **هـ** ذهب استاذنا الامام المظلي كره الله وجهه
 واكرمه في الدارين الى اشتراط انعكاس الترتيب في وقوع الحكم
 قال الشيخ حمدان في شرح ملتقى التجدين وهو كتاب في الفقه
 يفسر هذه المسئلة ونفقت في ذكر من شجنا مغوش المعز في التوبة
 شيخ الجماعة لما قدم من بلاد الروم لما مضى الحروسنة واجتمعت
 عليه الفضلاء من كل جانب من مدرس وطالب الاما سئذ فقال اشتراط
 تقدير الثاني على الاول انقرد به الشافعي ولم يرد به احد من
 اصوليين ولا من ائمة اللغة بل كلام العرب طالع بالرد عليه من ذلك
 ما قاله الشاعر ان يسنقنيو ابنا ان يدعروا جدي وا

وافرء ارباب المجلس حتى الشافعية فاستدبت اليه وانا اصغر القوم
 اذ ذاك وقلت يا مولانا هذا شاهد للشافعي لان الاستقانة لا تكون
 الا بعد الدعر فاستتر في القوم وقالوا انت نرد على الشيخ وهذا منك
 سوادب فاطرق الشيخ هنية ثم رفع راسه وقال لهم الحق معه
 فخرج القوم وما هذا الاميركة الاما الا اعظم خلاصة الية
 الاكرو والاما كانت هذه لغتي وسته الحمد والمنة **تجيب**
 اعلم ان الكلام هنا في غير الشرط الامتناعي كما هو صريح سياقه
 لانه ذكر مسألة اجتماع الشرط والعقود قبل الكلام على الاول ولا

فلو يخرج إلى التقييد وان قيد في التسهيل لان لو لا يتغير الاستقنا
 جواها مقتضاها على القسم او تاخر احوالها استهناها لا يشترط
 في القسم ان يكون ملفوظا به بل لو كان مقدر افكذلك ومنه قوله
 تعالى وان اطعموهم انكم لشركون فالفهم مقدر قبل ان وقول
 بعضهم لو كان مقدر اوجب اللام الوطية تنفيها عليه مردود كان
 دخولها اكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء
 مردود بان مقتضى الشعر وقد اطلنا في هذا المقام لكن بنقائس الفرائد
 والعذر واضح عند من له رغبة في جمع هذه الفوائد **قوله**
 فالشرط حج مطلقا لانه عمدة الكلام المذكور والقسم مسوق للمجرد
 التاكيد ومفهومه جواز اعتبار القسم قبل مولد ذلك تقدر القسم او
 تاخر او محله اذا تقدم كما لو لم يتقدم والخبر وجواز اعتبار القسم
 مذهب ابن عصفور وغيره لكن نص في التسهيل على ان اعتبار الشرط
 واجب قال السهاب والتعريف يرجح لا ينافي الوجوب **قوله** وربا
 بعد قسم الخ قال السهاب هذا مع قوله السابق فهو ملتزم بمقتل
 امرين الاول ان يكون مرضيا له فيكون مقيدة الذاك والمعنى هناك
 فهو ملتزم بالباء والثاني ان لا يكون مرضيا له بل موحكاية لمذهب
 ضعيف فيكون ذاك على اطلاقه ويؤيد انه ذكر في شرح العمدة
 ان ذلك خاص بالضرورة

فصل في القسمة

اعلم ان لوتاني على ستة اصنام للعرض وللتقليل وللمتنق ومن هذه
 لوان لما كره ولد انصبت ورده في المعنى لما خاض له انه يجوز ان يكون
 للعطف على الاسم الخالص وموكره ومصدرية قال في المعنى ويشهد
 لثبوتها قراءة بعضهم ود والونه هن فية هو اجدف النون فعطف
 تنهوا بالفتحة على تنهين لما كان معناه ان تنهين ويشكل عليه
 دخولها على ان في نحو وما عقلت من سوا فودلوان لثبوتها وبينه امدا
 بعيد او جوازه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد

لو تقديره فودلوثبت ان بيننا واحبيبا ايضا بانه من باب
 توكيد اللفظ بمراد في على حد تجا سبلا وفيه نظر لان توكيد الموصو
 قبل مجي صلتها ساد لقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم
 انتهى قال السهاب وانظر معني قوله قبل مجي صلتها فان ما بعد
 ان انما يصلح لها اللواتي صلتها لوتاني اكدت قبل مجيها الا ان يقال
 التوكيد قبل مجي الصلة صادق مع عدمه فلا يجزئ انتهى **قوله**
 وقالت الدماميني الذي يظهر لي ان تدهوا مضروب باصمارة ان
 جواز او المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها
 فهو من باب عطف مصدر على مصدر اخر بهذا الذي ينبغي ان يقال
 فانه يخرج ما شاع في القواعد بلا كلفة بخلاف فتح المعري يعني ابن
 هشام وللشروط وهي ثمان للشرط في المعنى وللشرط في المستقبل
 وعليهما انتصر الناظر كذا اطلق عليها الناظر الشرطية في القسمين
 وقال ابو حيان اصحابنا لا يطلقون عليها اداة شرط الا اذا
 كانت بمعنى ان لان الشرط عندهم مختص بالاستقبال انتهى وبوافق
 الناظر كلاما مثل المعاني **قوله** لو حرف شرط في معني قال السهاب
 اي لتقليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي
 في الماضي ظرف للمضولين واما نفس العلق فهو في الحال وقد
 يستشكل كونه في الحال مع كون العلق والعلق عليه في الماضي الا ان
 يراد بالتقليق بيان انه كان معلقا انتهى **قوله**

قوله

الاول قال ابن هشام اصل الادوات التي تربط شيئا باخر ان تكون
 متصلة ببلاتة امور احدها ان يكون ما بعد ها على خط الوجود
 الثاني ان يكون اغلب دخولها على المنار الثالث ان يكون دخولها
 على مختلفي المعنى والفاعل كان يفقد اقتر او الفاعل فقط حوان يقيم
 اقتر او العلق حوان احسنتم احسنتم لانفسكم اي ان احسنتم
 لغيركم احسنتم لانفسكم وما خرج عما استحقه الاداة او اغلب
 عليه بعض ما لها او لم فيه استحق الالهال فالاول مثال
 اذا فاما لما تحقق كونه ارج والثاني مثاله لو فاما اغلب دخولها

على الما فيه وقد يتوهم من قول الناظم حرف شرط انها تجزى لما تقدم
من قوله فعلين يقتضين شرط فاما والثالث سألة كيف قائما
لا تدخلها الا على مقتضى اللفظ انتهى ورايت غلط السفس بن الصايغ
سألني الشيخ العلامة شمس الدين ابن القيم الحنبلي عن وجه
الشرط في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى وهذه الآية فيها سؤال
الاول ما وجه وقوع نفعت شرطا وقاعدة الشرط ان يكون
على خطر الوجود لا واجب الوقوع ولا مستغنى والذكرى مستغنى
بها قلنا الثاني ان جواب الشرط المذكور اما مدلوله على انه
قبله من قوله فذكر كما هو مذهب الجريين واما ما تقدم
نفسه كما هو مذهب الكوفيين وايا ما كان فيسقى الامر بالتذكير
مفيدة او مطلقا بل قوله فذكر كما انت سبعة ريك الآية ولو
قلنا انه مفيد لنا وجه تفتيده والجواب عن الاول اننا لانسلم
ان ذلك لا زجر في الشرط فقد سألنا الشرط واجب الوقوع لقصد
الحجاب وقوع الجزاء قوله تعالى ولا تنتوا ولا تحزنوا وانتم
الاعلمون ان كنتم مومنين كما راينا منسقة لقصد عكس ذلك
كقوله فادعوا شهداكم من دون الله ولما جف ذلك على بعض النجاة
ادعى ان ان في ذلك بمعنى ادعى ان لعامل ان بقوله نفعت الذكرى
في الجملة ثابت كنهه على خطر الوجود بالنسبة الى المذكور فكان مقول
النفعة محذوف اي ان نفعت اي ان نفعت الذكرى من تذكره واجا
عن السؤال الثاني باجوبة فيها اننا لانسلم ان الامر بالتذكير
مطلق وما ورد من الاطلاق مفيد بهذه الآية ووجه التفتيد
عدم خلو التذكير من القابضة وليس هو كالوعيد للكفار لان
المقصود من الوعيد اقامة الحجة انتهى وقضية جوابه عن السؤال
الاول مخالفة ما قاله ابن هشام من ان غيراذا يكون شرطه على
خطر الوجود فان ظاهر كلامه لزوم ذلك وبوافق ما قاله ابن
الصايغ من ان ذلك هو الاصل لا الارض كلامه اهل المعاني كما لا يخفى
على من له ممارسته له وفي المعنى فيجوز ان كلامه في هذه الآية

من جهة السؤال الثاني واجوبة عنه منها ان ظاهره الشرط
ومعناه وهم واستبعاد الذكرى فيهم ومنهم من يوجب سؤالا
جوابا لسؤال الاول لان تلك القاعدة فيها موشى المعنى
فتدبر الثاني قال ابن هشام ايضا جواب لو ان كان جملة فعلية
فعلها ما من مثبت فالغالب افتراءه باللام وقد يجزى منها نحو
ولونسا لا ريبا لكم فلهذا تسمى بسميها هم ونحو قلنا ه خطا ما ونحو
خافوا عليهم وان كان متفيا فلا يفي الا بما والغالب تجزى بها من
اللام وقد تقتزن بها نحو

لو ان بالعلم نفي ما تفتيش به لما ظفرت من الدنيا بنفوق
وقوله

اما والذي لو سألنا لم يخلف التوكل من عنت عن عيني لما عبت من قلبي
فان تمثيل الجواب للنظم يقتضي انما يكون للوولا
اذا جامعها القسم ولا يكون للقسم بحال وان كان مضارعا
وجب نفيه بله نحو لو لم يخف الله لم يعصه وقد يحذف الجواب
لدليل مذکور مقدمه فلو لم يخف من احد هم ملء الارض ذهبا
ولو افتدك به او معنوي نحو ولو ان قرانا سيرت الآية اي كان
هذا القرآن او دليل مقتضى في اللفظ اذا قدر لما امناه استدل
بقوله ونم تكفرون بالرحمن انتهى وقد اخل الناظم بجواب لو
قال الساطي فكان ينبغي ان يزد من مثالا

تجانب الما فيه باللام وبما او مضارع بله فجزما
وفي المعنى قيل وقد يكون جواب لوجه اسمية مفرونة باللام
او بالالف قوله تعالى ولو انهم امنوا وانقوا المؤمنين من عنده
خير وميل في جواب قسم مقدم انتهى وميل في التمثيل على
انها جواب قسم قسم مقن عن جوابها والتقدير لا يبينوا واسه
مؤوبة قال الدماميني وهو مخالف لقوله ان لو لا يفتي
جوابها عن جواب القسم الثالث قال ابن هشام ايضا لو
تدل على ثلاثة امور ذكر الناظم اثنين منها صريحا ومما التعليل

والعنى واستغنى عن الثالث وهو امتناع شرطها لاستلزامها
لأنه لا كانت حرف ايجاب لا يجاب وكانت الشرطية وهو قد رخص
على افادتها الشرطية وعمارة هذا الحسن من عبارته
في بعبارة كتبه لان قوله في الكافية والتسهيل حرف يقتضيه امتناع
ما يليه واستلزامه لتأليه فيها نقص التنبيه على افادتها
المحتملة وزيادة قوله واستلزامه لتأليه فانه مستفاد من ذكر
الشرطية واما قوله في بعض نسخ التسهيل حرف يقتضيه امتناع
ما يلزم من ثبوت ثبوت غيره ففيها عدم التنبيه على المحط
وعدم التنبيه على التأني التي عقدت السببية فان ظاهرا
ان السببية معقودة بدونها واما قول سرحف لما سيفع
لوقوع غيره فمقتضى ايضا الدلالة على عدم الوقوع قبل مستفاد
كان سيفع فدل على عدم الوقوع قلنا ان صغ في فاسدة لان
الذي كان سيفع هو الجواب انتهى **السرا** بع اظهر ان لو
تقتضى امتناع شرطها اياها ان لم يكن لجوابها سبب غيره
لزم امتناعه والامر يلزم امتناعه ولا ثبوت **قال الشيخ**
الامام في الدين السبكي في مسأله التي تكلم فيها على التبعين
مواقع الكتاب العزيز والكلام الفصيح فوجدت المستفاد فيها انقفا
الاول وكون وجوده لو فرض مستلزما لوجود الثاني واما
الثاني فان كان الترتيب بينه وبين الاول مناسبا ولم يخلف
الاول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة لقوله تعالى لو كان
فيها الهة الا الله لعسدتا وكقول القائل لو عيني لا كرمك
لكن المقصود الاعظم من المثال الاول في الشرط رد اعلم من
ادعاه وفي المثال الثاني ان الموجب لانتفا الثاني هو انتفاء
الاول لا غير وان لم يكن الترتيب بين الاول والثاني مناسبا
لمتدلى على انتفا الثاني بل وجوده من باب الاول كقوله نعم
العبد صبيك لم يخف الله لم يخف الله فان المعصية منتفية
عند عدم الخوف فعند الخوف اولى وان كان الترتيب مناسبا ولكن

للاول

للاول عند انتقائه في يخلفه مما يقتضيه وجود الثاني كقولنا لو
كان انسانا لكان حيوانا فانه عند انتقائه الاستحالة قد
يخلفها غيرهما مما يقتضيه الحيوانية لم تدل على انتفا الثاني انتهى
ولده التاج الترتيب في نحو لم يخف لم يخف من بعض مناسبا وزاد في
الانتقام وعبارته في جمع الجوامع ثم يتبع التالي ان ناسب ولم
يخلف المقدم غيره كلو كان فيهما الهة الا الله لعسدتا لان
خلفه لقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لربنا وانا
بالاول كلو لم يخف لم يخف او المساواة كلو لم تكن ربية لما حلت
للمرضاع وشرحه الجلال المحامي بالامزيد عليه في الايضاح وبين
ان المثال الاخير انقلب عليه منوا وصوابه ليكون للادوات
لوانتفتا اخوة الرضاع لما حلت للنسب وقال لوقال بذلك
المساواة المساوي لكان النسب بنفسه وهذا مراد شارح
الموضيغ وان كانت عبارته لا يتفق بالعرض وقد سبق كل على بعض
القاصرين ظاهرها فراجعها متاسلا قال الشيخ الامام وقد
نظمت ما تلخص في لوالا امتناعية في ابواب وهي
مدلول لوريط وجو فان بار في سابق الارمان
مع انتقادك المقدم حقا بلاربي ولا تؤمر
اما الجواب ان يكن مناسبا وليس غير شرطه مناسبا
فاحكم له باليقين ايضا واعلم بان كلالا دخل في المقدم
اولم يكن مناسبا فواجب من باب اولي ذلك حكم لا زب
وفي مناسبه له اذ يفقد مناسبه سواء قد لا يوجد
هذا جواب لو يقتضيه من منتفع وواجب ومحتل
ومعظم المقصود فيما يجب اثباته في كل حال يطلب
مسأله نعم الذي لو لم يخف لما عصى الله وما اقترق
ومعظم المقصود في المنتفع ببيان في شرطه الذي ادعى
كلو يكن فيها شريل لعسدتا فالواحد المليك
وان ذلك اليق محقا سرا في عدم الذي تلا بلا سرا

كلوا تنبني لكن تكرر كرامتي لمن قلاني تقدم
 ويكون لولا ذلك على امتناع الجواب مطلقا اعترض من الحاجب
 فلو لم لو حرف امتناع لا امتناع اي يقتضي امتناع جوابها لا امتناع
 شرطها لا يقتضيه امتناع الجواب في كل موضع وليس كذلك وان
 الشرط سبب والجواب مسبب ولا يلزم من انتقا السبب
 انتقا المسبب لان السبب يتقدم على الامر بالعكس لانه يلزم
 من انتقا السبب انتقا جميع اسبابه ورد عليه السبب في
 المختص والمطلوب بالانطيل به وقد بينا في جوابه المختص ما
 ينفلق بذلك **هـ** او قيل في توضيح كلام القوم انهم يريدون
 انما يقتضي امتناع الجواب المذهب على الشرط لا امتناع الجواب
 مطلقا فاذ قيل لو جازي اكرمته افادت لو امتناع الاكرام المذهب
 على المذهب لا امتناع الاكرام مطلقا فبهذا استتم العبارة وتطرد في
 جميع المحال وصححه السمع بان المراد انما تدل على انتقا المساوي
 من جوابها للشرط فالمعنى في لوزن العبد سواله لانه لا عطاءه
 عطا مساويا لتركه سواله ومودون عطابه بسواله الخامس
 ذكر الجلال المحلي ان شرط لو يكون متبنا ومنفيا وتاليها كذلك
 فالقسام اربعة وقال بعد التمثيل لما انتق في التالى كونه
 ناسب ولم يخلف المقدم غيره بلو كان فيها الية الا انه لفسد
 اما امثلة بنية القسام فتحو لو لم يجيب ما اكرمته لو جيبني
 ما اهتمك وقال بعد امثلة ما ثبت ان لم يناف وناسب اما
 امثلة بنية القسام بهذا القسم فتحو لو اهتمت زيد الاثني
 عليك اي جيبني مع عدم الامانة من باب اوي لوزن العبد سوال
 ربه لا عطاءه اي فيعطيه مع السؤال من باب اوي ولو ان ما في
 الارض من شجرة اقلام ما نفذت ثلاث اثم اي فانتقد مع انتقا
 ما ذكر من باب اوي انتهى ولم يذكر امثلة ذلك في المساوي
 والودون وظاهر كلامه ان لوزن جميع تلك الاقسام تقتضي امتناع
 التالى ومنع المذهب بالانتقايه والمبني باثباته فتدبر وقال

الشيخ

الشيخ الامام السبيكي في الرسالة المشار اليها ما نصه وذكر بدر
 الدين بن مالك ما ملخصه الموافقة على انها حرف امتناع لا امتناع
 الشرط لا الامتناع مطلقا فذلك لا ينافيه الثبوت في نفس
 الامر ويرد عليه انه اخذ علة الحكم فيه افيه وان عدمه بقاد
 الكلمات لا يصندق عليه الامتناع بوجه من الوجوه وان
 استدل على امتناع الشرط بانه لو ثبت لثبت جوابه وهذا
 استدلال على امتناع الشرط بامتناع الجواب ولو كان امتناع الجواب
 لا امتناع الشرط مع ذلك لزم الدور **و** **قوله** ويقل ان لا وهما
 مستقبلا فتكون حينئذ بمنزلة ان ومنزلتان بمنزلة لواثباته
 الفراء وجعل منه ولين اثبت الدين او فوالكتاب بطل امية
 ما تبعوا قبلتك قال ولما اجاب ما في الجواب قال ابن
 هشام ومعنى هذا ان ما اذا وقعت جواب شرط فزنت
 بالفا قال ابو البقا وهو بقيد لان المستقبل ولولا لاضى
 وانما اللام موطية للقسمة وليست لازمة بدليل وان لم ينفوا
 عما يقولون ليس **قوله** لكن قبل اشار السمع الى ان المستند
 محذوف اي وكان حقه ان لا يجوز لكن ورد فقيل قال ابن هشام
 وهو حسن واقام السبب مع السبب وهو **قوله**
 ومي في الاختصاص بالفعل كان انما لم يقل مع ان القاعدة ان ما
 اختص بقيل حقه ان يعمل الفعل الخاص به لما تقدم وظاهر كلامه
 انه يلبيها العقل مضمرا في الاختيار كان خلاف مذهب البصريين
 فانهم يرفوا بين ان ولو في هذا قال ابو حيان وظاهر قوله
 تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي بدل على جوار لوزيد
 قام لا كرمته فيكون حجة لمن اجاز له لكن تأوله بعضهم ما حذف
 فيه كان واسمها وانتم تاكيد لذلك الاسم المحذوف او الاصل
 لو انتم محذوف كان وحدها واقتصر الضمير الذي هو الاسم منها
 لما حذف العامل **قوله** لكن لو ان بها قد تقرر بدليل على ان ليس
 فاعلا يثبت مضمرا بل مبتدأ كما يقول قال ابن هشام لاض

ليس في المسألة ولكن المسامحة استنبطوه من كلامه واختلفوا
 فمنهم من استنبط من تشبيهه ووقع ان بعد لو بانصاب
 عند وة بعد لدن ولا دليل فيه ومنهم من استنبطه من قوله
 رحمه الله ونقول لو انه ذهب لكان خبرا فان سببية لو كانت
 سببية على لو لا فانا تعلم ان الواقعة بعد لولا في موضع رفع بلا
 ما جماع امثلة البصرة واستدل للقول بانها فاعل بيثت مقدره
 بالاتفاق عليه في لاكله ما ان حرامه قال الشهاب وقد
 يعرف بان الموصول الحرة اخرج في الفعل من الشرط انتهى وفيه
 نظر **في** لا يلزم ان يكون خبرا ان الواقعة بعد لو
 فعلا خلافا للزمخشري فانه اوجب ذلك قال ليكون عوضا عن
 الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
 من شجرة اقلام قالوا وانما يجب كون الخبر فعلا اذا كان مشتقا
 لاجامد او ردا من مالك قوله لو لا بقوله لو ان

لو ان حيا مدرك الفلاح ادر كره ملاعب الرماح
 قال في المعنى وقد وجدت اية في التبريل وقع فيها الخبر اسما
 مشتقا لاجامد او وطريقته لما الزمخشري كما لم يتيقنه لا ينة
 لقان ولا ابن الحاجب والاما منع من ذلك ولا ابن مالك والاما
 استدلال بالشعر وفي قوله تعالى يود والوانهم يادون في الاعراب
 وتقنه الدما سبي بان هذه الآية التي نتج باستخراجها لونها
 للمتنى لا للشرط والكلام في لوالشرطية وقد ذكر المسألة
 ابن الحاجب في منظومته فقال

لو انهم يادون في الاعراب **ل**وللمتنى ليس من ذالالباب
 واقول قد يدعي ان لوالتي للمتنى شرطية اسرته معي المتق
 كما نقله في المعنى عن بعضهم وصححه ابو حيان في الارشاد
 وذلك لانهم جمعوا ما بين جوابين منصوب بعد الفاء وجوا
 باللام كفوله
 فلونبش المقابر عن كليب فيخبر بالذائب اي ربه

يوم الشعنين لقرعينا وكيف لقان تحت الفتور
 فلعله يختار هذا القول فتجده على مختاره خصوصا وكلام الزمخشري
 في الفصل ميل اليه وحيد فقول ابن الحاجب ليس من ذالالباب
 اي باب لوالشرطية ممنوع عنده بهذا وكلامه في المعنى ليس بان هذا
 الحكم ثابت للو في جميع احواله لانه بعد ان ذكر انهما قال
 وهنا مسأله احدها ان لو الخ ولو يفيد في تلك المسألة
 بنفسه وقال في التوضيح يقتصر لومطلقا بالفعل وان كان لم يذكر
 فيه التي للمتنى ثم قال وتلي لو كثيرا ان وصلتها بهذه المسألة
 عنده غير خاصة بالشرطية ويرجع النزاع بينه وبين ابن الحاجب
 في انبات ذلك ويصير يحججه صحتها في ههنا في وهو ان ظاهر كلامه
 في المعنى والتوضيح ان لو في يود والوانهم يادون مصدر سببية
 لوقوعها بعد يود واوحيد يرد انه اذا وى المصدرية ان كيف
 يقول من بانها مسند منع موافقة في ما ان حرامه على انما

أما ولو لا ولوما

قوله اما كهما يك من ية اعلم ان اما بفتح الهمزة وتشديد
 الميم حرف شرط وتوكيد دائما ونقصيل غالبا اما الشرط فندليل
 لزوم الفاعلة ههنا لبا واما الزممة بعد ههنا ولم تلمزم بعد غيرها
 من الشروط لما ياتي قال ابو حيان قال بعض اصحابنا لو كانت
 شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالما فاعلم
 فهو عالم ذكرناه ولم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر وقتها
 عمر وموقوف على قيام زيد واجيب **بانه** قد يجي الشرط
 على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله من بك ذابت هذه ابني
 وقوله

من بك اسية بالمدينة رعله فاني وقيارها القريب
 لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب **الاستدراك**
 ان المعنى من بك ذابت فاني لا احسدك وسبب ذلك ان لي بيتا

وكذلك ان يكن احد من اصل المدينة قانا لا غبطة فاني عزيب
وقولهم ان عالما فعلم بالمعنى مما تذكره عالما فذكرك حق لانه عالم
ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره انتهى ويقع في بعض العبارات
انها حرف متضمن معنى الشرط والمعنى في نقصن المعاني الجزئية
انما هو الاسماء واما حرف ملازم للشرط اعني عقد السببية
والسببية فالظاهر انها موصوفة له امثلة ونفسها هاهنا
يكن من يه وقع في كلامه وقد رها غيره في ما زيد فنطلق
بان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق وعلى كل فني تاييئة
عن اداة شرط وجملته وبه مخرج في التوضيح وهو مخرج قولهم
تاييئة عن اداة شرط وفعله اذ من المعلوم ان الفعل له فاعل
وفي الضريح في الدية حاجة انها تاييئة عن الفعل وحده وفي كلام
من عام يراد به خاص وهو موافق مصدر جوابها فاذا قلت
اما زيد فنطلق فالعنى انه لا يمنع عن الانطلاق وفيه من هنا
اذا دت التوكيد بخلاف زيد قايم اذ لا يفيد انه لا يمنع شي قيل
اذا دت لانه علق على محقق وهو وجود في المحقق والعلق على
المحقق محقق فهو دعوى بدليل بخلاف زيد قايم فانه دعوى
بجردة وكان تامة وفاعلها اما من في على ان من زائدة على قول
لنا على واما من يرسمه تتراجع لاسم الشرط ومن البيان الجنس ويشكل
عليه انه لم يجز على جنس بعينه كذا قاله الدماميني قال **الكتاب**
واقول المقصود من البيان انما التفسير ورفع اداة نوع بعينه
قاله شيخنا الشريف انتهى وقد يجاد **تكملة** من ان المراد
في خاص فنذكر وقال ابن هشام الذي اراه انهم لا يريدون
ان اما بعينه هذا اللفظ الذي هو مما يلي من في فهو او انما
هذا كناية وعبرة عن اليه وكنتهم لما فسروا بها من حيث هي
لا باعتبار مقام خاص بها وبهذا العمارة على هذا الوجه يستل
على تفسير كل موضع استمالا على طريقة الاحكام ويكون تفسيرها
في كل موضع بحسب ما يقتضيه الحال فيقال في خوفها ان كان

من المفترين الامثلة في التقدير مما يكن من وفاة فان كان الخ لان
المتوفي لا يخرج عن هذه الافتسام واذ قيل اما بعد فكانه قيل
مهما اذكر الحمد او مما يكن من ذكر الحمد **تيسر** قال
ابن الشجري ولما تزلت منزلة الفعل بقسبت ولكن لم تنصب
المفعول ولما نصبت الطرف الصحيح لقولك اما اليوم فاني منطلق
واما عندك فاني جالس ونعلق بها حرف الجر في نحو اما في الدار
فزيد قايم واما لم يجز ان يعمل ما بعد الطرف لان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبله خلافا للمبرر انتهى ومما قاله المبرر ونقله عن س ووجه
ان اما وصنعت على ان يتقدم في مما في خبر جوابها على الفا صلا للفظ
وسمع اما العبيد قد واعينيد بالنصب واما فرينشا فانا افضلها قال
في المعنى وفيه دليل على ان السور احد ما لا يلزم ان يقدر بها
يكن من في بل يجوز ان يقدر به غير مما يليق بالمحل اذ التقدير بها ذكرت
والثاني ان اما ليست غاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث
انه يجوز اما زيد افاني الكر على تقدير العمل المحذوف **قول** وفا
لتكون لها وجوبها الفا قال سابوحيان هذه الفا جازية في اللفظ خارجة عن
قياسها لانها لم تفي رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مسئله
قال وتقليل المع لزوم القايم ويلها بمهايك من في ليس يجيد
لان مما يليك من في لا يلزم فيه القا اذ كان صالحا لاداة الشرط
او لم يكن الا شري انه يجوز مما يكن من في لا بال به يستغ ذلك
في اما بل يجب ذكر الفا فتقول اما كذا فلما بال به فذلك على ان
دخول الفا ووجوبها ليس لاجل ان اولت بها يكن انتهى **قال**
الكتاب اقول انما لم تمت القا مع اما دون منها لان اما لما كانت دلالتها
على الشرط بانها عن مما يكن ضعفت فاحتاجت للزوم القا لئلا على
الشرطية بخلاف مما فان دلالتها على الشرطية بالامثلة فان اراد بقوله
نقليل المع ان قوله هنا وقاتلوا تلوه الخ مقادير قوله اما كما فلا نسلم
ان هذا تغليل بك قوله وفا كما لا يستدرك على قوله اما كما لان التشبيه
يغني عن لزوم القا فليتأمل واما لم تجعل القا عاطفة لان الخبر لا يعطف

على مبتدأ به ولا زيادة لعدم صحة الاستغناء عنها قال ابن الصايغ
لا ينتفع ان يكون زائدة وقد لزم من ان هذا الامتناع كمن زائد
يلزم كالباء في صيغة التعجب وهي افعل به قال الشافعي
اقول صحة الاستغناء عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد
منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزايد كقولهم قد فعلنا
بمعنى قولهم الزايد دخول في الكلام كمن وجب وليس المراد من
صحة الاستغناء عن الزايد جواز حذفه حتى يقال ان الزايد قد
يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفسر من صحة الاستغناء
هنا الاجواز المحذوف **باب** الاول قال المرادي ان
والاشياء يؤخذ من قوله لتلوثكوها انه لا يجوز ان يتقدم الفا اكثر
من اسم واحد وقال لا يفصل بين اما والفا الا بواحد من امور ستة
ذكرها منها جملة الشرط وذلك اذا كان جواب امسا طلبا بخوفات
ان كان من المقربين والخبر نحو اما في الدار فزيد قال الشهاب
كان جملة الشرط في معنى الاسم الواحد لعدم استقلالها فلا يستقل
على ما تقدم انه لا يجوز ان يتقدم على الفا اكثر من اسم واحد وكذا
يقال في الجار والمجرور انتمي اقول فيتعين في هذا العمل تقدير
متعلق المجرور وصفا وقال ايضا لا يفصل بين اما والفا جملة ثمانية
الا اذا كانت دعاء بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم مررت
امته فالامر كذا قال الشهاب رحمه الله وبوجه معنى اشتراط
تقدم الفاصل بان اما قامة مقام العقل فلا يليها الفعل ونحوه
ان الدعائية لا تختص بالفعلية انتهى اقول والفضل بالدعائية
خارج عن الامور الستة واعلم ان الشرح ذكر انه لما قدم الشرط
في قاما ان كان من المقربين اليه فان حذفته الثانية منها حملا
على الخطا ببروحا صله ان الكلام يفتق فابن اخذ اما في جواب اما
والاخر في جواب ان ومعلوم ان الفا في قاما خارجة عنها وقوله
لما قدم الشرط اي وهو ان كان من المقربين على الفا الداخلة
على ان وقوله اليه فان اي الفا الداخلة على ان والفا الداخلة

على

على روح فتدبر وقوله حملا على النظائر دليل لان المحذوف الثانية
وهي ان حذف جواب غير اما اكثر وفي دليل اخر وهو عدم
الاجفاف بحذف شرط اما وجوابها وثالث وهو انه اذا انقلب شرط
كان الجواب لسبا بغنما ليستدل بتقدم على ما خرقه الشهاب
وقد عرفت ما في ذلك مما مر من النزاع في كون هذه الامة من اعراض
الشرط على الشرط والخامس انه اجتمع فيها شرطان وسبب اخر
احدهما على الاخر الثاني قال الشافعي من الضروري ان يزيل
بين البيهتين مثلا وتلوثكوها جزا الجواب قد ما للفصل والافعالين قدما
قوله وحذف ذي الفا الى اخره لما التزموا معها ان يطورا
ذكر الجملة الشرطية التزموا ان ينشروا ذكر الجملة الجوابية
ليلا يحذفوا بالكلية من رتبين بحذف كلتا الجمليتين واجازوا المحذف
في مسيلة القول لانه في باب المحذف نظير الطرف في باب الفصل
واما شرطوا بقا الحكمة لتكون سادة في اللفظ مسند وزوال
الفا استغناء لوجود رابط بغير مرتبط وربما حذفوا الفا في غير
ذلك شد وذا نحو اما بعد ما بال رجال كذا قال ابن هشام
وقد يدعي ان التقدير فاقول ما بال رجال فيكون مما دخلت على قول
فالاول ان يميل بقوله صلى الله عليه وسلم اما مويج كاني انظر
اليها ذبحه من الوادي وقول عائشة رضي الله عنها واما
الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا او ضرورة بخوفات
القتال لا قتال لديكم والذي قد سمعهم على ذلك انهم قد صادفوا
قد خذف جوابا اذا حذفوا القول فاستأنسوا بذلك المحذف
جواز اذا لم يكن قول ومع ذلك فلم يطردوه **قوله** لولا ولولا
يلزمان الابتداء اذا امتناعا بوجود عقدة اي انهما اذا ادلا على
امتناع اليه لوجود غيره امتنعيا مبتدأ خبره محذوف وجوب
على ما مر في باب المبتدأ اقول امتناع مفعول عقدة وقوله
بوجود متعلق بعقدة او عبارة التمهيل بوجوب ومراده الثبوت
فان ان لو تدل على امتناع الثاني لوجود غيره امتنعيا مبتدأ

الاول نحو لولا على ملك عمرو وقال في المعنى واما قوله عليه
 الصلاة والسلام لولا ان اسبق علي امتي لامرنتهم بالسواك
 عند كل صلاة فالقيد لولا بما خافه ان اسبق لامرنتهم امر اجاب
 والا لا يفسر معناها اذا الممتنع المستقاة والموجود الامر انتهى
 واما قول امامنا وسيدنا الاستاذ المطلبي رضي الله عنه وعنايه
 ولا يشعر بالعلماء يبرز لكنت اليوم اسع من لبيد
 واسمع في الوفا من لبيد غاب الاميات قالوا في قوله واسمع
 يجمع مع لاطفة فلا يرد ان قوله واسمع الخ يقتضي ان ذلك يبرز
 بالعلم لان ذلك الاقتضا مبني على انه يعطف على اسعر الداخل
 في جواب لولا المقتضية لامتناعه بقي ان في قوله يبرز ذكر
 الخبر فاما ان يقال ذلك مبني على ان الخبر الخاص يذكر او يخرج
 على ما قيل في لولا الغنديمسكه لسلا ماسر في باب المستد
 وفي كتاب وصف المباني وتكون لولا حرف امتناع لوجود كذا قالوا
 والحق ان ذلك خاص بما اذا دخلت على موجبه فاما مع المنفيين
 فهي حرف وجود لوجود نحو لولا عدم قتيار زيد لم احسن اليك
 واما مع الموجبة والمنفية فوجود لوجود نحو لولا زيد لم احسن
 اليك ومع العكس امتناع لامتناع نحو لولا عدم زيد لاحتسنت
 اليك كذا بخط ابن هشام في الحواشي والقياس ان يقول مع
 المنفيين حرف وجود لامتناع هذا وما تقدم عن الجلال
 المحلي لو يقتضي انما امتناع لوجود مطلق والمنع اما وجود امر
 او نفيه والموجود كذلك فانه بر واقاد ان المرفوع بعد ما قاعل
 بفعل محذوف لا بها ولا بفعل مضمر اذ ليس في الكلام حرف يرفع
 ولا ينصب ولا حرف التزم بعده اصما ففعل رافع ولا يقبل ما يستلزم
 عدم الظهور مع وجود ما له نظيره وايضا فان المبتدأ المنفصل
 المرفوعات فاي موقع وجد فيه مرفوع محتمل للابتداء وغيره
 فالابتداء ايه اولى وايضا فاذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد
 لولا كان المحذوف من الجملة مؤخرا واذا حكم بفاعلية كان المحذوف

منها مقدمات والاخر بالحدف او بمن لا واصل **قوله**
 قال الدمايني قال ابن هشام جواب لولا نحو اب لو كن يقتر
 جواب لولا بعد كقول
 لولا الاله ولولا حق طاعته لقد شربت دما اخا من الفسل
 قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو قد يقتضون مقدر
 لوشيت قد يقع القواد بشرية نذر الخواهر لا يجد تعليل
 وهو ساذ كما ان اقتران جواب لولا بها ساذ ايضا الا ان يريد ان
 جواب لولا مع مفتر واما بعد مع اللام ويدونها واما جواب لو
 قاما مع بقدر دون اللام واما مع فلان هذا وفيه **قوله**
 واوليها الفعلا قال الاستاذ اي المضارع او ما في تاد سيله
 قال السحاب مدها يقتضي ان الماضي يقع للمخضيق ويكون
 يقع المضارع اي للاستقبال وقد ذكر ابن الحاجب ما حاصله انه
 لا يكون الا للتدبير اقول وقد ذاك الامور بعد ذلك تردهن
 الادوات للتوبيخ والتدبير فتختص بالماضي او ما في تاد سيله ولما
 يذكر في التمثيل من حروف التخصيص لا بالتحقيق ولكن عند صاحب
 المعنى في معانيها وقال فيه ان العربيين يقولون في حروف استفتاح
 فيبيئون مكانها ولا يملون معناها انتهى وظاهر كلامه ان التنبيه
 والاستفتاح مثلا زمان لا ينفك احدهما عن الاخر وفي شرح
 التمثيل للناظم الاكثر ان تكون للاستفتاح سواء قصد مع ذلك
 تنبيه او لم يقصد وقال ابن جني في الخصايع في بحث خلق الادلة
 قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يبنون صدورهم
 الاهداه فيها شيان التنبيه واقتتاح الكلام فاذا جامعتهما با
 حصلت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان معا ليداد منها
 وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا **قوله** وقد يليها اسم
 بفعل مضمر على نحو هذا لا زيد انضربه فيكون ذلك من باب الاستقلال
 ونحو امثلة نغنية الادوات وقوله او يظا هو خراجه او بفعل
 ظاهر منها آخر نحو هذا لا زيد انضربه فيكون مفعولا لذلك الفعل

المتاخر واختلف في تحقوله الامر جلا جزاء الله خيرا بدل على محصلة
 تنهت فقال الخليل رجلا مقول بفعل محذوف دل عليه المعنى
 والتقدير لا تزوني رجلا هذه صفة وتقبل بفعل محذوف على
 شريطة التفسير اي اجزا الله رجلا جزاء خيرا والاعلى هذا
 للتنبيه وقال يونس لا للمنى ونون الاسم للضرورة وقول
 الخليل او لا لانه لا ضرورة في اتمار الفل بخلاف التوبين وانما
 اوبى من اتمار غيره لانه لم يرد ان ندعول رجل على هذه الصفة
 وانما قصده طلبه وتضعيف ابن الحاجب له بان يرد صفة
 لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي جنيبة مردود
 بقوله تعالى ان اسرء هلك ليس له ولد ثم الفصل لانه وان لم
 تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية كذا في المعنى
 في بحث لا وقال في الجملة العاشرة من الباب الخامس ان من
 يخرج على خلاف الظاهر قول الخليل مع امكان الاستقلال
 وهو اوبى من تقدير فقل غير مذكور ثم قال ويجازى عن هذا
 بملأه امورا حدها ان رجلا نكرة وشرط المنسوب على الاستقلال
 ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجازى بان النكرة هنا موصوفة
 بقوله يدل على محصله تنهت وذكر الامر الثاني الذي نقله في بحث
 الاعن ابن الحاجب واجاب عنه بما رده كلامه في بحث الا ان
 والثالث وهو ما علق به الاول بنية في بحث الامر قوله لانه لم يرد

الاحبار بالذي والالف واللام

بعضهم سمي به باب التسميك وكثيرا ما يشار اليه هذا الاخبار
 لعقده الاحتصاص وتقوي الحكم ونشوب السامع او اجابة
 الممتحن فالاول كقولك الذي قام زيد واعلى من قال قام عمرو
 وخالد والثاني ظاهر لان هذا الاخبار اسناد بين وهو اقوى
 مما فيه اسناد واحد والثالث كقول واصف باقة صالح
 والذي حارت البرية فيه حيوان مسجود من جناد

كذا قال ابن عاري وكون هذا في صفة باقة صالح رده السعد
 ورد القول بانه وصف عبيد موي وقال انه في صفة العباد
 الجسماني كمال عليه سياتي الكلام والبيت لا في العلام العربية
 وهو عند جمهور ائمة السنة لمحمد وقال ابن دقيوق العبيد
 هذا البيت انما يقع عليه بالحيرة السرايع من قصص الخماة قال
 ابن عاري ويجمع المحققان بقول

فصدا احتصاصا وتقوي الحكم او نشوبيا او سيرا بذا الباب عونا
 والباية بالذي بالسميية لا المقدية لدخولها على الخبر عنه
 لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ الاخبار الى الاخبار عن
 الشيخ بسبب التقدير عنه بالذي ويجوز كونها الالة والاستفاد
 اي الاخبار عنه بالمية التقدير عنه بذلك كما قال ابن الحاجب
 وعبارته وقوله بالذي بالما فيه يعني الاستفاد كقولهم
 كسبت بالقلم اي اخبر متصلا بهذا الاخبار المقصود بالموصولة

قول ما قيل اخبر عنه بالذي فذكرت قريبا ان ظاهر هذا
 غير مراد وقد اشار له الناطم بقوله خبر عن الذي وانه مراد
 بما علمته وقال في المخرج من جملة التاويل انه على القلب وان عن
 يعنى اليك انتهى وكان عليه ان يقول والباية عن من ظاهر كلامه
 ان كون عن يعنى اليك من تمت القلب وكلام غيره يقتضيه انما
 جوابان قال ابن جماعة بعد ان ذكر ان ظاهرا الكلام مشكل
 اختلف الخماة في الجواب فمنهم من قال هو على القلب وكان الامر
 زيد الذي قام في جواب من قال اخبر عن زيد بالذي لكنهم
 قلبوا لما فهموا المراد او يكون مرادهم باخبر عن زيد بالذي اخبر
 عن الذي يزيد ومنهم من قال هذا من وضع حرف موضع حرف
 فوضع عن موضع الباء ووضع الباء موضع عن والعرب تفعل
 ذلك قال ابن عاري فاسألوه خبرا اي عنه ومن كلام العرب
 رميت عن الفوس يريه وبالفوس **قول** خلف يعطى
 الكلمة قال الم اي الذي كان به تكميل الكلام قبل تركيب الاخبار

انتهى والاولى الذي تكمل الاخبار بالسقاط قبل ان يقول
يدل قبل بعد لانه حبيبة صاخر اعمدة واما قبله فقد يكون
فضلة وبذلك غير في التوضيح ووقع في كلامه انك تقول في
الاخبار عن رغبة حيث رغبة فيك الذي حيث له رغبة تفرق
ممن ما كان مفعولا له باللام لان الضمائر تزد الاسيا الى
اصولها انتهى وعلل ابن ابي الربيع بحجج الدام بان شرط المنسوب
على المفعول لانه يكون مصدر **المد** او اعترض على السرا بان
الاولى لها التحصل المطابقة لانتية **قال** السهاب فكان ينبغي
حيث **را** ما بان ان يقول التي حيث لها والاحتياط غير السرا بالمد
مع له تذكير الضمير **قد** **جاء** بان السراج اشار بهذا
التقدير **لا** لا يستلزم المطابقة اذا كان الخبر مصدرا اخذا
مما ذكره الرضي في قول ابن الحاجب الكلمة لفظا **ما** **نفسه** ان قيل
لم يقل لفظه لطابق الخبر المبتدأ في التانيث **فأجواب**
انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية
كقوله حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو
مذمومة الدار مكان طيب وزيد شجرة مجيبة وقوله لفظ معناه
ههنا وان كان بمعنى الصفة اي مملووظ كما ذكرنا الا ان اصله
مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يوث ولا يثنى ولا يجمع انتهى فقوله اما في الجوامد
الى اخره مع تنبيه ايضا بالاخبار بالموت عن المذكور كما في المثال
الثاني فيجب جوار الاخبار بالمصدر الموت بالتاخر المذكور كما
فيما نحن فيه فليتأمل وعلى هذا يجمع الاخبار عن الرسالة
في المثال الا في بقولك الذي بلغه الزيد ان العبرين رسالة
فليتأمل فقد يؤخذ من ذلك ان الاول ما قاله الله لان فيه
قاعدة قد يغفل عنها **تنبيه** استغنى عن التكميل
فوائد ذكرها المراد منها ان الضمير الذي يخلف الاسم
التاخر لا بد من مطابقة الموصول لانه غايده ويلزم كونه

منه

غايبا

غايبا لانه غايبا لا بد لغايب لان الموصول في حكم الغايب ولو خلف مبر
غايبا متكلما او مخاطبا واجاز بعضهم جعله مطابقا للخبر في الخطاب
فتقول في الاخبار عن التانيث ضربت الذي ضربت انت لان الذي
هو انت كما يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي قلت وفرق
بانه يلزم ههنا ان تكون قايمة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ
بخلافه هناك واعلم انه يجب بخلاف هناك امور اخرى غير ما يفهم
من كلام الناظم والسهم منها انه لو كان الاخبار عن زيد من جار زيد
وعمر ووجب توكيد الخلف المستتر او الفصل بينه وبين المعلوم
عليه ليصح العطف تقول الذي جاء هو وعمر وزيد فلفظ هو تأكيد
للفاعل المستتر الذي هو خلف ومنها لو كان الاخبار عن زيد
في سررت زيد وعمر واحتيج الى اعادة الجارة المعلوم على
الخلف بنا على استلزام ذلك في العطف على الضمير تقول الذي ضربت
به وعمر وزيد ومكذبا فتأمل **قول** نحو الذي ضربت به الى اخره
في الاشهر لو قيل لك اخبر عن ابوك من قولك زيد ابوك قلت
الذي هو زيد ابوك قال السهاب بدلا اخر لفظ هو ليكون موضع
الخبر عنه **قول** وبالدن الى اخره قال السراج اذا كان الخبر
عن زيد مثلا الباب مني او مجموعا على احد او موشاخي بالموصول
على وقته لو جوب مطابقة المبتدأ خبره وقوله على حده او موشا
قال ابن هشام غلط لا وجه له انتهى اي لانه يومه التقييد يجمع
المذكور وليس كذلك وقوله جي بالموصول على وقته اي ولو باعنا
كونه على وقته ما يخدم معنى في المعنى فلا يشكل قوله السابق الذي
حيث له رغبة وذكر مثلا لا يقتضيه فنه انفسا يضلح لما اشار اليه
الناظم ومو بلف الزيد ان العبرين رسالة ومن جملة ذلك انه اذا
اخبر عن الرسالة قبل التي بلغها الزيد ان العبرين رسالة ولما قدم
الضمير في بلغها عن موضع ما اخر عنه لانه امكن اتصاله فلا يفصل
تنبيه كلام الناظم لا يفيد جوار الاخبار بالتانيث
والله اعلم ويغيب قول الموضح بالذي وفروعه **قول** يقول تاخير

الحق ذكر الموضع انه يشترط للمخبر عنه سبعة شروط وكذا الشر لكن
الموضع جعل كونه في جملة خبرية وعدم كونه في احدى جملتين
مستقلتين شرطتين والشر جعلها شرطاً واحداً وانقضاء زيادة
استراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد فيا جاني احد
لانه لو قيل الذي ما جاني احد لم يوقع احد في الايجاب وهو
ممنوع عند الجمهور وعمل امتناعه عندهم اذا وقع احد بعد ايجاب يراد
به العموم كالمثال المذكور والا فلا امتناع نحو قل يواثقه احد كذا نقله
السهاب عن حاشية شيخ الاسلام وفي الطول في بحث نقده يسم
المسند اليه ان اية اللغة ذكروا ان احدا اذا لم يكن مزمناً بدلاً لمن
الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل وذكر الفقهاء ان الذي
مزمناً لا يكون بدلاً لمن الواو والذي يكون مهوراً الفاشق قال
وقد يقال ما مزمناً اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلاً يعني
لا مع كل ولا بد ومما انتهى في شرح التوضيح في باب اسما الافعال
كلامه يتعلق باحد عن ابن هشام وفي الاستثنوي في باب الاعلال ما حمله
ان احدا ان كان مأخوذاً من الوحدة كما لم يستعمل في العدد والمستعمل
في قل يواثقه احد فمزمناً بدلاً من الواو وما لا فلا وفي زيادة الا
يكون في احدى جملتين مستقلتين ليس في احد الما ضمير ولا بين
المجملتين عطف بالفاء بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين
او مستقلتين بينهما ما ذكر ومن المستقلين اللتين في الاخرى منهما
ضمير المتنازع فيهما نحو ضربني وضربت زيداً فتخبر عن زيد نحو الذي
ضربني وضربته زيداً قال السهابة كل ينتفع الاخبار عن الياء من
ضربني والتاس من ضربت لانه لو اخبر عن الاول مثل الذي ضرب
وضربت زيداً انا فليزمر عطف ما ليس صلة على الصلة بغير الفاء
او عن الثاني مثل الذي ضربني وضربت زيداً انا فليزمر العكس
اولاً ينتفع الاخبار فيهما لان الثاني قولك الذي ضربني وضربت زيداً
انا والياء الذي ضربني اخ الموصول في المعنى فقاينة الاثبات
على احد انا الذي شئتني اى خبرية وليس هذا خلاف قول الجمهور

ان خلف المخبر عنه يجب ان يكون غائباً مطلقاً لان الياء والتاء ليس خلفاً
اذ لم يخبر عنهما وقد يقال ينتفع بذلك لانه لا فائدة في الخبر بالنسبة
للمعطوف في الاول لا فائدة مما يفيد من نسبة الضرب المتكلم المعطوف
على نسبة الثاني كذلك وقد علموا بذلك منع الجمهور كون الخلف
من ضمير المخاطب والمتكلم مخاطباً ومتكلماً ويحتمل ان يقال
في الاخبار عن الياء الذي ضربني وضربت زيداً انا قاتل بذكر كل من الياء
والتا ضمير الغائب لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا عن
التا ويحتمل ان لا اشكال فليراجع وليحذر واقول الوجه انه
لا فائدة للنسبة الاولى من السؤال لانه مضموناً على ان شرط الغائب الياء
الموصول ان يكون بلفظ الغيبة خلافاً لبعضهم وفي التوضيح التوضيح
بالاخبار عن الياء والتا في هذا التركيب لكن بالاولى لا فرق الا في احكام
معلومة ويحصل منه انه على طريق الاختصاص بنقطة الاحتمال الاول
الذي ابداه السهابة الا انه لا بد ان يفهم المتنازع فيه ويجعل
معمولاً للاول بعد ما كان معمولاً للثاني فيقال الذي ضربني زيد
وضرب زيداً انا والمساواة في الارتشاف وفيه مخالفة للتوضيح
فليراجع وزاد الشرع تعالى اليه في التسهيل جواز استعماله مرفوعاً
كلمته انقصر على انه يخرج به ما لا زمر النصب ونقله الموضع في الحواشي
وقال فلا يخبر عما زمر الرفع كايمن الله وعمر الله او النصب كسبحان
الله وبعثات بين او الجرح كالكلع من ذي الكلاع ونظر بعضهم
في الاحتراز عما لا زمر الرفع لكن قد يوجب ما لا زمر فالاول واحد
وهو الرفع على وجه مخصوص كاف غير منفرد والاختيار به هنا
يخرجه عن ذلك قال وهذا الاخير يخرج بالشرط الاول يعني امكان
استفادة المعنى عنه لانه جعل ذلك اول الشرط قال الموضع
بعد نقله في الحواشي فلا يخبر عن احد جزئي العلم المضاف كامرء
من امرء الغنيس ويجعل من بعلمك فيمن اعرابه المضاف اما
من جعل مركباً تركيب المخرج فهذا البعد ولا يجس الاحتراز عنه
لانكارا من زيد وانظر لم ترك الموضع شرط جواز الرفع وانما

بشرط امكان استفادة المعنى قلعله فركه كالسارح لانه معلوم
 ان الكلام لا يدفني من القاعدة **هذا** او قالوا خرج بقبول
 التاخير الاسماء الاستغناء وحوها مما لا يقتل التاخير قال
 السهاب هلا اخبر عنه وقدم لاجل صدرية كما تقدم الخبر في ابن
 زيد وقد قيل بذلك هنا الا ان يقال **اراد** واكون باب الاخبار
 على طريقة واحدة من تاخير الخبر دائما **نقيب** عند
 الوضع مما لزم الصدر ضمير السنان وقال ابن جماعة ان القول
 بذلك فيه ممنوع لانه يقتضي ان العوامل لا تتقدم عليه وقد
 قالوا في قوله تعالى اذ امت كان الناس صفقان ان اسم كان ضمير
 سنان وفي قوله ان الحمد لله رب اسمران ضمير سنان **قوله**
 وتقرئ بنما الساطي على انه لا حاجة لهذا الشرط والذي قبله
 لانه يعني عنهما فتولا الاستغناء بالضمير لان ما يخرج مما يخرج
 به **قوله** كذا العتي عنه باجني قال السارح فلا يجوز عن ضمير
 عايد الى اسم في الجملة كالها من يجوز بضميرته ومن نحو فريد
 ضرب علامة لانه لو اخبر عنها خلفها سئلها في العود لما كانت
 بقود اليه فليزها ما بقا الموصول بلا عايد واما عود ضمير
 واحد الى شبيين انتهى وقوله فلا يجوز عن ضمير قاصر واعلم منه
 قوله غيره عن عايد سواء كان ضميرا او غيره كاسم الاسماء
 يجوز بضميرته ذلك ومنه ولما في النفي ذلك خبر هذا
 وما ذكره من التقليل يقتضي انه لا يجوز الاخبار عن ضمير ضرب
 من زيد ضرب جاريتة وعن الضمير المنفصل بالجاريتة لانه
 يصدق على كل من الضميرين انه عايد الى الاسم في الجملة وانه
 يستحق ان يعود بقا الاخبار على ما كان عايدا عليه قبل الاخبار
 لانه خلفه ولكنه اجاز اخر الباب الاخبار عن الضمير في ضرب
 من قولنا زيد ضرب جاريتة وقوله كذا العتي عنه باجني
 يقتضي انه يجوز الاخبار عن ذبلك الضميرين لان كلامنا يجمع
 الاستغناء عنه باجني الاستري انه لو قيل زيد ضرب جاريتة

عمرو مع ذلك بقي ههنا مسألة تقارض فيها كلام السارح ووالد
 لان كلام السارح اقتضى انه لا يجز عن ضمير يطليه بالعود شيان
 ووالده عن ضمير لا يخلفه اجني وفي لوقاك انسان زيد عالم
 فقال قاييل لغنيته فلو اخبر بالضمير المنفصل بقبول الذي لغنيته
 هو لم يعد الضمير الا على الذي ونقل في الارشاد خلاف
 فيها وقال لكنه هل شرط هذا الضمير ان لا يكون عايدا على شيء
 قبله او شرطه ان لا يكون رابطا لكان في الكلام رابطان نحو
 زيد ضربته في داره جاز **نقيب** قال السهاب
 فضية هذا الشرط امتناع الاخبار عن الضمير في قايير من زيد
 قايير اذ لا يستغنى عنه باجني لا يجوز زيد قايير عمرو
 فليتامل **قوله** او بضمير قال السارح فلا يجز عن موصوف
 دون صفته بل اخر ما بينه وبين قايير من موصول
 دون صلته قال ابن الخباز اذ قيل لك اخبر عن الذي الاول
 من قولك الذي قام الذي ابوه عاقل فاك نقول الذي هو
 الذي هو ابوه عاقل الذي قام فنؤخر الموصول مع صلته لانها
 اسم واحد لا انوكاك لاحد منهما عن الآخر فهو في مكان الموصول
 وصلته والذي ابوه عاقل خبره ومما صلة الذي الاول والذي
 قام خبر المبتدأ الاول وان اخبر عن الثاني قلت الذي الذي
 قام هو الذي ابوه عاقل فالذي الاول مبتدأ اول والثاني
 مبتدأ ثان وموكناية عن الذي ابوه عاقل خبره قال ابن
 هشام ويكون هو على ما اخبر المبتدأ الثاني لفاعل لقام والامر
 بمرز ولم يصح ومن الذي الاول بالذي قام هو لانه على ذلك
 التقدير مفرد ولان الضمير انما يكون على اعراب ما حل محله وهذا
 حل محل الخبر فلا يرتفع الا على خبر وفيه وفوق موصول قبل موصول
 نظر قال ابن الخباز في الكفاية ان لم يسمع وانما هو من مثل النخلة
 وفي ذهني ان الفارسي سأل عن ذلك ابن جني فاجازه وجعل منه
 قراة من قرا فاستغاث الذي من شيعته بفتح ميم من وضم

تأشيعته وقال في التوضيح فلا يجبر عن الجبر ويحكي اذ بدأ
لم يذ لا من لا يجبرن الا الظاهر والاختبار يستند على اقامة ضمير
مقام الخبر عنه وقال الدماميني في شرح التنبيه قد ينادر
في الذهن جواز الاختبار عن مجرور رب لانها جبر الضمير ولكن
التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود الى ما قبل رب
وهو الموصول وانما يعود ضمير رب الى ما بعده وذلك يحصل له
به ايهما يقرب به من النكرة فان قيل اذا قلت رب رجل
قائم ثم قلت الذي ربه قائم رجل قلنا فاما يجعل الغائب ضمير
قائم لربه قلنا القاعدة في باب الاخبار ان الضمير
الغائب خلف الظاهر الموحى لا ضمير اخر ثم ان ضمير رب لا بد له
من متبوع ولا ينبغي هنا ثم ما الفائدة في هذا الخبر وقد عرف
ان الذي قام اما يكون رجلا او في هذا الاخير نظر واعلم
ان قول الناظم او بضمير اي الغني عنه بضمير مثل قوله في التنبيه
مؤبا عنه بضمير كما لا يخفى على متأمل وحينئذ يظهر قولنا الموضع
ان الناظم استقطب من التنبيه استراط فتقول التبريد ولا يجمع
اعنته ارسا دحه بان المراد انه لم يذكره بهذا اللفظ وذكره
بلفظ غيره وهو قوله مؤبا عنه بضمير لانه لو كان كذلك لم
يكن لاستناده فتولد التبريد هنا فائدة لذكره قوله او بضمير
لكن مر عن الساطي ما يدل لذلك ومما ينبغي على يد وموان هذه
الشروط بل يحتاج لكل منها او بعضها يعني عن بعض كلام
الساطي يصرح بالاول وصنيع الموضع يخالفه قال في الحواشي
ما نصه قوله فتولد تأخير اي ان كان مفقدا قوله وتبريد
اي ان كان منكرا قوله باجني اي ان كان مضرا قوله او بضمير
اي ان كان ظاهرا فالتحقيق ان كل شرط في محله انتهى واذا عرفت
ذلك ظهر لك ان سارحه لم يصب الغرض فلا تقابل الجوهرة
بالعرض هذا اوقات السحاب قول السارح الرابع جواز
الاستغناء عنه بضمير مع قوله قبل الثالث جواز الاستغناء

عنه

عنه باجني يصرح في استراط كل من الامر من فتكون اوجه قول
المع او بضمير بمعنى الواو فان قلنا اي قربة على
ذلك قلنا الفريضة معنوية وهي النظرية المعنوية وفي ان
الخارج بكل منهما غير الاخر فيعلم ان احدهما لا يفتي عن الاخر فتكون
او بمعنى الواو وقاية ما في كلام المع الجوز مع فريضة معنوية
عليه ولا اعتبار عليه انتهى واقول قد صرح المراد في يكونها شرطية
وانه لا يجمع كونها شرطية واحدا وبين ذلك يعني ان السحاب
فزان جميع الشروط يمكن التنبيه عليها مما ذكره الناظم وان
لذلك لو يذكر جميعها انك لا تعلم ذلك المناسب لمقصود الباب من
التميز والامتحان وذكر بعضها لينبه الطالب به على الباقي
فلا يفصل عن الشروط بالكلمة وينبه بانها مصدر الاختبار فتقول
ما قيل اخبر الخ علم انه لا بد من فتول الخبر عنه للتأخير والتبريد
حتى يمكن ان يحلقة الضمير والاستغناء عنه باجني والابقى
الموصول بلا عايد والمبتدأ ابلا خبر لا غير ذلك من المحذورات
والرفع حتى يمكن الاخبار به والاثبات لانه بعد الاخبار يقع فيه
وبذلك يعرف فلكة الشروط مستسا اي اذا اخبرت عن الشمس
من طلع الشمس ومن طلعت الشمس فالامر فيه واحد فتقول التي
طلعت الشمس تأتي بالمالا غير لان الفعل مسند الى الضمير فهو
بمغزلة الشمس طلعت والما واجبة في ذلك ونقول ان زيدا قائم
فان اخبرت عن قائم قلت الذي ان زيدا هو قائم قال المازني
الذي جرائنا على ايقاع ان صله للذي قوله تغليب ما ان مفاعلة لتقود
ولا يجبر عن ان المفتوحة الا اذا اجبت بما في حينه خير كقولك سرني
ان زيدا قائم فاذا اخبرت عن قائم قلت الذي سرني ان زيدا هو
قائم ولا يجبر عنهما من نحو قولك اعلم ان انيتك لان اما في
حينه لا تقع صلة ولا خبر عن بيت ولعل لانها استلزاما في خبر
لكن لانها استندراك فان جئت بالجملة التي وقع فيها الاستدراك

لم يجمع الكلام ايضا لان الكلام جملتان ولا تابد في الاولى الاتري
 انك لو قلت ما قام زيد لكن عسرا فاقبم فاخبرت عن قابم قلت
 الذي ما قام زيد لكن عسرا موقايهم وموقاسد لان قولك
 ما قام زيد هو الصلة وموجلة لا عابديتها واذ كان ك
 المفعول له جملة لم يجبر عنه فلا يجبر عن الثاني في قولك ظننت
 زيدا ابوه قابم لان الجملة لا يكتفي عنها ويجبر عن المفعول
 مقدر في نحو ظننت وزيدا لم يجبر عنه لان الصلة لا تكون استقفا
 وباب الاختيار باب واسع مرفبه في الارشادات على ابواب النحو
قوله واختبروا هذا بال قال الساطي الشروط السابقة
 جارية هنا فقولك قبل لما اخبر عنه ههنا معناه في باب الاختيار
 الامة الذي خاصته وتعمد في قوله عن بعض ما واقع على الاسم
 ولا بد ههنا زيادة على ذلك من كون الجملة فعلية وكون فعلها
 منصرفا مثبتا مقدر ما وصيغ المراد في بقية حتى ان اشتراط
 ان يكون مثبتا لا يستفاد من النظم وقال ابن عازي لعقل قوله
 ان مع صوغ صلة سائل لا شرط كون الفعل منصرفا وكونه
 مثبتا ادعلة المنع في الصورتين نقد الصلة **اقول** هذا
 مستفاد من كلامهم كما لا يخفى على من تأمل ثم قال وقال
 شيخنا ابو عبد الله الصغير يوحى شرط عدم تقدم النفي من قوله
 يكون فيه الفعل قد تقدم ما اذا لا يتقدم مع اداه صدر انتهى وفيه
 بعد لقد اكلام ابن عازي وفي الحواشي لابن هشام ذكر ههنا
 شروطا اربعة وهي كون الجملة فعلية وكون فعلها منصرفا
 مثبتا مقدر ما واستفاد في الثالث من قوله ان صح البين فان
 المنفي لا يجمع ذلك منه وهو كان معن عن اشتراط التقدم وهو
 الذي على اشتراط التصرف وقد يقال ان زيدا من قوله زيدا
 ضربت لا يجمع من اخبار عنه او عن الفاعل بال لان لنا سبيلا
 في الاخبار ونحو ان نؤخره وان الماظهر انما اريد بقوله يكون

فيه الفعل قد تقدم ما ان تكون الجملة فعلية لان يكون في الجملة فعل
 وهي اسمية فلا يجبر عن زيد من قولك زيد ضربته لانه لا يجمع تاخره
 لكونه حالاً محتمل بخلاف زيد لي نحو زيد اضربه وقد يقال انما اراد
 الاول لان ابنة قال انك تحب عن ضمير ضرب وعن الجارية زيد
 ضرب جاريته مع ان الفعل لم يتقدم بالمعنى الذي ذكرت اما نحو
 زيد اضربت فلا يجمع الاختيار فيه عن زيد لان ضمير محله فصل
 بين الموصول وصلته وان اخر منع من ذلك ما منع من حذف
 العايد متفصلا لهما اولى لانه قد صرح بالضمير سوخر اقليم محتمل
 الكلام غيره وههناك موحى وف فربا يجوز نقده مفعلا
 فان قلت **ان القياس يقتضي صحة الاختيار عن الاسم**
 الذي في الجملة الاسمية بال في نحو قايم الزيد ان فنقول اذا اخبرنا
 عن الزيد بن القايم ان الزيدان فلا وجه للتقييد بالفعلية
قلت قد يمنع منه لان المسألة انتقلت من باب المبتدأ
 والفاعل الى باب المبتدأ والخبر وقد يقال لا ينتفع ذلك على قيا
 الاختيار عن الطرفين والمفعول له وقد يفرق بان هناك محل الجار
 والمجرور معن عن اللفظ وههنا قال ذلك الاعراب قطعاً فان قلت
 من اين جازي هذه المسألة بعد الاخبار الاحتياج الى الخبر قلت
 من ضرورة ان المبتدأ في الحقيقة ليس وصفا وانما هو اسم
 موصول وموال وفضل الضمير لا يمكن لانقول القايم مما مبتدأ لانه
 انما كان يفصل قبل الاخبارية مثل ما واف بعدد انما المحلوله
 محل الخبر ومما ليس كذلك فانه وما نحو زيد قابم فلا يجمع
 فيه الاخبار بال لانك ان جيت بضمير زيدا في موضعه فصلت
 بين ال وصلته وان اخرته فقلت القايم هو زيد او مسمى
 هو الفصل والتأكيد ونما بينان والخبر لانه وما قبله معرفتان
 وفي مثل هذا يجب تقديم المبتدأ انتهى كلامه ولو وفق عليه
 السهاب اعناه عما ذكره في الحواشي فلا حاجة لنقله وقول ابن

هشام لان ابنه قال الخسلا في ثابته فربما **قول** والفعل قد
تقد ما حقه ان يقول وما في معناه فانه يقال طعامك مأكول
ثم يقال اخبر عن الطعام فقول المأكول الطعام وكذا زيد صار
نقول الصارب زيد ولم أر احد ابنه على هذا قال ابن هشام
قوله ضمير غيرها حاضر كان او غائبا نقول في بلغت من الزيد
لجاءه من يوم الجمعة اكراما لزيد رسالة اذا اخبر عن التاخر
المبلغ ولا يبرز الضمير وفي الاختيار عن بنية الاحكام المبلغ انما
في الحاضر المنكسر ومثاله فيه مخاطبا بلغت تقول المبلغ انت ومثاله
غائبا انك تقول في زيد ضرب جارينه في الاختيار عن ضمير ضرب
زيد الصارب جارينه هو لا يستتار وعن الجارية زيد الصار
هو جارينه بالامر لان في الاول ضمير وال في الثانية ضمير
غيرها كما اشار اليه الشر قال ابن هشام فان قلت **هذا**
مخالف لظاهر كلامهم من وجهين احدهما اشتراطهم تقدّم الفعل
في الجملة والثاني قولهم ان الخبر به يكون مبتدأ والخبر عنه يكون
خبرا والصار بها من جملة الخبر الجواب **انه** لا اشكال في
لان معنى تقدّم الفعل تقدّمه في الجملة التي يقع فيها الاختيار لا تقدّمه
في اولي مستكسره واما الثاني فواضح لان الصار بها مبتدأ وهو
فاعل وجارينه وخبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه
من جملة الخبر لم يخرج عن ان يكون مبتدأ ولو قيل انه مخالف
لقوله هو ان لا يكون ضمير غائبا الي اسم في الجملة كان حيدا او المهد
به **تبيينها** الاول قال المرادي ذكر الاخفش
سنانين خبرين بها بال الذي الاول قلت جاريا زيد لا قدنا
زيد فاذا اخبر عن زيد قلت القابض جاريتاه لا القاعدتان
زيد ولو اخبرنا بال الذي قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قدنا
زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة المعطوفة وقد اجاز بعض
العويين مررت بالقابض او ان لا الذي قدنا في هذا يجوز الاختيار

في المسألة بالذي قال السحاب اقول الضمير في قدنا جاريتاه
الصانعتين لضمير الموصول اذا التقدير فقدت جاريتاه والمفعول
في عايد المبتدأ بمثل ذلك وجوز في قوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن يتربصن ان يكون خبر الذين
لان النون عائدة للارواح المضافة في المعنى للموصول فقياسه
الجواز في سنانين انتهى واما يتوفون من كلام المرادي انه على
تقدير الاختيار بال في الجملة المعطوفة ضمير يعود للموصول وقال
ابن عازي الذي القابض والقاعدتان واقعة على زيد فاما الاولى
فلا اشكال واما الثانية فصلتها خالية من ضمير يعود عليها لكن
لما كان فيها ضمير مستكن يعود على الجاريتين واما قد اضيفتا
لجاريد الذي وفقت عليه الى انفق ذلك فيها ولا ينفق عند
الجمهور في غيرها كالذي شر قال الثانية يجوز المضروب الوجه
زيد ولا يجوز الذي ضربت الوجه زيد قلت **ويبين** ان
يجوز من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتقدي قال السحاب
واقول كان وجه المنع كما يفهم من محله ان ضرب بعد رفعه الضمير
على النيابة صار لازما بالنسبة لزيد او عليه وكان الفرق بينه
وبين المضروب ان المضروب صفة سميّة وهي تقب على
التشبيه بالمفعول بخلاف الفعل الاستري انه يقال زيد الحسن
الوجه ولا يقال زيد حسن الوجه فاما مثلي انتهى وقال ابن عازي
في توجيه كلامه الاخفش اصله قبل الاخبار وانه تعالى اعلم
ضرب وجه زيد فلما اراد الاختيار قبل المضروب وجهه زيد ثم
ايدل من الضمير الى فقبل المضروب الوجه زيد فامتنع الاخبار
بالذي بعد تقويم ال من الضمير وقال في معارضة بحث
المرادي المشهور ان تشبيه اللازم بالمتقدي خاص بالصفات
الثاني قال السحابي ذكر في البيت الاخير الجارية غير من هو
له كما اذا اخبرته عن يا اكرمتني فانك تقول المكرمه انت انا

وان سببت قلت المكره انت انا فانتت بضمير اليعني المعنى ومنه ما
استد اين الخامس في كاتبتة

كف استكوا منك ما حلينا انا انت الصارني انت انا
النتي وقد مر الكلام على هذا البيت في باب المبتدأ والخبر
فارجع اليه ان اردت

العدد

قوله ثلاثة بالتأنيد عشرة خرج واحد اثنان وواحد
وثلاثان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما
بينهما في هذا الحكم وتخالفها ايضا في انها لا يجمع بينهما وبين المعدود
كما في التوضيح والمراد لا يجمع بينهما وبينه على طريق الامتالة
وافتر على التمثيل به ولا على طريق الوصفية اذ المر يقصد
بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود والعدد لا الجنسية
كما يوضح من كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله
لا تتخذوا الهين اثني اية واعلم ان العدد قد يذكر من غير
ارادة معدود فيؤيد فيه بالتأنيد لا غير نحو ثلاثة نصف ستة
ولا يفرق لانه علم موند واذا اريد به معدود ولم يذكر
مخون من ماهر محضات وانبعه سناس من سوال جازا لاثبات بالتأنيد
وعدمه لكن لا فضع الاثبات بهما المذكور وعدمه للموند كذا في حاشية
شيخ الاسلام وموسى بن جواز القاسم الموند اذا حذف المعدود
وليس كذلك فاحسن منه قول المرادي ويجوز ان تحذف الثاني
المذكر بهذا المطلق هو جماعة وقبة الشيخ في الدين السبكي
ما اذا كان المعدود والمحدوف لفظا ياء وجعل حذف التأنيد
الموافق لكلام العرب وذكرها خا رجاعا عن القياس ويوقف في تجوز
النووي الوجهين ونقله ذلك عن العرب وال حال في تقرير ذلك
وقد لحضتا العزم من ذلك كما سببة الفاكهي **قوله** احاده

مذكرة

مذكرة قال ابن هشام انما يقتبر الاحاد اذ المرين الميزان من جنس
ولا اسويج فان كان احدهما فالمعتبر تانيث التمييز وتذكيره
فتقول ثلاثة من القوي بالتا وثلاث من الغنم وثلاث من البط
بتركها الا ان قدمت صفة تقتضي التذكير فانه لا يجوز الا اعتبارا
فتقول ثلاثة ذكور من البط فان تأخرت فلا المقات اليها وان كان
فيه لغتان جاز وجهان نحو ثلاثة من البقر وثلاث من البقر
النتي وتعتبر في ان الغنم موند وهو ما قاله الشار ومثله في الصحاح
لكن في التوضيح تقول ثلاثة من الغنم بالتا وفي التفسير ان اسمو
الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه
لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث
وهو البقر انتهى **وقال** ابن هشام وفي مثال اسم الجنس ذكر ابن
الناظم غنم ويط والصواب ان الغنم مع القوم في انه اسم جمع لا جمع
ولا اسم جنس وقول العامة غنم خطأ وذكر في التفسير في صدر
الكتاب ان اسم الجنس يجوز فيها لامران نحو اعجاز نخلة خا وبنة
اعجاز نخل منقور والتذكير اضع وانه لذلك قال الناظم الكلام
واحدة كلمة وامن معط قال واحد ها لكن في الحواشي لابن هشام
هنا واما اسم الجنس فتقول ثلاثة من الكمل لانه مذكور وثلاثة
من النخل وثلاثة لانه يفكر ويوند وقوله مذكور فيه اجمال فانه
لا يدري مذكوره المعنى او اللفظ والحكم انه ان كان اسما فالمعنى
لفظ مفرد المعدود دون معناه فتقول ثلاثة شحوص قاصد
نسوة وثلاث اعين قاصد رجال الا ان عند المعنى مرجح ويجوز
مراعاة تذكير او تانيث فالاول كقوله ثلاثة اعين من بني فلان
او ثلاثة اعين بجون الديار الثاني كقوله ثلاث شحوص كاعية
ومعصوم وموعنة الخجاة ضرورة وظاهر كلام الناظم خلافه
وربما رجح اعتبار المعنى كقوله استعمال اللفظ مراد به ذلك المعنى
كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود فان النفس موند ولكن كسر

ان يراد بها الشخص وسمع يوش رويه يقول ثلاث انفس ترك
 النافق ابن هشام وجزء الماظم وابنه وجماعة بنابيك
 النفس وانا اري فيها الوجهين لانهم استدلوا بقوله تعالى
 ان تقول نفس قلنا وفي اخرها بلي قد جاتك ابائي وان كان صفة
 فالمعتبر الموصوف النوي لا الصفة مخوفه عشر امثالها اي عشر
 حسنة امثالها وقالت ابن هشام فان قلت **سنة** يرد عليه
 امور احدها ان المعدود اذا كان مذكرا او لم يكن مذكورا
 ان يجرى العدد من الالف الى اربعة اشهر وعشر الثانية ان اسم
 الجمع واسم الجنس المعتبر خالما لاهمال مفرد اسم الجنس اللفظي ولا
 مفرد اسم الجنس المتقدم الثالث ان المعدود اذا كان صفة فالمعتبر
 احاد الموصوف لا احاد الصفة فنقول ثلاث ربعات قاصدا
 رجلا وثلاث دواب قاصدا ذكورا والربع ان المعدود اذا كان
 جامدا وكفي عوته عن مذكر وبذكره عن مونث واقتزن باللفظ
 ما ينوي طاب المعنى او كثر التغيير به عما يجالسه كالنفس فانه
 يعبر بها عن الشخص كثيرا جاز مراعاة المعنى قل
 اما مسألة الصفة فلا تزد لان المعدود في الحقيقة اما هو
 الموصوف اذ لا بد من تقديره ونحن خراج احاده قطعاً واما
 مسألة مراعاة المعنى فلا تزد ايضا لانها غني لارتماء ولا راحة
 نقانية ما فيه امل وجهها من جوحا لم يفسد عليه وكذا الجواب
 عن مسألة حذف المعدود في قول ابن عصفور ان ذلك مرجوح
 لا في قول الزمخشري واما مسألة اسم الجمع واسم الجنس فلم
 يفرق بينهما بدليل قوله احاده واسم الجمع لا واحده واذا اطلق
 الواحد فانا يراد به الواحد اللفظي ولانه سيقول بلفظ قلته
 وهذا الما يقال في المجموع لانها قلته وكثرة ولان قوله جمعا
 انما يدل على الجمع الاصطلاحي لا اللغوي انتهى **فصل**
 بما تقر من ان المميز اذا كان اسما فاعتبار التذكير فيه والتانيث

في الغالب

في الغالب بلفظه لا بعناه بسطره المتقدم يرد ما استدل به بعض
 العلماء قوله تعالى ثلاثة فزووا اربعة شهداء ان الاقراء
 الاطهار لا المحضون على ان شهادة النساء في الزنا غير معتبرة لان
 المحض جمع حينة وهي مونث فالواحد المحض لفيل ثلاث
 ولو اريد النساء اربعة شدة القليل اربع ووجه الرد ان المدعي هنا
 اللفظ ولفظ فزو وشهد مذكر **قول** في الصند جرد بغير عليه ان
 يقول وسكن عن عشره في السنين لا الكمانية قال الله تعالى
 ولما لعشر **قول** والمميز اجر الى اخره ان لو كان موصوفا به
 ولا صفة فله فالاول نحو ابواب خمسة والثاني نحو خمسة ابواب
 والاحسن في الثاني ان يكون عطفا ببيان لجوده ولا مصنا قال
 مستحقة نحو خمسة زبد لانه قد عرفتها وعرفت ما عنده ولو لانه
 ذلك لم ترفع الاضافة ولا اريد بها حقايقها ثلاثة نصف ستة
 واعلم ان لما قاله احرر ولم يعين جارا لغير ان الجراضا فنة
 العدد ومما اظاهروا ان قوله جمعا معناه اذا كان جمعا فيكون
 احقرا من ان يكون اسم جنس او جمع فان جره فيها انما هو بين لا بالانتماء
 الاما شدة وقد يقال لو اراد هذا اليمين ما خاله اذ لم يكن كذلك
 وكان ذلك لازماله اذ اشار اليه بما هو كالنفس وتتميز الفقل
 انما تارة لا تتميز اصلا وذلك اذا اضيفت لغیر مميزها او اريد
 حقايقها وتارة تتميز بجمع وتارة باسم جمع او اسم جنس وفيه
 ما يقتضي التوضيح وحاصل كلامه في هذا الباب على التميز ان
 يتميز الثلاثة والعشرة وما بينهما بمجموع محفوض وما تجاوز
 ذلك فتميزه مفرد فان كان مركبا او عقدا او معطوفا فنضوب
 او غير ذلك محفوض وهو الما يميز والالف وتثنية وجمعها
تبيين الاول وجه الجواب انه لما كثر استعماله
 اثر وانما المميز بالاصطلاح للتفريق لا بالاشتقاق المتوهم
 والنونين وكثرة جمعا بالمطابقة بين العدد والمعدود وكونه
 للقلة بالمطابقة ايضا لقلة المعدود وعدم الاضافة في اسم

نحو

الجنس والجمع بعد كثرتهما كالجمع الثاني في كونه التوضيح انه قد يتخلف
 كل من الجمع والتكثير والفكرة وسئل ذلك والفر من لنا انه قال ان
 تخلف بين الفكرة اما لا يما له اولسدة وذه نيباسا واستقلا وسئل
 السادة قائلين ثلاثة قرد وقال فان جمع قرد بالفتح على افتراض
 وفيه ان لقربنا قلته مطرد وهو افتراض ان افعل مطرد في فعل يفتح
 الفا اذا كان صحيح العين **قول** ومائة والالف الى هذين اللفظين
 اي جنسهما السائل لثنتينهما وجمعهما نحو مائتا رجل ومئزر رجل
 والاف رجل والاف رجل وليا ذلك يفسر كلامهم في بين الفرزدق
قول ومائة بالجمع قد رد افرد في نحو ثمانية سنين في الشك
 عطف بيان للثمانية انتهى الزجاج يجوز ان يكون ضميا على معنى
 ولبواية كسهم سنين ثمانية فغطف سنين على ثمانية بيان
 وتأكيد وان يكون جر افعا للمائة وموتابع في المعنى ثلاث
 كما قال منها اثنان واربعون حلوبة سمودا فغطف حلوبة وهي
 في المعنى لغت لجملة الغدد وفي الفصل ان الزجاج قال لو انقلب
 سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبوا شمع مائة قال ابن الحاجب
 لانه قد فهم من لغتهم ان مائة مائة واحد من مائة فاذا قلت مائة
 رجلا فالمميز رجل ومو واحد من المائة فيكون سنين واحد من تلك
 المائة واقل الجمع ثلاثة وهذا الذي ذكره جرده فتراة الاخوين
 اذ لا وجه لها الا التمييز وهذا الذي ذكره ليس بلا وجه لان ذلك
 محصور يكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فانه مائة في ثلاثة
 اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع فاذا عدل الى المفرد لغرض
 فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي الرمز
 الطبي الذي ذهب اليه الزمخشري عكس ذلك لانه جعل المفرد
 اصلا والجمع فرعاً ابن الحاجب من تون المائة فهو يدل لئلا يلزم
 السد وذن وجهين لوجعل التمييز جمع ضمير المائة ونفسه كذا
 بخط ابن هشام عليه رحمة الله تعالى على الدوام **قول** واحدا
 ذكر الى اخره قال ابن هشام ههنا سنة اسيلة ثلاثة في البيا

وثلاثة

وثلاثة في التذكير والتانيث فالثلاثة الاول لم يني واصل
 الاسم الاعراب وجوابه اما الاول فلتتدبر له منزلة المصدر
 من العجز واما الثاني فلتضمنه معنى واو العطف اذ الاصل
 خمسة وعشرة كما تقول خمسة وعشرون الثاني لو كان البيا
 على حركة واصل البيا السكون وجوابه لانه اضلا في التمكن
 الثالث لم كانت الحركة فحقة وجوابه لان هذا الاسم يستطال
 بالتركيب فاو عر يخفض الحركات واما الثلاثة الاخر فاعده لا اجري
 الجذران على ما كانا عليه من الحاق الثاني لما فقيل خمسة عشر رجلا
 كما يقال خمسة رجال وعشرة رجال والجواب انه
 كرهوه لما فيه من اجتماع تانيثين بلفظ واحد مع المذكور مع ان
 الكلين كلمة واحدة فان قلت **فهل لا كرموا ان**
يقولوا احدى عشرة قل **العلامتان مختلفتان**
لفظان الف لفظها غير لفظ التان فان قلت **فهل**
كرهوا اثنا عشرة قل **الثالث للتانيث في عشرة**
ولا ذلك في تنصا بدليل سكون ما قبلها صحيحا فان قلت
لم لا كرموا اثنا عشرة فان الثالث للتانيث بدليل انفتاح ما قبلها
قلت لما ثبت لمائة تنصا عشرة ان الدال على التانيث
 انما هو الصيغة لا التانيث لئلا يكون في اثنا عشرة وان انفتح
 ما قبل التانيث **السؤال الثاني** **لما لا قيل في الموت ثلاث عشر**
جوار كما كنت تقول ثلاث جوار وعشر جوار والجواب
انهم كرموا اخلا لفظين واقتصر على الموت من الحاق تالامحذ ومن
في الحاقها السؤال الثالث **فلم كان الموت هو الثاني في نحو**
ثلاث عشرة جارية والمذكر هو الثاني في ثلاثة عشر رجلا
وقاصله فلم كان الجاري على القياس هو الثاني والجواب
ان الضرورة لما اوجبت ان لا يجردا معا ولا يونس معا لقين
يجري احدهما وتانيث الاخر وكان ما فعلوه او لم يفسر

لوجهم من احدى ما انهم اخرجوا النيف على ما ثبت له قبل التركيب لانه
استيق فلنظروا به قبل ان يجي العقد كما كانوا يلغظون به وحده
لان الضرورة انما تدعو الى الخرج من قياس العدد عند مجي
العقد فلو علموا الاول قبل مجي العقد لم يناسب والثاني ان القياس
لما اوجب الخرج من قياس العدد واتباع قياس غيره في احدي
الكلتين حقا لا يحصل المعضل وان اللذان تقدم شرحهما كان اجراء
العقد على القياس او بما من اجرا النيف عليه وسبب ذلك ان تانيث
الكلية وتذكيرها لما يكون في اخرها انتهى كلامه رحمه الله ولا
يجز من على جواب السؤال الاول من السلامة الاول بان سبب البناء
مختص في شبه الحرف فلا يفيح ما ذكره لان المختص فيما ذكر البناء
الاصل الواجب لا الفاعل من الجائز كما ههنا لان بناهذين اللفظين عرض
عند تركيبهما فغير يجز من عليه ان حاصله ان اخر الكلمة صا
وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ووجه الاعتراض ان البناء
كذلك ادنا من احوال الاخر وقول السهاب ان المراد تشبيهه بغير
الاسم وبما قبل التانيث في انتقا الاعراب واذ انتق الاعراب
عن الاخر ثبت البناء محل نظر ويرد على جواب الثاني منها ان كل اسم
له اصل في التمكن فالظاهر في الجواب بانه انما يبي على حركة لان له حالة
اعراب وانما كان كذلك يبي على حركة كما للمنادي واسم لا وبقوله في جواب
السؤال الاول من السلامة الاخر مع ان الكلمتين ككلمة واحدة يعنى
بالتركيب الوجهي يندفع ما يرد على الجواب بانهم كرموا اجتماع تانيثين
من انهم جمعوا بينهما في نحو حادية عشرة وخامسة عشرة لان التزيين
المرجي عنه موجود بدليل اعراب الاول وانما هو تركيب اصناف
وكذا يقال في نحو مائة امرأة لان التانيث مائة للتانيث بدليل
الجمع على مات **قوله** والشين فيها غير نتم كسرة قال الساطي
لا يسمع بالترامم اياها بل قد يفتخون لفتس **قوله** ومع غير
احد الى اخره هذا الغير هو ما ذكره بقوله الية ولثلاثة الخ وقوله

قصدا

قصدا اي عدلا بين الاسراف والاقتناء فلا تزد ولا تنقص ومنه
واقصده في مشيخ **قوله** واول عشرة اثني الى التذكير المجرى
مع المذكور وتانيثها مع الموت **قوله** اذا تنيثا او ذكر السمر
يقول انا تنيثا او ذكره وان كان اقيد لان قصده حكاية تميزهما
قوله واليا لغير الرفع المجرى من احوال المعرب والانهذا
اللفظ سبيل حالة الافراد وهي لا تركيب مع في اصلا وذلك قولك
في العدد تسعة عشر احد عشر اثناس عشر وهذا انما يكون بالالف
لا بالياء فان قلنا **قوله** لم يتركب بالفتحة والفتحة في التركيب
ما سلك باحوالهما من الفاظ النيف في البناء قلنا **قوله** لان
عشر واقع موقع نونهما ونونهما لو ذكرت لزم الاعراب فلهذا الغرض
بينهما مع ما يفهم مقام نونهما فان **قوله** لهما في خمسة
عشر ان عشر واقع موقع التثوين ومع التثوين بحسب الاعراب
فلهذا مع القايم مقام التثوين **قوله** لا يفيح ذلك لان القول
بذلك في اثني عشر الماص لان نونه مقارن لوضعه ولا يوقوف
وجودهما على وجود الاعراب ولهذا اذا عدوا قالوا واحدا ثلثات
عشرون ثلاثون فتكون الالف موجودة قبل ان ياتي الاعراب
ولا يمكن ثبوت تثوين خمسة ونحوها قبل وجود الاعراب فالواضع
وضع اثنان ووضع عشر ووضع اثني عشر وهذا تركيبه وذلك
افراد والافراد سابق والترتيب متأخر فلم يمتنع ان يقال ان المتأخر
وقع موقع المتقدم واما خمسة عشر فلا يمكن ان يقال ان الواضع
وضع خمسة بالتثوين بل يقول وضع خمسة بالاسكان ووضع
عشر كذلك ثم ركب فلم يكن معه ركب تثوين لان التثوين
لا يكون الا بعد الاعراب والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب
وترتيب خمسة عشر واخوانهما كما لا تركيب مزج وتركيب المزج
من الاوصاف السابقة على التركيب الموجب للاعراب فان وضعها
كوضع المفردات فاستمال ان يقال ان المتقدم وهو ثبوت عشر
في خمسة عشر واقع موقع المتأخر وهو التثوين هذا اما اشار

المير السارح رحمه الله وقد وضعناه بما لا يخفى ولنا في خاصية
 الفاعل في المقام مكانه عبارة المرام واستغنية من كلامه ان المركب
 العددي من المركبات المركبة وهو كذلك كما استلفنا في باب ما لا يضر
 وحيث كان شيء عشر من المركب المركب فلا محل لجزية الثاني كما ان
 المؤنة استين كذلك وقيل في محل جزية اضافة التي اليه وبناءه
 لوقوعه موقع المؤنة وبرده اعراب الصلاة في المقني الصلاة
 مع وقوعه موقع النون وقيل لضمته حرف العطف وفيها من
 اما يضمن معنى الواو لولول يكون له ارتباط الامر جهة العطف وحيث
 كان مضافا اليه فلا يضمنها كما لا يقال في غلام زيد امثله علام
 وزيدا لان يقال هذه اضافة نسبية لا حقيقية فلا يلزم فيها
 ذلك نحو سعدى كرم في لغة من اضافة ويجازي هذا يلغز ويقال
 لنا اضافة على معنى الواو واذا علمت ما قلنا عرفت ان السحاب رحمه
 الله لم يثبت بضم الميم لطريق الفرق فقال في قول الله لما علمت
 ان التركيب الخ قد يقال هذا موجود في خمسة عشر وبجواب
 بان مجرد افراد خمسة لا يقتضي التثنية بخلاف مجرد افراد اثنان
 فانه يقتضي النون وقال لان تركيب المرح الخ قد يقال هذا موجود
 في اثنى عشر وبجواب بان نون اثنان ثابتة قبل الاعراب
 وبعده قال وقوله من الاصناف المتقدمة يتأمل مع قوله السابق
 لان الامثلة في خمسة خمسة وعشر الخ انتهى فانه لو اصاب الغرض
 لم يجز لسؤال وجواب ولا امر يتأمل فتأمل **ففي**
 قال السالحي لا يعني قوله اثنان واثنان كالبين والبتين يجز بان
 عن قوله والسالفين الرفع وارتفاع بالالف اذ ينوهم بناوهم بالتركيب
 واما تمضيص جزية سواء مما بالفتح فالاول لاسيما في قبل الضا والثاني
 للتحقيق ومعنى الف اعني وعرض به لامر من اعراب بعض العرب
 العجز في خمسة عشر كعبدك قال س وبني لغة ردية
 وقد نية بما ذلك بقوله بعد ونحوه في عرب وقول بعضهم يا بني
 عشرة باسكان الياء تنسبها بعد كرم وقد تفتح نونه وقد تكرر

مع حذف الياء من غير المألوف اضافة الصدر الى العجز بقوله
 كلف من عناية وسقوته بنت ثمان عشرة من حجة **وال**
 ومن العشرين الخ في الكلام حذف معطوف اليه ومن العشرين
 وما بعد هكلا للتنقيح والصواب للتنقية والتنقيح وفيه اقامة
 الامر مقام **قوله** بواحد كما ربعين حينما اي منكم منصوب
 قال الحامد اما نصب الميم في العقود فلقد مر الاصابة اذ لا
 يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ
 ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلا يمتحون ان
 بصير واثنان اسمان فالاسم الواحد لا يرد عليه خمسة عشر
 لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك
 المميز فلم يلزم بصير ورة ثلثة اسميا شيئا واحدا واما افراد
 فانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبرا فزاده لتكون الفضلة
 اقلا انتهى وقوله واحد هنا يسكن كما صرح به السراج من انه يقال
 عشر و زيد وقوله فانه لما صار منصوبا الخ فيه انه فضلة
 مع الجرايمنا لان يقال المضب اظهر واعلم انه يقدم النيف
 بجموت التامة المتكرر وسقوط نهاية الثانية ثم يذكر العقد
 معطوفا على النيف ولا يفتقد العطف بالواو ومحل اختصار الواو
 بعطف العقد على النيف اذ اريد وقوعهما دفعة واحدة لا مانع من
 ان تقول فتنت منه ثلثة نفسين او من عشرين اذ قصد
 الترتيب مع القوار والخراخ قاله الدماميني **ثم**
 قد يميز هذا الباب بجمع واقع على كل من احاده قاله النعم بقوله
 عندي عشرون ورامهم اي عشرون شيئا كل متبادر منهم ومنه
 اثنتي عشرة اسباطا اي اثنتي عشرة فرقة اسباطا اي كل
 منها اسباطا وقد يقال في بال العددين مثنى والمفرد بسيط
 والجواب انه المفرد هنا لا التقات اليه لانه ليس واحد العددين
 واما واحد جمع والجمع مثنى بخلاف خمسة عشر ورامهم واما
 عشر سبطا فانه التمييز مفرد بلا كلام ومخلاف ثلثة اسباطا

فان مفردات الثلاثة انما موسيط لاسباط **قول** وميزوا
 مركبا وموا لاجد عشر والسبعة عشر وما بينهما وفي الحواشي
 لابن هشام فصرح ذكره بعض السابعية وهو صاحب التمتعة
 قال اذا قال له عندي اثني عشر درهما وادنا نقالزمة سبعة دراهم
 وخمسة اسدس ونقريه انه اذا مضى العدد بخمسين كان ذلك
 على التوزيع محوله عندنا ثمانية عشر جارية وعندها فيكون قد اقر له
 بمئة اعمد وست جوار فمنا قد يكون قد اقر له بمئة دراهم
 وسنة دوانق ولكنه لا يقال ستة دوانق بل يقال درهم
 فوجب لاجل تفخيخ الاقرار ان يسقط من الدوانق ما يجمع به
 استقامتها وهو واحد فيكون قد اقر له بمئة سنة دوانق ولا يد
 من تمثيل الاثني عشر فيزداد في الدرهم لتكامل فتكون الدرهم
 سبعة والدوانق خمسة ومجموع ذلك ثمانية دراهم الاسدس
 ولو قال ودوانق بالرفع لزمه اثني عشر درهما ولم يزد دوانق
 واحد لانه عطف الدوانق على الاثني عشر ولم يجعله تمييزا **قول**
 يفي البنا وعجز قد يعرب قال الساطي معناه قد يقع اعراب
 المركب في اخر عجزه كما في س لا كما في العرا انتهى وقال ابن هشام
 في كلام بعضهم ان البنا يفي كما يفي مع ال وفي كتاب الشجرة للصيرفي
 اذا اضيف احد عشر واخراته فالاجود بقا البنا وكذلك الاجود
 مع البقاوه لان ال والاصافه انما يردان المبيح الى الامر الب
 اذا استحق البنا في حال تفرغه كقبل وبعد فاذا اضيف او دخلته
 ال قد ركرة فاعرب فاما احد عشر وبابه فلم تنزل الا صافه وال
 حكمه عفا كان عليه لانه يفي في حالة التثنية فوجب ان يفي البنا على
 حاله وامان اعربها فانه قد ران الا صافه وال حكمه عفا كان عليه
 لانه يفي في حالة التثنية فوجب ان يفي البنا على حاله وامان اعربها
 فانه قد ران الا صافه وال يقوم مقام التثنية والتثنية
 بوجب الاعراب فذلك اعربها في الا صافه وال الف واللام
 انتهى **شعر** قال في التثنية لا يجوز باجماع ما في

عشرة

عشرة الابع الشعر يعني باصافه صدرة لا عجزه دون بنا قال
 ابن عاري اصلحه ابو العباس الفيلالي دون اصافه اي امانة
 العجز للفظ اخر **شعر** وضع من اثنين فافوق الى اثنى عشر قوله
 من اثنين ان واحد ليس بوصف وهو كذلك بل هو اسم وضع من
 اول الامر على ذلك كما في الاشعري في جعل للتوضيح لكن قال الرضي
 والواحد اسم فاعلم من واحد يحد وحد او وحدة الى مفرد والواحد
 بمعنى المنفرد اي العدد والمنفرد انتهى وقال شيخ الاسلام انما
 لم يقل من واحد لانه لا يأتي فيما يصاغ منه جميع ما يأتي فيما يصاغ
 من اثنين فافوقه ومئة لا يستعمل مفردا بل ما مع العشرة اجمع
 عشريين واخراته بقرانه لم يترك قوله بالاسم لانه حينئذ
 لا يعلم الغاية ولم يترك قوله فافوق لان العبرة حينئذ ليست
 بصافي دخول كل مرتبة من المتوسطات وقوله من فافا فائدة
 مع ما قبله بيان ان هذا اوصف لا اسم جامد ولم يكن يفهم
 ذلك من ذكر الصوغ لانه قد مراد به افعال مجردة المناسبة
 وبيان مطلق الاحد وقوله ومي ذكرت لانه لم يكن يفهم مما قبله
 ليلا يتوهم انه يوثق كالمستحق منه وان ذكر ما قبله لبيان تساويها
 في التثنية هنا وان لم يثنى وبابه المستحق منه **قول**
 وان ترد بعض الذي منه في الخ يعني اذا استعمل فاعلم المذكور
 مع اصله لافادة ان الموصوف به بعض تلك العدة لا غير وجبت
 اصافته الى اصله نحو ثائي اثنين والمعني احدا اثنين وكذا الهاتي
 ولا يجوز ان يمتنع ويجعل في ليس بها انه ثني الواحد ولا ثلث الاثنين
 اثنين فكما لا يعمل احد فذلك ما بعناه فان قيل فاذا كان
 يعني احد فكيف استعمل من لفظة اثنين اسم قلت **شعر** كل من
 الاثنين ثلث لصاحبه الا انه لما اخذ الثنائيين لم يقع العمل لما ذكرنا
 مثل بعض بين اب طاهر البغضية قال الساطي
 المراد بقوله مثل بعض هذا اللفظ والالفاظ اعلم على نفسها نقول

مدا زيد ثلاثيا ولا تجزى عليه النكرة صفة فالوجه ان يقول
مثل بعض البين لكن نكره كما ينكر العلم في مثل سررت بزيد وزيد
أخر **مسد** أو قد يسمع كلام السامح بان المراد بقوله مثل بعض
المشتق منه لانه مأخوذ منه **قوله** وان نزيد جعل الأقل الخ قال
ابن هشام اى ان اردت به معنى جاء على مصير الأقل معدودا
بما فوقه فاجم له بحكم جاء على من جوار أعماله وجوار اضافته وقوله
مثل ما فوق عبارة قلقة لانه لم يجعل الثلاثة مثل الاربعة بل
معدوده بالاربعة انتهى وظاهر كلام الناظر ان الوصف حينئذ
مصوغ من الفاظ العدد لانه بناء على قوله السابق وصغ من اثنين
وعلى ذلك سرح الاسموية او لاكتنه قال بعد ذلك انه ليس مصوغا
سها وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر
ثلث ومكذ على وزن ضرب ومضارعها بضرب الاما كان لاسم
عينها وموئع وسبع وستع فانه على وزن شفع يشفع انتهى
ويكن ان يقال كونه مصوغا من العدد لا يلائم انه في الحقيقة
في بعض الاقتناع مصوغ من مصدر فعله وقال ابن هشام
هذا اشتق من مصدر صرح بخلاف الاول فانه من لفظ العدد
ومن ثم قلنا انه لا يجيز عن الحذف اليه بالالف واللام في يجوز
رابع اربعة لان اللام انما تدخل في الجملة الفعلية او ما فيها
معنى الفعل وانما هذه الالفاظ على هذا الوجه من لفظ العدد
ويجوز عتبه بها من يجوز يد رابع ثلاثة فنقول الرابعهم زيد ثلاثة
كذا في كتاب الاسطرلاب وفيه نظر لا يجزى لانه تغير صورة الاحبا
بتأخير اول الجملة مع انه ليس المخبر عنه وقد يبدل بخور ابع
ثلاثة احواله على اجازة الاحقش قايم الزيد ان يقال بمذا
الرابعهم احوال ثلاثة لان الوصف حينئذ مصدر الجملة فهو مهي
للوصل به ومراده بقوله فحكم جاء على احكاما انه ان كان بمعنى
النافع وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال

جاءت

جاءت اضافته وجاز تنوينه لكنهم قالوا الامتافئة بعد الشر
من النصب بخلاف ساير اسما الفاعلين فان نصب ما بعدها على
المفعولية وحققه على الامتافئة مستويان او النصب كثر قال
الرحمن والمائل النصب ههنا لان الالف والياء في هذا المفعول
غير ظاهر الا بتا ويل وذلك لان نفس الاثنين لا تضيق ثلاثة مثلا
وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة
والثاويل اما اسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم
الاثنين ومما يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صا
المجموع الاول هو المجموع الثاني فثلاثة **قوله** وان اردت مثل ثاني
اثنين الخ قال ابن هشام اى ان اردت بالعدد المركب معنى ثاني
اثنين وهو الدلالة على ان من المعدود باسم الفاعل محصورا في عدة
ما اشتق منه اسم الفاعل في اربعة الفاظ اولها اسم الفاعل
موتنا مع الموت ومذكر اسم المذكر وثالثها ما اشتق منه اسم الفاعل
موتنا مع المذكر ومذكر اسم الموت وثانيها ورابعها عشرة في التذكير
وعشرة في التأنيث والتركيب الاول معناه في التركيب الثاني
اولا صديقه ان كان اثنى عشر او اثنى عشرة انتهى قال السحاب
قال شيخ الاسلام ذكر ابن هشام لاسم الفاعل المصوغ من اسم
العدد استعمالا غير ما ذكر وهو ان يستعمل مع العشرة ليفيد الانكاف
بعنه مقتبدا بصاحبتهما فنقول خامس عشرة في التذكير وخامسة
عشرة في التأنيث وظاهر ان الجزين مبيان انتهى فليقتل الفرق
بين هذا وما ياتي في الاستعمال الثالث الذي هو المراد بقول المتك
وساع الاستقنا بجادي عشر او نحو من حيث المعنى ومما هو ان
معنى خامس عشر على هذا الاستعمال الذي ذكره ابن هشام واحد
من خمسة مصاحبة للعشرة وعلى الاستعمال الثالث الالف واحد
من هذه العدة في المرتبة الاخيرة منها فليقتل انتهى **قوله**
هذا في محجب فان في التوضيح ان تخرج بالفرقة الذي ذكره وقته
بقوله من حيث المعنى لان بينهما فرقا من حيث اللفظ لان الجزين

في الاستعمال الذي لم يذكره الناطق سميان بخلافه فيما ذكره
فانه لا يجوز بنا وما خلافا لابن السعيد ويبقى الكلام في سبب
بنا الجزين فقول للتركيب قال الصغار فان قلت هلا
اعرب كقدي كرب قلت لما ذكر من مخالفة النطائر
ولما فيه من الابهام قال ابن هشام الذي يحتمل ان التركيب
لا يستدعي البناء لان لا زهر بينهما بدليل بعلمك وحضر موت لان
حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البناء
انما يقتضي التحقير فيجمع ان يجعل كلمة كونه الياء الفتح دون
غيره لاعلمته في اصل البناء الانري ان بنا الاسم ايا او غالبا
لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف اصلا ولا يليق بها نويا ايضا
البناء اولا منه بان يقتضيه الانري انه من خصائص الاسماء
تغيره يصح جعله عددا في عدد اعراب اخر الاول وسطا والوسط
لا يستحق اعرابا وحيتيد بنا الثاني لعلته فان كان معناه معني
الحرف فذاك نحو خمسة عشر ولغتيته كفه كفه وهو جاري بيت
بيت ولغتيته يوم يوم وسهلها بين بين وسقط زيدين الا
تري ان المعنى خمسة وعشرة ولغتيته كفه عن كفه اي مواجهة
وذلك لان كلاهما يكف حينئذ الاخر عن السمي وهو جاري بيتا
لبيت اي ملاصقا ولغتيته يوما من يوم اي وقتا من ثمار اليوم
الاول القطعة من الزمان والثاني لهذا البناء فهو نظير سبعة
من ثمار وسهلها بين كذا فاذا اجبت الياء فقولنا خامس عشر
بنا الاول فيه للتركيب اعني للتركيب لانه صار بالتركيب وسطا وبنا
الثاني لا يصح ان يقال لغتيته مع الواو لانه لا يزيد بقولك خامس
عشر خمسة عشر حتى يكون اصلا خامس وعشرة انما تريد
الواحد من خمسة عشر ايضا لا يصح لقولنا خامس وعشرة
انما هو واحد وعشرة او خمسة وعشرة وكذلك حادي عشر
لا يزيد منه مجموع احد عشر بل واحد من احد عشر فاذا بطل تقدير
الحرف احتج بنا النظر في مفتاح البناء فقول ان فيه امرين

احدهما

احدهما مخالفة النطائر وذلك ان القاعدة في اسمها الفاعل
في العدد ان تصنف نحو ثلاث ثلاثة ورابع اربعة وهما لم ينفوا
والثاني الابهام وذلك ان خامس عشر يطلق على العاقل وغيره
فاسمه اوله قاله من والوجه ان عندي ضعيفان اما اشهر
الفاعل فقولته فياسمه ان يصنف بمنوع بل يصنف ولا يصنف تقول
ثاني ثالث رابع خامس وهذا من ذلك ولو كانت يجب امتافته
في غير هذا الموضع سلمنا له نقليله ولم فلم واما صدقه على
العاقل وغيره فتشوع التأثير ايضا لان الواحد والثاني والثالث كذلك
فجاء نقليلان وزعم ابن السبكي ان اصل حادي عشر احد عشر
فحذف من كل ما اثبت في الاخر وبني حادي لغتيته مقار احد من
الثاني وبقي عشر من الثاني علما كان عليه من البناء الذي كان له
تاسعا عن ثمن معني الحرف قال الصغار فبنا حادي عند وقوعه
موقع الميني وسكت عن نقليل بنا عشر على قوله ويظهر في نقليله
ما ذكرت لك ولو قيل ركب حادي مع عشر المذكور كان حسنا لان
هذه الخيلة انما هي لاجل بنا عشر لا لاجل بنا حادي فافهمه قال
الصغار ويرد قوله انه لا سبيل التيه بل يحتمل ان يكون كما ذكر
وان يكون كما ذكرنا انتهى ولا ادري الكلام عاقل هذا امر مجنون
لانه يقول لنا مثل ما نقول له بل التحقيق ان حادي عشر المذكور
بعد قوله في العدد ثمانية تسعة عشرة لا يفيده ما يفيده
حادي عشر احد عشر لان هذا يفيده الحصر في هذه العدة وان
المذكور من عدة محصورة في هذه وقولك حادي عشر انما يفيده
ما افاده فذلك تاسع ما سرام في ثمانية هذه التسمية سواء اخرجت
العدة في ذلك اولم تخصر هذا كله كلام ابن هشام وما يقتضيه
كلامه من نقليل البناء بصيرة الوسط وبنا لا يكون واجعا لشمه
الحرف عرفت ما فيه فرسبا فتذكر في الاول
في الناطق ان يقول وان اردت مثل ثالث اثنين مر كبا وظام
سكونه عنه انه لا يجوز وعليه الكوفيون واكثر البصريين

وقوفا مع السماع ورايت بخط ابن هشام من انضام الاعداد المركبة
لا يشتق منها اسم فاعل يعمل عمل الفاعل لان اسم الفاعل فرع على الفاعل
والفعل لا يجمع حروف مستتقة من اسمين فلذا اسم الفاعل والمجاز
هذا رابع ثلاثة وثلاثة لانك تضعه موضع الفاعل اي هذا الذك
ربع الثلاثة اي صيرها اربعة بنفسه فاذا جعلت اسم الفاعل مع
المركب يعني احد صم كما صم في ثلاث ثلاثة فيقال هذا لا تقول رابع ثلاثة
عشر لوجهين احدهما ما ذكرنا من تضاد الاستتقاق والثاني انك
لا تريد ان تجعل الثلاثة اربعة بل تريد ان تجعل ثلاثة عشر اربعة
عشر قال في التوضيح وعلى الجواز فينتهي بالاجماع ان يكون التركيب
الثاني في موضع خفض ذلك ان تحذف العشرة من التركيب الاول
وليس لك مع ذلك ان تحذف السيف من الثاني للالباس انتهى وذلك
لانه عند حذفهما يكون كالوقفه الذي اشار اليه الناظر بقوله وشاع
الاستغناء مجازي عشر افيافي فيه الوجوه المذكوران في التوضيح
من اعراب الجزين واعراب الاول وثانيه وفيما سلكه
من بنا الجزين عند ابن السكيت بنا الجزين ههنا وسارحه حمل الكلام
ههنا على ما قاله ابن السكيت ثم اعقبه بقوله ومقتضى البناء الجزين
الباقين حلول كل منهما محل الاخر ويؤول الالباس باعراب الاول
انتهى وكان الظاهر ان يقرر فيه الوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى
كلامه المنع للالباس وان اعربا او الاول وفيه نظر لان الالباس
يزول الحارزه ومذا اوقعه فيه ظنه ان الالباس ههنا كالالباس
المتقدم الذي رده كلام ابن السكيت وليس كذلك بل المراد
الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة منجزة
كما قاله الحفيد وشيخ الاسلام وفي المقرب انه يجوز وتبين
فيه حينئذ وجهان احدهما هذا ثالث عشر اثني عشر والثاني
حذف عشر الاول واعراب اسم الفاعل لزوال موجب بنايه
ثم قال ولا يعمل اسم الفاعل الماخوذ من العدد المركب احتلا فانتفى
كلامه ان المستغنى الاعمال لا اصل التركيب وهو كما قال ولا ينبغي ان

يختلف

يختلف في اصل الجواز لانه لا خلاف انه يقال ثالث اثني عشر ما ملحق
عليه انه ثالث وانه يقال ثالث عشر لانه لا لثة على ما ملحق عليه
انه ثالث للعشرة وثالث عشر ثلاثة عشر لانه لا لثة على ما ملحق عليه
هذه العدة الخاصة التي لا تزيد على ذلك فلا يثبت الوجب الرابع
وهو ثالث عشر اثني عشر بقدر ما ثبت صحة استعمال الجزية فان ثالث
يعني جاعل ثانيا الاستعمال فقطعوا وصافته لثلاثة عشر من
حيث ان الملازمة بينهما ثابتة ثم اضافة هذا التركيب لثلاثة عشر
عشر صحته الملازمة ايضا لان الثالث ميراثي عشر مستقلة
درجة وقول الناظر انهم لم يقولوا ثلث الاثني عشر يعني صيرت
الاثني عشر ثلاثة فقد يقال في جوابه ان سلم انه لا يدرى يكون
التركيب بل يكون الاجزاء وثلثت يعني صيرت ثانيا ثم نحن سنعمله
مع ما يجمع منه معناه فان قال ثلثا استعملوه يعني صيرت كاف في
صحة هذا الاستعمال واعلم ان ما ذكره في التوضيح من الاجماع
على كون التركيب الثاني في موضع خفض هو ما افترضناه كلام المقرب
كما رايت وهو مخصوص كما قال مكي بصورة ما اذا جئت بامر بعشرة
الفاظ لان عمل فاعل انما ياتي مع تنوينه والتنوين منتف مع
التركيب فتعين ان التركيب الثاني في موضع خفض ولا يمارسه ولا
يصادمه ما نقله المواد من اجازة بعض النحويين ماذ ان احد
عشر وثالث اثني عشر بالتنوين فسقط ظن الاسموي الصادرة الثانية
قال ابن هشام في صحيح البخاري في باب عزوة الطائف من قول اي علي
عمران النهدى لغا صرنا ما الاخر فقول لما النبي صلى الله عليه وسلم
ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف فقد يقال هذه حالة لاسم الفاعل المشتق
من العدد لم يذكرها الناظر لانه لم يذكر الاستعمال مفردا ومع الامداد والركبا
التي ذكرها الاسموي بعد قول الناظر وان نرد جعل الاقل المذكور كما فيه
انهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد
للعينيين المذكورين يعني المراد به بعض العدد والراد به جعل ما تحت
العدد المشتق منه مساويا له فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين

بالاصافة وهذه اربعة وثلاثون وثلاثون بالاعمال واربعة
ثلاثون وثلاثون بالاصافة انتهى فجعل ذلك معنوا من كلام الناظم
ودخله لانه مطلق غير مقيد **قوله** في تركيب قال الساطي يعطي
فتح يا حادي وحكي السلوبين جواز تسكينه كعدي كرب **قوله**
ادقاعلا بحالتيه اصنف وحيثية يجب اعرابه لزوال التركيب ويقع
ما اخره يا حالتيه التصب فنقول رايته حادي احد عشر وثاني
انني عشر كما نقول رايته القاصي وان سكنت على لغة من قال كان
ايديين جاز وابويلا يجتاز السكون لانهما من حيث ركبته لزم بعضها
بعضا فصارت كيا معدي كرب فاما العشر فباق على بنايه لوجود
مقتضية وموئضتين مع الحرف **قوله** بعف قال الساطي يحذف
على جواب اصنف قال ابن عازي ولا يفتقر لاحتمال الصفة والاستثناء
قوله وشاء الاستغناء الخ قال ابن هشام ظاهره انه
استغنى عن ذلك لاستعمال مثلثي اثنين من العدد المركب ويخرج به
قوله الاستغناء فدل على انه مستقطع مما تقدم وظاهره ايضا ان هذا
الاستعمال اكثر من الاستعمالين لكونه خصه بمنسبة السبوع وتطير
وسماع في الاعلام ودوا الاصافة وظاهره ايضا انه مبني لا خبر
وذكر ان ابن السكيت وابن كيسان حكيا اعراب صدمه وافول
ان نحو حادي عشر وثاني عشر ان كان من قولك حادي عشر احد عشر
حذف منه الصفة العقد من الاول والثاني فحيثية يجيب اعراب
الاول لزوال التركيب ودال الاعراب على ما حذف منه اذ لو لا يفتقر
الحذف وجب البناء وان كان مثل قولك في المقدرات واحد ثالث رابع
فالجزان مبنيان لا يجوز غير ذلك لوجود التركيب مداموا التحرير
واما ما قال السبغ فردد من وجهين احدهما انه عبر عن
ذلك بالانتصار على التركيب الاول وعلم ما ذكر فيع الالكاس الثاني
انه لا وجه لما حكاه السبغ ان من اعراب الجز الاول على ما تقدم من
الناظم انتهى وقال ابن عازي مراد من غير الافتقار على التركيب
الاول الافتقار عليه في سورة اللفظ وهو امر من ان يكون في التقدير

كذلك

كذلك بدليل حكايته ثلاثة اوجه فيه وراييت بخط ابن هشام ايضا
ما نصته واعلم ان للناظم طريقتين في قولنا حادي عشر فنقول ان
هذه هي التي كانت عقد اللينف المحذوف لان التقدير حادي عشر فز قائل
ان عشر هذه هي التي كان عقد اللينف المحذوف واحد عشر ومنهم
من يقول ان هذه هي عشر التي كانت مع اسم الفاعل كانه اجتماع
اربعة الفا والاول قول ابن عصفور والثاني قول الناظم وانبي
على ذلك هل يكون حادي عشر ونحوه معربا او مبنيا فقتضى تقرير
ابن عصفور انه معرب لزوال ما يركب معه كل من الجزين وقد
صرح به ورد على من ادعى جواز البناء قال موقوف بالحل لان اعراب
دليل على انه لو كان غير محذوف منه شيء لم يحذف فيه الاعراب
واما اذا كانت مبنيا فانه يحتمل ان يكون اسم الفاعل المقدر من ابن
يعلم ان المحذوف منه احد وعشر انتهى كلامه وعلم مذهب
لا يحتاج الى الجواب عن دخول النافية الجزية قولك خمسة عشرة
وحادية عشرة لان التركيب غير موجود فلم يجمع فيها هو كالكلية
تأنيثان وما قرره الناظم وابنه من ان المحذوف العقد الثاني
برمته مستلزم لما نصا عليه من ان حكمه التركيب كما كان ويرد
السؤال ويحتاج للجواب عنه بانهم انما منعوا لئلا يلزم اجتماع علامتي
تأنيث في ما هو كالكلية مع عدم استحقاقه لها في الظاهر لانك
هنا تأنيث بالتامع الموثق واما هنا فلما كان الجمع بين علامتي تأنيث
ليس منافضا في الظاهر لانه مع الموثق جاز ذلك وقول ابن عصفور
اجري على القياس ويفتح صحة اوجه احدهما ان الحاجة حين ورود
على انفسهم حادي عشرة واثنى عشرة وايما بوا عندهم يتغير صوت الجواب
عن حادية عشرة ولا فرق بينهما في صحة الورد في الظاهر وذلك
دليل منهم على الاعراب والثاني انهم يلزمهم ادعاء ما لا دليل عليه
وهو ان قولنا حادي عشر امثله حادي عشر احد عشر ولا يثبت
على ذلك الاكون الاسم معربا والثالث ان ما ادعاه ابن عصفور
اويل لانه ادعى جازيا على القياس من جهة انه حذف من كل تركيب

ما اثبت في الاخر نظيره ولان الناظر وابنه تفلا عن ابن السكيت
 وابن كيسان ونحو الاعراب ولم يثبت مثل ذلك فيما ادعيه من
 السبله رجحانه ورايهم بخط ايضا واعلم ان ابن الحاجب
 استشكل قول الحاجة في حادي عشر وعنه ان الاصل حادي عشر
 احد عشر وقال انه لم يثبت على ذلك دليل ولا حاجة ام به اليه
 ولعل هذا يشهد لما يقوله ابن مالك لانه لو كان معربا لم تحذف
 على ابي عمرو والوجه الذي حمل الحاجة على ادعاء ذلك فيه وهو وروده
 معربا ولو كان على غير ما يقوله ابن مالك لم يكن لامعربا الا ان ابن
 الحاجب ليس حجة على ابن عصفور فلا يفوي ذلك انتهى وانما اطلنا
 في المقام لانه من المواضع المستقلة التي تخار في تحقيقها الاقناع
 وكثيرا ما مد على ذلك اختلاف ما لا الامة الاعلام **تنبيه**
 مثل مجادي عشر وون غيره لوجهين احدهما انه اول العدد
 المركب والثاني التنبيه على القلب **قول** قبل واو تعتمد تقية
 كلامه كغيره منع حادي عشرين مثلا يغير واو قال شيخ الاسلام
 وفيه وقفه انتهى وقال الساطي فضع بقوله قبل واو تعتمد
 في الفاو ثم لانقا الترتيب عقلا لان الجمع اسم لهذه العدة انتهى
 وفيه اشعار بان ليس المقصود منع ما عدا الواو وغيرها من
 حروف العطف

كم وكاتين وكذا

العرب تكفي عن العدد بكذا وتستغنى عنكم ونثره بها وبكاي والكلام
 الان في الملازمة والبداية منها بكم والصحيح انها بسيطة خلافا لمن
 زعم انها مركبة من الكاف وقا الاستغناء مية ثم حذفوا الفها
 لدخول الجار عليها واستغنيتهم بالتحقيق لقول الكلمة بالتركيب
 كذلك المعنى في بحث كاتين قال في الحواشي ويرد ان الالف لم يبق
 عليها دليل بخلافه وعمر وبطل هذا ايراد على القراء والسماعي في قولهما
 ان اصل من متا **قول** بمنزلة ما يبرزت عشرين يعني انهما تبرز

بوزد

بفرد منصوب وجوز بغير الحاجة عطف الجمع على المفرد نحو كرم رجلا
 ونساجا و ك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ثم ان كان الحسن
 ان يقول العدد المركب لانه الاصل في ذلك لطوله الموجب للتحقيق
 بالافراد والضم فاما عشر وون فثبتت به لانه في قوة عشرة
 وعشرة والاستغناء مية فرع الخبرية لان الاستغناء مية فرع الخبر وايضا
 فهي في قوة اي عدد اعني في قوة كلمتين فثبتت العدد المركب **قول**
 واجزان بجزءه من مضمر او حينئذ يحذف تقدير كرم منون **قول** ان
 وليت الى اخره ليكون حرف الجر الداخلة عليها عوضا من اللفظ من المضمة
 قال ابن هشام ومفتحي كونها كالعوض منها لانهما لا يجتمعان فلا
 تقول على كرم من جديع بينك انتهى وبه يقيم وجه وجوب الامتناع
 وقد في على الدماميني فقال انظر وجهه قال السهاب في حواشي
 الاسنوني وذكر ابن الحاجب ان من ندخل فيها قال الرضي اي في
 مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكرم من ملك واما الاستغناء مية
 فلم اعثر عليه محرورا بمن ولا دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري
 صحته انتهى **اقول** نقل كلام الرضي في المطول في باب الاستناد
 وقال **اقول** سلني اسرائيل كراميتا هه من اية بيينة انتهى ولا
 يخفى ما فيه من اللطافة وايضا ان الاية دليل على المطلوب ولذا لم
 يقل قال الله تعالى واستغنى مائة الاستدلال بالاية **وقول**
 هو مضمر تنبيه على انه ليس بالامتناع وفيه انه لا يجمع بينهما لانه
 قال ان وليت كرم حرف جر ظاهر فاجزان بجزء التمييز من مضمر او في قوله
 مظهر اطلاق لم يذكر الا لذلك **ف** شرح بكم بوبك منصوبا وصبر
 من نصب فهو حال والسؤال عن من الموب في حال صيغه ومن رفع
 فحذف المبتدأ والسؤال عن جرة الصيغة كذا بخط ابن هشام **قول**
 واستغنيتهم بالخبر كعشرة او رد الساطي ما لم يخصه ان التثنية
 بعشرة يقتضي ان التثنية بعشرة يقتضي ان الغالب كون تمييز
 كرم جمع قلتما ان تمييز عشرة كذلك وذلك لا يستقيم لان لم تقتضي
 الاضافة لما جمع الكثرة من حيث كانت للتكثير وان تشبيهها بالمية

يعطى انه يجوز وقوع تمييزها ككرة وسعرنا بال كالمائة نقول مامية
 درهم ومائة درهم اسم مع انه لا يصح وقوعه معرفة لا يقال كره
 الغلام عندك وان تمثله ان اخذ على صفته اقتضى امتناع فضل
 تمييزها مع انها بذكر لكن لا بد مع من النصب وان لم يوجد على
 صفته اقتضى قياسا سمية الجرم مع الفضل مع انه ساد وان لم يخرج على
 جواز النصب مع الخبرية فاعطى انه متمم كما امتنع في عشرة ومائة
 الا نادى مع انه بل لازم مع الفضل وان لم يبين جواز دخول من
 على التمييز فيقال كره من غلام ملكك وهو استعمال شائع في الكلام
 ومنه قوله تعالى وكرم من ملك في السموات الآية وقال وكما ارسلنا
 من نبي في الاولين ثم اجاب عن الاول بما ملخصه ان المقصود التثنية
 في كون التمييز جمعاً في الجملة لا يقتضي قلة او كثرة وتمثله بتمييز
 على ارادة الكثرة وكذا اعتبارا المعنى بتمييز الية لان كره للتكثير
 فلا تصاف الا لا جمع الكثرة الا ان يعدم او ياتي على خلاف القياس
 قال وباب العدد مما يضاف فيه اليه لا جنسه كقوله ثوب خرقا ثوب
 خرقا تقول ثلاثة اكلب ولا يحسن ان يقال كلاب لاختصاص الافعال
 بالكثرة وكون الثلاثة قليلة فكذلك يكون الجمع مع كره لا يحسن
 ان يقال كره اكلب عندك دائما الوجه كره كلاب لان مدلول كره كثير وعن
 الثاني بانه امر او تنكير التمييز كما هو الامثل فيه ويدل عليه تمثله
 وانما تعرف تمييز الماينة لما احتيج اليه لقرينتها بال اذ لا يجمع بينهما
 وبين الاصناف وكهر سميته برب في او معنى الافتقار ورب لا يحق
 الا المنكرات فكذلك ان كان في معناها فلم يفتح كره لتعريف لعدم
 قبول معناها له فلم يفتح اليه الخبر من كونه امرا لاحقا فيه
 وعن الثالث بانه اطلق الحكم بالحقف ولا شك انه بالامانة وقد تقدم
 بالاصناف امتناع الفصل الا في الشعر او مواضع ليس من امهات
 واذا امتنع مع القصور في النظر هل يجوز مع الرجوع على النصب او لا
 الرابع وهو جواز النصب مع عدم الفصل بانه يضر في التتميم
 على انه نادى فلا تمييز في ترك ذكره وعن الخامس بان جواز من ظاهر

مما تقدم في باب التمييز من جواز ظهور من مع الفاعل معنى
 وباب العدد وما هنا داخل فيما عدا الماينة وما ذكره في الايراد
 الرابع من لزوم النصب مع الفصل سبقه اليه السامح لكن في المطول
 في بحث حذف المفعول واذا فصل بين الخبرية ومميزها بفعل
 متقد وجب الاتيان من ليل لا يبين مفعول ذلك الفعل نحو
 قوله تعالى كره كوا من جنات وكما ملكنا من قرية ومحل كرهنا
 النصب على المفعولية **تنبيهات** الاول قال ابن
 هشام فان قلت ما مع تسمية كره هذه خبرية قلت
 من معنى الخبر الذي هو تسليم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب
 لان معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدأ الاسترخاء ان قول القائل
 كره عبد ملكك يحتمل توجيهه التثنية والتكثير لا قائله فيما تكرر
 به واقتصر الثاني قد ينصب تمييز الخبرية جملا على الاستفهام
 ولكن بشرطين احدهما ان يفهم المعنى فلا يجوز كره عبد عندك حيث
 لا قرينة ذكره في الضرب وعبارته ويجوز حمل الخبرية على
 الاستفهامية في نصب التمييز **الثالث** هو المعنى الثاني ان لا
 يكون مجموعا وقال في تمييز الاستفهامية لانه حينئذ لا نظير
 له قال ابن هشام ولم ار هذا الشرط لاحد بل في شرح الكافية
 انه ينصب في لغة بني تميم ولو كان مجموعا وقال في تمييز الاستفهامية
 انه يجوز فيه عند الكوفيين ان يكون جمعا وبطله بانه لا نظير
 له حينئذ وهذا لا يضر له بعينه في اللفظة التثنية على زعمه
الرابع ذكر المراد ان الاستفهامية والخبرية يتفقان
 في ستة اشياء هما اسمان مبنيان مقتدران على التمييز وان مميزهما
 قد يجذف للدليل وانما يلزم ان الصدور وانما يبين ان وجود
 الاعراب وبقي عليه ان بناهما على السكون وكوهم ما يبين عن
 عدم دخول الجنس والمقدار كما زاده في التوضيح وعبر عن التمييز
 في المعنى بالاهتمام واسقط من التوضيح المشاركة في الاسمية
 وفي المعنى كون البناء على السكون ومنهما جنيها حذف المميز والمشاركة

مية

في وجوه الاعراب وبقي ايضا انما يستمر كان في السطاطة وفي ان
مميز بما لا يكون مستقيا لا يقال كمر لا رجلا مان وكمر لا رجل صحبت
نص عليه من واجازة بعض الغويين بغير مجوز العطف عليه بالفي
مع الاستقناسية كما تقدم ويقتضيان في سنة كون متميز الاستقناسية
امثلة الضب وتميز الخبرية امثلة الجبر وان متميز الاستقناسية
مفرد وتميز الخبرية يكون مفردا وجهها وان الفصل بين الاستقناسية
ومميزها يميز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في
ضرورة كذا قالوا وقصصينه ان الفصل بالجملة خاص بالضرورة
وفيه نظر لو فوج ذلك في انضاح الكلام وهو الغرض المحيى كما تقدم
عن المطول وقول السهاب انه مستثنى لا يجف ما فيه وان
الاستقناسية لا تدل على تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير
وان الاستقناسية تحتاج لاجواب بخلاف الخبرية وان
الاستقناسية لا يعطف عليها ابلا بخلاف الخبرية وفي عليان
المتكلم بالخبرية يتوجه اليها التقدير والتكذيب بخلاف المتكلم
بالاستقناسية لان معناها الاستكثار والمتكلم موجد له
بكلامه وليس فضده ان له خارجا موجودا في احد الاراسنة
يطابقه كلاهما ولا يطابقه وان الاسم المبدل من الخبرية لا يقرن
بالمرّة بخلاف المبدل من الاستقناسية وان الخبرية تختص
بالماتحة كرب فلا يجوز كمر علما ان ساء ملكهم كما لا يجوز رب علما ان
سأ ملكهم كما ذكر الاول والثاني في المعنى والتوضيح والثالث
في التوضيح واسقط منهما كون الاستقناسية لا تدل على تكثير بخلاف
الخبرية وكون الاستقناسية لا يعطف عليها ابلا بخلاف الخبرية
وجعل في التوضيح الاختلاف في الضب والجبر والافراد والجمعية
وجها واحدا من اوجه الاقتراق ويحصل من مجموع ذلك ان وجوه الاقتراق
تسع وبقي ما سطر ذكره ابن الانباري في ترجمه وهو ان غير الاستقناسية
اد افضل في السعة بالظرف كان واجبه الضب ومميز الخبرية اذ افضل
في الضرورة كان نصبه مختار حملا على الاستقناسية بغير انه قد يرد

في اوجه

في اوجه الاقتراق ان كمر الاستقناسية تغلق بخلاف الخبرية قال في الاسيا
التي لا تحتاج الي رابط من الباب الخامس من المعنى الخامس المفترقة
لعامل الاسم المستقل عنه وعدا امثله ثم قال وقوله تعالى سل
بنى اسرائيل كمر انبئناهم من ايمان قدرت من زايدة فكم مستدا او بقولا
لا يتما مقدرا بعده وان قد سرتما بيانا لكم كما هي بيان لما في ما نشع من
اينة لم يحذر واحد من الوجهين لعدم الرجوع حيثية ليا كمر وانما هو مفعول
ثان مقدم على العشرين دمرها اعطيتك وجوز الزمخشري في كمر
الخبرية والاستقناسية ولم يذكر الخويون ان كمر الخبرية تغلق العامل
عن الفعل لكنه قال في النوع الثاني عشر من الجملة السادسة من الباب
الخامس في الكلام على قوله تعالى او لم يبد لهم كمر اهدكنكم مفعول
اهدكنم والجملة مفعول به وهو معلق عنها وكمر الخبرية تغلق خلافا
لا كمرهم انتهى وفي هذا انفراد فيما يشتركان فيه كونها يغلقان
ولا يغني عن كون العدد لهما كما عرفت **قوله** كمر كابين قال ابن
هشام يعني كمر الخبرية لانها اقرب مذكور وقد يقال يجوز ان
يريد انما لكم مطلقا وانما يصح ما قلت حيث يغني عن الكلام حمل ذلك
على احد من اقسامه اذا اراد انما معا فلا ما محيى بالتكثير فكثيرا وما لا يستقام
فكقوله لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنه كابين نقر اسورة
الاحزاب او كابين نقر اسورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين
فقال لي كذا فظني ما كانت كذا فظني والتحقيق ان مراده بالتشبيه
انها ساء ما في كونها كتابية عن عدد مجهول الجسر والمقدار وان
له يرد اكثر من ذلك وهذا اعم من كون كمر خبرية او استقناسية
والافسد في كذا فانها لا تكون استقناسية ولا اخبارية والحال
ان هذه الكلمات الثلاث مستوية فيما ذكرنا من ساء ما واخبار
تارة واستقنا من اخري واعني بالاخبار التكثير وهو كمر ومنها ما هو
للتكثير ويبدو من محيى استقنا ما وهو كابين ومنها ما لا يكون
لشيء منها وهو كذا **قوله** وينتصب متميز يهد اما كذا فدايبا
ولا يكون بمر اضلا واما كذا من الدرام واما كابين فتادمر او الاكر

جوه من وزعم ابن عصفور لزومه وليكن ان يوجه بذلك تقديم
 النصب في التظهير اهتما ما به وقوله نصب متعلق بالتحذير بينهما
 لا يخفى بقوله اوبه صل من رد اعلى من ادعى لزوم الجر ومنع التغيير
 فاندفع ان كلامه يقتضي ضعف الجر لتأخيرها لاسيما وقد اقترن بقوله
 نصب ولا يفكر مسئلتها الا فيما كان ضعيفا او قال بعضهم بامتناعه
 والمختار خلافه فتأمل **قوله** اوبه صل من نصب ظاهره رجوعه
 كايين وكذا وعليه جري المكوذي وتزيد خلافه وقال المكوذي
 كلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصب لتبني كذا وعلمني
 ميي الاسنوي وزاد انه راجع الى التبني كايين دون كذا وهو مع قوله
 ذين بعيد اذ الظاهر رجوع الضمير في نه لما قبله وعوده عليه
 بالنظر للجنوع اوبه اداة اخذ هذين تكلف وذكر في النسخ ان
 الزجاجي اجاز جر تبني كذا اعلا صرب من الحكاية انتهى وكان معناه
 كما قال بعض الفضلاء ان كذا محكية لكم نوع محكاكة من الحكاية
 فلهذا لك جر تبنيها **قوله** الاول كل من كايين
 وكذا ايشارك كمر في اسور وكذا كايين وكذا ايشرك كان في اسور ويفرقا
 في اسور وذلك مستفاد من المعنى والتوضيح وقد بينه الاسنوي
 فلا تطيل به لكن لا بأس بالتنبيه على في وموانه قال ان كذا ايشرك
 كمر في اداة التشكيير وفي الرادي ان الناظم صرح بهذا في غير هذا
 الموضع وتوزع في كذا فان الظاهر انها لم توضع للتشكيير ولم يبينه
 على ان من وجه المشاركة بين كمر وكذا المنصرف بوجوه الاعراب
 وفي الجمع وتنصرف اي كذا بوجوه الاعراب فتكون في موضع
 نصب وفي موضع جر بالامانة او الحرف ولا يقتصر على اعراب
 ولا تتبع بتابع لا تحت ولا عطف بيان ولا تأكيد ولا بدل انتهى قال
 السهاب قوله ولا تتبع بتابع انظر مل كمر وكايين سلمها في ذلك انتهى
 اقوال قد نصوا فيما تقدم بها فقدم على الابدال من كمر وجعلوا
 الفرق بين الابدال من الاستقفا مية والخبرية ان الابدال
 من الاستقفا مية يغتزن بالهزة وقد بينوه ان لا فرق بين البدل

وغيره

وغيره وليس كذلك قال في الباب الخامس من المعنى ان ما استرطوا
 له ان لا يوصف الا سماء المنوعة في شبه الحرف الاسنوي وما داي عند
 الاحقش وان من الوهم في ذلك قول الزمخشري ولا يبقا في ذكره
 اهدكناه من قبلهم من قرن هم احسن بان الجملة صفة لها والصواب
 انها صفة لقرن وجع الضمير جلا على معناه كاجع وصف جميع في وان
 كل ما جتمع لدينا محضون الشاخص من جملة ما ذكرنا للمعنى في
 القروق بين كمر وكايين ان خبر كايين لا يكون مفردا وربما ينوهم
 منه انها لا تكون الاسمى او انه لا يجبر عنها بجملة مطلقا وفي جمع
 الجوامع وشرجه لا يجبر عن كايين اذ اذفقت منه الا بجملة فعلية
 مصدرية كما في او مصارع نحو وكايين من بني قتل معه ربيون وكا
 من اية في السموات والارض يرون عليها قال ابو حيان قد
 استقررت ما افقت فيه فوجدت الخبر لا يكون الا كذلك ولم تنق
 على كونه انما مفردا او لجملة اسمية ولا فعلية مصدرية مستقبل
 ولا ظرف ولا محجر ورغبني ان لا يقد مر على في من ذلك الاستماع
 من العرب قال السهاب انظر قوله وكايين من اية لا تخد رزقها
 الله يرزقها فان الخبر جملة اسمية وهي الله يرزقها الا ان يجعل
 الخبر لا تخد رزقها والله يرزقها استئناف اقول هذا مستقن
 لانه يلزم على جعل الاسمية خبرا كون جملة لا تخد رزقها صفة لداية
 ويفهم ذلك ان ثمرا اية لا تخد رزقها وان الله لا يرزقها وقال في شرح
 جمع الجوامع بعد ما سر والفتايس يقتضي ان يكون في موضع نصب على
 المصدر او الظرف او خبر كان وفي البسيط انها تكون خبرا ومفعولا

الحكاية

هو ايراد لفظ المتكلم على حسب ما او مرده في الكلام كذا قالوا قال
 السهاب هو غير شامل للمحكى به ومن تنبيه ان يزداد وصفة لفظ
 المتكلم والحكاية ثلاثة انواع حكاية الجمل وهي مطردة بنه القول
 كما في التوضيح ولا يختص به كناية شرحه بدليل ما مر في باب العلم

ولما قال المراد في هذا الباب للحكاية باي ومن في الاستنباط
قال ابن عازي ما نصه اي لاستفهام اما حكاية الكلام كله فانما
ذكر بعضه بالانجرار كقوله وجملته وما يخرج ركبا وكقوله او حكيت
بالقول انتهى وحكاية المفرد قال في التصريح وتختص بالعلم وهو
مبني على ظاهر قول الناظر والعلم احكيه وسياقي ما فيه وحكاية
حال المفرد قال في التصريح وتختص باي ومن الاستفهام سبينين
وفي الاختصاص منهما ما استغنى عنه قال في التوضيح وحكاية المفرد
اي خالته في غير الاستفهام من شاذة كقول بعضهم ليس بقرسيا
رواها من قال ان في الدار قرسيا قال سارجه وكقول ذي الرمة
سمعت الناس يتخجلون فيثا فقلت الصبيح اني في بلاد

انتهى وفي نظري ان هذا حكاية جملة لاحكاية حال مفرد قال
الشارح فاما قول الشاعر

فلم ينق من هذا القليل لانه من حكاية الجمال من حكاية المفرد
لانه جواب للاستفهام وجواب الاستفهام لا يكون الا جملة
فصالح على هذا خبر مبنية المحذوف والنقدير فاجبت قائل كيف
انت بانما صرح بحدوث المبتدأ وفي خبره على ما يستحقه من الرفع
وبروي بصلح بالجر على قصد حكاية الاسم المفرد كانه قال فاجبت
قائل كيف انت بهذه اللفظة انتهى وعرضه الرد على ابيه حيث
جعل الرفع من حكاية المفرد قال ابن هشام والامر كما زعم المر
والجملة محكية بقول مقدر وهو معمول الباء وفي المغرب ان الجملة
المحكية لا يدخل عليها الجار فاما قول

تنادوا بما مداد وقد سمعوا نداء وباعرف العين بين الاجارع
فضرورة لا ينفقت اليما والذي حسن ذلك كون الاسم الذي
بعد حرف الجر مبنيا فلم يظهر الفتح بكونه مجرورا ورفوعا على
صورة واحدة وافتح من ذلك قوله تنادوا بالرجل عداوة في عالم
نفيه انتهى ووجب كون هذا افتح ان الاسم معرب وانا قول

افتح

افتح منها قوله فصالح وذلك لان الاسم معرب ولم يذكر جروحه الثاني
فانما دخل في اللفظ على اسم واحد معرب ولم يترفع فيه فكانت
كنهية العامل للقول وقطعه عنه بهذه ثلاث مرات فتأملها

قوله احك باي مبادا كذا في اي لا يما علم فها يسيل منها
عنه وهو العاقل وغيره وفي محل الحكاية وهو الاصل والوقف
ولان المعرب من الاسماء اصل المبنى منها ولان من يحكي فيها وبعد
فاخرها ليس في الكلام عليها فانه ايسر **قوله** ما لمذكور
اي مذكور كما اشار اليه الشارح قال ابن هشام يفهم هذا من
كلام الناظر لانك اذا قلت ايهم جاك او اي الغوم جاك لم يكن ان
يكون ذلك سوا لا الا عن معرفة وبني المصنف اليه في اللفظ
فلا يدان يكون قد تقدم ذكره فان كان معرفة فقد اخترع عنه
بقوله منكورا وان كان نكرة فهو المقصود فان قل

يدخل تحت كلامه اي رجل فانما سوال عن منكور قل
المراد بقوله في الوقف او حين نضل الوقف على اي او وضلنا
بما بعدهما مما يفضل عنه في الوقف **قوله** في الوقف
الاول قال ابن هشام يبيح هذا السؤال في اصطلاحهم استنباطات
وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت اي سوا الاعز غير مذكور
فلا تكاد توجد الامتدة مذكورة وسد قوله

• باي كتاب امر باقية سنة ترى حيم غار على وتحتسب
• وقوله
• وانه يلد في الاستبنا من اليلد ان نعلمه نرا

الثاني يدخل تحت قوله ما الاعراب يا نواعه الثلاثة والافراد
فالتدوير واضدادها فاما طابقة الاعراب فلا بد منها واما غير
قطابقتها في اللغة القصص وشراخه اخري وبني الاقاراد والتدوير
على كل حال **قوله** قال ابن هشام اختلفوا في الحركات في الحكاية
فقد حركات حكاية وقيل حركات اعراب ورد في الاولون بان فيه
اضارا لاجار وانما هم له واجيب **قوله** بالترام ذكر حرف الجر فيقال

بأي قال في المنزلة ولا بد من دخول حرف الجر على أي ومن إذا استثنى
بها عن محقوض ويكون المحرور مستقلا بفعل مستمر وقد رجع بها
انتهى ويبيّن له أن يجيء نقضه قبلها لانه يرى أن الاستثناء
إذا كان استثنائا لم يكن له الصدر واختلف إذا رقت فقال
الجهريون مبتدأ حذف خبره أي اسم فعل وقال الكوفيون فاعل
يفعل مضمحل ليطابق المحكي ويجوز عند من ظاهره وهو المختار فيقال
استثنى أي أيما قال رجل ثوبا وإذا نصبت أي بفعل مستمر يجوز
أظهاره وإذا أظهر لم يجز تأخيره مع أي ومن وما لا ينكر لما كن
للاستثناءات حر من عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في نعتة أدوات
الاستثناء لا يقال خرجت وقتا ويجوز إذا أظهرت ستعلق الجار أن
تقدمه وإن تأخره كما في الناصب انتهى وسكت عن الكلام على الحروف
اللاحقة في خوايان وأيون وأين وفي شرح اللباب وفي تلك العلامات
من الحروف والحركات وجهان أحدهما أنها أعراب ويكون رفعها
بالابتداء وخبرها محذوف وجها على ضمها إلى الجار والثاني أن مدح
العلامات اتباعا للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحملها رفع على
الابتداء لأن أعرابها المحكي يابى ظهور الرفع في لفظها والنقد
أي هو أي رجل هو وهو أو يابى من الأول لقلّة ضمها إلى الجار
ننسيه أي وجهها لغير الحكاية انتهى ولما نقلت من السها ب
قال وفي شرح السطحي ما نصه أي إذا حكى بها بآفة على أصلها
من الأعراب فذلك إذا حكيت بها المفرد عما ملئها مفاعلة اسم
مؤن فلا يلحق آخر ما شيا زيدا بخلاف من فأنك تلحق المرات
علامة على الأعراب وكذلك تثني أي وجمعا كالجمع الحقيقي بخلاف
من فأنها مبنية فالحق آخرها من علامة فهو دليل على حالة المحكي
من تثنية وغيرها لأن ببنى ويجمع حقيقة أد من شرط ذلك الأعراب
كما تقدم ذكره انتهى وهو يوم استغقب لكلام شرح اللباب وليس
كذلك لأن غاية ما أفاده كلام السطحي الاقتضار على القول بأن
الحركات اللاحقة لأي وكذا الحروف أعراب مذكورة واستغنى من كلام

ابن هشام أنه لا خلاف بين القرويين إذا سئل بأي عن منصوب
أو محرور خلافا لما يؤممه كلام بعضهم وأن البصريين نضوا على حكم
الحركات خلافا لما يؤممه كلام المرادي والنخعي وأن حكايته خال
المفرد لا تختص بأي ومن قد ير **قوله** في الوقت قال ابن هشام
لا يتعلق بأحد لانه قد يعلق به قوله بأي والبايع في كل مو
حال فينقلق بمجدوف أي أحد في أي كناية الوقت وقد يقال
انه متعلق بأحد ويجاز لأن مذكورا مكان وذاك مكان فهو نظير
اعتكفت في يوم الخميس في المسجد ومن ثم جاز عمل العامل الواحد
في طرفين مختلفين لانه مكانين أو زمانين انتهى ومذا مني على انه
لا يتعلق بغير جار يعني واحد بعامل واحد وهو ما قاله السعد في شرح
نصريف العزري وأجازه صاحب الكشاف عند قوله فخطب كل ما رقا
منها من ثمرة رزقا ويسكن أن يوجه إنما يعلق بالفعل بعد
تخصيصه بالاول على تياس ما سر في باب المفعول له في الكلام
على تعدده وافق كلام ابن هشام أن اختلاف الحرفين لفظا لا يفي
في جواز التعلق بعامل واحد حيث اتخذ المعنى وهو مقنن كلامهم
فاحفظه وجوز السها ب في البا في قوله بأي مع الظرفية أن تكون
للالة وعليه فلا إشكال في تعلق في الوقت بأحد ككن في صحة الالة
نظرا لأن المفعول المذكور في لفظها لا يالمتها الموهوم أن الحكاية
في غيرها **قوله** ما المنكوس بمن أي منكوس منكوس وقال الرضي
وأما استطرده في حق العلامة المذكورة بمن كونها سوا الامن نكرة
لأن المعارف إذا استغنى بها عنها ذكرت بعدها في الغلب اما محكية
او غير محكية لان الاستغنى عن المعارف ليس في النكرة مثل الاستغنى
عن النكرات فلم يطلب التحقيق مجدف المسؤول عنه كما في النكرات انتهى
وقال ابن هشام في التنزيل وقد يحكي العلم والصبر من كمال النكرة
قلت علمية في شرحه فيقال سو ومنا ومنى بعد وقالوا
همنين بعد قول القائل ذهبت معهم ولا يخفى ذلك بين ولا يالعلم
والضمير بل كل معرفة بمنولة يجوز ذلك فيها مع من وأي وكان هذا

الساج او رد عليه او لا حين حضر الحكاية في اي ومن بالكرات
فقال ليس كذلك بل المعارف المجهولة كذا وقال ابن هشام ايضاً
لا بد من تقييد المنكوس بكونه مفرداً وذكر الان التحريك والاسباع انما يكون
في ذلك وذلك على ذلك انه سيقول على التانيث والتثنية والجمع ولك وجه
ثان وهو ان يكون كلامه هنا عامية المفرد المذكور وفروعه كلها
سواء استأنف التثنية على لغة ثانية وتحيات بعضهم انما يستعمل
منه ومنه في المفرد المذكور ويقول فيما عدا ذلك منان ومنون ومنه
ومنان ومنات والنقل في غير هذا الكتاب كذلك فيكون هذا
تثنية على لغتين فقول وفلان منان وقيل ايضاً منان كما قال
وكالتي ايضاً ليدبر ذات ويومر هذا انه لم يذكر في اي التثنية
والجمع والتانيث فكونه اخيراً بالتثنية على غير لغة الاكثر اوله من
ان يجعل محلاً بذكر فروع المفرد المذكور وعلى الاول فاراد بما في قوله
ما المنكوس الاعراب بالحركات والازاد والتذكير فقط وفي الثاني
فاراد الاعراب مطلقاً كانت او حروف والافراد والتذكير
وفروعهما وعلى هذا جرى الشئ **قوله** والنون حرك مطلقاً
واسمعت قال ابن هشام مشكلاً لانه عطف على قوله احك فذلك على
ان تحريك النون والاسباع غير الحكاية وانما الحكاية نفس ذلك
سوف قوله مطلقاً لا فائدة له ومواده هي الحركات الثلاث انتهى
اقول جواب الاشكال ان العطف تقسيري وهو من خواص الواو
واعلم ان الزوائد اللاحقة لمن تطير زيادة ها السكت
في الوقف ومرة الوصل في الابتداء **تثنية** **قوله**
ابن غازي نوناً شبعث ثقيلاً خفف للوقف ولو كانت حقيقة بلا ما
وجوب ابدالها الفاو فذوق عوه في بعض ايام الكافية وحمله
في شرحه على ما ذكرنا **قوله** وقيل منان الحماق من المفرد المذكور
ذكرت ثنيته ثم ذكر المون ثم تثنيته ثم جمع المون ثم جمع المون
فان قلنا فلم لم يقل مثل ذلك في اي قلنا
قال الساطي لما كانت اي صيغة تعربية تنقل للوجوه الستة

كلها باعرابها لم يجمع يا نفسيلما بخلاف من ولم يقصد بقوله
وقل منان ومنين حكم الاجتماع في الحكاية والالزوم ان يقول من ومنين
لان الاول غير متوقف عليه وكذا قوله وقيل منون ومنين وقال
ابن هشام لا يريد انك تقول ما في التثنية الواحد بل اذا اردت
حكاية الرفوع قل منان او غيره قلت منين وكذا قوله بعد وقيل
منون ومنين مسكناً بذلك على ذلك ذكره ان الحكاية بين لا تكون الا
في الوقف مسداً وقال الساطي من خاصة بحكاية العقلاء فلذا انيد
من مثل العقلاء واطلق ايضاً ان المسألة لغوية **تثنية**
الاول قال السحاب طاهر ان منان ومنين ليس هما معاً كما قد
ينؤمن وانما هو لفظ من ومني صبيحة لكن زيد عليها هذه الحروف
دلالة على حال المسبول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنان
ومنين فمن في الجميع مع هذه الزيادة سببي في محل رفع وهذه
الكلمات ليست سببي ولا جمعاً بل على صورته فتأمل **الثاني**
محل التثنية عند كون المسول عنه مني فلو كان مستقاً طفين
كان يقال رايت رجلاً وامراً فانه يحكي بقولك من ومنه قال ابو
حيان ومثل يجوز ان يثنى ويغلب المذكور فيقال منين كما يقال ضربت
احمرين في رجل احمر وامراً حمراً فيقولان يجوز الخاقية لان القصد
في الحكاية الاستشبات قال وكذا اي فيها الاحتمال لان فيقال في
المثال المذكور اذ التثنية باوابة بالعطف وسواها في صورتين
انفق اعراب المحكيين اعراضاً **الثالث** **قوله** ظاهر كلام الناظر
انه لا يجيب ادخال الحار على من في حكاية المحرور ويدل قوله
بالتثنية وقوله لغو من قطناً وكذا يقال في اي ومر ما يخالقه عن ابن
عصفور في المقرب وعلى كلامه انما يقول منين ومنين بالباء في الاول
واللام في الثاني **قوله** وقيل من قال انت ثنت الموقال ابن هشام
في البيت ايجازي وقيل من قال انت ثنت ثنتان وسكن النون
التي قبلت لا ولم يخر على اسكان النون الاخيرة التي لثني لانه
لم يلفظ به مكسورة النون فخرجت ج لرفع النون كما فعل في غيره

انتهى وافول ينبغي ان يكون في قوله اولاً وقل لمن قال انت
 بنت منه ايجازوا الاصل وافتح النون قبل الهمزة والحاصل
 انه ذكر صيغة المفردة الموصولة ولم يبينه على فتح النون وترك
 صيغة المثنى الموصولة ونبه على سكون التاني في كلامه شبه
 الاحتمال وانما حركت في المفرد لان التاني مستطرفة وهي ساكنة
 في الوقف فيكون ما قبلها ليلا يلحق ساكنات وان كان جازية الوقف
 ولا كذلك مستان واعلم انهم نقلوا في الوقف على منه على
 لغة من حرك النون الوقف بالفتحة والوقف بالهمزة ليست
 تال الثاني حقيقة بدليل جواز سكون ما قبلها والاولا اكثر
 واقبيس قال ابن هشام ولعل اللغة الثانية هي لغة من يقول
 شجرت وسلمت فلا تكون مبنية على ان التال غير التاني وان
 الرضي قال لم يكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب اذ هات
 التاني لا تكون في الوقف الاسكنة وانقوا بحكاية التاني
 وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع
 مراعاة الاصل والفرع كان حفظ الاصل اولى **قوله** ونادى
 منون في نظره عرف اشارة الى قوله

انوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عمو اظلاما
 وفي البيت شؤ واذ ان احدهما انه حكى الصغير في قوله
 انوا وهو معرفة والثاني انه حكى مقدرا كما قال السرد ذلك
 لان قوله انوا ناري حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين انبأهم
 له قال لهم منون انتم ولا يخفى ان المعنوي من هذا الكلام انه
 حين انبأهم لم يتكلم بقوله انوا ناري ثم يقول منون انتم بل لم
 يتكلم بقوله انوا ناري الا بعد قوله منون انتم حين انبأهم
 بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى وقول المقرح انه ليس من حكاية
 المقرح ممنوع سقيا واحكاما بل قال السحاب عندي انه هو **قوله**
 والعلم احكيه من بعد من هذا مع ما تقدم بعلم الفرق بين الحكاية
 بين والحكاية بعد من فالعلم لا يحكي من كسا يد المعارف ويحكي بعد

من

من دون بقية المعارف وهذا كله بحسب الكثرة والقياس فلا
 يرد ما سر من حكاية العلم والصغير بين والحكاية غير العلم بعد
 من نحو من انما قال الجزوي والضمير لا يحكي قال ابن الجبار لم يتغير
 النحاة للصنعة في باب الحكاية فلا فائدة في ذكره مع انه قد روي
 حكاية الضمير عن اذ صبح من نظره بالصاد وذلك انه عليه الصلاة
 والسلام فرج باب اسنان فقال من الباب فقال ارجل انا فقال
 عليه الصلاة والسلام من انا اولم يحكي لقال من انت وقال ايضا
 يروي انه لما استند كعب

فتواء في حريتها البصير بها عنق مبين وفي الحديث تتميل
 قال صلى الله عليه وسلم لا صحابة ما حريتها فعلم انه ربما حكى غير
 العلم قال ابن هشام وفي الثاني حكاية غير العلم بعد ما انتهى
 ولما قال صلى الله عليه وسلم ما حريتها قال بعضهم عينا وسكت
 بعضهم فقال صلى الله عليه وسلم اذناها قال الرضي وانما خصوا
 الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم
 الاستزاد بخلاف سائر المعارف فان كل واحد لا يميز كان للحكاية
 لرفع الاشتراك فكانت انساب الاعلام انتهى قال السحاب
 وقد يستعمل هذا التوجيه بان كونها انساب بالاعلام انتهى قال
 يعارضه ان بقية المعارف احوج اليها من الاعلام انتهى وقال
 ابن هشام جعلوا هذا من تغيير الاعلام واقول اما المذكرات فغنية
 عنه لانه اذا قيل رايت رجلا فقلت من الرجل بالعهدية علم انك
 انما تريد المذكور بعينه لا غيره واذا جاني فهو متعين بحضور
 واذا قيل حيث اوجبت فذلك واذا قيل جاء فهو متعين برجعه لانه
 لا يغير حيث يعرف واذا قيل كما الذي قام ابوه فالصلة تعرفه ولابد
 لانها مشروطة بان تكون معلومة للمخاطب ولا فرق في العلم بين ان
 يكون اسما او كنية او لقبا وفتبه في التمييز بغير المنطق في الاشتراك
 احتراز عن نحو اسم الله تعالى والعززدق فاذا قيل قال العززدق
 لم يحيز من العززدق على الحكاية بل على انه اعراب وقال ابن هشام

وفيه عندي نظرا لانه اذا قيل رابت العر ردت فالسانع اما ان يكون
يعرفه او لا ان عرفه فلا يشيل عنه وان لم يعرفه فهو لا يعرف
ان غيره يشاركه في هذا الاسم او لا فالحكاية متجيزة وان علم ان حكاية
العلم بعد من خاصة بالجار بين دون غيرهم ثم ياتي احدي اللغتين عندهم
لانهم لا يلتزمون بما يلزمون من الحكاية والاعراب وايضا فليست
الواجبة عندهم بل الراجح عندهم الاعراب وعلى اسم الحكاية يرفع يؤم
ان المسؤل عنه غير الاول فان قلت هذا لا ياتي حال الرفع
لاتحاد الحركة في حالتي الحركية والاعراب قلت وقد وقع الاسم
عقب ذكر المحكي بضميمة يدل على ارادة حكاية هذا المذكور في الجملة
نتيجه شرط العلم ان يكون علم عاقل قول ان عرفت من عاقل بما
اقرن فان اقرنت من بالعاطف تعين الرفع عند جميع العرب قال
ابو حيان يستثنى من ذلك فرع ذكره في التيسر وهو اذا اردت ان
تلك اثنين علمين كلا على حدته وكورت من مع الثاني فانك تدخل
العاطف على من كفولك لمن قال رابت زيد او عمر من زيد او من
عمر او لا يطرأ حول حرف العطف على الثاني الحكاية لانها انما تنطلم
في الاول انتهى وفي التسهيل وفي حكاية العلم معطوف او معطوف
عليه خلاف فبيل في شرح ذلك فذلك يكون العطف بين علمين وبين علم
وغيره وعليهما فالحكاية جازية ولا مانع منها ومنها بوجوبها
لهذا التابع على غيره من التوابع فان الاتباع يبطل الحكاية قلنا
لان ذاك الاسم الاول ينفع بالثاني فيجوز استزاه المجوز للحكاية
بجلاف عطف الشق وصل بعضهم فقال ان تقدم في اللفظ شيء يحكي
خارفت فيه الحكاية وحكي الثاني تنقأ وان تقدم سالا يحكي بطلت
حكايته وحكاية الثاني تنقأ انتهى قال ابن هشام والذي
يفتضيه انظر حكاية العلم ونزك حكاية غيره كما في قول الجمهور
تقرر الكل من الاسمين على حكمه الذي يستحقه والعللة المانعة
من حكاية التابع غير الشق كونه غير علم لانه ذكره من الموضوع
ويلزمه عندي اذا جاز واسن زيد او رجلا ان يقال من زيد

الفاصل

الفاصل لان الثاني في الشق استع الاول فكذا في الصفة وقد
يجاب بانه لما عهد في الشق جواز الحكاية في التابع وذلك حيث
تكونان علمين جوارزه عند وجود العلمين في الاول فقط بالقبول
ولا كذلك في اللفظ وغيره تنبيهات الاول اطلق لقب
العاطف وعبارة الساطي بذلك على اختصاصه بالواو والعاطف قال
فاذا قيل لك رابت زيد اقلت ومن زيد فليس الرفع وكذا
في نرت زيد ويحوه وكذلك الفا اذا قلت من زيد وسبب ذلك
ان العرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر
لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار في ذلك بيان
ان المسؤل عنه هو الاول لانك لا تنقدي سوالا لما لم يذكر مصدا
بحرف العطف اذ كان حرف العطف لازما للتوسط بين معطوف
ومعطوف عليه انتهى وفي شرح اللباب المنقح بانه بالواو والقاء
خاصة شرطاً في عبارة الناظر ان المراد العطف حقيقة لا صورة
فليظهر وجه هذا العاطف مع اختلاف التكلم وليس من العطف
التلفيفي وبمثل يومسبي على جوار عطف لا شاع على الخبر مع ان التوابع
لا يختلفوا في جوار هذا العطف كما علمت الثاني قال السوادا
وصف العلم بان يحكي بصقته قال السهاب لتزبيلها منه منزلة
الاسم الواحد بل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف
في المنادي قال السوادا وصف بغير ذلك لم يحيز ان يحكي بصفته
بل ان يحكي بحدوده الثالث السهاب بل المراد انه اذا اراد حكايته
نزلت الصفة وانتصر على الموصوف وحي فقال من زيد اني جواب
رايت زيد الطريف او انه يجوز ذكر الصفة لكن بالاحكاية مع حكا
الموصوف فقال في المثال من زيد الطريف بفتح زيد ومم الطريف
وقيه نظرو لم ار في ذلك شيئا وقد يدل على الاول نقل الرضي
مع الحكاية عند الاتباع بان اعادة هذه المتوابعات مع توابعها
نقطة عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور
بارشاد اعادة التوابع المذكورة اليه انتهى اقول رايت

والحمد لله تعالى بخط الجلال ابن مسافر بعد ان نقل عبارة السراج
 ما نفعه فعلى هذا نقول في الاستنباط من قال رايته زيد الفاضل
 من زيد الفاضل باتباع الفاضل على المحل او نقول من زيد او نخذف
 الفاضل وعلى هذا فلا يكون الاتباع مطلقا ما نفعنا من حكاية العلم
 لانا نحكي المتنوع ونذكر التابع بحاله غير محلي البتة الثالث
 اختلاف في الحركات في العلم على لغة المحاربين على امر بفتح ميم واحدة
 انها حكاية مطلقا وان الضمة في من زيد غير ضمة الاعراب كما ان ضمة
 ما مضى وفلك وفعل نقدر مختلفا والثاني انها حكاية الالف الرفع
 والاول قول جمهور البصريين والثاني قول بعضهم والثالث انها
 اعراب وانه بذلك من من محولة لعامل مصمرا قاذ قتل جازي فقلت
 من زيد فانفرد جاسم وزيد بذلك قاله الكوفيون ويرده عدم
 قرن البدل بضمزة الاستفهام والرابع انه بدل من ضمير غايب
 على من والمقدرة من زيد اسن زيد اضربتة وفي من زيد من مرت
 به زيد قاله بعضهم ويلزمه ما لزم الكوفيين بل يلزم
 قطعاً لان الضمير عن الظاهر

الثاني

لما فرغ من ذكر العدد وما انجز معه ذكر علامة التانيث اذا كان باب
 العدد فقد ذكر فيه في من المذكور والتانيث واسم التأخر وجهها
 عن القياس **ق** نالكوفيون يقولون في وجهتهم ان الهمزة
 من مخرج الالف وهو الخلق ومن مخرج الهمزة ايضا والالف والهمزة
 علامتا تانيث ووجه البصريين ان التانيث وصلوا والهمزة تثبت وفقاً
 والوصل اصل الوقف ثم التامسا كانه فتحقير بالفعل ومي
 كلمة مستقلة او محركة فتحقير بالاسم هي كالحركة من الاسم من ثم
 يحلها الاعراب وقد ظهر انها مختلفة من وجهين قاله ابن
 هشام ومراوده باختصاص المتحركة بالاسم اختصاصها اذا لحقت
 اخر او اذا انحلت للتانيث فلا يرد ان المتحركة تلحق الاول المضارع

للدلالة

للدلالة على تانيث الفاعل والمضارع **ق** اول الف اما نقصو
 او ممدودة وكلاهما تختص بالاسم ونقول عن الناظر ان التانيث
 للالف وقال ابن ابي ارقان قلت **ق** في الخبرين امثلة في
 التانيث قلت فتقوا على الاول بانها لا تصل لان التانيث بها لا يرفع
 وهذا قاله عبد القاهر لم يثبت الفعل بالالف لان تانيثه ليس
 باصل بل لا محل للفاعل فاعطى التالف عنهما ولهذا افتقوا ما قبلها
 حملا على ما قبل الالف والذي اراه ان كلاهما اصل على حدته
 ويدل على قوة التانيث كثر ما انت بها وتانيث الفعل
 بهادون الالف دليل على انصرف فيها ويقويها اخبار جوهري
 في تصغير الموش العارضي اليها واما الفتح فلا جازيها مع ما قبلها
 مجرى خمسة عشر **ق** **ق** الاول قال الساطي اني باو
 التي لاخذ السيبين اسارة فليان العلامة تانيث لا يجنفتان في كلمة
 واحدة فلا يقال في ذكرى مثلاً ذكره لصحة الاختراجه بما عمن
 الاخر وما اوهم خلاف ذلك فليخلاف ظاهره ومن هنا قال ابو
 عبيدة ما رايت اظرف من امر النخاعة يقولون ان علامة التانيث
 لا تدخل على علامة التانيث وهم يقولون علامة وقد قال العجاج
 يستن في علق وفي مكور يريد انه قال علق فلم يصرف للتانيث
 ثم قالو مع هذا علقاه اي فالحفوات التانيث الفة قال ابو عبيدة
 كان ابو عبيدة احبني من ان يعرف هذا وذلك ان من قال علقاه فلا لاف
 عنده للالحاق به باب جعفر قاله ارجي فاذا نزع الهمزة حال اعتقاده
 الاول عما كان عليه وجعل الالف للتانيث في مع التال الحاق
 ومع عدمها للتانيث ولهذا نظائر كهي وهما وياقلا وياقلا ه
 ومن الممدود وطرافا وطرافاه وحلفا وحلفاه فلم يلحق التالف بالهمزة
 للتانيث ومن الحقها فلغير التانيث انتهى وسعاني قريبا عن ابن
 هشام حكاية كلامه اعبيدة مع اختلاف ضمير قال الساطي
 وقد مثل في باب منع الصرف الف الالحاق المفصورة بعلة قليلا
 وقال الساطي لا يرد عليه ان بعضهم عدمها الياء في مذكي

وتفعلين والكسرة في ضربت وانت والالف والتاي في المذات
والنون في من وانت اما الياء في مدي فليست علامة وانما جاز
التانيث من الصيغة وكذلك في ضربت ويون من وتامذات
بها المذكورة او لا والالف قبلها سبقت للجمع واما الياء في تفعلين
فضمير عندس فهي كالنون في تفعلين ولم يقلوا انها علامة للتانيث
بل صيغة تدل على المونث انتهى فنحصل من كلامه ان قول الناظر
علامة للتانيث تألف مقسلة حقيقية تنع الجمع والقلو الثاني
ما افاده هذا الكلام من دلالة التاي على تانيث ما في فيه محله
اذ المرء يعلم تذكيره كطلمحة واذا انجز من المونث قال ابو حيان فان لم
يتميز فهو مونث سواء كان المدلول مذكرا ام مؤنثا كقوله وقلة
ولهذا وهم من سبل عن ثلثة سيدنا سليمان اكانت ذكرا ام انثى
فقال كانت انثى بدليل قوله تعالى قالت ثلثة فانت ولم يعلم
ان قاعدة اللسان العربية انه اذا لم يغير المذكر من المونث
مما فيه تا التانيث انه يعامل معاملة المونث سواء كان المدلول
مذكرا ام مؤنثا قال وقد استحسن هذا الجواب منه منعفة
انزل العربية مثل الزحمره وغيره وارردوا ذلك في محسنات
المجيب جنلا منهم بلسان العرب وان كان مدلول الاسم الذي فيه
التانيث مؤنثا حقيقية ولا مذكر احقيقة فهو مونث على كل حال
مخوشبه واجرة انتهى ونافضة السمين **قول** وفي اسام الخ
فيه اجماراي ومن اسما المونث اسما مونثا بغير علامة
ظاهرة فوجب ان يكون لها علامة مقدرة وتلك العلامة هي التا
الالف بدليل ان التاي الاصل لانها اكثر فكان تقديرها عند فقدان
العلامة واجبا وانما نظري في تصغير ما هو مونث بغير علامة
ظاهرة كقدرة وعينية وعدم ظهور الالف بعد ان لم تكن ظاهرة
في صورتها **تفصيل** الاول طريق الاستغناء بتقدير
التاسماع قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة
للتانيث اما حقيق التذكير او حقيق التانيث او محاربهما ان كان

محاربهما

محاربهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وخابط ولا يوث شي
من ذلك الا مقصورا على السماع وبما في اللغة نحو قدس وشمس
وان كان حقيق التذكير او التانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث
او لا ان امتاز فهو مونث ان اردت المونث ومذكران امر دت
المذكر نحو هند ورید وان لم يميز فيه المذكر من المونث فقد سوا
اردت به المذكر او المونث وذلك نحو عوث الثاني اسما جمع
الجمع والاصل اسما واسما كجمل واحمال سواسا واسا في كانعام
واناعم وكانه اشار بذلك لما كثره ونوع هذا النوع في العربية
حتى لقد صنف فيه ائمة اللغة كتب مشهورة **قول** ويعرف
التقدير بالصغير يعني فيها اليس له فوج اما ماله فوج فتا نيته يعلم
من حيث المعنى قال ابن هشام فابدة الحكم تانيث بهذا النوع
ان يمنع صرفه اذا صار علما انتهى وتقدير الثاني كلامه بمنزل كما
قال الساجي معنيين احدهما ان تكون مقدرة في آخر الكلمة
لا يمنع من ظهورها الا الاستعمال وقد ترجع اذا استعملت استغناء
اخر وهذا هو الثلاث ومئة كتف وعين وشمس في تقدير
التاي اخرها حتى كانك قلت كتف وعينه وشمسه والدليل
على ذلك ظهورها في التصغير نحو كتفه وعينه وشمسه وكذا
المائة الا الفاظ جات عن العرب مصغرة بغير تاسد وذاو الثاني
ان يفقد ما هو اعم من هذا وهو ان يكون للمونث على تقدير السا
سوا ظهور في التصغير او لم يظهر في حكم القدر اما الثلاث
فلما تقدمت واما الرباعي فالمراد الرابع فيه قابير مقامها نحو عناق
وذراع ولذلك اذا صغر واما الصف لم تحذف اليها الا تاسد
ومنعوا صرفه كما ينبغي صرف ما فيه اليها فهذا القسم كان اليها
فيه في اذن مقدرة كالثلاث وهذا اول ان يحمل عليه كلامه والدليل
على انه على تقدير التانيث اذا صغر الزيد منه تصغير الزخيم
ظهر نحو عنيقة في عناق ودر بعتة في ذراع **قول** وغيره
كالرد في التصغير ان اريد به ما يبدل تصغير الزخيم مثل المونث

الرابع فان حرفه الرابع قابض مقام التاء ولذا اذا صغر لا تزاد اليه
 تاء التانيث لكنه اذا صغر تصغير الترخيم لحققة كما مر عن الساطي
تفسير قال ابن هشام في الحواشي اقول يستدل على
 تفدير التاء بواو رقيقة تانيث الخبر بحول يذاه مبسوطتان والصفة
 نحو من عينانية ويكاس من معين بيضا والحال نحو وللكفار خامسة
 سغيرة والاشارة نحو هذه جهم فاما هذا رخصة من رية فليست الاشارة
 بالرحمة بل بالانظر وحينئذ اخبر عنه كما نقول الفطر رخصة فان
فتى فلم لا قلتم في ما هذه الصوت ان هذه اشارة الى الصيغة
 فلا يكون ضرورة **قلت** الصوت نفس للاشارة والرحمة خبر
 وفي التفسير يلزم ان تكون الاشارة الى المقسرحلاف الخبر الضير
 نحو التاروعدها وسقط التاء عن العدد نحو ثلاث اذان وثلاث اعين
 وثبوتها في التصغير نحو بيرة وعبيبة وفي الفعل المسند اليها
 نحو ولما فصلته العير ونسختين سبيل المجرمين والجمع على اقل نحو
 اعتق واتن واعقب والسن **قوله** فارق حال من ضمير التاراج
 لتا التانيث فافاد انما تنقسم لفارقة وغيرها قال ابن هشام اعلم
 ان التا باعتبار معانيها على انواع وذلك انما ان تكون للمتييز او
 للتاكيد او للمقويض او للمقريب وكل من الاسمين الاولين على ثلاثة
 اقسام والتي للمقويض اربعة اقسام صارت احد عشر **فالتا**
 للمتييز اما المتييز الموت من المذكر واكثر ما تكون في الصفات كضاربة
 وقائمة وقد تكون في الاسماء كمرأة ورجلة واسنانة وعلامة او
 المفرد من الجنس نحو كلمة ونقطة وثمره وشجرة واكثر ما يكون ذلك
 في المحلوقات وقد يكون في المصنوعات كسقيفة وقلنسوة ولبة
 وجرة او العكس كحماة وكماة والتي للتاكيد ثلاثة لتاكيد معنى
 التانيث وهي ما لحقت في لفظ يخبر عن المذكور زيادة او زنة نحو حمل
 وناتة وكبير ونجعة وبلد وبلدة والتاكيد التانيث كالحالة
 وذكورية وبهولة وحجارة والتاكيد المعنى كعلامة وسنابكة
 وراوية والتي للمقويض اربعة اقسام اما عوض عن اصل كعدة

ورنة او من مدة كزندق وزنادقة ومجاح ومجاهجة وقرزان
 وقرارنة واقامة واستقامة محتمل للموعين او عوض عن ياء
 النسب كاشاعة ومهالمة او عوض عن ياء النفس كابت وامت
 ومن ثم يحتمل ان تسمى ان قلبت اليها فقد يحتمل ان والحادية
 عشر للمقريب كوزج وموارجة هذا الذي لحقته ورنتنه
 من عدة كتب انتهى مع تغيير يسيير وتبديل اسنانة وقع مثله
 للسارح وفي الصحاح يقال للاني اسنان ولا يقال اسنانة انتهى
 فاسنانة ليس بعربة واما اسنانة الولدون وعلى قولهم رجلة
 وعلامة يترتب لغزو وهو عندي رجلان احدهما حامل وعلامات
 احدهما خاضر ووجهه انه اجتمع مذكر وموت وقلب المذكر واصل
 رجلان رجل ورجلة وعلامة ان علام وعلامة وقال ايضا التا في
 الصفات اما لازمة او مستغنة واللازمة فنسان اما في صفات
 مشتركة كربعة او في صفات مختصة بهمة والمختصة فسمان
 اما خاصة بالموت فاسنعتت عن التاكيد وطامت اذا اريد
 بها من يدي ذاتا ملية للغير والطمت لامن وقع ذلك منها فيما مضى
 او يقع منها فيما ياتي او من هو حاصل اليها الان واما مشتركة ولكن
 ضد الاستعاضة فيها واجرا وهما على وجه واحد هو الاصل لكونها لم
 تجز على الفعل وفي الصفات التي ذكرها في النظم انتهى وقوله ان
 الصفات الخاصة بالموت اسنعتت عن التا اي لعدم مشاركة
 المذكر مذهب الكوفيين والليزيين فيها مذهبهم ان تذهب
 الخليل اليها على معنى النسب وما كان على معناه فقياسه ان
 ياتي بغير ما كان وتامر اي ذلك منسوب اليها لا على حدوده
 حتى تدخل التا لان التا اذا دخلت في هذا الجنس حملت على الفعل
 فاذا لم يقصد جريانها على الفعل وفقد ذلك المعنى بجرده منسوباً
 اليها من قام به لم يربط بالتا وقال من انما على التا ويل اسنان او
 في كائنه سلا وما ذكره الخليل احسن لانه رده لا معنى بيقفه
 حذف التا بخلاف تاء ويلس وانقائه على انما ان تكون في الصفة

الثانية دون الحادثة يقوى مذهب الخليل اذ لو كان الصحيح التأويل
بانه في مركب فرق ورد مذهب الكوفيين بانه لو كان ترك
التا للاستغناء عنها لعدم المشاركة لوجب ان يقال ثالثة
ضامرة لقولهم جمل ضامر لتخصل الفرقة وهذا لا يلزمهم الا اذا
عمهوا وهم انما عللوا نحو خاضع وظامك ولو جيب ان يقال امرأة
مرضع لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر وقد يقال هم انما جعلوه
مجهولاً لا موحياً على انهم لم يعمهوا كما عرفت ولو جيب ان يقال هند
خاضع لعدم المشاركة ويجاب بانهم لم يعمهوا في الاسماء
فضلاً عن الافعال هذا خلاصة ما في المفصل وسرجه لا ينال الحاجب
فصل في مفهوم قوله فارقة انها لا غير فارقة
في الجميع وقال بعضهم ويجوز ان تلي تا المبالغة مفعلاً او فعلاً
بمعنى فاعل نحو مطربة اي كثير الطرب فخر هذين بالذكر ومثال
ذلك في نقول رجل قروقة وامرأة قروقة ومثل مطربة معزابة
قوله فقولاً اضلاً اي بمعنى فاعل ويسمى كل علمية ان الرخصة
ذكر في تفسير قوله تعالى حولة وفرساً ما لم يخصه ان حولة بمعنى
فاعل وفرس بمعنى مفعول لانه قال الحولة الكبار التي تقتل
للحمل والفرس الصغار لانها دابة من الارض كالفرس المفروش عليها
انتهى واما فاعل بمعنى مفعول فتلحقه نحو جمل ركوب وناقرة ركوبة
وظاهر كلام شراح التسهيل ان عدم لحوق التا انما هو على وجه
المذكور في اسمها خصوصاً خلاف ما يؤممه كلام المنقري من جواز
لحوق التا وعدمه في كل مثال **قوله** ومن فاعل كقتيل اي
بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقت نحو امرأة رحيمة وطريفة
فان قلنا فقد قال عمرو بن ربيعة
فقاتت كيبيا ليس في وجهها دم من الحزن تدرى دمعته تتخدر
ومداحة فاعل قلنا هذا بمعنى مفعول في المعنى ولو لم يكن
بمعناه في الصناعة فان قلنا كيف قال نعم صدق الواسو
انتهى فانه مع تقدم ذكر الموصوف قلنا الحبيبية

بنزلة

بنزلة التلحقة غلبت عليها الاسمية **قوله** ان نفع موصوف
ليس المراد الموصوف الصناعي بل المعنوي فيدخل غوه عند قتيل
كمن يرد عليه رايه قتيلاً من المسافاة مما حذف فيه التالعلم
بالموصوف مع انه لم يجمع الموصوف وقد يبادر به مفهوم
بالموافقة اخذاً من المعنى فان قلنا كيف يمتنع بقوله
تاليا كل يقض كما كسبت رهينة اذ لا يجوز جعل التا غير فارقة
لقوله تاليا كل امرء بما كسب رهين وقول اهل اللغة اليه رهين
ورهين والاني رهينة ولا يجوز جعل رهينة في الآية بالتاء
جائبة على غير الغالب الا ترى ان الحاجة اسندت لولا ان تكون
بالواو افصح من تأكيد بالهمزة المحببة بالواو وفي القرآن قلنا
يكن ان تجعل الهاء في رهينة للمبالغة **قوله** التامتع ما نفعه
التي التامع مدية قال في التوضيح وسند ملحقة جديدة انتهى ورايت
خطه ما نفعه في مستأيل ابن النادش ما ذكر ابن قتيبة في ملحقة
جديد تمليط ومذهب س في جد يبداه مبني من فعل الفاعل لانه
يقال جد جديد يلبس يلبس والمماخذفة الباعندس من جديد
لانهم شبهوا فاعلاً بمفعول وبعضهم لا يشبه فيوت وهو قليل
فاما جديد الذي يجمع جدد ودفعه جديد يجمع قطع فلم يرد س
ولا خلافه ان هذا لا تلحقه التالان به في مفعول وعلى هذا ما ارد
من قولهم ناقرة سديس ورجح خريق وكنتية خضيف ان ذلك كله
على التشبيه بمفعول لا على الوحد ذكر ابو محمد وكنته خلط فذكر
امثلة س وعلق عليها تفسير غيره **قوله** دان حقراً مصاحبة
فقر **قوله** وذات مد هذا لا يقتضي انها المدودة بل صادق بكونها
غيرها مصاحبة لها فلا يرد عليه اعتراض الدما مبني على التسهيل
حيث قال عمدة قوله او الف مد ودوة ظاهر هذا الكلام يقتضي
ان الالف في نحو حرام في العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة
لانها الالف التي تد في اللفظ وهذا لم يقل به احد بل قال الاخفش
الالف والهمزة جميعاً للتانيث والالف زائدة وقال الزجاجي

والكوفيين المصرة وحدها للتانيث والالف زائدة وقال الصيرفيون
ليس شيء منها للتانيث بل الالف زائدة للمد والالف منقلبة
عن الف التانيث في الحقيقة هي في الاصل مقصورة وزيدت قبلها
الالف انتهى نعم ظاهرهما انها المد ودة لفظا بكنهه لقوله ذات
فقر فيقال مذهب الجريين **قوله** والاشتراك بينهما في الالف
الحقيقي ان يراد ببيانها ما يكون لها اعم من ان يكون لغويا
ايضا او لا فلا ينافي الاشتراك في بعضها **قوله** بعيدية
وزن اربعة والطولي قال الساطي هذه الابنية كلها لا توجد فيها
الالف الا للتانيث لفقد ما تلحق به في اسبعية الاسماء ولما كان فعلي
بضم الفاء اسكان العين يمكن الحاقه بحجدة ونحوه على راي الاخصر
والكوفيين الذي درج عليه اذ قال ومع فعل فعلة فيده بالمثل
وهو الطولي الذي فعلي الفعل خرج بهما مع ان بهما لا نظير له
كما في فعل بكسر الفاء اسكان العين يذكر في تنبيهنا على اختصار
هذا المثال بالالف التانيث وانما يكون في المصادر لان الالتحاق
في المصدر تابع للفعل والفعل عا من ذلك قال والنزق بين الالف
الكيد لما ينفى عليه من الاحكام في الصرف والتضعير وغيره **قوله**
وزن فعلا جعلا قال ابن هشام المراد بالجمع ماله واحد واشد
روية يسمون في علقه وفي مكر غير مئون وحكي محمد بن يزيد عن ابي
عثمان قال ابو عبيدة ما اكدب الجويين بزمعون ان التانيث
لا تدخل على الف التانيث وقد اشهد في روية هذا البيت غير
مئون وسألته عن واحد العلقا فقال علقاة قال ابو عثمان ابو
عبيدة كان اعلم من ان يقيم هذا وعلقا واحدا العلقاة على غير
هذا البيت ليس بمتوكلينها ولكنه جمع ليس له واحد من لفظه
انتهى وكان ينبغي للمرادي ان يزيد هنا وهو مشترك ومثاله
الممدود **قوله** ذكرى قال ابن الجبار في كتابه التاميم
مقدرا ما العين كدقة او لمعين كذكرى واما جمع الجمل جمع جمل
وموطاير وطرنا جمع طربان وهو دابة ومثل المراد فعلا بضمير

وقال

وقال بالمرز قال ابن غازي اي لانه على فزانها عتلا ان يكون فعلا
بالضم وهو كثير في الصفات **قوله** واعز لغز هذه استند امرها
ينبغي حمل هذه الاصناف على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت
المذمومة لكل افراد الغير **قوله** لمدها فعلا قال السحاب
من اصناف النوع على جنسه ومدها بمعنى مدودها انتهى واعلم
انهم مما سئلوا به لفعلا اسمها عتقا قال ابن هشام لم يظفر قولهم
عتقا معرب يعرب بها المثل وعتقا طويلة العنق ومعرب سبعة
ويقولون للشيء اذا بسوا منه واستبعدوه طارت به عتقا معرب
واكثر ما يستعملونه بالرفع على ان يجعل معربا عتقا عتقا قال فلول
سليمان الخليفة خلقت به من يد الكهاج عتقا معرب انتهى واجاب
سفيان الثوري عن ابنه انما لم يطابق في الصفة الموصوف في التانيث
اعتبارا بالمعنى اذ في بعض الطائير **قوله** في شرح الامثال
للمرثري ومعرب مصافة طائر معروف الاسم لا الجسم او طائر
عظيم يبعد في طيرانية او من اللفاظ الدالة على غير معنى انتهى وقد
عسر فهم هذا الكلام على بعض الفضلاء لان الجمع بين قوله الدالة
وقوله على غير معنى كالمجمع بين النصب والنون فلول قال من اللفاظ
التي لا معنى لها كان واصحها واجيب **قوله** بالية في العبارة صفة
محدوفة اي على غير معنى خارجي ثم مراده بالضم ضم الميم من لفظ
المعرب لضم الباء والاقال بالرفع فان الضم من القاب اليها ونحوه
لا الاعراب فعلا هذا الا يقال العتقا المعرب بفتح الميم **قوله**
مصافة راجع لما معرب الذي قبله وهو ضم الميم واما معرب ومفرقة
بضم او لمما هما بالرفع صفتان لعتقا قبلها وليست مصافة لهما
خلاف ما يتبادر وانظر ما معناه الصفة والاصافة ومثل من
اصافة الموصوف على الصفة وظاهر كلامه انحصار الاستعمال
فيها ذكر فلا يقال العتقا بلا وصف ولا توصف بغير ما ذكر ولا يقال
ايضا عتقا منكرا بلا وصف وعلى هذا قول بعضهم
لما رايت بيني وبينك وما بهم خلو في السدا يد مصطفى

فعلت ان المستعمل ثلاثة **القول** والفتحا والخل الوفي .
 ليس بتركيب صحيح **قوله** في قول ابن هشام ذكر ابن
 يعقوب رحمه الله في قوله على اطلاق باليات الحيا من البيت ان بعضهم
 زعموا انه جمع طريق وانما قصر للصورة بحذف الف المد ورجعت
 الصورة الى اصلها ثم قال ويبيح على هذا ان يكتب بالياء انتهى
 وهذا كلام حسن وكذا قول الناظر ثم نقلا الى اخره ونحو ذلك
 في هذا الكتاب مما قصره للصورة وهو ذوات التائين المدودة
 الذي ينبغي ان يكتب بالياء لا بالالف اللهم الا ان يكتب بـ **باب**
 المقصور كله بالالف **تنبيه** **ع** عدم هذا الوزن
 من المشهور الكثير محل نظره وقد مثلوه بقصاصا قال الساطي
 زعموا انه انما سمع من اعرابي وقد علي باب بعض امراء الوق فقال
 القصاصا اصلك الله اي خذ القصاص قال القالي والكلية
 اذا سمعت من اعرابي واحد لم تجعل اضلا لاحتمال الكذب والغلط
 وايضا فلم تنسعه منه الا على باب الملك فلعله بالحيلة والهدف
 واللسان انتهى **واقول** هذا كلام في غاية الاشكال كيف
 والعرب الخاصر نعم الله السنتهم عن الخط فلا يمكن دعوى الزلل
 ولا تفرق في ذلك بين البطو والعجل وقد كنت اعجب من شجاعتنا
 العلامة الغنيبي سيق الله شرا صوب الرحمة وارصوان حيث
 قال وقد سئل عن ما قاله الصغدي من عظيمة قول بعضهم
 سبوا تاولا وتاولا وان الصواب مؤلانا وسيدنا لان العرب يقول
 كذا قالت الحنساء وان صخر المولانا وسيدنا فتوقف في كلام الصغدي
 وذكر كلاما من جلته ان الحنساء امرأة قالت ذلك في وقت حزنها
 فلا يجزى بعلامها انتهى **واقول** اي مدخل لكونها امرأة وكونها
 قالت ذلك في وقت الحزن لان المدام انا ابو علي لكونها عربية
 حتى يراى كلام الساطي المذكور فانساني التفتيح منه التفتيح
 من شجاعتنا واذا كانوا يتوقفون في نطق العرب في غير لغته فكيف
 يسمعون بانه يحكي ولما قال بعضهم ان قول الفرزدق الترفعي في

باجماع

باجماع قال بعض العلماء هو الخطا باجماع **قوله** ومطلق
 العين فعلا قال ابن هشام لا يمكن ان يكون عين فعلا الامتوحة
 فليست اذن بطلقة لان فعلا وفعل ولا ليس في منهما فعلا
 بوجه من الوجوه وقال ايضا فان قلت **فما صنع بقراءة**
 بعضهم ولقد جيبونا فرادى بالتأويل قلت **قال ابو**
 البقا هو اسم صحيح يقال في الجمع فرادى مثل قوام ورجال وهو جمع
 قليل ثم قال من لا يعرفه يجعله معدولا نحو ثلاث ورباع **قوله**
 وكذا مطلق الخ قال ابن هشام فيه يجوز لان فعلا
 وفعل وفعل واحد منها مع بقا حقيقة وورنه لا ينقص
 ان ينصف من نتاخرى

المقصور والمدود

قال الدماميني اي غير ما ذكر في الكتاب الذي قبله انتهى وقال
 ابن هشام ذكر هذا الباب هنا ليزلة ذكر العام بعد الخاص فانه
 قد تقدم ذكرهما بالنسبة لكونهما علامة التائين وتعرف
 الشارح المقصور بالذي حرف اعراب الف زائدة بيشمل الفعل
 وفي كتاب الصولي لابي بكر محمد بن يحيى بن عبيد الله المقصور
 والمدود ولا يكونان الا في الاسماء خاصة وليس في الافعال فصرحوا
 مد انتهى وقال الحاريري المقصور والمدود ضربان من ضرب
 الاسماء المتكسنة اذ الحروف في الافعال والاسماء الغير المتكسنة
 لا يقال فيها ذلك ولذا قيد الناظر بالاسم في قوله او الاسم
 وقولهم في مولانا ومدود وتسمي او على مقتضى اللفظة كقول الغزالي جاء
 وشا ونحو ذلك انه مدود وقول الشهمدود هو الاسم الحاريج
 شامز من بدل من اصل نحو ما فان اصله موه قلت الواو الفاء
 والها موزة فانه لا يسمي مدودا كما نص عليه الفارسي لعروض
 المدنية لان الفاء واو في الاصل لكن تمثيله بكسا ومردافيه ما
 يقرنه فربما وهذا الباب معقود لبيان المقيس والمسموع منه

ومن الممدود ويدأبه لانه افضل الممدود وطبيعة الحقوى بين
 القياس بينهما فاما السماع فخطا للقول وقد انزده بالمتدني
 ومن استعمل عليه في كثير من باب المعتل من محتاج الجوهرية فانه
 ممنوع فيه **قوله** اذا سمع استوجب الى اخره قال ابن هشام
 في التسهيل كل معتل الاخر فتح ما قبل اخر نظيره من الصحيح لزوما
 او غلبة فقصه مقتضى مثال اللزوم معطى ومستند على كثره وسخا
 ودرهم معتدس وزمان ومكان نظيره مذهب ومفعل للالكهري
 وممدى لوعا الهدية فهذا المختص وقد جاء الصحيح من ذلك على
 مفعل كحرث ولزوم جود المعتل واما الغالب فنفسه فعل كجوى
 جوى وجوى جوى ونظيره اسر اسرا وقد جاء في الصحيح شكس
 شكاسة وصهب صهوبة وسكر سكر وجامسة في المعتل على غير
 فعل قالوا روي ربا انتهى **واجاب** المرادى عما هنا بان
 مراده باستوجب استحقاق القياس فيتمثل القسمين **قال**
 ويوضح انه اراد ذلك مثيله بالالف المستوجب للفتح يعني
 والفتح منه عالم لا زمر وانظر قول ابن هشام وقد جاء الصحيح من
 ذلك على مفعل فانه اذا جاء ذلك كيف يقال ان مفعل لالة مما كان
 صحيحا يلزم فتح ما قبل اخره وقوله ولزوم جود في المعتل يد عليه
 ان الدليل قياسي فلا يتوقف على السماع **قوله** وكان ذات نظير
 اى من المعتل بدليل قوله فلنظيره المعطى **قوله** كفعل مثال للنظير
 المعطى الاخر لالاسم الصحيح المستوجب من قبل الطرف فتح كما يصرح
 بذلك قول الناطق كالدعي وقول السمع فالقصر القياسي الى قوله
 كرمي في جمع مربية ليا قوله فان نظيره مما من الصحيح هو بذلك
 بغير سقوط قول ابن هشام كان حقه وفعل بالعطف على قوله كالاسف
 قال وكانه بتقدير وكفعل فحذف العاطف انتهى ووجه سقوط
 انه ان اراد ان هذا من امثلة الاسم الصحيح لجمته فمنوع
 والمتاوم كونه مثلا للنظير المعطى الاخر فان **قوله** هذا لا
 يصح ان يكون مثلا للنظير الاسف المعطى الاخر قلنا ليس

المراد

المراد فلنظيره فلنظير الاسف بل المراد فلنظير الاسم الذي استوجب
 الى المثال بالاسف السام للحقوقية وقرب فيكون نظيره
 ساملا للحدومية ودمي قلنا مثل والاسموية مع حقه المثال
 للمعل الاخر قد حرف العطف وقية نظيره ظاهر لان كيف يعطف
 مثال المعطى على مثال الصحيح فتدبر **قوله** وما استحق قبل اخر
 الف في التسهيل استحقوا وغلب ليحل مفعل صفة لهداد او
 معطاء فان نظيره ما مضى ومكذاب وان كان قد جاء مدعس
 ومغشمر لكنه قليل **قوله** كقصد الفعل الخ قال الساطي
 لوشا احمد فائدة لقال
 كقصد الفعل الذي قد بدى بزيادة المز لا على وارثي
تفصيلات الاول قال ابن هشام في الحواشي قد
 يكون الكلمة تستحق باعتبارين مختلفين الفتح والالف فيكون
 فيها وجهان فمن كثر جواهرها في الزنا فن قال ربه جفلة مصد
 زنا ومن قال زنا جفلة مصد من زاني انتهى واسرار الية في التوضيح
 في الكلام على قوله اذا قلت مهلا غارت العين بالبحا الثاني
 من امثلة ما يستحق قبل اخره العائن يكون مفرد الالف لكانا
 في التوضيح قال واما قوله في لينة من جمادي ذات اذنية
 والمفرد ندي بالفضل فقتيل ضرورة وقيل جمع ندي على مداء
 بالمد بجر وجمال جمع مداء اذنية وبيعه انه لم يسمع نداء
 جمعا انتهى فهذا ان جوابان واجبي **اجاب** انه بانه جمع
 نادس وهو المجلس اى ذات مجالس للاصطلاحا قالوا وادوا ودية
 وبانة جمع ندي وهو المجلس ومذا لا ينيغ العبد ولعنه لانه
 قياس كرمه وارعقة قال ابن هشام في الحواشي وخطري
 جواب خامس وموانة لما كان الشعر يجوز فيه مد المقصور
 وقد اضطررنا هذا الجمع قد راند مدودا وكان المقطوع بمدودا
 في الشعر سابق **قوله** والعامر نظيره الخ قال ابو حيان هذا

عام مخصوص وتخصيصه لما تقدم في الاوزان التي ثبت عليها بالامثلة
في الف الثاني لانه ذكر هناك اوزانا تختص بالمقصورة واوزانا
تختص بالمدودة فتلك الاوزان مخصوصة للعموم الذي ذكر
قوله وقصر في المد اضطرارا لجمع الخ قال الساطي لم
يذكر الناظم كيفية القصر ولما الذي يجذف الزايد اقل من
والقياس حذف الزايد وهو الالف قبل الاخر انتهى قال السحاب
واقول فيه امورا اول ان تكون اخر المد واصلها وما قبله
زايدا غير مطرد بل قد يكونان زايدين كما في صحرا وحمر كما تقدم
في باب الثاني فلا يطرد قوله والقياس حذف الزايد في المد
الا ان يقال ان ما قبل الاخر ازيد ازا غير مطرد بل قد يكونان
زايدين بخلاف الاخر قد يكون زايدا كما في صحرا وقد يكون اصلها
اي بدلا من اصل كلمة كسواء فكان الاول حذف ما قبل الاخر
لانه لا يكون الا زائدا انتهى وقال لما مثل المدود بكسواء
ما نفعه مثل به ما الف زائدة ولا ينافيه ما ذكره في الكلام
على قول النظم والالف الثاني ذات قصر من الفه اصلية لان
المراد بالالف همزة قال ابن هشام يرد عليه ايضا اي
على ابن الحاجب نحو كسواء وردا ما همزة بدل من اصل الظاهر
انه عند الاطلاق لا يسمي ممدودا وان كان المصنف له بكسواء
ورداء انتهى ومن ثم يكتل ما ذكرناه فيما يتعلق بكلام الساطي
ثم قال السحاب الثاني انه لم يثبت ما يفعله بعد حذف
الاخر فان الاخر همزة والمقصود لا يكون اخره الا العاقل تبدل
الهمزة العا او ترجع الى اصلها التي انقلبت عنه وهو الالف
نحو حمر ا ما فيه الف الثانية فانها فيه منقلبة عن الالف
كما تقدم في باب الثاني واللام في نحو كسواء فان اصلها كسواء
ووجهاوي قلبي لامها وبني الواو في الاول والياء في الثاني همزة
لوقوعها بعد الف زائدة لكن نقرأ الالف في القسم الاول بعد

الرجوع

فلا يظهر لحذف الالف موجب وان قيل التحفيف هو الموجب لزوم
حوال الحذف تخفيفا في الجمع بالالف والتا فقلت نقول جملات
وسكرات وهذا باطل ولما بدأ الرد عليهم اشار **قوله**
وان جمعة اي المقصور والاولى رجوع التثنية للاسم بدليل
وتأذي التا ولا تاء المقصور وسكت عن جمع المدود والمقصود
هذا الجمع واعتذر عنه المرادي والاسموني هنا بانه اخل
حكمهما على التثنية لان حكمهما اذا جمعا هذا الجمع حكمهما اذا شبا
واما المقصور فاما ذكره وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمع
التثنية قال السحاب ولما قيل ان يقول فكان ينبغي ذكر المنقوص
اي لاختلاف حكمه في الجمعين لانه يجذف اخره في جمع المذكور
ويثبت في جمع الموث كالتثنية الا ان يقال اما تركه لان المع
لم يقرر صراحة في التثنية **تنبيه** لم يقرر الناظم
لما يجمع بالالف والتا قياسا وهو خمسة انواع ذوالنا مطلقا
الامراة واسمه وشقه وشاه اشتقنا بتكسير ما عن يفتحها
والموث بالالف المقصورة تذكر في الافعال فعلاان والعلم
الموث العاقل الممدود كسند وزبيب الاباح حذام ووصف المذكور
عمر العاقل نحو ايا ما سعد ودات وقد اشار اليها الساطي حيث
قال كان علمه ان يزيد هنا اوية المعرب والمبني
وفسده في ذى التا ونحو ذكره ودرهم مذكور وحمر
وزبيب ووصف غير العاقل وغير اسم للمناقل
قوله الزم من تخنية قال ابن هشام قيل ليل يلزم تقع
حسوا وهو منقوص بالتثنية وقيل وهو الصحيح ليل لا يجمع
تائينان واعتر من بحليات والجواب انه لما نقرأ الالف
مع الاندفاع القبح ونظمه لهنك من يرف على كسر وقوله يا امنا
البحر في ركب وقوله يا ابتاعك او عساكا وان لم يحزوا يا اي
ويا امني وجعل سببا في اياز مد انك قال فجمعوا غير معروف
التثنية والتشديد وان كانتا الوزن الثانية سببا من

اللام ولا يجوز هذا لانها للقريب واللام للبعيد فاما متباينة
قوله والسالم العين المراد به ما سلمت عيبه من حرف
 العلة ومن التشديد لان المضعف ليس فيه التشديد وما
 عيبه حرف علة ان كان فيه قبل حرف العلة حركة مجازية
 يقع على حاله والا فففيه عند هذا الارتفاع وعند غيرهم الاسكان
قوله استخرجت الصفة فليس فيها الا التشديد لتقلها
 بالاشتقاق واحتمالها للموصوف وتحتها للضمير لكن مقتضى
 قولهم لا حجة لقطرب في جواز الفتح بقولهم لحيات وربعات لان
 من العرب من يقول لحية وربعة فاستغنى بجمع الفتح عن جمع
 الساكن ان الصفة الحركة تحرك في الجمع وقال الدماميني ونيل
 لما زمت الناة لحية لكونها صفة للموت ولا مذكر لها يقال
 ساة لحية اذا قل لشيء ما سادت كالاسمان في لزوم الثاني نحو جفنة
 وفقعة نوقال وقال ابن الحاجب لحية وربعة ومنعنا اسمين
 ثم وصف بهما فزعم ذلك الامثل فتنبأ على الفتح وقوله انتباع
 عين فاه فتقوله جرة جمرات وما احسن قول بعض المولدين
 رب خورعت في عرفات سملتني في حسنها حسنايت
 ورميت بالحجارة حسنة قلبي اي قلب يقوى على الجرامات

تنبيه قول الناظم والسالم العين الخ اورد من قول
 ابن معط وسكن المعتل كالعورات لانه يومئ ان الاعتلال مطلقا
 مقتضى لسكون وان التمثيل بعورات تمثيل واحد النوعين او انواع
 الداخلة تحت اطلاقه والحكم ان ذلك لا يفتح في التحريك الا
 في العين لتقل الحركة على حرف العلة المتحرك ما قبلها فاما المعتل
 اللازم فحرك نحو ما به يا طيبات الفاع قلن لنا **قوله** موننا
 قال الساطي غير محتاج اليها لما هو شرط في جواز الجمع لكن لما لم
 يتكلم على شروط الجمع بهذا ذكر التاميم الذي فيه مرجع هذا الجمع
 ومنه اضعف انتهى **قوله** ابن هشام ان قيل الكلام في فرد
 ما جمع بالف وتا وذلك يستلزم ان يكون واحدا اما موننا او

مذكرا

اوس بن جهم والخيل خارجة من القسطال فلا جد في قاسوى التكم
 النافى السماع وقد تناول النحويون ما استشهد به الكوفيون
 ورووا الاميات التي اوردوها بحجة القائلين قال الساطي
 والاصناف ان ما نقلوه هم ذوو عهد به ويتم بحلول على الصدق
 الا ان ذلك نادرا لا يبلغ مبلغ ان يكون جائزا كقصر الممدود

كيفية تسمية المقصور والمد وجمعهما تفصيلا

تناولت الترجمة جمع الممدود ولم يذكره وانظر كلمة الاقتصار على
 جمعها تفصيلا وترك جمعها تكسيرا فان كان لوصفها ففسر
 على الاطلاق تطرأ لان يكون تركه لعقده باب جمع التكسير وبسطه
 فيه **قوله** اخر مقصور الى الاسم ينقسم الى صحيح ومعتل وكل منهما
 قسمان فالصحيح ممدود وغيره والمعتل مقصور ومنقوص وقول
 الله الاسم ينقسم الى صحيح ومقصور ومنقوص وممدود ومقتضى
 لان الممدود لا يضاف الى صحيح فلا يصح فقد قسمنا له ثم هذه الاربعة
 منها اثنتان لا يغيران وهما المنقوص من قسم المعتل وغير الممدود
 من قسم الصحيح واثنتان يغيران وهما المقصور والممدود وما يويكلم
 عليهما ثم يقول وغير ما ذكر صحيح وحاصل امر المقصور ان الف
 ان تجاوزت الثلاثة قلبت بااء طلقا والجمع مسفقد على الرابعة
 ونقل ابن عصفور ان الخلاف فيما عاها فالنحويون يقللون
 يا والكوفيون يزدفون وان السماع يرد عليهم بقوله

اصبح زيد مقفص العينين فقلته لا تنقضي شهرين
 شهرين يبيع وحاديين **قوله** الناظم ان العرب ربما حذفوا
 الالف الزائدة خامسة فصاعدا كقول بعضهم في حوزة حوزة
 واطلق ابن عصفور ولم يفيد بالزائدة وان كانت بالثة ففي
 مسالتي قلب يا وفي مسالتي قلب واوا على ما ذكر الناظم
 هناك زعموا كسامة ان الثلاث المعنوية الفا والمكسور ها قلب
 الفة يا كانت منقلبة عن الما او الواو كعلي ورضي وربي وحي

ونقل احكامنا ان يستثنى من ذلك رضى وحى فتشبهت بالبا
والواو ومذا محالف لنقل الناظر الاول **قوله** والحمد
الذي اميل كفى جعل الفها مجهولة الاصل نفع لابن الخايب
وعنه اي هو منقلبة عن واو او تبا وفصليته ان الف المبنى منقلبة
عن اصل لكن جعل وقوله التوضيح الثالث ان تكون غير مبذلة
التي ينقضي انما اصلية وبوافقه تمثيل المرادى للاصلية باذاو
وقوله المراد بها كل الفة حقت او شبهه وتمثيله بالمجهولة بنحو
الرداءة اللهوت **تنبيهان** الاول شيان الكلام
على لزوم الباع الامالة مع انها تكون في ذوات الياء الثاني اعترض
الشاطبي على الناظر بما حاصله ان اطلاق الحمد على الحرف
وشبهه ان كان قبل التسمية فتخرج في نفسه لكن يقع تثنيته
حينئذ اذا التثنية من حركاتها لا سيما وان كان بعدها صحت
تثنيته لكن لا يصح اطلاق الحمد عليه باجماع النحاة ما عدا
لاطلاقة على ان الحمد او الهمزة صار منصرفا فان كان على حرفين
كمن وقد صار بعد التسمية بمنزلة بدو وثلاثي الاصل محذوف
الاخر ولذلك يرد في المتغير والتكسير ونحوهما وان كان في اخره
الف كفى صارت بعد التسمية غير اصلية سبلة من واو او
يا حسبا يعطيه الدليل فالاصل الياء فيها اميل دون ما لم يميل
قوله في غير ذلك انقلب الح غير واسميان كما مر المنقلبة عن
واو والمجهولة التي لم تنقل ومثلها الناظر بحسب معنى فرد وزكا
روج وفيه نظرية الحصر حنا فرد وزكا روج ويجوز تنوينهما
ويكتب حسبا بالالف لانها من حساسهموز فعلى هذا الاجمالة
وانما ينبغي التمثيل بالرداءة واللهو وقد استعملت في مائة
بالنون وبالذال واذا استعملت معقورا لا يعلم المنقلبة الفة عن
واو او يا **تنبيه** قال الشاطبي فان تمثيل
الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء متما فاقوم
ان الياء على اللامات اغلب من الواو كما صرح به سر وغيره فكثر منها

نغ

مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلنت واو اسع عدم
الامالة وان كانت الياء اغلب على اللامات لانه ليس في منيات
الما يلزم الفة عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما اصله الياء فالاما
فيه جازية فالزامهم عدم الامالة في هذه الاستياد على عدم
اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكره تحقيق كلام من باعده الياء الرنوا
فيه عدم الامالة **قوله** واو الياء لم يبين السراح مرجع مد
الغنى وجعله بعض السراح راجعا للواو والمنقلبة الياء الالف
لكن فضيلة المعنى ان لا يتحقق بها وان يرجع للياء المنقلبة الياء
الالف ايها بان يراد اول اللفظة المنقلبة الياء الالف من ياء او
واو **تنبيه** قال الشاطبي لم يذكر المنقوص حكمه رد
المحذوف في باب قاص وعاز وفي جواب واو وعدم رده في نحو
يد انتهى وفي التسهيل ينتمى التثنية من المحذوف واللام ما ينتمى
الاصافة لا غير وربما قيل بان واخان ويديان ودميان ودموان
وفيان وفوان وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ وذواتا على الاصل
انتهى **قوله** يواو ثنيا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الي
الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلنت الواو همزة في مثل انتنت
قوله يواو او همز اما الهمزة فلان الهمزة في الصورة الاولى
اعني التي للالحاق منقلبة عن واو او تبا ملحقة بالاصل وفي الصورة
الثانية اعني المنقلبة عن اصل منقلبة عن الاصل تسلمت همزة
فراقتت في صورتين كما في قرا واما الواو فلان عين الهمزة
في صورتين ليست باصلية فتسا همت همزة حرا فانقلبت مثلها
واو **تنبيهان** الاول قال ابن هشام ظاهر كلام
الناظر المستوية بينهما وان الواو او يا لتقديم الياء وكلاهما
قاسد بل المشهور ان الواو في نحو كسا التصحيح ويجوز عليها القلب
وجعل ليوم في اقرار الهمزة فيهما احسن ومكنا في علمه
من الثاني ذكر السرا ان المد وعل في ربعة اضرب وفي اسئلته يجوز

نسبة عليه المراد في وذكر المراد في ان ممرزة عليها مبدلة من مياه
 الالتحاق فانه ملحق بفطرطاس قال ابن عارفي والدليل على ان
 الالتحاق وقع باليا ظهورها عند التحقق بما بينت عليها الكلمة
 كدحراية الحق بدحراية فلو لم يتر الكلمة على التا لم تحقق كسواء
 ونبأة **قوله** وما شذ على نقل قصر الذي شذ ثلاثة انواع
 نوع يستحق المصحح فاعل كقرا وان وضع يستحق الاعلال فصح كقرا
 ونوع يستحق الاعلا احاطا فاعل غيره وهو نوعان ما يستحق
 القلب الى الواو وقلبت يا كجرايان وما يستحق القلب تحذف
 كخوزلان **قوله** واحذف من المقصور سكت عن جمع الممدود
 احالة على التنشئة لان حكمه اذا جمع كحكمه اذا شذ وكان عليه ان
 يذكر المنقوص لانه يفتقر في جمع التصحيح السالم محذوف بابه
 وكسرتما بخلاف التنشئة **قوله** والفتح ابق مشعرا شعرا
 حال من فاعل ابق او مفعوله قال الشهاب في مواضع الاسمية
 لك ان تقول لم ابقوا الفتح هنا للاستعارة بما حذف ولم يبقوا
 الكسرة المنقوص لذلك ويجازي **قوله** بتقل يفا الكسر
 والحاصل انهم ابقوا الفتح لانه الحركة في الاصل وفيه اشعار
 وخفة ولا كذلك الكسرة انتهى والظاهر ان يقال لم يبقوا الكسر
 في المنقوص لما يلزم عليه من قلب الواو بالواو فوقع ما ساكنة
 بعد كسرة كما اشار اليه الشهاب **قوله** ذهبت
 الكوفيون ليا ان ما الفه زائدة حكمه حكم المنقوص واجازوا
 في جمع موسى وموسون وبنوا على جواز كونه مفعلا من
 ادسيت راسه اي حلفته وكونه فعلى من راسه موسى
 اي حلفه قال الساطي والذي يدل على صحة مذهب البصريين
 اوجه منها انه القياس المعلوم وذلك لان الالف اذا جاز من بعده
 علامة الجمع التي ساكنات فالقياس والصواب في بيان حذف
 الالف لا لتساويها وابقا الحركة والقياس ايضا ولو قلنا موسى
 وموسين لكانا نقدر حذف الالف من قبل دخول علامة الجمع

فلا

الرجوع وتبدل اللام الفاء في القسم الثاني بعد الرجوع اليها فيه
 قطر **الثالث** لم يفتقر كون الناطر ايضا لم يذكر كيفية
 المدة بل معناه انه يزداد القابل الاخر ثم تبدل الاخر ممرزة او معناه
 انه تزداد ممرزة في الاخر فيصير محدودا والاولا وفق بقولهم ان
 الممدود ما اخره ممرزة فلهذا الف زائدة اذ على الثاني لا يكون ما
 قبل الممرزة الف زائدة مطلقا بل قد تكون كما في نقلي مثلا وقد
 لا يكون بل يكون اصليا كما في جوي ومسته في فلهما مل
فني قال ابن هشام يسننني منه عدي سائلة
 وذلك نحو سوا قالوا فيه سوي بالعم والكسر مع الفتح فيها وجوبا
 في الضمور وجواز في المكسور وحيث تقوامه والا غير فليس لك ان
 تفتح وتقص للضرورة لانك عن ذلك ممدوحة بان تضم او تكسر
 فيفتح لك تجوز في الكلمة وخروج عن اصلها قال السيوطي واما يحتاج
 الى استثناء ذلك ونحوه على من يرى انه يجوز ارتكاب الممدود وان كان
 عنه ممدوحة لان نفس الشعر ضرورة **قوله** الشهاب في تسليم
 الاستثناء على الاول نظر لطيف **قوله** في العمدة لابن رشيق ان
 اعرابا وفق بعلي رفعه الله عنه فقال ان لي اليك حاجة رفعتها الي
 الله قبل ان ارفعها اليك فان انت قضيتها حمدت الله وشكرتك وان
 انت لم تقضها حمدت الله وعذرتك فقال خطها في الارض فخطاي فقتل
 فدفع اليه حلة فلما تسلمها التمس
 كسوتني حلة تبلي محاسنها فتوف الكسوك من حسن التاملا
 ان الساتليجي ذكر صاحبه كالفيت يحيى يداه السهل والجللا
 لا ترمده الدهر في عرف يديه فكل عبيد يحزى بالذي فعلا
 فامر له بخمسين ديناراً وقال الحلة لفاقتك والخصون لادبك سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نزلوا الناس منازلهم انتهى
 وفي البيت الاول قصر النون للضرورة **قوله** والعكس يخلف يقع
 مفعول الصريون قال الساطي وذلك لوجهين احدهما التقيا
 وهو ان ممد المقصور على خلاف الاصل بخلاف قصر الممدود وقامه

على الاصل اذا انقضت به الاصل بدليل ان الممدود لا تكون الفه
 الازايمة والف المقصور قد تكون اصلية وزايمة واذا كانت
 الف الممدود زايمة انما قال الزيادة على خلاف الاصل فاذن لا ينبغي
 ان يخرج عن الاصل بل غير الاصل والثاني ان السماع به ما معدوم
 ان تقول ما اتوا به من ذلك واما ساد لا يبلغ القياس انتهى قال
 السحاب وقوله بدليل ان الممدود الحركات مراده بالغة ما قبل
 الاخر فانما في الممدود اربعة لا اربعة الاخر الذي هو المزة فانما
 قد تكون زايمة كما في التي في الباب وقد تكون اصلية كما في لا عن
 اصل كما في كسا وخيا وقوله واما ساد الخ فديقال حيث كان مقيدا
 بالضرورة لا حاجة به الى القياس ويجوز بانه ان لم
يثبت فيه القياس في الضرورة وجب الافتقار الى ما سمع فيه
في الضرورة ثم رهيته بعد ذلك اعترض قول المصنف وقصر في المد
اضطرار اجمع عليه بان هذا الكلام يعطى انه جازي قياسي وما
محله الضرورة كيف يجوز قياسا بل بهذا الكلام شبه المتناقض
لان الضرورة تؤذن بوقفه على محله والجواز القياسي يؤذن بتوسع
النطق به للمولد والموصي ابد اسم اجاز بان ضراير الشعر بها
 ما يكون الشاعر مظهر النية كثيرا فتعبر به بالهوى حتى يكبر وجوده
 في الشعر للضرورة ويبلغ ان يقاس عليه كما يكبر الحكم في الكلام
 حتى يبلغ مبلغ القياس فيه وقصر الممدود من هذا القبيل وكذا
 صرف ما لا يصرّف وتحقير المستدري في الوقف والتزخيم في غير
 النداء وتحوذ ذلك ومنها ما يكون موقفا على محله من السماع لا يجوز
 لشاعر مولد استغاله ضرورة في الصراير كقوله قواطنا مكة من ورق
 الحية وتحوذ ذلك واجازه الكوفون ومجتميم وجهان ايضا الاول
 القياس على جواز استماع الحركات في الضرورة فتصير موقفا كقوله
 اعز ذبالة من العنقرب قال ابن هشام مما استشهدت في نفسي
 مخالفة اصل البصرة في هذه المسألة فاني اقول اي فرق بين زيادة
 الالف في نحو العصا في الضرورة وبين زيادتها في القسط في قول

اوس

مذكر اربعة ايام ثلاثة كسر ييمات وجهان اسمايات وهذا القصر
 خارج مفهوم قوله الثلاثي فتعقب ان يكون ما يقع مؤنثا فافيدة
 قوله ان بدامونثا فتبيل يجوز ان يكون فائدة الاعلام بان هذا
 مختص بما مرده مؤنث لان هذا الجمع قد يكون مفردة مذكر اعلى
 سبيل التدور اعني اذا لم يكن ما تقدم نحو در ييمات وجهان اسمايات
 وما جمع من المذكرات من غير هذا القسم لا يجوز فيه هذه الاحكام
 كلها لان الاحكام لا تنزع على ما وقع على سبيل التدور بل على ما طرد
 ويجوز ان تكون فائدة ان يكون لقوله تحتها بالثاء ومجرد الالف
 لو ذكر قوله تحتها بالثاء او مجردا من غير تقدم شرط الثانيك لتوهم
 شمول الاحكام لما واحد مذكر على سبيل التدور وقوله
وسكن التاني غير الفتح الخ افهم ان نحو جفنة ودعد لا يجوز تسكينه
مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام ونحو زنب
النسكس اختيارا قال الدماميني فان ذلك لم يحكموا
 بان الغنجة في جفنة لا لاتباع ليس لا منع احتمالا ان تكون
 كالفتحة في خطوات وسد مرات وليست للاتباع قطعا قلت
 لان الفتح في خطوات وسد مرات لتقلد لاتباع وهو مشتق في جفنة
 لانه خفيف فان قلت لم التزم في مثله الفتح مع حفة
السكون الذي في مفردة قلبه لاجل الفرق بين
 الصفة والاسم وكانت الصفة بالسكون السوتقلها باقتضائها
 الموصوف ومساها بها للفعل ولذلك كانت من علل منع الصرف
تنبيه قال ابن هشام عبارة الناظر حيدة بخلاف
 قول ابن معط وسئل من اجل وعديع طور التحقيف وطورا يتبع
 لان دعدا لا يجوز فيها التحقيف الا في الشعر قوله وكلا قد
 روا الشارة لما ان هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم
 ان الفتح في عرفات جمع عرفة لاجمع عرف جمعك وردة السراير ومثقوا
 اسباع الخ بقولهم ثلاث عرفت بالفتح وكان وجهه ان لفظ ثلاث
 ظاهر في الاحاد وان عرفات جمع عرفة لاجمع عرف جمعها قوله

ومسغوا اتباع الخ المراء يتنوذروه ما لامه واورد بغو رنية مالا
يا واما مسغوا الاتباع في ذلك لاستثقال الصمة قبل الياء والكسرة
قبل الواو وقال ابن هشام في الحواشي متعود ذلك في ذم وه للعللة
التي مسغوا منها اتباع نحو جوز وذلك ليلابودي لاعلال الواو قبلها
يا وكذا في باب زبب ليلابودي لا العكس واما امتنع ما بودي
لا اعلال اللام ليلابوي التغيير في جمع السلامة وانهم جواز اللغات
الثلاث في نحو خطره ولحيه وسنح بعض المصريين الاتباع في نحو
لحية لان فيه نقول كسرتين قبل الياء وعليه في التثنية ومنع
الفرا اتباع الكسر مطلقا فيما لم يسمع قال ابن عصفور كما لم يحفلوا
باجتماع ضميتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء
قال الدماميني وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا ان
الكسرتين الا في ابل وبلر والفاظ قليلة على تردد في ثبوتها
ولم يجنبوا الضميتين بل انزع في عنق **وال** ونادر الخ من
النادر قول العرب عبرات قال الدماميني والسدود فيه من
وجهين جمعه بالالف والتا وفتح العين والقياس يستكينها لانه
مكسورا فالكد مية فلم يكن فيه ما في بيضات من التراجع الاتباع
وقد سبق ابن الحاجب في كتابه في ساقية جواز السكون والفتح
في ديوات من غير سدود لي في منها بل قال بائذ ذلك ان حكم غير حكم
ما تقدم في انما يجوز عبرات بالفتح وعبرات بالسكون والسدود
في واحد منها من جهة قرار العين وفتحها انتهى وفي عبرات مفردا
وجاء خلاف مسبوطة في القترج

جمع التثنية

قال الامثوني موال اسر الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير
لصيغة واحدة لفظا ونقدا قال الشهاب لك ان تقول هذا
القريب صادق على جمع المذكر السالم فان اخرج بان تغييره لآخر
واحدة لا صيغته ورد صنو في صنوان الا ان يقال ذاك التغيير

في نية الانقصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتام قال
الاسخوي واما قلت بصورة تقييد لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة
لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال الشهاب
لك ان تقول هذه المغايرة لا تمنع بغير صيغة الواحد حقيقة بل
تحققه فلعل الاوجه ان يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد انتهى
ولا بد من تقييد التغيير بكونه لغير اعلال ليلابودي ما تغير
من جمع التثنية نحو القاصون والمصطفين لانه للاعلال لكن
يتبعه صلاحيات واردا والاولى ان يحاجب بان الجمعية ليست
ستقادة من حذفها المنقوص والفت المنقوص ونحو فاجفنا
ونحو والتغيير المقدر نحو قلك ودلاص ومجان وسما لتقبل
ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عقبات
وهو القوي هذه الالفاظ الخمسة تغير فيها الواحد تقديرا
والداعي لبا ذلك انهم ثنوها فقالوا قل كان نعلم انهم لم يقصدوا بها
ما قصدوا ويحويين مما اشترك فيه الواحد وغيره قال ابن هشام
الاشترار كما يقع بين الكلمات كذلك يقع بين هيئات من الحركات
والسكنات فليأخذوا فلك مفردا وجمعها واما مفردا وجمعها
وكذلك للمجان ودلاص انتهى وذكره اما يعلم ان الالفاظ التي
جمعها على صيغة المفرد اريد من خمسة وسباني عن الحكم زيادة
كفري **تثنية** الكلمة ان دلت على واحد فالمفردة
كربلا واشين فالتثنية كزيدان وما الحق بها كائنان واكثر
فالجمع ان سلم من عشرة امورا **حدها** الدلالة على وحدان
معينة ابد العشرة وعشرون واخواتها اعني ما تحت العشرة
وفوق العشرين ورمط وبقرو عصية فاما جمع القلة فيجوز
استعمال التثنية بال والامانة فلذا قلت ابد **الثاني** انما
واحد من لفظه كرهط وسما اللهم الا ان يقال خاصا بالجمع
كابيل واسداو يغلب عليه كاعراب فانه يكون جمعا لمفرد مفرد
الثالث كون المفرد اعم منه كعالمين مع عالم والدين مع الد

واغراب مع عرب السراج ملازمة المقرب كالدين وانتم بالنسبة
 لما الذي وانت الحاسر موافقة الواحد في الهيئة فلك وكذا
 وبما ان قال الناظر في غير الشئيل وخالف في الشئيل فقال والاصح
 كونه يعني باب فلك اسم جنس مستغنيا عن تقدير التغيير قال
 الدمايني لكن يسكل عليه ان في الحكم انتم قالوا هذه كقري واحدة
 وكذلك الجمع وقالوا هذه كقريان فكذا انظر فلك في الواحد
 وفلك في الجمع وفلكين في التثنية ولا يمكن ان يقال فيه بما قيل
 في فلك لان فعل ليس من اوزان الجمع فثبت هذه الطريقة للجمع
السابع من يؤمن على وزن الاحاد كصحب وقوم السابع
 امراد مساواة المفرد في الخبر والوصف من شئ قلنا في كتابه انه
 ليس جفقا لكوب كقوتهم قالوا ريت وكابي وفي كليب انه جمع
 لكب وان كان ظرف عمدة وعبيد الثامن ان يكون الفاصل بينهما
 التاكسرة ومثرا لا ان يلب التاني كخمسة وتخم قال ابن هشام
 وكذا عندي البطر والخل جفان لاهما مثنان وكنتهم يقولون
 اثنى جنس التاسع مخالفة معناه لمعني المفرد بالعطف فخرج نحو
 فريخ وقريش وهذا اختلاف زنجي وزنج فان قولنا قريش بجمع الفتيبة
 كلها لانه علم عليها كلها ولهذا لا تعرف بال ولا باستاقه وزنج لا يعرف
 لانه نكرة في سياق الايجاب والعاسر الدلالة على الواحد في وقت
 عودود وبقر قوله افعل قال ابن هشام فان اعترض بالكلب
 والكالب فالجواب ان معنى الكلم انما دون العشرة ومعنى كالب
 انما لما فوق ذلك فان اعترض بقولهم بيوت وبيوتات وصواحب
 واناسين وقال ابو الحسن في اديبة انه كسرند انكسر جليل
 ثم جمع تدافع ردا فالجواب انه لا ينكر ان يكون جفان
 احدهما اكثر من صاحبه وكلاما لكثرة بدل المائة والالف
قوله من افعل قال ابن هشام من هنا قالت الحفيفة
 في دعوى الصلاة ايام افرانك ان مدة الحيف اقل من ثلاثة واكثرها
 عشرة لان ما دون الثلاثة انما هي يوما او يومين لا اياما وما

وما فوق العشرة يقال فيه احد عشر يوما ولا يقال ايام قال
 تعالى فصيام ثلاثة ايام فتقوا في دار كون ثلاثة ايام وثلاثة
 ايام حسوما ورد عليه بقوله تعالى اياما معدودات يريد جميع
 الشهر الا اياما معدودات يريد اربعين يوما وسر المسألة ان
 ايام مما استغنى فيه بالقلعة عن الكثرة وقال ايضا في المعراج الذود
 من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي موشة لا واحد من لفظها
 والكثيرة واد انتهي بنفسه ومعنى هذا عندى انه كثير بالنسبة
 لما افراد يصدق عليها لا بالنسبة لافراده التي هي ذود وورد
 وورد فانه بالنسبة اليها عدد قليل لانه افعال وبعد فقه نظر لانه
 اذا صدق الذود على الثلاثة صدقت الاذواد على تسعة وهي عدد
 قليل وقد عاتب ما انما يصدق الاذواد على ثلاث ثلاث
 لان ثلاث الثلاث يصدق عليها الذود من غير جمع فينبغي الجمع
 صايغا انتهى واعلم ان الناظر عطف بيته في المفردات وتقدم
 في باب العطف انما تقتصر بعطف الجمل قوله مجموع قلة يشار بها
 في الدلالة على القلة جمعا للتحجج قال الرقي ولو ثبت ما نقل
 ان النابغة قال بحسان لما اتسد قوله

• لما الجففات الغر لمعني الضحى واسياقا تقطرن من عذبة دما •
 قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف
 والتا جمع قلة وقال ابن خروف جفا السلامة مستر كان بين
 القلة والكثرة فتجلمان لها واستدلوا على اختصار مائة التفسير
 الاربعة بالقلة بعلية استقالها في مائة الثلاثة وايتارها فيه
 على ما ير الجموع ان وجدت انتهى واعلم انهم قالوا اذا قرن جمع
 القلة بال التي للاستغراق او اضيفت اليها ما يدل على الكثرة انصرف
 بذلك الى الكثرة ويجوز ان لا يرد ما قاله النابغة على حسان ويقال
 ان حسان رضي الله عنه اجاب بذلك لكن قوله اسياقا لم يوصف
 لما ما يدل على الكثرة وعليك عطف هذا القاعدة فكثيرا يقل عنها
 ومن عطف عنها العلامة والقائ والمفتي به نفسهم قوله تعالى ما نفدت

والكل من
 في قوله
 غير كذا في قوله

كلمات الله حيث وجهو النقيب جمع القلة بما ذكره ورد عليهم
 الكوراني بان الجمع في الآية مصنف ولا يخفى انه لم ينفك لما يدل
 في الكثرة لانه اضعف في علم والحق ان ذلك العقد ليس بعنبر
 كما يدعي عليه كلامهم فانهم اطلقوا ان اصنافه المفرد يفيد العموم
 واعلم ايضا ان ابا حيان استشكل ان جمع القلة الى
 الكثرة بما ذكرنا حاصله انه وضع للعللة وهي من ثلاثة الى العشرة
 فاذا دخل اداة الاستفراق ينبغي ان يكون الاستفراق فيما وضع
 له لا فيما زاد لانه ليس هو موضع له مخرج اجاب بما حاصله
 انه وضع بوضع اخر مع اداة الاستفراق للكثرة فتبين
 اعترض على الناظر بان المناسب ان يعبر بينا القلة لان جموعها
 هنا واقع على اربعة الفاظ قال ابن هشام والجواب من وجهين
 الاول ان جمعا لا جمع قلة له وضار النقيب بجموع كالنقيب بقلوب
 ورجال مع اداة القلة الساترات القليل اما هو هذه الالفاظ
 واما موزون فالكثرة هنا بهذا الاعتبار قول وبغير
 ذي كثره وضعا بغير الخ فديستغني باحد مما عر الاخر استغناء لا لفرقية
 مجازا او المتبادر من قوله وضعا اخر وجه لان حقيقة الوضع ان
 تكون العرب لم توضع احد البنايين استغناء بالآخر والاستغناء
 ان تكون وصفتها معا لكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما
 بالآخر فالوجه عدم التقييد للاحتياج الى التنبيه عليهما ثم
 ان تمثيله بالصفي شكل لان الغاري وغيره حكوا في جمع صفاة اصفا
 وصيغ واجاد الساطبي بان الاستغناء الاستغناء اما ان يكون
 مع كثره ما استغني عنه كاسياف لكثرة سيوف واما مع قلته كفره
 لقلة اقرار لاشك في قلة وجود الاول في كلام العرب فاذن اهل اعتبار
 والثاني ملحوظ عنده بالوضع لان الوضع عنده على وجهين وضع حقيقة
 نية عليه بارجل ووضع مكانية عليه بالبيع لان اصفاة غائبة
 التدوير وكان لم يوضع فلا اعتراض عليه في التمثيل ولا في تقييد الوفا
 بالوضع واعلم ان السعد حقيق ان الفرق بين الجمعين ان جمع

القلة

القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى
 فالفرق بينهما من جهة النهاية لان جهة المبدأ او عبارة في
 التلويح واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة
 فدل على ظاهره على ان التقريب بينهما اما هو في جانب الزيادة بمعنى ان
 جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه
 مختص بما فوق العشرة وبهذا اوفق بالاستغناء لان وان صرح بخلافه
 كثير من اللغات انتهى قال الدماميني في باب ان من شرح التسهيل
 ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستفراق
 يريد ان العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين اقلوا الشكرين واكثرهم
 العلماء حيث فعلوا كلامهم سائلا للثلاثة وما فوقها لا غير
 النهاية فدل على عدم التقريب بحسب الظاهر في هذه الحالة
 على ان التقريب بينهما في حالة كونهما متكررين اما هو في جانب
 الزيادة وبهذا التقرير لا يحتاج الى ان يقال في محل من المحال انه
 استغني في جمع الكثرة بجمع القلة نحو ثلاثة فزود وبطل الاشكال
 المعروف فيما اذا اقر بذكر اسم حيث قالوا اغتيل نفسه بثلاثة
 واستعمل كل بانه جمع كثره واقلة احد عشر واجابوا بان جمع الكثرة
 يطلق على جمع القلة مجازا والاضل مراة الدمة مجازا وادفقتنا
 تفسيره بثلاثة لذلك وبما اعترض به اذا لا يقتل من الالفاظ
 بحق بقا الالفاظ في الاقارير والتفسير بالمجاز الاستدراك ان موافق
 ما قلنا لا يقتل منه التفسير بفلس واحد وان صح الحلاق الجمع
 على الواحد مجازا القول لفعل اسمها الخ جرت عادة من قولهم
 ان نيكلموا على المفردات فيقولون مثلا فعل جمع على كذا او فعل على كذا
 الى اخرها وبعضهم يذكر الجمع ثم يستوفى ماله من المفردات وقد
 سلك الناظر الطريقة وبما حسن لطول تلك لان بعض الجموع
 يكون مفردا انه كثيرة منتشرة كفعل واقفال ونم يرتبوك
 المفردات على ترتيبها الطبيعي الثلاثي او لاثر الرباعي ثم الخاي
 والمذكر ثم المؤنث والاسم ثم الصفة فحينما جردنا ذكر الجمع

مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة وفي ذلك نظير ما بعد
 عن الضبط اما اذا عرف في محل واحد جميع ما يقع في انفعال
 او فعال او غير ذلك فانه احضر واوفر للذهن وايضا فسالك
 طريقة الناظر ممكن من ذكر اوزان القلة قبل الكثرة كما هو
 القياس بخلاف سالك الطريقة الاخرى وشمل قوله صح عينا ما صحت
 لامة وما اعتلت بالها او بالواو او بالاعلال والحذف نحو سيد
 لان يد افعلا واصله يدي والمنقوص الذي لم يكمل بالها يرد اليه
 محذوفه بترجيح على قياس نظيره ولانه اذا ادى قياس الاسم
 معرب اخره واو لازمة نحو م كافها رقت لك واما اذا كان
 المنقوص مكمل بالها فانه ان يجمع للقليل بالالف والتاوا وكثير
 بالواو والنون فنقول سموات وسمنون وتكسيرة مما ذوالذي
 سمع منه امه واما ويرى ولغة ولغ وسقم وسفاه وشاه
 وشياه كذا في المقرب قال ابن هشام ووجه كون الواو والنون
 لكثرة ان هذه اية الحقيقة تكسيرا لانضحي وان اسببه في الحقيقة
 علامة التصحيح الا شري انه في الحقيقة علامة التصحيح
 جبر المافات الكلمة من لهما واشترط في المقرب ان لا يكون قاره
 واو ولا لامة مائلة لغيبه كرف ومثله في التصريح واقره وقال
 ابن هشام بعد نقله عن المقرب في كلامه اقولهم كف وآف من الساذ
 وكذا اصلك واصك لكنه بعد ذلك ان فعلا المضعف يجمع في القلة
 على فعل كاصك وفي الكثرة على فعال وفعل كصاك ومثلك
 فثبت ان ذلك ليس بشرط انتهى ومن خطه نقلت وقال ابو حنيفة
 ان الثاني قد لا يرد على قوله صح عينا ان كان عني بالصحيح العين
 مالم يكن معتلا ولا مصاعفا فانه اصلاح لبعض محابيتا وقد تضمن
 ما نقله من معتل الف لا يطر فيه افعلا فلا يكسر بل يوساد وكلا
 المرادي والاشعوني يوم خلاف ذلك لعدم وجهه في امثلة فعل
 التي يطرر جمعها على افعلا لكنه ما نقله بعد ذلك عن شرح الكافية
 ان جمعه على فعل ساذ وان المصاعف لم يسمع فيها فعل الانادر

فكلام



فكلام شرح الكافية كالمقرب **تنبيه** مثل في التوضيح
 لفعل الذي صحت عبيه واعتلت لامة بحر ومقتضاه ان اجر تماسي
 وان مفردة جرو بالفتح وقال في الحواشي ما قصه اقتضاه في عدد
 مفرد افعلا فاعل اسما صحيح العين وعلى الراعي المفيد ظاهرة انه
 لا يقياس في غيرها ولهذا حكوا بان اجر في قول الشاعر له اجر واعز
 على خلاف القياس فان قيل كيف ارتكبوا هذا وضوا عليه
 مع اعتراضهم بانه سمع في جرو والفتح فهذا جعله فعالا ليس بموا
 ارتكبه فاجواب ان الذي حمل على ذلك ان الكثرة في جرو
 اضع وأكث من الفخ وقد حكوا فيه الضم ايضا **قوله** وللراعي
 استأخرت الصفة فلا يجمع على افعلا لانه ان كان المراد ان يكون
 مثله سماعا مسئلا او موصفة مذكور كان الظاهر التمثيل بصفة
 مونت كذا في راع بفتح الذال للراة الكثرة الغزاة **قوله** في مد
 سوا كانت المدة الفا كما مسئلا او كما في عين او او كما في عمود اذا
 سمى به اني فتقيد المقرب بالاولين وان ناسب اقتضاه امثلة
 الموضع قاصر **قوله** من الكلاية انما بافعال يرد وذلك غير معتل
 العين ستعة اوزان واقتصر في التصريح على ثمانية لان الموضع جمل
 ارطاب ساذ اقل زمرات لا يجد فعل يضم الفاء وفتح العين في غير
 ما اطرد فيه افعلا ورد بافعال لكن سميات ان الورد وفعال اعبر
 من الورد وكثيرا اوسادا ولم يذكر الناظم كيف يجمع ان كانت صفات
 ولا ذكر في اكثر الباب الاحكام الاسماء ونقول اما فعل فاعل حسنات
 وابطال ومصحح للعاقلة وفعل مصحح نحو اناسكم وجلون وها نراخ
 قليلا وفعل على ايقاظ وفعل صفة تعدي وسوي لم يكسر وفعل
 صفة مستم والباقى مسلم وجاء الباب **تنبيه**
 الاول قال ابن هشام منهم من هذا ان ما افعلا فيه مطرد ولا ياتي
 على افعال فاما قوله تعالى قل لا افعال لله وقوله سبحانه فقد
 جاسر اطمها فالمفرد فعل بشرط يفتح العين لغة في الساكنة قال
 ان تقوي الله ربنا فاعل وباذن الله ربنا ونحوه

يغفر شذوذاً واراد وسواصل المحيين وزند وازداد وقرخ
 واخر نزلوه منزلة طير فملوه على المعنى او تزلوا تكرار الامثلة
 الحركة وانف واناف وحمل واحمال قال الله سبحانه واولات
 الاحمال وعكس هذا اي فعل على افعال كرمز وارفق وقيل واجمل
 والحاصل انهم ركبوا افعالاً على افعال وبالعكس مما بيننا من
 الحقة الثاني قال ايضا كلام الناظر فيفتي ان فعلاً لا يجمع على افعال
 ومن ثم خط الفراء في قوله في اخ واب اللفظ والاصل اخو
 وابو لانها قد جمعوا على اخا واباء ومن ثم اعتذر ابن مالك عن
 ثلاثة فروبان افراساد ومذاق فيفتي ان قرأ بالفتح لا غير ولهم
 بذكر في الصحاح غيره لكن ذكر في المقرب نبيه وجمين الفتح والكسر
 وعن ابن سبينة انه روي الضم الثالث من مجي فعل على افعال
 حمل وعدل وحسب قال ابن السجري وليس لا حجاب جمع حبيب
 كسيف واشراف وبنيتهم وبنيتهم لا من احد مما اجمع فعل على
 افعال فتبين من جمع فعل على ثلثه واكثر منه والثاني ان شريف
 وبنيتهم من باب فاعيل بمعنى فاعل بخلاف فاعيل فانه حبيب بمعنى
 معقول كفتيل اصله مفتول فقد افترا **الرابع** قوله يا فاعل
 برد اي لزوماً او غلبة ومن ثم صرح استثنائاً في قوله وعالمياً
 اغنام قال ابن هشام في الحواشي كلامه اعلم من ان يكون ثبوت
 افعال لما ذكرنا طراد اول زوم او كزاة او فلة او تدور قال القليل
 في فعل معتل العين حال ومالك والنادر في فعل كطرب واللازم
 في فعل ككبد وسر والغالب في محمدي وطبي ولب وسر وكبد
 وعضد وعنب وطنب ويحفظ في فعل صحيح العين كقرخ وقال ابو
 حيان ثبت منه ما لا يجمع فلو جعل قياساً كان مذهباً حسناً لهذا
 مذهباً كان ورغم الفراء انه مقتضى فيه ان كانت فاءه مصرية
 كانت او واو كويم انتهى وما ذكره من ان افعالاً لا قليل في فعل معتل
 العين موافق للتشبيه وقال الشاطبي اطلاقه هنا اصح من غيره
 في التشبيه ان افعالاً في فعل معتل العين فكذلك الحاسس

يحفظ

يحفظ افعال في الفاظ منها جان وبيان ومنه قولهم اجنوا ما بينا هذا
 وناسر وشامد وقامر وفعل بمعنى فاعل كسريف وفعل الجبان
قوله وعالمياً اغنام فعلاً في فعل كان سبباً لك ان فعلاً
 اما مقتور من فعال او قريب منه وفعال يجمع على افعال كغلام
 وعلمان وعزاب وعربان قال الشهاب وشمل فعل مثل عسر فيجمع
 على عمران ومثل اد فيجمع على ادان فليجروا وكان ينبغي ان يقول
 هنا وبمفعول فعل نحو كبد بجسر عالمياً فانه ايضا استثنائاً من القاعدة
 السابقة والحاصل ان كلاماً من فعل وفعل اسمين ياتي على افعال
 قليل لا نحو طب واطاب ووعل وادعال وكبد واكباد ويأتي فعل
 على فعلاً كسر وصران وفعل على فاعول ككبد وكبود وسر وسور
 ومحبيهما على غير افعال هو الغالب فيها **ثالث**
 قال الاستموني بصر في هذا الكتاب على ان فعلاً تاماً مطروحة فعل وكلامه
 هنا غير موفق بذلك قال الشهاب مذهباً ممنوع لان الغلبة تنقضي
 الكثرة والكثرة دليل القياس وايضا هو الان بعد بيان المطرد
 وان لم يصرح بالاطراد ولو توقفتنا على التصريح به لم يستفد اطراد افعال
 في الاسم الثلاثي غير صحيح العين لانه لم يصرح به فيه وهذا كله بينا
 على ان الغلبة راجعة الى فعل بمعنى ان غالب افراده وانها تاجمعه
 على فعلاً فيقال بهذا الاستثناء اطراد في عالمياً لان كون الغالب
 يجمع على فعلاً لا يمنع كونه يجمع على غيره ويطرد فيه اما على انها راجعة
 الى الاعتبار في الغالب في افراده محبيهما على فعلاً افاد هذا الاطراد
 بلا توقف انتهى وقوله ولو توقفتنا على التصريح به لم يفتضح ان الكلام
 يفيد اطراد افعال فيما ذكره وقد مر عن ابن هشام خلافه فندب
قوله في اسم مذكر الخ يعني ان افعلاً اطراداً فيها وجد
 فيه هذه الشروط نحو طعام قال الشهاب والاضابط يتناول
 وقتيب وقوله ثالث يجوز اعرابه بغير ما بينا ان المد بمعنى الحرف
 ويجوز اعرابه مصنفاً اليه بينا ان المد بمعنى المصدر فينبول
 اسر حجت الصفة قال ابن هشام لان كانت المدة واواني صفة

على قول بمعنى فاعل فاعله يفتح فليست الاسمية شرطاً مطلقاً وباشراً
 مد ثالثة ما ليس كذلك بان لم يكن فيه مدا وفيه وليس ثالث
 ولهذا الشرط قلنا في مكان ان الميم اصلية لجمعها على امكنة فهو
 فعال لا مفعول واللام يجمع كذلك نحو مقام وايضا فانهم قالوا ان
 لا تكون فاعلاً من مع وتسكرن فتساوان وما جمع على افعله ما لم
 يستوف الشرط يحفظ ولا يقاس عليه من ذلك فيما مده غير
 ثالث جاز و اجوزة والجاز المنسبة الممتدة في اعلى السقف
 واد وادوية وتاد وادية وبذلك يعرف ما في قول الخامس
 لا عرف فاعلاً وافعله غير واد وادوية لان مده ثان ورمضان
 وارمضنة وضمضنة وانضه وخوان واخوتة والضمضنة
 المطر العنكب وخوان يفتح الخا ونسند يد الو او اسم يبيع الاول
 لان مدها رابع وما ليس فيه مد ففعل كفتح وافقنية فتشيل
 ومن ذلك انديته في قوله في لينة من جاد دي ذات اندية
 ونقد م ما فيه في بحث الممدود وقال ابن هشام واسكل من جع
 ندي في اندية قول ليد في الايضاح في قول جرير وما نطقوا باجنية
 الحضر ان جمع نحو النجى المصدر بمعنى التناجي واما الظاهر
 انه جمع نحو بمعنى الخوى ايضاً وهو قول الفراديس زيد وسبقوا
 على ذلك صاحب العين فانه ذكر جمع واد على اودية ثم قال
 وكذا ناد واندية ونحو واجنية وقال ابن عصفور في شرح
 الابيات اما اجنية في البيت في نحو ونحو مصدر جاعل فعلى كل شئ
 والصيول والمنشوق قال الراعي

طاعته بعد ما طال النجى بنا فطر اى عليه غم مغاج
 الى طال التناجي بيننا وعندي ان ابا جاعل لما استدل على ان نجوى
 مصدر ما زادها في نحو واذم نجوى خاف ان ينوهم انه لا يجوز
 جمع المصدر فاستدل بالبيت على ان المصدر قد جمع لان اجنية
 جمع نجوى الاستراة بقول وقد جمعوا فقالوا اجنية ولم يقل
 وقد جمعوها واجازة نذكره ان يكون جمع نحو صفة بمعنى التناجي

كقول

كقول الفرزدق

لبيح النجى الذي ياتيك سنرا مثل النجى الذي ياتيك عيانا
 انه كالصديق والخليل لا كالنذير واليكبر بدليل تكسبهم له
 في نحو اى اذا ما القوم كانوا اجنية **تجيه** نحو سبيل
 وطريق ولسان وسلاح يذكرو بونث فان اعتبر النذير فيل اسيلة
 واطرقة والسنة واسلحة وان اعتبر الثانية فيل اسيل واطرق
 والسن واسلح وقد سألني بعض اصحاب بقوله
 ما قولك لانا الذي من به زمانا يشرف والامنة
 مثل السن جمع لسان فما براد بالجمع على السنة
 بين لنا الجمع ياذ الذي يقيم فيما يدعى البيعة
 والعهد والكمس لسينينها للملح في جمعها معلنة

قلنت

ياربها المولى الهما الذي من كل فرقة نذير اجنية
 يجوز تانيه لسان كذا نذكره بل بعضهم عينة
 تجمع ما انشئت السن وجع ما ذكرته السنة
 وبعض من جوز ديدن ادعي تغاير الجمع اذ امكنه
 وسرمد الفرق ياكدي نكتة واصحة بيعة
 لمن راي افعله افلا جمعا لما قد جامن في الرنة
 لطيفة دخل بعضهم على الرشيد فقال اسند في شد
 البرد فاسنده قول مرة بن محكان

ياربة البيت قومي غير صاعقة ضحى اليك رجال القوم والقبائل
 في لينة من جاد دي ذات اندية لا يبصر الكلب في ظلمة الطنبا
 ما يبيع الكلب فيها غير واحدة حتى يلفها فيسومها الدنيا
 فقال هات غيرها فاسنده
 وليلة فرمض طلي القوس بها واقدره اللان بها تيشيل
 فقال ما بعد هذا ابي نصب القوس على التوسع ولان المعسر
 وليل يود المعطلون بناره لو انهم حتى الصلاح وقود

رفعت بها ثالث بيني وبينه في شرف حق انتهي وفودها
 قول الزم في فعال او فعال الحكا التزموا فعالا في نحو
 طويل وطويلة وفعالا في نحو قول معتل العين وافعله فيما
 منع من فعال وفعال نحو جنان وكنان واكنة قال الله تعالى
 وقالوا قلوبنا في اكنة وهو كفظا واعطية وزنا ومعنى وافعله
 في كنان واجب لتعنيقه وفي عطا واجب لامتناله **قوله**
 فعل نحو اخر وحرا قال في الشبهة في وهو لا فعل وفعلان
 وصفين متقابلين او منفردين لما منع في الخلقة انتهى وذلك
 في نحو ادروا كسر وعفلا ورتقا ورتقا ثم قال فان كان المانع
 الاستقبال فتعمل فيه محظوظ انتهى وذلك نحو والي وعجز في الشهر
 الاستقبالين وقالوا اية هطلاء ولم يقولوا مطرا مطرا بهذا
 بمنزلة مجزأ وفي شرح الكافية انه قياس ولو كان المانع الاستقبال
مسها الاول من فعل بيض وعيس وهيم
 لكن قلت الصفة كسرة لضع الحاكما سيما ان شأ الله في التصريف
 الثاني يجوز في الشعر من عينه ان مكنت ومكنت لانه ولم
 يكن مضاعفا **الثالث** يحذف فعل في نحو سقف وورد صفة
 لغرس وحوار قال وما انتميت في خور ولا كشف وخواره ونوم
 وبارك وعائد وفي الناقة القرينية العهد بالنتاج واسد واطل
 وموباظن القدر كما قال الشاعر في الجوهر في مشم البعير
 وقال ابن سيده بطون الاصابع قال وينبغي ان يقول بطون
 الاصبع لانه مفرد فانه افعل اسما لصفة وبنية وناقصة
 وكثرة دار وفاره وندر في رعيوب قالوا رغب وكان قياسه
 رعايب كعصاير الاخذ في الهاء الثانية لانها للالحاق بعصفور
 وعلى هذا ينبغي حمل قولهم في باب الالتفات ان المحقق محكوم له
 بحكم المحقق في قالها **قوله** وفعله عنهم ينقل يد ربي فيه دليل
 على ان جمع التكميل لا يسنط فيه ان يكون له موضع بطر فيه وكان
 في ذلك خلافا لاشترائه بقوله في الكافية وقيل ان فعله اسم

جمع لانها لم تظرد في الوضع وقال ابن عصفور في اوائل شرح
 الجمل في باب السنين انه ليس بجمع تقمى لان حركة قايه مخالفة
 لحركة فادسنه ولا جمع تكسير لانه لا يظرد في نظاير سنه كسفه
 وهنه قال كما ان نحو ذاك وصاحب ليس عندنا مفردا **الركب**
 ومحب ومدا جمعا لانه لم يظرد في نحو صارب وكان هذا معنى
 كلامه ويلزمه ان يقول بذلك في فعله وهو عدها في ابنية جمع
 القلة ثم لانسلم ان باب سنب غير مطرد وفي نوع خاص من الثلاث
 الحمد وفي اللام وهو الذي لم يكسر ولا مذكره بجمع بالواو والمون
تقريب كان اللام في تقديره غير هذا البيت على صدى
 لوجوه احدها ان يقال جمع القلة وهو فعله لما قبله من جموع
 القلة وحسينه كمال الكلام على جموع القلة غير مفصول بينهما
 باجنبي لم يتكلم بعد ذلك على جموع الكثرة الثاني ان القليل سابق
 الكثير طبعا فليس بصفة وضعا ولهذا العلة يذى بافعل ويافعال
 وافعله والثالث ان ينقل فعل بفعل فانما متقاربان ومتانين
 من حيث ان كلاهما يجوز استعمال الاخر فيه الا ان استعمال فعل
 في فعله ونحو عكسه على تفصيل وسرا جازية نحو فعل فعلا
 فينبغي له هنا ان لا يخص ذلك بالضرورة **قوله** وفعل لانسم
 رباعي الخ لا فرق في الرباعي المذكور بين ان يكون مذكرا او مؤنث
 كما هو مفتوح اطلاقه وهذا الصابط قال الشاعر سئل طعام
 ونحوه انتهى يعني يجمع طعام على طعام ومثله نظير ذلك في بعض
 الضوابط بذكرانه فيمثل الفاظا ذكر وهاء مفردات غير ذلك الجمع
 الذي تدخل في صابطة وناف في ذلك ايضا ولا يصرح بانها بجمع
 على ذلك وهذا ينبغي على شئ سمي له وهو ان الجموع القياسية
 من يطق بها وان سمع غيرها او ما لم يسمع قال ابن هشام
 قال قلت يجوز في فعل فعل قلت هو في ذلك على ثلاثة
 اقسام ما يجوز فيه وما يجب وما يستع فالذي يجوز هو الغالب
 نحو كتب ورسلا وسيل فمذه حار فيها التحقن كما جازية السمحت

والعقل كذا لان الجمع انقل من المنفرد والذي يجب فيه ما كانت فيه
واوا نحو سوار وسور وسواك وسوك وقوله وفيه الالف اللامعات
سور وقوله سوك الاسهل من ورتاك وكذلك عندي ما الاسكان
فيه ملبس نحو حمار وحمر فلو قيل حمر السبب بجمع اجز حمار وعس
هذا العقل جواز فعله في فعل لان هذا خاص بالشعر كما تقدم قال
وما انتبني الي خور ولا كنت ولا ليام عداه الروح او راع
كسفت جمع اكسفت وبوالفارس الذي لا يحسن له فان اعتلت لاسه نحو
ايحي وعي او عنيته كايض وبضر او كانت سماعا كاعز واجسو
لم يحز فيه الصم في شعر ولا غيره **قوله** لفعله اي اسما نحو
عزفة فان كان صفة نحو صفة لم يجمع على فعل وشذ رجل **قوله**
ورجالهم وقوله ولفعله فعلا اي اذا كانت فعله اسما تاما كما فيه
بذلك في التشبيل نحو فريضة وفري بخلاف الصفة نحو صفة وكبرة
وبخلاف غير التام نحو رفة والامل ورق حذفت الفاقا الشاطي
فلو قال سلا وفعله اسما فعله عرف ونحو كبر وبفعل فعل
اسما تاما والي ثنية فعل لوبه بالشرط **قوله** في محورا او ذواتا
فعله الخ المراد بمحورا ما كانت وصفا على فاعل معتل للامر لمذكر
عاقلة فاعل موضوع المسئلة قوله شرطان راجعان اليه وهما الصفة
واعتلال الامر وصفتان راجعتان لما المسمى وهما الذكورية والعقل
وقوله الناظر في محورا هو من باب الكناية كما هو معروف في نظيره
فلا اعتراض عليه وقوله المسم وهو شرط في وصف على فاعله كسر
عاقلة لا يقتضي اختصاصا به بالعقل بل انه اذا كان لعاقلة اطرد
وجعه على فعله فاندفع اعتراض ابن هشام عليه بان الرمي لا يقتصر
بالفعل قال الله سبحانه نري بشره كالقصر **قوله**
في فعله ثلاثة مذاهب احدها انه وان امتنع غير محمول عن
يحي وهو المختار الثاني انه محمول عن فعله بالفتح والماضى اللزوم
بين جمعي المعتل والصحيح وليلا يلينس بالمفردات اذا قلت ياوه
الفافان فتاة كفتاه والثالث انه محمول عن فعل كما قالوا في الصحيح

بازل وبترك وصا يرم وضوم في المعك ساق وسيع وغاف وسفي
وغار وعزى ستر حذف واحد الي الثاني وعوض منه التام كما قالوا تركية
وسمكة **قوله** وشاع نحو كامل وكلمة بجمع ان فعله بفتح الفاء
شاع في فاعل وصفا لمذكر عاقلة صحيح الامر نحو بايدي سفره كرام
بررة ويرسل عليكم حفظة وعن ابن حاتم السجستاني انه كان يكتب
عن الامير كل شيء يلفظ به من فوائد العلم حتى قال فيه انت شبيه
الحفظة تكتب لفظ اللفظة فقال ابو حيان وهذا ايضا ما يكتب
قال لا شوي لا يلزم من كونه شايغا ان يكون مطردا فان الحسن
ان يقول كذلك نحو كامل وكلمة انتهى وهو موافق لنفسنا السامح
باطرد مكان شاع كذا قال ابن هشام الظاهر صواب ما في النظر
لان نحو كامل وصايم وسايل وصارب وذاهب وقايم وقايل لا يقال
فيه فعله **قوله** فيها الوصف الخ اي من امثلة جمع الكثرة
فعل وهو مطرد في وصف على فاعل بجمع مفعول ويجعل عليه ما شبهه
في المعنى ما ذكره السامح وغيره وقيد السامح فاعلا يكونه والي
على ذلك او توجع وذكر من الامثلة فعلان كسكان وافعل كالحق
ولا بدخلان تحت الملك والتوجع فينبغي ان يبدل ذلك بان يقول
هلك او افتر قال الشهاب وانظر فعلا المذكور اذا اراد به موصوف
او انت كفتاة بني فلان وانظر المحولات المذكورة في الموضع
قوله كفتيل الخ في عليه وسكران واجرب ومريض فذكر ثلاثة
وترك ثلاثة **قوله** قال ابن هشام الذي اراه ان قوله
من مبدأ او خبره قوله من وما بينهما من نية التاخير محذوف
الحير وهو في الحذف والاعتراض وعدم صلاحية الخبر للمصير
او لغية الاولى كقوله عن بكاء عندنا وانت بكاء عندك راض ومعين فن
هنا ليس انه او ما به بل هو راجع لما حكى اي فن بان تحكى بان تحفه
على فاعل وذلك على وجهين احدهما ان يريد ان فيه كبريا فان
بهيت له ذلك كما انت له نحو فتيل الذي هو مطرد فيه ويوبده
قوله في التشبيل فعلا لفعل بمعنى مات او توجع ويجعل عليه ما دل

ما ذلك على ذلك من فاعل وفعل وفعلان وفعل وفاعل وفاعل
نم قال وندره كير ودرب وجلد فتأمل تقليله هذا الثاني ان
يريد ثبوت ذلك فيه بالسمع لا بالفتيا والتحكم الثابت بالسمع
افقوى من جهة موافقته لمراد الواضع بالقطع لا بالظن انتهى وظاهر
كلام الساطي انه خبر مبيت فاعل هذا يكون زمن ومالك محمد ورين
بالعطف على قتل وقال المذكور في بيغ ان يضبط فنفتح الميم
لان خبره عن اكثر من اثنين فيكون خبرا عن زمن وما بعده وهي
مرفوعة **قوله** لعقل اسما صحيح لا ما فعله بخود وديبة قال
سبحا الدنوسري ينظر هل هو فاعل الادغام او لا وعلى الاول ينظر
ما المانع من الادغام **قوله** شيئا في ان من شروط الادغام انه
يمنع في ما وزن فعلا ككل وذكر في النضج ان مثلها ما وزانها بصدر
لا يجلد بخوضية جمع خفف فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله
وفتح ثانيه قال السهاب وشمل فعل ربح وفعل وجند وخرج بقوله
اسما الوصف كملو وندر على وعلية وقال الساطي في جارية تجري
الاسما **قوله** تقدم الكلام على فعله وفعله بفتح الفاء وفتحها
ومدا ثانيا فعله بكسر الفاء كان ينبغي ذكره في البيت قبل البيت الذي
قبله وهو فيل لتجاء والمنتاسبات كما جاء ورواين فعل وفعل للنتاسب
والناحي **قوله** والوضع في فعل وفعل قلله اي والواضع قلل
فعله في جمع فعل وفعل لانه لم يوضع جمعا الاقلهلا وفعل الفاعل
مذكر المصور او موصوفا كخبر قال ابن السيد صوابا في الحديث
جمع صواب وقالوا فوارس لما امتوا الالباس ايضا لان فعلا
لا يكون الا في المذكر وفاعل لا يكون الا في الموث الاقيا امتوا الالباس
فيه **قوله** وصفين لم يثبت كون الوصف عاقلا **قوله**
فيما ذكر قال ابن هشام اي من هذين الوزين وهو فاعل وكان الاخص
ان يقول ومثله الفاعل في فاعل لكن لم يثبت له انتهى وهو صريح في ان
قوله ذكر ابنه يد الكاف لا بتحقيقها كما هي عليه المكودي والوار
حيث قال يعني ان ما ذكر من الوصفين لم يثبت منه الهوارى بان

فاعله

فاعله لا يجمع على فاعل ويند كما يقال زناه وحده ويذكر ان يكون
الفعل مطردا في فاعله وصف **قوله** واذن في الفعل الخ قال
ابن هشام استغنى في فاعل بفعله كفاض وعاز وفي فاعله بفواعل
كرامية ومالك ما ندر من المعتل في فعل ربح عاف اي داهس
وربوع في وحكي ابن سبويه ساق وسقا وفي فاعل سار وسرا
قال
تقري بيوهم سرا ليلتهم ولا يبيونون وز الليل اصباقا
وحكي من جان وجنا وسمع في جمع غار الفعل والفعال **قوله**
قال ابن هشام قال الماظم من السند وذي فاعل حكم وحكام وحفيظ
وحفائظ وفي افعل اعزل وعزل وخزبه وخزد وخراد سر واهي يوش
وجراد سراه ونذر ام معاني سخل ونفسا ولك ان تقول في حكمه
وحفاظ اما ما جمع حاكم وحافظ فلا سند وظهر في جواب ذلك في
حفاظ وهو انه انما يقال لمن كثر حفظه فينا سبه من المفردات
حفيظ لا حافظ ويكون جمع حافظ حفظة ككاتب وكتبه **قوله**
فعل وفعله فقال لهما حاصله ان لفعا خمسة عشر مفردا ذكرها
وظاهر كلامه انه لا فرق في فعل بين ان يكون اسما او وصفا
لانه انما اخذ الوزن ولم يأت بوزون فيؤخذ خصوصية ذلك الموزون
ولهذا الما قال فيما سياتي ويفعل فعل وكان فعل وزنا والحكم
خاص بالاسم فبده بالتمثيل فقال نحو كثر اي فعلا اسما لا صفة
ورغم بعضهم ان من جمع فعل صفة في افعال الدال الخصام وان
جمع خصم اي ومواشد المصور خصوصية وقليل الخصام مفرد
وهو المخاصمة كالقتال والمقاتلة وكذا لا فرق في فعله ومن
جمع فعله اسما على فعال طلبة وطلاب قال ان ثم مطين لا يقوم
يرفعون من الطلاح فان قل **قوله** فاعل اي على قال في طلبة
عليه انه لا يجمعونه الا على طلبة قل **قوله** كذا وهم الصقلي
في شرح الاسماء وانما اراد ابو علي مخالفة الفراء الذي يجيز طلمون
لانهم يعلم ولا يكسر قال ابن يسعون لا خلاف انه يكسر على طلاح

قوله وقد نفي عني الياسمين وكثر في عيني واوكسوط وحوض
 وثوب وقيل فيما به يا كيعر كما في التسهيل وقوله منها مخالف كما قال
 ابن هشام في الحواشي للتسهيل فانه قال فقال وهو فعل غير الياسمين
 العين وفعله مطلقا انتهى يعني يا بيا كان نفسيته وعيانه وميعة
 وضياعا وغير يا بيا كجفنة وجفان **قوله** وفعل شرط في التسهيل
 اسمية **قوله** ما لم يكن في لامة اعتلال فانه يجمع على فاعل كعني
 وعلى هذا امر وورما ساذ ومعتل العين كعنيها كدار وديار
قوله ومثل فعل ذو التاي من هذا الوزن وهو المثلث
 المفتوح الاولين فالمعنى مثل فعل فعله وقال ابن هشام وسواها
 اسما او صفة كذا مقتضى ما في التسهيل كسنة ورفقة ورحبة
قوله وفعل مع فعل شرط في التسهيل اسمية وان لا يكون
 فعل يا بيا الامر كذا ولا واوي العين كوت قال ابن هشام
 ليضبط بفتح ياء فاعل لا يمتد وبه لا اخف ثم لا تقل وفعل اخف
 من فعل مثاله في فعل ذيب وقح وفي فعل رمح ودم **قوله**
 مثل فعل محموم الفاعل محمومك وقلال وظلة وظلال وقيل فيه
 في قوله تعالى في ظلال على الامراك وقيل انه جمع ظل كفوله في ظلال
 وعيون به ليل ويدخلهم ظلالا ليليا وقيل بهما في قوله تعالى في قرة
 بعضهم في ظلال من الغمام وقيل في قوله تعالى لا يبع فيه ولاخلال
 انه جمع خلعة وقيل مصدر خاللت وبرجحه لا يبع فيه **قوله** وفي
 فعيل الحريش شرط فيه وفي انشاء ان يكونا صحيحين الامر وخرج بفعله
 وصف الاسم وبفعله فاعل وصف المفعول كعصبي **قوله**
 وشاع به وصف على فعلاء قال ابن هشام حكى لي عن ثكن ابن عقيل
 انه بمعنى اطرد وعن شرح الكافية انه غير مطرد وهذا هو الحق اذ
 لا يقال في سكران سكار ولا في عريان عرا وفي شرح العمدة
 والعمدة ايضا ان فلانا وانثيبه وفعلان وانثاء يقاس فيه فعلاء
 وقال ايضا ما خاضعة ان مراده جنس فعلاء وذلك يعم المصروف
 والمنوع الصرف ولا يبع امر اذ احداهما فقط لانه ليس لكل واحد

الا اني ولان ارادة المصروف فقط يمنع منه نطق الناظر به ممنوع
 الصرف ولا يسلك ذلك على ارادة الجنس لان فعلا ان علم على هذا الوزن
 فانه الزيادة **قوله** يؤكد اسارة في اشتراط الاسمية فخرج
 نحو حسن **قوله** يخص غالبا لا يفي ان تعني يخص فاعل بفعل
 جعله بحيث لا يتجاوز له لاي غيره من الاوزان وعدم المجاوزة المذكورة
 بجمع نقيضها بالعلبة على انه لا مانع من التجوزية المخصوصة وقرينة
 الجاز قوله غالبا فلا يبرر ما قيل ان اقل الجمع بين المخصوصية
 والعلبة فاسد لتنافيها وقال ابن هشام الذي يعطيه هذه
 العبارة ان فاعلا مفعولا على فعل وليس كذلك لان فاعلا يكون
 جمعا لفعل وفعل وفعل وغير ذلك بل يطرد فيه كما تراه في قوله كذا
 يطرد البيت والما فاعل مفعول على فاعل دون غيره من جموع التكسير
 انتهى وهذا مبني على ان الباقي الاختصاص وما تصرف منه لا بد
 ان تكون داخلية على المفعول وهذا هو المعنى الجيد السابع في الاستعمال
 وليس اصل الوضع بل انتم الاختصاص مع التميز والافترا داو
 جعله مجازا مشهورا عن ذلك واصل الوضع دخول ما على المفعول عليه
 وادعى بعضهم انه هو الصواب وما خالفه مقلوب وكلام الناظم
 هنا جار على اصل الوضع كفوله في حروف الجر بالظاهر اخصر من
 كما جرى على الاستعمال في قوله اول الكتاب والاسم فخصر بالجر
 وقد اشارنا لذلك الاسموي حيث قال واسار بفعله يخص غالبا
 لما انه لا يتجاوز فاعلا لاي غيره في الكثرة انتهى وقوله غالبا احتراز
 عن تحوكتف واكتاف وسيتبين عنه بفعله وغيره الفعل كذا بخط ابن
 هشام وبه يعلم ان امارا على القياس وبعلم وجه قول الاسموي
 المتقدم لا يتجاوز له لاي غيره في الكثرة فانه احتراز بفعله في الكثرة
 عن القلة فان فعلا يتجاوز فاعلا لاي افعال فقوله المتخرج ان امارا على
 غير القياس شكل **قوله** كذا يطرد في فعل اسما مطلق الفاء
 قال ابو حيان ذكر صاحب الافصح ان فعلا لا فاعلا يجمع فعل
 الصحيح العين في الكثرة كما فعله في القلة الا انه يجيب الوقف هنا

وفي البحث على ايها جمعت العرب منهما فان لم يحفظ منهما او اكثر
انتج في ذلك ما سمع فان لم يوجد جمع على واحد من مذهب علي
التحقيق ورجع الى ما سمعه غيرك ومن حفظ جمعا على من لم يحفظ
اتمنى قال السحاب وفيه دلالة على انه اُسمع فيه غيرهما وانهما
لم يحيز فيه واحد منهما وقد يثبت على ذلك ان كل ما سمع فيه غير
ما هو قياسه فقط ينتج فيه النطق بالقياس وقد ذكرنا اخلافا في
المصدر اذا ورد على خلاف القياس دون القياس هكـ يجوز ارتكـ
القياس دون القياس هو نظيرها نحن فيه فليجـ **تبيينه**
فبذرة التمثيل ففلا مفتوح الف باليس عينه واوا فتح نحو سوط
وحوض وفلا يضم الف بالان لا يكون مضاعفا مخوف وزاد في التوضيح
ولامعتل العين بالواو وكوت ولا اللام بالياء كوي ولم ينفذ الاول
قول وفعله قال السـ يعني له فعول ولم يقبده باطرا
فعلما انه محفوظ فيه قال ابن هشام فعلا نقدره له خبر لم يند
مخروف والجملة خبر فعل وقد يقال انه يجوز كون فعل مبتدا وله
معلق بمصل وللفعال عطف على له واستأنف الماخضر لكون المتنوع
ضميرا وفعلان حصل جملة اسمية مجزأة بها عن فعل ويكون مراده
ان فعلا يجمع على فعلان كاخ وخرب وفني **قول** وللفعال فعلان
والمقصود من فعال وهو فعل كصرف وقد مضى له في قوله وعالما
اعتمام فعلان في فعل فلم بعده وبذلك يعلم ان قوله وقدر في
غيرهما عام مخصوص بما تقدم كما انه مخصوص بغير الفعل بدليل
قوله وللفعال فعلان فليس قوله وقدر في غيرهما نفعا لما تقدم لان
من الغير فعل ولان الواجب وقدر في غير من لم يدخل فعال **قول**
وقاع مثل قاع باروجار وفاروخال وبارولا يابس بذكر مسالمة
من قال بارو فهو فعل وجمعه في القلة بوازا كابواب وفي الكثرة
بيران ومن قال باروكفاع واصله بارومن بزا بيرا واذا غلب لانه
يطلب الطيور وجمعه بزا كغزاه ومن قال باري فجازانه بالحققة
بالنسب ملها في دوازي فوزنه فيها اوانه فاعول من بزا بيرا

ايضا

ايضا واصله بارو واعتلت الاخيرة بالقلب للتحقيق لم اعلمت
الواو الزائدة بالاولى وادعيت وقلبت الضمة كسرة او هو منسوب
الي المازي وحذفت الياء في قاي والجمع في مزا على بوازي **تبيينه**
الاول سند فعلان في الفاظ منها فعل صحيح العين نحو اخ وخواص
وقال بعضهم اذا ورد الاخ في النسب قيل اخوه واذا ورد في الصدة
فيل اخوان ويرد عليه قوله تعالى اما المومنون اخوة وقوله
تعالى ولا من بيوت اخواتكم والمراد في الاول الصداقة وفي الثانية
النسب بعد ليل اول الانية واخرها ومنها فعل كشيخ وشيخان فقد
روى في قوله

وقد كتب الشيخان في صحيفة شهادة عدل ادحضت كل باطل
بكسر الشين يريد اياه وجدوده والمشهور الرواية بالفتح يريد
اياه وامه يريد انهما بينا شهدي في صحيفة وحيي الثاني قال
ابن هشام اعلم ان ما سجد فعال فعلان وفعال ثلاثة انواع ما لم
يجي اللفظ فعلان نحو ذباب وذياب وما لم يجي اللفظ فعلان نحو ذقاق
وزقان وما جاء بهما وهو حوار وجوران وحيران **قول** وفلا
اسماء في ما جعلت اسمينه بالقلبة كعبد فانه يجمع على عبدان
قول ونفي لا اي اسما وكذا قوله وفعل فخذ الفتيديما بعد
الاول لدلالة ما قبله عليه على ما استظهر في نحو ذلك وانما يجمع
الفتيد للجمع بناء على القيد المتوسط يرجع لما بعده لان ذاك اذا صلح
لذلك ومنما الفتيد مفرد فلا يصلح لتقييد الجمع نعم يجوز ان يضبط
اسما جعلا مقصورا ضرورة فيضلع لذلك ويكون حالا فذم بعض
صاحبها وعلى كل فلا يخالف كلامه هنا ما صرح به في التمثيل وشرح
العمدة من ان الاسمية شرط في الجمع **قول** ولكريم ومجمل فعلا
يعني ان فعلا من امثلة الكثرة وما بطه ان يكون مفردة المذكرا قل
وسوا كان مذكرا او مؤنثا او غير ذلك غير مضاعف اللام ولا معتلها
فالشرط سبعة ثلاثة لفظية وهي كون الكلمة على فعيل وكونها
غير مضاعفة ولا معتلة اللام واربعة معنوية كونها صفة

المذكور فاعل بمعنى فاعل فقولنا على فعل يخرج غيره وسد في جبان وخليفة
 وسمع وود وورسول وقولنا على مضاعف اللام يخرج نحو سد سيد
 وقولنا ولا معتل للام يخرج نحو غتي وولي فان او رد طويل فذاك تقدم
 ان وقال لا ملتزم فيه والصابط انما موبعد استقرا ذلك وشمل
 ففعل الذي يعني اسم الفاعل ما كان يقع فاعل كما سئل وما كان
 يقع مفعول كسبغ بغير مسمع وما كان بمعنى مفعول كخلط بغير مخالط
 وما كان بمعنى مفعول كبشر بغير مبشر **قوله** كذا الماضاهاها
 قال الشوكري عاقل وصالح وشاعر وعوضا الى اخر كلامه وهو التباد
 المر بقوله كذا الماضاهاها ما قال ابن هشام حرص على ادخال غير
 المغنيس وقالة بذلك ان يكون النظم ترك التنبيه على ان نحو كسر
 ونجيد حكمه حكمها والذي يظهر ان قوله لماضاهاها ما كقولنا عامر
 ومذنب وشبه ذين فكانه قال وكسر ونجيد وما اشبههما في كونه
 صفة على فعليل لم ذكر عاقل خاليا من اعتلال وتضعيف وذلك على ارادة
 هذين الشرطين كلامه بعد **قوله** وعبر ان قل اي غير ذاك المذكور
 من المفعول اما المضعف فلجميع على افعلا يجوز ان تكون الاسارة
 على افعلا اي وغير افعلا وهو فعلا في المضاعف والمعتل قليل اسارة الى
 نيق ونقوا وسبح وسجوا وسري وسروا وان تكون الاسارة الى فعلا
 وافعل على التوزيع اي وغير فعلا فيما تقدم وغير فعلا فيما هناسن
 المفعول والمضاعف **قوله** فواعل لفعل الى خاصله ان فواعل
 بطر في سبعة اربعة اشياء وصفين وواحد يكون اسما تامة ووصفا
 اخري ويقع ثامن وهو فوعلة قال ابن هشام وكان ترك ذكر ذلك
 للعلم به لانه اذا ثبت الحكم للجر من ذي الهائيت لذي الهائين باب
 او بالاشتري انه ثبت لهوضا رتبة ولم يثبت لهوضا رتبة ومن
 ذلك هو مفعلة وروبعة وقال كذا على كذا في قوله اضطر
 الدليل على انما جعلت جمع عو مفعلة لان عو سماء جمع عو مفعلة
 وجمع الجمع قليل بالمستبينة للجمع الواحد وقد ذكرنا نظرية التسميل
 صابطا هذه الانواع فقال فواعل بغير فاعل الوصف به مذكر عاقل

مما ثمة الف زائدة او و او غير ملحقه بما به واحترز بقوله زائدة
 من نحو الاداة والثبات اذا ابدلت بمزنة فانه لا يجمع على فواعل
 بل يعود الى اصله من الامر نحو الاداء اي والثبات ومن الفاد مر
 فانما لـ من قال الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على افاعل نحو واد مر
 وبقوله غير ملحقه بما به من نحو ورتق فانك تقول في جمعه حرائق
 تحرق الواو وقول التوضيح انه احتراز عن قد وكس فانه يجمع على
 قد اكس فيمنظرات و او قد وكس ثالثة لاثنية وقوله وفاعل
 يقع العين واما فاعل كسرهما فاسائر اليه بقوله من نحو كاهل
 ومن فاعل مفتوح العين على امر فيجمع على عوا لم يكسر الامر وعبر في قوله
 مع نحو كاهل بنحو دون ما قبله لانه ذكرها جزئيات معبنة وفيها
 قبله موازين الجزئيات وعلو من كلامه ان فواعل مطرد في فاعل
 صفة لم ذكر غير عاقل وغلط في ذلك بعضهم فزعوا انه لا يطرد جمعها
 على فواعل وقد نص من رحمه الله على الاطرا وكم لا يقع لبعض
 الاعاجير الدهول عن كلام من فيقولون في مثل عوا الهائين غير قياسي
قوله وبقايل اجعل فعاله الخاصله ان فعلايل جمع كسرة
 وهو لكل رباعي سوتة بدة قبل اخره نحو ما بالتا او مجردا منها وذلك
 عشرة اوران خمسة بالتا وخمسة بدونها وقوله او مزاله عطف
 على حذف اي دانا مستمته او مزاله وشرط ففعليل من الاسماء التي
 يجمع على فعلايل ان يكون سوتة ولذلك نوزع من قال في دليل دلایل
 وبه يعرف ما في تجويز الزمخشري في قوله تعالى وانوا النيامي او الهم
 ان يكون جمع يتيم لاجرا به مجري الاسير على يتايم ثم قيل يتايم على
 القلب وان قوله في وار حقه ان لا تقسطوا الى النيامي انه جمع يتيمة
 على القلب اصوب وفي التسميل وقد ثبت اي فعلايل اي فقول
 ولفعال وفعليل مذكرات ومثل شرحه فقول المذكر مجر وزفانه جمع
 على جزاير ومثله في الرازي والاسموي لكن **قوله** مريض بان
 امثلة اللغة بضوا على ان جزورا مذكروا مفعلا لا مذكرا استناد
 فانه جمع على سماء اهلال جوار واسد المرادي شاهدا عليه

من فوق سبع سماوات والعرش بان سماوات الهيئت جمع ساموت
 بدليل اسقاط التامس عدده ولذا قال الاشوي وسما يعني المطر وسما
 فتيقده بقوله يعني المطر ليكون مذكرا وقال ابو حيان اما جزاير
 فقال س لما لم يكن للادميين صار في الجمع كالنوت وهو يستعمل
 استعمال الاستفهام كالذنوب والدنايب واما سما فقال فيه وذلك
 في ذكر السما ولذلك جمع على اسميه كقذف واقتل **قوله**
 وبالفعل والفعلا جمع الخ من جموع الكثرة فعلا بكسر اللام
 وفعلا بفتحها ولهما اشتراك وانفرد قيل ولما يذكر ما يتفرد به
 الفعالي بالكسر من نحو سغلاه لانه مستفاد من قوله وبفعلا لثبوته
 انطقا وهذا ما يحسن لو ذكر ما يتفرد به فعالي بالفتح والناظم لم
 يذكر الامادة الاجتماع ثم انه اخل بفعالي بالضم وتقصيل ذلك في
 الشرح واعلم ان الاصل في جمع صحرا ونحوه فعلا بالشد يبد
 لكنهم ابروا التحفيف فحذفوا احدى البايين من حذف الثانية كسر
 الرا ومن حذف الاولى فتحها وقلب الياء الفا لتسلم من الحذف عند
 المتون قال الشهاب وكان تحصيل الفتح حذف الاولى لان الثانية
 سرية فاذا فتح ما قبلها قلبت الف من غير تصرف فيها بتغييرها عن
 حالها انتهى وفي الصحاح في مادة صحرا اذا جمعت صحرا دخلت
 بين الحاء والواو الفا وكسرت الراء كما كسر ما بعد الف الجمع في كل موضع
 نحو مساجد وفعلا فتقلب الاولى التي بعد الراء بالكسرة التي قبلها
 وتقلب الثانية التي للتانيية ايضا وتقدم سر حذف فوالياء الاولى
 وابدوا من الثانية الفا فقالوا اصحار التسلم الالف من الحذف عند
 المتون واما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف
 للتانيية وبين الالف التي ليست للتانيية نحو الف مرمي اذا قالوا
 مرامي ومغازي **قوله** واجعل فعلا لغري ذي نسب جد كالكريم
 قال الشهاب فانه انما يتفكر في بصفة وهو صادق بتسلط
 التقى على الصفة وعلى الحكم لما استمر من ان في المقيد قد يكون للمقيد
 والمقيد وقد يكون لاحد منهما فان فعالي يكون لما لا اسمه فيه مطلقا

كعلما

كعلما وفزما لما في التشثيل وفيه ان كونه لما لا نسب فيه غير مطرد
 وكلام الناظم في المطرد فلا ينبغي ادخال ما لا يطرد في كلامه ولذا قال
 ابن هشام النفي في كلامه مستلطا على المتجدد وثبوت النسب لا بد
 منه ويوافق قول الناظم فائدة تشبيله بالكريم اخرج ما ليس
 ذات نسب اصلا كزيد لاندر احمه في قوله لغري ذي نسب جد والتقيد
 بكونه ثلاثيا ساكن العين كما في التشثيل ولما فيه نسب غير
 مستجد وعلامته عدم رجوعه الى سقوط الياء وبها الدلالة على معنى
 مستعوريه قبل سقوطها كالكرم والمراد من كونه فيه نسب
 كذلك انه فيه بحسب الظاهر فلا يرد انه ليس فيه نسب لاستجد
 ولا غيره ووجود الياء المشددة لا يستلزم حصول النسب
تنبيه هذا ما اخرنا ذكره الناظم من امثلة
 تكسير الثلاث المجرى والمزيد فيه غير المحقق والشبيه به وبقي امثلة
 ذكرها في غير هذا النظم منها فاعلم ولم يسمع جمعا الى الجمل وفيه قال
 ابو حيان وسما الفارسي ابا الطبيب المنيني كم جاسم الجموع على وزن
 فعلا فقال على اليد ينة حيل وطير قال الفارسي فتقيد طوال الليل
 اطلب لهما ثالثا فلم اجد **قوله** ما فوق الثلاثة دخل فيه
 الرباعي والهمزة مجردين ومزتا فيهما لكن لا بد من حذف بعض الحروف
 من الرباعي المزيد واما المجرى فلا يحذف منه شيء ولذا استكت عنه
 فيما يحذف منه في الهمزة مطلقا على ما كانت تقصيلة والماصل
 ان ما زادت اصوله على ثلاثة يجمع على فعال وفي الحذف منه تفصيل
 يأتي وما اصوله ثلاثة وفيه زيادة يجمع على شبيه فعال وفي هذا
 الحذف منه تفصيل **قوله** من غير ما يخفى يعني ما لم يذكر انه يجمع
 على شبيه فعال فانه قد تقدم انه يقال حواضن وموادل وقوالب
 وقواعد ويستثنى من ذلك اجمع واكتع والبضع وابتع فانه كان القيس
 ان يجمع على شبيه فعال ويوافق على اجمع انكروا ابدع واصبع وارمل
 وافضل **قوله** ومن غمابه جرد الى خامسه ان الكلمة اذا كانت
 خمسة احرقت فصاعدا فان كانت خماسية مجردة من الزيادة حذف

الحرف الاخير او ما قبله على التقسيم الذي ذكره الناظر وان كان خماسية
 ذات زيادة حذف الخامس والزيادة ولا تكون تلك الزيادة
 الحرف مد قبل الاخر وان كان المتجاويز اربعة ليس ختم الامور
 بل رباعيتها وزيد فيه فالزيادة ضرمان قبل الاخر وغيرهما فقير
 تحذف والمدة بنية وان كان ثلاثتها فان كان زيادة واحدة
 لم تحذف واكثر فمحذف منه ما زاد على ان يكون عدة الكلمة به
 اربعة والذي يحذف المفعول ويحذف الفاضل وحذف المد قبل
 الاختلا بجدف وكذا الميم والهمزة والتا السابقتان وما عدا هذه
 الاربعة ينظر في فاضله ومفعوله واصول المسئلة ان يجاوز
 الثلاثة اما رباعي مجرد او مزيد فيه او جماعي مجرد او مزيد
 فيه او ثلاثي مزيد زيادة او اكثر فمرتان الاحكام على هذا الحساب
 واصول المسئلة ان بنية التكميل على اربعة احرف او خمسة فاسمها
 مدة قبل الاخر وان اخرجها من مجرد لا بد من حذفه وان ما صدر
 من ميم وهمزة فتا وما وقع قبل الاخر من مد لا يحذف في حال الا
 الثلاثة الاولى في الرباعي المجرد كمد حرج ويد حرج واد حرج علمين
قوله والرابع الشبيه اي لفظا نحو حدر نق او حرجا نحو خرزوق
 وسرور وفي التشبيه ان الكوفيين والاحفاس يخالطون بهذه
 العاملة ما قبل الرابع ويقوسه ما نقله الراسخون ان بعض
 العرب يقولون في تفتير حمرش حمرش محذف الميم وفي المقتاح
 ان حمرش ساكسر على حمارش تكون الميم من احرف الزيادة تكون الميم
 من احرف الزيادة وتسمى الميم انه لا يحذف دائما الا الخامس
 فالمدامس ثلاثة **قال** ابن هشام فان قلت
 شرط حذف الرابع المذكور ان لا يكون الاخير من لفظ الزايد
 قلت كذا كذا في ادي ثم رايت في كلام بعضهم انه يقال في قد عمل
 قد اعم وقد اعل وفي المصنف قد يعمر وقد يعزل **قوله** وزايد
 الحيز وهاهنا الاطلاق سيم مفتاح ومنديل وسعود على
 ويؤمن مما جاوز الاربعة وفيه زايد ان احدهما ليس قبل الاخر
 وليس

لا يزيد

وليس مدعيا فيه ادعائا اصلها فانك لا تحذفه مع انه زايد قد
 جاوز الاربعة وليس في لسانها الزيادة الذي ختم واول كل كلام الناظر
 على الرباعي الاصول لم يرد **قوله** والسين والتا الحرفا ل ابن
 هشام بن ابي ماري في التمهيد بالجمع فعالم وفعاليل وفعاليل ياتي
 في الرباعي وفعاليل ياتي في خماسية قبل اخره مدة فاذا تجاوزت
 الكلمة هذين الامرين وهما الاربعة والخمسة المذكورة وجب
 ان يحذف منها ما يتبع من تقوم مد بين الجمع المذكورين فتحو
 مكرور رباعي فلا حاجة به لما حذف به نقل مكرور ولا نقل كيف
 اقربت الزايد وموالميم وحذفت الاصل وموالميم سفيرجل لا سا
 نقول ذاك الاصل يفر وهذا الزايد لا يضر والحذف دائر مع الضرر
 وعدمه وخوم مفتاح لا يحذف منه في لانه ختم على الاحرف الا ان
 رابعه مد قبل الاخر فلا يحذف وخوار خمار سباعي فيحذف منه
 اثنان الهمزة والنون وبنية الف اما بقا الالف فلا يها مد
 قبل الاخر واما حذف الهمزة فلان صيغة مفاعيل ومفاعيل تحريك
 الحرف الثاني وتحريك ما بعده همزة الوصل اسقاطا للزوال حكمتها
 واما حذف النون فلا خلاف وخوم مستخرج يحذف منه اثنان لتضمير
 حروفه اربعة ولا يحذف ثلاثة لتضمير خمسة لانه ليس قبل اخره
 مدة وذلك انما يكون فيما هو كذلك واذا كان بعض الزوائد اوصل من
 بعض حذفت المفعول وبقيت الفاضل وسبب الفعل او احدا
 بقصد الزيادة ويحذفها للدلالة على ما مع كيم مستدعي وسطلق
 وقولنا ويحذفها احتراز من السين والتا فانها لا بد لان ولكنهما ليسا
 متجددين **الثاني** كونهما في موضع يد لان فيه على معنى كمنزة المدد
 وبما يلند **والثالث** كون حذفها لا يجوز لما حذف بخلاف حذف
 الزيادة الاخرى كيا خير يون وبما يدل ان نقول حرايين وتالين
 والرابع ماثلتها لاحد الامور ولاميم مصدر كمنفج نقول عفاج
 لا عفاج فاما نحو مفتاح تقال الميم ففاسس والصواب عند
 مقاسمو وموافق الخامس عدمها بها خلاف الواقع فتحو مريم

ينتهي

بقال في جمعه مراريس لا مراميس ليلابنوم انه قباليل لا قباليل
السادس ان تكون محركة ونظيرها ساكنة نحو حاطيط نقول حاطيط
بحرف الالف وبقال المزة لما ذكرنا السابع ان لا يودي لما بنا لنظير
له بخلاف الزايد الاخر وذلك كقولك في استخراج تخارج ولا تقل
فيه تخارج لا تنقاس فاعيل ويثون نحو قائل وقال ايضا قالوا في
كوالل ان الواو واللام متقابلتان لغير كما وفي عفتج ان الجيم افضل
من النون لكونها مماثلة للامثل وذلك ان تقول انما ذاك لغير كما
وسكون النون والافقولا في كوالل ان اللام افضل من الواو
ولك ان تنانج ايضا في حاطيط ونقول لا سلم ان الحدوت
الالف بل المزة نرا بدلت الالف بمزة لوقوعها ثالثة بعد الف
مفاعيل كما في رسالة ورسائل **تنبيه** **ان** الاول
اذا كان المجموع او المصغر مجموعين نبيها بما فتقول في منقص
ومدق ودايه مقاص ومداق وودات ومقيصر ومديق وودية
وان كانا مفتولين فان كان الفك غير ساد في كثره ويقال فيه
فرا د وفرد يد وان كان سادا اذ غير مثل حبيب والند فتقول
بحاب والاد وحبيب واليد ويختد لا ندد في التفتيح منع الصرف
الثاني قال ابن هشام لم يذكر في هذا الكتاب مفاعيل وذكر
اخرية ومفاعيل وسميهم وذكر الجميع في العمدة وشرحها فقال
ما سمعناه انه لا مبرين احد مما حاذت منه حرف غيرها التانيث
وقصد المقربض منه سوا كان الحرف اصليا كلام سفر جلا ورايدا
كثير مدحرج واخرجها التانيث لا ما اذا جمعنا دحرجه قلنا دحارج
ولم يميز المقربض عن الهم الثاني **ما** اجتمعت فيه سطر وط
ان يكون خماسيا واكثر والاحسن متجاوز الاربعة الثاني ان يكون
مندا المتجاوز اربعة من غير ما سبق ذكره الثالث ان يكون الحرف
الرابع لينا فخرج نحو سفر جلا ودخل نحو كنه نور مما تحرك فيه اللين وفرد
مما سكن فيه بعد حركة غير خماسية فمصور مما قبله بعد يواسي ولا
زيادة فيه غيرها ونحو اسلوب وبربوع وحراب وانصار ونخفاف

ومنديل

ومنديل وابريق ويطين مما تميزا يد غيرها الرابع ان يكون
غير مدغم فيه فخرج نحو مصور فمقال فيه مصار ولا مصار يرلان
الواو الثانية كالجيم الثانية من مجمل وهو يقال فيه مجمل وشرط
هذا الادغام المانع ان يكون اصلها فخرج الادغام العارض نحو
قوله مثال سفر جلا من القول فجمع قوا ويل كما يقال في كنه نور كنهم
لان الادغام غير اصلي لان المدغم فيه مقابل لما يدغم فيه وهو
جيم سفر جلا وهذه المسألة نرد على اي حيان في فتح كثير من مسائل
شرح التشنهيل اقتصي قوله فيها انا اذا بنينا كلمة على وزن احرز
كان ذلك الحاقا لها بما فتقال معا كلمتها ولو كان كذلك لقليلها
قوا ورحدت اللام ثم اعلت الواو الثانية بالقلب وبعد فتعدي
ان الشيخ غلط في البناء بالما نزيد سلا اللام لامل العين واما
نقول قولل واما مثال المسألة نهما يظهر ان نبي من الغر وفتقول
عزو ولخر جمعه على غرا ويوسر تقلب الواو الاخرية بافتقول
غرا وي نرا انه يقال له كنه قلت ان الادغام عارض مع انه نظير
مصور لا يفتقان وكوز الحرف في مقابلته حرف غير مدغم فيه لا ينفقه
سليا انتهى ومن خطه نقلت وقد في المراتي والاسوني على احوال
مفاعل في شبه مفاعل وهو الموافق لقول الناظم والسكن والثاني
كاستدع ازل وقالوا المراد بشبه مفاعل ما ياء له في العدة
والهبة وان خالفه في الوزن واذا دخل مفاعل في شبه مفاعل دخل
مفاعل لانه هو مفاعل بزيادة المدة **الثالث** ياتي في الضغير
انه يجوز ان نفوض اليها قبل الطرف في الجمع ما حذت اصلا كان او رايدا
فتقول في سفر جلا سفارج وفي مطلق مطابق واجاز الكوفيون زيادة
الياء في مائل مفاعل وجعلوا من الاول ولوالج معاديره ومن الثاني
وعنده مفاع الغيب واجيب **ان** مفاع في الآية جمع
مفع ومعاير جمع معاد **فول** **والهم** والما مسئلة يدع عليه
نحو استخراج فان المزة ليست اويا بالبقا بل لا يجوز انما وهاما
علم ان الجمع لا يكون فيه مزة مكسورة لان المرات في الجمع

مقطوعه ويكن ان يجاب بان السواد ان الهرة مثله ما لم يرد
لما لا نظير له اخذ اما قبله

التصغير

جرت العادة بذكر باني التكسير والتصغير مفتريين وجعل التصغير
هو الموضع ليحل على التكسير وانما لم يعكسوا الملة الخصائص وموان
اللفظ مني تغير ذلك على تغيير المعنى وان اكثر الامرين ان يكون
ما حدث زيادة او نقصا قال وهذا لم يبعد بالتصغير ما نفا من العرف
كدرهم كما اعتد بالتكسير كدرهم قال ومن هنا قال من تقول
سرحين وصنيعين لقولهم سراحين وصناعين ولا تقل سكرين بل لا
لم يقولوا سكارين سالت ابا علي عن كلامه فاجابني بهذا وقال
ايضا ان كان كذلك لان التكسير بعيد عن رتبة الاتحاد فاعند
ما يعر من فيه لا اعتداده بمعناه والمخفر هو الكبير والمخفر
فيه جار مجرى الصفة فكانه لم يحدث بالتخفيف امر يحمل عليه غيره
كما حدثت بالتكسير حكم يحمل عليه الافراد بهذا معناه وما
احسنه واعلاه وقال ابو الفتح وسوا كان التغيير بزيادة او
تخفيف فالاول كفولك في حسن وجليل وبلغ ووجه فقال والثاني
كقولهم في طويل وعريض فقال بالتخفيف هذا البلغ وان لم
يزد وقال في التنبيه على مسئلة الحماة سالت ابا علي ما قال من يحمل
التخفيف ابا على التكسير فقال لان التكسير اقوى التغييرين فحل التخفيف
عليه **قوله** فعلا اجل الثلاثي الخ قال ابن هشام منذ امع قوله
فعيل مع فعيل لما فاق يقتضي حصر اربعة التصغير في هذه الثلاثة
ورموا ان هذا وضع الخليل وانما سئله بقلس ودرهم ودينير
فقل له لم يثبت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة
الناس على قلس ودرهم ودينار وفي هذا الجواب نظر وهذا الوزن
اعتبار من جهة اللفظ لا غير فانما ارادوا به الصور والاشكال ومقابله
المحرك بالمتحرك والساكن بالساكن فهو وزن عروفي لا تعريفي ونظيره

قوله

قوله اسم فما لا يتصرف معا على او معا على الا ترى ان احيده الفاعل
ومكسر ما مفعيل وسليطينا فاعيلين وسفير جافعيل وعلى ذلك سمين
الاول انما اثر وان يكون للتصغير امثلة يفرد بها والثاني انهم لو
قالوا في سفير فاعيل لتوايلا مثلان ومذ اليسر في وذنب تغلب
لما جرى ذلك على الوزن الا على فوزن سفير فاعيل ووزن مكسر
مفعيل وهو جيد لخلوه عن مخالفة الاصل وقال ابن بابشاذ فان قيل
هلا دخلت في الامثلة ان يقال كاجيال وفغيلان كعطيشان وفغيلة
كحور اقله **قوله** اما ان يقال في جمع الجمع وتصغير الجمع له احكام
بخالف بتصغير المفرد اما فغيلة وفغيلان فانما صغرت صدره
وصار بوزن فاعيل ثم الحقت بعد ذلك الزيادة **تنبيهات**
الاول اشتركت الاوزان الثلاثة في ضم الاول وفتح الثاني وباء التصغير
ثالثة لان المصغر يد على الاسم والصفة فحيز منزلة جمع مصغر
فخص بالقوى الحركات ولا يتم فتحوا في التكسير فلم يبق الا الضم والتكسر
انساب لئلا يستثقل الجمع بين كسر ويا وزيادت المائات لانه يكون
الضم لا يفي بالدلالة لكونه في اول المكسر كقل وصر وكان المريد
حرف علت لانها اولى بالزيادة وكان ذلك الحرف الما لان الواو ثقيلة
والالف تلبس ما هي فيه بالمكسر ولا ينافى ثبتت للدلالة على الجمع
فلا بدع ان تجعل دليل القلة والكثرة وانما فتحوا الثاني شبيهها بالف
التكسير ومن ثم كانت ساكنة ولو كان اول الاسم مفتوحا كقواب
او ثانيا مفتوحا كقزال او ما قبل اخره مكسورا كزبرج فهل تقول
ان الحركة زالت وجاءت ها او الاصلية باقية احتمالا ان ذكرها ابو
حيان ولو كان بعد ثانيا ياساكنة كسهمين فقال بعضهم ان تصغيره
بالمقدير كقلك في الجمع الثاني المصغر شروط ان يكون اسما وشذ
تصغير بعض اسما الاشارة والموصولات لكن يرد ان نحو خمسة عشر
وبعلبك يميزان فالاول ان يقال غير متوفل في الهمام قابلا للتصغير
فلا تصغر الاسماء المعطية شرعا ومهمين صيغة تصغير لانه وضع
مكذبا وليس بتصغير اصطلاحه فالتاس من صيغة التصغير قال في القريح

فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة
 تشبيه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام رايي والذي ياتي
 ما نقله عن السهيلي من ان نحو ذلك يصغر فتحذف ياءه الزائدة
 ثم تلحق يا التصغير فينتج اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق
 بين الصغير والكبير في الجمع فالمكبر يحذف ياءه ويجمع على مباطر
 والمصغر لا يجوز فيه الامبيطرون ولا يكسر لانه حمايت تالين رايد
 فلو كسر حذف تالين فيقول علم التصغير وانظر جعله مبيطر على صيغة
 تشبيه صيغة التصغير ولو لم يجعله على صيغة التصغير وتبي
 ولما نقل ابن عازي عن الرازي ان كيتا لا يصغر قال انظر الى حكم
 بتصغيره فقد برأ الجمعية فلك مثل ما ذكر في مبيطر اقول
 الظاهر انه لا فرق فالقائل بتصغير مبيطر يقول بتصغير كيت بلا
 شبهة وكلامه الاول مبني على احد القولين وقوله المصغر لا يصغر
 محمول على ما هو مصغر بالفعل لا على ما هو بصورته الثالث
 للتصغير فوايد ذكر منها الكوفيات النظمية لقول عمر رضي الله عنه
 في ابن مسعود كنيف ملي علما وقول الشاعر وبيبة تصغر منها
 الا نامل وقول الآخر فزيف خيل ساجع الراس ورد البحر يون ذلك
 بالتاويل والتصغير التحقير قالوا ان ابن مسعود كان صغير الجسر
 قصير افعال سر رضي الله عنه ذلك ليدل على صغر جسمه لان الكنيف
 في يكون فيه اداة الراعي فاما اذ انه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف
 ما فيه تصغيره وبيبة للتقليل باعتبار الظاهر وما يدرك بالحس
 وللايدان بان خنف النفوس قد يكون تصغير الامور وكبيرها اي ان
 اصغر الدواعي تفسد الامور العظام وذلك الجبل جبل صغير العوض
 دقيق لكنه طويل في السما شاف الصعد اطوله قول ومثابه
 لنتفقه الجمع الخراب بخط ابن هشام ما فيه قرع كوال الوافيه زائدة
 لوجود شرطها ومفعولها وشيئا كونهما جامعة لاكثر
 من اصلين واحدي اللامين زائدة تقاسا على كل تصغير في محاور
 الثلاثة وقد خرس بين حذف الواو واحدي اللامين فتقول

كايلا

كايلا وكوبيل لانهما عنده زيدتا معا لالحاق بسفر رجل ولذا لم يغير
 وان سببت عوضا الياء قبل الطرف وكان الظاهر ان يقول مثل ذلك
 في عقيق وكنته او جيت حذف النون وبقي الجيمين لانه فتر اول زائدة
 الجيم سر زيدت النون فيها لحاقا بسفر رجل والفرق ان هذه النون
 ضعيفة لسكونها وكونها من حروف الزيادة ووافقة في الثالث
 الذي هو محل ومطنة للزيادة واما او كوال فنزكه وبها جانب الفا
 فهي قوية بحكها وشبهته بالاصول بخلاف نحو عقيق فان نونه
 منزلة واو عند ودن وبها جفيدة وان الجيم لا تكون زائدة قط الا
 في التثنية فهي بالاصول اسمية وان كانت هنا زائدة بخلاف
 فطوط تقول فطيط وان عوضت قلت فطيط وعند ودن تقول
 فيه عند دن او عند يدين لان الدال والظاهر الحروف التي لم يوضع
 على ان تكون زائدة فكانت بالحقا واما ما ليس كذلك فسرع بروكاه
 وحلولا يقول سر فيهما بر بكا وحليلا بالتحفيف والسر بالتشديد
 واحترض على س بان الالفين ان كانتا عنده بمنزلة الف الثانية
 فليصغر ما قبلهما فتقول بر بكا وحليلا بالتحفيف والمبره بالتشديد
 واحترض على س بان الالفين ان كانتا عنده بمنزلة الف الثانية
 بالتشديد فيهما وسوقول البرد كما تقول في غزال غريل وان كانتا
 عنده بمنزلة ما هو من نفس الكلمة فتقول فعيل كما قيل في حاربجي
 وفي عليها عليي وفي جمعها حركه وعلانية وهذا الاقوله احد السو
 قوي واجيب عنه بما لا يجدي فلا اطول به فسرع
 عطود يقول سر في تحقيره عطيه بما شدة لانه يرى ان الواو
 الاولى او بالمنزلة الف عذافر فانه كان في الاصل عطود لمحا بحق
 سر زيدت واو ثالثة ساكنة كما قيل عديس فان عوض قيل عطيه
 والمبر ولا يقول ذالها الاعطيه لانه لا يحذف شيئا من الواو وس لانه
 راي ان الواو الثانية لما كانت زائدة وهي رابعة صارت بمنزلة
 مسرول وس يقول فيه مسير بل يجعل الواو الزائدة المتحركة
 بمنزلة الواو الساكنة والقول ما قاله س قول وجايز تقوي

بالخامس امثلة المسألة حيث تنقول في الجمع حاد ط ب و ن تقويض
 وحابط بالتقويض وفي التصغير حيث تنقل بلا تقويض وحبيبت
 بالتقويض وكذا صور واواقتصر واية وتنظر ذلك على حذف
 الزايد الثاني ومثل باقي مع حذف الزايد الاول فيقال على التقويض
 حبط وحبيبت فان قلنا **يرد على ذلك قول التميمي**
 وجايز ان يعوض ما حذف يا ساكنة قبل الاخر ما لم يستحق ما غير
 تقويض انتهى واحسن بقوله لعن تقويض من نحو لقا غير جمع لغيري
 فانه حذف الفه ولا يحجب تقويض لثبوت يابه التي كانت المفرد
 لان التقويض فيما ذكر عند حرف الزايد الاول يرد عليه تقييد
 التثنية المذكور قلنا **لا يرد لانه في الياء قبل الطرف**
 وبالحاظ المبدلة من الف هي الاخر **ففي** نظر
 الساطعي في اطلاقه بان ما حذف منه لا خلاق اقامة بنية التصغير
 على وجهين احدهما ما يصح ذلك اي التقويض فيه والثاني لا يصح
 ذلك فيه كالذي اخره الف الثاني حيث مثل جباري اذا حذفت الف
 فانك تقول حبيبي كما ذكره بعد ولا سبيل لما تقويض الياء
 قبل الالف لان الالف تطلب فتح ما قبلها والياء ساكنة ابداء ذلك
 ما كان نحو جلول لا يحل مذهب س حيث يحذف الواو فيقول جليلا
 فلا يصح ان يعوض الياء قبل همزة الثاني لان همزة الثاني
 كالف الثاني ومن الحذف الذي لا تقويض فيه حذف الزايد
 في تصغير الترخيم لان الفرض بتصغير الترخيم حذف الزايد كلها
 والافتقار على اصول والتقويض ينافي ذلك قال والجواب
 ان التقويض لما كان فيما اخره الف الثاني او همزة لايتاني تطفأ
 اتكل على ذلك فيه فلم يجز للشعر عليه وليس مذهب في جلول
 ونحوه الامذهب البروي على ما يظهر من كلامه بعد فلا اعتراض
 عليه واما تصغير الترخيم فليست الحذف منه لاجل اقامة بنية
 التصغير فيعوض منه واما ممة الحكم فيها حذف لاقامتها لافها
 حذف مطلقا لا يترك ان غطا وسمي بمذهب س لم يعوض

فيها

فيها من المحدث حين قلت غني وسمي او الركن المحدث فيه
 الا من اجل اجتماع الياء فكلامه صحيح **وقال** وحابط عن
 القياس الحما حاد عن القياس في الجمع قولهم حديث واحاديث
 قال ابن هشام كان جمع احداث كاعصار وانما صبر ولا يجوز ان
 يكون احاديث جمع احدها كالموطنة وانما ليطول قولهم احاديث
 النبي ولم يقولوا له مفردة احدها وثة النبي وسواسية في جمع
 سوا وكان مفردا سواسية وفي التصغير ابيون فكانت
 تصغير اثنين بقطع الهمزة وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وانيسيا
 بزيادة الهاء مما يسيل عنه قول المنتهي
 وكا ابتاعه وكا ثراه له يائي حروف انيسيان
 ومعناه ان انيسيان تحقيرا لسان وانسان اسم مكبر عدته
 خمسة احرف فاذا صغرته ردت عليه ياءين يصغر مع زيادة
 حروفه فكان اذا كان لهذا الممدوح عد وله ابنين فكانت ياءان فليكن
 زايد ياءه وه وناقصين لسقوطهما وتلفهما عن قدره كما ان
 ياء انيسيان قد راد قاضي عد وحروفه وعصا منه وصغرنا
 واصيبه في قول عبد الله بن الحجاج الديلمي القليل قريب السراح
 واحدا القتال في الاسلام والقائمين مع ابن الزبير على عبد الملك
 لما دخل على عبد الملك حين وجدته طلبه وخشي على نفسه منه
 منع القرائية حوك ماري حبيبي جدد ومغتب يتلع
 احمر اصيبي الذين كانوا محلي تخرج بالسريرة وقع
 ما لا يفيما اظن جمعته يوم القليب فخير عنهم جمع
 ادنو الترحمني يقتل يوتي واراك تدفعني فاسن المدفع
 صاقت ثياب الملبس فيهم اعني لبسني فتوبك اوسع
 وروي انه قد قال بعد اشهاد البيت الاول هذا الانك مريب وبعد
 الثالث احسبه كان كسب سورة وبعد الرابع اجاع الله بطونهم
 وبعد الخامس الى النار وانه بعد السادس نزع مطرقا كان عليه
 وروي به اليه وانه قال له اكل قال كل فلما وضع يده في الطفا مر

قال استنت ورب الكعبة فقال كرامنا من كنت الاعبد الله بن حجاج
فقال انا عبد الله بن حجاج قال او لك سر امته وفي الابيات
دليل على ان المجلي جمع مجل ومقولس وقال الاصمعي لفة في الحجل
والشربة موضع والظاهر ان البيت الرابع سقط في حظه وما
ذكر ان عبد الملك قاله بعد الرابع يصلح ان يكون قاله بعد الثاني
ولم يذكر ان قال بعده شيئا **ف** لنلوي الضغير الحنطة
اربع سكايل مستنناة من كون ما بعد يا الضغير مكسورا في
جاء في الثلاثة فلا يجب فيها الكسر كما يفتضيه الظاهر بل يتيقن على
ما كانت علمية من فتح او كسر كما في معيدي كرب وبعيليك لان عجز
المركب مثله منزلة تا الثاني كما في التثنية وعذر الناظر
في الاقتضار على الفتح انه لم يذكره وسنذكر كما في التثنية ان تكون
يا الضغير منضلة بعلم الثاني فلو لم تنقل بها كسرها لما كدر حجة
ودخيرة او مدته اي مدته علم الثاني وهذا اظهر في الدلالة
من قول بعضهم اي مدة الثاني على ان المدة ليست للتانيث
كما هو الاصح وعلم من تقبيد المدة بعلم الثاني انها لو كانت للحاق
كارهي وعليا لا يفتح ما قبلها فترقا بين التانيث والالحاق وقد
رايت بخط ابن هشام ما نصه سلبت عن ابيات ابن الحاجب رحمه
الله المتضمنة لضغير يحيى فقلت ما لم يصح يحيى اما يفعل وهو
الارجح او فعل في الاول فتضغيره يحيى بثلاث ياءات ثم حذف
الاحيرة كذا في قاض عندنا غير وبن العلاء رحمه الله فترجع
نصبا ومستمية عند غيره فيقول عيسى يصر لروال وزنه الفعل
وقول من منع الصرف لان حرف المضارعة مبرز للوزن به ليل يبي
ويضع وعلى الثاني تضغيره يحيى ان قدرت الفه للتانيث في الجمع
كسر لانها انكسر ما قبلها ليل لا تنقلب يا لان الف فليما تكون للتانيث
في الجمع كسر يحيى او في المصدر كد عوي او في الصفة كسكري فان تجاوزت
مدته المواضع الثلاثة لم تكن الالف للتانيث الا بالقياس
فان **تثنية** وهذا من المسوع لان يحيى ممنوع الصرف باجماع

فالجواب

فالجواب انه يجوز ان يكون ذلك لكون الف الالحاق المقصورة
في علم وقد يقال اذا اجروا الف الالحاق المقصورة في العلم مجري الف
التانيث في منع الصرف فقد يجوز انها في منع كسرها قبلها ليل
تنقلب يا لان الغرض منها تثنية بالالف التانيث انتهى وابيات ابن
الحاجب هي قوله

ايها العالم بالنقريف لا زلت تحيا قال قوم ان يحيى ان يصغر فيحيى
وايا قوم وقالوا ليس هذا الراي جبا لما كان جوابا ان يحيى واياها
كيف فندس دوا يحيى والذئب اختاروا احيا
انرامهم في ضلال **ف** امرتني وجها يحيى

وقال ابن الحبار يحيى عبيد يا والعه نك من فاذا صغرته ردت
ياه فاجتمع ثلاث ياءات فن قال في تضغير احوي احي يمنع الصرف
قال يحيى ومن قال احي قال يحيى ومن قال احي رفقا وحرا احي نصبا
قال يحيى يحيى **ف** مامدة افعال لم يقيد به يكون جمعا
فصل المفرد ولا ينصور على قول الاكثر بين الاختصاص به من الجمع لان
افعالا لم يثبت عندهم في المفردات وهذا دليل على ان الكلام في افعال
بفتح الهمزة لا غير اذ لو ارادوا الا هم لم يستعملوا عوي انه لم يثبت
في المفردات ظهور ثبوت غير المفتوح فيها نحو اجمال واصباح وسماع
وحمل اسم كلام الناظر على التقبيد بالجمع قال المراد في ولعله جعل
سبق في الالفاظ اي الف افعال السابق في باب الجمع لم اعترضه
وقال ليس سبق لما لان فقال فيكون مقبدا به بل يوصله ما ومدة
مفعول سبق تقدم عليه وقال السهباي يمكن ان يجاب عن الشر
بانه اراد بالجمع اعلم من كونه جمعا في الحال وفي الاصل ما لا في افعال
لم يثبت في المفردات فيكون تقبيد المتن بقوله سبق والشرح
بقوله جمعا من قبيل الحال الموكدة ووجه حمل المتن على ذلك حمل ما على
الزيادة ورفع مدة افعال على الابتداء وخرج كذلك والشارح اليه
علم التانيث ووجه الكسر محتم فتح التلو قبلها والتقدير ومدة
افعال السابق في باب التكسير مثل علم التانيث في وجوب فتح التلو

قبله وقوله ومد سكران على هذا اسرفوع عطفا على مدة انقال
قوله اومد سكران وما به التثنية اي مما به اخره الف ونون
لوحظ جمع ما به فانه على فعالين دون سدة وذ فخرج ما بونه اصلية
مخو حسان اذا اخذته من الحسن فنقول حسين جذف احد ك
السينين وقلنا لالف يا وادغام الياء الياء قال الشهاب لم حذفت
احدي السينين وهلا بقيت فقلل حسيين على تعجيل وراجع
على فعالين دون سدة وكسر خان فانه جمع على سراحين فيصغر
على سرحين وما جمع على فعالين سدة واذ فانه لا يلتفت اليه كثران
وانسان فانه قليل عزائين واناسين سدة وذا فيقال في تصغيرها
عزبان وانيسان وما لم يعلم جمعه على فعالين يلحق بيب سكران
لانه الاكثر وانما لم يجمع باب سكران على فعالين لان الالف والنون
فيه شائبا الياء الثانية بذليل منع الصرف فكذا لا يتغير الفا الثانية
لا يتغير ما شبهها قال الساطي قال ابن جني سالت الشجري
يوما فقلت له كيف يجمع وكان قال دكا كين قلت ضرجا نا قال
سراحين قلت نعم نا قال عما تون قلت له فهلا قلنا سراحين
قال ايض عثمان ارايت رجلا يتكلم بغير لغته واسم لا قولها ابدأ
قوله والى الثانية الخ هذه ثمان مسائل مستثناة من قوله
وما به لنتهي الجمع الخ وكان حقا ان يذكر بعد هذا البيت ليتصل
المستثنى بالمستثنى منه هذا ما يفهم من كلام ابن هشام والعجب
انه في التوضيح لم يشر الى ذلك بتغيير ترتيب النظر كما هو عادة
بل جري على سنن الناظم وقال الشهاب ليس مقصود المع استثناء
مدته الثانية من قوله السابق وما به لنتهي الجمع وصل الخ حجة
يكون المعنى انه يوصل في الجمع بالحد في هذه الاشياء الثانية
ولم يوصل في التصغير بالحد فيهما فيرد عليه ان يجمع المضاف لم يحد
لا هنا ولا هناك فلا يلف هذه في المستثنيات وانما مقصوده انه
اكتفى في هذه الاشياء الثانية بمحول صورة المضاف بتقدير التقدير
انفعال ما يحد بالصيغة فيها اعلم ان يكون فذ فل سلك ذلك

في الجمع

في الجمع اوله معلوم ان اكثرها وهو السبعة منها لم يفسد مثل
ذلك في الجمع فيه فيعلم استثناه من قول المع السابق وما
به لنتهي الجمع فاستثنى المتي مرتب على المقصود من قول المع
والى الثانية الخ واستثنى عجز المضاف ليس لازما من كلامه حتى
يرد الاعتراض به فاندفع ملكي التوضيح وشرحه قليلا بل وقد
يسهل عليه قوله ومكذا زياتا فقلان من بعد اربع لانه اذا قال
المقصود هذا الحاجة الى التقييد بقوله من بعد اربع لان ما
زيادته بعد ثلاث كذلك **قوله** عدا تنبيه على انه لا انفصال
بقدر مركب لا حيب وكانها لحقا بعد كمال بنية التصغير ويرى سده
بيانا قوله وقد مر انفصال **قوله** اخر اقال الساطي لعله خرج
به الالف المتوسطة عوضا عن احدي ياي النسب في نحو بيان
وتما وشار مما صار بمنزلة صغار فقول في تصغيرها يمين وشم
وشوبير جذف الالف ولما امره مفعوصا فانظره **قوله**
والركب اي الرمي واما الاسنادي فاما يطلق عليه جملة لقوله
وسم منقول كفضل واسد وجملة وقوله ترخيم جملة وقيل
قوله ما دل على تثنية يمينان المراد ما دل دلالة عقلية
على التثنية اي اللفظ فان وجود الزيادة مستلزم لوجود ذي
الزيادة اي اللفظ وان المراد ما دل على معنى التثنية استقلال
او مع بنية الكلمة **قوله** جلا يمينان معطوف على ذلك تامب
لقوله جمع تميم ومع انه جلا جمع التصحيح انه ذال عليه دلالة
عقلية لاستلزام وجوده وجوده او انه جلا معناه اي ذال
عليه ولو بواسطة بنية الكلمة ويحتمل انه صفة للجمع اخرج به
ما يستبين لان تصغيره سنين وعلية فلفظ جمع مجرورة قال
الساطي ونول النظر جلا جملة في موضع الصفة لجمع اي اوجع
تفصح جايي ظاهرا فان **قوله** لما فائدة هذا الوصف
فالجواب ان له فائدة حسنة وذلك ان جمع التصحيح على
تضمن جمع تصحيح ثانيا على اصل لا بجزيدون وعمرود دندا

لهذه القاعدة ثم خذ الف والياء لقوله وزايد العادي الرابع
احذفه فتقول يريد اريد ربي وتقول في مولا يا حويلي لانك حذفت
الالف الاخيرة ثم انكسرت اللام لاجل تاء المتغير فانقلبت الف
ياء ثم ادغمنا التاء في الياء **قوله** وارده لاصلها في الاء علم
ان الباب ينشأ فيه تغييرات بسبب التغير المقصود له فينشأ عن
صم الاول جواز يمزوا وود ورجوع الف نحو منارب وصاب
لما الواو والف باب وناوب لما اصلها وعن فتح الثاني زوال يمز
الواو في نحو ابن ورجوع ثاني سوقت لما اصله وعن زيادة الياء
ثالثة رجوع الالف والواو في نحو علام ونحو زبا وادغام الياء
فيهما ومن كونه لا ينفص عن فعييل رجوع سحذ في نحو يد وده
دون ميت وماز ومن كونه لا يزداد في فعييل حذف الآخر من نحو
سفر حل ومن كونه بعد ذلك بصير موصوفا وصفة في المعنى
انه لا يدخل الفعل وانه يبتدأ به وان كان نكرة وانه يجمع جمع
المذكور وان لم يكن علما ولا صفة فهذه مسائل مبينة على
قاعدة الباب وموان يعلم ان المتغير موضوع على ثلاث تقبيلات
وان لم يلائم اوزان لا تنقص عنها ولا تزيد عليها **قوله**
يلحق بعد هذا باب الصفة ثم ينشأ عن ذلك ما ذكرنا ومما يربط
على كونه بصيرا موصوفا والصفة انه لا يجوز مداد صوب
زيد الا انه يكون قد وصف قبل المعنى اذا المعنى هذا صار ب
صغير زيد اذا انقتررتنا فقول الناطق وارده لاصلها في المعناه
ان ثاني الاسم المصغر يرد اليها اصله اذا كان ليها منتقلا عن غيره
فتدل ذلك ستة اشياء ما اصله واردا فنقلبت تاء وانقلبت الف
ولما اصله ياء فانقلبت واوا او الف او ما اصله همزة فانقلبت
ياء وما اصله حرف صحيح غير همزة فانقلبت ياء وبذلك ينبغي ان
يحمل النقل في كلامه على ان المراد به الابدال كما عرفت في التتميل
لان النقل في اصطلاح اهل النحوي لا يطلق على ابدال حرفين من
حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف عليه فلا

يحمل

يحمل الخامس والسادس قال المرادي وخرج ما ليس بدين فانه
لا يرد اليه اصله ولو كان سدا لاسم لنقلبت فتقول في قابير قويير بالهمز
انتهى وفيه نظيران الكلام معروض في الثاني وهذا ثالث وانما
اخرج المكدوب بهذا النوع بقوله ثانيا ويبيح ان يستثنى من
كلامه ساكنات ليها سدا لاسم همزة تلي همزة كالف ادم ويا
ايمه فانها لا يرد اليها اصلها اما ادم فنقلب الف واو ونقول
او يدم واما ايمه فيصغر على لفظه والتقا الساكنين في المتغير
على حده لان الاول حرف مد والثاني مد عمر **قوله** وسد في
عيد عبيد حيث صفروه على لفظه وكان القياس عوبيد قال
الشهاب بل ينبغي استعمال القياس وقد يخرج على الخلاف في
المصدر اذا ورد غير القياس منه ولم يرد القياس هك يجوز
استعمال القياس انتهى فتنبيه تخمين المنتهي في قوله لو لم يكن
لان العرب انما صغرت له على ليليه ان النطق بالقيا مع
سماع غيره لا يجوز لان قولهم ليلية شاذ **قوله** وحق للمجمع
الحق قال ابو حيان اختلفت الجمع على المتغير وقد تقدم
الجمع والحوالة اما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر قال
الشهاب وهو عجيب لان الواجب في الحوالة نقد حكم الحال عليه
وهو ما اصلها فتأمل **قوله** والالف الثاني المراد في
اعلم الف المصغر اذا كانت ثانية وهي منتقلة عن ياء فانها
ترد اليها في المتغير وان كانت منتقلة عن واو او ايمه او
بهمزة او منتقلة عن همزة فانها ترد اليها الواو في المتغير
فالخامس انما ترد الى الواو في اربع صور وليها في صورة
واحدة انتهى قال الشهاب يرد في قوله والالف الثاني
المراد الف حائض فيقال حويين وسماي ان يمتدحه بغير
ترقيم حمض وقال ابن هشام نقد الكلام في الالف اخر الاسم
وبهذا الكلام في الالف ثالثة **قوله** فاعده في حرف اللين
مطلقا اعلم انه لا يكون اولا وانما يكون ثانيا او ثالثا او رابعا او آخر

من ذلك فان كان ثانيا فان كان زائدا او مجهولا رجوع واوا نحو
ضارب وضروب ومصاب ومصبوب ونجاج وموج وان كان متقلبا
رجع الى اصله نحو باب وناب وسيران وموقف وان كان ثالثا
فان كان رابع اربعة وحيد قلبه كما وادعاهما بالتصغير فيه نحو
عزال وعزيريل وققيب وقصيب وعجوز وعجيز وان كان من
كلمة هي أكثر من ذلك وحيد حذفه نحو حفيد وعديون وجو
نقول حفيد وعديون وجويلق وان كان رابعا فان كان لها
سملت نحو تنديل وقصيديل وان كان غيرهما قلبت بها نحو مصباح
وعصفور وان كان أكثر وجب حذفه نحو حبركا وحبيرك وقرقرى
وقريرى وفتعترى وفتيعث وكل هذه الاحكام تخرج من كلام
الناظر من مواضع متفرقة لن تأمل **قوله** ما لم يجو غير التا
ثالثا فان حوي ثانيا غيرهما لم يجز ليا التكميل كشك من قولهم
سأكي السلاح فنقول شويك واذا اعرب فالذي يظهر انه يعرب
بأعرابه الذي كان له قبل التصغير فيفقد ر فيه الضمة والكسرة
على اللام المحذوفة رفعا وجرا وتظهر الفتحة في اللام الثانية
نصبا كذا في الحفيد وموصرج في المحذوف من شك لانه التي
هي الباء وان لم يغير فيه قلب مكافئة وفي شرح العزى للسعد خلافه
ولم يقل غير الباء التكميل ثابت واخت فانه لا يعتد بها ايضا فيقال
بنية واختية برد المحذوف وقال في التثنية غير التا والما جمع
بينهما وزاد في العدة وشرحها او من الوصل كاسم واين ولم
يذكره هنا لان ما في فيه اذا صغر حذفت منه لانه يفتح اوله
فيستغني عنها التثنية اوله حينئذ فيبقى في حرفين لا ثالث لهما
فتبين قال ابن هشام عندي ان قولهم في عدة
وعدة على خلاف ظاهرهما وذلك انهما المصغر غيرهما الكبير
وذلك لانهما الكبير عومر عن الفاوق رجعت ولا يجمعون بين
العومر والعومل منه الاثران يقولون في السمرح محذوف الهمزة
والهامة المصغر كما لهما في نويرة وقد يره **قوله** كما لا يظهر

التثنية

التثنية والمطابق التثنية من نحو ما يفتح ثانيا بعد التثنية
لانه لا يصغر الا الاسماء المتكثرة وغيره لا يصغر الاسماء واذ لا يصغر
الحرف وشبهه لا بعد التثنية به واذا سمع ما هو على حرفين منعفت
ثانيهما ان كان حرفين فلا يكون ذلك لاجل التصغير فلا بد من قوله
وكل المنقوص واينما ثا اسمية كانت او حرفية من الثاني وثا
لا من المنقوص وبما فرناه علم انه لا يصح قول الاشعري تنقيا
للمرادى انه تنظير للمنقوص في مطلق التكميل لانه رد ما حذف
منه اذ لا يعلم لهذا المحذوف فكانه يحسن ان يقول وكل المنقوص
في ايضا ثا اسمية كانت او حرفية من الثاني وثا لا من المنقوص وبما
فرناه علم انه لا يصح قول الاشعري تنقيا للمرادى انه تنظير للمنقوص
في مطلق التكميل لانه رد ما حذف منه اذ لا يعلم لهذا المحذوف
فكان يحسن ان يقول وكل المنقوص في التصغير ان لم يجو غير
التا ثالثا قال في التثنية في باب التثنية وان كان ما يفتح به
حرفا منعفت ثانيهما ان كان حرفين وفي شرحه وخرج بحرف
اللين نحو من وقد فيجعل الاعراب في اخره بلا تضعيف انتهى
واورد على اعرابه من غير تضعيف اخترا يورد مخالفة لغيره كما نص
عليه من **قوله** ومن يفرحهم يصغر كثرة لا اصل ظاهرا ولا منه
الغياس وقال ابن معط وسد قولهم زهير صغرا مرخصا كداعيم
حرفا قال ابن الخباز واما قصدوا بذلك التحقير لان التصغير
موضع زيادة وقول يحيى بن ابي عمير مخالفة للمعنيين لانهم قاسوه انتهى
وكذا في الفصول على السند وورد عليه ابن اياز فقال
وفي قوله سدد نظر لانهم لم يصفوا على سدد وذكروا قوله كنفى
بالاصل يعني وحذف الزايد ولا فرق بين الزايد بين ان يكون للحاق
اولا وقال ابن هشام عندي في زائد الحاق والحقاة يطالعون
واين لهما اوضح فقال لا فرق بين كون الزايد للحاق او غيره قال
فنقول في مقعشس فقيس فان صح هذا فهو مما يجازي به وهو
ان يقال حرفا الحاق مع يجوز حذفه ويجوز المحذوف بان الالف

في نحو علي يجوز حذف ما في السبب وهي اللاحاق بدمم وكذا الفارطي
 فينزل قال ادبهم ما روط واعلم انه اذا صغر نحو حايض وطاق
 من الاوصاف الخاصة بالموث هذا الصغر قلنا
 حبيص وطلق لانها في الاصل صفة مذكورة في الاسموني فيقال مرة
 وهو مبني على قول من انما في الاصل جار ميم مذكور والاصل
 لمحضر طاق وكسبه رجل ربعة اي نفس ربعة ومما في
 ذلك من مخالفة الخليل وان مذهب الخليل ارجح في باب
 التانيك هذا وقال التانيك مقتطف القاعدة الانشائية
 بخز هذا وان لم ينظر لانه صفة مذكورة لانه ليس ثلاثيا كما هو
 ووراء انتهى واقول ذكر في شرح العمدة وفي التبيين انه
 لا يد في هذا الصغر اذا كان الموث وهو عار من التانيك
 امان ولو زاد على الثلاثة الا الصفات التي للموث **تبيينها**
 الاول قال ابن الصايغ لا ينبغي استعمال تصغير الترخيم
 في غير علم الاستماع بين الانشائي ان ترخيم المذا لا يكون الا
 في الاعلام وقال المرادي يتبعك لا يهابك لا تختصر بالاعلام
 بدليل قول العرب يجري يلتوي يده واوردان الجوهرى ذكر
 ان بليغا استمر فرس كان يسبق الخيل وفي تشييد الناطور العطف
 اشارت لما عدم الاختصاص بالعلم الثاني كالم تصغير
 الترخيم لم تكسر الترخيم **قول** يعني المعطفا قال الشاطبي
 والمعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطف الرحيل
 جانباه من لادن راسه يا وركته انتهى وفي القاموس وكسبه
 الردا والسبه **قول** واختم بيتا التانيك ما صغرت من
 موث غار قال ابن هشام زاد في العمدة غير صفة وقال في
 شرحها اخرجت نحو نصف وجود والمعروف ان نصف من الشدة
 وقال ابنه اذا صغرت حمران تصغير الترخيم قلت حميرة وزاد
 ايضا وغيرهما فاعلم من ان نحو حرب لا يقال فيه حربية تكون
 العرب قد صغروه بما خلاف ذلك انتهى وفي حواشي الاسموني
 للشهاب

للشهاب بعد ان نقل كلام العمدة واستشكله بتشديد الاسموني
 لتريك التانيك وذا بنصف ماضيه ورايت في نسخة من المراد في
 ضبط نصف بكسر الهمزة والقلم فليجروا انتهى واقول لا يصح
 لهذا الضبط كما عرفت من كلام ابن هشام ولان الاسموني في
 نصف المثلث بالمدود والمرأة المتوسطة بين الصغير والكبير
 وقال ابن هشام انهما اوردتا في مدة قبل اخره المعتل نحو سنا
 ولا حاجة لما هذا لان سنا يقال فيها سيم سيمية والاصل سيم
 نقلت المدة بالوقوع بما بعد بالتصغير فترجع الهمزة لاصلها وهو
 الواو ثم نقلت الواو بالنظر فيما بعد الكسرة ثم تحذف الياء الثالثة
 فيصير الاسموني ثلاثيا وكان اسم المرأة سيمية منقول من تصغير
 التانيك انتهى وقوله ولا حاجة لما هذا الخ يوافق قول المراد في
 ونقاه الاسموني ان هذا النوع ثلاثي في المال لكن قال ابن عازي
 نقل من الاستاذ في عمدة الله الصغرى في هذا نظر لان المدوح
 في تنية الموهوب او حذفه على طريق القياس ولذا قال في الايضاح
 تصغيره على القياس في وعلم الترخيم سيمية قفف عليه وقوله
 ثم تحذف الياء الثالثة اولى من قول المراد في والاسموني تحذف
 احدي التانيك على القياس المقر في هذا الباب لان قوله احدي
 التانيك شامل لمدل المدة مع انها لا يدة فلا يطاق تصغير الترخيم
 كما قال الشهاب وقوله على القياس المخدري في هذا الباب
 يعني باب المنقوص **قول** ما لم يكن بالتانيك في ذا اليس
 الخ نظير هذه المسألة على العكس ان شجرة وثمره لا يحذف تاوه
 للاصنافه على ما حذفنا من قال في عمدة الاسموني قراءة من قرا
 لا عدو له عدة ولما ظهر رحمه الله ان عد فيها اللفاظ
 التي لا تحتم بالما في التصغير وهي
 صل الملائكة في التانيك عاريا اسما حيد صغرنه بالتانيك
 الاصح هو والقوس مع فرس والعرب والعرب في الذود والجم

نالوا حربا ودرعا مكررا بقر والخمس في عدد الاثنى وشبهها
 وجعلها بعضهم في بيت فقال
 دود وقوس وحرب وعباس **ثاني** كذا انضغ عرس ضج عرب
 لكنه استغفل العرس وزيد عيا هذه الالفاظ الفاظ منها شول
 وقد رقا في الصحاح والقدر يونث وتصغيرها قد ير بلا على غير
 القياس وقال ابن هشام قالوا قويس لانه عود في المعنى ودرج
 في درج حمل على المدحوس وقال ابو علي ان الدرج نذكر ومؤنث
 فيا التانيث الاشكال لا على التذكير وقالوا في عرس عريس حملا
 على السرور والطعام وفي عرب عرب وفي ثاب وفي المسنة من
 الابل نيب وقالوا فيل وذو يد حملا على الجلد والقطيع وقالوا
 حرب ومن ذكر الحرب فلا اشكال **ثالث** وصغر واشد وذا
 الذي الخ قال ابن هشام تقول ذبا واضله ذبيبا لان الشاغب
 وجب فتحه كسائر المصغرات فرددت الالف لامثلا والمصغر
 اقل ما يكون ثلاثة وزيد في الالف عوضا عن حذف الساكن الاول
 لاجتماع الامثال الثقبلة لالثانية لانهما لينة ولا الثالثة لانهما تنقع
 بالانقباض احر اوليلا تنقلب الالف الضميمة في فتحها ايضا ثلاث وايات
 وتقول في تانيا والعل واحد وفي الذي الذي ياريدت بالانقباض
 والعه وفتح الدال الوقوعا قبل بالانقباض وفي التي التي
 والعمل واحد وفي الجمع الذين بالفتح كالوصوف هذا ان قلنا
 ان قلنا انك زده بالواحد فتصغره ثم تجمعه فاما ان صغرت
 الذين فينبغي ان يقال الذين بالفتح كالوصوف ويدل على الاول
 انهم قالوا في تصغير اللات اللغات زدها الى الواحد ثم جمعا
 بالالف والتا كما سبقت وفي الذي اللوييا وذلك لانك احججت
 لفتح ثاني المصغر فوجدت بالاولي الواو لانهما مجهولتان كما في صاب
 وعاج وذلك لانهما مؤنستان ولو طلل بانضمام ما قبلها لم ييس
 هنا وحججيا التصغير قبل المنة وبعد الواو والالف التصغير بعد



باللاي فحذفت الي اللاي لانها الساكنين كحذف يا الذي حين قيل
 في التنشئة اللذان وتقول في اللاتي اللوتيا والعمل واحد غير ان
 التاسكان المنة وتقول التنيات لانك رددت اللاي الي التي فقلت
 الدنيا ثم جمعتها وكان غلة الرد الي الواحد ان تكون الف الضميمة
 موجودة تفذير الملائكة الغويض المنة انتهى ومن حطه فقلت
 ونما ذكره من التفصيل في تصغير الجمع يعلم وجه الخلاف بين من
 والاختصاص المنة وفي المصريح تنبأ المراد ما يعتق انها اتفقت
 على ان الذي مقرر بالواحد وان منشا الخلاف في ضم ما قبل
 الواو وفتحها ومنه ما قبل الي وكسرها وان واو الجمع وبها لا يجتمع
 مع الف الضميمة التي هي عوض عن ضم الاول فسريري ان الالف
 حذفت قبل الواو والالف الضميمة والالف الضميمة يري انها اجتمعت
 مع الواو والباء وحذفت لانها الساكنين والحمد لله لعلنا بمنزلة
 الثابت واصل ذلك انه اذا نسي المصغر قبل الف التنشئة انفتحت مع
 الف الضميمة او حذفت قبلها خلافا بين الشيخين واعلم
 انه يرد انه اذا صغر المنة سوجع لا يكون تصغير الجمع بل
 جمعا للمصغر وفي الجار يردى واما الذي يرد ان واو الذي
 قبل الياء وقبل النون الفاضل الذي يرد ان يردوا الفاضل
 ضمة والالف واو الياء يندس بالتنشئة التي وفيه تصغير
 الجمع بلا اشكال وفي قوله ليلا يندس بالتنشئة نظران النون
 مفتوحة في الجمع ومكسورة في التنشئة الا ان يقال قد يغفل عن
 حركة النون **ثانيا** الاول او رد على الناظر
 امور منها انه لم يبين كيفية تصغير ما لا يمكن له فاوهم انه كصغير
 الممكن وليس كذلك على اطلاقه بل المركب المزجي كعريك وسببويه
 في لغة من ينالها والقردي والفعل في النقيب كالممكن ولم يفتض
 لها في النظر واسما الاشارة والموصولات ليست مثله بل موافقة
 في امور متخالفه في امور اخرى بها الاول على حركة الاصلية وزيادة
 الف في الاخر عوضا عن ضم الاول وذلك في غير المختوم بزيادة

Cop

تنشئة اوجع وان الهاء قد تقع ثانية كما في دياوتيا كما في التوضيح
 وغيره وهذا ظاهر في غير الاول كما ان الالف في اولها بالمد قبل
 الاخر اوله مضموم قبل التضعيف فكيف التوضيح وقد يقال فيه
 عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التضعيف وليس
 تكن بل الغنة الضمة الاصلية **الثاني** ان قوله مع الفروع ليس
 على عمومها لانهم لم يصغروا جميع الفروع ويجاز **بارز**
 في الفروع للمعنى **الثالث** ان قوله منها تاو في يومهم ان
 في تصغيره وقد مضوا على انه لا يصغر من الفاظ الموصوف الا ان قالوا
 الساطي يعني كون نيا تصغيرنا دون في ان تاو في يومهم في
 لانها الاكثر **الرابع** قال الساطي نقدر البيت وصغروا
 حذو الذي والقي وذاو تاو في مع الفروع منها وليس معنى
 منها تاو في من الفروع تأتي لان فصد به بالفروع التنشئة والجمع
 فقط انتهى فنقوله تا معطوف بحذف حرف العطف وليس مبتدأ وفي
 معطوف عليه ومنها خبر الخامس قد عرفت ان هذا النوع المصغر
 شذو والاسماء الغير المتكئة وهي التي شبهت الحروف فينبئت
 وحينئذ يشكل عددان وتان والذان واللتان منها لانها معرفة
 وكون ذلك ميمنا على القول بانها مسببة وانها على صورة المعربات
 لا ينجف ما فيه وكذا الجمع على ما يقتضيه قولهم في الرفع اللذيون
 وفي الجروا نصيب اللذين ومن العجب **قوله** السحاب في حواشي
 الاسموي ما فيه ظاهر الكلام ان تصغير الجمع بكذا الميم مفرعا
 على لغة اعرابه ويؤيده ان الكلام في تصغير الاسماء الغير المتكئة
 وذكر بعضهم خلاف ذلك فليجرائه انتهى وجه العجب منه ان ظاهر
 الاسموي تفريع تصغيره على لغة الاعراب كما اسرنا اليه وان التاكيد
 غير قوي لذكرهم صيغة المشي مع قول الساطي وانما باعرا بها

النسب
 ويقال فيه النسبة قال ابن ابراهيم النسبة بضم النون وكسر هاء معنى

الاضافة

الاضافة وهي اضافة معكوسة كما لاضافة الفارسية فانهم يقدمون
 المضاف اليه الاسمي ان نيميا المقدم منه متم وموالمشوب
 اليه والمؤخر منه اليه الشدة وتسمى قايمة مقام الرحيل المشوب
قوله باكي الكرمي الخ قال الساطي اطلق على اليان ياء
 لارتفاع اللسان هما ارتفاعا واحدة انتهى ويستفاد ان اعرابه
 ينتقل اليها من قوله كيا الكرمي وعلى ابن ابراهيم شديدا بها بقوله
 لخري وجوه الاعراب عليها ولو كانت مفردة لاستثقلت الضمة
 والكسرة عليها والمخارج يري بقوله ليل التلبس بها التكلم وابتدأ
 التميز بقوله لان الحقيقة تحذف لالتقاء الساكنين وكل ذلك اجود
 من تعليل التخرج بقوله لتدل على نسبته ليا البحر منها انتهى لانه
 لا يثبت المعنى فقامل **تفسير** لا يريد بالتنبيه بيا
 الكرمي الاكوننا مشددة لا يريد الكرمي من ذلك صوتا عن الكرمي
 ان حمل على ذلك وعلى كسر ما قبلها فان قلنا **لم** يسلم
 لكونها مشددة بدليل بيان فالجواب واضح واما ما في يظل فيشد
قوله ياني يظل فيشد كيا وينفع دايما لب الشواظ
 فضرورة **قوله** ومثله ما حواه احذف يعني انه يحذف لياء
 النسب اليه المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا تقول
 في النسب ليا شافع شافع فينجد لفظ المشوب ولفظ المشوب
 اليه والمقدم مختلف ولذا كان تجازي على الرحيل غير مصروف واذا
 نسب اليه اضراف لزوال صيغة منتهى الجموع قال في الضرر
 فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي انتهى وهو ميم على ما
 استغننا فريبا اول باب التصغير من ان المعتمد في باب ما لا يضر
 الوزن العروفي لا الضر في قوله وزنه قبل التصغير مفاعيل
 كناية عن عدم وجودها فلا يرد عليها اصل بكلمة مخاتي
 تحت قالها فاد المعنيين والتالافاذن وزنه مفاعيل مقولا
 منه فاعلا لامفاعيل وزنه بعد النسب فاعلا ايضا **قوله**

وثالثا ثبت قال فوهم انما وجب حذفها بالشبه بها بالياء فلا ينبغي ان
يجمعوا ونشأ بهما من وجوه الاول انما زاد تان الثاني
انما خاصتان بالاسماء الثالث وبالآخر الرابع وينتقل لارباب
اليها الخامس وبغير ان المعنى السادس ويجب لما قبلها حركة
خاصة السابع وقد يقرآن الواحد من الجس ومثاله في المارده
وزج وبحوس ثم تلحق اليها وقال غيره ان النسب يصير الكلمة
صفة فيلحقها التا فاذ النسب مونا لوث يجمع تانبيان في كلمة
ويجمع في نقليل بعضهم ان المانع ان التا لاتقع حثوا ولا تكون الا
محلا لارباب وقد يورد بسلمتان وانما امتنع مسلمتان لما ذكرنا
من كراهية اجتماع تانين فكان مدة السب **قوله** او مدته
اي الف الثاني المفضولة كبحاري وفتعري وجزري ولا بد ان
تكون خامسة فصاعدا او اربعة مع تحرك ثاني ما في فيه
بدليل وان تكن الح **قوله** فقلها واوا وحذفها حسن قال
ابن هشام اخبر عن الفلج والحذف بانها حسنان وفيه ايها
شكاويهما والحكم ان الحذف ارجح من القذف انتهى وهذا باع ان
حسن خبر عن قلبها وما عطف عليه لتقدير كل منهما حسنا وانه
اخبر عن الاول او عن الثاني وجوبا او جوارا وخبر الاخير محذوف
لان في مثل هذه التركيب اقوال ثالثة التخيير والخبر المحذوف
من جنس المذكور لتتحقق القرينة المجوزة للحذف واما كون خبر قلبها
محذوف فانقدره جابرهما لادليل عليه وقال السهام في حواشي
الاسموي قوله الامة وللاصح قلب يعنى كالصريح في ان الاجود في الي
للتانيث المحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصح لها والامر بجمع اليه ثالثة
فانه دقيق وقال في حواشي السمر بعد ذكر ان مفهوم قوله وللاصح
قلب يعنى ان المختار في الثانيث المحذف وهو كذلك ما مضى لكنه
يفهم اختيار المحذف في الثاني الا حاق ايضا ان المختار فيها القلب كالي
للاصل **قوله** لشبهها الملحق الحاق قال ابن هشام ما هنذا اولها

صلة ولشبهها خبره والملحق والاصح صفة لذلك السمة اي ما
استقر لهذه الالف يعني الف التانيث الرابعة الساكن ثاني ما في
فيه مستقر لما شبهها فيها ذكرنا من الربع وسكون ثاني الكلمة
فعلى ذلك نقول في علي وملي ومسعا علقوي ومهوب ومسعودي
او علي وملي وسيع فهذا مراده بالشبه اعني الامر بين المذكورة
والضمير في لها وشبهها لا قرب مذكور وهو الف نحو حيلي لالف
التانيث مطلقا **قوله** وللاصح قلب يعنى في عليه وللمنقلة
عن اصل قلب مختار ويغ عليه وللمحققة حذف يعنى فان قبل
يقم من قوله وللاصح قلب يعنى لانه حذر لالف الاصطية باختيار
القلب قل **قوله** لا يدل على ذلك الجواز ان يكون الامر ان
في الف الا حاق على السوا وهذا الاحتمال اظهر مما ذكر **قوله** ان
الاول انما قلوا الالف ليتمكنوا من كسرها للمناسبة وقال ابن
الصايغ وانما لم يبقوا الالف ليتمكنوا من كسرها وقال ابن الصايغ
وانما لم يبقوا الالف قبلها بالنسب غير مقتوبة كما فعلوا قبلها
المصافة لتقل الالف من وجهين التقا الساكنين وشبه الالف بالياء
وكان هاتين ثلاثيات حيث لفظا طر دحل سلب هذه اليات في غير النسب
عليها في النسب فقالوا اذا ثبت من الرمي مثل حصة صفة قلت
رمويه لان قياسه رميية فتدغم فتقول رميية ومثل هذا في
النسب بقلب الاويا واوا كذلك هنا وهذا الباب مما غلبت الواو
واليا والاكثرة كلامه العكس الثاني معني يعنى مختار ووزنه يفتعل
وفي كتاب العين في باب غنم الاعنيار الاختيار فاما ذكر يكون مفعلا
وفي كتاب البكر الزبيدي السمع بالنقريط ليس الاعنيار من غنم
لان التاية الاعنيار ايدة والتاية غنم اصل **قوله** والالف
الحايز اربعة ارب قال ابن هشام يعنى والالف من مدتين النوعين
والالف التانيث فتدغم في قوله وثالثا ثبت او مدته لا تثبت
او استثنى منه مسالة حلي فذكر ان المحذف فيها لا يجب بل يجوز
ومذا هو الذي فقهه بمل قوله لشبهها على ما ذكرنا من الالف الرابعة

لا على الف الثاني مطلقا وذلك لأفعية حينئذ فسادهما
 التكرار في قوله والالف المايز اربعة ازل والثاني انه يقتضي
 حينئذ ان الالف التي للحاق والتي انقلب من اصل يقسمات
 لا مستحاة وزين للاربعة فتجد فان والاربعة ساكن ثاني ما كان فيه
 فتجوز فيها وجهان الحذف والقلب والاربعة متحرك ثاني ما كان فيه
 فتجوز فيها الحذف ولكن هذا النوع الاخير ما وجد ولا يقتضي القياس
 لبونة انتهى كلامه ومثله في فلو يجزى هذا المقام احد سواء كما
 يعرف بالمرجعة مع التام **قوله** كذلك بالانقوص خامسا
 عزلا في فصاعدا ليدخل السدائيه والسباعي وهو معلوم من باب
 الاولى وذلك لان مقتضى الحذف انما هو التحفيف واذ احقق
 القصير فالطويل اخف قال ابن هشام ان قلنا هذا حذف
 الالف والتام لئلا واو تحذف للنسب قلنا **قوله** ذكر الناظم
 في شرح العمدة انه يحذف لها واو عرقوة ولحمدة وحوى قال
 فيقال عرق في لحمدة انتهى وعندي انما انا حذف بعد ان قلبت
 يا فوس من باب المنقوص انتهى وانما قلبت الواو والياء لرفعهم الواو
 المنظرقة المضمومة فبذلك اوافق قوله الساطعي ببدج في
 المنقوص لا حيا كنقصر وقاصر والعارض للنسب في نحو كنشوة
 وعرقوة اذ ماله بعد حذف التا قلنا وعرق فقلبي كنقصر
 وعرق وعرقوي كفاية وقاصوي **قوله** والحذف في التاء
 رابعا حق من قلب كالفقيه قال ابن الجبار والوجهان مسبينان
 على المذهبين في فعلت من افر كسرة الصاد فحذف الياء للساكنين
 ومن فتح اللام فتح الصاد فابدل من الياء الفاضل مضمورا باسم
 ابدل منها واو افعال قاصوي ومن فتح العامة قوله فمضوي قال
 ابن هشام في عليهما ترتيبا وهو انما قلبنا الواو والفاء فاما
 قبلهما واو امن قال في مله ملهوي اما من قال مله فانه يقول
 فانه ايضا فالقالب فانه في فربقان **قوله** وحتم قلب ثالث
 قال ابن هشام اعلم من المضمور والمنقوص فالقلب في الجميع

للواو

للواو انتهى وبه يعلم ما في قول المرادي لم يخرج في النظر عما
 الالف الثالثة وقد اعترضه ابن عازي بأنه مستخرج في قوله
 وقلب ثالث **قوله** واورد القلب افتتاحا قبل كلامه يد على
 ان الفتح سابق لانك اذا نسبت الياء فتح قلبت الكسرة فتحه وبجيب
 حينئذ قلب الواو والفاء تحركها واقتحاح ما قبلها فبغير شيء كلف
 فتقلب الفه واو كما قلبت في فني ولا يخفى ان هذا امية على ما هو
 المستاد من ان ذامفعول اول واقتحاحا مفعول ثان ولو عكس
 افاد ما هو التحقيق فتدبر **قوله** وفعل وفعل عينهما افتح ونمل
 قال ابن هشام قالوا الياء لا تستوي الكسرات على اكر الكسرة
 ومن ثم وجب بقا الكسرة في نحو غليظ وانما جاز الوجهان في قلب
 على ما ذكره لان الساكن منهم من يفتحه ومنهم من لا يفتحه به
 به في الاو لا يفتحه غليظ وعلى الثاني هو يفتحه ثم يفتحه
 عندي في نحو جرج ان يجي لكسر لا يستوي الكسرة على ما في حروف
 الكلمة **قوله** وقيل في المرمي صابطان يتقدم الياء المسددة
 المختومة بها الكلمة ثلاثة احرف اهدا رايد فخرج نحوحي ونحو
 كرم **قوله** مرموي فزق بين الاصل والرايد كما قالوا في مختار
 باختار وفي سلمان يا سلم **قوله** واختاره في استقام مرمي
 سو وابتدأ الاصل والرايد فتد التثنية وكذا الحذف الارجح
 صح له اطلاق قوله اولامله مما حواه احذف وتأخير التثنية على
 جواز مرموي فان قلنا **قوله** فليس قوله منتا والمساله حي
 وطى وليس حذف الهاء جازا فقتلا عن ان يكون واجبا قلنا
 لا يتناول له لا ت معي ومثله مثله مما ختم بيا مسددة مسبوقة
 بثلاثة احرف او اكثر كما مر وقد عرفت ان هذا البيت من نقلات
 قوله ومثله مما حواه احد في فكان يشيع نقديه هناك **قوله**
 ونحو حي فتح ثانياه بجيب قالوا كما في نحو والمراد التثنية في مطلق
 الفتح وان اختلف المقتضى فانه في نحو الغرار من اجتماع كسرتين
 وفي حي وحى الحذف من اجتماع اربع باآت وكسره قال الجار بردي

ولم يقلوا الواو الادب في طووي العالم يلزم من زيادة النقص
 مع اللبس ولا الثانية لسكون ما بعدها كيف وبها التثنية تقتضي
 انقلاب الالف واو انتهى وقال غيره انما لم يقلب حرف العلة الفا
 مع تحركه وانفتاح ما قبله لان الاول من حركات العلة حركة عارضة
 والثاني وان قلب الف حافظا للقاعدة فكرا لالف قلب واو لاجل
 يا النسب انتهى وانظر كيف قلبت الواو الثانية في جيب الفاء قلبت
 الالف واو مع ان ما بعدها ساكن وشرط قلبها الفاء كالواو وان لا
 يكون بعدها ساكن **قوله** وعلم التثنية **قوله** ابن
 هشام يعني علم التثنية وجميع النسخ اذ اسم بين والانس في
 في كلامه والواحد اذ كونا سمي للجمع فقد يقال ان ذلك منافق
 من الافتقار هذا الظاهر انك تنسب الي التثنية والجمع والواو
 انه لا تناقض لان كلامه هنا انما يقتضي ان علم التثنية والجمع يحدفان
 للنسب لان الكلمة حين النسب اليها تكون مشاة او مجموعة لان
 هذه العبارة قد صدق على ما سمي به من ذلك وفي شرح العدة ويحدف
 لما النسب زيادة ما سمي به من ذلك **قوله** مشي او جمع ذهب او ما
 استعملها فيقال في زيد بن وزيد بن ومعدات اعلاما زيدا
 ومعدى كما يقال في النسب الي الواحد ومن العرب من يلزم
 المسمى حين التسمية الالف والجمع حين التسمية الياء والفتحة
 هو لا يحدف فقال زيد بن وزيد بن وفي ذلك جانب يميني
 ويوميني وقال ايضا علم انهم اجتمعوا ثلاثة امور **قوله**
 النسبة الي المسمى والجمع الكفا بالواحد لان العزم على الالة
 على الجنس فيكون منه لفظ الواحد اذ لا ينسب اليه الا ويرا
 كرة الملازمة فاذا قيل سجد على انك يزيد ان تصفيه الي
 من الجنس لكثرة ملازمة له واذا قلت ساجدي لم يفد
 شيئا اخر فذلك رد والجمع الي الواحد كما سمي في الثاني
 اجتماع اعرابين في كلمة **قوله** اجتماع تانبين في كلمة
 فاذا نسب الي زيد بن او زيد بن غير سمي بها وجب الرجوع الي

المفرد

المفرد بمقتضى القاعدة بين الاوليين كما يجب ذلك اذ انسب الي
 رجال او كتب او ساجد واذا نسب اليها سمي بها وجب حذف
 العلامة كما يجب حذف الف التانيث في جاري ونحوه ولا يقال
 وقب الرجوع الي المفرد اذ لا مفرد لها واذا نسب اليها نحو زيد بن
 او زيد بن معربين بالحركات فيجمع ان يقال يرد اليها الواحد
 لانها مفردان ولا يقال يحدف الزيادة لانها جعلت كلاما الكلمة
 وليست والة تانيث او نحوه واذا نسب اليها نحو مندا **قوله**
 وكسرات وطلحات وجب في الجمع الرجوع الي المفرد فيسكن الوسط
 وتوجب في التسمية بها حذف التانيث لاجتماع تانبين اذ كان النسب
 مونثا فيصير ظاهرا فحذف الالف كما تحذف الف حمزي ثم يبق
 الثاني محكا على ما كان عليه ولا فرق بين ان يكون قد حكمت اعرابه
 وتوحيته او اعرابه دون توحيته او لم يحك شيئا البتة بل اعرابه
 اعرابه ما لا يحدف **قوله** اذ خلاصة المسألة عندي والله تعالى
 اعلم وما ينبغي ان يثبت له مسألة الجريين فان من رحمه الله قال
 عن الخليل وبنو الجريين فغلا في حقهم ابن سيدة في الحكم ان
 النسب الي الجريين على ظاهر قول من وانه على غير قياس بل من
 سواد النسب وخطاه السلوبين وقال انما كلامه في الجريين اسم
 موضع لانه جار مجري التثنية في الاعراب قال ابن الصايغ
 وكذا زعم السيراني والفارسي ان الجريين ينسب الي الجريين قال
 السيراني فترقا بين النسب الي الموضع والنسب الي الجريين وليست
 الالف والنون في جريين في الجريين انما اسم الموضع لان تلك
 الالف تنقلب الي النسب والجري لانه جار مجري التثنية فلذلك
 زعموا انهم زادوا الالف والنون في الجريين كما قالوا بهراخي
 وروحاخي وقالوا ايضا بهراوي وروحاوي على القياس وقالوا
 في حروري وحبولاء حروري وحبولي بالحدف فهدا وجه اخر في النسب
 لما اخره الف وممثلة لتانيث انتهى **قوله** بران يقال ان

البحرين اذا سمع به فان اعراب المثني رويها مفردة ونسب
 للمفرد كما هو القاعدة فلا يحتاج الى تمييزه من النسب الى المفرد كما
 في نظائره لانهم لم ينعندوا بذلك كما سياتي وان اعراب الحركات
 نسب اليه على الفظة لان زيادته صارت جزامه ومثله في ذلك
 حصنين وقد تناظر اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي لما سأل
 اليزيدي المهدي عن وجه قوله بجراي وصفي ولم يقولوا حصنا
 او بجري فاجابهم **بما هم لوقالوا بجري** لم يعلم لما البحرين
 نسبوه امر الى البحر وهذا الايات في الحصى لانه لم يكن موضع
 يسمى الحصنين وقال الكسائي لم يقولوا حصنا لان فيه تونين
 فاكثفوا باحدهما وليس في البحرين الا نون واحدة فالرسم
 اليزيدي بانه لو نسب الى رجل من بني جنان كان الواجب ان
 يقولوا جني وخبيثا وبيباوي المنسوب لما الجني ذكر ذلك في الاشبا
 والنظاير وفيه ما عرفت والحق انه لا فرق بينهما وان حال النسب
 يختلف بالتمية وخالفها من الاعراب ولا مدخل للتونين ولا التمييز
 على الصحيح **قَالَ** الاسموني يقال في النسب الى
 اثنتين اثني وثموي وليا عشرين عشري وليا اولان اولي
قَالَ السحاب كان وجه الواو في ثنوي رد اللام كما يفهم من قوله
 في شرح قول الناطق وخ اختا الحانه يقال عندس في ثنتان ثنوي
 برد اللام وحذف التا فليراجع للمراد انه ان سمع به ثنوي اثني
 والاقبل ثنوي لانه اذا سمع به تحذف زيادته فهو يعتبر بحد
 التسمية واذ لم يستمر به يرد اليها اصله فينظر الى اصله **قوله**
 وثالث من مخطيب حذف اي مما وقع قبل الحرف المكسور لاجل
 بالنسب يا مكسورة مدغوقية مثلنا تحذف اليها الثانية المكسورة
 فان كانت اليها مفردة نحو مغيلا ومشددة مفتوحة نحو هبيج
 او فصل بينهما وبين المكسور نحو مهيم تغفير مهيا لم يحذف
قَالَ ابن هشام سؤال اذا نسب اليهم ما تقول الجواب

ان

ان كان اسما فاعل من ميمه الحب قلت مهيبي وان كان تغفيرا
 فهو موهوم والناهي قلت مهيبي وذلك لانه لما صغر حذف الواو
 الثانية وجاءت ياء التصغير مكانها فانقلبت الواو اليائية ياء كافي
 سيد وانت حينئذ مخيرة في التقوية عن المحذوف كما في سفيج
 وسفيري فاذ اجبت اليها النسب وجب التقوية لبلاييق من
 باب سيد فتحذف الياء التي هي بدل من الواو فيكون ذلك في
 اجا فانه وجملة مذايق مهيبي خمس ياءات الاولى للتصغير والثانية
 بدل من العين والثالثة للتقوية والرابعة والخامسة للنسب
قَالَ في المختصر واما جمعوا بين خمس ياءات في مهيبي وقد كرموا
 رباعية طيبي واسيدي لان الياء الثانية من هذه لما كانت بحركة
 وبعدها حرف محرك قلقت لذلك وحفت ولما تنعها في مهيبي
 بالمدغمات ولانت وذلك من شأن المدات ولذلك استغلت
 في الارادة والموصول والتاسيس والخروج وفيه مجرب
 للفناء والعدا والتميم والتطويج انتهى وبما ذكره من جواز التقوية
 في تصغير موهوم علم صحة ملية التقوية تقلا عن الحيان والسمين
 من ان مهيبيما يجوز ان يكون تصغير موهوم وان دفع اعتراض شيخنا
 عبد الله الدنوسري عليه فندبر ومنشأوه وثوقه بما ظاهر كلامه
 شافية ابن الحاجب حيث اقتصر فيها على عدم التقوية في تصغير
 موهوم **قوله** وسد طي مقولا بالالف اصله طيي حذف
 الياء الثانية وقلبت الواو اليائية اوجه شد وذه وقيل فيه
 نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب
 حذف الياء الثانية وحذف فت وقيل وحذف وذه ان يقال
 حذف الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة اليائية الفان شد وذه
 من حيث حذف الواو ونظرا لانه لا يكون الفل حينئذ شاذ
 وقد ذكر رواية الاعدال شد وذه **قوله** وفيه في فعله الخ
 املا الكلام على النسب في فعولته كسوة فظا لشر ذلك ان يبقى
 على الاصل وهو الياءات حركات العلة والعلل يقول هنا بغير

المحذف وان كان قال المحذف في غير هذا الكتاب وفي هذه المسألة
 خلاف منهم من حذف قياسا على تعقيلة ومنهم من لم يحذف قال
 لانه لم يسمع واعترض بان يسمع في شذوثة شتاي فقام عليه
 نحو قوله وركوبة فقال حملي وركبي ولم يفتس عليه المجرر
 وراه شاذ اسماء لانه لم يسمع الامثلة اللفظة وقياسا لانه
 قالوا في عد وعدوي ولا نهم قالوا في سمر سمرى وفي سمرى
 فغير والياء والكسرة دون الواو والضم والجواب
 انهم انفقوا على انه يقال في ظي ظيوي واختلفوا في ظهيرة فقال
 كذلك وقال يوسر ظوي لان التغيير قياسا بالتغيير وكذلك
 انفقوا في عز وعزوي واختلفوا في عزوة فقال يوسر عزوي
 وقال سمر سمرى وانما قال يوسر ذلك لما ذكرنا وحلا في قولهم
 في الباب الاول ربوي وفروي ومما عند من رحمه الله شاذ ان
 شذوذ قولهم في النسب الى البدوي **وقال** وهو زدي مد
 الخاي يقال يميز الاشهر الممدود في النسب الحكم او التغيير الذي
 وجب له في التنبيه قال الشاطبي وفقده معناه المقيس
 للمقيس لا السواد المذكورة في قوله وما شذوذ نقله قال
 ابن هشام فزع اذا نسب لما نسب اليه كما ينسب الى كسار
 نقول ما ي وماوي لان المزة بدل غاية ما فيه ان المبدل منه
 مختلف فهو كسار او في ماها لان اصله موه لقولهم ما هت
 الركبة موه فابدلوا من الواو والياء ومن الماهزة وقد سموا
 المرأة ماوية لصفايتها **وقال** وانسب لصدر جلة احسن منه
 لصدر محكم قال س بعد ان ذكر الجمل وكذلك حيثما ولولا وانما
 يعني انك تقول حيثما ولوي وانما انتهى وجعل هذا المراد
 من الشبيه بالاستنادي ووجه الشبه الحكاية وضبط لوكب
 وعني بالتحقيق قال ابن غاري مراده بتحقيقه ولوي
 فلا يكمل وكذا اصرح به ابو حيان قال **سبحنا** ابو عبد الله الصغير
 وهذا خلاف قوله وصاعف الثلاثي من كتاب وسما في البحث فيه

وسمع

وسمع س كوي في كنت وقالوا ايضا كنتي واسند له ابن جني
 على ان الفعل والفاعل كالتي الواحد اذ جعلوا ما كالكلمة فلم يجدوا
 الثاني على القياس في نظايره وسمع كنتي بزيادة التثنية الفاعل
 من الكسر لبل لا يغير كصير الموث قال ابن هشام ويخفى ان
 يكون هذا دليل ثان لان الفاعل كجز الفعل واكتفى الشيخ لانه
 كثيرا ما يقول كنت وكنت قال فاصححت كنتيا واصححت عاجزا
 وسرخصا للمرد كنت وعاجين والعاجز الذي يعتمد على ظنوس
 اصابع يديه اذ اراد القيام من الكبر بقي انه قالوا الوسمي
 يعامل وممول كقايير ابواه الحرب قايير بحسب القوامل وفي
 معموله بحاله وانما لم يسمع بتابع ومتنوع نحو رجل عاقل عرب الاول
 ونسبة الثانية في اعرابه قال السحاب وسكنوا فيما علمت عن ثيا
 النسبة اليهما فدل ينسب الى الجز الاول فيهما كلمة الجملته ونحوها
 والمركب المزجي وان تفاوت الحال بالاعراب والحكاية او بالجزين
 جميعا او بالجز الاول في الاول لان فيه شبهة بالمركب الاصنافي
 اذ الجز الاول منه مفيد بالثاني ولم ينصرف بالثاني والجزين
 في الثاني لان كلاهما ممول معا لمة المستقل حيث اعراب كل منهما
 ولم يلزم مخالفة واحدة ولا يبعد الاحتمال الاول فيهما كالمجسلة
 ونحوها قال ولوي بعاطف ومعطوف نحو زيد او ثم زيد
 فقالوا انه يحكي فلينا مل كيف السمة التي **قول** وصدر
 ما دكب مرعا قال ابن هشام لوجهين الاول ان العجز منزل
 منزلة الثاني فترى التزم فتح اخر الاول ونقلت متخركات
 في احد عشر كما نالت في شجرة ونجا وزا لاسر العدة الثانية
 له في ايادي سب كما نجا وزهالا الثانية ايها الثاني اشهيا به
 وتا الثاني محذف للنسب فكذا اما بومر لهما الثاني شبهة
 بركبها لاصنافه قال س وسوميد اذ يجوز فيه الاضافة ولولا
 انقضاء الشبه بينهما ما جاز ولا نهم على وجه الاضافة شبهوه في
 اسكان بالاول بالمزوج وسما في ان المضاف يستحق منسوبها

اليه حذف الثاني اذا عرفت هذا فنقول يقال في بعلبك بعلي وفي
 خمسة عشر خمسي محذوف عشر ثم حذف الثاني عن ذلك اعني
 النسب لما خمسة عشر لا يكون حالة كونه عدد المسمرين
 كيف نقول في بعلبك بعلي فحذف موت حضري فخمسة عشر خمسي
 فاحد عشر احدي واحد وي واحد او ي كحلي فكيف ينسب الي
 هذا وهو ملبس بالنسبة لما الاعداد المفترقة الجواب
 انما نقول ذلك فيه علمنا ان السيراني حكى عن السمستاني النسبة
 اليها كل منهما مذكورين معا فنقول هذا السوب احدي عشرة
 يزيد طوله احد عشرة قاسه على راسية هرمرز بن بل واولي
 لانه لو حذف الثاني هنا التفسير اعني في العدد بخلاف راسية هرمرز
 والجمهور استغنوا عن النسب اليه بما عني معناه كما استغنوا عن
 اضافة الثاني عشر اسر عدد وفد بنوا من حضرموت اسمها فقالوا
 حضري ولم يطرد وهكذا يطرد والنسب لما الاسمين ولم يبينوا
 من خمسة عشر فكذا لا ينسبون لما الاسمين وحكي السيراني
 عن الجرعي الاضافة الى اي الاسمين شئت فنقول بعلي او بكي وكانه
 قاسه اذ النسب لما الثاني بما المضاف لانه قد ينسب لما ثانيه
 والمرجي قد يضاف وليست بذاتية لانه اذا اضيف لا يجوز فيه الا
 حذف الثاني كما سمي قوله ولما كان مما الخ قال ابن هشام انما لم
 ينسبوا الي المتقايين جملة واحدة لانه لو قلت في غلام زيد
 غلام زيدا لزم ما ان ينقل الي الثاني اعراب الاسم مع انه
 مضاف لما الثاني فلا يجتمع مكان وان ازلناه عن الاضافة تغير عن
 معناه والحالة التي كان عليها واما ان يقلل لما الثاني اعراب الاسم
 الثاني فليتبس بضاف لما منسوب قال سكا لا تقول في تشيئة
 في عمرو اية عمرو بن فلان هو الذي ينبغي ان تجري عليه الاحكام
 ولا يجوز ان يلحق الاول بالنسب ونقصيف لما الثاني فيلتبس بضاف
 لما ما بعده هذا مع ان النسب قد يحذف من الاسم الواحد اذا
 طال فهذا او بالحذف لانه احول مع انه قد حكم له حكم اسم مفصل

فهو اوبى بالحذف غير انه اذا كان المقصود الثاني ولم يوت بالاول
 الا ليتعرف به مع ان نسبة الاول والثاني بل الاسم واحدة لان
 مجموعهما هو الاسم فيتبع حذف الثاني لانه المقصود به التثنية
 والمعرفة فلو حذف لم يجعل المقصود من التعريف فيجب حذف الاول
 وانما الثاني وذلك لانه فلان وابو فلان كما في الزبير وليه بكر وقال
 ايضا القياس بالنسب لما اول جزاء المضاف لانه المعنى بالنسبة
 لما الاسناد وتأثير العامل وجرى بان التابع والثاني حال محل التوثيق
 فكان ينبغي ان يكون المعنى بالنسبة لما النسب ولم يكن اقرار الثاني
 معه كما لم يقدر توثيق المنسوب اليه وليلا يكون اعراب المنسوب
 في اخر الثاني ويحتمل اعراب الاول ويجتمع اعرابان للمضاف ويعلق
 الاسم عن العمل في المضاف اليه سهمان الاول
 المبدوء بابين من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني كما قال الله تعالى اليه
 في شرح الكافية وراى الله التمثيل بغيره زيد قال المراد في
 هذا القول الناظر او ماله التعريف الخ من عطف الفاعل على الخاص
 واعترض عن تمثيل السرايين بعنوان المضاف هنا ما كان علما او غالبا
 وان اراد غلام زيد مجموعا لعلنا فليس من قبيل ما نعرف فيه الاول
 بالثاني بل من قبيل ما ينسب لما صدره مالم يخف لبس واعترض
 السهاب كونه من عطف الخاص بان شرطه هو او قال فالوجه انه
 من عطف المبين بما يتقيد به بما عدا ما تقدم واجاب سهمان
 عن تمثيل السرايين لانه لا مانع ان اراد غلام زيد علما وان من قبيل
 ما نعرف فيه الاول بالثاني بما عدا ان الاضافة سقت العلمية فنرى
 بها وصار علما بالعلبة مثلا وقد يوسد ذلك ما يفهم من تمثيل
 الدمايني في شرح التمثيل لما اذا لم يتعرف الاول بالثاني باسمه
 القيس ثم قوله يقول اسري وامري لانه لم يتعرف صدره بغيره
 اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما انتهى فتأمل واقول
 لا يظهر كون قوله او بالذي له التعريف بالثاني وجب امر او مهابا
 الابد كماله ليس فيه المداة بابين او اب واي فرد من جنس

الكلالة في كلامه زيد وقد عرف ان التثنية اياه فالاعتراض عليه
واقترار كلام الناظم جورد قد بر الثاني قال في الصحاح في التثنية
الياء اسم مصنف ثلاثه من اسم ان شئت نسبت اليه الاول منها فقولك
عبدك اذا نسبت اليه عبد القيس قال

هم صلبوا العبد في جذع تحلة فلاء طست سبيبان الاباجدا
وان شئت نسبت اليه الثاني اذا خفت اللبس فقلت مطلبي اذا نسبت
اليه عبد المطلب وان شئت اخذت من الاول حرفين ومن الثاني حرفين
فرددت الاسم الى الرعاي ثم نسبت اليه فقلت عبدك اذا نسبت
اليه عبد الدار واليه عبد خمس عبيتي قال

وتختك مني شجة عبيتي كان لم ترفلي اسرا يا نيا

قوله فالرجف لبس قال ابن هشام ينبغي بل يجب ان لا يجنب
اللبس بل يقولوا عبدك وقد قال وهم صلبوا العبدك وذلك انهم لم
يجنبوه في النسب بل مصطف ومصطفى ولما صار بوضاربه والي
مسجد ومسجد والي زبد بن وزبد بن ولي خمسة عشر قال في
الاطراف ان يقال حني وكاف ينجي ان يقولوا حني وكاف في النسبة
اليه الاول وحده او الثاني وحده غير كافية في دفع الالتباس وبالجملة
فالقول لمراعاة الالتباس هاهم لقواعد هذا الباب او مقتضى الترجيح
احد المتساويين وفي المقرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن خنبار
ما يجال عنه حيث قال المتصنف ضربان مصنف اليه اسم غير مقصود فينسب
اليه ويترك ذلك الذي ليس بمقصود فتقول في النسب اليه امر القيس
وعبد مصنف امري وعبدك وسد منايه نسبو اليه الثاني لان فيه
اللباسا ومصنف اليه اسم معروف به وذلك في السنين والابا كابن الزبير
ولي بكر تقول زبير وكبري فينسب اليه الثاني لانه اسمر انتهى فظاهر قوله
اولا عبيدي وحله ثانيا بسند ودقوله منايه ان المادة والعمل على ان
اللباس لا يراعى في ذلك انتهى وفي كون ما ذكر من اللبس مقصود اليه
من باب الاجمال على ما مر في باب الفاعل وكان ينبغي للناظم ترك قوله
ما لم يخف لبس ويجاب بان الالباس لما اشار اليه في المقترح

لانه

لانه يتبادر الى الذهن انه منسوب اليه عبد غير مصنف **قوله**
واحد يرد الى اخره اي ما لم يعوض عن اللام بدليل قوله وبياح
اختا الخ ويحتمل لاطلاق ويكون قوله وبياح اختا الخ للتنبيه على
خلاف يونس قاله السهلاب وفيه نظر لان ما عوض فيه عن اللام
اعمر من سائلة بنت واخذت التي هي محل الخلاف لانهما مخصوصتان
بما يكون عوض فيه التافؤ فليد الكلام ههنا بغير ما ياتي من ماعوض
فيه غير التاهة اذ قال ابن هشام لم ينظر لم جبر والمخوف
اللام دون المخوف غير هاتين ان الحذف من مكان اللام اقبيس
لكونه طرفا وعلى هذا ايضا جازمهم عوسنة على سنين جبراما
فانه من حذف اللام ونصبهم نحو نبات ولغات في لغة قليلة
بالفتحة جبراما ايضا ولا يفعلون ذلك بمجموعة وعدا كما
لا يجمعون على عدين والذي يظهر يدل على ان نصب نحو نبات بالفتحة
للتقوية انما هو اذا اتوا باللام لم يفتحوا بخمسة سنوات وعصوات
والدليل على ان جمع سنة على سنين الجبر انهم لا يجمعون نحو شفه على
شفتين ولا نحو امية على اميين انتهى وقوله لم جبر واخذت اللام
اي مما هو صحيح العين وكذا قوله دون المخوف والافا المخوف الفا
والعين اذا كانت لامه صحيحة لا يجبر وسياقي في كلام الساطع في
الاعتذار عن ترك الناظم حكم مخدوف العين ما يؤخذ منه الجواب

قوله ان لم يرد الف قال الساطع هذه الافتحة وجبر
احد مما ان يكون الفتحة السماع فيريد ان رد اللام في التثنية
اذا كانت مالوقا من كلام القرب كثيرا وكذلك في الجمع بالتا فان الحكم
في النسب الرد وان لم يكن مالوقا فالحكم الجبر في الرد والثاني ان تكون
الافتحة في الالف على القياس فيريد ان رد اللام ان كان مالوقا
قياسا في التثنية والجمع فالحكم في النسب الرد والافتحة ارا انتهى
ولم يذكر ما يترتب على احد الوجهين دون الاخر اذ على كل الفرض ان
يجزى الرد الغير المالوق كيديان ودميان فانه لا يمنع من جواز
الوجهين في النسب فالاولى ايراد الامرين ومدان زيادات

الافتية على التسميل **قوله** في جميع التصحيح او في التثنية لا يظهر
قاعدة لذكر جمع فتخرج المذكور قال الساطي لان محذوف الامر كيد
لم بان علما ولا صفة فهو فاذ شرط غاير مذهب وايضا فسا
استعمل استعمال الصفات من خواص واب وحمر ومن جمع بهذا
الجمع في قول الكيت

فلما نزلنا صواننا بكين وندينها لا يبين
لا دلالة فيه اذ لا يظهر فيه ما يرد عما لا يرد كما لا يظهر في المتقوس
المتقدم كسجين وانما يستدل على ظهور الامر فيه بمرحدها للاعلام
برجوعها في شجيان وشجيات فلو حرر كسر لقال مثلا في الجمع بالت
ولا في التثنية انتهى قال ابن عازي فاذن حقه ان يقول في السطر
بعده وحق وحق مجبورين توفيه انتهى وتبيل في تقليل عدم
قاعدة ذكر تصحيح المذكور لان ما يرد به الجمع برؤية التثنية فذكر
التثنية يعني عن ذكر الجمع لا يقال هذا ممنوع لان لا مراب واخ
لا ترد في الجمع لانا نقول **قوله** وقد يجاب بانها دلت كتر حذفه للاعلام
وقد يؤخذ من هذا الاعتراض بانها لما لم تظهر لم يعلم بمرردت
بمرحدها للاعلام او لم ترد امثلا فلا بد في ذكر الجمع لعدم العلم
بالرد **ففيها** الاول علم من كلام الناظر انه اذا نسب
بما ما حذف لامه وعوض منها مخرزة الوصل يجوز ان يجير وتحذف
المخرزة وان لا يجير فنقول في ابن واسم بوي وسموي بكسر السين
وصمها لان اصله الكسر والضم ويجوز خلافه لا حقتش فيما كان ثانيا
ساكنيا في الاصل فنقول سموي برد العين بلامها من السكون
ومذهب الفخ وابي واسمي ووجه علم ذلك من كلامه ان هذا
لا يجير في التثنية فيجوز فيه الوجهان ومن لا يرد الامر حذف
عوضها الثاني فنقول في النسب ليا ذو وذوات ذوي لان
ذو عند من قبل بالخبريك ولانها ما تتحرك اليها ونفتح ما قبلها
قلبت القاف اليه ساكنان فتحذف الالف لاجله لم لما بقيت الكلمة
بجاء حرفين اسبغت السبي وتنوين التكنين لا يدخله في حذف التنوين

لم يجدت فتحة العين لتسلم من القلب فتسكن وتقم الدال المناسبتا
وهذا **قوله** الخليل لانهما فقل بالسكون لانهما الاصل ولان لانهما
واو فاستثقلت الضمة على الواو واجتماعها مع الواو بين فتحة ذم
الواو التي هي اللام لا لتقا الساكنين لم تقم الدال المناسبتا الواو
وهذا المقترير اظهر مما في التصريح **قوله** وباح اختنا الخ قال في
التوضيح فنقول في التسمية اختنا اخوي كما نقول في النسب ليا اخ وفي
النسب ليا بنت بوي كما نقول في النسب ليا ابن اذ اردت محذوفة
لقولهم اخوات وبنات محذوف التاء والرد ليا صيغة المذكرا لاصولية
قال شارحه وتقدم ان ما وجه رد في الجمع يجب رده في النسب
انتهى وورد انهم لم يرد والحد وقية بنت في الجمع واجيب
بانها ردت وحذفت بعد قلبها الف لا لتقا الساكنين وفيه ان شرط
قلب الواو الفان لا يكون بعد هذا الف هذا وقيل انما ردت في اخوات
لان الواو امر الضمة التي في اول المفرد وموافقا نسب ان تكون
في الجمع **قوله** وصاعف الثاني الخ قال المرادي فنقول في
ولولموي ولوي قال ابن عازي قال شيخنا ابو عبد الله الصغير
هذا بخلاف ما تقدم له في وانسب لصدر جيلة من تخفيف واو لوي
المستوب ليا لولا لاسم قال واعترض المكوذي المسألة بمثل ما تقدم
لانا اسحق في قوله وكل المتقوس البين وقيل شيخنا ابو عبد الله
الصغير فيما سمعناه منه فاذن لا يلزم ما اورد في المرادي في تخفيف
ما نسب لصدر لولا من انه يخالف لانهما والفارق ان لولا رباعي
الوضع فاذ نسب لصدره في محققا بخلاف لوالثاني الوضع فانه
محتاج للتكميل قبل النسب فلا بد من تكمله قبل النسب وبعد
انتهى اي فلا يصدق انه كل للنسب وقد يقال انما يلزم التكميل
قبله لوي به والتسمية به ليست لازمة في النسب لانهما يلزم
في التصغير لانهما قالوا لا يصغر بفتحة الالاسما المتكثرة ولم
يسرطوا ذلك في المستوب اليه فيجوز النسب ليا لولا اكثر من
من قولها كما نسب الشيخ الكبير لكانت قال ابن الجوزي وما لا في

فالظاهر من كلامهم جواز النسب اليه وهو حرف مد او قال
الاسموية انه يقال في النسب الى بلوي قال السهاب ولعل السهاب صحة
هذه النسخة قصد بيان الاصل قبل الادغام اقول **س** في الكافية
بلوي حيث قال

ولوي بالوجه لانه كالدصا اذا نقل
وظاهره انه يقال هكذا لان المراد بيان الاصل فاليتطوّر وجه عدم
الادغام مع اجتماع المثلين ولا مانع **قوله** وان يكن نسبة الخ بقى
عليه من المحذوف قسم لم يبين حكمه وهو محذوف العين فان كانت
لامه صحيحة لم يحجب ما لم يكن من المضاعف بخلاف الحقيقة محذوف الباء
الاولى فانه اذا سمع بها ونسب اليها رد اليها المحذوف فيقال ربي
نصر عليّ من وان كانت لامه مفصلة نحو المربي اسم فاعل من اركب يركب
حبر برد المحذوف كما قالوا قال الدما ميني والذي يظهر انه لا وجه
لرد عين المربي ونبي الهزلة بل لا وجه لحواره فان قيل هذا ايل نسبة
ودية فباطل لان ذيلك بغير عا حزين ثابتهما لين نوجب رد المحذوف
واما هذا فثلاثة احرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد الهزلة بل يجب
قلب كسرة الراء فتحه كليل في سج وقر قلب الياء العاشر الالف واوا وعلى
قولهم انه يجب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاضل انتهى
وقد اشار ابن هشام لما اعتمد ارض الناظر في ترك هذا القسم
حيث قال ذكر جبر ما حذف فاقوه وما حذف فنه لامه وسكت عما حذف
عنه فعلم انه لا يجبر انتهى وقال الساطي لم يتكلم المصنف على حكم
محذوف العين لوجهين احدهما ان ما حذف فنه عينه قليل جدا في كلام
العرب لم يتقل منه الا اللفظة او اللفظتان وثانيهما انه على تسليم
كثرة الاحتياج لا ذكره او لا زيادة فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر
القسمين وما تقرر منهما دل على ان ما سكت عنه لا يغير عن حاله وذلك
على ما تقدم من كلامه انه لما ذكر ما حذف منه العالم يذكر منه
الاما يجب فيه الرد وسكت عما الحكم فيه ان يترك على حاله كونه
ورقه فكانه استوفى الكلام على ثلاثة اقسام ووجه عدم الرد

فيها

فما حذف عينه ان الرد من باب تغيير الاشهر ولم يرد في النسب
من ثبات الحرفين لما امله الاما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام واما
العين والفاء فلا يقع عليهما تغيير بعد ما عنهما النسب الموجب
للتغيير انتهى وفي الاطلاق عدم الجبر في محذوف العين نظرا لانه مقيد
بان لا يكون معتلا للام ولا مضاعفا كما عرفت **قوله** والواحد اذكر
ناسبا للجمع قال ابن هشام وكذا التنشئة كما يعبر المكسر والسالمين
وما تقدم اما موافق حكم العلامةين انتهى وقوله وما نفقه من الاحتياج
اليه بنا على ما مر فيما سبق به فلا تغفل وقال ابن هشام في الفقهاء
في قولهم افاقي وقيل اصوابه افيق وان يرد لهما واحده ويك سادا افيق
قوله ان لم يثبت له واحدا بالوضع قال الساطي الواحد بالوضع
هو الاسم الموصوع على الافراد فثبت خمسة اشهر للجمع كصمت واسم
الجنس كشجر والجمع المسمى به كلاب والجمع الذي لا واحد له من لفظه
كعناد وبد والجمع الصابر على ما بالغلبة كالنصار وعلمه فاصوبه ليس
بجنس لفظية الاصول على الفرائض انتهى وقال ابن هشام وسما بهت
الواحد اما يكون له لا واحد له البتة اوله واحد وجوده كالعدم
اما لان الجمع علم كائنا راو عا ل كالب كالبصار وكونه غير قياسي كما سن
وملاح **ففيها** **قوله** الاول في قوله ان لم يثبت له الخ امية
لعلة الجواز وهو قسمين **القسم** الاول في شرح العمدة انهم قد يردون
العلم المفرد كقولهم في النسب الى العبدات وهي حي من فريش عيلي
ردوه الى الواحد الامني وهو علم والقياس يقتضي ان يقال عيلي
يفتح الباء ولا يغير سكونها في الواحد لانه علم **الثاني**
قال في شرح العمدة يقال في النسب الى انسان شوي فترده الى نسوة
لان نسوة واحد شيا قال ابن هشام ليس قياس فعله ان يجمع على
فقال ولا اظن الا ان شاء ونسوة اسم جمع وتنبيهنا من كلامه
لمسبلة وهي ان ارهاط يرد ليا رهط وان ذلك يجمع لكونه كالاحاد
ومذا يخالف جمع الجمع فلا يرد للواحد **القسم** الرابع جري كلام
بين اسعد بن نصر الاسدي وبين ابن مسعود فقال اسعد انت

لا تخش ان تنسب نفسك قال ابن هشام يعني ان الجواليقي نسبة
 الجمع والجمع لا يجوز النسبة اليه وفيها ايضا مشدوذات ومسو
 الحاف اليامع انما لم تكن في المفرد اما المفرد جوالقي ومثل جوالقي
 المفرد وجوالقي في الجمع رجل جلاله والى وتور ورجال جلاله ورجل
 عراعرى سيد ورجال عراعرى ورجل عدا كذا اي شديد ورجال
 عدا كذا الحامس اذا نسب اليه ما جدد على لفظه وقيل
 مساجدي صرف كما مراد الباب عن التوضيح ولا حاجة لما اطال به
 السهاب من النقل عن الجاهل والهندي وتقدم توجيه ذلك عن
 سارجه ويوجه ايضا بانه مفرد ليس بجمع لانه الخاك ولا في المال
 ولا في الاصل لان مساجدي لم يكن جمعا ثم صار علما واما مساجد
 فلفظ اخر السداد من نقرر ان اسم الجمع بمنزلة المفرد وكذا اسم
 الجنس وانه يقال في النسب يا شجر شجري لا يقال **يا شجر** ان يكون
 شجري مستويا لانه مفرد وهو شجرة واحدة فتا كما في مكر لا تقول
 لبيتر الا مترك ذلك واما هو منسوب اليه الجماعة بدليل قوله شعير
 باليات البياقة العين ولو كان منسوبيا للشعيرة لخذ في اليلان
 شعيرة ثقيلة كما في التصريح قال السهاب فذيمع الدليل لاحتمال
 انهم يجوزون النسب اليه كل من الجنس ومفرده ويجاء
 بانه ثبت بهذا الدليل النسب اليه اسم الجنس ولو ثبتت لمفرده
 فيعمل ما ثبت ويترك ما لم يثبت قال وينبغي ان المراد من هذا
 الاستدلال اثبات انه اذا اريد النسب اليه اسم الجنس نسب
 اليه لا لانه مفرد لا اثبات افاذا سمعنا شجريا عليه ثمارا انه نسب
 اليه اسم الجنس لاحتمال انه نسب اليه مفرد الجمع اعني شجرات فليقل
 واقول بل هو مثل ذلك في كل ما يعرف فيه لاحتمال من سابل
الباب قول في نسب اغني قال ابن هشام اطلق النسب وفي
 شرح عمدة له الاكثر في النسب اليه المصحوبات الاستغناء عن
 البيان بان يصح من اسم ما قصد به ذلك فعلى ذي الزهر
 كتاب دعواج وبرزاز وبرزاز ولبان وزيات وثار وفاعل في غيره

كتامر

كتامر دلابن وتابل وناسب وسالج ودارع ورايح وقد يعنى تعال
 في غير ذي الزهر عن فاعل كتاب وسياج ويسمى عنها حيث
 امن اللبس نحو كتابه وخاتمة تقول كنافي وعاليه تصانح الخوازم وقد
 يعنى فعل عن ذي البايك كثر يعنى ينادي وعن فعال كعمل
 وكس وطعم وقال ايضا قاله س وذكر فعلا وذلك اذا جعلته
 صاحب في يزاوله فان جعلته ذاب في فقط جاعا فاعل قال ابن الصايغ
 ان فعلا للمبالغة والتكثير فاذا كان ذاب في بجاوله كثر استعمل
 فيه بيا للمبالغة كجمال ومار لهما حيي الجمال والهمير اللذين يدلان
 عليهما وهو كثير جدا وقد جاءوا به على اصل النسب فقالوا باني للذي
 يبيع البقول وفيه الاكسنة فاذا كان صاحب في وليس فيه علاج
 فيل فاعل كمشاحرو لاجر لذي السهم والهمير ومنه عند الخليل
 عيشة من امنية ومواحسن من قول اللقويين ان فاعلا ياتي بمعنى مفعول
 فتا وله الخليل عا ان فاعلا من اصل الوضع في له فقل ولما كان الفعل
 قد ينسب اليه من صدر منه كذلك ينسب اليه المفعول لمجول
 به فبقا له فقل لان الاضافة تكون بادي ملائمة فامكان
 يحجب فاعل ويراد به المفعول كما لو له به مفعول كلفعل ولما كان
 الفعل قد ينسب اليه من صدر منه كذلك ينسب اليه المفعول لمجول
 به فبقا له فقل لان الاضافة تكون بادي ملائمة فامكان
 يحجب فاعل ويراد به المفعول وعليه حمل بعضهم لاعاصم المير
 وجعل الاستثناء مفعلا وعلمه ببيت الخطيئة
دع المكارم لا تزل بعيننا وافقد فانك انت الطامع الكاين
 قالت السلوبيين ويمكن ان يكون طامع وكاس على اصلهما يقال قد
 قد طعم وقد كس فكون طامع وكاس عليهما واما حملهما على النسب
 لانه المبلغ في الغمران يوصف بانه يطعم ويكس قال ابن هشام ثم
 قول السلوبيين ومعناه ان طعم يعني اكل وكس يعني اكتس قال
 وان تقدم ان كس الجوازي فطامع يعني اكل وكاس يعني لمكتس
 والناس كلهم اكل ومكتس فلا ريب البتة وفي النسب حمل الخليل ما جاء

من صفات الموقف كناقته صامروا واهواة خابض والتماسقط به
 وكذا صفات المبالغة كفعول ومفعال انتهى ومر ما يتفق بذلك
 في باب علامة التانيث ومما جعل على النسب قوله تعالى وما
 ربك بظلام والذي حلهم على ذلك ان الاكثر في دخول النقي على الفيد
 بفيد توجهه الى الفيد واذ توجه النقي الى الفيد هنا وما المبالغة
 ثبت المقيد الذي هو اصل الفعل وهو الظلم والله تعالى متزه
 عن ذلك ولو جعل ما توجه فيه النقي للمقيد لم يلزم ذلك كما في قوله
 على لا يحب لا يندى لئلا يراه اذ المراد ان لا يندى لان له سارا
 لا يندى به ونظيره قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع
 لطاع اذ المقصود انهم لا شفيع لهم لان لهم شفيعا لا يطاع ورا
 خط الشهاب رحمه الله نقله عن استاده الصفوي ان السيد
 صدر الدين محمد سبيل عن هذه الآية في مجلس فاجاب
 على التبر بانه يجواب قال العلماء يكتب بالنون بالخير وحاصله
 ان جميع صفات الله على غاية الكمال فلو كان مستغفرا بالظلم
 لكان مستغفرا بكثرة الظلم فنفي كثره الظلم عنه يفي لاصل الظلم
 لانه لو اقتص فيه فاما يصف بكثرة ومما جعل عليه اقتصا في قوله
 تعالى ذلكم اقتسط عند الله واقوم قال في الكشاف يجوز على
 مذهب من ان يكونا مبنيين من اقتص واقام وان يكون اقتص
 من قاسط على طريقة النسب بعب ذي فتنط واقوم من قنوم
 قال ابن هشام انما قياس اسم المقضيل ان يكون من فسل
 لامن اسم فان كان بناوه من افعول ساء اعنده فهو قد هرب
 من سئذ وذلا سئذ وذو الحق الاول وانه قياس لاسئذ

الوقف

في بعض حواشي الحارثي المراد به الاختياري الذي ليس بقريني
 ولا استثنائي ولا توكيدي ولا انكاري ويكون للاستراحة او التام
 المقصود والقريني كالوقف على حوائج الدوم عاذل والعتاب

بالنقون

بالنقون ويسمى نقون التزويرو مشهور والاستثنائي كما
 تقول الجني لمن قال جازيد فتاتي بين معرفته بالامر مستنوية
 للمسئول عن وصف زيدا في الماسية امر العلوي وسبق في النقون
 باب الحكاية والتذكير كما نقول في قال قالوا في يقول يقولون
 العام العام فنقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره وتجعل
 هناك حركة لينتدروا في مدة التذكير ولو قصدت الوقف لم تنق
 بل تنقف على احد الوجوه الاليتية واما الانكار فينته انما سمر
 ان كان اخر الكلمة موقنا كسر النقون ونغينت الساكنة نقول سكر
 او يدنيه بدل الهمزة مضمومة ونون مكسورة ونبي النقون
 حرك لسكونه وسكون مدة الانكار وان لم يكن اخر الكلمة موقنا
 تنقعت المدة حركتها فلهذا مطلقا فنقول لمن قال جاءني عمر امره
 ولمن قال رايت عمان اعما تاه ولمن قال رايت هذا امر احد اميه ثم
 لمدة الاذكار معنيان انكار خبر الخبر وانكار ان يكون الامر على خلاف
 ما ذكره **تنوينا** اشر ففتح اجعل العا وفتحا قال ابن هشام
 ان قيل ان مدة الاعرف منه في من احكام الوقف على ما صوب
 الى معرب لان الفتح من القاب البناء فيلزم ليس الامر كذلك لان
 الوقف من الاحكام النظرية والفتح عند النظرية فيسئل
 حركتي الاغراب والبناء انتهى وانظره مع قول السعد في شرح بقرينة
 العزى عند قول الممت ويدخل الناصب فتبدل من الغنة فتحة
 كان الواجب ان يقول من رفع النصب لانه معرب والضم والفتح
 اما يستعملان في المسميات انتهى المقصود منه وقد يقال ذلك
 حكم نحوي وان ذكر في الكتاب الموضوع للاحكام النظرية قال
 ابن هشام من مدة الحكم ما قدم بالتاكيد ايت شجرة ويعلم من كلامه
 الاية انه لم يكن كلامه الا في السراية التاوية حيث لان ذكر حكم
 اخر لنا التانيث فيما يأتي لا ينافي دجول ما في هذا الحكم المذكور
 ههنا بان يكون المقصود بان ياتي زيادة حكم على ما هنا ونظيره ان
 المضروب يجوز فيه الروم وهو داخل في قوله الاية اوقف رايسر

فيما

النحر لله مع دخول المون منه في قوله هنا تنويننا اترفع الحرف المقصود
 بما يأتي افادة حكم اخر له وهو حذف تنوينه والوقف عليه بالبر
 هو قال ابن هشام فان قلت **فاعلة ابدال الالف من**
تنوين الناقلة علموه بان الناقلة تنوين تنفع حسوا وورد
 ابن اياز بان الالف كالشوين والناقلة تنفع حسوا وورد
 اسم من شجران قال والصواب ان الموت بالنا يقبل
 ولهذا الحيز من خيه وان خلا من علمية وزيادة على التلامنة
 والوقف موطن تخفيف **تنبيه** ما يدخل تحت عبارة
 الناطق مخويع وفتي فتكون الالف على ذلك بدل من التنوين وذلك
 لانه لا يجمع الفان في اللفظ فاما اجتماعي التقدير حذف احداهما
 ولا بد وجاز خيل الى اسحق فقال زعمتم انه لا يجمع الفان فقال
 نعم فقال انا اجمع بينهما فقال اجمع فقام ومد صوته فقال له
 ابو اسحق حسبك لو مدت من عند ذاك الى العنصر لم يكن الالف
 واحدة وكانت الالف اويا بالحذف لان الطاري يزول حكم الثابت
 وهو قول المازني والقاري ومجتمعا ان القياس كان يقتضي ابدال
 من التنوين مطلقا مع منعمة الرفع والجزم مانع وهو هنا مستق
 وان فتحة المقصور لا زنة فالابدال بها اقوى منه للمعارضة وقال
 الكسائي والسمرائي وابن برهان الاسدي انها لام الكلمة مطلقا
 لان الف المنصب قد اسبلت نحو واجد على النار هدي واتخذوا
 من مقام ابراهيم مصلي ولايات حات روي في الشعر وانما كتبت
 في الامام بالياء وقال من المفضل كالصحيح فغضا نصبا عنده فقا
 ورفعا وجرا فعلا واختار ابن اياز الاول وقال **المفضل** يفرد باحكا
 به ليل سيد وفتاة والامالة لمناسبة روس الالي ولشبهها
 لفظا بالاصلية وكذا وقوعها روي وتباينها بالياء **قوله**
 في سوي اضطرار قال الرازي اجتزأ به من وقوع ذلك في الشعر
 وانما يكون ذلك في اخر الابيات انتهى قال ابن غاري ومثله في الكون
 واستشهد بقوله

اذا كنت في حاجة مرسل فارسل حكيميا ولا نومه
 انتهى والاضطر وانما يكون في اخر المضارع من العروضا والضرب لان الاصح
 ان البيت شعر المعرا عين فيوم كلامه انه لا يكون في اخر المضارع
 الاول وليس كذلك قال
 ومهمة معتبرة ارجاوه كان لون ارضه سواوه
 فان في قول العيني وفي الشطر الثاني القلب يقتضي ان المجموع بيت
 من تام الرجز الابيانات من مسطوره وقد شطر بعض الادباء البيت
 الذي في الكودي فقال
 اذا كنت في حاجة مرسلارسلوا وانتم بها مفرم
 فارسل حكيميا ولا نومه وذلك الحكيم هو الدريم
 ثبتت الصلة في غير اخر البيت جزما وقال الساطبي مع قوله في
 سوي اضطرار ان الصلة قد تحذف وصلا للمضرورة كما استدل للائحة
 قاله من بعد تلميذ وماله من الرجح حظ لا المحنوب والصلبا
 ويرد عليه ما قبله ما كن قال ابن غاري وقد ابعد واغرب
 كما اغرب بمثل الصلة هنا سائلة لمجموع مثل انتروم وكرهم
 وخرجتم واقول وحاصل ما قاله الساطبي ان قوله في سوي اضطرار
 نبي في معنوم قوله واحذف لوقف لانه ان صلة غير افتح لا تحذف
 في الوصل وهو مفيد بغير الضرورة فتحذف منه واعلم ان الناطق
 لربيه كرها قيد الضرورة في شيء من كنيه فهو من زيادات الالفية
قوله واشبهت اذن الخاي في الصورة لانها لائنة فتشبه
 الاسماء المونة بخلافات وكان اللابح ان يلحق هذا البيت بالبيت
 الاول **قوله** وحذف بالانقوص الحذف امة هب سر والتاخرين
 لان الياء غير ثابتة وصلا فلما تصد الوقف عليه حذف حركته وتنوينه
 فقا ساعا الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يلحق ان يوتي فيه
 بالمر كبرية الوصل واختار يونس اعادة الياء وال موجب حذفها
 وهو التنوين قلما راض فلا يعتد به اذا اصلها ان كما لم يدعوا
 في روياد كما اثنوا المزة في الاصر ولم يغلبوا الواو الاويا في ورة

قال ابن ابي ازار والذبي اراه ان الوقف على شيء ونحوه بالياء احسن ليلا
ينقص عنه من اكل الاصول وان الوقف على نحو قاص بالوجهين
وعلى نحو مستنقص بالحدف على الاحسن لطوله انتهى واما القاص فقا
وجرا فالاحسن الاثبات وعللة الحدف الحمل على المنكر كما سقوا من نقل
الحركة لذلك وكما اجاز الفراء الضارب بك زيد خلافا لضارب زيد او
الفرق بين الوقف والوصل **قوله** قال الاسود في محل
ما ذكر اذ المكي المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سياتي
في قوله ونحوه **قوله** السحاب هذا يدل على ان ما سقوا من نقل
بالمون فمردان ما ياتي شامل لغير المون كقول عليا كما صرح به
هناك ولا يتوهم فيه لانه مجموع الصرف للعلمية ووزن القفل
طالوا في ان يجعل ما ياتي شاملا للمون وغيره في التوزيع فالمون منه
راجع للمون هنا وغيره لغيره انتهى ولا يخفى ما فيه لان شمول ما سياتي
لغير المون لا ياتي بعلقة بالمون باعتبار شموله كما سبق في غيره
لشموله للغير كما هو قضية صتيعة في قوله فالاول **قوله**
وهي ذي التوهم بالعكس المقوم منه ان معناه ان اثبات ياييه
ما لم ينصب اولا من حذفها لان الاصل لما كان مفيدا بقوله ما لم
ينصب كان العكس كذلك فاندفع الاعتراض عليه بانه لم يستثن
المنقوصية العكس فان ذلك **قوله** فيل يستفاد حكم المنسوب
على النقيض من كلامه قلنا **قوله** يمكن ان يستفاد حكمه من
كلامه كذلك وذلك لانه منصور بوجوه ثلاثة تعين الحدف تعين
الاثبات جواز الوجهين مع اولوية الحدف لكن ما علم من قوله
ما لم ينصب من ان اثبات الياء اولا بالمنسوب من الحدف يدل على
في الاحتمال الاول والثالث وقد اشار ابو عبد الله الصفي الى
ما قلناه من دفع الاعتراض عن الناطق حيث لم يستثن المنسوب
قوله ما لم ينصب فتبدل المون وغيره وزاد ان الناطق لما كان على
ما اخره ساكن واما المنسوب فحرفه الاخرين يندرج في قوله بعد
وغيرها الثاني من محرك سكنه **قوله** وفي نحو مر الخ اي من كل

ما كان

ما كان محذوف العين وسئل ما كان محذوف العاكف لما وان كان
لا يتوهم فيه كما سئل لان كلام الناطق هنا امر فلا يراد تنكيره
منه بان الكلام في المنقوص المون وان افتره السحاب لان كلامه
في قول التثنية والمنقوص غير المنسوب ان كان متوفا فاستغنى
حذف ياييه اجودا لان محذوف فاه او عينه فيتعين الاثبات
واما لو مر فيها الرد ليلال يبيح الاسم في امثل واحد وذلك لاجاف
بالكلمة قال الحفيد لكن لقائل ان يقول بهذا الاجاف حاصل
في الوصل فلم لم يجنبوه كما اجتنبوا في الوقف على ان الوصل اصل
له فكان اويا بالاجتناب انتهى قال السحاب ويجيب بانه
لما ساع رد الياء في الوقف لاجل الوقف او عيناه هنا فخر من الاجاف
لنيسر الخرز منه واما حالة الوصل فلما لم يسع رد الياء لوجود عللة
الحدف وهو النقا الساكنين ليوت الياء لعلنا الاجاف فتأمل
انتهى ومن العجب ان كلاما من السؤال والجواب في المراد في فكيف
غاب عن هذين الفاضلين ذلك حتى اويا الاختراع فيما ذكرناه
قوله ها الثاني قال ابن الدهان الايات الثانية لان
الياء اثبات ووفقا ولو كانت النظر الى الوقف لعلنا الف صرف في
التوهم لانقلاب التوهم فيه الفادى يكون بغيرق بينهما **قوله**
من محرك يعني موقوفا عليه وفي عليه ان يقول حركة غير عارضة
كما في يد تلك في العمد لان الحركة العارضة بغير لثة الساكن
فلا يوقف عليه الا بالساكن المحض كاقتربت الساعة للمف في شرح
في قول الساطع لم يستثن ميم الجمع كانه وافق مكيا وخالف الكتاب
كما لم يستثن الشكل العارض وغيره مما زاد الفراء انتهى محل
نظر لانه يوم عدم اعتبار ذلك الفيد عند الحاجة واما ميم الجمع
فقال ابن هشام بعد ان نقل عن ابن اياز ان من سكنه في الوصل
فلا روم ولا اسماء عنده في الوقف ومن ضمها ووصلها بواو
فذلك لانه في الوقف محذوف الواو فالميم ليستة اخر او من ضمها
وصلها بغير واو فقياسه اجازتها ووفقا ما نضه ولفظ اجاز

الباطن اذا استثنى ها الثاني دون سيم الجمع لوصوح الاخر فيها
قوله او اشمع الضمة قال الشهاب يكن ان يكون معناه او
 اشمع الحرف الضمة اي جعله شاملا لما و يوسد ذلك قول
 الجار ردي واشتقاقه من الشمر كانك اشمع الحرف واجبة الحركة
 بان هيأت العضو للفظ بها انتهى قال الساطي وحمل قوله
 الضمة حركتي البناء والاعراب بخلاف ما لو قال الضمة انتهى وهو موقوف
 لما مر عن التسعد من ان الضمة في الصرف لا يسكن الاعراب لكن فرقته
 بين الضمة والضمة وبقاس عليها اهواتها بحالها وبخالف قولهم
 القاب البناء علامات الاعراب فانه يقتضي عدم الفرق لانهم
 يقولون مرفوع وعلامة مرفوعة ومبني فليجوز كلامه
قوله ادقق مضعفا شرط ابن الخباز كونه في رفع او جر
 وهو متجه بعين ما عللوا به مسألة النقل فان قيل
 النقل جاز في المفتوح اذا كان ميموا فقولوا من اكد ذلك قلت
 لان التضعيف لا يكون في المهور فلا وجه للاستثنا اصلا
 وقال ابن هشام مغلطة كيف تقف على لم يضرب بالتضعيف
 الجواب لا يجوز لان اللغات الخمس فيما كان في الوصل
 محكا الا ترى لما قوله من محرك وقد يضرب ابن الحاجب على هذا الشرط
 فقال ما معناه اما كان يضعف ما كان في الوصل محكا لان التضعيف
 كالعوض من حركته الذاتية **قوله** ما ليس هرا لان الهزة
 المفردة مستثناة فلا تفتقر في موضع يقصد فيه التثنية
قوله او عليا قال ابن هشام لو قيل بالتضعيف في حرف
 اللين لم يمتنع عندي نحو او ووضوا واخيه ياسر وما يمتنع
 او غامه في مقارنه واما المائل والمقارب فلا يمتنع ذلك لان
 الهزة والالف والواو والياء اذا كانتا مدينتين قال ايضا فان
 قلت فكيف قال يلفح بالود والصحيح فانه سمة والياء
 في الوقت وابدل منها الجيم قلت اما التثنية ههنا من
 باب زيادة الحرف الدال على النسب للضرورة كقوله والدهر

بالاشنان

بالاشنان دواريه الا ان مذايقه في النثر كاحرى لان الصفات
 تقبل المبالغة بخلاف الاسماء وهذا يخرج قول ابن جني قال في
 المنصف الذي عندي انه لما اضطر لاجم مسندة على الصحيح
 وهو قرن البقرة باللفظ النسب واللم يكن مستويا كما قالوا امر
 وهو كثير في كلامهم وحذفت الياء للاضافة والياء الحقيقية كما في
 ما القاص في لغة من قال قاصي **قوله** ان قاصي كالك ابن هشام
 لا يمتنع عندي في باب سموط وبيت لان التثنية الذي بعد هنة
 يجعل من باب الطامة وخويصة فان قيل المدح من غير
 متحرك قلت هذا نظير يؤد لو وقف عليه **قوله**
 وحركات انقلا لسكن قال في التسهيل والوقف بالنقل المتحرك
 لغة تخمينية قال الدماميني قال المع في بعض كتبه كقول الشاعر
 يا منير الخير فيما قصده محمد مساعيه ويعلم رشده
 واعترض بانها اذا كانت مستندة في اسمايات هذه اللفظة
 البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون اضله قصدوه على معنى من
 ثم حذف الواو واكتفى بالضمة كقولهم فلوان الاطبا كان حولي انتهى
 ويجازي بان لم يراع المع في مساعيه ورشده وال حال
 ابو حيان في الاعتراض على المناظير في اعتبارها بنقل اللغات التي
 لم يثبت اليها مقدمة من الحجة المجاوزة للعجم ومن جهة ما قال
 انه لم يخذل واعن حضري قط وهذا يراد به من زعم ان الشافعي
 حجة في اللسان واقول ما اطلقه من عدمه الاخذ عن حضري
 ممنوع بدليل الاخذ عن اهل مكة والمدينة سرهما الله تعالى
 ولا شك انهم من اهل الحاضرة وان لغتهم هي الفصح التي بها جاز التثنية
 وفي الخصائص لابن جني ان علة امتناع الاخذ عن اهل المدينتين
 يوجد عن اهل البصرة عن اللغات اهل الحاضرة واهل المدينتين من
 الاختلال والفساد ولو علم ان اهل بلدة باقون على فصاحتهم وجب
 الاخذ عنهم فالشرط انما هو البقاء على الفصاحة يعني عدم عروض
 الاختلال والعجيب ان ابا حيان قال في توجيه قراءة ابن عمار

ربن لكثير من المشركين قتل اراهم شركايمو غضب اولادهم
وجر شركايمو بعد ان نقل اعراض الزمخشري في امر اعجب
لا ينجي ضعيف في الخبر وعلى غير محض قراءة متواترة انتهى وفي سرادته
بان ابن عامر عريا محض اعتراف بان هجة في اللسان ولا شك انه حذر
لان شايه الدار ومذا اسن ليحيان محاراة للزمخشري على مذهبه
الباطل ان القراءة بالرأي والحق وعليه الجمهور ومنهم ابو حيان انما
بالرواية فيكفي في الرد على الزمخشري ثبوت القراءة واذا علمت ذلك
عرفت سقوط قوله ان الامام المطلب قد ساسه سره وكره وجهه
ليس هجة في اللسان لان ثبوته حصر بالافتقار ذلك بل بوجه لوجود
الشرط في ذلك وموقعه على الفصاحة القرشية لما شهد به غير واحد
من الامة قال زكريا الساجي حدثنا جعفر بن احمد قال قال احمد بن حنبل
كلام الساجي هجة في اللغة وقال الحاكم سمعت محمد بن عبد الله يقول
سمعت ابا عمرو وعلاء بن يقطين عن حروف اخذت على الساجي ومومن
بيت اللغة يجي ان يؤخذ عنه وقد صنف الارزكي وهو ما امر اهل
اللغة في عصره كتابا في اصحاح ما اشكل من مختصر المرفوع وقال في ديباجة
ان الفاظ الامام الساجي عربية محضة ومن هجة المولدين مصونة
وبالجملة فاطلاق ان اللغة لا تؤخذ عن خصي افرط كما ان قول بعضهم
ان الزمخشري مع كونه مجيما زيادة على كونه حصر ما يجي بتر اكبيه تقريظ
وكان قابله اخذ ذلك من قول الزمخشري في تفسيره واذا ظلم عليهم
قاموا وقد استشهد بيبت من كلامه في تمام هو وان كان محدثا
لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله
بغيره ما يرويه الا ترى الى قول العلما الدليل عليه بيت الحماسة
فيقتلون بذلك لو ثبتت برؤايتهم واتقانه انتهى وهذا غفلة عما
خص الله به العرب الذين لم يدخل عليهم الفساد بشهادة اهل المعرفة
والانتقاد من عصمة اللسان عن الخطا والبيان وتلك الخصوصية
لا تقال بالعلم ولو بلغ العالم نهاية الانتقان والزمخشري اعجى وابونام
اخذ عليه في حروف لم يجز اخذ حول الجواب عنها هذا هو الحق الذي

لا شبهة

لا شبهة منه لقول الرical وما بعد الحق الا الضلال **قوله** ونقل فتح
من سوي المهور الخ منع البصريون نقل الفتح اذا كان المنقول
غير بمزة لما يلزمه على النقل من حذف الف التنوين وحمل غير التنوين
عليه كذله المرادي والاشمعي وفي الجمع لان المنسوب ان كان مونا
فبيد له من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف يلزمه الفحة
وذلك بخلاف المرفوع والمجذور وان كان فيه الف واللام فهو في حكم
الممون لانها بدل منه ولان الالف واللام لا تلزم وكان التنوين
موجودا قال ابو حيان وهذا ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة
الا شريان من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون مونا
ولا فيه الف واللام وذلك نحو حمل ودعد وهذا اذا منع الصرف
ونحو حجب اسوا امرأة فلان ما منع بين هذا النوع من النقل في النسب
لان تلك العلة انتهى قال السحاب ونقل الجمع غير نقل
المرادي والاشمعي قال ويؤخذ من قوله حيان ليست شاملة
الخامس من النقل نحو حمل ودعد وهذه مقبولة والاكات العلة
شاملة فلا يمنع نقضا من قولنا انتهى **قوله** قد يدعي الحمل
في هذا النوع كماله المعرف فلا يلزم الضعف الذي قاله ابو حيان
وقد رايت عازي ان النقليين يبعون وقيل في نقل ذلك انهم لو نقلوا
في الوقت وسكنوا في الوصل كان ذلك كانه اسكان فعل الفتح وهو
ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقت فصار
الوقف كانه اصل اذا خافوا ان يكون في ذلك تخفيف فعل اذا وصلوا
والاصل هو الاصل وهو بالسكون هذا رايت بخط ابن هشام
ما نصه اما استع نقل الفتح في غير المهور حمل لاله معرفا في المتكرو لان
الضمة قوية بقوة مدلولها اذ هو العمدة والكسرة اقلها وليست الفحة
كذلك لانها علامة الفضلة المستغنى عنها قاله ابن اياز واختار ابن
الانباري في الانصاف والمعدي قول الكوفيين واحتملوا بان المراد الدلالة
على حركة الحرف الموقوف عليه وارانها المتقاسمين انتهى وعنده انه
يجز قولهم من جهة انا اجمعنا على الروم في نحو قولك اعجبني الضم فحيت

من النضر وأصبحت النضر فملا حملوا المعرف على المنكر فلم يجزوا في الحركات
الثلاث ومداروا ان الفتحة حركت الفصلة وكذا القول في الاسماء
في الرفع هل لا رفضوه محققين بذلك ثم لو سميت امرأة بفتح الهمزة
وفقنا فمدا ان تطرأ اصله قبل العلمية وانه كان قبل النقل
نكرة فلا نقل فيه نصبا فنقيد جدا انتهى وخرج بقوله من سوى
المهموز المهموز فيجوز فيه نقل حركته وان كانت فتحة فطاهر اطلاقهم
بيننا ولا يخون كذا ثم لم يسلوا الا بغيره وعلى الاطلاق يجوز فيه قلب
نونيته الفاكما سله كلام الناظم اول الباب **قول** والنقلان يقدم
نظير الخ قال ابن هشام عندي ان ذلك لا يستع لاجل المهموز كافي غيره
لانهم قد اعلوا النواني والنزاري باب الالفة كسرة ومكان ذلك في الاحاد
نظير مرام ومساجد وتجارب في المجموع ولم يبالوا بذلك نظرائهم
على الاصل لانه امر بغيره في الوقف واما نحو التراك فوجوده في
الحالين وقوله وذلك في المهموز الخ يومهم انه لغة الجميع وليس
كذلك واما مولفة لبعضهم وبعضهم يتبع حتى لا يقع في ذلك وسبب
اعتقار النقل في المهموز وان ادبي ليعاد من النظر نقل المزة وصغرة
النطق بها واذا سكنت ما قبلها كان النطق بها اصعب قال ابن
عازي قال شيخنا ابو عبد الله الصغير انظر هل يلزم هذا اي عدم
النظر في المهموز على لغة الجاهليين الذين يحذفون المزة بعد نقل
حركته فلا يبي في البناء المثل ولا النادر انتهى ولعله ينبغي على الاعتداد
بالعارض وعدمه **قول** تاتيت الاسم فزيد هاء التشليل
بقوله في اخر الاسماء حذر ان من نحو قاتمان وقاتان وينبغي ان يراد
بالاسم هنا ما يعبر المفرد وجع النقيح وما الحق بهما ويكون قوله
الايه وقل ذا البيت تقضيلا وسر حاله فليتا مثل قال الاسموف
وسل كلامه ما قبله متحرك كما سئل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون
الا الفاعل الحياة والفتاة قال السهلاب كان مراده ان الواو والياء
الساكين لا يكون بعد هاتين التائيتين **قول** ان لم يكن يساكن مع وصل
فلو كانت منفصلة يساكن صحيح قبلها وفقه علينا بلفظها كسنت واخنت

كذا سئل

كذا سئل في التوضيح وانظره مع تسليمه في باب النسب قول يونس
ان التائيتين السكت للتائيتين **قول** وقف بها السكت الخ قال
ابن هشام ومنه فبهذا لم افتده وقولهم وجدت الناس اخبر نقله
وقال الاسفراييني يجوز كونها صانرا الناس لانه اشهر جمع كالقوام
والرهط انتهى ويؤيده وسوال هذا الناس كيف ليبد والتقدير
في المثال مقولا فيهم اخبر ونقل الاسفراييني الى المبدائي قال يروي
يرفع الناس على حكاية الجملة كما في قوله سمعت الناس يتخفون غيا
وانه قال ايها من نصبه فاما نصبه باخبر وجعل وجدت بغنى
عرفت اي عرفت هذا المثل **قول** ما كعب او كعب اي ما يقع على حرف
او حرفين **قول** ما زيدا وقد يقال هلاكات الهاجاية في التاء
فقط لان حرف الطاوعة كالحزب كما جاز فقط في ما الاستفهامية نه
المجرورة بالحرف لانه كالحزب ثم ان القليل يبقا الكلمة على اصل واحد
موجود في كل مع انه لا يزداد فيه ها السكت الا ان يقال لم يكن دفع
المحد ور في الوصل اذ لا يتقاس فيه فان قلت **قول** املارد المحدوف
وهو الهاء في نحو وبقي كما روت الهاء سرقلة **قول** لم ترد الهاء لان الموجب
لحد فها قايح هنا وهو الحدف والوقف بخلاف سرفان الموجب
لحد فلامه قد زال في الوقف هذا وقال في التوضيح قال الناظم
وكذا يجب لها السكت اذ ينبغي اي الفعل على حرفين احدهما زيدا نحو
لمربع انتهى ومما مرد ود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو
وسبق انتهى واقره شارحه كغيره ونقله عنه بعض خواص الحارري
وافره واجيب بان انك ليس معك الاخر والكلام فيه وبان التا
بمثلة الاصل بان دليل ان حرف الصارعة يدخل عليها اقوال
يرد الاول انه لا يعيد لان المعر على بنا الفعل على اهل واحد وكذا
موجود في انك وكونه معك الاخر لا اثر له ويرد الثاني بذلك ايضا
وبان الهاء ايضا يدخل عليها حرف الصارعة كما في ييسر فليتا مل
واعلم ان خوف اللبس موجود فها ينبغي على السمن حرفين مع جواز

استأذ

دخولها عليه وان المفيد قال في قوله على وجوب الوقف اي حيث
 تريد الوقف وجب ما ذكر والافالوقف على موضع مخصوصه ليس واجبا
 انتهى واقول رايه بخط ابن هشام في الحواشي مقتضى قوله كيع ان
 يوقف بالمال في مثل ولائكة في صديق وفيه نظر من جهة ان هذا
 هذا العقل ليس واجبا وليست في وسن يتق السيات كيف يوقف على تق
 حكم محذوف العين واللام كره ولم يره حكم محذوف
 الفا واللام وكذا المحذوف الفا فقط نحو تيقه واصله او تيقه يوقف
 في معنى اتق يتيق كما هو ظاهر التثنية وظاهر شرح الكافية عدم
 الوجوب في نحو لا يتق لان على ثلاثة احراف قاله المرادي قال لكن
 الامر منه يرجح في كلاهما لانه على حرفين احدهما زاي ويقي قال
 ابو العباس الفيلسافي عند من الفتح وعند الجوهري بالسكون
قوله وما في الاستقفا من الحذف تثبت القها وفي الكشف
 انه لغة قال المرادي وحمل عليه قوفر من المفسرين قوله تعالى
 يا ليت قومي يعلمون بما غفروا له قالوا معناه يا ليت قومي يعلمون
 ابن هشام وهذا قول من غوب عنه لان الجوهريين على خلافه انتهى
 قال ابن عازي وفي المعنى لا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك
 لضعفه والما في مصدرية والعجب من الزمخشري ان جاز
 كونها استقفا مية مع رده على من قال بها اعويني واجاز هو وغيره
 كونها موصولة ومواعدة لان الذي غفر له هو والدنوب وبيعه
 امر انه الاطلاع عليها وان غفرنا انتهى **اقول** هذا كله كلام
 المعنى وما ذكره من ان القراءة المتواترة لا تحمل على القول الضعيف
 ينبغي ان يحمل على ما ادرك غيره لانه صرح في اواخر المهمة الرابعة
 من الباب الخامس بخلافه حيث قال تشبيه وقد يكون الموضع لا يخرج
 الا على وجه مزجوج كقراءة ابن عامر وعامر وكذلك في المومنين
 فقيل الفعل ما من سبب في القول وفيه منع من جهات اسكان اخر
 الما في وانا في ضمير المصدر مع انه معنوس من الفعل وانا في غير

الفعول

المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله تنجي يسكون ثانيا وفيه
 منع لان النون عند الجهر تخفي ولا تذعر وقد عداها اذ غمت
 فيها قليلا وان منه اربعة واجامة وقيل مضارع واصله تنجي
 يفتح ثانياه وتشد يد ثالثة مخرج النون الثانية ويضعفه
 انه لا يجوز في مضارع نهان وتفتت ونزلت ونحوه ان البنديت
 بالنون ان تحذف النون الثانية الاية نذورك قراءة وترا المسكنة تترلا
 انتهى واورد على هذا الدما سيني انه يلزم ان تكون هذه القراءة
 المتواترة غير صحيحة ولا ينبغي ارتكاب مثله وبما سانه انهم اشترطوا
 في مضارحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وذلك يكون بحذف
 على القول المشهور ما خالف المشهور يكون ضعيفا مشكوكا للشمس
 لكن قد يمنع حصر الخوص من ضعف التاليف بوافقة المشهور وقول
 الجمهور وان اقتضاه كلام السعد بل يفي موافقته لوجه محوي كما قال
 ابن الجوزي

وكل ما وافق وجهها محوي وكان للرسم اثباتا يجوز
 ومع اسنادا هو القران **هذه** الثلاثة الاركان
 وهيما يجتزل شرط اثبت **شدد** له لوان في السبعة
تنبيه الاول يوجب من فرض الظاهر الكلام في لفظ ما
 استراط ان لا تركيب مع ذا نحو على ما ايلومني فان الالف لا تحذف
 حينئذ لانها عند التركيب لفظا اخرى غير ما فتد بر الثاني قد ورد
 تسكين سيماء في الوصل مجرورة بحرف ومنه قوله في تمام
قوله امست جزنا امست اسفا لم امست جزعا لم امست لمددا

قوله وليس حرفا الخ لان الجار الحرف كالحز لا اتصاله بها لفظا
 وخطا بقول عمر بن سالم وسر تحاف فتبدل ونذعر وتحذف احد المثلث
 خطا لموافق اللفظ وتقول الجاه وعلا من طلب اليها الفالوقوعا غير
 طرف بانصال الميم بها بخلاف الاسرفا انه وان اتصل لفظا وكان الميم
 والصفات النية كاليه الواحد الا انه لا اتصال بينهما في اللفظ فان قيل
 حرف الجر قد يكون على حرف واحد فهو رما المحذوفة الالف حرفان فيسا

وجوب اليا على قول الناظر بوجوده بما يقع فيه لا اوجبه قلت ساحل الى
الذي على حرف على غيره في عدم الوجوب لان ما هو على اكثر من حرفين
القول وصلنا بغير تحريك بنا الحقله في بعض النسخ
وصلنا في اليا اجزى لكل ما حرك تحريك بنا الزما
وقايد في قوله في المدا امر استحقنا بعده بيان الحسن فان البيت
المذكور لا يدل عليه وانما يقتصر على هذا لان الجمع بينهما البين واضح
وقوله غير تحريك بنا اذ يريد خلل تحت لا تحريك وتحريك اعراب وتحريك
بنا عارض والمراد هذا الثالث فينبغي ان يجعل النقي وموغير راجعا
الى الغنى فقط ومواديه وذلك هو الاصل فاندفع ما قيل ان كلامه
يفتح ان وصلنا بحركة الاعراب سذول على هذا وجه قوله المرادي
ان اقتضا كلام الناظر لذلك ليس بلان وقال الشهاب كان وجه
ان الحكم بالسذوذ في غير تحريك بنا الدائم يكفي فيه وجود السذوذ
في بعض احواله وكان تحقيقه ان يحقل القضية مهمة فلمنا مثل
فان فيه شيئا انتهى واعتذر الساطعي بما اشرنا اليه اول لكنه
لم يذكر ان رجوع النقي للقييد وبانه يلتزم وجود هذا السذوذ في
المعرب فقد حكى س اعطى ايضه بتسديد الضاد في الوقف قال
امرا اذ يغير فالحق اليما قال السيل في ومومن اقبح السذوذ
لوجهين لحاق الساخر لثة الاعراب وجعل التسديد في غير الحرف الموقوف
عليه **هـ** اذ وصل في التوضيح لما بني على حركة بنا داهما ولم يثبت
المعرب بيا المتكلم **واحد** عرض بانها كثيرا ما تكون ساكنة وجيب
بانها سبب في الحركة داهيا باعتبار الاصل والسكون لها عارض
لفقد التحفيف اذ بان الباء داهيا ثم تارة نتي على السكون وتارة
على الفتح قال الجارودي وانما اشترط ان تكون الحركة غير اعرابية لان
الاعرابية تقف بالعامل فلم يفتح في البيان بها السكت واجريت الحركة
الشبهة بالاعراب مجراها فان قلنا **فلم** جاز الروم وغيره مما
سبق مع الاستغناء بالعامل قلنا **كان** الفرق بان اليا
زيادة على الكلمة وقد توهم فلم يرتكب مع الاستغناء **تبيينات**

الاول مثلوا وصلها بالتحريك بحركة بنا عارض بقوله
بارب يوم لا اظلمه ارض من تحت واصل من قوله
قال ابن هشام ولم يذكر واغريه وعروض بنا هذا الجاز ان يقال
لفظه عن الاضافة لانه لا يضاف بل يكونه امر يسه معرفة انتهى وقال
في المعنى التزموا في كل امرين استقامه مجرورين واستقامه غير متما
وقد وهم في هذا جماعة منهم الحريري وابن مالك واما قوله
بارب يوم لا اظلمه ارض من فوق واصل من قوله
قاله للسكت بدليل انه سبني ولا وجه لبنائه لو كان معناه انتهى
فظهر بهذا ان اليا في على السكت وانما تحقق ما عرض لبنائه لو كان متصفا
انتهى بنا و **لكن** قال الدماميني قلنا **وليس** بقاطع لاحتمال
ان يكون متصفا في الضمير وبني لاضافة لما سبني فلا يفتحين حينئذ
كون اليا للسكت انتهى قال الشهاب **ويجاء** بانه خلاف الظاهر
والمسألة ظنية **واقول** على البيت معرفة وانما يسبب المضاف
من المضاف اليه البنا اذ كان مبهما ثم ان المعجزة في اليا المكتسب
الفتح فلجرح الثاني قال ابن هشام في شرح ابنه شرط الذي تحققه
البا ان لا تكون حركته سببه للاعراب كاسم ولا المنادي والقدر
المركب قال والمناجاة لانه وان كانت حركته لازمة لكنه ليس به الضارع
انتهى ويرد عليه ان كل الاوامر تشبه الضارع المجزوم ومنه يثبت ما هو
يتكلم في الحركة المشبهة لحركة الاعراب او ما يتكلم في النبي الذي يشبه
المعرب **الثالث** معنى قولهم ها السكت لا تحقق مغربا لانها سر
علامة اعراب فليحقق المعرب بالحروف كالعالمين وقد وهم ابن خروف
حيث فهم انها لا تحقق المعرب مطلقا **قوله** وربما اخطى لفظ الاصل
الحرو من قوله في احد الاوجه قالت سليلي استرنا دقيقا فانه يحقل
ثلاثة اوجه احدها ان يكون نوي الوقت سر لما وصل اجري الوصل
مجرى الوقت للضرورة والثاني ان يجي على قولهم لم ابله وذلك ان
يكون حذف اليا للوقف وبقيت الكسرة فلم يثبت ما حذف او لاخذها
والثالث انه سكت تحفيفا لكثرة الحركات وتسميها المنفصل بالمنفصل

فكانه من اشتراك كلف وقوى هذا ان الجار منزل من القفل منزلة
الحزب الاثره معدية لموها آخر الهزة والتعنيف وقوله ما للوقوف
اي من الاحكام المتقدمة من لاسكان كما مثلنا ونحرفها السكت نحو
لم يبينه والظرو والتعنيف نحو مثل الحريق وافق القضا

الامالة

قال ابن هشام لقد ابعث ابو الفتح في الحضا بجر حيث يحى الامالة اذ غا
صغير او وجه ذلك بان الادغام المألوف انما هو تقريب صوت من
صوت والامالة انما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت الاثر
انك قريت فتحة العين من عالم لا كسرة اللام بان تحوت بالفتحة
نحو الكسرة فاسميت الالف نحو اليا وكذلك نحو جمع وقفي نحو
بالالف نحو اليا التي انقلبت عنها قال ولما احتفظنا بهذا الباب
بهذه التسمية التي هي الادغام الصغير لان فيها ايدانا بالالتصاق
سامل للضعفين وانه هو المراد المبيح في كلنا الجنتين انتهى والامالة
كما في التوضيح ان تنصب بالفتحة الى جهة الكسرة فان كان بعدها
الف ذهبت اي الالف الى جهة اليا انتهى وظاهره ان الامالة عبارة
عن عمليين والظاهر من كلام التوضيح لانه اذا نحي بالفتحة نحو الكسرة
لزم قطعاً ان يحول الالف نحو اليا ولان ما قاله الشريف جاعلاً جميع
اقسام الامالة لانه يخرج عنه ما لم يكن بعد الفتحة الف **قوله**
الالف المبدل الخ قال ابن هشام بدا بالسبب الحرف لانه اقوى
من الحرك وبما اقوى من التاسية ولهذا اخرها عنها وبدا بالمقدس
لانه اقوى في هذا الباب من الظاهر عكس ما يقتضيه القياس انتهى
ومذا يعني على قول من ان الكسرة اقوى لانها تحلب الامالة ظاهرة
ومقدرة وذهب ابن السراج الى ان اليا اقوى لانها حرف والكسرة
بعضها انتهى وفي الاول نظر لان اليا ايما تحلب الامالة ظاهرة
ومقدرة كما ياتي عن التوضيح نعم يوجب من ذهب من ماسية
من انه قد تال لالف الكسرة المنفصلة بخلاف اليا ويوجب من

ابن السراج ما ياتي عن ابي حيان من ان اليا الظاهرة لا يمنع السكت في امالتها
قوله خلف حال وقف عليه على لغة ربيعة قال ابن هشام واخبر
لوصف الوصول له على تاديله بالصاير وهو عندي حسن فلا اراهم
يقولون بما انتهى يعني ان وافقاً في قوله الواقع بعينه الصاير واليا
وخلف خبره ووقف عليه ايما بلغة ربيعة ويحان واقفاً يعني ان قالوا
فادله لانه اسم فاعل **قوله** او شد وذا قال السمع احترزه من لغة
هديلة نحو معنى قال الساطي فيه نظرو كيف يجمع اطلاق الساذ على
لغة سميرة وكتب لي بعض السيوخ انه اشار لو قوف بقصر طي على
عصا يبدال الالف بها كقول راجز

ان لطى سنة تحت الفحة يتعز الله من قد طفي
بالسرفيات وطعن بالية وموافق لانها لغة يادرة والاقرب
ان يكون اساراً لا يتنزه رضى على رصيان انتهى **قوله**
علم من كلامه ان نحوفا وعصا من الاسم الثلاثي لان الفه
عن واولا يقول اليا اليا اليا شد وذا وريادة وقد سمعت الامالة
في بعض اللفاظ من ذلك شد وذا واما الربا فاما التمهله ومن باب
ربا يربو لاجل الكسرة في اليا لان الكسرة اذا كانت فيها لثا سواد
كانت متقدمة على الالف كما في الربا ومثارة كما في دار صرح به
الجار بردي وبه يعلم ما في قول الشارحين ان يدل عين الاسم
لا يبال مطلقاً او اذا كانت تدل لاسن ووا كما في دار فان قلت
اي حاجة في امالة ربا لما ذكرت لدخول الف ربا في قولنا الظاهر الاتي
او بلي تالي كسر قلنت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة من واو كما
صرحوا به في توجيه شد واما التمهله كما بكسر الهمزة فتدبر **قوله**
ان يولد في قلنت قال ابن هشام ينبغي ان يقال مراد به الفاعل والا
ورد عليه انه يبال نحو طلت من طول بالفتح اذ ابي للفعل فانه
يفال طلت **قوله** كذلك تالياً الباقي عليه عكس هذه وهو ان يكون
الالف قبل اليا نحو بايعته كما في التسهيل والكافية وشرطها ان تكون
منفصلة كما مثلنا قال السهاب ينبغي او منفصلة بالها كساها من

انتهى وينبغي ان يقرأ شاملا من بفتح الهمزة ثمانية شاة لا بكسر هاء اسم
 طائر لان الامة حسينية لان الكسرة وليها **قوله** او مع هاتان
 فصلها كلا فصل كما سياتي ولم يبين بان يكون قبل الهمزة وفتحة
 بذلك قال السحاب لا يخفى ان الهمزة اذا كانت ثمانية لا يتصور منها ضرورة
 انفصال الالف بل هما يفا والالف لا يكون ما قبله الا مفتوحا واما اذا
 كانت اويا فقد يتصور كونها مضمومة فكل منهما كضم ما قبلها في انقضا
 المنع فيه نظرا ولا يبعد انه كذلك انتهى وسياي وجه اتقنا القصر
 المنع **هـ** او قال الساطي غفل جواز الامة في نحو غفلنا مما
 فصل فيه حرفا واحدا ما ساكن وان لم يكن هاتين يعني انه اعقله
 في الالف التامة للمانع الفصل وذكر تطوره في الالف التامة كسرة
 في قولنا وسكون قدولي فان قيل الياء اقوى من الكسرة في سببية
 للامة علمت هذه المسألة من كلامه بالاول **قوله** او سكون قد
 وبالكسر نحو سلال فاما المتحرك فلا الامة معه نحو عباوة التتميل
 ان بعضهما ما يقع الفصل بمحركين لا فيهما وفيه الامة منع الفصل
 بحرفين ساكنين ومحرك وبالحذف وفيه في التوضيح تنبأ للنظم على
 الامة **قوله** وفصلها كلا فصل لحقا قال ابن هشام حزم
 بهذا الحكم في هذا الكتاب ولم يصف ذلك لشدة ودولاه وكرامته
 في التتميل فينتفي خلاف ذلك فانه قال او لا ما ضمه او كونهما اي
 وتال الالف لكونها متقدمة على كسرة تليها امتاخرة عنها مفصلة
 بحرف او حرفين والامة ساكنين ثم شرع في الكلام على موانع الامة
 وقال بعد ذلك بأسطر كثيرة ما ضمه وربما اشرت الكسرة متوالية
 في مضموم او موقوف عليها او زايدها بعد هاء الامة انتهى يريد
 بالاول نحو حواج ووداب وبالثاني نحو مدها ما في الوقف وبالثالث
 نحو يريد ان يتنزهها ونحو ريمها **تيسر** **الاول**
 شرط اعتقاد الفصل بحرفين احدهما ان يكون الاول غير مضموم نحو
 هو بحر ما قال سحبا الدنو ضرب ويكون ان يوجه منع الضم الامة
 ان فيها حسينية الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه ونقيل الاصوات

غير متاسبة لما فيها من الشغل بعد التصعد الثاني قال الساطي
 اطلق الماظهر فتناول كلامه الالف العارضة في الوقف على نحو رايته
 زيد او ذرا وذلك مقصودا من غير ما جازا ما لته الا انها ضعيفة
 انتهى يعني الماظهر في الالف التامة للياء والتامة للكسرة فتناول كلامه
 ما ذكر لان الامة في الاول لوقوع الالف بعد الكسرة **قوله** وحرف
 الاستقلال جمع بعضهم حروف الاستقلالية قوله فظ خصر منقط ومعا
 اقتر في زمن القطة في خصر منقط اي صيق وحرف تخرج الحافض ومنقط
 جحد الحافض اي اقتر في خصر منقط واسر يدهم هذا الكلام النقل
 من الدنيا عند شدة الاحتياج اليها **قوله** مظهر من كسر ويا نازع
 ابو حيان في كف المستعلي للما وقال لم نجد ذلك واما يمنع مع الكسرة
 فقط وخرج بقوله مظهر الكسر القدر في هذا ما ضمه ما ضفر
 وفي خاف اصله خوف فمال كل منهما لان الكسرة فيها مفذرو كالسيا
 القدر في طاب فان اصله طيب لان السيب المفذره كالموسم
 موجود في الالف اقوى من الظاهر لانه اما مستقده على الالف او متاخر
 عنها هذا اما اشار الى الموضع وبه يندفع اعتراضك في حيات في شرح
 التتميل بان ذكر الماغلط فانه ليس لما يامدرة تال الالف لاجلها
 لاستقدمتها على الالف ولا متاخرتها عنها وما ذكره الموضع من ان الامة
 خاف للكسرة المفذرة لاني في قوله وقوله غير ان الامة لكسرة تال
 في بعض الاحوال كما ذكره في قول الساطي ومكذبا لغيره الفقل ان يول
 لما قلت كما في حرف وذن وفي التقرج اذا كانت الكسرة مفذرة بعد الالف
 كما في جاد من جدي لاشر والاصل جاد فادع غير لاجتماع المثلث لا تكون
 كالكسرة الملقطة على الامح **تيسر** **قال** الاشوي انما يكف
 المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجزولي وينع المستعلي امالة الالف
 في الاسم ولا يمنع الفصل من ذلك طاب وبني واستشكله السحاب
 اخذ من كلامه التوضيح السابق وذلك لان السيب في طاب وبني مقدر
 ولا تنع الامة لاجله لاي الاسير ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسير
 والفعل واما الكلام في السيب الظاهر قال ويظهر ان الامة في الفعل

لا تكون الا مقصورة ضرورة ان الكلازمة امالة الالف المنقلبة عن با فما
ذكره الجزوي لا يخالف ما قاله الناظر **قول** بعد متصل اي بعد الالف
والانصال قال الساطي شامل بلضما يروى حرف الجر **قول** او بعد
حرف او بحرفين فصل عمود كلامه شامل للراعي المكسورة فيفتحه انها تكف
وان فصلت بما ذكره في التوضيح بعد ان ذكر ان شرط المنع بها انصال
ما مضى وبعضهم يجعل المؤخرة المفصلة بحرف نحو هذا كما في المنقلة
انتهى وظاهره انها مع الفصل بحرفين لا منع انفاقا وانما اذا انفصلت
لا يمنع مع الفصل مطلقا انفاقا ايضا وقال في الحواشي الراعي المكسورة
لا تكف ما ظهر من كسرها وانما اذا كانت متصلة بالالف فلو انفصلت لم
تكف نحو ايجادك وقال المصنف في التمثيل بعد ان ذكر حكم حرف الاستعلاء
في الكف وبسروطه وان فتحت الالف المتصلة بالالف او ضمت فتحكما حاكم
المستغنى غالبا وكذا في سبب المنظور **قول** كالطواع مر قال
الساطي امراما من الميرة وماي الطعاه اي ايته بيرة او من قولك ماره
اذا اعطاه مطلقا وموافق **قول** ورايتكف قال الساطي رامينون
ولا بد لقولهم شربت ما وكذا كل ما في هذا النظم من هذا النحو منكر
وكثيرا من الناس لا يوثقونه وضلا وموخطا انتهى وتقديره عند قوله
في صدر الكتاب وبيبا اجر وانصب بخذلك وانه لا يجذف التثنية
الا للضرورة وسياتي ما يخالفه عند قوله ذوالدين فاما ما افتتال
ابدا **قول** بكسر راي واقعة بعد الالف فان كانت قبلها فلا اثر
لها كما قال الجاربردي قال وهذا المريل احد من رباط الخيل ليلا يفر
العدو من سفلي علو وانما تكف المانع من حرف الاستعلاء والراعي
المكسورة المتقدم على الالف لا المتأخر عنها كما في شرح الشافعية للسيد
والجاربردي ناقله عن شرح الهادي وان اوهمت عبارة الشافعية
خلافا ونقله بعض حواشي الجاربردي عن الحياطة وحسينه فلا يال
خوطارق فتشيل الاسوي في سبب **قول** ولا مل لسبب الى
قال في شرح الكافية سبب الامالة لا يوشر الامتلاء وسبب المنع قد
يوشر منفصلا فيقال ليه احمد بالامالة ولله فاسم بترك الامالة انتهى

قال الشهاب في التمثيل باي احمد ليس بظاهر والاويا ان يميل بقوله
لزبد فان ليه احمد انما يميل بقدر الانفعال ولا يجز ما فيه فانه مبني
على ان المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب وليس كذلك انما
المقصود التمثيل لها مع اتصال السبب لان هذا التمثيل يفرغ في قوله
ان سبب الامالة لا يوشر الامتلاء انتهى وثبتا مل كيمه يفرض بها الامالة
على كون المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب والمدعي ان السبب
لا يوشر الامتلاء فمفسر قد بينا في المثال بان لا حاجة لقوله احمد
الموهم لتوقف الامالة عليه كما يتوقف منع الامالة على فاسم منع ان الامالة
لا تتوقف عليه لان سبب امالة الالف في اني كونهما سبب لانه في طرف
واما ذكر لان العقل لا بد له من فاعل وايضا يقال ان السبب متصل اذا
كان خارجا عن الالف المائلة كوقوعها قبل الباء في بعثة او بعد ها بشرطه
كبيان وهذا السبب قابيل بنفس الالف وموافق الهامان الي في الطرف
علت واعلم انه في التوضيح اعترض على الناظر والشهاب بنصوص الخويين
مخالفة لما ذكر من الحكمين ثم نقل كلام ابن عصفور في المقرب قال
الشهاب لا يجز ان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على المصنف ولا يقتضي ان
نصوص الخويين بخلاف ما قال وقال في التوضيح ايضا انه لو لم ياتي شرح
الكافية لمحت قوله في النظم والكف قد يوجب ما يفصل على ما نتين
الصورتين اي ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات المذكورة
يعني التي هي صلوات الصماير قال الشهاب ولا يجز ان ما في شرح الكافية
لا يمنع صحة الحمل على الصورتين لجواز ان يكون النظم مخالفا لما في شرح
الكافية **شهاب** الاول ذكر عن الناظر ان الكسرة اذا كانت
منفصلة عن الالف فانهما قد تماز الالف لها قال من سمعنا هنريقولون
لزبد مال ولعل الناظر يحمله على الشذوذ ولا يستعمل ما مضى اما كما
جوزه الشهاب بعد قول من سمعنا الثاني قال الاسوي تنع المرادي
يستثنى من ذلك اي من عدم الامالة للسبب المنفصل الفها التي هي
الموئنة في نحو لم يجر بها وادرجيها فانهما قد اسيلت وسميها منفصل
اي من كلمة اخرى وقال الشهاب هذه الالف بغير استثناءها من

قول الم السابق كجيبها ادر فذلك مختصر لهذا بغير الف هاتما ان هذا
مختصر لذلك بغير المنفصل انتهى وقال ابن عازي لا يحتاج لهذا في
لاستثناء المذكور بل صار هذا عند من متفصل **الثالث** فممن من قوله
فقد بوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف
الاستغناء اذا اويا الالف من كلمة اخرى الا ان الامالة عنده في نحو
مال ملق اقوى منها في نحو مال قاسم كذا في الاسماء وقوله في نحو مال
ملق قد يبيح كل لان السباق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستغناء وحرف
الاستغناء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستغناء لانه
انفصل بالكر من حرفين وما يؤيد ذلك لا اعتد اديه **قوله** وقد
اما بالنسب الى الخ اعرض ذكره لهذا السبب بعد المواضع واجيب
بانه اشار الى ان المواضع لاحظ لها في كنه لان الامالة في متباعدة
للمفصلة او لضعف النسبة اليها هذا واعترض في التوضيح تشييل
الناظر للامالة للنسب بلا سبب سواء بتلا المسار به الى قوله
تعلوا والشمس ومخاها والفترا اذا تلاها فانه اميل للنسبة
امالة جلاها وتشييل الله بالماله يبيح للنسبة فيا وقال بل امالها
لرجوع الالف فيهما الى المعنى البنا للفقول واجاد
عنه المراد يبا حاصله ان الفتر لم يميلوا الثلاث الذي الفه
مستقلة عن واو الا اذا جازر الحال واعترضه في التقريج بانه لا يرجع
الاشكال لانه على اصطلاح الخويين والجواب **على اصطلاح**
الفتر افرين لا فنيا على اصطلاح واحد ونقل شيخنا الدنوشي عن
بعض الفضلاء منع ذلك لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة
فما ذكره ونحو غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفع
بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكره لكونه محتاجا اليه بخصوص
واما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والخويين وليس في
كلامه ما يبيح ان يذكره غير التناسب سببا اخر قال وفي جواب
المرادى ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح ممنوع لان كلا
من الفريقين قابل بالتناسب انتهى ولا يخفى على من له ادنى تأمل

ما فيه

ثنية كيف وقول الناظر بلا داع سواء نص صريح في غير التناسب
الا ان يحمل على معنى بلا اعتبار داع سواء وهو اعلم من ان يكون هناك
داع او لا يكون كلا الفريقين قايلا بالتناسب لا يصح ملاقة الاعتراض
والجواب على اصطلاح واحد هذا وقال ابن عازي قد ابعد المرادى
ما سأل حيث جعل الفراء اضلا في هذا وقال الساطع ان الناظر لم يرد
امالة الالف تالية الآية السريقة واما اراد امالة فتحة تالية لام
اللام في عماد امالة الالف للالف وفي تالية امالة الفتحة للفتحة
تفسير قال السحاب فائدة قوله بلا داع سواء بيات
ان التناسب سبب مستقل اذا لو اقتصر على ما قبله لم يبعد ذلك واما
قال سواء ليصح في الداعي اذا التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق
قوله ولا مثل ما لم تكن الخ قال ابن هشام ياء المعرب نحو هذا في
ومده جيلي والمبني غير الدايير البنا نحو لا جيل ويا قتي وحاميم وطاكن
لا الدايية وسندق امالة تاوها في نحو مرينا ونظر اليها وسريدان
بغيرها وبينها وذا الاسامي ينة ومتى السريسية والاستقنا مسمية
واني ومن الحروف يلى وبيا في التدا واية امال قال فظرب وفي الجواب
وحق فها رواه ابن مقسم وجوزوه الفركن تشبيها بها على الاسم وخالفوه
ونفس على ان حتى لا تال قال وذكر في التتميل ذا ومتى والى من
وبلى واية امالا وبان الحروف ولم يذكرها ولا نافية هذه الخلاصة
على انتهى واقتضيه لهذا ان ناوها كغيرها مما اميل من غير المتمكن
في السند وذو عدم الاطراد وظاهر قول الناظر غيرها وغير با خلاف
ذلك ولذا قال في التوضيح انهم طردوا الامالة فيها لكن لما قال الاسماء
ان امالها نظرد لكثرة استقنا لها بخلاف غيرها مما سمعت امالته
قال السحاب يتا مل معنى الاطراد هذا فانه ان ارد انه يجوز امالها
في غير التركيب الذي معانيه فالظاهر ان هذا ثابت في كل مسموع
والظاهر ان وراثة امالة وراثة الاشارية ومتى وغيرهما
مما سمع وان اوهمت عبارة الناظر خلافه وان في ذكر الاطراد سباحة
او اراد به انه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه وان امالة غير المتمكن

مطلقا ضعيفة الالف الفعل الماضي كما ياتي انتهى مع زيادة وقوله ان
 الامالة في غير ما سمع ثابتة في كل مسموع ينبغي ان يستثنى منه لانهم
 فيدها بقولهم افعل بكذا اما لا **قريب** الاول او مرد
 على الناظر انه لا اشكال في امالة الفعل الماضي وموسمي امالة ويجاب
 بانه مستثنى والفريضة على استثنائه قوله السابق ومكذا يدل
 عين الفعل ان بوليا قلت الخ وقوله وكجا داوتلا لان تلافيا ض
 واما الاخذ باطلاق قوله الالف المبدل من ياء في طرف فقيه انه يقا
 الاطلاق هنا واذا ذهبنا الى تخصيص كل بخصوص اخر تقا رضائي في
 الثاني قال الامموف اما لمثل الحروف لان العنا لا تكون عن ياء ولا
 تجاوز كسرة فان سمع بها اميلت وعلى هذا اميلت الرا من الروا والها
 والطا في فواخ السور لا هنا اسما ما يلفظ به من الاصوات المقطعة في
 محارج الحروف انتهى ومن العجب ما كتب الشهاب على قوله وهو هذا
 اميلت الرا الخ من قوله لك ان هذه اسما نغمي سما حروف انتهى وهو
 مصرح بانها اسمها الثالث مراده بقوله غيرها انها المشغلة صيرا
 لها النسبية ولا امر **قوله** في طرف سكنت عن الامالة قبل كسر راء
 غير متفرقة ولا يلزم من السكوت عن ياء فقيه فانه قد قول ابن هشام
 في التوضيح انه استرطظ طرف الرا وان ذلك الاستراط مرد ودينه
 على امالة فتحة الط من رابت حيط رباح **قوله** كذا الذي تليها
 الثاني معنى ومخرجا وسكونا وحقا وزيادة واستانزا للمعقبة
 ونظرا واختصاصا بالاسماء وانما لم يزل في الوقيل لانها فيه تا والتا لا
 تشبه التا وقوله اذا ما كان غير الف لان سكوتها قبلها ارا البعض
 شبهها بها التا ثبت ولان الحرف الممال لا بد له من حرف متحرك قبله
 لمقرب فتح ذلك الحرف من الكسرة فيكون ذلك التقريب سلبا الى امالة
 والالف ساكنة لا يكون ذلك فيها ولان الالف لو اميلت لم يكن ذلك
 الا بامالة ما قبلها ولو قبل ذلك لظن ان الامالة للالف دون الراء
قريب الضمير الاول في قوله تليها راجع الى الفتح لانه
 الذي يمال لا الحرف الذي يليها الثاني فلا وجه لاستثنائه

تقول

الالف

الالف فكان ينبغي ان يقول

وقبله الثاني ان يبين ان تقف ولا يمل بدها الالف

قال الشهاب وسداسيني على ان موصوف الموصول اعني الذي الفتح وليس
 بلزما لمجوز ان موصوفه اليه الا عمر من الفتح والالف فان ما قبلها
 الثاني لا يكون الامنوخا او الف فاذا اخرج منه الالف تقف الفتح ويجوز
 ان يجعل غير الالف بمعنى الحرف المفتوح ويكون الحكم بامالته على الخو

التصريف

هو بالمعنى العملي تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي وبالمعنى
 العلمي علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلمة صحة واعلا لا وقد
 اشار اليها في التوضيح بقا للملح لانه بعد ان ذكر المعنى الاول وسرجه
 قال وسيجيئك الاحكام اري معرفة علم التصريف واذا عرفت ان المعنى
 الاول هو المعروف بقوله تغيير الما شكل قول شارحه ان التغيير جنس
 وبامانته الى البنية وهي الصيغة خرج الخولان الخولم بدخله الجسر
 وهو قول تصغير لان الخواما الادراك او الملكة او المسائل وفي منها
 لا يسمي تغييرا فندركا يسكن قد يره لفظ معرفة في قوله وشيئك الاحكام
 حيث قال وشيئك معرفة تلك الاحكام لان فيه تغييرا عراب المتن وسيله
 حقا الاعراب والمنع ميني على ان علم الصرف يعني المسائل والاحكام
 كما هو احد الاطلاقات الثلاث والش صرفه الى الاطلاقات الاخر وهو
 المعرفة ولا يلحق ذلك عند امثل المعرفة **قوله** او قولهم ان موضوع
 الصرف الاسماء المتكئة والافعال المتصرفة في لغة العرب يقتضي مغايرة
 للمخولان موضوعه اخر من موضوع النحو الذي هو الكلمات العربية
 اذ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ثم اسند يرد على التخصيص بالاسماء
 العربية دخول التصريف في الاسماء العربية لانها تثني وتجمع ونقص
 الان يقال التصريف الذي موضوعه ما ذكر غير هذه الاسماء بل ما يخص
 الابدال والقلب والزيادة مما ذكره الناظر في هذا الباب واعلم ان هذا
 العلم خطر او من خطر امره انه يقع فيه الغلط للانفراد من العلماء بقول

لا عبيد قية مندوحة من ما به عنه مندوحة اي من منع انه من انداح
 قلنا انداح انقل ومنه دحة مفعوله وانما نؤمنها اصلية من المنع
 وهو الجانب من الجبل والطرف منه وهو ما انتفع منه وقول يعلب اسكنه
 من استنكف اذا اجتمع قلنا استنكف استنقل واستنكفه افعله لا استقله
 يقال فيه تقوول ويوضع انه فعل من تترتبا نير فان قلنا
 فان تزلزل لم يطق به كما لم يطق بالفعال الوجع والويل وجلس الفار
 في مجلس لا يدرى من الخياط فاكتر ما عليه السكائل فقال لا تفصلهم كيف
 تكفي مثال عنكبوت من سقير جمل فقال سقير روت فقام الفار في يكرها
 وبضحك وجمل ابن الخياط ولا امر اصحابه ولما فرغ ابو خاتم من تصنيف
 كتاب التذكير والتأنيث جاء النوري فسأله عن الفرد وس فقال مذكر
 فرد عليه بقوله تعالى هم فيها خالدون فاجاب **قوله** بانه مذنب
 الى الجنة فقال له النوري يا غافل انهم يقولون اسالك الفردوس لا
 فقال ابو خاتم يا نايم لا فعل لا فعل فتكسر راسه صيا وتقول بعضهم
 في لم يفتن انه من اسن الما يسن اذا تغير كان يكون لم يفتن اسن وانما هو
 من السنة كان السنين مرت عليه وقول قوم في الانسان انه مشتق
 من السنيان وانما انسان افغان وانما هو من لانر لا غير ذلك من العلقا
قوله حرف وشبهه من الصرف يري اي بقياس فلا يرد لحوق المذ
 لسوف وان واما قول من اذا سميت بغير قلت علوان في التنسية
 لانه من علوت فلم يفعل فيه ذلك لابعاد التسمية قاله ابن هشام
 ونظر فيه السهاب لان قوله من علوت يدل على الاستقانا قبل التسمية
 واما وبسمه الحرف جميع انواع السببه المذكورة اول الكتاب وليس
 شرط ذلك ان يغلج للاف السببه المانع من الصرف ويصح ان يدخل في ذلك
 افعال الجامدة فانما تنسب الحرف اليها للزومها للحقيقة واحدة
قوله وليس ادنى من ثلاث الخ قال ابن هشام العواب عندي
 فليس والتعريف عا انه لا يدخل التعريف في حرف وشبهه ويجاب
 عن ذلك بانه ما اراد ان يبيوت هذا المسان ولكنه سافه سافا علامة
 مستأنفة فان قلنا **قوله** تفهومان الثلاثي مطلقا يري قابل

نحريف

نحريف وليس كذلك قلنا **قوله** العلامات لا يفهم لها لانه لا يشترط
 افلا سها وابيضا فالفهم لا يفهم له على الصحيح **قوله**
 ادنى قال الزجاج من الدنو وهو القرب في القيمة من قولهم يوجب
 مقارب اي قليل القيمة وقال علي بن سليمان الاخفش لا بين دناءة الي
 الاخس ولكنه خففت همزة وفيل من لدون فامثلة الادون فقلب
قوله فاسمعا عدا قال ابن هشام مثل ما الفقرا خبث عليكم **قوله**
 ويقال لمل قال ابن هشام كرامة الانتقال من كسر لهما ضم لازم واحترز
 باللازم من يجره لاذ الصلة تنزول نصفا وحرما انتهى واما والسما ذات
 الحيك في فزاة الى السالك فخرجت في التداخل من الغنيث قال البردي وفيه
 نظيران التداخل في العكس معهود واما في الكلمة الواحدة فيجب
 وقيل كسر الى النبا على كسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن
 خارج عن حصصين قال ابو حيان وهذا الحسن قال الغزي في حوائج الجوار
 ولم يعترضه من بعده وفيه عندي نظران اذ افة التعريف كلمة منفصلة
 ومن لم يستغ الفراء من ضم اول الساكنين انما غلظت في نحو ان الحكم
 وقل الروح وعلقت الروم ولم يلحقوها بقل انظر واخلم ونحوهما فالساكن
 المذكور خارج عن حصصين لما ذكر على انه لا يجري في غير الآية فلاحسن
 الجواب بان كسر الجامع ضم اليها **قوله** والعكس بقل اقتضى نبوته
 وهو ذلك بدليل يدل واعتز من يجوز كونه منقول من الفعل وبانه
 لو كان معتدابه كثر كغيره قلنا الاول حذف الظاهر والثاني منقوص
 بفعل فانه لم يجرى فيه الا ابل والطل وامرانة لزو وحكي المبدأ في ريم في الس
 فنده ثلاثة كالملائة في فعل وفي كتاب اللالي لاي عبيدة البكري ولم
 لعنة يقال لها خيل جليب قال بقصر صبيها نهم لاحسن اللعب الاخلاخ
 جليب **قوله** وافتح ضم لا لا يكون مضموم العين الا لارما ولا يتعد
 الا بقل كباب سده او ضممين نحو ان بشر انه طلع اليمن اي قاصدا
 اليه ولا يرد الي العين الاميو ولا مضمر فالي اللام الا هو لانه
 من التهمة وفي الفعل واحترزنا بقولنا مضمر قاسم نحو فضو الرجل
 وزموزيد وشبههما مما استعمل في التعجب بغير ما افقناه وما ارماه

لا يفهم لها
 ولا يفهم

من ادنى

ولا يتصرفان **قول** واستثناء اربع انما يتجاوزها الى الخمس خطا له عن
 رتبة الاشهر **قول** وان يزد فيه لما استعاد الامتداد ذلك كما
 الزيادة اكثر من الامثل واعلم ان الزايد ما حرف او حرفان او ثلاثة
 وتلك ابواب الكلام على معاني تلك الافعال واحكامها يطلب التمهيد
 والسماوية **قول** لاسم مجرد الخالق السهام الخمسة الاولى متقونة
 عليها والسادس زاده الكونيون والاحفص وتبعهم الناطقون وادقوا
 اوزان اخرها يثبتها الاكثرون لندورها خصوصا ما يتوالي فيها
 اربع متخربات انتهى **وقال** قد نازع الحاربردي في الثالث فقال في ثبوت
 فعل كسر الفاء في اللام بحيث لان درهما معرب ومبلغ بميل زيادة
 الهاء كما يقوله ابو الحسن وقال البيروني في جوابه ذلك ان لاسم تعرب
 درهم ولا زيادة هاهنا بلع دعي نقدر التسليم فنقول فعل محقق امرين
 احدهما عند ما صار اسئلته في ذلك لورود فعلهم ومجرع الثاني ان
 المحقق يستدعي وجود المحقق به لا محالة وقد تحقق المحقق في شئ فيكون
 المحقق به متحققا ويؤيده ثبوت السادس ان الفرائح برقا وظلها
 ولا تقبيل لما رد روايته وقوله مالي عنه عند الدال الثامنة
 للحاق بدليل الفلك فان قيل النون زائدة والدال الاولى عين
 والثانية لام والفلك مثله في محيى قيل لا يجوز ذلك لان عند استق
 من المعاندة فالمون اصل واحد في الدالين زاي وفيه نظرا لا يملحون
 مالي من ذلك عند اي يد **قول** وما غابير الخ **السايطي** اعذر
 عما استنهر من المستدركات بالزيادة والمقصود والضرب عن الشاذ منها
 لسد هذه ومن المركب لاستقلال كل من جزية ومن شبه الحرف لتقديم
 وتتميز بمرج العجي على طريقة ابن جني انتهى واسطة منه قول ابن هشام
 قوله للزيد نحو محمدا ومنه جندل وامثله عندنا جنديل وفاقا
 للفرافرا في لاجناد خلافا للبيروني ومن ذلك عرتن وعليط
 اصلها عرائن وعلاط وقوله او النقص بخويد ودر وكد ورج وقف
 وبني علييه واللسد وذخوريير وخرنغ للفظن الفاسد او شبه
 الحزن مخوك ومن اول التركيب نحو معدني كرم او العجمة كالبخس وسرخس

ذكر من

ذكر من في التتميل والجواب ان الشاذ لا يقول عليه وشبه الحرف ليس
 مما يدخله التقريف فهو يميز عما تحت فيه والنظر في اوزان السياط
 فاما المركب من حيث هو مركب فلا وزن له والكلام في لغة العرب انتهى
 وهذا الاعتذار عن الاختيارين غير ما اعتذر به الساطي فقد برأفهم
 تمثيل ابن هشام للنقص بكل ربع وحق ان قول الساطي وما غابير في
 الاسماء والافعال ومثله للمعوي لان الساطي تكلم فيما سبق على الافعال
 ايضا وفيه جمع من الساطي بالاسماء المتكلمة وقد يرجح بان اوزان
 ما زاد على الثلاثة من الاسم قد بينها بشخصها في قوله لاسم مجرد رابع
 فعل الخ بخلافه من الفعل فانه لم يبين اوزانها بشخصها في قوله
 وانما بين ما بطحركتها فلا يحسن اطلاق قوله وما غابير بالنسبة للفعل
 لانه لم يبين اوزانه الرباعية حتى يعلم مقامها **قول** والحرفان
 يلزم الخ لما في القول في عدة حروف المجرى وايضا في شرح في ذكر ما يعلم
 به زيادة الزايد واسئلة المتاصل والمزيد ضربان تكرار لامتثل
 فلا يتوقف على حروف بعينها وغير تكرار لامتثل فيتوقف على حروف بعينها
 وهي عشرة يجمعها قولك سالتونيها فقالوا نعم فقال قد اجبتكم
 ومعنى كون هذه الحروف زائدة انه لا زايدها لامنها لانه حيث وجد
 في منها كان زايدها واذا كان كذلك وحيت ان يذكر قانون يعرف منه
 الزايد من غيره والدليل ضربان اجمالي وتفصيلي فالاول هو كون الحرف
 يسقط في بعض المقاريف وقد اشار اليه بقوله والحرفان يلزم
 واعتراض بخروج ما يسقط في بعض المقاريف وهو اصل كوا وبعد
 وقوله ما يلزم وهو اوزايد كوا وكوكب واجيب بان الامثل
 اذا سقط لعلة وهو مقدار الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لم يزد
 مقدار السقوط وعمارة ابن هشام في الحواشي رب زايدي كوكب
 اصله زايدي فلا بد ان يقال ما يعارض من من لم يقلنا ليس
 لكالة من الغلب ولا لال من الدولو ولا ما ينق من منجيق ان سلبنا
 فصاحة قايها والتفصيلي سما في الكلام عليه وكان ينبغي ان يذكره
 قبل ان يذكر كيفية الوزن ليجمع بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكره

فيلان يذكر كيفية الوزن ليجمع بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكر
 كيفية الوزن قبل ان يذكر الاجمالي لذلك ولان سقوطايد الوزن معرفة
 الزايد والاضايف ولذا فذمة في التوضيح كذا قاله ان الفرق بين الزايد
 والاضايف يتوصل به بطريق العلم بوزن الكلمة **فهي**
 ذكر المرادي ان ادلة الزيادة تسعة او لها سقوط الحرف من اصل
 كسقوط الفاضار في اصله اعني المصدر قال ومذا التثنية هو
 الذي يسمى امثل التثنية الاشتقاق والاشتقاق هو ان اكبر
 واصغر فالأكبر عقد تراكيب الكلمة كيف ما فكتبتها بما يقع كعقد
 تراكيب قول على معنى الحق والسرعة وعقد تراكيب ك ل م على معنى
 السدة والقوة ثم قال واصغر وهو انشا مركب من مادة يذاع عليها
 ويجا معناه كاجزء واحدة انتهى وقد اطال في الخصايع الكلام على ان
 مادة القول ابناء وجدت نذ على الحق والحركة وان تراكيبها الستة
 مستقلة لم يمل منها شيء من ذلك **ق** وروى القلوبي وجار الوحي
 لحقته واسراعه ووقل ومنه الوقول للوعلى حركته وان مادة ك ل م هي
 فقلت ثغرها السدة والقوة وان المستعمل من اصولها خمس وامل
 منه ل م ك وان ك ل م منه الكلم وذلك للسدة التي فيه ولا ك ل م منه
 اللكم ولا سلكه سدة و م ل ك ومنه الملك لما يعطيه القوة ثم قال
 المرادي ايضا وثانها سقوطه من مزج كسقوط الف كخا في جمعه
 على كتب ومذا يجمع التثنية ويوشيه بالاشتقاق والفرق ان
 الاشتقاق استدلال بالفرع والتثنية ان يعكس هذا الفرق لان
 المصدر اصل الاسم الفاعل والمفرد اصل الجمع **قوله** بعض
 فقل الخ اما جعلوا الميزان فع ل ل ا ع م ل لان الاول اعلم لانه يقال كل
 زيد ايقال قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال اسع حدي وفيه
 كلام فيقال في كل ذلك فعلت لا عملت وكذا ما يخلق بالقلب بين عمل
 لا فاعل عند بعضهم فهذا ان عموما ان عموما الفعل في جميع افعال الجوارح
 بخلاف العمل بدليل قولك قد فعلت دون قد عملت بعد قولنا انما
 اسع وكله والثاني عموما في افعال الجوارح وافعال القلوب بخلاف العمل

الفرق بين الاشتقاق
 الأكبر والأصغر



فلا يكون للقلوب **نهيها** الاول قوله بعض يتقارن بقوله
 قابل الاصول والمعنى قابل الاصول يحتمل فعل اي ما تضمنه من هذه
 الحروف الثلاثة وانما قال بعض ولم يقل يفعل لان المقصود مادة فعل
 دون هيبة لان هيبة الميزان لا تدر هذه الهيبة ولذا عبر بعضهم
 باسماء حروف فعل حيث قال بالفا والعين واللام وبعضهم بالمسميات
 كما اسلفناه الثاني كان ينبغي ان يتلو قوله وزن بلفظ يعطي مع قوله
 وضاعف اللام اذا اصل في البيت ويوزن قوله وزايد بلفظه اتيه وسوق
 ما يعطي معناه قبل وان بك الزايد ضعف اصل البيت **الثالث**
 حكى ابو البركات ان محمد بن عبد الملك الزيات قال للمازني سل يعقوب
 عن مسألة زواح عليه قال فاخبرت اسئل ما عرف فقلت ما وزن نكتل
 من لاية فقال ففعل فقلت فينبغي ان يكون فاضية كمثل قال لا انما
 وزنه نفعل فقلت كره نفعل قال خمسة فقلت فكم نكتل قال اربعة
 فقلت فكيف توازن الخمسة الاربعة فانقطع وحمل ولما خرجنا عتبتني
 على ذلك فقلت والله قد قاربت جهدي ونفعل اي انما في الانفا
 ان ابن سيدة حكى في خطبة المحكم ان القايل للمازني سئل انما هو امير
 المؤمنين جعفر المنصور وجواب يعقوب الثاني صحيح على ما لاني من انه
 اذا وقع حدث يجوز وزنه باعتبار اصله وتكتل حذفت عينه لان
 ما ضيه كمال واصل كمثل لانه باي ومضارقه المبد والمؤن
 نكتل **قوله** كرا جعفر الخ قال ابن هشام احسن من هذا
 السطر قوله في الكافية بعد ان ذكر الشطر الاول وهو
 وضاعف اللام اذا اصل في وبوقات السك في الامل انطق
 وقال في شرحه المعبر من أشكال الحروف ما استحق قبله والتغير
 الحادث باعلال او اذ عامر فلذا يقال في وزن معد بفعل لان اصله
 معد انتهى والصواب فعل لان ميمه اصلية بدليل معد واذ
 مضى هو على ذلك وقال في تشبيهه مسوي بينهما في الحال والحال
 اي مسوي بين الميزان والموزون وشرح ابو حيان الحال بالحركة
 والسكون لو سبقت ما وزن عصر من قوله لو عصر منه البيان والسد

انقصت قلت ورثة فعل ولو كان اصله عصر بالنسبة ولو سلبت ما دون
 الجمله في قوله يلغى الجمله قلت فعل وان كان اصله اسم كان اللام
 انتهى ومذاهب الظاهر مخالف لما قاله الناطق ونحن نسلمهم بزبون
 فاصرف فعل وحب بفعل وصل بفعل والظاهر ان وزن عصر والجمله
 كما قاله ابو حبان فقد يفرق بين التعيين اللازم وغيره **قوله** وان كان
 الزايد الخ قال ابن هشام وله اربع صور تكرير الفا والعين ولم يرد
 الا في اسمين مرميين وممرين وتكرير العين وهو اما بغير فاصل
 كقتل او بها فاصل كقتل وتكرير اللام وهو اما بغير فاصل كقتل
 واما بها فاصل كقتل وتكرير العين واللام كصحيح وجلباب واعلم
 ان الزايد ان لم يكن من حروف التثنية فهو مرمي ولا اشكال وان
 كان منها فقد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير بل صورته صورة التكرير
 ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تكرير فيها بل في الوزن بلفظه نحو
 سمان وهو ما لم يبي ربيعة ونيل اشعر واد فوزته فعلان لا فعلان
 لان فعلا لا يثنى وبنو خزاعا فانه لم يوجد في كلامه غيره ونراد
 بعضهم فسطال واجيب **بانه** ممدود من تسطل **قبيح**
 يقابل الزايد بما يقابل به الاصطلاح في مسألة اخرى وهو اذا كان مبدلا
 من تاء الافتعال كما في الشافية قال ومن ثم كان وزنه حلتيت ففعل لان
 لا ففعليتها وفيها ايضا انه اذا كان قلب في الوزن قلت الزنة **مسألة**
 كقولك في ادرا عفل ثم ذكر ما يعرف به القلب وقال السيوطي واذا حذف
 من الكلمة شيء فذلك ان تزنه باعتبار اصله او باعتبار ما صار اليه
 فوزن له وسه ويد باعتبار الاصل فعلة وفعل وفعل وباعتبار
 المحذف عنه وفل ونفع **قوله** واحكم بنا صليل حروف سمسمة ونحوه
 اي مما تكرر فيه حرفان ولا اصل للكلمة غيرهما ولا يفهم المعنى بسقوط
 الثالث لان اصله اثنتين متعينة فلا بد من ثالث كمثل الامتول وليس
 احد الباقين باو في من الآخر وقوله والخلف في كلامه اي مما يفهم المعنى
 بسقوط ثالثه فقال البصريون الا الزحاج الحروف كلها اصول وقال
 الزحاج الصالح للسقوط زايد وقال الكوفيون الصالح للسقوط بدل

من

من تضعيف العين ورد عليهم بانهم قالوا في مصدره فعله ولو كان
 مصاعفا في الاصل لما على التفصيل قال ابو حبان ويكن ان يحاسب
 عن هذا انه انما كان يلزم ذلك لو يقع على افعالها فاما بعد الابدال
 والتفكيك فقد اشبه في الصورة ما الحو بالرباعي نحو جليب فاصدره
 على سبيل مصدره **قوله** الاول قال ابن هشام اقتض
 مفهوم كلامه ان ما عدا ذلك من مسائل التكرير على الزيادة وذلك لما
 تكررت فيه الفا والعين كمرسين والعين واللام كصحيح او اللام
 فقط كجلياب او العين فقط ولا فاصل كسدم او ثم فاصل لا يكتفى
 وكل هذا صحيح وما تكررت فيه الفا فقط كسندس وفتفت فكلما
 شامل لما نسا بل خمسة صحيحة وثلاثة غير صحيحة ويجاز
 عن الاخير بانه لم يبينه عليه لما استقر من قبل الاصول ثلاثة الثاني قال
 الساطي قوله والخلف مجرور عطفا على ما قبل **قوله** بغير ميم قال
 الساطي لم يمتنع ببل كذبه احد حتى قال بغير ميم تكن في الميم
 راجع للتضحية الكلية في الالف اي هذه كلية صادقة لا كاذبة فلا
 يخرج عنها شيء من جزئياتها بخلاف سائر الزوايد الانثية ولا يعترض بنحو
 ان مما تنازع الاصالة فيه حرفان لان اقل الاصول غير محقق في
قوله ان لم يبقا كما لما في يويو و عو عا يعني ان شرط زيادتهما
 ان لا تكون الكلمة مسببة من حرفين بالتضعيف لانك لو حكمت بزيادة
 الاول من المعتلين لزم في وعوع ووحوح زيادة الواو او لا ولزم
 ايضا في جميع الباب الحمل على باب سلس وان حكمت بزيادة الثاني
 لزم في بلبل الحكم بانه فعيل وهو معدوم وبليل موضع دوين بدر
 من يرب وان حكمت بزيادة اول الصحيحين لزم باب دودن او بزيادة
 ثانيهما لزم باب فلق وباب فلقا لزم من باب سلس وقلق ومن باب
 دودن فكان الحكم به او يا ولو حكم بزيادة حرفين نقصت الكلمة عن اقل
 الاصول وبقي شرط ثالث لزيادة الواو والياء والواو لا تنصدر اليها
 على اكثر من ثلاثة اصول في غير مصارع وان لا تنصدر الواو مطلقا فيخ
 يستغور وورنتل وفي الحفاري من باب الحمل على احسن لا تجوز

من ذلك الباب ورنثا انت فيه بين ضرورتين احدهما ان ندعي كونها
اضلاية ذات الاربعة غير مكررة والاولا لا توجد اضلاية ذات
الاربعة على وجه من الوجوه وهو الضعيف فاما ان نزيد اولها فان هذا
امر لا يوجد على كل حال انتهى وقال ابن مالك الاستبصار اصلها وتقدير
اللام فانها قد نزلت اذ اختلفت فلزبادتها اخر نظير انتهى قال ابن هشام
ومذا الحسن جدا وفيه اعمال القاعدتين اذ لم يخل الواد زيادة مع
نصفها ولا اضلاية بنات الاربعة من غير بضعيف وانما هو اصل
في بنات الثلاثة فقط **تبيين** قوله ان لم ينفذ خصوص
داخل تحت عموم قوله واحكم بناصيل حروف سمسر ونحوه **قوله**
ومكذا من وميم سيفا الخ قال الشاطي معنى سيفا تقدر الا
تقد ما على ثلاثة مطلقا فلا يرد نحو سمدول ولما غلب على الظن ان مرة
افضل من لازية تطفن بالحكم بزيادة فانما الحكم هو المقطوع به ومناط
الحكم مطلق فلا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة كما نقول
الفقه هو العلم بالادكار الشرعية مع انه مطلق لا معلوم لكن العلم
راجع لنفس الحكم والظن الاستنباط انتهى واعلم ان مراد الناظر
بقوله سيفا ثلاثة اخراج ما سبق اربعة كما سطر ومرتجوش اما
بناء على القول باعتبار مفهوم العدد واما لان النص على الفتح في مقام
اليان ينبغي ما عداه لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في ذلك
الاجبة فعل او ما حاصل عليه كاسم الفاعل فان الهمزة تقع في اول الفعل
زايدة وان كان بعد هذا اكثر من ثلاثة اصول والميم في اول اسم
الفاعل والمفعول والزمان والمكان زايدة وان كان بعد هذا اكثر
من ثلاثة اصول كما قال وضم سيم زايدة قد سبقا وان لم يستثن
هنا نحو سمر الكفا بقوله واحكم بناصيل الخ وانما احتاج الى قوله
ان لم ينفذ كما بناء في يويو ووعوفا ليلانيوم تخصيص قوله واحكم
الخ لو اطلق هنا وجب علم عدم تخصيصه لم ينجح لما الاستثنا بعد
ذلك وان محل الحكم بالزيادة في ثلثة اصول ما لم يقصر
الاستثنا بالاصالة فانه القاطع العدل الذي لا يدفع حكمة نحو

مرعزان ميمه اصلية لقوله كسا مرعزون مرعز **تبيين**
ذهب ابو عثمان لما ان الميم في دال مصر واخوانه اصل في عنده من باب
سبط وسبطون كما ان سبطا ليس مشتقا من سبط فذلك دال مصر
ليس مشتقا من دال مصر حتى تكون الميم زايدة قال ابو حيان ومدا
ليس محيد لان الذي قادنا الى باب سبط وسبط كون الراء ليست من
حروف الزيادة بخلاف الميم **قوله** من اخر قال الشاطي ضبط بالاضمة
وبالتعجئة **قوله** اكثر من حرفين اي اصليين قياسا على ما تقدم مر
ولو قال اكثر من اصلين كان اجود لما قاله المرادي ولما ياتي عن ابن سنا
قوله والنون في الاخر كما لم ينفذ في زيادتها بالشهرين المذكورين
في الهمزة ولا بد ايضا ان يكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست
بضعيف اصل فالنون في جيجان اصل ومذا يستفاد من قوله واحكم
بناصيل حروف سمسر على سائر وتقدم ان الاشتقاق هو القاضي
فلا يرد ان الناظر يقرر من موطن زيادتها اول المضارع والمطارع
نحو انكسر واخر غير نعم قال ابن هشام قد يورد وهو ان فان الف
اكثر من حرفين لفظها روف ومع هذا هي غير زايدة اعني النون وذلك
لزيادة الميم لانه من الهوان فنو قال ولا اكثر من اصلين لفظها روف
لخرج هذا مع انه مترن واوضح **تبيين** النون في اخر
نشارك الهمزة في علم الضريف فيما ذكر وفي مخالفة الذكر واليون
اعني انما لا تختلف التاوية ابد النون من الهمزة في النسب كصنفا
ويهراني وفي غيره انشد القرأ

قلبي كبيت علي زمان فانت في الناس في زمان ذي زمان
فلقد اروح بلمة فينا نة سودا لم تحصب من الجنات
يريد الحنا وفي علم الحوية منع الصرف **قوله** وفي نحو عصنفر قال
الشاطي حاله على نون عصنفر تنظم ستة فيود ان تكون ساكنة
لا كفرنق مفكوة لا كهم غير مصاعفة مع العين لا كفرنون في كلمة
خماسية لا كعندليب متوسطة لا كعندليب ايضا فقد نفذ في شرط
محققة لا مظهره كرفنفع وموبنا مثل محفل من رفع مثل هذا البنا

الحوي لاظهارها لا يجوز حكم ابن جني عن الخليل بن اسد قال فترات
 على الاصمعي ارجوزة الهجاء السبينية فلما بلغت قوله تقاعس العربنا
 فافتتسسا قال في الاصمعي قال الخليل بن احمد انشدنا رجل
 ترافع العربنا فارقتنا فقلت له لا يكون اي في كلام العرب قال
 ابن جني ولا اعلم احد السنن الا ما تشعربه هذه الحكاية .
تنبيه قال ابن هشام فلم يحكم بزيادة نون جبر
 وعمرند ونهمل وليست اخرا ولا متوسطة على الحد المشروح قلت
 ليل يلزم عدم النظير فيهن فان قلت **قلت** فلم يحكم بزيادة نون
 رعين ويلزم قلت **قلت** لسقوطها في الرعينة والبلوع وقد
 تقدم قوله والذي لا يلزم الزايد **قوله** في التانيث قال
 ابن هشام مسلم في سر الصناعة مسلمة وقاسمت وعندي ان تاد
 قامت ونحوها لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة
 بنفسها بخلاف تاسلمة قائما جز كلمة ولهذا جعلها الاغراب قال
 والتانيث اعرض عن ان يكون في مفرد او جمع كسلمات ويدخل
 في ذلك ايضا التانيث ومنت ولات انتهى ويوسيه ان التانيث
 لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع ونون الوقاية ونون التوكيد
 لانها زيادة منتبهة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الي
 تمييز لا اختلافها في اصول الكلمة حتى صار جزء منها وبطل قوله
 والتانيث على نحو مسلمة لانها تانية الاصل لا قامت بفتح اعراض
 السحاب على اعتداد الاشعري عن عدم ذكر الناطم التنوين وما تقدم
 بان مقصود الباب ما قررناه بان قول الناظر والتانيث التانيث بشكل
 عليه وقال ايضا فان قلت **قلت** فلم يحكم على تنصب وتنقد وتنقل
 ونذرا ونخب وعرويت بزيادة التانيث **قلت** ليل يلزم عدم
 عدم النظير فان قلت **قلت** فلم يحكم على تنقل بالزيادة مع
 وجود فعل كيرين قلت **قلت** نونها بين الادلة قلنا ما
 فعلوه اولى ليل يلزم ثبوت وزن اصل غير ما لو فان قلت **قلت**
 فلم يحكم على تنقل بالزيادة مع انتفاء فعل ومنقل قلت **قلت**

لما انتفيا كان الخليل على الزيادة او لا لانه اوسع البابين **قوله** والضرار
 قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة في الزيادة الا التا ولا
 حرف بينهما وبين غيرها **قوله** ونحو الاستفعال ادخل بنحو
 المنقلب والتفاعل والافتعال والتفعل وما اشتق منها فهو كقوله
 وبفعلك وسببه انطفا فان دنع قول ابن هشام انما ثبتت عليه
 لغو فاته التثنية على زيادة السين في الاستفعال ولهذا قال ابن
 هشام وهذه الخلاصة محتاجة لما بينت من دمره ابن معط وبوقوله
 والسين في الاستفعال كاستظاما وزيد للتقويض في اسطفا .
تنبيه قال ابن هشام قد يقال انما يثبت لنا الوزن
 في الاستفعال بعد ثبوت الزيادة لان قولنا استفعال فرع عن ثبوت
 الزيادة حتى يقال الزايد بلفظه فهذا دور وقد يجاب
 بان مراده ما كان على هذه الصورة مما هو مصدر وفيه سين وتاد
قوله كدله ولم يره اعترضه في التوضيح بانها السكت كلمة براسها
 فليست جراس من غيرها وقال في الحواشي واما نحو طمحة ومسلمة فقد
 تقرر في باب الوقف ان التانية اصل وانما منقلبة اليها فثبت
 فيما زيدت فيه التا اليها **قوله** واللام في الاشارة المشبهة
 اعترضه في التوضيح بان لام البعد كلمة براسها وليست جزءا من غيرها
 وقال في الحواشي عندي ان اللام سببها والمشبهة صفة لاسمها لا محذور
 اي زيادتها المشبهة وفي الاشارة خبر والجمل خبر اللام وفيه
 اشارة لما ان زيادتها في غير ذلك ثابتة ولكنها غير مشبهة وذلك
 نحو عفرط لا تنقأ فعل فان قلت **قلت** فلم يحكم بزيادة اللام
 في فحل ومدمل قلت **قلت** لسقوطها في الفج والهدم وقال ايضا حكا
 الخمر واوي عن ليل غير انه كان يسقط اللام من حروف الزيادة وهو
 عندي على الصواب انتهى ووجه ذلك ما عرفت ان اللام في ذلك
 واخوانه من حروف المعاني قال السحاب ولك ان تقول قد عدوا
 حروف المضارعة من الزوايد مع انها المعاني وكذا الف فاعلم مع انه
 لمعنى الا ان يقال حروف المضارعة لا تدل وحدها على نحو التكلم

والخطاب بل مجموع الفعل مع ما دل على مجموع المعنى وكذا نحو الفاعل
وعلى هذا يطلب الوجه الواضح لعدم استقلال حروف المضارعة
ونحوها بالدلالة بخلاف نحو الامر في الاسماء انتهى واقول الوجه
الواضح ان ما كان من حروف العاية لا يعد زائدا الا اذا تزلزلت
الجزء بان حله الاعراب كالمائة مسلمة او مخطاه العامل كحرف المضارعة
قوله وامنع زيادة بلا قيد ثبت ان قال ابن هشام القسود
اسما من الما ذكره في حروف سالتون بها ولما ما اتمه قوله واحكم
بناصير حروف مسم من وجوب دعوى الزيادة والحكم بها في غير
ذلك من ذي النكرات الا في باب سد ومدا لما اتمه قوله وليس اداة
من ثلاثي يري قابل بقرينة ان الاسم والفعل لا ينقصان عن الثلاثة
فلا يكون احدهما ضعفين زائدا في سد ومدا ورب وبر ومدا والمجة
في قوله ان لم يتبين جهة محضه في امور احدها سقوط الحرف
كسقوط النون من حنظل في قوله خلط بالابل الثاني لزوم عدم
النظر بتقدير الاصل كترجس وتنقل والثالث ثبوت الزيادة
في الكلمة على احدى كفتيها كتنقل.

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله لا يثبت الا اذا ابتدئ به فاما قوله
الا اري انت احسن شيمة على حد ثاب الدبر مني ومن اجل
فقرورة وابدل الهمزة في قوله ابتدئ يا قيا سيم كما في ما به اذا قيل
سبه لم يسكن الفعل تحقيقا للحركة البائية كقراءة من قرأ ما بقي من
الربا **قوله** ومولفعل باض فاما قوله
لا شيب اليوم ولا حلة استع الحرف على الرفع
فقرورة حسنة لكونها في ابتداء المصنف ذكنا في ابتداء النطق **قوله**
وكذا امر الثلاثي اي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا كما يستفاد من
قوله كاخش الحما على جعله فتية الامض تليل ويستثنى في ذلك
ومرفان تحرك ثاني مضارعه لم يجز في الهمزة الوصل ولو سكن تقيرا

كتم

كتم من يقوم فان القياس ان يكون الامر هنا اوخذ واوكل واومر كاذا
من يابل كتم استنقوا الامر حد فوا الهمزة الاصلية لكثرة الانتقال
بهمزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزال الابد بالساكن وهو
حذف غير قياسي وهو واجب في حذف وكل بخلاف مرفان كتم استنقوا
قاله السعد فان قلت لم فصلت في امر الثلاثي والطفقت في امر
ما زاد على اربعة كما تقدم قلت **قوله** لعله بالاستنقوا لا يكون ثانيا
المضارع متحركا فيه بل هو ابتداء ساكن فاحتجج بما همزة الوصل اياها
واعلم ان همزة الوصل في الامر مكسورة ان كانت عين مضارعه
مكسورة كما ضرب او مفتوحة كاعلم ومضروبة ان كانت عين مضارعه
مضمومة كما نصر ولا تكون مفتوحة ابد او اما كرم فليس من الثلاثي
بل من الرباعي وقد جاء على الاصل المرفوع فان اصل كرم يكرم قال
فانه انزل لان يكرم **قوله** قال الرضي في شرح الشافعية
وانما جاز متسكين او ايل الا فقال لما ذكرنا من قوة نقر فانما يجوز وانضربا
على الوجه الا بعد ايضا اعني سكون الاو ايل وخصوصا ذلك بما كان فيه
على اربعة او اكثر دون الثلاثي لان الحقة بالثقيل او بما واما في الامر
من الثلاثي فلكونه مأخوذا من المضارع الواجب تسكين قايه ليللا يجمع
اربعة متركات في كلمة واما لم تكن غيبة لانها معرفة الاوزان واما الامر
فللاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماخ فلو سكن لا حجت
بما همزة الوصل فيزداد الثقل فلما حذف حرف المضارعة في امر المحاطب
للتخفيف لكونه كتم استنقوا لا من امر القايي احتج في الابد بما همزة الوصل
والحق في الافعال التي او ايلها همزة وصل معنادرة وان كانت المصادر
اصولا لافعال في الاشتقاق على الصحيح لا نه في التصرف والاعتلال
فروع الافعال كما نبين في باب الاعتلال واما استا الفاعل والمفعول
فانما سقطت من او ايلها همزة الوصل وان كان من الاسماء الثلاثة في
الاعتلال بفعل المير المتقدم على الساكن لما سقطت في المضارع لتقدم
حرف المضارعة **قوله** وفي اسر قال ابن هشام امثلة سمو وسموا
حال العاية الحركة فلو لم سم وسم واما السكون في العين فلانه الاصل

ولامتنع لغيره لا يقال دليله كما قلتم في ابن لان نقول قد ثبت
ان فاه معنونة او مكسورة وكل من فعل وفعل يجمع على افعال بخلاف
فعل واما ان اللام واو فلانه من سموت بدليل سمي واسما وسببت فذوقوا
واسكنوا وعوضوا انتهى وهذا مذهب المصريين فهو عندهم مشتق
من السمو وهو العلو وذهب الكوفيون لما ان اصله وسم بفتح الواو
فحذفت وعوض عنها همزة الوصل فهو عندهم مشتق من السمه
ونبي العلامة والخلاف مشهور لا نظير له لكن هناك قاعدة لا يأس
بذكرها قال الفرطبي من قال ان الاسم مشتق من العلو يقول ليريزل
انه موصوف فبطل وجود الخلق وبعده وجودهم وعند قدامهم لا تأثير
له في اسمائه وصفاته وهذا قول امثل السنة ومن قال مشتق
من السمه يقول كان اقدم تغايا في الازل بلا اسير ولا صفة فلما خلق
الخلق جعلوا له اسما وصفات فاذا افتاهم في بلا اسير ولا صفات
قوله است اصله ستة بدليل الاستاة حذفت اللام وماني
البا بتبعية ما جروف العلة وسكن اوله وحي همزة الوصل **قوله**
ابن اصله بيويذ لي فتح فايه بيون ويلي تحريك عينه اينا ويلي ايتها
فتحة ايتها اخف ويلي ان لامة واو المبوثة واعرض بان المبوثة لا دليل
فيها لانهم قالوا الفتوة والامر الفتي يا وعلل في التصريح بان جميع الاسماء
المحذوفة اللام المعوض عنها همزة لاسما واو وفيه نظر لانه
صرح بان لام اثنتين يا ولا من بيون وذكر خاصا صلا في بيان تلك الهمزة
فانظره وقيل انها يا وانه من بنا الباني على التشبيه فحذفت اللام
وسكنت الفادحي بالهمزة عوضا **قوله** ابنه يعني ابن والميم زائدة
قوله واثنان اصله ثنيان بفتح الف والعين لانه من ثنيت
واما قوله
اذا جاوز الالفين سرهانه بيت وتكثير الوشاة فبق
فضرورة **قوله** واسد قال في التصريح اسم تامل لم يحذف منه شيء
الا انه لما كان يجوز تخفيف همزة بقله كنهها الى الساكن فقلها مع
الالف واللام نحو الراء علوه لذلك وكثرة الاستعمال انتهى وبعين
قوله

قوله الا انه لما قال بغير الافاضل ان لعظم المر بالالف واللام يجوز
فته نقل حركة همزة ثانيا فافضلها وهو الراء يقال المرو والمراد المروي
باب الهمزة الساكنة من حيز حركة ثانيا فافضلها وهو الراء يقال المرو والمراد المروي
لفظ امرد باسكان سيمه واختلاف همزة الوصل فتوصل الى النطق بالساكن
لان الاعلال يأس بالاعلال والضمير المنسوب في اعلاه عائد على اسرد
والاستار في قوله لذلك لا تخفيف همزة الخ وقوله لكثرة الاستعمال
علة ثابته لاعلال لفظه وبعين ذلك انه لما كثر رد ذلك على الالف
كثرت صيغته فيصير المنكلم في شدة ان ساندق بالمره وان ساندق باسرد
وان ساندق بفتحات المره فليتها مثل **قوله** وقامت تنبع اي تاتي ابن
واثنان وامرد تنبع مذكرها في ان الهمزة فيه للوصل قال ابن هشام
وقامت بالرفع وتنبع خبره لا يجوز غير ذلك **قوله** وابن اي مخصوص
بالقسر وهو اسم مفرد مشتق من الهمز وذهب الكوفيون لما انه
جمع بين ومزة همزة قطع **قوله** ويبدل مدلية الاستقام
يرم اختصا صبه همزة ال مع ان همزة ابن كذلك قال ابن غازي
فلو قال واين ال لكن بدين يبدل لحرر وليس في كلامه ما يفيد الاختصاص
همزة الاستقام والحكم مخففها قال الشاطبي فلو قال مثلا
ويبدل مع همزة الاستقام او يبدل لخرج بفتحة الادوات كمثل

الابدال

امراد به ما يمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع الا ان الابدال
ازالة والقلب احوال ومن لم يخصص جروف العلة والهمزة لانها تقار
حروف العلة بكثرة التغيير ويحذفها التفويض فان العوض يكون
في غير المعوض منه كساعة ومزة ابن وباسم قيرج ويكون غير حرف
وعز حركة كسعين اسطاع فانها بدل من حركة عين اطاع عند سب
وبغيره وفيه خلاف وذكر الشاطبي ايضا في هذا الباب النقل والحذف
قوله احرف الابدال هذات سوطيا اي الاحرف التي تبدل
من غيرها ابدالاسيا غير ادغام لا التي غيرها تبدل منها ولذا لم

يذكر هنا النون وذكر قبلها ميم في قوله وقيل يا قلب ميم النون
 ولا التي تبدل من غيرهما سندا وذا كما بدال اللام من الميم في قولهم
 اصيلا او قلبلا كما بدال الجيم من اللام المسددة في لغة قضاعة
 ونحو ذلك ولا التي تبدل للادغام لان جميع الحروف تبدل للادغام
 الا الالف وذكر الناظم هنا الهاء واسقط مائة التثنية لانها لم يتكلم
 عليها هنا لان ابدالها من التاء لما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة
 وذلك مذكور في باب الوقف واما ابدالها من غير التاء فتنبوع بقولهم
 لهذا فابدل الهزة من واو ويا اخر الامر ان يزيد تبدل
 الهزة من الواو والياء جوابا في اربع مسائل الاولى هذه وهي اذا
 نظرت احدا مما بعد الف زيادة نحو ردا وكسا قال ابن هشام ان
 قلنت كان الفياس ان سئلوا وكسا وباردا لسكون ما قبلها
وحرف العلة الساكن ما قبله يحري بحري الصحيح فالجواب
 ان لما قاعدتين احدهما ان حروف العلة الزائدة تتزل متصلة
 بالحركات ولهذا جمع جواد على اجواد وبينهم على ايتا كما جمع قبل على ايتا
 ونقف على ايتا والثاني ينزلون وجود الزايد كوجود احدا مما
 لان الغرض المدفون بخلاف نحو قاتل وبائع لغدر النطرف ونحو
 عزو وطي لغدر الالف ونحو اول غدر زيادة الالف فان الف
 مستقلة عن واو عن لا فتنس وتقبل عن يا والاول اقرب لان الواو
 اكثر من ليبي تبيينها الاول لهذا الابدال يستفهم
 مع هاء التانيث العارضة نحو بينا وبناه وسقاية اسم فاعل سوتش
 سقاوا ما قولهم في المثال سق رقاش فانها سقاية من غير ابدال
 بخلاف الاكثر ولما كان مثلا والامثال لا تغير اسببه ما في على الثاني
 ومعنى المثال حسن لما رقاش انها محسنة ومثله وايدى الندى
 في الصالحين فزود فان كانت غير عارضة امتنع الابدال نحو سقاية
 اسم لما كان السبق لان الكلمة بنيت على التاليف لم تنق على ما ذكره وسند
 في قولهم صلاة في صلاية ويمكن صدق عبارة الناظم بذلك بالبراد
 الاخر ولو تقدرا لان هاء التانيث اذا مرتين الكلمة عليها في تقدسير

الافتعال

الافتعال ولا يرد عليه ياغا وفي النسب اذا رخصته بالغة من لا ينيوي
 فانك تقول ياغا ونهم الواو من غير ابدال لان واو ياغا وليست طرفا
 بكل حشو والمخوف غارضة كما قاله المراد في شرح التثنية وقال ابن
 هشام في الحواشي لا فرق في وجوب التصحيح لعدم كون المعقل اخر
 بين كون حازه من الطرف زايدا كسقاوه وسقاية او املا كالتقاو
 والتباين ولا بين ثونه لفظيا كما سئلنا او مقدر كما في قولك في الترخيم
 ياغلاو ويا سقاوا اذا سطر المحذوف واقول اما ان يتطرقا لفظا
 ونقدرا فيجب الاعلال ككسا ومردا او يتوسطا لفظا ونقدرا فيجب
 التصحيح نحو التعاون والتباين وموواه ومداية وسقاية الحاج
 او ينظر في لفظا لا مقدرا نحو علا ومرضا من علاوة على فذلك لك
 او ينظر في تقدير اللفظ نحو اسق رقاش فانها سقاية لانه مثل
 والامثال لا تغير انتهى وفي قوله او ينظر في تقدير اللفظ الخ نظر بعلم
 مما سلفناه فاسألوا علم ان حكم زيادة التثنية حكم هاء التانيث
 في استحقاق الابدال في نحو كساين ورداين لانه نحو عقلته بتباين
 ومما طرقا العفال لبنا الكلمة على التثنية الثاني تشارك الالف في نحو
 حصر الواو والفاء لان امثلا حصر كسكري زيد فيها الف قبل الاخر
 للمد والبدلت الفاء فلو قال كساية الكافية من حرفين اخر بعد الف فزيدا لانه
 كان احسن قوله وفيه فاعل ما عمل هذه المسألة الثانية
 من المسائل الاربع المتقدمة ومعنى اتبع وذا السارة في ابدال
 الواو والياء مارة وقوله فاعل ما عمل فاعل فعل على محيى ابدال
 كل من الواو والياء مارة اذا وقعت عينا لاسم فاعل اعتلت عين فاعله
 نحو قاتل وبائع جلا على الفعل في الاعلال بخلاف ما اذا لم تقتل عين الفعل
 نحو عور فهو عا وروعين فهو عاين قال ابن هشام ويعلم بالنظر
 ان فاعله كذلك لان التانيث نظرا على صيغة المذكرا انتهى واقول
 بعلم منه ان حكمه كذلك اذ الحقة علامة تنسية او جمع لانها كانت
 وقال ايضا وكذا فاعل فاعله اسمية لا فعل لما ذكره في التثنية
 نحوها يزواجيزة وحابط وقال ايضا فان قلنت قد يورد عليه مختار

وسماع فالجواب ان المراد بفعل صيغة فاعل لا اسم فاعل
لا اسم فاعل ثم اضاف له لاسمه لفعله بحسب صيغته فاعل
الفعل الذي اعتد علينا انتهى وفيما هذا فنقول الكلا فاعل انما ظاهر
ويكون التثنية بالتحليل في الفعل في الاعلال اعلي ويقلل ما كان
اسما بالمساوية لفظا لاسم الفاعل **الطيف** قال في الباب
السابع من المعاني قلت يوما الفقهاء يمتنعون في قولهم البائع بغير مئة
فقال قائل فقد قال الله فيها يعنى انتهى ومذا ما يصحك سماعه ان
بائع في الآية فقل امر لا اسم فاعل وهذا الاعلال انما هو في اسم
الفاعل واسم اسميه لانه فاعل الامر **تنبيهان الاول**
لو صغر فاعل وجب فيه ايضا هذا الاعلال واستدل في المتذكرة على ذلك
بما حكاه الاخفش من قولهم في ادورا ادورا وهذا مقلوب من ادور
واصله ادور ثم الواو ثم قدمها وتركها مئة فانقلبت الف الساكنة
بعد فتحة كما جرت في موضع الفاجري مئة ادر كذلك تحذف
في قولهم بجرى تاير فالقلب ههنا قد استحكم ولذلك لم ترجع الواو التي
هي عين في ادور فلما لم ترجع الواو التي هي عين في ادور كذلك لم يرجع
في ادور ونوعيل **الثاني** يمتنع نحو قائل وبائع بالياء على حكم التحفيف
لان قياس المزة في ذلك ان يشهد بين المزة والياء وابدالها يا محنة
لحن ذلك ان جازي الحارز صحيح الواو في قائل ومن ثم امتنع فقط هذه
الياء وكاينة في الحارز مشهور لكن نقطها الحارز في الرسالة الرفقا من مقام
قوله والمدريد هذه المسألة الثالثة من تلك المسائل
الاربع ومن اللما والواو فيها الالف اي يجب ابدال حرف المد الثالث
بمزة اذا جمع على مفاعل الفا كان نحو قلادة وفلايد او يا نحو محيطة
ومحاييف او واو نحو مجوز وعجائز قال ابن هشام وانما اشترط المد
لان الحرك قوي بحركته والزيادة لان الاصل وان سكن فاصلة الحركة
ثم ذلك من كلام من رحمه الله فخرج بالمد فتسولر ومليون ومبيع
وجدل وبالزيادة مفازة ومعينة ومعونة وشده مصيبة ومصاة
قال سانه غلط منهم وذلك انهم توهوا ان مصيبة فتيلة والمصاة

مفعلة

مفعلة انتهى بنفسه وخرج بقوله ثانيا نحو مفتاح وقد يدل وعوسج
تنبيه قال الشاطبي الكافية في قوله مثل كالفلا **جيد**
زائدة تظم كعصف ما كؤل انتهى وموحد ما قيل في الآية **قوله**
كذلك ثانيا لئلا يبين هذه المسألة الرابعة من تلك المسائل اي يجب
ابدال كل من الواو والياء بمزة اذا وقع في حرفين لئلا يبين ليس سدا
من مزة ولا بد من التقييد بذلك كماله التثنية لئلا يرد نحو دواها
وزوايا بينهما الف مفاعل في سوارن هذا اللفظ في مجرد عدد الحروف
والهيمات فيمثل المفرد كما لو بينت من القول مثل عوارض وقلت
قوايل بالمزة ما ذهب اليه من الجمهور ومضى عليه في التثنية
وذهب الاخفش والزجاج لا منع الا بدال في المفرد لحقته ولا يها في
الشؤل قوله كجمع نيفا لان المثال لا يخصر والمراد بقوله استنفا
مد مفاعل انما استنفاه لفظا وتقدير الحخرج نحو قوله وكل العينين
بالعوار ولا فرق في الدينين كما اقتضاه الحلقه بين ان يكونا
ما بين كتياف وفي الحضا يصرف من العدد فيعدل من الوف ومو
الار نقاع فهو كصبي وميت ولو كسرة على مذهب من لقلت نياوف
فاظهرت عينه انتهى وفيه نظر لان الظاهر العين في مثل مداعل الاخفش
كما يات او او ابن كاوايل جمع اول او مختلفين كسايد جمع سيد او صله
سيود هذا مذهب الخليل وسوسن وافقها وذهب الاخفش لما ان
المزة الواو بين فقط ولا يميز في اليان ولا في الواو مع اليان وبافزناه
اندفع قول ابن هشام قوله مد يمثل الواو بين والما بين وقوله
مفاعل ينجح المفرد والجمع بين مد يمثل الواو بين احداث لقول ثالث
لان الاخفش يري اختصار ذلك بالواو بين والجمع وغيره سيرا
في الجمع وغيره وفي الواو بين وغيرهما ونيفا نصب على المفعول به
بالصدر المتوكل وهو جمع وامانة في الكافية للفاعل فقال كجمع شجر
فيها كذا في الاسمية قال السهكابي فيه تصريح بان لفظ جمع في
قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الذي هو المجموع وحسبته يشكل
التثنية لانه لا يجمع التثنية لفاعل لانه لفظ فلا يميل له بالحدث

ولا لابدال لان الجمع ليس ابدا ولا **يجب** بانه مثال لفاعل على
 حد من صنف اي كحاصل جمع بينها اي كالحاصل اي كالفعل الحاصل
 يسمى جمعا نيقا وموينا يف فقد مثل بينهما **قول** واقبح ورد
 المزمع الخ قال الاسيوي بهذا تقييد ما اطلقه من الحكم في المزمع المبدل
 مما بعد الف فاعمل في النوعين المذكورين اعني ما استحق المزمع كونه
 ثانيا لثبوت استقامة مفاعل وقال ان اللفظ اي ذينك النوعين
 انتهى قال السهاب رحمه الله وفي قوله تقييد ما اطلقه الخ لا لان
 الحكم الذي اطلقه فيها سبق اطلاقه معتمدا لان الابدال مزمع **ثابت**
 في هذه الصور ايضا غير انه بين ههنا زيادة اعمال وخاصة انه بين
 ههنا ان المزمع المبدل لا يقع اذا كانت اللفظ معتلة بل تغير وتغير
 يا الا ان يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبارها الحكم ودوايه فحينئذ
 يتحقق التقييد لانه بين ههنا ان ذلك الحكم وهو الابدال مزمع لا يبقى
 كل غير لان المزمع تبدل ليا انتهى واسار في التوضيح لانه ان هذا السارة
 لما عكس ما تقدم وهو ابدال الواو والها من المزمع وقال في المواضع
 انما فتحوا الفعل الكلمة من جهات كونهما جمعا وكونهما الجمع هذا الجمع الخاص
 وكونه اللفظ معتلة بعد كسرة عينا مزمع انتهى وشمل قوله فيما عمل لاما
 ما لاه مزمع لان الناظر اذ مرج المزمع ههنا في حروف العلة حسبما
 حمل الله الكلام عليه وما لاه يا وما لاه راو ولم يستعمل في الواحد
 وقوله ربه مثل من اوة جعل واوا اي مثلها ما هو مجموع على مفاعل
 اذا كانت لاه واوا ولم يقتل في الواحد بل سلت فيه وقد سرح هذا
 المقام في التوضيح بما هو غاية المرام فلا نظيل به لكن ههنا لا بأس بمراده
 وهو انه ربما افرزت الكسرة عينا ما لاه سدد وذا كما في قوله حتى ازيروا
 المنا با وقول بعضهم اللهم اعف خطايه وذكر في الخصايع بعد ان قرر
 ان نحو مراوة نزل مزمع واوا قال زامد قوله
 موليا حلف لامواي قرابة ولكن طينا يعلون الانا وايا
 جمع اتاوه والقياس اتاوا همراوة ومراوا وعلاوه وعلاوه غير انه
 كانت نفس قافيته فلما احتاج الى اقرار الكسرة نفع بعد ههنا

الها التي هي روي كما سميها من القولية التي هي الروايب والاداليا وسمي
 يستجيز ان يقر المزمع العارضة في الجمع اذا كانت عادتها ان نقل اذا كانت
 اللفظ معتلة فزاي ابدال مزمع اتاوا واوا ولفظ المزمع التي من
 عادتها في هذا الموضع ان نقل ولا تصح لما ذكرنا **قول** ومما زاول الخ
 هذه سئلة اخضعت بها الواو بقلبها فيها مزمع وكان الاولى نقديها
 عا قوله واقبح ورد المزمع الخ لانه من تعلقات المسائل المتقدمة لانهما
 خامسة تلك المسائل الاربعة كذا اخضعت بها الواو وقد اشار الى
 ذلك في التوضيح وحاصل ما انه اذا اجتمع في كلمة واوا ان يجب ابدال
 الثانية مزمع في صورتين الاولى اذا كانت الثانية غير مزمعة نحو
 قولك في جمع الواو اني الاول اوبى والاصل ووبى والثانية ان تكون مزمعة
 اصلية نحو الواو اني الاول اصلها ووبى بواو من اولها فاستموت
 والثانية عن ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كرامة ما لا يكون
 في اول الكلمة من الضعيف لان ادراكه لا يجب في اربع صور الواو
 ان تكون الثانية مزمعة بدلا من الف فاعمل نحو ووبى الاسد الثانية **ثورة**
 مزمعة بدلا من الف مزمع كالواو لم يفت الواو بواو مضمومة مزمعة وهي
 اني الاول افعل تفضيل من وال اذ الحاء الثالثة ان تكون عارضة كان
 نتي من الوعد مثال فوعل فنقول ووعد ثم نرده لاسا لم يسم فاعله
 قالنا مزمع عارضة كان نتي من الوعد مثال فوعل بعروض الصنة
 قبلها والعارضة غير اصلية **الرابعة** ان تكون زائدة كان نتي من
 الوعد مثال طومار فنقول ووعاد فلهذه الصور الاربعة لا يجب فيها
 الابدال بل يجوز واوجب بعضهم الابدال في الرابعة فان قلنا
 المتعريف موجود في الصور الثلاث فلهذا قياس ما عمل به وجوب الابدال
 في صورتين السابقتين وجوبه فيها قلنا **موجبا** فيهما
 فلا يخبر وان علم ان كلام الناظر يوم قصر السنن في ما مدمر زائدة
 بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدمر زائدة يجب فيها الابدال
 وليس كذلك ويمكن جعل كلامه في التثنية بان يراد بسبه ووبى الاسد
 ما يكون الثانية فيه مزمعة غير اصلية ويوم ان السنن في منفع

الابدال وليس كذلك لما مر من جوارحه في الصور الاربع وليس صريحا
في وجوب الابدال فيما يجب فيه ويمكن ان يقال قوله رواسر والاسر
فيه الوجوب وفيهم انه لا يجب الابدال فيها خرج لانه لا يجوز **قوله**
يقع ما تبدل منه الهمزة حسنة اشياء منها الواو والمضمومة صنة لازمة
غير سديدة ولا موصولة بموجبها لا بدال السابق كما في التتميل قال
المرادي في شرحه قيل ونقصا لمرطبا في جواز ابدال هذه الواو همزة
وهو ان تكون مضمومة ولا يمكن تحقيقها بالاستكان ليجوز بذلك من نحو
نوار ونوار وسوار وسوار وراد ابو الفتح شرط اخر وهو ان لا تكون زائدة
ولا يجوز عنده في التميمي مسمى من هو ك ابدال الواو همزة لان الزائدة
لو ابدلت لا تنتسب في بعض المواضع فلن يكون ابدال الهمزة ابتداء المرزيت
الواو ولا شر ابدلت همزة **قوله** ومد ابدال الحكان حقا ان يلي قوله
وافتح ورد الهمزة لانه في ابدال الهمزة حرف علة فهو مسئلة فلا يفصل بينهما
بابدال الهمزة من حرف العلة فانه عكسها وقد اشار اليه ذلك في التوضيح
واعلم ان الناظم سكن عن حكم الهمزة المفردة مع ذكر الخافاة له لان ابداله
جايز فبقاوه على اصله لا نحن فيه وهذا مراد الشاطبي بقوله لما كان تاركة
همز ياي وقتت وشاح لا بعد لاحنا لعدم وجوبه اضراب الناظم
عنه وان اجتماع الهمزتين في كلمة لا يتخلو من ستة عشر وجها لان الاولى
اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة او ساكنة والثانية كذلك والى
من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر لكن سكونها سماعا مستقد وهي
ترجع بالاختصار الى ثلاثة اقسام اربعة تسكن الاولى وتتحرك الثانية
وعكسه وان يتحرك واسارا الناظم لما اذا تحركت او لا هما وسكنت ثابتهما
وبدخلفيه ثلاثة اقسام باعتبار انواع حركة الاولى بقوله ومدا
ابدال الحوان **قوله** من بين يعلم من كلام الناظم ان الاول
متحرك قلت من و صوح نقدر سكونها سماعا وقام ك ان الساكنة
بعد فتحه تبدل الفا وبعد كسره با وبعد صمته واو ومثل ابدال
الفا بقوله اتر وموقل اسر وقلبهما با بقوله ايتت وهو قفل امر كما ضبط
ابن هشام في خطه بكسر الهمزة وفتح التاء وكسر الميم وهو المناسب لرسم

ايتت

ايتت بالياء في جميع النسخ وقول الشهاب انه فعل حاضر مبني على ما ليس
فاعله لا يناسب ذلك وانما يناسب رسمها واو لانها حبيبة ثقلية واو
ومن ابدال الفا بعد فتحه قول ما يثبت رضي الله عنها وكان كما سرني
ان انزروا وهو همزة قاله في الفتح وعوامر المحدثين يحرفونه فيحرفونه
بالف موزة وتامسدة ولا وجه له اقول في الجاري من حديث جابر
في باب اذا كانت التوب ضيقا مانعة وان كان ضيقا فانزروا قال الكرماني
قوله فانزروا اسر بارعا لمر الهمزة المقلوبة في التاء وقول النضر يبين
انزروا خطأ موافقا لعل العيني قلت تحقيق هذه المادة ان اصل
الفعل انزروا على ملاحة حرف فلما تقل لي باب الافتعال صار انزروا على
وزن افتعل بهز ثبتت اولها مكسورة وهي همزة الافتعال والآخر
ساكنة وهي همزة القفل لم يجوز فيه الوجهان احدهما ان تقلب
الهمزة بالآخر المحروف فيقال ايتتروا والاخر ان تقلب تاء الافتعال
الحديث على الوجه الاول انتهى وهو عجيب من هذين الامامين اما
الكرماني فكيف يحيط النضريين وقواعدهم مستنبطة من اللسان
العربي لا سبيل للطمع لعاقل فيها ولم يستند في ذلك لشي فان كان
للحديث الشريف فان ثبت روايته كما قال فهو شاذ ولا ريب في وقوعه
في افصح الكلام وهو الفقران المجيب وفي كلامه افع من نظن بالفتاد
وفي كلام العرب العربا باجماع العلماء واما العيني فكيف جاوز الوجهين
والقاعدة ان الهمزتين اذا التقيا وسكنت الثانية وجب قلبها من
حبس حركة ما قبلها نعم جواز البعد ادبون قلب الهمزة الثانية
تاواحقاوهما في التاء المايح نحو انزروا في النضريج قال واذا جاز في
المايح جاز في المضارع وان سكنت او لا ما وتحركت ثابتهما ولا يكونان
في موضع الفتا نفذ من الابنة ابالسكن بل في موضع العين والحكم جيبه
وجوب ادغام الاولى في الثانية نحو سأل ولم يذكر الناظم هذا
الفتن لانه لا بد اليه اوجه موضع اللام والحكم فيه ابدال الثانية
يا سلقا وسوا كانت طرفا او غير طرف يدخل في قول الناظم ما لم يكن لفظا
اشد الخ فتقوله في سأل لظن من قرأ في باب ابدال الثانية وهي حرف

اعترض ابن الحاجب قول النحاة انه يجب قلب المزة الثانية واو
 ان لم تكن هي ولا ما قبلها مكسورا بانهم التزموا حذف المزة الثانية
 من نحو اكرم واصله اكرم قال الحارثي ويكن ان يحذف عنه
 بان مراد النحاة ان القياس يقتضي القلب كما في اويدهم واودم كقولهم
 بخلاف القياس **قوله** وبما قلبوا اعلم ان حرف العلة الالف والياء
 والواو يتقلب كل منهما من اخر فتقلب الالف ياء في مسالتيه اشار
 اليها بقوله وبما قلبوا لعل قوله اويدهم يتقلب والواو ياء في عشر
 مسائل ذكرها في موضعها شعبة فاسرار بقوله ذاق لعل قوله والواو
 لا ما بعد فتح يا انقلب لاربعة مسائل وذكرها في مرقا كما ستراه في
 والمسألة العاشرة ان تلي كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميراث وسيف
 بخلاف صوان واحلوا ذونبذ والواو من الالف في مسألة واحدة اشار
 اليها بقوله ووجب ان ياء او بعد ضم من الف ونبذ والواو من الياء
 في اربع مسائل ذكر منها الناظم ثلاثة الاولى في قوله وبما يكون في
 بذالها اعترف والثانية في قوله وواو انظر الضم الحو والثالثة في قوله
 اول الفضل من لا فاعلي البيت والمسألة الرابعة المسألة التي ذكر
 فيها وجهين بقوله وان يكن عينا لفظا وصفا لان كلامه فيها مخالف
 لكلام النحويين هذا حديث اجالي قد صدقنا به ربط اطراف الكلام
 وسياتي مفصله **قوله** بواو اذا فعلا اي بقلب الواو ياء اذا عرض
 قبلها كسرة كرمي لان اصله رمي لا رما او ياء المتغير كرمي اصله
 جري وان سلم ان هذه ليست بمقصودة للناظم لان قلب الواو ياء
 لاجتماعها مع الياء وسبق احدا مما بالسكون لا يجتمع بالواو المتحركة
 فلا قد مسألة مستقلة من مسائل قلب الواو ياء فسقط قول السحاب
 عدم الاختصاص لا يمنع كونه مقصودا لان ارادة صحاحه وعدم
 اختصاص الحكم بالنظرية لا يغير فند **قوله** في اخرها لعل في لغة
 السكون للوقت ففي حكم الساكنة المكسرة ما قبلها وهي تتقلب
 قال ابن هشام وكذا وزالت الكسرة من اللفظ وقد كانت كقوله
 بين البرامكة الذين من المدي خلقوا وان دعوا اليها اجابوا

وما

وبما يدل على ان الواو في الاخر اذا انكسر ما قبلها تعامل بمسألة السكون
 انها لا تتأثر بالكسرة وهي غير طرف كسج اذا كانت مع الكسرة ما
 يعضدها كحياتن وسيط مما اشار اليه الناظم بقوله وجع ذي عين
 الخ لان وجود الالف بغيرهما من الياء **قوله** يوحذ مما
 تقر في تقليل قوله في اخر التنبيه بما قلبوا ويا في نحو ميراث
 التي هي المسألة العاشرة التي تركها الناظم بالاولى لانها اذا ابدلت
 لما يعرض لها السكون مما الظن بملازمة السكون فاندفع ما قيل
 ان الخلاصة محتاج الى بيت من المزة وهو قوله
 والواو ان يسكن وقبله انكسر فاقبله يا نحو ميراث الشتر
 فان زالت العلة رجعت نحو سوارين واما ارباب فساذ والكثير
 ارواح **قوله** او قبلنا التانيث لا يخفى بالواو بعد كسرة كما يؤم
 كلاهما الاسوية بل سئل الواو قبل ياء المتغير كرمي اصله جريوه
قوله لا مصدر المعتل عينا اي في مصدر الفعل فكان الاحسن
 ان يقول المعتل لان لا ود يخلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف
 علة فهو معتل وان لم يعمل **قوله** والفقير منه صحيح اشارة الى
 شرط قلب الواو ياء مصدر الفعل المذكور وهو ان يكون بعد العين
 الف **قوله** وجع ذي عين الخ اي بشرط ان يكون الجمع صحيح اللاحق
 كما في التسهيل فخرج نحو رواه جمع ريان واصله رويان لانه لما اعتلت
 اللام بالجمع سلت العين لئلا يجمع اعلالان وقوله وجع بالضم
 مفعول لاحكم اي واما جمع كافيل وربك فكلر وقوله او سكن اي بشرط
 ان يكون بعد الواو في هذه الالف كما اشار اليه بقوله ومحموا فعلة
 لان وجود الالف بغير الواو من الياء فيقوى تسلط الكسرة عليها
 وقوله بذال الاعلال يوحذ منه ان العين المذكورة واو وان قبلها
 كسرة لان الاعلال السار اليه هو قلب الواو التي قبلها كسرة
قوله ومحموا فعلة اي جمعا لعدم وجود الالف ونذ جعل
 في التسهيل استراط الالف في وجوب الاعلال مخصوصا بما سمكت
 الواو في واحدة ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا

اعتلت عين واحد بما ويكون قوله ومحموا فعلة وفي فعل وجهان مخصوصا
بما سكنت العين في واحد كذا في المراد وفيه ان تمثيل الناظر
للفعل بقوله كالحمل فينتج انه غير مخصوص بما سكنت العين في واحد
لانه مما علت العين في واحد الا انه يجعل نظيرا او يقال انما سئل
بالمعتل لان المراد به عمل الوجوب واعتلم ان ما افقناه قوله والاعلا
اولي من ان الضم في مطرد مخالف لما في التثنية من انه ساد وقال
ابو العباس الفيلاني لا نذكر مخالفة فقد يكون حقه الاعلال
من جهة القياس وموجبه الاستعمال كثر التصحيح وان فعله انما خالف
فعلنا فوجب تصحيحه بما خلافه لان الواو بعدت فيها عن الطرف بسبب
هال الثاني **قوله** والواو لا ما الخا اي اذا وقعت الواو طرفا
رابعة فصاعدا كما يوضح من التمثيل يجعله في رابعة فتح قلبت ياء لان
ما في فيه حينئذ لا بعد من نظير يستحق الاعلال فيجاء عليه ويستفهم
مذا الاعلال مع ما الثاني نحو المظاهرة وعلامة التثنية كما نبه
عليه بالمثال وقال الشاطبي انما قال لا ما ولم يقبل طرفا لثبنا ولكل
محمود بزيادة غير معتد بها وقال انه نبه به من ضيق ان الواو
لا فرق بين كونها رابعة او لا ومذهب المحققين انه لا اعتداد بحرف
المصارعة قال ولذا استشكل تقييده في التثنية لكونها رابعة
قوله ووجب انزال واو هذا فسيم قوله ويا قلب الفاعل
لذا كان الاحسن ان يذكر لها جانب **قوله** ويا كوفن اي كيا موقن
الاصولية في كونها ساكنة مفردة فخرج نحو هيا وويل وفي شرط
ثالث وموان لا تكون في جمع فان الذي يجعل حينئذ الحركة نحو بيض
ورابع وموان لا يكون عينا لغير صفة فان هذه لا يجب فيها اخلال
الحرف بل يجوز نقول لجل خبر وامرأة خرب وخوري وكذا اضيفي
وموجة وقد اشار لها مسألة الجمع بقوله ويكسر المضمر والحي
مسألة الصفة اخر الفصل وكان حقه ان يذكر على جانب مسألة
الجمع **تنبيه** **الاول** لا فرق في قلب الياء واوا عند
استيفاء الشروط بين ان تكون الكلمة نحو موقن او عينا كما اذا

بنيت

بنيت من لسان سائر مرد وفيه خلافا فذهب من التحليل الى ان
الصفة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش ان ازار الصفة وقلب
الياء واو وتخفيف الناظر بالجمع في قوله ويكسر المضمر في جمع ظاهر
في موافقته واستدل الاخفش بما موردهما ان المفرد لا يقاس على
الجمع لانه يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواو بين النظيرين
يقلبان يمين في الجمع نحو عتي جمع عات والامل عتود يواو في استقل
اجتماعها بعد ضمتين فكسرت الياء فقلبت الواو الواو بالسكون
وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو ياء وسقطت احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء الواو وكسرت العين انما عا لما بعد هاء ولا يقلبان
في المفرد نحو عتود مصدر عتي قال انه قلبا وعتوا عتوا كبيرا كذا في
المراد وفي غيره والمراد انه لا يجب قلبها في المفرد لما سياتي عند قولنا
كذلك ذا وجس من جال القول من ذي الواو لا جمع او فرد يعين
انه يعمل الاعلال ومثله بعني عنيا ومنه قوله بقلبا ثم لتر من
كل سبعة ايهم اسديا الرحمن عني ولا يخفى ان العن في هذه الالية بعني
التكرار لالية الواو وفرضية فلا في الصباح ان عني مصدر عني بعني
اسن وان مصدر عني بعني كبر عتو فقط وربما اوسم ذلك **قوله**
التوضيح وقد يقبل نحو عني السبع عني ولذا قال شارحه اذا كبر الثاني
قصده بقوله انما اعترف بقوة نفسه فيما افقناه اجتهاده من
موافقة الاخفش ومخالفة الجماعة **قوله** وواو الضم الى جعل
الاسموف هذا البيت اسارة لثلاث مسائل يقلب فيها الواو
يا وقياس ما سلفه في قول الناظر يواو واو افلا في اخر او قبل الثانية
او يبادي فقلان من جعل ذلك مسألة واحدة ان يجعل ما هنا مسألة
واحدة ايضا وقوله لا مفعلا اي بما فعل بضم العين لغضوا ومزا
استفاد من كون الكلام في واو بعد الضم قال ابو حيان ولو سكنته
فعل تخفيفا لم يزل الواو لان التخفيف عارض لا يبعد به **قوله**
كذا اذا كسبتان صيره قال ابن هشام الصواب فتح ثوب سبعتان
على لغة سراجي المثنى مية به سحري سلمان ولو كسرت الثوب لم يزد

اذا كسبتعين ولم يحز حبيب كونهما سوية لانهما نون التنسية **قوله**
 وان يكن عينا الحقا ابن هشام كلاهما من مخالف لهذا الكلام وهو
 نصر لا يجمل التاوية وخامسه ما انا اذكره وشارحه اعلم ان فعلي
 على ثلاثة اقسام اسم محض ووصف محض ووصف مشبه للاسمر
 والكلام في الثلاثة فيها غميرة فاما ما هو اسم محض فيجب قلب
 بابه واوا كالطوبى اسم المحنة والوصف السببي بالاسمر فلكه حكم
 الاسمر وذلك عنواني الاكيسر والاطيب وهو الكويح والطوبى اما كون
 ذلك صفة فواضح واما كونه شبيها بالاسمر فلان استغناء صفة
 موقوف على ادخال العلوية او امنا فتم وذكر الامنافاة من جهتي واما
 من لم يذكر الا لا فلما ان كان مخالفا للصفات من جهة انه لا يحز
 على الموصوف المون واما يتبع الوصف به في بعض الاحيان وذلك
 اذا كان الموصوف نكرة التحق بالاشياء اما ما هو وصف محض فيجب
 قلب صفة كسرة نحو امرأة خيلي ونسبة صيرته قال من هذا يعمل
 كما يعمل بغير يعني لنقله كما ان الجمع ثقيل واما القسم قبله فانه
 وان كان ثقيل ولكن استنبه الحقيق قال من وبذلك على ان خيلي
 وضمير في ان يكون في صفة انتهى وقد تخضرت المع جعل الوصف
 نوعا وجعله من نوعين وانه جوز قلب الواو وقلب الضمة وسراجه
 قلب الواو فيها السهم الاسمر وقلب الضمة فيها لم يشبهه **تقديم**
 قال الساطبي اعقل الباطم مما يقلب فيه الواو باب اجروا دل
 وليس كذلك ايقال الطيب انتهى قال ابن عاري ومما يعالج به انه لو ج
 له بقوله كالمصطف والمرفق ولم يذكر واما كما فعل في الافعال وبقوله
 ويأتي على الثاني بيانه على انه ادادي لهذا السجور فتاس رفض
 وذلك مستلزم لقلب الواو **فصل**
قوله من لا مفعلي اي يفتح الفا **قوله** اسما خرجت الصفة
 فان التباسم فيها موصوفا وخريا فراقبين الاسمر والصفة من غير
 سبب لفظ واو الاسمر بالاعلال لانه اخف فكان اجل للمقل
قوله اي الواو بدلها واما اذا كانت لا مفعلا واو اقامتها تسلم

في الاسم

في الاسمر والصفة فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسمر والصفة
قوله غالبا قال السمر احترار من قولهم للراعي ذريا وولد البقرة
 الوحشية طفيا ولمكان بعينه سغيا قال ابن هشام اسند ابو علي في
 فعله التي لا يكون مونا افعل
 والا النعام وحفانه وطفها من اللها الناشط
 مسند لانه على ان فعله في سغيا اسند رواه القاي عن الاممي
 طفيا بالضم وقال ابو سعيد له اسع طفيا الا في هذا الشعر قال
 القاي وفرداه عيا ابن دريد بر وايند لا صبع بالفتح والنعام جمع نفا
 للذكر والاني وحفانه رئيسه محفينا عند طيرانه اي صوتها وقيل
 ولده وولد الايل ايها وقيل صغير النعام والابل لانهما تحف بابوهما
 اي تطيف بهما والحفان يكون ايضا الحدم لانهم يحفون بين يدي مونه
 واللق الابيض والناشط الذي يخرج من بلد لبلد لقوته وقيل بهذا
 البيت بفتح جناديه ركذا صياح المسامير في الفواسط **قوله**
 قال ابن يسعون وكان صواب الرواية وراي النعام اي ذرخها ولكن
 للرواه صحفوه وراي صغاره ورواه بعضهم كذلك والافاق
 موضع للاستئناس هنا ولك ان تقول الابعي لكن كقولهم الاكثارة
 الذي صيغتم فهو استئناس قطع قال ابن عصفور ردا غلط لانه
 لابد ان يكون قبله استئناس حتى يعطف عليه قال ابن يسعون والخمر
 محذوف اي ولكن النعام وما عطف عليه رايات هذا القفر قال
 ابن عصفور وهذا خاطارده الفارسي في البغداديات بقوله ذي الرمة
 عسيرة بالجملة غير انني بعد الحجة والخط في الارض مولع
 ولا يصح ان يقدر هنا خبرا ليس له ما يرفعه قال ابن عصفور وعند
 ان ان شرطية وحذف فعل الشرط وان لا يصح جناديه كان الذي يصح
 من سدة الحز النعام وحفانه وحذف الجواب ايضا ونظيره ان خيرا
 خيرا **قوله** بالعكس جالامر فعلي وصفا اي نعم القاد اراد بالعكس
 ان فاعلا المذكورة اذا كانت لامها باسليت في الاسمر نحو الفتيان والصفة
 نحو انفسيات نيت الادفع فلم يفرقوا في فعله بين الاسم والصفة

كما لم يغير قواصة نعلي بالفتح بين ذوات الواو وان كانت واداسلت في
الاسم نحو ذروي سم موضع وتكتب بالة الصفة نحو الدنيا والعليا
فاما العليا فوله

الا يا بيت بالعليا بيت ولولا حب امك ما اتيت
الا يا بيت امك او عدو كالي كل ذنبهم حنيت

فقال الخليل اما قالوا العليا لانه لا يذكر له فرقاً بين ما لا يذكر
له وما لا يذكر ورده القرا بالحواء والداء واء قال واما بنوها علي
قولهم عليت ورده ابن عصفور بالعشوا والحد واعم انهم لا يقولون الا
عسا وحذا يعني لم يقولوا فيها فعل وقال الفارسي اما ما ابد الساذ
كما قالوا امنية ذهبا والفتياس دمواء لانه من الدمو قال

بيننا الفتى يسبح لا امنية او عرضت داهية دموية

وبين الثاني سبعة احدث خبره اي بالعليا بيت اخر ادمه وانتيك
حباية امليك او يكون بالعليا الخبر ولا يكون بالعليا حالاً وبين الثاني
بدلاً من الاول قال ابو علي لانه لا يقال يا رب ودولوا عمرو ولا كرمك
قال ابن عصفور ومن روي قبله او ملك ان رشدت وان عويبت جاز

لك على قوله ان يكون بالعليا حالاً من المنادي **تبيين**

ما ذهب اليه الناظر مخالف لما عليه امثل امثل التعريف فانهم يقولون
ان فعلها اذا كانت لامها واوا تغلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حروء
ساذاقا لا الساطي ولا تقطع بان حرق لا يجتمعهم او يحتمل ذلك النظم
من جهات واما قول ابن جني ليس اجماع النجاة فجأة اذ لم يرد في قتران ولا
سنة انهم لا يجتمعون على خطأ كما جاء النصر من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم امتي لا تجتمع على ضلالة واما ما علم منتزع من استقرار هذه
اللغة فكل من كشف له عن غلظة صحيحة وطريق نهج كان خليل نفسه واما
عمر وفكره فهو قول متردد وتفسيره فيه سميل النظام وبعض

الحوارج والشيعة بل يقطع ان الاجماع في كل فن حجة شرعية انتهى
فصل في قول من واو يا اسأرا في الاو
فدستبق تارة نحو طي مصدر طوى واليا فذا تستبق اخرى كسميد

وقال

وقال ابن هشام في الحواشي حكى في بعض النسخ ان قال حضرت بعض المدرسين
يتكلم على اية الكرم فقال الحواشي ما دونه حيوفقلت ل اذا كانت الواو والها
عينا ولا ما انا يكون المقدم الواو كطوبيت وشوبيت قال يرد حيوات
قال قلت اجابوا بان اصله صبيان قال كيف يبدلون الاحقث الثقل
فاجبت بان المثليين الثقل ثم قال بعد ذلك ورثه فقل حيوفقلت
لو كان كذلك اعتلت العين بفعلها الفاعل كثرها وانفتاح ما قبلها فافقا
انما يلزمنا لو افترنا الحركة ولكننا ادغمنا فاجبت بان القاعدة انه اذا
اجتمع ما يفتح الادغام وما يفتح القلب قد مر اعتبار موجب القلب
انتهى ولا يستلزم قوله اذا اجتمعت الواو والها انما يكون المقدم الواو
سيد لان كلامه في واو يا عينا ولا ما واليا في سيد را سيد

وقوله بعد ذلك قد مر موجب القلب موافق لما اوردناه على كلام التوضيح

في اية فتدبر **قوله** ومن مر و من مرنا المقهور من تقدير الشان
ان ضمير عربا عايد للسكون المقهور من يسكن والانتقال المقهور
من اتصال ويجوز ان يكون عايد اللوا واليا وعر وضمها في مثل ان كنتم
للمرويا تغمرون فان اصله الرويا بالهمزة تحققت لا الواو قالوا و
عامة لكن لم يذكر حينئذ فتد السكون من كونه عينا عارضا ويكر

ان يقال لا يجزى لذلك لان المناد من سكن دون يسكن بالنشد

السكون الاصل **قوله** في الواو اقل من من اسئلة ذلك سيد وميت

فان ورثتها عند المصريين فيعمل وقال الكوفيون انه فيعمل بالفتح
لانا لم نجد في الكلام فعلا بالكسر وجدنا فيعلا بالفتح ولكنه لما

غير القلب والادغام غير من الفتح للكسر لان التغير بالفتح بالتغير

واعترض بان لا داعي لهذا التغير ولهذا لم تغير الكسرة فتحة

بدليل قولهم هيبان ويحيات وقال ابن هشام في الحواشي سواك

حكوا في سيد واخوانه فيعمل دون فيعمل مع انهما مفتودان وان

بذا الاعلال لا يشترط لم تقدم رايا ولا تقدم واو واو واو

ان الذي قالوه اريد لانه قد جاء في الصحيح فبدل كصيح وخيق ومير

ولا فرق بينه وبين فيعمل الا الكسر والفتح واما فيعمل فلم بات لا بالفتح

ولما تكسرتان قلت ههنا افقت الكوفيين في قولهم انه
 فيعمل لانه حمل على منشتر قلت لانه يلزمهم اعلال نحو
 طويل وغيره او ترجع احدا المتساويين فان قلت لم هو اسبغها
 وميتها واختلف في المحذوف فقليل الزائدة فوزنه فعل وقيل اصلية
 فوزنه فيل نحووز والخلق بالاصل والتحقيق ولم يجزوا في بعد المطلق
 بالاصل ولا في مكره والجواب ان هذا امثلية السواك
 لان الاصل في سبغ لم ينطقوا به ولا هو الاسود واجاد
 ابن ابي ريان تخفيف سبغ على سبيل المبالغة في التخفيف والافتقار
 حصل المراد بالادغام هو بعد لو نطقوا فيه بالواو لم يحصل تخفيف
 البتة وبان العقل اقل من الاسم ومن سلك ذلك ايام واضله
 اياما وكينونة ووزنها فيعلولة والاصل كينونة فقلبت الواو
 ياو ادعت الهمزة اليها فصارت مسددة الثاني واوجبوا تخفيف
 فيعلولة وجوزوا تخفيف فيعل للطول فيعلولة واما ما عيسته
 بالكيفية فانه من ادغام الياء اليها واصلها ايضا فيعلولة عيبية
 بياين بياين الاولي زائدة والثانية عين فادغم سر سدد وخالفوا
 الكوفيين في كينونة ايضا فقالوا الاصل عيبية بالضم سر قلبت
 الضمة كسرة لتسلم الياء من الغلب سر قلبت الكسرة فتحة للتخفيف
 لظول الياء فالوزن الان فعلولة وفي الاصل فعلولة كعصفورة سر
 فعلوله ذلك في ذي الواو جلالة على ذي الياء لانه الاكثريه ولما
 ان المعتل قد يجحد باوران ليست لغيره من ذلك فعلة فعلة وفيه
 ونفعلا لان مدين في معتل اللام فبيانه لو جوب
 الابدال المذكور شروط اخر ذكرها السارحون والسعدية شرح تقريب
 العزبي منها ان لا يكون في تضغير ما يكسر على مفاعل فتخرج دل واسود
 للحمية يجوز في تضغيره الاعلال نحو جديل واسيد وهو القياس
 والتضحيح نحو جديول واسيدود اما اسود صفة فتقول فيه اسيد
 لا غير لانه لم يجمع على اساو وقال ابن هشام رحمه الله في الجواب
 لا يجمع ان تقلل اجازة التضحيح في تضحيح جديول ونشور واسود

ويقتصر

ويقتصر على ذلك ليلالير وتضغير مقام فان الاعلال فيه واجب مع قولهم
 مقاوره وكذا يقوم علما مع انك تقول تقام في سيرة كل يد لك مع
 ظهورها محركة في المفرد وقولنا في المفرد مخرج نحو مجوز ونقول مجوز
 او بايا الاعلال لان واوه لا تظهر في الجمع بل يترك قال ابن جني قال لي
 ابو علي ما اعان على جواز جديول واسيدودان معناه ما جدد ولا صغر
 والواو في مدين نضع وقال ايضا لا يجمع الاسند لال لجوار الاعلال
 في اسود صفة اذا صغر بقول

اسيد ذو خريطه يمار من المتلف في مرد العام
 لان اسيد مد اعلم لاصفة بضرة في الخصايص قال ونقل من الصفة
 مصغرا فصارت ذلك فيه لارما كما ان عيبية وفتية كذلك فلو سميت
 ردا لجمده ثم صغرته لم تلتحق بالثانية وقد يقال لو جاز الادغام
 في الصفة ناصح القلسمه وهذا توجيه صحيح الثالث من واو اريا
 الحمد السارة لما ابدل الواو والياء الفا ويشتريه ذلك احد
 عشر شرطها كما اشار لها الناظم ونسب الكلام على ذلك في الشرح
 وقال ابن هشام في الجواب تغلب الواو والياء العتين بشرط منهما
 ما هو في الحرف وما هو في صفة وما هو فيها قبله وما هو فيها بعده
 وما هو في الكلمة اما الذي في الحرف فثلاثة امور احدها ان يكون
 متصلا بمخرج نحو سيرة في سجرة والثاني ان لا يليه ما يستحق الاعلال
 فخرج الاعلال من معتل هوي ويوي وشوي وطوي والثالث ان لا
 يكون عينا لما زيد في اخره ما يجحد الاسم فخرج نحو جدي وصوري
 واما الذي في صفة فامر ان احدهما الحركة فخرج القول والبيع فاما
 قول بعضهم في يوجب بالجل وفي اولاد الاد وفي صومة ونوبة صامه
 وتابه وفي دوبيه فلا يفسد والثاني ناصلا في تحت العارضة
 وهي بوعان حركة التقا الساكنين نحو لو اسقطنا واحشوا سر وحركة
 النقل نحو جيل ونوم ونحو ارعوي فان الاصل ارعوكا حرك نقلت
 الادغام بخرين المثل الاول بانفتح كما في حي فانقلبت الواو والثانية
 الفا وسلمت الواو الاولى لعروض حركتها وليلا يتو الى اعلال ان هذا ان

معنيين متناسبان وقال بعض الطلبة ولو بنيت من الرامي مثل
قطر ثم رجعت بعد التسمية به ونويت المحدث قلت يارمي بالاسك
فاذا انقلت اليه حركة حمزة بعده قلت يارمي قبل لا نقلد ومن الحركة
واراد ان يمثل لمسالة العروص بالنسبة للام ولم يفتح بالتمثيل يارمي
لان دراى ان ذلك مستفاد من قوله ان الامر بكيف اعد الهاسكت
بوالف ومن قوله وان لم يكن ذا الاعلال استحق فقلت له فزاين
لك جواز النقل والحالة هذه فان ذلك اعني بنية المحدث في قوله وقد
يزاد شرط ثالث وهو ان لا يكون حالة الحمل الوسط بعد ما كانت مصدرة
تحواس فانهم يحجوه نظرا لان الاصل بيسر واخصر من هذا ان تقول
ان تكون في موضع لو وفقت فيه لمحت وفي هذا الصابط تنبيه
على ائمة الصحيح واما الذي فيها فنبه فامر ان احدهما الفتح فخرج
تحواس وحول والثاني الاتصال فخرج تحوصر واعد او خرج
ياسر واما الذي فيها بعده فامر واحد وهو الحركة ان كانت الواو
عينا نحو طويل وخورتق والحركة او السكون الذي ليس الفاء ولا ياء
سنددة ان كانت لا ما وينبغي ان يستثنى من هذا باب اقامة
واستقامة اذا اتصلت فوام واستفوام فاعتلت العين مع سكون
الثاني واما الذي في الكلمة فثلاثة امور احدها ان لا يكون على افتقل
الدال على معنى التفاعل والعين واو نحو اجنور والثاني ان لا يكون على
فعل الذي وصفه على افتقل كعور وحول وعيد الثالث ان لا تكون
مصدرة لهذا الفعل كالعور والحول والفيد **تنبيهات**
الاول قوله اصل قال الشهاب بفتح الهمزة وضم الصاد كذا وجد
بخط ابن النحاس انتهى وضبطه ابن هشام في اصل نسخة بضم الهمزة
وكسر الصاد وفي الكاسش كما وجد بخط ابن النحاس واقول ما ثبت
بخط ابن هشام في شرحه قوله اصل يقرأه الناس بضم الهمزة وكسر
الصاد على البها لما لم يسم فاعله وفيه نظر لان هذا الفعل لا يفتقد
فلا يبي للمفعول ولا معنى لتلك اجلة مبهمة المصدر والتقدير اصل
هو اصل وجد بخط ابن النحاس اصل بفتح الهمزة وضم الصاد وهو

القياس

القياس الا انه ينعف من حيث التقية بينه وبين منقول وهو
جابر ومن احسن ما جاب فيه قوله امر القيس
كان المدام وصوب الغار ورجع الحرامى وستر القطر
فعل به يرد ان يابها اذا مر الطائر المستخر
انتهى وهذا الذي اشار اليه اخرا هو المسح عند علماء القوا في سنا
التوجيه الثاني قال الشهاب قوله بعد فتح ينفيد استراط ان لا يفصل
بينهما وبين الفتحة فاصل بينهما فبادر من ذلك من البعد بفتح سأل
مذا المقام وقوله متصل بفتح استراط كونها في كلمة سنا على ان المطلق
ينصرف في المفرد الكامل والاتصال الكامل ما كان في كلمة واستراط
اصالة الانتقال بناء على ما ذكرنا وبجوز ان يكون استراط عذرا للفعل
مستفاد من قوله منقول الثالث قال ابن هشام هذا ضرب
من الاعدال المعايير لما قبله فكان ينبغي ان يذكر في فصل واحد متة
وكذا فعل في التثنية والكانية **تنبيه** او يا النسب به فيها قد
الف او يون يؤكد نحو لا تسعين ولا تخسعين ولم يذكر هذه المسألة
هنا لانها قد علمت في باب بولي التوكيد **تنبيه** قال ابن هشام
ما استقل قول عمرو بن كلثوم مني كما لا ملك مفتون بها فصح الواو وكان
حقا ان يغلبها الفاء ثم عجز بها للسالكين واجيب عنه
بانه على تقديره بالنسب والاصل مفتون به ثم حذفت الباء بعد ما صحت
الواو كما حذفوها في الاسعدين والاعجميين وضعف هذا بان هذا
النسب من قبيل النسب اللغوي كما في اجري واستقري لان المفتحة صفة
على مفعول كما هو في الحقيقة بالنسب لتأكيد معنى الوصف فلم يكن
المعنى على ارادتها بعد الحذف حتى يصح بخلاف النسب المعنوي وضم
الجوهر ان مفتونا مستنوب لما معنى مصدر فتوت فتوا مفتون
كما يقال عزوت عزوا ومغزى وادكان ياءوه للنسب الصحيح كما ذكر
كان النسب في تفعيجه كونه في معنى ما يقع فيه وهو مفتونون
انتهى ابن سيمون قال ابو الفتح اصله مفتونون فجعل علم الجمع معاينا
لثاني الاصنافه فصح الامر معه كما يصح معهما وعلى هذا الوجه

اعنه الجرمي وقال اظنه ابن يسعون في تضييع هذه الواو وجهان
اخران احدهما ان يكون بي مفتوحين على الجمع كما بي مدر وان على
المتضمنة فله تفتح الواو طرفا فيلزمها التغيير كما ان واو المدر و بين
والسقاوة كذلك لبعده من الطرف والاخر ان يكون على ما قال سن
انه جاعل الاصل المرفوض نحو استخوذ كما قالوا مفاوذة في تفسيره من
قال انه على النسب فواوه في التقدير عن لف مفتحة كما في واو ملهوي ومن
قال بنيت الكلمة على الجمع او جاعل الاصل المرفوض قالوا واصلا لا بدل
قوله وضع عين فعل قال ابن هشام حقة ان يقولوا افعلوا ليلاليوم
امراة نحو باب وناب ودار وليس كذلك ولذا كان احسن مما هنا
قوله في الكافية

ومحو العين التي من فعلا ان يترك فاعله بافعلا
ومكذا مصدره وما يبي منه كمال عين ومعين
انتهى ويحاسب بان قول الناظم اذا افعل يرجع لفعول وفعل قال
الساطبي واذا اذا افعل من باب انار سول ربك **قوله** وان بين
تفاعل يظهر معنى تفاعل في الكلام حذف مضاف **قوله** والعين
واو اما لو كانت العين ياء فيجيب الاعلال وان دل على التفاعل نحو
امتازوا واستامعوا واستافوا اي تفتار بوا بالسيوف فيجمع تمايزوا
وتبايعوا وتستايعوا لان الياء اسمية بالالف من الواو فكانت احق
بالاعلال صحتها وقال ابن هشام ذكر في الخصائص انه قال في كتابه
في استعار البذليين في لفظة انه انما لم يقل العين فيها مع انها على وزن
افعل تكون عينها ياء وبين الالف والياء سدة تقارب وتكاد اللفظة
في استاف قال واما لان قال افول العلة مستمرة يعني في ذوات
الواو وذوات الياء وان استافوا ليس معناه تستايعوا بل تمايزوا
السيوف كقولهم استسقوا سيوفهم وامتحطوها اي تتاولوها ورجعوا
ثم يعلم انهم تفتار بوا ما دل عليه قوله استافوا فاعلم من باب ذكر
السبب واما تفسير امثلة اللفظة استفاف القوم يعني تستايعوا فتفسير
على المعنى في عادتهم **قوله** سلمت ولم تقل قال الساطبي لما كان قوله

سلمت

سلمت يحتمل الجواز رفعه بقوله ولم تقل فتكون السلامة واجبة
قوله وان الحرفين قال ابن هشام امر من ان يكون الحرفان واو بين
نحو احوي امثلة احوول لان من الحوة او يابن نحو احياء امثلة احيي يدل
حييان والحياء الغيث او واو بالكون وفي شرح الكافية بعد ان ذكر احويا
قال لمعناه انه انما لم يقل بالليل لانه قال فتخذف احدا مما تم تخذف
الاخر لان التقاء الساكنين الالف والتنوين فينفي اسم من كان على حرف واحد
وذلك مستع ومما افصح الى مستع مستع قلنا احوي مما لا ينصرف
فلان تنوين فيه ثم افعل اضلة التقريف ولا تنوين فلم يمنع ذلك
فيه **تفسير** اتفق قولهم وان الحرفين الحاء تنوين لا يواوون بين
اعلالين فان قلت فكيف والواو بينهما في نحو الما والشاء
وترى والاضلوه وشوه وترى قلت قال في شرح الكافية
ان قولنا الاعلالين اعمان فينبغي ان يجنب على الاطلاق فاستقتر
اجتنابه اذا كان الاعلال مستقفا واعتقرتوا الياء اذا اختلفا كما انتهى
وفد يضاف بان تلك الالفاظ سادة من القياس **قوله**
وعكس قد يحق كما قال ابن هشام في التوضيح وهو سهل الوجوه
في اية لم قال ومن قال اضلها ابي كسفة يلزمه تفخيم الاعلال على
الادغام والمعروف العكس انتهى وفيه ان هذا لا ريب في الوجه
الذي قال انه سهل مع ان فيه اعلال الاول وهو خلاف الحق ثم
ان الاعلال سفة على الادغام في باب قوى ونحوه فتدبر **قوله**
اخره مشغوب على الطرف متعلق بزيد وما في قوله ما يحتمل الاستمر
مرفوع بزيد **قوله** وقيل يا اقلب سببا الخ قال في برص المباحث
انما بدلت النون في عليهم بذات الصد وركنهما بعيدة من الباء في المخرج
فلم يكن ادغامها فاد لوها الى حرف لا يدغم فيها مراعاة لها وتقريبها
منها في المخرج اذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتين لضرب
من التحقيق فاذا ابدلوا سببا لذلك فلا يفتح ادغامها في الياء لذهاب
الفتحة ولكن تكون ظاهرة سببا خالصة فيها غنة لانها اخذت النون فيها
ولذلك حذفت بالبدل منها فينبغي ان يعلو بها سائلة وحدها ولا بد

من اظهر الجهر في البائع ذلك اذ لم يحرف بجمهور وانما انتهت على هذا الایة
 رايته بعض من تخلي اشارة والعلم بغير ما مدغم في التاليف لا يبيح لها
 عنة وموخطا ما ذرته لك فتفهمه **قوله** كن بن ابنه قال المراد
 اي من قطعك فالقمة عن بالك واظهره وقال الساطي اي من بين
 اسرارك فانه لا تقصيه فالتا على الاول مستاة وعلى الثاني مسئلة
 والاول خلاف مكارم من مالك فان مكارم الاخلاق ان تقبل من قطعك
فصل **قوله** ساكن مع انقل التجربك من ذي
 لمن للاستقلال فان قلت لم استقلت العنة والكسرة على
 الواو والواو يقوم ويبيع حتى نقلت منهما ولم يستقل في غزو
 وطبي والجامع ان حرف العلة ساكن ما قبله فالجواب **بالفرق**
 من ثلاثة اوجه الاول ان حركة الاعراب مستقلة لا رمة الثاني
 انها دالة على معنى الثالث انها وافقة في الاسم ومو حقيق فان قلت
 قد نقلوا الى محاف والفتحة لا تنقل فالجواب **انهم** ملو على اختمها
 وهي مستقلة لما ذكرنا من نقل الذوم والفعل ويؤيد ذلك استقلال
 الفتحة في مبدئي كرب دون الفتحة في قاص **تبيينها** **الاول**
 اطلق الساطي الذين على حرف العلة المتحرك وهو اطلاق اخر لذي الذين
 او باعتبار انه يضاف بذلك في بعض الاحوال ونظير ذلك ما صرح به
 ابن المنطق من كفاية صدق عنوان المحول على الموضوع في بعض
 الاحوال وان كل ما يرمس مستيقظ قضيه صادقة **الثاني** اذ انقلت
 حركة العين الى الساكن فتبها وكانت العين محاسنة للحركة لم تقم
 بالكر من تسكينها بعد النقل وان كانت غير محاسنة لما ابدلت حرفا مجاش
 الحركة كما في الاشوية قال السهاب ويرد على قوله لم تغير باكر من
 تسكينها الاقتضاي كما ساكنين هما لا يقال **لا يذ** الامر لانه
 ما خوذ من المضارع المجزوم ولا يافيه لا بالقول **اما** **الاول** لا يذ
 حينئذ للمقتضى **واما** **الثاني** فالصحيح ان الامر من المصدر بل لا
 واسطة **قوله** ما لم يكن فعل فتجب استثنى في التثنية ان يكون
 موافقا لفعل بمعنى افعل نحو عور فان مضارع عور هذا يعور غير فعل

قال

قال المراد **واس** استغنى عنه بقوله ومع عين فعل وفعل **قال**
 الساطي لا يقال هذا او كذا لما كان بمعنى الفعل **بقوله** كما بيض
قوله او اموي اقلا يدخله النقل لبلال الى الاعلان قال
 ابو حيان كما صح لهذه العلة هو فكذا اموي قال الساطي
 قال الامران يقال امي كقائه كمن منع اعلان الامر **قوله** **بل** مر
 عللا قال الساطي اما قال ذلك لئلا يظن حضورا فعل فتخرج استثنى
 ونحوه **قوله** ومثل فعل الخ بيقول لا يجتزعه هذا الاعلان بالفعل بل
 قد يقع في الاسم وذلك في ثلاثة ابواب احدها ما وافق المضارع
 في وزنه وخالفة في زيادته او بالعكس والمراد بالوزن صورة الوزن
 لانهم سئلوا ما وافق الوزن بمقام وهو سوا كان من اقمار ومن قاهر
 ليس وزنه وزن الفعل خفيفة اذ وزنه مفعول ومفعول ووزن الفعل
 ووزن الفعل تقولا بالياء والتا وضم العين او كسرها او فتحها وان
 اعتبرت فعلة فهو بضم العين لا غير **الثاني** ما كان مقدر لا فعلا او
 استغنى المقتضى القيسين **الثالث** ما كان اسم مفعول للفعل فلا يفتل
 العين بهذه الانواع الثلاثة تنقل حركة عينها **قوله**
 ومفعول صح كالفعال يعني ان مفعلا لما كان مياها للفعل اي غير مشابه
 له لاي وزنه ولا زيادته استغنى له التصحيح كسوان ومكيال وحل
 عليه مفعول لساكنته له في المعنى لفعل ومفعول ومحيط ومحيط وهذا
 بنا على قولنا ظاهر ان حق محيط ان يعمل لان زيادته خاصة بالاسماء
 وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة في لغة قوم واعترض بان لو
 صح ما قاله للزمر ان لا يعمل مثال يخيل بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
 لانه مشبه للتخفيف في وزنه وزيادته وما اشبهه فيها **يحيى**
 فتحميه كما سرثرانه لا يلزمه الاعلال في جميع اللغات بل في لغة من يكسر
 ويمينه فلا حاجة في نقله فتجيب محيط لما الحمل لانه مياها للفعل
 في وزنه لان المعنى الوزن في اللغة المشهورة ولا حاجة اليه في ذلك
 لما دعوى انه مقصور من محيط فتدبر **قوله** والافعال الخ
 قال الساطي ليس تكرار مع ما في باب المصادر لاختلاف القصد من

قوله وما لافعال من النقل الخ قال الشاطبي خصصنا لافعال بقوله
 من النقل ومن حذف حتمنا من نفويض التا وقال ابن هشام بقي
 عليه من العمل ان يقول وان كان باي العين وفتت عينه الابدال
 بابدال الضمة كسرة نحو مبيع واما الاخفش فانه لما نقل الضمة وقلها
 كسرة وحذف الياء للسكانين على مذهبه وفتت الواو بعد كسرة فاقبلت
 يا ميزان ووزنه عنده مقول لا مفعول وتظهر فائدة الخلاف في نحو
 مسوف فعند الاخفش كسروا وعند من كخب وبوضع ذلك ان الهمزة المتحركة
 اذا كان قبلها واو زائدة لغير الحاق قلنت الهمزة من جنسها واو فتت
 فيها وان كانت الواو غير زائدة نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت
قوله ونذكر نضحي ذي الواو لانها انقل عليهم من الما الت
 ومنها يقولون يا الما فكموا اجتماع ما مع الضمة **قوله** ومع الفعول
 من نحو عدا قال ابن هشام ان اخذ قوله عدا بفتح فعل الواو واللام
 فيكون سكنت عن المفعول من نحو رضى ومفعول الواو في نظامه سكوت
 انه لا يعمل والواقع بخلافه بل اعلاله واجب الانقياس فلا يقاس عليه
 وان اخذ قوله على معنى فعل او فعل الواو واللام اعني ان يؤخذ من خصوصية
 اللام دون المثال فتسند في فعل الواو بداهة وقوله في الاعلال ان
 لم يتخذ الاجود افلا بد من زيادة قوله بعد في الكافية كسرة معدى
 ومن من فعلا كرضي الاعلال فيه فضلا **قوله** اختلف
 في عللة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول كعدى على زيد وقيل تشبيها
 بباب اذل واجر كما بين في السجود ولبا الاول ذهب الناطق بقا للمفرا
 واعتزض بوجود الاعلال في المصدر كعنى عتيا والمصدر ليس مبنيا
 على فعل المفعول ويجازي **قوله** يجوز ان يقدد العلة فيجوز ان تكون العلة
 في المصدر شيئا اخر ولان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر
 المفعول حملا عليه ومصدر الفاعل طرف الباب المصدر **قوله**
 كذا ذ او جهين غير سد يدل الجمع يجب فيها الاعلال الاربعة خمسة الفاظ
 سدت ابواؤها نحو نحو ونحو والمصدر يجب فيها النضحي لفتته الاربعة لفظتين
 سمع قيتما الوجهان فتسا تشبها وعنا عتيا فاحسن ما هنا قولية الكافية

كناية

كذلك

كذلك ذ او جهين ما المفعول من ذي الواو لانهما اجعا وفردا يعين
 ورج الاعلال في جمع وفي **قوله** مفرد النضحي **قوله** يا ما افتتح
 وقوله لانهما حال من الواو وجعا حال من ذي الاول كذا من المضاف والثاني
 حال من المضاف اليه **قوله** يا ما افتتح **قوله** يا ما افتتح
 الصفة لا تقول يا اجز قلنت الواو بالان نداء استكراه للمخوف على نفسه
 تعجروا واما الكا كذا استعمل اللطيفة ذلك فقال بدلت الضمة كسرة فالتكسر
 ما قبل الواو وهي لام فقلنت يا وكذا انقول في جمع ولو وحققوا صلها دلو
 وحقوقنا فتمطريقان ان شيئا شيئا واو فقول المدخلة بضمة
 عين افعل في اذل واحق فاقبلناها با كما ابد لنا تلك الضمة كسرة
 ثم اعل الاعلال فتبدلنا شيئا شيئا حركة الاول وان شيئا بدانا بدلو فاقبلنا
 واوه لضعفها بالتطرف وبقلتها بيا فصار رد لوي وحقوق ثم اعللتنا
 اعلال سميده ثم انقنا لنضحي الما من ذلك قام وباع يقولون ابدلت
 الواو والياء الفتن لتركها وانفتاح ما قبلها ومولعمرى كذا لك الانا لحر
 نقلت واحد منها حتى سكتاه استنقلا لحرمة ثم قلنا لتركها في الهمل
 وانفتاح ما قبلها الان والا فلو رمت قلبها محذرة كتن اجنقا عليك بركتها
 ففرتا عليك الثاني قال في الكافية بعد البيتين المتقدمين
 افعله كذا وانقول **قوله** يا فقول كعقوسها
 وقال في شرحها يقال لما يغتن به اجموع واجبة ومما من جموع
 بجمع طنتت ولما يلقي الي والمعول لم يسمع في فعول كعدو الا النضحي
 لانه لو اعل المتسرى ثوقا
 وكل ذي الاوزان ان صاى قوى لم يستقر بفتح ولا نوى
 وقال في شرحه يقال قويت عليه فهو مقوى عليه والاصل مفعول
 فابدلت الثالثة قرارا من اجتماع ثلاث واوات اولها مضموم مرمر
 فلبت الثانية لسبقها ساكنة ياء واو تحت الياء الاولى والثالثة
 وكسر ما قبلها واذا كان هذا العمل مختارا في مفعول رضى مع ان عينه
 غير واو فليكن هنا واحيا لزيادة النقل يكون العين واو او يني من
 القوة فعول او فعول او فعول لزمان يفعل به ما فعل يقوى لان المزدوج

في مقوى محذورة في هذه الامثلة **قوله** وساع مخونيم في نوم ليس
 على اطلاقه بل شرط ان لا يكون لامه معتلة لئلا يتوالي اعلالان
 فهو المتساوي والسوا واجب التصحيح **قوله** ومخونيم سذوذه
 في بعد العين من الطرف بالالف **فصل قوله**
 ذوالهين بك لا يثبت اراءوا او لا يثبت اراءوا لا يثبت اراءوا لا يثبت اراءوا
 والوصف وظاهر عبارة ان التائب من الذوا وقال بعضهم
 التائب من الذوا ان الواو تكتب بالانكسار ما قبلها مد في نحو انيقا
 قال في حمل الباقي عليه لان الاعتبار بالاصول واما الالف فلا تدخل
 لها في ذلك لانها لا تكون فاعينا ولا عينا ولا ما يطبق الاصل وان كانت
 تكون بدلا عن الاخيرين **قوله** فاما في انتقال ابدال ابرقاري
 فقد مر لا يحسن يعني الساطعي ان ما لم يصف من اسماء هذه الحروف من
 بحا حشرية ما وفيه اجماع بالكتابة وكتب شيخنا الاستاذ يعني ابا عبد
 الله الصغير على هذا المحل الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
 وضع الحروف وساقى في نحو وقد علمت ما في طه ونحوه من الفواحي
 وسد في ذي المثل قال ابن هشام والمعداد يوت بقيسونه فيجبرون
 انزرو ومنزرو وحكوا من التام من الامانة وانزل من الامل وقال العارفي
 هو خطأ في الرواية فان محنت فاما سمعت من قوم غير فصحا لا يوجد بلغتهم
 ولم يحكمه س ولا الامة المتقدمون العارفون بالصيغة انتهى ومذاذ
 في جعله انزرو مخزقا وفي رد على الجوهري في قوله ان اتخذ من
 لاخذ ومرشي ينقلب بذلك في الكساف اتخذ من تحة كاتع من تبع
 وليس من لاخذ في **قوله** ردا رطيق لتفسر النطق بعد
 حروف الاطباق واختيرت التاثير بها من التام حيا قال الساطعي قال
 س في حروف الاطباق لما موضعان من اللسان ويعني ان الطاء لما موضع
 التام وموضع اخر وهو الوجه بالاطباق وهو فصل صوت الطاء الذي
 ولذلك قال س لولا الاطباق لصارت الطاء الا ولخرجت الصاد
 من الكلام لانه ليس من موضعها غيرها **قوله** والاني يعني ان تا
 افتعل يفي الا في هذه المواضع الثلاثة وهي اذا كان فافتعل دالا



او زاجا المواضع او ذالا لا تنوافقت في الجملان التام فتحة مستقلة
فصل هذا الفصل معقود لال الفياح بال حذف
 وهو ثلاثة انواع حذف فالفعل وحذف الحرف لا يبد وحذف عين
 الفعل **قوله** في الاول بقوله فاما امر الخ واليا الثاني بقوله وحذف همز
 الخ والي الثالث بقوله ظلت الخ **قوله** من كوعا اي ما كان فعلا
 ثلاثيا واوي القامض فتح العين كذا في التوضيح قال السهاب ولم يذكر
 محترز قوله مفتوح ولم يفتد العري بذلك بل قال اما الواو فتحذف
 من الفعل المضارع الذي على يفعل ومن مصدره الذي على فعله ويسلم
 في ساير مضاريفه تقول وعد بعد عدة ثم قال وكذا ومقبيق مقبة
 قال السعد وهذا من باب حسب ومثله في شرح التبيين للمدائيني
قوله مراد الموضع الاحتراز عن وجه بوجه والعري استغنى عن
 ذلك بتقنيده المضارع بكونه على يفعل قال ابن هشام في الحواشي
 ولم يحذف في وضو يوضو كما لم يستثقلوا اعتق وان استثقلوا نحو
 ويل وذلك انه لا يستثقلون الخروج من واو لانه متناهي
 ويستثقلون في يورد الخروج من واو لا كسر وقال واسل الحذف
 مع بالمضارعة للثقل الحاصل حينئذ يكون الواو قد اختلفت لغيرها
 يا وكسرة واعترض با وعد يوعد واجيب بانها وقعت
 بين كسرة وهمزة لان الاصل يا وعد وبانهم كرموا بواو في حذفين
 وبان الواو قويت بوقوعها بعد حركة تخاسمها وزعم الكوفيون
 انهم لما حذفوا في وعد بعد دون وجل بوجل فرق بين المتعدي
 والقاصر ورد بانهم حذفوا وكف البيت كيف وخذ البعير جده
 ووقدت النار يقد وويل المطربيل وقال ايضا فان قلنا
 فاما بوجل قلنا الفتح فان قلنا فاما باليهب
 قلنا ناييه عن الكسرة بدليل ان الما في فعل فان قلنا
 فقولهم وسع يسع ووطيطا الفتحة فيه متصلة بدليل ان الماضي
 على فعل فاما لم حذفوا مع ان فتحته غير نايية عن كسرة قلنا
 انه قد مر من باب حسب يحسب فجات الفتحة نايية عن الكسرة

فان قلنا **قوله** في باب نقدي الفعل ولزومه كعجبت ان يدور
 حذفت فيه الواو **قوله** شرة قل **قوله** الاصل يدو فلما حذفت
 الباء وصمت الدال الواو عينا قبل الواو والجمع بقوا المحذوف لثبوت قبله
 واو الجماعة وعروض دوال الكسرة لانها انما زالت للاستناد للواو
 وذلك عارض فان قلنا **قوله** فقولنا ندع الحواشي لا يجدن غليلا
 الضمة فيه عارضة وقد حذفوا قلنا **قوله** الاثاني لهذه الكلمة هذا
 موطن الفت فيه الكسرة **قوله** اسم في مضارع يمتل ان يكون
 منه يؤثف في قوله وصايات ككما يؤثف بنائيا انه على لغة
 من قال الثغيت القدر نوزنه يؤثفون ويدل عليه قول بعضهم ثقيت
 القدر فاسقط الهمزة فدل على زيادتها وانثنية عند مولا فقولنا
 مثل كرومة وكان القياس ثقيوبه ولكن قلنا الواو واو وادعت الياء الياء
 وايدلت الضمة كسرة لتفتح الياء اما من قال انث القدر اي اصلحت بعد
 الاثاني فانثية فعليه ووزن يؤثف يفعلين فليس مما نحن فيه **قوله**
 وينبغي متصف اي اسم الفاعل والمفعول وفيه استكمال اللفظ
 في حقيقته ومجازه اذ المتصف حقيقة فيز قاهر به الوصف وهو الفاعل
 مجاز في غيره قال الساطي ولما كان المفعول شاملا لساير الفاعلين
 تناول اسم الزمان والمكان والمصدر **قوله** وظلمت قال ابن
 هشام اي ومحوه بالنسبة لا الفعل والضمير فالفعل شرطه فعل
 ويكون عينه ولامه من واو واحد والضمير شرطه ان يكون مرفوعا متحركا
 والدليل على ذلك ان قوله في ظلمت لا يبعج حله على نفس ظلمت لان الحوى
 اما ينكسر في الفواعل الافراد انتهى وقال الساطي ليس بهذا احصا
 على ظلمت وانما قصد به التمثيل قوله في كسرة الخلف انتم كذلك وقد احرز
 ستة اوصاف فعلا معانعا متسوس العين مبيها للفاعل ساكن الآخر
 ما ضميا **قوله** وقرن في اقرون ان قيل في علمية يقرن في يقرن
 فالجواب ان الاسماء المضارع سواء استقر ذلك فيكمها واحد **قوله**
 وقرن نقلا قال ابن هشام الظاهر انه خاص به وفي المحكم قوله نقاب
 وقرن وقرن ما وقع قوله ظن وظن فقرن على اقرون كظن على اظن

الادغام

اي اللابق بالتصريف ومواد غامر المثلين **قوله** بهلان الاول ان كان
 ساكنا فالادغام واجب في كلمة وفي كلمتين نحو امر بكر وان كان الثاني
 ساكنا واريده التحفيف حذفت الاول نحو علمنا من ذلك ظلمت واحسنت
 وكذا اذا سكن ما قبل الاول صحى فاد لم يقبل التحريك نحو اسقطوا فانك
 تحذف التا فتقول اسقطوا لان هذه السين لم تتحرك في وقت وقالوا ايضا
 بلعبر وبعضهم قال انتساع هذا اما حذف الطاء او ابد الياء بعد حذف
 التا فتوافق السين في الهمس كما ابدت الدال من التا في اردان لتوافق ما قبلها
 في الجسر وهذا واضح واما المحذوف فيكون الحذف في الحرف الاصل للتحقيق
 واعلم ان لوجوب الادغام شرطان احدهما ان يكون الساكن من مائة عشرة
 واسقط واحد او هو ان لا يتقدم المثلان قال ابن غازي وكان يمكن ادغامه
 في السطر الرابع فيقال ودن وجسس واخصر ليد والكلام عليها
 مستوية في الشرح لكن ذكر ابن هشام رحمه الله في الحواشي انما صابطا
 حصتا فقال منها المدغم ثلاثة عدم المتصدر فتعود في لا يدغم واما
 الكلام فن باب الجائز وعدم وجوب تحريكه فهو جسر لا يدغم وعدم
 سكن ما قبله فتخو فتقل واستترا ما يدغم حوازا ومنها المدغم فيه ثلاثة
 التحريك فخرج اسدد ولم يشهد فن باب الجائز في الما فتستع والضرورة فخرج
 نحو جبي وعبي وعدم عروض الحركة احترازا من اخصر ليد والما ان
 يكونا مثليين وفي كلمة وللمثلية ان لا تكون ذات الحاق ولا ذات وزن من
 اوزان ثلاثة ولا اسماء على فعل **قوله** في كلمة فان كان في كلمتين
 كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين ان لا يكونا همزتين نحو قرابة
 وان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا
 الادغام لا يجوز عند جمهور البصريين كما في التمهيد قال ابن الحاجب
 في شرح الفصل وهذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان الحواشي
 مطبقون على انه لا يبعج الادغام والمفريين على انه يبعج ويفسر الفرق
 بينهما قال وقد جمع الساطي بان الغمرا ارا دوا الاحق وسموه ادغاما

لغزبه منه واراد الخويون الادغام المحض قال ومد الجواب وان
كان حبيدا اياها ه الا انه لا يثبت ان الغرا استقوا من الادغام
بل ادعوا الادغام الصريح وقد كان هذا الجيب يقرأ به في نحو
المجد جزا لم قال والاولى الردي على الخويين وليس قوله بحجة الا عند
الاجماع ومن الغرا جماعة من الخويين لم لو قدر ان ليس منهم نحو
بهم فاقولون لهذه اللغة عن ثبوت عصنة عن الغلطة في مثل ولا الفرة
ثبتت نواتزا وما نقله الخويون احاد ثم لو سلم ان مثل ذلك ليس
ينواتز فالغرا اكثر واعدل فالرجوع اليهم اولى **قوله** وجي ذلك
قال ابن عارفي لوقاك

وما لي تجلي واستقر وجي ذلك وادغم دون حشر
لزال يوم اختصار جي بالوجهين دون بابه لكن سبيله سبيل
كتنه وظلته كما تقدم من الباب سلكه انتهى وقال ابن هشام ليس
المراد خصوصية الفعل الماضي بل ولا الفعل المبني قال في شرح
الغاية ما معناه ولا فرق ان يكونا منظرين نحو جي او قبل الف
ممدودة نحو احببنا او الف وتون نحو ان نبي من حيث مثل
مفعولان محبين وقال ايضا لم نقل الياء الاولى بقلبيها الفاعل
وانفتاح ما قبلها وكذا مومي وعوي في احدي اللغتين انتهى وعلى السعد
في شرح الغزي عدم اعلال العين بعد مزور وان يقال في المضارع
يراي كخاف بيا مضمومة وهم رفعوا ذلك وقال في غيبة لم يعمل
لما تقدم **قوله** كذاك نحو تجلي قال ابن هشام اعلل ان الادغام
يجد ستة اثار تحريك الساكن واسكان المتحرك والتسديد والابدال
واجتلاب همزة الوصل وحذفها ويجمع في المدغم منها اثنان وثلاثة
 وخمسة ولا يجمع الستة فاجتماع الاثنين نحو سد وثلاثة نحو سيرد
 وخمسة نحو حصر او اختصار الابدال القاصدا واسكنت وفعلت
 حركتها بالحاء وسدوت وحذفت همزة الوصل ومثالا اجتلب
 فيه همزة الوصل وحذفها ويجمع في المدغم منها اثنان وثلاثة
 وخمسة ولا يجمع الستة مسيلنا **قوله** انما في المجتمع ان كان

اول المتكلمين اول كلمة والثاني زائد الردي غير نحو يندكر لانه يخفف
يحذف الثاني ولا الياس وان كان الثاني اصليا ان شئت ادغمت
وذلك يتسكن الاول ويجتاج حبيد لاهمزة الوصل وذلك نحو
تتابع واتابع والمثل مجز الادغام في تذكر لما ذكرنا من انه قد امكن
تحقيقه بالحذف فكان اويا من الادغام المحج لاجتلاب همزة الوصل
وايضافان همزة الوصل لا تكون في اول الفعل المضارع وتكون في
اول الماضي **قوله** كنيين العبر تخفيف التاني تارة بادغام الاولى
نحو ولا تخرج ولا تخرجوا في قراءة البري وتارة بادغام الاولى في غار
نحو تظاهر ونذكرون وتارة بالحذف ومثل مولاد في اول الثانية
خلاف **قوله** نحو حلت ما حلت قال الساطي دخل في حلت كل عنبر
فيه نا واما حلت فلا يشاركه لان **قوله** وفك افعل استرك فعلا
التعجب في وجوب الضم ان كانا معطي العين نحو ما ا قوله واقول به
وافترق في مسألة الادغام ان كانت العين واللام من واحد
فا فاعل يدغم ولا بد نحو ما اعزاه وافعل بفك نحو اعز به وهذا قال
الناظم في تلك المسألة ما لم يكن فعل تعجب وقال في مدته وفك افعل
قوله والتزم الادغام ايضا في ملء اما التزم فيها لانه عند
الحجازيين اسم فاعل وهم يدغمون في المضارع المحيز والامر في الاسم
احد واما التميميون فانه وان كان عندهم فعلا ولكنهم يظهرون
في الفعل فاعلا قاعدهم وهذا اولى من تغليلهم بالنم كبيب وانظر
هك سلك على دعوي التزام الادغام قولهم هلمين بالفك **قوله**
عنيت قال الساطي لا تضع بينا عن الفعل **قوله** نظما تثير
الفاعل وخاله **قوله** احب من الكافية الخلاصة ربما يتوهم
انه اراد بهذا انها اكثر مساييل من الكافية وليس كذلك لانه
مكابرة في الحسن والذي يظهر ان احب فاعل ماض وفيه ضمير
يعود على سايه قوله وما يجمع عنيت فذلكم والخلاصة مفعول
به وقوله من الكافية حال منه والمعنى ان ما يجمع عنيت جميع
خلاصة ما في الكافية فكيف المراد بالخلاصة اسم هذا النظم

بِإِحْسَنِ مَلِكَةِ الشَّيْ **قوله** فَاَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا خَالِدًا مُفْتَحًا
 كِتَابَهُ بِالْحَمْدِ تَهْ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَزَادَ أَنْ يَجْتَمِعَ الْكُتُبُ بِذَلِكَ فَخَصْرُهُ بِذَلِكَ
 هُوَ حَسَنُ الْخَاتَمَةِ حَسَنُ اللهِ لِلْخَاتَمِ وَلَطْفُ بِنَايَةِ الدَّوَامِ وَعَلَى
 اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَكْرَامِ
 مَا دَامَ الصُّنُوعُ وَالظُّلَامُ وَلَا حَوْلُ

وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ

عَمَّا يَصِفُونَ وَبِالْإِسْلَامِ

عَلَى الْمُرْسَلِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

الْبَاقِي

